التصريح بمضمون التوضيح، للأزهري، خالد بن
عبد الله - ٩٠٥هـ بخط اسماعيل بن حسن
العاني الشافعي سنة ١٠٠١هـ وخليل بن خالد بن
عبس سنة ١٠٠٣هـ.

(٤ج في مجلد) ٣٥٦ق ٢٧، ٢٩س ٢٦×١٨سم
نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد ومستكملة
بخط مغاير.

الأعلام ٢: ٣٣٨ الظاهرية (النحو): ٩٠

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف
ب- الناسخان ج- تاريخ النسخ د- شرح أوضح
المسالك.







هذا الكتاب شرح التوضيح المسمى بالتصريح
للامام العلامه الشيخ خالد الازهري
الازهري نفعنا الله بعلومه
دبه امين امين

ثم من القواعد المشتهره — اذا اتت نكره مكرره
تغايرت وان يعرف ثاني — توافقا كذا المعرفاني
شاهدها الذي رويناه مسندا — لن يغلب عسر يسرين

وقسم في ذي التاو نحو ذكره — وذوهم نحو صخر وصخرا
وزينب ووصف غير العاقل — وغير ذا مسلم للناقل

شرط المثنى ان يكون معربا — ومفردا منكرا ما ركبا
موافقا في اللفظ والمعنى له — مماثل لم يغن عنه غيره

اذا غاب عن عيني تلبيت بالهوى
وصولا وليس المثل الاله يلغي

فقلبي كنحل في النحاه ان غاب مثلها
تلث وان اوفى تذكرت الى الغنى

مر الحبيب ولم يكن بمسلم — قال العواذل انه غضبان
فاجبتهم لست النبي محمدا — حتى على تسلم الغزلان

لقد كستني في الهوى — ملابس الصب الغزل
انسانة فتانة — بدر الدجا منها خجل
اذا زنت عيني بها — فبالدموع تغتسل

وورديّ خد نرجسي لواحظ — مشتبك علم السحر في لحظه دروا
وواوات صدغ قد حكين عقاربا — من المسك فوق الجلنار قد انطووا
وجنته الحمرا الموج بحمرة — عليها قلوب العاشقين قد اكتووا

ووردي لا بان زلت بساحة — لقلت حسود والعواذل اعتووا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الملهم لتحميده حمدا موافيا لنعمه مكافيا لمزيده واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده واشهد ان محمدا عبده ورسوله اشرف خلقه واعظم عبيده صلى الله وسلم عليه وعلى اله واصحابه وجنوده وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري عامله الله بلطفه ان الشرح المشهور بالتوضيح على الفية ابن مالك في النحو للشيخ الامام العالم العلامة الرحلة جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الانصاري تغمده الله برحمته ورضوانه في غاية حسن الوقع عند جميع الاخوان لم يات احد بمثله ولم ينسج ناسج على منواله ولم يبرع في ترتيب الاقسام مثله ولم ير موجود في هذا النحو شكله غير انه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام فاعترف لهذا الكلام ووعدنا انه سيكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض الاخوان فقال هذا اذن لك بالاذن فان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم بنى الامير المدرسة وليس هو الباني بنفسه وانما باشر العملة من ارباب حرفته وكنت انت المشار اليه لما تمثل بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر للاجر والثواب فاستخرت رب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته شرحا يكشف خفاياه ويبرز اسراره وخباياه وباح بسره المكتوم وجمع شمله باصله المنظوم وسميته التصريح بمضمون التوضيح ووشحته بمشرع امور مهمة مشتملة على فوائد جمة احدها اني مزجت شرحي بشرحه حتى صار كالشيء الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر او بصيرة ومن فوائد ذلك حل تركيبه العسيرة ثانيها اني تتبعت اصوله التي اختصرها وربما شرحت كلامه بكلامهم ومن فوائد ذلك بيان قصده ومراده ثالثها اني ذكرت ما اهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما اطلقه رابعها اني كملت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته الى قائله الا القليل لم اظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه عربيا حتى يتم به التقريب خامسها اني ضبطت الالفاظ الغريبة بالحروف وبينت جميع معانيها ومن فوائد ذلك الامن من التحريف سادسها اني طبقت الشرح على النظم وقد كان اغفله ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسئلة من ابياتها

اني

اني ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح ثامنها اني ذكرت غالب علل الاحكام وادلتها ومن فوائد ذلك تمكنها في الاذهان والجزم بمعرفتها تاسعها اني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها اني بينت المواضع التي اعترضها مع من الجادة ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عندياته اقول قولي هذا واستغفر الله مما وقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة واعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم ويابى الله الا ان يتم نوره واسئل فضل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد اديمه اذا عثر على شيء مما طغى به القلم وزلت به القدم ان يدرء بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان في محل النسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب

ونخص في علمي النحو والتصريف وقد تظافرت الروايات على ان اول من وضع النحو ابو الاسود وانه اخذه عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وكان ابو الاسود كوفي الدار بصري المنشا ومات وقد اسن واتفقوا على ان اول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهرا بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية ثم خلف ابا الاسود خمسة نفر اولهم عنبسة الفيل ثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولدا ابي الاسود عطا وابو الحرث ثم خلف هولاء عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي وعيسى ابن عمر الثقفي وابو عمرو بن العلا ثم خلفهم الخليل بن احمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه ابو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم جا بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جا بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجا بعده ابو اسحق الزجاج وابو بكر بن السراج وابن درستويه وابو بكر محمد بن مبرمان ثم جا بعد هولا ابو الحسن بن عبد الغفار الفارسي وابو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم ابو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم مصنف هذا الكتاب وولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة سنة ثمان وسبعماية وله من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة اربع مجلدات وشرح التسهيل عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحهما وشرح اللمحة لابي حيان

والانتصاب لغة وفضلا وجرا في قولهم الدليل لغة وفضلا عن ان يكون كذا وهلم جرا
والاحكام لو وحتى كل منهما في جزء لطيف وشرح بانت سعاد وشرح البردة واقامة الدليل
على صحة التحليل والتذكرة في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير
ذلك وكان شافعي المذهب ثم تنقل للامام احمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين قال
الشيخ رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بالقران العظيم وعملا بقول النبي الكريم
كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اي ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا اللفظ
في كتابه الجامع والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم ممكن لان كلا منهما ذكر وقد
جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله وهو حديث حسن وحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي
بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي وهو ما بعد البسملة ولم يعكس لان حديث البسملة
اقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال واضافة اسم الى الله قيل من اضافة العام الى الخاص كخاتم
حديد وقيل المضاف هنا مقحم جيء به لارشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في
الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشا ذلك انهم اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما
متغايران ام لا والاول راي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل لا ولا وهو راي اهل النقل
والتحقيق ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم ان اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشيء
فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازي انا لم نجد شيئا معتدا به في النزاع
ان الاسم هل هو عين المسمى او غيره والله علم على الذات المعبود بحق وقيل وصف مشتق
من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال الالف واللام
عليه وتفخيم لامه اذا انفتح ما قبله او انضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب
صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بالضم او بعد تنزيل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في
قولك فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم ايضا
كمريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهو هنا مجاز
عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله باسم ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك
وملازمه وهذه قاعدة في كل مقام الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري
على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فيكون مورده خاصا وهذا الوصف يجوز ان
يكون بازاء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعلا ينبئ عن تعظيم المنعم
من حيث انه منعم على الشاكر وغيره فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة
الواصلة الى الشاكر فكل منهما اعم واخص من الاخر بوجه ففي الثناء باللسان حمد فقط وفي افعال

القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل
يشعر بتعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد وغيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم
الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر اخص مطلقا لاختصاص تعلقه بالباري تعالى
ولتقييده بكون المنعم على الشاكر ولشمول الالات فيه بخلاف الحمد واعلم ان صرف الجميع
واحدا باعتبار كالشكر وان كان افعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فحصل من ذلك ستة
اقسام حمدان لغوي وعرفي وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد
لغوي وشكر عرفي وحمد عرفي وشكر لغوي ويتبين لك بادنى توجه ان النسبة بين الحمدين وبين الحمد
اللغوي والشكر اللغوي عموم من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوي
والشكر العرفي عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة
الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الثبات والدوام وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا
الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في اقرا باسم ربك وان
كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته وال في الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك
او للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله او مستحقة له وعلى الثاني
جميع المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث
والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا يلزم
من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات رب معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب
وقيل هو في الاصل مصدر بمعنى التربية وهو تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به
للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الا مقيدا كرب الدار ومنه
ارجع الى ربك وقد استعمل في المالك لانه يحفظ ما يملكه العالمين جمع عالم بفتح اللام
وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما
جمع باعتبار انواع كل جنس مما سمي به اولانه يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون
لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قاله شارح السراجية وقال ابن مالك التحقيق
انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا لعالم لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان
العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء انتهى والصلاة فعلة من صلى اذا
دعا والمراد هنا الاعتناء بشان المصلى عليه وارادة الخير له والسلام التحية وجمع بينهما امتثالا
لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد احدهما عن الاخر
ولرخطا الاتمان الاكملان نعتان للصلاة والسلام على سيدنا من ساد قومه يسودهم

سيادة فهو سيد ووزنه فيعل واصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت في اليا ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في اذكاره **محمد** علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمي صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان رضي الله عنه

وشق له من اسمه ليجله ٭ فذو العرش محمود وهذا محمد

خاتم اي اخر **النبيين** جمع نبي بغير همز ماخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبا وهو الخبر **وامام المتقين** جمع متق وهو الخايف من الله والامام المقتدى به والمتبع **وقايد** اي دليل **الغر** جمع اغر من الغرة وهي في الاصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم **المحجلين** جمع محجل من التحجيل وهو بياض في قوايم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والايدي والاقدام على طريق الاستعارة **وعلى آله** هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الفه منقلبة عن هاء او عن واو وقال بالاول سيبويه واصله عنده اهل وقال بالثاني الكسائي واصله عنده اول من آل اليه في الدين يؤول ويظهر اثر القولين في التصغير فمن قال اصله اهل قال في تصغيره اهيل ومن قال اصله اول قال في تصغيره اويل وكل منهما مسموع ولكن الاول اشهر واكثر ثم اختلف في معناه فقال الشافعي المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف لانهم اهلوه واكرم بنيهم ابيه **وصحبه** اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الآل افاد الكامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم **اجمعين** توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول **صلاة وسلاما** اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه **دايمين** نعت صلاة وسلاما **بدوام** اي ببقاء **رب السموات** جمع سما على غير قياس **والارضين** بفتح الرا ولا يجوز اسكانها الا في الشعر كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بني ٭ هداد خطيب فوق اعواد منبر

وجمعن جمع المذكر السالم شذوذا **اما** بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط انتهى وهي هنا مجرده من التفصيل كما نص عليه في المغني في اما زيد فمنطلق وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب اما هنا حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرنا من النص معا **بعد** ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم واختلف في ناصبها فقيل فعل

الشرط المقدر وقيل اما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما نايبة عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثاني نايبة معنى وعملا والاصل مهما يكن من شيء بعد **حمد الله** فمهما هنا مبتدا والاسمية لازمة للمبتدا ويكن شرط والفا لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتدا والشرط لزمتها الفا ولصوق الاسم اقامة للازم وهو الفا ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتدا والشرط وابقا لاثره في الجملة **مستحق الحمد وملهمه** نعتان لله لمجرد المدح وصح نعت المعرفة بهما لانهما للدوام والاستمرار فالاضافة محضة او بدلان ويمتنع عطفي بيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المستدعي ابهاما او للتخصيص المستدعي عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام ما يلقى في الروع بضم الرا وهو القلب **ومنشي الخلق ومعدمه** فيهما الاعراب المتقدم والانشا هنا الايجاد قال الله تعالى انا انشاناهن انشاء اي اوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق والاعدام الافنا والانفاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشا بالاعدام من الطباق **والصلاة والسلام** مجروران بالعطف على حمد الله وتقدم تفسيرهما **على اشرف الخلق** متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب ايضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع **واكرمه** معطوف على اشرف **المنعوت** بالنون من النعت بمعنى الصفة **باحسن** متعلق بالمنعوت **الخلق** بضم الخا مع ضم اللام وسكونها والضم اشهر والخلق والخلق بفتح الخا في الاول وضمها في الثاني في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف وهو ان تتفق الكلمتان في الحروف وتختلفا في الهيات **واعظمه** معطوف على احسن وهو مقتبس من قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم **محمد** بدل من اشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل معنوية خلافا لابي البقا العكبري حيث ذهب الى انها لفظيه **نبيه وخليله وصفيه** نعوت لمحمد والخليل الذي خلصت محبته والصفي المختار **وعلى اله واصحابه واحزابه واحبابه** معطوفة على اشرف واعاد الجار مع اله لطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري ونظيره شاهد واشهاد وفي التنزيل ويوم يقوم الاشهاد قال بعض اهل التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده واصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جايز هنا اما الثاني فظاهر واما الاول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق **فان كتاب الخلاصة** جواب اما ولذلك قرن بالفاء

والاكثر ان يتعلق الصلاة لان الاتيان بالصلاة غير المتعلق بالسلام

ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة مستوفية للصفات المذكورة
ليس مستقبلا فيدعي ان الجواب محذوف والمذكور معموله اقيم مقامه عند حذفه والتقدير
فاني قايل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا الي اخره واضافة كتاب الي الخلاصة من قبيل اضافة الاعم
الي الاخص كشجر اراك او من قبيل اضافة المسمي الي اسمه اي الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما في
قوله سرفا ذات مرة اي مسمي ذات مختصه بهذا الاسم الالفية بالنصب بدل من كتاب وبالجر
بدل من خلاصة منسوبة الي الألف بنا على اشهر القولين ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين
وقيل كل منهما بيت على حده في علم العربية حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو
المشتمل على التصريف وله حد وموضوع وغاية وفايدة فحده علم باصول يعرف بها احوال
ابنية الكلم اعرابا وبنا وموضوعه الكلمات لانه يبحث فيه من عوارضها الذاتيه من حيث الاعراب
والبنا وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وفايدته معرفة صواب الكلام من
خطايه نظم بمعني منظوم نعت لكتاب ان نصب وللخلاصة ان خفض الامام مجرور
باضافة نظم اليه العلامه صفة مبالغة في عالم والتا فيه لتاكيد المبالغة جمال الدين
لقب ابي عبد الله كنية محمد اسم بن مالك نعت اول الطاي نعت ثان رحمه الله جملة
دعائية لا محل لها من الاعراب وفي كلامه مخالفة لاصلين احدهما ان الامام العلامة نعتان
لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثاني انه متي اجتمع الاسم
واللقب وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب
عن الاول ان النعت اذا تقدم وكان صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل
ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت النعتية كقوله تعالي الي صراط العزيز
الحميد الله في قراة الخفض والجواب عن الثاني ان اللقب هنا مسوق للمدح فاذا جري لفظ المدح اولا
تشوقت النفس الي الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان اوقع في النفس على ان ذلك لغة كما
سياتي كتاب خبران وصح الاخبار بكتاب عن كتاب وان اتحدا في اللفظ لتخالفهما اضافة ونعتا
صغر حجما وغزر علما بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الي الكتاب والجملتان
نعت كتاب والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وغزر علمه هذا ان
كانا باقيين على اصلهما من افادة الاخبار وان كانا حولا الي معني المدح على حد قوله تعالي
وحسنت مرتفقا فهما خبر ثان لان لا نعت الكتاب لان الجمل الانشائية لا يخبر بها ولا ينعت والصغر
القلة والحجم النتو يقال ليس لمرفقه حجم اي نتو والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع
من الطباق غير بالنصب على الاستثنا المنقطع المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم واختلف

في نصبها في الاستثنا فقال ابن عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال
ابن بابشاذ على التشبيه بظرف المكان ويجوز ان يكون فتحة غير هنا بنائية لان غيرا اذا اضيف لمبني جاز
بناوها على الفتح كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال
قاله في المغني انه بفتح الهمزة والضمير لكتاب لا افراط اي مجاوزة الحد الايجاز الاختصار
قد كان يعد اي قارب ان يعد من جملة الالغاز جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة
مثل رطب وارطاب يقال الغز في كلامه اذا عمي مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز
كالقفل حكاها الدماميني فقال وغينه تفتح وتضم وتسكن وقد اسعفت طالبه اي ساعدته
يقال اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة بمختصر صفة
لمحذوف اي بشرح مختصر يدانيه اي يقاربه في مسايله التي هي فيه وليس المراد يقاربه في حجمه
لان الحس يخالفه وتوضيح اي مبين وكاشف وبه اشتهر يباريه اي يحاذيه وقيل يمشي مثيه
ويباريه اي يعارضه ويفعل مثل فعله احل به الفاظه اي ابين به مفردات الفاظه
واوضح معانيه بفتح اليا اي اكشفها وابينها واحل اي افك به تراكيبه اي مركباته وانقح
اي اهذب مبانيه بفتح اليا المثناة تحت جمع مبني ومباني الكلام ما يبني عليه مسايله واعذب
بالذال المعجمة اي احلي ومنه الما العذب به موارده جمع مورد بالها وهي في الاصل طرف
الما بالطا المهملة واعقل اي امنع والعقل المنع به شوارده جمع شارده اي نافره وفيه
استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشارده ورشحها بذكر صفة ملايمة للمستعار منه
وهي العقل ولا اخلي اي اترك منه مسالة مفعلة من السوال وهي ما يبرهن عليه في العلم من شاهد
اي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة من كتاب او سنة او من كلام عربي فصيح او تمثيل اي مثال
وهو جزئي من جزئيات قاعدة تذكر ايضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس وربما
اشير انا فيه الي خلاف في بعض المسايل او مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم
خلافا لابن مالك او نقد بالدال اي انتقاد على الناظم كقوله في باب الوقف في مسالة تا
وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا او تعليل لحكم ولم آل بمد الهمزة من الا
او يحتمل ان يكون بمعني منع فيتعدي الي اثنين حذف احدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير
ولم امنع احدا جهدا ويحتمل ان يكون بمعني اقصر فيكون قاصرا وانما يتعدي باسقاط الجار
والتقدير ولم اقصر في جهد ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفرا فقال
الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة في توضيحه اي تبيينه وتهذيبه بالذال المعجمة
اي تنقيته وتصفيته وربما خالفته في تفصيله كما فعل في الاسم والفعل والحرف

حيث جعلها اقساما للكلم لا للكلم وترتيبه وهو كثير ومنه ما فعله في باب نايب الفاعل حيث
اخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النايب وسميته اوضح المسالك الى الفية ابن مالك
ليطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهي طريق السلوك وبالله اعتصم اي امتنع واسئله
العصمة اي المنع مما يصم بفتح اليا وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار
لا رب غيره ولا مامول الا خيره عليه توكلت واليه انيب اي ارجع قال الناظم الكلام وما
يتالف منه هذه الترجمة فيها حذف واصلها هذا باب شرح ماهية الكلام وشرح
ماهية ما يتالف الكلام منه وهو الكلم الثلاث والتالف والتاليف وقوع الالفة والتناسب
بين الجزئين وهو اخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مولف مركب من غير عكس
الكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس وفي
اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القايم بالنفس و في اصطلاح النحويين عبارة عن ما اي مولف
اجتمع فيه الامران اللفظ والافادة والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول
الله اسوة حسنة اي انه صلى الله عليه وسلم في نفسه اسوة حسنة كما قاله في الكشاف والمغني
الكلام في نفسه اللفظ والافادة لا ان هناك ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ
والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان اجود واللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق
اذا رمته الى خارج والمراد باللفظ هنا الملفوظ به وهو الصوت من الفم المشتمل على
بعض الحروف الهجائية تحقيقا كزيد او تقديرا كالفاظ الضماير المستترة سمي الصوت لفظا لكونه
يحدث بسبب رمي الهوا من داخل الرية الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر
الرازي والافادة مصدر افاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا والمراد
بالمفيد هنا ما اي لفظ دل على معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه اي على ذلك اللفظ بحيث لا
يصير السامع منتظرا لشي اخر وعلم من تقييد المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الى قولهم المركب لان المفيد
الفايدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون
قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه يجتمعان في مثل زيد قايم
ويوجد اللفظ بدون الافادة كما في المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ كما في الاشارة وكل شيين
كان كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه يجعل احدهما جنسا والاخر فصلا فيحترز بكل منهما
عما يشاركه الاخر في غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل
منها مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافي نحو غلام زيد والمزجي
كبعلبك والاسنادي المسمى كبرق نحره والمعلوم للمخاطب كالسما فوقنا اذ كل منها لفظ وليس بمفيد

واعلم

ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام
عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قايم وسمع زيد قايم باعرابه المخصوص
فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تاليف الكلام ستة اسمان
فعل واسم فعل واسمان وفعل وثلاثة اسما وفعل واربعة اسما وجملة القسم وجوابه
وجملة الشرط وجوابه
واقل ما يتالف الكلام خبرا كان او انشا من اسمين حقيقة كهيهات العقيق او حكما كزيد قايم
فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل ان الضمير المستتر لا يبرز مع التثنية
والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيد قايم ثلاثة اسما لا اسمان فقط
ومن فعل واسم كقام زيد ونعم العبد ومنه اي من التاليف من فعل واسم استقم فانه
اي فان استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مولف من فعل الامر المنطوق به وهو استقم
ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر فيه المقدر بانت ولا يتلفظ به وفي تمثيله بقوله ومنه لامور
احدها التنبيه على انه مثال لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها انه لا فرق في
التاليف بين ان يكون الجزان مذكورين او احدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار
والانشا رابعها ان شرط حصول الفايدة مع الفعل والضمير المنوي ان يكون الضمير واجب الاستتار
فقام على تقدير ان يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح خامسها الرد على ابي حيان حيث قال
ان مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعي تقدير
وجود ولا وجود ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة او بالفعل والضماير المستترة
الفاظ بالقوة الا ترى انها مستحضرة عند النطق بما يليها من الافعال استحضارا لا خفا معه
ولا لبس قاله الموضح في شرح اللمحة والكلم الذي يتالف الكلام منه اسم جنس لانه يدل
على الماهية من حيث هي وليس بجمع خلافا لما وقع في الشذور ولا اسم جمع خلافا لبعضهم
جمعي لدلالته على اكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد
كونه اسم جنس لانواع الثلاثة من قول النظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جمعيا
من قوله واحده كلمة وظاهر النظم ان الكلم مبتدا وما قبله خبر عنه فتتوقف ماهية الكلم على
الانواع الثلاثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلاجرم عدل
الموضح عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبر المبتدا محذوف وجعل جملة قوله واحده كلمة
خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها تبعا
لابن معط لجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القران بهما قال الله تعالى
كانهم اعجاز نخل خاوية ونخل منقعر وهي اي الكلمة جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف

بلغ مقابلة وتصحيحا مع المطالعة

ونقل عن الفراء ان كلا ليست واحدا من الثلاثة بل هي بين الاسما والافعال وقال الفخر الرازي
لا يصح ان يكون الكلمة جنسا لهذه الانواع الثلاثة كلها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من
هذه الثلاثة بفصل وجودي مع ان الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كونه غير
مستقل بالمفهومية والاسم ايضا يمتاز عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمان المعين
انتهي وحاصل كلامه ان الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا اللهم الا ان يعني بالجنس
مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فحينئذ يستقيم انتهي وينقسم اسم الجنس الجمعي الي ثلاثة اقسام
ما يفرق بينه وبين مفرده بالتا والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتا
والتاء في الجمع ككما وكماة وما يفرق بينه وبين مفرده بالنسبة وهي في المفرد نحو روم وروي
وزنج وزنجي فاطلق الموضح اسم الجنس الجمعي واراد الاول لغلبته يدل على ذلك قوله ومعني
كونه اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة من الكلمات اكثرها ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث وانه
اذا زيد على لفظه تاء التانيث فقيل فيه كلمة نقص معناه عن الجمع وصار مع زيادة التا
دالا على الواحد فقط ونظيره من اسما الاجناس الجمعية مع المصنوعات الغير المطردة
لبن ولبنة ومن المخلوقات المطردة نبق ونبقة وليس نظيره نحو كما وكماة
مما يدل على الجمع بالتا وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بالنسب وعلى
الجمع بتركها فتبين ان الضابط المذكور للقسم الاول فقط فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع
لخروج نحو كما وكماة وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من الجموع الغالب عليها التانيث وقد تبين
بما ذكرناه من قبل في تفسير ماهية الكلام من ان شرطه ان يجتمع فيه اللفظ والافادة
وبهذا التقدير سقط ما قيل انه جعل الافادة شطرا وهنا شرطا ومن انه قد يتالف من كلمتين
وتبين بما هو قول مشهور عندهم من ان اقل الجمع ثلاثة من الاحاد اي من مجموع هذين الامرين
تبين ان بين الكلام والكلم من النسب الاربع عموما من وجه وخصوصا من وجه فالكلم
اعم من جهة المعني لانطلاقه على المفيد كضربت زيدا وعلى غيره اي غير المفيد كان قام زيد
واخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين كقام زيد والكلام اعم من جهة
اللفظ لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر واخص من جهة المعني لكونه لا ينطلق على غير المفيد فنحو زيد
قام ابوه كلام لوجود الفايدة وكلم لوجود الافراد الثلاثة التي هي زيد وقام واب
يدون الهاء الاربعة بالهاء ابوه وبل هنا انتقالية لا ابطالية ولم نقل ابتدا لوجود الاربعة
لقوله اولا واقل الجمع ثلاثة وقام زيد كلام لوجود الفايدة لا كلم لعدم التركيب
من ثلاثة وان قام زيد بالعكس اي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفايدة وفي

قوله وبهذا التقدير يعني قولنا
في عبارته رحمه الله ان يجتمع فيه
اللفظ سقط ما قيل على
ما توهم العبارة انه جعل
الافادة سابقا شطرا او
هنا شرطا لانها توهم
ذلك لكن لما صرح
عبارة الشارح انه وقع
ذلك تامل الكاتب

كلامه ثلاث مناقشات احداها ان ذكر هذه النسبة هاهنا قال الحلواني تعد من فضول
الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين بن جماعة لا بد في اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه
من معرفة امور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث
بمعزل عن موضوع الفن انتهي الثانية انه جعل جهة العموم في الكلم راجعة الي المعني وجهة
الخصوص فيه راجعة الي اللفظ وهذا ما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعني لا بحسب
اللفظ فكان ينبغي ان يقول الكلم اعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره واخص باعتبار عدم
انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتاخرين الثالثة ان ما صدق الاجتماع يفسد
حد كل منهما في حد الاخر والمتغايران في المفهوم ينبغي ان يتغايرا في الماصدق ويمكن ان يدفع بان
الحيثية في التعريفات مرعية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد والمركب الدال على
معني يصح السكوت عليه اولا ولهذا قال في النظم والقول عم فهو اعم من الكلام لانطلاقه
على المفيد وغيره ومن الكلم لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن الكلمة لانطلاقه على المفرد
والمركب عموما مطلقا لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده في مثل ان قام زيد فانه
ليس كلاما لعدم الفايدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان لا عموما من وجه دون
وجه اذ لا يوجد شي من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلما وجد واحد منها وجد القول
ولا عكس وفيه ايما الي ان عم في قول النظم والقول عم افعل تفضيل اصله اعم حذفت الهمزة
ضرورة كما حذفت تخفيفا من خير وشر ولي هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعني
تنقسم الي وضعية كما في المفردات الحقيقية والي عقلية كما في المركبات وكما في المفردات المجازية
والي طبيعية كاح فانه يدل على الم الصدر دلالة طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر قوله
في شرح النظم القول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني
خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان اراد
مطلق الدلالة دخل نحو اح واللفظ المصحف اذا فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حياة الناطق
به وجميع ذلك لا يسمي كلمة كما قال المرادي في شرح التسهيل فضلا عن ان يسمي قولا ويطلق القول
لغة ويراد به الراي والاعتقاد نحو قال الشافعي بحل كذا اي راي ذلك واعتقده ويطلق
الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في من انت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم في نكت
الحاجبية ونقله ايضا عن ابي الحسين البصري من الاصوليين ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام
نحو الكلم الطيب ويطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا من تسمية الشي باسم جزئه
نحو قوله تعالي كلا انها كلمة هو قايلها اي ان مقالة من قال رب ارجعون لعلي اعمل

ليعلم ان المعروضين هنا
ماهيتا الكلام والكلم العارضين
الافادة وجمع الكلمات
الثلاث فاكثر والافادة
عارض الكلام والجمع المذكور
عارض الكلم والماصدقات
ثلاث صور في الكلم
المومنون ان قام زيد
ان قام زيد والمادة
الكلمات الثلاث
الاسم والفعل والحرف
او الاسماء والحروف
والصورة هي المتعلق
والمراد بها الصورة
الحاصلة من اجتماع
كلمتين او كلمات
والنسبة الحكمية
في هذه الصورة
مصحح

صالحا فيما تركت كلمة، ونحو قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها لبيد، الا كل شيء ما خلا
الله باطل، وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله، وذلك كثير في
الوجود لا قليل كما يفهم من قول النظم وكلمة بها كلام قد يؤم، لان قد يفعل يشعر بالتقليل
في عرف المصنفين كما ذكره الموضح في باب الامالة وكما ان تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا
في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات **فصل يتميز الاسم عن قسيميه**
الفعل والحرف بخمس علامات اشار اليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وال ومسند
احديها الجر وهو في الاصل مصدر جر **وليس المراد به** في النظم **حرف الجر** اي دخول حرف الجر
كما قدمه صاحب المكمل في عبارة المفصل حيث قال واراد بالجر دخول حرفه انتهى وكما قال
الموضح في الندا وليس المراد به دخول حرف الندا كما سيأتي فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
بدليل قوله **لانه** اي حرف الجر **قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم** على التقديم والتاخير
والاصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في
التقدير لا الدخول في اللفظ فليتامل **نحو عجبت من ان قمت** فدخل حرف الجر وهو من على ان
قمت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتاويل اي من قيامك **بل المراد به** اي بالجر
الكسرة التي يحدثها عامل الجر او نايبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبني على
التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار في قوله تعالى جدارا يريد ان ينقض **سوا كان العامل** للجر
حرفا نحو مررت بزيد **ام اضافة** نحو غلام زيد **ام تبعية** نحو مررت بزيد الفاضل
وهذه العوامل الثلاثة **قد اجتمعن في البسملة** فاسم مجرور بالحرف واسم مجرور بالاضافة
والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجاري على الالسنة والتحقيق خلافه
قال الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب وجر المضاف اليه بالمضاف خلافا لسيبويه
وقال في شرح الشذور وانما لم اذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست
عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح اللمحة في باب
المجرورات كان ينبغي للمؤلف يعني ابا حيان ان لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكره في باب المرفوعات
والمنصوبات الرفع والنصب بها يعني بالتبعية نحو زيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل انتهى
ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف
كما قاله في شرح اللمحة لكنه قال في شرح الشذور وقسمتها يعني المجرورات الى ثلاثة اقسام
مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالمجاورة فجعله قسيما لهما باسم حينئذ مجاز العلاقة
الثانية التنوين وهو في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا وفي الاصطلاح

نون

نون ساكنة اصالة **تلحق الآخر** اي تتبعه **لفظا لا خطا لغير توكيد** فخرج بقيد السكون وبقيد عدم
الخط ايضا **النون الاولى في ضيفن للطفيلي** وهو الذي يجي مع الضيف متطفلا قاله في القاموس
والنون الاولى في رعشن للمرتعش لتحركهما وصلا وثبوتهما خطا وهاتان النونان اصليتان كما انهما
زايدتان فيهما لحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيد السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد
التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر وخرج بقيد لحوق الآخر وبقيد عدم الخط ايضا
النون في انكسر ومنكسر لانهما لم تلحق الآخر وتثبت في الخط لا يقال يخرج بقيد الآخر قول بعضهم
شربت ما بالقصر والتنوين فان الميم اخر الاسم لا الآخر وقد لحقها التنوين لانا نقول ان التنوين لحق
الالف وهي اخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي والمراد بالاخر ما كان اخرا في
اللفظ حقيقة كزيد او حكما كيد **وخرج بقولي لفظا لا خطا النون اللاحقة** [illegible]
قريبا والنون الخفيفة اللاحقة لاخر الافعال توكيدا لها المصورة نونا والنون اللاحقة لاخر
كلمة من كلمة اخرى نحو احمد انطلق لثبوتها في الخط فلا حاجة الى زيادة الحد عليها في حد التنوين ولا
يكون جزءا غيرها ولا الى اعتذار الدماميني عنه بان المراد باللحوق التبعية **وخرج بقولي لغير توكيد**
نون نحو لنسفعا خاصة على تقدير رسمها في الخط الفا ووقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد
الضمة والكسرة فانها تصور نونا فتثبت في الخط فخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالقلم
على قوله **ولتضربن يا قوم ولتضربن يا هند** بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه
الزيلعي عند القراءة عليه ولهذا لم يوجد في بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليها في المغني وغيره **وانواع**
التنوين الخاصة بالاسم **اربعة احدها تنوين التمكين** والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد
لتمكنه والوصف متمكن لا امكن ويسمى تنوين الامكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا لغالب الاسما
المعربة المنصرفة معرفة **كزيد** ونكرة نحو **رجل** ورجال والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين
لا للتنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره ورد **وفايدته الدلالة** بتثليث
الدال **على خفة الاسم** بكونه معربا منصرفا **وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف**
شبها قويا **فيبنى ولا يشبه الفعل** في فرعيتين **فيمنع الصرف** وهو التنوين الاول **النوع الثاني**
تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسما المبنيات للدلالة على التنكير قياسا في باب العلم
المختوم بويه وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها وفي اسم الصوت **تقول سيبويه** بلا
تنوين **اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك** اي اسمه سيبويه **و** تقول **ايه** بكسر الهاء
وسكون اليا المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين **اذا استزدت مخاطبك** اي طلبت منه زيادة من
حديث معين فان اردت شخصا ما اي شخصا كان اسمه سيبويه **او اردت استزادة**

من حديثهما اي حديث كان نونتهما فقالت سيبويه وابيه بالتنوين منهما فسيبويه بلا تنوين
معرفة بالعلمية وابيه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية اي الحديث المعهود كذا قالوا
وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بانه مدلوله فعل فلا لان جميع الافعال
نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونه كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونته
كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الدماميني النوع الثالث تنوين المقابلة وهو
اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون
في نحو مسلمين مما جمع بالواو والنون او اليا والنون قال الرضي معناه انه قايم مقام التنوين
الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قايمة
مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك انتهى والذي يدل على انه لتمام الاسم ليس غير انه ليس بتمكين
خلافا للربعي لثبوته مع مانعه وعينات لعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعرفة ولا عوض عن شيء والقول
بانه عوض عن الفتحة نصبا مردود بان الكسرة قد عوضت منها وقال شارح اللباب في توجيه
المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المونث لم يزد الاحرف واحد لان الالف موجودة
في مفرده فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة
في مسلمين انتهى وفيه نظر لان التا التي في المفرد ليست هي التا التي في الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع
لا يختص بما في مفرده التا لفظا بل تكون فيه وفيما فيه التا تقديرا كهندات بل تكون لمذكر كاصطبلات
والحكم واحد في الجميع وقيل لان الالف والتا في مقابلة الواو لدلالتهما على الجمع وان التنوين
في مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع الرابع تنوين التعويض وهو تفعيل من العوض
والتعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا عن شيء فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ولكنه هنا
قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود حاصل والخطب سهل وهو اللاحق لنحو
غواش وجوار من الجموع المعتلة الاتية على وزن فواعل حال كونه عوضا او لاجل العوض عن اليا
المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة اليا وفتحته النايبة عن الكسرة خلافا
للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا
للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن اليا التنوين اللاحق لمثل أُعَيْم ويُعَيْل مصغري اعمى ويعلى
فانهما ممنوعان الصرف للوصف وكونهما يشبهان الفعل في زنته نحو ابيطر ومبيطر وتنوينهما عوض
عن اليا المحذوفة وسياتي بيانهما في باب ما لا ينصرف واللاحق لاذ في نحو ويومئذ يفرح
المومنون عوضا عن الجملة التي تضاف اذ اليها والاصل والله اعلم ويوم اذ غلبت الروم
يفرح المومنون فحذفت جملة غلبت الروم وجي بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة ايجازا وتحسينا

فالتقى

الدماميني

قوله خلافا للربعي كان يزعم ان التنوين في مسلمات للصرف وذكر على عدم السقوط في عرفات فان اردت فهم هذا على التفصيل فعليك بشرح [illegible] لنجم الايمة الرضي فان هذا الكلام ملخود منه والله اعلم
لحرره

فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسرت الذال على التقاء الساكنين وليست كسرة اعراب باضافة
يوم اليها خلافا للاخفش لان اذ ملازمة للبنا لشبهها بالحرف في الافتقار الي جملة وفي الوضع
علي حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوها من اضافة احد المترادفين للاخر خلافا لابن مالك
بل من اضافة الاعم الي الاخص كشجر اراك وفاقا للدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق
لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة مع انه ذكره في المغني لان التحقيق ان تنوينهما تنوين تمكين يذهب
مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الف جندل اصله جنادل بغير تنوين حذف منه الالف
وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المغني انه للصرف وهذه الانواع الاربعة
فقط مختصة بالاسم فلا يدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال تختص بالاسم
هذه الاربعة لنافي ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين [illegible] وزنه وتنوين الشذوذ وزاد
جماعة من النحويين منهم الموضح في المغني على هذه الاربعة تنوين الترنم اي المحصل للترنم كما صرح
به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وكذا قال شارح اللباب انه جي
به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منه التنوين حصل الترنم لان التنوين
غنة في الخيشوم انتهى وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا فقيل الصواب ان يقال
تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية وقيل يجوز ان يقال
تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية وهو اللاحق للقوافي
جمع قافية وهي من اخر متحرك في البيت الي اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل
وعند غيره اخر كلمة في البيت المطلقة التي اخرها حرف مد وهو الالف والواو واليا المولدات من
اشباع الحركة وتسمي احرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض المصرعة وهي التي غيرت لتوازي ضربها عند
حذف حرف الاطلاق كقوله وهو جرير

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ ۞ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ ٥

فلحق العروض والقافية وهي العتابن واصابن والاصل العتابا واصابا فجي بالتنوين بدلا من
الالف والاول اسم والثاني فعل واقلي امر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح
اللام ترخيم عاذلة ولقد اصاب مفعول قولي وجواب الشرط محذوف والمعنى ان اصبت انا وان كنت
نطقت بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد اصاب وقد يدخل الحرف كقول النابغة

ازف الترحل غير ان ركابنا ۞ لما تزل برحالنا وكان قدن

والاصل قدي فجي بالتنوين بدلا من اليا لترك الترنم على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من ان
الترنم وهو التغني انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فاذا انشدوا ولم يترنموا جاوا

بالنون في مكانها في لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي
على حالها في الترنم فعبر اولا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن
يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا الى ما صرح به سيبويه واصحابه وقد
يبدلا التنوين من حرف الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف
الكاف وزاد بعضهم وهو الاخفش والعروضيون كما قاله في المغني التنوين الغالي وهو اللاحق
للقوافي المقيدة اي التي يكون حرف رويها ساكنا ليس حرف مد والا عاريا من المصاحبة زيادة على الوزن
فهو في اخر البيت كالخزم بالزاي في اوله ومن ثم سمي غاليا وسمى الاخفش الحركة التي قبل الحاقه غلوا
وزعم ابن الحاجب انما سمي غاليا لقلته ونفاه السيرافي والزجاج وزعما ان الناشد زاد ان في
اخر البيت ايذانا لتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش
والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب
الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربن وقال شيخ شيوخنا تقي على ما له اصل في المعنى ثم قال
الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا
عليه وقد مضى ان الحركة قبله تسمى غلوا واختلف مثبتوه تنوينا في فائدته فقال ابن يعيش فائدته التنم
ايضا ورد على من جعله قسيم تنوين الترنم وقال الجرجاني ليلحق امارة على الوقف اذ لا يعلم في الشعر
المسكن الاخر او صل الشاعر ام وقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف في نحو قام زيد وقد تم في شرح
اللب ان هذا التنوين انما يلحق الكلم اذا اريد به ترك الوقف ووصل اخر البيت الاول باول البيت الثاني
انتهى والتحرير الاول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة، وقاتم الاعماق خاوي المخترقن،
والفعل كقول العجاج، من طلل كالاتحمي انهجن، والحرف كقوله وهو رؤبة على ما قيل،
قالت بنات العم يا سلمى وإنْ ... كان فقيرا معدما قالت وإنْ
فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت بنات العم يا سلمى اترضين به وان كان
هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وان كان فقيرا معدما واختلف في هذين التنوينين
المسمين بالترنم والغالي على اقوال احدها انهما تنوينان لهما خصوصيات من اجتماعهما لا والاتصال
بغير الاسم والثاني ان الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه في نحو رايت زيدا قاله ابن
معزور وزعم انه ظاهر قول سيبويه وان الغالي نون ان حذفت الهمزة والثالث وهو الحق
كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية انهما ليسا بتنوينين بل هما نونان زيدتا
في الوقف وتقدم حكاية ما في شرح اللب كما زيدت نون ضيفن للطفيلي في الوصل
والوقف وجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة وليسا من انواع التنوين حقيقة وسمي

قال نجم الائمة في شرح كافية
ابن الحاجب وقد يلحق عند
بعضهم الروي المقيد فيخص
باسم الغالي لان الغالي مجاوز
الحد وحد هذا التنوين ان
يكون بدلا من حرف الاطلاق
دلالة على ترك الترنم فاذا
دخل القافية المقيدة بعد
حا ونحوه وتخرج به الشعر
ايضا عن الوزن فهو غالي
بهذا الوجه ايضا وهو
كقوله وقاتم الاعماق خاوي
المخترقن فيفتح ما قبل النون
لتشبيهها بنون الخفيفة او
بكسر للساكنين كما في
ح على ما يجي في اخر
الكتاب واما الحرف بالروي
المقيد تشبيها بالمطلق
انتهى كلامه رحمه الله تعالى

لثبوتهما مع ال كالعتابن والمخترقن وفي الفعل كما صابن وانهجن وفي الحرف كقد ن وان اوله
الامثلة للترنم وثانيها الغالي وفي الخط والوقف وحذفهما في الوصل وليس شيء من اقسام
التنوين كذلك وعلى هذا التقدير فلا يرد ان على من اطلق من النحويين كالناظم ان الاسم
يعرف بالتنوين لانه من جهة انه يسمى ليسا تنوينين انما باعتبار ما في نفس الامر فلا يرد ان عليه
وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهو تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله، ويوم دخلت
الخدر خدر عنيزة، وفي المنادي المضموم كقوله، سلام الله يا مطر عليها، وتاسعا
وهو تنوين الشاذ كقول بعضهم هولاء قومك حكاه ابو زيد وعاشرا وهو تنوين الحكاية
مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم في قوله
مكن وقابل وعوض والمنكر زد ... ورنم اضطر غال واحك ما همزا
العلامة الثانية من علامة الاسم النداء بالمد مع كسر النون وضمها وليس المراد به اي
بالنداء دخول حرف النداء كما يوهمه قول ابن مالك في شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل
والحرف حين يحذف المنادي انتهى لان يا خاصة قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم حرفا
كان او فعلا فالاول نحو يا ليت قومي والثاني نحو الا يا اسجدوا لله في قراءة الكسائي
رحمه الله فانه يقف على يا ويبتدي اسجدوا واختلف في توجيه ذلك فقيل يا فيهما حرف
تنبيه لا للنداء وقيل للنداء والمنادي محذوف يا قوم ليت قومي ويا هولاء اسجدوا وهو مقتبس
في الامر كالاية والدعا كقوله الا يا اسلمي بل المراد بالنداء كون الكلمة مناداة اي مطلوبا اقبالها
بحرف مخصوص نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المراة ويا فل بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل
ويا امراة وقول ابن مالك بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم ويا مكرمان
بفتح الراء للكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه والاخفش وصاحب الصحاح والقاموس ويا ملامان
للئيم الذي الاصل الشحيح النفس وانما خص هذه الاسما بالذكر لملازمتها للنداء فلم تقبل من علامات
الاسم المذكورة الا كونها مناداة العلامة الرابعة ال لجميع اقسامها غير الموصولة
والاستفهامية كالفرس من غير العقلاء والغلام من العقلاء فاما ال الموصولة فتدخل على الفعل
المضارع اختيارا عند الناظم وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى قال الشيخ
عبد القاهر انه من اقبح الضرورات كما نقله الموضح في شرح الشذور كقوله وهو الفرزدق
يخاطب رجلا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان
ما انت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل
والحكم بمعنى المحكم كحكيم بمعنى المحكم الخصمان في الامر والترضي بادغام اللام في التاء والتاء للمفعول

وحكمه منه مرفوع به على النيابة عن الفاعل والذي سوغ دخول ال على الترضي وهو فعل مضارع
كونه يشبه الوصف نحو مرضي حكمه الناظم ومن وافقه ان ال عرمتمكن من ان يقول المرضي قبل وقد
سبقه الى هذا التوجيه سيبويه نقل ابن السراج واما ال الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضي نحو
ال فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة الخامسة الاسناد اليه اي الى الاسم من قوله
يتميز الاسم ومعنى الاسناد الى الاسم هو ان تنسب اليه ما اي حكما يحصل به الفائدة التامة وذلك
الاسناد كما في نسبة القيام الى تاء قمت وكما في نسبة الايمان الى انا كما في نحو انا مؤمن
واستفيد من هذين المثالين انه لا فرق بين تاخر المسند اليه وتقدمه ولا بين ان يكون المسند اليه
فاعلا ومبتدا ولا بين ان يكون المسند فعلا او وصفا ثم لا فرق بين الاسناد المعنوي كما مر واللفظي
نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذ لا يسند الى الفعل والحرف الا محكيا باسميتهما
قال في الكافية وان نسبت لاداة حكما فاحك واعرب واجعلنها اسما فعلى الحكاية تبقيهما على ما كانت
عليه من حركة او سكون وعلى الاعراب ترفع على الابتدا فصل ينجلي الفعل ويتميز
من قسيميه الاسم والحرف باربع علامات ذكرها في النظم بقوله بتا فعلت واتت ويا افعلي
ونون اقبلن احدها تا ضمير الفاعل في المعنى فالدور مدفوع والايراد ممنوع اما الدور
فلانه اخذ الفاعل في علامة الفعل واخذ الفعل في تعريف الفاعل واما الايراد فانه يصدق على ان
من قولك ما قام الا انت انها فعل لانها اتصل بها المنسوبة الى الفاعل مع ان هي الفاعل وهي اسم
على الاصح متكلما كان الفاعل كقمت بضم التاء او مخاطبا نحو تباركت بفتح التاء واحسنت بكسر التاء
العلامة الثانية تاء التانيث الساكنة في الاصل كقامت وقعدت ولا التفات الى عروض الحركة
نحو وقالت أمة بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالت امرات العزيز وقالتا ائتينا بكسر التاء في الاول
وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما فاما المتحركة بحركة الاعراب فتختص بالاسم كقائمة
وقاعدة والمتحركة بحركة البنا فتختص بالحرف نحو لات ولعت وربت وبالاسم نحو لا قوة
وبهاتين العلامتين وهما تا الفاعل وتاء التانيث الساكنة رد على من زعم من البصريين
حرفية ليس كالفارسي ومن تابعه كابي بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفي ورد على
من زعم حرفية عسى من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجي والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما
التاءين المذكورين تقول لست ولست ولستِ وعسيت وعسيت وعست وبالعلامة الثانية فقط وهي تاء التانيث
رد على من زعم من الكوفيين كالفرا اسمية نعم وبئس لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع
كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول اخر وقد سار الى محبوبته على
حمار بطي السير نعم السير على بئس العير وتاولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته

ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير
مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم وانما لم يكتف بالعلامتين كالتي قبلها
لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة
الثالثة يا ضمير المونثة المخاطبة كقومي يا هند وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشري
ان هات بكسر التاء وتعالى بفتح اللام اسما فعل فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل
والصحيح انهما فعلا امر للمذكر لدلالتهما على الطلب وقبولهما يا المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي
بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف العلة من اخرهما فالمحذوف من هات الياء كما في ارم والمحذوف
من تعال الالف كما في اخش العلامة الرابعة نون التوكيد شديدة كانت نحو ليسجنن او
خفيفة نحو لنسفعن وقد اجتمعا في ليسجنن بالتشديد وليكونا بالتخفيف ولحاقها وهو دونه
ارايت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرود ا قائلن احضروا الشهودا
لضرورة نادرة دخول نون التوكيد على قائلن مع انه اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف
الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو اتقولن وارايت اصله ارايت حذفت منه الهمزة الثانية
تخفيفا والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجعودة والسبوطة
تقول اخبرني ان جاءت هذه بغلام يتمرجل مرجل الشعر حسن اللمس كالغصن الناعم اام
انت باحضار الشهود لتحقيق نكاحها عليه لينكر وقوع ذلك منه ولقائل ان يقول لا نسلم ان في قوله
اقائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقائل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين
في نون انا على حد لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين
قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في نون انا والاول قصر المسافة وعليهما اعتراض من
وجهين احدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك ولان الالف
الثابتة في المقيس عليه مذكورة وفي المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان المعنى
اقائل انا على التكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق واللواحق فلا على ان العيني
قال والمعنى هل انتم قائلون فاجراه مجرى اتقولون انتهى ويوخذ منه ان الوصف هنا مسند
الى جماعة الذكور بناء على انه يسلك به مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى
الضم مع جماعة الذكور ولم اقف على نص في ذلك فصل ويعرف الحرف
بانه يخلو من العلامات التسع المذكورة للاسم والفعل ولا غير واليه اشار في النظم
سواهما الحرف كهل من حروف الاستفهام وفي من حروف الجر ولم من حروف الجزم وقد عبر
في النظم بمثل الثلاثة وتعبيره بالمثل مجازا عن استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة

كان حقيقة اي بيان انواع الحروف بالنسبة الي الاختصاص وعدمه فان منها ما لا يختص
بالاسما ولا بالافعال ولا يعمل شيئا كهل حيث لم يكن في حيزها فعل فانها تدخل على الاسم تقول هل
زيد اخوك بخلاف ما اذا كان في حيزها فعل فتختص بالفعل اما ظاهرا نحو هل قام وهل يقوم واما
تقديرا نحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور علي حد وان امرأة خافت عند
جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين وللاختصاص هل بالفعل اذا كان في
حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسما ولا بالافعال
ويعمل كما ولا ولات وان المشبهات بليس ومنها ما يختص بالاسما ويعمل فيها الجر كفي نحو وفي الارض
ايات للموقنين وفي السماء رزقكم او يعمل النصب والرفع كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسما ولا يعمل
فيها كلام التعريف ومنها ما يختص بالافعال ويعمل فيها الجزم كلم نحو لم يلد ولم يولد او يعمل فيها
النصب كلن نحو لن ينال الله لحومها ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف

فصل الفعل بكسر الفاء من حيث هو فعل جنس تحته ثلاثة انواع عند جمهور
البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء علي ان اصله مضارع وانتصر لهم
الموضح في المغني وقواه وسياتي تقريره احدها الفعل المضارع اي المشابه وسياتي وجه الشبه
وعلامته ان يصلح لان يلي لم بان يقع بعدها نحو لم يقم ولم يشم وهذه العلامة انفع علامات
المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم فقال فعل مضارع يلي لم كيشم والافصح فيه اي في يشم
فتح الشين مضارع شمم بكسر الميم لانها مضارع شمم بفتح الميم والافصح في الماضي منه شممت
بكسر الميم لا فتحها والحاصل انه جاء من باب فرح يفرح ونصر ينصر والاول افصح من الثاني وفيه
رد علي ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطأ والصواب وروده
وممن حكاه الفرا وابن الاعرابي وغيرهما كما قال المرادي وانما سمي هذا الفعل مضارعا لمشابهته
الاسم المصوغ للفاعل من جهة اللفظ والمعني اما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات
وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولي
واما من جهة المعني فلان كل واحد منهما ياتي بمعني الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه
احسن ما سمعت انتهي فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن
فيها ولهذا الشبه اعرب المضارع واستحق التقديم في الذكر علي اخويه الماضي والامر فينبغي
للشخص ان يتحلي بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقديم علي اقرانه ومتي دلت كلمة من الكلمات
علي معني الفعل المضارع وهو الحدث المقترن باحد زماني الحال والاستقبال ولم تقبل تلك
الكلمة لم في اسم اما الوصف كضارب الان او غدا واما الفعل كاوه واف بمعني اتوجع واتضجر

فاوه اسم لاتوجع واف اسم لاتضجر وفي اف اربعون لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها ان
الهمزة اما ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة فان كانت مضمومة فاثنان وعشرون لغة
وحاصل ضبطها انها اما مجرده عن اللواحق او ملحقة بزوائد والمجردة اما ان يكون اخرها ساكنا او
متحركا والمتحركة الاخر اما مشددة او مخففة وكل منهما مثلث الاخر مع التنوين وعدمه فهذه
اثنا عشر في المتحركة والساكنة اما مشددة او مخففة فهذه اربع عشرة واللواحق لها من الزوائد
اما ها السكت او حرف المد فان كان ها السكت فالفا مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان
مده فهي اما واو او يا او الف فيهن مشددة والالف اما مفخمة او بالامالة المحضة او بين بين فهذه
خمس اخري مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدي عشر مثلثة الفا مع التنوين وعدمه
فهذه ست وفتح الفا وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه اربع لغات والحادية عشرة
اف بالامالة وان كانت مفتوحة فالفا مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة
اف بالسكون والسادسة افي بالامالة والسابعة افاه فهذه السبع مكملة للاربعين النوع
الثاني الفعل الماضي ويتميز عن اخويه المضارع والامر بقبول تاء الفاعل كتباركت وعسيت
تقول تباركت يا الله وعسيت انا ولست او تا التانيث الساكنة كنعم وبئس وعسي وليس
تقول نعمت وبئست وعست وليست فنبه بتكرير عسي وليس علي اشتراك التائين فيهما كما اوما
اليه سابقا بقوله وباتي العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس علي انفراد تبارك
بتا الفاعل وانفراد نعم وبئس بتا التانيث كما اوما اليه ايضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو
في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انفردت يعني تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس
كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفي شرح الاجرومية للشهاب البجائي ان تبارك تقبل التائين
تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله انتهي وهذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت
بالقياس واستند ناظم تعبير الموضح بالتائين انه الي التائي في قول النظم وماضي الافعال بالتا مز وهو محمله
المتقدم في قوله بتا فعلت واتت ومتي دلت كلمة علي معني الفعل الماضي وهو الحدث المقترن
بالزمن الماضي ولم تقبل تلك الكلمة احدي التائين المتقدمتين وهما تا الفاعل وتاء التانيث
الساكنة فهي اسم اما الوصف كضارب امس والفعل كهيهات وشتان بمعني بعد وافترق
فهيهات بمعني بعد وشتان بمعني افترق وفي هيهات اربعون لغة ذكرها في باب اسم الفعل
من هذا الكتاب لا يقال يشكل عليه افعل في التعجب وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثنا وحبذا
في المدح فانها افعال ماضية ولا تقبل احدي التائين فيلزم ان يكون اسما لانا نقول عدم قبولها
لاحدي التائين عارض نشا من استعمالها في التعجب والاستثنا والمدح والعبرة بالاصل النوع

الثالث الفعل الامر وعلامته ان يقبل نون التاكيد مع دلالته علي الامر اي الطلب بصيغة
فالدور مدفوع وايراد الامر بالامر ممنوع فان دلالته علي الطلب ثابتة من اللام لا من الصيغة
بخلاف الامر بالصيغة نحو قومن فانه دل علي الطلب وقبل نون التاكيد وهذا معني قول
الناظم وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم فان قبلت كلمة النون المذكورة ولم تدل تلك الكلمة علي الامر
الذي هو الطلب بل فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونن او فعل تعجب نحو احسنن بزيد فانه
ليس امرا علي الاصح بل علي صورته وان دلت كلمة علي الامر الذي هو الطلب ولم تقبل النون المذكورة
فهي اسم اما مصدر نحو صبرا بني عبد الدار بمعني اصبروا او اسم لفعل كنزال ودراك
بمعني انزل وادرك او هي حرف نحو كلا بمعني انته وهذا التمثيل بنزال ودراك اولي من التمثيل
بصه وحيهل في قول الناظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل فان احدهما
اي اسميه صه وحيهل معلومة مما تقدم في علامات الاسم لانهما يقبلان التنوين تقول صه
وحيهلا بالتنوين وعلي هذا كان ينبغي للموضح ان لا يمثل فيما تقدم بلفظ لانه يقبل التنوين فاسميته
معلومة مما تقدم ايضا ثم النظر في هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيدخلان في علامة
الامر اولا فيخالف ما اختاره اولا فيهما وسدده حيث نحو اقسام الفعل من الماضي والمضارع
ومفهوم علامة الامر التي اغفلها الناظم

هذا باب

شرح المعرب وشرح المبني المشتقين من الاعراب والبنا وانما قدم الفرع علي اصله وان كان
معرفة المشتق متوقفة علي معرفة المشتق منه لطول الكلام علي الاعراب والبنا تاصيلا وتفريعا
الاسم بعد التركيب ضربان اشار به الي ان في كلام الناظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب
ومنه مبني علي حد منهم شقي وسعيد فاندفع الاعتراض بان عبارة الناظم تقتضي بظاهرها انحصار
الاسم بهذين الشيئين ومنه شيء اخر وهو لم يذكره ضرب معرب وهو الاصل في الاسما وهو
ما تغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمي الاسم المعرب متمكنا لتمكنه في باب الاسمية
ثم ان كان منصرفا سمي امكن والا غير امكن وانما يعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل
فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة تفتقر في التمييز
بينها الي الاعراب وضرب مبني وذهب قوم الي ان المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبني
ويسمي خصيا وليس بشيء والمبني هو الفرع ويسمي لعدم اعرابه غير متمكن في الاسمية
وانما يبني الاسم اذا اشبه الحرف لا الفعل عند الناظم شبها قويا يدنيه منه اي يقرب
الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معني قول الناظم لشبه من الحروف مدني وانواع هذا الشبه
ثلاثة هنا احدها الشبه الوضعي اي المنسوب الي الوضع الاصلي وهو المشار اليه بقوله

في النظم كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا وضابطه المنطبق علي جزئياته ان يكون
الاسم موضوعا علي حرف واحد او علي حرفين فقط سوا كان ثانيهما حرف لين ام لا فالاول
وهو الموضوع علي حرف واحد كتا قمت اي كالتاء من قمت فانها في حال الكسر شبيهة بنحو
باء الجر مطلقا ولامه مع الظاهر غير المستغاث وفي حال الفتح شبيهة بنحو واو العطف وفائه
وفي حال الضم شبيهة بنحو م الله في القسم في لغة من ضم الميم اذا لم نقل بحذف ونما في ذكرها
في شرح الشذور في الحروف المبنية علي الضم والثاني وهو الموضوع علي حرفين كنا من قمنا فانها
اي نا شبيهة بنحو قد وبل وما ولا وقال الشاطبي نا في قوله جئتنا موضوعة
علي حرفين ثانيهما حرف لين وضعا او لياكا ولا فان شيئا من الاسما علي هذا الوضع غير موجود نص
عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو علي حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف
المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جني علي من اعتل لبناكم ومن بانهما موضوعان علي
الحرفين وليس ثانيهما حرف لين علي ما مثل به الناظم فما اشار اليه هو التحقيق ومن اطلق القول في الوضع
علي حرفين واثبت به شبه الحرف فليس له قد بد يا نتهي ثم استشعر اعتراضا بان نحو اب
واخ علي حرفين مع انهما معربان فاجاب بقوله وانما اعرب اب واخ لضعف الشبه
بكونه عارضا بعد حذف لاميهما فان اصلهما قبل الحذف ابو واخو بدليل قولهم في
التثنية ابوان واخوان برد المحذوف والتثنية ترد الاشيا الي اصولها فثبت انهما موضوعان علي
ثلاثة احرف اما ابان واخان من غير رد فتثنية ابا واخا بالقصر كما سياتي فان قيل لم لا بنيا
لشبههما بالحروف الموضوعة علي ثلاثة احرف كنعم وبلي فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان
اكثر الاسما موضوع علي ثلاثة احرف فيلزم ان يكون غالب الاسما مبنيا فان قيل نحن نجد بعض
الاسما الثلاثية مبنيا فالجواب ان بنا نحو كيف ليس لهذا الشبه بل لشبه اخر ياتي في بنا المفرد
النوع الثاني الشبه المعنوي وهو المشار اليه بقول الناظم والمعنوي في متي وفي هنا
وضابطه المنطبق علي جزئياته ان يتضمن الاسم معني من معاني الحروف اي من المعاني
التي تودي بالحروف سوا وضع لذلك المعني الذي تضمنه ذلك الاسم حرف ام لا يوضع
له حرف اصلا فالاول وهو الذي تضمن معني وضع له حرف كمتي فانها تستعمل شرطا
فتجزم فعلين نحو متي تقم اقم وهي حينئذ اي حين اذا استعملت شرطا شبيهة
في تادية المعني وهو تعليق الجواب علي الشرط بان الشرطية نحو ان تقم اقم وتستعمل
ايضا استفهاما فلا تعمل شيئا نحو متي نصر الله وهي حينئذ اي حين اذا استعملت
استفهاما شبيهة في تادية المعني وهو طلب الفهم بهمزة الاستفهام في طلب التصور ولما

كان هنا مظنة سوال وهو ان يقال اي الشرطيه واي الاستفهامية اشبها الحرف ومع ذلك
هما معربان فاشار الي جوابه بقوله وانما عربت اي الشرطية نحو ايما الاجلين قضيت
فلا عدوان علي فايا اسم شرط جازم منصوب علي المفعولية بقضيت وقدمت لان لها
الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليهما وجملة فلا عدوان علي جوابها و اي الاستفهامية نحو
فاي الفريقين احق بالامن فاي اسم استفهام مبتدا والفريقين مضاف اليه واحق خبر المبتدا لضعف
الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للاضافة الي المفرد وفي بعض النسخ لملازمتها بالافراد
والمراد للازمتها في الشرط والاستفهام للاضافة التي هي من خصايص الاسما والثاني وهو
الاسم الذي تضمن معني ولم يوضع له حرف نحو هنا من اسما الاشارة للمكان فانها متضمنة لمعني
الاشارة اي لمعني هو الاشارة فالاضافة بيانية كشجر اراك وهذا المعني الذي هو الاشارة
لم تضع العرب له حرفا يدل عليه ولكنه من المعاني التي من حقها ان تودي بالحروف لانه
اي معني الاشارة كالخطاب الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب ومثل التنبيه الموضوع
له ها المسماه بها التنبيه بالقصر فهنا لتضمنها معني الاشارة مستحقة للبنا لتضمنه اي لفظ هنا
لمعني الحرف الذي كان يستحق الوضع ليودي به الاشارة وعدل عن قول اكثرهم لانه كالتمني
والترجي الي الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الاشارة في بعض المواضع نحو هذاك فوضعوا
للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما
وضع لما قبلها ولما بعدها وانما اعرب هاذان وهاتان من اسما الاشارة مع تضمنهما لمعني الاشارة
لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما علي صورة المثني والتثنية من خصايص الاسما
وهذا القول ملفق من قولين فان من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قوله ملفق لا يخفى ما فيه من اللطافة
قال جيئهما علي صورة المثني وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول
التنكير واسما الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح التسهيل ورفي حالة الرفع وضعا
علي صيغة المثني المرفوع وفي حالتي الجر والنصب وضعا علي صيغة المثني المجرور والمنصوب
فقوله اولا وانما اعرب هاذان وهاتان يقتضي انهما مثنيان حقيقة كالقول الاول وقوله
ثانيا لمجيئهما علي صورة المثني يقتضي انهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني واذا جمع بين
طرفي كلامه انتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم اقف عليه النوع
الثالث الشبه الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول
الناظم وكنيابة عن الفعل بلا تاثر وكافتقار اصلا وضابطه المنطبق علي جزئياته ان يلزم
الاسم طريقة من طرايق الحروف الدالة علي المعاني كان ينوب الاسم عن الفعل

في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيوثر فيه لفظا او محلا فاما قول زهير
ولنعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولج في الذعر
فمن الاسناد الي اللفظ اي اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيوثر بالنصب جواب النفي
المنصب علي الدخول النافي عنه التاثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يوثر مع ان العوامل
اللفظية لا تدخل علي اسما الافعال بالاتفاق كما صرح الموضح به في باب الاضافة فلو اقتصر علي
نفي الدخول كما فعل في المشبه به الاتي لكفاه ولكنه حاول شرح النظم بلا تاثر الذي لو حذف وجعل
الالف في قوله اصلا ضمير تثنية عايدا علي النيابة والافتقار ولا اطلاق والحذف من الاول
لدلالة الثاني والاصل كنيابة اصلا وافتقار اصلا لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث
قال وهذا يعني بلا تاثر لا محصول له فان تقديره من شرط بنا اسم الفعل ان لا يكون العامل يوثر
في لفظه وهذا نتيجة وجوب البنا لا شرطه ولا سببه فحاصل المعني علي هذا ان شرط بنا اسم
الفعل ان لا يكون معربا وهذا محال انتهي ولما ورد المصدر النايب عن فعله لان نيابته
عن الفعل عارضه في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة
في المرتجلات ومنزله منزلة المتاصلة في المنقولات وهذا هو السر في بنا اسم الفعل واعراب
المصدر مع النايب عن فعله مع ان كلا منهما نايب عن الفعل والا فما الفرق فليتامل وكان
يفتقر الاسم افتقارا متاصلا الي جملة اسمية او فعليه فالاول وهو الذي
ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل كهيهات وصه واوه من اسما الافعال فانها اي هيهات
وصه واوه نايبة عن بعد بضم العين واسكت واتوجع علي طريق اللف والنشر علي الترتيب
فهيهات نايبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نايبة عن فعل امر وهو اسكت واوه نايبة عن
فعل مضارع وهو اتوجع ولا يصح ان يدخل عليها شي من العوامل اللفظية والمعنوية
فتتاثر به علي القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب
اسم الفعل فاشبهت من الحروف ليت ولعل الا تري انهما نايبان عن الفعل فليت نايبة عن اتمني
ولعل نايبة عن اترجي ولا يدخل عليهما عامل اصلا فضلا عن ان يتاثرا به واحترز
الناظم بانتفا التاثر من المصدر النايب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه
اي ضربا نايب عن اضرب وهو مع هذا اي مع كونه نايبا عن فعله معرب وذلك لانه منصوب
بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن ان والفعل يدخل عليه
العوامل اللفظية فيوثر فيه تقول في الرفع اعجبني ضرب زيد وفي النصب كرهت
ضرب عمرو وفي الخفض عجبت من ضربه وبهذا التقرير يندفع ما قيل ان التمثيل

غير مطابق للحكم واثاني وهو الذي يفتقر افتقارا متاصلا الي جملة كاذ واذا من ظروف
الزمان وحيث خاصة من ظروف المكان وحيث في العمامة نادر وكالذي والتي من الموصولات
الاتي بانك تقول جئتك اذ طلع الشمس او حيث طلعت الشمس تقول جا الذي ضرب ونحوه من الجمل وكذلك الباقي
من الظروف والموصولات فانها اشبهت الحروف باسرها في افتقارها في افادة معناها الي ذكر متعلقها
افتقارا متاصلا الي جملة لانها انما وضعت لنسبة معاني الافعال الي الاسما واحترز بذكر الاصالة
المستفادة من قول النظم اصلا من نحو يوم في هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم في قراة
الرفع خبر هذا وهو مضاف بدليل حذف تنوينه الي الجملة بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله
والمضاف ابدا مفتقر الي ذكر المضاف اليه في افادة معناه ولكن هذا الافتقار عارض في بعض
التراكيب ويزول في بعضها الا ترى انك تقول صمت يوما اذا اخبرت عن الترك وسرت يوما اذا اخبرت
عن الايجاد فلا يحتاج في تمام معنى يوم الي شي اخر واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان من
اسما المصادر وعند من الظروف فانهما مفتقران بالاصالة لكن افتقارهما الي مفرد لا الي جملة
تقول سبحان الله وجلست عنده فلذلك اعربا نصبا على المصدرية والظرفية والناصب
لسبحان فعل محذوف تقديره اسبح والناصب لعند جلست وما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة
هو المشهور وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا
لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد اي تنزاه منه كقوله سبحان من علقمة الفاجر
وانما منع من الصرف لانه معرفة وفي اخره الف ونون انتهى بحروفه واما استعمال عند غير مضاف
كقوله كل عندك عندي لا يساوي نصف عندي فمن كلام المولدين وليس بحجة خلافا
للحريري بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسايغ ان تتصرف تصرف الاسما وان تعرب وتحكى اصلها
قال في المغني ثم استشعر اعتراضا بان اللذين واللتين وايا من الموصولات معربة مع انها مفتقرة
بالاصالة الي جملة فاجاب بقوله وانما اعرب اللذان واللتان واي الموصولة في نحو
اضرب ايهم اسا بنصب اي لان جملة اسا صلة تامة فسقط القول بان ايا هنا مبنية على
الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسالة لان حذف صدر الصلة مشروط
فيه ان يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سياتي لضعف الشبه متعلق
بقوله اعرب بما عارضه متعلق بضعف من المجي بيان لما متعلق بعارضه على صورة
التثنية متعلق بالمجي وهو راجع الي اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذين وهاتين وبما
عارضه من لزوم الاضافة الي مفرد راجع الي اي واهمل الشبه الاهمالي وضابطه
ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كاسما الاصوات والاعداد المسرودة قبل

قوله بنصب اي اشارة الي الرد على ما اعترض به المحشي على عبارته حيث قال وكان ينبغي له رحمه الله ان يمثل بمثال يحمل على اعرابه فان ايا في مثاله مضافة وصدر صلتها محذوف واعرابها في هذه الحالة شاذ كما قرئ شاذا لننزعن من كل شيعة ايهم اشد ... اي وكما روي شاذا فسلم على ايهم افضل

التركيب وفواتح السور واد خلها ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وادخله غيره في
الاستعمالي وادخل الشاطبي اسما الاصوات في قول النظم وكنيابة عن الفعل بلا تاثر فقال
لانها تعطي من المقصود من الزجر والاستدعا ما يعطيه الفعل لو كان الزجر والاستدعا لمن يخاطب
وجعل حكاية الاصوات كغاق وقب على اسما الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما
اشبه الحرف من الاسم واما ما سلم منه من مشابهة الحرف فمعرب وهو اي المعرب نوعان ما يظهر
اعرابه كارض تقول هذه ارض بالرفع ورايت ارضا بالنصب ومررت بارض بالخفض
وما لا يظهر اعرابه كالفتى المقصود تقول جا الفتى بضمة مقدرة على الالف ورايت الفتى
بفتحة مقدرة عليها ومررت بالفتى بكسرة مقدرة عليها ونظير الفتى في تقدير الحركات في اخره
سُمى بضم اوله وفتح ثانيه والقصر كهدى وهو اي سمى لغة في الاسم من ست ثانيها سِمى
بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها سم بضم السين وكسرها من غير قصر وخامسها
وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والي ذلك الاشارة بقول النظم ومعرب الاسما ما قد سلما
من شبه الحرف كارض وسما بضم السين والقصر لغة في الاسم بدليل قول بعضهم وقد سال
عن اسم شخص ما سماك اي ما اسمك حكاه صاحب الايضاح فيه وجه الدلالة منه اثبات
الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا واما انه يفيد ضم السين فلانه لا يحتمل كسرا
وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابي خالد القناني نسبة الي قنان جبل لبني اسد
والله اسماك سما مباركا اثرك الله به ايثاركا وهو ليس بنص في المقصود فلاجل ذلك قال
واما قوله والله اسماك سما مباركا اثرك الله به ايثاركا
فلا دليل فيه لانه اي سما منصوب منون فيحتمل ان الاصل سم من غير قصر ثم دخل عليه الناصب
وهو اسماك ففتح اي نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد روي به ايضا
كما تقول في يد اذا دخل عليها ناصب رايت يدا ومعنى اثرك الله ايثاركا اختصك بهذا
الاسم المبارك كاثاره اياك بالفضل فاضاف المصدر الي مفعوله وطوى ذكر الفاعل

فصل

والفعل ايضا ضربان ضرب مبني وهو الاصل في الافعال اذ لم يعتورها
معان تفتقر في تمييزها الي اعراب وضرب معرب وهو بخلافه اي بخلاف المبني وهو الفرع
فالمبني من الافعال نوعان احدهما الفعل الماضي مبني باتفاق وبناوه على الفتح
للخفة ثلاثيا كان كضرب او رباعيا كدحرج او خماسيا كانطلق او سداسيا كاستخرج ولا
يزيد على ذلك وانما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا
وشرطا ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا الي الفتح لخفته واما ضربت ونحوه

مما اتصل به ضمير رفع متحرك بارز فالسكون فيه عارض اوجبه كراهتهم اي العرب توالي اربع
متحركات وهي احرف الفعل الثلاثة ونا الفاعل فيما هو كالكلمة الواحدة لان تا الفاعل لشدة
اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء وكذلك ضمة الباء من ضربوا عارضة لمناسبة الواو
باضافة المصدر الي مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو والنوع الثاني الامر
مبني علي الاصح عند جمهور البصريين والي هذين الاشارة بقوله وفعل امر ومضي بنيا وبناؤهما
مختلف فالماضي بناؤه علي الفتح كما تقدم والامر بناؤه علي ما يجزم به مضارعه المبدو بتاء
الخطاب نحو اضرب مبني علي السكون فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب ونحو اضربا
واضربوا واضربي مبني علي حذف النون لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا ولم
تضربوا ولم تضربي ونحو اغز واخش وارم مبني علي حذف اخر الفعل لان مضارعها يجزم
بحذف اخره نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم فاغز مبني علي حذف الواو واخش مبني علي حذف
الالف وارم مبني علي حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون الي ان الامر معرب مجزوم
بلام الامر وانها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف
وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يودي بالحرف
ولانه اخو النهي وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه
امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله

لتقم انت يا ابن خير قريش ، كي لتقضي حوائج المسلمينا

وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقية وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول
اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف
ولان المحققين علي ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقمت وقبلت واجابوا عن كونها
مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة
غير هذه وحينئذ فيشكل فعليته واذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال علي الانشاء اللام لا الفعل
انتهى كلامه في المغني وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال والمعرب من الافعال
المضارع نحو يقوم زيد لكن لا مطلقا علي الاصح بل بشرط سلامته من نون الاناث ومن
نون التوكيد المباشرة والي ذلك الاشارة بقوله واعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد
مباشر ومن نون اناث فانه مع نون الاناث مبني علي الاصح علي السكون كالماضي نحو
والمطلقات يتربصن وذهب السهيلي الي انه مع نون الاناث معرب تقديرا ومع نون
التوكيد المباشرة مبني علي الاصح وقيل لا تشترط المباشرة فنحو لتبلون مبني ايضا وقيل الجميع

اي لقول الاخفش والكوفيين قول

معرب تقديرا والمختار انه مع المباشرة مبني علي الفتح لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا لو
فصل بين الفعل والنون الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة حكم علي الاصح بعدم بنائه لانهم
لا يركبون ثلاثة اشياء واما نون التوكيد غير المباشرة لفظا او تقديرا فانه اي المضارع
معرب معها تقديرا نحو لتبلون مضارع بلي يبلي مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور من الابتلاء
وهو التجربة اصله قبل التوكيد لتبلوون كتنصرون بواوين الاولي لام الفعل والثانية
واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة علي لام الفعل فحذفت لاستثقالها او تقول
تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلي التقديرين التقي ساكنان الواو وان علي التقدير الاول
والالف والواو وعلي التقدير الثاني فحذف اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد
بالثقيلة فصار لتبلوننّ بثلاث نونات حذفت نون الرفع لفظا لتوالي النونات فالتقي
ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها
وهي الضمة ولم تحرك النون محافظة علي الاصل ولعروض الضمة لم تنقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع بخلاف
ما اذا حذفت للجازم فاذا المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو فاما ترين اصله قبل
التوكيد ترايين كتمنعين نقلت حركة الهمزة الي الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار تريين بفتح
الراء وكسر الياء الاولي وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة لاستثقالها او تحركت الياء
وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلي التقديرين التقي ساكنان حذف اولهما كما مر فصار ترين بفتح
الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار
فاما ترى بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقي ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد
وتعذر حذف احدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة الي اخر ما مر في لتبلون ونحو ولا تتبعان
اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون
الرفع فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقي ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف
الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها
فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف هذه امثلة غير المباشرة لفظا واما
غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال اصله قبل التوكيد والنهي يصدونك حذفت
النون للجازم وهو لا الناهية صار يصدوك ثم اكد بالثقيلة فالتقي ساكنان حذفت الواو
لدلالة الضمة عليها فصار ولا يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا لانها لم تباشره
في الاصل لان الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا والضابط ان الفعل المضارع ان

كان يرفع بالضمة فانه اذا اكد بالنون يبني وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا اكد بالنون
يبقي علي اعرابه لفظا او تقديرا لوجود الفاصل لفظا او تقديرا و قد تبين بما قررنا ان الاعراب التقديري
في لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين ولا تتبعان فانه فيهما لفظ و ذلك خلاف سياق كلامه والحروف
كلها مبنية لانها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما يحتاج معه الي اعراب و هذه العبارة
احسن من قول النظم وكل حرف مستحق للبنا اذ لا يلزم من استحقاق البنا الاتصاف به والبنا لغة
وضع شي علي شي علي صفة يراد بها الثبوت و في الاصطلاح لزوم اخر الكلمة حالة واحدة علي القول
بانه معنوي و علي القول بانه لفظي فقال ابن مالك ما جي به لا لبيان مقتضي العامل من شبه الاعراب
وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين **فصل** وانواع البنا اربعة
لا زايد عليها احدها السكون وهو الاصل واليه اشار بقوله والاصل في المبني ان يسكنا
وانما كان الاصل في البنا السكون لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يبني الاسبب كالتقاء الساكنين
في نحو امس وكون الكلمة علي حرف واحد كنا قبله وكونها عارضة للابتدا كلام الانبا وكونها لها اصل
في التمكن كاول ولشبهها بالمعرب كضرب ويسمي عدم الحركة ايضا وقفا كما يسمي سكونا والسكون خفيف
ولخفته دخل في الكلم الثلاث الحرف والفعل والاسم ففي الحرف نحو هل و في الفعل نحو قم
و في الاسم نحو كم قدم الحرف لتوغله في البنا وثني بالفعل لانه الاغلب فيه و النوع الثاني الفتح
وهو اقرب الحركات الي السكون لحصوله بادني فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما
يحصل بالعضلتين معا الواصلتين الي طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة
الي اسفل فلهذا القرب دخل الفتح ايضا في الكلم الثلاث في الحرف نحو سوف و في الفعل نحو قام
و في الاسم نحو اين والنوعان الاخران الكسر والضم ثقيلان ولثقلهما لكونهما يحتاجان الي اعمال
احدي العضلتين وكليهما وثقل الفعل لدلالته علي الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما
لم يدخلا فيه لئلا يجمع بين ثقيلين و دخلا في الحرف والاسم لخفتهما بدلالتهما علي شي
واحد فالكسر في الحرف نحو لام الجر الداخلة علي ظاهر غير مستغاث و الكسر في الاسم نحو امس
عند الحجازيين بشرطه الاتي والضم في الحرف والاسم نحو منذ في لغة من جر بها او رفع فان الجارة
للاسم حرف والرافعة له اسم وسياتي ايضاح ذلك في باب حروف الجر والي انواع البنا الاربعة
الاشارة بقوله في النظم ومنه ذو فتح و ذو كسر وضم ، كاين امس حيث والساكن كم ،
واقوي الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح وسمي الاول ضما لانه ينشا من ضم الشفتين اولا ثم رفعهما
ثانيا وسمي الثاني كسرا لانه ينشا من انجرار اللحي الاسفل الي اسفل انجرارا قويا وسمي الثالث فتحا لانه
يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم في يا سيبويه

قوله علي اعرابه لفظا او تقديرا لفظا كما في الاخرين فانهما معربان مع نون التاكيد لفظا كما ذكره سابقا وتقديرا كالمثال الاول فقط كما تر

عليها اي علي حركة

قوله الداخلة علي ظاهر غير مستغاث انما قاد ذلك لان عابدة المضمر تفتح الاطلاق مع اللام الداخلة علي المضمر وعلي الظاهر المستغاث واحتج الفتح فقوله لكن للاسم دخله هذه الاشياء فافهم

ـــــــــــــــ

والفتح في نحو افتي الاعلي **فصل** الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا علي القول بانه معنوي وعلي القول
بانه لفظي اثر ظاهر في اللفظ او مقدر فيه يجلبه العامل المقتضي في اخر الكلمة التي هي اسم
لم يشبه الحرف او فعل مضارع لم يتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد
بالاثر الظاهر والمقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما يلفظ
به من حركة او حرف او سكون او حذف والمراد بالمقدر ما ينوي من ذلك كما ينوي الضمة والفتحة
والكسرة في نحو الفتي وكما ينوي الواو في نحو مسلمي رفعا وكما تنوي النون في نحو لتبلون وكما
حذف الحركة في لم يغزوا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ما يحدث
به المعني المحوج للاعراب والمراد باخر الكلمة ما كان اخرا حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد والمراد
بالكلمة ههنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس وانواعه الداخلة تحته اربعة رفع ونصب
يشتركان في اسم وفعل فالرفع نحو زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتدا ويقوم مرفوع بالتجرد
و النصب نحو ان زيدا لن يقوم فزيدا منصوب بان ويقوم منصوب بلن وجر يختص
بمعني في اسم نحو مررت بزيد فزيد اسم مجرور بالبا وجزم يختص بمعني في فعل نحو لم يقم
فيقم فعل مجزوم بلم والي هذه الاشارة والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن
اهابا والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بان ينجزما وللهذه الانواع الاربعة
التي هي الرفع والنصب والجر والجزم علامات جمع علامة بمعني علم او جمع علم
كا مضبة ت جمع اصطبل فالضمة علم و سماه الرفع و بهذا يندفع ما يقال ان في كلامه
تناقضا و ذلك انه جعل الاعراب اولا نفس الحركات و ما ناب عنها بقوله اثرا اخر وجعلها ثانيا
علامات الاعراب بقوله ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول وهي الضمة للرفع نحو
جا زيد و الفتحة للنصب نحو رايت زيدا والكسرة للخفض نحو مررت بزيد وحذف
الحركة للجزم نحو لم يقم و ذلك مستفاد من قول النظم ، فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا و
اجزم بتسكين و علامات فروع نايبة عن هذه العلامات الاصول وهي عشرة ثلاثة
تنوب عن الضمة وهي الواو والالف والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والالف
واليا وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة واليا و واحد ينوب عن حذف
الحركة وهو حذف حرف العلة او حذف النون واليها الاشارة بقوله وغير ما ذكر ينوب وهذه
العشرة واقعة في سبعة ابواب متفرقة الباب الاول
المشار اليه بقول النظم ، وارفع بواو وانصبن بالالف ، واجرر بيا ما من الاسما اصف

ولا يسمي قبل التغيير معربا وهو كذلك علي القول بانه معنوي علي القول بانه لفظي يسمي معربا قبل دخول العوامل علي الاقرب كما يوجد ... السوسي

قوله ... الالف والواو واليا ... والكسرة ... النون وغيرها ... حذف العلة ... فافهم

وكذا الباقي

من ذلك ذو ان صحبه ابانا ، والفم حيث الميم منه بانا ،
اب اخ حم كذاك وهن ، وهو باب الاسماء
الستة المعتلة المضافة فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة
وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وهي ذو بمعنى صاحب لا بمعنى الذي والفم اذا فارقته الميم
لا المنفصلة والاب والاخ بالتخفيف والحم بغير همز والهن قال ابن مالك في شرح
العمدة جعلوا هذا ذو لانه مختص بملازمة الاعراب بالحروف وجعل فو قرين ذو في الذكر
لتساويهما في لزوم الاضافة والاعراب بالحروف الا ان ذو لا يضاف ليا المتكلم وفو تضاف اليها فلهذا
انحط عن درجة ذو واخر عنه والاب والاخ والحم مستوية في الاعراب بالحروف اذا اضيفت لغير
ياء المتكلم فقرن بينها في الذكر قبل الهن واخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل انتهى ملخصا ويشترط
لاعراب هذه الاسما بالحروف في غير ذو ان تكون مضافة لا منفردة عن الاضافة فان
افردت عنها اعربت بالحركات الثلاث ظاهرة فالرفع نحو وله اخ فاخ مرفوع على الابتدا
وخبره في الجار والمجرور قبله والنصب نحو ان له ابا فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم
على اسمها والجر نحو بنات الاخ فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان
فا جا معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله واما قوله يعني العجاج
خالط من سلمى خياشيم وفا ، فشاذ لانه منصوب بالالف بالعطف
على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه ابو الحسن وتابعه
ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه والاضافة منوية في المعطوف
والمعطوف عليه اي خياشيمها وفاها فابقاه على حاله غير مضاف اضافة صريحة وقال
ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين فحذف يعني التنوين وبقي مفردا على حرفين
اذ الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك
لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سوا ويشترط في الاضافة
ان تكون لغير اليا الدالة على المتكلم سوا في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره والمخاطب وضمير
وضمير الغايب وفروعها فان كانت الاضافة للياء المذكورة اعربت هذه الاسما بالحركات المقدرة
في الاحوال الثلاث على الاصح فالرفع نحو واخي هرون فاخي مرفوع على الابتدا وعلامة
رفعه ضمة مقدرة على الخا منع من ظهورها اشتغال الاخر بحركة المناسبة وهرون بدل منه
او عطف بيان وجملة هو افصح مني لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب ان هذا اخي له تسع
وتسعون نعجة فاخي يحتمل ان يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه

خبر اول لان وجملة له تسع وتسعون خبر ثان ومما يحتمل الاوجه الثلاثة الا املك الا نفسي
واخي فاخي يحتمل ان يكون مرفوعا وان يكون منصوبا وان يكون مجرورا فرفعه من ثلاثة اوجه
احدها ان يكون عطفا على الضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري واعترضه الموضح بان املك
لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في
المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى
الوجه الثاني ان يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدا حذف خبره والتقدير
واخي لا يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين
احدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على نفسي وجره من وجه واحد وهو
ان يكون معطوفا على اليا المجرورة باضافة نفس اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين
لعدم اعادة الجار واستغنى عن اشتراط التكبير والافراد المقابل للتثنية والجمع تبعا للاصل حيث
اقتصر على قوله وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا لكونها ذكرها كذلك وذو حالة افرادها
ملازمة للاضافة لغير اليا من اسما الاجناس الظاهرة غير الصفات فلا حاجة الى اشتراط
الاضافة فيها لانها حاصلة والاشتراط لتحصيل ما ليس بحاصل او قد تعرب بالحروف
الثلاثة رفعا ونصبا وجرا كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي
فاما كرام موسرون رايتهم ، فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا
هكذا رواه ابو الفتح بن جني باليا معربا ورواه غيره بالواو على البنا واذا ثبت اعرابه في الجر علمنا تقديم
به في الرفع والنصب واذا لم يفارق الميم الفم اعرب بالحركات الثلاث وقيد ابن
الضايع ذلك بحالة الجر لانه محل السماع سوا افرد واضيف والمختص ثبوت الميم في الفم حالة الاضافة
بالضرورة نحو يصبح ظمان وفي البحر فمه ، خصه الفارسي ويرده قوله صلى الله عليه وسلم
لخلوف فم الصايم اطيب عند الله من ريح المسك فصل والافصح في الهن
اذا استعمل مضافا النقص اي حذف اللام منه وهي الواو والى ذلك الاشارة بقوله
والنقص في هذا الاخير احسن فيعرب بالحركات الثلاث على العين وهي النون فتقول
هذا هنك ورايت هنك ونظرت الى هنك ومنه اي من النقص في الهن الحديث وهو
قوله صلى الله عليه وسلم من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قال
الموضح في شرح شواهده ان الناظم تعزى بمثناه مفتوحه فعين مهملة مفتوحه فزاي
مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه الى القتال في الباطل
فاعضوه بهمزة مفتوحه وعين مهملة مكسوره وضاد مشدده معجمة اي قولوا له اعضض



على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك استهزاية ولا تجيبوه الي القتال الذي اراده
اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسبت اليه عياه الي ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا اي
لا تذكر والكناية الذكر وهو الهن بل اذكروا صريح اسم الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التا وسكون
الكاف بعدها نون وانشاهد في قوله بهن ابيه اذ استعمله منقوصا انتهي وا ذا استعمل الهن
غير مضاف كان بالاجماع منقوصا يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهو اسم يكني
به عن اسما الاجناس كرجل وفرس وغيرها وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة
قاله الموضح في القطر ويجوز النقص وهو حذف اللام والاعراب بالحركات في الاب والاخ
والحم وهو المراد بقول النظم وفي اب وتاليه يندر فتقول هذا ابك واخك وحمك
ورايت ابك واخك وحمك ومررت بابك واخك وحمك ومنه اي من النقص قوله
وهو رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطاي

بابه اقتدي عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم

فابه الاول مجرور بالكسرة وابه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من اشبه
اباه فما ظلم واختلف في معني نفي الظلم في المثل فقيل فما ظلم اي وضع الشبه في موضعه وقيل فما
ظلم ابوه حين وضع زرعه حيث ادي اليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت اي امه حيث لم تزن بدليل
مجي الولد علي مشابهة ابيه قاله اللحياني ومن مطلق النقص من غير نظر الي الاعراب بالحركات قول
بعضهم اي العرب في التثنية اي تثنية الاب والاخ المنقوصين ابان واخان قال الفراء
جاء علي لغة من قال هذا ابك قاله الموضح في الحواشي وكذا قياس اخان انتهي فظهر ان المسموع ابان فقط
واخان مقيس عليه واذا جاز اخان قياسا فينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب
احمد بن يحيي انه قال يقال هذا ابوك واباك وابك فمن قال ابوك او اباك قال في التثنية ابوان ومن قال هذا
ابك قال في التثنية ابان والاب والاخ والحم قصرهن اولي من نقصهن وهو المراد بقول النظم
وقصرها من نقصهن اشهر وعدل الموضح عن ها الي هن لان الاكثر في هن ان يعود الي جمع القلة
وها بعكس ذلك والمراد بقصرهن ان يلزم اخرهن الالف المنقلبة عن لامهن في الاحوال الثلاثة فيعربن
بحركات مقدرة عليها كقوله وهو ابو النجم فيما قاله الجوهري وقيل رؤبة

ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها

انشده ابن جني وغيره فابا ها الاول وما عطف عليه لا شاهد فيه لان كل واحد منهما يحتمل ان يكون
منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة ويحتمل ان يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة علي الالف وانما الشاهد
في اباها الثاني اذ هو نص في القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة مقدرة علي الالف ولا لجر بالياء

وقول بعضهم وهو ابو حنش حين قال له خاله وقد بلغه ان ناسا من اشجع في غار يشربون
وهم قاتلون اخوته هل لك في غار فيه ظبا لعلنا نصيب منها وانطلق به حتي اقامه علي فم الغار ثم دفعه
في الغار فقال ضربا ابا حنش فقال بعضهم ان ابا حنش لبطل فقال ابو حنش مكره اخاك لا بطل
فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل علي ما ليس من شانه وقيل اول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه
معوية ليخرج الي مبارزة علي رضي الله عنه فلما التقيا قال عمرو مكره اخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر
الاخ للاستعطاف فاخاك مبتدا موخر مرفوع بضمة مقدرة علي الالف وبطل معطوف بلا علي مكره
ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدا واخاك نايب عن الفاعل سد مسد
الخبر لعدم اعتماده علي النفي او الاستفهام عند جمهور البصريين واجازه الاخفش والكوفيون كما يأتي
وقولهم بالجر وهم العرب للمراة حماة فانه يستدعي ان يقولوا للرجل حمي لان صيغة المونث هي صيغة
المذكر بزيادة تاء التانيث فلما اتصلت التا نقل الاعراب من الالف اليها فظهر لانها حرف صحيح والمذكر علي اصله
فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتي وفتاه وحاصل ما ذكره تبعا للاصل ان الاسما التي علي ثلاثة اقسام
ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعني صاحب والفم بغير ميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام
وما فيه ثلاث لغات وهو الاب والاخ والحم فان فيهن الاتمام والقصر والنقص الباب
الثاني من ابواب النيابة المثني وهو في الاصل المعطوف من تثنيت العود اذا عطفته وفي
الاصطلاح ما وضع لاثنين واغني عن المتعاطفين فما وضع جنس ولاثنين فصل اول
يخرج لما وضع لاقل كرجل او اكثر كصنوان واغني عن المتعاطفين فصل ثان يخرج لنحو كلا وكلتا
واثنين واثنتين وشفع وزوج وزكي بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر
قال الملخص في شرح اللمحه والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثني لعدم ذكرهم له فيما حمل علي
المثني انتهي وصرح المرادي بانه ملحق بالمثني ودخل فيه ايضا تثنية المفرد المذكر اسما كان او صفة
كالزيدان المسلمان والمونث كذلك نحو الهندان المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان وتثنية
اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار في هذه الامثلة من استعمال
الشي في اول احواله وهو الرفع واقترانها بال المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهبة عند ارادة
التثنية فيما اصله العلمية وجميع ذلك معرب علي الاصح فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء
المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها والي ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثني مع قوله وتخلف
اليا في جميعها الالف جرا ونصبا بعد فتح قد الف وقدم الجر علي النصب لان الجر اصل والنصب هنا
محمول عليه وذهب الزجاج الي ان المثني مبني ويشترط في كل ما يثني عند الاكثرين ثمانية
شروط احدها الافراد فلا يثني المثني ولا المجموع علي حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد

قوله الاعلام وهو الاظهر رحمه الله لا اشكال بما ذكره تابع للاصل

الثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح واما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ واما نحو الابوان للاب والام فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم القلم احد اللسانين فشاذ السابع ان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن وان لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا الثامن ان يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس ولا القمر واما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجرا للمثنى مجرى المفرد قال المرادي في شرح التسهيل **والمثنى الحقيقي حملوا عليه** في الاعراب بالحروف **اربعة الفاظ** اقتصر عليه في النظم **اثنين واثنتين** في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين **مطلقا** سواء افردا او ركبا مع العشرة او اضيفا الى ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمراتان اثنتاهما او ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشي الى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة **وكلا وكلتا** بشرط ان يكونا **مضافين لمضمر** تقول جاء الرجلان كلاهما والمراتان كلتاهما ورايت الرجلين كليهما والمراتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمراتين كلتيهما **فان اضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف** في الاحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصور تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المراتين ورايت كلا الرجلين وكلتا المراتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المراتين فعلى هذا الف كلا كالف عصى والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعل كمعى والفه منقلبة عن واو وتقلبها تاء في كلتا وتبدل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سمي بها ووزن كلتا فعلى كذكرى والفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي علي والتفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع وورا هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاه الفراء ويلتحق بالمثنى ايضا ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله

الا يا ديار الحي بالسبعان ٭ وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع

الباب الثالث باب جمع المذكر السالم

وهو الجمع الذي على مجانين **كالزيدون** من الاسماء **والمسلمون** من الصفات تقول اتي بالمثال مع الجار مرفوعا لانه اول احواله وهو معرب خلافا للزجاج **فانه يرفع بالواو** المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون او تقديرا نحو وانتم الاعلون **ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها** لفظا نحو رايت الزيدين ومررت بالزيدين او تقديرا نحو رايت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين والى هذا اشار الناظم بقوله ٭ وارفع بواو وبيا اجرر وانصب ٭ سالم جمع عامر ومذنب ٭ وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين احدهما ان المثنى اكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها اخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرة على اصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتين وكسر ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله ابو البقاء في شرح اللمع **ويشترط في كل ما جمع هذا الجمع** من اسم وصفة **ثلاثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع** هذا الجمع من الاسماء **نحو طلحة** ولا من الصفات نحو **علامة** بتشديد اللام لئلا يجتمع فيه علامتا التانيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها وقيد التانيث بالتاء احترازا من التانيث بالالف كحبلى وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون **الشرط الثاني ان يكون له مذكر** مناسبة بينهما **فلا يجمع** هذا الجمع علم المونث **نحو زينب** ولا صفة المونث نحو **حائض** لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المونث فلو كان زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم اللبس ولو كان نحو زيد علما لامراة امتنع هذا الجمع لما تقدم الشرط **الثالث** ان يكون لعاقل مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء **فلا يجمع** هذا الجمع **نحو واشق علما لكلب وسابق صفة لفرس** لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة **ثم يشترط** في انفراد كل منهما عن الاخر **ان يكون اسما علما** لان هذا الجمع يجبر العلمية الزايلة لاجله وان يكون العلم **غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع** المركب الاسنادي **نحو برق نحره** علما اتفاقا لانه محكي لا يغير **ولا** المزجي نحو **معدي كرب** ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكي في التركيب وقيل يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة باخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون وسكت عن المركب الاضافي فانه يجمع اول المتضايفين ويضاف للثاني فيقول في غلام زيد علما غلامو زيد وغلامي زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما

معا فيقال غلاموالزيدين وغلامي الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل في قوله علما ما كان علما علي التوكيد نحو اجمع فانه يقال في جمعه اجمعون **واما صفة تقبل التا** المقصود بها معني التانيث فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة لان التا فيهما لتاكيد المبالغة لا لقصد معني التانيث **او صفة** لا تقبل التا ولكنها **تدل علي التفضيل** فالصفة التي تقبل التا المذكورة **نحو قايم** من المجرد **ومذنب** من المزيد تقول قايمة ومذنبة **و**الصفة التي تدل علي التفضيل **نحو افضل** فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتا فيقال قايمون ومذنبون وافضلون كما يقال قايمات ومذنبات وفضليات **فلا يجمع** هذا الجمع **نحو جريح** بمعني مجروح **وصبور** بمعني صابر **وسكران واحمر** لانها لا تقبل التا ولا تدل علي تفضيل لان جريح وصبور مما يستوي فيه المذكر والمونث وسكران مونثه سكري واحمر مونثه حمرا فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو جعلت اعلاما جاز للجمعان **فصل وحملوا علي هذا الجمع** السالم للمذكر **اربعة انواع** اعربت بالحروف وليست جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله

وبابه الحق والاهلون، الواو عالمون عليونا، وارضون شذ والسنون،

وبابه فهذه كلها ترجع الي اربعة انواع **احدها اسما جموع وهي الوا** بمعني اصحاب اسم جمع ذو بمعني صاحب وقيل جمع ذو علي غير لفظه **وعالمون** اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لان عالم عام في العقلا وغيرهم والعالمون مختص بالعقلا والخاص لا يكون جمعا لما هو اعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الي انه جمع عالم علي حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب ابو الحسن الي انه اصناف الخلق العقلا وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري وذهب ابو عبيدة الي انه اصناف العقلا فقط وهم الانس والجن والملايكة **وعشرون وبابه** وهو ساير العقود **الي التسعين** وكلها في التنزيل قال الله تعالي ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسي ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة **و**النوع **الثاني جموع تكسير** تغير فيها بنا الواحد واعربت بالحروف **وهي بنون** جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية ادت الي حذف الهمزة **واحرون** بكسر الهمزة وحكي يونس فتحها وبفتح الحا المهملة وتشديد الرا جمع حرة بفتح الحا ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احرقت بالنار واصلها احرة كما يفهم من قول الجوهري كانه جمع احرة وعلي هذا يشكل المثالان لان بنون جمع باعتبار اصله وهو بنو واحرون جمع باعتبار اصله وهو احرة فصارا من جمع السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك الاصل

ايضا **اياها واياهما واياهم واياهن** علي ما تقدم من التغليب وفي بعض النسخ باسقاط العاطف **تنبيه** المختار من الخلاف **ان الضمير نفس ايا فقط وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة** وهو مذهب سيبويه واستشكل بان الضمير ما دل علي متكلم او مخاطب او غايب وايا علي حدتها لا تدل علي ذلك واجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج الي التمييز اردفت بحروف تدل علي المعني المراد كما اردف الفعل المسند الي المونث بتا التانيث ومقابل المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره ابو حيان ان اللواحق هي الضماير وكلمة ايا عماد اي زايدة ويعتمد عليها لواحقها ليتميز الضمير المنفصل من المتصل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الي ما بعده وان ما بعده ضمير ايضا في محل خفض باضافة ايا اليه والثالث ما ذهب اليه الزجاج ان ايا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق له ضمير اضيف ايا اليها فهي في محل خفض بالاضافة وهذه الضماير الاربعة والعشرون ضمير اسمي المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قوله في النظم

وذو ارتفاع وانفصال انا هو، وانت والفروع لا تشتبه،
وذا انتصاب في انفصال جعلا، اياي والتفريع ليس مشكلا،

وجملة الضماير البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل او منفصل والمتصل مرفوع ومنصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنا عشر لفظة واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطب واحدة للمذكر وواحدة للمونث وواحدة لمثناهما وواحدة لجمع الذكور وواحدة لجمع المونث وخمس للغايب كذلك واذا ضربت خمسا في اثني عشر خرج منها ستون امثلة المرفوع قمت قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قاموا قمن امثلة المنصوب المتصل اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن امثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامي لي غلامنا لنا غلامك لك غلامك لك غلامكما لكما غلامكم لكم غلامكن لكن غلامه له غلامها لها غلامهما لهما غلامهم لهم غلامهن لهن وتقدمت امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل كلاهما في الموضع فلا حاجة لسردها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه في ضماير الرفع المتصلة يا المخاطبة في تقومين وقومي وخالفه الاخفش والمازني ذاهبين الي انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما تستتر ضمير المفرد في تقوم وقم وقد تقدم **فصل القاعدة** لغة الاساس واصطلاحا حكم كلي منطبق علي جميع جزئياته ليتعرف احكامها منه وهي هنا **انه متي تاتي** وامكن **اتصال الضمير لم يعدل الي انفصاله** لان وضع

الضمير علي الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فنحو قمت بضم التا واكرمتك لا يقال فيهما فاما انا ولا اكرمت اياك لان التا اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والي هذا اشار الناظم بقوله

وفي اختيار لا يجي المنفصل ، اذا تاتي ان يجي المتصل

فاما قوله وهو زياد بن جمل التميمي

وما اصاحب من قوم فاذكرهم ، الا يزيدهم حبا اليّ هم

فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل وقوله وهو الفرزدق

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت ، اياهم الارض في دهر الدهارير

فاوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل فضرورة فيهما ومعني البيت الاول علي ما قال ابن كيسان ما صحبت قوما بعد قومي فذكرت لهم قومي الا بالغوا في الثنا عليهم حتي يزيده واقومي حبا الي ويرد عليه انه وجد في اصل قصيدته لم الق بعدهم حيا الا اخره وهم الاول مفعول اول ليزيد وحبا مفعول الثاني وهم الثانية اخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون فعدل عن الواو الي هم للضرورة وقال ابن مالك الا يزيدون انفسهم فحذف المضاف وفصل ضمير المضاف اليه قال الموضح في المغني وحامله علي ذلك ظنه ان الضميرين لمسمي واحد وليس كذلك فان مسمي الواو المصاحبون ثانيا ومسمي هم المصاحبون اولا ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا ويزيد يا هولا القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز في فاذكرهم النصب علي قصد الباعث جواب النفي والرفع بالعطف علي اصاحب قاله الموضح في شرح الشواهد والبا في قول الفرزدق متعلقة بحلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات وتحييهم والوارث هو الذي ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث او الوارث اليه علي حد قولهم بين ذراعي وجبهة الاسد او منصوب بالوارث علي ان الوصفين تنازعاه واعمل الثاني لقربه وضمنت بكسر الميم مخففة بمعني تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعني تكفلت بابدانهم والارض فاعل ضمنت واياهم مفعوله والدهر الزمان والدهارير الشدايد مضاف اليه واذا لم يتات الاتصال وجب الانفصال مثال ما لم يتات به الاتصال ان يرفع الضمير بمصدر مضافا الي المنصوب نحو قوله ، بنصركم نحن كنتم ظافرينا ، او ينصب بمصدر مضاف الي المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز من ضربك الامير قلنا ويجوز بنصرنا اياكم فما كان جوابهم فهو جوابنا او ان يرفع بصفة جرت علي غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو او ان يحذف عامله كقوله

، فان انت لم ينفعك علمك فانتسب ، لعلك تهديك القرون الاوائل ،

اي فان ضللت لم ينفعك علمك او ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم او ان تقع بعد واو المصاحبة كقوله ، فاليت لا انفك احدو قصيده ، تكون واياها بها مثلا بعدي او ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم او ان يلي اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما انا واما انت او ان يلي اللام الفارقة كقوله

، ان وجدت صفا لا اياك فمرني فلن ازال مطيعا ،

او يكون منادي نحو يا اياك ويا انت او ان ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحد رتبته نحو ظننتني اياي وسياتي او ان يتقدم الضمير علي عامله نحو اياك نعبد او يتاخر عن عامله ويلي الا لفظا نحو امر الا تعبدوا الا اياه او معني نحو انما قام انا ومنه قوله وهو الفرزدق

، انا الذايد الحامي الذمار وانما ، يدافع عن احسابهم انا او مثلي ،

لان انا ولي الا في المعني لان المعني ما يدافع عن احسابهم الا انا او مثلي في احراز الكمالات ولما كان غرضه ان يحصر الدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره ولو وصله وقال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعني انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصودة ولا يصح حمله علي الضرورة لانه كان يصح ان يقول انما ادافع عن احسابهم انا علي ان يكون انا توكيدا وليست ما موصولة وانا خبران اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الي لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول علي انه لا يري الحصر بانما وخولف في ذلك والذايد بالذال المعجمة اوله ومهمله اخره من ذاد يذود اذا منع او من الذود وهو الطرد يقال رجل ذايد اي حامي الحقيقة والحامي بمعنا تفسير الذايد وهو اسم فاعل من الحماية وهو الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به والاحساب جمع حسب بفتح السين ماخوذ من الحساب كانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة انتهي قاله في تحفة العروس ويستثني من هذه القاعدة المذكورة وهي انه اذا تاتي اتصال الضمير لا يعدل الي انفصاله مسئلتان يجوز فيهما الانفصال مع تاتي الاتصال وهما المشار اليهما في النظم بقوله

وصل او افصل هاء سلنيه وما ، اشبهه في كنته الخلف انتمي

كذا خلتنيه احداهما وهي الاولي في النظم ان يكون عامل الضمير الجايز فيه الاتصال والانفصال عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه وهو مراد النظم بقوله وقدم الاخص في اتصال وليس المقدم مرفوعا بان كان منصوبا او مجرورا فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان المتقدمان وهما الاتصال نظرا الي الاصل والانفصال هربا من توالي اتصالين في فضلتين فان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ كما في باب اعطي فالوصل ارجح لكونه

الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه كالها من قولك لشخص في عبد سلنيه اوملكتنيه
والكاف من قولك لعبدك زيد سالنيك ويجوز على مرجوح سلني اياه وملكتني اياه وسلني اياك ويكون
الوصل ارجح لم يات التنزيل الا به قال الله تعالى فسيكفيكهم الله انلزمكموها ان يسألكموها كل
ذلك من الوصل ومن الفصل قوله صلى الله عليه وسلم ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال
ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات وان كان العامل في الضميرين اسما
وكان اول الضميرين مجرورا فالفصل ارجح لاختلاف محلي الضميرين سواء كان الاسم العامل مصدرا نحو
عجبت من حبي اياه لحب مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعوله هذا من الفصل ومن
الوصل قوله في الحماسة لئن كان حبك لي كاذبا ، لقد كان حبيك حقا يقينا ،
اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لغيره وفي لي متعلقة
لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الاول بجزيا والكاف مضاف اليها من اضافة
المصدر الى فاعله وحبيك الثاني بالياء وقيه ان هد فانه اتى معه بالضمير الثاني وهو الكاف متصلة
ولو فصله لقال حبي اياك او كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من المويك اياه ومن الوصل قوله
، لا ترج او تخش غير الله ان اذى ، واقيكه الله لا ينفك ما مونا ،
فاتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقيك الله اياه وان كان العامل في الضميرين فعلا ناسخا
من باب ظن نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول
الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم غيري اختيار الانفصال الا كقوله
، اخي حسبتك اياه وقد ملئت ، ارجاء صدرك بالاضغان والاحن ،
والارجاء النواحي جمع رجا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر
الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهي الحقد ايضا فهو من عطف احد المترادفين
على الاخر والشاهد في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني والارجح عند الناظم والرماني وابن الطراوة
الوصل وقد صرح بذلك في النظم فقال ، واتصالا اختار ووجهه ان الانفصال فيه امكن وجاء به
التنزيل كقوله تعالى اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله
، بلغت صنع امرء بر اخالكه ، اذ لم تزل لكتاب الحمد مبتدرا ،
المسئلة الثانية من المسئلتين المستثنيتين من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان او
احدى اخواتها سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت المسئلة الاولى نحو الصديق كنته او كانه
زيد فيجوز فيها الوجهان الاتصال والانفصال وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور في
الترجيح في نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل

وتوجيههما

وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد ومن ورود الوصل الحديث وهو قوله صلى الله
عليه وسلم لعمر رضي الله عنه لما طلب ان يقتل ابن الصياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط
عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله ومن ورود الفصل قوله وهو عمرو بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي
، لئن كان اياه لقد حال بعدنا ، عن العهد والانسان قد يتغير ،
ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال ولو كان الضمير السابق في المسئلة
الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم على
الضمير الثاني غير اعرف اي غير اخص وجب الفصل لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم غير
الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول النظم وقدم من ما شئت في انفصال نحو اعطاه اياك
او اعطاه اياي فان كلا من ضميري المخاطب والمتكلم اخص من ضمير الغائب او اعطاك اياي لان
ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب واما قول عثمان رضي الله عنه اراهمني الباطل شيطانا فنادر
والاصل اراهم الباطل اياي شيطانا والمعنى اري الباطل القوم اي شيطانا واجاز المبرد وكثير
من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو اعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم راجح ومن ثم
بفتح الثاء المثلثة اي من هنا اي من اجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف وجب الفصل اذا
اتحدت الرتبة بان يكونا المتكلم او مخاطب او غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير اعرف والى ذلك
اشار الناظم بقوله ، وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا نحو قول العبد لسيده ملكتني اياي
وقول السيد لعبده ملكتك اياك وقول السيد اذا اخبر شخصا انه ملك عبده نفسه ملكته
اياه لان شرط جواز الاتصال تقديم الاخص وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد في ضميري
الغيبة واختلف لفظ الضميرين تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وهو مراد النظم
بقوله ، وقد يبيح الغيب فيه وصلا ، وفي بعض النسخ مع اختلاف ما كقوله
، لوجهك في الاحسان بسط وبهجة ، انالهماه قفو اكرم والد ،
فبسط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدا تقدم خبره في المجرور قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور
معطوف على بسط وانالهماه فعل ماض متعد لاثنين اولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط وثانيهما ضمير المفرد
الراجع الى الوجه واتى به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل انال واكرم
مضاف اليه واحترزت بالغيبة من ضميري المتكلم وضميري المخاطب فانه لا يكاد يقع فيهما الا
المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتاني ولا علمتنيا ولا ظننتماكما كما صح الاختلاف في ضميري
الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جارية زيد اعطيتهاه واعطيتهوها واحترز باختلاف لفظ
الضميرين من ان لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد اعطيته اياه فصل

قد مضي في تقسيم الضمير بحسب موقع الاعراب ان ياء المتكلم من الضماير المشتركة بين محلي النصب
والخفض فينتصب بواحد من ثلثة فعل واسم فعل وحرف ويخفض بواحد من اثنين حرف واسم
وتنقسم هذه العوامل علي قسمين ما يمتنع معه نون الوقاية وما يلحقه فالذي يلحقه نون الوقاية علي
اربعة احوال وجوب وجواز بتساو ورجحان الثبوت ورجحان الترك فان نصبها فعل او اسم
فعل او ليت وجب قبلها نون الوقاية ليقي الفعل او شبهه من تطرق ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه
بالجر وليبقي ما بني علي الاصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل فاما الفعل فنحو دعاني في الماضي
ويكرمني في المضارع واعطني في الامر وهذه الثلثة ملازمة للفعلية وتقول فيما تردد بين
الفعلية والحرفية قام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني بنون الوقاية ان قدرتهن افعالا
فان قدرتهن احرف جر وما زايده اسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال

، تمل الندامي ما عداني فانني ، بكل الذي يهوي نديمي مولع ،

والندامي جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع علي النيابة عن الفاعل بتمل وموليع بفتح اللام
بمعني مغري خبران والمعني تمل الندامي مللا متجاوزا الي غيري اما انا فلا امل فانني مغري بكل ما يهواه
نديمي وتقول في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية ما افقرني الي عفو الله وما احسنني ان
اتقيت الله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول متفق والثاني منتاس
وتقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسني قال بعضهم وقد
بلغه ان اناسا يهددونه عليه رجلا ليسني حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعني الامر ورجلا
مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عايد علي رجل وياء المتكلم خبره اي ليلزم رجلا غيري
وهذا مبني علي جواز اغراء الغايب وهو شاذ لانه ليس امرا بفعل وضع له ولا بفعل مقرون به لام الامر
كما ان النهي بفعل مقرون به فكما ان اسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي لا تكون
نائبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم وما ذكره
من لزوم النون في نحو ما احسنني هو قول البصري وهو مبني علي ان افعل في التعجب فعل ماض
واما تجويز الكوفي في ما احسني بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافيه فمبني علي قوله
ان احسن ونحوه في الوزن من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره سمع ما احيسنه ورد بان
التصغير فيه شاذ واما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليس لجموده فلا يعول عليه
واما قوله وهو رؤبه

، عددت قومي كعديد الطيس ، اذ ذهب القوم الكرام ليسي ،

بغير نون فضرورة اشار اليها الناظم بقوله وليس قد نظم والعديد كالعدد

يقال هم عديد الثري اي عدد الثري والطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي اخره
سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عايد علي البعض المفهوم من القوم وياء
المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا هو ما اشار اليه الناظم بقوله

، وقبل ياء النفس مع الفعل التزم ، نون وقاية

واما نحو تامروني وتحاجوني بتخفيف النون في
قراة نافع فالصحيح عند سيبويه ان المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن
مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الامثال في نحو لتبلون ولغير ذلك نحو قوله
ابيت اسري وتبيتي تدلكي ولان نون الرفع نايبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراة ابي عمرو ينصركم
فحذف النون ليومن تفضيل الفرع علي الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره
واستظهر في شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي وابن جني واكثر المتاخرين واستدلوا له
باوجه احدها ان نون الوقاية حصل منها التكرار والاستثقال فكانت اولي بالحذف وثانيها ان نون
الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها اولي وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود موثر
به ما منع مع مكانه واما اسم الفعل المزيد علي النظم فنحو دراكني وتراكني بكسر الكاف فيهما
وعليكني بفتحها فالاول بمعني ادركني بقطع الهمزة والثاني بمعني اتركني والثالث بمعني الزمني بوصل
الهمزة فيهما واما ليت المشار اليها بقول النظم وليتني فشا فنحو يا ليتني قدمت لحياتي وانما وجبت
النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معني الابتدا ولا تعلق ما بعدها بما قبلها واما قوله
وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضي الله عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما راي من رسول
الله صلي الله عليه وسلم في سفره وما قاله بحيرا الراهب في شانه

، فيا ليتي اذا ما كان ذاكم ، ولجت وكنت اولهم ولوجا ،

باسقاط نون الوقاية من ليتي فضرورة عند سيبويه لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية وقال
الفرا يجوز اختيارا ليتني باثبات النون وليتي بحذفها وان نصبها لعل المشار اليه في النظم بقوله
ومع لعل اعكس فالحذف لنون الوقاية نحو لعلي ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات كقوله
وهو عدي بن حاتم الطاي وقيل حطايط بن يعفر اخو الاسود النهشلي يخاطب امراة عذلته عن انفاق ماله

، اريني جوادا مات هزلا لعلني ، اري ما ترين او بخيلا مخلدا ، والمعني

اريني جوادا مات لاجل الهزال او بخيلا مخلدا لم يمت لعلني اري ما ترين وحاصله ان انفاق المال
لا يميت الكريم لهزاله ولا امساكه يخلد البخيل في الدنيا واثبات النون في لعلني هو اكثر من حذفها
في ليتي وغلط ابن الناظم في شرح النظم في النقل فجعل ليتي نادرا مع انه ضرورة عند سيبويه
كما تقدم وجعل لعلي ضرورة مع انه نادر بل كثير كما تقدم وهو في الاولي تابع لابيه في قوله

ويبني نحوها ويخالف في الثانية في قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر في لعل التجرد لانها شبيهة بحروف الجر
في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغيير معني الابتدا
وعدم تعلق مابعدها بما قبلها وان نصبها بقية اخوات ليت ولعل واليها اشار في النظم بقوله وكن
مخيرا في الباقيات وهي إنّ المكسورة وأنّ المفتوحة ولكنّ وكأنّ فالوجهان علي السوا فالاثبات نظرا
الي شبهها بالافعال المتعدية في عمل النصب والرفع والحذف كراهية اجتماع الامثال فلما تعارض الموجب
تساقطا واستوي الامران كقوله وهو قيس بن الملوح

وانّي علي ليلي لزارٍ وانني ، علي ذاك فيما بيننا مستديمها

فاتي مجان بنون الوقاية ثانيا وجردها منها اولا وزار خبران وهو بزاي ثم را منقوص من زريت
عليه زراية اذا عتبت عليه والمعني واني لعاتب علي ليلي واني مستديمها علي ذلك العتب وكقول امري القيس
كاني لم اركب جوادا للذة ، وتجوز كانني وكقوله تعالي ولكنّي اراكم قوما وكقوله ان عمر
ولكنني عن حبها لعميد ، وان خفضها حرف فان كان ذلك الحرف من وعن وجبت النون
قبل ياء المتكلم محافظة علي بقاء السكون لانه الاصل في البنا الا في الضرورة فلا يلحقها النون واليه
اشار في النظم بقوله واضطرارا خففا مني وعني بعض من قد سلفا كقوله

ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني

بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسم الناس بفتح النون وسكون الهمزة
وبالسين المهملة بن مضر بن نزار واسم اخيه الياس بالياء المثناة تحت وان كان الخافض لياء المتكلم غيرهما
اي غير من وعن امتنعت نون الوقاية نحو لي وبي مما هو علي حرف واحد وفي بتشديد الياء مما هو علي
حرفين وعلي مما هو علي ثلاثة احرف وخلاي وعداي وحاشاي بفتح الياء فيهن وانما امتنعت النون
في لي وبي لانهما مبنيان علي الكسر واما في فلانه وان كان مبنيا علي السكون فان سكونه الاصلي لا يزول
عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء في الياء واما خلاي وعداي وحاشاي فلان الالف لا تقبل التحريك
ومقتضي هذا التعليل ان لا يلحقهن نون الوقاية اذا قدرن افعالا ولكنهم اجروا باب الفعل مجري
واحدا وحملوا المعتل علي الصحيح بخلاف الحروف فانها لاحظ لها في ذلك بل تفتح ياء المتكلم بعد الالف
قال الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود لقب بالاقيشر لانه كان احمر الوجه اقشر

في فتية جعلوا الصليب الهمم حاشاي اني مسلم معذور

بعين مهملة وذال معجمة اي مقطوع المعذرة وهي قلفة الذكر ويقال فيه مختون من الختان وهو
قطع قلفة الذكر وان خفضها مضاف فان كان المضاف لدن او قط او قد مما اخره ساكن فالغالب
الاثبات لنون الوقاية محافظة علي السكون ويجوز الحذف قليلا لان لدن بمعني عند وقط

وقد بمعني حسب وعند وحسب لا يلحقهما النون فكذلك ما كان بمعناهما عند التحقيق ولا يختص
الحذف بالضرورة كما قاله ابن مالك خلافا لسيبويه لما سياتي وغلط ابن الناظم في شرح النظم
فجعل الحذف في قد وقط اعرف من الاثبات والعكس كما مر ومثالهما اي الحذف والاثبات في لدن
وقط وقد قد بلغت من لدني عذرا قري مشددا علي الاثبات ومخففا علي الحذف والتشديد
هو الاكثر وقرا به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية ابي بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرا
به نافع وابو بكر وروي في حديث النار بالاضافة قطني قطني بنون الوقاية وقطي وقطي بحذفها
والنون اشهر حفظا للبنا علي السكون وقال حميد بن مالك الارقط

قد نيّ من نصر الخبيبين قدي

باثبات نون الوقاية في الاول وحذفها في الثاني
ولك ان تقول لا شاهد فيه علي ترك النون ويكون اصله قد باسكان الدال ثم الحق ياء القافية لا ياء المتكلم
وكسر الدال لالتقا الساكنين لا للمناسبة اياقاله الموضح في شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب
بضم الخاء المعجمة وفتح البا الموحدة وسكون اليا اخر الحروف وهو من باب التغليب كالقمرين واراد
بهما عبد الله بن الزبير واخاه مصعبا وكان عبد الله يكني بابي خبيب وقيل هما عبد الله وولده خبيب
الذي كان يكني به ويروي الخبيبين علي ارادة الجمع واراد بالثلاثة عبد الله واخاه مصعبا
وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم

وفي لدني لدني قل وفي ، قدني وقطني الحذف ايضا قد يفي ،

وعلم منه ان قد وقط بمعني حسب لانهما لو كانا اسمي فعلين بمعني يكفي لكانت ياء المتكلم معهما
منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم تتصل
بهما ياء المتكلم اصلا وان كان المضاف غيرهن اي غير لدن وقط وقد امتنعت نون الوقاية
نحو ابي واخي لعدم السكون هذا باب العلم
بفتح العين واللام وهو نوعان جنسي وسياتي اخر الباب وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا
مطلقا من غير قيد زايد عليه بل بمجرد الوضع او الغلبة واليه اشار الناظم بقوله

اسم يعين المسمي مطلقا

فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل فانها لا تعين مسمياتها
وكشمس وقمر فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع
لامر عرض في المسمي وهو الانفراد في الوجود الخارجي وخرج بذكر الاطلاق ما عدا العلم
من المعارف فان تعيينها لمسمياتها ليس تعيينا مطلقا بل هو تعيين مقيد اما بقرينة لفظية
او معنوية الا تري ان ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه ما دامت فيه ال فاذا فارقته
فارقه التعيين ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت وهو انما يعين مسماه بالتكلم والخطاب

والغيبة فان انت مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فاذا جعل مالكل شخص
من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قال الشاطبي وعلى هذا انما يعين مسماه مادام حاضرا
فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فان ذا مثلا وضع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار
الحال والمحل معرف وباعتبار صلاحيته لفظه لكل من اتصف بذلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة انتهى
وكذا الباقي من المعارف فنحو يا رجل لمعين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال ونحو غلامي وغلام زيد
وغلام هذا وغلام الذي قام ابوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعيين
فصل والعلم الشخصي مسماه نوعان احدهما اولو العلم من المذكرين كجعفر
وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو ايضا ابو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر
وهم الجعافرة والمؤنثات كخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامرأة شاعرة
وهي اخت طرفة بن العبد لامه قال ابو عبيدة وهي خرنق بنت عفان من بني سعد بن ضبيعة رهط
الاعشى انتهى والثاني ما يؤلف كالقبائل جمع قبيلة والاحيا جمع حي كقرن بفتح القاف والراء وهو
اسم قبيلة من مراد وابوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب اويس القرني رضي الله عنه
ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سهى والبلاد جمع بلد كعدن
بفتح العين والدال المهملتين علم بلد بساحل اليمن والخيل اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من
معناه وهو فرس كلاحق علم فرس كان لمعاوية بن ابي سفيان رضي الله عنه والبغال كدلدل والحمير
كيعفور كلاهما كان للنبي صلى الله عليه وسلم والابل اسم جمع كشدقم علم فحل من فحول الابل كان للنعمان بن
المنذر واليه تنسب الابل الشدقمية والبقر اسم جنس جمعي كعرار بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الاخرة
علم بقرة وفي المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة ايضا واصل هذا المثل ان
عرار وكحل احدهما قتلتا جميعا فباءت كل منهما بالاخرى فصار مثلا يضرب لكل مستويين والغنم اسم جمع
كهيلة علم لعنز لبعض نساء العرب والكلاب جمع كلب كواشق علم لكلب وذكر في النظم سبعة اعلام
وثامنها علم الكلب فقال كجعفر وخرنق وقرن وعدن ولاحق وشدقم وهيلة وواشق وفي ذلك
موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم فصل وينقسم العلم بحسب
الوضع الى قسمين مرتجل من الارتجال بمعنى الابتدا وقيل كانه مأخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا فعله
قايما على رجليه من غير ان يقعد ويتروي وهو على كلام سيبويه على وجهين احدهما ما لم يتقدم له مادة
مستعملة في الكلام العربي قالوا ولم يات من ذلك الا فقعس وهو ابو قبيلة من بني اسد وهو فقعس
ابن طريف بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن دودان بن اسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س في غير
هذا الموضع والثاني ما استعملت مادته لكن لم يستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل تحمر

من

من اول الامر علما وهذا الثاني هو الكثير ولذلك اقتصر عليه كادد علم لرجل وهو ابو قبيلة
من اليمن وهو ادد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير وذكر سيبويه انه من الود من مادة و د د
فاصل همزته الواو واستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرهما وسعاد علما لامرأة
لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعمل مادة س ع د في السعد والساعد والسعدان وغير
ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ فالقياسي ما له نظير في ابنية الاسماء والشاذ ما لا نظير له فالاول
نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وخنتف فان نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبس
والثاني نحو محبب وموهب وحوطب ومكوزة وحيوة ومنقول وهو الغالب في الاعلام
وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها ونقل منه اما ان يكون من اسم جامد والاسم الجامد اما ان
يكون لحدث اي مصدر كزيد فانه في الاصل مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وفضل وهو في الاصل
مصدر فضل يفضل فضلا او يكون لعين اي ذات كاسد فانه في الاصل اسم جنس للحيوان
المفترس وثور بالمثلثة فانه في الاصل للفحل من البقر واما ان يكون من وصف وذلك الوصف
اما الفاعل كحارث فانه في الاصل اسم فاعل من حرث يحرث وحسن بفتح المهملتين فانه في الاصل
صفة مشبهة من حسن يحسن او لمفعول كمنصور فانه في الاصل اسم مفعول من نصر الله في المجرد
ومحمد فانه في الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم الثلاثي المزيد واما ان يكون من
فعل مجرد عن الفاعل وذلك الفعل اما ماض كشمر بتشديد الميم لفرس او مضارع كيشكر
لرجل وهو نوح عليه السلام او امر كاصمت لبرية قال الرضي وكسر الميم منه والمسموع في الامر
الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل انتهى واما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا
بواحد من صيغ الحروف قاله الفخر الرازي في شرح المفصل واما ان يكون من جملة وتلك الجملة
اما فعلية فاعلها ظاهر كتابط شرا اي ذو تابط شرا او فاعلها مضمر بارز كاطرقا او مستتر كيزيد
من قوله بني يزيد بضم الدال او اسمية كزيد منطلق ولم يرد النقل من الجملة الاسمية مسموعا من
العرب كما قاله في شرح صلح ولكنهم قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية وجعلوه قياسا على
تقدير التسمية بها وما ذكر من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول هو المشهور وهو في ذلك تابع الناظم في قوله
ومنه منقول كفضل واسد ٭ وذو ارتجال كسعاد وادد ٭
وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة لان الاصل في الاسما التنكير وعن الزجاج كلها مرتجلة
لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفا او غيره فهو اتفاقي لا مقصود فصل
وينقسم العلم ايضا الى مفرد عن التركيب كزيد واد د وهند وسعاد والى مركب وهو
ثلاثة انواع وذلك لانه اما مركب اسنادي وهو كل كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى

كبرق نحره وشاب قرناها وهذا النوع مبني وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية به قال

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها ، بني شاب قرناها تصر وتحلب ،

وقال رؤبة في حكاية الفعل المسند الى الضمير المستتر

نبئت اخوالي بني يزيد ، ظلما علينا لهم فديد ،

والقوافي مرفوعة فلولا ان في يزيد ضميرا مرفوعا على الفاعلية لما رفع على الحكاية ، ولجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى اخبرت متعد لثلاثة اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح في موضع المفعول الثالث اي فادين وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول انا وزيد فعلنا ولا تقل فعلا والجاري على الالسنة بني يزيدي بالياء اخر الحروف اوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب اليزيدية انتهى قيل ولا يتعين ذلك في البيت الا ان يريد يزيد بن جشم بن الخزرج او يزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة فان كلا منهما ابو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية واما مركب مزجي وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها في ان ما قبله مفتوح الاخر ما لم يكن ياء وللكل من جزئيه حكم يخصه فحكم الجزء الاول ان يفتح اخره كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل الاعراب الى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله كما نقل الاعراب مما قبل تاء التانيث اليها لما صارت كالجزء مما قبلها كبعلبك وحضرموت لبلدين والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت وامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمها ان يفتح اخر اولهما الا ان كان ياء فيسكن للثقل بالتركيب والاعلال كمعدي كرب لرجل وقالي قلا لمكان وكسر الدال من معدي كرب شاذ والقياس فتحها كمرمى ومسعى وحكم الجزء الثاني منهما ان يعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا اعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية الا ان كان الجزء الثاني كلمة ويه فيبنى على الكسر في الاشهر عند سيبويه اما البناء فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين كسيبويه وعمرويه واختار الجرمي ان يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال ابو حيان فهو مشكل الا ان يستند الى سماع واللام يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم ، ذا ان بغير ويه تم اعربا واما مركب اضافي وهو الغالب في الاعلام المركبة لان الكثير فيها الكنى وهي مضافة وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين

مما قبله في ان الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة الا ان التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبله مختلف بوجوه الاعراب كعبد الله مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات وابي قحافة مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف وحكمه ان يجري الجزء الاول وهو المضاف بحسب العوامل الثلاثة رفعا ونصبا وجرا ويجر بالبناء للمفعول بمعنى يخفض الجزء الثاني وهو المضاف اليه بالاضافة دائما والى هذه الاقسام الثلاثة اشار الناظم بقوله وجملة وما بمزج ركبا ويتاع في الاعلام ذو الاضافة **فصل** وينقسم العلم ايضا الى اسم وكنية ولقب وهو المشار اليه في النظم بقوله واسما اتى وكنية ولقبا فالكنية كل مركب اضافي صدره اب او ام كابي بكر بن ابي قحافة رضي الله عنهما وام كلثوم بنت النبي صلى الله عليه زاد الامام الفخر الرازي في العلم الجنسي او ابن او بنت كابن داية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى واللقب كل ما اشعر برفعة المسمى او ضعته بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض من الواو والوضيع الدني في الناس فالرفعة كزين العابدين لقب علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم والضعة نحو انف الناقة لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة وهو ابو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان اباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته امه الى ابيه ولم يبق الا راس الناقة فقال له ابوه شانك به فادخل يده في انف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله

قوم هم الانف والاذناب غيرهم ومن يسوي بانف الناقة الذنبا ،

صار اللقب مدحا والنسبة اليه والتي مرجع الكنية الى اللفظ وان اشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو وفرق الابهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به دلالة الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم او الاهانة واذا اجتمع الاسم واللقب يؤخر اللقب عن الاسم غالبا لان الغالب في اللقب ان يكون منقولا من اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون بتاخيره ولان اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمدح او الذم والنعت لا يتقدم فكذلك ما اشبهه كزيد زين العابدين او انف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله ، واخرن ذا ان سواه صحبا ، وربما يتقدم اللقب على الاسم كقوله وهو اويس بن الصامت اخو عبادة بن الصامت رضي الله عنهما ،

أنا ابن مُزَيقِيَا عَمْرٍو وَجَدّي ... أبوه مُنذرٌ ماءُ السَّماءِ

فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم وفتح الزاي وسكون اليا المثناة
التحتانية وكسر القاف وتخفيف اليا آخر الحروف لقب عمرو وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقيا او
بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا
امسى خرقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا وان يلبسهما غيره ومنذر احد اجداده لامه وهو منذر بن
امرئ القيس بن النعمان احد ملوك الحيرة وماء السما لقب منذر واختلف في سبب جريانه عليه فقيل
لحسن وجهه وقيل ان امه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب امه واسمها ماوية
بنت عوف بن جشم بن الخزرج واراد الاوس بذلك انه كريم الطرفين نسب الجهتين ولا ترتيب بين
الكنية وغيرها من اسم او لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتاخيرها عنهما قال
اعرابي اخبارا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

أقسم بالله أبو حفصٍ عُمَر ... ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر

فقدم الكنية وهي ابو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاد ذلك ان قائله قال لعمر رضي الله عنه
ان ناقتي قد نقبت فاحملني فقال له كذبت وابى ان يحمله وحلف على ذلك فانشده ذلك يقال نقب
البعير ينقب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع اذا رق خفه ودبر البعير اذا حفي فكانه تفسير له
ويقال فجر اذا حنث في يمينه وقال حسان بن ثابت يرثي سعد بن معاذ رضي الله عنه

وما اهتز عرش الله من اجل هالك ... سمعنا به الا لسعد ابي عمرو

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو ابو عمرو واصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ اصيب
يوم الخندق بسهم في اكحله فتالم قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اهتز العرش لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان رضي الله عنه وتقول جاءني ابو عبد الله بطه
وبطه ابو عبد الله وفي نسخة من الخلاصة ما اي شي وهو قوله واخرن ذا ان سواه
صحبا وذلك يقتضي ان اللقب يجب تاخيره عن الكنية كابي عبد الله انف الناقة لان سوى اللقب
يشمل الاسم والكنية فكانه قال واخر اللقب ان صحب الاسم والكنية فالامر بوجوب تاخير اللقب
عن الاسم صحيح وليس الحكم مع الكنية كذلك بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتاخيره عنه كما تقدم
وفي نسخة اخرى من الخلاصة وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا فالاشارة بذا الى اللقب وهي اصح
في المراد ولكن قال المرادي وما سبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية
انتهى ولك ان تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم
باعتبار المفهوم واما كونها اولى فممنوع لانها هي الصواب ثم ان كان اللقب وما قبله من الاسم

والشاهد في هذا البيت
تضمنه تقديم اللقب
على الاسم كما ذكره الشارح
وهو على خلاف الاصل
المهد لان الاصل تقديم
الاسم على اللقب كما ذكر
وهذا في الشطر الاول
ولكن الشطر الثاني
على الاصل لانه قدم
الاسم وهو منذر على
اللقب وهو ماء السماء
فافهم

يعني قائل هذا
البيت اعرابي

قال بعض الشارحين ويفهم من
ان سواها صحبا وجب تقديم الاسم
على اللقب وهو قال والاسم
والكنية اما اللقب مع الكنية
كما قال فيهما او قدمته
مخير ان شئت وغيرها
انه لا ترتيب بين الكنية وقال
قال اقسم بالله ابو حفص عمر
حسان وما اهتز عرش الله
من اجل هالك سمعنا به الا لسعد

مضافين كعبد الله زين العابدين او انف الناقة او كان الاول مفردا عن الاضافة والثاني مضافا
كزيد زين العابدين او انف الناقة او كان بالعكس فان كان الاول مضافا والثاني مفردا
كعبد الله كرز بضم الكاف وسكون الرا المهملة وفي اخره زاي وهو في الاصل خرج الراعي فالا
يرد ثم فان شئت اتبعت الثاني للاول في اعرابه اما بدلا من الاول بدل كل من كل او عطف
بيان على الاول او قطعته عن التبعية اما برفعه خبر المبتدا محذوف او بنصبه مفعولا به
لفعل محذوف فتقول على الاتباع جاءني عبد الله زين العابدين برفعهما ورايت عبد الله زين
العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت من الرفع الى النصب ومن
النصب الى الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني ولو اظهرا
لجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا الا ان الكنية لا تكون الا مضافة
واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين او احدهما مضافا والاخر مفردا
فحكمهما ما سبق وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك المتقدم وهو الاتباع والقطع
وجاز وجه اخر وهو اضافة الاول الى الثاني ان لم يمنع مانع كما اذا كان الاسم مقرونا
بال كالحرث قفة او كان اللقب وصفا في الاول مقرونا بال كهارون الرشيد ومحمد المهدي فلا
يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع انتفاء المانع وهو قول
الكوفيين والزجاج وهو الصحيح والاتباع اقيس والاضافة اكثر وجمهور البصريين يوجب هذا
الوجه وهو الاضافة ووجوب الاضافة فيه نظر من جهتي الصناعة والسماع اما الصناعة
فلانا لو اضفنا الاول الى الثاني لزم اضافة الشي الى نفسه بيان الملازمة ان الاسم واللقب
اسمان مسماهما واحد فاضافة احدهما الى الاخر اضافة الشي الى نفسه واللازم باطل
فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين واما السماع من العرب فهو قولهم رجل ضخم العينين
اسمه يحيى ولقبه عينان هذا يحيى عينان بغير اضافة والا لقالوا عينين باليا واجيب عن
الاول بانه من اضافة المسمى الى الاسم نحو جاءني سعيد كرز بالاضافة اي مسمى هذا الاسم ولهذا
اول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه انما هو المسمى فلزم
ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ ويجاب عن الثاني بانه يحتمل ان يكون جاء على لغة من يلزم المثنى
الالف مطلقا والى وجوب الاضافة في المفردين وجواز الاتباع في غيرهما اشار الناظم بقوله

وان يكونا مفردين فاضف ... حتما والا اتبع الذي ردف

وما ذكره من النظر على القول بوجوب الاضافة ياتي مثله في حال الاضافة على القول بالجواز
فهو مشترك الالزام فما كان جوابه للمجيز فهو جواب الموجب فصل

والعلم الجنسي الموعود بذكره اول الباب اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي
الاداة الجنسية او ذي الاداة الحضورية وبذلك يفارق العلم الشخصي تقول في
تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية اسامة اجرى من ثعالة فيكون في
تعيين الجنس بمنزلة قولك الاسد اجرى من الثعلب وال في الاسد والثعلب هذين للجنس لا
للعهد اذ كل منهما اسم جنس وتقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الحضورية هذا اسامة
مقبلة فيكون في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا والى
الاسد هذا التعريف الحضوري المستفاد من الاشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد
مشيرا الى واحد بعينه وانت تعني الجنس فالجواب ان اصل الاسم الوضع على جملة الجنس فاذا
اشرت اليه فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف بعلوم الاشتباه لا لاسما بعينه قال
سيبويه اذا قلت هذا ابو الحرث انما تريد هذا الاسد اي هذا الذي سمعت باسمه او عرفت اشباهه
ولا تريد ان تشير الى شي قد عرفته بعينه كزيد ولكنك اردت هذا الذي كل واحد من امته له هذا
الاسم انتهى وهذا العلم الجنسي يشبه علم الشخص من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من
دخول ال عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزيد ويمتنع من الاضافة فلا يقال اسامتكم كما
لا يقال زيدكم الا ان قصد بهما الشياع في المسالتين لان المانع من ذلكما اجتماع معرفين مختلفين على
معرف واحد وذلك مامون بالشياع ويمتنع من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون
ان كان ذا سبب اخر مع العلمية كالتانيث اللفظي في اسامة وثعالة وكزيادة الف والنون
في حمار قبان وكوزن الفعل في بنات اوبر علما على ضرب من الكماة وابن آوى وهو حيوان
كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذيب وشبه من الثعلب طويل المخالب
والاظفار صياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري فان قلت وزن
الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه قلت اجيب عنه بان
الاعلام الجنسية الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده قاله الدماميني
ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس ويبتدا به وتاتي الحال منه
بلا مسوغ فيهما كما تقدم في المثالين السابقين وهما اسامة اجرى من ثعالة وهذا اسامة مقبلا
ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شايع في امته جماعة لا يختص به واحد دون اخر
كما ان النكرة نحو رجل كذلك فظهر من كلامه هنا ولا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف
بال الجنسية واختار انه لا فرق بين علم الجنس واسم النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما من
جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما عاملوا اسد معاملة النكرة واسامة معاملة المعرفة دل ذلك

علي

قد نسك وصار نسيا منسيا وارضون بفتح الراء على الراجح من بسكونها وجمع هذا الجمع لانه
ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبر

الا انه لكن لا للضرورة وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو او ها
لقولهم سنوات وسنهات وبابه الجاري على سنة وضابطه مستفاد من قوله
فان هذا الجمع مطرد في كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر تكسيرا
يعرب بالحركات نحو عضة وعضين واصل عضة عضة بالها من العضه وهو الكذب والبهتان
وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل اصلها عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته
ومنه قول رؤبة وليس دين الله بالمعضى اي المفرق فعلى الاول لامها ها ويدل له تصغيرها
على عضيهة وعلى الثاني واو ويدل له جمعها على عضوات فكل من التصغير والجمع يردان الشي الى
اصله وعزة وعزين فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي اصلها عزي فلامها يا وهي الفرقة
من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي اليه الاخرى وثبة وثبين
والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت اي جمعت فلامها على الاول
واو وعلى الثاني يا واما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة
العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هي محذوفة ايضا من ثبيت فعلى الاول لا تجمع بالواو
والنون وتجمع على الثاني بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلاثة انواع مفتوح الفا نحو سنة
ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح الفا كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما
كان مكسور الفا لم يغير في الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفا ففيه في الجمع وجهان
الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر وقد جمع سنة وعضة وعزة في التنزيل
قال الله تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين فسنين مجرور باضافة عدد اليه وعلامة
جره اليا الذين جعلوا القران عضين فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه اليا فمال الذين كفروا
قبلك مهطعين عن اليمين وعن الشمال عزين فعزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا
وهو منصوب وعلامة نصبه اليا ولم يقع جمع ثبة في التنزيل الا بالالف والتا فانفروا ثبات
ولا يجوز ذلك الجمع المعرب بالحروف في نحو تمرة لعدم الحذف ولا في نحو عدة وزنة علمين لان
المحذوف الفا لا اللام واصلهما وعد ووزن بكسر اولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة
على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض عنها الها وشذ لدون جمع لدة واصلها ولد
وهي المساوي في السن فان كانا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون ولا يجوز ذلك

في نحو يد ودم لعدم التعويض من لامه المحذوفة واصلها يدي ودمي بسكون الدال والميم
وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه
الجاربردي وحذفت لامهما على غير قياس وجعل الاعراب على عينهما وشذ ابون واخون وهنون
فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض واصلها ابو واخو وهنو فحذفت لاماتها كما مر ولم يعوض منها
شي ولا يجوز ذلك في نحو اسم واخت وبنت لان العوض فيهن عن لامهن المحذوفة غير الهاء
اما اسم فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة في اوله واما اخت وبنت فظاهر
كلامه هنا ان اصلهما اخو وبنو حذفت لامهما وعوض منها تاء التانيث والحق ان تاءهما
فيهما لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجروره وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب
يونس الى ان تاء اخت وبنت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل في الوقف هاء ونقل ذلك
الموضح عنه في باب النسب وسلمه وادعى ان الصيغة كلها للتانيث وسياتي قول ان التاء فيهما للالحاق
بجذع وقفل الحاقا للثلاثي بالثلاثي وشذ بنون جمع ابن لان المعوض منه همزة الوصل واصله
بنو لان مونثه بنت ولم تر هذه التاء تلحق مونثا الا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري ولا
يجوز ذلك في نحو شاه وشفة وان كانا محذوفي اللام معوضا عنها هاء التانيث لانهما كسرا تكسيرا
يعرب بالحركات وذلك ان شاه كسرت على شياه وشفة كسرت على شفاه واصل شاه شوهة بسكون
الواو كصحفة فلما لقيت الواو الهاء لم انفتاحها فانقلبت الفا فصارت شاهة فحذفت لامها وهي الهاء
وعوض منها هاء التانيث واصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها واصل شفة شفهة حذفت
لامها وهي الهاء ايضا وعوض منها هاء التانيث والدليل على ان لامهما هاء تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما
على شياه وشفاه والتصغير والتكسير يردان الاشيا الى اصولها وزعم قوم الى ان لام شفة واو
لقولهم شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت
بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبون جمع ظبة فانهم كسروها على ظبي ولامها واو محذوفة والهاء عوض
منها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم واصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا
اصبته بالظبة والنوع الثالث ما حمل على هذا الجمع جموع تصحيح لم تستوف الشروط
المتقدمة في الاسم والصفة كاهلون جمع اهل وهم العشيرة ووابلون جمع وابل وهو
المطر الغزير لان اهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير عاقل وتقدم ان
شرط هذا الجمع ان يكون لعلم من يعقل او صفته ووقع جمع اهل في التنزيل دون وابل قال
الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا من اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدا والنوع الرابع
ما سمي به من هذا الجمع المستوفي للشروط ومن ما الحق به فالثاني كعليون فانه ملحق

بهذا الجمع وسمي به اعلى الجنة قال الله تعالى كلا ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادريك ما
عليون وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من
العلو ونقل الغزنوي عن يونس ان واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة والاول نحو
زيدون مسمى به شخص فيعربان بالحروف اجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما وان كانا
مفردين حينئذ ويجوز في هذا النوع المسمى به ان يجري في الاعراب مجرى غسلين وهو
ما يسيل من جلود اهل النار في لزوم الياء في الاحوال الثلاثة والاعراب بالحركات الثلاثة
ظاهرة على النون حال كونه منونا ان لم يكن اعجميا فتقول هذا زيدين وعليين ورايت زيدينا
وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان اعجميا امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف
فتقول هذه قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلق قرنتها للنظم في قوله
وشلحين قد يرد ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة التشبيه وعدل عن التشبيه بحين الى
التشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون ودون هذا الجري من لزوم
الياء والاعراب بالحركات على النون منونة ان يجري مجرى هرون في لزوم الواو والاعراب
على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون قالوا هذا ياسمون بضم النون من غير تنوين ويجري
مجرى عربون بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة في لزوم الواو والاعراب بالحركات
الثلاث على النون حال كونه منونة فتقول هذا زيدون ورايت زيدونا ومررت بزيدون
كقوله طال ليلي وبت كالمجنون واعترتني الهموم بالماطرون
بكسر النون وعدم التنوين لوجود ال ويحتمل ان يكون من باب هرون وهذا البيت قال
ابن بري في حواشي الصحاح انه لابي دهبل الجمحي ردا على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان
بن ثابت الانصاري والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قال صاحب العباب
وهو جمع ماطر سمي به ودون هذه اللغة ان يلزمه الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي
وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظيره هذه من يلزم المثنى الالف مطلقا وكسر النون
ويقدر الاعراب كقوله وهو يزيد بن معوية يتغزل في نصرانية كانت قد ترهبت
في دير خراب عند الماطرون ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا
الرواية بفتح النون في الماطرون وتقدم انه اسم موضع واورده في الصحاح في فصل
النون من باب الراء بالنون في اوله وكسر النون في اخره فغير اوله بالنون بدل الميم واخره بالكسر
بدل الفتح قال الموضح في الحواشي والهاء في لها يعود على النصرانية والجار والمجرور في
موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده والباء للظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة وقت

الكل النمل الذي جمعه واراد به ايام الشتا فان النمل يخزن ما يجمعه تحت الارض لتاكله ايام الشتا
والخرفة بكسر الخا المعجمة ما يخترف من الثمار اي يجتني **و بعضهم** اي العرب **يجري بنين وباب سنين**
وان لم يكن علما مجري غسلين في لزوم اليا والحركات على النون منونة غالبا على لغة بني عامر وغير منونة
على لغة بني تميم حكاه عنهم الفرا ولا تسقط النون للاضافة **قال** احد اولاد علي بن ابي طالب
رضي الله عنه **وكان لنا ابو حسن علي ابا برا ونحن له بنين**

الرواية بنين باليا والاعراب على النون **وقال** الصمة بن عبد الله بن الطفيل

دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

الرواية سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا اليا والا لقال فان سنيه
بحذف النون و هذه لغة بني عامر فانهم يعربون المعتل اللام بالحركات على النون مع لزوم اليا
لانها اخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ولو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب
فيه كساير المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه **وقوله** دعاني امر ومعناه اتركاني من نجد وهو
من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم و شيبا بكسر الشين جمع اشيب و هو حال من المجرور بالبا و مردا
حال من مفعول شيبننا **وبعضهم** اي النحاة **يطرد هذه اللغة** وهي لزوم اليا والاعراب على
النون منونة **في جمع المذكر السالم** وفي كل **ما حمل عليه** لان باب اليا اوسع من باب الواو
وهذا اعم من قول النظم وهو يعني باب سنين عند قوم يطرد **ويخرج عليه قوله**

رب حي عرندس ذي طلال **لا يزالون ضاربين القباب**

الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتحة
على النون كمساكين لا باليا والا لحذفت النون للاضافة وقيل ضاربي القباب ورد بانه يحتمل
ان يكون الاصل ضاربين ضاربي القباب فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه
وهو ضاربين عليه **قاله** في المغني ويحتمل ان يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف المضاف
وبقي المضاف اليه على حاله ويحتمل ان يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابي بيا النسب
في الجمع ثم حذف احدى اليائين واسكن اليا الباقية وعرندس بفتح العين والرا المهملتين وسكون النون وفتح
الدال وفي اخره سين مهملة الشديد القوي والطلال بفتح الطا المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة
والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي الذي يتخذ من الاديم والخشب واللبد ونحوها
وقد تطلق على ما يتخذ من البناء **وقوله** وهو سحيم

وماذا تبتغي الشعرا مني **وقد جاوزت حد الاربعين**

الرواية بكسر النون على الحكاية اعراب ونسبه **قال** الاخفش الاصغر علي بن سليمان

ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه في اخره كما يفعل
في فتيان **وقال** الاعلم يوسف الشنتمري هو في السنين والعقود امثل منه في المسلمين
ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو اشبه بالواحد الذي اعرابه بحركة اخره من المسلمين ونحوه ولا
دليل لهما في هذا البيت لجواز ان يكون كسرة النون فيه كسرة بنا ضرورة كما سياتي وبذلك صرح
ابن جني **فصل** في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما الحق بهما المشار اليهما في النظم بقوله

ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق

ونون ما ثني والملحق به بعكس ذا استعملوه فانتبه

لما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال **نون المثنى وما حمل عليه مكسورة**
بعد الالف واليا على اصل التقا الساكنين وضمها بعد الالف لغة **كقوله**

يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تالفه العينان

بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قذذ وهو البرغوث
وفتحها بعد اليا لغة لبني اسد حكاها الفرا **كقوله** وهو حميد بن ثور وقيل ابو خالد يصف قطاة

على احوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب

الرواية بفتح النون من احوذيين تثنية احوذي بفتح الهمزة وسكون الحا المهملة وفتح الواو
وكسر الذال المعجمة وتشديد اليا اخر الحروف وهو الخفيف في المشي لحذقه وفي ديوان الادب الاحوذي
الراعي المشمر للرعاية الضابط لما ولي واراد بهما جناحي قطاة يصفهما بالخفة وفاعل استقلت
ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة ارتفعت في الجو عنه على جناحين
فما يناهدها الا اللمحة وتغيب عنه **وقيل لا يختص** فتح النون **باليا بل يكون بعدها وبعد**
الالف في لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور **كقوله**

اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا

انشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين واما ظبيان بفتح الظا
المعجمة وسكون الموحدة وباديا اخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي خلافا للهروي
وقيل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال ابو زيد هو لرجل من بني ضبة هلك منذ
اكثر من مايه سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح يجري بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي
نون اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى ولم اقف على نص صريح في ذلك اعتمد عليه ولا على شاهد
استند اليه **ونون الجمع** المذكر السالم **وما حمل عليه مفتوحة** بعد الواو واليا للخفة لان الجمع
اثقل من المثنى **وكسرها جائز في الشعر بعد اليا كقوله** وهو جرير لا سحيم خلافا للجوهري

عرفنا جعفرا وبني ابيه ، وانكرنا زعانف آخرين

الرواية بكسر النون من آخرين وهو جمع آخر بفتح الخا بمعنى مغاير وجعفر وبنو ابيه اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفا جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير واراد به الادعيا الذين ليس اصلهم واحدا وقوله سحيم

وماذا تبتغي الشعراء مني ، وقد جاوزت حد الاربعين

بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف راي ابن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة وتارة بانه مجرور باليا وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به اولا على الاعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا في شعر لعدم التجانس

الباب الرابع من ابواب النيابة الجمع بالف وتا مزيدتين

ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مونثا بالمعنى فقط كهندات ودعدات او بالتا والمعنى جميعا كفاطمات ومسلمات او بالتا دون المعنى كطلحات وحمزات او بالالف المقصورة كحبليات او الممدودة كصحراوات او يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين ان يكون سلمت فيه بنية واحده كضخمة وضخمات او تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحرا وصحراوات فالاول حرك وسطه والثاني قلبت الفه يا والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل الموضح عن قول اكثرهم جمع المونث السالم اي ان قال الجمع بالف وتا مزيدتين ليعم جمع المونث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير فان جميع ذلك ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم اجرا للفرع على وتيرة الاصل وانما خالف الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهو انه ليس في اخره حروف تصلح للاعراب نحو خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وابي عمرو بن الحاجب وصوبه الموضح في المغني ووجهه بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعله والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا انتهى وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر في اسرار البلاغة فقال اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به ما هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيا اخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله اوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا

به انتهى واحتج الجمهور الذاهبون الى ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامور اولها انا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها انا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم ان يكون الله موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم وثالثها انا نقول العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله اوجده واحدثه وابدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله اوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله الى ان العالم وجد لنفسه وذلك نفي للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل ونصب الجمع بالالف والتا المزيدتين بالكسرة مطلقا هو الغالب وربما نصب بالفتحة على لغة كما قال احمد بن يحيى ان كان محذوف اللام ولم ترد اليه في الجمع كسمعت لغاتهم بفتح التا حكاه الكسائي ورايت بناتك بفتح التا حكاه ابن سيده وكقوله

فلما جلاها بالايام تحيزت ، ثباتا عليها ذلها واكتيابها ،

والايام الدخان وثباتا بضم التا الجماعات المتفرقة منصوبة على الحال بالفتحة والكثير ان ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المونثة للنحل بالحا المهملة والمراد بيان حالها حين يوخذ عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التا بالتا التي تبدل في الوقف ها او جبرا لما فاته من حذف لامه كما اعرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من حذف لامه وليس الوارد من مفرد مردود اللام خلافا لابي علي في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت اليه لامه واصله لغية او لغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت الفا فصار لغاة ورد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض منه فان ردت اللام في الجمع كسنوات او سنهات في اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات او سنهات بكسر التا هذا اذا كانت الالف والتا زايدتين فان كانت التا اصلية والالف زايدة كابيات جمع بيت واموات جمع ميت او كانت الالف الاصلية والتا زايدة كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز واصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت اليا والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين فالالف فيهما اصلي لكونها منقلبة عن اصل والتا زايدة للتانيث فالنصب بالفتحة على الاصل نحو وليت قضاة وجهزت غزاة والمطرد من الجمع بالالف والتا المزيدتين ما كان علما لمونث مطلقا او صفة له مقرونة بالتا او دالة على التفضيل او علما لمذكر مقرونا بالتا او صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات او مصغره كدريهمات وحمل على هذا الجمع شيئان احدهما اولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات

لمن يعقل [illegible]

لا واحد له من لفظه وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبه واصله اُلي بضم الهمزة وفتح اللام
قلبت اليا الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتا المزيدتين ووزنه فعات نحو وان كن اولات
حمل فاولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها
واصل كن كون بضم الواو نعم انتقل الى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت
منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقا الساكنين والثاني ما سمي به من ذلك
الجمع وما الحق به نحو رايت عرفات وهو علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته
بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه وصفه وبانه
لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه وسكنت اذرعات بكسر الرا كما له في
الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح وفيه وفي تهذيب الاسما واللغات النسبة اليها اذرعي بالفتح وهو
جمع اذرعة واذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره قال لسان العرب ابو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان
واذرعات هي قرية من قرى الشام وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما
واختلفت العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاثة فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه
قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما
كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم
يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعى الجمعية
فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة
وراعى اجتماع العلمية والتانيث فيترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاولى
النصب بالكسرة ومن الاخيرة حذف التنوين فتحصل من المسئلة ثلاثة اوجه وروروا بالاوجه
الثلاثة قوله وهو امرؤ القيس الكندي في بحريت

تنورتها من اذرعات واهلها ... بيثرب ادنى دارها نظر عالي

الرواية بجر اذرعات بالكسر مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت
الى نارها بقلبي من اذرعات وانا بالشام واهلها بيثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم
سميت باسم الذي نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفي السنة منع اطلاق هذا الاسم عليها
لانه من مادة التثريب واما قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين والى
هذا الباب الاشارة بقول النظم

وما بتا والف قد جمعا ... يكسر في الجر وفي النصب معا
كذا اولات والذي اسما قد جعل ... كاذرعات فيه ذا ايضا قبل

الباب الخامس من ابواب النيابة ما لا ينصرف اي ما لا
يدخله تنوين الصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع جمعها ابن النحاس في قوله

اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ... ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وسياتي شرح ذلك في باب معقود له والذي نخصه هنا انه متى اجتمع في اسم علتان منها
كاحسن فان فيه الصفة ووزن الفعل او واحدة منها تقوم مقامهما في منع الصرف كمساجد
وصحراء فان صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين والتانيث بالالف بمنزلة تانيثين فكل من
صيغة منتهى الجموع والف التانيث قائم مقام علتين فانه جره بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو فحيوا
باحسن منها ونحو اعتكفت في مساجد وفي مساجد عالية الا ان اضيف لنظاهر في احسن تقويم
وفي مساجد عالية او تقديرا نحو ابدا من اوله في رواية من جر بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ
المضاف اليه او دخلته ال معرفة كانت نحو وانتم عاكفون في المساجد او موصولة
نحو قوله وهن شافيات الحوائم بخفض الحوائم بالكسرة لدخول ال الموصولة عليه
وهي جمع حايمة واما ال الداخلة على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم واليقظان فانها حرف
تعريف على الاصح كما في المغني وغيره لا موصولة او زائدة كقوله

رايت الوليد بن اليزيد مباركا ... شديدا باعباء الخلافة كاهله

لدخول الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته ويحتمل ان يكون قد رفضه الشيوع فصار نكرة ثم
ادخل عليه ال للتعريف كما قال الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت
لابن ميادة الرماح يمدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني امية والاعباء جمع عبء
بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي اخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف واراد به
امور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى ابصرته شديدا كاهله بحمل اثقال الخلافة
والى هذا اشار الناظم بقوله

وجر بالفتحة ما لا ينصرف ... ما لم يضف او يك بعد ال ردف

واذا دخله ال او اضيف وجر بالكسرة هل يعود منصرفا ام لا اقوال ثالثها ان كانت العلتان باقيتين
فيه فهو باق على منع صرفه والا صرف وهو المختار الباب السادس
من ابواب النيابة الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسما الستة اسما
باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبين تحت المخاطبين
والاحسن ان تعد ستة قاله الموضح في شرح اللمحة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف الاثنين
بالتا المخاطبين نحو تفعلان يا زيدان او للمخاطبين نحو تفعلان يا هندان او للغايبين نحو

الهندان تفعلان وباليا للغائبين نحو الزيدان يفعلان او واو جمع بالتا للمخاطبين نحو انتم
تفعلون وباليا للغائبين نحو هم يفعلون او ياء مخاطبة نحو انت تفعلين ولا فرق بين ان يكون
الالف والواو ضميرين كما تقدم او علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون في لغة طي
فان رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الاول جازم
ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل
النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص فيفعلان كالزيدان
ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة
الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في يفعلون لانه يودي الى اجتماع واوين فجعلوا النون
علامة للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا
ذلك في نظيره من الاسما وحملوا يفعلان وتفعلين على تفعلون ولما كان هنا مظنة سوال وهو ان
يقال انك قلت ان المضارع المتصل بواو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله الا ان
يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى جوابه بقوله وامّا اللاتي يعفون
فالواو لام الكلمة لا ضمير الجماعة وبيدا وعفا يعفوا والنون ضمير النسوة عايد على
المطلقات لا نون الرفع والفعل معها مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة مثل
يتربصن لا معرب ووزنه يفعلن فالعين فاوه والفا عينه والواو لامه وهذا بخلاف
قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين كالواو في قولك يقومون ولام
الفعل محذوفة والنون علامة رفع ووزنه يفعون فيحذف للناصب نحو وان تعفوا
اقرب للتقوى ووزنه تفعوا واصله تعفووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية
واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو الاولى لالتقا
الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله

واجعل لنحو يفعلان النونا ، رفعا وتدعين وتسالونا ،
وحذفها للجزم والنصب سمه ،

الباب السابع

من ابواب النيابة وهو خاتمتها الفعل المضارع المعتل الاخر وهو ما اخره حرف علة الف
كيخشى ويا كيرمي او واو كيدعو فان جزمهن بحذف الاخر نيابة عن السكون نحو لم يخش
ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم اليا والكسرة
قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف
حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب

بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الالف في حالة النصب وعلله ذلك بان الاعراب في الفعل فرع
فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدوا المسهل ان وجد فضلة ازالها
والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه لما دخل
الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا
بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم
حذف حرف العلة نفسه وقول الناظم واحذف جازما ثلاثهن يحتمل المذهبين ثم استشعر
بان احرف العلة قد يثبت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله فاما قوله

اذا العجوز غضبت فطلق ، ولا ترضاها ولا تملق ،

وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا ، من هجو زبان لم تهجو ولم تدع ،

وقوله وهو القيس بن زهير

الم ياتيك والانباء تنمى ، بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة فيهن حيث اثبت احرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف
الاصلية محذوفة للجزم وقيل هذه الاحرف اصلية بنا على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة
ويترك حرف العلة على حاله والانبا جمع نبا وهو الخبر وتنمى بفتح التا المثناة من فوق من نميت الحديث
يقال بالتخفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون
الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام الناقة الشابة بعد اللبون وبنو زياد
الربيع بن زياد واخوته وفاعل ياتيك مضمر وبما لاقت متعلق بتنمى لقربه ويجوز ان يكون ما لاقت
فاعل ياتيك والبا زايدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا واما قوله تعالى انه من يتقي
ويصبر باثبات اليا في يتقي وتسكين يصبر في قراة قنبل عن ابن كثير فاختلف في تخريجه فقيل
من موصولة لا شرطية ويتقي مرفوع لا مجزوم وتسكين يصبر مع انه معطوف على مرفوع
اما لتوالي حركات البا الموحدة والرا من يصبر والفا والهمزة من فان كما في بامركم باسكان
الرا تنزيلا للكلمتين على الثلث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي اربع حركات فيما هو
كالكلمة الواحدة واما على تنزيل بر ف في يصبر فان منزلة بنا على فعل بكسر الفا وضم العين فكن لانه
بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فما بالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى
المتصل قال امرؤ القيس وهو قاتل بني اسد العرا الى النار

فاليوم اشرب غير مستحقب ، اثما من الله ولا واغل ،

فنزل ربغ من اشرب غير منزلة عضد وسكن البا كما يسكن عضد واما على انه اي قنبل

وصل بنية الوقف كقراة الحسن البصري ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع باجماع
السبعة وكقراة نافع محياي ومماتي بسكون يا محياي وصله واما على العطف على المعنى لان
من الموصولة بمعنى من الشرطية لعمومها وابهامها وكون مدخولها مستقبلا سببا لما بعده ولهذا
دخلت الفا في الخبر كما تدخل في الجواب قال الفارسي فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة
كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والبا في يتقي اما اشباع ولام الفعل حذفت للجازم واما على
اجرا المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة
تنبيه ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو اذا كان اصليا فاما اذا كان حرف
العلة عارضا بان كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرا ومكسور ما قبلها نحو يقري
مضارع اقرا ومضموم ما قبلها نحو يوضو مضارع وضو بضم الضاد بمعنى حسن وجمل فان كان
الابدال للهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو ابدال قياسي لكون الهمزة ساكنة
لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي ويمتنع حينئذ اي حين
اذ ابدل بعد دخول الجازم الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو
حذف الحركة التي كانت موجوده قبل الابدال فلا تحذف شيئا اخر وان كان الابدال قبله اي قبل دخول
الجازم فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة عن الابدال وابدال الهمزة المتحرك
من جنس حركة ما قبله شاذ ويجوز حينئذ مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف
له بناء على قولي الاعتداد بالعارض وهو الابدال هنا وعدمه اي عدم الاعتداد بعروض الابدال
فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد
به ومنزل منزلة الحرف الاصلي وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة
لانه لا يحذف بالجازم الا الحرف الاصلي لا الحرف العارض وعدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر في كلامهم
وعليه الاكثرون ففي كلامه لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة
للاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال
اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها
فصل تقدر الواو رفعا في جمع المذكر اذا اضيف الى يا المتكلم نحو جاء مسلمي
والنون رفعا في المضارع المعتل اذا اسند الى واو الجماعة او الف الاثنين او يا المخاطبة واكد
بالنون الثقيلة نحو لتبلون لتبلوان لتبلين وتقدر الحركات الثلاث تعذرا في الاسم المعرب
الذي اخره الف لازمه غير مهموزة نحو الفتى مما الفه منقلبة عن يا والمصطفى مما الفه منقلبة
عن واو وان صورت فيهما الالف يا نظرا الى اصلها في الاول ومجاوزتها الثلاثة في الثاني ويسمى الاسم

نحو لم يجز انا ابدل قبل دخول الجازم

المعرب الذي اخره الف لازمه معتلا لكونه اخره حرف علة ومقصورا لكونه قصر عن ظهور
الحركات فيه والقصر المنع او لكونه منع المدات والمقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى
نحو ليسعى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس في الافعال ممدود تقول جاء
المصطفى والفتى ورايت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد في الاحوال
الثلاثة والتقدير يختلف فيقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي الجر الكسرة في الالف ان
قلنا بمقارنة الاعراب لاخر المعرب وهو الاصح وان لا فبعدها وموجب هذا التقدير ان ذات الالف
لا تقبل الحركة وتقدر الضمة والكسرة فقط في الاسم المعرب الذي اخره يا لازمه في الاحوال الثلاثة
مكسور ما قبلها نحو المرتقي من مزيد الثلاثي والقاضي من الثلاثي ويسمى الاسم المذكور معتلا
لكون اخره حرف علة ومنقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها او لانه يحذف لامه
لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو
ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثاني فلان نحو فتى حذف لامه لاجل التنوين
ولا يسمى منقوصا وخرج بذكر الاسم في حد المقصور الفعل نحو يخشى والحرف نحو على مما في اخره
الف لازمه وفي حد المنقوص الفعل نحو يرمي والحرف نحو في مما في اخره يا لازمه وخرج بذكر المعرب
في حديهما المبني نحو ذا وتا والذي والتي وخرج بذكر اللزوم في الالف نحو رايت اخاك وفي
اليا نحو مررت باخيك فانهما يتغيران بحسب الاعراب وخرج باشتراط الكسرة قبل اليا في حد المنقوص
نحو ظبي مما اخره يا قبلها ساكن صحيح وكرسي مما اخره يا قبلها ساكن معتل والى ذلك اشار الناظم بقوله

وسم معتلا من الاسماء ما ... كالمصطفى والمرتقي مكارما

فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا ... والثاني منقوص ثم قال ورفعه ينوى
كذا ايضا يجر وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو هو يخشاها ولن
يخشاها فيخشى في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب تقديرا فيهما ومثلها متصلين بالضمير يوافق
اللفظ بالالف الخط وتقدر الضمة فقط في الفعل المضارع المعتل باليا او الواو نحو هو يدعو
هو يرمي فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو واليا وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل
هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا في الاسم لان الاعراب
فيه اصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى في
النظم فقال

واي فعل اخر منه الف ... او واو او يا فمعتلا عرف

فالالف انو فيه غير الجزم ... وابد نصب ما كيدعو يرمي

ثم قال والرفع فيهما انو وتظهر الفتحة لخفتها في الواو واليا
في الفعل وهو المنبه عليه في النظم بقوله وابد نصب ما كيدعو يرمي وفي اليا في الاسم وهو

3 في الفعل

المنبه عليه في النظم بقوله . ونصبه ظهر كموان القاضي لن يرى ولن يغزو وليس في العربية
اسم مرتجل معرب في آخره واو لازمة قبلها ضمة **هذا باب**
النكرة والمعرفة وهما في الاصل اسما مصدرين لنكرة وعرفة فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر و
الاسم المعرف الاسم ضربان في الاصح نكرة وهي الاصل لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة
وما يحتاج فرع عما لا يحتاج وهي بالحد عبارة عما شاع في جنس موجودا او مقدرا فالاول كرجل فانه
موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه
والثاني كشمس فانه موضوع لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد
كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود افراد له في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ
صالحا فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع اسما الاجناس وكذلك قمر فاما
قوله . تكانه لمعان برق او شعاع شموس . وقوله . وجوههم كانها اقمار . فان العرب
تثبت لهما التعدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم احر
من شمس امس وقمر هذه الليلة اكثر نورا من قمر ليلة اول ذلك الشهر وبالخاصة **عبارة عن نوعين**
احدهما ما يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل لحيوان مذكر عاقل **وفرس** لحيوان مذكر غير عاقل
ودار لمؤنث غير حيوان **وكتاب** لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف
فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب **والنوع الثاني ما** لا يقبل ال المؤثرة للتعريف ولكنه **يقع**
موقع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف نحو ذي بمعنى صاحب **ومن** بفتح الميم بمعنى انسان **وما**
بمعنى شيء **في قولك مررت برجل ذي مال ومررت بمن معجب لك ومررت بما معجب لك**
فذو ومن وما نكرات لان ذي نعت للنكرة ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة
نكرة وهي لا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل اما ذو **فانه واقعة موقع صاحب**
وصاحب يقبل ال المؤثرة للتعريف فيقول الصاحب وليست ال فيه موصولة لانه قد تنوسي فيه
معناه الاصلي بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل لا تقول مررت برجل صاحب
اخوه عمرا قاله الشاطبي في باب المبتدا **واما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع انسان**
وانسان يقبل ال فيقول الانسان **واما ما فانها نكرة موصوفة واقعة موقع شيء وشيء**
يقبل ال فتقول الشيء فمن للعاقل وما لغيره وكذلك اذا استعملا في الشرط والاستفهام فمعناهما
في الشرط كل انسان وكل شيء وفي الاستفهام اي انسان واي شيء فانسان وشيء يقبلان ال قاله
الشاطبي ثم قال وكذلك اين وكيف فانهما واقعان موقع قولك في اي مكان وعلى اي حال ومكان
وحال يقبلان ال انتهى وذهب ابن كيسان الى ان من وما الاستفهاميتين معرفتان **وكذلك**

نحو صه حال كونه منونا **فانه** نكرة ولا يقبل ال ولكنه **واقع موقع قولك سكوتا** وسكوتا يقبل
ال لانه مصدر فيقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدري
ومذهب الجمهور ان اسما الافعال واقعة موقع الافعال وكذلك نحو احد ودبار وعريب وكتيع
من الاسما الملازمة للنفي فانها نكرات ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال وهو شخص حي
او ساكن او نحو ذلك قاله الشاطبي وانكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان
ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كلا منها ما هو في رتبته **والضرب الثاني معرفة** والى
هذين الضربين اشار الناظم بقوله .

. نكرة قابل ال موثرا . او واقع موقع ما قد ذكرا .

وغيره معرفة **وهي الفرع** لانها تحتاج في دلالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم **وهي**
عبارة عن نوعين احدهما ما لا يقبل ال في النثر **البتة** بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللبة
والقياس وصلها **ولا تقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو** فاما قوله باعدام العمرو من اسير
فضرورة **والنوع الثاني ما يقبل ال ولكنها غير موثرة نحو حارث وعباس وضحاك فان ال**
الداخلة عليها غير موثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها ال للمح الاصل بها وهو
التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول اولى لان مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل
اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم وظاهر كلامه ان ال في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام
وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون ال مشعرة باصلها من الصفة
فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت ان ال
قد ازالت معنى التعريف بتقدير اسمها للمح الصفة صار التعريف مشكلا واجاب بما حاصله انها لم تؤثر تعريفا
فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل **واقسام المعارف سبعة احدها المضمر** بضم الميم الاول
وفتح الثانية لحاضر او غائب **كانا وهو والثاني العلم** لمذكر او مؤنث **كزيد وهند والثالث الاشارة**
كذا للمذكر **وذي** للمؤنث **والرابع الموصول** بناء على ان تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بال ملفوظة
كالذي او مقدرة كمن او بالاضافة كاي **كالذي** للمذكر **والتي** للمؤنث **والخامس ذو الاداة** للمذكر والمؤنث
كالغلام والمراة والسادس المضاف اضافة محضة **لواحد منها** معنى كان او صحيحا **كابني وغلامي**
والسابع المزيد على قول النظم كهم وذي وهند وابني والغلام والذي **المنادى** المنكر المقصود
نحو يا رجل لمعين بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوي قال في التسهيل واعرفها ضمير
المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام يعني بان يتقدمه اسم واحد معرفة او
نكرة ثم المشار به والمنادى يعني انهما في مرتبة واحدة لان التعريف فيهما بالقصد عند ثم الموصول

وذو والاداة يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخه ثم ذو والاداة فجعله
بعد الموصول والمضاف يجب المضاف اليه فجعل المضاف الي الضمير في مرتبة الضمير والصحيح ما نسب
الي سيبويه ان المضاف في رتبة المضاف اليه الا ان المضاف الي المضمر فانه في رتبة العلم وذهب المبرد
الي ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا فتحصل ثلاثة اقوال **فصل في المضمر**
بفتح الميم الثانية **المضمر** اسم مفعول من اضمرته اذا اخفيته وسترته واطلاقه علي البارز توسع **والضمير**
بمعني المضمر في حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد اي معقود وهو اصطلاح بصري والكوفية يسمونه
كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هاني

فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى ... فلا خير في اللذات من دونها ستر

فالضمير والكناية لا بمعنى ... اسم ما وضع لتعيين مسماه اما لمتكلم كانا بزيادة الالف عند
البصريين وباصالتها عند الكوفيين او لمخاطب كانت بزيادة التاء عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين
او لغايب كهو بتمامها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين واليه اشار في النظم بقوله

فما لذي غيبة او حضور ... كانت وهو سم بالضمير

او لمخاطب تارة ولغايب اخرى وهو ثلاثة الالف والواو والنون والي ذلك اشار الناظم بقوله
والالف والواو والنون لما غاب وغيره وارادوا بغيره المخاطب كقوما للمخاطبين وقاما للغايبين
وقوموا وقاموا وقمن يا هندات والهندات قمن **وينقسم الضمير الي بارز وهو ما له صورة في
اللفظ** به **كتا قمت** وكاف اكرمك وها غلامه فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته **والي مستتر
وهو بخلافه** اي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى كالضمير المستتر في اقوم
وقم فيقدر في اقوم انا وفي قم انت ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر به عنهما ولكن لضيق العبارة عبر
عنهما بلفظ الضمير المنفصل تعليما للمبتدئين وليس هما اياهما علي الحقيقة **وينقسم البارز الي متصل
بعامله وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كيا ابني وكاف اكرمك وها سليه وانه**
وهذا معني قول النظم

وذو اتصال منه ما لا يبتدا ... ولا يلي الا اختيارا ابدا
كاليا والكاف من ابني اكرمك ... والها واليا من سليه ما ملك

وشملت هذه الامثلة انواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغايب ومحاله الثلاثة من الرفع
والنصب والجر فاليا من ابني للمتكلم ومحلها جر والكاف من اكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من سليه
للمخاطبة ومحلها رفع علي الفاعلية والهاء من سليه للغايب ومحلها نصب علي المفعولية والحاصل ان اليا والكاف
والهاء لا يبتدا بشي منها ولا تقع بعد الا **واما قوله**

قال وطلع بعد

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ... ان لا يجاورنا الاك ديار

فضرورة والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف ايا وابقي الكاف او وقع المتصل موقع المنفصل
وما الاولي نافيه وما الثانيه زايده لا مصدريه لان اذا الشرطيه مختصة بالجمل الفعلية ونبالي
من المبالاه بمعني الاكتراث وجارتنا خبر كان من الجوار وان مصدريه وديار بمعني احد فاعل يجاورنا
وان وصلتها مفعول نبالي وهي مفرد لاجله والا حرف ايجاب والكاف في موضع علي الاستثنا لتقدمه
علي المستثني منه وهو ديار والمعني اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة احد غيرك واجاز ابن
الانباري وقوع المتصل بعد الا مطلقا ومنعه المبرد مطلقا وانشد مكانك الا سواك
ويحتاج الي الجواب عن قول الشاعر

اعوذ برب العرش من فئة بغت ... علي فمالي عوض الاه ناصر

فاوقع الها المتصلة موقع اياه **والي منفصل** من عامله **وهو اي المنفصل ما يبتدا به في النطق
ويقع بعد الا** وذلك **نحو انا تقول** في ابتدا النطق به **انا مومن** وفي وقوعه بعد الا **ما قام الا
انا** وتقسيم هنا البارز الي متصل ومنفصل لا ينافي تقسيم المنفصل الي مستتر وبارز في باب
العطف لاختلاف المدركين فانه هنا ناظر الي مواقعه من الاعراب وهناك ناظر الي صحة العطف
علي الضمير المرفوع وظاهر صنعه الي ان كلا من المتصل والمنفصل اصل براسه وذهب بعضهم
الي ان المتصل اصل للمنفصل محتجا بان مبني الضماير علي الاختصار والمختصر احصر من المنفصل **وينقسم
الضمير المتصل بحسب مواقع الاعراب** من رفع ونصب وجر **الي ثلاثة اقسام الاول ما يختص
بمحل الرفع** فقط **وهو خمسة احدها التا** مضمومة كانت او مفتوحة او مكسورة **كقمت** بالحركات
الثلاث **و** ثانيها **الالف** الدالة علي اثنين او اثنتين **كقاما** وقامتا وثالثها **الواو** الدالة علي جمع الذكور
كقاموا و رابعها **النون** الدالة علي جمع الاناث **كقمن و** خامسها **يا المخاطبة** بنا علي انها ضمير وهو
قول سيبويه وخالف الاخفش والمازني وزعما انها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر وتقع في الامر
كقومي والمضارع كتقومين وخرج بتقييد المخاطبة يا المتكلم فانها لا تكون في محل رفع اصلا
والقسم الثاني من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين محلي النصب والجر فقط وهو ثلاثة
احدها **يا المتكلم نحو ربي اكرمني** فاليا من ربي في محل جر باضافة رب اليها وفي اكرمني
في محل نصب علي المفعوليه باكرم وثانيها **كاف المخاطب** بفتح الطا **نحو ما ودعك ربك** فالكاف
من ودعك في محل نصب علي المفعوليه ومن ربك في محل جر باضافة رب اليها وثالثها **هاء الغايب
نحو قال له صاحبه وهو يحاوره** فالهاء من له وصاحبه في محل جر في الاول باللام وفي الثاني
بالاضافة وفي يحاوره في محل نصب علي المفعوليه بيحاوره وذلك داخل تحت قول النظم

بعله نصب

والمتصل ع

قوله بالحركات الثلاث اعني بضم التاء وفتحها وكسرها

ولفظ ما جر كلفظ ما نصب، والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين المحال الثلاثة
محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر وهو نا خاصة بشرطين اتحاد المعنى والاتصال نحو ربنا
اننا سمعنا فنا في ربنا في محل جر باضافة رب اليها وفي اننا في محل نصب بان وفي سمعنا في محل
رفع على الفاعلية ونظير ذلك قول الناظم، كاعرف بنا فاننا نلنا المنح، وقال بعضهم
وهو ابو حيان معترضا على الناظم في قوله، للرفع والنصب وجر نا صلح، لا يختص ذلك بكلمة نا
بل الياء وكلمة هم كذلك فانهما يقعان في المحال الثلاثة لانك تقول في الياء في الرفع قومي وفي النصب
اكرمني وفي الجر غلامي وتقول في هم في الرفع هم فعلوا وفي النصب انهم وفي الجر لهم
مال ورده المتاخرون فقالوا هذا النقض غير سديد بالسين المهملة لان المدعى انما يكون الضمير
في الاحوال الثلاثة متحد المعنى وما اورده ليس كذلك لان ياء المخاطبة غير ياء المتكلم بدليلين
احدهما ان ياء المخاطبة مختلف في اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه
والثاني ان ياء المخاطبة موضوعة للمونث وياء المتكلم موضوعة للمذكر وما للمونث غير ما للمذكر
ولان الضمير المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة فانتفى الايراد وثبت المراد والفاظ
الضماير كلها مبنية وجوبا وذلك مفهوم من قول الناظم، وكل مضمر له البنا يجب
واختلف في سبب بنايها فقيل لشبه الحرف في المعنى لان كل مضمر تضمن معنى التكلم او الخطاب او
الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل لشبه الحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين
وحمل الاقل على الاكثر وقيل لشبه الحرف في الافتقار لان المضمر لا يتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة
او غيرها وقيل لشبه الحرف في الجمود وقيل لاختلاف صيغته لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص
الابراز بضمير بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر ويختص الاستتار بضمير الرفع
فقط وينقسم المستتر الى قسمين مستتر وجوبا وهو المقتصر عليه في النظم بقوله ومن
ضمير الرفع ما يستتر، بقرينة تمثيله بقوله كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر، وضابط
واجب الاستتار ما لا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد
المذكر كقم واستخرج بخلاف المرفوع بامر الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز في الجميع نحو قومي
وقوما وقوموا وفعل او المرفوع بمضارع مبدو بتا خطاب الواحد كتقوم واستخرج
بخلاف المبدو بتاء الغايبة نحو هند تقوم فان استتاره جايز لا واجب وبخلاف المبدو
بتا خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقوموا
وتقمن او المرفوع بمضارع مبدو بالهمزة كاقوم واستخرج او المرفوع بمضارع مبدو بالنون
كنقوم ونستخرج او المرفوع بفعل الاستثناء كخلا وعدا وليس ولا يكون في نحو قولك القوم

قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا ففي خلا وعدا وليس ولا يكون
ضمير مستتر وجوبا مرفوع عايد على البعض المفهوم من كله السابق او على اسم الفاعل المفهوم من
الفعل السابق او المرفوع بافعل في التعجب او بافعل في التفضيل فالاول كما احسن الزيدين
بفتح الدال وكسرها والثاني نحو هم احسن اثاثا ففي احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر
وجوبا واثاثا تمييز او المرفوع باسم فعل غير ماض كاوه بمعنى اتوجع ونزال بمعنى انزل
او المرفوع بالمصدر النايب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا يرفع الاسم الظاهر
ولا الضمير البارز الا افعل التفضيل فانه قد يرفع الظاهر في مسالة الكحل عند جميع العرب
ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم تعرب انت مبتدا وعلى هذا
فعد افعل التفضيل من امثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا يشكل على الضابط المذكور وينقسم
الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك الظاهر او الضمير المنفصل وهو الضمير المرفوع
بفعل الغايب او بفعل الغايبة او الصفات المحضة وهي الخالصة من شايبة الاسمية او
اسم الفعل الماضي فالمرفوع بفعل الغايب نحو زيد قام وبفعل الغايبة نحو هند قامت
وبالصفات المحضة وهي اما اسم فاعل نحو زيد قايم او اسم مفعول نحو زيد مضروب او
صفة مشبهة نحو زيد حسن او امثلة المبالغة نحو زيد ضراب او مضراب او ضروب او
ضريب او ضرب او باسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات اي بعد فالضمير في هذه الامثلة
وما اشبهها مستتر جوازا واذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على
جواز ذلك انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل الا ترى انه يجوز في الفصيح زيد قام ابوه
فيخلفه الظاهر وهو ابوه او ما قام الا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا
وكذا الباقي من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل الى الظرف وعديله
اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا نحو مررت برجل امامك او في مجلسك وجا الذي عندك او في
الدار وزيد خلفك او في المسجد وجا زيد فوق فرس او على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر
اذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو تنبيه هذا التقسيم للضمير
الى مستتر وجوبا وجوازا تقسيم ابن مالك في التسهيل وغيره وابن يعيش في شرح المفصل وغيرهما
من النحويين ووافقهم الموضح في شرح القطر وخالفهم بما قاله وهذا التقسيم فيه نظر اذ
الاستتار للضمير في قام من نحو زيد قام واجب لا يجوز ابرازه فانه لو برز وجب انفصاله
فيقال قام هو ولا يقال قام هو على الفاعلية بل على التوكيد لذلك المستتر واما خلف
الظاهر او الضمير المنفصل ففي غير تركيبه فزيد قام تركيب اسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر

واما زيد قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب اخر اسند فيه القيام الي سببي زيد او الي ضميره المحصور بالا هذا تقرير كلامه و فيه امران احدهما ان قوله فتركيب اخر يوهم ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قايلون بان نحو زيد قام هو وزيد قام ابوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الا ان يقطع النظر عن خصوصية المسند اليه والثاني انه نفي ان يقال فا هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو نحو قوله تعالي ان يمل هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا ونقل المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريدوا بجواز الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني يخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الي الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه والتحقيق في التقسيم ان يقال ينقسم العامل الي ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم وقم والي ما يرفعه وغيره اي الظاهر كقام وهيهات وينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع الاعراب الثلاثة الي قسمين احدهما ما يختص بمحل الرفع لا يتجاوزه الي غيره وهو انا للمتكلم وانت بفتح التا للمخاطب وهو للغايب وفروعهن ففرع انا واحد فقط وهو نحن لان المتعدد فرع المفرد وفروع انت بفتح التا اربعة وهي انت بكسر التا وانتما وانتم وانتن لان المونث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد وفروع هو اربعة ايضا وهو هي وهما وهم وهن وتعليله ما تقدم ومذهب المختار في انا ان الضمير هو الهمزة والنون والالف زايدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفي انت وفروعه ان الضمير نفس ان عند البصريين واللواحق لها حرف خطابه وذهب الفرا الي ان انت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الي ان التا هي الضمير وهي التي في فعلت وكثرت بان وفي هو وهي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الي ان الضمير الها فقط والواو واليا اشباع وفي هما وهم الضمير الها وحدها وحكي عن الفارسي انه المجموع وفي هن الها وحدها والنون الاولي كالميم في هم والثانية كالواو في هو والقسم الثاني ما يختص بمحل النصب لا يتجاوزه الي غيره وهو ايا بتشديد اليا المثناة تحت حال كونه مردفا بما يدل على المعنى المراد من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع نحو اياي للمتكلم وحده واياك للمخاطب المذكر واياه للغايب المذكر هذه الثلاثة هي الاصول وفروعها تسعة ففرع اياي ايانا لا غير وفرع اياك بفتح الكاف اربعة اياك بكسر الكاف واياكما واياكم واياكن وفرع اياه اربعة

على افتراق مدلوليهما والا لزم التحكم فبالاثر يستدل على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها متخصصا وعموم من حيث هي كلية بتجرده عن اللواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من افرادها والحاصل ان اسد موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير اعتبار قيد معها اصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار خصوصها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الي اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول الناظم

، ووضعوا لبعض الاجناس علم ، كعلم الاشخاص لفظا وهو عم ،

فصل وسمي علم الجنس ثلاثة انواع احدها وهو الغالب اعيان لا تولف للتواضع كالسباع جمع سبع وهو ما له ناب والحشرات جمع حشرة وهي صغار دواب الارض فالسباع كاسامة للاسد وكنيته ابو الحرث وثعالة للثعلب وكنيته ابو الحصين وابي جعدة كنية للذيب واسمه ذالة والحشرات نحو ام عريط كنية للعقرب واسمها شبوة والي هذا النوع اشار الناظم بقوله

، من ذاك ام عريط للعقرب ، وهكذا ثعالة للثعلب ،

النوع الثاني تولف كهيان بن بيان بفتح اولهما وتشديد اليا المثناة تحت للمجهول العين والذات والنسب من بني ادم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي المحكم لابن سيده ما ادري اي هي بن بي هو معناه اي الخلق هو وهو من اسما الاضداد لان المجهولات مستصعب خفية لا هينة بينة وقيل هيان بن بيان اسمان لولدين لادم عليه السلام ويقال ايضا للذي لا يعرف صلعمه بن قلعمه وضل بن ضل وابي المضا بفتح الميم والضاد والمد للمفرس وابي الدغفا بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفا ممدودا للاحمق لان العرب اذا حمقوا انسانا قالوا له يا ابا الدغفا وتدها تقعارا اي شيا لا راس له ولا ذنب والمعنى كلها مالا تطيق ولا يكون قاله الموضح في حواشي التسهيل لان العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته واما الدغفا لنفيهم عنه لحمقه بمنزلة ما لا يولف النوع الثالث امور معنوية كسبحان علما للتسبيح بمعني التنزيه ينصب كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة اسبح لسو قاله ابن اياز ورد جعله علما لازمته للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير وكيسان بفتح الكاف وسكون اليا اخر الحروف وبالسين المهملة علما للغدر بفتح الغين المعجمة وعليه قوله

، اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم ، الي الغدر ادني من شبابهم المرد ،

وقال ابن جني في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان والغدر بكيسان انهما غير منصرفين

والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول العلمية ويسار بفتح اليا المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما للميسرة بمعنى اليسر كقوله

فقلت امكثي حتى يسار لعلنا ، نحج معا قالت وعاما وقابله

وفجار بفتح الفا والجيم وكسر الراء علما للفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور وبره بفتح الموحدة وتشديد الراء علما للمبرة بمعنى البر وقد اجتمعا في قول النابغة

انا اقتسمنا خطتينا بيننا ، فحملت برة واحتملت فجار

والى هذا النوع الاشارة بقول الناظم

ومثله برة للمبره ، كذا فجار علم للفجره

باب هذا اسما الاشارة

وهي كل اسم دل على مسمى واشارة اليه والمشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة فهذه ثلثة وكل واحد منها اما مذكر او مونث فهذه ستة تحصل من ضرب اثنين في ثلثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة او بعيدها فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار التوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلثة في ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مونثا واثنين مذكرين او مونثين او جماعة ذكورا او اناثا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكور في المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع ماية وثمانية فللمفرد المذكر في القرب اربعة ذا بالف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بها مكسوره بعد الهمزة المكسورة وذائُ بها مضمومة بعد همزة مضمومة قال

هذا فؤاد الدفتر خير دفتر ، في كف قرم ماجد مصور

يروى بكسر الها وضمها وفي كتاب ابي الحسن المهيثم انما حركت الها فيهما للضرورة والاصل فيها ذا والفه اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح وللمفرد المونث في القرب عشرة خمسة مبدوة بالذال وخمسة مبدوة بالتاء وهي ذي وتي بكسر اولهما وسكون ثانيهما وذهي وتهي باشباع الكسرة وذه وته بالاختلاس وهو اختطاف الحركة من الها والاسراع بها لا ترك الاشباع وذه وته بالاسكان للها وذات وتا بضم التا من ذات قال الموضح في الحواشي التسهيلة الاشارة ذات للتانيث وهي التي للمرأة ونحوها مما فيه تا الفرق وليس بصفة انتهى وللمثنى المذكر القريب ذان في التذكير وتان في التانيث بالالف فيهما رفعا وذين وتين بالياء فيهما جرا ونصبا وعوان هذان بالالف وتشديد نون ان لساحران مؤول وتاويله اما على حذف اسم ان ضمير شان على حد ان بك زيد ماخوذ واللام داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران او على ان الجي

نعم

نعم وهي لا تعمل شيا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر او على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف المثنى ياء في حالتي النصب والجر او على ان الالف الموجودة الف المفرد والف التثنية حذفت لاجتماع الالفين والف المفرد لا تنقلب ياء او على انه جي به على اول احواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب او على ان ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الا الايجابية كما تقول به الكوفيون او على انه مبني لدلالته على معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب ولجمعهما في التذكير والتانيث اولا حال كونه ممدودا عند الحجازيين نحو هولا القوم وهولا بناتي مقصورا عند اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغات القران ولم يخصه بتميم كما قاله الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلاء ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله ومن جرير

ذم المنازل بعد منزلة اللوى ، والعيش بعد اولئك الايام

فاشار باولئك الى الايام وهي مما لا يعقل وذم امر من ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم على الاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كاينة بعد مفارقة منزلة اللوى واللوى ممدود وقصر للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على اولئك او نعت له والمخاطب بالاشارة مذكر ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول النظم

بذا لمفرد مذكر اشر ، بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر

وذان تان للمثنى المرتفع ، وفي سواه ذين تين اذكر تطع

وباولى اشر لجمع مطلقا ، والمد اولى

فصل

ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا واذا كان المشار اليه بعيدا لحقته كاف حرفية لان اسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمع فتقول ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن ومن غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا يلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملها قوله تعالى ذلك يوعظ به في البقرة وقوله ذلكم خير لكم في المجادلة وتلك مع الحاق الكاف ان تزيد قبلها لاما مبالغة في البعد وهذه اللام اصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك اشار الناظم بقوله وللبعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه الا في التثنية مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمونث والا في الجمع في لغة من مده

عطيه

قوله فاشار باولئك للايام الخ اعني الشاهد في هذا البيت في الشطر الثاني لانه اشار بذلك الى الايام وهي مما لا يعقل لان الايام لا تعقل ومن ذلك قوله والفواد ان السمع والبصر ... حال من قابل ... كل اولئك ... اشار ايضا باولئك الى السمع والبصر والفواد وهي مما لا يعقل ... ان الشاهد في هذا البيت ... الايام واما ... الاقوام ... الاقوام لان الاقوام ... فتكون لا شاهد ... قوله ... ان غالب ... واما ... الايام فافهم

١٢

وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون والاوليا سبقته ها التنبيه بالفا غير مهموزة والي الاستثنا الاخير اشار الناظم، والاولان قدمت ها ممتنعة وبنو تميم لا ياتون بالللام مطلقا لا في مفرد ولا في مثني ولا في جمع حكاه الفرا عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احترازا ٧ كقيس من لغة من يقصره غير التميميين وربيعة واسد فانهم ياتون باللام قال شاعرهم

، الالكالهم قومي يكونوا اشابة ، وهل يعظ الضليل الا اولالكا ،

والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة والبا الموحدة واحدة الاشايب وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وما ذهب اليه من ان اسم له مرتبتان قربي وبعدي لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح اللمحة فقال والمشار اليه اما قريب المسافة او متوسطها او بعيدها فللمفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وللمثناه ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك بتشديدها للبعيد وللجمع اولا للقريب وعد ويقصروا ولاك بالقصر للمتوسط واوليك بالمد للبعيد ولمفرد المونث ذي وتي للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد وللمثناه تان للقريب وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانك بالتشديد للبعيد وللجمع اولا للقريب واولاك للمتوسط واوليك للبعيد انتهي وقد يتجوز في اسم الاشارة بالنسبة الي المرتبة وبالنسبة الي المسمي فالاول نيابة ذي البعد عن ذي القرب نحو ذلك الكتاب والثاني نيابة ما للواحد عما للاثنين او عما للجمع فالاول نحو عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر والثاني كقول لبيد

ولقد سيمت من الحياة وطولها ، وسوال هذا الناس كيف لبيد ،

ولا يثوب ما للاثنين او للجماعة عما للواحد **فصل** ويشار الي المكان القريب بلفظتين هنا مجرده عن ها التنبيه او ههنا مقرونة بها التنبيه نحو انا ههنا قاعدون ويشار للبعيد بالفاظ هناك مجرده عن ها التنبيه او ههنا مقرونة بها التنبيه من غير لام او هنالك بضم الها وتخفيف النون وبالللام المكسورة او هنا بفتح الها وتشديد النون واصلها هنن بثلاث نونات ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال او هنا بكسر الها وتشديد النون والكلام فيها كالتي قبلها وكسرها اردا من فتحها قاله السيرافي وانشد لذي الرمة

، هنا وهنا ومن هنا لهن بنا ، ذات الشمايل والايمان هينوم ،

او هنت بفتح الها والنون المشددة وسكون التاو هي هنا المفتوحة الها زيدت عليها التا الساكنة فالتقي ساكنان حذفت الالف لالتقا الساكنين وقد تكسرها او ثم بفتح المثلثة وتشديد الميم وبنيت علي الفتح للتخفيف ولم تكسر علي اصل التقا الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف نحو وازلفنا ثم الاخرين وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا الي حالة شبيهة بها نحو

الاثابة صح

كأن هنا ذينكا

جئت من ثم لان الظرف والجار والمجرور اخوان واما قوله تعالي واذا رايت ثم رايت فثم ظرف مكان لرايت المتقدمة عليه لا مفعولا مطلقا علي الصواب واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلاث فيشار الي المكان القريب بهنا والي المتوسط بهناك والي البعيد بهنالك واخواته وعند الناظم مرتبتان اشار اليهما بقوله

، وبهنا او ههنا اشر الي ، داني المكان وبه الكاف صلا ،

، في البعد او بثم فه او هنا ، او بهنالك انطقن او هنا ،

هذا باب الموصول

وهو في الاصل اسم مفعول من وصل الشي بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان موصول حرفي وموصول اسمي فالموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته بالمصدر ولم يحتج الي عايد وهو ستة ان المفتوحة الهمزة المشددة النون ويوصل بجملة اسمية فتوول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا اول بالكون وان كان ظرفا او مجرورا اول بالاستقرار وحكم الفعلية في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما قاله في المغني وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة في ذلك وان بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا اتفاقا او امرا علي الاصح وما المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي وكي المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا او تقديرا ولو المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر والذي علي وجه حكاه الفارسي في الشيرازيات عن يونس وانه جعل منه ذلك الذي يبشر الله قال الموضح في الحواشي ومن اوضح الدلالة علي ذلك قول ابي دهبل الجمحي

، ياليت من يمنح المعروف يمنعه ، حتي يذوق رجال مر ما صنعوا ،

، وليت رزق رجال مثل نائلهم ، قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا ،

وعلي القول به فقال الرضي لا خلاف في اسمية الذي المصدرية وصنيع الموضح ياباه مثال ان بالتشديد نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا ومثال ان بالتخفيف وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم ومثال ما بما نسوا يوم الحساب اي بنسيانهم اياه ومثال كي لكيلا يكون علي المومنين حرج اي لعدم كون علي المومنين حرج ومثال لو يود احدهم لو يعمر اي التعمير ومثال الذي المصدرية وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم والمانع يدعي ان الاصل كالذين حذفت النون علي لغة او لان الاصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعائد

او ان الاصل كالجمع الذي خاضوا فقال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار
معناه او انه اوقع الذي على الجمع كقوله

وان الذي حانت بفلج دماؤهم ... هم القوم كل القوم يا ام خالد

او ان الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح في شرح اللمحة والموصول
الاسمي كل اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او جار ومجرور تامين او وصف صريح
والى عايد او خلفه قاله الموضح في شذوره وهو ضربان نص في معناه لا يتجاوز الى غيره
ومشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد فالنص ثمانيه هنا منها للمفرد المذكر الذي للعالم
بكسر اللام وهو من يقوم به العلم وغيره بالجر فالعالم المنزه عن الذكورة والانوثة نحو الحمد
لله الذي صدقنا وعده والعالم المذكر نحو والذي جاء بالصدق وغير العالم نحو هذا يومكم
الذي كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله قول التي تجادلك
في زوجها والثاني نحو ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها فاو فعل التي على القبلة وهي غير عاقلة ويك
في ياي الذي والتي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما
شديدة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما
مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه خمس لغات في الذي والتي ولتثنيتهما اللذان واللتان
بالالف رفعا واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا تقول جاءني اللذان
قاما واللتان قامتا ورايت اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما وباللتين قامتا
وثنيتهما بحذف الياء على غير القياس وكان القياس في تثنيتهما وفي تثنية ذا وتا الاشاريين
في بحث الاشارة ان يقال في تثنية الذي اللذيان باثبات الياء مخففة وفي تثنية التي اللتيان
باثبات الياء مخففة وفي تثنية ذا ذيان بقلب الالف ياء وفي تثنية تا تيان بقلب الالف ياء
كما يقال في تثنية القاضي من المعرب المنقوص القاضيان باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى
من المعرب المقصور فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني كالذي وذا و
تثنية المعرب كالقاضي وفتى فحذفوا الحرف الاخر وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا
وتا وابقوه في القاضي وفتى ففرقوا بين المعرب والمبني في التثنية كما فرقوا بينهما في التصغير
اذ قالوا في تصغير الذي والتي وذا وتا اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرف الاول
وهو اللام الاولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا على فتحه الذي كان قبل التصغير
وزادوا الفا في الاخر في الالفاظ الاربعة عوضا من ضمة التصغير التي تكون في اول
المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع في التصغير بين الضمة والالف

وما ذكره الموضح هنا تبعا للناظم من ان اللذان واللتان تثنية الذي والتي مخالف لقول الناظم
في شرح التسهيل ان العرب استغنت بتثنية اللذ دون الياء واللت كذلك عن تثنية الذي والتي
بالياء فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلم يختص حذف الاخر بتثنية المبني بل قد
يحذف الاخير في تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان تثنية عاشورا وخنفسا حكاه الفراء عن العرب
وحيث ثني الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما وتميم وقيس تشدد النون
فيهما تعويضا من المحذوف منهما وهو الياء في الذي والتي والالف في ذا وتا او تاكيدا للفرق بين
تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والالف والى التشديد والتعويض اشار الناظم بقوله
والنون ان تشدد فلا ملامه ... والنون من ذين وتين شددا ايضا وتعويض بذاك قصدا
ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون فيها وفي حالتي الجر والنصب خلافا
للبصريين في زعمهم ان التشديد يختص بحالة الرفع لانه قد قرئ في السبع ربنا ارنا اللذين اضلانا
ابنتي هاتين بالتشديد فيهما في حالتي النصب في اللذين والجر في هاتين كما قرئ في حالة الرفع واللذان
ياتيانها منكم فذانك برهانان بالتشديد فيهما فتجويز احدهما ومنع الاخر تحكم وبنو الحارث بن كعب
اجمعون وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله
بالصلة لانهما كالشيء الواحد قال الفرزدق

ابني كليب ان عمي اللذا ... قتلا الملوك وفككا الاغلالا

اراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير
ابو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمي بالتثنية هما هذيل بن هبيرة التغلبي وهذيل بن عمران الاصغر
كان اخاه لامه والاغلال جمع غل وهو حديدة تجعل في العنق من الاسارى وغيرهم واراد الفرزدق
بذلك الافتخار على جرير فانه من بني كليب بان عميه قتلا الملوك وخلصا الاسارى من اغلالهم
وقال الاخطل

هما اللتا لو ولدت تميم ... لقيل فخر لهم صميم

اراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدا وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص
والمعنى المراتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخر لهم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر اذنيه
واسمه غياث بن غوث التغلبي وكان نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الالتباس
بالمفرد ولعدم الطول ولا يجوز ذلك الحذف في نون ذان وتان للالتباس بالمفرد ولعدم الطول وتلخص في نون الموصول
ثلاث لغات الاثبات والحذف والتشديد وفي نون الاشارة لغتان الاثبات والتشديد ويجمع
المذكر العاقل كثيرا ولغيره اي لغير العاقل قليلا الالى على وزن العلي وتكتب بغير واو

قال الموضح في شرح اللمحة مقصورا على الاشهر كقوله

رايت بني عمي الالى يخذلونني ، على حدثان الدهر اذ يتقلب

وتديد كقوله ابي الله للشم الالاء كانهم ، سيوف اجاد القين يوما صقالها

وهي في هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله

فيجي للوصل ايامنا الالى ، مررن علينا والزمان وريق

والذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلاثة وهي مبنية وان كان الجمع من خصايص الاسما لان الذين مخصوص باولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على سنن المثناه المتمكنة لفظا ومعنى وقد يقال جا الذون بالواو رفعا ورايت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهي حينئذ معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصايص الاسما وهي لغة هذيل او عقيل بالتصغير فيهما ولذلك قال شاعرهم

نحن الذون صبحوا الصباحا ، يوم النخيل غارة ملحاحا

فنحن مبتدا والذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخا المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم مصدر اغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من الح السحاب دام مطره وجمع المونث اللاتي واللاي باثبات اليا فيهما وقد تحذف ياوهما اجتزا بالكسرة فيقال اللات واللا والى هذه الثمانية اشار الناظم بقوله موصول الاسما الذي الانثى التي ، واليا اذا ما ثنيا لا تثبت بل ما يليه وله العلامة ، جمع الذي الالى الذين مطلقا ، وبعضهم بالواو رفعا نطقا ، باللات واللا التي قد جمعا ، وقد تتقارض الالى واللاء فيقع كل منهما مكان الاخرى قال مجنون ليلى قيس بن الملوح

محى حبها حب الالى كن قبلها ، وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

فاوقع الالى مكان اللاء اي حب اللاي بدليل عود الضمير المونث عليها وقال رجل من بني سليم

فما اباونا بامن منه ، علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

فاوقع اللاء مكان الالى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها والالى بمعنى الذين والذين اسم منها فلذلك عدل الموضح وقال اي الذين اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس اباونا الذين اصلحوا شاننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى تقارضهما اشار الناظم بقوله واللاء كالذين نزرا وقعا ، الموصول المشترك ستة من بفتح الميم وما واي بفتح الهمزة وتشديد اليا وال وذو وذا وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال ومن وما وال تساوي ما ذكر وهكذا ذو ومثل ذا اي كما ولكل منها كلام يخصه فاما من فانها تكون في اصل الوضع للعالم

بكسر اللام نحو ومن عنده علم الكتاب وتكون لغيره اي غير العالم على سبيل التطفل في ثلاث مسايل احداها ان تنزل ما وقعت عليه من منزلة العالم نحو ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله وهو العباس بن الاحنف

اسرب القطا هل من يعير جناحه ، لعلي الى من قد هويت اطير

فاوقع من على سرب القطا وهو غير عالم وقوله وهو امرو القيس بن حجر الكندي

الا عم صباحا ايها الطلل البالي ، وهل يعمن من كان في العصر الخالي

فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل امر معناه الدعا اصله انعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرف ومن عادة تحية العرب في الصباح عم صباحا وفي المسا عم مساء فكانهم قالوا انعم الله في صباحك ومسائك ويعمن اصله ينعمن حذفت منه النون الاولى والنون الساكنة في اخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان يجمع في القلة على اعصر وفي الكثرة على عصور والخالي نعته فدعا الاصنام في قوله تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له ونداء القطا في قوله اسرب القطا هل من يعير جناحه ونداء الطلل في قوله ايها الطلل البالي سوغ ذلك وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل لما كانا منادين ولا يدعى وينادى الا العاقل المسالة الثانية من وقوع من على غير العالم ان يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من الموصولة نحو كمن لا يخلق فانه عام في العاقل وغيره لشموله الادميين والملايكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيا ونحو الم تر ان الله يسجد له من في السموات فانه يشمل الملايكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها ومن في الارض فانه يشمل الادميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وافراد الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب بالذكر في الاية لشهرتها واستبعاد السجود منها ونحو من يمشي على رجلين فانه يشمل الادمي والطاير ولا فرق في المسالة بين ان يكون العاقل اكثر من غيره كالمثال الاول او اقل منه كالمثال الثاني او مساويا له كالمثال الثالث ولذلك اعاد لفظ نحو في الامثلة الثلاثة المسالة الثالثة من وقوع من على غير العالم ان يقترن غير العاقل به اي بالعاقل وغيره في عموم فصل بمن الموصولة نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ما فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط في عاض بين الاختلاط فيما وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فانه يشمل الادمي والطاير كما تقدم والاختلاط في عموم فصل بمن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع فانهما اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة

وهو قوله نحو كمن لا يخلق

وهو قوله الم تر ان الله يسجد له من في السموات

وهو قوله من يمشي على رجلين

لما يدب على الارض عاقلا كان او غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا الا دابة الارض تأكل منسأته
ويحتمل عندي ان تكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم
نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على اربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في
شرح الشذور يجوز ان تكون من نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبد الله انتهى
واما ما الموصولة فانها في اصل وضعها لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد اي الذي عندكم
ينفد وقد يكون له اي لما لا يعقل مع العاقل نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض فانه يشمل العاقل
وغيره ويكون لانواع من يعقل هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي ولصفات
من يعقل ومثالهما عند ابن عصفور وابن مالك نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء وكلا التعبيرين متكلم
فيه اما الاول فرده ابن الحاج بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل واما الثاني فلانه
لا يصح ان يقال انكحوا الطيب او الطيبة لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات نقله الموضح في الحواشي
ويكون لما المبهم امره من الاشخاص كقولك وقد رايت شبحا بفتح الباء الموحدة وبالحاء المهملة لا يدري
ابشر هو ام غيره انظر الى ما ظهر وكذا لو علمت انسانيته ولم يدر اذكر هو ام انثى قاله
ابن مالك في شرح التسهيل اخذا من قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني وللبحث فيه مجال
والاربعة الباقية من الستة تكون للعاقل وغيره ومن تفصيل فاما اي بفتح الهمزة وتشديد الياء
فخالف في موصوليتها ثعلب ابو العباس احمد بن يحيى محتجا بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جاءني بتقدير
الذي هو فاضل جاءني ويرده قوله وهو غسان

اذا ما لقيت بني مالك ... فسلم على ايهم افضل

وجه الرد منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا تصلح هنا واذا انتفى غير الموصولة
تعينت الموصولة وهو المدعى وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا ولا تضاف لنكرة خلافا
لابن عصفور وابن الضائع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها الى النكرة وجعلا
من ذلك وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف وسيعرف
الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ومذهب الجمهور ان ايا هنا استفهامية منصوبة بينقلبون
على انها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام باي والتقدير
وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون اي انقلاب واي الموصولة لا يعمل فيها الا عامل مستقبل متقدم
عليها نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للبصريين في الاستقبال والتقديم قال
في التسهيل ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقدمه خلافا للكوفيين وقال ابو حيان في شرح
التسهيل وسئل الكسائي في حلقة يونس لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فمنع من ذلك فقيل له لمه

فلم يحر له وجه المنع فقال اي كذا خلقت انتهى اي كذا وضعت قال ابن السراج موجها
قول الكسائي بالمنع ما معناه ان ايا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبني ايهم يقوم
قلت يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت اعجبني ايهم قام لم يقع
الا على الشخص الذي قام فاخرجها ذلك عما وضعت له من العموم وانما اشترط كون العامل فيها
متقدما مع كونه مستقبلا لتمتاز عن الشرطية او الاستفهامية لانها لا يعمل فيهما الا متاخر والمشهور
عند الجمهور افرادها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم فقيل اية وايان وايتان
وايون وايات وعلى الحالين هي معربة فقيل مطلقا سواء اضيفت ام لم تضف ذكر صدر صلتها
او حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش والزجاج والكوفيين واليه اشار الناظم بقوله
وبعضهم اعرب مطلقا وقال سيبويه تبنى على الضم اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها
ضميرا محذوفا وهو مراد الناظم بقوله واعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف
نحو ايهم اشد وقوله على ايهم افضل بالبناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذ كان بناؤها بسبب
حذف شيء وخولف في ذلك قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين احدهما هذا فانه
يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف تقول ببنائها اذا اضيفت انتهى وزعم هؤلاء المانعون
ان ايا في الاية استفهامية وانها مبتدا واشد خبره ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف
والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها
وقال الكسائي والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضح ذلك في المغني بما يطول ذكره
وبالبيت السابق وقد تعرب حينئذ اي حين اذ اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا
كما رويت الاية وهي ايهم اشد بالنصب وهي قراءة هرون ومعاذ ويعقوب والبيت وهو على
ايهم افضل بالجر قال سيبويه وهي لغة جيدة وبذلك احتج من قال باعرابها مطلقا واما ال فنحو
ان المصدقين والمصدقات مما صلته اسم فاعل ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور
مما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان ال الداخلة عليها حرف تعريف على ما
صححه في المغني وليست ال الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول موصولا حرفيا خلافا للمازني
في احد قوليه ومن وافقه ويرده انها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قد
افلح المتقي ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء واجاب المازني عن الثاني بان الضمير يعود
على موصوف محذوف ورد بان الموصوف مطلقا لا يحذف في غير الاماكن المعروفة وليس هذا منها
ولا حرف تعريف خلافا لابي الحسن الاخفش وهو ثاني قولي المازني محتجا بان العامل يتخطاها نحو جاء
الضارب كما يتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق كذلك

مثالهما نحو يعجبني ايهم هو قائم ونحو يعجبني ايهم قائم

هذا هو

ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها ضميره
وال المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الي ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها
اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت لمعرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف
معها عاملا واجاب الاخفش بالتزامه فذهب الي ان اسم الفاعل لا يعمل معها وامّا ذو
فخاصة بطي وذلك مستفاد من قول النظم وهكذا ذو عند طي شهر والمشهور عنهم بناوها
على سكون الواو وقد تعرب بالحروف الثلاثة اعراب ذو بمعني صاحب وخص ابن الضايع ذلك
بحالة الجر فانه المسموع كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي

فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

فيمن رواه بالياء وهو ابو الفتح بن جني في كتابه المحتسب وهو مشكل فان سبب البنا قايم ولم يعارضه
معارض والمشهور عنهم ايضا افرادها وان وقعت على مثني او جمع وتذكيرها وان وقعت على مونث
كقوله وهو سنان بن الفحل الطائي

فان الما ما ابي وجدي وبيري ذو حفرت وذو طويت

فاتي بذو ومفرده مذكر مع انها واقعة علي البير وهي مونثة ويحتمل انه راعي معني القليب وهو مذكر
والحفر معروف والطي من طويت البير اذا بنيتها بالحجارة وقد تونث وتثني وتجمع عند بعض بني طي
فتقول في المذكر ذو قام وفي المونث ذات قامت وفي المثني المذكر ذوا قاما وفي مثني المونث ذواتا قامتا
وفي جمع المذكر ذوو قاموا وفي جمع المونث ذوات قمن حكاه ابن السراج في الاصول عن جميع
لغة طي علي الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب ونازع في ثبوت ذلك المحكي علي الاطلاق ابن
مالك في شرح التسهيل فقال واطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود
عليه انما هو الاطلاق في جميع لغة طي واما كون ذو تثني وتجمع وتونث عند بعض طي فهو ثابت انتهي
قال الفرا في لغات القران وربما قالوا هذان ذوا تعرف وهولا ذوو تعرف ويجعلون مكان
التي ذات ويرفعون التا علي كل حال وفي تثنيتها تان ذواتا تعرف وفي جمعها هولا ذوات تعرف انتهي
وابن السراج وابن عصفور وابن مالك كلهم حكي عن بعض طي ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومتين
علي انهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد تردف التي واللاتي ذات
وذوات مضمومتين مطلقا وقال في النظم

وكالتي ايضا لديهم ذات وموضع اللاتي اتي ذوات

كقوله وهو رجل من بني طي كما قال الفرا في لغات القران سمعنا اعرابيا من طي يقول

بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به

فبني ذات علي الضم ونقل حركة الها الاخيرة الي ما قبلها وحذف الالف فسكنت الها ومتعلق المحذوف
اي اسالكم بالفضل او نحوه والكرامه بالخفض معطوفة علي الفضل وكانه يشير الي قوله تعالي والله
فضل بعضكم علي بعض في الرزق قال الموضح في الحواشي كقوله وهو روبه

جمعتها من اينق موارق ذوات ينهضن بغير سايق

فبني ذوات علي الضم والها في جمعتها للنوق المذكورة في البيت قبله والاينق بتقديم اليا المثناة تحت الساكنة
علي النون المضمومة جمع ناقة واصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وتجمع في القلة
علي انوق فقدمت الواو علي النون فصار اونق ثم قلبت الواو يا فصارت اينق وتجمع اينق علي اياينق
والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهام في سرعة سيرها وسايق من السوق بفتح السين
وحكي في ذات وذوات اعرابهما بالحركات اعراب ذات وذوات بمعني صاحبة وصاحبات
حكي الاول ابو حيان في الارتشاف وحكي الثاني ابو جعفر بن النحاس الحلبي واذا اعربا نونا لعدم الاضافة
فتقول جاتني ذات قامت ورايت ذاتا ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين
وتقول جاتني ذوات قمن بالرفع والتنوين ورايت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بكسر التنوين
جرا ونصبا قال الموضح في الحواشي واما ذا فشرط موصوليتها ثلاثة امور احدها ان لا
تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل علي المفرد نحو من ذا الذاهب وماذا التواني
والمفرد لا يصلح ان يكون صلة لغيره والامر الثاني ان لا تكون ملغاة والغا ما علي وجهين احدهما
حكمي والاخر تحقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله وذلك الالغا بتقديرها مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت
فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام في محل نصب علي المفعولية المقدمة بصنعت والتقدير اي
شي صنعت كما قدرها كذلك مركبة مع ما الا انهما في محل جر من قال لسايل عن شي عماذا تسال
والتقدير عن اي شي تسال فاثبت الالف من ما لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك
لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذفت الفها لتطرفها نحو عم يتسالون فرقا
بين ما الاستفهامية والموصولة نحو تعالي الله عما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف
وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغا
الحقيقي ما ذكره بقوله ويجوز الالغا عند الكوفيين وابن مالك علي وجه اخر وهو تقديرها
زايدة بين ما ومدخولها كانك قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شي من الاسما
وسكت عن الغا ذا مع من لمنع ابي البقا وثعلب وغيرهما ان يكون من وذا مركبتين وخصوا جواز ذلك
بما وذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان تجعل مع غيرها كشي واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ويجوز علي
قول الكوفيين بزيادة الاسما كون ذا زايدة ومن مفعولا في نحو من ذا ضربت وظاهر كلام جماعة

قامت و بالكسر

قوله تعالي

انه يجوز ان يكون من وذا مركبتين قاله في المغني وهو ظاهر قول الناظم

، ومثل ما ذا بعد ما استفهام ، او من اذا لم يلغ في الكلام ،

والامر الثالث ان يتقدمها استفهام بما باتفاق من البصريين او بمن على الاصح عندهم لان كلا منهما للاستفهام واجاب المانع بالفرق بان ما تجانس ذا لما فيها من الابهام بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف اما الاول فلان بقية ادوات الاستفهام كما في الابهام فلا خصوصية لما فيها دونها واما الثاني فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا ان يقال ان ما لا يعقل اوسع دائرة ممن يعقل والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول كقول لبيد بن ربيعة العامري

الا تسالان المرء ماذا يحاول ، انحب فيقضى ام ضلال وباطل ،

انشده سيبويه فما مبتدا وذا اسم موصول خبر وجملة يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة اصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى الا تسالان المرء ما الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا انذرا اوجبه على نفسه فهو يسعى في وفائه ام هو في ضلال وباطل والثاني نحو قوله وهو امية بن ابي عايذ الهذلي كما قال ابن مالك او امية بن الصلت كما قال العيني

الا ان قلبي لدى الظاعنينا ، حزين فمن ذا يعزي الحزينا

انشده ابن مالك فمن مبتدا وذا اسم موصول خبر وجملة يعزي الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سار والكوفي لا يشترط في موصولية ذا من وما الاستفهاميتين واحتج بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميري

عدس ما لعباد عليك امارة ، امنت وهذا تحملين طليق

وتقريب الحجة منه ان هذا اسم موصول مبتدا ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدا اي والذي تحملينه طليق وعندنا معشر البصرية ان هذا اسم اشارة على اصله لا موصول لان ها التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدا وطليق خبره وهي جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه متقدم على عاملها اي وهذا طليق محمولا لك وعدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن زياد بن ابي سفيان وكان يزيد يكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه محوه باظفاره فنفدت انامله ثم طال سجنه فكلموا فيه معوية فامر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك امارة البيت وامارة بكسر الهمزة اي امر ولا

يختص ذا الاشارية بذلك عند الكوفيين بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا ان تلك موصول وبيمينك صلته اي وما التي بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله

، لعمرك لانت البيت اكرم اهله ، واقعد من افنائه بالاصائل ،

كانه قال لانت الذي اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله

يا دارمية بالعليا فالسند

فبالعلياء صلة لدارمية ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان في النكت الحسان على غاية الاحسان

فصل وتفتقر كل الموصولات الاسمية نصا كانت او مشتركة الى صلة تتصل بها لانها نواقص لا يتم معناها الا بصلة متاخرة عنها لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتاخر وكما لا يتقدم معمولها عليه لانه جزؤها واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دلت عليه صلة ال والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فقط ما قيل ان قول الناظم

، وكلها يلزم بعده صلة ، على ضمير لائق مشتملة ،

تعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير يسمى العائد لعوده الى الموصول ثم الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العائد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك نحو من وما ففي العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من سالتك ولا تقل من سالك او قبح نحو من هي حمراء امك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله

، وان من النسوان من هي روضة ، تهيج الرياض قبلها وتصوح ،

وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر كقوله ، وانت الذي في رحمة الله اطمع ، الاصل في رحمته وسعاد الذي اضناك حب سعاد ، اي حبها والصلة اما جملة تامة اسمية او فعلية وشرطها ان تكون خبرية وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها انها خبرية معهودة للمخاطب لانك انما تاتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة الا في مقام التهويل والتفخيم وهو التعظيم فيحسن ابهامها

الصلة على الموصول لا يتقدم عليه ... بان الاسمية لا بد لها من صلة مشتملة على ضمير يطابق الموصول في الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية صح

الله في رحمته

لذلك فالمعهودة نحو جا الذي قام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام ابوه
والمبهمة نحو فغشيهم من اليم اي البحر ما غشيهم اي غشيهم امر عظيم والمرجع في ذلك الي الموصول
فان اريد به معهود فصلته معهودة نحو واذ تقول للذي انعم الله عليه وان اريد به الجنس فصلته
كذلك نحو كمثل الذي ينعق وان اريد التعظيم ابهمت صلته نحو فاوحي الي عبده ما اوحي ولا يجوز في الصلة
ان تكون جملة انشائية وهي ما قارن لفظها معناها كبعتكه فلا تقل جا العبد الذي بعتكه قاصدا
انشا البيع ولا جملة طلبية وهي ما تاخر وجود معناها عن وجود لفظها امرا كانت او نهيا كاضربه
ولا تضربه فلا تقول جا الذي اضربه او لا تضربه لان كلا من الانشا والطلب لا خارجي له فضلا
عن ان يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال
جا الذي ما احسنه لما في التعجب من الابهام المنافي للبيان فيكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة
من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء فيهما اما التعجبية فلانها انشائية نظرا
الي حالة الاستعمال واما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبري وجملة القسم انما جي بها
لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يجوز جا الذي لكنه قائم او حتي ابوه قائم
لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتي من غير تقدم مغي واجاز الكسائي الوصل بالامر
والنهي والمازني بالدعا بلفظ الخبر نحو جا الذي يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم وبئس ونحوهما
بليت ولعل وعسي هذا حكم الجملة واما شبهها في حصول الفايدة وهي ثلاثة الاول والثاني
الظرف والجار والمجرور التامان والمراد بالتام منهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو جا الذي
عندك وجاء الذي في الدار وتعلقهما باستقر محذوفا وجوبا وبذلك اشبها الجملة بخلاف الناقص
نحو جا الذي مكانا والذي بك فلا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص فلا يجوز ذلك نحو جاء الذي سكن مكانا والذي
مر بك واليه اشار الناظم بقوله ، وجملة وشبهها الذي وصل ، والثالث الصفة الصريحة
اي الخالصة للوصف وهي التي لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معني الفعل ولذلك عملت عمله وصح
عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا ونحو ، ام صبي قد حبي
او دارج ، وبذلك اشبهت الجملة ويختص الصفة الصريحة بالالف واللام والي ذلك يشير قول الناظم
وصفة صريحة صلة ال ، كضاربه ومضروب اتفاقا وحسن علي قول ابن مالك ونحته وعنيت
بالصفة المحضة اسما الفاعلين واسما المفعولين والصفات المشبهة باسما الفاعلين انتهي وصحح الموضح
في المغني ان ال الداخلة علي الصفة المشبهة حرف تعريف بخلاف ما غلبت عليها الاسمية مذكر بطحا
كابطح فانه في الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب علي الارض المتسعة واجرع مذكر جرعا
فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل

التي

التي لا تنبت شيئا وصاحب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب علي صاحب الملك وراكب فانه في الاصل
وصف للفاعل ثم غلب علي راكب الابل دون غيره وعلي راس الجبل قاله الشاطبي والدليل علي ان هذه
الاسما انسلخ منها معني الوصفية انها لا تجري صفات علي موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا
انتهي فلا يوصل بها ال لعدم شبهها بالفعل وقد توصل ال بمضارع اختيارا كقوله وهو
الفرزدق خطابا لرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان

ما انت بالحكم الترضي حكومته ، ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل ،

فادخل ال علي ترضي وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومة نائب الفاعل به ولا يختص ذلك عند
ابن مالك بالضرورة بل اشار الي قلته بقوله في النظم ، وكونها بمعرب الافعال قل وهو اختيار
ثالث في المسئلة قال بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة
فالقول بالجواز علي قلته قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يري ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر
ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنه من ان يقول المرضي والجمهور يرون ان الضرورة ما جا في الشعر
ولم يجي في الكلام سوا اضطر اليه الشاعر ام لا فلم يتواردا علي محل واحد والحكم بفتحتين المحكم بين
الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة **فصل** يجوز
حذف الصلة اذا دل عليها دليل او قصد الابهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله

، نحن الالي فاجمع جموعك ثم وجههم الينا ،

اي نحن الالي عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة التي من فظاعة شانها
كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه ويجوز حذف
العايد المرفوع بشرطين اذا كان مبتدا غير منسوخ وكان مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف في نحو
جا اللذان قاما او ضربا بالبنا للمفعول او كانا قايمين لانه غير مبتدا فانه في الاول فاعل وفي الثاني
نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان ولا يحذف في نحو جا
الذي هو يقوم او هو في الدار لان الخبر غير مفرد لانه في الاول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور
فاذا حذف الضمير المنفصل المفيد للاختصاص لم يدل دليل علي حذفه اذ الباقي بعد الحذف
لضمير جملة او شبهها وكل منهما صالح لان يكون صلة كاملة لاشتماله علي ضمير مستتر في الفعل وفي الجار
والمجرور والي ذلك اشار الناظم بقوله ، وابوا ان يختزل ، ان صلح الباقي لوصل مكمل ،
بخلاف الخبر المفرد فانه لا يصلح للوصل علي حدته ولا فرق في ذلك بين صلة اي وغيرها فاي
نحو ايهم اشد فاشد خبر مبتدا محذوف تقديره هو اشد وذلك المبتدا هو العايد وخبره مفرد
وهو اشد وغيرها نحو وهو الذي في السما اله فاله خبر مبتدا محذوف تقديره هو اله وذلك

قوله خبره لم يعني بقطع معناه او لو حذف ان صلح الباقي بعد الحذف للصلة فافهم

المبتدا هو العايد وخبره مفرد وهو اله وفي السما متعلق باله لانه بمعنى معبود اي هو اله في السما اي معبود فيها ولا يجوز تقديره اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العايد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقديره وفي الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العايد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه قاله في المغني ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير اي عند البصريين الا ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره سوا تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذي في السما اله او تاخر نحو قولهم ما انا بالذي قايل لك سوءا حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا سيما زيد فانهم جوزوا في زيد اذا رفع ان يكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا والتقدير لا سي الذي هو زيد فحذف العايد وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك لانهم نزلوا لا سيما منزلة الا الاستثنائية فناسب ان لا يصرح بعدها بجملة فان قلت لا سيما زيد الصالح فلا اشتراط لطول الصلة بالنعت كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فيمن رفع يوم والتقدير ولا سي الذي هو يوم وحسن حذف العايد طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في المغني والى اشتراط طول الصلة اشار الناظم بقوله وفي ذا الحذف ايا غير اي يقتفي ان يستطل وصل وشذ قراة بعضهم وهو يحيى بن يعمر وابن ابي اسحق تماما على الذي احسن بالرفع وشذ قراة ابي عبلة والضحاك وروبة ابن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة اي الذي هو احسن والذي هو بعوضة وشذ قوله

من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم

اي بما هو سفه ويعن بالبنا للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك بضم اولهما ويحد بفتح اليا المثناة تحت وكسر الحا بمعنى يعدل والمعنى من يعتني بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم والكوفيون لا يشترطون في حذف العايد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من الاية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله قليلا فقال وان لم يستطل فالحذف نزر ويجوز حذف العايد المنصوب ان كان متصلا وناصبه فعلا او وصف غير صلة الالف واللام فالفعل نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون اي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه ان يكون موصولا اسميا لجواز ان يكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل انه قد جا مصرحا به في مكان اخر وهو يعلم سركم وجهركم قيل وشرط جواز حذف العايد المنصوب ان يكون متعينا للربط كما مثل فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو جا الذي اكرمته في داره فان العايد احدهما لا بعينه قاله ابن عصفور

وغيره قال الموضح في الحواشي وفيه نظر فانه متى كان العايد احدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان يكون تاما فلا يحذف في نحو جا الذي كانه زيد على الاصح والوصف نحو قوله

ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر

فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتدا وفضل خبره والله موليك صلة ما والعايد محذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل بخلاف جا الذي اياه اكرمت لانه منفصل وحذفه يوقع في الباسه بالمتصل ويفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين واما حذف منفصله من قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدين الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل وبخلاف جا الذي انه فاضل او كانه اسد لانه اسم ان وكان المشددتين لا يحذف الا ندورا وانما يحذف بمثالين احدهما ما لا يغير معنى الجملة وهو ان والثاني ما يغيرها وهو كان او الذي انا الضاربه لان الوصف صلة الالف واللام واسمية ال خفية والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف فات هذا المعنى وهم بصدد التنصيص على اسميتها قاله في المغني في حاشية هذا الكتاب وهو سهو لان العايد المنصوب ليس عايدا على ال في هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصا وانما هو عايد على الذي كما يفيده العطف باو والعايد الى ال انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير ان العايد المنصوب بالوصف المقرون بال ان كان عايدا على غير ال كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عايدا على ال نحو جا الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل وشذ قوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر

بحذف العايد الى ال المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والزاي بمعنى المستخف اسم ما والمحمود خبرها ان كانت حجازية واتيح بالبنا للمفعول بتا مثناة فوق ويا مثناة تحت ثم حا مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفزه الهوى محمود عواقبه ولو قدر له صفو خالص من الكدر وحذف منصوب الفعل كثير لان الاصل في العمل للفعل فكثر تصرفهم في معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج اجازوه على قبح وقال المبرد ردي جدا وعلى هذا فيشكل قول الناظم والحذف عندهم كثير منجلي في عايد متصل ان انتصب بفعل او وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ويجوز حذف العايد المجرور بالاضافة ان كان المضاف الجار للعايد وصفا ناصبا للعايد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال نحو فاقض ما انت قاض خلافا للكسائي والاصل فاقضه

قال ابو البقا في اعراب القران وما بمعنى الذي ورزقنا يتعدى الى مفعولين وقد حذف الثاني منهما هنا وهو العايد على ما تقديره ورزقناهموه او رزقناهم اياه ويجوز ان يكون ما نكرة موصوفة بمعنى شي اي ومن مال رزقناهم فيكون رزقناهم في موضع جر صفة لما ولا يجوز ان تكون في موضع جر على القول الاول لان الصلة لا يكون لها موضع ولا يجوز ان تكون ما مصدرية لان الفعل لا ينفق وهي للتبعيض ويجوز ان تكون لابتداء الغاية الا الانفاق واصل ينفقون ينفقون لان ماضيه انفق وكل يقدم نظره انتهى والامر كما ذكره رحمه الله

١٢

الذي انت قاضيه فحذف العايد على ما وهي موصول اسمي قال الموضح في الحواشي وما هذه
يحتمل ان تكون مصدرية اي اقض قضاءك او مدة قضايك بدليل انما تقضي هذه الحياة الدنيا انتهى
ولكنه حاول شرح قول النظم

كذاك حذف ما بوصف خفضا ، كانت قاض بعد امر من قضا

بخلاف جاء الذي قام ابوه لان المضاف الجار للعايد ليس بوصف او جاء الذي انا اليوم ضاربه
لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الصحيح وبخلاف جاء الذي انا مضروبه لان الوصف اسم مفعول
وانما لم يجز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا و يجوز حذف العايد المجرور بالحرف ان كان في موضع
نصب وكان الموصول او الاسم الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى او معنى
فقط واتفقا فيهما متعلقا سواء اتفق المتعلقات لفظا ومعنى او معنى فقط ام اختلفا نوعا واتحدا مادة
لان الضمير عبارة عن الموصول او الموصوف به فلا بد ان يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق
فاذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول النظم ، كذا الذي جر بالموصول جر
نحو ويشرب مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بتشربون والتقدير
ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا و نحو قوله وهو كعب بن زهير

لا تركنن الى الامر الذي ركنت ، ابناء يعصر حين اضطرها القدر

فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بتركن والعايد المحذوف مجرور
بالى المعدية وهي متعلقة بركنت والتقدير لا تركنن الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى
ومتعلقا واقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه في المعنى ويعصر بمهملات بوزن ينصر
لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام
الذي مررت اي به ومثال اتفاقهما معنى فقط حللت في الذي حللت به فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء
لانها بمعنى في كذا قالوه وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما
معنى فاصدع بما تؤمر اي به لان اصدع في معنى اؤمر على خلاف في هذه والتي قبلها ومثال اختلاف المتعلقين
نوعا واتحادهما مادة قوله

وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة ، فبح الان منها بالذي انت بايح

اي به انشده ابو الفتح وشذ قوله وهو حاتم بن عدي الطاى

ومن حسد يجور علي قومي ، واي الدهر ذو لم يحسدوني

فاي استفهامية مبتدا و ذو خبره وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدوني
صلتها والعايد محذوف اي فيه والذي سهل حذفه كون مدلول الموصوف زمانا وقد

وهي متعلقة بتشرب قبلها والعايد المحذوف مجرور بمن التبعيضية صح

عاد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول اعجبني اليوم الذي جئت زيد فيه وجعله بعضهم منقاسا
بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقول
به سيبويه اما اذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش فهو يكون شاذا لانه لما حذف في اولا
صار الضمير منصوبا على المفعول به توسعا فكانه قال واي الدهر ذو لم يحسدوه ثم حذفت
الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير لما تقدم ويمكن ان يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذي
يبشر الله عباده اي به فحذف الجار ولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر و ذهب يونس وابن الركن في
البديع الى ان الذي في الاية موصول حرفي ولا حذف و شذ ايضا قوله وهو رجل من بني همدان

وان لساني شهدة يشتفي بها ، وهو على من صبه الله علقم

انشده الفاكهي وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهو بتشديد الواو المفتوحة على لغة وهو
مبتدا وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرور
بعلى والعايد بعلى من محذوف بعلى وهي متعلقة بصب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه
والمعنى وان لساني مثل العسل الشهد يشتفي به الناس وانه مثل الحنظل في المرارة على من سلطه الله عليه
فحذف حاتم الطاي العايد المجرور بفي مع انتفا خفض الموصول وهو ذو في البيت الاول
وهو قوله ومن حسد الى اخره وحذف الهمداني العايد المجرور بعلى مع اختلاف المتعلق
في البيت الثاني وهو قوله وان لساني شهدة الى اخره والمتعلقان بفتح اللام هما صب وعلقم
ويمتنع الحذف اذا كان العايد المجرور محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به او انما مررت به
او كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به
في داره او كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل يجوز
لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين
وهذا اوفق هذا باب المعرف بالاداة قال في

التسهيل وهي ال لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زايدة خلافا
لسيبويه انتهى وقال الموضح في شرح اللفظ والمشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل
واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين
ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك ان الخلاف بين سيبويه والخليل في ان المعرف
ال قال وانما الخلاف بينهما في الهمزة ازايدة هي ام اصلية واستدل على ذلك بمواضع وردها من كلام
سيبويه وتلخص في المسئلة ثلثة مذاهب احدها ان المعرف ال والالف اصل الثاني ان المعرف ال
والالف زايدة الثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى واسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة

وحدها واللام زايدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة
تعضده وحجة الاول فتح الهمزة ولهم يقولون الاحمر بنقل حركة همزة احمر الي اللام قبلها
فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والندا والتذكير يقولون الركا يقولونا قد
ويثبتونها مسهلة في نحو الذكرين وحجة الثاني سقوطها في الدرج واما فتحها فلما لفتها القياس بدخولها
علي الحرف واما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارض فلا يعتد بها واما ثبوتها في القسم والندا نحو ها الله
لا فعلن ويا الله فلان صارت عوضا من همزة اله واما قوله في التذكر ال فلما كثرت مصاحبة ال
الهمزة للام نزلا منزلة قد واما الذكرين فلئلا يلتبس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين
الدال علي التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك لتشبه امثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالفت
التنوين ودخلت اولا لان الاخير يدخله الحذف وكثيرا لحصنت من الحذف وانما كانت لاما لان اللام
تدغم في ثلاثة عشر حرفا واذا اظهرت جاز وحجة الرابع انها جاءت لمعني واولي الحروف بذلك
حروف العلة وحركت لتعذر الابتدا بالساكن فصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام وان اللام
تغير عن صورتها في لغة حمير قال الزجاج في حواشيه علي ديوان الادب حمير يقلبون
اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث المروي الا ان المحدثين ابدلوا في الصوم والسفر وانما الابدال
في البر فقط وربما وقع في اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وام سلمة انتهي
واراد بالحديث المروي قوله صلي الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر والناظم
في النظم اقتصر علي قولين فقال ال حرف تعريف او اللام فقط وهي علي كل قول اما جنسية بيان
وانواعها ثلاثة وجه الحصر فيها ان يقال لا يخلو اما ان يخلفها كل حقيقة او مجازا او لا يخلفها اصلا
فان لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا فهي لبيان الحقيقة والماهية من حيث هي نحو وجعلنا
من الماء اي من حقيقة الماء المعروف وقيل المني كل شيء حي والفرق بين المعرف بال هذه
واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل علي الحقيقة بقيد
حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل علي مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح في
المغني وان خلفها كل حقيقة فهي لشمول افراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا
فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا علي جهة الحقيقة وان خلفها مجازا فهي لشمول
خصايص الجنس مبالغة نحو انت الرجل علما فانه لو قيل انت كل رجل علما لصح علي جهة المجاز
علي معني انه اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك
لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف الفرا وقال ابن هاني ليس
من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فان قيل هذا الضابط يصدق علي ال

في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته فان كان تخلف الاداة
فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصايص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير
او صاغة مملكته دون من عداهم اجيب بان الكلام في ال المعرفة وال في الصاغة موصولة
علي الاصح واما عهدية وهي ثلاثة انواع ايضا ووجه الحصر ان يقال العهد اما ذكري
بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر نحو كما ارسلنا الي فرعون رسولا فعصي فرعون
الرسول وفايدتها التنبيه علي ان الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ لو جي به منكرا لتوهم انه
غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان ضد الانصات وداله مكسورة وبالقلب ضد النسيان
وداله مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان لمعني حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة
او علمي وهو ان يتقدم لمصحوبها علم نحو بالواد المقدس تحت الشجرة اذ هما في الغار لان ذلك
معلوم عندهم او حضوري وهو ان يكون مصحوبها حاضرا نحو اليوم اكملت لكم دينكم اي
اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط حضوري واثبات علمي مكانه ومثله باليوم
اكملت فصل وقد ترد ال زايدة اي غير معرفة وغير موصولة وهي اما
زايدة لازمة كالتي في علم قارنت وضعه سوا قارنت ارتجاله او نقله فالاول كالسموال
بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي اخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفي
القاموس السموال بالهمز طبه يكني ابا برا واليسع بفتح اليا المثناة تحت والسين المهملة علم لنبي
وهو اعجمي معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسي والثاني نحو اللات والعزي
علمين مونثين لصنمين فاللات كانت لثقيف بالطايف وعن مجاهد كان رجلا يلت السويق بالطايف
وكانوا يعكفون علي قبره فجعلوه وثنا وكانت تاوه مشددة فخففت والعزي كانت لغطفان
وهي سمرة واصلها تانيث الاعز وبعث اليها رسول الله صلي الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها فخر جت
منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها علي راسها وجعل يضربها بالسيف حتي قتلها
وهو يقول يا عز كفرانك لا سبحانك اني رايت الله قد اهانك ورجع فاخبر رسول الله صلي الله عليه وسلم
بذلك فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم تلك العزي ولن تعبد ابدا او كالتي في اسم اشارة وهو
الان فانه علم علي الزمان الحاضر مبني لتضمنه معني حرف التعريف وال فيه زايدة وفاقا للزجاج
والناظم في قوله وقد تزاد لازما كاللات والان والذين ثم اللات او كالتي في موصول وهو
الذي والتي وفروعهما من التثنية والجمع قال في جمع هذه الامثلة زايدة لا معرفة لانه لا يجتمع
تعريفان وانما تعريف الاول وغيره من العلمية والاشارة والصلة علي معرف واحد وهذه الامثلة معارف رف
بالعلمية كما في الاربعة الاول واعترض الدماميني القول بزيادة ال فيها فقال العلم هو

مجموع اللفظ ال وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثال هذا لا يقال بانها زايده انتهى والاشارة كما في الان خاصه والصلة كما في الموصول واما زايدة عارضة وهي نوعان وذلك لانها اما خاصه بالضرورة كقوله

ولقد جنيتك اكموا وعساقلا ... ولقد نهيتك عن بنات الاوبر

انشده ابن جني واصل جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة اجتنيتها فحذف الجار توسعا واكموا بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي اخره همزة جمع كموكفلس وهو ايضا واحد كماة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين وهي الكماة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض واصله عساقيل فحذفت المد ضرورة وبنات اوبر جمع ابن اوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو اوبر ولا بنو عرس لانها لا تعقل وبنات اوبر كماة صغار مزغبة ردية الطعم وهي اول الكماة وقيل مثل الكماة وليست كما كقوله وهو رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري

رايتك لما ان عرفت وجوهنا ... صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

واراد بالوجوه اعيان القوم والمعنى ابصرتك حين عرفت اعياننا صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرا والشاهد في زيادة ال في بنات اوبر في البيت الاول وفي النفس في البيت الثاني وهي لا تدخل عليهما لان بنات اوبر علم لضرب من الكماة والنفس تمييز واجب التنكير عند البصريين فلا يقبلان التعريف قال الداخلة عليهما زايدة للضرورة والي ذلك اشار الناظم بقوله

ولاضطرار كبنات الاوبر ... كذا وطبت النفس يا قيس السري

ويلتحق بذلك ما زيد في النثر شذوذا نحو قولهم ادخلوا الاول فالاول فالسابق منهما حال واللاحق معطوف وال فيهما زايدة لان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا اولا فاولا وفايدة العطف بالفا الدالة علي الترتيب التعقيبي والمعنى ادخلوا متتبعين الاسبق فالاسبق واصل اول علي الاصح اوءل علي وزن افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان احدهما ان يكون اسما بمعنى قبل فحينئذ يكون منصرفا منونا ومنه قولهم اولا واخرا والثاني ان يكون صفة فيكون افعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف واما مجوزة للمح الاصل المنقول عنه وذلك ان العلم المنقول مما يقبل ال قد يلمح اصله وهو التنكير فيدخل عليه ال للمح الاصل به واكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحرث وقسم من اسماء الفاعلين وحسن وحسين من صفات المشبهة مكبرة او مصغرة وعباس وضحاك من امثلة المبالغة وقد يقع ذلك في

في المنقول

المنقول عن مصدر كفضل فانه في الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا اذا صار ذا فضل او عن اسم عين كنعمان بضم النون فانه في الاصل اسم للدم بتخفيف الميم ومنه سميت شقايق النعمان لشبه لونها في حمرته بالدم فان قلت في كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك في التسهيل الاولي انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله واكثر وقوعها علي منقول من صفة ويليه دخولها علي منقول من مصدر ويليه دخولها علي منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما فيه ال للمح الصفة تبعا للناظم في قوله

وبعض الاعلام عليه دخلا ... للمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحرث والنعمان ... فذكر ذا وحذفه سيان

فيكون ال فيه غير لازمه ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فيكون لازمه فالجواب عن الاولي بانها من اختيارات ابن مالك بل قيل انه منفرد بانه فلا يتابع عليه وعن الثانية بانه يمكن ان يكون سمي بنعمان مجردا من ال كقوله

ابا جبلي نعمان بالله خليا ... نسيم الصبا تخلص الي نسيمها

ومعروفها فلا مخالفة والباب كله سماعي يقتصر علي الوارد فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف ان يقال فيها المحمد والصالح والمعروف حالة العلمية لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس ولم يقع دخول ال في نحو يزيد ويشكر علمين لان اصله الفعل وهو لا يقبل ال غير الموصولة فاما قوله

رايت الوليد بن اليزيد مباركا ... شديدا باعباء الخلافة كاهله

فضرورة دخول ال علي اليزيد سهلها تقدم ذكر الوليد وال في الوليد للمح الصفة وقيل ال في اليزيد للتعريف وانه نكر ثم ادخلت عليه ال كما ينكر العلم اذا اضيفت كقوله

علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ... بابيض ماضي الشفرتين يماني

ولم يتعقب وعندي فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل ال نظرا الي اصله وهو الفعل لا يقبل ال كما في زيد اذا نكر فصل من المعرف بالاضافة او الاداة ما غلب علي بعض من يستحقه حتي التحق بالاعلام الشخصية في احكامها وصار علما بالغلبة فالاول وهو المعرف بالاضافة كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الاولي قيل وهذا انما يرد علي من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال غلب علي العبادلة

دون من عداهم من اخوتهم فليتامل والثاني وهو المقرون بالاداة كالنجم فانه في الاصل
يتناول كل نجم ثم صار علما الثريا فقط واصلها قبل التصغير ثروى من الثروة اي كثرة الكواكب
لان كواكبها سبعة فصغرت ثريوي فقلبت الواو ياء وادغمت اليا في اليا فصارت ثريا قاله النجم
الراذي والعقبة فانها في الاصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي يضاف اليها
الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبي وقيل عقبة ايلة والبيت فانه في الاصل يتناول كل بيت
ثم اختص بالبيت الحرام والمدينة لطيبة مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والاعشى فانه في الاصل لكل
من لا يبصر ليلا ثم غلب على اعشى همدان ونحوه والى ذلك اشار الناظم بقوله

وقد يصير علما بالغلبه ، مضاف او مصحوب ال كالعقبه

وال هذه لازمة دايما الا في ندا او اضافة فيجب حذفها الندا والاضافة لا يجامعان ال
هذه كما اشار اليه النظم ، وحذف ال ذي ان تناد او تضف ، اوجب نحو يا اعشى باهله
بموحدة قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهملة ويا اعشى تغلب بفتح التا المثناة الفوقانية وسكون
الغين المعجمة وكسر اللام وفي اخره با موحدة قبيلة سميت باسم ابيها تغلب بن وايل وقد تحذف
ال هذه في غير ذلك المذكور من الندا والاضافة وهذا معنى قول النظم ، وفي غيرهما قد تنحذف
سمع من كلامهم هذا عيوق طالعا حكاه ابن الاعرابي وعيوق فيعول بمعنى فاعل كقيوم
بمعنى قايم واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق كواكب وراه من المجاوزة ويجوز ان يكون سمي
بذلك لانهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله النجم الرازي
وسمع من كلامهم ايضا هذا يوم اثنين مباركا فيه حكاه سيبويه ويجي الحال منه في الفصيح يوم
فاد قول المبرد في جعله ال في الاثنين وساير الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرة والصحيح
عند الجمهور ان اسما الايام اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها كالحرث ثم غلبت فصارت
كالدبران هذا باب المبتدا والخبر
ولم يحد الناظم المبتدا بل اكتفى فيه بالمثال فقال مبتدا زيد وعاذر خبر وحده الموضح بقوله
المبتدا اسم صريح او بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية او بمنزلته اي بمنزلة المجرد مخبر عنه
او وصف رافع لمكتفى به عن الخبر او بمنزلة الوصف فالاسم الصريح نحو قول من اعتقد
السامع عدم ايمانه الله ربنا ومحمد نبينا وقيل المراد بهذا الاسناد التعظيم والاقرار لا
الاخبار وهذان الوجهان نقلهما ابو البقا والذي بمنزلته اي بمنزلة الاسم الصريح هو المصدر
المنسبك من ان والفعل نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدا وهو بمنزلة الاسم الصريح
لانه في تاويل صومكم وخبره خير لكم والمصدر المنسبك من الفعل نحو سوا عليهم اانذرتهم

ام لم

ام لم تنذرهم فانذرتهم مبتدا وهو في تاويل مصدر وام لم تنذرهم معطوف عليه وسوا
خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سوا عليهم وصح الاخبار به عن الاثنين لانه في الاصل مصدر
بمعنى الاستوا والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفاكهي في الحجة وتبعه ابن غنم من
كون اانذرتهم وتاليه مبتدا وسوا خبر لان ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه واجيب بان
الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل المقدر
معه ان نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فتسمع مبتدا وهو في تاويل سماعك وقبله
ان مقدرة والذي حسن حذف ان من تسمع ثبوتها في ان تراه قاله الموضح في شرح الشذور والفرق
بين هذا والذي قبله ان السبك في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدري
مطرد في باب التسوية شاذ في غيره والمجرد عن العوامل اللفظية كما مثلنا للصريح والمؤول
والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف زايد او شبهه فالاول نحو هل من خالق
غير الله ونحو بحسبك درهم لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدان وان كانا
مجرورين بمن والبا الزايدتين لان وجود الحرف الزايد كلا وجود ومنه اي من المبتدا المجرور
بحرف زايد عند سيبويه قوله بايكم المفتون فايكم مبتدا والبا زايدة فيه والمفتون خبره ولم
يعكس لان صيغة مفعول لا يكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة
مبتدا موخر وبايكم خبر مقدم والبا بمعنى في لا زايدة والمعنى على الاول ايكم المفتون اي المجنون وعلى
الثاني الفتنة بايكم اي الجنون في ايكم ومنه عند بعضهم وهو ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم
ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدا موخر وعليه خبر مقدم والبا زايدة في المبتدا
وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والبا زايدة في المفعول وحجة الاول
ان اغرا الغايب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نايبا ليلزم والنبي الواحد لا يقوم مقام
شيئين مختلفي الجنس وهما اللام الامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغايب والمراد هنا
المخاطب وانما جي بالضمير غايبا على لفظ من والا فهو للمخاطب في المعنى قاله ابو اسحق الجزري
في نقده على مقرب ابن عصفور والثاني وهو الذي شبه بالزايد نحو ، لعل ابي المغوار منك قريب
ونحو رب رجل صالح لقيته فمجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتدا لان لعل ورب اشبها الحرف
الزايد في كونهما لا يتعلقان بشي والوصف يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل والمنسوب نحو اقايم هذان وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل احسن
في عينه الكحل منه في عين غيره وما قرشي ابواك والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم لا نولك
ان تفعل فنولك مبتدا وهو بمنزلة الوصف في كونه قايما مقام الفعل وهو ينبغي وان تفعل

فاعل يغني ذلك سد مسد الخبر وسيأتي في باب لا وخرج بقوله مخبر عنه او وصف نحو
نزال من اسماء الافعال فانه لا مخبر عنه ولا وصف فلا يكون مبتدا بناء على ان اسم الفعل لا محل له
من الاعراب وهو الاصح وخرج بقوله رافع لمكتفى به نحو اقائم ابواه زيد فان المرفوع بالوصف
وهو ابواه غير مكتفى به في حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد فزيد مبتدا موخر والوصف خبر
مقدم وابواه فاعله ولا بد للوصف المذكور وما هو بمنزلته من اشتراط تقدم نفي او استفهام
عليهما وهل ذلك شرط في العمل او في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان ارجحهما الثاني قاله في المغني والنفي
يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف نحو قوله

خليلي ما واف بعهدي انتما — اذا لم تكونا لي على من اقاطع

فما نافية وواف مبتدا وانتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب حيث
شرطا ان يكون المرفوع ظاهرا قاله الموضح في شرح الشذور وجوابه ان المراد بالظاهر ضد
الاستتار والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس والزيدان فاعل قائم سد مسد خبر
ليس قاله ابن عقيل والنفي بالاسم غير قائم الزيدان فغير مبتدا وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل
بقائم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة قائم قاله ابن عقيل
والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قائم الزيدان لانه في قوة قولك ما قائم الا الزيدان والاستفهام
يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف نحو قوله

اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا — ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

فقاطن مبتدا من قطن بالمكان اذا اقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام
بالاسم نحو كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل
والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه والى ذلك اشار الناظم بقوله ؛ واول مبتدا والثاني فاعل اغنى
في اسار ذان وقس وكاستفهام النفي واذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدا
خلافا للاخفش والكوفيين في اجازتهم وقوعه مبتدا من غير ان يتقدمه نفي او استفهام
والحجة لهم في نحو قول بعض الطائيين

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا — مقالة لهبي اذا الطير مرت

خلافا للناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم لجواز كون الوصف وهو خبير خبرا مقدما
وبنو لهب مبتدا موخرا وانما صح الاخبار به اي بخبير مع كونه مفردا عن الجمع وهو بنو لهب
لانه اي خبيرا على وزن فعيل وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد
والمثنى والجمع فاعطي حكم ما هو على زنته نحو والملائكة بعد ذلك ظهير ولهب بكسر

اللام وسكون الهاء حي من الازد فان قلت اذا جوز الاخفش كون الوصف مبتدا من غير ان يعتمد
على نفي او استفهام فما سوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله في المرفوع بعده وسياتي ان العمل من
جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل
الوصف اعتماده على شيء كما حكاه المسلي عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين اشار الناظم بقوله
وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد وان رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة احوال وجوب الابتدائية
ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته
نحو اقائم اخواك فقائم مبتدا واخواك فاعله سد مسد خبره ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدا موخرا
وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وان طابقه اي طابق الوصف ما بعده في غير الافراد
وهو التثنية والجمع تعينت خبريته نحو اقائمان اخواك واقائمون اخوتك بالتاء الفوقية واقائمون
الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدا موخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدا
والمرفوع فاعله سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان بحكم الفعل في لزوم الافراد على
اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومثله جمع التكسير نص عليه الشاطبي وان طابقه اي الوصف ما بعده
في الافراد تذكيرا وتانيثا احتملها اي الابتدائية والخبرية على السواء نحو اقائم اخوك واقائمة
اختك فيجوز ان تجعل الوصف مبتدا وما بعده فاعله سد مسد الخبر ويجوز ان تجعل المرفوع مبتدا
موخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتدا عورض بان الاصل في
الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله

والثان مبتدا وذا الوصف خبر — ان في سوى الافراد طبقا استقر

وارتفاع المبتدا بالابتداء وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدا
عند سيبويه واليه ذهب الناظم فقال

ورفعوا مبتدا بالابتدا — كذاك رفع خبر بالمبتدا

فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتدا واخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان
جامدا لان اصل العمل للطلب والمبتدا طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له طلبا لازما كما ان فعل
الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدا
قد رفع الفاعل نحو القائم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيء لم يكن احدهما
تابعا للاخر واجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه
للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له لا ارتفاعه بالابتدا وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقاء
وحجة من قال به ان الابتدا رفع المبتدا فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل

اعترض فان التجرد عدمي
بلا [illegible] تقدم بجواب عن [illegible]

عمل في المفعول ولنا ارتفاعه بهما اي بالابتدا والمبتدا وحجة من قال به ان الابتدا عامل ضعيف فقوي
بالمبتدا كما قوي حرف الشرط بفعله حتى عملا جميعا في الجزا عند طايفة وهذه الاقوال الثلاثة عن البصريين
وعن الكوفيين انهما اي المبتدا والخبر ترافعا فرفع كل منهما الاخر وحجتهم ان كل واحد منهما مفتقر الى
الاخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان ايا الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو ايا ما
تدعوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدا في المعنى نحو زيد اخوك فلو
رفع الاخ زيدا لكان رافعا لنفسه بنفسه واما الثاني فلان الابتدا عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث
فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي على معمول واحد لا يعهد واما الرابع فلان العامل تاثير والمؤثر اقوى
من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشي الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذ كان مؤثرا فيما اثر فيه من
ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله له سناد عن الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلاثة
فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدات واثبات الالف في اثنان من استعمال الشي في اول
احواله **فصل** والخبر هو الجزء الذي حصلت به او بمتعلقه الفايدة التامة
مع مبتدا غير الوصف المذكور في قوله او وصف رافع لمكتفى به فخرج بذكر المبتدا فاعل الفعل
نحو زيد من قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفايدة لكنه ليس مع المبتدا بل مع الفعل ومثله فاعل
اسم الفعل نحو هيهات العقيق وخرج بقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان
من قولك اقايم الزيدان فانه وان حصلت به الفايدة لكنه ليس مع مبتدا غير الوصف المذكور بل مع
مبتدا هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك من الخبر
بحذف قول الناظم والخبر الجزء المتم الفايده فانه يرد فاعل الفعل وفاعل الوصف وهو اما مفرد
وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع واما جملة اسمية او فعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب
ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كلها يخالف صاحبه في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك
اقتصر الناظم عليهما فقال ومفردا ياتي ويأتي جمله والمفرد اما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق
له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكاسد اذا اريد
به شجاع عارا فانه وان كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو
شجع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الاصلي
وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد واسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد فلا يتحمل ضمير
المبتدا نحو هذا زيد وهذا اسد وهذا صاحب فليس في شي منها ضمير يعود على المبتدا والى ذلك
اشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ الا ان اوله الجامد بالمشتق فيتحمل ضمير المبتدا
نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع عند جمهور البصريين فان اريد به التشبيه على اضمار الكاف

او انه نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدا عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني
من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدا مطلقا سوا اول بمشتق ام لا واما مشتق
وهو ما اشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كقايم فانه دال على معنى
قام واذا اخبر به عن مبتدا فيتحمل ضميره والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن
نحو زيد قايم والزيدان قايمان والزيدون قايمون وهند قايمة والهندان قايمتان والهندات قايمات
فالخبر في ذلك كله متحمل الضمير مستتر عايد على المبتدا والالف في قايمان والواو في قايمون حرفان دالان
على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون الا ان رفع المشتق الاسم الظاهر نحو زيد قايم ابوه
او رفع الضمير البارز نحو زيد قايم انت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدا لانه لا يرفع فاعلين ويبرز الضمير
المتحمل بفتح الميم وينفصل اذا جرى الوصف الواقع خبرا على مبتدا غير من هو له في المعنى سوا البس
الحال نحو غلام زيد ضاربه هو فضاربه وصف في المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك
اذا كانت الها المفعولة للغلام لانه المضروب وقد يجري الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا
لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه
هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الها لزيد
فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغني عن ابراز الضمير ام لم يلبس الحال نحو غلام
هند ضاربته هي فتا التانيث في ضاربته تدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز
ضميرها الا ان البصري التزم الابراز مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك الناظم وقال

وابرزنه مطلقا حيث تلا ۞ ما ليس معناه له محصلا

والكوفي انما يلتزم الابراز عند الالباس خاصة تمسكا بنحو قوله

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت ۞ بكنه ذلك عدنان وقحطان

وجه التمسك به ان قومي مبتدا اول وذرى المجد مبتدا ثان وبانوها خبر ذرى المجد وذرى المجد
وخبره خبر قومي والها عايدة على ذرى المجد والضمير العايد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف
وهو بانوها على ذرى المجد وهو في المعنى لقومي لانهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لان اللبس
مامون فان الذرى مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان حكم ضمير الجمع المنفصل
كحكم جمعه الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا اسند الى جمع وعلى لغة اكلوني البراغيث بانوها هم
ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير
بانون ذرى المجد بانوها والذرى جمع ذروة وذروة الشي اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان
اسم فاعل من بنى يبني والاصل بانيون اعل اعلال قاضيون وحذفت النون للاضافة وقال

العيني من البون بضم الباء و هو الفضل والمزية يقال بانه يبونه ويبينه قال الجوهري انتهى
فاراد انه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوه اذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان اراد الوصف
من بان يبون او يبين فقياسه بائن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون
والجملة اما نفس المبتدا اي المعنى فلا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان يكن اياه معنى اكتفى به نحو نطقي الله حسبي وكفى فهو مبتدا وما بعده جملة خبره
وهي عينه في المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر اي الشان الله احد واما اذا قدر هو ضمير المسئول
عنه فخبره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا
اذا قدرت هي ضمير قصة فهي مبتدا وشاخصة خبر مقدم وابصار الذين كفروا مبتدا مؤخر والجملة ابصار
الذين كفروا شاخصة فلا تحتاج الى رابط واما اذا قدرت هي ضمير الابصار كما قال الفراء وعماد
وتقدم مع الخبر على المبتدا والاصل فاذا ابصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد
ومنه قول الناظم نطقي الله حسبي فنطقي مبتدا والله حسبي مبتدا وخبر والجملة خبر نطقي وهو نفسه في
المعنى لان المراد بالنطق المنطوق به والمنطوق به حسبي الله فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل
هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة
قاله الدماميني والمرادي واما غيره اي غير المبتدا في المعنى فلا بد من احتوائها على معنى المبتدا التي
هي مسوقة له والى ذلك الاشارة بقول الناظم وان تكن جملة حاوية معنى الذي سيقت له وذلك
بان تشتمل على اسم بمعناه اي معنى المبتدا وهو اي الاسم المشتملة عليه الجملة اما ضميره اي ضمير المبتدا
حال كون الضمير مذكورا وهو الاصل نحو زيد قام ابوه فجملة قام ابوه خبر عن زيد والرابط بينهما
الهاء او مقدرا وهو اما مجرور او منصوب فالاول نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدا
ومنوان مبتدا ثان ومسوغ الابتداء به الوصف المحذوف اي منوان منه وبدرهم خبر المبتدا
الثاني وهو وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة والثاني نحو قراءة ابن عامر
وكل وعد الله الحسنى برفع كل بسورة الحديد فكل مبتدا وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول
خبر المبتدا والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول اي وعده الله واشارة اليه
اي الى المبتدا نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا ثانيا لا تابعا للباس فلباس مبتدا
والتقوى مضاف اليه وذلك مبتدا ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدا
وخص ابن الحاج المسألة بكون المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان
السمع والبصر الاية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه او عطف بيان لا نعت خلافا للفارسي
ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالخبر حينئذ مفرد قال

ولا يكون ضمير شان للحاضر
وانما يكون ضمير غيبة مفسرا
بجملة بعده خبرية مصرح
بجزئيها فان كان بلفظ
المذكر سمي ضمير شان
وان كان بلفظ المؤنث
سمي ضمير قصة وقد يسمي بهما صحيح

كذا بالله

وانما قال بسورة الحديد احترازا
من سورة النساء فانها منصوبة
لا مرفوعة وكلا وعد الله الحسنى

الاخفش وغيرهما اي غير الضمير والاشارة هو اعادة المبتدا بمعناه نحو والذين يمسكون بالكتاب الاية
وتمامها واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين
وجملة واقاموا الصلاة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدا والرابط
بينهما اعادة المبتدا بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى ورد بمنع كون الذين مبتدا
بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او ضمير
محذوف اي منهم او الخبر محذوف والجملة قبله دليله والتقدير ماجورون قاله في المغني او تشتمل
الجملة على اسم بلفظه اي بلفظ المبتدا نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة الاولى مبتدا وما استفهام مبتدا ثان
والحاقة الاخرة خبرها والاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه ومعناه
او تشتمل الجملة على اسم اعم منه اي من المبتدا نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدا ونعم الرجل خبره والرابط
بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد ونحو قوله وهو ابن الرماح بن ميادة
الا ليت شعري هل الى ام معمر ، سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا
فالصبر مبتدا وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها مبني معها على الفتح والخبر محذوف تقديره لي وجملة
لا صبر لي خبر المبتدا والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من
هذه الروابط هو الضمير لا غير اما الاشارة فانه لا يقال زيد قام هذا والزيد ونخرج اولئك واما
اعادة المبتدا بمعناه فتقدم رده واما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو
مخصوص بموضعين احدهما اما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة
ما الحاقة قاله الشاطبي واما العموم فانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند
نعمت النساء واما فاما الصبر عنها فلا صبرا فمن باب اما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدا
بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مرادا فالمراد به انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن كل شيء قاله
في المغني فصل ويقع الخبر ظرفا نحو والركب اسفل منكم ومجرورا نحو
الحمد لله وشرطهما ان يكونا تامين كما مثل فانه لا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان
بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما والمصحح لذلك تضمنهما معنى صادقا على
المبتدا وقيلهما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضي والسيد عبد الله والصحيح
عند الموضح تبعا لطائفة ان الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما ولا هما مع متعلقهما واختلف
في تقديره فقال الاخفش والفارسي والزمخشري تقديره كان واستقر وحجتهم ان المحذوف عامل
النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا والصحيح عند جمهور البصريين
ان تقديره كائن او مستقر لا كان واستقر وحجتهم ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل

في الخبر ان يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى اصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف
والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو اما في الدار فزيد اذ لهم مكر في اياتنا لان اما لا تفصل
من الفا الا باسم مفرد او جملة دون جوابه ولان اذا الفجائية لا يليها الافعال على الاصح وقال
الموضح في المغني والحق عندي انه لا يترجح تقدير اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى واليه يرشد قول الناظم

واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى كاين او استقر

وذهب الكوفيون وابن طاهر وخروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف
الناصب لهما المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك
وقال الكوفيون الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا قال في المغني ولا معول
على هذين القولين وعلى القول بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح ان الضمير الذي كان فيه انتقل
منه الى الظرف والمجرور وسكن فيهما كقوله وهو جميل بن عبد الله

فان يك جثماني بارض سواكم فان فوادي عندك الدهر اجمع

وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع لا يصلح ان يكون توكيدا للفوادي ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير
المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع على الابتدا
لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت هذه الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل
الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جايز في الضرورة وقيل لا ضمير
في الظرف والمجرور مطلقا تقدم او تاخر وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف
ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفرا الا اذا تاخر عن المبتدا اما اذا تقدم عليه
فلا ضمير فيه واستدل على ذلك بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز ان يوكد وان يعطف عليه وان يبدل
منه كما يفعل ذلك مع المتاخر انتهى ويمكن ان تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبي
ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب ويخبر بالمكان عن اسما الذوات والمعاني نحو زيد
خلفك والخير امامك ولا يخبر بالزمان الا عن المعاني اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم
والسفر غدا فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفايدة
ولا يخبر بالزمان عن اسما الذوات نحو زيد اليوم والفرق ان الاحداث افعال وحركات
وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على
السوا فلا فايدة في الاخبار بالزمان عنها فان حصلت فايدة جاز الاخبار عن اسما الذوات وتحصل
الفايدة كان يكون المبتدا عاما والزمان خاصا اما بالاضافة نحو نحن في شهر كذا فنحن مبتدا وهو
عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون اخر وفي شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف

شرطه

قوله ولا لاسم ان الخ نعم يصح ان يكون
اجمع تاكيدا للفوادي باعتبار الموضع وتعليله
عدم الصلاحية بان الناسخ قد ابطل
المحل غير ظاهر فان الفرا والجرمي
والزجاج اعربوا كله من قوله تعالى
ان الامر كله لله برفع كله في قراة
ابي عمرو تاكيدا للامر باعتبار محله
فلو كان الناسخ مبطلا للمحل
لما ارتكبه
مثل هولا
الفحول

اليه واما بالوصف نحو نحن في زمان طيب واما نحو الورد في ايار بفتح الهمزة وتشديد اليا اخر الحروف
والمنع من الصرف للعلمية والعجمة اسم لشهر رومي والليوم خمر والليلة الهلال بنصب اليوم والليلة
فالتاويل فيهما واجب بتقدير مضاف كما قال الفارسي والاصل خروج الورد في ايار واليوم
شرب خمر والليلة روية الهلال فالاخبار في الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل
بين حصول الفايدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبرا

والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك يوول فصل ولا يبتدا بنكرة لانها مجهولة
والحكم على المجهول لا يفيد غالبا الا ان حصلت فايدة كان يخبر عن المختص بما يصلح للاخبار عنه مقدم
نعت لمختص ظرف او مجرور بدل من مختص او عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم له دخل في التسويغ
والتحقيق ان المسوغ للابتدا بالنكرة ان يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لدفع التباس الخبر بالصفة
صرح بذلك في المغني فالظرف نحو ولدينا مزيد والمجرور نحو وعلى ابصارهم غشاوة فمزيد وغشاوة
مبتدان وهما نكرتان وسوغ الابتدا بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما الى ما يصلح للاخبار
عنه وهو الضمير والى ذلك اشار بقوله اي نحو عندي درهم ولي وطر

ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمره

وهو مثال لما يجوز ولا يجوز رجل في الدار لفوات الاختصاص والتقديم معا ولا يجوز عند رجل
مال لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه او كانت تتلو نفيا نحو ما رجل قايم ومثله في النظم
بقوله فما خل لنا فرجل وخل مبتدان وسوغ الابتدا بهما تقدم النفي عليهما وبذلك تحصل الفايدة لان
النكرة في سياق النفي تعم واذا عمت كان مدلول النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية
او يتلو استفهاما نحو االه مع الله ومثله في النظم بقوله وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدان
وسوغ الابتدا بهما وقوعهما في حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفايدة لان الاستفهام سوال عن غير معين
يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته
ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امراة او تكون موصوفة
سوا ذكر اي الموصوف والصفة نحو ولعبد مومن خير من مشرك فعبد مبتدا وهو نكرة
وسوغ الابتدا به وصفه بمومن لان النكرة اذا وصفت تقرب من المعرفة وقال ابن الحاجب
المسوغ للابتدا بالنكرة في هذه الاية انما هو معنى العموم وحيز خبر المبتدا ومثله الناظم بقوله
رجل من الكرام عندنا او حذفت الصفة وذكر الموصوف نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطايفة
قد اهمتهم انفسهم فمنوان وطايفة مبتدان وسوغ الابتدا بهما كون كل منها موصوفا بصفة محذوفة

يخ

اي منوان منه وطايفة مما غشيكم بدليل يغشي طايفة منكم وقدمه علي ابن مالك حيث مثل بالاية
للتنويع بواو الحال كما قاله في المغني او حذف الموصوف وذكرت الصفة كالحديث سوداء ولود
خير من حسناء عقيم فسوداء بالمد مبتدا وسوغ الابتدا بها كونها صفة لموصوف محذوف اي امراة سوداء
فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامراة وخير خبر المبتدا او كانت النكرة
عاملة كالحديث امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة فامر ونهي مبتدان وسوغ الابتدا
بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله
ورغبة في الخير خير ومن النكرة العاملة النكرة المضافة لان المضاف عامل في المضاف اليه الجر كالحديث
خمس صلوات كتبهن الله علي العباد فخمس مبتدا وسوغ الابتدا به كونه عاملا في المضاف اليه ومثله
الناظم بقوله عمل بر يزين ولابد في هذه المسوغات من مراعاة معني صحيح مقصود والا ورد
علي الظرف والمجرور عند الناس درهم وفي الدينار رجل وعلي النفي ما حمار ناطق وعلي الاستفهام هل رجل
امراة في الارض وعلي الموصوف ذكر واضح وعلي العامل شرب للماء نافع وعلم انسان موجود فهذه كلها
لا تصلح لان تكون امثلة لحصول الفايدة مع انها علي المسوغات المذكورة ويقاس علي هذه المواضع
المذكورة في كلام الموضح ما اشبهها في المعني فيقاس علي لدينا مزيد وعلي ابصارهم غشاوة نحو قصدك
غلامه رجل وعلي ءاله مع اسم نحو كم رجلا في الدار وعلي ما رجل في الدار نحو قوله
لولا اصطبار لا ودي كل ذي نعمة لما استقلت مطاياهن للظعن
وعلي ولعبد مومن خير نحو رجيل في الدار بالتصغير وعلي العاملة النصب او الجر العاملة الرفع
نحو قايم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وانما قيست عليها لشبه الجملة وهي قصدك غلامه رجل
بالظرف والمجرور في التقديم والاختصاص بالمعمول ولشبه اسم الاستفهام وهو كم بالاسم
المقرون بحرفه وهو اله ولشبه تالي لولا وهو اصطبار بتالي النفي وهو رجل في ما رجل ولشبه
المصغر وهو رجيل بالاسم الموصوف وهو ولعبد مومن لان التصغير وصف في المعني
بالصغر هكذا التشبيه ببعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا
للنظم ومن ذلك التنويع بالنعت نحو قوله تعالي بل انتم قوم تفتنون ذكره الموضح في شرح بانت
سعاد فصل وللخبر ثلث حالات احدها التاخير وهو الاصل والي ذلك اشار
الناظم بقوله والاصل في الاخبار ان تؤخرا لان المبتدا محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق
تعقله فيكون حق الخبر التاخير لانه محكوم به نحو زيد قايم ويجب تاخير الخبر في اربع مسايل احدها
ان يخاف التباسه بالمبتدا وذلك اذا كانا معرفتين او نكرتين متساويتين في التخصيص ولا
قرينة تميز احدهما عن الاخر فالمعرفتان نحو زيد اخوك فان كلا من هذين الجزئين صالح لان يخبر عنه

بالاخر ويختلف المعني باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه
بانه اخو المخاطب واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك ولا يصح لك ان تقول اخوك زيد واذا
عرف اخا له ولا يعرفه علي التعيين باسمه واردت ان يعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح لك ان
تقول زيد اخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل ان كان احدهما
مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القايم زيد وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان
استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو اسمهنا قاله في المغني والنكرتان المتساويتان
نحو افضل منك افضل مني فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالاخر لعمله
في المجرور بعده فاذا جعلت افضل منك مبتدا وافضل مني خبرا امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته
فينعكس المعني لعدم القرينة والي ذلك اشار الناظم بقوله

فامنعه حين يستوي الجزءان عرفا ونكرا عادمي بيان

بخلاف ما اذا كان معه قرينة لفظية او معنوية فالاول نحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية
وهي الصفة قاضية علي النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت او تاخرت والثاني نحو ابو يوسف
ابو حنيفة فان قرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان ابو يوسف مبتدا لانه مشبه وابو حنيفة
خبر لانه مشبه به تقدم او تاخر قال

بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد

فان قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بان بني الابناء مشبهون بالابناء فبنو ابنائنا مبتدا موخر وبنونا خبر
مقدم والمعني بنو ابنائنا مثل بنينا هذا علي حقيقة التشبيه ويضعف ان يكون علي عكس التشبيه
للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان تقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه
حينئذ وبناتنا مبتدا اول وبنوهن مبتدا ثان وابناء الرجال خبر الثاني وهو وخبره خبر الاول والاباعد
نعت الرجال المسئلة الثانية مما يجب فيه تاخير الخبر ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل اذا
تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الي ضمير المبتدا المستتر نحو زيد قام او يقوم فلو قدم والحالة
هذه وقيل قام ويقوم زيد لالتبس المبتدا بالفاعل بخلاف ما اذا كان الخبر صفة نحو زيد قايم
او كان فعلا رافعا لظاهر او لضمير بارز فالاول نحو زيد قام ابوه والثاني نحو اخواك قاما
علي اللغة الفصحي فلا لبس فيهن فيجوز تقدمه فتقول قايم زيد وقام ابوه زيد وقاما اخواك وهذا
التقييد لابد منه في قول النظم كذا اذا ما الفعل كان الخبرا المسئلة الثالثة ان يقترن الخبر
بالا معني نحو انما انت نذير فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معني اذ التقدير ما انت الا
نذير او تقترن بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول فلا يجوز تقديم الخبر لما مر والي ذلك اشار

الناظم بقوله او قصد استعماله منحصرا فاما قوله وهو الكميت بن زيد

فيارب هل الا بك النصر يرتجى عليهم وهل الا عليك المعول

فضرورة لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك ولا يجوز ان يكون
مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة من ذلك فكما لا يقال
هل الا قام زيد لا يقال هل الا في الدار زيد من باب اولى المسئلة الرابعة مما يجب فيه تاخير الخبر
ان يكون المبتدا مستحقا للتصدير اما بنفسه بان يكون له صدر الكلام نحو ما احسن زيدا
فما مبتدا وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب واحسن زيدا خبره ومن في الدار فمن اسم استفهام
مبتدا وفي الدار خبره ومن يقم اقم معه فمن اسم شرط وهو مبتدا ويقم خبره على الاصح وقيل
الجواب وقيل هما وكم عبيد لزيد فكم مبتدا وهي خبرية وعبيد مضاف اليها ولزيد خبر كم
فالخبر في هذه الامثلة واجب التاخير وهو في الاول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث
فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدا فيها لازم الصدر والى ذلك اشار الناظم بقوله
او لازم الصدر او مشبها به اي بما يستحق التصدير نحو الذي ياتيني فله درهم فالذي مبتدا
وهو اسم موصول وياتيني صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التاخر فان المبتدا هنا وهو
الذي مشبه باسم الشرط لعمومه وابهامه واستقبال الفعل الذي بعده وهو ياتيني
وكونه اي الفعل الذي بعده وهو الصلة سببا لما بعده وهو جملة الخبر كما ان الشرط سبب للجواب ولهذا
الشبه دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب لتنبيه التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان
فلو لم يذكر الفا احتمل ذلك واحتمل الاقرار او يكون مستحقا للتصدير بغيره وذلك الغير الذي
له الصدر اما ان يكون متقدما عليه اي على المبتدا نحو لزيد قائم فزيد مبتدا وقائم خبره
وهو واجب التاخر لان المبتدا تقدم عليه لام الابتدا وهي مانعة تاخره فان لام الابتداء لها
لصدر الكلام وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك اشار الناظم بقوله
او كان مسندا لذي لام ابتدا فاما قوله وهو رؤبة

ام الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبه

فاللام داخلة على مبتدا محذوف والتقدير لهي عجوز والجملة خبر ام الحليس ولا يمتنع دخول
اللام في الخبر اذا كان جملة بخلاف المفرد او لا حذف واللام زائدة لا لام الابتدا كقوله

خالي لانت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الاخوالا

ويضعف التقدير الاول ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين ويضعف
التقدير الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قال في المغني واذا دار الامر بين

التقديرين

التقديرين فدعوى الزيادة اولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند
الجمهور او يكون ذلك الغير الذي له الصدر متاخرا عنه اي عن المبتدا بان يكون ماله الصدر مضافا
اليه المبتدا نحو غلام من في الدار فغلام مبتدا ومن استفهام مضاف اليه وفي الدار خبر المبتدا وغلام
من يقم اقم معه فغلام مبتدا ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدا واقم معه جواب الشرط
ومال كم رجل عندك فمال مبتدا وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض باضافتها اليه وعندك
خبر المبتدا وحاصل ما اتى به من امثلة ما يستحق التصدير سبعة اضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية
والشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفا ولام الابتدا والمضاف الى ماله الصدر وبقي عليه
ضمير الشان فانه يلزم صدر الكلام لا خبار بالجمل واذا خبر عنه بجملة لا يجوز ان تتقدم عليه الحالة
الثانية التقدم ويجب في اربع مسايل ايضا وفي غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية التقدم
والثالث ويمتنع يعني تاخر الخبر في اربع مسايل احدها ان يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو في الدار
رجل ففي الدار خبر مقدم ورجل مبتدا موخر وجوبا وعندك مال فعندك خبر مقدم ومال
مبتدا موخر وجوبا وقصدك غلامه رجل فقصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدا موخر
قال ابو حيان ولا اعلم لابن مالك سلفا في هذه الاخيرة وعندي انك فاضل فعندي خبر
مقدم وانك فاضل بفتح ان مبتدا موخر ولا يجوز تاخير الخبر في شيء من ذلك فان تاخر الخبر في
هذا المثال الاخير وهو عندي انك فاضل يوقع في الباس ان المفتوحة بان المكسورة لفظا
وفي الباس ان الموكدة المفتوحة بان المفتوحة التي بمعنى لعل معنى فاذا قدم المبتدا واخر الخبر
بعيد انك فاضل عندي فيحتمل ان تكون مفتوحة وهي وصلتها مبتدا والظرف خبره ويحتمل ان
تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتدا الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها موكدة
وكونها بمعنى لعل لانها احد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي وهذا الالباس لا يتاتى مع تقدم
الظرف لان الموكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما ولهذا يجوز
تاخره اي الخبر عن المبتدا بعد اما الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم كقوله

عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني

فاني جزع بكسر الزاي مبتدا ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق متعلق بجزع لانه
صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر فلوجد جار ومجرور خبر انني جزع على
حد اما زيد ففي الدار ويبريني من بريت القلم اذا نحته واصل البري القطع والمعنى واما
جزعي يوم الفراق فلاجل وجد قارب ان ينحلني وانما جاز تاخر الخبر عن المبتدا هنا لان ان
المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا لان كلا منهما مع معموليها جملة تامة

مستقلة واما لا تنفصل من الفاء بجملة تامة وانما تنفصل باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه
نحو فاما ان كان من المقربين فروح **وتاخره** اي الخبر عن المبتدا **في الامثلة الثلاثة الاول** بضم
الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل **توقع في الباس الخبر بالصفة**
لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة ليختص بها طلبا حثيثا فلو تاخر الخبر فيها لتوهم انه صفة
لان الجمل وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الالباس واليه اشار الناظم بقوله

، ونحو عندي درهم ولي وطر ، ملتزم فيه تقدم الخبر ،

وانما لم يجب تقديم الخبر في نحو واجل مسمي عنده لان النكرة وهو اجل **قد وصفت** بمسمي
فضعف طلبها للظرف **فكان الظاهر في الظرف** وهو عنده **انه خبر لا اجل لا صفة** ثانية له وفي
الكشاف ان تقديم المبتدا هنا واجب لان المعني واي اجل مسمي عنده تعظيما لشان الساعة فلما جري
فيه هذا المعني وجب التقديم المسئلة **الثانية** مما يجب فيه تقديم الخبر **ان يقترن المبتدا بالا**
لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد صلي الله عليه وسلم فلنا خبر مقدم واتباع احمد مبتدا موخر
او يقترن بالا معني نحو انما عندك زيد فعندك خبر مقدم وزيد مبتدا موخر وهو محصور
فيه والمعني ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول الناظم ، وخبر المحصور قدم ابدا ، المسئلة
الثالثة ان يكون الخبر لازم الصدرية بنفسه **نحو اين زيد** او بغيره اما متقدما عليه نحو
لقايم زيد **او** متاخرا عنه وذلك اذا كان الخبر **مضافا الي لازمها** اي الصدرية **نحو صبيحة اي**
يوم سفرك فصبيحة خبر مقدم واي استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدا موخر والي ذلك
اشار الناظم بقوله ، كذا اذا يستوجب التصديرا ، المسئلة **الرابعة ان يعود ضمير**
متصل بالمبتدا علي بعض متعلق الخبر كقوله تعالي ام علي قلوب اقفالها فاقفالها مبتدا
موخر وعلي قلوب خبر مقدم ولا يجوز تاخيره لئلا يعود الها المتصلة باقفالها علي قلوب وهي
متاخرة في الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر علي الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور
متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التاخير فيعود الضمير علي متاخر لفظا ورتبة **وكذا اذا عاد علي**
مضاف اليه الخبر نحو **قول الشاعر** وهو نصيب بالتصغير الاكبر بن رباح وهو عبد اسود لبني
مروان لا الاصغر مولي المهدي يخاطب امراة

، اهابك اجلالا وما بك قدرة ، علي **ولكن ملؤ عين حبيبها** ،

فملؤ خبر مقدم وحبيبها مبتدا موخر ولا يجوز تقديمه علي الخبر لئلا يعود الضمير علي عين وقد اضيف
اليها الخبر وهو متاخر في الرتبة وتسميته بعض الخبر مجازا وانما الخبر المضاف لا غير وفوك
الخطيب التبريزي ان الضمير المضاف اليه المبتدا يجوز ان يرجع الي المراة بعيد والي ذلك اشار

الناظم

الناظم بقوله ، كذا اذا عاد عليه مضمر ، مما به عنه مبينا يخبر ،
ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتاخير وذلك فيما فقد فيه موجبهما كقولك
زيد قايم فيترجح تاخيره علي الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والي ذلك اشار الناظم بقوله
وجوزوا التقديم اذ لا ضررا ، **فصل وما علم من مبتدا وخبر جاز**
حذفه والي ذلك اشار الناظم بقوله ، وحذف ما يعلم جائز **وقد يجب** حذف المعلوم منهما
فاما حذف المبتدا جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها ونحو يقال كيف زيد
فتقول في الجواب **دنف** بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار لمبتدات محذوفة جوازا للعلم
بها **والتقدير فعمله لنفسه واساته عليه وهو دنف** اي مريض من العشق وطريق العلم بها ان عمله
واساته مصدران ماخوذان من فعليهما السابق ودخول الفا علي ما لا يصلح ان يكون مبتدا قرينة
دالة علي حذفه وان الضمير معلوم من العايد عليه في السوال والي ذلك اشار الناظم بقوله

، وفي جواب كيف زيد قل دنف ، فزيد استغني عنه اذ عرف ،

واما حذفه اي المبتدا **وجوبا فاذا اخبر عنه بنعت مقطوع** عن متبوعه **لمجرد مدح نحو الحمد لله**
الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المومنين او ترحم نحو مررت بعبدك المسكين
برفع الحميد وعدو والمسكين علي انها اخبار لمبتدات محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو
المومنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم لما قطعوا هذه النعوت الي النصب التزموا اضمار
الناصب امارة علي انهم قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا
الناصب لا وهم الاخبار واجروا الرفع في وجوب الحذف مجري النصب واحترز بقوله
لمجرد مدح الي اخره من ان يكون النعت له لايضاح او التخصيص فانه اذا قطع الي الرفع جاز ذكر
المبتدا وحذفه كاظهار الناصب واضماره **او** اخبر عنه **بمصدر جي به** اي بالمصدر **بدلا** اي
عوضا **من اللفظ بفعله** اي بفعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل
نحو سمع وطاعة وقوله

قالت حنان ما اتي بك ههنا ، اذو نسب ام انت بالحي عارف ،

فسمع وحنان خبران لمبتدائين محذوفين وجوبا **والتقدير امري حنان وامري سمع وطاعة**
واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي جي بها بدلا من اللفظ بافعالها
ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدات محذوفة وجوبا حملا للرفع فع
علي النصب وفاعل قالت مستتر عايد علي المراة المعهودة والمعني اي احن عليك اي شي جاء بك ههنا
الك قرابة ام معرفة بالحي وانما قالت له ذلك خوفا من انكار اهلها عليه فيقتلوه **او** اخبر عنه

لحي

المخصوص بمعنى نعم في افادة المدح اوبئس في افادة الذم موخر المخصوص عنهما اي نعم
وبئس نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واذا قدرا اي زيد وعمرو خبرين لمبتداين محذوفين
وجوبا كان سامعا سمع نعم الرجل او بئس الرجل فسال عن المخصوص بالمدح او الذم من هو فقيل
له هو زيد او هو عمرو واما اذا قدرا مبتداين وخبرهما الجملة قبلهما او محذوف عليهما اي على عكسه
فليسا مما نحن فيه فان كان المخصوص متقدما على نعم او بئس نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس
الرجل فمبتدا اي فهو مبتدا لا غير والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل
ومن ذلك اي من حذف المبتدا وجوبا قولهم من انت زيد بالرفع فزيد خبر لمبتدا محذوف
وجوبا اي مذكورك زيد وهذا التقدير اولى من تقدير سيبويه كلامك زيد لان المعاني
لا يخبر عنها بالذوات ولان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب عنه بان من اطلاق الكلام
على المفرد وهو جائز لغة كما جا عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصا
ذكر زيدا وهو ليس اهلا لذكره فقيل له من انت زيد يروى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر
والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من انت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر في
الرفع والتقدير مذكورك زيد ليكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب والتزم حذف
الرافع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وافاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير
المخاطب واذلاله ومن حذف المبتدا وجوبا قولهم في ذمتي لافعلن ففي ذمتي خبر لمبتدا
محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده اي في ذمتي ميثاق او عهد ذكره ابو علي واما
حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد فالاسد مبتدا وخبره محذوف جوازا اي
حاضر لان اذا الفجائية تشعر بالحضور ونحو اكلها دايم وظلها فظلها مبتدا وخبره محذوف
جوازا لدلالة ما قبله عليه اي كذلك اي دايم ويقال من عندك فتقول زيد مبتدا خبره
محذوف جوازا لدلالة خبر من عليه اي عندي واليه اشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من
عندكما ويقال ما عندك فتقول درهم اي درهم عندي فتقدر الخبر متاخرا قال ابن مالك
ولا يجوز ان يكون التقدير عندي درهم الا على ضعف لان الجواب ينبغي ان يكون به مسلوكا مسلك السوال
والمقدم في السوال هو المبتدا فكان هو المقدم في الجواب ولان الاصل تاخير الخبر فترك في مثل عندي
درهم لان التاخير يوهم الوصفية وذلك مامون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل به بسبب انتهى
فان قلت اذا قدر الخبر متاخرا فما مسوغ الابتدا بدرهم قلت كونه جوابا لاستفهام
واما حذفه اي الخبر وجوبا ففي اربع مسايل احدها ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدا واقع بعد
لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زايد على الوجود وايضاح

اي على وجود ذلك المبتدا

ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا والخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك
فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف وهو كون مطلق اي لولا زيد
موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زايد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد
محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الي لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد
فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى
لولا اذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو
المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك في ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين
المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم بقوله ، وبعد لولا
غالبا حذف الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زايد على الوجود وجب ذكره ان فقد دليله
كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل فزيد مبتدا وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود
زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره وفي الحديث خطابا لعايشة
رضي الله عنها لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابرهيم وحكاه في المغني
بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدا وحديثو خبره وهو كون مقيد
بالحداثة وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه ان وجد الدليل الدال عليه نحو لولا انصار زيد
حموه ما سلم فحموه خبر ايضا وهو كون مقيد بالحماية والمبتدا دال عليه اذ من شان الناصر ان
يحمي من ينصره ومنه قول ابي العلا احمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري في وصف السيف

يذيب الرعب منه كل عضب ... فلولا الغمد يمسكه لسالا

فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدا دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه ويذيب
نقيض يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم الرا وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله
وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين
المعجمة غلاف السيف وسالا من السيلان والها في يمسكه عايدة على كل عضب قال الموضح
في شرح الشواهد والمعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت لذوبانها
من فزعها منه انتهى ، وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك واليه
اشار في النظم بقوله غالبا وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا بناء عندهم على
انه لا يكون الا كونا مطلقا واوجبوا جعل الكون الخاص اي المقيد مبتدا فيقال في لولا زيد سالمنا
ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا اي موجودة ويقال في لولا انصار زيد حموه ما سلم لولا حماية
انصار زيد اياه اي موجودة ولحنوا المعري في قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح

بدل اشتمال على ان الامر
ان يمسكه ثم حذفت
ان فارتفع الفعل
بعد ان يمسكه

في المغني وليس يعني التلحين بجيد لاحتمال تقدير يمسكه جملة معترضة انتهى وفي الاحتمال الاول نظر فقد
قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في من لدُ شولاً قدره سيبويه من لد ان كانت واعترض
عليه في تقديره ان انه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلته ولهذا
يعترض على الدماميني ايضا في قوله ويحتمل ان يخرج على حذف ان الناصبة لا اسم الرافعة للخبر
والاصل فلولا ان الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون يمسكه حالا من الخبر
المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانه خبر في المعنى نقله الموضح في المغني عن الاخفش واقره
وقال والحديث المتقدم مروي بالمعنى لا باللفظ قال ابن ابي الربيع لم ار هذه الرواية يعني
بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك
حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله المرادي عنه في شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع
بعد لولا مبتدا هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيين الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل
هو مرفوع بلولا وسياتي المسئلة الثانية ان يكون المبتدا صريحا في القسم بمعنى انه لا يستعمل الا
في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو لعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا
طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة اي وحياتك لافعلن وايمن الله بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن
وهو البركة اي بركة الله لافعلن فعمرك وايمن الله مبتدا ان حذف خبرهما وجوبا اي لعمرك قسمي وايمن
الله يميني وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده فان قلت عهد الله لافعلن جاز اثبات
الخبر وحذفه لعدم الصراحة في القسم به لان عهد الله غير ملازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب
الوفا به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو لعمرك
لافعلن ان يقدر لقسمي عمرك فيكون من حذف المبتدا والاول اولى لانه اذا دار الحذف بين ان
يكون من الصدر والاوائل او من الاعجاز والاواخر فالحمل على الاواخر اولى لانها محل التغيير غالبا
ولان دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا اولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير
على شيء اخر والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وفي نص يمين ذا استقر المسئلة الثالثة
ان يكون المبتدا معطوفا عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة وهي
الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع بتركها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد واو عينت
مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع فكل مبتدا وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدا
والخبر محذوف وجوبا اي مقترنان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران
وانما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع لكان كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو
وارادت الاخبار باقترانهما جاز حذفه اي الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم من تقارنهما الاجتماع

على

على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم التنصيص على المعية

قال الفرزدق

تمنوا الى الموت الذي يشعب الفتى ... وكل امرئ والموت يلتقيان

فاثبت ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين
وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان
معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء اخر والبيت ضرورة المسئلة الرابعة
ان يكون المبتدا اما مصدرا صريحا عاملا في اسم مفسر بكسر السين لضمير بالتنوين متعلق بمفسر
ذي حال نعت لضمير لا يصح كونه اي الحال خبرا عن المبتدا المذكور نحو ضربي زيدا قائما فضربي
مبتدا وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير يفسره زيد وهذه
الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال
ضربي قائم واما مصدرا مؤولا نحو ان ضربت او ان تضرب زيدا قائما على راي بعض الكوفيين او
يكون اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا فاكثر اسم
تفضيل مبتدا مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونه خبرا عنه او مضافا
الى شيء مؤول بالمصدر المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب اسم تفضيل مبتدا اي يكون اسم التفضيل مضافا
مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل اي اخطب كون الامير قائما وخبر ذلك كله في الامثلة
السابقة مقدر باذ كان ان اريد الماضي او اذا كان ان اريد المستقبل عند سيبويه وجمهور
البصريين فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان او اذا كان فحاصل
خبر واذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما
وملتوتا حالان من الضمير المستتر في كان وانما لم تجعل ناقصة والمنصوب خبرها لوجهين احدهما
التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو
موقعه في الحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قال ابن الناظم ويقدر
بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند الاخفش واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف
مع صحة المعنى فيقدر الخبر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما وفي اكثر شربي السويق ملتوتا
شربه ملتوتا وفي اخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف
والها المضاف اليها مفعوله وهي صاحبة الحال هذا وان كان اقل حذفا من الاول غير مرضي عند
سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقا معموله وهو لا يجوز عندهم ولان
تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان يسد مسد الخبر لانها بمنزلة

الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قايما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد
الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل
به في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ان الخبر محذوف وجوبا
لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله

وقبل حال لا يكون خبرا ، عن الذي خبره قد اضمرا

واحترز الموضح بقوله عامله في اسم منسر لضمير ذي حال من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال
نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر حينئذ نحو ضربي زيدا قايما شديد فان قايما حال من زيد والعامل
فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في
اسم منسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه عاملا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قال
المرادي في شرح التسهيل واحترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدا عما اذا صحت فانه لا يجوز
ضربي زيدا شديدا بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فالرفع لشديد واجب لانه وصف
للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل فاية ان يكون
كامل زاجخو زيد ضربته وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم واجازوا حكمه حكمك مسمطا بضم
الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي اخره طا مهملة اي مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته
للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف اي حكمك لك مثبتا اي نافذا وشذوذه من وجهين
للخبرية احدهما النصب مع صلاحية الحال والثاني ان الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال
ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها في حكمك لان
الذوات لا توصف بالنفوذ واشذ منه قراءة علي كرم الله وجهه ونحن عصبة بالنصب مع انتفا المصدرية
بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة **فصل** والاصح جواز
تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدا واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك اشار الناظم
بقوله واخبروا باثنين او باكثرا عن واحد سوا اتفقا افرادا او جملة او اختلفا فالاول
نحو زيد شاعر اي ناظم كاتب اي ناثر يعني انه ينظم الكلام وينثره والثاني نحو زيد قام ضحك
والثالث نحو زيد قاعد ضحك وعكسه والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدعي تقدير هو للثاني من
الخبرين او يدعي انه اي المبتدا جامع الصفتين الشعر والكتابة لا الاخبار بكل منهما على انفراده
لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرحي الجمل وليس من تعدد
الخبر لواحد ما ذكره ابن الناظم في شرح النظم من قوله وهو طرفه على ما قيل

يداك يد خيرها يرتجى ، واخرى لاعدايها غايظه

بل من تعدد الخبر لمبتدا متعدد في نفسه حقيقة لان يداك في قوة مبتدا ين لكل منهما خبر
على حدته ولان التحقيق ان العطف ليس من التعدد وقول ابيه في التسهيل بعطف وغير عطف
منتقد عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو قولهم الرمان حلو
حامض بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى لانهما بمعنى خبر واحد اي مز وضابطه ان يكون الخبر
عنه مشتملا على طرف من كل من الجزئين لا عليهما معا الا ترى ان المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه
بينهما **ولهذا** اي ولاجل كونهما في معنى خبر واحد **يمتنع العطف للثاني على الاول على الاصح** لان العطف
يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا للفارسي في احد قوليه **ويمتنع ايضا ان يتوسط
المبتدا بينهما** وان يتقدما على المبتدا على الاصح فيهما عند الاكثرين قاله في البديع فلا يقال حلو الرمان
حامض ولا حلو حامض الرمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع
وصف الشي بما نقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة
توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف
ولو صح هذا اي ارد لم يصح التصغير وهو جايز بلا خلاف قاله الموضح في شرح بانت سعاد ولاخبر
مبتدا محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما او في الثاني فقط اقوال
اختار ابو حيان اولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها ويظهر ثمرة الخلاف في تحملها او تحمل
احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه
بالثاني وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من التنازع في السببي المرفوع على القولين وليس من تعدد
الخبر ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو والذين كذبوا باياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع
بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا باياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم فحذف المبتدان
وبقي خبراهما فعطف احدهما على الاخر **هذا باب**
الافعال الداخلة على المبتدا اذا لم يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية
بنفسه او بجزئه فالاول كاسم الشرط والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمومن والرابع
نحو اكل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس كمصحوب اذا الفجائية **والخبر** اذا لم يكن طلبا ولا انشاء
ترفع المبتدا تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها مجازا **وتنصب خبره تشبيها بالمفعول
ويسمى خبرها** حقيقة ومفعولها مجازا لانها اشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا
هذا مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى انها لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو
مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفرا فذهب الى انها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل
واتفقوا على نصبها الجز الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال الفرا تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام

وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا ومعرفة
وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول
به كذلك وأجيب بأن الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال إني عبد الله وكررت
بزيد ودخلت الدار وإلى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله ترفع كان المبتدا اسما والخبر
تنصبه وهذه الأفعال ثلاثة عشر فعلا وهي ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل
وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سواء كانت مثبتة أو منفية صلة لما الظرفية
أو لا وهي ثمانية كان وهي أم الباب لاختصاصها بأمور لا يكون لأخواتها كما سيأتي وأمسى وأصبح
وأضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا وأمسى خلا فأصبحتم بنعمته إخوانا
وأضحى تميز الزوايا وظل وجهه مسودا وبيت ريان الجفون وصار الحر رخيصا وليس معروفا
والقسم الثاني ما يعمله أي هذا العمل بشرط أن يتقدمه نفي بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي أو
عارض فيه بنقل أو استلزام أو نهي أو دعاء بلا خاصة كما في الارتشاف وهو أربعة زال ماضي
يزال وبرح وفتئ وانفك وإنما اشترطوا فيها ذلك لأنها بمعنى النفي فلما دخل عليها النفي انقلبت إثباتا
فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على ذلك أنه لا يجوز ما زال زيد إلا قائما كما يجوز
ما كان زيد إلا قائما هذا قول البصريين وصححه أبو البقا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وهذي الأربعة
لشبه نفي أو لنفي متبعه مثالها بعد النفي بالحرف ولا يزالون مختلفين فيزال فعل مضارع والواو
اسمه ومختلفين خبره لن نبرح عليه عاكفين فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا
وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثاني ولكنه حاول التنصيص على أن ذلك يسوغ مع ذكر لا وحدها
ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله وهو امرؤ القيس الكندي

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ... ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

إذ الأصل لا تفتؤ ولا أبرح ولا ينقاس حذف النافي إلا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه
جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ويمين يروى بالرفع على
أنه مبتدأ حذف خبره أي يمين الله قسمي وبالنصب على أن أصله أقسم بيمين الله فحذف الجار وأوصل
الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب بحاله ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة
ما قبله عليه والتقدير لو قطعوا رأسي لا أبرح ومثالها بعد النفي بالاسم قوله

غير منفك أسير هوى ... كل وان ليس يعتبر

ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز ... كل ذي عفة مقل قنوع

ذلك يجيء

ومثالها بالفعل العارض النفي قوله

قلما يبرح اللبيب إلى ... ما يورث الحمد داعيا أو مجيبا

فإن قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي أبيت أزال
أستغفر الله أي لا أزال قال الفراء وجهه أن من أبى شيئا لم يفعله والإباء مستلزم للنفي
ولهذا ساغ بعد أبى تفريغ الاستثناء قاله الموضح في الحواشي ومثالها بعد النهي قوله

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت ... فنسيانه ضلال مبين

صاح مرخم صاحب على غير القياس شمر بكسر الميم أمر ولا نهي واسم تزل مستتر فيها وجوبا تقديره أنت
وذاكر الموت خبرها ومثالها بعد الدعاء قوله وهو ذو الرمة

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلا ... ولا زال منهلا بجرعائك القطر

فالقطر اسم زال مؤخر ومنهلا خبرها مقدم والأصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك ألا حرف استفتاح ح
ويا حرف نداء والمنادى محذوف أي يا هذه أو حرف تنبيه مؤكد لألا الاستفتاحية لما فيها من معنى
التنبيه واسلمي فعل أمر من السلامة وهي البراءة من العيوب ومعناه الدعاء لدار مي بالسلامة ومي
اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم وعلى للمصاحبة أي اسلمي مع بلاك والمنهل السائل بشدة
والجرعاء تأنيث الأجرع رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة
كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع به وإنما قام النهي والدعاء مقام بلا صح
النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي وقيدت زال بماضي يزال احترازا من زال
ماضي يزيل بفتح اليا فإنه فعل تام متعد إلى مفعول واحد ووزنه فعل بفتح الفا ومعناه ماز
بمعنى ميز تقول زل ضأنك من معزاك أي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل بفتح
الزاي لأنه من باب ضرب يضرب ضربا واحترازا من زال ماضي يزول فإنه فعل تام قاصر
ووزنه فعل بفتح العين أيضا لأنه من باب نصر ينصر ومعناه الانتقال تقول زل عن مكانك
أي انتقل عنه ومنه إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا أي تنتقلا ولئن أي انتقلتا زالتا
ومصدره الزوال أي الانتقال بخلاف زال ماضي يزال فإن وزنه فعل بكسر العين لأنه من باب
علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر وحكى الكسائي والفراء لزال الناقصة مضارعا
آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها
إلى فعل بكسر العين بعد أن كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف
يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينها يا وزال يزول عينها واو والقسم
الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام خاصة نحو

واوصاني بالصلوة والزكاة ما دمت حيا فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل
على مصدرية ما وظرفيتها انها تؤول بمصدر مضاف اليه الزمان اي مدة دوامي حيا وسميت
ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف
وهو المدة فاصله ما دمت حيا مدة ما دمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه
وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلاة
العصر اي وقت صلاة العصر قاله في المغني واطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال ومثل كان
مسبوقا بما كاعط ما دمت مصيبا درهما فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها
العمل المذكور فان ولي مرفوعها منصوب فانه حال نحو يعجبني ما دمت صحيحا اي يعجبني دوامك صحيحا ولو لم
يذكر ما اصلا فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعله
وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ما دامت السموات
والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية

دام صح

فصل وهذه الافعال الثلاثة عشر في التصرف وعدمه ثلاثة اقسام ما لا
يتصرف بحال وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها
ودام عند الفرا وكثير من المتاخرين لانها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه
قاله ابو حيان في النكت الحسان وابايد يدوم ودم ودايم ودوام فمن تصرفات التامة
وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها الثلاث برح وفتي وانفك فانها لا يستعمل
منها امر لان من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الامر ولا مصدر لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور
البصريين ودام عند الاقدمين وقليل من المتاخرين فانهم اثبتوا لها مضارعا وهو يدوم وما يتصرف
تصرفا تاما وهو الباقي بناء على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى وامسى
واصبح الاضحا والامسا والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات
والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله ابو حيان وللتصاريف في هذين القسمين وهما
التصرف التام والناقص ما للماضي من العمل بشرطه وغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله

، وغير ماض مثله قد عملا ، ان كان غير الماضي منه استعملا ،

فالمضارع نحو ولم اك بغيا فاك مضارع كان واصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء
الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره واصله بغويا اجتمع فيه الواو
والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء بالياء وقلبت الضمة كسرة والامر
نحو كونوا حجارة اصله قبل اتصاله بالواو كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما

اتصل واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين
والواو اسمه حجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به لكان حسنا والمصدر كقوله

، ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ، وكونك اياه عليك يسير ،

كونك مبتدا وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف المخاطب واياه خبره من جهة نقصانه والاصل كونه
فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على ابي البقا في زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال
لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائيته وابذل بالذال المعجمة العطا والباء متعلقة
بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تاخير واسم الفاعل كقوله

، وما كل من يبدي البشاشة كائنا ، اخاك اذا لم تلفه لك منجدا ،

فكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو واخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة
وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بمعنى تجده متعد لاثنين وفي التنزيل الفوا اباهم ضالين
ومنجدا بالجيم مفعوله الثاني لا حال خلافا للعيني واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون
قاله ابو حيان وقوله وهو الحسين بن مطير الاسدي

، قضى الله يا اسما ان لست زايلا ، احبك حتى يغمض العين مغمض ،

فزايلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا وجملة احبك خبره فصل
وتوسط اخبار هذه بينهن وبين اسماهن جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معط في دام
نص عليه في الفية قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثنا وعليه قول الناظم وفي جميعها
توسط الخبر اجز قال الله وكان حقا علينا نصر المؤمنين فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين
اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها اذا لم يتقدم عليها وقراءة حمزة وحفص
ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر على انه خبر مقدم وان تولوا اسمها مؤخر فقد توسط
خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ويوخذ من كلام المغني ان رفع البر ضعيف
كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف فانه قال واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين
بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرات السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا بالنصب وقال الشاعر

، لا طيب للعيش ما دامت منغصة ، لذاته بادكار الموت والهرم ،

فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه
ابن معط ولك ان تقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع
في السببي المرفوع الا ان يكون لا يراه واولى منه قول الاخر

، ما دام حافظ سري من وثقت به ، فهو الذي لست عنه راغبا ابدا ،

الصحيح ان درستويه يمنع تقدم خبر ليس
اي عليها او معطا انما منع خبر دام
ان يتقدم على الجملة

فقدم الخبر على الاسم الا ان يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند
البيت الا مكاء اي صفيرا وتحفا اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط موجبا نحو كان
في الدار ساكنها فتحصل ثلاثة اقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب فصل وتقديم
اخبارهن عليهن جائز عند البصريين اذا عريت مما يوجب التقديم او التوسط او التاخير بدليل
اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما
عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى
ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا عمرو ضرب مع
قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل
فاما اليتيم فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل قاله
الموضح في الحواشي الا خبر دام فلا يجوز تقديمه عليها دام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدري
لا ينفصل من صلته بمعمولها وان قلنا ينفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم
تصرف دام فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا قاله
الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال وكل سبقه دام حظر والا خبر ليس فلا يجوز
ان يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متاخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه اشار الناظم
بقوله ومنع سبق خبر ليس اصطفي وحجتهم انهم قاسوها على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليها
اتفاقا والجامع بينهما الجمود واحتج المجيز من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين
وابن عصفور من المتاخرين بنحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتقرير الحجة منه
ان يوم ياتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا
خبرها وتقديم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على
ليس لما جاز تقديم معموله عليها واجيب بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب
بان المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره او بان يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم
ياتيهم وليس مصروفا جملة حالية موكدة او مستانفة او بان يوم في محل رفع على الابتداء ومبني على الفتح
لاضافته الى جملة ياتيهم وليس مصروفا خبره واذا نفي الفعل بما النافية جاز توسط الخبر بين النافي
وهو ما والفعل والمنع مطلقا سواء كان النفي شرطا في العمل ام لا نحو ما قائما كان زيد ونحو ما
قائما زال زيد ويمتنع التقدم على نفس ما عند البصريين والفراء من الكوفيين لان لها من ذوات الصدور
والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك سبق خبر ما النافية واجازه بقية الكوفيين بناء منه على
انها لا تستحق التصدير قياسا على اخواتها وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال واخواتها

لان نفيها ايجاب بدليل انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها
عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع وعمم الفراء المنع في جميع حروف النفي ويرده قوله
وهو المعلوط القريعي

ورج الفتى للخير ما ان رايته ، على السن خيرا لا يزال يزيد

فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال يزيد خيرا ورج من الرجاء والفتى الشاب
يقال فتي فهو فتي بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعني انك اذا رايت انسانا يزيد خيرا
كلما زاد عمره فرجه للخير وما يحتمل ان تكون مصدرية ظرفية وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما
النافية وجزم به في المغني ويحتمل ان تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف فصل
ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع
نحو كان عندك او في المسجد زيد معتكفا والاصل كان زيد معتكفا عندك او في المسجد فقدم
معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك اشار الناظم بقوله

ولا يلي العامل معمول الخبر ، الا اذا ظرفا اتى او حرف جر

فان لم يكن المعمول احدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين
اسمها باجنبي منهما والكوفيون يجيزون مطلقا لان معمول معمولها في معنى معمولها وفصل ابن
السراج والفارسي من البصريين وابن عصفور من المتاخرين فاجازوه ان تقدم الخبر معه
نحو كان طعامك زيدا اكلا لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه ومنعوه ان تقدم وحده نحو
كان طعامك زيد اكلا اذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي ويتحصل من هذه المسئلة اربع
وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل واحتج الكوفيون القائلون بالجواز مطلقا
بنحو قوله وهو الفرزدق

قنافذ هداجون حول بيوتهم ، بما كان اياهم عطية عودا

وجه الحجة منه ان اياهم معمول عود وعود خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا
ولا مجرورا وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها خبر مبتدا محذوف اي هم قنافذ و
هداجون جمع هداج بتشديد الدال وفي اخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية ابو جرير
واراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه
فهو من الاستعارة بالكناية وخرج هذا البيت على زيادة كان بين الموصول وصلته او على اضمار
الاسم في كان حال كونه مرادا به الشان وعلى هذا اقتصر فقال

ومضمر الشان اسما انو ان وقع ، موهم ما استبان انه امتنع

او راجعا الي ما الموصولة و عليهن فعطيه مبتدا وعوده خبره واياتم معمول الخبر تقدم علي المبتدا و تقديم معمول الخبر الفعلي علي المبتدا جايز عند البصريين و قيل التقدير ضرورة وهذا التخريج الاخير وهو دعوي الضرورة متعين في قوله

باتت فوادي ذات الخال سالبة ، فالعيش ان حم لي عيش من العجب ،

فلا يجوز دعوي زيادة بات ولا اضمار اسمها مرادا به الشان لظهور نصب الخبر وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد وحم بالبنا للمفعول بمعني قدر ولا ينبغي دعوي الضرورة لجواز ان يكون فوادي منادي سقط منه حرف الندا ومعمول الخبر محذوف اي سالبته فصل

قد تستعمل هذه الافعال تامة اي مستغنية بمرفوعها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك واليه اشار بقوله وذو تمام ما برفع يكتفي وتبعه ابي هشام وهو مخالف لمذهب سيبويه والاكثر البصريين من ان معني تمامها دلالتها علي الحدث والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا لم سمي ناقصا فعلي الاول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلي قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة علي الحدث وتجرد للدلالة علي الزمان واستدل ابن مالك علي بطلان مذهب الاكثرين بعشرة اوجه مذكورة في شرحه علي شرحه علي التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعني فعل لازم فكانت بمعني حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل ذو عسرة وامسي بمعني دخل في المسا واصبح بمعني دخل في الصباح نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المسا وحين تدخلون في الصباح ودام بمعني بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي بقيت وبات بمعني عرس وهو النزول ليلا نحو قول عمر رضي الله عنه اما رسول الله صلي الله عليه وسلم فقد بات بمني اي عرس بها وقوله اي امري القيس بن عانس بالنون وقال ابن دريد لا ابن حجر الكندي خلافا لمن زعمه

وبات وباتت له ليلة ، كليلة ذي العاير الارمد ،

اي عرس والعاير بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذي في العين تدمع له وقيل الرمد والارمد صفة له مخصصة علي الاول وكاشفة علي الثاني وقالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا وظل بمعني دام واستمر نحو ظل اليوم بالرفع اي دام ظله واضحي بمعني دخل في الضحي نحو اضحينا اي دخلنا في الضحي وصار بمعني انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل وبمعني رجع نحو الا الي الله تصير الامور اي ترجع وبرح بمعني ذهب نحو واذ قال موسي لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعني انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اي انفصل وتكون هذه الافعال التامة لمعان اخر غير ما ذكر وجميع افعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة الا ثلاثة افعال فانها لزمت النقص ولم تستعمل تامة اصلا وهي فتي وزال وليس وما اوهم خلاف ذلك يوول والي ذلك اشار الناظم بقوله

والنقص

والنقص في فتي ليس زال دايما قفي وذهب ابو حيان في نكته الي ان فتي تكون تامة بمعني سكن وذهب ابو علي في الحلبيات الي ان زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اي لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون الي ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزي الفتي ليس الجمل فصل تختص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضي لتعين الزمان فيه دون المضارع وشذ قول ام عقيل بن ابي طالب وهي ترقصه

انت تكون ماجد نبيل ، اذا تهب شمال بليل ،

انشد ابن مالك شاهدا علي ذلك فانت مبتدا وماجد نبيل خبره وتكون زايدة بين المبتدا والخبر ونبيل فعيل من النبالة بمعني الفضل خبر بعد خبر وشمال كجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كقتيل بمعني مبلول والشرط الثاني كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا وليس المراد بزيادتها انها لا تدل علي معني البتة بل انها لم يوت بها للاسناد والا فهي دالة علي المضي ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة علي المضي نحو ما كان احسن زيدا فكان زايدة بين المبتدا وخبره وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل تاكيدا للمعني وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ومنه قوله

جياد بني ابي بكر تسامي ، علي كان المسومة العراب ،

انشد الفرا فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشي الواحد والجيا جمع جيد وتسامي اصله تتسامي حذفت احدي التائين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السومة وهي العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت المسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعي واطلق الناظم المسئلة اعتمادا علي المثال فقال وقد تزاد كان في حشو كما كان اصح علم من تقدما ولبس من زيادتها قوله وهو الفرزدق

فكيف اذا مررت بدار قوم ، وجيران لنا كانوا كرام ،

لرفعها الضمير وهو الواو والزايد لا يعمل شيا عند الجمهور هذا مذهب ابي العباس المبرد واكثر النحويين حيث ذهبوا الي ان كان في هذا البيت ليست بزايدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالي وهذا كتاب انزلناه مبارك خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا الي انها في البيت زايدة واختلف في اطلاقهما الزيادة فيها فالذي فهمه النحويون انهما ارادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الي الضمير كما لم يمنع من الغا ظن اسنادها الي الفاعل في نحو زيد ظننت قايم وقال الفارسي في التذكرة فان قلت كيف تلغي وقد عملت في الضمير قلنا تكون لغوا

اورد الشاهد في هذا البيت ان ليس عاطفة لا اسم لها ولا خبر فهي بمعني لا اعني لا الجمل هذا مذهب الكوفيين ويحتمل ان يكون الجمل اسم ليس وخبرها محذوف لفهم المعني والتقدير ليس الجمل جازيا فتكون في الشاهد فتكون له اسم وخبر وصدر هذا البيت اذا قرضت قرضا فاجزه فالجمل يعني احد ولهذا من امثالهم في المكافاة يقولون انما يجزي الفتي ليس الجمل ويجزي مضارع جزا مبني للمفعول والفتي مفعول ناب مناب الفاعل كاتبه الفقير محمد مصطفي البرهاني

والضمير الذي فيها توكيد لها في لنا لانه مرتفع بالفاعل الا ترى انه لا خبر له وقال ابو الفتح محتجا للخليل وجه زيادتها في هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدا ولنا الخبر ولكنه لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو رفعه بكان وقال ابن عصفور اصل المسئلة وجيران لنا هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كانوا هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله الا يجاورنا الاك ديار والاصل الا اياك واذا كان يتصل بالحرف فالاحرى ان يتصل بالفعل انتهى قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون انما ارادا بالزيادة انه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هولا القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه قد فارقهم فالجيرة كانت في الزمن الماضي فجي بقوله كانوا لنا تاكيد ما فهم من المضي قبل دخولها فاطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا

هل انتم عايجون بنا لعنّا ٭ نرى العرصات او اثر الخيام

ولا يمتنع ايضا في البيت ان تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة انتهى كلام المرادي والحاصل على القول بزيادة كان في البيت قولان في الاعمال والاهمال وفي كل واحد منهما قولان فعلى الاهمال قيل الا صل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزايدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الي جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للضمير المستتر في لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة ولانها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغي نحو زيد ظننت عالم هذا ما في المغني مرتبا ومنها اي من الامور المختصة بها كان انها تحذف ويقع ذلك الحذف على اربعة اوجه احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا ويبقى الخبر دالا عليهما وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط غير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون في الامهات ما لم يتوسعوا في غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله

ويحذفونها ويبقون الخبر ٭ وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر

مثال ان والغالب فيها ان تكون تنويعية قولك سر مسرعا ان راكبا وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله

٥٥ ٭ لا يعدمن الدهر الا مطرف ٭ ان ظالما ابدا وان مظلوما

اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال ابو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما انتصبا على الحال وان بقية اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف اي ان كان عملهم خيرا فجزاوهم خير وان كان عملهم شرا فجزاوهم شر وفيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من مفرداته ويجوز ان خير فخيرا وان شر فشرا برفع الاول على انه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على انه مفعول ثان لفعل محذوف اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا ورفعهما معا بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاوهم خير والوجه الاول من الاوجه الاربعة ارجحها لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فا الجزا وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفا وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه والوجهان الاخيران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافيان بمعنى على حد سوا قال تلميذه ابن الصايغ لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما ومثال ان غير التنويعية قولهم انطق بحق وان مستخرجا اي وان كنت مستخرجا ومثال لو قوله صلى الله عليه وسلم لبعض اصحابه التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما وقوله

لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا ٭ جنوده ضاق عنها السهل والجبل

اي ولو كان صاحب البغي ملكا ذا جنود كثيرة وقولهم الا حشف ولو تمرا وفيها رد على ابي حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك اعلى مما قبله والتمر اعلى من الاحشف وتقول فيما اذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا اعم ولا اعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم الا طعام ولو تمرا فان الطعام اعم من التمر وجوز سيبويه فيه الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر فحذف يكون وخبرها وبقي اسمها ويقل الحذف المذكور وهو حذف كان واسمها بدون ان ولو الشرطيتين كقوله من لد شولا فالى اتلايها قدره سيبويه من لد ان كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والتنوين جمع شايلة على غير قياس وهي النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية واما الشول بلا ها فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها اصلا وجمعها شول بتشديد الواو كراكع وركع والاتلا مصدر اتلت الناقة اذا تلاها ولدها اي من زمن كونها شولا الى زمن كونها

متلوه با ولاتحا وانما قدره سيبويه من لدن كانت ولم يقدره من لد كانت لانه لايرى اضافة لدن الى الجملة نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان اذ يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه على نص سيبويه في باب الاستثنا على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما قرمنه وقع فيه الوجه الثاني ان يحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمر وان خير برفعهما الوجه الثالث ان تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها وكثر ذلك بعد ان المصدرية الواقعة في موضع المفعول لاجله في كل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل في مثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه واصله انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها المجرور بها على انطلقت للاختصاص عند البيانيين اوللاهتمام عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة للاختصار فصار ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك الاختصار فانفصل الضمير الذي هو اسم كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتعويض من كان فصار ان ما انت ثم ادغمت النون في الميم من ما للتقارب في المخرج فصار اما انت والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب وقد تحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام وعليه قوله وهو عباس بن مرداس

ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع

اي لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف فخرت وهو متعلق الجار لان وما بعدها وابا خراشة منادى سقط منه حرف الندا وهو بضم الخا المعجمة وحكى كسرها وبرا مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بخا معجمة مضمومة وفاين خفيفتين بينهما الف والنفر بفتح النون والفا الرهط هنا والضبع على وزن العضد السنين المجدبة وفيه تورية لانه اوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تاكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفا في فان قومي لان الثاني مستحق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزا هذا قول البصريين وذهب الكوفيين الى ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفا في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول اشهر ونقل ابو الفتح عن ابي علي ان ما الخالفة عن كان عاملة في الجزئين عمل ما خلفته وحجته انها نائبة في اللفظ ثابت في العمل وزعم انه مذهب سيبويه وقل حذفها كان وحدها بدونها اي بدون ان المصدرية كقوله وهو عبيد بن حصين الراعي

ازمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة ان تميل مميلا

قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة فحذف كان التامة وابقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة بكسر الرا وبالحا المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التا منصوب بان وهي ومنصوبها في موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميلا مفعول مطلق والوجه الرابع ان تحذف كان مع معموليها جميعا وذلك بعد ان الشرطية في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان واسمها وادغمت نون ان فيها لتقارب مخرجيهما ولا هي النافية للخبر وهو تفعل وهو جواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجاربردي تقول اخرج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم اي ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكر بعض شروح المفصل وهو يدل على ان الهمزة من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة فان معنى اما لا ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا اي لان كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في الميم انتهى كلام الجاربردي في باب الامالة والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب وفيما قبلهما جائز قال الخضراوي وحكى الكوفيون انه يقال لا تات الامير فانه جائر فتقول انا اتيه وان اي وان كان جائرا فحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله

قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان

اي وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين ومنها اي من الامور المختصة بكان ان لام مضارعها وهو النون يجوز حذفها تخفيفا وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز اشار الناظم بقوله

ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم

وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون حال كونه غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن نحو ولم اك بغيا وان تك حسنة يضاعفها اصلهما اكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكونا لكما الكبريا لانتفاء الجزم فيهما لان الاول مرفوع والثاني منصوب وبخلاف نحو وتكونوا من بعده قوما صالحين الجازمة بحذف النون بالعطف على محل المجزوم في جواب الامر وانما لم تحذف نون تكون فيهن لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة باحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن وبخلاف نحو ان يكنه

وصف ضمير بان ضمير ... منفصل ... ٢٧

فلن نسلم علينه فلا تحذف ايضا لاتصالها بالضمير المنصوب والضماير ترد الاشيا الي اصولها
فلا يحذف معها بخلاف الموصول وبخلاف لم يكن الله ليغفر لهم فلا تحذف ايضا لاتصالها بالساكن
وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح
في شرح القطر وخالف في هذا الاخير يونس بن حبيب فاجاز الحذف ولم يعتد بالحركة العارضة
لالتقا الساكنين تمسكا بنحو قوله وهو الحنجر بن صخر الاسدي

فان لم تك المراة ابدت وسامة فقد ابدت المراة جبهة ضيغم

بحذف النون مع ملاقاة الساكن والمراة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الروية فكانه نظر وجهه فيها
فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال وهذا البيت
حمله الجماعة المعتدون في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله وهو النجاشي

فلست باتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماوك ذا فضل

بحذف نون لكن ضرورة واستدل به الفرا على ان لكن المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت
الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين قاله في المغني وقبل هذا ابيات تتضمن ان النجاشي
عرض له ذيب في سفره فحكى انه دعى الذيب الى الطعام وقال هل لك يا اخ يعني نفسه يواسيك
من طعامه بخبرص ولا بخل فقال له الذيب دعوتني الى شي لم تفعله السباع قبلي من مواكلة بني
ادم ولست باتيه ولا استطيعه ولكن ان كان في مايك الذي معك فضل عما يحتاج اليه فاسقني

فصل في ما ولا ولات وان المحملات على ليس تشبيها بها في النفي اما ما فاعملها
الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ثم اختلف النحاة
فقال البصريون عملت في الجزئين وقال الكوفيون عملت في الاول فقط واما نصب الثاني فعلى
اسقاط الخافض كذا قال الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدا والمنصوب
خبره ونصب باسقاط الخافض واهملها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما اهملوا ليس
حملا عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قاله في المغني ولا يعملها الحجازيون مطلقا بل لاعمالها
اي لها عندهم اربعة شروط احدها ان لا يقترن اسمها بان الزايدة فان اقترن بطل عملها
وجوبا عند البصريين كقوله

بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خزف

برفع ذهب على الاهمال وانما لم تعمل حينئذ لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها
بان واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فيخرج على ان ان نافية موكدة لما
لا موسسة لان نفي النفي ايجاب ولا زايدة كافة لما وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين

قوله المعتدون في المنع الخ اقول قد تمسك يونس بقول الشاعر ويراه بعضهم لم يك الزيني كفوا بحذف النون مع ملاقاة الساكن ولم يعتبر بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين لكن الجماعة المعتدين في منع الحذف بمطلق الحركة لانهم زعموا انها متعاصية عن الحذف لقوتها بالحركة قد حملوا هذا البيت على الضرورة كقوله ولكن اسقني ان كان ماؤك ذا فضل لانه حذف نون لكن ضرورة كما ذكره الشارح رحمه الله منه عفي عنه البرقعاني

ان ان المقرونة بما هي النافية جي بها بعدما توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزايدة
بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقترنة بما النافية زايدة
لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قال المرادي وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة
والنون قبل ها التانيث حي من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخا والزا
المعجمتين وبالفا قال الجوهري هو زاد في القاموس وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا
الشرط الثاني ان لا ينتقض نفي خبرها بالا فان انتقض بطل عملها لبطلان معنى ليس فلذلك وجب
الرفع في واحدة من قوله تعالى وما امرنا الا واحدة وفي رسول من قوله تعالى وما محمد
الا رسول فاما قوله

وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا

فمن باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدا على حد ما زيد الا سيرا اي ما زيد
الا يسير سيرا والتقدير وما الدهر الا يدور دوران منجنون فالدهر مبتدا فيه ورجزه ودو
مفعول مطلق وعامله يدور فحذفا واقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنون
على هذا التقدير امران كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب والباعث على
تقدير دوران ان منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم الدولاب التي يستقى عليها الما فتارة يجعل
السافل عاليا وتارة يعكس واسما الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون الهالها بخصوصيتها
سوطا كذا القول في وما صاحب الحاجات الا معذبا فانه في تقدير الا يعذب معذبا اي تعذيبا
والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تاويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول
وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر مذهب الاخفش واما مذهب سيبويه
فلا لانه يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر واجاب يونس النصب بعد الايجاب
وهذا البيت يشهد له والاصل عدم التاويل وانشده ابن مالك اي الدهر الا منجنونا وحكم بزيادة على المفعولية المطلقة
الا واعترضه في المغني وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني
جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفرا والرابع
جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضا وهو ان
لا ينتقض نفي الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قايما بل قاعد ولكن قاعد على انه
خبر لمبتدا محذوف اي بل هو قاعد ولكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبه بالعطف على قايما لانه
واقع بعد بل او لكن والواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اي مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله

ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل

الاجر

واجاز المبرد كون بل ناقله معني النفي الي ما بعد ها فيجوز علي قوله ما زيد قايما بل قاعدا بالنصب علي معني بل هو قاعدا نقله الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر علي الاسم خلافا للفرا وان كان ظرفا او جارا ومجرورا علي الاصح خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل كقولهم ما مسي من اعتب فمسي خبر مقدم ومن اعتب مبتدا موخر وحكي الجرمي ما مسيا من اعتب علي الاعمال وقال انه لغة والمحب الذي عاد الي مسرتك بعد ما ساءك

وقوله ، وما خذل قومي فاخضع للعدي ولكن اذا ادعوهم فهم هم ،

لخذل بتشديد الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم وقومي مبتدا موخر فاما قوله وهو الفرزدق

، فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ،

بنصب مثلهم مع تقدمه فقال سيبويه شاذ ولا يكاد يعرف وقيل غلط وان الفرزدق تميمي لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد ان يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قال سيبويه وقيل بشر خبر ومثلهم مبتدا ولكن بني علي الفتح لابهامه مع اضافته للمبني وهو الضمير والمبهم المضاف لمبني يجوز بناوه واعرابه ونظيره في البنا علي الفتح انه لحق مثل ما انكم تنطقون لقد تقطع بينكم في قراة من فتحهما مع انهما يستحقان الرفع علي التبعية لحق في الاولي والفاعلية في الثانية واتي بنظيرين لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل وقيل مثلهم حال لان اضافة مثل لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب علي الحال وبشر مبتدا والخبر محذوف مقدم علي المبتدا لئلا تقديم الحال علي عاملها الظرف وهو ممتنع او نادر اي ما في الوجود بشر مثلهم اي مماثلا لهم قاله المبرد ورد بان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله ابو البقا وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم بشر اي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة همام بن غالب ويكني ابا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في ادب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدها فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعرا انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال ابو محمد بن السيد والاصح لانه كان اصابه جدري في وجهه ثم بري منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول النظم

، اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقا النفي وترتيب زكن ،

اي علم الشرط الرابع ان لا يتقدم معمول خبرها علي اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله وهو مزاحم بن الحارث العقيلي

وقالوا

، وقالوا تعرفها المنازل من مني وما كل من وافي مني انا عارف

والاصل ما انا عارف كل من وافي مني فكل منصوب علي المفعولية بعارف يقال تعرفت ما عند فلان بتشديد الرا اي تطلبته حتي عرفته والمنازل مفعول فيه وذلك ان من احبها المااجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها فسال عنها فقالوا له تعرفها في منازل الحج من مني فقال انا لا اعرف كل من وافي مني حتي اسال عنها الا ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز العمل للتوسع فيهما كقوله

، باهبة حزم لذ وان كنت آمنا فما كل حين من توالي مواليا ،

والاصل فما من توالي مواليا كل حين فما نافية ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والي ذلك اشار الناظم بقوله

، وسبق حرف جر او ظرف كما بي انت معنيا اجاز العلما ،

والاصل ما انت معنيا بي وفهم منه ان المعمول اذا لم يكن احدهما انهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع واما لا فاعمالها عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطايفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الي منعه وعلي الاعمال يشترط له الشروط السابقة في عمل ما ما عدا الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان الزايدة ويشترط ان يكون المعمولان نكرتين نحو لا احد افضل منك والي هذا اشار الناظم بقوله ، في النكرات اعملت كليس لا واما قول النابغة ، لا انا باغيا سواها ، ولا في حبها متراخيا ، وقول المتنبي ، فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا ، فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا اخوه قاعدا قلت لا عمل لها بل هي زايدة والاسمان تابعان لمعمولي ما والغالب في لا ان يكون خبرها محذوفا حتي قيل يلزم ذلك كقوله وهو سعيد بن مالك جد طرفة ابن العبد

من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح

فبراح اسم لا وخبرها محذوف اي لا براح لي والصحيح جواز ذكره اي الخبر كقوله

تعز فلا شي علي الارض باقيا ولا وزر مما قضي الله واقيا

فتعز فعل امر من التعزية وهي التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس وربما ظن كثير ان لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه في المغني وشي اسمها وعلي الارض ظرف مستقر صفة لشي او لغو بباقيا وباقيا خبر لا والاولي وكذا القول في باق والوزر الملجا والواقي الحافظ ولا لم يشترط الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان لان ان لا تزاد بعد لا اصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها واما لات

فاصلها لا النافية ثم زيدت عليها التا لتانيث اللفظ او للمبالغة في معناه او لهما وخصت بنفي الاحيان وزيادة التا هنا احسن منها في ثمه وربه لان لا محمولة على ليس وليس يتصل بها التا ومن ثم لم يتصل به المحمولة على ان قال صاحب الكافي لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ما فهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافيه وتا التانيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتا الزايدة في اول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضي ليت بمعنى تنقص استعملت للنفي او هي ليس بكسر اليا قلبت اليا الفا وابدلت السين تا كما قاله ابن الربيع قولان حكاهما في المغني وعملها اجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدا حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر وله عندهم شرطان كون معموليها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب في المحذوف كونه المرفوع وهو اسمها نحو ولات حين مناص بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اي ليس الحين حين فرار ومن القليل قراة بعضهم وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولات حين مناص برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي الا حذف المرفوع لا يجوز البته لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه مالم يتصرفوا في اصله وقري ايضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفرا ان لات تستعمل حرفا جارا لاسما الزمان خاصة كما ان منذ ومنذ كذلك فتحصل في الحين ثلاث قرآت الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة اقوال اما على الابتدا وعلى الاسمية للا ان كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلاثة اقوال ايضا اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس او على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل الا في اسما الزمان كما يوخذ من قول الناظم وما للات في سوى حين عمل

فاما قوله وهو شمردل الليثي

لهفي عليك للهفة من خايف ** يبغي جوارك حين لات مجير

فارتفاع مجير على الابتدا وسوغ الابتدا به تقدم خبره في المجرور قبله تقديرا او على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لا ثبت له مجير على الابتدائيه او يحصل مجير على الفاعلية ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان ومجير بالجيم اسم فاعل من اجار ومثله في اهمال

لات قوله وهو الاعشى ميمون

لات هنا ذكرى جبيرة او من ** جا منها بطايف الاهوال

اذ المبتدا هنا ذكرى بفتح الرا مصدر ذكر وليس هو بزمان وخبره هنا بفتح الها وتشديد النون وهي هنا محتملة للمكان والزمان اي ليس في هذا المكان او الزمان ذكر جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والرا مصغر جبيرة وقيل مكبر وهي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وايل قيل هي امراة قايلة هذا البيت واو من عطف على مقدر اي الجبيرة تذكر او من جا منها بطايف الاهوال والطايف الذي يطوف بالليل واراد به هنا الخيال الذي راه في النوم فكانه راها وهي غضبى ففزع من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف واما ان النافية فاعمالها نادر عند ابن مالك وقال غيره انه اكثر من عمل لا وهو لغة اهل العالية بالعين المهملة واليا المثناة تحت وهي ما فوق نجد الى ارض تهامه والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح الى الجواز وذهب الفرا وطايفة واكثر اهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازه عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازه وسمع ذلك من اهل العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وان قايما اي ان انا قايما وكقراة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بسكون ان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها ان المخففة من الثقيلة وانها تنصب الجزين مثل ان حراسنا اسدا وجعلها احسن ليتوافق القراتان اثباتا وهو تخريج شاذ وقول الشاعر

ان هو مستوليا على احد ** الا على اضعف المجانين

انشده الكسائي شاهدا على عملها عمل ليس

فصل وتزاد البا بكثرة في خبر ليس غير الاستثنائيه وفي خبر ما نحو اليس الله بكاف عبده وما الله بغافل وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفي فالوا ليس زيد بقايم رد لان زيدا لقايم فالبا بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائيه قاموا ليس زيدا فان البا لا تدخل هنا لان مصحوب ليس الاستثنائيه كمصحوب الا فكما لا تقول ما زيد الا بقايم لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد البا في خبر ليس تزاد في اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله

اليس عجيبا بان الفتى ** يصاب ببعض الذي في يديه

وهذا من الغريب كما قال في المغني وتزاد البا بقلة في خبر لا وفي الجز الثاني من معمولي كان

مني كقوله وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم

وكن لي شفيعًا يوم لا ذو شفاعةٍ بمغنٍ فتيلًا عن سواد بن قارب

فادخل البا في مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفا هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق اي بمغن اغناً ما كاحد الوجهين في ولا تظلمون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا عني شيئا فاقام الظاهر مقام المضمر كقول العرب بعض للخير يجر بعده النار فزاد البا في خبر لا التبرئة اذا لم يجعل البا بمعنى في قاله ابن مالك وقوله وهو عمرو بن براق الازدي

وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل

فزاد البا في اعجلهم وهو خبر اكن واجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة العائق في الجشع وهو شدة الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل وقوله وهو دريد بن الصمة

دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد

فزاد البا في قعدد وهو المفعول الثاني لوجدوا والقعدد بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الاولى وفتحها الضعيف وتزاد بند ورثي غير ذلك كخبران المكسورة ولكن وليت في قوله وهو امرئ القيس الكندي

فان تنا عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب

فزاد البا في المجرب وهو خبر ان وتنا من النا وهو البعد والها في عنها عائدة على ام جندب المذكورة في قوله اولا

خليلي مرا بي على ام جندب لتقضي حاجات الفؤاد المعذب

وحقبة بكسر الحا نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تنا قاله الموضح في شرح الشواهد والمجرب بكسر الرا من التجربة وهي الاختبار وفي قوله

ولكن اجرًا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر

فزاد البا في هين وهو خبر لكن ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن اجرا هين لو فعلته اصبت وفي قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبا رهطه ويريهم بانيان الاتن بالمثناة اناث الحمير كما ان بني فزاره يرمون باتيان الابل

يقول اذا اقلولى عليها واقردت الا ليت ذا العيش اللذيذ بدايم

فزاد البا في دايم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او نعت له واللذيذ نعت العيش واقلولى بالقاف ارتفع واقردت بالقاف والرا سكنت وذلت ومعنى البيت يقول الكلبي اذا ارتفع على الاتان وسكنت له الا ليت هذا العيش اللذيذ دايم وبروى هل اخو عيش لذيذ بدايم

وعليه تكون البا زائدة في خبر المبتدا الداخلة عليه هل وهي هنا جحد وعليه شراح التسهيل قال الكسائي تاتي هل استفهاما وجحدا وشرطا وامرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد واقتصر الناظم في زيادة البا في الخبر على ليس وما ولا وكان المنفية فقال وبعد ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر وانما دخلت في خبر ان المفتوحة في اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لما كان اولم يروا ان الله في معنى اوليس الله بقادر بدليل انه جا مصرحا به في موضع اخر كقوله تعالى اوليس الذي خلق السموات والارض بقادر والنفي متناول لها مع ما في حيزها فليست حينئذ من النوادر وهو نظير ما اجازه الزجاج من قولك ما ظننت ان احدا بقايم لما كان في معنى ليس في ظني احد بقايم هذا باب

افعال المقاربة وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة وكتسميتهم ربيئة القوم عينا وحقيقة الامر في ذلك ان افعال هذا الباب ثلاثة انواع احدها ما وضع للدلالة بتثليث الدال على قرب الخبر لمسمى اسمها وهو ثلاثة كاد وكرب بفتح الرا وكسرها واوشك والثاني ما وضع للدلالة على رجانه اي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلاثة ايضا عسى وحرى بفتح الحا والرا المهملتين نص عليها ابن طريف في كتاب الافعال وانكره ابو حيان مع انه ذكرها في اللمحة واخلولق بخا معجمة وقاف والنوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه اي على شروع المسمى باسمها في خبرها وهو كثير وانهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا ومنه انشا وانشى وطفق بفتح الفا وكسرها وطبق بكسر البا الموحدة وجعل وهب وعلق وهلهل واخذ وقام فجميع افعال هذا الباب يعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر الا ان خبرهن يجب كونه جملة ليتوجه الحكم الى مضمونها وشذ مجيه مفردا عن الجملة بعد كاد وعسى وشذ كقوله وهو تابط شرا واسمه ثابت بن جابر

فابت الى فهم وما كدت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

فاتى بخبر كاد مفردا وهو ايبا اسم فاعل من اب اذا رجع ويروى وما كنت ايبا وابت بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفا وسكون الها ابو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالاضافة والها المضاف اليها ترجع الى القبيلة ويصفر من صفر الطاير والمعنى رجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا فابؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب او الشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس جملة هذا قول سيبويه وابي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوف والتقدير ان يكون ابؤسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوفة وقيل مفعول به

والتقدير عسى الغوير يأتي بأبؤس فحذف الناصب والجار توسعا وتلخص ان ابؤسا خبر لعسى او لكان
او لصار او مفعول به قال الموضح في شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله ان يقدر يبأس أبؤسا
فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا اي يمسح انتهى وقال في المغني الصواب انه مما حذف فيه
كان اي يكون أبؤسا في ذلك ابقائها على الاستعمال الاصل انتهى وسبقه الى ذلك ابن جني فقال
في البيت التقدير وما كدت اكون آبيا انتهى والغوير تصغير غار بالعين المعجمة واصل هذا المثل فيما قيل
ان الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وكان الغوير وهو ما للكلب على طريقه

عسى الغوير ابؤسا يريد // لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير

فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان رضي الله عنه

من خمرِ بيسان تخيّرتها // ترياقة توشك فتر العظام

انشده ابو محمد بن بري في حواشي الصحاح وقد يقال انه على حذف كان اي يوشك يكون
فتر العظام **واما فطفق مسحا فالخبر** فعل **محذوف** لدلالة مصدره عليه ومسحا مفعول
مطلق لا خبر **اي فطفق يمسح مسحا** وفيه رد على الناظم في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع
كما سيأتي في بابه وفي قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تقييد لقول النظم

ككان كاد وعسى لكن ندر // غير مضارع لهذين خبر

وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه الافعال **ان تكون فعلية** لتدل على الحدث **وشذ مجيء**
الجملة الاسمية خبرا بعد جعل في **قوله** في الحماسة

وقد جعلت قلوص بني سهيل // من الاكوار مرتعها قريب

فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل واصله يقرب
مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح في شرح الشواهد ويروى بني زهير
بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب وهي اما جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته او جمع كور بفتحها
وهو الجماعة الكثيرة من الابل ومرتع مكان الرتوع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها عيا وتعب
وكلال فلم يبعد من الاكوار بل رتعت بالقرب منها قال ابن ملكون فيما له على الحماسة وقيل جعل
بمعنى صير ثم اختلف فقيل الخبر على حد اجازة الاخفش ظننت زيد قائم وقيل الاصل جعلته اي
جعلت القلوص الامر والشان كما قالوا ان بك زيد مأخوذ انتهى واعترضه الموضح في الحواشي بان
افعال التصيير لا تلغى **وشرط الفعل** المشتمل عليه الجملة **ثلاثة امور ان يكون رافعا لضمير الاسم**
الذي لهذه الافعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك لان افعال هذا الباب انما جاءت لتدل
على ان مرفوعها هو الذي تلتبس بالفعل وشرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على

وقد ورد فيه رد الى اورد في هذا الكلام رد على الناظم لانه زعم انه لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد وذكر العلماء في ذلك ورد كلامه ابنه في شرح النظم وسيأتي هذا في باب مفعول المطلق مفصلا فافهم لحرره

المرفوع

المرفوع ليتحقق ذلك **فاما قوله** وهو ابو حية النميري

وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني // ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل

وقوله وهو ذو الرمة

واسقيه حتى كاد مما أبثه // تكلمني احجاره وملاعبه

فثوبي في البيت الاول **واحجاره** في البيت الثاني **بدلان من اسمي جعل** في الاول **وكاد** في الثاني بدل
اشتمال لا فاعلان بيثقلني ويكلمني بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكاد
احجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في
الاخبار غالبا فاغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود الى اسمي
جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط وفي البيت الاول تأويلان اخران ذكرهما الموضح في الحواشي
وفي البيت الثاني ستة تأويلات ذكرها الخضراوي تركت الجميع خوف الاطالة **ويجوز في خبر**
عسى خاصة ان يرفع السببي وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها **كقوله**
وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده // اذا نحن جاوزنا حفير زياد

يروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ **ورفعه** على الفاعلية وهو محل الاستشهاد فانه
متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على ابي حيان حيث منع من ذلك
في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو ابن ابي سفيان اخو
معوية كان اميرا بالعراق نيابة عن معوية **والامر الثاني ان يكون الفعل مضارعا** ليدل على
الحال والاستقبال **وشذ في جعل قول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل**
رسولا فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم ار من تعرض
لتقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة
في الحقيقة ارسل فافهمه انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال في التسهيل وفعليه
مصدره بان قال الموضح في الحواشي الصواب ان يقال وجملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو
محط الشذوذ واما نفس اذا فله وجه لكونها مرجع الشذوذ ولهذا لم يقل فيما علمنا ان قوله
وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدر باذا وانما جعلوا شذوذه من جهة
السببي خاصة فافهمه انتهى **والامر الثالث ان يكون المضارع مقرونا بان** المصدرية
وجوبا **ان كان الفعل** الدال على الترجي **حرى واخلولق** لان الفعل المرجى متوقع فربما تراخى
حصوله فاحتيج الى ان المشعرة بالاستقبال **نحو حرى زيد ان يأتي واخلولقت السماء ان**

ان تمطر واستشكل الاقتران بان لانه يودي الي جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جايز واجيب
بانه من باب زيد عدل او علي تقدير مضاف اما قبل الاسم او قبل الاخير والتقدير حري امرزيد
الاتيان واخلولق امر السما الامطار او حري زيد صاحب الاتيان واخلولقت السما صاحبة الامطار
بكسر الهمزة وكذا البواقي وان يكون الفعل مجردا منها اي من ان وجوبا ان كان الفعل دالا علي
الشروع نحو وطفقا يخصفان لانه للاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال
والغالب في خبر عسي وخبر اوشك الاقتران بها اي بان لان عسي من افعال الترجي وكان التباين
وجوب اقتران خبرها بان حتي ذهب جمهور البصريين الي ان التجريد من ان خاص بالشعر واما اوشك
فانما يغلب معها الاقتران حيث جعلت للترجي اخت لعسي قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين
وتلامذته ابن الضايع والابذي وابن الربيع ان اوشك من قسم عسي الذي هو للرجاء قال
ابن الضايع والدليل علي ذلك انك تقول عسي زيد ان يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده
ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهي كلام الشاطبي
واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران
كالاقتران الغالب في عسي نحو عسي ربكم ان يرحمكم ونحو قوله

ولو سيل الناس التراب لاوشكوا ... اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا

فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد علي الاصمعي اذ قال لم يستعمل ماض ليوشك
والمعني ان من طبع الناس الحرص حتي انهم لو سيلوا في اعطا التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من
ذلك والملال اذا قيل لهم هاتوه والتجرد من ان قليل كقوله وهو هدبة بن خشرم العذري

عسي الكرب الذي امسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب

فيكون خبر عسي وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون الرا الحزن ياخذ بالنفس وامسيت قال
الموضح تبعا للعيني الرواية بفتح التا علي الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدا مقدم خبره في ذي
الظرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عايد علي الكرب وقريب نعت فرج وفي وراءه
نتيجة القواعد لان ايا ان تكون تامة ووراءه متعلق بها ويجوز ان يكون وراءه في الاصل صفة لقريب
ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض المغاربة ان يكون حالا من
ضمير قريب وفيه نظر انتهي ووجه النظر تقديم معمول الصفة علي الموصوف ولا يجوز ان
تدرج مرفوعا بيكون لا علي التمام ولا علي النقصان لان ذلك تخلي يكون من ضمير يعود علي اسمها وتقدم
ان شرط خبر عسي ان يرفع الضمير والتبي وقوله وهو امية ابن ابي الصلت الثقفي

يوشك من فر من منيته ... في بعض غراته يوافقها

ومثله وكذا المرتضي بالله اي ... او ذكر الراجي من سائر بالشده

فبوا فقها بالفا والقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر بمعني هرب اسم يوشك
والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الرا جمع غرة وهي الغفلة والمعني ان من
هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت في بعض غفلاته وكاد وكرب بالعكس فيكون
الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان علي شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك
يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان تقترن بان غالبا وقل اقترانه
بان نظرا الي اصلهما فمن الغالب قوله تعالي وما كادوا يفعلون وقول الشاعر
وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طي

كرب القلب من جواه يذوب ... حين قال الوشاة هند غضوب

فيذوب خبر كرب مجرد من ان والقلب اسمها والجوي شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشي
به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعني فاعل كصبور ويستوي فيه المذكر والمونث والمعني كاد القلب
يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب عليك ومن
القليل قوله يرثي ميتا

كادت النفس ان تفيض عليه ... اذ غدا حشو ريطة وبرود

فان تفيض خبر كاد وهو مقترن بان واوله فا وثانيه يا مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة
علي لغة تميم ومثالثة علي لغة قيس قال ابو زيد وابو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ
فيظا اذا قضي قاله ابو الفرج بن سهيل وغدا بمعني صار واسمه مستتر فيه يعود الي ما عاد
عليه قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة بفتح الرا وسكون اليا المثناة تحت وبالطا المهملة
الملاه اذا كانت قطعة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن
وير وي مذ ثوي بالمثلثة بمعني اقام وقوله وهو ابو زيد الاسلمي

سقاها ذوو الاحلام سجلا علي الظما ... وقد كربت اعناقها ان تقطعا

فان تقطعا خبر كرب وهو مقرون بان وفيه رد علي سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان
قاله الموضح في شرح الشواهد واصل تقطع تتقطع بتاءين حذفت احديهما وسقي يتعدي
الي اثنين اولهما الها المتصلة به وهي عايدة علي العروق المذكورة في قوله قبله مدحت عروقا
وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المشغول بالما والاحلام بالحا
المهملة العقول والظما بالمثلثة العطش ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان
وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان هذه الافعال بالنسبة الي اقترانه بان وتجرده
منها اربعة اقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حري واخلولق واليه الاشارة بقول الناظم

وكعسى حري ولكن جعلا ٭ خبرها حتما بان متصلا

والزموا اخلولق ان مثل حري وما يجب تجرده من ان وهو افعال الشروع المشار اليها بقول الناظم وتركه ان مع ذي الشروع وجبا وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول الناظم اولا وكاد الامر فيه عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد في الاصح كربا

فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضي الا اربعة استعمل لها مضارع وهو كاد وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها ككدت حكاه سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن افلح في منتخب الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج على انها يائية العين بقولهم لا فعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو اصلا وسيلة الى مجيء اليا للتخفيف انتهى واوشك كقوله يوشك من فر من منيته انشده سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا وهذا اكثر استعمالا من ماضيها حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يمثل اكثر النحويين لها الا بالمضارع وطفق حكى ابو الحسن الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضرب يضرب وطفق يطفق بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح وجعل حكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل بالرفع اذا شرب الماء مجه وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه في ارسل رسولا وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن افلح في منتخب الالباب وعسى عسي حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال عسى يعسو وعسى يعسي فيكون مما اعتقبت الواو واليا على لامه قاله قريب الموضح في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال

واستعملوا مضارعا لاوشكا وكاد لا غير واستعمل اسم فاعل لاوشك وممن كاد قاله الناظم في شرح الكافية وانشد عليه قول كثير بالبا الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن

٭ اموت اسى يوم الرجام وانني يقينا لرهن بالذي انا كايد

فكايد بصورة اليا المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر الحزن والرجام بكسر الرا المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون خبر ان وكرب قاله جماعة وانشدوا عليه قول عبد قيس بن جفاف

ابني ان اباك كارب يومه فاذا دعيت الى المكارم فاعجل

فكارب اسم فاعل كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف واوشك وعليه اقتصر الناظم فقال وزادوا موشكا كقوله وهو كثير بن عبد الرحمن

بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع

فانك موشك ان لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي

فموشك اسم فاعل اوشك وتعدو مضارع عدا اذا جاوز وغاضرة بغين فضاد معجمتين جارية ام البنين بنت عبد العزيز بن مروان اخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائق فاعل تعدو والصواب ان الذي في البيت الاول كابد بالبا الموحدة من الكابدة والعمل واسم الفاعل غير جار على الفعل لان فعله كابد وقياس اسم فاعله الجاري عليه مكابد لا كابد وبهذا جزم يعقوب بن السكيت في شرح ديوان كثير عزة نقله دليل الناظم فيه وقد ذكر عن الموضح انه رجع لقول الناظم اخرا فقال في شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما قاله الناظم وقد كنت اقمت مدة على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه انتهى والصواب ان كاربا في البيت الثاني اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب وبهذا جزم الجوهري في الصحاح واصله كارب يومه برفع يومه اي قريب يوم وفاته وفي كرب استعمالان ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم وكل دان قريب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كربت القيد اذا ضيقته على المقيد واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا كقعود عن من قال طفق بالفتح فان قياسه الفعول وطفقا بفتحتين كفرحا عن من قال طفق بالكسر فان قياسه الفعل بفتحتين وقالوا كاد كودا كقال قولا ومكادا كمقالا ومكادة كمقالة وكيدا بقلب الواو يا وفي حواشي ابي داود حكاية ايشاك مصدر اوشك قاله الموضح في الحواشي

فصل تختص عسى واخلولق واوشك من بين افعال هذا الباب بجواز اسنادهن الى ان يفعل حال كون ان يفعل مستغنى به عن الخبر فتكون تامة وهذا معنى قول الناظم

٭ بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد غنى بان يفعل عن ثان فقد ٭

نحو عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وينبني على هذا الاصل فرعان احدهما انه اذا تقدم على احداهن اسم هو المسند اليه الفعل في المعنى وتاخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها فيكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة وهذه لغة اهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة الى الضمير العائد الى الاسم المتقدم عليها فيكون اسمها الضمير ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك اشار الناظم بقوله

٭ وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ٭

ويظهر اثر هذين التقديرين في حالة التانيث والتثنية والجمع المذكر والمونث فتقول
على تقدير الاضمار في عسى هند عست ان تفلح فهند مبتدا وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير
مستتر فيها يعود على هند وان تفلح في موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع
رفع على انه خبر المبتدا والزيدان عسيا ان يقوما والزيدان مبتدا وعسى فعل ماض والالف
المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعمولها خبر المبتدا والزيدون عسوا ان يقوموا
كذلك والهندات عسين ان يقمن كذلك وتقول على تقدير الخلو من الضمير في عسى هند عسى
ان تفلح والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر
عسى خالية من الضمير في جميع الامثلة وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية
بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدا قبلها والخلو من الضمير هو الافصح وبه جاء
التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى
ان يكن خيرا منهن والفرع الثاني انه اذا ولي احداهن ان والفعل وتاخر عنهما اسم هو المسند اليه
في المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه في المعنى وعلى
هذا يكون مبتدا موخرا لا غير وجاز وجهان اخران احدهما انه يجوز في ذلك الفعل المقرون
بان ان يقدر خاليا من الضمير العايد الى الاسم المتاخر فيكون الفعل مسندا الى ذلك الاسم المتاخر
ويكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر فيكون تامة وهو مختار والثاني انه يجوز ان
يقدر ذلك الفعل متحملا لضمير ذلك الاسم المتاخر فيكون الاسم المتاخر مرفوعا بعسى ويكون
ان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فيكون ناقصة ومنع الشلوبين
هذا الوجه الثاني لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه ابو العباس المبرد وابو سعيد
السيرافي وابو علي الفارسي ويظهر اثر الاحتمالين ايضا في حالة التانيث والتثنية والجمع
المذكر والمونث فتقول على وجه الاضمار في الفعل المقرون بان عسى ان يقوموا اخوتك
فاخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها وعسى ان يقمن نسوتك فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها
وعسى ان تطلع الشمس لا غير فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تانيث الفعل لانه اذا
اسند الى ضمير متصل وجب تانيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى المذكر كما سيجي في باب الفاعل وتقول
على الوجه الاخر وهو عدم الاضمار في الفعل عسى ان يقوم اخواك وعسى ان تقوم اخوتك وعسى
ان تقوم نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتاخر في هذه الامثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى
مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر ففي الامثلة الثلاثة الاول يوحد يقوم لانه مسند
الى ظاهر وسياتي ان الافصح توحيده وفي المثال الاخير يونث تطلع او تذكر لانه اسند الى

عسى ان يقوما اخواك

ظاهر مجازي التانيث وسياتي انه يجوز تانيثه وتذكيره لا يقال اذا تاخر المسند اليه في المعنى يكون
مطلوبا لكل من الفعلين فلاينا تي فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان
احد الفعلين جامد وسياتي ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره مسئلة
يجوز كسر سين عسى في لغة من قال هو عس بكذا مثل شج من شجي خلافا لابي عبيدة في منعه
الكسر وليس ذلك الجواز مطلقا سوا اسندت الى ظاهر او مضمر خلافا للفارسي في اجازة
الكسر مطلقا فيجيز عسى زيد بكسر السين كرضي زيد بل يتقيد بان يسند الى ضمير يسكن معه اخر
الفعل فيشمل ما اذا كان مسندا الى التا والنون او نا نحو عسيت بالحركات الثلاث في التا وعسيتما
وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله
تعالى هل عسيتم ان كتب عليكم القتال فهل عسيتم ان توليتم قراهما نافع بالكسر لمناسبة اليا
وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر
بخلاف الكسر ولانه اللغة الشايعة والى ذلك اشار الناظم بقوله

والفتح والكسر اجز في السين من ، نحو عسيت وانتفا الفتح زكن ،

هذا باب الاحرف الثمانية

عبر بالاحرف نظرا الى ان هذا العدد للقلة وبالثمانية لادخال ان المفتوحة وعسى ولا التبرئة
وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة عنده الداخلة على المبتدا
والخبر فتنصب المبتدا اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتدا والتقدير
ويسمى اسمها وترفع خبره على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون طلبيا ويسمى خبرها
فلو كان المبتدا محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر لمبتدا محذوف او واجب الابتدا
كايمن او واجب التصدير غير ضمير الشان كاي وكم لم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه
وان زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا ان يكون الاستفهام جوابا حكي من كلامهم ان اين الما والعشب
جوابا لمن قال ان في موضع كذا الما والعشب قاله ابو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه
الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن وهو المبتدا والكلام
الذي يليه حجة البصريين ان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدا
والخبر والاستغنا بهما فعملت عملها معكوسا ليكون المبتدا والخبر معها كمفعول قدم وفاعل
اخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قايم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز ان
يليها وينبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجي الخبر وسياتي فالحرف الاول
والثاني ان المكسورة وان المفتوحة وهما لتوكيد النسبة بين الجزئين ونفي الشك عنها او
نفي الانكار

نفي الانكار لها بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة
فهما لمجرد توكيد النسبة وان كان مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها فهما
لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا ولا والحرف
الثالث لكن وهو للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام
السابق والتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط فالاول وهو الاستدراك كقولك ما
زيد شجاع ٣ فيتوهم انه ليس بكريم فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لا بد ان يتقدم عليها كلام
ثم لا يخلو ما بعدها اما ان يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن او ضدا له نحو ما هذا
اسود لكنه ابيض او خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب او مثلا له نحو ما زيد قايم لكن عمرا
قايم فالاول والثاني جايزان باتفاق والثالث جايز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله
ابو حيان في النكت الحسان والثاني وهو التوكيد نحو قولك لو جاني زيد اكرمته فهذا يدل على
امتناع المجيء لان لو اذا دخلت على مثبت نفته فاذا اردت توكيده قلت لكنه لم يجي فاكدت بلكن
ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف
زايدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا والحرف الرابع كان بتشديد النون وهو للتشبيه
المؤكد بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كان زيدا اسد او حمار مما الحكم فيه ارفع من الاسم او اخفض منه
ففيه تشبيه مؤكد بكان لانه مركب من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا
كالاسد او كالحمار فتقدمت الكاف على ان ليدل الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة
ان وصارا كلمة واحدة ولهذا لا يتعلق الكاف بشيء وقيل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف
على الاصح وكانت ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله

فاصبح بطن مكة مقشعرا ، كان الارض ليس بها هشام

لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا للظن فيما اذا كان خبرها
فعلا او ظرفا او صفة من صفة اسمها نحو كان زيدا قعد او يقعد او في الدار او عندك او
قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كانك بالدنيا لم تكن خلافا لابي الحسين الانصاري
ولا للنفي نحو كانك دال علينا اي ما انت دال علينا خلافا للفارسي والحرف الخامس ليت
وهو للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه وما فيه عسر فالاول نحو قول الطاعن في السن
الشباب عائد فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة والثاني كقول منقطع الرجا
من مال يحج به ليت لي مالا فاحج منه فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا
يجي فان غدا واجب المجيء والحاصل ان التمني يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب

٣ فيتوهم ذلك انه كريم لان من شيمة الشجاع الكريم فتقول لكنه بخيل وتقول ما زيد بشجاع ٣

قوله او نفيه اقول قد مثل المحرر رحمه الله للنفي ولم يمثل للثبوت فمثال الثبوت نحو زيد عالم فيتوهم ذلك انه صالح فتقول لكنه فاسق فافهم

ليت

والحرف السادس لعل وهو للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في الشيء المحبوب نحو لعل الحبيب
قادم ومنه عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والاشفاق في الشيء المكروه نحو
فلعلك باخع نفسك اي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام
قومك قاله في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون
التوقع الا في الممكن واما قوله فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه او افك قاله
في المغني والاشفاق لغة الخوف يقال اشفقت عليه بمعنى خفت عليه واشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته
قال الاخفش والكسائي وتاتي لعل للتعليل نحو ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه افرغ
عملك لعلنا نتغدى واعمل عملك لعلك تاخذ اجرك اي لنتغدى ولتاخذ انتهى ومنه اي من التعليل
لعله يتذكر اي ليتذكر قال في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجا ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا
على رجائكما انتهى قال الكوفيون وتاتي لعل للاستفهام قال في المغني ولهذا علق بها الفعل
نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى انتهى وعلى هذا التقدير لا
تدري أ الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك ايزكى والمعنى لا تدري جواب الله يحدث وما يدريك جواب
ايزكى قاله قريب الموضع في حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون وعقيل بالتصغير يجرون
اسمها ويكسرون لامها الاخيرة ويحذفون لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم لعل ابي المغوار منك قريب
وظاهر كلامه هنا انها في حال الجر عاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب وخالف ذلك المغني
فقال ما نصه واعلم ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار
الزايد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدا انتهى
والحرف السابع عسى في لغية بالتصغير وهو بمعنى لعل في الترجي والاشفاق فحملت في العمل
عليها كما حملت لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض وشرط
اسمها ان يكون ضميرا لغايب او متكلم او مخاطب كقوله وهو صخر بن العود الحضرمي وكان
يرجى ان محبوبته يصيبها مرض ليكون ذلك وسيلة الى عيادته اياها

فقلت عساها نار كاس وعلها ، تشكى فآتي نحوها فاعودها

فالها المتصلة بعسى اسمها ونار كاس خبرها وقوله وهو عمران بن حطان الخارجي وكان سنيا
فتزوج امراة من الخوارج فقيل له فيها فقال اردها عن مذهبها فغلبت هي عليه واضلته عن مذهب
اهل السنة

ولي نفس تنازعني اذا ما ، اقول لها لعلي او عساني

فياء المتكلم اسم عسى وخبرها محذوف وقوله اخر يا ابت علك او عساكا فالكاف اسمها وخبرها محذوف

وما ذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو في موضع نصب وما بعده اسمها موخرا
فيه قولهما بامرين احدهما انا نعود الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة او شاذ جدا والثاني
ان من قال عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على
سيبويه لانه يرى ان عسى الذي ينصب الاسم حرف فهو نظير ان مالا وان ولدا وذهب الاخفش
الى ان الضمير المنصوب في موضع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع
ويرده فقلت عساها نار كاس برفع نار وهو اي عسى حينئذ اي حين اذ نصب الاسم ورفع الخبر
حرف كلعل لانه يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافي بكسر السين ونقله اي نقل السيرافي
القول بحرفيته عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته سواء كان بمعنى لعل ام لا
وخلافا لابن السراج وثعلب في اطلاق القول بحرفيته والحاصل ان في عسى ثلاثة اقوال فعل مطلقا
حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة اما على المتصرفة
فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عدي

لولا الحيا ان راسي قد عسا فيه المشيب لزرت ام القاسم

والحرف الثامن لا النافية للجنس وستاتي في باب معقود لها بعد هذا وهذه الاحرف الثمانية
لا يتقدم خبرهن عليهن مطلقا من غير استثناء ولو كان ظرفا او جارا ومجرورا لعدم تصرفهن ولا
يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان التوسط يذهب صورة ما اراده من تقديم المنصوب وتاخير
المرفوع وفي من عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال

اذا انصرفت نفسي عن الشي لم تكن عليه بوجه اخر الدهر تقبل

الا ان كان الحرف العامل غير عسى ولا لان شرط عملهما اتصال اسمهما بهما والا ان كان الخبر ظرفا او مجرورا
فيجوز توسطه بالظرف نحو ان لدينا انكالا فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها موخر والمجرور نحو
ان في ذلك لعبرة فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها موخر وقد يجب التوسط نحو ان عند هند عبدها
وان في الدار مالكها واغتفر التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم
التوسط تجويزهم التقديم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس
والى جواز التوسط بالظرف وعدمه اشار الناظم بقوله

وراع ذا الترتيب الا في الذي كليت فيها او هنا غير البذي

ولا يلي هذه الاحرف معمول خبرها الا ان كان ظرفا او مجرورا فيجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا

فصل تتعين ان المكسورة وهي الاصل عند الجمهور حيث لا يجوز ان يسد
المصدر مسدها وسد معموليها وتتعين ان المفتوحة وهي الفرع حيث يجب ذلك واليهما

اشار

اشار الناظم بقوله

وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر

و يجوزان بالف التثنية اي ويجوز ان المكسورة والمفتوحة ان صح الاعتباران وهما سد المصدر
مسدها وسد معموليها وعدمه فالاول وهو تعين ان المكسورة في مواضع عشرة لا يجوز
فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وهي لا تقع في الابتدا حقيقة نحو انا انزلناه اذ لو
فتحت لصارت مبتدا بلا خبر لان المفتوحة في تاويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفي ليلة متعلق
بانزلناه لا بالاستقرار او حكما ومنه اي من الابتدا الحكمي الا ان وليا الله لان الواقعة بعد الا
الاستفتاحية واقعة في الابتدا حكما وتقع تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس او لاذ
نحو جئتك اذ ان زيدا امير لان حيث واذ لا يضافان الا الى الجمل وفتح ان يودي الى اضافتهما الى المفرد
او تالية لموصول اسميا او حرفيا نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما موصول اسمي ووجب
كسران بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول غير ال يجب ان يكون جملة بخلاف الواقعة
في حشو الصلة نحو جاء الذي عندي انه فاضل فانه يجب فتحها فانها مع معموليها مبتدا تقديره
خبره في الظرف قبله والمبتدا وخبره صلة الذي وانما وجب كسرها في نحو جاء الذي ابوه انه منطلق
مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر اسم عين فاطلاقه هنا محمول على تقييده بعد وبخلاف
قولهم لا افعله ما ان حرا مكانه بفتح ان لوقوعها في حشو الصلة تقديرا اذ التقدير ما ثبت ذلك
اي ما ثبت ان حرا مكانه فليست في التقدير تالية للموصول لانها فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية
صلة ما الموصول الحرفي الظرفي والمعنى لا افعله مدة ثبوت حرا مكانه وحرا بكسر الحا المهملة وبالرا
جبل على ثلاثة اميال من مكة على يسار الذاهب الى منى قال القاضي عياض يمد ويقصر ويونث
ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع والتذكير بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة او
تقع جوابا للقسم لم يذكر فعله او ذكر وجات اللام فالاول نحو حم والكتاب المبين انا
انزلناه والثاني نحو اقسمت ان زيدا لقايم لان جواب القسم يجب ان يكون جملة وتقع محكية بالقول
نحو قال اني عبد الله لان المحكي بالقول لا يكون الا جملة او ما يودي معناها فان وقعت بعد القول
غير محكية فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل ونحو اتقول ان زيدا عاقل فانها في الاول للتعليل اي
لانك فاضل وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن وتقع حالا مقرونة بالواو ولا فالاول
نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المومنين لكارهون فجملة ان ومعمولها
في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيد انه فاضل ولم يفتح ان فيهما وان كان الاصل في الحال
الافراد لان ان المفتوحة موولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير واما وما ارسلنا قبلك من

المرسلين الا انهم لياكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا علي ان ابن الخباز قال في الكفاية يجب كسران بعد الا نحو ما يجيئني فيه الا انه يقرا القران انتهي او تقع صفة لاسم عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح يودي الي وصف اسما الاعيان بالمصادر وهي لا توصف بها الا بتاويل وذلك مفقود مع ان بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل عندي انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر او تقع بعد عامل علق عن عملها فيها باللام الابتدائية نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لانها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتدا لها صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده وهذه اللام وان كانت متاخرة في اللفظ فرتبتها التقديم علي ان وانما اخرت لئلا يتوالي حرف توكيد علي مثله ولم يرجح الفتح بالعمل وانما فتحت في نحو علمت ان زيدا لقد لان اللام ليست للابتدا لدخولها علي الفعل الماضي وسياتي انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة او مقدرة او تقع خبرا عن اسم ذات غير منسوخ نحو زيد انه فاضل لان المصدر لا يخبر به عن اسما الذوات الا بتاويل وذلك ممتنع مع ان او منسوخ ومنه ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئين والنصاري والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجملة ان ومعمولها خبر ان الذين امنوا وما عطف عليه وهي اسما ذوات قيل وبقي عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغي والمتلوة بجزائها بالله من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتي الابتدائية نحو مرض حتي انهم لا يرجونه والتابعة لشي من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرا جاهل فان في ذلك كله واجبة الكسر والحق ان ان في ذلك كله ابتدائية فهي داخلة في قوله اولا ان تقع في الابتدا واقتصر الناظم علي ستة مواضع فقال

، فاكسر في الابتدا وفي بدء صلة ، وحيث ان ليمين مكمله ،
، او حكيت بالقول او حلت محل ، حال وكسر في الخبر ذو امل ،

علقا باللام والثاني وهو تعيين ان المفتوحة في مواضع ثمانية يجب فيها ان يسد المصدر مسدها وصد معمولها وهي ان تقع فاعله نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا او تقع مفعوله غير محكية بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر كما تقدم او تقع نايبة عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع اي استماع نفر او تقع مبتدا في الحال او في الاصل فالاول نحو ومن اياته انك تري الارض اي رويتك الارض من اياته هذا مذهب الخليل وقال المطرزي اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف علي شي ومنه ومن اياته انك تري الارض انتهي والثاني

ابن دراق

نحو كان عندي انك فاضل والفرق بين قوله اولا ان تقع في الابتدا وقوله هنا ان تقع مبتداها اذا وقعت في الابتدا يكون داخله في اول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدا تكون مع معمولها في تاويل مصدر مرفوع علي الابتدا محتاج الي خبر ومنه عند سيبويه فلولا انه كان من المسبحين ثم قيل لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها علي المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الي انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين علي الخلاف في ولو انهم صبروا قاله في المغني او تقع خبرا عن اسم معني غير قول ولا صادق عليه اي علي اسم المعني خبرها اي خبر ان نحو اعتقادي انه فاضل فيجب فتحها لانه خبر اعتقادي وهو اسم معني غير قول ولا صادق علي قول اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصدق علي الاعتقاد وانما فتحت لسد المصدر مسدها وسد معمولها والتقدير اعتقادي فضله اي معتقدي ذلك ولم يجز كسرها علي ان يكون مع معمولها جملة مخبرا بها عن اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود علي المبتدا الذي هو اعتقادي لان خبرها غير صادق فهو يعود علي غيره فتبقي الجملة بلا رابط بخلاف قولي انه فاضل فيجب كسرها لانها وقعت خبرا عن قول ولا تحتاج الي رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدا في المعني والتقدير قولي هذا اللفظ لا غيره اما اذا اريد ان جملة ان منصوبة بقولي كانت من تتمة المبتدا فتحتاج الي خبر ولا يصح فتحها لان المعني لان القول لا يخبر عنه بالفضل وبخلاف اعتقاد زيد انه حق فيجب كسرها ايضا لان خبرها وهو حق صادق علي الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعمولها خبرا عن المبتدا لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لا بد يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدا وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولي انه لحق لظهور انها اذا كانت تكسر مع احدهما فمعهما اولي او تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا او تقع مجرورة بالاضافة الي غير ظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون فمثل مضاف الي انكم تنطقون وما صلة اي مثل نطقكم لان المجرور بالمضاف حقه الافراد اذ لو لم يكن المضاف ظرفا يقتضي الجملة فان كان كذلك كسرت كما تقدم في حيث واذا او تقع تابعة لشي من ذلك وهي اما ان يكون معطوفة علي شي من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم فاني فضلتكم معطوف علي نعمتي وهو مفعول به والمعني اذكروا نعمتي وتفضيلي او مبدلة من شي مما ذكر نحو واذ يعدكم الله احدي الطايفتين انها لكم فانها لكم بدل اشتمال من احدي والتقدير احدي الطايفتين كونها لكم فهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران كسران وفتحها باعتبار

معمولا لا بتعد كونه

مختلفين وذلك في مواضع تسعة احدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى
من عمل منكم سوءا بجهالة الاية قرئ بكسران وفتحها فالكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة على
معنى فهو غفور رحيم والفتح على تقدير ان ومعموليها مبتدا خبره محذوف او خبر مبتدا محذوف
على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة واذا دار الامر بين حذف
احد الجزئين فحذف المبتدا اولى لانه المعهود في الجملة الجزائية كما قال الله تعالى وان مسه الشر
فيؤس قنوط اي فهو يؤس الموضع الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة الى الفجاءة بضم الفا والمد والقصر
وهي الهجوم والبغتة تقول فاجاني كذا اذا هجم عليك بغتة والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها
يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة كقوله

وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا . اذا انه عبد القفا واللهازم

انشده سيبويه ولم يعزه الى احد وارى بضم الهمزة بمعنى اظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا
وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسران وفتحها فالكسر على معنى الجملة اي فاذا هو عبد القفا
فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على معنى المفرد اي فاذا العبودية اي حاصلة على جعلها مبتدا حذف
خبره كما تقول خرجت فاذا الاسد اي حاضر وذهب قوم الى ان اذا هي الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم
جمع لهزمة بكسر اللام والزاي وهي طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت اظن سيادته
فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا كما قيل فاذا هو ذليل خسيس
عبد البطن وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع الوكز الموضع الثالث
ان يقع في موضع التعليل نحو انه البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم
قراه نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا او تقديرا
فتح همزتها فهو تعليل افرادي وقراه الباقون من السبعة بالكسر على انه تعليل مستانف بياني فهو
في المعنى جواب سوال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك
فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي ومثله وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم بكسر ان على انه
تعليل مستانف ومثله في جواز الوجهين لبيك ان الحمد والنعمة لك يروى بكسر ان وفتحها فالفتح
على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستانف وهو ارجح لان الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة
وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قال الموضح في شرح بانت سعاد والكسر اختيار ابي حنيفة
والفتح اختيار الشافعي قاله في الكشاف الموضع الرابع ان تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها
كقوله وهو رؤبة . او تحلفي بربك العلي . اني ابو ذيالك الصبي
يروى بكسران وفتحها فالكسر على الجواب للقسم والبصريون يوجبونه واختاره الزجاج

والفتح عند الكسائي والبغداديين ووجهه ابو عبد الله الطوال بتقدير على وان مؤولة
بمصدر معمول لفعل القسم وهي تعلقي باسقاط الخافض وعلى هذا البيت جوابا للقسم لانه مفرد
وجواب القسم لا يكون الا جملة واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم
لا قسما اذ الاصل في الجواب ان يكون مذكورا لا محذوفا ولو اضمر الفعل اي فعل القسم وذكرت اللام
اولم تذكر او ذكرت اللام وذكر فعل القسم تعين الكسر اجماعا من العرب نحو والله ان زيدا لقائم
او قايم وحلفت ان زيدا لقايم وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا اضمر الفعل
ولم يذكر اللام نحو ان زيدا قايم وانهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وان ابا عبد الله الطوال
منهم يوجبه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت لهم
سماع بذلك الموضع الخامس ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقايل للقولين شخص
واحد نحو قولي اني احمد الله بفتح ان وكسرها فاذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية اي
قولي حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله قال الموضح في حواشيه على التسهيل
ومن خطه نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العايد لانها نفس المبتدا
في المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم قاله الموضح في شرح الشذور ولو انتفى
القول الاول فتحت وجوبا نحو عملي اني احمد الله لانه خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملي حمد الله
وهذا مبني على انحصار العمل في الحمد اذ لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعي انحصاره فيه نحو صديقي
زيد لان المحمول لا يكون اخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون اعم منه كالانسان
حيوان او مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز الكسر لعدم العايد على المبتدا وبذلك فارقت
اعتقاد زيد انه حق والجامع بينهما ان خبران فيهما يصدق على المبتدا الا ان يقال باستغنائها
عن العايد لكونها نفس المبتدا في المعنى فيشكل الفرق ولو انتفى القول الثاني او وجد القولان
ولكن اختلف القايل لهما كسرت وجوبا فالاول نحو قولي اني مومن فالقول بمعنى المقول مبتدا
وجملة اني مومن خبره وهي نفسه في المعنى فلا يحتاج لرابط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول
لاختلاف موردهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان والثاني نحو قولي ان زيدا
يحمد الله فالكسر على ما مر قبله ولا يصح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح ان يقال قولي حمد زيد الله لان
حمد زيد غير قايم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع السادس ان يقع بعد واو
مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظما فيها ولا تضحى
قرا نافع وابو بكر بالكسر في وانك لا تظما اما على الاستيناف فيكون جملة منقطعة عما قبلها
او بالعطف على جملة ان الاولى وهي ان لك الا تجوع وعليهما فلا محل لها من الاعراب وقرا الباقون

من السبعة بالفتح بالعطف على ان لا تجوع من عطف المفرد على مثله والتقدير ان لك عدم الجوع
وعدم الظما واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لي مالا وان عمرا فاضل فان مالا معمول
غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لي مالا وفضل عمرو فيجب كسران الموضع السابع ان تقع
بعد حتى من حيث هي ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما
من قبله بل يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه لان حتى الابتدائية منزلة منزلة
الاستفتاحية فيكسران بعدها ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل
فحتى في هذا المثال يصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيهما مفتوحة فان قدرت حتى جارة
فان في موضع جرها وان قدرتها عاطفة فان في موضع نصب والتقدير على الجر عرفت امورك الى
فضلك وعلى النصب عرفت امورك وفضلك اما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها واما فتحها في النصب
فلعطفها على المفعول الموضع الثامن ان تقع بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل
فالكسر على انها اي اما حرف استفتاح فيكون حرفا واحدا بمنزلة الا الاستفتاحية وتلك يكسر ان بعدها
والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصار بعد التركيب بمعنى احقا (وذكر حقا) تستعمل
الهمزة على حقا على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضح في الحواشي وهو قليل فالهمزة للاستفهام وما
في محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها حقا في قوله

احقا ان جيرتنا استقلوا ... فنيتنا ونيتهم فريق

تقديره افي حق وقد جاء بفي كقوله افي حق مواساتي اخاكم وان وصلتها في موضع رفع
على الابتدا عند سيبويه والجمهور فهي بمنزلتها في اولم يكفهم انا انزلنا واصل ذلك ان حقا عند سيبويه
ظرف مجازي بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورده ابو حيان
الموضع التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه
على ان جرم فعل ماض معناه وجب وان وصلتها فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة زائدة للتوكيد
ورده الفرا بان لا لا تزاد في اول الكلام وعلله في المغني بان زيادة الشيء تفيد اطراحه وكونه اول
الكلام يفيد الاعتنا به وجوابه ما اجاب الفارسي عن القول بزيادة لا في لا اقسم من ان القران
كالصورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل وجرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها
والوقف على لا وان وما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني
عن قطرب والفتح عند الفرا على ان لا جرم مركبة من حرف واسم بمنزلة لا رجل في التركيب ومعناها
بعد التركيب لا بد او لا محالة ومن او في بعدهما مقدرة اي لا بد من ان الله يعلم او لا محالة في
ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفرا ان لا جرم بمنزلة حقا جرهم من الجرم بمعنى الكسب والكسر عليها

والظرف خبره وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا وان وصلتها فاعل انتهى من المغني م

حكا

حكاه الفرا عن العرب من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لاتينك ولا جرم
لقد احسنت ولا جرم انك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله

بعد اذا فجاه او قسم ... لا لام بعده بوجهين نمي
مع تلو فا الجزا وذا يطرد ... في نحو خير القول اني احمد

فصل وتدخل لام الابتدا بعد ان المكسورة نحو ان زيدا لقايم وتسمى اللام
المزحلقة والمزحلفة بالقاف والفا وبنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف واهل العالية زحلوفة
بالفا سميت بذلك لان اصل ان زيدا لقايم لان زيدا قايم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفي توكيد
فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها وانما لم تدع ان الاصل ان لزيدا قايم لئلا
يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة
للقسم في التاكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتدا لانها تدخل على المبتدا وتدخل على غيره بعد ان المكسورة
على اربعة اشيا احدها الخبر وذلك بثلثة شروط كونه موخرا عن الاسم وكونه غير ماض مثبتا
فيشمل المفرد نحو ان ربي لسميع الدعا والجملة المصدرة بالمضارع نحو وان ربك ليعلم والجار
والمجرور والظرف اذا لم يقدر متعلقهما ماضيا نحو وانك لعلى خلق عظيم وان زيدا لعندك
اما اذا قدرا متعلقين باستقر لم يدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا يدخل اللام عليه
خلافا للاخفش كما سياتي والجملة الاسمية على قلة نحو وانا لنحن نحيي ونميت وليس نحن بضمير
فصل خلافا للجرجاني بخلاف نحو ان لدينا انكالا لتقدم الخبر وبخلاف ان الله لا يظلم الناس شيا لنفي
الخبر وشذ قوله وهو ابو حزام بن غالب بن الحرث العكلي

واعلم ان تسليما وتركا ... للا متشابهان ولا سواء

من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا
تعلق لان الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها اللام والمعنى
ان التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السوا وكان حقه ان يقول لا سوا
ولا متشابها ذو لكنه اضطر فقدم واخر وسوا في الاصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه
خبرا عن اثنين وبخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد
لانه اشبه المبتدا وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى
الجملة الاسمية لانها مبتدا وخبر ولم يدخل الخبر ان تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا
لئلا يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولما ولا وحمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه
بالاسم واجاز الاخفش والفرا وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل لما سلب الدلالة

عن الحدث والزمان ان زيدا لعسى ان يقوم مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء لان الفعل
الجامد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول دون الثاني والفرق لائح واجاز الجمهور ان زيدا
لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه بالحال والمضارع شبيه بالاسم
ومشابه المشابه مشابه وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتدا خلافا لصاحب
الترشيح بالرا وهو خطاب المارادي حيث ذهب الى منع دخول الابتدا على قد وادعى ان هذه اللام
الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود
الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة فنون مكسورة واما نحو ان زيدا لقام بدون قد
ظاهرة ففي الغرة بضم الغين المعجمة لابن الدهان ان البصري والكوفي اتفقا على منعها ان قدرت
اللام لام الابتدا للقسم والذي نحفظه نحن وهو المنقول في المغني ان الاخفش من البصريين ومن تابعه
الضرير من الكوفيين اجازاها على اضمار قد ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فمتى تقدم فعل
القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا لقام والصواب عند الكساي وهشام الكسر انتهى كلام المغني
الا انه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله الكساي ويشترط في الخبر ايضا ان لا تكون جملة شرطية
لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانباري الثاني مما تدخل عليه اللام
معمول الخبر لانه من تتمة الخبر وذلك بثلاثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون
الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو ان
ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكساي والفرا من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح
وذلك قليل اجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم
المتاخر او على ضمير الفصل بخلاف ان زيدا جالس في الدار لتاخر المعمول ولام الابتدا تطلب الصدر ما
امكن وبخلاف ان زيدا راكبا منطلق لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الايمة
على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف
بان الحال لا تكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف انتهى والفرق بينه وبين المفعول
ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدا واللام تدخل على
المبتدا نحو ان زيدا لطعامه ماكول وبخلاف ان زيدا عمرا ضرب لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا
ماضيا خلافا للاخفش من البصريين والفرا من الكوفيين في هذه المسالة الاخيرة وحجتهما ان المانع
انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المعمول فاسم وحجة المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع
دخولها على العامل فكيف يتفرع فرع من غير اصل قال الموضح في الحواشي وينبغي ان يجري خلاف
في ان زيدا لطعامك قد اكل فان خطابا يمنع دخول اللام على قد وبعد فالقول عند قول الاخفش

والفرا

والفرا بدليل اجازة البصريين زيدا عمرو ضرب وزيد اجله احرز مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا
كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول وان لم يجيزوا تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس
وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا انتهى الثالث مما تدخل عليه اللام بعد ان الاسم
بشرط واحد وهو ان يتاخر اما عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معموله اي الخبر اذا كان
المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم او جارا ومجرورا نحو ان في الدار لزيدا جالس وما اختاره
هنا من تقديم جواز معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا منعه ابن عقيل في اول باب ان
فقال لا يجوز ان بك زيدا واثق وان عندك زيد جالس ثم قال واجازه بعضهم الرابع مما تدخل
عليه اللام الفصل وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه في تادية المعنى وضمير فصل عند
البصريين لانه يفصل بين الخبر والنعت وانما دخله اللام لانه مقوٍّ للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر
تابعا فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم اي في المعنى وذلك بلا شرط
ولا ثنيا ت لمن يجيز تقدمه مع الخبر نحو هو القايم زيدا على ان الاصل زيد هو القايم فلذلك قال
ابن عقيل وشرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدا والخبر او ما اصله المبتدا والخبر ان هذا لهو
القصص الحق هذا اذا لم يعرب هو الداخلة عليه اللام مبتدا فاذا اعرب مبتدا وما بعده خبره والجملة
خبر ان فلا يكون ضمير فصل لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتدا
بعد ان المكسورة على اربعة اشيا اثنين موخرين ومتوسطين فالمتاخران احدهما الخبر اذا لم يكن منفيا
ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد والى ذلك اشار الناظم بقوله

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر ۝ لام ابتدا نحو اني لوزر
ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ۝ ولا من الافعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كان ذا ۝ لقد سما على العدى مستحوذا

والثاني الاسم واليه اشار بقوله ۝ واسما حل قبله الخبر ۝ واما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير
الفصل واليهما اشار بقوله ۝ وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل **فصل**
وتتصل ما الحرفية الزايدة بهذه الاحرف المتقدمة الا عسى ولا فان ما لا تتصل بهما وتتصل
بان وان وكان ولكن وليت ولعل فتكفها عن العمل فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية وتهيئها
للدخول على الجمل الفعلية قال في المغني وتسمى ما الكافة بتهيئة النصب والرفع المتلو بفعل
مهيئة فمثال ان وان قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فان في الاولى مكسورة ومدخولها جملة
فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية ومثال كان نحو كانما يساقون الى الموت ومثال
لعل قوله ۝ لعلما اضات لك النار الحمار المقيدا ۝ ومثال لكن قوله ۝ ولكنما اسعى لمجد موثل

اي لانه يحفظ ما بعده عن السقوط كعماد البيت

نحو

انتهى

نحاة قوله • فوالله ما فارقتكم قاليا لكم • ولكنما يقضي فسوف يكون

فما اسم موصول لا زائدة في موضع نصب على انها اسم لكن ويقضي صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة شبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة نحاة ف وليس بجيد والمعتمد اثباتها وانما اهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها الا ليت فتبقي علي اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع وظاهر القزويني فانهما اجازا ليتما قام زيد ويجوز اعمالها استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه ويجوز اهمالها حملا على اخواتها وقد روي بهما قوله وهو النابغة الذبياني

قالت الا ليتما هذا الحمام لنا • الى حمامتنا ونصفه فقد

يروى برفع الحمام ونصبه فالرفع علي الاهمال والنصب علي الاعمال وليس فيه رد علي القائل بوجوب الاعمال لان سيبويه اختار في رواية الرفع ان يكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدا محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا الابيات

• واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت • الى حمام شراع وارد الثمد • وبعده

• فحسبوه فالفوه كما ذكرت • تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد •

• فكملت مائة فيها حمامتها • واسرعت حسبة في ذلك العدد •

والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر مسيرة ثلاثة ايام وقصتها انها كان لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت

ليت الحمام ليه • الى حمامتيه • ونصفه قديه • ثم الحمام ميه •

فنظر فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعده فاذا هو ستة وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصفة الجمع وهو شراع وشراع يحتمل اوله الاعجام والاهمال وبصفة الافراد وهو وارد والثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العد وندر الاعمال في انما نحو انما زيدا قائم بنصب زيد رواه الاخفش والكسائي عن العرب سماعا وهل يمتنع قياس ذلك المسموع في البواقي مطلقا اي في بقية اخوات الا ليت الاربعة وهي ان المفتوحة وكان ولعل ولكن وتوقف مع السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاخفش او يسوغ القياس علي ما سمع في انما مطلقا في بقية اخواتها الاربعة اذا وقع ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك او يسوغ القياس في لعل فقط لانها اقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرا فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء يسوغ فيها العمل في لعل وفي كان

لقربهما

لقربهما من ليت لان الكلام معهما صار غير خبر ذهب الى ذلك ابن ابي الربيع فهذه اقوال اربعة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله

• ووصل ما بذي الحروف مبطل • اعمالها وقد يبقى العمل •

فصل تعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله وهو رؤبة

ان الربيع الجود والخريفا • يدا ابي العباس والصيوفا

فعطف الخريف بالنصب علي الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا ابي العباس وعطف الصيوف جمع صيف علي الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير ويروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف امطارها والمراد بابي العباس السفاح اول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه ان يقول ان يدي ابي العباس الربيع والخريف والصيوف ويعطف بالرفع على محل اسماء هذه الاحرف بشرطين استكمال الخبر وكون العامل ان او ان او لكن مما لا يغير معنى الجملة نحو ان الله بريء من المشركين ورسوله فعطف رسوله علي محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو بريء وقوله

• فمن يك لم ينجب ابوه وامه • فان لنا الام النجيبة والاب

فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا وقوله

• وما قصرت بي في التسامي خؤولة • ولكن عمي الطيب الاصل والخال

فعطف الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول النظم

• وجائز رفعك معطوفا على • منصوب ان بعد ان تستكملا •

والحقت بان لكن وان وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل والمحققون وهم الذين يشترطون ذلك يجمعون على ان رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف علي محل الاسم بل علي انه مبتدا حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة علي جملة والتقدير ورسوله بريء ولنا الاب النجيب والخال الطيب الاصل او على انه مرفوع بالعطف علي ضمير الخبر المستتر فيه وذلك اذا كان بينهما فاصل فهو من عطف مفرد على مفرد فرسوله معطوف علي الضمير المستتر في بريء اي بريء هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاب معطوف علي الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه لا ان رفع ذلك ونحوه بالعطف علي محل الاسم مثل عطف امراة على محل رجل في قولك ما جاءني من رجل ولا امراة

بالرفع لان الرافع لمحل رجل الفعل وهو جاي وهو باق ولا يمنعه عن العمل في محل رجل الحرف
الزايد لان الزايد وجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم في مسئلتنا التي نحن فيها الابتدا وقد زال
بوجود الناسخ وهو ان وان ولكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي فان قيل اذا كان
هذا من عطف الجمل او من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الجملة وكون
العامل ان وان ولكن عندهم قلت اما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل فلانه لا يلزم العطف
قبل تمام المعطوف عليه واذا كان العطف على الضمير فلانه لا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ولما
اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجمل فلانه يلزم عطف الخبر على الانشا واذا كان من العطف على
الضمير فلم يحضرني عنه جواب شاف ولم يشترط الكسائي وتلميذه الفرا الشرط الاول وهو استكمال
الخبر تمسكا بنحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون فعطف الصابئون بالرفع على
محل الذين امنوا قبل استكمال الخبر وهو من امن بالله واليوم الآخر وبقراة بعضهم ان
الله وملائكته يصلون على النبي فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر
وهو يصلون وبقوله وهو ضابي بالضاد المعجمة وبعد الالف بالموحدة فهمزة ابن الحرث البرجمي
بضم الموحدة والجيم

فمن يك امسي بالمدينة رحله، فاني وقيار بها لغريب

فعطف قيار بالرفع على محل يا المتكلم قبل استكمال الخبر وهو غريب وقيار بقاف مفتوحة وبا مثناة
تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند ابي زيد وضمير بها للمدينة وقوله
وهو بشر بن خازم بالخا والزاي المعجمتين

والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق

فعطف انتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه او المشارك لغيره قبل استكمال الخبر
ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفرا جميعا والفرا لا يوافق على نحو ان الله وملائكته يصلون
استدرك ذلك بقوله ولكن اشترط الفرا لصحته تقدم الخبر على المعطوف بالرفع خفا اعراب
الاسم برفع الخبر ونصب خفا على المفعولية لاشترط والظرف مقدم من تاخير والاصل ولكن
اشترط الفرا خفا اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفا الاعراب اخذه من التسهيل
واعترضه في حواشيه فقال المعروف عن الفرا انه يشترط بنا الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور
والمضاف للبيا ويخالفه نقل المولف انتهى فيجيز ان كان الاسم مبنيا كما في بعض هذه الادلة
المتقدمة وهي ان الذين امنوا الاية والبيتان ويمنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته
بالرفع لما فيه من تخالف المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان

رفع زيد لعدم التخالف اللفظي فان اعراب الاسم خفي ومنعه البصريون مطلقا لما فيه من
اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدا وهو
ايضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذلك ممتنع ولا يتاتى ذلك على
مذهب الكسائي والفرا لان الرافع للخبر عندهما في باب ان هو كان رافعه في باب المبتدا الا انه مشكل
اما على القول بالترافع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدا قد زال بدخول الناسخ واما على القول
بان رافعه الابتدا في باب ان كما نقله الشاطبي عنهم فلانه يلزم ان يكون الخبر في مسئلتنا وارد عليه عاملان
يا ثنان من جهة واحدة وهما الابتدا والمبتدا فما هرب منه وقع فيه وما تمسكا به من الادلة المتقدمة
خرجها المانعون من البصريين على التقديم والتاخير فيكون من ان خبرا ان وخبر الصابئين محذوفا اي
والصابئون والنصارى كذلك والاصل والله اعلم ان الذين امنوا والذين هادوا من امن بالله واليوم
الاخر والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر او على تقدير الحذف من الاولى لدلالة
الثاني عليه فيكون من امن خبر الصابئون وخبر ان محذوف لدلالة خبر المبتدا عليه كقوله

خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان

فحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدا عليه والتقدير فاني دنف اي مريض وانتما دنفان والتوجيه الاول
اجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور
ويتعين التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير في قوله فاني وقيار بها لغريب
والاصل فاني لغريب وقيار غريب ولا يتاتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول لاجل اللام
لانها لا تدخل في خبر المبتدا الا ان قدرت زايدة مثلها في قوله ام الحليس لعجوز شهربه
على احد الوجهين المتقدمين فيصح حينئذ التخريج الثاني ويصير التقدير فاني غريب وقيار لغريب
ويتعين التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول في قوله تعالى ان الله وملائكته بالرفع
والتقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون ولا يتاتى فيه التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير
لاجل الواو في يصلون لانها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك له الا ان قدرت الواو
للتعظيم الواحد مثلها في قال رب ارجعون فانها لتعظيم الواحد المخاطب على احد الوجهين فيتاتي
التوجيه الاول ايضا ويصير التقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون فان قلت كلا
التوجيهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه الاول فلان
الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا واما على التوجيه الثاني
فعلى العكس لان الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا ايضا
قلت اجاب عنه في المغني فقال الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف



ثم العطف بالنسبة الي الله سبحانه وتعالي الرحمة والي الملائكة الاستغفار والي الادميين دعا بعضهم
لبعض وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر لاسمين جميعا نحو ان زيدا وعمرو ذاهبان واما نحو ان زيدا
وعمرو في الدار فيجوز باتفاق قال الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم
يشترط الفرا الشرط الثاني وهو كون العامل ان او ان ولكن تمسكا بنحو قوله وهو العجاج

يا ليتني وانت يا لميس   في بلد ليس به انيس

فعطف وانت بكسر التاء على اسم ليت وهي يا المتكلم ولميس علم امراة وانيس بمعنى مونس وخرج بتقدير
الرا والبنا للمفعول على ان انت مبتدا حذف خبره وان الاصل وانت معي والجملة من المبتدا والخبر
حالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم يا المتكلم والخبر قوله في بلد هذا تخريج ابن مالك ونحو
علي ندوره وقلته فان اكثر النحويين علي امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص علي ذلك فقال
في باب الحال ونذر نحو سعيد مستقرا في هجر وشرحه الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين
المخبر عنه والمخبر به انتهي والنادر والقليل لا يقاس عليهما وابعد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت فانا مبتدا
وانت معطوف وخبر المبتدا وما عطف قوله في بلد فحذف انا انتهي

فصل

تخفف ان المكسورة لثقلها بالتضعيف فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان كل لما جميع
لدينا محضرون في قراة من خفف لما فكل مبتدا واللام لام الابتدا وما زايدة وجميع خبر المبتدا
ومحضرون نعته وجمع علي المعني ويجوز اعمالها علي قلة استصحابا بالاصل واليه يشير قول الناظم
وخففت ان فقل العمل نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم في قراة نافع وابن كثير بتخفيف
ان ولما فان مخففة من المثقلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتدا وما موصولة خبر ان وليوفينهم جواب
لقسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة
موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفي عمله ويلزم
لام الابتدا بعد ان المخففة المهملة والي ذلك اشار الناظم بقوله ، وتلزم اللام اذا ما تهمل ،
حال كون اللام فارقة بين الاثبات والنفي في نحو ان زيد لقايم بتخفيف ان ورفع زيد فلولا اللام
لتوهم ان ان نافية وان المعني ما زيد قايم فلما جي باللام ارتفع التوهم وهذه اللام قد يغني عنها
قرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم فيجب حينيذ ترك اللام كما قاله في المغني لان الخبر
المنفي لا يدخل عليه لام الابتدا كما تقدم او قرينة معنوية كان يكون الكلام مسوق للاثبات والمدح
كقوله وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم

انا ابن اباة الضيم من ال مالك   وان مالك كانت كرام المعادن

ولو كانت باللام لجاز ولكن استغني عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع واباة جمع آب

كقضاة جمع قاض من ابي اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك كانت وصرفها مراعاة
للحي والي ذلك اشار الناظم بقوله

، وربما استغني عنها ان بدا ، ما ناطق ارادة معتمدا ،

وان ولي ان المكسورة المخففة من الثقيلة فعل فشرطه ان يكون ناسخا وربما تخلف وشرط الناسخ
كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير صلة فخرج بذلك زال واخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك
ما دام ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا انه كثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين
كفروا ليزلقونك بابصارهم وان نظنك لمن الكاذبين والكثر منه اي من المضارع كونه ماضيا ناسخا نحو
وان كانت لكبيرة ان كدت لتردين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وتدخل اللام حينيذ علي
الجزء من معمول الناسخ اما دخول ان علي الناسخ فلانها كانت مختصة بالدخول علي المبتدا والخبر في
الاصل فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها علي الفعل وكان من النواسخ لينا يفارق محلها
بالكلية لانها اذا دخلت علي الناسخ كان مقتضاها موفرا عليها اذ الجزآن مذكوران بعد مدخولها
واما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما يدخل علي خبرها لانك اذا قلت ان كان زيد لقايما
فمعناه ان زيدا لقايم وانما كان الماضي اكثر من المضارع فلان ان المشددة شبيهة به لفظا ومعني
فقصدوا بعد تخفيفها ان يدخلوها علي مشابهها وينا في النوعين اتفاقا ولا يجيز جمهور البصريين دخولها
علي غير الناسخ وندر عندهم كونه ماضيا غير ناسخ كقوله وهو الشخص المسمي عاتكة بنت
زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام

، شلت يمينك ان قتلت لمسلما ، حلت عليك عقوبة المتعمد ،

فادخلت ان المخففة علي قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين المعجمة افصح من ضمها اخبار
ومعناه الدعا وحلت وجبت ولا يقاس عليه اي علي ان قتلت لمسلما ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا
للاخفش فانه اجازه كما قاله في المغني وزاد هنا والكوفيين وهو يوهم ان الكوفيين
يجيزون تخفيف ان المكسورة ويدخلونها علي نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم فانهم لا يجيزون
تخفيف ان المكسورة ويحملون ما ورد من ذلك علي ان ان نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا قاله
في المغني في بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعني الا وان قبلها نافية انتهي
ومما ورد من ذلك قراة ابن مسعود قال ان لبثتم لقليلا حكاها الاخفش في معانيه وقول امراة
من العرب والذي يحلف به ان جا الخاطبا فدخلت علي الماضي غير الناسخ واندر منه كونه لا ماضيا
ولا ناسخا بان يكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما كقوله ان يزينك لنفسك
وان يشينك لهيه ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان للام بعد ان المخففة ثلاث حالات

قوله وهو الشخص الخ اورد انما قال ذلك لتذكير ضمير قوله لان القصيد مذكر فلا بد من ارجاعه الي الشخص وقائل هذا البيت امراة فلا يصح رجوع الضمير اليها مذكرا فلا بد من تاويل بشي مذكر جمع الي فارجعه الي الشخص لانه مذكر فافهم والله اعلم لكاتبه محمد

وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو انْ زيد لقايم بالاهمال حيث لاقرينة
والثاني نحو ان زيد لن يقوم والثالث نحو ان زيد لقايم بالاعمال وماذكره من انها لام الابتدا قاله
سيبويه والاخفش واكثر البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن ابي العافية وابن ابي
الربيع الي انها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم انها على ما ليس مبتدا ولاخبرا في الاصل ولاراجعا الى الخبر
كالمفعول في نحو ان قتلت لمسلما واجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشي الواحد وهما حالا ان
محل الجز الاول الذي يلي ان والمفعول كالجز الثاني فان قلت لمسلما بمنزلة ان قتيلك لمسلم ثم ان
كان الفعل ناسخا دخلت علي الجز الذي كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت علي معموله
فاعلا او مفعولا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا كما مر فان تقدم فعل من افعال القلوب نحو قد علمنا
ان كنت لمومنا فان قلنا اللام للابتدا كسرت ان وان قلنا لام اخري اجتلبت للفرق فتحت والي دخولها
علي الفعل مطلقا اشار الناظم بقوله

والفعل ان لم يك ناسخا فلا ٭ تلفيه غالبا بان ذي موصلا

فصل وتخفف ان المفتوحة فيبقي العمل وجوبا ليتحقق مقتضاها وهو
افادة معناها في الجملة الاسمية لانها اكثر مشابهة للفعل من المكسورة ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا
لا ظاهرا محذوفا لا مذكورا سوا كان للشان ام لا لان المكسورة ثبت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة
عند ابن مالك فقد ر واعمالها في المظهر لئلا ينحط الاقوي عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الي انه
لا يكون الا للشان فاما قوله وهو الشخص المسمي جنوب اخت عمرو ذي الكلب

بانك ربيع وغيث مريع ٭ وانك هناك تكون الثمالا

فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه
واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران
بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان اولهما ما ياتي فيه النور والكماة والثاني ما يدرك الثمار والمراد
هنا ربيع الازمنة والغيث الكلا او المطر والمريع اما بفتح الميم ان جعل الغيث اسما للكلا اي خصيب
واما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال مرع الوادي وامرعه المطر والثمال بكسر المثلثة الغياث خبر يكون
ويجب في خبرها ان تكون جملة لاشتمالها علي المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الكلم
فان كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها جامد او دعا لم يحتج لفاصل من الفواصل الاتية اما
مع الاسمية فلانه جي بعد ان باسم وخبر كما جي بهما بعد المثقلة العاملة واما الفعل الجامد فهو
كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه واما الدعا فشبيه بالجامد في عدم التصرف كما قاله
الشاطبي فالاسمية نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين والفعلية التي فعلها جامد نحو

وان

وان ليس للانسان الا ما سعي والفعلية التي فعلها دعا اما بخير نحو ان بورك من في النار ومن
حولها او بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها في قراة من خفف ان وكسر الضاد في غير السبع
وهذا مبني علي جواز تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن ويجب
الفصل في غيرهن ليكون عوضا مما حذفوا من انه وهو احدي النونين والاسم او لئلا يلتبس بان
المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم وما اشبهه عوض مع الفعل المتصرف
ولم يعوض مع الاسم وما اشبهه والفصل اما بقد لانها تقرب الماضي من الحال نحو ونعلم ان قد
صدقتنا او تنفيس نحو علم ان سيكون او نفي بلا او لن او لم فقط مثال لا نحو وحسبوا
ان لا تكون فتنة في قراة من ضم نون يكون وجب ان لا قام زيد ومثال لن ايحسب ان لن يقدر
عليه احد ومثال لم ايحسب ان لم يره احد ولو نحو وان لو استقاموا ان لو نشا اصبناهم
وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت او منفي وكل منهما اما ماض واما مضارع فالمثبت ان كان
ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا ففاصله لا
فقط وان كان مضارعا ففاصله لن او لم او لا واما لو فانها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل علي الماضي
والمضارع كما مثلنا وبندر تركه اي الفصل بواحد منها كقوله

علموا ان يوملون فجادوا ٭ قبل ان يسالوا باعظم سول

والقياس علموا ان سيومَلون وسول بمعنى مسول لقوله تعالي قال قد اوتيت سولك
ولم يذكر لو في الفواصل الا قليل من النحويين هذا شرح قول النظم

وان يخفف ان فاسمها استكن ٭ والخبر اجعل جملة من بعد ان
وان يكن فعلا ولم يكن دعا ٭ ولم يكن تصريفه ممتنعا
فالاحسن الفصل بقد او نفي او ٭ تنفيس او لو وقليل ذكر لو

وقول ابن الناظم ان الفصل اي بلو قليل وهم بفتح الهاء اي غلط منه علي ابيه
كان الموقع وفعله النسخة التي فيها وربما فصلت بلو نسخة فيها هذا النص فاعترض عليها والا فالذي
قاله ابن الناظم في شرح النظم في غالب النسخ ما نصه واكثر النحويين لم يذكر والفصل بين
ان المخففة وبين الفعل بلو والي ذلك اشار بقوله وقليل ذكر لو انتهي وهو مساو لنص الموقع
فلينظر فصل وتخفف كان فيبقي عملها ايضا استصحابا للاصل لكن يجوز ثبوت
اسمها وافراد خبرها والي ثبوت اسمها وحذفه اشار الناظم بقوله وخففت كان فنوي ايضا ثبت
منصوبها وثابتا ايضا روي كقوله وهو روبة كان وريديه رشا خلب
فوريديه وهما عرقان في الرقبة اسم كان ورشا بكسر الرا والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وصح

الحطيئة انه متنى بالغنى والرشا الحبل والخبخبجم الخا المعجمة اللين قال اسحق وقال غيره الخبالبير كر الصاغاني و
البعيدة القعر كقوله وهو باعث بالموحدة فالمعجمة فالمثلثة ابن صريم بالتصغير اليشكري
قال النحاس وقال السيرافي هو ارقم بن علباء وقال صاحب المغنى هو علباء بن ارقم اليشكري
يذكر امراته ويمدحها

ويوماً توافينا بوجه مقسم، كان ظبية تعطو الى وارق السلم

يروى بالرفع لظبية على انها خبر كان على حذف الاسم اي كانها ظبية ويروى بالنصب لظبية
على انها اسم كان على حذف الخبر اي كان مكانها ظبية ويروى بالجر لظبية على ان الاصل كظبية وزيدت
ان بينهما اي بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان والمقسم بضم
الميم وفتح القاف وبالسين المهملة مع التشديد به من التسام وهو الحسن يقال قسيم الوجه ومقسم الوجه اي
حسنه وتعطوا اي تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق
مثل اورق اي صار ذا ورق ويروى ناضر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاه
له شوك واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل كما تقدم تعليله في ان المخففة
كقوله

ووجه مشرق النحر، كان ثدياه حقان

فثدياه حقان مبتدا وخبر في موضع رفع خبر كان فاسمها ضمير شان محذوف اي كانه وهذا البيت
رواه سيبويه هكذا ورواه غيره وصدر مشرق النحر والمعنى على الاول رب وجه يلوح بريقه
وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم في المضارع المنفي فالاول
كان لم تغن بالامس و الثاني المنفي نحو قوله اوقد و

لايهولنك اصطلاء لظى الحرب، فمحذورها كان قد الما

فصل بين كان والماضي بقد والهول الفزع يقال هاله الامر يهوله اذا افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء
من اصطليت بالنار تدفيت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه والالمام من الالمام وهو النزول
يقال الم به امر اذا نزل به مسئلة وتخفف لكن فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية
وليباين لفظها لفظ الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال
قياسا على ان ولم يسمع من العرب ما قام زيد ولكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه
حكي فيها العمل مبني رواية لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص هذا

باب لا العاملة عمل ان المشددة وتسمى لا التبرئة دون غيرها

من احرف النفي وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كاينة ما كانت لان كل من برأته فقد نفيت
عنه شيئا ولكنهم خصوها بالعاملة عمل ان فان التبرئة فيها امكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى

النافية للجنس وافردت بباب لطول الكلام عليها قال ابو البقا وانما عملت لا عمل ان لشابهتها
لها من اربعة اوجه احدها ان كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتاكيد فلا لتاكيد
النفي وان لتاكيد الاثبات والثالث ان لا نقيضة ان والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره والرابع
ان كلا منهما له صدر الكلام ويكون لا محمولة على ان في العمل انحطت درجتها عن ان في امور منها ان
اسم لا لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا ومضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة
ومعرفة ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز في ان ومنها
ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا تختلف في اعرابه وبنايه واسم ان لا خلاف في اعرابه
انتهى ومنها ان ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط وشرطها ان تكون نافية لا زايدة وان
يكون المنفي بها الجنس باسره وان يكون نفيه نصا وذلك اذا دخلت على نكرة واريد بها النفي العام وقدر
فيه من الاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار وانت تريد نفي
الجنس كله لم يجز الا بتقدير من ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان
فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فهو سايل عن كل الجنس
قاله ابو البقا في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم ان لا يقع بين
عامل ومعمول وان يكون اسمها نكرة لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات
وان يكون النكرة متصلة بها خلافا لابي عثمان فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه لا ينبغي قد
جاء في السعة لا منها بل بابها البناء مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون
خبرها ايضا نكرة على الاصل فجملة الشروط سبعة اربعة راجعة الى لا واثنان الى اسمها وواحد الى خبرها
وستاتي محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام
سفر حاضر فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة
واما اذا ركبت فعن سيبويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتدا والخبر خبر المبتدا
مرفوع بما كان مرفوعا قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهو مذهب الاخفش
والمازني والمبرد وان كانت غير نافية لم تعمل في الاسما شيئا وشذ اعمال لا الزايدة في قوله
وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا، اِذًا لَلَامَ ذَوُو اَحْسَابِهَا عُمَرَا

فاعمل لا الزايدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزيادة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة
فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لو
لان لو شرطها ممتنع والغرض انه منفي بلم وامتناع النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان

لانفيها عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لان جواب لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول
لو وانما تند عمل الزايدة لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة
مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادي ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست اذن
الداخلة على الفعل ولو كانت لا لغير نفي الجنس بل لنفي الوحدة عملت عمل ليس فترفع الاسم وتنصب
الخبر نحو لا رجل قايما فالمنفي هنا الواحد دون الجنس اذا قلت عقبه بل رجلان فيكون المنفي
الواحد والمثبت اثنان وكذا تعمل عمل ليس ان اريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل
الظهور نحو لا رجل قايما ويمتنع ان يقال بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا عملت عمل ليس احتمل
نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا اردت نفي الواحد ميزته
بقولك عقبه بل رجلان واذا اردت نفي الجنس لم يعقبه شي بل لا يجوز ان ينطق بعده بل رجلان هذا
حاصل كلام ابن عقيل وان وقعت لا بين عامل ومعمول كما اذا دخل عليها الخافض فانها لا تعمل
شيئا وخفض الخافض النكرة لقوته ولانه لا يتخلل بين العامل ومعموله نحو جئت بلا شي وغضبت
من لا شي بالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان
ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها وليسها زايدة ويعنون بذلك انها معترضة بين شيين
متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها وشذ جيت بلا شي بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه
ان الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل ولا مما ركب في موضع جر لانهما جريا
مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني في كتاب التنبيه وقال في الخاطريات ان لا نصبت شي والجر
لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي واقره وان كان الاسم معرفة او منفصلا منها اهملت و
وجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من
مصاحبة ذي العموم او لان العرب جعلتها في جواب من سال بالهمزة وام والسوال بهما لا بد
فيه من العطف فكذلك الجواب نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون
وانما لم يكرر مع المعرفة في قولهم لا نولك ان تفعل وفي قوله

اشاء ما شئت حتى لا ازال لما … لا انت شايية من شاننا شاني

للضرورة في هذا البيت واللام في للضرورة للتعليل متعلقة بلم يتكرر والمعنى وانما لم يتكرر
في لا انت للضرورة واشا مضارع شا مسند للمتكلم وما موصول في موضع نصب على المفعولية
باشا وشئت بكسر التاء صلة ما والعايد محذوف وحتى بمعنى الى وازال مضارع زال منصوب بان مضمرة
بعد حتى وجوبا واسم ازال مستتر فيه وجوبا وخبره شاني اخر البيت بحذف من اثان وهو البغض وقف عليه
بحذف الالف على لغة ربيعة ولما يتعلق به وما موصول اسمي ولا نافية وانت مبتدا وشايية من المشية

خبره

خبره ومن شاننا متعلق به والجملة صلة ما والعايد محذوف والمعنى اشاء الذي شيته حتى لا ازال
شانيا للذي لا انت شايية اي امرنا ولتاول معطوف على الضرورة لا نولك بلا ينبغي لك ولا اذا دخلت
على الفعل لا يجب تكرارها لانه في معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو
العطية مبتدا وان تفعل سد مسد خبره كما في الوصف وقال الموضح لا ادري كيف يتاتى ان يقول هذا مع
قوله ان نولك مؤول بلا ينبغي لك ولم ينزل كتاب بان المرفوع الساد مسد الخبر لا يرتفع الا بالوصف
انتهى واذا قلنا بالاول فالظاهر ان المرفوع هنا نايب عن الفاعل قاله الرضي والنول مصدر بمعنى التناول
وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله انتهى فسقط بالتاويل
في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرارها اذا دخلت
على معرفة والى اعمالها عمل ان اشار الناظم بقوله

عمل ان اجعل للا في نكره … مفردة جاءتك او مكرره

مع مرفوعه قاله الحضراوي
وقال ابو حيان والذي اذهب
اليه انه خبر لا فاعل لان
نولك ليس بوصف صح

فصل واذا كان اسمها مفردا اي غير مضاف ولا شبيه به بني على الفتح ان كان مفردا
لفظا ومعنى او لفظا لا معنى او جمع تكسير لمذكر او مونث فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا قوم
ولا شجر والثالث نحو لا رجال ولا هنود والى ذلك اشار الناظم بقوله، وركب المفرد فاتحا وبني عليه
اي على الفتح او على الكسر ان كان جمعا بالف وتا مزيدتين كقوله وهو سلامة بن جندل يبكي
على فراق الشباب لا مقبل خلاه فالابن عصفور

ان الشباب الذي مجد عواقبه … فيه نلذ ولا لذات للشيب

بكسر التا وفتحها وروي بهما في لذات جمع لذة وهو اسم لا وللشيب بفتح الشين خبر لا وفي الجمع بالالف
والتا اذا كان اسم لا اربعة اقوال احدها انه يجعل في البنا كما هو في الاعراب فكما ان فتحته في الاعراب كسرة
فكذلك في البنا قاله ابن عذرة وهو قول الاكثرين وقال ابو الفتح بن جني في الخصايص
انه لا يجيز فتحه بصري الا ابو عثمان المازني وعبارة الخصايص لم يجز اصحابنا الفتح الا شيئا قاسه
ابو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين انتهى الثاني كالاول الا انه ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين
زيد فلا ينافي البنا جزم به ابن مالك في شرحه المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف
الثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو
حسن في القياس ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو
الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة جواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا فمن
قال هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسر ومن قال
بنا كالجمهور البصريين فتح وبني على ما كان ينصب به ان كان مثنى او مجموعا على حده اي على حد المثنى وطريقته

في اعرابه بالحروف وسلامة واحده واختتامه بنون زايدة تحذف للاضافة كقوله

تعز فلا الفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع

فالفين بكسر الهمزة تثنية الف اسم لا مبني على اليا ومتعا بالبنا للمفعول خبرلا وتعز امر من التعزية وهي الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت وراده الذين يردونه وهو جمع وارد وقوله

بنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا مبني على اليا ولا ابا جمع عطف على ماقبله والاحرف ايجاب وقد عنتهم

يجتر الناس لا بنين ولا ابا الا وقد عنتهم شوون

بفتح العين المهملة والنون وسكون التا المثناة فوق بمعنى اهمتهم وشوون جمع شان وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة في موضع رفع خبرلا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو وكقول الحماسي فامسي وهو عريان وقوله ماحد الا وله نفس امارة وليت حالا حاله فالمعنى لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا كما قال الموضح في باب الحال وذهب المبرد الى ان المثنى والمجموع على حده في باب لا معربان بنا على ان التثنية والجمع عارضا التضمن والتركيب في علة البنا ولو صح ذلك لزم الاعراب في يا زيدان ويا زيدون ولا قايل به وعلى القول بالبنا في اسم لا المفرد اختلف في علته قيل وعلة البنا فيه تضمن معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند

واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبنا للتضمن كثير واعترضه ابن الضايع بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها وقيل علة البنا تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين كخمسة عشر هذا قول سيبويه والجماعة ويويده انهم اذا فصلوا اعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امراة وقد جاز تركيب الاسم مع الحرف كقوله الا ثور ما اصيدكم ام ثورين ودليل التركيب والبنا ترك تنوينه وهو منعول مقدم لاصيد واكم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى الا صيد لكم ثورا ام ثورين واما المضاف وشبهه فمعربان اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالبا علما ممقوت واما لا اباك فاللام زايدة لتاكيد معنى الاضافة وهي معتد بها من وجه دون وجه اما وجه الاعتداد فهو ان ماقبلها معرب بالالف وانما يعرب اذا كان مضافا او شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا ابالي بالالف مع الاضافة الى يا المتكلم والمراد بشبهه اي شبه المضاف ما اتصل به شي من تمام معناه مرفوع او منصوب او مجرور نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتاخر خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخير لانه اسم تفضيل وماذكر من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين

قال الشارح رحمه الله وذهب المبرد وقد سبق وضرا الى ان بفتح الهمزة لان ان اذا وقعت بعد عرف ... المثنى والمجموع على حده اعني على حد المثنى مطلقة في اعرابه بالحروف وسلامة واحده واختتامه بنون بايكي تحذف للاضافة فكما ان المثنى يعرب بالحروف المعلومة فكذلك الجموع ... بناء ... فكذلك الجموع ... نون الاضافة فكذلك الجموع ... بقوله ... عن جمع التكسير فانه يعرب بحركات ظاهرة ... بنا ... وما فيه نون زايدة تحذف للاضافة ... وعليه ... ومعربان ... عارضا بنا على ان التثنية والجمع ... التضمن والتركيب ... والتركيب الاسم ... علة البنا والعارض ... المبرد على ان المثنى والمجموع على ... في يا زيدان ويا زيدون بنا على ان المنادي ايضا ... لخطاب ... فان قلت ... الكلام ... حرف النداء ... اللام

واجاز البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت قاله في المغني فصل

ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة احدها فتحهما اي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية وهو الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة بفتحهما في قراة ابن كثير وابي عمرو بن العلا والثاني رفعهما اما بالابتدا او على اعمال لا عمل ليس كالاية المتقدمة في قراة الباقين من السبعة وقوله وهو عبيد الراعي بن حصين

وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل

برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرات مني وقلت صريحا لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل ضرب لبراته منها والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله

هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب

واختلف في قايله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي الى رجل من بني عبد مناف ونسبه الحاتمي الى ابن الاحمر ونسبه الاصبهاني الى ضمرة بن ضمرة والصغار بفتح الصاد الذل وبعينه توكيد له والباء زايدة وقوله وهو جرير يهجو نمير بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو ابو قبيلة من قيس

باي بلاء يا نمير بن عامر وانتم ذنابي لا يدين ولا صدر

باي متعلق بمحذوف والتقدير بأي بلاء تفتخرون وذنابي بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف با موحدة مفتوحة اي اتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير الذنابي والمعنى لستم برؤس بل اتباع لا يد لكم ولا صدر الرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح الثاني كقوله وهو امية بن ابي الصلت في الجنة

فلا لغو ولا تاثيم فيها وما فاهوا به ابدا مقيم

واللغو الباطل والتاثيم من اثمته اذا قلت اثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تاثيم احد لاحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل يتم على التابيد الخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله وهو انيس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل ابو عامر جد العباس

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع

وهذه الاوجه الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول الناظم

وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة والثاني اجعلا

مرفوعا او منصوبا او مركبا وان رفعت اولا لا تنصبا

ولكل منها توجيه يخصه اما فتحهما فوجهه ان يجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه

يجوز بعدهما خبر لهما معا لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها
لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع ولا قوة مبتدا معطوف علي مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما
جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قايمان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحدة
منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة اي موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلي مذهب سيبويه
القايل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها فيجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد
وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولي والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما مثماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد
عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قايمان لانهما شي واحد ويجوز ايضا عند هولا ان يقدر لكل
منهما خبر علي حياله واما رفعهما فوجهه ان يجعل لا الاولي ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتدا او عاملة
عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا وعلي الوجهين فلنا خبر عن الاسمين اذ قدرت لا الثانية تكرارا للاولي
وما بعدها معطوف فان قدرت الاولي مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فلنا خبر عن احدهما وخبر
الاخري محذوف كما في زيد وعمرو ولا يكون خبرا عنهما لييلا يلزم محذور ان احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا
منصوبا والثاني توارد عاملين علي معمول واحد قاله في المغني في مسئلة لا رجل ولا امراة برفعهما
واما فتح الاول و... الثاني فوجهه ان لا الاولي عاملة عمل ان ولا الثانية زايدة وما بعدها معطوف
علي محل لا الاولي مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف
عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لانه يجتمع لا والابتدا في رفع الخبر الواحد ويجوز ان تجعل
لا الثانية غير زايدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس واما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولي ملغاة
او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سوا
علي المذهبين واما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولي عاملة عمل ان ولا الثانية زايدة
وما بعدها منصوب فنون **وهو اضعفها** لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه
بلا تنوين **حتي** قال ابن الدهان في الغرة **خصه ابن يونس وجماعة من النحويين بالضرورة**
كتنوين المنادي المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا علي اضمار فعل اي ولا اري قوه **وهو عند غيرهم**
علي تقدير لا زايدة موكدة وان الاسم منتصب بالعطف علي محل اسم لا الاولي عند ابن مالك وعند
غيره علي لفظ اسم لا لانه لما اطرد في لا بنا اسمها معها علي الفتح تنزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية
واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبرها بعد لا الاولي مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبرها بعد لا الثانية مرفوع بها الاولي لان لا الناصبة
لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب
ان يقدر لكل منهما خبر علي حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها

ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة من اثني عشر وجها وذلك لان ما بعد
لا الاولي يجوز فيه البنا علي الفتح والرفع علي الالغا والرفع علي اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا
الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاول بلغت
اثني عشر وكلها جايزة الا اثنين وهما رفع الاول علي الالغا وعلي الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وانهاها
ابن النجار في شرح الجمل الي ماية واحدي وثلاثين وجها هذا اذا عطفت وكررت لا **فان عطفت**
ولم تكرر وجب فتح الاول علي اعمالها اعمال ان **وجاز في الثاني النصب** عطفا علي محل الاول **والرفع**
عطفا علي محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا **كقولـــه** وهو رجل من بني عبد مناة
يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك

فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدي وتازراه

يروي وابنا بالنصب **ويجوز وابن بالرفع** ولا يجوز وابن بالفتح **واما حكاية الاخفش لا رجل**
وامراة بالفتح بلا تنوين **فشاذ** والاصل ولا امراة فحذفت لا وبقي البنا بحاله علي نيه لا كما قالوا لا
بيضا شحمة علي نيه كل والي ذلك اشار الناظم بقولـــه

والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمي

فصـــل واذا وصفت النكرة المنفية بمفرد متعلق بوصف **متصل** نعت مفرد
جاز في الوصف المفرد **فتحه علي انه ركب معها** اي مع النكرة **قبل مجي لا** وصار الوصف والموصوف
كالشي الواحد ثم دخل عليهما لا **مثل لا خمسة عشر** عندنا وقيل علة البنا كون الوصف من تمام الاسم لا
والاسم لا وجب له البنا لتضمنه معني من فصار كانهما معا تضمنا معني من وقيل انه اجري علي لفظ الموصوف
لانه اشبه المعرب وقيل فتحته فتحة اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة **وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة**
الموصوفة لانها في محل نصب به وقال الشاطبي النصب بالحمل علي لفظ النكرة وان كان مبنيا لان
حركة البنا هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها انتهي **وجاز رفعه مراعاة لمحلها مع لا** لانهما في
محل رفع بالابتدا لصيرورتهما بالتركيب كشي واحد فحكموا علي محلهما بالرفع وجعلوا النعت للمجموع
كما عكسوا في النعت المقرون بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعلوا احرف النفي مع الاسم
بعده صفة لرجل انتهي **نحو لا رجل ظريف فيها** هذا من امثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف
ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثله لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظريفين
وظريفون يستوي فيهما لفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات لان اسم لا في ذلك كله مبني ولا
فرق في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق **ومنه لا ما ماء باردا عندنا**
فيجوز في ماء الثاني الفتح علي انه مركب مع الاول والنصب والرفع علي ما مر وضعف الكمال

الانصاري في شرح المنفصل كون ما الثاني صفة لما الاول وقال كيف يوصف الشي بنفسه
مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي او البدل انتهى وجوابه انه لا نعة في جعله صفة لانه
لما وصف بيارد صار مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد ولانه يوصف بالاسم الجامد اذا
وصف كمررت برجل رجل عاقل والقول بانه توكيد لفظي او بدل خطا لان الما الثاني لما وصف
وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه توكيدا له ولا بدلا منه لعدم مساواته للاول
وان جعلنا باردا نعتا لما الاول وما الثاني بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو
ممتنع وقال ابو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى
فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا واعترضه الموضح في الحواشي بانه انما جي بالجامد توطئة للحال
لتجري على منعوت اذ كان ذلك حق المشتقات وهنا لو لم يذكر التابع جرى قولك باردا نعتا على ما الاول
فما فائدة هذه التوطئة انتهى فان فقد الافراد في النعت نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا او فقد
الافراد في المنعوت نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا او فقد الاتصال بان كان بين النعت والمنعوت
فاصل نحو لا رجل في الدار ظريف او لا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح فيهن لانه يبعد عن التركيب وهم
لا يركبون ما زاد كلمتين وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان معربا والى
محله ان كان مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع في هذا الباب حتى في المعرب والمبني لان الموضع
للابتدا انتهى والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله

ومفردا نعتا لمبني يلي ۞ فافتح او انصبن او ارفع تعدل

وغير ما يلي وغير المفرد ۞ لا تبن وانصبه او الرفع اقصد

كما تقدم في المعطوف بدون تكرار لا فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف
بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال

والعطف ان لم يتكرر لا احكما ۞ له بما للنعت ذي الفصل انتمى

وصنيع الموضح اقعد من جهة التقسيم وانسب بقوله وكما في البدل الصالح لعمل لا وهو المنكر
فالعطف بدون تكرار لا نحو لا رجل وامراة فيها بنصب امراة ورفعها والبدل الصالح لعمل لا لا احد
رجل وامراة فيها بنصب رجل وامراة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في
العطف بحرفه وفي البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل لها اي لعمل
لا بان كان معرفة فالرفع واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها
لا تعمل في معرفة نحو لا احد زيد وعمرو فيها فزيد وعمرو بدل تفصيل من احد وكذا يجب الرفع
مع تكرار لا في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا نحو لا امراة فيها ولا زيد لان لا الجنسية لا تعمل

في معرفة قال ابو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام رجل والعباس ولا رجل عندنا
ولا اخاه قال صاحب البسيط ووجهه انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوايل وسكت
الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على انهما لا يتبعان نكرة وسياتي الخلاف فيهما
فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لم يتغير الحكم بل يكون
حكمها مع حكمها بدونها من عمل في اللفظ نحو الا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو
الا رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرارها نحو الا رجوع والا حيا بالاوجه الخمسة ثم تارة يكون الحرفان
باقيين على معنيهما من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي كقوله وهو قيس
ابن الملوح على ما قيل

الا اصطبار لسلمى ام لها جلد ۞ اذا الاقي الذي لاقاه امثالي

والمعنى ليت شعري اذا لاقيت ما لاقاه امثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى ام لها تجلد وتثبت
وكنى عن الموت بما ذكر تسلية لها وادخل الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو نادر وبقا الحرفين على
معنييهما قليل حتى توهم ابو علي الشلوبين انه غير واقع في كلام العرب ورد على الجزولي اجازته
اياه والحق وقوعه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل افلا قماص بالعير والقماص بكسر القاف
وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلوبين لفظ اعجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين
البا الموحدة والفا ولامه مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني وتارة يراد بهما اي بالهمزة ولا
التوبيخ والانكار كقوله

الا ارعواء لمن ولت شبيبته ۞ وآذنت بمشيب بعده هرم

فالاحرف توبيخ والارعوا مصدر ارعوى اي انكف عن الشي يستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن يقال
ارعوى فلان عن القبيح اي انكف عنه وولت ادبرت وذهب والشبيبة الشباب قال في المطول والشباب
في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته مشبوبة اي قوية مشتعلة انتهى وهو ماخوذ من
كلام الاطبا وآذنت اعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الاصمعي المشيب دخول الرجل في حد الشيب
من الرجال والشيب بغير ميم بياض الشعر والهرم كبر السن كون ويرادبهما التوبيخ وهو الغالب
في الاستعمال واعترضه الدماميني فقال اعلم ان المفيد للانكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا المجموع
الا والنفي المفاد بلا باق على حالة بقي البيت عدم الارعوا ثابت والتوبيخ سلط على ذلك وحينئذ
فهما حرفان كل منهما يفيد ما اختص به واجاب الشمني بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخي
وكلمة لا تفيد النفي فمجموع الكلمتين يفيد الانكار التوبيخي على النفي وتارة يراد بهما التمني كقوله

الا عمر ولى مستطاع رجوعه ۞ فيراب ما اثات يد الغفلات

والعم المدة وَيَرَابُ بفتح اليا المثناة تحت وسكون الراو في اخره باموحدة قبلها همزة بمعني يصلح منصوب في جواب التمني وفاعله العمر واثاث بمثلثة بعد الهمزة الاولي اي افسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها لمن يكسب اشيا بيده وهو اي كون الحرفين يراد بهما التمني كثير ولتخالف في الا هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغايها والمعتمد عند سيبويه والخليل ان الا هذه ملاحظ فيها معني الفعل والحرف فهي بمنزلة اتمني فلا خبر لها لان التمني لا خبر له وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاوها اذا تكررت كما ان ليت كذلك لان ليت لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغي فلا تعمل الا عندهما الا في الاسم خاصة فيبني ان كان مفردا ويعرب نصبا ان كان مضافا او شبهه وخالفهما المازني والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما مركبة ما لها مجردة في الدلالة منه ان مستطاع اما خبر لا او اما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط والا نصب وعليهما فرجوعه مرفوع بمستطاع علي النيابة عن الفاعل فالا لزم احد الامرين اما ثبوت الخبر او مراعاة محلها مع اسمها واياما كان فهو المدعي ورد بانه لا دليل لهما في البيت الذي استدلا به اذ لا يتعين كون مستطاع خبر الا او صفة لاسمها ورجوعه فاعله علي حذف مضاف اي نايب بمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدا موخر والجملة من المبتدا صفة ثانية لعمر وصفته الاولي جملة ولي واذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ من الكلام علي الا المركبة اتفاقا وهي المشار اليها في النظم بقوله واعط لا مع همزة الاستفهام ما يستحق دون الاستفهام شرع في الا البسيطة علي الصحيح تكملة للاقسام فغير الاسلوب وقال وترد الا للتنبيه والاستفتاح فتدخل علي الجملتين الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئا فالاسمية نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم والفعلية نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فالا داخلة علي ليس تقديرا لان يوم منصوب بمصروف متقدم من تاخير والاصل الا ليس مصروفا عنهم يوم ياتيهم وترد الا عرضية بسكون الراء وتحضيضية بحا مهملة وضادين معجمتين فيختصان بالجملة الفعلية الخبرية ولا يعملان شيئا فالعرضية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم والتحضيضية نحو الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وانما اختصا بالفعلية لانها للطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية امر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب في شرح المفصل حرف التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعد الماضي مسئلة واذا جهل الخبر سوا قلنا انه خبر لا ام خبر المبتدا وجب ذكره للجهل به نحو لا احد اغير من الله عز وجل واذا علم من سياق او غيره فحذفه كثير نحو لا فوت اي لهم

ولم يختصا بالاسمية

قالوا

قالوا لا ضير اي علينا ولو ذكر لجاز عند الحجازيين والي ذلك اشار الناظم بقوله

« وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر » « اذ المراد مع سقوطه ظهر »

وحذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون والطائيون هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني تميم انهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال ابو حيان واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله اي لنا او في الوجود او نحو ذلك قال الزمخشري في جزء لطيف له علي كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله اله مبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جي باداة الحصر وقدم الخبر علي الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدا معها في لا رجل في الدار ويكون الله مبتدا موخرا واله خبرا مقدما وعلي هذا يخرج نظايره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتي الا علي انتهي الموضح عنه وقال بعده قلت وقد يرجح قوله بان فيه سلامة من الحذف ودعوي ابدال ما لا يحل محل المبدل منه وذلك علي قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك علي قول من يجعل المرفوع خبرا انتهي

هذا باب

الافعال الداخلة بعد استيفايها فاعلها علي المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الي ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولي اعطي واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرو الا علي جهة التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت واجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه وذهب الفرا الي ان الثاني منصوب علي التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه افعال هذا الباب نوعان احدهما افعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قايمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة اقسام ما لا يتعدي بنفسه نحو فكر في كذا وتفكر فيه وما يتعدي لواحد بنفسه نحو عرف زيد الحق وفهم المسئلة وما يتعدي الي اثنين بنفسه وهو المراد هنا واليه اشار الناظم بقوله

« انصب بفعل القلب جزءي ابتدا » « اعني راي خال علمت وجدا »

« ظن حسبت وزعمت مع عد » « حجي دري وجعل اللذ كاعتقد »

وهب تعلم وينقسم هذا القسم المتعدي لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو اربعة يجمعها وجد والفي وتعلم بمعني اعلم ودري قال الله تعالي تجدوه عند الله هو خيرا فالها المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثاني وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما ساغ مجي وجد للعلم لان من وجد الشي علي حقيقته فقد علمه وقال الله تعالي انهم الفوا اباهم ضالين

فاباه هم مفعول اول وضالين مفعول ثان وقال الشاعر وهو زياد بن سيار

تعلم شفاء النفس قهر عدوها   فبالغ بلطف في التحيل والمكر

فتعلم امر بمعنى اعلم وشفا النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثاني والاكثر وقوع تعلم
هذا على ان المشددة وصلتها فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه كقوله
وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين

فقلت تعلم ان للصيد غرة   وان لا تضيعها فانك قاتله

فان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول وللصيد جار مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد
المهملة اسمها موخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم وان لا الى اخره جملة شرطية والهاء في تضيعها
عائدة على الوصية فيما قبله والهاء في قاتله عائدة على الصيد وقد يكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب
تقول تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت وقال الاخر

دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط   فان اغتباطا بالوفاء حميد

دريت كمفعول والتا مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفي مفعوله الثاني   فعل ماض مبني مع
وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعليه وبالنصب على التشبيه بالمفعول وبالجر على الاضافة
وعرو منادى مرخم بحذف التا فاغتبط جواب شرط مقدر اي ان دريته فاغتبط من الغبطة
وهو ان يتمنى مثال حال من غيران يريد زوالها عنه فان اراد زوالها كان حسدا والاكثر في
درى هذا ان يتعدى بالبا نحو دريت بزيد فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى للاخر بنفسه نحو
ولا ادراكم به فضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور بالبا مفعوله الثاني والقسم الثاني
ما يفيد في الخبر رجحانا وهو جعل وحجا وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد   جمع ح
الرحمن اناثا فالملائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثاني ونحو قوله وهو تميم بن ابي
مقبل وقيل ابو سنبل الاعرابي

قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة   حتى المت بنا يوما ملمات

فابا عمرو مفعوله الاول واخا ثقة مفعوله الثاني والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل الم
بمعنى نزلت ونحو قوله وهو نعمان بن بشير الانصاري رضي الله عنه

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى   ولكنما المولى شريكك في العدم

فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثاني والعدم بضم العين الفقر
ونحو قوله وهو ابو همام السلولي

فقلت اجرني ابا خالد   والا فهبني امرا هالكا

فيا المتكلم مفعوله الاول وامرا مفعوله الثاني وهالكا نعت امرا والاقل في هب هذا وقوعه على
ان وصلتها كما في المسئلة الحمارية في الفرائض هب ان ابانا كان حمارا ونحو قوله
وهو ابو امية الحنفي واسمه اوس

زعمتني شيخا ولست بشيخ   انما الشيخ من يدب دبيبا

فيا المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثاني ويدب دبيبا يدرج في المشي درجا والاكثر في
زعم هذا وقوعه على ان بتخفيف النون او ان بتشديدها وصلتها وافراد الضمير في مثل هذا
افصح من تثنيته وهو راي البصريين والتثنية راي الكوفيين فالاول نحو زعم الذين كفروا ان
لن يبعثوا والثاني نحو قوله وهو كثير عزة

وقد زعمت اني تغيرت بعدها   ومن ذا الذي يا عز لا يتغير

وعز منادى مرخم والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان
راى وعلم كقوله انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاول للرجحان والثاني لليقين
وكقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتموهن مومنات الاولى لليقين
والثانية للرجحان والقسم الرابع ما يرد بهما اي بالوجهين والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة
ظن وحسب وخال فالرجحان كقوله

ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا   فعردت فيمن كان عنها معردا

فالكاف مفعوله الاول وصاليا مفعوله الثاني وان شبت بالبنا للمفعول شرط ولظى الحرب نايب
الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال عرد في الحرب اذا
جبن وقال الخليل عرد وعرج في الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا اوقدت
نارها فانهزمت فيمن كان منهزما واليقين نحو الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم اي يتيقنون ذلك
والرجحان في حسب كقول الشاعر وهو زفر بن الحرث الكلابي

وكنا حسبنا كل بيضا شحمة   عشية لاقينا جذام وحميرا

فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا
للعلمية والتانيث واليقين فيها نحو قوله وهو لبيد العامري

حسبت التقى والجود خير تجارة   رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا

فالتقى مفعول اول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثاني ولم يثن لانه اسم تفضيل واسم التفضيل
اذا اضيف لنكرة لزمه الافراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز واذا شرطية
وما زايدة والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر اصبح المحذوف والمعنى

تنقت النقي والجود خير تجارة اذا اصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لان الابدان تخف
بالروح فاذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات و الرجحان في خال كقوله

إخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى ... يسومك ما لا يستطاع من الوجد

اخالك بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول و ذا هوى مفعوله الثاني وان لم تغضض
الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى
وهو العايد من الصفة الى الموصوف و ما لا يستطاع في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن الوجد
بيان و اليقين فيها نحو قوله

ما خلتني زلت بعدكم ضمنا ... اشكو اليكم حموة الالم

(مفعول لاشكو)

انشده خلف الاحمر من الكوفيين وياء المتكلم مفعوله الاول وضمنا مفعوله الثاني وهو بفتح الضاد
المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلي وفي نسخة ظما بالظاء المثالة والهمز وهو بمعنى مشتق
قال في الصحاح وظميت الى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتني
معترض بين النافي وهو ما والمنفي وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو اشكو
وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد
الواو الشدة والتقدير خلتني ضمنا بعدكم وما زلت اشكو اليكم شدة الفراق تنبيهان الاول ترد
علم بمعنى عرف وترد ظن بمعنى اتهم واليهما اشار الناظم بقوله

لعلم عرفان وظن تهمه ... تعدية لواحد ملتزمه

وترد راى بمعنى ذهب من الراي اي المذهب وترد حجا بمعنى قصد فيتعدين هذه الافعال الى
مفعول واحد فقط فاولها نحو اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا اي لا تعرفون شيئا
وثانيها نحو وما هو على الغيب بظنين بالظاء المثالة اي بمتهم وثالثها نحو قولك راى ابو حنيفة
حل كذا وراى الشافعي حرمته اي ذهب ابو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعي الى حرمته و
رابعها نحو حجوت بيت الله اي نويته وقصدته وترد وجد بمعنى حزن او حقد فلا تتعدى بل
يقال وجد زيد اذا حزن او حقد و يختلفان في المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وجد بمعنى حقد
موجدة ومصدر وجد بمعنى موجده وتاتي هذه الافعال الخمسة وبقية افعال الباب لمعان اخر
غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين فتاتي علم للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة
العليا وتاتي راى بمعنى ابصر نحو رايت زيدا اي ابصرته وبمعنى اشار نحو راي زيد كذا اي اشار به
وبمعنى ضربت نحو رايت الصيد اي ضربت رويته وتاتي حجا بمعنى غلب في المحاجة نحو حجا زيد عمرا اي غلبه
في المحاجة وبمعنى رد نحو حجوت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل اي سقتها وبمعنى

كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث اي كتمته او حفظته وبمعنى اقام نحو حجا بمكة اي اقام بها وبمعنى
بخل يقال حجا بما له اي بخل به وبمعنى وقف كقوله فهن يعكفن به اذا حجا اي وقف وياتي
وجد بمعنى اصاب نحو وجد زيد ضالته اي اصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان اي استغنى
وياتي عد بمعنى حسب بفتح السين نحو عددت المال اي حسبته احسبه بضم السين في المضارع وتاتي
زعم بمعنى كفل بمعنى زعمت زيدا اي كفلته وضمنته وفي التنزيل وانا به زعيم وفي الحديث
الزعيم غارم وبمعنى راس بالهمز وتركه نحو زعم زيد اذا راس ومنه زعيم القوم لانه رئيسهم
وبمعنى قال كقول ابي زيد الطاي

يا لهف نفسي ان كان الذي زعموا ... حقا وماذا يرد القوم تلهيفي

اي ان كان الذي قالوه نص عليه ابن بري وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت
وهزلت وبمعنى طمع قاله في الصحاح وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم
في غير مزعم اي طمع في غير مطمع وتاتي دري بمعنى خدع نحو دري الذيب الصيد اذا خدعه واستخفى
له ليفترسه وياتي حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص
وتاتي خال للتعجب يقال خال الرجل تكبر واعجب بنفسه وبمعنى ظلع بالظاء المثالة يقال خال الفرس
ظلع اي غمز في مشيه وغير ذلك وانما لم نحترز عنها لانها لم يشملها قولنا افعال القلوب التنبيه الثاني
من التنبيهين الحقوا راى الحلمية براى العلمية في التعدي لاثنين بجامع ادراك الحس الباطن كقوله
تعالى اني اراني اعصر خمرا فاراني عملت في ضميرين متصلين لمسمى واحد هما فاعل وثانيهما مفعول
اول وجملة اعصر خمرا المفعول الثاني وكقوله وهو عمرو بن احمر يذكر جماعة من قومه لحقوا
بالشام فراهم في منامه

اراهم رفقتي حتى اذا ما ... تجافى الليل وانخزل انخزالا

فالهاء والميم مفعول اول ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعول ثاني والرفقة الجماعة ينزلون جماعة
ويرحلون جملة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله حتى اذا
ما تجافى الليل وانخزل انخزالا اي انطوى وانقطع والى هذا اشار الناظم بقوله

وراى الرؤيا انم ما لعلما ... طالب مفعولين من قبل انتمى

وذهب بعضهم الى ان راى الحلمية لا تنصب مفعولين وان ثاني المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة
كما هنا واعترض بان الرفقة الرفقا وهم المخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالاضافة فيه محضة
قاله الموضح في الحواشي وفيه نوع مخالفة لما هنا وراى الحلمية لا يدخلها الغاء ولا تعليق خلافا للشاطبي
ومصدرها الرؤيا نحو قوله تعالى هذا تاويل رؤياي من قبل ولا تختص الرؤيا بمصدر

ومعنى قوله انتمى انتسب
يقال انميت الرجل الى ابيه
عزوته ونسبته وانتمى هو
انتسب

الحلمية بل قد تفتح مصدر التبصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرويا التي اريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس رضي الله عنهما هي رويا عين ولكن المشهور استعمالها في الحلمية النوع الثاني من انواع هذا الباب الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين افعال التصيير وانما قيل لها ذلك لدلالتها علي التحويل والانتقال من حالة الي اخري كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير ووهب واليهما الاشارة بقول الناظم والتي كصيرا ايضا بها انصب مبتدا وخبرا قال الله تعالي فجعلناه هبا منثورا فالها مفعوله الاول وهبا مفعوله الثاني ومنثورا نعت هبا وقال تعالي يردونكم من بعد ايمانكم كفارا فالكاف والميم مفعول اول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالي وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض فبعضهم مفعول اول وجملة يموج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعالي واتخذ الله ابرهيم خليلا فابرهيم مفعول اول وخليلا مفعول ثان وقال الشاعر وهو ابو جندب بن مرة الهذلي

تخذت غراز اثرهم دليلا ٭ وفروا في الحجاز ليعجزوني

غراز بضم الغين وتخفيف الرا وفي اخره زاي اسم واد قاله في المغني وانشده الموضح مختوما بنون وقال انه اسم جبل وهو مفعول اول لاينصرف علي ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان واثرهم منصوب علي الظرفية والضمير المضاف اليه فاعل فروا ويعجزوني يرجع الي بني لحيان في البيت قبله وفي بمعني الي واللام في ليعجزوني للتعليل وقال روبة بن العجاج

ولعبت طير بهم ابابيل ٭ فصيروا مثل كعصف ماكول

وهو من الرجز مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين والواو في صيروا نايب الفاعل وهي المفعول الاول ومثل المفعول الثاني وكعصف مضاف اليه علي تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدماميني ينبغي ان يكون الكاف اسما اضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين موفرا عليها اما اذا جعلته حرفا زايدا وجعل مثل مضافا الي عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كافة اللهم الا ان يقال نزل منزلة الجزء من المجرور انتهي وقيل الكاف اسم بمعني مثل ومثل الثانية توكيد لها قاله في المغني في حرف الكاف والعصف قال الحسن هو الزرع الكاحبه ونقي تبنه وقال الفرا هو ورق الزرع وقالوا في الدعا وهبني الله فداك اي صيرني حكاه ابن الاعرابي عن العرب وهو قليل فيا المتكلم مفعوله الاول وفداك مفعوله الثاني ووهب هذا ملازم للمضي لانه انما سمع في مثل والامثال لا يتصرف فيها فصل لهذه الافعال ثلثة احكام احدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع في افعال هذا الباب الجميع الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصييري وتختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف والحكم الثاني الالغا وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف

العامل

ايضاح

حكايه لودادتهم ولو في معني التمني وصيغة الغيبة كما في قولك حلف ليفعلن وقيل بمعني ان الناصبة فلا يكون لها جواب وفي مصدر ينسبك منها ومما بعدها فيقع مفعولا لود والتقدير ودوا ردكم وقيل هي علي حقيقتها وجوابها محذوف فتقدير لو يردونكم كفارا لسروا بذلك لكانوا لسعود

العامل بتوسطه بين المبتدا والخبر او تاخره عنهما فالتوسط كزيد ظننت قايم والتاخر نحو زيد قايم ظننت قال مبارك بن ربيعة المنقري

ابا لاراجيز يا ابن اللوم توعدني ٭ وفي الاراجيز خلت اللوم والخور

فوسط خلت بين المبتدا المؤخر وهو اللوم والخبر المتقدم وهو في الاراجيز جمع ارجوزة بمعني الرجز واراد بها القصايد المرجزة الجارية علي بحر الرجز واللوم بضم اللام الشح ومهانة النفس ودناءة الاباء وهو من اذم ما يهجي به وقد بالغ هذا الشاعر في هجو روبة او العجاج علي ما قيل حيث جعله ابنا للوم اشارة الي ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخا المعجمة والواو وفي اخره را مهملة الضعف والمعني اتوعدني يا ابن اللئيم بالاراجيز وفيها اللوم والخور قال ابو سيدة الدبيري

وان لنا شيخين لا ينفعاننا ٭ غنيين لا يجري علينا غناهما

هما سيدانا يزعمان وانما ٭ يسوداننا ان يسرت غنماهما

فاخر يزعم عن المبتدا والخبر وان حرف شرط حذف جوابه والمعني هذان الشيخان يزعمان انهما سيدانا وانما يكونان كذلك اذا يسرت غنمهما بان كثرت البانها ونسلها واجري علينا من ذلك والغا العامل المتاخر عن المبتدا والخبر اقوي من اعماله بلا خلاف لضعفه بالتاخر والعامل المتوسط بالعكس فالاعمال فيه اقوي من اهماله لان العامل اللفظي اقوي من الابتدا وقيل هما اي الالغا والاعمال في المتوسط بين المفعولين سوا لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتدا له فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان تنبيه هذا الالغا بالنسبة الي المفعولين واما بالنسبة الي الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه انه انما ينصب بظننت ما كان مبتدا قبل مجيئها ولا يبتدا بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضراوي وابو حيان وشاهد الجواز قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا ٭ يروي برفع ربع علي الفاعلية وبنصبه علي انه مفعول اول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع الي ربع قاله في المغني واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنينا خبره علي تقدير رفعه ومفعول اول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان واظن عامل علي تقدير نصبه والحكم الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجي ما له صدر الكلام بعده وسمي تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع اعماله في المحل وتقدير اعماله والمانع من اعماله في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام وهو لام الابتدا نحو ولقد علموا لمن اشتراه الاية وتمامها ما له في الاخرة من خلاق فمن مبتدا وهو موصول اسمي وجملة لمن اشتراه صلة من وعايده فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفي معلقان بالاستقرار خبر خلاق وجملة ما له في الاخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور

قوله يروي برفع ربع علي الفاعلية اي علي الفاعلية بشجا او ان جملة شجاك من الفعل والمفعول في محل النصب علي انه مفعول ثان لاظن ورفع مفعوله الاول علي تقدير نصبه هذا علي ان شجاك فعل ومفعول واما المعترض فيقول ان شجاك ليس كذلك بل هو اسم ومضاف اليه فحينئذ ذكر وجه الالغا والاعمال وفيه نظر لانه وان جاز فيه ذكر الا انه استدل به علي انه يجوز الالغا والاعمال بالنسبة الي الفعل ومرفوعه لا بين المبتدا

بالابتداء وجملة من وخبره في محل معلق عنها العامل بلام الابتدا لان لها الصدر في [illegible] فلا يتخطاها
عامل وانما تخطاها في باب ان فرفع الخبر لانها موخرة من تقديم لاصلاح اللفظ واصلها التقديم على ان
ولام القسم كقوله وهو لبيد على ما قيل

ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها

فاللام في لتاتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل
بلام القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها
العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال ابو حيان واكثر اصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات
وفي الغرة لام القسم لا تعلق كقوله

لقد علمت اسد انّ اناهم يوم نصر لنعم النصير

بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا ليقومن فتفتح ان انتهى وفي المغني ان افعال
القلوب لافادتها التحقيق يجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لتاتين منيتي انتهى فاخرج
لام لتاتين عن كونها للقسم وما النافية نحو لقد علمت ما هولا ينطقون فما نافية وهولا
مبتدا وينطقون خبره والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العامل في اللفظ بما
النافية ولا وان النافيتان الواقعتان في جواب قسم ملفوظ به اي بالقسم او قسم مقدر
فالقسم الملفوظ به نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قايم والقسم
المقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قايم فهذه اربعة امثلة لكل واحد من الحرفين
مثالان وجملة القسم وجوابه في الامثلة الاربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت
والاستفهام وله صورتان احداهما ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة بعده
نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فقريب مبتدا وام بعيد معطوف عليه وما موصول
اسمي في محل رفع خبر المبتدا وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعايد محذوف
وجملة المبتدا وخبره في موضع نصب بادري المعلق بالهمزة والصورة الثانية ان يكون في الجملة اسم
استفهام عمدة كان نحو لنعلم اي الحزبين احصى فاي اسم استفهام مبتدا واحصى خبره وهو فعل
ماض وقيل اسم تفضيل من الاحصا بحذف الزوايد وجملة المبتدا والخبر معلق عنها نعلم لان الاستفهام
لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدا كما مر والخبر معلق نحو علمت متى السفر والمضاف اليه
المبتدا نحو علمت ابو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك او فضلة بالنصب عطفا على عمدة
نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون
مقدم من تاخير والاصل ينقلبون اي انقلاب وليست اي مفعولا به لبعلم كما قد يتوهم لان

الاستفهام

الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهي في محل نصب والى ذكر المعلقات
اشار الناظم بقوله

والزم التعليق قبل نفي ما وان ولا لام ابتدا او قسم

كذا والاستفهام ذا له انحتم ولا يدخل الالغا والتعليق في شي من افعال التصيير لقوتها ولا في
قلبي جامد لعدم تصرفه وهو اثنان هب وتعلم فانهما يلزمان الامر والى ذلك اشار الناظم بقوله

وخص بالتعليق والالغا ما من قبل هب والامر هب قد الزما

كذا تعلم واعترض بان تعلم قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم وما عداهما من افعال هذا الباب فانه
متصرف الا وهب من افعال التصيير فانه ملازم للمضي كما مر في اخر النوع الثاني ولتصاريفهن ما لهن
من الاعمال والالغا والتعليق تقول في الاعمال للمضارع اظن زيدا قايما ولاسم الفاعل انا ظان زيدا
قايما وتقول في الالغا للمضارع مع التوسط زيد اظن قايم ومع التاخر له زيد قايم اظن و
مع التوسط للوصف زيد انا ظان قايم فزيد مبتدا وقايم خبره وجملة انا ظان متوسطة بينهما و
مع التاخر له زيد قايم انا ظان فالغي الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدا وتقول في التعليق
بما اظن ما زيد قايم وانا ظان ما زيد قايم وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر في ذلك
كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغا والتعليق قال ابو موسى الجزولي وذلك ماخوذ من قول
الناظم ولغير الماضي من سواهما يعني هب وتعلم اجعل كل ما له زكن اي علم وقد تبين مما قدمناه
في حكمي الالغا والتعليق ان الفرق بين الالغا والتعليق من وجهين احدهما ان العامل الملغى
لا عمل له البتة لا في اللفظ ولا في المحل وان العامل المعلق له عمل في المحل لا في اللفظ فيجوز على اعتبار
المحل علمت لزيد قايم وغير ذلك من اموره بالنصب [illegible] عطفا على المحل اي محل جملة زيد قايم فانها
في محل نصب على المفعولية بعلمت ولولا ذلك امتنع العطف على محلها بالنصب وفي هذا المثال
فايدتان احداهما انه من محل الخلاف قال ابو حيان في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام
ثلاثة مذاهب احدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان انها في موضع نصب الثاني للكوفيين لا موضع
لها وانه اضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لا موضع لها ايضا الا ان
الافعال انفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن
عصفور في شرح الجمل انتهى الفايدة الثانية انه انما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل
مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قايم وغير ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قايم
وعمرا لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجملة فاذا كان في الكلام مفرد يودي معنى الجملة
صح ان يتعلق به والا فلا قال كثير عزة

حسب
- خو عجبت من ظنك عمرا سقيما
عمرا انا ظن عالم الحجيي طنكوا
عمر صناب
ودعما جا الشامي

وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ... ولا موجعات القلب حتى تولت

فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله ادري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المغني هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان تدعي ان البكا مفعول وان ما زايدة وان الاصل ولا ادري موجعات فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادري اي شي البكا وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يودي معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبي وهو في معنى قلبي له موجعات والوجه الثاني من وجهي الفرق بين الالغا والتعليق ان سبب التعليق موجب للاهمال لفظا فلا يجوز معه الاعمال نحو ظننت ما زيدا قايما بنصبهما وسبب الالغا مجوز للاعمال والاهمال فيجوز زيدا ظننت قايما بنصبهما مع التوسط وزيدا قايما ظننت بنصبهما مع التاخر ولا يجوز الغا العامل المتقدم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الالغا لا في الابتدا خلافا للكوفيين والاخفش فانهم اجازوا الالغا مع التقديم نحو ظننت زيد قايم برفعهما واستدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بني فزارة

ويجوز زيد ظننت قايم
وزيد قايم ظننت

كذاك ادبت حتى صار من خلقي ... اني وجدت ملاك الشيمة الادب

برفع ملاك على الابتدائية والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الحماسة بنصبهما على الاعمال وقوله وهو كعب بن زهير

ارجو وامل ان تدنو مودتها ... وما اخال لدينا منك تنويل

برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكي عن بني اسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل الغي فيهما مع تقدمه على المبتدا والخبر واجيب بان ذلك محتمل لثلاثة اوجه احدها ان يكون من التعليق بلام الابتدا والاصل لملاك وللدينا ثم حذف اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه قاله في المغني وعلى هذا حمل سيبويه قوله واخال اني لاحق مستتبع بكسر ان على تقدير اني للاحق والوجه الثاني ان يكون من الالغا لان التوسط المبيح للالغا ليس هو للتوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض ايضا للالغا نعم الالغا للتوسط بين المعمولين اقوى من الالغا للتقدم عليهما والعامل هنا وهو وجدت في البيت الاول واخال في البيت الثاني قد سبق بمتقدم عليه اما وجدت فقد سبق باني واما اخال فقد سبق بما النافية فجاز الغاوهما لكونهما لم يتصدرا ونظيره في المسبوقية بالغير متى ظننت زيدا

قايما

قايما يجوز فيه الالغا لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين والوجه الثالث ان يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل اني وجدته وما اخاله فحذف ضمير الشان منهما كما حذف في قولهم اي العرب ان بك زيد ماخوذ والاصل انه والى الوجه الاول والثالث اشار الناظم بقوله

وانو ضمير الشان او لام ابتدا ... في موهم الغا ما تقدما

والوجه الاول اولى لان حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى قد افلح من زكاها والاصل لقد افلح والوجهان الاخيران ضعيفان اما ضعف الالغا المذكور فلانهم نزلوا تقديم مسند اليه في الجملة على الباقي منزلة تقديم المبتدا المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر اما اذا قدرا داخلين على العامل بطل الالغا واما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف احد المفعولين دون الاخر وسياتي بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل في مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك فصل ويجوز بالاجماع حذف المفعولين لافعال القلوب اختصارا لدليل يدل عليهما نحو اين شركاي الذين كنتم تزعمون وقوله وهو الكميت يمدح اهل البيت

باي كتاب ام باية سنة ترى ... حبهم عارا علي وتحسب

فحذف في الاية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحسب لدليل ما قبلهما عليهما اي تزعمونهم شركا وتحسب اي حبهم عارا علي وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركا وان كان هو الكثير الى تزعمونهم شركا لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما يسد مسدهما واما حذفهما اقتصارا اي لغير دليل فعن سيبويه فيما نقل ابن مالك وعن الاخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سوا في ذلك افعال الظن والعلم واختاره الناظم وحجتهم في ذلك ان العرب ٢ تجري هذه الافعال مجرى القسم فتتلقاها بما تتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص ولقد علمت لتاتين منيتي والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمنها معنى القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الاجازة مطلقا لمجي ذلك في افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون اعنده علم الغيب فهو يرى اي يعلم والله اعلم يعلم الاشيا كاينة ويرى ما يعتقده حقا او نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام وفي افعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مقيد للنوع وقولهم في المثل من يسمع يخل اي يقع منه خيلة قاله الموضح وصاحب التقريب والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف الاختصاري وليس الكلام فيه وعن الاعلم يوسف الشنتمري تفصيل فقال يجوز في افعال الظن

لكثرة السماع فيها دون افعال العلم وعن ابي العلا ادريس يجوز في ظن وخال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه ويمتنع بالاجماع حذف احدهما اقتصارا اي لغير دليل لان المفعولين هنا اصلهما المبتدا والخبر فكما لا يجوز ان يوتي بمبتدا دون خبر ولا بخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والي امتناع حذف المفعولين او احدهما اقتصارا اشار الناظم بقوله

ولا تجز هنا بلا دليل ... سقوط مفعولين او مفعول

واما حذف احدهما اختصارا اي لدليل فمنعه ابو اسحق ابن ملكون من المغاربة وطائفة وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة كونه احد جزي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل دليل عليه واجازه الجمهور كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه كقوله وهو عنترة العبسي

ولقد نزلت فلا تظني غيره ... مني بمنزلة المحب المكرم

تقديره فلا تظني غيره مني واقعا فحذف المفعول الثاني والتا في نزلت مكسورة والحا والرا من المحب المكرم مفتوحتان فرع اذا قلت زيدا ظننته قايما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قايما ظننته قايما وعند ابن ملكوت وموافقيه اتهمت زيدا ظننته قايما اولابت قاله الموضح في الحواشي فائدة هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح النحويين وليس من الحذف في شيء عند البيانيين لان غرض المتكلم مختلف في افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الي المصدر فتقول ظن او علم وتارة يقصد نسبته الي فاعله من غير تعلق بمفعول فتقول فلان يظن او يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال انه حذف منه شي كما لا يقال في القاصر انه حذف منه شي واما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما لان الغرض تعلق بافادتهما فصل تحكي الجملة بعد القول عند جميع العرب وكذا الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول في جزءيها شيا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها لا جزاها معه كالمفعولين في باب اعطيت فصح ان ينصبهما واما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلم يصح ان ينصب جزءيها مفعولين لانه لم يقتضها من جهة معناها فلم يشبه باب اعطيت ولا ان ينصبها مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قال ابن الناظم وسليم بالتصغير قبيلة من قيس عيلان وهو سليم

من جهة العامل فيه صح

الفعلية صح

ابن منصور بن عكرمة بن حفصة بن قيس بن عيلان وسليم ايضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول مجري الظن ويعملون فيها اي في الجملة الاسمية عمل ظن فينصبون المبتدا والخبر بالقول مطلقا من غير شرط من الشروط الاتية وعليه يروي قوله وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسا

اذا ما جري شاوين وابتل عطفه ... تقول هزير الريح مرت باثاب

بالنصب لهزيز على انه مفعول اول لتقول وجملة مرت باثاب مفعول ثان وشاوين تثنية شاو بسكون الهمزة وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهزيز الريح دويها عند هبوبها والاثاب بفتح الهمزتين وسكون الثا المثلثة وفي اخره با موحدة جمع اثابة وهي نوع من الشجر وقوله وهو الحطيه يصف جمالا

اذا قلت اني آيب اهل بلدة ... وضعت بها عنه الولية بالهجر

بالفتح لاني على انها مع معمولها سدت مسد مفعولي قلت وايب اي راجع واهل بلدة مفعول ايب والضمير في عنه يعود الي الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد اليا اخر الحروف البرذعة التي توضع تحت الرحل والهجر بفتح الها وسكون الجيم والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر والي راي سليم اشار الناظم بقوله واجري القول كظن مطلقا عند سليم وغيرهم يشترط في اعمال لفظ القول عمل ظن شروطا ثلاثة احدها كونه فعلا مضارعا فخرج المصدر والوصف والماضي والامر فلا يعمل شي من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب وسوي به السيرافي قلت بالخطاب وسوي به الكوفي قل فيجوز على قولهما اعمال الماضي المسند الي تا المخاطب وفعل الامر نحو اقلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا لجامع الاسناد الي ضمير المخاطب وثانيها يشترط في المضارع اسناده للمخاطب لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذ المستفهم عن ظن غيره فلا يجوز اعمال المضارع المسند الي ضمير متكلم ولا غايب فلا تقول اقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا لما مر ولو قال واسناده للمخاطب وسوي السيرافي الخ لكان ابين للتسوية وثالثها يشترط في زمن المضارع كونه حالا قاله الناظم في شرح التسهيل ورد بقوله وهو عمرو بن ابي ربيعة

اما الرحيل فدون بعد غد ... فمتي تقول الدار تجمعنا

انشده سيبويه بنصب الدار على انها مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهم عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه واجاب بانه استفهمه عن وقوع ظنه لا عن ظنه في الحال انتهي وهذا مبني على ان متي ظرف لتقول والحق ان متي ظرف لتجمعنا لا لتقول وفيه نظر لان تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول

في

من لم يشترط الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية وليس التفريع عليه و يشترط في المضارع المسند الى ضمير المخاطب كونه واقعا بعد استفهام بحرف او باسم سمع الكسائي من العرب اتقول للعميان عقلا نعقلا مفعول اول وللعميان مفعول ثان على التقديم والتاخير وقال عمرو بن معدي كرب المذحجي

علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت

فعلى م جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها لدخول الجار عليها والرمح بالنصب مفعول اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني واطعن بضم العين يقال طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح ونحوه وطعن يطعن بالفتح اذا كان في النسب واذا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد اذا السما انشقت والتقدير اذا لم اطعن انا لم اطعن واذا كرت الخيل كرت قال سيبويه والاخفش من البصريين و يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب كونهما متصلين من غير حاجز بينهما فلو قلت انت تقول زيد منطلق فالحكاية واجبة وخولفا قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب ولم يعتد وا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور واما المضمر فلا عمل له لان هذا هو المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح في حواشي التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلته وعلى هذا فيشكل قوله هنا فان قدرت الضمير وهو انت فاعلا بمحذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف جاز اتفاقا فليتامل واغتفر الجميع الفصل بين الاستفهام والفعل بظرف زماني او مكاني او مجرورا ومعمول القول مفعولا كان او حالا او غيرهما والى ذلك اشار الناظم بقوله

وكتظن اجعل تقول ان ولي مستفهما به ولم ينفصل

بغير ظرف او كظرف او عمل وان ببعض ذي فصلت يحتمل

فالفصل بالظرف الزماني كقوله

ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما

فالهمزة للاستفهام وبعد ظرف زمان بفتح البا مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول اول لتقول الثاني ومحتوما مفعول الاخر فاعمل تقول والاول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثاني متصل بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك اعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك افي الدار تقول زيدا مقيما و الفصل بالمعمول نحو قوله وهو الكميت بن زيد الاسدي

اجهالا

اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا

ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل اتقول بني لؤي جهالا وبني لؤي مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى اتظن بني لؤي جهالا ام مظهرين للجهل حين استعملوا اهل اليمن على اعمالهم وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك امسرعا تقول زيدا منطلقا لان المعمول المتقدم في نية التاخير قال السهيلي و يشترط ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق برفعهما قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب وذكر انه يدل عليه اصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادي بتعليله في شرح التسهيل واقره وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو ام تقولون ان ابرهيم الاية بالتاء المثناة فوق وكسر ان في قراءة الخطاب للاخوين وابن عامر وحفص وروي علام تقول الرمح بالرفع على الحكاية واذا عمل القول عمل ظن فهل يجري مجراه في العمل خاصة ام في العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله

قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا

فليس المعنى على ظننت لان هذه المراة رات عندنا ضبا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد في الضباب انها من مسخ بني اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدا واسرائين على تقدير مضاف اي مسخ اسرائيل فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في بني اسرائيل واذا اجري القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال في النهاية نعم وبحث الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فمن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع قلته تفقها ولم اره نصا هذا باب ما

ينصب مفاعيل ثلاثة بالنصب بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة او ضرورة قاله ابو حيان نقله عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل قاله الموضح في الحواشي وهي اعلم وارى اللذان كان اصلهما قبل دخول همزة النقل عليهما علم وراى المتعديان لاثنين وانما اقتصر عليهما وقوفا مع السماع واما بقية اخواتهما وهي ظننت واخواتها فمنع من نقلها بالهمزة

اي من علم ظننت واخواتها الى ثلثه

كثير من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا ان يقال اظننت زيدا عمرا قايما لانه لم ينقل
عن العرب فالزيادة عليه ابتداع واجازه قوم منهم طردا للباب قاله ابو البقا في شرح لمع ابن
جني وماضمن معناهما من نبا بتشديد الموحدة وانبا وخبر بتشديد الموحده واخبر
وحدث بتشديد الدال نحو كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات فيري بضم اليا مضارع اري
والها والميم مفعول اول واسم الله فاعل واعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله
الزمخشري وهو مبني على ان الاعمال لا تجسم فهي بذلك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول
المعتزلة واما اهل السنة فيعتقدون ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيري على هذا بصرية وحسرات
حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذي اجازوه ممكن عندنا فانهم ذا الجرم
حسرات فقد علوها والذي نقوله نحن ممتنع عندهم والحق بذلك راي الحلمية سماعا نحو اذ يريكهم
الله في منامك قليلا ولو اريكهم كثيرا لفشلتم فالكاف فيهما مفعول اول والها والميم مفعول ثان
وقليلا في الاول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال
لم اظفر بفعل متعد لثلاثة الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة

نبيت زرعة والسفاهة كاسمها ، يهدي الي غرايب الاشعار ،

فالتا نايب الفاعل وهي المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدي الي مفعول ثالث وما
بينهما اعتراض وقول الاعشي ميمون بن قيس

، وانبيت قيسا ولم ابله ، كما زعموا خير اهل اليمن ،

فالتا مفعول الاول وقيسا الثاني وخير الثالث ومعني ابله اجربه وقول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير

، وخبرت سوداء الغميم مريضة ، فاقبلت من اهلي بمصر اعودها ،

فالتا المفعول الاول وسودا الثاني ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع وقول رجل من بني كلاب

، وما عليك اذا اخبرتني دنفا ، وغاب بعلك يوما ان تعوديني ،

فالتا المكسورة مفعول اول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحرث بن حلزة اليشكري

، او منعتم ما تسالون فمن ، حدثتموه له علينا الولاء ،

فالضمير المرفوع مفعول اول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع
مبني للمفعول والي نصب هذه الافعال مفاعيل ثلاثة اشار الناظم بقوله

، الي ثلاثة راي وعلما ، عدوا اذا صارا اري واعلما ، ثم قال
، وكاري السابق نبا اخبرا ، حدث انبا كذاك خبرا ،

وقال الناظم في شرح التسهيل ان اولى من ذلك يعني من نصب نبا واخواته ثلاثة ان يجعل الثاني

منها على نزع الخافض كما في اية التحريم وكما في قول بعض العرب نبيت زيدا منتصرا عليه وكما قال
سيبويه نبيت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه حمله على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة
من التضمين الذي هو خلاف الاصل انتهي ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الاول استغناء عنه
كاعلمت كبشك سمينا ولا تذكر من اعلمته ويجوز الاقتصار عليه كاعلمت زيدا ولا تذكر ما اعلمت به
لان الفايدة لا تعدم في الاستغنا عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد المعلم به
او بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول ابي العباس وابي بكر وابن كيسان وخطاب وابن ابي الربيع وابن مالك
والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الي انه لا يجوز حذفه
ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش لا بد من الثلاثة وزعم الشلوبين انه يجوز
الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه واما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز حذف
الثلاثة لدليل وغيره وان لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لان قولك علمت وظننت لا فايدة له لان
الانسان لا يخلو غالبا من علم او ظن واما اعلم فانه يخلو منه انتهي وللثاني والثالث من المفاعيل
الثلاثة بعد النقل من جواز حذف احدهما اختصارا اي لدليل ومنعه اقتصارا اي لغير دليل ومن
الالغا والتعليق ما كان لهما قبل النقل والي ذلك الاشارة بقول الناظم

، وما لمفعولي علمت مطلقا ، للثان والثالث ايضا حققا ،

خلافا لمن منع الالغا والتعليق مطلقا سوا كان مبنيا للفاعل ام للمفعول وهو ابو علي الشلوبين
ونسب الي المحققين وخلافا لمن منعهما في المبني للفاعل وهو ابو موسي الجزولي فانه فرق بين
البنا للمفعول والبنا للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول لما وانه في الحكم كباب علم لصيرورته بالبنا
للمفعول ورفع نايب الفاعل كصيرورته في المتعدي لاثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل يكون
اذ ذاك معملا ملغي في حالة واحدة وذلك تناقض وقال خطاب في الترشيح لا تلغى اعلم واخواتها
لان منصوباتها لا تنعقد منها حينيذ مبتدا وخبر لبقا الاول غير مرتبط فان بنيتها وسطتها او اخرتها جاز
ذلك اذ ليس لنا حينيذ الا منصوبان ينعقد منهما مبتدا وخبر ولم يوثر فيهما شيا ولنا من الادلة على الالغا
في المبني للفاعل من النثر قول بعضهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر فالبركة مبتدا ومع الاكابر خبره
واعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره ومن النظم قوله

وانت اراني الله امنع عاصم ، واراف مستكف واسمح واهب

فانت مبتدا وامنع خبره واري ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره ولنا على التعليق
من النثر الفصيح قوله تعالي ينبيكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد فالكاف والميم مفعول
اول وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن

نحو اعلمت بكرا زيدا بحذف الثالث واعلمت عمرا قايما بحذف الثاني

الجملة باسرها باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول بجديد والتقدير
اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول وما سد مسد المفعولين
ولا يصح ان يكون جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو
مقرون بالفا نحو ما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومن النظم قوله

حذار فقد نبئت انك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد او تشقى

فحذار بكسر الرا اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبنا للمفعول فعل ماض والتا نايب الفاعل وهو
المفعول الاول وجملة انك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام
ولذلك كسرت ان قال ابن مالك في النظم وغيره واذا كانت ارى واعلم منقولين من راى
البصرية وعلم العرفانية المتعدي كل منهما لواحد تعديا بالهمزة لاثنين نحو ارات زيدا الهلال
اي ابصرته اياه واعلمت زيدا الخبر اي عرفته اياه قال تعالى من بعد ما اراكم ما تحبون فالكاف
والميم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان واما اذ يريكهم اذ التقيتم في اعينكم قليلا فقليلا
حال لا مفعول ثالث وهذان المفعولان حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف لهما او لاحدهما
لدليل وغيره وكون الثاني منهما لا يكون جملة والى ذلك اشار الناظم بقوله

وان تعد بالواحد بلا همز فلاثنين به توصلا

والثان منهما كثاني اثني كسا وجه الشبه بينهما ان الثاني فيهما غير الاول الا ترى ان الحكم غير زيد
في قولك اعلمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيد في قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذف الاول
اعلمت الخبر واريت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني اعلمت زيدا واريت زيدا كما تقول
كسوت زيدا وفي حذفهما معا اعلمت واريت كما تقول كسوت وفي منع الالغا والتعليق في
المفعولين معا لانهما ليس اصلهما المبتدا والخبر قيل وفيه نظر في موضعين احدهما ان علم
بمعنى عرف انما حفظ نقلها الى اثنين بالتضعيف لا بالهمزة نحو وعلم آدم الاسما والموضع
الثاني ان ارى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثاني نحو رب ارني كيف تحيي
الموتى فارن فعل دعا ويا المتكلم مفعوله الاول وكيف تحيي الموتى جملة استفهامية في
موضع نصب على انها مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لابي حيان
وقد يجاب عن الاول بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا
على المتعدي لاثنين كما قيس نحو البست زيدا جبة على كسوته جبة وظاهر كلام الشاطبي انه
سمع في علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال واما السماع في المتعدي فكثير وذكر امثلة
منها علم الشي واعلمته اياه اي عرفته اياه هذا نصه فسقط القول بانه انما حفظ نقلها

بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى القياس
مع وجود السماع وقد يجاب عن النظر الثاني بادعا ان الروية هنا اي في ارني كيف تحيي الموتى
علمية لا بصرية كما قال الحوفي في الم تر الى ربك كيف مد الظل الروية روية القلب في هذا
ومخرجها مخرج روية العين ويجوز في مثل هذا مع الروية ولا يجوز مع العلم انتهى ذكره في
سورة النسا ولك ان تقول ليس هذا من التعليق في شي بل جملة كيف تحيي في تاويل مصدر منصوب
على المفعولية والتقدير ارني كيف احياك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك وتبين لكم كيف فعلنا
بهم ان التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على انا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب
كسا الجواز ان تقول اكسني كيف شئت كما تقول ارني كيف تفعل لانه سوال عن مفعول به فلمته بحثا
ولم اره مسطورا فان صح سقط النظر الثاني وصح عموم قول النظم

والثان منهما كثاني اثني كسا فهو به في كل حكم ذو ائتسا

هذا باب الفاعل

الفاعل لغة من اوجد الفعل
واصطلاحا اسم صريح ظاهرا ومضمرا بارزا ومستترا او ما في تاويله اي الاسم اسند اليه فعل
تام متصرف او جامد او ما في تاويله اي الفعل مقدم اي الفعل وما في تاويله اي المسند
اليه اصلي المحل في التقديم واصلي الصيغة فالاسم الصريح الظاهر نحو تبارك الله والمضمر
البارز نحو تباركت يا الله والمستتر نحو اقوم وقم والمول به اي بالاسم ما اقترن بسابك لفظا
او تقديرا والسابك هنا ان وان وما دون لو وكي نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا الم يان
للذين امنوا ان تخشع قلوبهم اي خشوع قلوبهم يسر المرء ما ذهب الليالي اي ذهابها ولا يقدر
هذه الاحرف الا ان خاصة نحو ومارايي عني الا يسير اي ان يسير ولا تقدر ان المشددة ولا
ما لعدم ثبوته ولا يقدر فاعل مول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة عند البصريين
خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حيث اولوا ليسجننه
بالسجن بفتح الجيم على انه فاعل بدا لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر
المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدا كما جا مصرحا به في قول الشاعر بدا لي من تلك القلوص بداء
واليه ذهب المبرد ومن وافقه والفعل كما مثلنا من نحو تبارك الله اولم يكفهم انا انزلنا وما
في تاويله اي من الفعل اتى زيد ونعم الفتى لا فرق في ذلك بين المتصرف كاتى والجامد كنعم والمول
بالفعل يشمل اسم الفاعل نحو مختلف الوانه فمختلف في تاويل يختلف والوانه فاعل وصح اعماله
لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف الوانه ولا فرق في اسم الفاعل بين
السالم كما مثل وغير السالم نحو منيرا وجهه في قولك اتى زيد منيرا وجهه وهو المشار اليه
بنحو مختلف الوانه

وكان ذهابهن له ذهابا
حرف فالمول بالاسم ان وان وما دون لو

في النظم بقوله

«الفاعل الذي كمرفوعي اتى» «زيد منيرا وجهه نعم الفتى»

فاتى فعل ماض وزيد فاعل ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منيرا وصح عمله فيه لاعتماده
علي صاحب الحال ومن زيد وامثلة المبالغة نحو ضراب او ضروب او مضراب او ضريب
او ضرب زيد والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله

«ما رايت امرا احب اليه» «البذل منه اليك يا ابن سنان»

والمصدر نحو قوله الا ان ظلم نفسه المرء بين واسم المصدر اي اسم العطاء نحو عجبت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل
نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب وافي الله شك
ابو حان او اسم موضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدا ان تخرجا ففي اياك ضمير مستتر مرفوع
علي الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر
انتهي وقولنا تام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قايما فان زيدا الايسمي فاعلا حقيقة في
الاصطلاح وقوله مقدم دافع لتوهم دخول زيد من نحو زيد قام في حد الفاعل
خلافا للكوفيين بل زيد مبتدا وقام متحمل لضميره والجملة خبره وينبغي ان يقيد ذلك بالاختيار
فقد حكي ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور انهما قالا في قلما وصال علي طول الصدود يدوم
ان وصال فاعل يدوم المذكور لا محذوف وان الذي سوغ ذلك الضرورة انتهي وقوله
اصلي المحل قيد مخرج لنحو قايم زيد فان زيدا ليس فاعلا لان المسند وهو قايم متقدم في اللفظ
واصله التاخير لانه خبر وزيد مبتدا هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون
الي جواز كون قايم مبتدا وان لم يعتمد علي نفي واستفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر فعلي قولهم
يجب ادخاله في الحد ولا يحتاج الي قوله اصلي المحل وذكر اصالة الصيغة قيد مخرج لنحو ضرب
زيد بضم اول الفعل وكسر ثانيه فان صيغته غير اصلية لانها مفرعة عن ضرب بفتحهما علي
الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نايب عن الفاعل ويخرج لنحو مضروب زيد فانها
مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو اعجبني قراءة في الجامع القران فالمصدر هنا بمعني المفعول
لانه واقع موقع فعل مبني للمفعول فصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديرا والقران نايب
الفاعل به والتقدير يعجبني ان يقرا في الجامع القران وسلم الحد بعد ذلك للفاعل وله احكام
سبعة احدها الرفع لانه عمدة اذ لا يستغني الكلام عنه ورافعه المسند وقال سيبويه
لا الي الاسناد خلافا لخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعني سمع من كلامهم خرق الثوب
المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع اولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا وان اشتهر

هيهات بمعنى بعد

له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير فتلقي ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات وفيه نظر
لامكان حمله علي الاصل لان من تلقي شيئا تلقاه الاخر وقد يجر لفظا باضافة المصدر نحو
ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا ان يدفع الله الناس او يجر
باضافة اسمه اي المصدر نحو قول عايشة رضي الله عنها من قبلة الرجل امراته الوضوء
فالوضوء مبتدا مؤخر ومن قبلة الرجل خبر متقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل
فاعله وامراته مفعوله وسياتي ان اسم المصدر غير العلم والميمي انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين
او يجر بمن او الباء الزايدتين او اللام الزايدة فالاول نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير اي ما جاءنا
بشير والثاني نحو كفي بالله شهيدا اي كفي الله والثالث نحو هيهات هيهات لما توعدون اي بعد
ما توعدون الحكم الثاني وقوعه بعد المسند وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم اي علي الفاعل
لكنه ذكره توطئة لقوله فان وجد اي الفاعل في اللفظ ما ظاهره انه فاعل مقدم علي المسند وجب
تقدير الفاعل ضميرا مستترا في المسند وكون المسند اليه المقدم اما مبتدا نحو زيد قام
ففي قام ضمير مستتر مرفوع علي الفاعلية عايد علي زيد وزيد مبتدا وقام وفاعله خبر زيد واما
فاعلا حال كونه محذوف الفعل في نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل
محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك احد استجارك وانما لم يجعل احد مبتدا واستجارك
خبره من غير حذف لان اداة الشرط موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية
علي الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم ان يكون احد مبتدا
وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه او نعته بالمجرور بعده واستجارك خبره وجاز الامران
الابتدائية والفاعلية في نحو ابشر يهدوننا فبشر يجوز ان يكون مبتدا وسوغ الابتداء به تقدم
الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا
والتقدير ايهدينا بشر يهدوننا فالارجح الفاعلية لان الغالب في الهمزة دخولها علي الافعال وجاز
الامران في ءانتم تخلقونه فانتم يجوز ان يكون مبتدا وتخلقونه خبره ويجوز ان يكون فاعلا
بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اتخلقونه تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود
المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل علي ما هو القانون عند حذف العامل والارجح الفاعلية
لان الاستفهام بالفعل اولي منه بالاسم وعورض بان الفعلية تخالف الفاعل في عطف ام نحن الخالقون
عليه وفي الابتدائية تناسبا والتناسب اولي من التخالف ومن ثم قال الموضح في المغني وتقدير الاسمية
في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون انتهي وهذه
الارجحية وان كانت بالنسبة الي شي خاص مطلوبة في الجملة لاجل المعادلة واذا تعادلا المرجحان

قال التفتازاني في البيضاوي رفع
ادم ونصب كلمات علي انه استقبلها
بالاخذ والقبول وابن كثير بنصب
ادم ورفع كلمات علي انها استقبلته
وبلغته وهو قراءة ابن كثير ظاهرا
الراتبة اهـ ١٣

نسا قطا وبقي الوجهان على السوا وما ذكره من وجوب تاخر الفاعل عن المسند هو مذهب البصريين وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل على المسند تمسكا بنحو قول الزبا بفتح الزاي والبا الموحدة المشددتين والمد ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوايف

ما للجمال مشيها وئيدا ... اجندلا يحملن ام حديدا

وجه التمسك ان مشيها روي مرفوعا ولا جايز ان يكون مبتدا اذ لا خبر له في اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعي ووئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها يا مثناة تحت فدال مهملة التؤدة قاله الجوهري وفي القاموس الوئيد الرزانة والتاني وهو عندنا معشر البصريين ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم او مشيها مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده اي يظهر وئيدا كقولك حكمك مسمطا فحكمك مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده اي حكمك لك مثبتا قيل او مشيها بدل من ضمير الظرف المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما الاستفهامية في محل رفع على الابتدا وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عايد على ما وهذه التخريجات ضعيفة اما الضرورة فلا داعي لها لتمكنه من النصب على المصدرية او الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر في بابه واما الابدال من الضمير فلانه اما بدل بعض او اشتمال وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا او تقديرا وعلى تقديره تكلف ففيه ضعف من وجه اخر وهو ان الضمير المستتر في الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا ابدل مشيها منه وجب ان تقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني فان قلت ما فائدة الخلاف بين اهل البلدين قلت فائدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على راي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لا بد منه لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه فان ظهر في اللفظ بان نطق به ظاهرا كان او مضمرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح وان لا يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما للمذكور متقدما على المسند كزيد قام كما مر في الحكم الثاني ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام اي ولا يشرب هو اي الشارب لان يشرب

يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس براجع الى الزاني لفساد المعنى او راجع لما دل عليه الكلام او دل عليه الحال المشاهدة فالاول نحو كلا اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليه سياق الكلام اي اذا بلغت هي اي الروح والتراقي اعالي الصدر والثاني نحو قولهم اي العرب اذا كان غدا فاتني بنصب غدا وقوله وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه

فان كان لا يرضيك حتى تردني ... الى قطري لا اخالك راضيا

ففي كان ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما اي اذا كان هو اي ما نحن الان عليه من سلامة في غد هذا في المثال وفي البيت فان كان هو اي ما تشاهده مني ففيه لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان فيهما ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا يرضيك في البيت في موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه اذا كان غد بالرفع على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم وقطري بفتح القاف والطا المهملة وكسر الرا وتشديد اليا اخر الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي والى ذلك اشار الناظم بقوله

وبعد فعل فاعل فان ظهر ... فهو والا فضمير استتر

فهم منه انه لا يجوز حذف الفاعل وعن الكسائي اجازة حذفه وتبعه السهيلي تمسكا بنحو ما اولناه من الاية والحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل في اربعة مواضع في باب النايب عن الفاعل نحو قضي الامر وفي الاستثنا المفرغ نحو ما قام الا هند وفي افعل بكسر العين في التعجب اذا دل عليه متقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر وفي المصدر نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الحكم الرابع انه يصح حذف فعله جوازا ان اجيب به نفي كقولك بلى زيد جوابا لمن قال ما قام احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية اي بلى قام زيد ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتدا حذف خبره لم يطابق ومنه قوله

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه ... من الوجد شي قلت بل اعظم الوجد

فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه اعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين والرا المهملتين من عراه الامر اذا غشيه وقلبه مفعول يعر وشي فاعله وبل للاضراب واعظم الوجد شدة الشوق او اجيب به استفهام محقق اي ملفوظ به نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاك احد فزيد فاعل فعل محذوف

دال عليه مدخول الاستفهام ولم يجعله مبتدا احذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسوال
ومنه ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام
والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزا يكون جوابا عن سوال
محقق قاله التفتازاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال
والدليل علي ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدا انه جا عند عدم الحذف كذلك كقوله
تعالي ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم انتهي وهو معارض بالمثل فينا
والدليل علي انه مبتدا انه قد جا كذلك كقوله تعالي قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الي قوله قل الله ينجيكم
منها وما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه علي عامله
علي الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولي وان كانت لا تطابق
جملة السوال في الاسمية او اجيب به استفهام مقدر يدل علي تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول
قاله السيد عبد الله كقراة الشامي والي بكر يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيسبح
مضارع مبني للمفعول وله نايب الفاعل واوجبه الخفاف لخفا الاعراب وعدم القرينة وفي
الموضح في الحواشي لا يجب بل هو اولي مما بعده والاصال جمع اصل بضمتين واصل جمع اصيل والجمع
اصال علي اصايل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما قيل يسبح له
فيها بالغدو والاصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبني للمفعول
به ولا يصح اسناد رجال الي الفعل المبني للمفعول لفساد المعني لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح
البا بل مسبحين بكسرها فالوقف دونهم وقوله وهو ضرار بن نهشل يرثي اخاه يزيد بن
نهشل كما قال التفتازاني والنيلي وقال ابو عبيدة هو مهلهل وقال العيني هو نهشل
وقال بعضهم هو الحرث بن نهيك النهشلي

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوايح

فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كانه قيل من يبكيه فقيل ضارع
اي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال فاعل فعل محذوف اي يسبحه رجال ويبكيه
ضارع ويزيد نايب فاعل يبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذي ياتي
اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوايح جمع مطيحة علي
غير القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية بمختبط وما مصدرية
والمعني ليبكه يزيد جاهه ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيد ويروي
ليبك ببنا الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفي كل من الروايتين وجه حسن

متعلق بيبكي اي ليبكي يزيد احل هلاك المهلكات يزيد المختبط اي يبكيه مختبط من اجل هلاك المهلكات
مالد هندي

اما الاولي فمن جهة جعل يزيد الذي هو عمدة ذا الضعفا في صورة العمدة واما الثانية فمن
جهة عدم الحذف وهو اي حذف فعل الفاعل كما في الاية والبيت قياس وفاقا للجرمي بفتح
الجيم نسبة الي بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته ابو عمرو وابن جني بكسر الجيم
واسكان اليا لنيس منسوبا وانما هو معرب كني واسمه ابو الفتح وهما من البصريين اجاز اكل الطعام
زيد وشرب الماء عمرو بالبنا للمفعول فيهما ومذهب الجمهور انه لا ينقاس والمرفوع في الاية والبيت
خبر مبتدا محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكي ضارع صرح بالتقدير الاول ابو حيان
وبالثاني صاحب البسيط وعلي القياس لا يجوز في نحو يوعظ بالبنا للمفعول في المسجد رجل ان
يجعل رجل فاعل فعل محذوف لاحتماله للمفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيمنع اللبس فيجب
ان يكون مرفوعا علي النيابة عن الفاعل بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد فانه يجوز ان يجعل
زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان المبني للمفعول رفع رجال علي النيابة عن الفاعل
لا يكون الا واحدا الا الفاعل وكانه لما قيل من يعظهم قيل زيد اي يعظهم زيد والي ذلك اشار الناظم بقوله

ويرفع الفاعل فعل اضمرا كمثل زيد في جواب من قرا

او استلزمه اي استلزم الفعل الرافع للفاعل ما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق

غداة احلت لابن اصرم طعنة حصين عبيطات السدايف والخمر

فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه احلت اي وحلت له الخمر لان احلت تستلزم حلت وحكي
ان الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال باضمار فعل
اي وحلت الخمر فقال يونس ما احسن والله ما وجهته غير اني سمعت الفرزدق ينشده بنصب
طعنة ورفع عبيطات علي جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة نصب علي الظرفية
وطعنة فاعل احلت وحصين بالجر بدل من ابن اصرم او عطف بيان وهو طعنه وعبيطات مفعول احلت والعبيط
بالعين المهملة الطري من اللحم والسدايف بالسين المهملة والفاء جمع سديف السنام وغيره مما
غلب عليه السمن وكان حصين بن اصرم قتل له قريب فحرم علي نفسه شرب الخمر واكل اللحم الطري
حتي يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله احلت له الطعنة شرب الخمر واكل اللحم الطري او فسره
اي فسر الفعل الرافع للفاعل ما بعده من فعل نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل
فعل محذوف يفسره استجارك والتقدير وان استجارك والحذف في هذه الصورة الاخيرة
واجب لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض
وتقدم الخلاف فيه والحكم الخامس من احكام الفاعل ان فعله وما هو بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه
كما يوحد مع افراده فكما تقول قام اخوك واقايم اخوك كذلك تقول قام اخواك

والمفعول فاعلاه

واقايم اخواك وقام اخوتك واقاموا اخوتك وقامت نسوتك واقايم نسوتك بتوحيد المسند
في الجميع لانه لو قيل قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا
موخر وما قبله فعل وفاعل خبر متقدم وكذا في تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند
دفعا لهذا الايهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التانيث حيث الحقوا علامة التانيث
دون علامتي التثنية والجمع لان علامة التانيث ليست بعلامة اضمار فلا يلتبس بعلامة الاضمار
ولغة التوحيد في المسند هي الفصحى وبها جا التنزيل قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقال
نسوة واليها اشار الناظم بقوله

،وجرد الفعل اذا ما اسندا، لاثنين او جمع كفاز الشهدا،

وحكى البصريون عن طي وحكى بعضهم عن ازد شنوة بفتح الهمزة وسكون الزاي او السين قال
في الصحاح ازد ابو حي من اليمن وهو بالسين افصح يقال ازد شنوة وازد عمان وازد السراة و
اختلف في تسمية ازد ا والاسد فقيل لانه كان كثير العطا فقيل له ذلك لكثرة من يقول اسدى
الي كذا وازدى الي كذا وقيل لانه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوة بفتح الشين
المعجمة وضم النون وفتح الهمزة نحو ضربوني قومك وضربنني نسوتك وضرباني اخواك
وفي الحديث او مخرجي هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل وددت
ان اكون معك اذ يخرجك والاصل او مخرجوي هم فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وقال
عمرو بن ملقط الجاهلي

النفيا عيناك عند القفا اولى فاولى لك ذا واقيه

فالفيا بالبنا للمفعول فعل ماض وعيناك نايب الفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده
الي الظاهر ونايب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بالفيا وذا واقيه حال
من المضاف اليه وهو الكاف وواقيه مصدر معناه الوقاية كالكاذبة مصدر معناه الكذب
واولى فاولى لك دعا اي قاربك ما يهلكك هذا والبيت يصف به رجلا يهرب اذا اشتد
الوطيس فهو يلتفت الي ورايه مخافة ان يتبع فتلتقي عيناه عند قفاه من شدة الالتفات
وقال امية

يلومونني في اشترا النخيل اهلي فكلهم الوم

واهلي فاعل يلومونني فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الي الظاهر واشترا
مصدر مضاف الي مفعوله وحذف فاعله ويروى اشتراي النخيل باضافة المصدر الي فاعله
ونصب مفعوله وكلهم مبتدا والوم بفتح الواو وغيرهمز خبره وهو اسم تفضيل مبني بالبنا

للمفعول كقبل اي وكلهم اكثر ملومية واللوم العذل وبروى وكلهم يعذل وبعد واهل
الذي باع يلحونه كما لحي البايع الاول وقال

نتج الربيع محاسنا القحنها غر السحايب

فغر جمع غرا وهو موتنث اغر بمعنى ابيض فاعل القح والحقه علامة جمع الموتنث وهي النون والسحايب
جمع سحابة والفعل والفاعل نعت محاسنا ومحاسن جمع محسن كمسجد على غير قياس والوصف
في ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا اسند الي جماعة الاناث لحقه الالف والتا دون النون نحو اقايمات
الهندات والصحيح عند سيبويه ومتابعيه ان الالف والواو والنون في ذلك المسموع احرف
وان طيا وازد شنوة دلوا بها على التثنية والجمع تذكيرا وتانيثا كما دل الجميع من العرب بالتا
في قامت على التانيث بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان الموتنث فرع المذكر
قال سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتا التي يظهرونها
في قالت فلانة فكانهم ارادوا ان يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للموتنث علامة ثم قال
وهي لغة قليلة والي ذلك يشير قول الناظم

،وقد يقال سعدا وسعدوا، والفعل للظاهر بعد مسند،

لا انها ضماير الفاعلين وما بعدها من الظواهر مبتدا وهي وما قبلها خبر على التقديم
للخبر والتاخير للمبتدا او ما بعدها تابع لها على الابدال من الضمير بدل كل من كل والصحيح ايضا
ان هذه اللغة وهي الحاق العلامات لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة
بغير او خلافا للزاعمي ذلك بكسر ميم الجمع اي خلافا لمن زعم ان الظواهر مبتدات
ولمن زعم انها ابدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وانما كان الصحيح انها احرف
لا ضماير لقول الايمة من اهل اللغة ان ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر كما يقول
به الاول والابدال من الضمير كما يقول به الثاني يجيزهما جميع العرب فلا اختصاص بلغة قوم
باعيانهم قال ابن مالك في شرح التسهيل وانما كان الصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات
لمجي قوله وهو عبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما

،تولي قتال المارقين بنفسه، وقد اسلماه مبعد وحميم

فالحق علامة التثنية وهي الالف في اسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج
من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب واسلماه خذلاه يقال اسلمت فلانا اذا لم
تعنه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب والحميم القريب
وقوله وهو عروة بن الورد يمدح الغني ويذم الفقر

ذريني للغنى اسعى فاني رايت الناس شرهم الفقير

واحقرهم واهونهم عليه وان كان له نسب وخير

فالحق علامة التثنية وهي الالف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخا المعجمة اي الكرم والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو احقر الناس واهونهم لاجل فقره وبهذين البيتين رد ابو حيان على الخضراوي حيث قال لا نعلم احدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح في المغني وليس ما رد به شيء لانه يمنع التخريج لا التركيب انتهى والحكم السادس من احكام الفاعل انه ان كان مونثا انث فعله بتا ساكنة في اخر الماضي جامدا كان او متصرفا تاما كان او ناقصا وذلك مستفاد من قول النظم ويجب ذلك التانيث في مسئلتين احداهما ان يكون الفاعل ضميرا متصلا لغايبة حقيقية التانيث او مجازيته ونعني بحقيقي التانيث ما له فرج والمجازي خلافه فالحقيقية كهند قامت او تقوم والمجازية نحو الشمس طلعت او تطلع وانما وجب تانيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها بخلاف الضمير المنفصل نحو هند ما قام الا هي او ما تقوم الا هي والشمس ما طلع الا هي او ما يطلع الا هي فالتذكير واجب في النثر لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان بخلاف قول المراة الحاضرة قمت او اقوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمونث وترك التانيث يجوز تركها في الشعر مع اتصال الضمير ان كان التانيث مجازيا واليه اشار الناظم بقوله ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع

كقوله وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وارضا نافعتين

فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها

وكان القياس ابقلت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التا للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التا في الكلام النثر يقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على انه مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكر بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمز الا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال انما يثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمز بالنقل ويويد ما قاله ابن كيسان ان الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روي ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال والضرورة تنبه على هذا اذ هذا دليل على ان قايله يجيز النقل وعليه وابنه لتحقيق الهمزة انما هو لنا ويل الارض بالمكان به ضرورة انتهى وفي هذا التاويل نظر لان الها في ابقالها باق

وقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معديكرب ويزيد

حـ

قوله لاجل فقره اشارة الى ان على للتعليل كما في قوله جل ثناوه ولتكبروا الله على ما هداكم اي لاجل هدايته اياكم والله اعلم

ابن عبد المدان الحارثي

فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها

وكان القياس اودت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التا ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الراس دون الجمة والحوادث جمع حادثة والجمع في معنى الجماعة والجماعة مونث مجازي وقيل المراد الحدثان الليل والنهار واودى بمعنى هلك ويتعدى بالبا والمسئلة الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بالفعل حقيقي التانيث نحو اذ قالت امراة عمران والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله

وانما يلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حر

وشذ قول بعضهم قال فلانة حكاه سيبويه عن العرب وهو ردي لا ينقاس فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحذف قد ياتي به فصل انه ينقاس على قلة وانما جاز في الكلام الفصيح نحو نعم المراة في المدح وبئس المراة في الذم بترك التا فيهما لان المراد بالمراة فيهما الجنس وهو مونث مجازي وسياتي ان الجنس فيه معنى الجماعة والجماعة مونث مجازي فلذلك يجوز فيه ذلك الترك واليه اشار الناظم بقوله

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين

فيجوز الوجهان التذكير والتانيث في مسئلتين احداهما المونث الحقيقي الظاهر المنفصل من الفعل بفاصل كقوله وهو جرير يهجو الاخطل

لقد ولد الاخيطل ام سوء على باب استها صلب وشام

فترك التا من ولدت جايز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخطل بالتصغير والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى والشام جمع شامة وقولهم اي العرب حضر القاضي اليوم امراة فامراة فاعل حضر وترك التا للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصد الحكاية الشاهد بتمامه وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المونث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله

وقد يبيح الفصل ترك التا في نحو اتى القاضي بنت الواقف

والتانيث اكثر من التذكير لقوة جانبه الا ان كان الفاصل بين الفعل وفاعله المونث الا الاستثنائية الايجابية فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش واوجب التذكير في الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى في الشعر

بن كنعان وهو ولد الفاعل وهو لم يتزوج

هو المستثني منه وهو مذكر ولذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام احد الا هند وانشد
الاخفش علي التانيث في الشعر

مابرئت من ريبة وذم　　في حربنا الا بنات العم

فبنات العم فاعل برئت وانثه مع وجود الفصل بالا وجوزه ابن مالك في النثر علي قلة
فقال　　والحذف مع فصل بالا فضلا　　كما زكي الا فتاة ابن العلا
وقري ان كانت الا صيحة بالرفع وقرا مالك بن دينار والحسن ابو رجا وعاصم الجحدري
بخلاف عنه وجماعة من التابعين فاصبحوا لا يري الا مساكنهم بضم التاء من تري ورفع
مساكنهم علي النيابة من الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة الثانية
من جواز الوجهين المجازي التانيث نحو وجمع الشمس والقمر ولو ورد وجمعت بالتا
لم يمتنع ومنه اي من مجازي التانيث اسم الجنس كشجر واسم الجمع المعرب كقوم ونسوة
والجمع المكسر كاعراب وهنود لانها في معني الجماعة والجماعة مونث مجازي فلذلك
جاز التانيث في الفعل مع اسم الجمع كذبت قبلهم قوم نوح ومع الجمع المكسر نحو
قالت الاعراب ومع اسم الجنس نحو اورقت الشجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس
معطوف علي التانيث
نحو اورق الشجر ومع اسم الجمع المذكر نحو وكذب به قومك ومع اسم الجمع المونث نحو وقال
نسوة ومع الجمع المكسر المذكر نحو قال الرجال ومع جمع التكسير المونث نحو جاء الهنود فاتي
في جانب التذكير بالمنثر مرتبا علي ترتيب اللف وفي جانب التانيث مختلطا كقوله هو شمس
واسد وبحر جودا وبها وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبني نحو
الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما لم يجب التانيث
مع المونث المجازي لامرين احدهما غير حقيقي فتضعف العناية به والثاني ان هذا المونث
في معني المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر علي المونث في جاءتني كتاب زيد اي صحيفته والي ذلك اشار
الناظم بقوله

والتا مع جمع سوي السالم من　　مذكر كالتا مع احدي اللبن

الا ان سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح المذكر والمونث اوجبت التذكير في الفعل في
نحو قام الزيدون وفي التنزيل قد افلح المومنون واوجبت التانيث في الفعل في نحو قامت
الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافا للكوفيين فيهما فانهم اجازوا في
الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث وخالفنا الفارسي من البصريين في جمع تصحيح
المونث فانه انفرد عن اصحابه بجواز الامرين ووافق اصحابه في وجوب تذكير الفعل مع

تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه واحتجوا بنحو الا الذي امنت به بنو اسرائيل فانث
الفعل مع جمع تصحيح المذكر وبنحو اذا جاءك المومنات فذكر الفعل مع جمع تصحيح المونث
وبنحو قوله

فبكي بناتي شجوهن وزوجتي　　والطامعون الي ثم تصدعوا

فذكر الفعل مع اسناده الي جمع تصحيح المونث وشجوهن بمعني حزنهن مفعول لاجله وتصدعوا
انصرفوا واجيب بان البنين في قوله بنو اسرائيل والبنات في قوله بناتي لم يسلم فيهما لفظ
الواحد اذ الاصل بنو فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير والف وتا في التانيث
فلما لم يسلم فيه بنا الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي
ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل تغيير فيهما اما ما تغير فيهما كبنين وبنات فيجوز
فيه الوجهان اتفاقا وبان التذكير في جاءك المومنات للفصل بالمفعول وهو الكاف علي حد
قولهم حضر القاضي امراة او لان الاصل النسا المومنات والنسا اسم جمع فحذف الموصوف
وخلفته صفته فعوملت معاملته او لان ال في المومنات اسم موصول مقدرة باللاتي
وهي اللاتي اسم جمع وتقدم انه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث قيل وفي هذه
الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر اما الاول فلان الفصل بغير الا الارجح فيه التانيث وتركه
مرجوح وقد اجمعت السبعة هنا علي تركه فيلزم ان يكونوا قد اجمعوا علي مرجوح واما الثاني
فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري لا يقول به فلا يحسن ارتكابه وفيه نظر لان الصفة
قامت مقام الموصوف واما الثالث فلان ال في نحو المومن والكافر معرفة لكون الوصف
للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت الموضح تبعا للنظم عن اسناد الفعل الي المثني
وحكمه حكم مفرده فان كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمونث وجب تانيث
فعله نحو قالت الهندان والحكم السابع من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يتصل بفعله لانه
منزل منه منزلة جزئه ثم يجي المفعول بعدهما وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول بالفعل
ثم يجي الفاعل بعدهما وقد يتاخر الفعل والفاعل ويتقدمهما المفعول وكل من ذلك المذكور
من تقديم الفاعل علي المفعول وعكسه وتقديم المفعول علي الفعل والفاعل جميعا جايز
وواجب فهذه ست مسايل داخلة تحت قول النظم

والاصل في الفاعل ان يتصلا　　والاصل في المفعول ان ينفصلا
وقد يجا بخلاف الاصل　　وقد يجي المفعول قبل الفعل

فاما جواز الاصل وهو تقديم الفاعل علي المفعول فنحو وورث سليمان داود فليم

فاعل وداود مفعول وأما وجوبه أي الأصل ففي مسئلتين احدهما ان يخشى اللبس في
الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول كضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع
هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالاخر وصور ذلك ست عشر صورة فانها
من ضرب اربع في مثلها وذلك بان يكونا مقصورين او اشارتين او موصولين او مضافين لياء المتكلم
وكلها داخلة تحت قول النظم ، واخر المفعول ان لبس حذر ، فيتعين في هذه الصور ان
يكون الاول منها فاعلا والثاني مفعولا قاله ابو بكر بن السراج والمتاخرون كالجزولي وابن
عصفور وابن مالك في النظم وغيره وخالفهم في ذلك ابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور
فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الاغراض الواهية محتجا بان العرب تجيز تصغير
عمر وعمرو على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء فان لهم غرضا
في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر اذ
لا يبعد ان يقصد قاصد ضرب احدهما من غير تعيين فياتي باللفظ المجمل وبان تاخر البيان
لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الاصوليين ولغة عند اللغويين فلا يمتنع ان يتكلم بالمجمل
ويتاخر البيان الى وقت الحاجة كمختار ومنقاد فانهما مجملان لتردد هما بين الفاعل والمفعول
بتكلف عينهما المكسورة او المفتوحة القاف وجائز شرعا على الاصح خلافا للمعتزلة وكثير من اصحاب
ابي حنيفة واصحاب الظاهر وابي اسحق المروزي وابي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول
تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال فما قبل ذلك فلا وبان
الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم
كون تلك اسمها اي اسم زال ودعواهم الخبر وبالعكس انتهى كلام ابن الحاج قال المرادي ولا
يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس
الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في ابا في فلو زال الالتباس
بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى او معنوية كاكلت الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف

اي يكون دعواهم اسمها وتلك الخبر ه ه

المسئلة الثانية من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول ان يحصر المفعول بانما نحو انما
ضرب زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو اخر انقلب المعنى وذلك لان معنى
قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر
فاذا اخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو
مضروبا لشخص اخر وكذا الحصر بالا عند ابي موسى الجزولي وجماعة من المتاخرين فانهم اوجبوا
تاخير المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيد الا عمرا واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن

الانباري من الكوفيين تقديمه اي المفعول مع الا على الفاعل كقوله وهو دعبل بن علي الخزاعي

ولما ابى الا جماحا فؤاده ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل

فقدم المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو فؤاده والجماح هنا الاسراع
والجموح من الرجال الذي يركب هواه فلا يرده شيء وقوله وهو مجنون بني عامر

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها

فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها وقوله وهو
مجنون بني ابي سلمى بضم السين

وهل يُنبِتُ الخطِّيَّ الا وشيجُه ويغرس الا في منابتها النخل

فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نايب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة
الفاعل وينبت بضم اليا مضارع انبت والخطي بفتح المعجمة وتشديد الطا الرمح المنسوب الى الخط
وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم ووشيجه بالشين المعجمة والجيم
جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح فاعل موخر ويغرس بالبنا للمفعول والنخل نايب الفاعل
والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الا على الفاعل يدعي تقدير عامل للمرفوع قال في التسهيل ونحو
في المغني ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام
الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيد فاضل وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولا لما قبلها
قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الابيات ليس واقعا في مركزه الاصلي لانه موخر من تقديم
فهو واقع قبل الا تقديرا لا بحسبها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشيء اذا دخل في موضعه
لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله

وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر

واما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازا فنحو ولقد جاء آل فرعون النذر فالنذر
فاعل جاء وآل فرعون مفعول متوسط بين الفعل والفاعل ونحو قولك خاف ربه عمر
فعمر فاعل وربه مفعول وقال جرير يمدح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه

جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر

فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتاخر
لتقدمه في الرتبة واليه اشار الناظم بقوله ، وشاع نحو خاف ربه عمر ، والمراد
عمر بن الخطاب رضي الله عنه واما وجوبه اي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله
ففي مسئلتين احداهما ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابرهيم ربه فابرهيم

مفعول مقدم وربه فاعل موخر وجوبا ونحو يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم فمعذرتهم
فاعل موخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير
علي المفعول وهو متاخر لفظا ورتبة ولاجل ذلك لا يجيز اكثر النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم
الفاعل علي المفعول لا في نثر ولا في شعر واجازه فيهما الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله
الطوال بضم الطا وتخفيف الواو من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب الضمير احتجاجا
في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكاه سيبويه واجازه البصريون وضربته
زيدا بابدال زيد من الها باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير
علي مفسر موخر الرتبة وفي الشعر بنحو قوله وهو النابغة او ابو الاسود او عبد الله بن همارق
علي اختلاف فيه

جزي ربه عني عدي ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فربه فاعل وهو متصل بضمير عايد الي عدي وهو مفعول ورتبته التاخير وجزاء الكلاب
مفعول مطلق واختلف في معني جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الاعلم
ليس بشيء وانما هو دعا عليه بالابنة والكلاب تتعاوي عند طلب السفاد قال وهذا من الطف
الهجو والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر
فلا يقاس عليه واما الاعمال والبدل فمستثنيان لمجيئهما علي خلاف الاصل اذ الاصل والكثير
السابق تقدم مفسر ضمير الغايب باعتراف ابن مالك وغيره فمتي جا ما يخالفه فلا يعول عليه في قياس
ما ليس من بابه عليه كما استثني بيع العرايا بخرصها تمرا الي الجداد مما هو خارج عن القواعد
والي ذلك اشار في النظم فقال وشذ نحو زان نوره الشجر والمسئلة الثانية من مسئلتي
وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان يحصر الفاعل بانما باتفاق نحو انما يخشي الله
من عباده العلما فالعلما فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيره فلزم توسط المفعول والمعني
ما يخشي الله من عباده الا العلما وكذا الحصر بالا عند غير الكسائي فانه يجب تاخير الفاعل المحصور
نحو ما ضرب عمرا الا زيد واحتج الكسائي علي عدم وجوب تاخير الفاعل المحصور بالا بقوله

ماعاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبا بطلا

فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ما عاب فعل ذي كرم الا اللئيم ولا جفا بطلا الا جبا
وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد البا الموحدة
وبالهمز في اخره غير ممدودة الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع وقوله

نبئتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب الا الله بالنار

فقدم الفاعل المحصور بالا علي المجرور بالبا وطوي ذكر المفعول وهل بمعني ما والاصل ما
يعذب احد احدا بالنار الا الله ونبئتهم مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قايم مقام
الفاعل وضمير الغايبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم
مفعول عذبوا لا المفعول الثالث خلافا للعيني وقوله

فلم يدر الا الله ما هيجت لنا عشية اناء الديار وشامها

فقدم الفاعل المحصور بالا علي المفعول وهو ما هيجت والاصل فلم يدر ما هيجت لنا الا الله
وعشية منصوب على الظرفية والاناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالايقاع
وزنا ومعني والوشام بكسر الواو جمع وشمة الكلام من الشر والعداوة والوشام ايضا من الوشم
يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليه النيلة مرفوع علي الفاعلية بهيجت وغير الكسائي
قدر للمنصوب والمجرور غير المحصورين في هذه الابيات ونحوها عاملا فقدر قبل فعل ذي كرم
عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ما هيجت دري بنا علي ان ما قبل الا لا يعمل فيما
بعدها الا في مستثني او مستثني منه او تابع له كما تقدم تمثيله وتفريعه وعليه جري في التسهيل
وخالف هنا وقال

وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر

واما تقديم المفعول علي الفعل والفاعل جوازا فنحو ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون ففريقا فيهما
مفعول مقدم للفعل بعده وجوز في غير القران تاخيره واما وجوبا اي وجوب تقديم
المفعول علي الفعل والفاعل جميعا ففي مسئلتين احداهما ان يكون المفعول مما له الصدر
كان يكون اسم استفهام نحو فاي ايات الله تنكرون فاي مفعول مقدم لتنكرون او اسم شرط
نحو ايا ما تدعوا فله الاسما الحسني فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا
مجزوم بايا وكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين المسئلة الثانية من وجوب تقديم
المفعول علي عامله ان يقع عامله بعد الفا الجزائية في جواب اما ظاهرة او مقدرة وليس له
اي لعامل المفعول منصوب غيره اي غير المفعول مقدم نعت منصوب عليه اي علي الفا مثال
اما المقدرة نحو وربك فكبر تقديره واما ربك فكبر ومثال اما الظاهرة فاما اليتيم فلا
تقهر وانما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من ان يلي الفا اما الملفوظة او المقدرة فيفصل
بينهما بالمفعول فان قيل ما بعد فا الجزا لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل ها هنا في المفعول
فالجواب انها تمنع ما بعدها ان يعمل فيما قبلها اذا كانت في مركزها الاصلي وهي ها هنا
ليست فيه لانها موخرة من تقديم وكان نحوها ان تدخل علي المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما امكن

ولكنه زحلقت الى الفعل حذرا من ايلاءه اما بخلاف ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به متقدم
على الفاعل فانه يكتفي بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول نحو اليوم فاضرب زيدا
فالعامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل
الفصل به فاستغني عن تقديم المفعول تنبيه يدرك بالتامل فيما تقدم اذا كان الفاعل
والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وجب في احدهما وجب تقديم
الفاعل على المفعول كما هو الاصل كضربته فالتا فاعل والها مفعول اذ لو قدم المفعول على
الفاعل هنا تعذر الاتصال في الفاعل واذا كان المضمر المتصل احدهما فان كان المضمر مفعولا
والظاهر فاعلا وجب في المضمر وصله بالفعل وتاخير الفاعل الظاهر عن المفعول كضربني زيد
لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب اذ يوتى بالضمير منفصلا مع امكان اتصاله وان كان
المضمر فاعلا والظاهر مفعولا وجب في المضمر وصله بالفعل ووجب اما تاخير المفعول الظاهر
عن الفاعل او تقديمه عليه وعلى الفعل معا كضربت زيدا وزيدا ضربت حذرا من ارتكاب
الانفصال مع التمكن من الاتصال وكلام الناظم في النظم يوهم امتناع التقديم للمفعول
على الفعل كزيدا ضربت لانه سوى في النظم بين هذه المسئلة وهي مسئلة ضربت زيدا ومسئلة
ضرب موسى عيسى في وجوب تاخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال

، واخر المفعول ان لبس حذر ، او اضمر الفاعل غير منحصر ،

فاقتضى انه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل والصواب
ما ذكرنا من جواز زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم ان عيسى مبتدا
وان الفعل متحمل لضمير وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من اول الحكم السابع الى هنا
من احكام الوجوب انه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسايل ان يخشى اللبس وان يكون
المفعول محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في
مسئلتين ان يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب
تقديم المفعول على عامله في مسئلتين ان يكون له صدر الكلام وان يكون معمولا لما بعد الفا
بشرط وانه يجب تاخر الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا
والفاعل اسما ظاهرا وانه يجب اتصال الفاعل بالفعل وتخيير في المفعول بين تقديمه على الفعل
وتاخيره عن الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا
والجواز فيما عدا ذلك هذا باب النائب عن الفاعل
قال ابو حيان لم ار مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله

قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع اذا لم يعلم السارق من هو او لغرض لفظي
كالايجاز نحو قوله بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته
حمدت سيرته فانه لو قيل حمد الناس سيرته لاختلت السجعة قاله الموضح في شرح القطر
وغيره وكتصحيح النظم كما وقع للاعشي ميمون بن قيس في قوله في قينة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد

عُلِّقتها عَرَضًا وَعُلِّقَتْ رَجُلًا غَيْرِي وَعُلِّقَ اُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

فبني علق في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ
لو قال علقني الله اياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق الله اخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعلق
هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الرا مفعول مطلق اي تعليقا عرضا من غير قصد قال
في الصحاح وقولهم علقتها عرضا اذا هويت امراة اي اعترضت لي فعلقتها من غير قصد انتهى
واسم هذه القينة هريرة كما صرح به في بيت اول القصيدة في قوله

، ودع هريرة ان الركب مرتحل ، وهل يطيق وداعا ايها الرجل ،

وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امراة غيرها او لغرض
معنوي كان لا يتعلق بذكره غرض اي قصد نحو فان احصرتم واذا حييتم اذا قيل
لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى اي فاعل كان
وحيث حذف الفاعل فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التاخير عن
فعله واستحقاقه للاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتانيث الفعل
لتانيثه ان كان مونثا غير مجرور واحد فاعل ينوب من اربعة بيان لواحد الاول منها
المفعول به لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق
في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين واللام وغيض الما وقضي الامر والاصل
غاض الله الما وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به وانيب المفعول به مقامه فصار
مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التاخر عن الفعل بعد ان
كان جايزا عليه والى ذلك اشار الناظم بقوله ينوب مفعول به عن فاعله فيما له
الثاني المجرور كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازما للبنا للمفعول او لا فالاول نحو ولما
سقط في ايديهم والثاني نحو قولك سير بزيد لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته
عن الفاعل هذا مذهب الجمهور وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه ابو علي
الرندي بالرا والنون النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولما
سقط هو اي السقوط وسير هو اي السير لا المجرور بالحرف المعدي لانه لا يتبع على المحل

اي محل المجرور اذا ناب عن الفاعل بالرفع فلا يقال مررت بزيد الظريف ولا ذهب الى بد
وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نايبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل
المجرور بالمصدر الرفع كقوله ، طلب المعقب حقه المظلوم ، برفع المظلوم على محل
المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النايب ولانه اي المجرور اذا تقدم لم يكن
مبتدا وكل شي ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدا نحو الزينة كيل ورمضان
صيم وضرب شديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدا نحو زيد قاموا جاز الكوفيون
بتقديم الفاعل ونايبه باقيين على حالهما ولان الفعل لا يونث له اي للمجرور المونث اذا
ناب عن الفاعل في نحو مر بهند وكل مونث ينوب عن الفاعل فان الفعل يونث له نحو ضربت
هند فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل وقال الجمهور لنا من الادلة على نيابة
المجرور في لسان العرب سير بزيد سيرا بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لانهم
دل ابقوه منصوبا ولو انابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهرة فضميره اولى بالمنع لكونه
اشد ابهاما منه واما كونه يرجع الى مبهم فالاصل عدمه ولنا من الاجوبة انه انما يراعى
محل يظهر اعرابه في الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف زايد او غير زايد ومدخوله ظرف
فالاول نحو لست بقايم ولا قاعدا بالنصب اتباعا للمحل قايم فانه يظهر اعراب محله في فصيح
الكلام فيقال لست قايما والثاني نحو قوله

، فان لم تجد من دون عدنان والدا ، ودون معد فلتزعك العواذل ،
بنصب دون الثانية اتباعا للمحل دون الاولى فان اعرابه النصب يتحد ويظهر في الفصيح نصبه
فيقال فان لم تجد دون عدنان بخلاف المجرور بحرف اصلي معدّ نحو مررت بزيد الفاضل
بالنصب اتباعا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية او مر بزيد الفاضل بالرفع اتباعا لمحل
المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل فلا يجوز ان خلافا لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح حذف
الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه مع دون ان وانّ وكي الا شذوذا فلا تقل مررت زيدا
بالنصب على المفعولية ولا مر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاة
واما قوله ، يسلكن في نجد وغورا غايرا ، بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف
اي ويسلكن غورا الا بالعطف على محل نجد فسقط قولهم انه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم
ولانه يتقدم نحو كان عنه مسئولا فعنه ليس هو النايب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا
ضمير المصدر كما قالوا وانما النايب في هذه الاية ضمير راجع الى ما رجع اسم كان وهو المكلف
المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسئولا هو اي المكلف وانما لم يفد ضمير كان راجعا الكل لئلا يخلو مسئولا

ولانه اي المجرور قد يتقدم
على عامله نحو كان عنه مسئولا
فلو كان عنه هو النايب لما
تقدم على عامله وهو مسئولا
والفاعل لا يتقدم على عامله
فنايبه كذلك اذ لا يتقدم
الفرع الا حيث يتقدم
الاصل ولانه صح

عن ضمير فيكون مسندا اليه عنه وذلك لا يجوز كما تقدم واما قولهم ولانه اذا تقدم لم
يكن مبتدا فذاك حيث لم يمنع مانع وامتناع الابتدا في المجرور بحرف اصلي لعدم التجرد
من العوامل اللفظية غير المزيدة وشبهها هكذا اجاب ابن عصفور واجاب الخفاف بانه قد
يتفق في بعض الفاعلين انه لا يجوز ان يتقدم مبتدا فالنايب احق واجدر وذلك نحو نعم لمرأة
هند اذ لو قيل هي نعم امرأة لم يجز لان المبتدا حينئذ يصير عايدا على شيء من الخبر موخرا انتهى
وقد يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مبتدا
وذلك انهم اجازوا النيابة في لم يضرب من احد اتفاقا لان الجر بالحرف الزايد كلا جر
مع امتناع من احد لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب لا لوقوع احد في الاثبات لان نفي
ضميره مسوغ لذلك كقوله ، اذا احد لم يعنه شان طارق ، نص عليه ابن مالك في
التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع الابتدا واما قولهم ولان الفعل لا
يونث له في نحو مر بهند فلانه لما لم يظهر للفعل تاثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة
الفضلة فلم يونث الفعل له فاما ان تعف عن طايفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراة مجاهد
فقال ابن جني محمولة على معنى ان تسامح طايفة بدليل تعذب طايفة لئن سلمنا ذلك فلا نسلم
وجوب التانيث في الفعل المسند الى المونث المجرور بالحرف فقد قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور
فاعل مع امتناع كفت بهند بتانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زايد فما بالك اذا
كان مجرورا بحرف اصلي هذا تقرير كلام الموضح وهو معارض بنحو ما تسقط من ورقة وما
تخرج من ثمرة وما تحمل من انثى بتانيث الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زايد واختلف
في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى متضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يونث لتانيث فاعله
وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفا والبا متعلقة بالمضمر اي كفى
الاكتفا بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين الثالث
مما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص بصفة او غيرها نحو فاذا نفخ في الصور نفخة
واحدة فنفخة نايب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة
وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير
فيمتنع سبحان بالضم على ان يكون نايب فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه
ويمتنع سير سير لعدم الفايدة اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند
والمسند اليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر
مقيد فيتغايران فتحصل الفايدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر فامتناع سير

قوله فقد قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل ... [illegible]
... الرتيب لانه ذكر قوله ... الشهيلي ... الفاعل ... وذكر النايب عن ... المصدر لا المجرور هو ضمير ... العلل ثم اتى بعده ... من الادلة على نيابة المجرور ... واتى بالاجوبة ... الفاعل ... المجرور نايب ...

بالبنا للمفعول على اضمار ضمير المصدر واحق بالمنع لان ضمير المصدر والمؤكد اكثر ابهاما من ظاهره
خلا فالمن اجازه كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد انهما اجازا جُلِس بالبنا للمفعول وفيه
ضمير مجهول قال ثعلب اراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان في النكت الحسان فقال
ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره فيجوز ان يقال قيم وقعد فتضمر المصدر كانك قلت
قيم القيام وقعد القعود انتهى والصحيح المنع واما قوله وهو امرئ القيس الكندي
وقالت متى يُبخَل عليك ويُعتَلَل يَسُؤكَ وان يكشف غرامك تَدرَبِ
فالنايب عن الفاعل يعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد او بصفة محذوفة والمعنى ويعتلل
هو اي الاعتلال المعهود او اعتلال ثم خصه بعليك اخرى في موضع الحال من الضمير لتتقيد
بها فيفيد مالم يفده الفعل لانه انما يدل على مصدر نكرة محضة وهي حال محذوفة للدليل
الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت كما يحذف الصفات المخصصة للموصوف
للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن
خفت موازينه الاية قاله في المغني واضمار ضمير المصدر النوعي اجازه سيبويه لان الفعل لا يدل
عليه قال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسؤك من الاساة جواب الشرط الاول وتدرب
بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني والاعتلال الاعتذار يقال اعتل
عليه بعلة اعتذر له عن قضا غرضه بعذر وبذلك التوجيه يوجه وحيل بينهم بالبناء
فيكون المعنى وحيل هو اي الحول المعهود او حول بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة وبذلك
يوجه ايضا قوله وهو طرفة بن العبد
فيالك من ذي حاجة حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله
فيكون المعنى حيل هو اي الحول المعهود او حول دونها وليس النايب الظرف فيهما لانه غير متصرف
عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه اجاز في لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك ان يكون الظرف
في موضع رفع مع فتحه ثم قال ابو علي وتلميذه ابن جني فتحه اعراب واستشكل وقال
غيرهما فتحة بنا وهو المشهور ولو قري وحيل بينهم او روي حيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ
لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روي وباشرت حد الموت والموت دونها بالرفع ايضا
لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه وبذلك يوجه ايضا قوله وهو الفرزدق يمدح
زين العابدين علي بن الحسين رضي الله عنهم
يُغضي حياءً ويُغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم
فيكون المعنى يغضي الاغضا المعهود او اغضاء من مهابته ولا يقال ان النايب المجرور بمن و

المعنى ان يبخل عليك بالوصال واعتل
بسكار ذلك وان وصل وكشف عن امر
كان ذلك عادة لك ودربت حاصله
انها لا انقطع وصالك كل القطع فيحمله
ذلك على الياس والسلو ولا اتصل
كل الوصل فتتعود ذلك عينك

مهابته لكونه مفعولا له قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة وتبعه ابو البقا في شرح
لمع ابن جني فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه قال الخفاف وعلة
المنع ان المفعول له مبني على سوال مقدر فكانه من جملة اخرى ولهذا يعلل منع نيابة الحال
لانه مبني على سوال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا المفعول معه ولا
خبر كان فلا يقال كين قايم خلافا للفرا الرابع مما ينوب عن الفاعل ظرف زماني او مكاني متصرف
مختص فالزماني نحو صيم رمضان والمكاني نحو جلس امام الامير فرمضان وامام
ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعل والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان
بالعلمية في الاول والاضافة في الثاني ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم بفتح المثلثة فلا
يقال جلس عندك ومعك وثم لامتناع رفعهن وخصهن بالذكر لانهن لا ينصرفن تصرفا كاملا
لانه من تدخل عليهن فيما لا يتصرف بحال كقط وعوض اولى بالمنع ويمتنع نيابة نحو مكانا وزمانا
اذا لم يفيدا تقيد تخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان لعدم الفايدة لان الفعل
يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيد بوصف مثلا جاز
نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول الفايدة بالاختصاص بالوصف لان
الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف اشار الناظم
بقوله ثم ولا ينوب بعض هذي ان وجد في اللفظ مفعول به لان غير المفعول به انما ينوب
بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقدم غيره عليه
من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب واجازه الكوفي اي اجازه الكوفيون ان ينوب
غير المفعول به مع وجوده مطلقا من غير شرط اي سوا تاخر النايب عن المفعول به او تقدم عليه
فالاول كقراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فبني يجزي للمفعول واناب المجرور
بالبا عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما متقدما على النايب والثاني كضرب في الدار
زيدا واجازه الاخفش بشرط تقدم النايب على المفعول به كالمثال الثاني وكقوله
وانما يرضى المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه
فمعنيا اسم مفعول من عُني بحاجته اصله معنوي كمضروب اعل بقلب الواو يا وادغامها
في اليا وقلب الضمة كسرة ونايب فاعله هو المجرور بالبا وهو ذكر مع وجود المفعول به
موخرا وهو قلبه ونحو قوله وهو دونه
لم يُعنَ بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغي الا ذو هدى
فيعنى مضارع مبني للمفعول من عُني بكذا وبالعليا نايب الفاعل وسيدا مفعول به موخر واختاره

وقد يرد بيشمل مذهب الكوفيين والاخفش واجاز
الناظم في التسهيل فظاهر قول النظم
جمهور البصريين عن البيتين بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح
النظم ويحتمل ان يكون النائب عن الفاعل ضميرا مستترا في الفعل عايدا على الغفران المفهوم
من قوله يغفروا اي ليجزي الغفران قوما وانما اقيم المفعول به غاية ما فيه انه المفعول
الثاني وذلك جايز انتهى وان لم يوجد المفعول به فقال الجزولي تساوت الابنية واختار
ابن عصفور اقامة المصدر وابو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور مسئلة
وغير النائب مما معناه متعلق بالرافع للنائب عن الفاعل واجب نصبه لفظا ان كان
غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امامك ضربا شديدا فرفع زيد على النيابة
عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر ومن ثم اي من اجل انه نصب ما عدا النائب نصب
المفعول الذي لم ينب عن الفاعل سواء كان الاول ام الثاني في نحو اعطي زيد دينارا
او اعطي دينار زيدا ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله او واجب نصبه
محلا ان كان غير النائب جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فرفع نفخة
على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور وعلة ذلك النصب الواجب
لفظا ومحلا لما عدا النائب ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نائبه لا يكون الا واحدا
فينصب ما عداه والى هذا اشار الناظم بقوله

وما سوى النائب مما علقا ۞ بالرافع النصب له محققا

وهل نصبه بالرافع للنائب فيكون متجددا او برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا فيه
مذهبان اصحهما الاول ويعزى لسيبويه فصل واذا تعدى الفعل
لاكثر من مفعول فنيابة الاول جايزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا
نقله ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن الناظم في شرح النظم والصواب ان
بعضهم اجازه ان لم يلبس بغيره نحو اعلمت زيدا كبشك سمينا فتقول اعلم زيدا
كبشك سمين قاله ابو حيان في النكت الحسان وقال الشاطبي اجاز بعض المتاخرين
اقامة الثالث لكن مع حذف الاول واجرى فيه الخلاف في الثاني والزم ابن الحاج من قال باقامة
الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبي وهو الزام صحيح انتهى وانما
لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فيأتي فيه الخلاف الآتي فيه ويكون الصحيح فيه
الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل واما الثاني ففي باب كسى وهو ما ليس خبرا
في الاصل عن الاول ان البس نحو اعطيت زيدا عمرا امتنع نيابته اتفاقا للالباس فتقدم

اونا حزلان كلا منهما يصلح ان يكون معطي ولا يتبين الماخوذ من الاخذ الا بالاعراب
فلو قيل اعطي عمرو زيدا او اعطي زيد عمرا لتوهم ان عمرا اخذ وزيد ماخوذ
والغرض العكس وقال بعض المتاخرين ينبغي ان يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في
ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما
جاز نيابته مطلقا سواء اعتقد القلب ام لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة ام لا
لان زيدا اخذ ابدا ودرهما ماخوذ ابدا وقيل يمتنع مطلقا طردا للباب فيتعين
نيابة الاول لانه فاعل معنى وقيل يمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد القلب في الاعراب
وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والنائب في الحقيقة
هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ورفعه مجاز كما ان نصب الاول
مجاز فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب
المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم وقيل يمتنع نيابة الثاني ان كان نكرة
والاول معرفة قاله الفارسي فلا يقال اعطي درهم زيدا ويتعين اعطي زيد درهما
لان المعرفة احق بالاسناد اليها من النكرة وحيث قيل بالجواز في الثاني فقال البصريون
اقامة الاول اولى لانه فاعل معنى وقيل عن الكوفيين انهم قالوا ان كان الثاني نكرة والاول
معرفة فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن قاله المرادي نقلا
عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال ابو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطي
اما من جعله منصوبا بغير اعطي وقدر له فعلا اخر تقديره ياخذ درهما فلا يصح على
مذهبه اقامة الدرهم معمولا لاعطي لانه معمول لغيره انتهى والمفعول الثاني في باب
ظن وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول قال قوم كثيرون تمتنع نيابته مطلقا سواء البس
او لم يلبس وسواء كان جملة ام لا وسواء كان نكرة والاول معرفة ام لا للالباس
في النكرتين نحو ظن افضل منك افضل من زيد اذا كان افضل من زيد هو الاول وفي
المعرفتين نحو ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول ولعود الضمير على المؤخر من
المفعولين ان كان الثاني نكرة والاول معرفة لان الغالب في الثاني كونه مشتقا وهو
حينئذ اي حين اذ ناب عن الفاعل شبيه بالفاعل لانه مسند اليه الفعل المبني للمفعول
فرتبته التقديم نحو ظن قايم زيدا ففي قايم مستتر يعود على زيد وهو متاخر لفظا
ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقايم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح
ان يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر وهذا القول اختاره ابو موسى الجزولي

وابن هشام الخضراوي وقيل يجوز نيابة الثاني في باب ظن ان لم يلبس نحو ظن قايم زيدا
ويمتنع ان لبس نحو ظن عمرو زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا ولم يكن جملة اسمية او فعلية
لان الفاعل ونايبه لا يكون جملة على الاصح وهذا القول اختاره ابن طلحة والبيداني في الاقناع
وابن الانباري وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتاخرين وقيل يشترط في اقامة الثاني
ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قايم زيدا برفع قايم لانه يودي الى الاخبار بالمعرفة عن
النكرة وذلك مرفوض في الكثير وما سمع منه حمله جماعة على القلب وقد نص على هذا سيبويه في كان
رجل زيدا والباب واحد قال الشاطبي والمفعول الثاني في باب اعلم اجازه قوم منهم
الجزولي والشلوبين في التوطئة وتلميذه ابن الحاج في الرد على المقرب اذا لم يلبس فيمتنع اعلم زيدا
عمرو قايما ومنعه قوم منهم الخضراوي والابذي بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة
الى ابده بلد بالاندلس وابن عصفور لان المفعول الاول وقع عليه الاعلام فهو مفعول
صحيح لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة ولان اصله الفاعلية فهو احق بما كان ملتبسا به واما
المفعولان الاخران فاصلهما مبتدا وخبر شبها في نصبهما بمفعولي اعطى فاطلاق المفعولية
عليهما مجاز ولان السماع انما جا باقامة الاول قال الفرزدق

ونبيت عبد الله بالجو اصبحت ... كراما مواليها لئيما صميمها

فالتا هي المفعول الاول نايبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجملة اصبحت
المفعول الثالث واسم اصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وانثه باعتبار القبيلة وكراما
خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما ولئيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو
اليمامة كانت تسمى جوا والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشي خالصه والمراد اعيان القبيلة وروسها
والمعنى اخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكاينة باليمامة مواليها كرام ورووسها لئام
وقد تبين مما ذكر جريان الخلاف في بابي كسا واشتراط كون الثاني في باب ظن ليس جملة وجريان
الخلاف في الثالث في باب اعلم ان في النظم امورا غير مناسبة وهي حكاية الاجماع على جواز
اقامة الثاني من كسا حيث لا لبس فانه قال

وباتفاق قد ينوب الثان من ... باب كسا فيما التباسه امن

وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة حيث قال وارى المنع اشتهر
ولا ارى منعا اذا القصد ظهر وايهام ان اقامة الثالث من باب اعلم غير جايزة
بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه وهو اقامة الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة
الثاني ولعل هذا الصنع الموهم هو الذي غلط ولده في شرح النظم حين حكى الاجماع

علي

على الامتناع فهذه ثلاثة امور والاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين احدهما
ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث في باب اعلم هو الثاني
في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان ذلك تصريحا بما علم التزاما ففيه شايبة تكرار والثاني
ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح اول الفصل عن
الخضراوي فلا ينسب حاكيها الى الغلط غاية ما في الباب ان حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف

فصل يضم اول فعل المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقا سوا كان ماضيا
ام مضارعا والى ذلك اشار الناظم بقوله فاول الفعل اضممن والمتصل بالاخر اكسر... ويشركه في الضم ثاني الماضي
المبدو بتاء زايدة معتادة سوا كانت للمطاوعة ام لا فالثاني كتضارب والاول نحو تعلم
وتدحرج وقيدنا الزيادة بالمعتادة احترازا من التاء في نحو قولهم ترمس الشي بمعنى رمسه
فانها زايدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي والى تاء المطاوعة اشار الناظم
بقوله

والثاني التالي تا المطاوعه ... كالاول اجعله بلا منازعه

ويشركه ثالث المبدو بهمزة الوصل سوا كان متعديا او لازما فالثاني كانطلق والاول
نحو استخرج واستحلي واليه اشار الناظم بقوله

والثالث الذي بهمز الوصل ... كالاول اجعلنه كاستحلي

وفي جمل الزجاج لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول عند اكثر النحويين انتهى وخصه ابو البقا
بما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه
وذلك محال ويكسر ما قبل الاخر من الماضي واليه اشار الناظم بقوله والمتصل
بالاخر اكسر في مضي كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله لو عصر منه البان والمسك انعصر
واختاره قطرب قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وايل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب
الكسرة فتحة في المعتل اللام فتنقلب الياء الفا فتقول في رؤي زيد رأى زيد بفتح الهمزة
وهي لغة طي فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل اخره وتسكينه وفتحه ويفتح
ما قبل الاخر من المضارع واليه اشار الناظم بقوله واجعله من مضارع منفتحا
هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف واما اذا اعلت عين الماضي وهو ثلاثي
كقام من الواوي وباع من اليايي او كان على وزن افتعل وانفعل كاختار من اليايي
وانقاد من اليايي فلك في العين كسر ما قبلها باخلاص او اشمام الضم فتنقلب الالف يا فيهما
واخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم واشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس واكثر
بني اسد قال الشاطبي وفي كيفية الاشمام ثلاثة مذاهب احدها ان تشم من

النطق بالفا فيكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف والمشهور المعروف به
والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفا والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها لان اول الكلمة مقابل
لاخرها فكما ان الاشمام في الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام في اولها قبل
النطق بكسر الحرف انتهي وقال المرادي الاقرب ماحرره بعض المتاخرين فقال كيفية النطق به ان
تلفظ علي فا الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتي افراز الاشيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه
جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت اليا انتهي ولك اخلاص الضم فتقلب الالف واوا والي
فاء الثلاثي المعتل العين اشار الناظم بقوله

واكسر او اشمم فا ثلاثي اعل ، عينا وضم جاكبوع فاحتمل ،

واشار الي ماكان علي وزن افتعل وانفعل بقوله

وما لفا باع لما العين تلي ، في اختار وانقاد وشبه ينجلي ،

قال رؤبة في الضم الخالص

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولي وشبابا اسمها وليت الاخيرة توكيد للاولي فلا اسم لها
ولا خبر وليت الوسطي فاعل ينفع وشيئا مفعول مطلق اي نفعا وفاقا للموضح لا مفعول به خلافا
للعيني والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفي بدليل انه روي وما
ينفع شيئا ليت والواو للاعتراض وقال اخر

حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ اذ تُحَاكُ ... تختبط الشوك ولا تُشَاكُ

حوكت من الحياكة وهي النسج مبني للمفعول ونايب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الي الحلة ونيرين تثنية
نير بكسر النون وسكون اليا المثناة تحت وفي اخره را علم الثوب ولحمته ايضا فاذا نسج علي نيرين
كان اصفق ولصفاقتها تختبط الشوك ولا تؤثر فيها شيئا وهذه اللغة وهي الضم الخالص قليلة
موجودة في كلام هذيل وتعزي لفقعس ودبير الجميع وهما من فصحا بني اسد قاله المرادي
في شرح التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبه وقال الموضح حكيت عن بعض تميم وادعي ابن
عذره وطايفة من متاخري المغاربة امتناعها في افتعل وانفعل كاختار وانقاد مما زاد علي
الثلاثة فلا يقال اختور وانقود والمشهور الاول وهو قول ابن عصفور والابدي
وابن مالك ويتطق بالهمزة في نحو اختار وانقاد علي حسب ماينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك
وادعي ابن مالك امتناع ما البس من كسر كخفت وبعت او ضم كعقت مبنيات للمفعول والي
ذلك اشار في النظم بقوله ، وان بشكل خيف لبس يجتنب ، واصل المسئلة قول ابن مالك

بعض

للمفعول خافني زيد وباعني لعمرو وعاقني عن كذا فحذفت الفاعل ثم بنيتهن للمفعول وابدلت
من ياء المتكلم تاء فوقانية للاشتراكهما في الدلالة فلو قلت خفت وبعت بالكسر في الخاء والبا
وعقت بالضم في اوله لتوهم انه فعل وفاعل وانعكس المعني المراد فتعين انه لايجوز فيهن
الا الاشمام او الضم في خفت وبعت الاولين والكسر في عقت الثالث وتعين ان يمتنع الوجه
الملبس وهو الكسر في الاولين والضم في الثالث وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا فقالوا
ان العرب تختار الكسر في الفا اذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة وتختار الضم في الفا اذا كانت فيما سمي
فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر ولهذا لم يلتفت سيبويه في ذلك للالباس بل اجاز الاوجه
الثلاثة مطلقا اكتفا بالفرق التقديري لان الالباس غير مانع لحصوله في الاسم والفعل فالاسم نحو
مختار اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل او للمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب اليا الفا واكتفوا فيه
بالفرق التقديري فعلي تقدير كونه وصفا للفاعل تكون اليا مكسورة وعلي تقديره للمفعول
تكون مفتوحة والفعل نحو يضارّ اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول
ومع ذلك ادغم فعلي تقدير بنا للفاعل تكون الرا الاولي مكسورة وعلي تقدير البنا للمفعول
تكون مفتوحة واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف وهو ماكان عينه ولامه من جنس
واحد نحو شد ومد بضم الفا وتشديد الدال فيهما والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر في
الفا جايز ونص سيبويه علي اطراده فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجرون فيها فعل
من المضاعف الثلاثي مجري فعل من المعتل فيكسر اوله فيقال ردّ كما يقال قيل نقله الموضح
عنه في الحواشي ومن خطه نقلت والكسر لغة بني ضبة بضاد مفتوحة فموحدة مشددة
فها تانيث وهو ابن ادعم بني مرة قاله الدماميني وقال ابو محمد ابن السيد البطليوسي
ضبه بالضاد المعجمة والنون انتهي ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحد ولغة بعض
تميم وقرا علقمة ويحيي بن وثاب رِدّت الينا ولو رِدّوا بالكسر فيهما بنقل كسرة العين
الي الفا حملا له علي المعتل وجوز ابن مالك الاشمام ايضا فقال في التسهيل وقد يشم فا المدغم
وقال المهابادي من اشم من العرب في قيل وبيع من المعتل اشم هنا يعني في المضعف فتحصل
في فاء المضاعف ما ثبت في فا المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص كما اشار اليه
الناظم بقوله ، وما لباع قد يري لنحو حب ، وعلي الكسر يلغز فيقال ما وجه رفع
الما في قولهم ان الما بكسر الهمزة ورفع الما وجوابه ان اصله ان زيدا الما في الحوض اذا صبه فحذف
الفاعل واقيم عنه المفعول وكسر الهمزة علي حد ردت الينا بكسر الرا واستفيد من تغيير الفعل
اذا بني للمفعول ان صيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل وبه قال جمهور البصريين

وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة اصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شي وسياتي في
التصريف توجيه كل من القولين هذا باب الاشتغال
وحده ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه ناصب لضميره او لملابس
ضميره بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم
لنصبه اذا تقرر ذلك اذا اشتغل فعل متاخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ
ذلك الاسم المتقدم كزيد ضربته او المحله اي لمحل ذلك الاسم المتقدم كهذا ضربته والى هذا اشار
الناظم بقوله ان مضمر اسم سابق فعل اشتغل عنه بنصب لفظه او المحل
وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ او المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل
مدعين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه ينصب لفظه واذا وصل اليه بحرف جر ينصب محله
والتحقيق ان نصب اللفظ او المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظ
فالاصل جوابا اذا ان ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان احدهما راجح لسلامته من التقدير
للعامل وهو الرفع للابتدا فما بعده من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية للمبتدا
والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل وجملة الكلام من المبتدا والخبر حينئذ اي حين اذ
جعل الاسم المتقدم مبتدا جملة اسمية لتصديرها بالاسم والوجه الثاني من الوجهين مرجوح
لاحتياجه الى التقدير للفعل وهو النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور فيما يليه
محذوف وجوبا لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما واما قوله تعالى اني رايت احد
عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر
والمفسر فما بعده اي بعد الاسم المتقدم لا محل له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة
لا محل لها على الاصح وقال في المغني ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح
جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير انتهى وجملة الكلام من الفعل المحذوف وما بعده حينئذ اي
حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف جملة فعلية لتصديرها بالفعل المحذوف
وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة فالنصب في نحو زيدا ضربته اقوى من النصب في نحو زيدا
ضربت اخاه والنصب في زيدا ضربت اخاه احسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في زيدا
مررت به احسن من النصب في زيدا مررت باخيه قاله المرادي في شرح تلخيص ابي حيان
على التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله
فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما موافق لما قد اظهرا
وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتاخر والغي الضمير وزعم تلميذه الفرا

انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى لشي واحد ويرد عليهما زيدا مررت به وازيدا
هدمت داره ثم قد يعرض لهذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يسوي فيه بين
الرفع والنصب ولم يذكر نحن من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكره الناظم في النظم بقوله
وان تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا
كذا اذا الفعل تلا ما لن يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد
لان حد الاشتغال السابق اول الباب لا يصدق عليه لانه يعتبر فيه ان يكون الاسم المتقدم
بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وسيتضح
ذلك في التنبيه الاول الاتي فيجب النصب اذا وقع الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض
بحاء مهملة وضادين معجمتين نحو هلا زيدا اكرمته واهمله في الارتشاف وادوات الاستفهام
غير الهمزة نحو هل زيدا رايته فيجب نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رايت ولا
يجوز رفعه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل
زيد رايت الا في الشعر هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها الاسم
الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ولا يجب النصب بل يترجح
وما تقدم في صدر الكتاب من ان هل مشتركة بين الاسما والافعال مقيد عند غير الكسائي بما اذا
لم يكن في حيزها فعل ثابت عنه بخلاف ما اذا كان الفعل في حيزها فلا تدخل الا عليه ولم تتعرض باقترانها
الاسم بينهما قاله التفتازاني وغيره ومتى عمر لقيته فيجب النصب لما ذكر وسياتي الكلام
على الهمزة في المسئلة الثالثة وادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه فيجب النصب
الا ان هذين النوعين وهما ادوات الاستفهام غير الهمزة وادوات الشرط لا يقع الاشتغال
بعدها الا في الشعر عند سيبويه واما في نثر الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل فلا يجوز في
الكلام متى عمر لقيته وحيثما زيدا لقيته فاكرمه الا ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا سوا كان
الفعل ماضيا ام لا او ان بكسر الهمزة وسكون النون والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاشتغال
بعدهما في نثر الكلام اذا زيدا لقيته فاكرمه او اذا زيدا تلقاه فاكرمه لا فرق في ذلك بين
الماضي والمضارع مع اذا وتقول في ان والفعل ماض لفظا ان زيدا لقيته فاكرمه ومعنى
فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره ويمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد ان الجازمة لفعل
التنبيه لفظا نحو ان زيدا تلقه بحذف فاكرمه لان ان لما جزمت الفعل قوي طلبها له فلا
يليها غيره بخلاف اذا لم تجزمه لفظا اما المضي واما الجزم بغيرها كما تقدم فيضعف طلبها
للفعل فيليها غيره ويجوز الاشتغال في الشعر بعد ان الجازمة لفعل التنبيه نحو ان زيدا

تلقه فاكرمه وتسوية الناظم في النظم بين ان وحيثما مردودة لان الاشتغال بعد حيثما
لا يقع الا في الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا او معنى يقع الاشتغال
بعدها في الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها يختص بالشعر وجوابه
ان الغرض من التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست به زمة وعبارة الناظم ناطقة بذلك ونصها
والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما

ويترجح النصب في ست مسائل احداها ان يكون الفعل المشتغل طلبا وهو الامر والدعاء
خبرا او شرا ولو كان الدعا بصيغة الخبر المقابل للانشا فالامر نحو زيدا اضربه والدعا بصيغة
الطلب نحو اللهم عبدك ارحمه والدعا بصيغة الخبر نحو زيدا غفر الله له فالنصب فيهن
بفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لقصوره والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك
وارحم زيدا غفر الله له وانما يرجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل
الكلام عليه اولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر ان يكون محتملا للصدق والكذب
قاله ابن الشجري ولو قش فيه وقال ابو علي كنت استبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملتي الامر والنهي
حتى مر بي قوله

انّ الذين قتلتم امس سيدهم ؛ لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير المجرور بالبا في محل رفع على الفاعلية
عند سيبويه وزيدت البا لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شي وكذا ان قلنا الضمير في محل
نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما اتفق السبعة
عليه اي على الرفع في نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الفا مانعة
من حمله على الاشتغال فان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فحذف
المضاف الذي هو حكم واقيم المضاف اليه مقامه وهو الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار
والمجرور ثم بعد تمام الجملة استؤنفت الحكم وهو فاجلدوا فصارت جملة الطلب
مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية فالزاني
ولم يستقم عمل فعل من جملة مستانفة في مبتدا مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة اخرى وهذا التقدير
متعين عند سيبويه وذلك لان الفا لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فانه يمنع زيادة
الفا في خبر المبتدا ما لم يكن المبتدا موصولا بفعل او ظرف وصلة الى غير ذلك ولذا اي ولاجل
منع سيبويه زيادة الفا في خبر المبتدا اذا لم يكن موصولا بفعل او ظرف قال في قوله

وقائلة خولان فانكح فتاتهم ؛ واكرومة الحيين خلو كما هيا

ان التقدير هذه خولان هذا معقول قول سيبويه يجعل خولان خبر مبتدا محذوف
وجملة فانكح فتاتهم مستانفة هربا من زيادة الفا في خبر المبتدا غير الموصول واجاز الاخفش زيادتها
في الخبر مطلقا ونقله ابن اياد في نتيجة المطارحة ايضا عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين
وتيد الفرا والاعلم الجواز بكون الخبر امرا او نهيا وخولان بفتح الخا المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح
التزويج والفتاة الشابة واكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب مبتدا والحيين
تثنية حي والمراد حيا ابيها وحي امها يعني ان كرمها ثابت من جهتي نسبها والخلو بكسر الخا المعجمة وسكون
اللام الخالية من الازواج خبر اكرومة وكما جار ومجرور وخبر بعد خبر وما المجرور بالكاف اسم
موصول وكلمة هي مبتدا محذوف الخبر والجملة صلة والعايد محذوف والكاف بمعنى على
والمعنى على ما هي عليه وقال المبرد الفا في فاجلدوا لمعنى الشرط لان الموصول فيه معنى
الشرط فتدخل في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى ان زنيا فاجلدوهما ولا يعمل الجواب في الشرط
فكذلك ما اشبههما مما هو منزل منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل
الخبر المشبه بالجواب في المبتدا المشبه بالشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا فعلى قول سيبويه والمبرد
ليست الاية من باب الاشتغال فالرفع على الابتدا عندهما واجب والخبر على قول سيبويه
محذوف وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال ابو علي الفارسي من جعل الفا زائدة
اجاز النصب في زيد فاضربه وانشد ثعلب احمد بن يحيى

يا رب موسى اظلمي واظلمه ؛ فاصبب عليه ملكا لا يرحمه

يعني اظلمنا وقرا عيسى بن عمرو بن ابي عبلة والسارق والسارقة بالنصب وقال
ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد بكسر السين وسكون اليا اخر الحروف وهو البطليوسي
وابو الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ بالتركيب كلمة اعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور
يختار الرفع في الاسم المنظور فيه الى العموم بالامر كالاية ونحوها كالسارق والسارقة
فاقطعوا لشبهه بالشرط في العموم والابهام ويختار النصب في الاسم المنظور فيه الى الخصوص
بالامر كزيدا اضربه لعدم مشابهته للشرط المسئلة الثانية مما يترجح فيه النصب
ان يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام او بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا
تهنه فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل بما لا يعمل لان اللام ولا الطلبيتين
لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسا قلت اجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام
مجرى الامر بغيرها واجروا النهي بلا مجرى النفي بها ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر ومنه
زيد لا يعذبه الله برفع يعذب لانه نفي بمعنى الطلب فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره

رحم الله زيدا لان عدم التعذيب رحمة وتجمع المسئلتين هذه والتي قبلها قول الناظم
والخيتر نصب قبل فعل ذي طلب ، فان ذكر الفعل الصاحب الطلب صادق على شيئين
على الفعل الذي هو طلب كالامر والدعا وعلى الفعل المقرون باداة طلب كالمقرون باللام
ولا الطلبيتين المسئلة الثالثة ان يكون الاسم المشتغل عنه واقعا بعد شي الغالب في ذلك الشي
ان يليه فعل واليه اشار الناظم بقوله ، وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب ، ولذلك امثلة
منها همزة الاستفهام نحو ابشرا منا واحدا نتبعه فترجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره
المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال كما في اخواتها
لانها ام الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها فان فصلت
الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو اانت زيد تضربه لان الاستفهام حينئذ
داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت انت مبتدا كما هو راي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل
مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو راي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير
على الفعل الا في نحو اكل يوم زيدا تضربه فيترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم
بنصب كل كلا فصل وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل وقال ابن الطراوة ان
كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو ازيد ضربته ام عمرو لان الضرب محقق وانما
الشك في المفعول فالاستفهام عن تعيينه وحكم ابن الطراوة بشذوذ النصب في قوله
وهو جرير يمدح ثعلبة ورياحا ويذم طهية والخشاب

اثعلبة الفوارس ام رياحا ، عدلت بهم طهية والخشابا

بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره احقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديه بالباء
قاله الموضح في الحواشي وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة والفوارس نعته وان كان
جمعا نظرا الى معنى اهل القبيلة ورياحا بمثناه من تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح
الهاء وتشديد اليا اخر الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبايل قاله
الموضح في الحواشي وفي مسايل الزجاجي قال المازني سالت ابا الاخفش عن ازيدا ضربته ام
عمرا فقال الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقلت له المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل
وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني وكذا القياس عندي ولكن
النحاة اجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الاصل للفعل فظهر
بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب ازيدا ضربته ام عمرا بالنصب انتهى
وقال الاخفش اخوات الهمزة في ترجيح النصب كالهمزة في ذلك نحو ايهم زيدا ضربته

فايهم مبتدا وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر ايهم والتقدير ايهم
ضرب زيدا ومن امة الله ضربها فمن بفتح الميم مبتدا وامة الله منصوب بفعل محذوف خبر
من والتقدير من ضرب امة الله ومنها اي من الامثلة النفي بما ولا وان نحو ما زيدا
رايته او لا زيدا رايته او ان زيدا رايته فيترجح النصب لانهم شبهوا احرف النفي باحرف
الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع في الاسم
بعدها وقال ابو عبد الله بن الباذش بباء موحدة فالف فذال وشين معجمتين والذال
مكسورة وابن خروف لا يترجح النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب يستويان
معها لدخولها على الاسما والافعال بخلاف غيرها من احرف النفي وهي لم ولما ولن فانها مختصة
بالافعال فحكمها حكم ان الشرطية في وجوب النصب ان اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن مالك
في شرح الكافية ومنها حيث نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه قاله الناظم في شرح الكافية
ونصه ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها
تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان اقترنت بما صارت اداة شرط واختصت
بالفعل انتهى وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتدا الاسما فاذا
اوقعت الفعل على شي من سببه نصب في القياس تقول اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث
زيدا تجده فاكرمه ونوزع سيبويه في اذا لانها عنده مختصة بالافعال ولم ينازع في حيث
فظن الموضح ان المنازعة في حيث فقال وفيه نظر والعجب منه انه وافق الناظم في المغني
فقال واضافة حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم يرجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه
انتهى ولعل وجه النظر في قوله فاكرمه فانه يوهم انه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا
جواب لها عند البصريين ومن جاحبهم من الكوفيين اوجب النصب بعدها فلا يكون راجحا المسئلة
الرابعة مما يترجح فيه النصب ان يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول ذلك
العاطف من الاسم باما المفتوحة الهمزة المشددة الميم مسبوق العاطف بفعل غير مبني ذلك
الفعل على الاسم قبله والمراد ببنائه عليه ان يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك اشار
الناظم بقوله

، وبعد عاطف بلا فصل على ، معمول فعل مستقر اولا ،

ولا فرق في الفعل بين ان يكون رافعا للفاعل او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمرا
اكرمته والثاني نحو والانعام خلقها لكم بعد قوله خلق الانسان من نطفة وانما
يرجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرفع

قوله ولعل وجه النظر الخ حاصله انه
محل وجه النظر الخ
الاول على سبيل الظن والثاني
على سبيل الترجي
النظر الاول ان سيبويه
اذا لانها عنده مختصة بالافعال
ولم ينازع في حيث فقال وفيه
ان المنازعة في حيث
نظر يعني في قول الموضح
جعل بعدها ما يرجح بالافعال
مع ان حيث مختصة
فيكون النصب واجبا
الثاني من جهة جواب حيث
فلذلك يوهم انه جواب فاكرمه
لحيث وحيث المجردة من ما

عاطف جملة اسمية علي جملة فعلية وتناكل الجملتين المعطوفة احداهما علي الاخري احسن من
تخالفهما قاله في شرح الكافية بخلاف ما اذا فصل بين العاطف والاسم باما نحو ضربت
زيدا واما عمرو فاهنته فالمختار الرفع لانه يحتاج الي تقدير وحكم الاسم الواقع بعد اما
في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتدا الكلام لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها
من الحروف التي يبتدا بها الكلام قاله الشاطبي وقري واما ثمود فهديناهم بالنصب
لثمود منونا وغير منون قاله الزمخشري في كشافه والبيضاوي في تفسيره فالتنوين باعتبار
الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب
بفعل محذوف يفسره ما بعده علي حد زيدا ضربته الا ان الفعل المحذوف لا يقدر قبل
ثمود كما يقدر قبل زيد في زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين اما والفا بجملة تامة وذلك لا يجوز
فلا يقال واما هدينا ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفاء بلفظ المذكور والاصل واما
ثمود فهدينا هديناهم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح دخلت الفا علي مفسره فصار واما
ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر
عاملا قلت الفاء هنا ليست في مركزها الاصلي فلا يكون مانعة من العمل وشمل قوله
العاطف الواو والفا وثم واو قاله الشاطبي وحتي ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم
حتي زيدا ضربته وما رايت زيدا لكن عمرا رايت اباه وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما
قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت
هذه الاحرف منزلة العاطف في اعطا حكم المسئلة الخامسة مما يترجح فيه النصب ان
يتوهم في الرفع ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شي خلقناه بقدر
لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه ان يكون خبرا له فيكون المعني علي عموم خلق كل الممكنات
الموجودة بقدر خيرا كانت او شرا كما هو مذهب اهل السنة والجماعة ويحتمل ان يكون خلقناه
صفة لشي وبقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر
والصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا يكون بقدر فيوهم
ان ثم مخلوقا لغيره تعالي وهو مذهب المعتزلة وانما لم يتوهم ذلك مع النصب لكل علي انه
مفعول بفعل محذوف يفسره خلقنا ويمتنع جعله صفة لكل شي لان الصفة لا تعمل
في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم بفتح المثلثة اي ومن اجل ان الصفة
لا تعمل في الموصوف وجب الرفع لكل ان كان الفعل المتصل بالضمير صفة لكل شي نحو وكل
شي فعلوه في الزبر اي الكتب ولا يصح نصب كل لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون

علي حسب المعني المراد وليس المعني هنا انهم فعلوا كل شي في الزبر حتي يصح تسليط فعلوا علي كل
شي وانما المعني وكل شي مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعني فرفع كل واجب علي
الابتدائية والفعل المتاخر صفة له او لشي وفي الزبر خبر كل او كان الفعل صلة لموصول نحو زيد
الذي ضربته او كان الفعل مضافا اليه نحو زيد يوم تراه تفرح فزيد فيهما واجب الرفع
بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الاول وتراه في الثاني لان كلا منهما لا يعمل
فيما قبله اما الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول واما الثاني فلانه مضاف اليه
يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر
عاملا او ان وقع الاسم بعد ما يختص بالابتدا كاذا الفجائية علي الاصح متعلق بيختص
وفي المسئلة ثلاثة اقوال اصحها هذا مطلقا والثاني جواز دخولها علي الفعلية مطلقا والثالث
التفرقة بين ان تقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا تقترن فيمتنع حكاها في المغني
علي الاصح فيجب الرفع نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب علي الثاني ويمتنع
علي الثالث لفقدان قد واليهما اشار الناظم بقوله

وان تلا السابق ما بالابتدا ... يختص فالرفع التزمه ابدا

او ان وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده واليهما اشار الناظم بقوله

كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ... ما قبل معمولا لما بعد وجد

نحو زيد ما احسنه او زيد ان رايته فاكرمه او زيد هل رايته او زيد هلا رايته او ما
زيدا لا يضربه عمرو فيجب رفع زيد في هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية
وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية والا الاستثنائية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل
لا يفسر عاملا ويقاس علي ذلك سائر ذوات الصدور تنبيهان اثنان الاول
ليس من اقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسئلة اذا الفجائية المتقدمة
لعدم صدق ضابط الباب عليها لان من جملة الضابط المذكور ان يكون الفعل بحيث
لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها وكلام الناظم
في البيتين السابقين يوهم ذلك لانه جعله من جملة اقسام الباب لكن ضرورة تتميم الاقسام
الجاته الي ذلك وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة الي ذكره التنبيه الثاني لم يعتبر
سيبويه ايهام الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحة
للنصب ان يكون مخلصا من ايهام غير الصواب والرفع بخلافه وذلك كقوله تعالي انا كل شي
خلقناه بقدر بل جعل سيبويه النصب في الاية المذكورة مرجوحا مثله في زيدا ضربته

فانه قال في اثنا، كلام فاما قول سبحانه انا كل شي خلقناه بقدر فانما جاء على حد قوله زيدا ضربته
وهو عربي كثير انتهى كلام سيبويه ويكون الرفع احسن من النصب قال ابن الشجري اجمع
البصريون في هذه الاية على ان الرفع ارجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب وقال الكوفيون النصب
فيها اجود لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقتضى ذلك اضمار خلقنا انتهى المسئلة
السادسة مما يترجح نصبه ان يكون الاسم المشتغل عنه جوابا لاستفهام منصوب لفظا
او محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او من ضربت فزيدا يترجح نصبه
لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الاول ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السوال في الجملة
الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو ايهم ضربته برفع ايهم فانك تجيب بالرفع فتقول
زيد ضربته برفع زيد راجحا ليطابق الجواب السوال في الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى
بعد ايهم ضربته كما تجيز الوجهين في زيد ضربته وعمرا اكرمته اجرى للجواب مجرى العطف وانما
لم يجز سيبويه في ذلك النصب على حده في زيدا ضربته ويقال هل رايت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله
لقيته ينزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسئول عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمرا
لقيته او وعمرا لقيته قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت والرفع والنصب يستويان
في مثل الصورة الرابعة وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير منفصول باما مسبوق بفعل اذا بني
الفعل السابق على اسم بان اخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة
على الجملة المبني فعلها على مبتداها ضميره او كانت الجملة الثانية معطوفة بالفاء المفيدة للسببية
لحصول المشاكلة متعلق بيستويان على انه علة له رفعت او نصبت الاسم المشتغل عنه
بالضمير في الجملة الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله

وان تلا المعطوف فعلا مخبرا ٭ به عن اسم فاعطفن مخيرا ٭

وذلك نحو زيد قام وعمرو اكرمته لاجله او فعمرو اكرمته فيجوز في عمرو الرفع
والنصب على السوا وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في
ضمنها جملة مبنية على مبتداها ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتداها
وفعلية العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على
جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية
على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير
من لاجله العايد على صدر الجملة الاولى واما الفا فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى
الوجهان وقال في البسيط ان ابا علي يرجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجري ان

اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعلا اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا
لم يصرح سيبويه بانهما على حد سوآ وانما ذلك قول الجزولي والاظهر ترجيح النصب لان الحمل
على الصغرى اقرب وهم يراعون الجوار ما امكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع يرجح
لعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا بخلاف ما اذا بني الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن
زيدا وعمرو اكرمته عنده فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمرو في هذا هو المختار
ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسما لجموده ولذلك صغر واعتقد
الكوفيون اسميته فكانه ليس في الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان
لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول ولم يعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب
بناء على العطف على الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط
وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حده في زيدا ضربته ابتدا
ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جايز به خلاف قاله المرادي في التلخيص
والفارسي وجماعة كثيرة من المتقدمين يجيزونه اي النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه
قال وقد ذكر المسئلة وذلك قولك عمرو لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته
على الاخر قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى يعني النصب فصرح بانك ان حملت على الاخر
نصبت وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي كون العاطف فا ونقل ابن عصفور ان سيبويه
وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا لذلك باجماع القرا على نصب والسما رفعها وهي معطوفة
على يسجدان في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر وقال
هشام الضرير من الكوفيين الواو كالفاء في حصول الربط لان الواو وفيها معنى الجمعية كما ان
الفا فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بان الواو انما يكون للجمع في المفردات
ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا لطايفة من المحققين جميع حروف
العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت انشده ثعلب

٭ فلو رأي اجول في البلاد لعلني ٭ اسر صديقا او يسا حسوده ٭

وخرج على ان التقدير او يسائي حسود وهذه امور منبهات لما تقدم وفي بعض
النسخ تنبيهات احدها ان العامل المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون
اسما لكن بشروط ثلاثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا الثاني
ان يكون الوصف عاملا عمل الفعل فلا يكون وصفا غير عامل الشرط الثالث ان يكون
الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة

وذكر هذا الكلام على وجه التفصيل والتحقيق المرادي في شرح التسهيل فمن اراد الاطلاع عليه فلينظر والله اعلم

ولا اسم تفضيل والي ذلك اشار الناظم بقوله

وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل ، بالفعل ان لم يك مانع حصلا

وذلك الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة فالاول نحو زيد انا ضاربه والثاني نحو الدرهم انت معطاه والثالث نحو العسل انت شرابه والنعم انت منحارها والعبد انت ضروبه او ضريبه والقدر انت حذر الان او غدا في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير انا ضارب زيدا وانت معطي الدرهم وانت شراب العسل وانت منحار النعم وانت ضروب او ضريب العبد وانت حذر القدر بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا اياه باليا المثناة تحت فلا يجوز نصب زيد فيهما لانهما اي عليك وضربا غير صفة لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد في المثالين واجب الرفع على الابتدائية وجملة ما بعده من الفعل النايب عنه اسم الفعل والمصدر خبره نعم يجوز النصب فيه عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري كضربا النايب عن فعله الطلبي وهو المبرد والسيرافي وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين وبخلاف زيد انا ضاربه امس لانه غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضي نعم يجوز النصب عند من جوز عمله لو صفا اذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي وزيد انا الضاربه ووجه الاب زيد حسنه فزيد في المثال الاول ووجه الاول في المثال رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما ولا يجوز نصبهما لان الصلة وهي ضارب والصفة المشبهة وهي حسن لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرو اكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقا فلا تقديما ولا تاخيرا الامر الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علقة رابطة بين العامل والاسم السابق لان الاصل في ذلك المبتدا والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه وكما تحصل العلقة الرابطة بضميره اي ضمير الاسم السابق المتصل بالعامل كزيدا ضربته فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت والاسم السابق وهو زيدا الها المتصلة بضربت كذلك تحصل العلقة بضميره المنفصل من العامل بحرف جر متعلق بالمنفصل نحو زيدا مررت به فالهاء المجرورة بالبا هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو البا او المنفصل من العامل باسم مضاف نحو زيدا ضربت اخاه فالها المجرورة باضا الاخ اليه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل المضاف وهو

الاخ والي ذلك اشار الناظم بقوله

وفصل مشغول بحرف جري ، او باضافة كوصل يجري

او المنفصل من العامل باسم اجنبي اتبع تابع مشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم السابق بشرط ان يكون التابع للاسم نعتا له لان النعت والمنعوت كالشي الواحد قاله في المغني نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالها من يحبه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجلا وجملة يحبه نعت رجلا وهو اجنبي من زيد لانه ليس سببا له او يكون التابع عطفا على الاجنبي بالواو خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها والجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير قاله الموضح في الحواشي نحو زيدا ضربت عمرا واخاه او يكون التابع عطف بيان على الاجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص كزيدا ضربت عمرا اخاه فالها في اخاه فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول الناظم

وعلقة حاصلة بتابع ، كعلقة بنفس الاسم الواقع

ومسئلة عطف البيان زايدة على التسهيل فان قدرت الاخ فيها بدلا من عمرا بطلت هذه المسئلة نصبت الاسم السابق او رفعت لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل على نية تكرار العامل فيخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدا ان رفعت وعلى المشغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور والعجم الا اذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان النصب والرفع لوجود الرابط بينهما فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا بان نجعل العامل في الاخ خبرا في الرفع ومفسرا في النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما قلت عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا ومفسرا للغير وانما هو تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عايد على المؤكد ابدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قال الشاطبي الامر الثالث يجب كون المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه فيقدر ضربت زيدا ضربته وفي بقية الصور من معناه او لازمه دون لفظه فيقدر في نحو زيدا مررت به جاوزت زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله لان خالفت هو معنى لست مثله قاله ابو البقا ويقدر في نحو زيدا ضربت اخاه اهنت زيدا ضربت اخاه ولا يقدر

ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت اخاه ومن لازمه اهانة زيد لان من ضرب اخا شخص
فقد اهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدما على الاسم المنصوب الا
ان يمنع مانع من حصر او غيره فيقدر متاخرا عنه الامر الرابع مما تقدم من الاوجه الخمسة
فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق او ملابسا لضميره يجري اذا رفع فعل ضمير اسم سابق لفظا
نحو ازيد قام او تقديرا نحو ازيد غضب عليه فالها المجرور بعلي في محل رفع على النيابة
عن الفاعل بغضب او رفع ملابسا لضميره نحو ازيد قام ابوه فقد يكون ذلك
الاسم السابق واجب الرفع بالابتدا كخرجت فاذا زيد قد قام لان اذا الفجائية
لا تدخل على الافعال على الاصح السابق وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة لليت عن
العمل فعمرو مبتدا وقعد خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعلا لمحذوف لانه لم يسمع
ليتما قعد عمرو فان قدرت ما زايدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جايزا لما تقدم من
انها اذا اتصلت بها الزايدة جاز اعمالها والغاوها لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية وان
قدرت ما المصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية يجب ان يليها
فعل ظاهر او مقدر وواجب الرفع بالفاعلية نحو وان احد من المشركين استجارك وهلا
زيد قام لان ادوات الشرط والتحضيض تختص بالافعال خلافا للكوفيين فيما قاله ابن
عصفور في شرح الايضاح وقد يكون الاسم السابق راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد
قام عند المبرد وتابعيه فانهم اجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي
في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه في النقد على المقرب لابن عصفور فسقط ما قيل انه لا يعلم من اجاز
رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية وغيرهم من البصريين
يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل من نفي او استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة
تقديم الفاعل في بابه وقد يكون الاسم السابق راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم
لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا وهو خلاف القياس
لانها لا تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت هذا تقرير كلامه وفيه
نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كنفسه وقد
قال في باب التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون
راجحا مع كونه شاذا ونحو قام زيد وعمرو قعد فترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل
محذوف يفسره قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية ونحو ابشر يهدوننا وانتم
تخلقونه فيترجح رفع ابشر وانتم على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب في الهمزة دخولها

قوله الا ان يمنع ... الا ان يمنع من تقدم العامل مانع من حصر ... كونه ... غيره مثال المعنى ... واما نحو ... لكامر ... ١٢

على الافعال وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن اعادته هنا نعم الرفع على الفاعلية
في ابشر يهدوننا ارجح من الرفع على الفاعلية في انتم تخلقونه وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه
ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون صرح بذلك في المغني
والابتدائية والفاعلية قد يستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده ففي الفاعلية
مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف
اسمية على مثلها فالتناسب حاصل على كلا التقديرين هذا باب
التعدي واللزوم في الافعال الفعل ثلاثة انواع احدها وهو ما لا يوصف بتعد ولا
لزوم وهو كان واخواتها في حال نقصها فان منصوبها خبر لها على قول البصريين وحال او شبيه به
على قول الكوفيين وقد تقدمت عقب باب المبتدا والثاني المتعدي وله علامتان احداهما
ان يصح ان تتصل به ها ضمير غير المصدر على وجه لا يكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم
بقوله علامة الفعل المعدي ان تصل ها غير مصدر به العلامة الثانية
ان يصح ان يبني منه اسم مفعول تام بان يستغني عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد
في التسهيل باطراد وذلك كضرب بفتح الراء الا ترى انك تقول زيد ضربه عمرو فتصل به
اي بضرب ها ضمير غير المصدر وهو زيد وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق
كنته فانه يصدق على كان انه اتصل به ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما مر والا ترى
انك تقول هو مضروب فيكون مضروب تاما غير مفتقر الى حرف جر واحترز بالاطراد
من نحو تمرون الديار فانه يصح ان يبني منه اسم مفعول تام فتقول الديار ممرورة ولكنه ليس بمطرد
فلا يكون مر متعديا والمتعدي حكمه ان ينصب المفعول به كضربت زيدا وتدبرت الكتب
اي تاملتها الا ان ناب المفعول به عن الفاعل فانه يرفع على النيابة عن الفاعل كضرب زيد
وتدبرت الكتب برفعهما وبناء الفعلين للمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله

فانصب به مفعوله ان لم ينب عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به منصوب
بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال
الفراء كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان اصل العمل للافعال
وحجة هشام ان نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة
الفراء ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الاخر وحجة خلف ان
المفعولية صفة قايمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قايم به واسناد الحكم الى العلة القايمة
بذات الشيء اولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي

بنصب المفعول به ان بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه
الا المتعدي النوع الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة اثنتان عدميتان وعشر
وجودية وهي مطردة فالاولي والثانية ان لا يتصل به ها ضمير غير المصدر وان لا يبني
منه اسم مفعول تام وذلك كخرج الا تري انه لا يقال زيد خرجه عمرو فيتصل بخرج
ضمير غير المصدر وهو زيد ولا هو مخروج فيبني منه اسم مفعول تام وانما يقال الخروج
خرجه عمرو فيتصل به ها ضمير المصدر وهو الخروج وهو مخروج به او اليه بحسب المعني فيكون
اسم مفعول ناقصا لاحتياجه الي حرف الجر والثالثة ان يدل علي سجية بالسين المهملة اي الطبيعة
والسليقة وهي ما ليس حركة جسم من وصف ملازم للفاعل لا تغير منفك عنه نحو جبن وشجع من
الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بها بصدد رعيها وضم عين الفعل لمناسبة
انضمام الطبيعة الي الذات عند صدور هذه الافعال منها قاله شارح القصاري واليه الاشارة
بقوله وحتم لزوم افعال السجايا العلامة الرابعة المذكورة في قوله او ان يدل علي عرض
بفتح العين والرا المهملتين وهو اي العرض ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت دايما كمرض وكسل
ونهم اذا شبع بكسر العين فيهن بخلاف نهم اذا صار اكولا فليس لازما واليه الاشارة بقوله
او عرضا والخامسة المذكورة في قوله او ان يدل علي نظافة كنظف وطهر ووضوء بضم
العين فيهن ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله او ان يدل علي دنس كنجس
وقذر بالذال المعجمة كسرا وضما فيهما واليهما الاشارة بقوله وما اقتضي نظافة
او دنسا السابعة المذكورة في قوله او ان يدل علي مطاوعة فاعله لفاعل فعل
متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد واليه الاشارة بقوله او طاوع
المعدي لواحد والمطاوعة قبول الاثر ففاعل الفعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المعدي كر
فلو طاوع ما يتعدي فعله لاثنين تعدي المطاوع بكسر الواو لواحد كعلمته الحساب
فتعلمه ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم الثامنة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا
لافعلل بفتح اللام الاولي وتشديد الثانية كاقشعر واشمأز بمعجمتين وصوبنا متقضب
وقيل ملحق باحرنجم واصلهما اقشعرر واشمأزز بسكون العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين
متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الي ما قبله ثم ادغموا احدي المثلين في الاخر قاله ابو
البقا واعترض بان حكم الملحق ان لا يدغم لئلا يفوت الموازنة ولهذا وجب الفك في اقعنسس
والاستناد الي اتحاد المصدرين ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله او يكون موازنا
لما الحق به اي بافعلل وهو افوعل بسكون الفا وفتح الواو والعين وتشديد اللام

كاكوهد الفرخ اذا ارتعد والعاشرة المذكورة في قوله او يكون موازنا لافعنلل
بسكون الفا وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولي وهو ما كانت فيه النون زايدة بين
حرفين قبلها وحرفين اصليين كاحرنجم الحادية عشر والثانية عشر المذكورتان في قوله او
موازنا لما الحق به اي بافعنلل باصالة اللامين وهو ما كان فيه بعد النون ان يكون الزايد
حرفان احدهما زايد بالتضعيف او من حروف سألتمونيها فالاول نحو افعنلل بزيادة احدي
اللامين وهل هي الاولي او الثانية قولان كاقعنسس الجمل اذا ابي ان ينقاد والثاني نحو
افعنلي بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في اخره وهي من حروف سألتمونيها كاحرنبي
الديك بسكون الحا المهملة وفتح الرا وسكون النون وفتح الموحدة اذا انتفش للقتال فان
قلت زعم ابن جني وابو عبيدة ان افعنلي يتعدي ولا يتعدي ومن تعديه قول الراجز

، قد جعل النعاس يغرنديني ، ادفعه عني ويسرنديني ،

قال ابو عبيدة الغرندي والسرندي الذي يغلبك ويعلوك قلت اجيب عنه بانه شاذ
والمعتمد اطلاق سيبويه بانه غير متعد واقتصر الناظم علي افعلل وافعنلل بقوله
كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا ، وحكم الفعل اللازم ان يتعدي بالجار وذلك
مستفاد من قول النظم ، وعد لازما بحرف جر ، ويختلف الجار باختلاف المعني
كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف الجار ويبقي الجر بحاله شذوذا
لان حرف الجر لا يعمل محذوفا كقوله وهو الفرزدق

اذا قيل اي الناس شر قبيلة   اشارت كليب بالاكف الاصابع

بحذف حرف الجر من كليب وابقي عمله والاصل الي كليب وهو كليب بن يربوع بن حنظلة ابو قبيلة
جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها والبا بمعني مع اي اشارت الاصابع
في حال كونها مصاحبة للاكف فالاشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل اشارت
الاكف بالاصابع وقد يحذف الجار فيتعدي الفعل بنفسه وينصب المجرور ان كان في
موضع نصب وهو ثلاثة اقسام احدها سماعي جايز في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته
وفي كلته ووزنته والاكثر ذكر اللام الجار نحو ونصحت لكم ان اشكر لي وكلت له ووزنت
له وقال التفتازاني اللام زايدة لان معني نصحت زيدا ونصحت له مستويان انتهي وفي التنزيل
واذا كالوهم او وزنوهم بغير ذكر اللام والثاني سماعي خاص بالشعر كقوله وهو ساعدة بن جوية

، لدن بهز الكف يعسل متنه ، فيه كما عسل الطريق الثعلب

فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدا محذوف اي هو لدن اي لين وبهز متعلق بيعسل

بالعين والسين المهملتين اي يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصدر وضمير
فيه يعود الي الهز وفي المصاحبة تقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز وذلك دليل
علي كثرة لينه والثعلب فاعل عسل وقوله وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح

آليت حب العراق الدهر اطعمه ولحب ياكله في القرية السوس

اليت حلفت يحتمل ان يكون اخبارا عن نفسه فتكون التا مضمومة وان يكون خطابا لملك الحيرة فتكون
مفتوحة وذلك ان تخصا هجا ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعمه حب العراق وهو التمر
واطعمه علي تقدير لا اطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع ان يكون حب منصوبا علي شريطة التفسير
لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمهملتين
قمل القمح ونحوه والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب الطريق والاصل ذكر في لان
الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار اي في الطريق وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف
مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل
موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المغني والشاهد في البيت الثاني في حذف علي
ونصب حب اي علي حب العراق والي هذين القسمين اشار الناظم بقوله وان
حذف فالنصب للمنجر نقلا والثالث قياسي وذلك في ان وان بفتح الهمزة فيهما وتشديد
النون في الاولي وسكونها في الثانية وكي لطولهن بالصلة نحو شهد الله انه لا اله الا هو ونحو او عجبتم
ان جاءكم ونحو كيلا يكون دولة اي بانه لا اله الا هو ومن ان جاءكم ولكيلا وذلك اذا قدرت
كي مصدرية لدخول اللام عليها تقديرا واهمل النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو
جئت كي تكرمني ان يكون كي مصدريه واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني قاله في المغني
واشترط ابن مالك في النظم وغيره في حذف الجار من ان وان امن اللبس فقال في النظم
وفي ان وان يطرد مع امن لبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل وعن ان تفعل لاشكال
المراد بعد الحذف هل هو علي معنى في او عن لان رغب يتعدي بكل منهما ومعناهما مختلف ويشكل
عليه قوله تعالي وترغبون ان تنكحوهن بحذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود بدليل ان
المفسرين اختلفوا في المراد فبعضهم قدر في وبعضهم قدر عن واستدل كل علي ما ذهب اليه
واجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادي في شرح النظم احدهما ان يكون حذف الحرف اعتمادا
علي القرينة الرافعة للبس وقد اشار الي هذا في منهج السالك والاخر ان يكون حذف لقصد الابهام
ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد اجيز
بعض المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشاف يحتمل في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن

وتبعه البيضاوي والجواب الاول موافق لقول الموضح في المغني وانما حذف الجار في ان
تنكحوهن لقرينة وانما اختلاف العلما في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها
فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضح من ان محل ان وان نصب بعد
الحذف هو مذهب الخليل واما سيبويه فقال بعد ما اورد امثلته من الحذف ولو قال قائل ان
الموضع جر لكان قولا قويا وله نظاير نحو قولهم لاه ابوك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا ان ما
نقله ابن مالك تبعا لابن العلج من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس علي ان وان غيرهما فلا يقال بريت
السكين القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد
ثم بعد الاخفش الصغير ابي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الكبير غيرهما وهو ابو
الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة احد عشر نحويا والسيبويهيون اربعة فصل
لبعض المفاعيل الاصالة في التقديم علي بعض اخر واصالة المفعول اما بكونه مبتدا في الاصل
والاخر خبرا كما في باب ظن او بكونه فاعلا في المعنى والاخر مفعولا معنى كما في باب اعطي او بكونه
مسرحا اي مطلقا لم يتقيد بجار لفظا وتقديرا والاخر مقيد بحرف جر لفظا او تقديرا كما في
باب اختار فيتقدم كل من المبتدا في الاصل والفاعل في المعنى والمسرح علي غيره وذلك كزيدا في ظننت
زيدا قايما فيتقدم زيد علي قايما لان زيدا مبتدا في الاصل وقايما خبر والمبتدا مقدم علي الخبر
واعطيت زيدا درهما فيتقدم زيدا علي درهما لان زيدا فاعل معنى لانه الاخذ والقابل للدرهم
ومن ثم جاز اعطيت درهمه زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا علي قول من اجاز ضرب
غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واخترت زيدا القوم او من القوم فيتقدم زيدا
لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح
مقدم علي المقيد لان علقة ما يتعدي اليه العامل بنفسه اقوي من علقة ما قد يتعدي اليه بواسطة
ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم الا علي لغة من اجاز ضرب غلامه
زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل ايضا والتقديم في ذلك كله جايز واليه يشير قول النظم
والاصل سبق فاعل معنى ثم قد يجب الاصل فيجب التقديم كما اشار اليه الناظم بقوله
ويلزم الاصل لموجب عرى كما اذا خيف اللبس كظننت زيدا عمرا وكاعطيت زيدا عمرا وكاخترت
الشجعان الجند وياتي فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج او كان الثاني محصورا كما
ظننت زيدا الا قايما وكما اعطيت زيدا الا درهما وما اخترت زيدا الا القوم وياتي فيه الخلاف
المتقدم في باب الفاعل او كان المفعول الثاني اسما ظاهرا والمفعول الاول مضمرا نحو العالم ظننته
مجتهدا وانا اعطيناك الكوثر والفرسان اخترتهم القوم وياتي فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك

في اخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وانت بالخيار في الظاهر ان شئت قدمته علي
الفعل والضمير وان شئت اخرته عنهما وقد يمتنع الاصل فيجب التاخير واليه اشار الناظم بقوله
وترك ذاك الاصل حتما قد يري، كما اذا اتصل المفعول الاول بضمير المفعول الثاني كظننت
زيدا غلامه وكاعطيت المال مالكه واخترت قومه عمرا او كان الاول محصورا كما ظننت قايما الا
عمرا وكما اعطيت الدرهم الا زيدا وما اخترت القوم الا بكرا او كان الثاني مضمرا والاول ظاهر
كالفاضل ظننته زيدا وكالدرهم اعطيته زيدا والقوم اخترتهم عمرا اما الامتناع في الاولي
فلئلا يعود ضمير علي متاخر لفظا ورتبة واما في الثانية فلان المحصور فيه واجب التاخير واما
في الثالثة فلانه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الي الانفصال الا فيما يستثني وليس هذا منه
فصل يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل جمع فاصلة
والمراد بها روس الاي وذلك في نحو ما ودعك ربك وما قلي والاصل وما قلاك فحذف المفعول
ليناسب سجي والاولي وفي نحو الا تذكرة لمن يخشي والاصل يخشاه اي القران ويحتمل ان لا حذف ومفعول
يخشي هو قوله تعالي تنزيلا والمعني لمن يخشي تنزيل الله قال في الكشاف وهو معني حسن واعراب بين
انتهي وكالايجاز والاختصار وذلك في نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا والاصل فان لم تفعلوه ولن
تفعلوه اي الاتيان بسورة من مثله واما الغرض معنوي كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن اي الكافرين
فحذف المفعول لاحتقاره او لاستهجانه اي لاستقباح التصريح به كقول عايشة رضي الله عنها
ما رايت منه ولا راي مني يعني رسول الله صلي الله عليه وسلم فحذفت المفعول لاستقباح ذكره اي
العورة وقد يمتنع حذفه اي المفعول كان يكون محصورا فيه نحو انما ضربت زيدا لان الحذف
ينافي الحصر او يكون جوابا لسوال كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت لان المطلوب تعيينه لا يجوز
حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم

وحذف فضلة اجز ان لم يضر، كحذف ما سيق جوابا او حصر،

فصل وقد يحذف ناصبه اي ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله ويحذف
الناصبها ان علم كقولك لمن شدد بالمهملة سهما القرطاس ولمن تاهب لسفر مكة ولمن قال اضرب
بالمضارع شر الناس فالقرطاس منصوب باضمار تصيب ودل عليه المشاهدة ومكة منصوبا
باضمار تريد ودل عليه قرينة الحال وشر الناس منصوب باضمار اضرب ودل عليه قرينة الحال
وقد يجب ذلك الحذف كما اشار اليه الناظم بقوله، وقد يكون حذفه ملتزما،
وذلك كما تقدم في باب الاشتغال كزيدا ضربته لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر وباب النداء
فيما سياتي كيا عبد الله لان يا عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوض وفي الامثال العربية

وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده نحو الكلاب علي البقر فالكلاب منصوب بفعل
محذوف وجوبا اي ارسل ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها بموردها
لزم ان يلتزم فيها اصلها كقولهم الصيف ضيعت اللبن يقال بكسر التا لكل مخاطب والمراد بالبقر
في المثل المتقدم بقر الوحش وفيما جري مجري الامثال في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فبسبب
شهرته جري مجري المثل فاعطي حكمه في انه لا يغير نحو انتهوا خيرا لكم فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا
اي وائتوا خيرا ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الي ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير
انتهوا يكن خيرا لكم وهو تخريج علي قلة لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقي خبرها كثيرا الا بعد ان ولو
الشرطيتين وفي التحذير بإياك واخواتها من ضماير الخطاب المنفصلة نحو اياك والاسد فاياك منصوب ب
المحل بفعل محذوف وجوبا ويقدر متاخرا عن اياك نحو اياك باعد علي احد التقديرين الاتيين
في باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما علي الاسد اي واحذر
الاسد والفرق ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف الاسد وفي
التحذير بغيرها اي بغير اياك واخواتها بشرط عطف او تكرار فالعطف نحو راسك والسيف
فراسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا اي باعد راسك واحذر السيف و
التكرار نحو الاسد الاسد بتقدير احذر وفي الاغرا بشرط احدهما وهو العطف او
التكرار فالعطف نحو المروة والنجدة والتكرار نحو السلاح السلاح بتقدير الزم في
المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قايم مقام العامل
فالتزم حذفه لذلك هذا باب
التنازع ويسمي ايضا باب الاعمال بكسر الهمزة عند الكوفيين وحقيقته ان يتقدم فعلان
مذكوران متصرفان او اسمان يشبهانهما في التصرف او فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف ويتاخر عنهما
اي عن العاملين معمول غير سببي مرفوع وغير مرفوع واقع بعد الا علي الاصح فيهما وهو اي المعمول المتاخر
عن العاملين مطلوب لكل منهما والطلب اما علي جهة التوافق في الفاعلية او المفعولية او مع
التخالف فيهما والعاملان اما فعلان او اسمان او مختلفان ومثلتها اثنا عشر مثال الامثال الفعلين
في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما في طلب المفعول ضربت واكرمت زيدا ومثالهما
في طلب احدهما المرفوع والاخر المفعول قام وضربت زيدا ومثالهما في طلب العكس ضربت وقام زيد
ومثال الاسمين في طلب المرفوع اقايم وقاعد الزيدان ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب
وقاتل عمرا ومثال اختلافهما في الصورتين زيد قايم وضارب ابويه وعكسه زيد قايم وضارب
ابواه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع اقايم وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب زيد

ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طلب المرفوع اقايم ويضرب عمرا وعكسه
ضربت واقايم زيد والناظم اقتصر في التمثيل على طلب المرفوع فقال
«كيحسنان ويسيء ابناكا» وقد بغي واعتديا عبداكا»
والموضح اقتصر في الانواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال مثال الفعلين اتوني
افرغ عليه قطرا فاتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وافرغ يطلب على انه مفعوله واعمل
الثاني وهو افرغ في قطرا واعمل اتوني في ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل اتونيه ولو
اعمل الاول لقيل افرغه ومثال الاسمين قوله
عهدت مغيثا مغنيا من اجرته فلم اتخذ الا فناءك موئلا»
فمغيثا من الاغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغنا ضد الافقار تنازعا من الموصوله فكل منهما يطلبه
من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثاني لقربه واعمل الاول في ضميره وحذفه والاصل مغيثه
وعهدت مبني للمفعول مسند الى تا المخاطب ومغيثا ومغنيا حالان منها والفنا الجوار والقرب
والموئل الملجا ومثال المختلفين هاوموا قروا كتابيه فها اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف
يدل على الجمع واقروا فعل امر تنازعا كتابيه واعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول
والاصل هاموه واصل هاوم هاكم ابدل من الكاف واو ثم ابدلت الواو همزة في الحرف الاول
من شرح البحرق عن صفوان بن عسال ان النبي صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال صلى الله عليه وسلم
هاوم فقال الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء مع من احب» حديث حسن صحيح رواه
الشافعي في مسنده ومالك وسفين وشعبة بن الحجاج والحمادان ومعنى هاوم تعالوا انتهى
قال الموضح في الحواشي فان صح انه يرد هاوم بمعنى تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الاية
ويخرج حينئذ عن استدلال البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الاية ولكني لا استحضر
الان احدا قال به غير هذا الرجل في هذا الحديث انتهى قلت قال به الحوفي في الاية نعم ما
وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في
المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان عملت
الثاني وقمت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول انتهى وسياتي الكلام في الواقع بعد الا
واستفدنا من امثلة الموضح انه لا يشترط في التنازع ان يكون احد العاملين معطوفا على الاخر
خلافا للجرمي واصل التنازع ان يكون بين عاملين في معمول واحد وقد يتنازع ثلاثة
وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفي الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون
دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف

قد في البصريين هاء
اسم فعل وفيه لغات اجودها
هاء يا رجل وهاء يا امراة
وهاءا يا رجلان او امراتان
وهاءوا يا رجال وهاء
يا نسوة ومفعوله
محذوف وكتابيه مفعول
اقروا لانه اقرب العامل
ولانه لو كان معمول هاوم
لقيل اقروه اذ الاول
اضمار حيث امكن اهـ
انتهى كلام محمد

وهو دبر وناصبه مصدر وهو ثلاثا فاعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا
على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر واعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما
فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكره من جواز الاعمال
الاول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه
استقرات كلام العرب في حذف اعمال الثالث والغا ما عداه قال ابن مالك وهو
كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول ابي الاسود
«كساك ولم تكسه فاشكرن له» اخ لك يعطيك الجزيل وناصر»
قال المرادي فدل على ان استقراه غير تام ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني وقد
علم مما ذكرته في حقيقة التنازع من ان المتنازعين لا بد ان يكونا فعلين او اسمين
او مختلفين الاسمية والفعلية ان التنازع لا يقع بين حرفين لان الحروف لا دلالة لها
على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله
تعالى فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب
منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل الشاطبي عن الفارسي انه اجاز في التذكرة التناز ع
في قوله «كان وكان اعناقها مشددات بقرن» ومنع التوكيد للعطف بالواو
انتهى وسياتي الكلام عليه في باب التوكيد ولا يقع التنازع بين حرف وغيره من فعل واسم
ومن اجاز التنازع بين حرفين اجازه بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم انه جوز
تنازع لعل وعسى زيدا ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيد على اعمال الاول ورد
بان منصوب عسى لا يحذف وعلم من تقييد العاملين بالتصرف انه لا يقع التنازع بين عاملين
جامدين فعلين او اسمين او مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد
لا يفصل بينه وبين معموله قال احمد بن الخباز في النهاية فاذا قلت سرني اكرامك وزيارتك
عمرا وجب نصب عمرا بالثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله انتهى ولا يقع التناز ع
بين جامد وغيره من فعل واسم متصرف وعن المبرد في كتابه المدخل اجازته في فعلي التعجب
مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضي او بلفظ الامر فالاول نحو ما احسن واجمل زيدا
واحسن به واجمل بعمرو فيعمل الثاني في الظاهر المجرور ويعمل الاول في ضميره
المجرور ولا يحذف لانه فاعل والفاعل لا يحذف عنده لانه بصري ويحذف على القول
بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفرا والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه
وبين معموله ان اعمل الاول وان لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرط جواز اعمال

كلا منهما وعلم من تقييد المعمول بالتاخير انه لا يقع التنازع في معمول متقدم نحو ايهم ضربت
واكرمت او شتمت لان الثاني لم يات الا بعد ان اخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله
او شتمته عد بل بدخول الاستفهام خلافا لبعضهم في اجازة التنازع في المتقدم كما
قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمومنين روف رحيم ولا حجة له لان الثاني لم يجي حتى
استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول عليه وما قاله بعض المغاربة قال
به الرضي وعبارته وقد تنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك
قمت وقعدت وتعقبه البدر الدماميني فقال يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف
العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه في نحو افلم يسيروا فجعلوا
الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا واجاب بان هذا الحكم
ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى ولا يقع التنازع في معمول
متوسط نحو ضربت زيدا واكرمت لان الاول استقل به قبل مجي الثاني خلافا للفارسي فانه
اجاز في قوله متى نصب انفا من بارق بسم ان تكون من زايدة وبارق في موضع نصب
ببسم ومفعول نصب محذوف وهو ضمير عايد على بارق ومال المرادي في شرح التسهيل الى
جواز التنازع في التوسط والتقدم فقال والقول الذي يظهر ان تاخير المعمول ليس بشرط
في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط جاز عمل كل من العاملين انتهى وعلم من اشتراط
كون المعمول مطلوبا بالكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع لا يقع في نحو قول جرير

فهيهات هيهات العقيق ومن به … وهيهات خل بالعقيق نواصله

خلافا له اي للفارسي وللجرجاني لان الطالب للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما
هيهات الثاني فالمرفوع به للاسناد الى العقيق بل لمجرد التوكيد والتوكيد لهيهات الاول فلا
فاعل له اصلا ولهذا قال الشاعر

فاين الى اين النجاة ببغلتي … اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس

فاللاحقون فاعل اتاك الاول واتاك الثاني لمجرد التوكيد فلا فاعل له لانه ليس من التنازع ولو
كان من التنازع لقال اتاك اتوك على اعمال الاول او اتوك اتاك على اعمال الثاني وليس
بمتعين لجواز ان يضمر مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربني وضربت
قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد
فكانهما عامل واحد فهذه ثلاثة اقوال اصحها عند ابن مالك ما ذكره الوضع وعلم من تقييد المعمول
بكونه غير سببي مرفوع انه لا تنازع في نحو قول كثير عزة

قضى كل ذي دين فوفى غريمه … وعزة ممطول معنى غريمها

لانه لو قصد فيه التنازع لاسند احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط
رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادي تبعا لابن مالك
في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا ياتي فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيد ضربت
واكرمت اخاه لان احد العاملين يعمل في السببي والاخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط
ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره ابو محمد بن
السيد البطليوسي من ان غريمها ان رفع بمعنى يكون ممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم
ظهور الضمير وان رفع بممطول فهو خطا لانه قد وصف بمعنى والاسم الذي يعمل عمل
الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا انتهى واقول ما ذكره ابو محمد
يقال بمثله فيما اذا كان السببي منصوبا نحو غلام زيد ضارب مهين اخاه اذا كان الضارب
والمهين زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو
له وان كان الناصب له الاول فهو خطا لانه قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل
اذا تقرر هذا فنقول عزة مبتدا وليس ممطول ومعنى خبرين لها بل غريمها مبتدا ثان
موخر عن خبره وممطول ومعنى خبران لغريمها خبر بعد خبر او ممطول خبر وحده
ومعنى صفة له لان الوصف يجوز وصفه على الاصح وحجة المانع ان الوصف كالفعل وهو
لا يوصف او حال من ضميره المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العايد الى غريمها وغريمها
وخبره خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف اليه غريمها وعلم من تقييد السببي بالمرفوع
انه لا يمتنع التنازع في السببي المنصوب نحو زيد ضرب واكرم اخاه لان السببي وهو
اخاه منصوب باحد العاملين والربط موجود بالضمير المستتر وبالمضاف اليه السببي
ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلله بانك اذا اعملت الاول والثاني فلا
من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قاله ابن خروف لانه لو تقدم
كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه انتهى فالوجه امتناع
التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد الا على الصحيح كقوله

ما صاب قلبي واضناه وتيمه … الا كواعب من ذهل ابن شيبانا

والمانع كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء العامل الملغى من الايجاب ولزم في نحو
ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غايب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل انتهى وحمله
في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تاويل ما قام احد وقعد الا انا فحذف احد لفظا

لفظا واكتفي بقصده و دلالة المعني والاستغنا عليه وعلم من قولنا مذكور ان انه لا تنازع بين
محذوفين ولا بين محذوف ومذكور فصل اذا تنازع العاملان جاز
اعمال ايهما شئت باتفاق من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما مسموع من العرب
والخلاف بينهم في المختار هل هو الاول او الثاني او هما على حد سوا اقوال اختار الكوفيون
منها الاول لسبقه واختار البصريون الاخير لقربه والي ذلك اشار الناظم بقوله

ان عاملان اقتضيا في اسم عمل ، قبل فللواحد منهما العمل ،
والثاني اولي عند اهل البصره ، واختار عكسا غيرهم ذا اسره ،

وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك
بالنسبة الي الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث
او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الي الاول او يستوي فيه الامران لم ار في ذلك نقلا فان تنازع
اثنان واعملنا الاول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين اعملنا الاخر في ضميره مرفوعا كان
او منصوبا او مجرورا نحو قام وقعدا اخواك او قام وضربتهما اخواك او قام ومررت
بهما اخواك وبعضهم كالسيرافي يجيز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه
فضلة وهو الذي يفهم من كلام التسهيل وكقوله وهو الشخص المسمي بعاتكة بنت عبد المطلب

بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه

فاعملت الاول وهو يعشي فرفعت شعاعه واعملت لمحوا في ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وعكاظ
بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظا المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويعشي
مضارع اعشي بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف اليه
السلاح فيما قبله ولنا من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع ان في حذفه تهيئة العامل
وهو لمحوا للعمل في شعاعه وقطعه عنه برفعه بيعشي بغير معارض قاله بعض المغاربة
وهذا البيت مردود عند الجمهور وان اعملنا الثاني على اختيار البصريين فان احتاج الاول
لمرفوع فالبصريون يضمرونه ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وان لزم منه
الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جا
مصرحا به في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور برب
والمرفوع في الفاعلية بنعم ورتبة التمييز التاخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متاخر
لفظا ورتبة وجاء الاضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب التنازع نثرا
وشعرا نحو قول بعض العرب ضربوني وضربت قومك بالنصب حكاه سيبويه فقد

اعمل

اعمل الثاني واضمر في الاول ضمير الفاعل وهو الواو العايدة على المتنازع وهو قومك المنصوب
على المفعولية والمفعول رتبته التاخير فعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة وقال الشاعر

جفوني ولم اجف الاخلا انني ، لغير جميل من خليلي مهمل ،

فاعمل الثاني ونصب الاخلا واعمل الاول في ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية
فقد عاد الضمير على الاخلا المنصوب على المفعولية والاخلا جمع خليل والجميل الشي الحسن ومهمل
اسم فاعل من الاهمال وهو الترك والكساي وهشام الضرير والسهيلي الكوفيون يوجبون
الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر وتمسكا بظاهر قوله وهو علقمة
ابن عبده يمدح الحرث بن جبلة الغساني

تعفق بالارطي لها واراها ، رجال فبذت نبلهم وكليب ،

اذ لم يقل تعفقوا على تقدير اعمال الثاني ولا ارادوا على تقدير اعمال الاول ويمكن ان يجاب
عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان ينوي مفردا على مذهب
البصريين باعتبار تاويله بالمذكور ولهذا قال الموضح بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق
بفتح العين المهملة وتشديد الفا وبالقاف اي استتر والارطا شجر فبذت بالبا الموحدة والذال
المعجمة المشددة اي غلبت ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف
وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه ويعمل
المهمل في ضميره سوا اتفق مطلوبهما ام اختلف والفرا يقول ان استوي العاملان في طلب
المرفوع وكان العطف بالواو وكما في المغني فالعمل لهما لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا
كالعامل الواحد نحو قام وقعد اخواك فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون
الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعني وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل
كالموثرات الحقيقية واجتماع موثرين على اثر واحد ممنوع عند اهل الاصول قاله الرضي
ثم قال وجاز عند الفرا وجه اخر وهو ان ياتي بعد الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع
فيه لتعذر المتصل لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفرا انتهي وان اختلفا
اي العاملان في طلب المعمول فان كان اولهما يطلب مرفوعا اضمرته مؤخرا نحو ضربني وضربت
زيدا هو انتهت مقالة الفرا فهو فاعل ضربني وانما اخر عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم
يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع اعمال الثاني وان اعملنا
الثاني واحتاج الاول لمنصوب لفظا وهو ما يصل اليه العامل بنفسه او محلا وهو ما
يصل اليه العامل بواسطة حرف جر فان اوقع حذفه اي المنصوب في لبس ظاهر او لم

مطلب وان اختلفا في طلب

يوقع في لبس ولكن كان العامل من باب كان او من باب ظن وجب اضمار المعمول
موخرا عن المتنازع فيه في المسايل الثلاثة فالاول نحو استعنت واستعان علي زيد به فالاول
يطلب زيدا مجرورا بالبا والثاني يطلبه فاعلا لانه استوي معموله المجرور بعلي فاعملنا الثاني
واضمرنا ضمير زيد مجرورا بالبا موخرا وقلنا به والذي حملنا علي ذلك انا لو اضمرناه مقدما
قبل استعان لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه اوقع في لبس فلا نعلم هل زيد مستعان به
او عليه والثانية نحو كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان تنازعا صديقا علي الخبرية
لهما فاعملنا الثاني فيه واعملنا الاول في ضميره موخرا الثالثة نحو ظنني وظننت زيدا قايما
اياه فظنني يطلب زيدا قايما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فاعملنا الثاني
ونصبنا زيدا قايما وبقي الاول محتاج الي فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما
مستترا واضمرنا المفعول الثاني موخرا وقلنا اياه ولم يحذف المنصوب في المسلة الثانية والثالثة
لانه عمدة في الاصل لانه خبر في الاصل وقيل في باب ظن يضمر مقدما كالمرفوع لانه
مرفوع علي الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيدا قايما هكذا مثل ابو حيان في النكت الحسان
بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننيه علي ما تقدم من اختلاف الترجيح
وقول الشارح تبعا لابنه في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل
ولتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك وقيل لا يضمر ولا يحذف بل يظهر كما في المسلة الاتية
في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال ظنني قايما وظننت زيدا قايما وقيل لا يضمر ولا يظهر
بل يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا
المذهب اسد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة
اليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل علي جوازه انتهي وشرط الحذف ان يكون
المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه قاله ابو حيان
في النكت الحسان وان كان العامل من غير باب كان وظن ولم يلبس وجب حذف المنصوب
لفظا ومحلا لانه فضلة مستغني عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر كضربت وضربني زيد
ومررت ومر بي زيد وقيل يجوز اضماره كقوله

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ، جهارا فكن في الغيب احفظ للود

فاعمل الثاني واضمر في الاول ضميره المفعول وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب في
التسهيل حذفه بل جعله اولي والي ما تقدم اشار الناظم بقوله

، واعمل المهمل في ضمير ما ، تنازعاه والتزم ما التزما ،

ثم قال

، ولا تجي مع اول قد اهملا ، بمضمر لغير رفع اوهلا ،

، بل حذفه الزم ان يكن غير خبر ، واخرنه ان يكن هو الخبر ،

مسالة اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير واحتاج العامل المهمل الي ضمير
وكان ذلك الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم المخبر عنه مخالفا في الافراد
والتذكير او غيرهما من التانيث والتثنية والجمع للاسم المفسر له وهو الكلم المتنازع فيه
وجب العدول من الاضمار الي الاظهار والي ذلك اشار الناظم بقوله

، واظهر ان يكن ضمير خبرا ، لغير ما يطابق المفسرا ،

نحو اظن ويظناني اخا الزيدين اخوين وذلك لان الاصل قبل الاعمال اظن ويظنني الزيدين
اخوين بالتثنية فيهما واظن يطلب الزيدين اخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين
فاعلا واخوين مفعولا ثانيا لانه اخذ مفعوله الاول وهو يا المتكلم المتصل به فاعملنا
الاول وهو اظن فنصبنا الاسمين وهما الزيدين اخوين علي انهما مفعولان لاظن واضمرنا
في الثاني وهو يظنني ضمير الزيدين وهو الالف في يظناني فاستوفي فاعله ومفعوله الاول
وبقي علينا المفعول الثاني ليظناني يحتاج الي اضماره وهو خبر في الاصل من يا المتكلم
المتصلة به التي هي الان المفعول الاول بعد دخول يظن واليا مخالفة لاخوين الذي هو
مفسر للضمير الذي ياتي به فان اليا مفرد والاخوين تثنية فدار الامر بين اضماره مفردا
ليوافق المخبر عنه وهو اليا وبين اضماره مثني ليوافق المفسر وهو الاخوين وفي كل منهما
محذور لا محيص عنه فوجب العدول الي الاظهار فقلنا اخا فوافق المخبر عنه وهو
اليا في الافراد ولم يضره مخالفته لاخوين لانه اي اخا اسم ظاهر لا يحتاج الي ما يفسره هذا
تقرير ما قالوا في هذه المسلة قال الموضح تبعا للجماعة علي سبيل البحث والذي يظهر لي
فساد دعوي التنازع في الاخوين لان يظنني لا يطلبه لكونه مثني والمفعول الاول مفردا وجوابه
ان المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الي كونه مفردا او مثني قاله صاحب المتوسط
بمعناه وفيه نظر لان المتنازع فيه لا يكون في مبهم وعن الكوفيين انهم اجازوا فيه وجهين
حذفه واضماره مقدما علي وفق المخبر عنه فيقولون علي الحذف اظن ويظناني اياه الزيدين
اخوين كذا مثله في شرح الكافية مقدما لان العلة المقتضية لتاخيره وهي تاخير المفسر
مفقودة هنا وان اعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجرا الوجهين
المحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر موخرا قاله المرادي في شرح التسهيل وفيه البحث السابق

هذا باب المفعول المطلق اي الذي يصدق عليه قولنا

ومثل الناظم نحو اظن ويظناني
اخا زيدا وعمرا اخوين في
الرخا صح

ل

، اظن ويظناني الزيدين
اخوين وعلى الاضمار
اظن هو ... صح

مفعول بغير صلة صدقا منصوب بيصدق غير مقيد صفة صدقا بالجار حرفا او اسم
متعلق بمقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول
له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمى مفعولا
الا المفعول به خاصة وتقول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي والمفعول المطلق
هو اسم يوكد عامله فيفيد ما افاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك او يبين نوعه
اي نوع العامل فيفيد زيادة على التوكيد او يبين عدده اي عدد العامل فيفيد عدد
مرات العامل زيادة على التاكيد وليس هو خبرا عن مبتدا ولا حالا عن غيره نحو ضربت ضربا
او ضربت ضرب الامير او ضربت ضربتين فالاول مثال لما يوكد عامله والثاني مثال
لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده بخلاف نحو ضربك ضربتان وضربك ضرب اليم
فانه وان بين العدد في الاول والنوع في الثاني لوصفه باليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون
مفعولا مطلقا وبخلاف نحو ولى مدبرا فانه وان كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير
المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة اشار
الناظم بقوله ، توكيدا او نوعا يبين او عدد ، واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا
كما تقدم من الامثلة والمصدر كما قال الناظم ، اسم ماسوى الزمان من مدلولي الفعل
وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس علما ولا مبدوا بميم زايدة لغير المفاعلة كما قاله
الموضح في باب اعمال المصدر وخرج بهذا القيد وهو الجريان على الفعل نحو غسلا ووضوا
وعطا من قولك اغتسل غسلا وتوضا وضوا واعطى عطا فان هذه الثلاثة اسما مصادر
وليست مصادر لعدم جريانها على افعالها لان اغتسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال
وتوضا قياس مصدره الجاري عليه التوضو واعطى قياس مصدره الجاري عليه الاعطا وخرج
بقولنا وليس علما نحو حماد اعلما للمحمدة وبقولنا ليس مبدوا بميم زايدة لغير المفاعلة نحو
مقتل بمعنى القتل فانهما من اسما المصادر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث
بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر
لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه اي اخذ منه كمصدر الابل للمكان الذي
ترده ثم تصدر عنه والمصدر المنصوب على المفعولية المطلقة عامله اما مصدر مثله لفظا
ومعنى نحو فان جهنم جزاوكم جزاء موفورا فجزا مفعول مطلق وعامله جزاوكم وهو مصدر
مثله او معنى لا لفظا نحو اعجبني ايمانك تصديقا وقول الحريري لا يعمل المصدر مردود
بالاية ونحوها او مما اشتق لفظا منه من فعل غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل نحو وكلم الله

موسى تكليما وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيدا حسنا والا فعال الناقصة
فلا يقال كان زيد قايما كونا والا فعال الملغاة فلا يقال زيد قايم ظننت ظنا او من
وصف اسم فاعل او من مفعول او للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم
الفاعل نحو والصافات صفا واسم المفعول نحو الخبز ماكول اكلا وامثلة المبالغة نحو
زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا اتقوم منك قياما واما قوله
، اما الملوك فانت اليوم الامهم ، لوما وابيضهم سربال طباخ ،
فلوما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق اشار الناظم
بقوله ، بمثله او فعل او وصف نصب وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقان من
المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول النظم وكونه اصلا لهذين انتخب
وزعم بعض البصريين كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر ان الفعل اصل
للوصف فيكون فرع الفرع وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما اي للمصدر والوصف
وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر اصلان وليس احدهما مشتقا من الاخر والصحيح
الاول لان الفرع لابد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة
تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان المعين وهو مذهب البصريين فصل ينوب
عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة له كسرت
احسن السير والاصل سرت السير احسن السير فحذف الموصوف لدلالة اضافة صفته الى
مثله عليه ونابت منابه وانتصب انتصابه واشتمل الصما والاصل الشملة الصما فحذف
الموصوف فحذف الموصوف ونابت صفته منابه وضربته ضرب الامير اللص والاصل ضربا
مثل ضرب الامير اللص فحذف الموصوف وهو ضربا ثم المضاف وهو مثل وصح وقوعه
نعتا للنكرة وان اضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف من المضاف اليه لتوغله في الابهام وقيد
ابو البقا المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر اذا اضيفت اليه نحو سرت اشد السير لان
الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قيدت ليدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة
الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل
وخالف ذلك في شرح النظم فقال وليس منها ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا
خلافا للمعربين زعموا ان الاصل اكلا رغدا وانه حذف الموصوف ونابت صفته منابه
وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه
والتقدير فكلا حال كون الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون

الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر ولا يجاز
اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهي او من ضميره اي ضمير المصدر
نحو عبد الله اظنه جالسا فعبد الله مفعول اول لاظن وجالسا مفعوله الثاني والهاء في اظنه
ضمير المصدر نيابة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن مصدر موكد فيكون
التقدير اظن ظنا او عن نوعي فيكون التقدير اظن ظني كما قدره الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال
الموضح في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام الموكد خاصة وذلك كقوله ومن كل
مال قد نلته الا التحية وقوله

هذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشا ان تلقها ذيب

اي يدرس الدرس وقد نلت النيل ولو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذلك ضميره
واما نحو فاني لا اعذبه احدا فتقديره اعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نايب
عن المصدر النوعي فصار له حالتان انتهي كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت وينبغي ان يكون
ال في النيل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا ايضا او من اشارة اليه اي الي المصدر
سواء كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول كضربته ذلك الضرب بالنصب والثاني
كضربته ذلك فذلك في المثالين مفعول مطلق نايب عن المصدر وذهب ابن مالك في شرح التسهيل
الي انه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدرية وذهب سيبويه
والجمهور الي ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك يشيرون به الي الظن قاله المرادي
في التلخيص او من مراد فله معني نحو شنئته بغضا فبغضا مفعول مطلق نايب عن شنا فان
الشنا مصدر شني بكسر النون مرادف للبغض واحببته مقة فمقة مفعول مطلق نايب عن محبة
فان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة وفرحت جذلا فجذلا مفعول مطلق نايب عن
فرحا فان الجذل بفتحتين وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر مرادف للفرح وظاهر
كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول
عن الجمهور ان ناصبه فعل من لفظه مقدر والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شنئته
وبغضته بغضا واحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا او من مشارك له
اي للمصدر المحذوف في مادته وحروفه وهو اقسام ثلاثة اسم مصدر غير علم كما تقدم
نحو اغتسل غسلا وتوضا وضوءا واعطا عطاء وفي شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل
موكدا ولا مبينا واسم عين ومصدر لفعل آخر فاسم العين نحو والله انبتكم من الارض نباتا
فنباتا اسم عين للنبات وهو ما نبت من زرع او غيره ومنه زكاة النبات وعن سيبويه

قوله اي يدرس الدرس فالضمير في
يدرسه للدرس لا للقرآن فان قلت
لم لا يكون الضمير للقرآن قلت
لئلا يتعدى العامل الى الضمير
وظاهره معا اهو ومابين

ان نباتا في الاية مصدر جاء علي غير الفعل وكانه نايب عن انباتا قال الشاطبي فعلي هذا
يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدرا لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا فنباتا نايب
عن انباتا وتبتيلا نايب عن تبتلا والاصل في مصدر انبت وتبتل انباتا وتبتلا لان قياس
مصدر انبت الانبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر
تبتل التبتل لا التبتيل لان التبتيل مصدر بتل بالتشديد او من لفظ دال علي نوع منه اي من
المصدر كقعد القرفصاء بالمد والقصر ورجع القهقرى بالقصر فقط فان القرفصا
نوع من القعود والقهقري نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصا ورجع الرجوع
القهقري فحذف المصدر وانيب عنه لفظ دال علي نوع منه فان قلت القرفصا والقهقري
مصدران فكيف يقال نابا عن المصدر قلت اجيب بانهما نابا عن المصدر الاصلي المحتمل
للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي ان انتصاب النوع فرع عن انتصاب الموكد ولا
قائل به قاله الموضح في الحواشي او من لفظ دال علي عدده اي المصدر كضربته عشر ضربات
فعشر نايب عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وانيب عنه عدده ومثله
فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين فحذف المصدر وانيب عنه
ثمانين وجلدة تمييز او من لفظ دال علي آلته اي آلة المصدر كضربته سوطا او عصا والاصل
ضربته ضربا بسوط او عصا ثم توسع في الكلام فحذف المصدر واقيمت الالة مقامه واعطيت
ماله من اعراب وافراد وتثنية او جمع تقول ضربته سوطين واسواطا والاصل ضربتين بسوط
وضربات بسوط قاله الشارح وقال المرادي في التلخيص اصل ضربته سوطا ضربته ضربة
سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل آلة معهودة للفعل فلو
قلت ضربته خشبة لم يجز لانه لا يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل انتهي او من كل وما في
معناها مضافة الي المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نايب عن مصدر
محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل ونحو قوله وهو قيس بن الملوح

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا

والاصل يظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب او من بعض وما في معناها مضافة الي
المصدر كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نايب عن مصدر محذوف والاصل
ضربته ضربا بعض الضرب وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير
الضرب وفي التنزيل ولا تضرونه شيئا وحاصل ما ذكره الموضح ان النايب عن المصدر نوعان نايب
عن موكد ونايب عن مبين فالنايب عن الموكد المرادف والمشارك له في المادة باقسامه الثلاثة والنايب

عن المبين ما بقي وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والالة وكل وبعض وذلك
يدخل في قول النظم، وقد ينوب عنه ما عليه دل مسئلة المصدر الموكد لعامله لا يثنى ولا
يجمع باتفاق فلا يقال ضربت ضربين بالتثنية ولا ضربت ضروبا بالجمع لانه اسم جنس
مبهم يحتمل القليل والكثير كماء وعسل ودقيق ولانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع
باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته والمصدر العددي وهو المختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه
فيثنى ويجمع باتفاق فيقال ضربت ضربتين وضربات لانه فرد لجنس كتمرة وكلمة واختلف
في المصدر النوعي فالمشهور من الخلاف في تثنية وجمعه الجواز قياسا فيقال ضربت ضربين
ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضربت ضروبا مختلفة وظاهر مذهب سيبويه المنع وانه لا
يقال منه الا ما سمع واختاره اي المنع الشلوبين واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح كقوله تعالى
وتظنون بالله الظنونا والالف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافي والى المنع في الموكد والجواز في غيره
اشار الناظم بقوله

،وما لتوكيد فوحد ابدا، وثن واجمع غيره وافردا،

فصل النحاة اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالي او حالي حذف عامل المصدر
غير الموكد وهو المبين للنوع او العدد والدليل المقالي ما مرجعه الى القول كان يقال
ما جلست فيقال بلى جلوسا طويلا او بلى جلستين فجلوسا مصدر نوعي لوصفه بالطول
حذف عامله جوازا لدليل مقالي وهو قول القائل ما جلست والتقدير جلست جلوسا طويلا
وجلستين مصدر عددي حذف عامله كذلك والتقدير بلى جلست جلستين والدليل الحالي ما مرجعه
الى الحال من مشاهدة او غيرها كقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا ولمن تكرر منه
اصابة الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعي واصابتين مصدر عددي حذف عاملهما
جوازا لدليل حالي وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوما مباركا واصبت اصابتين
واما المصدر الموكد فزعم ابن مالك في شرح الكافية انه لا يحذف عامله لانه انما جي
به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما فلم يجز حذفه بخلاف المصدر المبين نوعا
او عددا فانه يدل على معنى زايد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز
حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال

،وحذف عامل الموكد امتنع، وفي سواه لدليل متسع،

ورده ابنه في شرحه بانه ان اراد ان المصدر الموكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه
دايما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر

الموكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم
ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر
فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى وبانه قد حذف
جوازا اذا كان خبر اسم عين في غير تكرير ولا حصر في نحو انت سيرا ووجوبا مع التكرير او
الحصر في نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وفي غير ذلك نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا
لا كفرا فمنع مثل هذا اما السموع وروده واما للبنا على ان المسوغ لحذف العامل فيه التخصيص
وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه واجاب
الشاطبي بان ما قاله ابن الناظم غير لازم لانه اذا اريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان
بلفظ اخر يقرر معنى اللفظ الاخر ويوكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض واما
ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تات للتوكيد اصلا وانما هي مصادر جعلت
بدلا من افعالها وعوضت منها فقايدتها النيابة عن افعالها واعطا معانيها لا تاكيدها فلو كانت
موكدة لها لكانت موكدة لنفسها والشي لا يوكد نفسه انتهى ملخصا مع اعترافه بان انت سيرا
للتوكيد حيث قال في شرح قول النظم كذا مكرر وتقول في الموكد انت سيرا سيرا فيظهر ايضا معنى
العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل اقره عليه لكن اقراره على سقيا ورعيا مشكل
بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما اتى به من الامثلة ليست من المصدر الموكد
في شي وانما هي من المصادر النايبة عن افعالها انتهى والحق ان المصدر النايب عن فعله من قسم
المصدر الموكد وهو في معنى الاستثنا من قوله وحذف عامل الموكد امتنع قاله الموضح في
بعض حواشيه على الخلاصه وقد يقام المصدر الموكد مقام فعله المستعمل والمهمل فيمتنع
ذكره معه اي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه وهو نوعان ما لا فعل له اصلا من
لفظه نحو ويل زيد وويحه وبله الاكف بالاضافة الى المفعول فيقدر له عامل من معناه
على حد قعدت جلوسا بناء على قول المازني ان جلوسا منصوب بقعدت فيقدر في نحو ويل
زيد وويحه احزن الله زيدا ويله واحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح الحزن قاله ابو البقا وقيل
يقدر اهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر في ويح رحم لانها كلمة ترحم وقيل ويل عذاب لانها
كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى ان ويحه وويله وويلته منصوبة بافعال من
لفظها وانشد فما وال ولا واح، ولا واش ابو هند، قال المرادي في شرح التسهيل
وهو مصنوع انتهى ويقدر في بله الاكف اترك لان بله الشي بمعنى اتركه والاكف جمع كف وما له
فعل مستعمل من لفظه وهو نوعان نوع واقع في الطلب وهو الوارد دعا بخير او ضده

فالاول كسقيا ورعيا والثاني كليا وجدعا والاصل سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وكواه
الله كيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الانف او الشفة او الاذن او غير ذلك او الواردة
امرا او نهيا نحو قياما لا قعودا اي قم قياما لا تقعد قعودا وكذا كما النوعي نحو فضرب الرقاب
اي فاضربوا ضرب الرقاب ونحو قوله

على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

اي اندل يا زريق المال ندل الثعالب اي اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بزاي
فرا مصغر علم رجل والمال مفعول به والى ذلك اشار الناظم بقوله

والحذف حتم مع ات بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا

كذا اطلق ابن مالك القول بان المصدر القايم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف ولم
يقيده بالتكرار وخص ابن عصفور الوجوب للحذف بالتكرار كقوله وهو القطري بن الفجاءة الخارجي

فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع

اي اصبر صبرا ووجهه انه جعل تكرار المصدر قايما مقام العامل وبذلك قال ابن الصايغ
ونصه واعلم انه يجري مجرى هذا في التزام الاضمار المصادر في الامر المثناة كقولهم الحذر
الحذر والنجا النجا وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل واشار بقولهم هذا الى
التحذير بغيرايا وبمثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان
المصدر الذي اقيم مقام عامله في الطلب يلتزم معه الحذف انتهى كلام الموضح او الوارد مقرونا
باستفهام توبيخي وهو ثلاثة اقسام توبيخ متكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه
اغدة كغدة البعير وموتا في بيت امراة سلولية وتوبيخ للمخاطب نحو اتوانيا وقد جد قرناؤك
اي اتتوانى توانيا وقوله وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي

اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا

اي اتلوم لوما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين
المهملة والبا الموحدة موضع وتوبيخ لغايب في حكم حاضر كقولك لشيخ غايب وقد بلغك
انه يلعب العبا وقد علاك المشيب اي اتلعب لعبا ونوع واقع في الخبر وذلك في خمس مسايل
احداها مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القراين على عاملها المحذوف كقولهم عند تذكر
نعمة وشدة حمدا وشكرا لا كفرا وهي من امثلة سيبويه وقدره احمد الله حمدا واشكر
شكرا لا اكفر كذا تكلم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن عصفور لا يستعمل كفرا الا مع حمدا وشكرا
ولا يقال حمدا وحده او شكرا الا ان يظهر على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع لا كفرا فهذه

قوله الى التحذير بغيرايا
لانه سياتي في اه التحذير
انا ذكر ويجوز لفظا ايا مع
حذف العامل بشرط
التكرار او العطف مثال
ذلك نحو نفسك نفسك
ونفسك وعينك فالمم
[illegible]

الامور جرت مجرى المثل ينبغي ان يلتزم فيها ما التزمت العرب انتهى وصبرا لا جزعا والتقدير
اصبر صبرا لا اجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب وكقولهم عند ظهور امر
معجب عجبا اي اعجب عجبا وعند خطاب شخص مرضي عنه او مغضوب عليه افعله انا وكرامة
ومسرة اي افعل ما تريد واكرمك كرامة واسرك مسرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة وكرامة اسم
مصدر اكرم ولا افعله ولا كيدا ولا هما اي لا اكاد كيدا ولا اهم هما هذا تقرير سيبويه واختلف
في تقدير اكاد فقال الاعلم هي الناقصة وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة وقال ابن خروف
يحتمل الوجهين وهمامن هممت بالشي ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للمرضي
عنه والمنفي للمغضوب عليه المسئلة الثانية ان يكون المصدر تفصيلا لعاقبة ما قبله من طلب
او خبر فالاول نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة
الامر لشد الوثاق والتقدير فاما ان تمنوا منا واما ان تفادوا فداء والثاني كقوله

لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السول والامل

فدرء وبلوغ ذكرا تفصيلا لعاقبة الجهد اي اما ادرا واما ابلغ والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله

وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا

المسئلة الثالثة ان يكون المصدر مكررا او محصورا او مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين
في الانواع الثلاثة وشرطها اربعة احدها التكرير او الحصر او العطف عليه او الاستفهام عنه والثاني
كون المصدر متصل للحال لا منقطعا ولا مستقبلا نص على سيبويه والثالث كون عامل المصدر
خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت تسير سيرا فحذف
تسير وجوبا لقيام التكرير مقامه والمحصور بالا وانما نحو ما انت الا سيرا وانما انت سير البريد
والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سير البريد فحذف يسير لما في الحصر من التاكيد القايم
مقام التكرير والمعطوف عليه نحو اكلا وشربا والتقدير انت تاكل اكلا وتشرب شربا لان العطف
كالتكرار نصوا عليه هنا وفي باب الاغرا والتحذير ولكن يتقيد هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق
ان العامل هنا يجب ان يكون من معنى المحمول والمتعلقان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل
واحد والعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن انت قاله الموضح في الحواشي و
المستفهم عنه نحو اانت سيرا والتقدير اانت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل يتنديه
المطلوبية للاستفهام ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قايم مقام التكرير وجوز في المعنى ان
يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فلينا مل
واقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال

* كذا مكرر وذو حصر ورد * نايب فعل لاسم عين استند *

فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو
انت تسير سيرا وان شئت حذفته فقلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى
اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو امرك سير سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين
كما تقدم فان ذلك يومي معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازا كقوله فانما
هي اقبال وادبار اي ذات اقبال وادبار قاله في شرح الكافية المسئلة الرابعة ان يكون المصدر
موكدا لنفسه او موكدا لغيره فالاول وهو الموكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحو له
على الف عرفا اي اعترافا فجملة له على الف نص في الاعتراف لانه لا تحتمل غيره وسمي موكدا لنفسه
لانه بمنزلة اعادة ما قبله فكان الذي قبله نفسه والثاني وهو الموكد لغيره هو الواقع بعد جملة
تحتمل معناه وغيره ويقع منكرا ومعرفا فالاول نحو زيد ابني حقا فجملة زيد ابني حقا يحتمل
الحقيقة ولكنها نصا بالمصدر لان قولك حقا يرفع المجاز ويثبت الحقيقة وسمي موكدا لغيره لانه
يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو موثر والموكد به متاثر والموثر غير المتاثر والثاني قسمان
ما هو جائز التعريف وما هو واجبه فالاول نحو هذا زيد الحق لا الباطل فجملة هذا زيد يحتمل الصدق
والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت احد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الاخر فكانك قلت احق ذلك
الحق او حقا فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت واردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب
عطفا على الحق والثاني لا افعله البتة فجملة لا افعله انقطاعه والبت القطع يقال كذا يحتمل استمرار
النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه والبت القطع يقال لا افعله
البتة لكل امر لا رجعة فيه قاله في الصحاح وال في البتة لازمة الذكر قاله الموضح في الحواشي وفي
حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال لا افعله بتة والبتة اي تنبته بتة والبتة
وفي اللباب لم يسمع في البتة الا قطع الهمزة والقياس وصلها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله

* ومنه ما يدعونه موكدا * لنفسه او غيره فالمبتدا *
* نحو له على الف عرفا * والثاني كابني انت حقا صرفا *

المسئلة الخامسة ان يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيهيا واقعا بعد جملة مشتملة عليه
اي على اسم بمعناه ومشتملة على صاحبه اي المصدر فهذه اربعة شروط زاد المرادي شرطا خامسا
وهو ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل كمررت به فاذا له صوت صوت حمار واذا له بكا بكاء
ذات داهية فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكا وتلك الجملة مشتملة
على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهو الفاعل له ولا صلاحية للمصدر

الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل لا مع حرف مصدري ولا بدونه لان
المعنى يابى ذلك لان المراد انك مررت به في حال تصويت وبكا الا انه احدث التصويت والبكا
عند مرورك به واذا لم تصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام
معنى الفعل لان معنى اذا له صوت هو يصوت فاتجه انتصاب ما بعده لصحة تقدير الفعل مكانه
قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به في حال تصويت ولم ترد ان تجعل الاخر صفة للاول
ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم انه ثم مصوتا فصار قولك فاذا هو يصوت فحمل المصدر
الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفا الشروط على البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما
سيبويه ويجوز ان يكون خبرا لمحذوف ويمتنع الصفة ان كان معرفة ولا يجوز الا في الضرورة
قاله سيبويه وقال الخليل يجوز الصفة ايضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان
اولا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا
المجاز وذهب ابن عصفور الى انهما متكافئان لان في النصب التقدير والاصل عدمه ويجب
الرفع في نحو قولك له ذكا ذكا الحكما لانه اي الذكا فعل معنوي لا علاجي والمراد بالعلاج
ما يحتاج في احداثه الى علاج بتحريك عضو من الاعضا كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه كالعلم
والذكا وانما يوجب الرفع مع غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكا فلست تريد انه فعل شيئا بل انه ذو
ذكا فكان بمنزلة له يد يد اسد فكما لا ينتصب يد فكذلك هذا ويجب الرفع ايضا في نحو له صوت
صوت حسن لانه غير تشبيهي وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة لان صوته مبتدا
وصوت حمار خبره وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام
لعدم تقدم صاحبه فيهما اما الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار والمجرور للمصدر لا للصاحب
واما الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس عايدا على صاحب النوح وانما هو للنوح عليه لا للنايح فلم
يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر وربما نصب نحو هدبن للثالي لكن على الحال
من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه تنبيه مثاله صوت صوت حمار
في النصب على المفعول المطلق قوله وهو ابو كبير بالباء الموحدة المكسورة واسمه عامر بن
الحليس الهذلي يصف فرسا

ما ان يمس الارض الا منكب * منه وحرف الساق طي المحمل

وطي مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوى لان ما قبله وهو ما ان يمس الارض الا منكب
بمنزلة له طي فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه قال سيبويه بمعناه ونصه
صار ما ان يمس الارض بمنزلة له طي انتهى وما نافية وان زايدة وحرف الساق مرفوع بالعطف

علي منكب والمعني ان هذا الفرس مضمر قد بلغ في التضمير الي حد لا يصل بطنه الي الارض اذا اضطجع
وانما يمس الارض منه منكب وحرف الساق واراد بطي المحمل انه مدمج الخلق كطي المحمل واذله تجافيا
كتجافي المحمل بكسر الميم الاولي وفتح الثانية وهو علاقة السيف واقتصر في النظم علي بعض شروط
المسألة واحاله بقية الشروط علي المثال فقال

كذاك ذو التشبيه بعد جملة ،، كلي بكا بكا ذات عضلة ،،

هذا باب المفعول له ويسمي المفعول لاجله والمفعول من اجله وما فعل
لاجله فعل مثاله جئت رغبة فيك فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجي وحكمه النصب بشروط
وجميع ما اشترطوا له خمسة امور الاول كونه مصدرا لان النصب يشعر بالعلية والذوات لا تكون
علا لله فعال غالبا فلا يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا
الشرط قاله الجمهور واجاز يونس بن حبيب اما العبيد بالنصب فذو عبيد زاعما ان
قوما من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه
بغير العبيد وتاول نصب العبيد علي انه مفعول له وان كان غير مصدر بمعني مهما يذكر شخص لاجل
العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير فالعبيد علة للذكر وهذا النصب انكره سيبويه وقبحه
وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز علي ضعفه اذا لم يرد عبيدا باعيانهم واوله الزجاج
علي تقدير اما تملك العبيد اي مهما تذكر شخص من اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر
والشرط الثاني كونه قلبيا اي من افعال النفس الباطنة كالرغبة لان العلة هي الحاملة علي
ايجاد الفعل والحامل علي الشي متقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتك
قراة للعلم من افعال اللسان ولا قتلا للكافر من افعال اليد وهذا الشرط قاله ابن
الخباز وغيره كالزبيدي ويجوز ارادة قراة العلم وابتغا قتل الكافر وهذا الشرط مستغني عنه
بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل قاله الشاطبي واجاز
الفارسي جئتك ضرب زيد اي لتضرب زيدا ويوخذ منه ان الفارسي لا يشترط الاتحاد
في الفاعل ايضا لان فاعل المجي غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سياتي الشرط الثالث
كونه علة لانه الباعث علي الفعل واستشكل جعل العلية شرطا لانها محل الشروط ومحل الشروط لا يجعل
شرطا وجوابه بان هذه شروط للنصب لا للتحقيق ماهيته عرضا كان بفتح العين والرا المهملتين
وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كما تقدم في باب التعدي واللزوم فسقط ما قيل ان العرض
بالغين المعجمة ما كان باعثا علي الفعل ووجوده متاخر عنه فلا يصح تمثيله بقوله كرغبة بفتح الرا واسكون
الغين المعجمة وفتح الموحدة او غير عرض وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة كقعد عن

الحرب جبنا فان الجبن وصف جبلي لازم والشرط الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا بان يكون وقت
الفعل المعلل بفتح اللام الاولي والمصدر المعلل بكسرها واحد وذلك صادق بان يقع الحدث
في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول الحدث اخر زمان المصدر
نحو حبستك من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك فان لم يتحد وقتا امتنع النصب
فلا يجوز تاهبت اليوم السفر غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط قاله الاعلم
يوسف الشنتمري والمتاخرون كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضايع باعجام الضاد واهمال
العين لم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين فعلي هذا يجوز جئتك امس طمعا في معروفك
الان والشرط الخامس اتحاده بالمعلل به فاعلا بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا
كقوله تعالي يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة
لجعل الاصابع في الاذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعلان
امتنع النصب فلا يجوز جئتك محبتك اياي لان فاعل المجي المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط
قاله المتاخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بنحو
قوله تعالي هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة هو الله تعالي وفاعل الخوف والطمع
المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معني يريكم يجعلكم ترون ففاعل الروية علي
هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو علي حذف مضاف اي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري
الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم علي بعض الشروط كما قال وكل الباقي الي المثال فقال

ينصب مفعولا له المصدر ان ،، ابان تعليلا كجد شكرا ودن ،،

وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وبقي عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها ابو البقا
في شرح اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شروط احدها ان يصلح في جواب لم الثاني انه يصح جعله
خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك اي الذي حملني علي زيارتك الطمع ومبتدا كقولك
الطمع حملني علي زيارتي اياك الثالث انه يصح تقديره باللام الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه
فلا يجوز ان يجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعني والشي
لا يكون علة لوجود نفسه انتهي ومتي فقد المعلل بكسر اللام من شروط جواز النصب شرطا منها وجب
عند من اعتبر ذلك الشرط ان يجر بحرف التعليل وهو اربعة اللام والبا وفي ومن واقتصر في النظم
علي اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد فاجرره باللام فما فقد الشرط الاول وهو المصدرية
نحو والارض وضعها للانام فالانام علة لوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام وفاقد الشرط
الثاني وهو القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق فاملاق وهو الفقر علة للقتل وهو

لبس قلبيا فلذلك خفض بلى التعليلية بخلاف ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق فالخشية مصدر
قلبي فلذلك جا منصوبا و فاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا فيمتنع جره لان
الجر بحرف التعليل يفيد العلية والغرض عدمها فلذلك اسقطه وفاقد الشرط الرابع وهو الاتحاد
في الوقت نحو قول امرئ القيس الكندي

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدي الستر الا لبسة المتفضل

فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق علي وقت النوم فلما اختلفا في الوقت
جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة
من اللبس والمتفضل هو الذي يبقي في ثوب واحد والمعنى جئت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم
ولم يبق عليها الا ثوب واحد متوشح به وفاقد الشرط الخامس وهو الاتحاد في الفاعل نحو
قول ابي صخر الهذلي

واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

فالذكري علة عرو الهزة وفاعلها مختلف ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكري هو المتكلم لان
المعنى لذكري اياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح وقد انتفي الاتحادان معا
وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل في اقم الصلوة لدلوك الشمس ففاعل القيام المخاطب
وفاعل الدلوك هو الشمس وزمنهما مختلف وزمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك فلذلك جر بلام
التعليل وقال في المغني اللام في لدلوك بمعنى بعد فظاهره التخالف والدلوك الميل يقال دلكت
الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء وتجوز جر المستوفي للشروط والي ذلك يشير قول الناظم
وليس يمتنع مع الشروط بكثرة ان كان مقرونا بال وبقلة ان كان مجردا منها والي ذلك اشار الناظم
بقوله وقل ان يصحبها المجرد والعكس في مصحوب ال وشاهد القليل فيهما اي في المقرون
بال والمجرد منها

لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء

فالجبن مفعول له وهو مقرون بال وجا منصوبا علي قلة والاكثر فيه ان يكون مجرورا وقوله
من امكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر

فرغبة مفعول له وهو مجرد من ال وجا مجرورا وفيه رد علي الجزولي في منعه الجر والاكثر ان
يكون منصوبا وانما كان جر المجرد قليلا عكس المقرون بال لانه اشبه الحال والتمييز لانه من البيان
وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وطمعا والنصب والجر مستويان في
المضاف للجر نحو ينفقون اموالهم ابتغا مرضات الله اي لاجل خشية الله خشية

مفعول له وهو مضاف مجرور وقيل ومثله في جر المفعول له المضاف لايلاف قريش
فايلاف مفعول له مضاف مجرور باللام وهي متعلقة بيعبدوا اي فليعبدوا رب هذا
البيت لايلافهم الرحلتين رحلة الشتا الي اليمن ورحلة الصيف الي الشام ودخلت الفا
لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصي فان لم يعبدوه لسائر نعمه
فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتا والصيف اللتين كانوا يمتحنون فيهما لانهم خدمة بيت
الله بخلاف غيرهم فانهم يخاف عليهم من القطاع والمنتهبين والحرف الجار في هذه الاية واجب
عند من اشترط في نصب المفعول له اتحاد الزمان وهو الاعلم والمتاخرون لان زمن الايلاف
سابق علي زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت في الحال
وقال الكسائي والاخفش اللام متعلقة في لايلاف باعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة
بقوله تعالى فجعلهم كعصف ماكول فتكون السورتان سورة واحدة ويرجحه انهما في مصحف
ابي سورة واحدة ويضعفه ان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراتهم علي البيت والله
اعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل علي
تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا
فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك اكرمك اكراما وقال
الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت
جلوسا هذا باب المفعول فيه وهو المسمي عند البصريين
ظرفا دون الكوفيين ولان الظرف في اللغة الوعا وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل والذي
يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفرا محلا والكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات
ولا مشاحة في الاصطلاح الظرف ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت او من اسم
مكان او من اسم عرضت دلالته علي احدهما او من اسم جار مجراه اي مجري مجراه فالمكان والزمان
كامكث هنا ازمنا فهنا اسم اشارة من اسما المكان وازمنا جمع زمن من اسما الزمان والاسم
الذي عرضت دلالته علي احدهما اي الزمان والمكان اربعة احدها اسماء العدد المميزة بهما اي
بالزمان والمكان كسرت عشرين يوما ثلثين فرسخا فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان
لانه لما ميز بيوما وهو من اسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب
نصب ظرف المكان لانها لما ميزت بفرسخا وهو من اسما المكان عرضت له اسمية المكان والثاني ما افيد
به كلية احدهما اي الزمان والمكان او جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ وكل اليوم
كل الفرسخ نحو جميع وكل مفعول فيهما منصوب نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا

الي الزمان والمكان عرضت له اسمية الزمان والمكان وصارا دالين علي كليتهما لانهما من الالفاظ
الدالة علي العموم والاحاطة او بعض اليوم بعض النزح او نصف اليوم نصف الفرسخ
فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الي الزمان
والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين علي جزئي الزمان والمكان لانهما من الالفاظ
الدالة علي الجزئية الا ان بعض يدل علي جزء مبهم ونصف يدل علي جزء معين من جهة المقدار والثالث
ما كان صفة لاحدهما اي الزمان والمكان نحو جلست طويلا من الدهر شرقي الدار فطويلا
وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما وصف بهما الزمان والمكان
عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقي صفة للمكان
وذكر الدار معين له والاصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا والرابع ما كان مخفوضا باضافة
احدهما اي الزمان والمكان ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه بعد حذفه اي المضاف
والغالب في هذا المضاف اليه النايب عن المضاف المحذوف ان يكون مصدرا والغالب في
المضاف المحذوف المنوب عنه ان يكون زمانا ولابد من كونه معينا لوقت او لمقدار
فالمعين لوقت نحو جئتك صلاة العصر وقدوم الحاج فصلاة وقدوم مفعول فيهما
منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصب انتصابه
والاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت
المجي وانيب عنه المصدر وهو صلاة وقدوم والمعين للمقدار نحو انتظرتك حلب الناقة
وقد يكون النايب اسم عين نحو لا اكلمه القارظين بالتثنية والاصل مدة غيبة القارظين
فحذف مدة وانيب عنها غيبة ثم غيبة وانيب عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء
المشالة وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والرا وهو شي يدبغ به قال الجوهري لا اتيك
او يؤوب القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا
وطال غيبتهما وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد اي مكان قربه فحذف
المضاف وهو مكان وانيب عنه المصدر وهو قرب والي ذلك اشار الناظم بقوله

وقد ينوب عن مكان مصدر ... وذاك في ظرف الزمان يكثر

وانما كان ذلك كثيرا في ظروف الزمان وقليلا في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر
وبعد ظرف المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل
علي المصدر بحروفه وعلي الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام
الخارجي اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت

اقامة

اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة والجاري مجرى احدهما اي الزمان
والمكان الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها علي تضمين معنى في قولهم احقا انك ذاهب
فاحقا منصوبة علي الظرفية متعلقة بالاستقرار علي انها خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل
مصدر ومرفوع بالابتدا عند سيبويه والجمهور علي حد ومن اياته انك ترى الارض والاصل
افي حق ذهابك فحذف في وانتصاب حقا علي الظرفية وقد نطقوا بذلك الحرف الجار في قوله
افي حق مواساتي اخاكم ... وقال ... فايد بالغا التثيري

افي الحق اني مغرم بك هايم ... وانك لا خل هواك ولا خمر

فصرح بفي وشبه هوى من هو مغرم به في كونه غير ثابت ولا مستقر علي حالة بما العنب المتردد
بين الخلية والخمرية فلا هو خل صرف حتى يستعمل خله ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا ثم كان حال
هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام من اغرم به ولما كان قول الموضح والجاري مجرى احدهما شاملا
للزمان والمكان خصصه بقوله وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ولهذا
يقع خبرا عن المصادر كما تقدم في احقا انك ذاهب دون الجثث فلا يقال احقا زيد وذهب
المبرد وتبعه ابن مالك الي ان احقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعمولها
في تاويل مصدر مرفوع علي الفاعلية علي حد ولم يكفهم انا انزلنا ورده ابو حيان ومثله اي
مثل احقا انك ذاهب في الانتصاب علي الظرفية المجازية غير شك انك قايم وجهد رايي انك
قايم وظني انك قايم فغير شك وجهد رايي وظني منصوبات علي الظرفية توسعا
علي اسقاط في والاصل في غير شك وفي جهد رايي وفي ظني علي وزان احقا وخرج عن الحد المذكور
في النظم بقوله الظرف وقت او مكان ضمنا في باطراد وتبعه الموضح ثلاثة امور وترغبون
ان تنكحوهن اذا قدر بفي فانه يصدق عليه انه اسم ضمن معنى في اذ التقدير وترغبون ان تنكحوهن
وهو ليس بظرف فان النكاح ليس بواحد مما ذكرنا لانه ليس باسم زمان ولا مكان اما اذا قدر بعن
فليس مما نحن فيه والامر الثاني نحو تخافون يوما من اسما الزمان ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته
من اسما المكان فان يوما وحيث وان كانا من اسما الزمان والمكان فليسا ظرفين فانهما ليسا علي معنى
في اذ ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم
يخافون نفس اليوم وان الله يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فانتصابهما علي المفعول به
لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وناصب لفظ يوما يخافون وناصب محل حيث فعل مضارع
منتزع من لفظ اعلم تقديره يعلم حال كونه محذوفا لدلالة اعلم عليه لا اعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل
لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت قد

محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هولاء اهدى من الذين امنوا سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد احسن وجها وقول العباس بن مرداس ، واضرب منا بالسيوف القوانسا ، انتهى وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود الغزني افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل حيث مفعولا به نظر لان هذا ضرب من التصرف وفي التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه المرادي بقوله لم تجي حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدا انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفصل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ايضا حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يوتيكم مثل ما اوتي رسله من الايات لانه يعلم ما فيهم من الذكا والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك انتهى والامر الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما اي الدار والبيت انما هو على التوسع باسقاط الخافض وهي في والاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينتصب ما بعده كقوله تمرون الديار لا انتصابهما على الظرفية فانه لا يطرد تعدي ساير الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت لان الدار والبيت من اسماء المكان المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا تقبل النصب على الظرفية من اسماء المكان الا المبهم وما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجي

فصل والظرف الزماني والمكاني حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سوا كان اللفظ الدال فعلا ام اسم فعل ام مصدرا وهذا اشمل من قول النظم فانصبه بالواقع فيه ولهذا اللفظ ثلاث حالات احداها ان يكون مذكورا واليه اشار الناظم بقوله مظهرا كامكث هنا ازمنا وهذا هو الاصل لان الاصل في العامل ان يكون مذكورا والحالة الثانية ان يكون محذوفا جوازا لدليل مقالي وذلك كقولك فرسخين او يوم الجمعة بنصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان جوابا لمن قال كم سرت او متى صمت اي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين المعدود مطلقا زمانا كان او مكانا او نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة والحالة الثالثة ان يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسايل وهي ان يقع صفة كمررت بطاير فوق غصن ففوق صفة لطاير او صلة كرايت الذي عندك فعندك صلة الذي او حالا كرايت الهلال بين السحاب فبين حال من الهلال او خبرا كزيد عندك فعندك خبر زيد والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر او مستقر

الا في الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبني على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل امام ولا جا الذي امام ولا رايت الهلال امام ولا زيد امام لئلا يجتمع عليها ثلاثة اشيا القطع والبنا ووقوعها موقع شي اخر ومثل الزمان بمثالين احدهما قياسي والاخر سماعي فقال او مشتغلا عنه العامل بنصبه لمحل ضميره كيوم الخميس صمت فيه فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي كما مثل او مسموعا بالحذف لا غير كقولهم في المثل لمن ذكر امرا تقدم تقادمه حينئذ الان فحين منصوبة لفظا بفعل محذوف واضيفت الى اذ اضافة بيان او اضافة اعم الى اخص والان منصوب محلا وفتحته فتحة بنا لانه مبني لتضمنه معنى ال فال الموجودة فيه زايدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف اي كان ذلك حينئذ واسمع الان فهما جملتان واصلهما ان يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا حينئذ الان اي كان ما تقول واقعا وقت حين اذ كان كذا واسمع الان ما اقول لك فحينئذ مقتطع من جملة والان مقتطع من جملة اخرى وكان ينبغي للموضح ان يقول ليس غير لانه يرى ان قولهم لا غير لحنا كما صرح به في المغني وبالغ في انكاره في شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما وضحته في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصدر واسم الفعل وما جرى مجراهما وشمل مسالتي الحذف قول الناظم والا فانوه مقدرا فان ذلك يعم الجايز والواجب

فصل اسماء الزمان صالحة للانتصاب على الظرفية سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين واسبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله ، وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثل وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل وبني عليه ظرف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد تريد الزمان كما يفعل ذلك اذا اردت المكان اذ لا فرق بينهما في صحة تقدير في ونصبه على الظرفية قال الشاطبي والصالح لذلك النصب على الظرفية من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه كاسما الجهات الست فانها مفتقرة في بيان مسماها الى غيرها وهو ذكر المضاف اليها وهذه العبارة اخذها من الشارح والاضافة فيها بيانية اي صورة هي مسماه والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقته ويحمل الي قولنا ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان فانه لا يعرف حقيقته الا بذكر المضاف اليه قال ابو البقا في شرح لمع ابن جني الا انها مع تحصلها في المكان من وجهين احدهما ان لا يلزم مسماه الا ترى ان خلفك قدام لغيرك وقد يتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة اخرى لكن لان الجهات

تختلف باختلاف الكاين في المكان فهي جهات له وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه
الثاني ان هذه الجهات لا امد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الي اخر الدنيا انتهي والجهات الست
نحو امام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت تقول جلست امامك ووراك ويمينك
وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكاين في المكان فان له ست جهات وشبهها
في الشياع كناحيه وجانب ومكان تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر
واعترض جانب بانه مما يتعين فيه التصريح معه بفي وكاسما المقادير كميل وفرسخ وبريد تقول
سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع الثاني ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل واتحدت
مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمي عمرو لا فرق في ذلك بين
الصحيح والمعتل ولا بين المفرد كما مثل والجمع نحو قوله تعالي وانا كنا نقعد منها مقاعد
للسمع فمذهب ومرمي ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فان
عامل مذهب ذهب وعامل مرمي رمي وعامل مقاعد مقعد وقس علي ذلك فعل الامر نحو قم
مقام زيد والوصف نحو انا قايم مقامك والمصدر نحو عجبت من قيام زيد مقامك والي هذين
النوعين اشار الناظم بقوله «وما يقبله المكان الا مبهما» واشار الي مثاله بقوله
«نحو الجهات والمقادير» «وما صيغ من الفعل» واشار الي شرطه بقوله
«وشرط كون ذا مقيسا ان يقع» «ظرفا لما في اصله معه اجتمع»
فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت مرمي عمرو لم يجز في القياس
ان يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفي واما قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب
ومناط الثريا فشاذ نصبه لمخالفة مادته لمادة عامله اذ التقدير هو مني مستقر في مقعد
القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا فعامله الاستقرار المتعلق به مني الواقع خبرا عن هو
ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعني هو مني في القرب مقعد
القابلة من النفسا وفي البعد مناط الثريا من الدبران وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر فمني الاولي
متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفسا والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان
نفسه لانه مشتق ولو اعمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا
لاتحاد المادة ويصير المعني هو مستقر مني قعد مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب وناط مناط
الثريا وانما استاثرت اسما الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن اسما المكان لان اصل
العوامل الفعل ودلالته علي الزمان اقوي من دلالته على المكان لانه يدل علي الزمان تضمنا وعلي
المكان التزاما فصل الظرف الزماني والمكاني نوعان متصرف وهو ما

يفارق

يفارق الظرفية الي حالة لا تشبهها كان يستعمل مبتدا وخبرا وفاعلا او مفعولا به
او مضافا اليه كاليوم فانه يستعمل مبتدا وخبر تقول اليوم يوم مبارك برفعهما
وفاعلا تقول اعجبني اليوم ومفعولا به تقول احببت يوم قدومك ومضافا اليه تقول
سرت نصف اليوم والي ذلك اشار الناظم بقوله
«وما يري ظرفا وغير ظرف» «فذاك ذو تصرف في العرف»
وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلا كقط في استغراق الماضي وعوض في استغراق
المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي تقول ما فعلته قط ولا افعله عوض والمعني ما فعلته
في الزمن الماضي ولا افعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشي اي قطعته فمعني
ما فعلت قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية
وعلة بنايها تضمنها معني حرفي ابتدا الغاية وانتهايها اذ المعني ما فعلته مذ خلقني الله تعالي الي
الان وبنيت علي حركة فرارا من التقا الساكنين وكانت ضمة في بعض لغاتها حملا علي قبل وبعد
وعوض مشتقة من العوض وسمي الزمان عوض لان الدهر كلما مضي منه جز خلفه اخر وكان عوضا
منه ويبني علي الحركات الثلاث اذا لم يكن مضافا والنوع الثاني ما لا يخرج عنها اي عن الظرفية الا
بدخول الجار عليه وهو من خاصه قال في درة الغواص واختصت من بذلك لكونها ام الباب
ولكل باب ام يمتاز بخاصه دون اخواتها نحو قبل وبعد من اسما الزمان ولدن وعند من اسما
المكان فيحكم عليهن بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن نحو لله الامر من قبل ومن بعد اتيناه
رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما اذ لم تخرج عن الظرفية الا الي حالة شبيهة بها اي
بالظرفية لان الظرف والجار والمجرور اخوان في التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا
وقعا صفة او صلة او خبرا وحالا فان جر شي من الظروف بغير من كان متصرفا نحو عن اليمين
وعن الشمال عزين والفرق ان من لكونها ام الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها بل قال ابن مالك ان
من الداخلة علي قبل وبعد واخواتهما زايدة والي هذين النوعين اشار الناظم بقوله
«وغير ذي التصرف الذي لزم» «ظرفية او شبهها من الكلم»
هذا باب المفعول معه وهو اسم فضلة تال
لواو بمعني مع تالية لجملة ذات فعل او ذات اسم فيه معني الفعل وحروفه بالرفع
فذات الفعل كسرت والنيل وذات الاسم الذي فيه معني الفعل وحروفه نحو انا سائر والنيل
فيصدق علي النيل في المثالين انه اسم لدخول ال عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال الواو
تلك الواو بمعني مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الاول وذات اسم فيه معني



الفعل وحروفه وهو ساير في المثال الثاني فان فيه معنى الفعل وهو السير وفيه حروفه وهي السين والياء والراء وسمي النيل مفعولا معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل فخرج باللفظ الاول وهو قوله اسم نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما قيده الموضح بذلك في شرح اللمحة ونحو سرت والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح القطر الا انها داخلة في المثال الاول في اللفظ على فعل وهو تشرب وداخلة في المثال الثاني على جملة وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا معه بنا على ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ الزمخشري كما نقله عنه في المغني ويخرج باللفظ الثاني وهو قوله فضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة وخرج باللفظ وهو قوله جئت مع زيد فانه تالي النفس مع لا الواو التي بمعناها وخرج باللفظ الرابع وهو قوله بمعنى مع جاء زيد وعمرو قبله او بعده فان التقييد بالقبلية والبعدية ينافي المعية ولو قال بدل جاء رايت حتى يكون عمرو منصوبا كان اولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال خرج بقيدين وخرج باللفظ الخامس وهو قوله تالي الجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع على كل فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه لعدم تقدم الجملة خلافا للصيمري بفتح الميم وضمها فانه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز وخرج باللفظ السادس وهو قوله ذات فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا لك واباك بالموحدة فلا تتكلم فيه قال سيبويه واما هذا لك واياك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى قال ابن مالك اراد بالقبيح الممتنع وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه خلافا لابي علي الفارسي فانه اجاز في قوله هذا ردائي مطويا وسربالا اعمال الاشارة واجاز بعضهم اعمال الظرف وحرف الجر انتهى كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط في النظم اعتمادا على المثال فقال

، ينصب تالي الواو مفعولا معه ، في نحو سيري والطريق مسرعه ،

فان قلت قد قالوا ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا بنصب زيدا فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت اكثرهم يرفع بالعطف على انت ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا الضمير وهو انت فاعلا بمحذوف لا مبتدا واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك في المثال الثاني دون الاول والاصل ما يكون وكيف تصنع فيكون وتصنع ضميره مستتر وهو مرفوع على الفاعلية فلما حذف الفعل وحده وهو يكون ويصنع برز ضميره وانفصل لتعذر اتصاله

وقدره

وقدره سيبويه من لفظ الكون في المثالين وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال الاصل كيف يكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له ام غير مقصود فزعم السيرافي انه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها بمعنى التحقير والانكار وليست سوالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فنص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال واما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن اصلها للسوال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على اي حال تكون او كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله

، وبعد ما استفهام او كيف نصب ، بفعل كون مضمر بعض العرب ،

والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه وبه قال جمهور البصريين وطايفة من الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فمعنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا الناصب له الواو خلافا للجرجاني عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما في ساير الحروف الناصبة والى هذين المذهبين اشار الناظم بقوله

، بما من الفعل وشبهه سبق ، ذا النصب لا بالواو في القول الاحق ،

ولا الناصب له الخلاف اي المخالفة خلافا للكوفيين اكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدا نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لم يصلح ان يجري على ما قبله كقام زيد وعمرو فلما خالفه في المعنى انتصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب عمرو وذلك لا يجوز ولا الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير في سرت والنيل سرت ولابست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج ورده السيرافي بما يطول ذكره وانما قدر فعل الملابسة لانها عم الافعال اذ لا يتحقق فعل بدونها ويوخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله ولا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم اصلها ان تكون عاطفة فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف

عليه فكذلك هذا والاولي يتفق عليها والثانية طرفها خالف لابي الفتح ذهب في الخصايص الي
جواز التوسط مستدلا بنحو قوله

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ... خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي

وهذا مخرج علي ان فحشا ليس معطوف علي غيبة قدم عليه للضرورة كقوله

الا يا نخلة من ذات عرق ... عليك ورحمة الله السلام

والاصل عليك السلام ورحمة الله **فصل** للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات
احداها وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد
وعمرو قبله او بعده لما بينا من عدم تقديم جملة في الاول ومن عدم الفضلية في الثاني لان
الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتاتي الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث وثانيها
رجحانه اي العطف علي المفعول معه كجا زيد وعمرو فيترجح العطف لانه الاصل وقد امكن
بلا ضعف واليه اشار الناظم بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق ويجوز النصب
علي المفعول معه وثالثها وجوب المفعول معه وذلك في نحو مالك وزيدا ومات زيد وطلوع
الشمس لامتناع العطف في المثال الاول وهو مالك وزيد من جهة الصناعة لانه لا يجوز العطف
علي الضمير وهو الكاف في لك الا بعد اعادة الجار نحو وعليها وعلي الفلك واجاز الكسائي فيه الجر
قال الموضح في الحواشي وبه اقول لا علي العطف بل علي اضمار الجار لتقدم ذكره انتهي
وفيه نظر لان الجار في الامر العام المطرد اذا حذف زال عمله فان قلت كان ينبغي ان يمتنع مالك
وزيدا كما يمتنع هذا لك وابالك علي الصحيح لعدم تعلق فعلا واسم فيه معني الفعل وحروفه
قلت لما اشتمل مالك وزيدا علي ما يشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية الانكارية قدروا
عاملا بعدها لشدة طلبها للفعل والتقدير ما كان لك وزيدا وهو احد الوجهين في التسهيل والي
ذلك اشار الناظم بقوله والنصب ان لم يجز العطف يجب ولامتناع العطف في المثال
الثاني وهو مات زيد وطلوع الشمس من جهة المعني لان العطف يقتضي التشريك في المعني
وطلوع الشمس لا يقوم به الموت والي ذلك اشار الناظم بقوله والنصب ان لم يجز العطف يجب
ورابعها رجحانه اي المفعول معه وذلك في نحو قوله

فكونوا انتم وبني ابيكم ... مكان الكليتين من الطحال

والكليتان بضم الكاف فلحمتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرتين عليهما لحم محيط بهما
كالغلاف لهما والطحال بكسر الطا ونحو قمت وزيدا لضعف العطف الاول وهو فكونوا
انتم وبني ابيكم من جهة المعني لانك اذا قلت كن انت وزيدا كالاخ وعطفت زيدا علي الضمير في كن

لزم ان يكون زيدا مامورا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ
قاله الموضح في شرح النظر وهو معني قول ابن مالك لان المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم
المامورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود انتهي
وقال ابو البقا كان ينبغي ان النصب يجب اذ ليس المعني انه امر بني ابيهم بشي بل امرهم بموافقة
بني ابيهم ويدل علي ذلك انه اكد الضمير بقوله انتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه
مضمرا لجاز هنا انتهي وبقوله اقول ولضعف العطف في الثاني وهو قمت وزيدا من جهة
الصناعة لانه لا يحسن العطف علي الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل او باي فاصل
كان والي ذلك اشار الناظم بقوله والنصب مختار لدي ضعف النسق وخامسها امتناعهما
اي العطف والمفعول معه كقوله

وعلفتها تبنا وماء باردا ... حتي شتت همالة عيناها

وقوله

اذا ما الغانيات برزن يوما ... وزججن الحواجب والعيونا

اما امتناع العطف فيهما فلانتفا المشاركة لان الماء لا يشارك التبن في العلف والعيون لا
تشارك الحواجب في التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل ازج وامراة زجا
اذا كانا حاجباهما دقيقين طويلين واما امتناع المفعول معه فيهما فلانتفا المعية في
البيت الاول لان الماء لا يصاحب التبن في العلف وانتفا فايدة الاعلام بها اي بمصاحبة العيون
للحواجب في البيت الثاني اذ من المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فايدة في الاعلام بذلك
ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو وهو ما في البيت الاول والعيون
في البيت الثاني علي انه مفعول به والفعل المحذوف معطوف علي الفعل المذكور اي علفتها تبنا
وسقيتها ماء وزججن الحواجب وكحلن العيون هذا قول الفارسي والفرا ومن تبعهما
واليه اشار الناظم بقوله او اعتقد اضمار عامل تصب وذهب الجرمي بفتح الجيم
نسبة الي بني جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه قاله ابن درستويه
والمازني بكسر الزاي نسبة الي بني مازن والمبرد بفتح الرا قال ابن جني وسبب تسميته بذلك
ان المازني ساله عن مسايل فاجاب عنها واحسن فقال انت المبرد بكسر الرا اي المثبت للحق قال
المبرد فغير الكوفيون اسمي فجعلوه بفتح الرا وابو عبيدة بضم العين والاصمعي بفتح الميم نسبة
الي جد اصمع وابو محمد اليزيدي بفتح اليا المثناة تحت وكسر الزاي الي انه لا حذف وان
ما بعد الواو في البيتين معطوف علي ما قبله وذلك علي تاويل العامل المذكور قبلهما بعامل يصح
انصبابه عليهما معا انصبابة واحدة فيؤول زججن بحسن بتشديد السين لان التحسين

يصح تسليطه علي العيون والحواجب فيقال اتبن والما فيقال علفتها تبنا وماء فهو من باب التضمين
واحتج الاولون القايلون بالحذف بانه لو كان علي التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها
تبنا وماء قالوا وهو غير سايغ واجيب بان ما منعوه مسموع من العرب كقول طرفه لها سبب ترعي
به الماء والشجر واختلف في التضمين اهو قياس ام سماع والاكثرون علي انه قياس وضابطه
ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معني عام قاله المرادي في تلخيصه هذا

باب المستثني

وهو المخرج تحقيقا او تقديرا من
مذكور او متروك بالا او ما في معناها بشرط الفايدة قاله في التسهيل فقوله المخرج جنس
يشمل المخرج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه او بالصفة نحو اعتق رقبة مومنة وبالشرط نحو اقتل
الذمي ان حارب وبالغاية نحو اتموا الصيام الي الليل وبالاستثنا نحو فشربوا منه الا قليلا منهم
وقوله تحقيقا او تقديرا اشارة الي قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور او متروك
اشارة الي قسمي التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل يخرج به ما عدا المستثني
مما تقدم وقوله او ما في معناها يشمل ادوات الاستثنا وقوله بشرط الفايدة احترازا عن نحو
جاني ناس الا زيدا او جاني القوم الا رجلا فانه لا يفيد قال الشاطبي ومعني اخراجه ان ذكره بعد
الا مبين ان لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا انه كان مرادا للمتكلم ثم
اخرجه هذا حقيقة الاخراج عند ايمة اللسان عند سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره انتهي
وبه ينتفع الحالوين ولا اشكال و**للاستثنا ادوات ثمان** وهو اربعة اقسام الاول
حرفان وهي الا عند الجميع من النحويين **وحاشا عند سيبويه** واكثر البصريين وذهب
الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفرا وابو عمرو الشيباني الي انها تستعمل
كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معني الا وذهب جمهور الكوفيين الي انها
فعل دايما **ويقال فيها حاش** بحذف الالف الاخيرة **وحشي** بحذف الالف الاولي واليهما
اشار الناظم بقوله ، وقيل حاش وحشا فاحفظهما ، واعترض بان حاشي الحرفية الاستثنايية
لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاشي التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين
فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها علي الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية
قاله في المغني **والثاني فعلان وهما ليس عند الجمهور** وذهب الفارسي ومن تبعه ابو بكر
ابن شقير الي حرفيتها مطلقا وذهب بعضهم الي انها في باب الاستثنا تكون حرفا ناصبا للمستثني
بمعني الا **ولا يكون** واعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا واجاب بانهما لما تركبا غلب
الفعل الحرف لشرف الفعل فسمي الجميع فعلا **والثالث مترددان بين الحرفية والفعلية**

فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين **وهما خلا عند الجميع** من النحويين **وعدا عند غير
سيبويه** فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية **والرابع اسمان وهما غير وسوي بلغاتها فانه
يقال سِوَي** بكسر السين والقصر **كرِضَي وسُوَي** بضم السين والقصر **كهُدَي وسَوَاء** بفتح
السين والمد **كسَمَاء وسِوَاء** بكسر السين والمد **كبِنَاء** وهذه الاخيرة **هي اغربها** وقل من ذكرها
وممن نص عليها الفارسي في الحجة وتبعه ابن الخباز في النهاية ومنه اخذ ابن ابار والحاصل
انها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في المغني **فاذا استثني بالا
وكان الكلام قبلها غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثني منه عمل الا بما يكون الحكم عند
وجودها** بالنسبة الي العمل **مثله عند فقدها** فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما
بعدها وان كان يطلب منصوبا لفظا نصب وان كان يطلب منصوبا محلا جر بجار يتعلق به
نحو ما قام الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد **ويسمي استثنا مفرغا** لان ما قبل الا
تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره والاستثنا في الحقيقة من عام محذوف
وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام احد الا زيد وما رايت احدا الا زيدا
وما مررت باحد الا بزيد الا انهم حذفوا المستثني منه واشغلوا العامل بالمستثني
وسموه استثنا مفرغا **وشرطه** عندهم **كون الكلام غير ايجاب** وهو ان يتقدم عليه ما
يخرجه عن الايجاب **وهو النفي نحو وما محمد الا رسول** فما قبل الا وهو محمد مبتدا والمبتدا
يطلب الخبر فرفع ما بعد الا وهو رسول علي الخبرية **والنهي نحو لا تقولوا علي الله الا الحق** فما قبل
الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صريحا فنصب ما بعد الا وهو الحق علي المفعولية وتقدير المستثني
منه ولا تقولوا علي الله شيا الا الحق **ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن** فما قبل الا
وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالبا فجر بها ما بعد الا وهو التي وتقدير المستثني منه ولا تجادلوا اهل
الكتاب الا بالتي هي احسن **والاستفهام الانكاري** لما فيه من معني النفي **نحو فهل يهلك الا القوم
الفاسقون** فما قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب نايبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم
الفاسقون علي النيابة من الفاعل وتقدير المستثني منه فهل يهلك احد الا القوم الفاسقون والمعني
ما يهلك الا القوم الفاسقون ولا ياتي التفريغ في الايجاب لانه يودي الي الاستبعاد لا تقول رايت
الا زيدا لانه يلزم منه انك رايت جميع الناس الا زيد وذلك محال عادة **فاما قوله ويابي
الله الا ان يتم نوره فحمل يابي** في افادة النفي **علي لا يريد لانهما** لا يابي ولا يريد معناهما النفي فهما
بمعني واحد والمعني لا يريد الله الا اتمام نوره فلا فرق في النفي بين ان يكون في اللفظ او في المعني
والي مسئلة التفريغ اشار الناظم بقوله

وان يفرغ سابق الا لما . بعد يكن كما لولا عدما .

وان كان الكلام تاما وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل فان كان الكلام موجبا
بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وجب نصب المستثنى بالا والى ذلك اشار الناظم
بقوله . ما استثنت الا مع تمام ينتصب نحو فشربوا منه الا قليلا فما قبل الا وهو شربوا
كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في فشربوا وموجب لانه لم يتقدم نفي ولا شبهه
وما بعد الا وهو قليلا واجب النصب على المستثنى ولا يجوز رفعه الا بتاويل كما يجي فاما قوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا بالرفع فالا فيه ليست للاستثنا وانما هي بمعنى غير فهي صفة
لآلهة ولكن نقل الاعراب منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف واما قوله وهو الاخطل

. وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير الا النؤي والوتد

برفع النؤي والوتد على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبهما لان الكلام موجب
فمحمول تغير من افادة النفي على لم يبق على حاله لانهما اي لان تغير ولم يبق معناهما
النفي فهما بمعنى واحد والصريمة بالصاد والرا المهملتين كل رملة انصرمت من معظم
الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزل اذا درس وعفته
الريح درسته يتعدى ولا يتعدى والنؤي بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن قفل حفيرة
حول الخبا تصنع لئلا يدخله ما المطر والوتد بكسر التا الخازوق يدق في الارض واختلف
في ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها انه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم
انه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث
الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافي والفارسي وابن البادش والرابع الفعل
الفعل المتقدم بغير واسطة واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره
استثني واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع ان بفتح الهمزة وتشديد
النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا ان زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الا
مركبة من ان ولا ثم خففت ان وادغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفرا زاد ابن عصفور
فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة وان
كان الكلام التام غير موجب ففيه تفصيل فان كان الاستثنا متصلا وهو ما يكون فيه المستثنى
بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثنا وغير متراخ المستثنى عن المستثنى
منه ولا متقدم عليه فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه بدل كل على بدل بعض
من كل عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب

الاستثنا خاصة قاله ابو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف
لما قبلها قال في المغني ورد ثعلب كلا من المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا
وهو موجب ومتبوعه نفي والبدل لا بد ان يكون على وفق المبدل منه في المعنى واجاب الابدي
بان بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للاول في المعنى الا ترى انك اذا قلت رايت القوم بعضهم
فيكون قولك اولا رايت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رايت منهم وكما جاز في النعت المخالفة
نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع جاز في البدل وقال في الرد على الكوفيين بان الا لو كانت
عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد وليس شي من احرف العطف يباشر العوامل قال في المغني
وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى والى ترجيح الاتباع اشار
الناظم بقوله . وبعد نفي او كنفي انتخب . اتباع ما اتصل مثال النفي نحو ما فعلوه الا
قليل منهم بالرفع في قراة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل
عند البصريين وهو في نية تكرير العامل والتقدير ما فعلوه الا فعله قليل منهم وعطف نسق
عند الكوفيين وشبه النفي النهي والاستفهام مثال النهي ولا يلتفت منكم احد الا امراتك بالرفع
في قراة ابي عمرو وابن كثير فامراتك بدل من احد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة
تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغني عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه الا
الضالون بالرفع في قراة الجميع فالضالون بدل من الضمير المستتر في يقنط بدل بعض من كل ولم
يوت معه بضمير لما قلنا والنصب عربي جيد وقد قري به في السبع في قليل من قوله تعالى
ما فعلوه الا قليل منهم وفي امراتك من قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك ولا يتاتى الا ثنا ع
في الموجب فاما قراة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع فمحمولة على ان شربوا في معنى لم يكونوا
منه بدليل فمن شرب منه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع وسياتي وبغير المردود
نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم الا زيدا قصد التطابق
بين الكلامين ولم يجز الابدال نقله المرادي عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخي خي
ما جاني احد حين كنت جالسا هاهنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا
لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بغير
المتقدم ما جاء الا زيدا القوم فانه لا يجوز الابدال كما سيجي واذا تعذر البدل على اللفظ لمانع
ابدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من احد الا زيد برفعهما وليس زيد بشي الا
شيا لا يعبا به بالنصب قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل بعد الجلالة من اسم لا لانه
في موضع رفع بالابتدا ولم تحمله على اللفظ فتنصبه لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في

موجب وتبعه علي ذلك ابو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل
اسم لا علي انه مبتدا قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح في باب ان واعتبار محل لا مع
اسمها علي انهما في محل مبتدا عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول لا علي الجملة والمختار عند ابي
حيان ان الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العايد علي اسم لا وزيد في المثال الثاني مرفوع
علي البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالابتدا وشيا في المثال الثالث منصوب علي البدلية من
محل شي لانه في موضع نصب علي الخبرية لليس ولم يخفضهما حملا علي اللفظ لانهما موجبان بدخول
الا عليهما ولان من والبا الزايدتين بعد نفي او شبهه لا يعملان في موجب كذلك فان قلت
مقتضي قوله فالارجح الاتباع ان النصب علي الاستثنا في هذه الامثلة مرجوح قلت اما الاخيران
فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر علي الصفة انشد الكسائي

انيخت فالقيت بلدة فوق بلدة ۞ قليل بها الاصوات الا بغامها

بالخفض واما الاول فقد قال ابو القسم السهيلي في اماليه لا يجوز نحو لا اله الا الله من نصب المستثني
ما جاز في نحو ما فعلوه الا قليل كالم تجزيه ولم يكن لهم شهدا الا انفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعة
لم ينبه عليها من حذاق النحويين الا قليل وهو ان النصب انما حسنه الايجاب فاذا دخل النفي علي كلام قلم
ينفه جاز ذلك من النصب ما جاز قبل دخول النافي واذا دخل علي كلام لا يستقيم تقديره عريا
عن تعين اعتبار حكم النفي وامتنع اعتبار حكم الايجاب انتهي فان قلت لا اله الا الله واحد
فالرفع ايضا في اله واحد علي البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا علي اللفظ واذ كان البدل نكرة
موصوفة لانها موجبة لوقوعها بعد الا ولا الجنسية لا تعمل في موجب ولا يترجح النصب علي
الاتباع لتاخر صفة المستثني منه عن المستثني نحو ما فيها رجل الا اخوك صالح خلافا للمازني
فانه قال اذا تاخرت صفة المستثني منه عن المستثني فانه يختار النصب فتقول ما فيها رجل الا اخاك
صالح فرجل مبتدا تقدم خبره في المجرور قبله وصالح نعت رجل المستثني منه واخاك منصوب علي الاستثنا
متقدم علي صفة المستثني منه والاصل ما فيها رجل صالح الا اخاك ونقل ابن الخباز في النهاية عن
المازني انه يوجب النصب وانه ينزل التقديم علي الصفة منزلة التقديم علي الموصوف لان المبدل
منه ملغي في بعض الوجوه والموصوف مرعي الجانب فتدافعا والصواب ما نقله الموضح عنه فقد قال
ابو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم
المستثني علي صفة المستثني منه ففيه مذهبان احدهما ان لا يكترث بالصفة بل يكون كما يكون اذا
لم يذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الا ابوك صالح كانك لم تذكر صالحا هذا راي سيبويه والثاني انه
لا تكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثني متقدما بالكلية علي المستثني منه فيكون نصبه راجحا وهذا

اختيار المبرد وعندي ان النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافيا
انتهي فلو وقعت المستثني بين صفتي المستثني منه نحو ما مررت باحد خير من زيد الا ابنك ابر بوالديه
فالظاهر ان الخلاف قايم فليتامل قاله الموضح في الحواشي وان كان الاستثنا منقطعا
وهو ما لا يكون المستثني بعض المستثني منه بشرط ان يكون ما قبل الا دالا علي ما يستثني فيجوز قام
القوم الا حمارا ويمتنع قام القوم الا ثعبانا وفي ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط العامل
علي المستثني وتارة لا يمكن فان لم يمكن تسليط العامل علي المستثني وجب النصب في المستثني
اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها
وموضعها نصب علي الاستثنا ولا يجوز رفعه علي الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل
عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله في القياس ما نفع زيد الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر
وزعم السيرافي ومبرمان في حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع رفع
علي الابتدا وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شانه وما نفع زيد لكن الضر
شانه وزعم الشلوبين ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيا الا
النقصان ثم فرغه له وجعله متصلا ورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن
الطراوة ان ما زايدة واستغني عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو وان امكن تسليطه
اي العامل علي المستثني نحو ما قام القوم الا حمارا اذ يصح ان يقال قام حمار فالحجازيون يوجبون
النصب لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثني ليس من جنس المستثني منه والنصب
عليه قراة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن بنصب اتباع وتميم ترجحه وتجيز الاتباع ويقرون
الا اتباع الظن بالرفع علي انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرا بالخفض علي الابدال
منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزايدة لا تعمل فيه والي هذه المسالة اشار
الناظم بقوله وانصب ما انقطع ۞ وعن تميم فيه ابدال وقع كقوله وهو جران العود
عامر بن الحرث

وبلدة ليس بها انيس ۞ الا اليعافير والا العيس

فابدل اليعافير والعيس من انيس والا الثانية موكدة للاولي واليعافير جمع يعفور وهو
ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيسا كالبيض جمع بيضا وهي الابل البيض يخالط
بياضها شي من الشقرة وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين احدهما انهم حملوا ذلك علي المعني لان
المقصود هو المستثني فالقايل ما في الدار احد الا حمار المعني فيه ما في الدار الا حمار وصار ذكره
احدا توكيدا ليعلم انه ليس ثم ادمي ثم ابدل من احد ما كان مقصودة من ذكر الحمار والوجه الثاني

انه جعل الحمار انسان الدار اي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله ، تحية بينهم ضرب وجيع ،
جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم وحمل عليه اي علي اتباع المنقطع
الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فمن في محل رفع علي
الفاعلية بيعلم والغيب مفعول به واسم مرفوع علي البدلية من من علي لغة تميم وهو استثنا منقطع
لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز السفاقسي ان يكون متصلا والظرفية
في حقه تعالى مجازيه وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلي هذا فيرتفع علي البدل او عطف
البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في
السموات والارض انتهى وفي الاية وجه اخر ذكره في المغني وهو ان يقدر من مفعولا به والغيب بدل
اشتمال واسم فاعل والاستثنا مفرغ انتهى فصل واذا تقدم المستثنى على
المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقا سوا كان متصلا ام منقطعا وامتنع اتباعه لان
التابع لا يتقدم علي المتبوع كقوله وهو الكميت بمدح بني هاشم

وما لي الا آل احمد شيعة ، وما لي الا مشعب الحق مشعب

والاصل وما لي شيعة الا آل احمد وما لي مشعب الا مشعب الحق فلما قدم المستثنى علي المستثنى منه
وجب نصبه واراد باحمد النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون
تجيز في المستثنى اذا تقدم علي المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع في المسبوق بالنفي فيقول
ما قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك ناصر
بالرفع وقال حسان رضي الله عنه

، لانهم يرجون منه شفاعة ، اذا لم يكن الا النبيون شافع

بالرفع ووجهه ان العامل فرغ لما بعد الا وهو الاتباع في المثال ويكن التامة في البيت
وهو ابوك في المثال والنبيون في البيت وان الموخر وهو ناصر في المثال وشافع في البيت عام
لو نوقع في سياق النفي اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل كل من كل لا بدل بعض
ونظيره ان المتبوع اخر من تقديم وصار تابعا بعد ما كان متبوعا ما مررت بمثلك احد بالجر
والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك تابع لاحد علي انه نعت له فلما قدم النعت علي المنعوت اعرب
بحسب العامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراة الجر
وانما الجاهم الي دعوي ان الموخر عام اريد به خاص ولم يبقوه علي عمومه لان الاعم لا يبدل
من الاخص وقال ابن الضايع الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع الا مجموعين فيكون
بدل شي من شي لعين واحدة والي ذلك اشار الناظم بقوله

، وغير نصب سابق في النفي قد ، ياتي ولكن نصبه اختر ان ورد ،

فصل واذا تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت واو عاطفا او
تلاها اسم مماثل لما قبلها او بعضه او مشتمل عليه او مضرب اليه عنه الغيت جواب الشرط الثاني و
جوابه جواب الشرط الاول ويشملها قول الناظم ، والغي الا ذات توكيد فالاول وهو
العطف نحو ما جاني الا زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية وهو عمرو معطوف بالواو علي ما قبلها
وهو زيد عطف نسق والا الثانية زايدة للتوكيد والاصل ما جاني الا زيد وعمرو والثاني
وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل كقوله اي الناظم
لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا بالمد فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالبا وهو الهاء والميم
فالارجح في الفتى كونه تابعا له في جره وعلامة جره كسرة مقدرة علي الالف ويجوز علي مرجوح
كونه اي الفتى منصوبا بالا علي الاستثنا وعلامة نصبه فتحة مقدرة علي الالف والعلا بدل
من الفتى بدل كل من كل لانهما لمسمى واحد والا الثانية زايدة موكدة لالا الاولى وبدل البعض
من كله نحو ما اعجبني احد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من احد فالارجح فيه كونه تابعا له ويجوز
نصبه علي الاستثنا ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني شي الا زيد
الا علمه فزيد مستثنى من شي ففيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب
نحو ما اعجبني احد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من احد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى
بل عمرو وقد اجتمع العطف والبدل في قوله

ما لك من شيخك الا عمله ، الا رسيمه والا رمله

رسيمه بفتح الرا وكسر السين المهملتين بدل من عمله بدل بعض من كل عند السيرافي ورمله
بفتح الرا والميم معطوف علي رسيمه وذهب ابن خروف الي ان رسيمه ورمله بدل تفصيل من
عمله وهما كل العمل والا المقترنة بكل منهما زايدة موكدة والرسيم والرمل ضربان من السير
والرسيم في السعي الركض والرمل في الطواف الاسراع وان كان التكرار لغير توكيد وهو التاسيس
وذلك في غير بابي العطف والبدل فان كان العامل الذي قبل الا مفرغا بان لم يشتغل المعمول
قبل الا تركته يوثر في واحد من المستثنيات علي ما يقتضيه من رفع او نصب او جر ونصبت
وجوبا علي الاستثنا ما عدا ذلك الواحد الذي اثر فيه العامل نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا
رفعت الاول وهو زيد بالفعل وهو قام علي انه فاعله ونصبت الباقي من المستثنيات
وهو عمرو وبكر علي الاستثنا ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل فيه بل يترجح لقربه من
العامل فتقول ما رايت الا زيدا الا عمرا الا بكرا فتنصب واحدا منها بالفعل علي انه مفعول

به وتنصب الباقي من المستثنيات بالا علي الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل بل
يترجح فما كان منصوبا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وما كان منصوبا علي الاستثنا
يطرقه الخلاف وتقول ما مررت الا بزيد الا عمر الا بكر فتخفض واحدا منها بالبا وتعلقها بالفعل وتنصب
الباقي ولا يتعين الاول للجر بل يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم

، وان تكرر لا لتوكيد فمع ، تفريغ التاثير بالعامل دع ،
في واحد مما بالا استثني ، وليس عن نصب سواه مغني ،

وان كان غير مفرغ بان اشتغل بما يقتضيه قبل الا فان تقدمت المستثنيات كلها علي المستثنى
منه نصبت كلها علي الاستثنا وجوبا ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فاحد فاعل قام وهو
المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شي منها الاتباع لما مر من ان التابع لا يتقدم
علي المتبوع والي ذلك اشار الناظم بقوله

، ودون تفريغ مع التقدم ، نصب الجميع احكم به والتزم ،

وان تاخرت المستثنيات كلها عن المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت ايضا كلها وجوبا نحو
قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا لما مر من ان جواز الاتباع مختص بغير الايجاب وان كان الكلام غير ايجاب
اعطي واحد منها اي المستثنيات ما يعطاه لو انفرد من نصب واتباع ونصبت ما عداه وجوبا
نحو ما قاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا لكن في واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في
الباقي من المستثنيات النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح والي ذلك اشار الناظم بقوله

، وانصب لتاخير وجئ بواحد ، منها كما لو كان دون زائد ،

واجاز الابذي رفع الجميع علي الابدال هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الي اللفظ من حيث
الاعراب واما بالنظر الي المعنى من حيث المفهوم فهي نوعان ما لا يمكن استثنا بعضه من بعض
كزيد وعمرو وبكر في الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شي
وما يمكن استثنا بعضه من بعض كالاعداد نحو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا
فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فيستثنى فيه ففي النوع الاول وهو ما لا يمكن
استثنا بعضه من بعض ان كان المستثنى الاول داخلا في الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موجب
فما بعده من المستثنيات داخل في الحكم كذلك نحو ما قام احد الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى
الاول وهو داخل في اثبات القيام له لان الاستثنا من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك
وان كان المستثنى الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا كان مستثنى من موجب فما بعده خارج نحو
قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفي عنه

لان الاستثنا من الاثبات نفي وعمرو وبكر خارجان كذلك والي ذلك اشار الناظم بقوله وحكمها في القصد حكم الاول
وفي النوع الثاني وهو ما يمكن استثنا بعضه من بعض النحاة اختلفوا علي ثلاثة اقوال
فقيل الحكم كذلك وهو ان كان المستثنى الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده
خارج وان الجميع من المستثنيات مستثنى من اصل العدد وهو قول الجمهور وتبعه القاضي
ابو يوسف ويمكن ادراجه في قول النظم ، وحكمها في القصد حكم الاول وقال البصريون
والكسائي كل من الاعداد المستثنيات مستثنى مما يليه اي من الذي قبله والذي قبله مستثنى من الذي
قبله وهكذا حتى ينتهي الي الاول وهذا القول هو الصحيح لان الحمل علي الاقرب متعين عند التردد
وقيل المذهبان المتقدمان محتملان اي يحتمل عود المستثنيات كلها الي الاول وان الجميع مستثنى من
اصل العدد ويحتمل عود كل منها الي ما يليه حتى ينتهي الي الاول وصححه بعض المغاربة وقال ان الاظهر
فيه ان يكون استثنا من استثنا وعلي هذا الخلاف فالمقر به في المثال المذكور وهو له عندي عشرة
الا اربعة الا اثنين الا واحدا ثلاثة علي القول الاول وهو ان الجميع مستثنى من اصل العدد فتكون الاربعة
والاثنان والواحد ومجموعها سبعة تخرج من اصل العدد وهو عشرة يبقى ثلاثة وسبعة علي
القول الثاني وهو ان كلا من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثني واحد من اثنين يبقى واحد
واذا استثني الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة
ويحتملهما اي للثلاثة والسبعة علي القول الثالث وتوجيهه يعرف مما تقدم ولك في معرفة
المتحصل علي القول الثاني للبصريين والكسائي طريقان احدهما ان يسقط المستثنى الاول وتجبر
الباقي بالمستثنى الثاني اي تزيده عليه وتسقط المستثنى الثالث وان كان معك مستثنى رابع فانك
تجبر به الثالث وهكذا تفعل الي ان تنتهي الي المستثنى الاخير فالمستثنى الاول في المثال المذكور
اربعة فاسقطها من العشرة يبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان تصير ثمانية فاسقط
منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة والطريق الثانية من الطريقين ان تحط المستثنى الاخير
مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا تفعل حتى تنتهي الي الاول فما تحصل فهو الباقي ففي المثال المذكور
تحط واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وثم
طريق ثالثة وهي ان تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال
المتقدم اخرج اربعة وواحدا وادخل اثنين يبقى سبعة وايضا اذا قلت له عندي مائة الا
خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث وما اشبههما في الوترية وادخل
الثاني والرابع وما اشبههما في الشفعية فالباقي بعد الاستثنا بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك
لانا اخرجنا من المائة خمسين لانها اول المستثنيات فهي اذن وتر وادخلنا عشرين لانها ثانية المستثنيات

فهي اذا شفع واخرجنا عشرة لانه ثالثة المستثنيات فهي اذن وتر فصار الباقي ستين ثم ادخلنا
خمسة لانها رابع المستثنيات فهي اذن شفع فصار الباقي خمسة وستين وما زاد من المستثنيات
عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل **فصل واصل غير ان**
يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل الاتري انك قولك زيد غير عمرو معناه معناه مغاير لعمرو
والموصوف بها **اما نكرة** محضة **نحو صالحا غير الذي كنا نعمل** فغير وصف ولا اثر لاضافتها الى
الموصول لانها تتعرف بالاضافة **او** توصف بها **معرفة** لفظا **كالنكرة** معنى **نحو** صراط الذين انعمت
عليهم **غير المغضوب عليهم** على القول بان غير المغضوب صفة للذين انعمت عليهم **فان موصوع**
الذين هم جنس منهم **لا قوم باعيانهم** وذهب السيرافي الى ان غيرا تتعرف بالاضافة اذا
وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير في الايتين بدل لا صفة **وقد**
خرج عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه كما يخرج الا عن
الاستثنا وتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما الهة الا الله اي غير الله فلما حملت
الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعدها لا كما انتقل اعراب الاسم الذي بعد الا الى غير في الاستثنا
فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه **وتعرب هي** اي غير نفسها **بما يستحقه المستثنى بالا في**
ذلك الكلام فيجب نصبها في اربع مسايل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما في نحو **قاموا**
غير زيد و الثانية اذا كان الاستثنا منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو **ما نفع**
هذا المال غير الضرر عند الجميع في المسلتين **و** الثالثة اذا كان الاستثنا منقطعا وامكن
تسليط العامل على المستثنى **كما في نحو ما فيها احد غير حمار عند الحجازيين و** الرابعة اذا تقدم
المستثنى على المستثنى منه **عند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد احد ويترجح** نصبها في مسلتين
احداهما **عند قوم** من الكوفيين والبغداديين **في نحو هذا المثال** المتقدم وهو ما فيها غير
زيد احد **و** الثانية **عند تميم في** الاستثنا المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى
نحو ما فيها احد غير حمار ويضعف نصبها **في** مسلة واحدة وهي اما اذا كان الكلام تاما غير
موجب **نحو قاموا غير زيد** وحيث نصبت فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثنا
وهو ظاهر مذهب سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة **ويمتنع** نصبها **في** مسلة واحدة
وهي ما اذا كان العامل مفرغا **نحو ما قام غير زيد** وفي الصحاح قال الفرا بعض بني اسد
وقضاعة ينصبون غيرا اذا كانت في معنى الا تم الكلام قبلها ام لم يتم يقولون ما جاني غيرك وما
جاني احد غيرك انتهى بلفظه واذا كان الفرا نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قاله الموضح في الحواشي
واقول لا شاهد في تمثيله لجواز ان يكون الفتحة في غيرك فتحة بنا لاضافتها الى المبني واي مسلة

غير اشار الناظم بقوله

واستثن مجرورا بغير معربا … بما لمستثنى بالا نسبا

ويفارق غير الا في خمس مسايل احدها ان لا يقع بعدها الجمل دون غير الثانية انه يجوز ان يقال
قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر
عمرو على اللفظ ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة
اللفظ الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغا معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما
جئتك لغير ابتغا معروفك **فصل والمستثنى بسوى** بلغاتها **كالمستثنى**
بغير في وجوب الخفض ولم يذكر سيبويه الاستثنا بها قاله ابو حيان **ثم قال** ابو القسم
الزجاجي في الجمل **وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا** واليه اشار في النظم بقوله

ولسوى سوى سوا اجعلا … على الاصح ما لغير جعلا

ويؤيدهما حكاية الفرا اتاني سواك وقوله فسواك بايعها وانت المشتري **وقال**
سيبويه والجمهور هي ظرف للمكان بمعنى وسط غير متصرف **بدليل وصل الموصول بها كجا**
الذي سواك فليست هنا بمعنى غير لانه لا يدخل هاهنا الا والظرف قبلها يقولون جا الذي
استقر مكانك **قالوا ولا يخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله** وهو شهل بالمعجمة
ابن سنان **ولم يبق سوى العدوا … ن دناهم كما دانوا**
فجعلها فاعلا في الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم
ودانوا جازوا ومنه كما تدين تدان **وقال** الكوفيون تستعمل سوى اسما وظرفا فيجيزون
في السعة اتاني سواك قاله المطرزي **وقال الرماني وابو البقا العكبري تستعمل**
ظرفا غالبا وكغير قليلا قال الموضح **والى هذا المذهب اذهب فصل المستثنى**
بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهما وفي الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله
عليه فكلوا اي كلوا ما ذكر اسم الله عليه **ليس السن والظفر** بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل
انهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجري الما في النهر **وتقول**
اتوني لا يكون زيدا بالنصب فالسن في الحديث وزيدا في المثال خبران لليس ولا يكون **واسمها**
ضمير مستتر فيهما **عايد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق** عند سيبويه كما قاله الموضح في
الحواشي **او عايد على البعض المدلول عليه بكله السابق** عند جمهور البصريين او عايد على المصدر
المدلول عليه بالفعل تضمنا عند الكوفيين **بتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو اي القايم زيدا**
على القول الاول ورد بانه غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ليس زيدا **او ليس هو** اي ليس

بعضهم زيدا على القول الثاني وفيه بعد لا لان فهم حينئذ البعض على الجميع الا واحدا قاله
الموضح في شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا وليس هو اي ليس قيامهم زيد لحذف المضاف اليه
مقامه على القول الثالث ورد بما رد به الاول وبان فيه تقدير محذوف لم يلفظ به وعلى القول
الثاني وهو كونه ضميرا يعود على البعض المدلول عليه بالكل فهو نظير فان كن نسا بعد تقدم
ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها وهو عايد على الاناث اللاتي هن بعض الاولاد
المتقدم ذكرهم في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم فانه في قوة اولادكم الذكور والاناث ونساء حركن
فان قلت لا فايدة في قول القايل فان كن الاناث نسا قلت الفايدة حصلت بوصفه بالظرف بعده
فان قلت اذا كان محط الفايدة هو الظرف فما فايدة ذكرنا قلت فايدة التوطية
للوصف بعده وباب التوطية يجري في الصفة والخبر والحال وجملتا الاستثنا من ليس زيدا ولا يكون
زيدا في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف تحكم على جملة ليس
بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما
قاله ابو حيان في النكت الحسان او مستانفتان فلا موضع لهما من الاعراب فان قلت دعوى
الاستيناف يخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في
الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيدا فكما ان الا زيدا لا موضع له من الاعراب
مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليهما اشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال
او بيكون بعد لا **فصل** وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان احدهما الجر على انهما حرفا
جر واليه الاشارة بقول النظم واجرر بسابقي يكون ان يرد وهو قليل ولذلك لم يحفظ
سيبويه في عدا ومن شواهده قوله

تركنا في الحضيض بنات عوج ... عواكف قد خضعن الى النسور
ابحنا حيهم قتلا واسرا ... عدا الشمطاء والطفل الصغير

والقوافي مجرورة فالشمطا مجرورة بعدا وهي انثى الاشمط وهو الذي يخالط سواد شعره
بياض وبالياء المثناة تحت مفعول ابحنا من الاباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول وقول الاخر

خلا الله لا ارجو سواك وانما ... اعد عيالي شعبة من عيالكا

بجر الجلالة وخلا وعدا موضعهما جار من نصب ثم اختلف فقيل نصب عن تمام الكلام
فيكون الناصب لموضعهما هو الجملة المتقدمة عليهما التي انتصبا عن تمامها كما قيل به في التمييز الواقع
لابهام النسبة ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه المرادي في باب التمييز عن قوم
وقيل لانهما متعلقان بالفعل او شبهه المذكور قبلها على قاعدة احرف الجر فيكونان في موضع

البعض

وادعى الموضع ... السب

المفعول به كمررت بزيد الا ان تعديتهما على جهة السلب قاله الجرجاني قال الموضح في المغني
والصواب عندي الاول وعلله بامرين وورد والوجه الثاني النصب على انهما فعلان لان فيهما جامدان
لوقوعهما موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف
يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة هذا يعني النصب ان صح في عدا لكونها كانت متعدية قبل الاستثنا
كقولك عدا فلان طوره اي تجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف ينصب المفعول به قلت ضمنوها
في الاستثنا معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شي فقد جاوزه انتهى وفاعلهما مستتر
فيهما وفي مفسره وفي موضع الجملة منهما البحث السابق في ليس ولا يكون فيكون فاعلهما المضمر
اما عايدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير عدا
هو اي القايم زيدا واما على مصدر الفعل اي عدا القيام زيدا واما على البعض المدلول عليه
بكله السابق اي عدا هو اي بعضهم زيدا وفيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا ان
زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو ولا مجاوزة
الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا اي ليس بعضهم زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل
بعض من القوم فيحصل المقصود من الاستثنا بخلافه وجملتا الاستثنا في موضع نصب على الحال
او مستانفتان فلا موضع لهما ويدخل عليهما اي على خلا وعدا ما المصدرية وهو مشكل
على ما تقدم من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في
التسهيل وعلى القول بجواز دخول ما عليهما فيتعين النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين
الفعلية حينئذ واليه الاشارة بقوله وبعد ما انصب كقوله وهو لبيد
الا كل شي ما خلا الله باطل اي ذاهب وفان اخذا من قوله تعالى
كل شي هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل ان تكون صفة للمضاف او للمضاف
اليه وما زايدة كل شي غير الله باطل وعلى هذا فلا استثنا قاله الشيخ طاهر وقوله

تمل الندامى ما عداني فانني ... بكل الذي يهوى نديمي مولع

فعداني فعل ماض ولهذا دخلت عليه نون الوقاية وما موصول حرفي وعدا صلته وموضع
الموصول وصلته نصب بلا خلاف اما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف او على الحالية
على التاويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثنا فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت
مجاوزتهم زيدا على الاول او مجاوزين زيدا على الثاني وبه قال السيرافي او على الاستثنا
كانتصاب غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول فان
كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه وقد يجران على تقدير ما زايدة

وتبعه قال الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني واشار اليه الناظم بقوله . وانجرار قد يرد . قال في المغني فان قالوا بالزيادة قياسا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى **فصل** والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير بالبنا على الضم معللا وفي المغني ان ذلك لحن وان صوابه ليس غير واختار ابن مالك عدم التفرقة ونقله عن العرب وانشد عليه لا غير اجمل **وسمع غيره** اي سيبويه **النصب** رواه الاخفش وغيره **كقوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وابا الاصبغ** بنصب الشيطان وابا الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وليس بمنظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة ارحمن لا يتنزه احد عنه فلم استثنى بحاشى قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه في قبح الحال وسوء الصنع تتنزه المغفرة عنه ويعظم شانها ان تتعلق به وجعل ابا الاصبغ قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به في خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة في الذم قال الدماميني وقد ثبت النصب بفعل اي زيد والفرا والاخفش والشيباني وابن خروف واجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشى **والكلام في موضعها حالا كونها جارة وناصبة وفي فاعلها كالكلام في اختيها** عدا وخلا تقدم مشروحا **ولا يجوز دخول ما عليها** كما افاده الناظم بقوله ولا تصحب ما **خلافا لبعضهم** واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشى فاطمة بنا على ان ما حاشى فاطمة من الحديث وليس بمدرج ورده في المغني بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة رضي الله عنها وان ما حاشى فاطمة مدرج من كلام الراوي ويؤيده ان في معجم الطبراني ما حاشى فاطمة ولا غيرها واما قول الاخطل رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فنادر قال الموضح في شرح اللمحة ويحتمل ان يكون حاشى فيه فعلا متعديا منصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية كان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه انتهى **ولا يجوز دخول الا على حاشى خلافا للكسائي** في اجازته ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشى زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه ايضا ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ قال المرادي في شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشى ضعفت في الاستثنا فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها غير عاطفة وكما قويت هل بام في الاستفهام نحو ام هل

هذا باب الحال والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل وتجوز فيه التذكير والتانيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها

وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها لغيرها ثم انقسامها الى مفرد وظرف وجملة وشروطها ثم حذف عاملها **الحال نوعان موكدة** وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها **ومبينة** ويقال لها المبنية **وهي** التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها وحدها **وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة** للفاعل وللمفعول او لهما معا فالاول **نحو راكبا** فراكبا مبين لهيئة الفاعل وهو التا والثاني نحو زيد **ضربته مكتوفا** فمكتوفا مبين لهيئة المفعول وهو الها **والثالث نحو زيد لقيته راكبين** فراكبين مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم ولهيئة المفعول وهو هاء الغايب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يؤول بهما نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدا على الاصح وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى تقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي قاله في المتوسط **وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى** فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا او مؤولا به ليدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور واذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف **وخرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك** فان ضاحك وان كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما ياتي بعد تمام الجملة الا ما لا يستغني الكلام عنه ليدخل نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان الكسالى حال ولا يستغني الكلام عنه **وخرج بالباقي** وهو قوله مذكور لبيان الهيئة **التمييز في لله دره فارسا والنعت في نحو جاني رجل راكب** فان فارسا وراكب وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان **ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه** وهو الفروسية **وذكر النعت لتخصيص المنعوت** وهو رجل بالنعت **وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا** ورب شي يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى اخر **وقال الناظم** في النظم **الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا** بزيادة كذا لبيان المراد **فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة** فصل اول **مخرج للخبر** في نحو زيد ضاحك فانه عمدة **ومنتصب** فصل ثان **مخرج لنعتي المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومررت برجل راكب** فانهما وان قيدا المنعوت فليسا منصوبين **ومفهم في حال كذا** فصل ثالث **مخرج لنعت المنصوب كرايت رجلا راكبا** فانه اي النعت **انما سيق** بكسر السين وسكون اليا المثناة تحت **لتقييد المنعوت** به **فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد وانما افهمه بطريق اللزوم** لان المقصود بالذات التقييد بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض **وفي هذا الحد** الذي ذكره الناظم **نظر** لان المقصود من الحد تصور ماهية المحدود وهي لا تتصور الا بجميع اجزا الحد وقد جعل **النصب**

جزءا من الحد مع انه حكم من احكام المحدود ولحكم فرع التصور اذ لا يحكم علي شيء الا بعد تصوره
والتصور لماهية المحدود موقوف علي جميع اجزاء الحد ومن جملتها النسب وهو حكم فجاء الدور
وهو توقف الشيء علي ما يتوقف عليه اما بمرتبة كتوقف ا علي ب وب علي ا او بمراتب
كتوقف ا علي ب وب علي ج وج علي ا والدور مبطل للحد واجيب باختلاف الجهة فان
الحكم ليس موقوفا علي التصور بكنه الحقيقة المتوقفة علي الحد حتي يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض
من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفي في ذلك فصل
للحال من حيث هي اربعة اوصاف احدها ان تكون منتقلة وهو الاصل فيها لانها ماخوذة من التحول
وهو التنقل قال ابو البقا لا ثابتة دايما والمراد انها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه الي قسمين
منتقلة وذلك الانتقال غالب فيها لا لازم كجا زيد ضاحكا الا تري ان الضحك يزايل زيدا ويفارقه
وثابتة وذلك قليل فلذلك قال ويقع وصفا ثابتا في ثلاث مسايل احدها ان تكون موكدة
لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا او لعاملها نحو ويوم ابعث حيا او لصاحبها نحو لآمن
من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازم الحياة والعموم من مقتضيات
الجمعية المسألة الثانية ان يدل عاملها علي تجدد ذات صاحبها وحدوثه او تجدد صفة
له فالاول نحو خلق الله الزرافة بفتح الزاي افصح من ضمها يديها اطول من رجليها فيديها بدل
من الزرافة بدل بعض من كل واطول حال ملازمة من يديها ورجليها متعلق باطول لانه اسم
تفضيل وعامل الحال خلق وهو يدل علي تجدد المخلوق قال ابو البقا وبعضهم يقول يداها
اطول بالرفع فيداها مبتدا واطول خبره والجملة حالية انتهي ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان
الزرافة معرفة بال الجنسية والثاني نحو وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم
والانزال حادث وهو احد ما قربه الحدوث في قوله تعالي ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله
الموضح في شرح اللمحة فجعله من الضابط وسياتي له ما يخالفه المسألة الثالثة ان يكون
مرجعها الي السماع نحو قايما بالقسط من قوله تعالي شهد الله انه لا اله الا هو والملايكة
واولو العلم قايما بالقسط اذا اعرب قايما حالا من فاعل شهد وهو الله تعالي واعترضه الزمخشري
عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل جا زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا
انما جاز لعدم الالباس وسكت عن بيان حجة تاخيره عن المعطوفين قال التفتازاني كانها
للدلالة علي علو مرتبتها ونحو انزل اليكم الكتاب مفصلا اي مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفي
التخليط والالباس ولا ضابط لذلك بل هو موقوف علي السماع فلا يقاس عليه ووهم
ابن الناظم في شرح النظم فمثل بمفصلا في الاية للحال الذي تجدد صاحبها قال في المغني وهذا

سهو منه فان القران قديم انتهي وقال الدماميني في شرحيه والسهو انما
هو منه اي من الموضح فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهي وقال
الشمني الجواب عن هذا ان انزل الذي هو عامل في الحال يدل علي تجدد مفعوله
الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته علي تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع
علي قدمه وعلي صرف هذه الدلالة عن ظاهرها علي ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام
النفسي القايم بذاته تعالي لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الاول
انتهي الوصف الثاني ان تكون مشتقة من المصدر لا جامدة وذلك ايضا غالب
لا لازم كجا زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والي هذين الوصفين اشار
الناظم بقوله وكونه منتقلا مشتقا يغلب وتقع جامدة مؤولة بالمشتق
في ثلاث مسايل احداها ان يدل علي تشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية
قمرا وتثنت غصنا فاسدا حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من
فاعل تثنت المستتر فيه وهي احوال جامدة مؤولة بالمشتق فاسدا مؤول بشجاعا وقمرا
مؤول بمضيئة وغصنا مؤول بمعتدلة اي شجاعا ومضيئة ومعتدلة والمعني
فيهن علي التشبيه وقالوا في المثل وقع المصطرعان عدلي عير فعدلي بالتثنية
حال جامدة من المصطرعان وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان او اهليا مضاف
اليه وعدلي مؤول بمصطحبين علي تقدير مضاف اي مصطحبين اصطحاب عدلي
حمار حين سقوطها وقيل مثل هذه الامثلة ونحوها علي حذف مضاف والتقدير مثل اسد
ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلي عير والي ذلك اشار بقوله في النظم وكر زيد اسدا اي كا
اي مثل اسد وصرح بذلك في التسهيل فقال او بتقدير مضاف قبله وهو اصرح في الدلالة
علي التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة علي التشبيه المسألة الثانية من الثلاث
ان يدل علي مفاعلة من الجانبين نحو بعته يدا بيد فيدا حال من الفاعل
والمفعول وبيد بيان قال سيبويه كما كان لك في سقيا لك بيانا ايضا فيتعلق بمحذوف
استوقف للتبيين قاله في المغني وفيه معني المفاعلة اي متقابضين وزيد كلمته فاه الي
في بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول والي في بيان وفيه معني المفاعلة اي متشافهين
وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب علي الحال لكونه واقعا موقع مشافها ومؤديا
معناه هو مذهب سيبويه وجري عليه في التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال
نايبة مناب جاعل ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافي الي انه اسم موضوع

موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمة مشافهة فوضع فاه موضع
مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى في فحذف
حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من في غيره
واجاب ابو علي بانه انما يقال ذلك في معنى كلمتني وكلمته فهو من المفاعلة وذهب
الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده السيرافي بامتناع
كلمته وجهه اي وجهي وعينه الى عيني وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد
موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل المسئلة
الثالثة من الثلاث ان يدل على ترتيب كما دخلوا رجلا رجلا ورجلين رجلين
ورجالا رجالا وضابطه ان ياتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا قاله
الرضي وفي نصب الجزء الثاني خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جني
الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال
جاز ان يعمل قال المرادي والمختار انه وماقبله منصوبان والعامل الاول لان
مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف
على تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ونص ابو الحسن
على انه لا يجوز ان يدخل حرف عطف في شي من المكررات الا الفا خاصة انتهى قال
الرضي او ثم نحو مضوا كبكبه ثم كبكبه اي مترتبين ويقع الحال جامدة غير
مؤولة بالمشتق في سبع مسايل وهي ان يكون موصوفة بمشتق او شبهه
نحو قرانا عربيا فقرانا حال من القران في قوله تعالى ولقد ضربنا للناس في هذا القران
والاعتماد فيها على الصفة وهي عربيا فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال من فاعل تمثل
وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهي سويا والثاني نحو فيها يفرق كل امر حكيم امرا
من عندنا قال ابو حيان وتسمى الحال الجامدة الموصوفة حالا موطئة بكسر الطا
لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق او شبهه هذا مقتضى كلامهم وبه صرح في المغني
فقال فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن بابشاذ في وهذا كتاب مصدق
لسانا عربيا لسانا حال لانه لما نعت اللسان بالعربي والصفة والموصوف كالشي الواحد
صارت الحال شبيهة بالمشتق وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة
اللسان ان يكون جامدا لولا ما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هي صفة الحال
لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة او دالة على سعر بكسر السين المهملة

نحو هذا البر بعته مدا بكذا فمدا حال من الها وبكذا بيان له او دالة على عدد
نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز او دالة
على طور بفتح الطا المهملة وسكون الواو اي حال قاله ابن الانباري واقع
فيه تفضيل بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا بضم الموحدة وسكون المهملة اطيب
منه رطبا بضم الرا وفتح الطا فبسرا حال من فاعل اطيب المستتر فيه ورطبا حال من
الضمير المجرور بمن والمعنى هذا في حال كونه بسرا طيب من نفسه في حال كونه رطبا
وسياتي باوسع من هذا او يكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا فذهبا حال من
مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال او فرعا له اي لصاحبها نحو هذا حديدك
خاتما فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع الحديد وتنحتون الجبال
بيوتا فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع للجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو
سهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال او اصلا له اي لصاحبها نحو هذا خاتمك
حديدا فحديدا حال من خاتمك وهو اصل له فان الحديد اصل الخاتم واسجد لمن
خلقت طينا فطينا حال اما من الضمير المحذوف العايد على الموصول بنا على جواز حذف
صاحب الحال او من الموصول المجرور باللام وعلى التقديرين فالطين اصل للمخلوق
وهذا احسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف على السماع في غير ان وان
وكي وهذه المسايل العشر مسئلة العدد ماخوذة من التسهيل ونصه وتغني
عن اشتقاقه وصفه او تقدير مضاف قبله او دلالة على مفاعلة او سعر او ترتيب
او اصالة او تفريع او تنويع او طور واقع فيه تفضيل تنبيه
اكثر هذه الانواع العشرة وقوعا مسئلة التسعير والمسايل الثلاث الاول
جمع اولى وهي ما دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب والى ذلك يشير قوله في النظم

ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تاول بلا تكلف

ويفهم منه انها تقع جامدة بقلة في مواضع اخر وانها لا تؤول بالمشتق كالا تؤول
الواقعة في التسعير وقد بينتها كلها بقولي اولا وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث
مسايل وبقولي ثانيا وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسايل الى قولي في التنبيه
والى ذلك يشير وزعم بدر الدين ابنه اي ابن الناظم في شرح النظم ان المسايل العشر
الجميع مؤول بالمشتق وهذا تكلف منه وانما قلنا نحن به اي بالتاويل في المسايل
الثلاث الاول وهي ما دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب لان اللفظ فيها مراد به غير

معناه الحقيقي فالتاويل فيها واجب وقد تقدم كيفيته واما كيفية تاويل السبع
الباقية على القول به فالاولى على معنى سويا في صفة البشر والثانية على معنى مسعرا
والثالثة على معنى معدودا والرابعة على معنى مطورا والخامسة على معنى منوعا
والسادسة على معنى مصوغا والسابعة على معنى متاصلا او مصوغا الوصف
الثالث من اوصاف الحال ان يكون نكرة لا معرفة وذلك لازم لان الغالب كونها
مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها ليلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا
وحمل غيره عليه فان وردت بلفظ المعرفة اولت بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم
التنكير وعدل عن قول السهيلي وقد تجي معرفا الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة
عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم والحال ان عرف
لفظا فاعتقد تنكيره معنى وذلك ان العرب قالوا جا وحده فوحده حال من فاعل
جا المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيوول بنكرة من لفظه او من معناه
اي متوحدا او منفردا وقالوا رجع عوده على بديه فعوده بفتح العين حال
من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيوول بنكرة من لفظه
او من معناه اي عايدا او راجعا وعلى بديه بيان والمعنى رجع اخره على اوله قاله
الجرمي وقال ابو البقا معناه رجع عايدا في الحال وقال الشاطبي معناه راجعا
على طريقه وقالوا ادخلوا الاول فالاول اي مترتبين واحدا واحدا وقالوا جاوا
الجما الغفير فالجما حال من الواو في جاوا وهي بلفظ المعرف بال فيوول بنكرة
اي جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفا من الغفر بمعنى الستر والتغطية فعيل
بمعنى فاعل نعت للجما والجما بالجيم والمد تانيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى
يحبون المال حبا جما وكان القياس ان يقولوا الجم الغفير والجما الغفيرة ولكنهم انثوا
الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل
بمعنى المفعول اي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض لكثرتها وقالوا في الابل ارسلها
العراك فالعراك بكسر العين المهملة حال من الها في ارسلها وهي بلفظ المعرف بال فيوول
بنكرة اي معتركة قال لبيد

فارسلها العراك ولم يذدها ، ولم يشفق على نغض الدخال

والنغص بفتح النون والغين المعجمة من المداخلة والعراك مصدر نغص الرجل اذا لم
يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخا المعجمة من المداخلة والعراك مصدر

عارك

عارك معاركة وعراكا اي ازدحم وصف ابلا اوردها الما مزدحمة وخرجها والتي
قبلها في شروح الشذور على زيادة ال وما هنا اولى ليكون التاويل في الجميع على
نسق واحد الوصف الرابع من اوصاف الحال ان يكون نفس صاحبها في المعنى
لانها وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه فلذلك الاتحاد
جاز جا زيد ضاحكا لان الضاحك هو زيد في المعنى وامتنع ان يقال جا زيد ضحكا
لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات وقد جات مصادر
احوالا بقلة في المعارف كجا وحده وارسلها العراك وفيهما شذوذان
المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول والاداة في الثاني وزعم سيبويه ان
الذي جوز تعريفها انها شبهت بالمصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث
كانت مصادر مثلها وكانت غير الاول وغير ما هي له صفات انتهى وقال ابن الشجري
الاصل يعترك العراك ثم اقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جا
وحده فهذه واقعة موقع الاحوال لا احوال انتهى وحكى الاصمعي وحد يحد كوعد
يعد فعلى هذا يقال وحد وحدة مصدران لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد
وعدة مصدران لوعد واجاز يونس والبغداديون ان ياتي الحال معرفة وقاسوا على نحو
ادخلوا الاول فالاول وما اجاز الكوفيون مجيها في صورة المعرفة اذا كان فيها معنى
الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه المسي فالمحسن والمسي حالان وصح مجيهما بلفظ
المعرفة لتاولهما بالشرط والتقدير عبد الله اذا احسن احسن منه اذا اسا فان لم تتقدر
بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جا عبد الله المحسن اذ لا يصح جا عبد الله
اذا احسن وجات مصادر احوالا بكثرة في النكرات وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية
وكان الاصل ان لا تقع احوالا لانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر
عن الذوات كثيرا اتساعا نحو زيد عدل فعلوا مثل ذلك في الحال لانها خبر من الاخبار
والى ذلك الاشارة بقول النظم ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كطلع زيد بغتة
فبغتة حال من فاعل طلع وجا ركضا فركضا حال من فاعل جا وقتلته صبرا فصبرا
وهو ان يحبسه حيا ثم يرمى حتى يقتل حال من مفعول قتلته وذلك كله مع كثرته على
التاويل بالوصف فيوول بغتة بوصف من باغت اي مباغتا وتقدم ابن عقيل مباغتا
من بغت يقال بغته اي فجاه والبغتة الفجاة قال الشاعر

ولكنهم كانوا ولم ادر بغتة ، واعظم شي حين يفجاك البغت

ويؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض اي راكضا والركض في الاصل تحريك الرجل
ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل ويؤول صبرا بوصف
المفعول من صبر اي مصبورا اي محبوسا ووقوع المصدر النكرة حالا كثير ومع
كثرة ذلك فقال سيبويه والجمهور لا ينقاس مطلقا سوا كان نوعا من العامل اولا
كالانقياس المصدر الواقع نعتا او خبرا بجامع الصفة المعنوية وقاسه المبرد
فيما كان نوعا من العامل فيه لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه فاجاز قياسا جا
زيد سرعة لان السرعة نوع من المجي ومنع جا ضحكا لان الضحك ليس نوعا من
المجي قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى
انه حال على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس
والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده مقيس كما يحذف
ساير الافعال لدليل فهذا الخلاف مبني على الخلاف في انه حال او مفعول مطلق انتهى
ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك وقاسه
الناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم بعد اما بفتح الهمزة وتشديد الميم نحو
اما علما فعالم والاصل في هذا ان رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال للواصف
اما علما فعالم اي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم كانه منكر ما وصفه به من
غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير نايب الفاعل ويذكر عامل الحال لما تقرر ان العامل
في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفا اذا كان صالحا
للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا موكدة والتقدير مهما يكن من شي فالمذكور
عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر
بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فان له علما واما علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل
في متقدم فلو كان المصدر التالي اما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب
الاخفش الى انه المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون
الى انهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما يذكر علما لذي وصفت عالم قال ابن
مالك في شرح التسهيل وهذا القول عندي اولى بالصواب واحق ما اعتمد عليه في
الجواب وقاسه ايضا بعد خبر شبه به مبتدا او كزيد زهير شعرا فزهير
بالتصغير خبر شبه به مبتدا وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما
حذف مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام ابلغ وشعرا حال في تقدير الصفة

اي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر
في زهير لما تقرر من ان الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز ان يكون شعرا تمييزا
لما يفهم في مثل المحذوفة وهي العاملة فيه قاله الخضراوي في الايضاح واستظهر الوجهين
في الارتشاف والموضح في المغني او قرن هو اي الخبر بال الدالة على الكمال نحو انت
الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفي
الخاطريات لابن جني انت الرجل فهما وادبا يحتمل وجهين احدهما ان يكون في قولك
انت الرجل معنى الفعل اي انت الكامل فهما وادبا والثاني ان يكون على معنى تفهم فهما
وتادب ادبا انتهى قال في الارتشاف يحتمل عندي ان يكون تمييزا كانه قال انت الكامل
ادبا اي ادبه فهو محول عن الفاعل انتهى فتحصل فيه ثلاثة آرا حال مفعول مطلق
تمييز ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب اقوال مذهب سيبويه ان المصدر هو
الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق غير منصوب بالفعل لما قبله وانما
عامله محذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول
مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على
حذف مضاف والتقدير جا ذا ركض وكذا باقيها وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه
عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث
مسايل بعد اما وبعد خبر شبه به مبتدا وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال

فصل واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق
المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا ويقع صاحب الحال
نكرة بمسوغ يقربه من المعرفة كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل
وقوله وهو كثير عزه لمية موحشا طلل وتمامه عند الاعلم يلوح كانه خلل
درر
لمية موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم
فجالسا في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل ومسوغ مجي الحال من
النكرة تقدم الحال على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال
منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه وعلى هذا
فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو او الوصف وما ذكرته انه حال من النكرة
هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان
على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملها

واحد وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها لاظاهر
الاسمين اولى من جعله لاغمضهما قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف اولى بالترجيح به
وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفرا الا
اذا تاخر ولا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يوكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب
منع العطف بقول ابن جني في عليك ورحمة الله السلام ان العطف على الضمير في الظرف
والطلل بفتح الطا المهملة واللام الاولى ما شخص من اثار الديار والموحش هو القفر
الذي لا انيس فيه وخلل بكسر الخا المعجمة جمع خلة بكسر الخا وهي بطانة يغشي بها اجفان
السيوف منقوشة بالذهب او يكون صاحبها مخصوصا اما بوصف كقراة
بعضهم وهو ابرهيم بن ابي عيلة ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا فمصدقا
حال من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا لا دليل فيه لجواز كون مصدقا
حالا من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه في باب
المبتدا وقول الشاعر

نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا

فمشحونا حال من الفلك لوصفه بماخر ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو
بالخا المعجمة الذي يشق الما شقا واليم بفتح اليا المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون
بالشين المعجمة والحا المهملة المملو ولنا منه اي من المختص بالوصف قوله تعالى
فيها يفرق كل امر حكيم امرا خلافا للناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح
النظم فانهما اعربا امرا المنصوب حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه مختصا بالوصف
بحكيم مع قولهما انه لا ياتي الحال من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعض المضاف
اليه او كبعضه او عاملا في الحال وذلك مفتقد هنا وخالف الناظم في ذلك شرح الكافية
فجعله من التخصيص بالاضافة وفي نصب امرا وجه احدها انه على الاختصاص الثاني
على المفعول له الثالث على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل او من ضمير الفاعل
في انزلنا اي امرين او من ضمير المفعول وهو الهاء في انزلناه او من الضمير المستتر في حكيم
الخامس انه مفعول منذرين او مخصوصا باضافة نحو في اربعة ايام سوا للسائلين
فسوا حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة الي ايام او مخصوصا بعمول غير مضاف نحو عجبت
من ضرب اخوك شديدا فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو
اخوك او مخصوصا بعطف نحو هولا ناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح

العمدة او مسبوقا بنفي نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري
انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينها لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه
صاحب البديع وابن هشام الخضراوي ورده ابن مالك من خمسة اوجه يطول ذكرها
فان قلت فقد ذكر المرادي ان من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بواو الحال
قلت انما يحتاج الي ذلك في الايجاب نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية على
عروشها اما في النفي فلا او نهي نحو قول النظم لا يبغ امرء على امرء مستسهلا فمستسهلا
حال من امرء الاول لكونه مسبوقا بالنهي والبغي التعدي والاستسهال الاستخفاف والمعنى
لا يتعدا امرء على امرء مستخفا به وقوله وهو قطري بن الفجاة الخارجي كما قال ابن مالك
في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم

لا يركنن احد الي الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام

فمتخوفا حال من احد لكونه مسبوقا بالنهي والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحا المهملة وبالجيم
النكوص والتاخر والوغا بالمعجمة الحرب والحمام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت او استفهام
كقوله وهو رجل من بني طي كما قاله ابن مالك

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا

فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام وصاح مرخم صاحب على غير قياس
وحم بضم الحا المهملة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعد والامل مفعوله والي
ذلك اشار الناظم بقوله

ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتاخر او يخصص او يبن
من بعد نفي او مضاهيه

وقد يجي صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه ماية
بيضا فبيضا بلفظ الجمع حال من ماية وليس بتمييز خلافا لابي العباس لان تمييز الماية لا يكون
جمعا منصوبا ولا مجرورا وهو من امثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان
صفة للماية والماية مبهمة الوصف وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
قاعدا وصلى وراه رجال قياما رواه مالك في الموطا فقياما حال من رجال وهو
نكرة بلا مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الي مسوغ
اصلا وذهب بعضهم الي عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا
ثبت مجي الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه اولا ذهب سيبويه الي الجواز والخليل

و يونس الي المنع **فصل** والحال الموسّسة مع صاحبها ثلاث حالات
كما ان للخبر مع المبتدا ثلاث حالات احداها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر
عنه وان تتقدم عليه فاعلا كان او مفعولا كجا زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا
فلك في ضاحكا ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع في الاول وهو زيد وعلى المنصوب
في الثاني وهو اللص فتقول جا ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين
ومنع الكوفيون تقديمها على المنصوب الظاهر ايضا ثم نقل عنهم مطلقا وقيل ان لم يكن
فعلا الحالة الثانية ان يتاخر عنه وجوبا وذلك بان تكون محصورة نحو وما
نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمهما
على المرسلين لكونهما محصورة والمحصور يجب تاخيره ويمكن ان يجي فيه خلاف الكسائي السابق
فيما اذا تقدم المحصور مع الا او يكون صاحبها اما مجرورا بحرف غير زايد كمررت
بهند جالسة فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها فلا تقول مررت جالسة بهند
هذا مذهب الجمهور وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبها فحقه
اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى
بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التاخير واليه الاشارة
بقول النظم وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا وخالف في هذه المسلة الاخيرة
الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين فاجازوا التقديم
لضعف دليل المنع قال الناظم في النظم ولا امنعه فقد ورد وقال في شرح
التسهيل والتقديم هو الصحيح لوروده في الفصيح كقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام
ونحو قول الشاعر

تسليتُ طراً عنكمُ بعد بينكم ... بذكراكمُ حتى كأنكمُ عندي

فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن والحق ان هذا
البيت ونحوه ضرورة او طرا حال من عنكم محذوفة مدلولا عليها بعنكم المذكور وان كافة
في الاية حال من الكاف في ارسلناك وان التا للمبالغة لا للتانيث قاله الزجاج
ورده ابن مالك بان الحاق التا للمبالغة مقصور على السماع ولا ياتي غالبا الا في ابنية
المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فان حمل على راوية فهو على شاذ ونقل الموضح عنه في
الحواشي ولم يتعقبه وقول الزمخشري الا رسالة كافة مصادم لنقل ابن الدهان

ان كافة لا يستعمل الا حالا وان الصفة لا ينوب عن الموصوف الا اذا كان معتادا
ذكرها معه وقول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس يلزمه تقديم الحال المحصورة
بالا على صاحبها ويلزمه تعدي ارسل باللام والاكثر تعديه بالى والاول وهو
تقديم الحال المحصورة على صاحبها ممتنع كما تقدم والثاني وهو تعدي ارسل باللام
خلاف الاكثر ويدفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف
وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور بالا واجاز البصريون والكسائي والفرا
وابن الانباري تقديمه على الفاعل واي فرق بين الحال والمفعول لان الاقتران بالا يدل على
المقصود ويدفع الثاني بان مخالفة الاكثر لا يضر فان تعدي ارسل باللام كثير فصيح
واقع في التنزيل كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا تقديم
الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان مضمرا كمررت ضاحكة بك او اسمين احدهما
مجرور بحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو او كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند
ومنعوه ان لم يكن كذلك واحترز بقوله او لا بحرف غير زايد عن الزايد فانه يجوز تقديم
الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو جاني راكبا من
احد وما رايت راكبا من احد واما مجرورا باضافة بمعنى مضاف من اطلاق المصدر
على اسم المفعول كاعجبني وجهها مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم
الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله
لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة
على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناظم وفصل
والده في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا
شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت
محضة لم يجز باجماع ونازعه ابو حيان في القسمين ورد عليه الموضح ذلك في الحواشي والاشتغال
بذلك خروج عن المقصود وانما يجي الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف بعضه كهذا
المثال المتقدم وهو اعجبني وجهها مسفرة وكقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم
من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الها والميم والصدور بعضه وكقوله
تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم
بعض الاخ او كبعضه نحو اتبع ملة ابرهيم حنيفا فحنيفا حال من ابرهيم المضاف اليه
الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض

الحقيقي الذي انه لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل وياكلا خاه واتبع ابرهيم لكان صحيحا او
كان المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا او وصفا فالاول نحو اليه مرجعكم جميعا
فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب
ونحو اعجبني انطلاقك منفردا فمنفردا حال من الكاف المضاف اليها انطلاق وانطلاق
مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب والثاني نحو هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا
فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه
بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه والى ذلك الاشارة بقول النظم

ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله
او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا

وانما اشترطوا احد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله او بما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب حال اذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة او نحوه لكان لحنا قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض البصريين اجازة ذلك قال ابو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة ان لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز وروده الحال منه سواء كان المضاف اليه جزوه او كجزئه او لم يكن لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل واما ميتا فيحتمل ان يكون حالا من لحم واخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وضيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذلك لان الملة والدين بمعنى او من الضمير في اتبع انتهى بمعناه الحالة الثالثة من الحالات الثلاث ان يتقدم الحال عليه اي على صاحبها وجوبا اذا كان صاحبها محصورا فيه نحو ما جاء راكبا الا زيد وفيه البحث السابق

فصل والحال مع عاملها ثلاث حالات احدها وهي الاصل انه يجوز فيها ان تتاخر عنه كجا زيد راكبا وان يتقدم عليه كراكبا جاء زيد وانما يكون كذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا ونقصد بكونه يتنقل في الازمنة الثلاثة اي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله ابو البقا فالماضي كجا زيد راكبا والمستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الان او صفة تشبه الفعل المتصرف في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية وهي علامة التانيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كزيد منطلق مسرعا فمسرعا

حال من فاعل منطلق المستتر فيه فلك في راكبا في جا زيد راكبا في المثال الاول وفي مسرعا في زيد منطلق مسرعا في المثال الثاني ان تقدمهما على جا وعلى منطلق فتقول راكبا جا زيد ومسرعا زيد منطلق او زيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديم الحال على عاملها والا الاخفش فانه لا يجيز تقديمها على الفعل في نحو راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل ورد جمهور البصريين على الجرمي والاخفش بالسماع في الفصيح كقوله تعالى خاشعا ابصارهم يخرجون فخاشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل واجيب بان هذا لا يتعين لجواز ان يكون خاشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداع الى شي نكر قوما خاشعا ابصارهم وقد صرح به غير واحد من المعربين ويجاب بان الاصل عدم الحذف وقالت العرب شتى تؤوب الحلبة فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وتقدمت فيه على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤوب بمعنى ترجع اي متفرقين يرجع الحالبون وحكى ان ثعلبا نوظر في هذه المسالة وانه انقطع بقولهم شتى تؤوب الحرب اي متفرقة ترجع الحرب اي الى تفريق الكلمة ترجع الحرب وقال الشاعر وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب

ثعلبة

عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق

فتحملين جملة في موضع نصب على الحال من فاعل طليق المستتر فيه وعاملها طليق وهو صفة مشبهة وقد تقدمت عليه فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الا سببيا مؤخرا فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببي قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه واما عملها في الحال فبما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضح في بابها واستفدنا من تمثيله انه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا وجملة ومنع الفرا وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا تقال والشمس طالعة جا زيد والجمهور على الجواز والحق ان هذا البيت لا ينهض على رأي الكوفيين لانهم يقولون بان هذا اسم موصول وتحملين صلته وعائده محذوف والتقدير والذي تحملينه طليق كما مر في باب الموصول والى ذلك اشار الناظم بقوله

والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة اشبهت المصرفا
فجائز تقديمه

الحالة الثانية ان يتقدم الحال عليه اي على عاملها وجوبا كما اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جا زيد فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف او اسم قولان احدهما انها ظرف شبيهة باسم المكان كان سواك كذلك وتعزى الى سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما هي اسم وتعزى الى الاخفش وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور في اي حالة جا زيد وعلى الثاني على اي حال جا زيد وعلى القول بالظرفية لا يفتقر الى

الاستقرار بخلاف اين ومتي قاله احمد بن الخباز في النهاية الحالة الثالثة ان يتاخر
الحال عنه اي عن عاملها وجوبا وذلك في ست مسايل وهي ان يكون العامل فعلا جامدا
نحو ما احسنه مقبلا فمقبلا حال من الهاء وهي واجبة التاخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا
يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه او يكون العامل صفة تشبه الفعل الجامد
في عدم قبول العلامات الفرعية وهو اسم التفضيل فانه لما لم يقبل علامة التانيث
والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجعل موافقا للجوامد
نحو هذا افصح الناس خطيبا فخطيبا حال من فاعل افصح المستتر فيه ولا يجوز ان تتقدم
على افصح لما تقدم او يكون العامل مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني
اعتكاف اخوك صايما فصايما حال من اخوك والعامل فيه المصدر المقدر بان والفعل ومعمول
المصدر المقدر من ان والفعل لا يتقدم عليه او يكون العامل اسم فعل نحو نزال مسرعا
فمسرعا حال من فاعل نزال المستتر فيه ومعمول اسم الفعل لا يتقدم عليه او يكون العامل
لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة نحو تلك بيوتهم خاوية فخاوية
حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الاشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو اشير دون حروفه فان
قلت العامل في الحال وصاحبها يجب ان يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف
فان العامل في الحال معنى الاشارة والعامل في صاحبها المبتدا قلت العامل في
الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره اشير اليها خاوية والضمير
المجرور هو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي الى ان
اسم الاشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية وحرف التنبيه
نحو قوله وهو امرؤ القيس

كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها [عقاب] العناب والحشف البالي

فرطبا ويابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كان لما فيه من معنى اشبه وليس فيه حروفه
فان قلت كيف يصح ان يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى
قسما رطبا وقسما يابسا وليس المراد بالرطب ولا باليابس الفرد قاله الدماميني والضمير
في وكرها يعود على العقاب وصفها بانها لا تاكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس
بالحشف البالي وهو ارداء التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو ان ياتي بالمشبه
ثم بالمشبه بهما وحرف التمني نحو ليت هندا مقيمة عندنا فمقيمة حال من هند والعامل
فيها ليت لما فيها من معنى اتمنى دون حروفه والى ذلك اشار الناظم بقوله

وعامل

وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخر لن يعملا

كتلك ليت وكان او يكون العامل عاملا اخر غير ما تقدم عرض له مانع يمنع ما بعده
ان يعمل فيما قبله نحو لاصبرن محتسبا فمحتسبا حال من فاعل اصبر المستتر فيه ولاعتكفن
صايما فصايما حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصايما ان يتقدما
على عاملهما فان ما في حيز لام الابتدا وهو محتسبا وما في حيز لام القسم وهو صايما
لا يتقدم عليهما اي على لام الابتدا ولام القسم لانهما من ادوات الصدر ولو فقدت اللام
جاز التقديم نحو لعن زيد محتسبا اصبر ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان
عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما مفضل على الاخر
فانه يجب حال الفاضل خوف اللبس فالاول نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا قال
ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه على الحال من الضمير في اطيب وانتصب رطبا على الحال
ايضا من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما اطيب بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين
كانه قال هذا في حال كونه بسرا اطيب منه في حال كونه رطبا يريد ان يفضل البسر على الرطب
قال فاطيب ناب مناب عاملين لان التقدير يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال
كونه رطبا واشار بذلك الى التمر والمعنى بسره اطيب من رطبه انتهى وفي ذلك تصريح بان
اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المازني في اظهر قوليه والفارسي في تذكرته وابن
كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في حلبياته
ان الناصب كان محذوفة تامة صلة لاذا او اذ فان قلت ذلك وهو بلح فالمقدر
اذا او وهو تمر فالمقدر اذ والصاحبان المضمران في كان لا المضمر في اطيب والمجرور بمن وقدم
الظرف على اطيب لاتساعهم في الظروف ولهذا جاز اكل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجز
زيد جالسا في الدار عند الجمهور وحكى ابو حيان عن بعض اصحابه انه يجوز تقدير كان ناقصة
بدليل زيد المحسن افضل منه المسي فجاءا معرفتين وانما يتعدد الحال مع افعل اذا كانتا فاضلتين
فان كان الفاضل واحدا رفعا نحو هذا بسرا اطيب منه عنب قاله الموضح في الحواشي ونقل صاحب
المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسرا هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه والثاني
نحو قولك زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير المستتر في انفع الراجع
الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين انفع او كان المحذوفة على القول السابق
وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول هاء التنبيه او اسم الاشارة
لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تاخر الحال في المسالة على افعل كما في الحال الواحد ولكن

اعتنق تقدم الحال الفاضلة فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخرا التبسا فان قيل
قد فصل بالظرف وعديله والتمييز قلنا ذاك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص
اذا لم يجز تقديمه قاله في الحواشي والي ذلك اشار الناظم بقوله

ونحو زيد مفردا انفع من   عمرو معانا مستجاز لن يهن

ويستثني من المضمن معني الفعل دون حروفه ان يكون العامل ظرفا او مجرورا اخبر بهما
متاخرين عن المخبر عنه فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر والمخبر به كقوله

سعيد وما تفعل فانك ناجح   بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا

توسط الحال وهي بادي ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل
وهو لديكم ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل الي الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة
وقيدنا الظرف والمجرور بالتاخر لبيان محل الخلاف اذ لو تقدما علي المخبر عنه نحو في الدار
او عندك جالسا زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال لم يتقدم علي عاملها المضمن معني
الفعل دون حروفه وذلك ظاهر والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة والجملة المصدرة
بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفردة بين المضاف كما تقدم في البيت
وغير المضافة كقراة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب خالصة
علي الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله
اعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة علي الاجنة وصاحب الحال الضمير
المنتقل الي الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار وكقراة الحسن البصري والسموات مطويات
بيمينه بنصب مطويات علي الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو
بيمينه والاصل والله اعلم والسموات بيمينه مطويات وصاحب الحال الضمير المنتقل الي الجار
والمجرور ففي هذه الادلة دلالة علي جواز تقديم الحال علي عاملها الظرف والجار والمجرور
وهو قول الاخفش وسبقه الي ذلك الفرا وتبعه الناظم في التسهيل وشرحه واشار
اليه في النظم بقوله ونذر نحو سعيد مستقرا في هجر والحق المنع وهو قول جمهور
البصريين وان البيت المتقدم ضرورة ولا خالصة في الاية الاولي ومطويات
في الثانية معمولان للصلة ما وهي في بطون ولقبضته فخالصة معمولة للجار والمجرور
قبلها علي انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمولة لقبضته علي انها حال
من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للتانيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول
البيضاوي التاء فيها للمبالغة كما في راوية او مصدر كالعاقبة وقع موقع الخالص فيه

نظر

نظر لان تاء المبالغة في غير ابنية المبالغة والمصدر الاتي علي وزن فاعلة موقوفان
علي السماع فلا يقاس عليهما والحق ان السموات عطف علي ضمير مستتر في قبضته
لتاولها بالمشتق لانها بمعني مقبوضة والمصدر اذا كان بمعني المشتق يتحمل الضمير لا
السموات مبتدا وبيمينه خبره كما قال الاخفش بل بيمينه معمول الحال لتعلقه بها لا عاملها
اي لا عامل الحال فصل والشبه الحال بالخبر في المعني والنعت في
التقييد جاز ان يتعدد لمفرد وغيره كما يتعدد الخبر والنعت والي ذلك اشار الناظم بقوله

والحال قد يجي ذا تعدد   لمفرد فاعلم وغير مفرد

فالاول وهو ان يتعدد لمفرد كقوله

علي اذا ما جئت ليلي بخفية   زيارة بيت الله رجلان حافيا

فرجلان حافيا اي ماشيا غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلي
ورجلان بسكون الجيم وفي اخره نون وقد صحفه بعض الاعجميين فقراه رجلاي
بالاضافة الي ياء المتكلم واعربه فاعلا بزيارة وحافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاي
نبه عليه الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال
وقد صحفه جماعة رجلان برجلاي الي اخره وليس منه اي من تعدد الحال لمفرد ان
الله يبشرك بيحيي مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا لان من شرط التعدد عدم
الاقتران بالعاطف عند الموضح والثاني وهو ان يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر في
الحال المتعدد فان اتحد لفظه ومعناه ثني او جمع فالتثنية نحو وسخر لكم الشمس والقمر
دائبين فدائبين حال مؤسسة بمعني دائمين والاصل دائبة ودائبا فلما اتفقا لفظا
ومعني ثنيا ولا يضر اختلافهما في التذكير والتانيث واصل الدوب مرور الشي في العمل علي عادة
جارية فيه والجمع نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره
فمسخرات حال موكدة لعاملها لفظا ومعني صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة وولده في
شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعني
جمعت وان اختلف لفظه ومعناه فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا ويقدر
الحال الاول من الحالين للثاني من الاسمين وبالعكس فيقدر الثاني من الحالين للاول من
الاسمين ليتصل احد الحالين بصاحبه ولا يعدل عنه الا لقرينة فان قلت علماء
البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الاول من اوصاف النشر راجعا الي الاول من الامور
الملفوفة والثاني للثاني وهو احسن عندهم من عدم الترتيب قلت اجيب بانه

انما يجوز النثر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة
اليه واذا اتصل احد الحالين بصاحبه كان اعون على ذلك فصحة احالمن الها ومنحدرا
حال من انا على غير الترتيب قال

عهدت سعاد ذات هوى معنى ... فزدت وعاد سلوانا هواها

فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التا في عهدت وقرينة التذكير والتانيث
ارشدت الى ذلك والمعنى اني كنت انا وسعاد متحابين فاما انا قصرت الى ازدياد المحبة
واما هي فعاد حبها سلوانا وقد تاتي الحال المتعددة على الترتيب فيقدر الاول
للاول والثاني للثاني ان امن اللبس كقوله وهو امرئ القيس

خرجت بها امشي تجر وراءنا ... على اثرينا ذيل مرط مرحل

فجملة امشي حال من التا في خرجت وجملة تجر حال من الها المجرورة بالبا والمعنى اخرجتها
من خدرها حال كوني ماشيا وحال كونها جارة على اثري قدمي وقدمها ذيل مرطها لتخفي الاثر
عن القافة قصد التستر والمرط بكسر الميم وسكون الرا كساء من خز او صوف والمرحل بالحا
المهملة ما فيه علم ومنع الفارسي وجماعة النوع الاول وهو تعدد الحال لمفرد قايلين
بان صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضي العامل الا حالا واحدة فيقدر والاخر فوص
حاويا في البيت صفة لرجلان او حالا من ضمير رجلان فيكون حالا متداخلة مترادفة
وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم التفضيل واتحد صاحب الحال نحو هذا بسرا اطيب
منه رطبا وتقدم الكلام فيه فصل الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة اقسام
مقارنة وهي الغالب نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين
ومحكية وهي الماضية نحو جا زيد امس راكبا فصل الحال ضربان موسسة
وتسمى مبينة ايضا لانها تبين هيئة صاحبها وهي التي لا يستفاد معناها بدونها اي بدون
ذكرها كجا زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكر راكبا وقد مضت اول الباب
وموكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها بدون ذكرها وذهب الفرا والمبرد والسهيلي الى
انكار الموكدة وما ورد من ذلك ردوه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والموكدة
ثلاثة اقسام لانها اما موكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا
فرسولا حال من الكاف وهي موكدة لعاملها وهو ارسلنا لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ
والمعنى وقوله

اصخ مصيخا لمن ابدى نصيحته ... والزم توقي خلط الجد باللعب

فصيحا

فمصيخا حال من فاعل اصخ المستتر فيه وهي موكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ
بالصاد المهملة والخا المعجمة من الاصخا وهو الاصغا والاستماع والمعنى اصغ حال كونك
مصغيا لمن اظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل او موكدة لعاملها معنى فقط
واللفظ مختلف فتبسم ضاحكا فضاحكا حال من فاعل تبسم وهي موكدة لعاملها معنى
فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله ولى مدبرا فان الادبار نوع
من التولي وجمع هذين النوعين قول النظم وعامل الحال بها قد اكدا واما موكدة
لصاحبها نحو لامن من في الارض كلهم جميعا فجميعا حال من فاعل امن وهو من الموصولة
موكدة لها وهذا التنبيه من ادراكات الموضح قال في المغني وغيره واهمل النحويون ذكر
الموكدة لصاحبها واما موكدة لمضمون جملة قبلها معقودة ومركبة من اسمين معرفتين
جامدين والتوكيد بها اما لبيان يقين كهو زيد معلوما ونحو كان فلان بطلا او تعظيم كهو
فلان جليلا او تحقير كهو فلان ماخوذا مقهورا وتصاغرا كانا عندك فقيرا اليك او وعيد
كانا فلان متمكنا منك او لمعنى غير ذلك كزيد ابوك عطوفا قال ابن الناظم في شرح
النظم زاد ابوه في التسهيل جمودا محضا احترازا من ان يكون احدا لاسمين في حكم المشتق
فان الحال لا يكون حينئذ موكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك
زيد ابوك عطوفا من الموكدة لعاملها على تاويل الاب بمشتق فالعامل الاب لما فيه من معنى
الاشتقاق وخالفه الموضح في هذا المثال تبعا للشارح وهذه الحال الموكدة لمضمون
جملة قبلها واجبة التاخير عن الجملة المذكورة لانها موكدة وحق الموكد ان يتاخر عن الموكد
وهي معمولة عند سيبويه لمحذوف وجوبا مقدر بعد الخبر تقديره احقه ونحوه كاعرفه
ان كان المبتدا غير انا وان كان انا فالتقدير احقني او اعرفني وقال الزجاج العامل هو
الخبر لتاوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدا لتضمنه معنى انتبه وكلا القولين
ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم
تمام الجملة فالعامل اذن محذوف وجوبا لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ والى
ذلك اشار الناظم بقوله

وان توكد جملة فمضمر ... عاملها ولفظها مؤخر

فصل يقع الحال اسما مفردا عن الجملة وشبهها كما مضى من نحو جيت راكبا
وضربت اللص مكتوفا ويقع ظرفا كرايت الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان في
موضع الحال من الهلال وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ففي زينته

قوله عند سيبويه فيه نظر اذ
لا معنى لقولك تستقته الا
وعرفته في حال كونه عطوفا
وانما اراد ان المعنى اعلمه عطوفا
فهو مفعول ثان وحال اهـ
رضي في شرح الكافيه

جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد الى قارون واذا وقع الظرف
وعديله حالا فانهما يتعلقان بمستقر ان قدرا في موضع المفرد او استقر ان قدرا
في موضع الجملة وعليه الاكثرون حال كون مستقرا او استقر محذوفين وجوبا لكونهما
كونا مطلقا واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمحمول على عدم التزلزل والانتقال
لا انه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين
لم يجز ان يكونا حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله ابو حيان ويقع الحال
جملة اسمية او فعلية وذلك مفهوم من اطلاق قول الناظم وموضع الحال تجي جمله
بثلاثة شروط احدها كونها خبرية وهي المحتملة للتصديق والتكذيب وهذا الشرط
مجمع عليه لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون جملة انشائية فان قلت قد تقدم لها
شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال
وان كان يشبه خبر المبتدا في المعنى الا انه قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها
والانشا لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للتقييد ولهذا لم يقع
الانشا شرطا ولا نعتا هذا حاصل قول الحديثي وغلط من قال وهو الامين المحلي
في كتاب المفتاح ومن خطه نقلت في قوله وهو قول بعض المولدين

اطلب ولا تضجر من مطلب ... فآفة الطالب ان يضجرا
اما ترى الحبل بتكراره ... في الصخرة الصما قد اثرا

ان لا ناهية وان الواو للحال قال في المغني وهذا خطا والصواب
في الواو انها عاطفة اما مصدرا يسبك من ان والفعل على مصدر يتوهم من الامر
السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب
ولا نافية والعطف مثل قولك ايتني ولا اجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بنا للتركيب
والاصل ولا تضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف
مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى كلامه في المغني قبيل الجملة المفسرة
ثم اعاد المسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الاصح ان الفتحة
يعني فتحة يضجر اعراب مثلها في لا تاكل السمكة وتشرب اللبن لا بنا لاجل نون توكيد
محذوفة انتهى الشرط الثاني ان تكون الجملة غير مصدرة بدليل استقبال لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال
واعترض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة على

السوا

السوا ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ
الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال
واجيب بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها
استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك القيد لا بالنظر الى زمن التكلم
كما في معانيها الحقيقية وحينئذ تظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال
اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها وغلط من اعرب كالحوفي سيهدين
من قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين حالا مفعول اعرب وبيان غلطه من
جهة الصناعة ظاهر واما من جهة المعنى فلانه يصير معنى الاية اني ذاهب مهديا فيفوت
التنفيس الى الذهاب وهو في الاية للهداية واجيب بان مهديا وقع بعد الذهاب
الذي فيه تنفيس فيلزم ان يكون ايضا فيه تنفيس كالقيد قاله الدماميني واما قولهم
لاضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة
بدليل استقبال وهو ان لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشي وعدمه
لشي واحد قاله في المغني وقال المطرزي طريق جعل الجملة الشرطية حالا ان تجعلها
خبرا لمن له الحال نتنزل في جاء زيد ان تساله يعطك جاء زيد وهو ان تساله يعطك ويكون الحال
حينئذ هي الجملة الاسمية الشرط الثالث ان تكون الجملة مرتبطة اما بالواو والضمير
معا لتقوية الربط نحو الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت فجملة
هم الوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم او بالضمير فقط
دون الواو نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فبعضكم مبتدا وعدو خبره ولبعض
متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا اي متعادين بعضكم بعضا وهي
مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لادم وحوى بدليل اهبطا منها جميعا
وجمع ضميرهما لانهما اصلا البشر فكانهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولابليس والحية
وصحح الزمخشري الاول او مرتبطة بالواو فقط دون الضمير نحو لئن اكله الذئب ونحن
عصبة فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل لنحن في الربط لانها
لم ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو في باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع
والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها ويجب الواو في موضعين احدهما ان
يفقد الضمير نحو جا زيد وما طلعت الشمس والثاني قبل قد حال كونها داخلة على
مضارع مثبت نحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة تعلمون

حال من الواو في تؤذونني وهي حال مقدرة للانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم
بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذايه قاله البيضاوي وتمتنع الواو في سبع صور
احداها الواقعة بعد عاطف حالا على حال كما قال المرادي نحو فجاءها باسنا بياتا
او هم قايلون فجملة هم قايلون من القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر
في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا حال كونهم بايتين او قايلين نصف النهار
ولا يقال او وهم قايلون كراهة اجتماع حرفي عطف صورة الصورة الثانية الحال
المؤكد لمضمون الجملة قبلها نحو هو الحق لا شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فكل
من جملتي لا شك فيه وذلك لا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو
في التوكيد في نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت
الواو لكان في صورة عطف الشي على نفسه الصورة الثالثة الماضي التالي الا الايجابية
نحو وما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون فجملة كانوا به يستهزءون حال
من الهاء والميم في يأتيهم ولا يقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز
الواو وتركها فيما اذا كان الماضي تاليا الا كقوله

نعم امرأ هرم لم تعر نايبة ... الا وكان لمرتاع بها وزرا

الصورة الرابعة الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث فجملة
ذهب حال من الهاء وهي متلوة باو فلا تقترن بالواو لانها في تقدير شرط اي ان ذهب
وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما كان في تقديره الصورة الخامسة
المضارع المنفي بلا نحو وما لنا لا نؤمن بالله فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور
باللام ولم تقترن بالواو لان المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف الى غير
فما جرى مجراه في الاستغناء عن الواو الا ترى ان معناه ما لنا غير مؤمنين فكما لا يقال
ما لنا وغير مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل
ابن الناظم ترك الواو قليلا لا كثيرا وانشد على مجي الواو قول مالك بن رقية وكنت ولا
ينهني الوعيد وقول مسكين الدارمي

اكسبته الورق البيض ابا ... ولقد كان ولا يدعى لاب

الصورة السادسة المضارع المنفي بما كقوله

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة ... فما لك بعد الشيب صبا متيما

انشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم تقترن

بالواو لما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت حالة الصبي غزلا وصرت في حالة
الشيخوخة لاهيا وكان مقتضي الحال عكس ذلك الصورة السابعة المضارع
المثبت المجرد من قد كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن
المستتر فيه ولم تقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا تدخل
اسم الفاعل فكذلك ما اشبهه واليه اشار الناظم بقوله

وذات بدء بمضارع ثبت ... حوت ضميرا ومن الواو خلت

واما نحو قوله وهو عنترة العبسي

علقتها عرضا واقتل قومها ... زعما لعمر ابيك ليس بمزعم

فجملة واقتل قومها حال من التاء في علقتها وهي مقترنة بالواو ومع المضارع المثبت
واختلف في تخريجها فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع بتاويل
بالماضي والتقدير وقتلت قومها فعدل من لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصدا
لحكاية الحال الماضية ومعناها ان تفرضها كانك في الزمان الماضي وتقطع هذا الزمان
فتعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في التلخيص لبياني للشيخ عبد القاهر
وقيل هي واو الحال والمضارع خبر لمبتدا محذوف اي وانا اقتل قومها والجملة
من المبتدا والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال

وذات واو بعدها انو مبتدا ... له المضارع اجعلن مسندا

وعلقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والرا وزعما بفتح الزاي والعين المهملة
مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين اي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح
فرحا والمزعم المطمع فصل وقد يحذف عامل الحال اذا كان فعلا
جوازا لدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشدا وقولك للقادم من حج ماجورا او
الدليل مقالي كان يقع في جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جيت او جواب
نفي نحو بلى قادرين او جواب شرط نحو فان خفتم فرجالا او ركبانا فهذه احوال منصوبة
بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب باضمار تسافر وماجورا منصوب باضمار
رجعت وقادرين منصوب باضمار نجمعها ورجالا منصوب باضمار صلوا ولو قيل
تسافر راشدا ورجعت ماجورا ونجمعها قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القراءة
سنة متبعة ووجوبا قياسا في اربع صور احداها السادة مسد الخبر نحو
ضربي زيدا قايما والاصل حاصل اذا كان قايما او ضربه قايما على الخلاف في تقدير

ولايجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض والثانية الحال المؤكدة لمضمون
جملة قبلها زيد ابوك عطوفا والاصل احقه ولايجوز ذكره لتنزل الجملة قبله منزلة
البدل من اللفظ وهاتان الصورتان مر مضتا فالاولى في باب المبتدا والثاني قريبا هنا
والصورة الثالثة هي التي بين ازدياد في المقدار او نقص فيه بتدريج فيهما
فالاول كتصدق بدينار فصاعدا والثاني نحو اشتره بدينار فسافلا فصاعدا
وسافلا حالان والفا الداخلة عليهما عطفت عاملة قد حذف وبقي معموله من عطف
الاخبار على الانشا والاصل تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا واشتره
بدينار فانحط المشتري به سافلا قال ابو البقا ولايجوز هنا من حروف العطف الا
الفا والصورة الرابعة ما ذكر بدلا من اللفظ بالفعل لتوبيخ نحو اقايما وقد قعد
الناس ولمن لا يثبت على حال اتميميا مرة وقيسيا اخرى فقايما حال منصوبة
بفعل محذوف وجوبا اي اتوجد وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف
وجوبا اي اتحول ويحذف سماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك فهنيئا حال محتملة للتاسيس
والتاكيد منصوبة بفعل محذوف اي ثبت لك الخير هنيئا على التاسيس او
هناك ذلك هنيئا على التاكيد وهذا التقدير ماخوذ من قول سيبويه وانما نصبت هنيئا
لانه ذكر ان خيرا صابه انسان فقلت هنيئا كانك قلت ثبت لك هنيئا او هناك ذلك
هنيئا انتهى فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري وهنيا بتخفيف
النون وبالهمز يقال هَنِئَ يَهْنَأُ كعَلِمَ يَعْلَمُ وهَنُؤَ يَهْنُؤُ كظَرُفَ يَظْرُفُ والى
حذف عامل الحال اشار الناظم بقوله

والحال قد يحذف ما فيها عمل ... وبعض ما يحذف ذكره حظل اي منع

هذا باب التمييز

وهو في الاصل مصدر ميزت الشي تمييزا اذا خلصته من شي وفرقت بين متشابهين وقولهم
في الاسم المميز تمييز مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى
الطالع والناجم قاله ابو البقا فالتمييز في الاصطلاح اسم نكرة بمعنى من مبين
لابهام اسم او ابهام نسبة والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكره
فخرج بالفصل الاول وهو نكرة المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه بالنصب
فان فيه ما في حسن وجهه الا التنكير فلا يكون تمييزا لعدم تنكيره وقد مضى في باب
المعرف بالاداة اي قوله وهو شبيه التنكير

وانك لما ان عرفت وجوهنا ... صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
محمول على زيادة ال عند البصريين كما زيدت في باعدام عمرو عن اسيرها وخالف
في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما اولناه وخرج
بالفصل الثاني وهو بمعنى من الحال نحو جا زيد راكبا فانه بمعنى في حال كذا لا بمعنى
من وخرج بالفصل الثالث وهو مبين لابهام اسم او نسبة اسم لا التبرية نحو لا رجل
وثاني مفعولي استغفر نحو
استغفر الله ذنبا لست محصيه ... رب العباد اليه الوجه والعمل
فانهما اي رجلا وذنبا وان كانا على معنى من بدليل صحة اقترانهما بها نحو لا من رجل
واستغفر الله من ذنب لكنهما اي من ليست فيهما للبيان فلا يكونان مبينين بل هي في الاول
وهو لا رجل للاستغراق للجنس ولذلك بني اسم لا معها وفي الثاني وهو استغفر الله
ذنبا للابتدا كانه لما اراد الاستغفار ابتدأ منه بالجانب المتناهي وهو الاول وترك الجانب
الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محصور فكانه قال استغفر الله مبتدا من اول الذنوب
الى ما لا يتناهى قال الموضح في الحواشي وليس المراد بقولهم في التمييز بمعنى من ان تكون
من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدا وتمييز العدد
وانما المراد ان الاسم جي به لتبيين الجنس كما يجا بمن المبينة للجنس لا ان ثم من مقدرة
انتهى وحكم التمييز النصب لانه من الفضلات والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم
المبهم واختلف في صحة اعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى
كعشرين درهما فانه شبيه بالضاربين زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا
في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بافعل
من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد
واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهذا اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي
وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي وهي اصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه
الا في مسئلة واحدة وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصحح هذا القول
لان حمل الشي على ما هو به اشبه اولى والناصب لمبين النسبة عند سيبويه والمازني
والمبرد ومتابعيهم المسند من فعل او شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا فنفسا منصوب
بطاب وشبه الفعل نحو زيد طيب ابوه فابوه منصوب بطيب وهو صفة مشبهة وعلم
من هذا التقرير والتفصيل بطلان عموم قوله في النظم ينصب تمييزا بما قد فسره

فانه يقتضي ان التمييز ينصب بما قد فسره سوا كان مفسرا لابهام اسم او نسبة وليس
كذلك واجاب عنه المرادي بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الي فاعله او
مفعوله فكانه رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسر وذهب
قوم الي ان العامل في مميز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا
ما اشبهه واختاره ابن عصفور ونسبه الي المحققين ولولا ان الناظم صرح في
غير هذا الموضع وفي اخر الباب بان ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا علي ما اختاره
ابن عصفور **فصل** **والاسم المبهم اربعة انواع احدها**
العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح **كاحد عشر كوكبا** والكناية ككم الاستفهامية
نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم علي النسبة لان المفرد مقدم علي المركب وقدم
العدد لانه اولي بالتمييز لوجهين احدهما انه يميز المقادير نحو احد عشر رطلا
او شبرا او قفيزا ولا ينعكس والثاني انه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وافرد
العدد عن المقادير بنا علي انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار
ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتي انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس
كذلك الا تري انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا
قاله الموضح في شرح القطر **والنوع الثاني المقدار وهو** ما يعرف به قدر
الشي وينقسم ثلاثة اقسام لانه **اما مساحة كشبر ارضا** وذراع نسجا **او**
كيل كقفيز برا ووقع في شرح لمع ابن جني لابي البقا من الممسوح عندي قفيزان
شعيرا لان القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات وهو عشر الجريب انتهي ولم
يعزه **او وزن كمنوين عسلا وتمرا وهو تثنية منا** بتخفيف النون والقصر
كعصا والمنا الة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنيته منوان
كما يقال في تثنية عصا عصوان **ويقال فيه من بالتشديد كجف وتثنيته منان**
بالتشديد كما يقال في تثنية جب جبان **والنوع الثالث ما يشبه المقدار**
في الوزن والكيل والمساحة فالاول **نحو مثقال ذرة خيرا يره** فمثقال الذرة
شبه بما يوزن به وليس اسما لشي يوزن عرفا **والثاني نحو نحي سمنا** فالنحي بكسر النون
واسكان الحا المهملة وبعدها يا اسم لوعا السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة
ويكون كبيرا وصغيرا **والثالث نحو ولو جئنا بمثله مددا** فمثل شبيه بالمساحة
وليس مساحة حقيقة وانما هو دال علي المماثلة من غير ضبط بحد **وحمل علي هذا**

في الدلالة علي المماثلة ما يفيد المغايرة **نحو ان لنا غيرها ابلا** ووجه حمله عليه
انه غيره وهم يحملون الغير علي المثل كما يحملون المثل علي المثل ولم يحمل علي غيره لانه
لا وجه لالحاقه بالمقدار الا بان يحمل علي ما الحق به وهو المثل **والنوع الرابع ما كان**
فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد من جهة انه مصوغ منه
فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرع له بهذا الاعتبار وضابطه
كل فرع حصل له بالتركيب اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه **ومثله**
اي مثل خاتم حديدا في ذلك **باب ساجا** فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب
وجبة خزا فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير **وقيل** في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب
وبعد الجبة **انه حال** وينبني عليهما الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب علي التمييز قال
ان التابع عطف بيان ومن خرجه علي الحال قال انه نعت والاول اولي لانه جامد جمودا
محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا **والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو**
واشتعل الراس شيبا فان نسبة اشتعل الي الراس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام وهذا
التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الراس فحول الاسناد من المضاف وهو
شيب الي المضاف اليه فارتفع ثم جي بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة تمييزا
ونسبة للمفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فان نسبة فجرنا الي الارض مبهمة وعيونا
مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه وجي بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر
المتاخرين وانكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يهمل بالمنقول عن المفعول وتبعه
تلميذه الابذي وابن ابي الربيع وتاول الشلوبين عيونا في الاية علي انها حال مقدرة
لانها حال التفجر لم تكن عيونا وانما اضافة عيونا بعد ذلك وتاولها ابن ابي الربيع علي وجهين
احدهما ان يكون بدل بعض من كل علي حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا
اي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا علي اسقاط الجار اي بعيون ورده الموضح في شرح
اللمحة **وكمية مميز الاسم المفرد ان يجر باضافة الاسم** ان حذف ما به تمامه من تنوين
ظاهرا ومقدرا ونون تثنية **كشبر ارض** من الممسوحات **وقفيز بر** من المكيلات
ومنوي عسل من الموزونات والي ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي
وشبهها اجرره اذا اضفتها **الا ان كان الاسم عددا** من احد عشر الي تسعة وتسعين
فان تمييزه واجب النصب لما سياتي بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتمييزه

واجب الجر بالاضافة الا ما اشبه كخمسة اثوابا وما يتبين عاما فلا يدخل الجواز شيا من
واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما وجب النصب فيما
كان كعشرين درهما وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشري زيد فلو اضيف
الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز اولا ولم يعكس الامر فعلا اضافة الشي
الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله المتوسط وزعم انه الصواب
او مضافا نحو ولو جئنا بمثله مددا او ملء الارض ذهبا فمددا تمييز لمثل وذهبا
تمييز لملء ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل وملء مضافان مرة فامتنع اضافتهما
مرة اخرى والى ذلك اشار الناظم بقوله

والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا

فصل من مميز النسبة التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب اما بصيغة
الموضوعة له اولا فالاول نحو ابو بكر اكرم به ابا وما اشجعه رجلا والثاني نحو لله دره
فارسا فابا ورجلا وفارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة والدر
بفتح الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال
وضمها درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر
عنه وانما اضاف فعله الى الله تعالى قصدا لاظهار التعجب لانه تعالى منشئ العجاب
فمعنى قولهم لله دره فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضع
من ثدي امه اي ما اعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه
الصفة وكونه فارسا من مميز النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم
المرجع اما اذا كان مجهولة فانه من مميز الاسم لا من مميز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج
الى ما يميزه قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا
ميز ومن مميز النسبة التمييز الواقع بعد اسم التفضيل وله حالتان تارة يكون منصوبا
وتارة يكون مجرورا وشرط نصب هذا الواقع بعد اسم التفضيل كونه سببيا وذلك
اذا كان فاعلا معنى نحو زيد اكثر مالا وعلامة ذلك ان تجعل مكان اسم التفضيل فعلا
من لفظه ومعناه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد كثر ماله والى
هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا
بخلاف ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو مال زيد اكثر مال
بالخفض وعلامة ذلك ان يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الى

جمع

جمع قايم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال
ان يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لانه يودي الى ان المال
له مال وانما وجب نصبه في الاولى وجره في الثانية لان اسم التفضيل في الثانية مضاف
الى ما هو بعضه دون الاولى وانما جاز هو اكرم الناس رجلا بالنصب مع
تخلف شرطه وهو ان رجلا لا يصح ان يكون فاعلا في المعنى اذ لا يقال هو كرم رجل فيجر
عن هو بقولك كرم رجله واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب لتعذر اضافة
افعل مرتين لانه اضيف اولا الى الناس فلو اضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين
وذلك ممتنع لان المضاف الى شي يمتنع اضافته الى غيره فصل ويجوز جر
التمييز بمن كرطل من زيت واختلف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل
للتبعيض ولذلك لم يدخل في طاب نفسا لان نفسا ليست اعم من المبهم الذي انطوت عليه
الجملة وقال الشلوبين زايدة عند سيبويه لمعنى التبعيض قاله في الارتشاف
ويدل على صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الحطية

طافت امامة بالركبان آونة يا حسنه من قوام ما ومنتقبا

وبحث الموضح في الحواشي انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين
ما عدا الاخفش ان من لا تزاد الا في غير الايجاب ويمتنع جر التمييز في ثلاث مسايل احدها
تمييز العدد كعشرين درهما لما سياتي الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست
الارض شجرا ومنه اي من المحول عن المفعول ما احسن زيدا ادبا فانه محول عن
المفعول اذ لا يصح ما احسن رجل زيد مع ان المراد بالرجل نفس زيد بخلاف ما احسنه
اي زيد رجلا فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما احسن رجل زيد مع ان المراد بالرجل
نفس زيد والثالثة ما كان فاعلا في المعنى الا كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب
زيد نفسا اذ اصله طابت نفس زيد او محولا عن مضاف غيره كان يكون مبتدا نحو زيد
اكثر مالا فمالا محولا عن مبتدا اذ اصله مال زيد اكثر فحول المضاف وجعل تمييزا
واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع عن الابتدا مكانه بخلاف ما كان فاعلا في المعنى ولم يكن
محولا نحو لله دره فارسا وابرحت جارا بكسر التا خطابا للمونثة اخذا من قول الاعشى

اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا

اي فارسا وجارا وان كانا فاعلين في المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا
الا انهما غير محولين عن الفاعل صناعة فيجوز دخول من عليهما فتقول من فارس ومن جار

كقوله يا سيدا ما انت من سيد ۔ موطا الاكناف رحب الذراع

ومن ذلك الفاعل في المعنى الغير المحول نعم رجلا زيد فرجلا وان كان فاعلا
معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا انه غير محول فلذلك يجوز دخول من عليه فتقول
نعم من رجل قال ابو بكر بن الاسود

تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي

بفتح التا كيمان واقتصر في النظم على استثنا مسئلتين فقال واجرر بمن ان شئت
غير ذي العدد والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من في المسائل الثلاث المتقدمة لان
وضع من المبينة الا تنبيه والمجرور بها اسم جنس سابق صالح لعمل ما بعدها عليه نحو
من اساور من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد دالا على متعدد
والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور
وجاز دخولها في غير ذلك لان التمييز نفس المميز في المعنى وفي كلامه هنا امور منها انه
قيد الفاعل المعنوي بان يكون محولا صناعة ولم اقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح
في جعله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادي بانه تمييز مفرد
لا تمييز جملة ومنها انه حكم على اربحت جارا انه غير محول والمنقول عن الاعلم انه انما انتصب عن تمام
الكلام وانه منقول عن فاعل وتقديره ابرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا
وذهب ابن خروف الى انه مما انتصب عن تمام الاسم فالقول بانه تمييز عن تمام الجملة
وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من
رجل ومنع ذلك في شرح اللمحة فقال ولا يدخل من على ما كان منقولا او مشبها بالمنقول
او بعد عدد وقد مر قبل ذلك ان المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه
بالمنقول ان المعنى نعم الرجل زيد وكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد عن الظاهر الى
الضمير وجعل المرفوع تمييزا لذلك الضمير انتهى فجعله محولا ومنع دخول من عليه ومنها
ان قوله اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان
معنى وكان حقه ان يرفعهما ويقول اذ المعنى عظمت فرسك وعظم جارك فيسند
الفعل الى اصل التمييز اولا الى التمييز فتقول عظم فارس وعظم جار

فصل

لا يتقدم التمييز على عامله ان كان اسما كرطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما
احسنه رجلا لان الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه ويندر
تقدمه على الفعل المتصرف كقوله وهو رجل من طي

انفسا

انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا

فنفسا تمييز فقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف وقاس على ذلك
المازني والمبرد والكسائي قال الناظم في شرح العمدة وبقولهم اقول قياسا
على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعل في النظم قليلا فقال

وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف ان
يكون فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره بقصد المبالغة فلا يغير عما كان
يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت في
الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن
خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قاله في المغني ويحتمل ان يكون نفسا منصوبة بفعل
محذوف دل عليه المذكور والتقدير اتطيب نفسا تطيب واما اذا كان العامل وصفا
فقياس من اجاز التقدم في الفعل ان يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل واتفق
الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد
قاله ابن الصايغ وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم
على المنعوت قاله ابن عصفور

هذا باب حروف الجر

وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل
الى الاسم اي تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية
او غيرها وهي عشرون حرفا كما في النظم ثلاثة مضت في باب الاستثنا وهي خلا وعدا وحاشا
الجارات فلا حاجة لاعادتها وثلاثة شاذة في عمل الجر احدها متى في لغة هذيل
بالتصغير وهي عندهم بمعنى من الابتدائية حكى يعقوب ذلك عنهم وسمع من بعضهم
اخرجها متى كمه اي من كمه وقال شاعرهم وهو ابو ذويب الهذلي في وصف السحاب

شربن بما البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

اي من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام وهي معظم الما والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون
اليا اخر الحروف وبالجيم المر السريع مع الصوت يقال ان السحاب في بعض الاماكن
يدنو من البحر المالح فيمد منه خراطيم عظيمة تشرب من مايه فيكون لها صوت عظيم برعج
ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الما ويعذب باذن الله في زمن صعودها
وترفعها ثم تمطر حيث يشا الله تعالى والثاني لعل في لغة عقيل بالتصغير قال شاعرهم

لعل الله فضلكم علينا بشيء ان امكم شريم

بجر الجلالة بلعل وشريم بفتح الشين المعجمة المرأة المفضاة ولهم في لامها الاولى
الاثبات كالامر والحذف كقوله علّ صروف الدهر او دولاتها ، انشد
الفرا مجرور ولهم في لامها الثانية الفتح والكسر وانشدوا عليها

لعل الله يمكنني عليها جهاراً من زهير او اسيد

فهذه اربع لغات ولا يجوز الجر في دفينة لغات لعل والثالث كي ولا تجر معها ولا
اسما صريحا وانما تجر ثلثة لا رابع لها احدها ما الاستفهامية يقولون اذا سالوا
عن علة كيمه والاصل كيما فحذفت الف ما وجوبا وجي بها السكت وقفا حفظا للفتحة
الدالة على الالف المحذوفة والاكثر عندهم ان يقولوا لمه بالامر والمعنى لاي شي كان كذا
الثاني ما المصدرية وصلتها فانها في تاويل الاسم كقوله وهو النابغة

اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع

فكي جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام اي انما يراد
الفتى للضر والنفع اي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى
الفتى وكون ما فيه مصدرية قاله الاخفش وهو قليل وقيل ما فيه كافة لكي
عن عمل الجر مثلها في ربما وقول قريب الموضح في حاشيته وان المصدرية مضمرة
بعدها سهو الثالث ان المصدرية المضمرة وصلتها نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت
ان بعدها والاصل كي ان تكرمني فحذفت ان استغناء عنها بنيتها بدليل ظهورها في الضرورة
كقوله وهو جميل بن عبد الله

فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا

فتغر وتخدعا مبنيان للفاعل والمنح الاعطا متعد لاثنين اولهما اكل الناس وثانيهما
لسانك على حذف مضاف والمعنى اصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور
الخداع فهو عطف تفسيري وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك
في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح والاولى فيما اذا
لم تذكر ان بعد كي بدليل كثرة ظهورها معها عن كيلا تاسوا فهذه ستة احرف والاحد
عشر الباقية من العشرين قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى
وفي والباء واللام وهي بالنسبة الى الوضع ثلاثة اقسام ما هو موضوع على حرف واحد
وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما
هو موضوع على ثلاثة احرف وهو اثنان الى وعلى وبدا منها بمن لانها ام حروف

ان تقدر كي مصدرية ناصبة
للمضارع بنفسها فتقدر اللام قبلها
استغناء عن نيتها ٤

الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره مثال جرها المضمر والظاهر نحو ومنك
ومن نوح ومثال الى الى الله مرجعكم اليه مرجعكم ومثال عن لتركبن طبقا عن طبق
رضي الله عنهم ومثال على وعليها وعلى الفلك تحملون ومثال في وفي الارض ايات
وفيها ما تشتهي الانفس ومثال الباء امنوا بالله وامنوا به ومثال اللام لله ما
في السموات له ما في السموات وسبعة تختص بالظاهر وهي المشار اليها في النظم بقوله

بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتا

وهي بالنسبة الى الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف
والواو والتا وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثة احرف
وهو منذ ورب وما وضع على اربعة احرف وهو حتى خاصة وتنقسم بالنسبة
الى عملها في الظاهر اربعة اقسام ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلاثة حتى
والكاف والواو نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شي والطور وقد تدخل حتى والكاف
في الضرورة على المضمر فالاول كقوله

اتت حناك تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب

والكوفيون والفرا لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المغني والثاني كقول
العجاج يصف حمارا وحشيا

خلى الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا

فادخل الكاف على الها العايدة على الذنابات والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون
وبعد الالف با موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبه المخاط يقع من انوف الابل وهنا
اسم موضع بعينه وام اوعال اسم هضبة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على
وجه الارض وشمالا ظرف وكثبا بفتح الكاف والتا المثلثة صفته ومعناه قريبا واو
حرف عطف والمعنى ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك
ام اوعال كالذنابات او اقرب منها وقول الاخر وهو روبة يصف حمارا وحشيا

واتنا وحشيات فلا ترى بعلا ولا حلايلا كه ولا كهن الا حاظلا

فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني على ضمير الاتان الوحشيات
والبعل الزوج والحلايل جمع حليلة الرجل وهي امرأته والحاظل بالحا المهملة
والظا المثالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشي
ولا زوجات مثل الاتن الوحشيات الا مانعا وما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ

والي ذلك اشار الناظم بقوله . وخص بمذ ومنذ وقتا. فاما قولهم ما رايته مذ
ان الله خلقه بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تاويل مصدر مجرور بمذ
في الصورة الظاهرة فمتقدير مذ زمن خلق الله اياه فانه قدم التقدير بهذا السؤال ولهما
عليه وانه من كسر الهمزة فمذ فيه اسم لدخولها على الجملة وما يختص بالنكرات وهو رب
بضم الرا واليه الاشارة بقول الناظم وبرب منكرا نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل
في الكلام النثر على ضمير غيبة ملازم مرة لافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق
للمعنى من افراد وتذكير وضدهما كقولك ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه
امراة وربه امراتين وربه نسا كل ذلك بافراد الضمير استغنا بمطابقة التمييز للمعنى المراد

قال الشاعر

وربه فتية دعوت الي ما … يورث الحمد دايبا فاجابوا

فاتي بالضمير مفردا مفسرا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين
وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربهما امراة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نسا
واختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة
واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف
على الضمير نادرا فقال

وما رووا من نحو ربه فتى … نزر كذا كها ونحوه اتى

وما يختص باسم رب بفتح الرا حال كونه مصحوبا بالكعبة او بيا المتكلم وهو التا
في القسم واليه اشار في النظم بقوله والتا لله ورب نحو وتالله لاكيدن اصنامكم وترب
الكعبة وتربي لافعلن حكاه الاخفش وترب الرحمن وحياتك حكاه سيبويه

فصل في ذكر معاني الحروف الجارة

والصحيح عند البصريين ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كما لا ينوب احرف الجزم واحرف النصب
وما اوهم ذلك فهو عندهم مؤول تاويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى
بذلك الحرف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين
وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا قاله في المغني لمن
سبعة معان احدها التبعيض عند الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامتها
جواز الاستغنا عنها ببعض نحو لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون اي بعض ما تحبون
ولهذا قرئ بعض ما تحبون ذكره ابن مسعود والمعنى الثاني بيان الجنس عند

جماعة من المتقدمين والمتاخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا بنيت
معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان فان بنيت نكرة فهي ومجرورها
في موضع جملة نحو يحلون فيها من اساور من ذهب فمن ذهب بيان لاساور واي هي ذهب
ومن الاولى للابتدا عند الجمهور وزايدة على راي الاخفش ويدل له قوله تعالى وحلوا
اساور والمعنى الثالث ابتدا الغاية المكانية باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل
انتها الغاية نحو سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الي المسجد الاقصى وابتدا
الغاية الزمانية وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه خلافا لاكثر البصريين
في منعهم ذلك ويدل لنا الكتاب العزيز وهو قوله تعالى من اول يوم احق ان
تقوم فيه والحديث وهو قول انس رضي الله عنه مطرنا من الجمعة الي الجمعة رواه البخاري
من حديث شريك بن عبد الله بن ابي نمر عن انس رضي الله عنه وقول بعض العرب من الان
الي الغد حكاه الاخفش في المعاني وقول الشاعر النابغة الذبياني يصف السيوف

تخيرن من ازمان يوم حليمة … الي اليوم قد جربن كل التجارب

فمن ازمان لابتدا الغاية الزمانية وتخيرن وجربن ببنائهما للمفعول والنون المتصلة بهما نايب
الفاعل وهي راجعة الي السيوف المحدث عنها في بيت قبله وتخيرن اصطفين وجربن
اختبرن ويوم حليمة يوم مشهود من ايام العرب وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن
المنذر لقتال الاعرج الغساني وحليمة هي بنت الحرث بن ابي شمر وخرج والتجارب جمع تجربة
وحمل المانعون هذه الادلة على حذف مضاف والتقدير في الاية من تاسيس اول يوم
وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار ازمان وكذلك ما اشبهها واجيب بان
الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتدا الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد رسول
الله الي هرقل عظيم الروم والمعنى الرابع التنصيص على التعميم او لتوكيد التنصيص
وهي الزايدة فالاولى الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاني من رجل فهي للتنصيص
على العموم الا ترى انه قبل دخولها يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح
ان يقال بل رجلان وبعد دخولها نص صريحا في نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع ان يقال
بل رجلان والثانية الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاني من احد فهي لتاكيد التنصيص
على العموم لان النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من انما افادت مجرد التوكيد
لان ما جاني احد وما جاني من احد سيان في افهام العموم دون احتمال فان قلت
اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زايدة اجيب بان المراد من زيادتها

كونها تاتي في موضع يطلبه العامل به ونها تنصب متجهة بين طالب ومطلوب وان كان
سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا انها زايدة في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها
يخل بالمعنى الزايدة لها ثلاثة شروط عند الجمهور احدها ان يسبقها نفي باي اداة كانت
او نهي بلا او استفهام بهل خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر وفي الارتشاف لو قلت
كيف تضرب من رجل او متى تضرب من رجل لم يجز انتهى ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق
دايما والثاني ان يكون مجرورها نكرة لما مر والثالث ان يكون مجرورها المنكر اما
فاعلا نحو ما ياتيهم من ذكر فذكر فاعل ياتيهم او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد
فاحد مفعول تحس او مبتدا نحو هل من خالق غير الله فخالق مبتدا وغير الله نعته على
المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدا مخبر عنه
بفعل على الاصح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر
واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم في التسهيل وعلله
في شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما والخامس معنى البدل نحو ارضيتم بالحيوة
الدنيا من الاخرة اي بدل الاخرة وانكر قوم مجي من للبدل وقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة
بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتدا نقله في المغني المعنى
السادس الظرفية عند الكوفيين مكانية او زمانية فالاول نحو ماذا خلقوا من
الارض اي في الارض والظاهر انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من اية قاله في المغني
والثاني نحو اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة اي في يوم الجمعة المعنى السابع
التعليل عند جماعة كقوله تعالى مما خطاياهم اغرقوا اي اغرقوا لاجل خطاياهم فدلت
العلة على المعلول للاختصاص وقال الفرزدق يمدح زين العابدين علي
ابن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم

يغضي حيا ويغضى من مهابته ... فما يكلم الا حين يبتسم

اي يغضى منه لاجل مهابته والاغضا بالغين والضاد المعجمتين ارخا الجفون وانقم
في النظم على قوله

بعض وبين ابتدي في الامكنة ... بمن وقد تاتي لبدء الازمنة

وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة وزاد في المغني ثامنا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية
قلوبهم من ذكر الله اي عن ذكر الله وتاسعا وهو الانتها كقولك قربت منه فانه مساو لقولك
قربت اليه قاله ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلا عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه

من القوم اي عليهم وخرجا المانعون على التضمين اي منعناه بالنصر من القوم
وحادي عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما
نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا يعرف زيد من عمرو وثاني عشر
موافقة البا عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفي اي بطرف
نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم
من الله شيئا قاله ابو البقا عنه ورابع عشر مرادفة ربما كقوله وانا لمما نضرب
الكبش ضربة قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم والخامس عشر الغاية تحت
سيبويه ونقول رايته من ذلك الموضع فجعله غاية لرويتك واسقطها هنا لما في بعضها
من الردله واللام اثني عشر معنى احدها الملك نحو لله ما في السموات المعنى
الثاني شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص والاستحقاق فالاول نحو السرج
للدابة والثاني نحو العمارة للدار لان الدابة والدار لا يتصور منهما الملك والفرق
بينها ان التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات والتي للاختصاص بخلاف
ذلك والمعنى الثالث التعدية الى المفعول به نحو ما اضرب زيدا لعمرو لان
ضرب متعد في الاصل ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بالضم للحسن فصار
قاصرا فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون
الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية
للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا
صيغ من متعد هل يبقى على تعديته اولا فذهب الكوفيون الى الاول والبصريون
الى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا
وتبعه ابنه قال الموضح في المغني والاولى عندي ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا
لعمرو كما مثل هنا ووجه الاولوية ان ابن مالك مثل بالاية لشبه الملك في شرح التسهيل
فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون اولى
ولم اقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى اسقاطه كما اسقطه في التسهيل
وشرحه المعنى الرابع التعليل كقوله وهو ابو صخر الهذلي

واني لتعروني لذكراك هزة ... كما انتفض العصفور بلله القطر

اي لاجل ذكري اياك المعنى الخامس التوكيد وهي الزايدة وهي انواع منها المعترضة
بين الفعل ومفعوله نحو قوله وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان

ابن عبد الملك بن مروان

ملكا اجاز لمسلم ومعاهد ... وملكت ما بين العراق ويثرب

اي اجاز مسلما وهو بالجيم قال الدماميني لا يتعين الزيادة فيه لاحتمال ان يكون
اجاز بمعنى فعل الاجازة واللام مرصلة له انتهى وانما ردف لكم فالظاهر انه اي ردف
ضمن معنى اقترب فاللام مرصلة له وبه جزم في المغني فقال وليس منه ردف لكم
خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس
حسابهم انتهى ومنها المعترض بين المتضايفين كقولهم يا بوس للحرب والاصل يا بوس
الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف قولان قال
في المغني ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق انتهى وهو مشكل لان من
شان المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها لام المستغاث فانها زايدة
عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها المعنى السادس تقوية العامل
الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل بالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وامثلة
المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معطي
للدراهم ونحو فعال لما يريد ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين
ورد بقوله ولا الله يعطي للعصاة مناها واما بتاخره عن المعمول مع اصالته
في العمل نحو ان كنتم للرويا تعبرون والاصل والله اعلم ان كنتم تعبرون الرويا
فلما اخر الفعل وتقدم معموله عليه ضعف فقوي باللام وليست اللام المقوية
زايدة محضة لما يخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم ولا معدية
محضة لاطراد صحة اسقاطها بل هي بينهما فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزايدة
المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزايدة تتعلق بالعامل الذي قوية عند الموضح فتكون متعلقة
غير متعلقة في ان واحد وهو ممتنع لا دايه الى الجمع بين متنافيين المعنى السابع
انتها الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى اي الى اجل المعنى الثامن القسم ويختص بالجلالة
لانها خلف عن التا المثناة نحو لله لا يوخر الاجل اي تالله المعنى التاسع التعجب نحو
لله دره اي ما اكثر دره بالدال المهملة المعنى العاشر الصيرورة عند الاخفش
وتسمى ايضا لام العاقبة ولام المال نحو

لدوا للموت وابنوا للخراب ... فكلكم يصير الى ذهاب

فان الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبنا ولكن صار عاقبتهما ومالهما الى

ذلك

ذلك ومن منع الصيرورة في اللام ردها الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب
مقامه المعنى الحادي عشر البعدية بالبا الموحدة فتكون مرادفة لبعد نحو اقم الصلاة
لدلوك الشمس اي بعده وجعلها في باب المفعول له لام التعليل وتقدم انه
بمعنى الدلوك المعنى الثاني عشر الاستعلا حقيقة نحو ويخرون للاذقان جمع ذقن
اي عليها ومجازا نحو وان اسام فلها اي عليها قاله في المغني وتاتي للنسب عم ابو لعمرو
خال وللتبليغ نحو قلت لعبادي قاله ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه
وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة اي فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدري
بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم اي عند مجيئه اياهم قاله ابو الفتح وبمعنى
من نحو ونحن لكم يوم القيمة افضل اي نحن افضل منكم يوم القيمة وبمعنى عن اذا
استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا قاله ابن الحاجب وللتمليك وشبهه
نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قاله ابن مالك في التسهيل
وتبعه الموضح في المغني واقتصر في النظم على قوله

واللام للملك وشبهه وفي ... تعدية ايضا وتعليل قفي

وزيد وللبا الموحدة اثنا عشر معنى ايضا احدها الاستعانة وهي الداخلة على الة
الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم ومجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم
لان الفعل لا ياتي على هذا الوجه الاكمل الا بها حكاه في المغني وهذا احد قولي الزمخشري في
البسملة والقول الثاني انها للمصاحبة وهو الاظهر عند المعنى الثاني التعدية بالتا
المثناة فوق وتسمى با النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل
القاصر نحو ذهب الله بنورهم اي اذهبه وقري اذهب الله نورهم وبهذه الاية رد على
المبرد والسهيلي حيث زعما ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا
له في الذهاب قاله في المغني المعنى الثالث التعويض وتسمى با المقابلة وهي الداخلة
على الاعواض والاثمان حسا كبعتك هذا الثوب بهذا العبد فدخول البا هو الثمن او معنى
نحو كافات احسانه بضعف فدخول البا هو العوض قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة بما
كنتم تعملون وانما لم يقدرها با السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع يعني من اهل السنة
في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون
السبب وبهذا تبين انه لا تعارض بين الحديث والاية لاختلاف محلي البائين جمعا بين
الادلة انتهى المعنى الرابع الالصاق وهو اصل معانيها قال سيبويه وانما هي

له لصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا في الكلام فهذا اصله قال
في المغني ثم الالصاق حقيقي نحو امسكت بزيد اي قبضت علي شيء من جسمه او علي
ما يحبسه من ثوب ونحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان يكون منعته من التصرف ومجازي
نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب من زيد انتهي فجعل الالتصاق
بما يقرب منه كالالتصاق به ثم الحقيقي نوعان ما لا يصل الفعل الا بحرفه كسطوت
بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو امسكت بزيد فان البا افادت ان امساكك لزيد
كان بمباشرة منك له بخلاف امسكت زيدا فانما يفيد منعه التصرف بوجه ما المعني
الخامس التبعيض اثبته الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون
وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله اي منها فا مسحوا برووسكم وعليه بني الشافعي
مذهبه في مسح بعض الراس في الوضوء لما قام عنده من الادلة المعني السادس المصاحبة
وهي التي يصلح في موضعها مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو وقد دخلوا بالكفر
اي معه او كافرين المعني السابع المجاوزة وهي التي يحسن في مكانها عن قيل وتختص بالسوال
نحو فاسئل به خبيرا اي معه بدليل يسالون عن انبايكم وقيل لا تختص بالسوال بدليل
ويوم تشقق السما بالغمام اي عنه وزعم البصريون انها لا تكون بمعني عن اصلا
وتاولوا ما ورد من ذلك المعني الثامن الظرفية وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية
مكانية وزمانية فالمكانية نحو وما كنت بجانب الغربي اي فيه والزمانية نحو نجيناهم
بسحر اي فيه المعني التاسع البدل وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول بعضهم وهو
رافع بن خديج الصحابي رضي الله عنه ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة اي
بدلها المعني العاشر الاستعلاء وهي التي يحسن في مكانها علي نحو ومن اهل الكتاب
من ان تامنه بقنطار اي علي قنطار قاله الاخفش ويدل له هل امنكم عليه الا كما
امنتكم علي اخيه من قبل ونحو واذا مروا بهم يتغامزون اي مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون
عليهم مصبحين المعني الحادي عشر السببية وهي الداخلة علي سبب الفعل نحو فبما
نقضهم ميثاقهم لعناهم اي لعناهم بسبب نقضهم كما ان با الاستعانة هي الداخلة علي
الة الفعل كما تقدم فلذا يندرج احدهما في الاخر خلافا لابن مالك فانه ادرج با الاستعانة
في با السببية وعد من مفردات المعني الثاني عشر التوكيد وهي الزايدة وتزاد مع
الفاعل نحو كفي بالله شهيدا ومع المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الي التهلكة ومع
المبتدا نحو بحسبك درهم ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقايم وتاتي البا للقسم وهي

اصل

اصل احرف د تستعمل في القسم الاستعطافي وهو الموكد لجملة طلبية نحو بالله
هل قام زيد اي اسالك بالله مستحلفا وغير الاستعطافي وهو الموكد لجملة خبرية نحو بالله
لتفعلن وللغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معني لطف وللتفدية نحو بابي
انت وامي اي فداك ابي وامي واقتصر الناظم علي قوله

والظرفية استبن ببا وفي وقد يبينان السببا
بالبا استعن وعد عوض الصق ومثل مع ومن وعن بها انطق

ولفي ستة معان احدها الظرفية حقيقية مكانية او زمانية فالاولي نحو في ادني الارض
والثانية نحو في بضع سنين فادني وبضع اكتسبا الظرفية من المضاف اليهما فان ادني
اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلث الي التسع او مجازية اما بكون الظرف
والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حيوة او الظرف معني والمظروف ذاتا نحو فهم
الجنة في رحمة الله او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وفي بعض النسخ لقد
كان في يوسف الاية و الثاني السببية نحو لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم اي لمسكم عذاب
عظيم بسبب ما افضتم اي خضتم فيه و الثالث المصاحبة عند الكوفيين وهي التي يحسن
موضعها مع نحو قال ادخلوا في امم اي مع امم و الرابع للاستعلا عند الكوفيين والقتيبي
وهي التي يحسن موضعها علي نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها وقيل ان في هنا
ليست بمعني علي ولكن تشبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشي كالقبر للمقبور و الخامس
للمقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق اي فما متاع الحياة الدنيا
في الاخرة الا قليل اي بالقياس الي الاخرة والسادس بمعني البا عند الكوفيين والقتيبي كقوله

وتركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلا

اي بصيرون بطعن وهو بالبا الموحدة وكسر الصاد المهملة جمع بصير نعت فوارس
والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والكلا جمع كلوة وتاتي في بمعني
من نحو في تسع ايات اي منها قاله الحوفي وللتعويض وهي الزايدة عوضا من اخري محذوفة
كقولك ضربت في من رغبت اصله ضربت من رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده قال
في المغني وفيه نظر وللتوكيد وهي الزايدة لغير تعويض اجازه الفارسي في الضرورة
واجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها اي اركبوها واقتصر الناظم
علي الظرفية والسببية كما يوخذ من قوله والظرفية استبن ببا وفي وقد يبينان السببا
ولعلي ثمان معان احدها الاستعلا علي مجرورها وهو الغالب نحو وعليها وعلي الفلك

تحملون او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى والثاني الظرفية كفي قال الكوفيون نحو ودخل المدينة على حين غفلة اي في حين غفلة والثالث المجاوزة كعن كقوله وهو نحيف العامري

اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها

اي اذا رضيت عني وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك اعاد الضمير عليها مؤنثا ويحتمل ان يكون رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط وقال ابو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت علي الرابع المصاحبة كمع عند الكوفيين نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اي مع ظلمهم وتاتي بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو ولهم علي ذنب اي عندي ومرادفة من نحو اذا اكتالوا على الناس اي منهم وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق اي بان لا اقول وبذلك قرا ابي وزائدة للتعويض وغيره فالاول

ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل

اي عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول حميد ابن ثور

ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاة تروق

زاد على لان راق متعدية بنفسها تقول راقني حسن الجارية ونص سيبويه على ان على لا تزاد ولا حجة في البيت لاحتمال تضمين تروق تشرف وللاستدراك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا يياس من رحمة الله اي لكنه واقتصر الناظم على قوله على للاستعلا ومعنى في وعن ولعن اربعة معان ايضا احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن الفرس حكاها الفرا وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكي ايضا رميت عن القوس قاله في المغني الثاني البعدية بالباء الموحدة نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال ويحتمل ان يكون عن على بابها والتقدير طبقا متباعدا في الشدة عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني الثالث الاستعلاء كقوله تعالى ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه اي عليها ويحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني وكقول الشاعر وهو ذو الاصبع العدواني واسمه الحدثان بن الحرث بن محرب

لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني

اي علي لان المعروف ان يقال افضلت عليه قاله في المغني ولاه اصله لله فحذفت اللامان الجاه والاخري شذوذا والحسب بفتح السين الدين وما يعده الانسان من مفاخر ابائه والديان المالك وتخزوني تسوسني والمعنى لله ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك اي لاجله قال في المغني ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركي اي ما نتركها صادرين عن قولك هذا وهذا راي الزمخشري انتهى وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اي منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى اي به وللاستعانة نحو رميت عن القوس اي به كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي بدل نفس وفي الحديث صومي عن امك اي بدل امك والظرفية كقولك ولا تك عن حمل الرباعة وانيا اي في حمل بدليل ولا تنيا في ذكري وزائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله

اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذف عن من اول الموصول وزيدت بعده واقتصر في النظم على قوله بعن تجاوزا عني من قد فطن وقد تجي موضع بعد وعلي وللكاف اربعة معان ايضا احدها التشبيه نحو وردة كالدهان والثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون واذكروه كما هداكم والكاف تعليلية وما مصدرية اي لهدايته اياكم واجاب الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في امر وهو الاحسان فهذا في الاصل واحسن كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب والثالث الاستعلا ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم وهو رؤبة كيف اصبحت قال كخير اي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجي الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير وجعل منه اي من الاستعلا الاخفش قولهم كن كما انت اي على ما انت عليه فالكاف بمعنى على وما موصولة وانت مبتدا حذف خبره هذا احد الاعاريب والثاني ان ما موصولة وانت خبر حذف مبتداه اي كالذي هو انت والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وانت ضمير رفع انيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى الرابع ان ما كافة وانت مبتدا حذف خبره اي عليه او كاين الخامس ان ما كافة ايضا

وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس ان ما زايدة ه
وشبه التي بنفسه في حالين المعنى الرابع من معاني الكاف التوكيد وهي الزايدة
نحو ليس كمثله شي اي ليس شي مثله كذا قدره الاكثرون اذ لو لم تقدره كذلك صار
المعنى ليس شي مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي
المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني وقيل الكاف غير
زايدة ثم اختلفوا فقيل الزايد مثل كما زيدت في فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا
وانما زيدت هنا لتفصيل الكاف من الضمير قال في المغني والقول بزيادة الحرف اولى من القول
بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زايد منهما ثم اختلف فقيل
مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شي وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثيل بمعنى كالشبه
والشبيه والمعنى ليس كصفته شي وقيل الكاف اسم موكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا
مثل كعصف ماكول زاد في المغني في معاني الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم
كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما
وهو غريب جدا انتهى واقتصر الناظم على قوله

شبه بكاف وبه التعليل قد يعني وزايدا لتوكيد ورد

ومعنى الى وحتى انتها الغاية مكانية او زمانية مثال الى في المكان نحو
من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها في الزمان نحو ثم اتموا الصيام الى
الليل ومثال حتى في المكان نحو اكلت السمكة حتى راسها ومثالها في الزمان نحو سلام
هي حتى مطلع الفجر وتقدم ان من معاني اللام الانتها ولذلك جمعها الناظم بقوله
للانتها حتى ولام والى وانما يجي في الغالب اخر نحو حتى راسها او متصل باخر نحو حتى
مطلع الفجر كما مثلنا واذا ثبت انها لا تجر الا اخرا او متصلا به فلا يقال سهرت البارحة
حتى نصفها لان النصف ليس اخرا ولا متصلا بالاخر قاله المغاربة قال في المغني
وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده فاعترض عليه بقوله

عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يوسا

وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه
ولكنه لم يصرح به انتهى وناقشه الدماميني بانها في حكم الملفوظ به ولا اثر لخصوصية
التكلف بها في ذلك ومعنى كي التعليل نحو جئت كي اقرا اي للقراة ومعنى الواو والتا
المثناة فوق القسم نحو والله وتالله ومعنى مذ ومنذ ابتدا الغاية في الزمان

فيكونان بمعنى من ان كان الزمان ماضيا كقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين

لمن الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن دهر

اي من حجج ومن دهر والحجج بكسر الحا جمع حجة بكسرها وهي السنة والدهر الزمان
والديار مبتدا تقدم خبره في الجار والمجرور قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون
اعلى الجبل والحجر بكسر الحا المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام
عند وادي القرى واقوين بسكون القاف وفتح الواو وخلون من سكانها وقوله
وهو امرئ القيس الكندي

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت اثاره منذ ازمان

اي من ازمان وقفا امر للواحد بلفظ الاثنين على حد القيا في جهنم او بلفظ الواحد
والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة اجرا للوصل مجرى الوقف واصله قفن
وعرفان بكسر العين مصدر عرف معرفة وعرفانا والربع المنزل وعفت درست
وامحت واثاره جمع اثر ومعنى مذ ومنذ الظرفية فيكونان بمعنى في ان كان الزمان
حاضرا نحو ما رايته مذ او منذ يومنا اي في يومنا والى ذلك اشار الناظم بقوله والجرا
في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى في ويكونان بمعنى من والى معا فيدلان على ابتدا
الغاية وانتهايها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتدا الفعل وانتهاوه ان كان
الزمان معدودا نكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين اي من ابتدا هذه المدة
الى انتهايها ورب ليست للتقليل دايما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دايما خلافا لابن درستويه
وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا قاله في المغني فالاول كقوله
تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وكقوله عليه الصلاة والسلام يا رب
كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة وقول بعض العرب عند انقضا رمضان يا رب
صايمه لن يصومه وقايمه لن يقومه باضافة صايم وقايم الى ضمير رمضان وهو مما
تمسك به الكسايي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر

فيا رب يوم قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال

ووجه الدليل ان الاية والحديث والمثال مستوقات للتخويف والبيت مسوق للافتخار
ولا يناسب واحدا منها التقليل قال في المغني والثاني وهو التقليل كقوله وهو رجل من ازد السراة

الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان
وذي شامة سودا في حر وجهه مجللة لا تنجلي لزمان

ويكمل في تسع وخمس شبابه ، ويهرم في سبع معا وثمان

وعن الفارسي ان عم الحبيني سال امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال يريد بذلك
عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام والتهبلده بسكون اللام وفتح الدال وضم
واصلها لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لها بتاكيف فالتقى ساكنان
فحركت الدال بالفتح اتباعا للفتحة ايا او بالضم اتباعا لضمة الها والشامة الخال وهي
النكتة السودا في الجسم المخالف للونها وفي رواية شامة غرا وهو غير مناسب للشامة
اذ الغرا البيضا والشامة سودا والحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من
الخد قاله الدماميني ومجللة اي ذات عز وجلال وروي مجلجلة بتقديم الجيم
على الحا المهملة اي منكسه ويهرم اي يشيب قاله الحلبي فصل ما لفظه
مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة احدها الكاف وهل اسميتها في النثر
والشعر معا او في الشعر فقط قولان والاصح منهما ان اسميتها مخصوصة بالشعر
كقوله وهو العجاج يصف نسوة

بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم

فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسما وبيض جمع بيضا والنعاج
جمع نعجة وهي هنا البقر الوحشية ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج والجم بضم
الجيم جمع جما وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن خبر بيض والبرد بفتحتين مطر
منعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذايب يعني ان
النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذايب لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص
بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول النظم واستعمل اسما والثاني والثالث عن وعلى
يستعملان اسمين وذلك اذا دخلت عليهما من فتكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق
فالاول كقوله وهو قطري الخارجي

فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي

فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسما ودريئة بفتح الدال المهملة وكسر
الرا وفتح الهمزة وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي ومرة مصدر مر والثاني
كقوله وهو مزاحم بن الحرث العقيلي يصف القطا

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزا مجهل

فعلى هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعي

وقال

وقال ابو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة
من اخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة
وكسر الصاد المهملة اي تصوت من جوفها من شدة العطش قال ابو حاتم قلت
للاصمعي كيف قال غدت والقطا انما يذهب الى الما ليلا فقال لم يرد الغدو وانما
هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولا يكون هناك قاله ابن السيد وتم
بفتح المثناة فوق اي كمل وظمؤها بكسر الظا المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال
الدماميني ما بين الوردين يستعمل في الابل ولكنه استعارة للقطا وقال ابن السيد مدة
صبرها عن الما وهو ما بين الشرب الى الشرب ولا تنافي بينهما والقيض بفتح القاف وسكون
اليا اخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدماميني القشر الاعلى من البيض وقال العيني
اراد به الفرخ ههنا وزيزا بزايين معجمتين مكسورا ولها بينهما يا مثناة تحت وبالمد
الغليظة من الارض ويروى ببيدا بالمد المهلكة والمجهل القفر الذي ليس فيه اعلام يهتدى
بها وهو مجرور باضافة زيزا اليه ولا يجوز ان يكون نعتا لزيزا عند البصريين قاله
ابن السيد في شرح ابيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين اشار الناظم بقوله

وكذا عن وعلى من اجل ذا عليهما من دخلا

وقد يكون على فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلا يعلى علا قاله ابن خالويه
في الطارقيه وقد يكون الى اسما واحد الالا وهي النعم تقول الى والا قاله ابو البقا في شرح
اللمع لابن جني والرابع والخامس ما يستعمل اسما مذ ومنذ وذلك في موضعين
اشار اليهما الناظم بقوله ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا او اوليا الفعل احدهما
ان يدخلا على اسم مرفوع نكرة او معرفة معدودا او لا نحو ما رايته مذ يومان
فيومان منكر معدود او منذ يوم الجمعة فيوم الجمعة معرف غير معدود وهما
حينئذ اي حين اذ رفع ما بعدهما مبتدان وما بعدهما خبر عنهما واجب التاخير
اجرا للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين
وطايفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا
او معدودا واول المدة ان كان ماضيا قاله في المغني وقيل بالعكس فيكونان
ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدا وهو مذهب الاخفش وابي
اسحق الزجاج وابي القاسم الزجاجي ومعناها بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته
مذ يومان بيني وبين لقايه يومان قاله في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل

ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان او
يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضا والسهيلي
وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان
وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على ان منذ مركبة من من الجارة وذ والطائية
او منها ومن اذ وذكر الخبازي في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته
منذ يومان اربعة اقوال فللبصريين قولان قال الفارسي امد ذلك يومان فمنذ مبتدا
ويومان خبر وقال ابن جني بيني وبين لقايه يومان فمذ خبر ويومان مبتدا وللكوفيين
قولان احدهما ان من حرف وذ موصولة وهو يومان مبتدا وخبر والجملة صلة فحذفت
الواو والمبتدا وضمت الميم اتباعا والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان فيومان فاعل
بفعل محذوف انتهى والموضح انهما ان دخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله
وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب

ما زال مذ عقدت يداه ازاره ... فسمى فادرك خمسة الاشبار

فادخل مذ على الجملة الفعلية وخبر زال بدلي في البيت بعده وسمى ارتفع وادرك
لحق والمراد خمسة الاشبار ارتفاع قامته او موضع قبره قاله الدماميني او اسمية
كقوله وهو ميمون الاعشى

وما زلت ابغي المال مذ انا يافع ... وليدا وكهلا حين شبت وامردا

فادخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي راهق العشرين سنة
يقال يفع وايفع فهو يافع ولا يقال موفع قاله في القاموس والوليد الصبي
والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الاربعين الى الخمسين او الستين والامرد الذي ليس على
وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة
والمهملة المشددة قاله الزركشي وهما حينئذ اي حين اذ دخلا على الجملتين
ظرفان باتفاق مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمان مضاف الى الجملة وقيل مبتدان
فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة ويكون هو الخبر قاله في المغني وهو مصرح بخلاف
في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه واصل مذ منذ فحذفت النون
بدليل رجوعهم الى ضم الدال عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم
لكسروا ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنم اصله ابن فزيدت
الميم وقال ابن ملكون هما اصلان لا تصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم

ان

ان وكان قاله في المغني وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ واذا كانت
حرفا فهي اصل نظرا الى ان الحرف لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمها عند
عكل وسكون دال مذ قبل متحرك اعرف من ضمها وضمها قبل ساكن اعرف من كسرها لان القريب
اولى من الغريب والمالوف خير من المنكور فضم دال مذ لغة بني غني حي من غطفان قاله
في الصحاح ووجه الضم انهم قدروا النون محذوفة لفظا لا نية على حد قوله ومن
قبل نادى بالكسر بلا تنوين **فصل** تزاد كلمة ما بعد من وعن والبا كثيرا
واللام قليلا فلا تكفهن عن عمل الجر والى ذلك اشار الناظم بقوله

وبعد من وعن وباء زيد ما ... فلم يعق عن عمل قد علما

فمن نحو مما خطاياهم وقرى خطيئاتهم وهو الظاهر في الاستشهاد لظهور الاعراب
فيه وبه مثل في المغني وعن نحو عما قليل والبا نحو فبما نقضهم واللام كقول الاعشى

الى ملك خير اربابه ... فان لما كل شي قرارا

يريد فان لكل شيء واذا دخل شيء من هذه الحروف المقترنة بما على فعل او جملة اسمية
اولت ما بانها موصول حرفي والجملة صلتها وتزاد ما بعد رب والكاف فيبقى
العمل قليلا كقوله وهو عدي بن الرعلا الغساني

ربما ضربة بسيف صقيل ... بين بصرى وطعنة نجلاء

بجر رب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم والمد
الواسعة البينة الاتساع صفة طعنة واضيفت بين الى بصرى لاشتمالها على
اماكن او على تقدير مضاف اي اماكن بصرى وهو بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران
وقوله وهو عمرو بن البراقة النهمي بالنون المكسورة

وننصر مولانا ونعلم انه ... كما الناس مجروم عليه وجارم

بجر الناس بالكاف المقترنة بما الزائدة والمجروم بالجيم من الجرم وروي مظلوم عليه وظالم
والغالب في ما اذا زيدت بعد رب والكاف ان تكفهما عن العمل فتدخل حينئذ
على الجمل قال سيبويه جعلوها مع ما بمنزلة كلمة واحدة كقوله وهو
نهشل بن حري يرثي اخاه

اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد ... كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

فسيف مبتدا ولم تخنه خبر والكاف مكفوفة بما الزائدة واراد بيوم مشهد يوم
صفين لما قتل اخوه مالك مع الامام علي رضي الله عنه واراد بعمرو عمرو بن معدي كرب

وتكفها كثيرا والى ذلك اشار الناظم
وزيد بعد رب والكاف فكف وقد
فالعمل ح

وسبنه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمي ومضاربه جمع مضرب بكسر الرا
ومضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على احد ثبات مفارقة وانا للاثنان مفرق
واحد والعرب يفعدون الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد وقوله
وهو جذيمة الابرش

ربما اوفيت في علم   ترفعن ثوبي شمالات

فكف رب عن الجر وادخلها على الجملة الفعلية وهي اوفيت اي نزلت وعلم اي جبل
وشمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن والغالب
على رب المكفوفة ان تدخل على فعل ماض كهذا البيت لان التكثير والتقليل انما يكونان
فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد تدخل على مضارع ينزل منزلة الماضي
لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال الرماني انما جاز ذلك
لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير
ربما كان يود وكان شانية ورده في المغني وندر دخولها على الجملة الاسمية
خلافا للفارسي في المنع من الدخول كقوله وهو ابو دواد الايادي بدالين مهملتين
اولهما مضمومة بعدها واو فالف

ربما الجامل المؤبل فيهم   وعناجيج بينهن المهار

فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدا والمؤبل نعته وفيهم
خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع راعيها وقيل اسم جمع الابل لا واحد له من
لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والبا الموحدة المشددة المعدة للقنية والعناجيج
بعين مهملة فنون فالف فجيمين بينهما مثناة تحتانية جياد الخيل واحدها عنجوج
كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس
والانثى مهرة ودخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا حتى قال ابو علي
الفارسي يجب ان يقدر ما اسما نكرة مجرورا برب بمعنى شيء ويقدر الجامل خبر الضمير
محذوف والجملة صفة لما وفيهم متعلق بحال محذوفة اي رب شيء هو الجامل المؤبل
كائنا فيهم وانما قدر الفارسي ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل
الربط بين الصفة والموصوف فصل تحذف رب ويبقى عملها بعد
الفاء كثيرا كقوله وهو امرئ القيس الكندي

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع   فالهيتها عن ذي تمائم محول

فجر

فجر مثل برب المحذوفة بعد الفا ومعنى طرقت اتيتها ليلا والهيتها شغلتها والتمائم
التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين او
السحر ومحول من احول الصبي فهو محول اذا تم له حول اي سنة وانما خص الحبلى
والمرضع بذلك لانهما ازهد النسا في الرجال واقلهن شغفا بهم وبعد الواو اكثر
لان العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفا لاشتراكهما في العطف
كقوله وهو امرئ القيس ايضا

وليل كموج البحر ارخى سدوله   علي بانواع الهموم ليبتلي

فجر ليل برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكارة امره
بموج البحر واستعار له سدولا وهي الستور واحدها سدل لما يحول منه بين
البصر وادراك المبصرات وعلي متعلق بارخى والبا في بانواع للمصاحبة ويبتلي يختبر
تقول رب ليل بهذه الصفة ارخى علي ستور ظلامه مع انواع الاحزان ليختبرني اصبر
على الشدائد ام اجزع منها وبعد بل قليلة لبعدها من الواو كقوله وهو رؤبة
او العجاج

بل مهمه قطعت بعد مهمه

فجر مهمه برب المحذوفة
بعد بل والمهمه المفازة البعيدة الاطراف والى حذف رب وابقا جرها بعد هذه الاحرف
الثلاثة اشار الناظم بقوله

وحذفت رب فجرت بعد بل   والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

وبدونهن اقل كقوله وهو جميل بن معمر

رسم دار وقفت في طلله   كدت اقضي الحياة من جلله

فرسم مجرور برب محذوفة ورسم دار ما كان لاصقا من اثارها بالارض كالرماد ونحوه
والطلل ما شخص من اثار الدار واقضي اموت ويروى بدل الحياة الغداة وهي ما بين
صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقيل من اجله وقيل من عظم امره في عيني
والجليل العظيم وقد يحذف حرف الجر غير رب ويبقى عمله واليه الاشارة بقول الناظم
وقد يجر بسوى رب لدى حذف وهو ضربان سماعي كقول رؤبة بضم الراء وسكون
الهمزة ابن العجاج بن رؤبة خير بالجر والحمد لله جوابا لمن قال له اصبحت والاصل بخير او على
خير فحذف الجار وابقى عمله ورؤبة هذا من فصحا العرب قال الزمخشري وهو من
امضغ العرب للشيح والقيصوم يريد بذلك تحقيق انه بدوي لا حقيقة المضغ لان
هذين النبتين لا يمضغهما الا دميون ومن قراءة ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما

بعوضة برفع بعوضة وقياسي واليه اشار الناظم بقوله   وبعضهم يرى مطردا
كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور اي بكم
من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر بالاضافة واحتج الجمهور بوجهين احدهما
ان كم الاستفهامية لا يصلح ان تعمل الجر لانها قايمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل
الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط
دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على ان الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل
على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها
مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة خلافا للفرا وكقولهم ان في الدار زيدا والحجرة عمرا
فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف اي وفي الحجرة عمرا اذ لو عطفت على المجرور ربما لزم
العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف
عن ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للاخفش اذ قدرها العطف على معمولي
عاملين فيجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان
لعاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف الجر والعامل لزيد ان وكقولهم مررت
برجل صالح ان لا صالح فطالح حكاه يونس بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف وتقدير
ان لا امر بصالح فقد مررت بطالح هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه ان لا اكن
مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسي في شرح
كتاب سيبويه اذا قلت ان لا امر انتقض المعنى فانك قد قلت مررت بصالح ثم تقول ان لا امر
بصالح فيما يستقبل وانما المرور واقع فلا بد من اضمار الكون فتقول ان لا اكن فيما
يستقبل موصوفا بكوني مررت بصالح فانا قد مررت بطالح نقله المرادي في شرح
التسهيل عنه في باب كان واقره

هذا باب الاضافة

وهي لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس

فلما دخلناه اضفنا ظهورنا   الى كل حاري جديد مشطب

يريد لما دخلنا هذا البيت اسندنا ظهورنا الى كل رحل منسوب الى الحيرة مخطط فيه
طرائق واصطلاحا اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم
مقام تنوينه قاله الموضح في شرح الشذور تحذف انت من الاسم الذي تريد
اضافته ما فيه من تنوين ظاهر كتنوين ثوب او تنوين مقدر كتنوين دراهم لان
غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على ان فيه تنوينا

مقدرا نصب التمييز في نحو هذا احسن وجها اذ لا ينصب نحو هذا الا عن تمام الاسم
بالتنوين كقولك في ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهمه فتحذف من ثوب تنوينه
الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة
تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وتحذف ما فيه من نون تلي علامة الاعراب وهي اربعة
الاول والثاني نون التثنية وشبهها فالاول نحو تبت يدا ابي لهب فيدا تثنية يد والاصل
يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الالف والثاني
نحو هذان اثنا زيد فاثنا شبيه بالتثنية في الاعراب بالحروف وليست تثنية حقيقة
اذ لا يقال في مفرده اثن والاصل اثنان فحذفت النون للاضافة لما ذكرنا والثالث والرابع
نون جمع المذكر السالم وشبهه فالاول نحو والمقيمي الصلاة فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر
سالم والاصل والمقيمين فحذفت نون الجمع للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي
اليا والثاني نحو عشرو عمرو فعشرو شبيه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف وليس بجمع
حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانهما اشبهتا التنوين
في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين يلي علامة الاعراب ولهذا لا تحذف النون
التي تليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس لانها لا تشبه التنوين فيما
ذكر لان النون في هذين المثالين يليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع
بعد اخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا احد قولين في المسألة
والقول الثاني ان الاعراب مقارن لاخر المعرب لا بعده والى حذف النون والتنوين
من المضاف اشار الناظم بقوله   نونا تلي الاعراب او تنوينا   مما تضيف احذف
وجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وهو الاصح لاتصال الضمير به والضمير
لا ينفصل الا بعامله لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة خلافا للسهيلي
وابي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا لابن الباذش
فصل وتكون الاضافة على معنى اللام بالكثرة لانها الاصل ولذلك
اقتصر عليه الزجاج وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة ولهذا لم يذكره الا ابن مالك
تبعا لطائفة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى في ان يكون وهو المضاف اليه ظرفا
للاول وهو المضاف سواء كان زمانا او مكانا فالزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة الشافعي
اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف
للصاحبين والتقدير مكر في الليل ويا صاحبين في السجن وضابط الاضافة التي

تكون بمعنى من ان يكون الاول وهو المضاف بعض الثاني وهو المضاف اليه
و ان يكون المضاف اليه صالحا للاخبار به عنه اي عن المضاف كخاتم فضة
الا ترى ان الخاتم الذي هو المضاف بعض جنس الفضة المضاف اليها وانه
يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة فتخبر بالفضة
عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته فان انتفى شرط القسم الاول او
الشرطان معا في القسم الثاني نحو ثوب زيد وغلامه مما الاضافة فيه تفيد الملك
وحصير المسجد وقنديله مما الاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في هذه
الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف
ولا المضاف اليه ظرف للمضاف او انتفى الشرط الاول من شرطي القسم الثاني فقط نحو
يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس
لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم او انتفى الشرط الثاني
من الشرطين فقط نحو يد زيد فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر
عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى الكل واذا انتفى ان
تكون الاضافة بمعنى من او في فالاضافة بمعنى لام الملك كما في ثوب زيد وغلامه ولام
الاختصاص كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد
فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير قول الناظم
، والثاني اجعل وانو من او في اذا ، لم يصلح الا ذاك واللام خذا ،
لما سوى ذلك معلم انه ان كل اضافة امتنع فيها ان يكون بمعنى من او في فهي بمعنى اللام
تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد او تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو ذي مال وعند
زيد ومع عمرو وامتحان هذا بان يأتي في مكان المضاف بما يرادفه او يقاربه نحو
صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من
ولا ثالث لهما وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب
ابو الحسن بن الصايغ الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان التقدير في ثوب
خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو اصله وذهب ابو حيان الى ان الاضافة
ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته فصل والاضافة على ثلاثة
انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة كغلام
زيد فغلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها

وتخصيصه به اي المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة كغلام
امرأة فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما اضيف الى النكرة تخصص بها
والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأة اخص من غلام ولكنه لم يتميز
بعينه كما تميز غلام زيد قاله في المغني والى ذلك يشير قول الناظم واخصص اولا او اعطه
التعريف بالذي تلا وهذا النوع هو الغالب ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين مؤثر في الآخر
فالاول يؤثر في الثاني الجر والثاني يؤثر في الاول التعريف او التخصيص ونوع يفيد تخصيص
المضاف دون تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تأويله بنكرة وقسم
لا يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله
، ابالموت الذي لا بد اني ، ملاق لا اباك تخوفيني ،
ونحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة
يجب تأويلها بنكرة لان لا لا تعمل في المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال
لا يكون معرفة فالاضافة في هذه ونحوها يفيد التخصيص دون التعريف والثاني
ضابطه ان يكون المضاف متوغلا اي شديد الدخول في الابهام يقال وغل
في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة
لا كمالهما من كل وجه قال ابو البقاء اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت
بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون وان اريد بها غير ذلك لم يتعرف لان المغايرة
بين الشيئين لا تخص وجها بعينه انتهى فجعل المقتضي للتعريف وقوعها بين متضادين
وبه قال السيرافي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وتبعه قال ابن السراج
وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيد غيره وكلما
صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا واشتركا
في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد
الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال الا
ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره ابو حيان في النكت الحسان
وهذا النوع مرجعه السماع ومنه شبهك وحدك وضربك وتربك ونحوك
ونديدك وحسبك وشرعك وامثالك وغيرك فاذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة
لا يتعرفان بالاضافة ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو مررت برجل مثلك و
غيرك والنكرة لا توصف بالمعرفة وتسمى الاضافة في هذين النوعين وهما يفيد

تعريف المضاف او تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه معنوية
لانها افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف او تخصيصه و يسمى ايضا محضة اي
خالصة من تقدير الانفصال اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام لزيد مثلك
و نوع لا يفيد شيا من ذلك التعريف او التخصيص و ضابطه ان يكون المضاف صفة
تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال او الاستقبال واليه اشار الناظم بقوله

« وان يشابه المضاف يفعل « وصفا فعن تنكيره لا يعزل »

فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر
وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله

« ان وجدي بك الشديد اراني « عاذرا من عهدت فيك عذولا »

فوصف وجدي وهو مصدر مضاف الي يا المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع
مفعولا له نحو جئت اكرامك فان اضافته محضة خلافا للرياشي وخرج بتشبيه المضارع
الي اخره اسم التفضيل نحو افضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن
السراج والفارسي وابي البقا والكوفيين وجماعة من المتاخرين كالجزولي وابن ابي الربيع
وابن عصفور ونسب الي سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل
القوم ولو كانت اضافة محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك
علي البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق نقل انتهي
كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه
ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم ان ذلك قول سيبويه وخرج ايضا
الصفة التي لم تعمل نحو كاتب القاضي وكاسب عياله فان اضافتها محضة وهذه الصفة
الشبيهة للمضارع في ارادة الحال او الاستقبال ثلاثة انواع كما يوخذ من امثلة
النظم اسم الفاعل المضاف لمعموله الظاهر او المضمر فالاول كضارب زيد الان او غدا
والثاني نحو راجينا الان او غدا ومنه امثلة المبالغة كشراب العسل و اسم المفعول
المضاف لمعموله سوا كان من ثلاثي ام لا فالاول كمضروب العبد الان او غدا و
الثاني نحو مروع القلب بفتح الواو المشددة و الصفة المشبهة باسم الفاعل
المضافة لمعمولها مجردة كانت او لا فالاول كحسن الوجه الان وعظيم الامل الان
وقليل الحيل والثاني كمنتفخ القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف
الي منصوبه معني واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الي مرفوعهما معني

واضافة هذه الصفات الي معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا والدليل علي ان هذه
الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به اي بالوصف النكرة في نحو هديا
بالغ الكعبة فهديا نكرة منصوبة علي الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة
ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى
ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل عدم التاويل
وقوله وهو ابو كثير الهذلي يمدح تابط شرا وكان زوج امه

فاتت به حوش الفواد مبطنا سهدا « اذا ما نام ليل الهوجل » ·/ روحه

فحوش بضم الحا المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الها المجرورة
بالبا العايدة الي تابط شرا ومعناه حديد الفواد ضامر البطن وهو وصف محمود
في الذكور والسهد بضم السين المهملة والها القليل النوم والهوجل الاحمق ودخول
رب عليه في قوله وهو جرير يهجو الاخطل

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم « لاقا مباعدة منكم وحرمانا »

فادخل رب علي غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو ان يتمني مثل
حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد والدليل علي انها اي هذه الاضافة وهي
اضافة الصفة لمعمولها لا تفيد تخصيصا ان اصل قولك ضارب زيد بالخفض ضارب
زيدا بالنصب فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الاضافة فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفي
ذلك رد علي ابن مالك حيث رد علي ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل
تفيد ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب قال في المغني وهذا سهو فان
ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل
بالمعمول قبل ان ياتي بالاضافة انتهي وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضايع في اعتراضه
علي ابن عصفور حيث قال واما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امراة
فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة انتهي وانما تفيد هذه
الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة ان تعمل النصب ولكن الخفض اخف منه اذ
لا تنوين معه ولا نون قاله في المغني او تفيد رفع القبح اما التخفيف فبحذف التنوين
الظاهر من المضاف كما في ضارب زيد وضاربات عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه
ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة او بحذف التنوين المقدر كما
في ضوارب زيد وحواج بيت الله ففي ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف

الاضافة بدليل نصبهما المفعول قاله الموضح في الحواشي و تحذف نون التثنية
كما في ضاربا زيد او نون الجمع السالم كما في ضاربو زيد ففي التثنية والجمع نون
حذفت للاضافة واما رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان
في رفع الوجه على الفاعلية قبح خلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود على الموصوف لفظا
قال في المغني وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجرا وصف الفعل القاصر
وهو حسن مجرى بضم الميم وصف الفعل المتعدي في نصبه المفعول به ففي رفع الوجه قبح
وفي نصبه قبح وفي الجر مخلص منهما معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر
تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف وفي
نحو امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفا قبح الرفع على الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه
الوجه لفظا فانه يعود على الموصوف و امتنع نحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفا قبح
النصب لان النكرة تنصب على التمييز بخلاف المعرفة وسياتي ان الصفة المفردة المقرونة
بال لا تضاف الى الخالي منها ومن الاضافة الى تاليها وتسمى الاضافة في هذا النوع وهو اضافة
الوصف لمعموله لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو حذف التنوين ونون التثنية
والجمع ورفع القبح ورجعهما الى اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وذي الاضافة اسمها
لفظية وتسمى ايضا غير محضة لانها في تقدير الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير
ضارب هو زيد فالصفة المستتر في الصفة فاصل بينهما وبين معمولها تقديرا
فصل تختص الاضافة اللفظية لكونها غير محضة بجواز دخول ال على المضاف
في خمس مسايل احدها ان يكون المضاف اليه مقرونا بال واليها اشار الناظم بقوله
ووصل ال بذا المضاف مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر فالجعد صفة
مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه
وهو الفرزدق

ابانا بها قتلى وما في دمايها شفاء وهن الشافيات الحوايم

نحو الحوايم باضافة الشافيات وابانا بفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية قبلنا
والضمير لها وهي السيوف وفي دمايها للقتلى والحوايم العطاش التي تحوم حول الماجمع
حايمة بالحا المهملة من الحوم وهو الطواف حول الما وغيره والشافيات جمع شافية اسم
فاعل من الشفا والمعنى قتلنا بالسيوف وليس في دما القتلى التي تهريقها السيوف
شفا وانما السيوف هي الشافيات لانها الة السفك ولولاها ما حصل السفك المسئلة

الثانية ان يكون المضاف اليه مضافا لما فيه ال واليه اشار الناظم بقوله او بالذي
له اضيف الثاني كالضارب راس الجاني فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى
راس وراس مضاف الى الجاني المقرون بال ونحو قوله

لقد ظفر الزوار اقفية العدا بما جاوز الامال ملاسر والقتل

فالزوار جمع زاير صفة مقرونة بال مضاف الى اقفية جمع قفا واقفية مضافة
الى العدى المقرونة بال والامال بالمد جمع امل وهو الرجا وملا سر اصله من الاسر
فحذفت نون من على لغة ربيعة وبني خثعم من قبايل اليمن الثالثة ان يكون المضاف اليه مضافا
الى ضمير ما فيه ال كقوله

الود انت المستحقة صفوه مني وان لم ارج منك نوالا

فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بال مضافة الى صفو وصفو مضاف الى ضمير ما فيه
ال وهو الود بضم الواو والنوال العطا ومنع المبرد هذه الاخيرة لما سياتي
ولم يتعرض لها في النظم المسئلة الرابعة ان يكون الوصف المضاف مثنى كقوله

ان يغنيا عني المستوطنا عدن فانني لست يوما عنهما بغني

فالمستوطنا صفة مثناة مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع
غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة التثنية على لغة الكوفي
البراغيث والمستوطنا فاعله وهي جملة شرطية وجوابها فانني لست والمعنى ان يستغن
عني المستوطنا عدن فانني لست غنيا عنهما يوما من الايام المسئلة الخامسة ان يكون
الوصف المضاف جمعا اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو جمع المذكر السالم فانه معرب
بحرفين ويسلم فيه بنا الواحد من تغيير الحركات ويختم بنون زايدة بعد علامة الاعراب
تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله

ليس الاخلا بالمصغي مسامعهم الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم

فالمصغي صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها
والاخلا الاصدقا والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلا والرحم القرابة والى
مسئلتي المثنى والمجموع اشار الناظم بقوله

وكونها في الوصف كاف ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع

فهذه المسايل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة اما المسئلة الاولى وهي مسئلة الصفة
المشبهة فانها الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير او حذف الجار والمجرور

لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره او شعر منه فلما اضيفت حذف الضمير
المجرور بالاضافة او بالحرف فحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وقرن
المضاف اليه بال عوضا عما فاته من الضمير او من التنوين لان التنوين وال يتعاقبان
على الاسم فولي المضاف ال كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل
لتشابههما من حيث ان المضاف في الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه
مقرون بها واما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت قرينة
من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشي واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما
اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم كما جاز نحو ابن اخت القوم
واما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العايد الى ما فيه ال منزلة
الاسم المقرون بال ام لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع واما الرابعة والخامسة فلان
النون فيهما لم يحذف للاضافة بل لتطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة
كقوله الحافظوا عورة العشيرة فيه والنية من نصب عورة فلذلك لم تشترط
في المضاف اليه شي مما تقدم قاله الشاطبي بمعناه وحكم التكسير وجمعه لموهث حكم
المفرد وجوز الفرا اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف كلها سوا كان تعريفها
بالعلمية او الاشارة ام غيرهما فالضارب زيد والضارب هذا والضارب الذي
والضاربك والضارب غلامك اجرا لساير المعارف مجرى المعرف بال بخلاف المضاف
الى المنكر نحو الضارب رجل لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة وقال المبرد والرماني
في الضاربك وضاربك مما الوصف فيه مقرون بال او مجرد منها موضع الضمير
خفض لان الضمير نايب عن الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا
بالوصف فكذلك نايبه وقال الاخفش وهشام موضع الضمير نصب لان
موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الخفض الاضافة وهي غير محققة ولا
دليل عليها الا حذف التنوين وحذفه بسبب اخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل
عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك وقال سيبويه الضمير كالاسم
الظاهر فهو منصوب في الضاربك لان الوصف المقرون بال لا يضاف عنده
الا لما فيه ال او الى مضاف لما فيه ال او الى ضمير ما فيه ال والضمير ليس واحدا
منها مخفوض في ضاربك لان حذف التنوين دليل الاضافة ولا مانع منها الا الاقتران
الكوفي
الوصف بال وهو مجرد عنها ويجوز الضارباك والضاربوك الوجهان

النصب

والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون الضمير في محل خفض
وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني
والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل خفض لا غير لان حذف النون للاضافة
هو الاصل وحدفها للطول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فانما
ظهر فيه النصب احوج الى ذلك قاله المرادي في التلخيص في باب اسم الفاعل وفيه
رد على ابن مالك حيث قال واما الضمير في نحو الضارباك والمكرموك فجايز فيه الوجهان
باجماع لانهما جايزان في الظاهر الواقع موقعه انتهى مسئلة قد يكتسب المضاف
المذكر من المضاف اليه المونث تانيثه وبالعكس فيكتسب المضاف المونث من المضاف
اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغنا عنه
بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فمن التصوير الاول قولهم قطعت بعض اصابعه
فبعض نايب فاعل قطعت وانث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من المضاف
اليه وهي الاصابع لصلاحية الاستغنا عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه
تعبيرا عن الجزء بالكل مجازا وقراة بعضهم وهو الحسن البصري تلتقطه بعض السيارة
بتاء يلتقط بالتاء المثناة فوق وقوله وهو الاغلب العجلي وهو من العمري
طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي
فانث اسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول الا انه اكتسب التانيث من الليالي ونقضي
ونقض في الموضعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة انواع الاول
ما كان المضاف بعضا وهو مونث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر والثالث
ما كان وصفا للمونث وبقي عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس وفيت كل
نفس وما لو بقي شيا من ذلك كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ومن الغريب ان
المضاف اليه قد يكتسب التانيث من المضاف كقوله قال ابن امر اناس رجلا يا فتى
فمنع صرف اناس لكونه سرى اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة
قاله في الحواشي ومن التصوير الثاني وهو ان يكتسب المضاف المونث من المضاف
اليه المذكر تذكيره قوله
انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا
فذكر مكسوف مع انه خبر عن مونث وهو انارة الا انها اكتسبت التذكير من اضافتها
الى العقل ويحتمل ان رحمت الله قريب من المحسنين وبعده لعل الساعة قريب

فذكر قريب حيث لا اضافة وذكر الفرا انهم التزموا تذكير قريب اذا لم يرد
قرب النسب قصد اللفرق هذا نقله في المغني ونقل غيره عن الفرا اذا كان القرب
في النسب كان التانيث واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه قريب
فلان واذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير في الاية على المعنى
لان الرحمة بمعنى الغفران والعفو واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش
واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث مجازي لان ذلك وهم لوجوب التانيث في نحو
الشمس طالعة وانما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهر لا المضمر قاله في المغني
ردا على الجوهري ولا يجوز قامت غلام هند بتانيث الفعل ولا قام امراة
زيد بتذكيره لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغنا عنه بالمضاف اليه فلا يقال
قامت هند اذا كان القايم غلامها ولا قام زيد اذا كان القايم امراته ومن ثم رد ابن مالك
في التوضيح على الجامع الصحيح قول ابي الفتح في توجيه قراة ابي العالية لا ينفع نفسا
ايمانها بتانيث الفعل انه من باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل
نفسا لا ينفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان
في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيد ظلم تريد
انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على التصوير الاول فقال

وربما اكتسب ثان اولا … تانيثا ان كان لحذف موهلا

مسئلة ذهب البصريون الى انه لا يضاف اسم لمرادفه كليث اسد ولا يضاف
موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا يضاف صفة لموصوفها كفاضل رجل والى
ذلك قول النظم ولا يضاف اسم لما اتحد معنى لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص
والشي لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها فان سمع ما يوهم شيئا من ذلك يوول وهذا
معنى قول النظم واول موهما اذا ورد فمن ورود الاول وهو اضافة الاسم
لمرادفه قولهم جاني سعيد كرز فسعيد كرز مترادفان لكونهما للمسمى واحد
احدهما للاخر وتاويله ان يراد بالاول وهو المضاف جاني مسمى هذا الاسم
وتوجيهه ان الاسم قبل اللقب في الوضع فقدم عليه في اللفظ وقصد بالمقدم
المسمى لتعرضه الى ما لا يليق بمجرد اللفظ من ندا واسناد فلزم ان يقصد بالثاني
مجرد اللفظ ليحصل بذلك مغايرة ما حتى كان قايل جاني سعيد كرز جاني مسمى كرز
هذا اذا نسب الى الاول ما ينسب الى الذوات اما اذا نسب اليه ما نسب الى

الالفاظ فانه يجب تاويل الثاني بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز
فانه يتعين ان يقول كتبت اسم هذا المسمى قاله في الموضح ومن ورود الثاني
وهو اضافة الموصوف الى صفته قولهم حبة الحمقا بالمد وانما وصفوها
بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقطعها فتطاوها الاقدام قاله
الرضي وقولهم صلاة الاولى مسجد الجامع وتاويله ان يقدر موصوف اضيف اليه
المضاف المذكور فيقدر في الاول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم
مكان اي حبة البقلة الحمقا وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع وعدل
عن تقدير الرضي مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا ومن ورود الثالث وهو اضافة
الصفة الى موصوفها قولهم جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الرا وفتح القاف وكسر
الفا وسحق عمامة بفتح السين وسكون الحا المهملتين وكسر العين وتاويله ان يقدر
موصوف ايضا ويقدر اضافة الصفة الى جنسها فجرد جنسها بمعنى لان الاضافة فيهما
بمعنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لا موصوف به اذ الموصوف محذوف اي
شي جرد من جنس القطيفة وشي سحق من جنس العمامة فشي موصوف وجرد وسحق
صفته والصفة فيهما مضافة الى جنسها معنى وصرح ابن مالك ببيان معنى الاضافة
وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تاويل
محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الاخرة بجانب الغربي وغير ذلك فصل
الغالب على الاسما ان تكون صالحة للاضافة والافراد كغلام من العقلا وثوب
من غيرهم فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا يضافان
فيقال غلام وثوب ومنها ما يمتنع اضافته لملازمته التعريف كالمضمرات خلافا
للخليل في نحو اياك فانه يقول انهما ضميران اضيف احدهما الى الاخر وتبعه الناظم
والاشارات واما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه وكغير اي
من الموصولات المختصة والمشتركة وكغير اي من اسما الشرط وكغير اي من اسما الاستفهام
وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما اضيفت اي
في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد مضاف اليه ومنها
ما هو واجب الاضافة الى مفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة
في اللفظ فينون وهو المشار اليه في النظم بقوله … وبعض ذا قد يات لفظا مفردا
نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واي قال الله تعالى وكل في فلك فضلنا بعضهم

علي بعض و هما هما والحالة هذه معرفتان او نكرتان فذهب سيبويه والجمهور
الي انهما معرفتان بنية الاضافة و لذلك تاتي الحال منهما كقولك مررت بكل قايما وببعض
جالسا واصل صاحب الحال التعريف و ذهب الفارسي الي انهما نكرتان والزمه من قال
بتعريفهما ان يقول ان نصفا و سدسا وثلثا ونحوها معارف لانها في المعنى مضافات
وهن نكرات باجماع ورد بان العرب تحذف المضاف اليه وتريده وقد لا تريده ولا
مجي الحال بعد كل وبعض علي ارادته ايا ما تدعوا فايا اسم شرط مفعول مقدم وما
صلة و النوع الثاني ما يلزم الاضافة لفظا و هو المشار اليه بقول النظم وبعض
الاسما يضاف ابدا وهو ثلاثة انواع الاول ما يضاف للظاهر مرة وللمضمر اخرى
نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المراتين وكلتاهما وعند زيد وعندك ولدى الباب
ولديك وقصارى الامر وقصاراه بضم القاف اي غايته وسوى زيد وسواك و الثاني
ما يختص بالظاهر دون المضمر كاولي بمعنى اصحاب واولات بمعنى صاحبات وذي
بمعنى صاحب وذات بمعنى صاحبة قال تعالى نحن اولو قوة اي اصحاب قوة واولات
الاحمال اي صاحبات الاحمال وذا النون اي صاحب الحوت و ذات بهجة اي صاحبة
بهجة والثالث ما يختص بالمضمر دون الظاهر واليه اشار الناظم بقوله

وبعض ما يضاف حتما امتنع ... ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع

وهو نوعان احدهما ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غايب مفردا كان
او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا و هو وحده وهو مصدر ملازم للافراد
والتذكير علي المشهور فمن اضافته الي ضمير الغايب نحو واذا دعي الله وحده ومن
اضافته الي ضمير الخطاب نحو قوله وهو عبد الله بن عبد الاعلي القرشي

وكنت اذ كنت الهي وحدكا ... لم يك شي يا الهي قبلكا

والهي الاول منادى سقط منه حرف الندا لدلالة الثاني عليه و من اضافته الي ضمير المتكلم
نحو قوله وهو الربيع بن ضبع الفزاري

اصبحت لا احمل السلاح ولا ... املك راس البعير ان نفرا
والذيب اخشاه ان مررت به ... وحدي واخشى الرياح والمطرا

قال ذلك لكبره وقد عاش ثلثماية واربعين سنة علي ما قيل و النوع الثاني من النوعين
ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناه لفظا ومعناها التكرار لانهم لما قصدوا
بها التكثير جعلوا التثنية علي ذلك لانها اول تضعيف العدد وتكثيره ...

لبيك بفتح اللام وتشديد الموحدة بمعنى اقامة علي اجابتك بعد اقامة
وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل سعديك الا بعد لبيك
لان لبيك هي الاصل في الاجابة وسعديك كالتوكيد لها قال المرادي اراد
سيبويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد اجابة انتهى وحنانيك بفتح المهملة والنون
بمعنى تحننا عليك بعد تحنن قال طرفة بن العبد ... حنانيك بعض الشر اهون من بعض
انشده سيبويه ودواليك بفتح الدال المهملة بمعنى تداولا بعد تداول وهذا انسب
من قول ابن الناظم ادالة بعد ادالة لان الادالة الغلبة يقال اللهم ادلني علي
فلان وانصرني عليه وهذاذيك بذالين معجمتين اسراعا لك بعد اسراع قال
العجاج ضربا هذاذيك وطعنا وخضا والمعنى اضرب ضربا هذا هذا
بعد هذ علي التكرير واطعن طعنا جايفا والهذ السرعة في القطع وغيره والوخض
بالخا والضاد المعجمتين الطعن الجايف وهو بفتح الواو وسكون الخا نعت للطعن
وعامله اي هذاذيك وعامل لبيك من معناها علي حد قعدت جلوسا وعامل البواقي
من الامثلة من لفظها والتقدير اسعد وانحن واداول وتجويز سيبويه مبتدا
ومضاف في هذاذيك في البيت السابق للعجاج وفي دواليك من قوله
وهو سحيم بن الحسحاس

اذا شق برد شق بالبرد مثله ... دواليك حتى كلنا غير لابس

الحالية مفعول تجويز بتقدير نفعله متداولين و هاذين اي مسرعين ضعيف
خبر تجويز للتعريف فالاضافة الي الضمير والحال واجب التنكير وجوابه انه موول
بنكرة كما في جاءزيد وحده ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه
مفعولا مطلقا لا حالا وجوابه ان ذلك يحتاج الي استقرا ومرو فيه عمرو وسحيم
بالتصغير ولم يهملتين والحسحاس بمهملات اربع قال ابو عبيدة كان الرجل
اذا اراد تاكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك ابقى
للمودة بينهما وتجويز الاعلم وهو يوسف الشنتمري لقب بالاعلم لانه كان مشقوق
الشفة العليا في هذاذيك في البيت السابق للعجاج الوصفية لضربا مردود
خبر تجويز لذلك وهو التعريف لان ضربا نكرة فلا يوصف بمعرفة ولان المصدر الموضوع
للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف ان الاعلم لا يقول
بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني

بعرف مما تقدم وقوله اي الاعلم مبتدا ومضاف اليه فيه اي في هذا ذلك
وفي اخواته وهو لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ان الكاف المتصلة بها
حرف لمجرد الخطاب مثلها الكاف في ذلك برد ودجر قوله ايضا لقولهم بلام التعليل
متعلق برد ودد حنانيه باضافته الي ضمير الغيب ولبيه باضافته الي الظاهر
فتعين ان يكون الكاف في لبيك واخواته اسما لقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام
مثله ولحذفهم النون للاضافة ولم يحذفوها في ذلك وتانك ففي ذلك دليل على انها
اسم مضاف اليه وبانها اي الكاف الحرفية لا تلحق الاسماء التي لا تشبه الحرف وكل ما ذكر يشبه
الحرف لا يلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك واخواته لانها لا تشبه الحرف
فهذه ثلاث علل للرد على الاعلم علتان وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودي
اللام لانها الاصل في التعليل واستعمل مع العدمي البا تغايرا بينهما وتفننا في التعبير
والجواب عن الاول ان حنانيه ولبي زيد شاذان وخارجان عن القياس كما سياتي فلا يصلحان
للرد وقول ابي حيان في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة ضعيفة
وعن الثاني ان النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسألة
وكما في اثني عشر وانما لم تحذف في ذلك وتانك للالتباس بالمفرد وشذت اضافة لبي
الي ضمير الغايب في نحو قوله

انك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون لقلت لبيه لمن يدعوني

فدوني زوراء بالزاي ثم الراء جملة حالية من يا المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات
مترع صفتها والمترع من قولهم ترع بفتح التا المثناة فوق والراء اي ممتلئ وبيون
بفتح البا الموحدة وضم اليا المثناة تحت اي واسعة بعيدة الاطراف وكان مقتضي الظاهر
ان يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الي الغيبة مثل حتي اذا كنتم في الفلك وجرين
بهم وشذت اضافة لبي الي الظاهر في قوله وهو اعرابي من بني اسد

دعوت لما نابني مسورا فلبي فلبي يدي مسور

واليه اشار الناظم بقوله وشذ ايلا يدي للبي وفي شرح المواقف ان يدي في البيت زايد
انتهي ومسورا علم منصوب على المفعولية بدعوت لما بكسر اللام وتخفيف الميم
متعلق بدعوت ونابني بمعني اصابني صلة ما وجملة فلبي معطوفة على جملة دعوت
والاصل فلباني اي قال لبيك فحذف المفعول والمعني دعوت مسورا لما لدفع ما
نابني من نوايب الدنيا فلباني واصل هذا ان رجلا دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه

دية لزمته فاجابه الي ذلك وخص يديه بالذكر لانهما اللتان اعطتاه
المال حتي تخلص من نايبته وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجا
النهي عن ذلك روي عن النبي صلي الله عليه وسلم انه قال اذا دعا احدكم
اخاه فقال لبيك فلا يقولن لبي يديك وليقل اجابك الله بما تحب قال الشاطبي
وقال سيبويه هذا البيت فيه رد علي يونس في زعمه انه لبي مفرد واصله لبي
بالف بعد الموحدة علي وزن فعلي بسكون العين فقلبت الفه يا لاجل الضمير
كما قلبت في لدي وعلي لاتصال الضمير بهما اذ يقال فيهما لديك وعليك ووجه الرد من
البيت ان اليا قد وجدت مع الظاهر ولو كانت الفه كالف لدا وعلي لم تقلب مع
الظاهر اذ يقال لدا الباب وعلى زيد ببقا الالف على حالها وقول ابن الناظم
في شرح النظم ان خلاف يونس جار في لبيك واخواته وهم بفتح الها اي غلط
وانما هو خاص بلبيك ومنها ما هو واجب الاضافة الي الجمل مطلقا اسمية كانت او
فعلية وهو اذ من اسما الزمان وحيث خاصة من اسما المكان واليهما اشار الناظم
بقوله والزموا اضافة الي الجمل حيث واذ فاما اذ فنحو واذكروا اذ انتم
قليل باضافتها الي الجملة الاسمية واذكروا اذ كنتم قليلا باضافة اذ الي الجملة الفعلية
واذ في هذين المثالين مفعول به لاذكروا وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول
محذوف اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط الاسمية
ان لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نص علي ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون
فعلها ماضيا لفظا كما مثل او معني لا لفظا نحو واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت وقد
اجتمع اضافتها للاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالي اذ اخرجه الذين كفروا
ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن وقد يحذف ما اضيفت اذ
اليه من الجملة باسرها للعلم به فيجا بالتنوين عوضا منه اي من المضاف اليه كقوله
تعالي ويومئذ يفرح المومنون اي يوم اذ غلبت الروم يفرح المومنون فحذف
جملة غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرت الدال لالتقا الساكنين واذ باقية علي
بنائها على الاصح واليه اشار الناظم بقوله واذ ينون يحتمل افرادا اذ واما حيث فنحو
جلست حيث جلس زيد باضافة حيث الي الجملة الفعلية وحيث زيد جالس
باضافة حيث الي الجملة الاسمية ولما كان اضافتها الي الجملة الفعلية اكثر قدم مثال
الفعلية علي الاسمية وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص علي ذلك سيبويه

وربما اضيفت حيث الى المفرد كعند كقوله

وَنَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ

فاضاف حيث الى لي وهو مصدر ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فانه قاس عليه
ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن بالفتح هذا هو
الصواب والحبا بضم الحا المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحا والمراد اوساطهم
وبيض المواضي السيوف القواطع ولي العمايم شدها على الرس ومنها ما يختص بالجمل
الفعلية وهو لما الوجودية عند من قال باسميتها لابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن
جني وتبعه الشيخ عبد القاهر وجماعة فقالوا انها اسم وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن
مالك بمعنى اذ واستحسنه في المغني لانها مختصة بالماضي نحو لما جاني اكرمته والصحيح
عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح في شرح القطر بقوله
تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم ووجه الدليل منها انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل
يعمل في محلها النصب وذلك العامل اما قضينا او دلهم اذ ليس معنا سواهما وكون العامل
قضينا مردود بان القايلين بانها اسم يزعمون انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه
لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما
قبلها واذا بطل ان يكون لها هنا عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي الحرفية
انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه مضافا اليه ممنوع فان القايلين
باسميتها لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وقد صرح في المغني بذلك في اذا في قول
المحققين ان العامل فيها شرطها فقال لان اذا عند هولا غير مضافة كما تقول الجميع
فيها اذا جزمت انتهى واذا عند غير الاخفش والكوفيين فانها تختص بالجمل الفعلية والى
اختار الناظم بقوله والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال ويقع شرطها وجوابها
ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعين نحو اذا تتلى عليهم يخرون
ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الاية اذا تتلى عليهم ايات الرحمن
خروا وما هنا وامرا نحو اذا طلقتم النسا فطلقوهن واما نحو اذا السما انشقت
مما استند اليه الاخفش والكوفيون في جواز دخول اذا على الجملة الاسمية فمثل وان
احد من المشركين استجارك في التاويل فالسما فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور
والاصل اذا انشقت السما انشقت كما ان احد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك
والاصل وان استجارك احد لان السما مبتدا والفعل الذي بعدها خبر وفي هذا

القياس نظر لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو
هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على ان احد في الاية يتعين
ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لان ان الشرطية لا تختص
عندهم بالافعال وكم لسان الموضح وغيره فانه فرق عندهم بين اذا وان في عدم
الاختصاص بالجمل الفعلية واما نحو قوله

اذا باهلي تحته حنظلية ... له ولد منها فذاك المدرع

وهو الفرزدق

مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير فعلى اضمار كان وباهلي مرفوع بها
والجملة بعده خبرها والتقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية فاعل استقر محذوف
وباهلي فاعل المحذوف يفسره العامل في حنظلية ورد بانه حذف المفسر والمفسر
جميعا ويسهله ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف والباهلي منسوب الى باهلة
قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي اكرم قبيلة
والمدرع الذي يكسي الدرع بالدال المهملة يعني انه اذا ولد للرجل الباهلي من امراة
حنظلية ولد فذاك النجيب الشجاع الذي يتاهل للبس الدروع لشرف ابويه قال
الدماميني والظاهر ان المذرع بالذال المعجمة وهو الذي امه اشرف من ابيه وقد اشتهر
ان حنظلة اشرف من باهلة انتهى والقول باضمار كان معهود كما اضمرت هي وضمير الشان
في قوله وهو قيس بن الملوح او الصمة القشيري او ابن الدمينة

ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة ... الي فهلا نفس ليلى شفيعها

فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدا موخر على حد قولك تميمي انا وانما لم يجعل
ههنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدا على الخبر الموخر لفظا ورتبة
والجملة خبر كان المحذوفة هي واسمها ضمير شان والتقدير فهلا كان هو اي الشان
وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور اقيس وشفيعها
على هذا خبر لمبتدا محذوف اي هي شفيعها قلت ويترجح من وجه اخر وهو
ان ضمير الشان موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بانه حذف
تبعا للفعل فاغتفر

فصل وما كان من اسما الزمان بمنزلة اذ واذا
في كونه اسم زمان مبهم لما مضى كما ان كذلك او لما ياتي كما ان اذا كذلك فانه يجوز انهما
فيما يضافان اليه فما كان بمنزلة اذ جاز ان يضاف للجملتين الاسمية والفعلية
والى اشار الناظم بقوله وما كان معنى كاذ اضف جوازا فلذلك تقول

وقيل حنظلية صح

جئتك زمن الحجاج امير بالرفع على الابتدا والخبر او زمن كان الحجاج اميرا لانه
اي لان زمن بمنزلة اذ في افادة معنى المضي والناصب له جئت لانه بمعنى الماضي
فلا يعمل فيه الا ماض و ماكان بمنزلة اذا جاز ان يضاف الى الجملة الفعلية دون
الاسمية فلذلك تقول اتيك زمن يقدم الحاج فزمن مضاف الى الجملة الفعلية
والناصب له اتيك لانه مستقبل ولا يعمل في المستقبل الا مستقبل ويمتنع اتيك
زمن الحاج قادم على الابتدا والخبر لانه اي لان زمن بمنزلة اذا واذا لا تضاف الى
الجملة الاسمية فكذلك ماكان بمعناها هذا قول سيبويه في مشبه اذ واذا و وافقه
الناظم في مشبه اذ واقتصر عليه في النظم دون مشبه اذا محتجا بقوله تعالى
يوم هم على النار يفتنون فاضيف يوم وهو مشبه اذا في الاستقبال الى الجملة
الاسمية واذا لا تضاف اليها وقوله وهو سواد بن قارب
وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب
فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها وهذا المذكور من الاية
والبيت ونحوه عند سيبويه مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ماقد وقع
ومضى فيوم فيه مشبه اذ لا مشبه اذا فلذلك اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا
كاسبوع ويومين وشهر لم يضف الى الجمل خلافا لبعض المغاربة فصل ويجوز
في الزمان المحمول على اذ واذا اذا اضيف الى جملة الاعراب على الاصل في الاسما والبنا
على الفتح حملا عليهما اي على اذ واذا لانهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتاصل الى
جملة واقتصر في النظم على مشبه اذ فقال وابن او اعرب ماكاذ قد اجريا
فان كان ما وليه فعلا مبنيا بنا اصليا او عارضا فالبنا ارجح واليه اشار الناظم
بقوله واختر بنا متلو فعل بنيا واختلف في علته فقال البصريون
للتناسب وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة
التي تليه مفتقرة اليه والى غيره وذلك انك اذا قلت من قولك حين قمت قمت كان كلاما تاما
قبل دخول حين عليه وبعد دخولها حدث لها افتقار شبه حين وامثاله باذ فالبنا الاصلي
كقوله وهو النابغة الذبياني
على حين عاتبت المشيب على الصبى وقلت الما اصح والشيب وازع
روي على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البنا وهو الارجح لكونه
مضافا الى مبني اصالة وهو عاتبت والبنا العارض نحو قوله

لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم
روي بخفض حين على الاعراب وفتحه على البنا لكونه مضافا الى مبني وهو يستصبين
فانه مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه استصبيت فلانا اذا
عددته صبيا اي جعلته في عداد الصبيان وان كان ماوليه فعلا مضارعا معربا اي
جملة اسمية فالاعراب ارجح من البنا عند الكوفيين والاخفش و واجب عند جمهور
البصريين لعدم التناسب واعترض عليهم في دعوى الوجوب بقراءة نافع هذا يوم
ينفع بالفتح على البنا لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما في قراءة الرفع فلا يكون ظرفا
والتوفيق بين القراءتين اليق واجاب جمهور البصريين بان الفتحة فيه
اعراب مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا لاجل ذلك ان يكون الاشارة ليست لليوم والا
لزم كون الشيء ظرفا لنفسه واعترض عليهم ايضا بنحو قوله
تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان
روي بفتح حين على البنا والكسر ارجح على الاعراب عند الكوفيين ومال الى مذهبهم
ابو علي الفارسي من البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم
وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب ومن بنى فلن يفندا
فصل مما يلزم الاضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا فانهما يضافان للظاهر والمضمر
كما تقدم ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط احدها التعريف فلا يضافان لنكرة
مطلقا والشرط الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص مضمرا كان او مظهرا فالاول
نحو كلاهما وكلتاهما والثاني نحو كلا البستانين وكلتا الجنتين وبالاشتراك
بين المثنى والجمع نحو قوله
كلانا غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا
فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذلك صح اضافة كلا اليها وانما صح قوله
ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
لان ذا وان كانت حقيقة في الواحد الا انها مثناة في المعنى لانها مشار بها الى اثنين وهما
الخير والشر مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر
فالاشارة بذا في الموضعين تعود الى ماذكر اي وكلا ما ذكر من الخير والشر وبين ما ذكر
من الفارض والبكر والثيب قاله عبد الله بن الزبعري يوم احد قبل اسلامه والمدا
بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شي والقبل

بفتح القاف والبا الموحدة يطلق علي امور منها الجهة الواضحة ذكر ذلك بمعناه
في القاموس تقول ان للحبر والشومدي غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما
امر يستقبله الانسان ويحرزه وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح البا علي انه
جمع قبلة يعني ان كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي الشرط الثالث ان يكون
المضاف اليه كلا وكلتا كلمة واحدة فلا يضافان الي كلمتين متفرقتين فلا يجوز كلا زيد
وعمرو والي هذه الشروط الثلاثة اشار الناظم بقوله

لمفهم اثنين معرف بلا تفرق اضيف كلتا وكلا فاما قوله

كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النايبات والمام الملمات

باضافة كلا الي متفرق وهما اخي وخليلي فمن نوادر الضرورات والخليل
من الخلة وهي كما قال ابو بكر بن فورك صفا المودة التي توجب الاختصاص بتخلل
الاسرار وقال غيره اصل الخلة المحبة والعضد والساعد بمعني وهو من المرفق الي
الكتف وكني به عن الاعانة والتقوية فان العضد يشتد بها وتشتد والنايبات
المصايب والالمام النزول والملمات جمع ملمة وهي نوازل الدهر وكلا مبتدا وواجدي
بكسر الدال مفرد مضاف الي مفعوله الاول وهو يا المتكلم خبر المبتدا وعضدا
مفعوله الثاني واجاز الانباري اضافتها الي المفرد بشرط تكريرها نحو كلاي وكلاك
محسنان ويجوز مراعاة لفظها وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت ومراعاة
معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق

كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي

فالحق اقلعا ضمير التثنية مراعاة للمعني وافرد رابي مراعاة للفظ ومنها اي
بفتح الهمزة وتشديد اليا وتضاف للنكرة مطلقا سوا كانت النكرة مفردة او
مثناة او مجموعة نحو اي رجل واي رجلين واي رجال وتضاف للمعرفة اذا
كانت المعرفة مثناة نحو فاي الفريقين احق او كانت المعرفة مجموعة نحو ايكم احسن
عملا ولا تضاف اي اليها اي الي المعرفة حال كونها مفردة عن التثنية والجمع
الا ان كان بينها اي بين اي والمعرفة المفردة جمع مقدر نحو اي زيد احسن اذ
المعني اي اجزا زيد احسن فبين اي وزيد لفظ مقدر يدل علي الجمع وهو
اجزا او عطف مثلها عليها بالواو كقوله

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن ايي وايك فارس الاحزاب

اذ المعني اينا فارس الاحزاب والي هذين الشرطين اشار الناظم بقوله

ولا تضف لمفرد معرف ايا وان كررتها فاضف

او تنو الاجزا والسر في ذلك كله ان ايا الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف
فلا يخلو اما ان يراد بها تعميم اوصاف بعض الاجناس او تعميم اوصاف بعض
ما هو متشخص باحد طرق التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت الي منكر مطابقة
في المعني وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر علي العموم مفردا ومثني او
مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال اي رجل واي رجلين واي رجال علي معني اي
واحد من الرجال واي اثنين منهم اي وجماعة منهم وان كان الثاني اضيفت الي معرف
وامتنع ان يطابقه في المعني وكانت معه بمنزلة بعض لصحة دلالة المعرف علي العموم
ولذلك وجب كونه اما مثني او مجموعا واما مكررا معها بالواو لان المفردين مع
الواو في حكم المثني لكونها لمطلق الجمع واما علي تقدير مضاف دال علي الجمع ولا تضاف
اي الموصولة الا لمعرفة نحو ايهم اشد لان معناها معني الذي وهو معرفة ولا يجوز
ان تضاف الي نكرة لا يقال اضرب اي رجل هو افضل خلافا لابن عصفور في
اجازته ذلك وما تضاف اي المنعوت بها والواقعة حالا الا لنكرة فالاولي كمررت
بفارس اي فارس بخفض اي نعتا لفارس والثانية كمررت بزيد اي فارس بنصب
اي علي الحالية من زيد وانما وجب اضافتها الي النكرة فيهما لان نعت النكرة والحال
يجب ان يكونا نكرتين ومعني اي فارس كامل في الفروسية واليهما اشار الناظم
بقوله واخصصن بالمعرفة موصولة ايا وبالعكس الصفة واما اي
الاستفهامية والشرطية فيضافان ايهما اي الي المعرفة والنكرة والي ذلك اشار
الناظم بقوله

وان يكن شرطا او استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما

لان معني الاستفهام والشرط يودي بالمعرفة والنكرة ولهما اربعة امثلة مثال الاستفهامية
المضافة الي معرفة نحو ايكم ياتيني بعرشها ومثال الشرطية المضافة الي معرفة
ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي ومثال الاستفهامية المضافة الي نكرة فباي
حديث ومثال الشرطية المضافة الي نكرة قولك اي رجل جاك فاكرمه والحاصل
ان اقسام اي خمسة وهي ضربان ما لا يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ وهو اثنان
المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية

والشرطية فالاولي نحو اضرب ابا الفضل والثانية نحو قلت ثم والثالثة نحو
ايا ما تدعوا ومنها لدن وهي بمعنى عند فتكون اسما لمكان الحضور وزمانه
كما ان عند كذلك واليها اشار الناظم بقوله والزموا اضافة لدن فجر
الا انها اي لدن تختص عن عند بستة امور احدها انها ملازمة لمبدا
الغايات الزمانية والمكانية جمع غاية وهي المسافة وعند غير ملازمة لمبدا
الغايات فمن ثم اي من اجل ان لدن وعند يكونان لمبدا الغايات وان اختلفا
في اللزوم وعدمه يتعاقبان اي يتداولان على شي واحد نحو جئت من عنده
ومن لدنه وقد اجتمعا في التنزيل قال الله تعالي في حق الخضر اتيناه رحمة
من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جي بعند فيهما او بلدن لصح ذلك ولكن ترك
دفعا لتكرار اللفظ بخلاف نحو جلست عنده فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم
معنى الابتدا هنا والامر الثاني ان الغالب في لدن استعمالها مجرورة بمن ونصبها
قليل حتى انها لم تات في التنزيل منصوبة وجر عند دون جر لدن في الكثرة والامر
الثالث انها مبنية على السكون وعلة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد
وهو الظرفية وعدم التصرف الا في لغة قيس فانها معربة عندهم تشبيها بعند
وبلغتهم قري لينذر باسا شديدا من لدنه باسكان الدال واشمامها الضم وكسر
النون والها ووصلها بيا في الوصل وهي قراءة ابي بكر عن عاصم وفي امالي ابن الشجري
قال ابو علي فاما ما روي عن عاصم من قراءته من لدنه بكسر النون فان ذلك
لالتقا الساكنين حيث سكنت الدال اسكان البا من سبع وليست كسرة اعراب
انتهي فظهر بهذا ان لدن مبنية دايما بخلاف عند فانها معربة دايما والامر الرابع جواز
اضافتها الي الجمل كقوله وهو القطامي

، صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوايب

فاضاف لدن الي جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على الارض عليه
وغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهي الجارية التي غنيت اي استغنت بحسنها
عن الحلي وراقهن وروقنه اعجبهن واعجبنه والذوايب جمع ذوابة من الشعر وهمزتها بعد
الذال المعجمة في المفرد وكان حقها ان تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الف
بين همزتين فابدلت الاولي واوا وهذا البيت لا دليل فيه اذ يحتمل ان يكون على
اضمار ان بدليل انها تظهر بعدها احيانا قاله ابن الشجري ويويده للدليل سيبويه

في لد شولا الى اتلايها ان كانت شولا وورد بان فيه حذف الموصول الحرفي
وبقا صلته الامر الخامس جواز افرادها عن الاضافة قبل غدوة كقوله

، وما زال مهري مزجر الكلب منهم ، لدن غدوة حتي دنت لغروب

بنصب غدوة فتنصبها لدن على التمييز لان لدن في اخرها نون ساكنة وقبلها
دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشر وقد تحذف نونها فتشابه
حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة
جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فتنصب غدوة على
التمييز بلدن كنصب خلا براقود او على التشبيه بالمفعول به في نحو ضارب
زيدا فان نونها تثبت تارة وتحذف اخري كما في اسم الفاعل فعملت عمله قال
ابو علي النون في لدن زايدة نقل ذلك عنه ابن الشجري وبه يتضح تشبيه لدن بضارب
منونا حتي نصبت بعدها غدوة واليهما يشير قول الناظم ونصب غدوة بها او
تنصبها انت على اضمار كان واسمها وانقاخرها والاصل لدن كان الوقت غدوة والذي
دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن مالك وقال هذا حسن لان فيه ابقا لدن على ما
ثبت لها من الاضافة ويويده من لد شولا فانتصب على هذا ليس بلدن وانما هو بكان
المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير وحكي الكوفيون في غدوة
رفعها بعدها اي بعد لدن على اضمار كان تامة اي لدن كانت غدوة وقال ابن
جني لتشبيهه بالفاعل فرفع قال المرادي فظاهره انها مرفوعة بلدن والجر القياس
كما يجر سائر الظروف وهو الغالب في الاستعمال ولا يكون غدوة بعد لدن
الا منونة وان كانت معرفة ولا تنصب غدوة الا مع وجود النون في لدن دون
حذفها وعند لا تنصب شيا من المفردات بعدها الامر السادس انها اي لدن
لا تقع الا فضلة بخلاف عند فانها قد تكون عمدة نقول السفر من عند البصرة
فتجعل عند خبرا عن السفر والخبر عمدة وهذا يخالف تصحيحهم في باب المبتدا ان الخبر
متعلقها المحذوف الا ان يقال لما سد مسده اعطي ما له من العمدية ولا تقول
السفر من لدن البصرة لان ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلية ومنها مع
والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا وهي حينئذ اسم لمكان الاجتماع ولهذا
يخبر بها عن الذوات نحو زيد معك والزمان الاجتماع نحو جئتك مع العصر وسكون
عينها لغة ربيعة وغنم كقراءة بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكاية سيبويه ذهبت من معه بالجر

وهي اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند افرادها عن الاضافة نحو جا آمعا معرب
لانه ثلاثي الاصل الا في لغة ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ابو قبيلة
وغنم بفتح الغين المعجمة وسكون النون بن تغلب بن وايل ابو حي فتبنى على
السكون لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع امرئهم بوضع قاله الشاطبي
كقوله وهو الراعي كما قال الشاطبي او جرير كما قال العيني

فريشي منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما

الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة
وخالفه المتاخرون محتجين بان ذلك ورد في الكلام نقلا عن الكسائي ان ربيعة
تقول ذهبت معاخيك وجئت معابيك بالسكون ومن حفظ حجة على من لم
يحفظ والريش اللباس الفاخر والمال ونحوه ولهما ماتكرالام وتخفيف وقتا بعد
وقت واذا لقي مع الساكنة العين ساكن اخر جاز كسرها على اصل التقا الساكنين
وفتحها استصحابا للاصل واتباعا نحو مع القوم بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل
وتسكين عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة نافاد مالم يفده الموضح
وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل
ولكن الموضح حاول شرح قول الناظم ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل
وقد تفرد مع عن الاضافة فتنون وتنصب على الحال بمعنى جميعا فتنصب على الحال من
الاثنين نحو جا امعا قال

فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

او من الجماعة المذكرين والمونثات فالاول كقول الخنسا

وافنى رجالي فبادوا معا فاصبح قلبي مستفزا

بفتح القاف وبالزاي اسم مفعول من استفزه الخوف اذا ازعجه والثاني كقول
متمم بن نويرة اذا حنت الاولى سجعن لها معا اي اذا صوتت الحمامة الاولى
هدارن جميعا لاجل تصوتها واختلف في حركة معا اذا نونت فذهب الخليل
وسيبويه الى انها فتحة اعراب والكلمة ثنائية في حال الافراد كما كانت في حال الاضافة
وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة با فتى لانها لما افردت ردت اليها
لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا في الاضافة تاما في الافراد ولكن
حذفت الفها في الوصل لساكني الالف والتنوين كما حذفت الف فتى لذلك قال

ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فمعا واقعون
معا في موضع رفع كما تقع الاسما المقصوره نحو هم غزى ولو كان باقيا
على النقص لقيل الزيد ون معا كما قيل هم يد واحدة على من سواهم واعترض
بان معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة
ما قبله لحقيقة ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او بالصفات كقولك
لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا
لانتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة وهي الحيوان الناطق والتركيب
صحيح واذا وقع غير بعد ليس وعلم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس
غيرها برفع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا وبنصبها
على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها وجاز حذفه لفظا فيضم
غير بغير تنوين ثم اختلف في ضمه فقال المبرد والجرمي واكثر المتاخرين ضمة
بنا لانها اي غير كقبل وبعد في الابهام والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه
ونسب الى سيبويه فهي اسم لليس او خبر لها والجزء الاخر محذوف فعلى تقدير
الاسمية فهي في محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها لان هذه الضمة
الموجودة لانها ضمة بنا وعلى الخبرية فهي في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها
مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غيرها فحذف من الاول الخبر ومن الثاني الاسم
والى بنا غير على الضم اشار الناظم بقوله

واضمم بنا غيرا ان عدمت ما له اضيف ناويا ما عدما

وقال الاخفش ضمة غير ضمة اعراب وحذف التنوين للاضافة تقديرا
لان المضاف اليه ثابت في التقدير عنده لانها اسم ككل وبعض في جواز القطع
عن الاضافة لفظا لا ظرف للزمان كقبل وبعد ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا
فهي اسم لليس وعلامة رفعه الضمة الظاهرة لا خبر لان خبر ليس لا يرفع وهذان
القولان في الضمة جوزهما ابن خروف فعلى البنا هي اسم او خبر وعلى الاعراب
هي اسم لا خبر ويجوز قليلا الفتح مع التنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى
ودونه نية لفظ المضاف اليه فهي خبر لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض
غيرا او غيره والحركة على هذا اعراب باتفاق واعترض بان غيرا يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت
الى مبني فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقي البنا على حاله

وعلى هذا فيحتمل ان يكون اسما وان يكون خبرا نعم الفتح مع التنوين كالضم مع
التنوين فالحركة اعراب باتفاق لان التنوين اما للتمكين فهو خاص بالمعرب او للتعويض
فكان المضاف اليه مذكور وقيد حذف ما يقتضي قاليه عزيقوله بعد ليس بناء على
انه لا يجوز بعد لا الناهية كما صرح به في المغني وقال انه لحن وبالغ في الانكار
على مرتكبه في شرح الشذور ورد بان ابا العباس كان يقول لا غير بالبنا على الضم كقبل
وبعد وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وانشد عليه في باب القسم
من شرح التسهيل جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل
ونبههم صاحب القاموس ومنها قبل وبعد ويجب اعرابهما نصبا على الظرفية
او خفضا بمن في ثلاث صور احداها ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد
الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده ولا يختصان بالزمان وقد يكونان
للمكان كقولك داري قبل دارك او بعدها ولهذا سهل دخولهن عليهما عند البصريين
قاله الدماميني الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوي ثبوت لفظه فيبقى
الاعراب وترك التنوين على حالهما كما لو ذكر المضاف اليه كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة ... فما عطفت مولى عليه العواطف

بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه اي ومن قبل ذلك فحذف ذلك من
اللفظ وقدره ثابتا وقرئ في الشواذ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير
تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة الثالثة
ان يحذف المضاف اليه ولا ينوي شي لا لفظه ولا معناه فيبقى الاعراب المذكور كالم
عن النصب على الظرفية او الخفض بمن ولكن يرجع التنوين الذي كان حذف للاضافة
لزوال ما يعارضه من الاضافة في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم لله الامر من
قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقوله وهو عبد الله بن يعرب

فساغ لي الشراب وكنت قبلا ... اكاد اغص بالماء الفرات

بنصب قبلا على الظرفية والرواية المشهورة بالماء الحميم والذي رواه الثعالبي بالماء
الفرات قال الموضح وهو الانسب لانه العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق
الحميم وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد وقوله

فما شربوا بعدا على لذة خمرا ... ونحن قتلنا الاسد اسد خفية

بنصب بعدا على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة

وهي المسألة المشهورة قال المرادي مسألة اذا نويت الغايات للاضطرار
فيختار سيبويه واصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله فما شربوا بعد على
لذة خمرا ويختار الخليل واصحابه تنوينه منصوبا كقوله فساغ لي الشراب
وكنت قبلا انتهى وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك
نونا كما تنون سائر الاسما النكرات تنوين التمكين وقال بعضهم هما معرفتان بنية
الاضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن
ومعرفتان في الوجهين قبله بالاضافة لفظا في الاول وتقديرا في الثاني فان نوى
معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا لافتقارهما الى المضاف اليهما معنى كافتقار
الحروف لغيرها وبنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين وعلى الضم ليخالف حركة
البنا حركتي الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة السبعة بالضم
بغير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة منوية والاصل والله
اعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفي انما بنيا على الضم اذا كان
المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما يعربان سوا نويت معناه او لا انتهى واذا
بنيت الظروف على الضم تسمى غايات لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة
المضافة ونهايتها اخر المضاف اليه لانه تتمته اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف
اليه وتضمنه المضاف صار اخر المضاف غايته قاله الدماميني ومنها اول مقابل
اخر ودون واسما الجهات الست كيمين وشمال ووراء وامام وفوق وتحت وهو
على التفصيل المذكور في قبل وبعد من انها اذا اضيفت لفظا اعربت نصبا على
الظرفية او خفضا بمن واذا لم تضف لا لفظا ولا تقديرا اعربت الاعراب المذكور ونونت
واذا حذف المضاف اليها فان نوي لفظه اعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان
نوي معناه بنيت على الضم تقول جا القوم واخوك خلف او امام بالضم فيهما
تريد خلفهم او امامهم ولكنك حذفت المضاف اليهما ونويت معناه وبنيتهما على
الضم قال رجل من بني تميم

لعن الاله تعلة بن مسافر ... لعنا يشن عليه من قدام

بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوي معناه فبني على الضم وتعلة بفتح
التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروى ابن نزاحم ويشن
بضم اليا المثناة تحت وفتح الشين المعجمة وقال معن بن اوس

لعمرك ما ادري واني لاوجل ، على اينا تعدو المنية اول ،
بالضم والاول اول الوقتين وذلك لان لكل منهما وقتا يموت فيه يقدر احدهما سابقا
ولا يعرف عده والمنية في اول الوقتين المقدرين لهما على اي الرجلين والمنية الموت
وحكى ابو علي الفارسي ابدا بذا من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه
والاصل من اول الامر وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على تركهما ومنعه من
الصرف للوزن والوصف لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفيد من حكاية
ابي علي ان اول له استعمالان احدهما ان يكون ظرفا كقبل والثاني ان يكون صفة
كالاسبق وقال اخر

، اذا انا لم اومن عليك ولم يكن ، لقاوك الا من ورا وراء ،
بالضم وانشد سيبويه ، لا يحمل الفارس الا الملبون المحض من امامه ،
ومن دون بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروي لكان مبنيا على الضم
لانه قرينة الاضافة قال الشاطبي وتقول جلست يمين وشمال وفوق وتحت
بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك ومنها حسب بسكون العين
ولها في العربية استعمالان احدهما ان يكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى فتستعمل
مضافة استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتا لنكرة لانها لم تتعرف بالاضافة
حملا على ما هي بمعنا كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا لمعرفة
كهذا عبد الله حسبك من رجل بنصب حسب على الحال من عبد الله اي كافيا لك عن غيره
وتستعمل استعمال الاسما الجامدة فترتفع على الابتدا نحو حسبهم جهنم فحسبهم
مبتدا وسوغ الابتدا به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره وتجوز العكس وهو اولى
لان جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب اسما لان نحو فان حسبك الله فحسبك
اسم ان والله خبرها وهذا يويد الاعراب الاول وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم فحسب
مبتدا ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة محضة ودرهم غير محض
وبهذا الاستعمال الثاني يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي فان العوامل
اللفظية نحو ان والبا في المثالين الاخيرين لا تدخل على اسما الافعال باتفاق
ولا العوامل المعنوية على الاصح والاستعمال الثاني من اصل التقسيم ان تكون
حسب بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة عن الاضافة في اللفظ وينوى لفظ
المضاف اليه وحسب هذه هي حسب المتقدمة في الاستعمالين السابقين

١٩٢

عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على النفي وتجدد
لها ملازمتها للوصفية او الحالية او الابتدا بعد ان كانت معربة بحسب العوامل
دبناوها على الضم تقول في الوصف رايت رجلا حسب وفي الحالية رايت زيدا
حسب فحذف المضاف اليه منهما ونوى معناه فبنيت على الضم قال الجوهري
كانك قلت حسبي او حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون انتهى وعنى بالاضمار الحذف فكانه
قال فحذفت المضاف اليه منهما واضمرته في نفسك ولم تنون لانك نويت معنى
المضاف فبنيتها على الضم كقبل وبعد وتقول في الابتدا قبضت عشرة فحسب فحسب
مبتدا حذف خبره اي فحسبي ذلك والمعنى رايت رجلا لا غير ورايت زيدا لا غير وقبضت
عشرة لا غير ودخلت الفا في الاخيرة تزيينا للفظ كما تدخل على قطني في نحو قبضت
عشرة فقط واقتضى كلام ابن مالك في النظم قبل لغير بعد حسب واول ودون
والجهات ايضا وعل ،

، واعربوا نصبا اذا ما نكرا ، قبلا وما من بعده قد ذكرا ،
اي حسب تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان ولا وجه
لنصبها لانها غير ظرف وقد ذكرها مع الظروف الا ان نقل عنهم نصبها حالا اذا
كانت نكرة انتهى كلامه فان اراد ابو حيان بكونها نكرة قطعها عن الاضافة
لفظا اقتضى ان استعمالها حينئذ اي حين اذ قطعت عن الاضافة
منصوبة شايع في كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة
وهذان الاقتضاان كلاهما ممنوع اما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة
وجب بناوها على الضم واما الثاني فلانها نكرة دايما اضيفت ام لم تضف وان اراد
ابو حيان تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ اي حين
اذ كانت مضافة لانها لم ترد في كلامهم الا نكرة كذلك لان اضافتها لا تفيد التعريف
وانما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة وايضا فلا وجه
لتوقفه اي توقف ابي حيان في تجويز انتصابها على الحال حينئذ اي حين اذ كانت
مضافة فانه اي فان نصبها على الحال مشهور في غالب الكتب حتى انه مذكور في كتاب
الصحاح للجوهري مع كثرة تداول الايدي له قديما وحديثا قال
صاحب الصحاح فيه فتقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول في المعرفة
هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى نصه فحسبك في الاول

وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصب
على انها حال منها وهي في الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان
اضافتها لا تفيد التعريف وايضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك اي
بنصبها على الحال اذ انزلنا وقلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير لان مراده
بقوله واعربوا نصبا اذا ما نكرا التنكير الذي ذكره في قبل وبعد وهو
ان ينقطع عن الاضافة لفظا وتقديرا وتنصب على الظرفية بحيث يقال رايت
زيدا حسبا او نحسا ولم يسمع ذلك الا مطلق التنكير كما توهمه ابو حيان وما ذكره
الموضح من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب ان يحمل عموم قوله
وما من بعده قد ذكرا على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب
وعل الاتية واما عل فانها توافق فوق في افادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم
اذا كانت معرفة فيما اذا اريد بها علو معين كقولك اخذت الشيء العالي من اسفل
الدار والشيء الفلاني من عل اي فوق الدار وكقوله وهو الفرزدق يهجو جريرا

ولقد سددت عليك كل ثنية   واتيت نحو بني كليب من عل

اي من فوقهم والثنية طريقة العقبة وتوافق فوق ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة
فيما اذا اريد بها علو مجهول كقوله وهو امرئ القيس الكندي يصف فرسا

مكر مفر مقبل مدبر معا   كجلمود صخر حطه السيل من عل

بكسر اللام اي من شيء عال وخالفتها اي وتخالف فوق عل في امرين احدهما انها اي عل
لا تستعمل الا مجرورة بمن والثاني انها لا تستعمل مضافة بخلاف فوق فيهما
كذا قال جماعة منهم ابن ابي الربيع وهو الحق وظاهر ما ذكر ابن مالك لها
في عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها وقد صرح الجوهري بذلك في الصحاح
فقال اتيته من عل الدار بكسر اللام اي من عال وهو سهو قاله في شرح
الشذور ومقتضى قوله في النظم

واعربوا نصبا اذا ما نكرا   قبلا وما من بعده قد ذكرا

انه يجوز انتصابها على الظرفية او غيرها كالحالية وما اظن شيئا من هذين الامرين
وهما جواز اضافتها وجواز نصبها على الظرفية او غيرها موجودا في كلامهم وانما
بسطت القول فيه في شرحي لهذين اللفظين وصاحب وعل لاني لم ار
احدا من الشراح وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية لمن تدبره

والحمد لله على تيسير ذلك **فصل** يجوز ان يحذف ما علم من
مضاف ومضاف اليه فان كان المحذوف هو المضاف فالغالب ان
يخلفه في اعرابه المضاف اليه وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي
ما يصح استبداد القائم مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمرو بن ناتي يهجو

لا تلمني عتيق حسبي الذي بي   ان بي يا عتيق ما قد كفاني

اراد ابن ابي عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل نحو وجاء ربك اي امر ربك
او نائب عن الفاعل نحو وتنزل الملائكة تنزيلا اي نزول الملائكة قاله ابن جني
ونبه نظرا ومبتدا نحو ولكن البر من امن بالله اي بر من امن قاله الشاطبي
او خبر عن مبتدا نحو شر المنايا ميت بين اهله اي منية ميت او مفعول به نحو واشربوا
في قلوبهم العجل اي حب العجل او مفعول مطلق كقول الاعشى   الم تغتمض
عيناك ليلة ارمد   اي اغتماض ليلة ارمد او مفعول فيه نحو قولهم اتيتك
طلوع الشمس اي وقت طلوع الشمس او مفعول له نحو جئت زيدا فضله اي ابتغا
فضله قاله ابن الخباز او مفعول معه نحو جاء زيد والشمس اي وطلوع الشمس
او حال نحو تفرقوا ايادي سبا اي مثل ايادي سبا او مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى
عليه من الموت اي كدوران الذي يغشى عليه من الموت او بالاضافة نحو ولا يحول
عطا اليوم دون غد اي دون عطا غد ثم تارة يكون المحذوف مطرحا وهو
الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالاول
نحو واسال القرية التي كنا فيها اي اهل القرية فالاهل مطرح ولو التفت اليه
هنا لقيل التي كنا فيهم والثاني نحو او كظلمات في بحر لجي يغشاه موج اي كذي ظلمات
بالافراد فحذف والتفت اليه فذكر الضمير في يغشاه ولو كان مطرحا لقيل يغشاها
وشمل ذلك قول النظم

وما يلي المضاف ياتي خلفا   عنه في الاعراب اذا ما حذفا

من غير الغالب ان المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه بل قد يبقى على جره
وشرط ذلك في الغالب ان يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف
بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا اخيه يقولان ذلك فاخيه على
جره مع انه مضاف اليه محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل المذكور اي
ولا مثل اخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية نظرا الى المذكور والمحذوف ولو

كان اخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب
ان يقولوا يقول بالافراد لانه خبر اسم ما وهو مفرد وقوله وهو ابو داود
حارثة بن الحجاج

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقّد في الليل نارا

فابقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة اي وكل نار
وانما قدرناه مجرورا بكل محذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور
باضافة كل اليه لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين لان امرئ المجرور
معمول لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسبين على انه مفعول ثان له ومفعوله الاول
كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نارا المجرور على امرئ المضاف اليه كل وعطفنا نارا المنصوبة
على امرأ المنصوب لزم ان نعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين
وذلك ممتنع لان العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى
ان ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام
وذهب الاخفش والكسائي والفراء والزجاج الى الجواز والتقدير تحسبين كل امرئ
امرأ فحذف المضاف وابقى المضاف اليه على جره واختير الحذف دون العطف لان
حذف ما دل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولي عاملين مختلف
فيه كما قدمنا والحمل على المتفق عليه اولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله

وربما جروا الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما
لكن بشرط ان يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف

وهذا الشرط اغلبي كما تقدم ومن غير الغالب قراءة ابن جماز بالجيم والزاي تريدون
عرض الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة على حذف المضاف اي عمل الآخرة فان المضاف
المحذوف وهو عمل ليس معطوفا على حدته بل المعطوف جملة من مبتدأ
فيها المضاف وهو عمل على جملة فعلية ليس فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل
والله اعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز
وان كان المحذوف المضاف اليه وهو الجزء الثاني فهو على ثلاثة اقسام لانه
تارة يزال من المضاف وهو الجزء الاول ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على
الضم نحو قبضت عشرة ليس غير مما شبه بالغايات ونحو من قبل ومن بعد مما هو
غايات كما مر في الفصل قبله وتارة يبقى اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب

نحو

نحو وكلا ضربنا له الامثال من الفاظ الاحاطة ونحو ايا ما تدعوا من اسماء الشرط
وتارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه كما كان في الاضافة ويشترط ذلك في الغالب ان
يعطف عليه اي على المضاف اسم عامل في مثل المضاف اليه المحذوف وهذا
العامل اما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل والاصل خذ ربع
ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل
الثاني المضاف اليه نصف وابقوا المضاف الاول وهو ربع على حاله فلم ينون
لان المضاف اليه منوي لفظه وعطف عليه نصف وهو اسم مضاف عامل في ما
حصل الجر بالاضافة اليه وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى
وهذه المسألة لها شبه بباب التنازع فان ربع ونصف يتنازعان ما حصل فاعمل
الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة وذهب سيبويه الى انها
من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم
اقحم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذفت
الهاء اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز
الا في الشعر واختار الناظم انه من الحذف من الاول لدلالة الثاني بالفصل فهي عنده
جائزة قياسا وسماعا واليها اشار بقوله في النظم

ويحذف الثاني فيبقى الاول كحاله اذا به يتصل
بشرط عطف واضافة الى مثل الذي له اضفت الاولا

او غيره بالرفع اي غير مضاف وهو عامل في المحذوف كقوله

عَلَّقْتُ آمالي فعمَّتِ النِّعَمْ بمثلِ او انفعَ من وبلِ الدِّيَمْ

فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم او انفع من وبل الديم
فحذف وبل الديم من الاول لدلالة الثاني عليه والعامل انفع وهو غير مضاف وهو
مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت والوبل بسكون الباء الموحدة
المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق ومن
غير الغالب قولهم فيما حكاه ابو علي ابدأ بذا من اول بالخفض من غير تنوين على نية
لفظ المضاف اليه اي من اول الامر وقراءة بعضهم وهو ابن محيصن فلا خوف
عليهم بالرفع من غير تنوين على الاهمال اي فلا خوف شيء عليهم واما قراءة يعقوب لا خوف
بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال
فصل زعم كثير من النحويين انه لا يفصل

بين المتضايفين الا في الشعر خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة جزئه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين والحق عند الكوفيين ان مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة بفتح السين وهي النثر وضابطها ان يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل وان يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف وان يكون منصوبا او اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم احداها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبني للمفعول ونصب اولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلاثة امور كون الفاصل فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التاخير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم لمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف واما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته انتهى وقول الشاعر

عتوا اذ اجبناهم الى السلم رأفة ، فسقناهم سوق البغاث الاجادل

فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة اوله وبثاء مثلثة اخره فاوله مثلث الضبط واخره مثلث النقط وبينهما غين معجمة طاير ضعيف يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر واما ظرفه عطف على قوله اما مفعوله اي والفاصل اما مفعول المضاف كما تقدم او ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعي في رداها فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف اليه وهواها مفعوله والتقدير ترك نفسك يوما هواها سعي في رداها ويحتمل ان يكون الاصل ترك نفسك فتكون من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل المسالة الثانية من الثلاث ان يكون المضاف وصفا

بمعنى الحال او الاستقبال والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل ولا تحسبن الله مخلف رسله وعده وقول الشاعر

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى ، وسواك مانع فضله المحتاج

فسواك مبتدا ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضله مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل وسواك مانع المحتاج فضله او ظرفه عطف على مفعوله الاول اي والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم او ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور كقوله عليه الصلاة والسلام هل انتم تاركوا لي صاحبي فتاركوا جمع تارك اسم فاعل ترك مضاف الى مفعوله وهو صاحبي بدليل حذف النون ولي جار ومجرور ظرف تاركوا وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل هل انتم تاركوا صاحبي لي وقول الشاعر

فرشني بخير لا اكونن ومدحتي ، كناحت يوما صخرة بعسيل

فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله ويوما ظرف ناحت بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه ورشني امر من رشت السهم اذا الزقت عليه الريش والمعنى اصلح حالي بخير ومدحتي مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر وهو كناية عن كون سعيه مما لا فايدة فيه مع حصول التعب والكد المسالة الثالثة ان يكون المضاف لا يشبه الفعل وان يكون الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكى ابن الانباري هذا غلام ان شاء الله ابن اخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء الله وزاد ابن مالك الفصل باما كقول تابط شرا

هما خطتا اما اسار ومنة ، واما دم والقتل بالحر اجدر

في رواية الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر والمسائل الاربع الباقية من السبعة تختص بالشعر لفقد الضابط المذكور احدها الفصل بالاجنبي ونعني به معمول غير المضاف وان كان عاملها واحدا فاعلا كان الاجنبي كقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس

انجب ايام والداه به   اذ نجلاه فنعم ما نجلا

فانجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بانجب وايام ظرف زمان متعلق بانجب
وهو مضاف واذ مضاف اليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي
من المضاف لانه معمول لغيره اي انجب والداه به ايام اذ نجلاه يقال انجب الرجل اذا
ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم نسلاه او مفعولا معطوف على فاعلا اي فاعلا كان
كما مر او مفعولا كقوله وهو جرير

تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها   كما تضمن ماء المزنة الرصف

تسقي مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى ام عمرو في البيت قبله وندى
مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك مفعوله الثاني فصل
به بين المضاف والمضاف اليه اي تسقي ندى ريقتها المسواك والمسواك اجنبي من
ندى لانه ليس معمولا وان كان عاملها واحدا وهو تسقي والامتياح بمثناة فوقانية فتحتانية
فحاء مهملة الاستياك وماء الوصف ارق واصفى او ظرفا كقوله وهو ابو حية النميري

كما خط الكتاب بكف يوما   يهودي يقارب او يزيل

فاضاف كف الى يهودي وفصل بينهما بالظرف وهو اجنبي من المضاف لانه ليس معمولا
له وخط مبني للمفعول وبكف متعلق به ويقارب او يزيل نعتان ليهودي المسئلة
الثانية من السبع الفصل بفاعل المضاف كقوله

ما ان وجدنا للهوى من طب   ولا عدمنا قهر وجد صب

فاضاف قهر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل
ما وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجد والصب العاشق ويحتمل ان يكون
منه اي من الفصل بالفاعل او من الفصل بالمفعول قوله وهو الاحوص

لئن كان النكاح احل شيء   فان نكاحها مطر حرام

في رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالهاء وهي محتملة للفاعلية والمفعولية
بدليل انه يروى بنصب مطر ورفعه فان كان بالرفع فالتقدير فان نكاحه مطر اياها
فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطرا هي فهو من الفصل
بالفاعل والحاصل ان الهاء المتصلة بالنكاح اما ان يكون مفعوله فيكون في تقدير اياها
او فاعله فيكون في تقدير هي فعلى الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثاني المرأة فانه يقال
نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين فالها مجرورة باضافة

المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف لا يضاف
لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك ان مطرا كان اقبح الناس منظرا وكان تحته امرأة من
اجمل النسا وكانت تريد فراقه وهو يابى ذلك والمسئلة الثالثة الفصل بنعت المضاف
كقوله وهو معاوية بن ابي سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج ان يقتل كل
واحد منهم واحدا من علي بن ابي طالب وعمرو بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان
رضي الله عنهم فقتل علي وسلم عمرو ومعاوية

نجوت وقد بل المرادي سيفه   من ابن ابي شيخ الاباطح طالب

وتجوز في جعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو ابي دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف
والمضاف معا والمرادي هو عبد الرحمن بن عمرو الشهير بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على
صيغة اسم المفعول كما في تهذيب الاسما وهو قاتل علي كرم الله وجهه والاباطح جمع بطحاء والمراد
بها مكة لان ابا طالب كان شيخ مكة ومن اعيان اهلها واشرافهم المسئلة الرابعة
الفصل بالندا بمعنى المنادى كقوله

كأن برذون ابا عصام   زيد حمار دق باللجام

فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه وحمار خبر كأن اي
كأن برذون زيد حمار يا ابا عصام وبقيت خامسة وهي الفصل بفعل ملغى كقوله
باي تراهم الارضين حلوا   اراد باي الارضين تراهم وسادسة وهي الفصل
بالمفعول لاجله كقوله   معاود جرأة وقت الهوادي   اراد معاود وقت
الهوادي جرأة والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله

فصل مضاف شبه فعل ما نصب   مفعولا او ظرفا اجز ولم يعب
فصل يمين واضطرارا وجدا   باجنبي او بنعت او ندا

فصل في احكام المضاف للياء

الدالة على المتكلم يجب كسر آخره اي المضاف لمناسبة اليا سواء كان صحيحا كغلامي وعبدي
او شبيها بالصحيح كدلوي وظبيي ويجوز فتح اليا واسكانها واختلف في ايهما اصل
فقيل الفتح وقيل الاسكان وجمع بينهما بان الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل مبني
واليا مبنية والفتح اصل ثان لانه اصل ما بني وهو على حرف واحد وعلى القولين
الاسكان اكثر ويستثنى من هذين الحكمين وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز
فتح اليا واسكانها اربع مسائل لا ياتي فيها ذلك وهي المقصور كفتى وقذى

بالذال المعجمة والمنقوص كرام وقاض والمثنى وشبهه كابني بالموحدة
وغلامين واثنين بالمثلثة وجمع المذكر السالم وشبهه كزيدين ومسلمين وعشرين فهذه
الاربعة اخرها واجب السكون لان اخر المقصور والمثنى المرفوع الف واخر
المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا يا مدغمة في يا
المتكلم وليس شي من الالف والحرف المدغم قابلا للتحرك واليا معها واجبة الفتح للخفة
والتحرك لالتقا الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله

اخر ما يضاف لليا اكسر اذا ۞ لم يك معتلا كرام وقذا
او يك كابنين وزيدين فذي ۞ جميعها اليا بعد فتحها احتذي

وندر اسكانها بعد الالف في قراة نافع ومحياي ومماتي في الوصل بسكون يا محياي
ولبيان ان ذلك في الوصل عطف عليه ومماتي والا فلا حاجة لذكره وندر كسرها بعدها
اي بعد الالف في قراة الاعمش والحسن البصري قال هي عصاي بكسر اليا على اصل التقاء
الساكنين وهو اي الكسر مطرد في لغة بني يربوع في اليا المضاف اليها جمع المذكر
السالم وعليه قراة حمزة والاعمش ويحيى بن وثاب وما انتم بمصرخي اني بكسر اليا
في الوصل ولذلك عقبه باني وهذه اللغة حكاها الفرا وقطرب واجازها ابو عمرو بن العلا
قاله الشاطبي وبذلك سقط ما قال المعربي في رسالته اجمع اصحاب العربية على كراهة
قراة حمزة وما انتم بمصرخي بالكسر قال الموضح في الحواشي والمعربي له قصد في الطعن على
علما الاسلام ولعل الذين كسروا لغتهم اسكان يا الاضافة فالتقى معهم ساكنان ونظيره
الكسر في شد وفي مع القوم وان كان الكسر في اليا اثقل انتهى وتدغم يا
المنقوص والمثنى في حالتي الجر والنصب وبالمجموع جمع السلامة في يا الاضافة
لاجتماع المثلين كقاضي رفعا ونصبا وجرا ورايت ابني بفتح النون وزيدي بكسر الدال
ومررت بابني وزيدي وتقلب واو الجمع السالم في حالة الرفع يا لان الواو واليا
اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو يا تقدمت او تاخرت ثم تدغم
اليا المنقلبة عن الواو في يا المتكلم لاجتماع المثلين كقوله وهو ابو ذويب
يرثي بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا في طاعون واحد

اودي بني واعقبوني حسرة ۞ عند الرقاد وعبرة لا تقلع

فاودى معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف الي يا المتكلم واصله بنوي على
نية ما تقدم وان كان الواو قبلها ضمة قلبت الضمة كسرة كما في اودي بني وجا مسلمي

وعشري فظاهر سياقه انه يبدا بقلب الواو يا على قلب الضمة كسرة وهو في ذلك
تابع للترتيب الذكري في قول النظم

وتدغم اليا فيه والواو وان ۞ ما قبل واو ضم فاكسره يهن

واختار ابن جني ان يبدا بقلب الضمة على قلب الواو كما في اخر جمع جرو واصله اجرو
فانهم قلبوا الضمة كسرة اولا لانها اضعف ثم تدرجوا الي قلب الواو يا لاجلها فلم يقدموا
على الحروف الاقوى الابعدان قدموا على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان اقداما
على الاقوى من غير تدريج قلت لا يمكنهم العكس في اجر لانه يودي الي قلب الواو
لغير موجب بخلافه في مسلمي فان موجب قلب الواو واليا وسبق احداهما بالسكون
وانما قدم قلب الضمة في اجر والواو في مسلمي لان قلب الواو يا في اجر ناشي عن قلب الضمة
كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشي عن قلب الواو يا او كان قبل الواو فتحة ابقيت
لتدل على الالف المحذوفة لالتقا الساكنين كمصطفي بفتح الفا جمع مصطفى بالقصر واما
مصطفي بكسر الفا فانه جمع مصطف بالنقص وتسلم الف التثنية من القلب يا اتفاقا
كعصاي اذ لا موجب لقلبها يا واطلق الناظم فقال والفا سلم واجازت هذيل في الف
المقصور قلبها يا عوضا عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل اليا والى ذلك اشار الناظم بقوله
وعن هذيل انقلابها يا حسن كقوله وهو ابو ذويب الهذلي

سبقوا هوي واعنقوا لهواهم ۞ فتخرموا ولكل جنب مصرع

فهوي اصله هواي فقلبت الالف يا وادغمها في يا المتكلم والواو في سبقوا تعود
الي بنيه الخمسة في قوله اودي بني واعنقوا اتبع بعضهم بعضا في الموت وتخرموا
بالخا المعجمة والرا مبني للمفعول اي خرمتهم المنية واحدا بعد واحد وهذيل بالتصغير
قال ابن السيد يجوز ان يكون تصغير هذول وهو المرتفع من الارض ويجوز
ان يكون تصغير مهذول وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حي
من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر اخو خزيمة بن مدركة امهما هند
بنت وبرة اخت كلب بن وبرة ولا يختص قلب الف المقصور يا بلغة هذيل بل
حكاها عيسى بن عمر من قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن علي في قوله تعالى فمن اتبع
هداي وبها قرا ابو عاصم الجحدري وابن اسحاق وعيسى بن عمر هدي وهي عصي ورويت
عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله الشاطبي واتفق الجميع من العرب على ذلك وهو
قلب الالف يا مع يا المتكلم وعلي ولدي الظرفيتين كما قيده المرادي وهو ظاهر فان

الكلام في المضاف الي يا المتكلم وعلي الحرفية لا ينضاف وفي دعواة الاتفاق نظر فان بعض
العرب لا تقلب فتقول لداي وعلاي قاله المرادي في شرح التسهيل **ولا يختص** قلب
الالف يا **بيا المتكلم بل هو عام في كل نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا وكذا الحكم في الي** نحو
الي وظاهر كلام المرادي السابق ان من يقول لداي يقول الاي فانه قال بعد ان قال ذلك
وكذلك الي انتهي وافرد الي عن اخواتها لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما لواحد الالاء
النعم انتهي

هذا باب اعمال المصدر

و اعمال **اسمه** ومدلولهما مختلف فمدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر
لفظ المصدر الدال علي الحدث فدلالة اسم المصدر علي الحدث انما هي بواسطة دلالته علي
المصدر وتحقيق ماهيتهما ان يقال **الاسم الدال علي مجرد الحدث** من غير تعرض لزمان **ان كان**
علما موضوعا علي المعني **كفجار وحماد** علمين **للفجرة** بسكون الجيم **والمحمدة** بفتح الميم الاولي
وكسر الثانية **او كان مبدوا بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل** بفتح اولهما وثالثهما
او كان متجاوزا فعله الثلاثة وهو بزنة اسم **حدث الثلاثي كغسل ووضوء**
بضم اولهما **في قولك اغتسل غسلا وتوضا وضوا** فانهما اي فان الغسل والوضوء **بزنة**
القرب والوضوء بزنة **الدخول في قولك قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر**
جواب الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدا وهو قوله اولا الاسم الدال
والاجود في مثل هذا التركيب كما قال الموضح في الحواشي حذف الفا وجعل ما بعدها خبرا
للمبتدا والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف علي حد قول النظم والامر ان لم يك للنون
محلا فيه هو اسم وما ذكره من ان المبدو بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن
الناظم وقال في شرح الشذور انه مصدر ويسمي المصدر الميمي وانما يسمي احيانا
اسم مصدر تجوزا انتهي **والا** اي وان لم يكن كذلك **فمصدر ويعمل المصدر عمل فعله** في
التعدي واللزوم **ان كان يحل محله فعل اما مع ان** المصدرية والزمان ماض او مستقبل
فالاول **كعجبت من ضربك زيدا امس والثاني نحو يعجبني ضربك زيدا غدا** فالمصدر في
هذين المثالين يحل محله ان والفعل ماضيا في الاول **اي ان ضربته** امس وان والفعل مضارعا
في الثاني **اي ان تضربه غدا واما مع ما** المصدرية والزمان حال فقط **كيعجبني**
ضربك زيدا الان اي ما تضربه الان ولا يجوز في ضربت ضربا زيدا من المصدر المؤكد لعامله
كون زيد منصوبا بالمصدر لانتفا هذا الشرط لانه لا يحل محله فعل مع ان او مع ما
هو منصوب بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل واما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا

زيدا ففيه خلاف فذهب ابن مالك في التسهيل الي جواز اعماله وصحح الموضح في شرح
القطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما انتهي
فزيدا في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النايب عنه المصدر
عند الموضح والي اعمال المصدر عمل فعله اشار الناظم بقوله

بفعله المصدر الحق في العمل ٭ ان كان فعل مع ان او ما يحل

محله وبقي من شروط اعمال المصدر ان لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجبني ضريبك زيدا
ولا مضمرا فلا يجوز ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا
يجوز اعجبني ضربتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز اعجبني ضربك الشديد زيدا
ولا محذوفا فلا يقال ان باء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائي خلافا
لقوم ولا منفصولا من معموله باجنبي فلا يقال ان يوم تبلي السراير معمول لرجعه لانه
قد فصل بينهما بالخبر ولا موخرا عن معموله فلا يجوز اعجبني زيدا ضربك قال في شرح
القطر اخذا من التسهيل **وعمل المصدر مضافا اكثر** من عمله غير مضاف وهو متفق
عليه ويضاف الي الفاعل تارة الي المفعول اخري فالاول **نحو ولولا دفع الله الناس**
والثاني كقوله

الا ان ظلم نفسه المرء بين ٭ اذا لم يصنها عن هوي يغلب العقلا

وعمله **منونا اقيس** من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتنكير **نحو او اطعام في يوم**
ذي مسغبة يتيما فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير او
اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر
المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب علي اضمار فعل **و** عمله معرفا **بال قليل**
في السماع **ضعيف** في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه **كقوله**

ضعيف النكاية اعداه ٭ يخال الفرار يراخي الاجل

فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعداه مفعوله والمعني ضعيف
نكايته اعداه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفي التنزيل قل ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم واختلف في المصدر المقرون بال علي اربعة اقوال فسيبويه
يعمله والكوفي لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسي علي قبح وابن طلحة ان كانت
ال فيه معاقبة للضمير كما في البيت ومنع عجبت من الضرب زيد عمرا ووافقه ابو حيان ويرد
عليه قوله

عجبت من الرزق المسي الهه ، وللترك بعض الصالحين فقيرا
اي عجبت من ان رزق المسي الهه ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا والي اعمال المصدر
في احواله الثلاثة اشار الناظم بقوله ، مضافا او مجردا او مع ال
واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا لتعريفه بالعلمية والاعلام لا تعمل
وان كان ميميا فكالمصدر اتفاقا لانه مصدر حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور
كقوله وهو الحارث بن خالد المخزومي ونسبه الموضح في المغني للعرجي تبعا للحريري
اظلوم ان مصابكم رجلا ، اهدي السلام تحية ظلم
فمصاب مصدر ميمي مضاف الي فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدي السلام نعت
رجلا وتحية مفعول مطلق علي حد قعدت جلوسا وظلم خبران وظلوم منادي
بالهمزة وان كان اسم المصدر غيرهما اي غير العلم والميمي وهو ما جاوز فعله الثلاثة
وهو بزنة حدث الثلاثي لم يعمل عند البصريين لان اصله وضعه لغير المصدر
فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعملا في الحدث ويعمل
عند الكوفيين والبغداديين لانه الان دال علي الحدث وعليه قوله وهو القطامي
اكفرا بعد رد الموت عني ، وبعد عطائك المائة الرتاعا
فعطائك اسم مصدر مضاف الي فاعله والمائة مفعوله الثاني وحذف الاول اي عطائك
اياي المائة علي حد حتي يعطوا الجزية اي يعطوكم الجزية والرتاع بكسر الراء جمع راتعة
وهي الابل التي ترتعي نعت مائة والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي وكان من خبره ان القطامي
اسر فخلصه زفر ورد عليه ماله واعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين اسروه
وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول الناظم
ولاسم مصدر عمل بالتنكير لان ذلك صادق عليه ويكثر ان يضاف المصدر الي فاعله
لشدة اتصاله به ثم ياتي مفعوله منصوبا نحو ولولا دفع الله الناس فدفع مصدر مضاف
الي فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعني ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب
المفسدون وتعطلت المصالح ويقل عكسه وهو ان يضاف المصدر الي مفعوله ثم ياتي
فاعله مرفوعا كقوله وهو الاقيشر الاسدي
افني تلادي وما جمعت من نشب ، قرع القواقيز افواه الاباريق
فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع علي الفاعلية بافني وهو مصدر مضاف الي مفعوله
وهو القواقيز بقافين وزاي اقداح يشرب بها الخمر واحدها قاقوزة واما قازوزة

بزآن معجمتين تجمعها قوازير كقوارير بمهملتين جمع قارورة وافواه
فاعل المصدر وهو جمع فم واصله فوه فلذلك رد في الجمع والاباريق
جمع ابريق وروي بنصب الافواه فيكون من القسم الاول والتلاد بكسر التاء
المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح
النون والشين المعجمة اسم يقع علي الضياع والدور والاموال الثابتة التي لا يقدر
الانسان ان يصل بها وقيل يختص اضافة المصدر الي مفعوله بالشعر كهذا البيت
ورد بالحديث وهو قوله صلي الله عليه وسلم وحج البيت من استطاع
اليه سبيلا فحج مصدر يحل محله ان والفعل وهو مضاف الي مفعوله وهو البيت
ومن الموصولة فاعله اي وان يحج البيت المستطيع وللمانع ان يجيب بان الحديث
يحتمل ان يكون مرويا بالمعني فلا دليل فيه واما اضافته الي الفاعل ثم لا يذكر المفعول
في اللفظ وبالعكس وهو ان يضاف الي المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ فكثير منهما
فالاول نحو ربنا وتقبل دعاي والثاني نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير فدعاء
مصدر مضاف الي الفاعل وهو يا المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف الي المفعول وهو
الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثاني الفاعل ولو ذكر لقيل دعاي اياك ومن
دعائه الخير وهو احد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل والي ذلك اشار الناظم
بقوله ، وبعد جر الذي اضيف له ، كمل بنصب او برفع عمله ،
وتابع المجرور فاعلا كان المجرور او مفعولا يجر علي اللفظ او يحمل علي المحل فيرفع
ان كان المجرور فاعلا كقوله وهو لبيد العامري يصف حمارا واتانا وحشيين
حتي تهجر في الرواح وهاجها ، طلب المعقب حقه المظلوم
فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف الي فاعله وهو المعقب بكسر
القاف وهو الغريم الطالب لانه ياتي عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم
بالرفع نعت للمعقب علي محله اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان
المجرور مفعولا كقوله وهو زياد العنبري لا رؤبة
قد كنت داينت بها حسانا ، مخافة الافلاس والليانا
فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الي مفعوله والفاعل محذوف اي
مخافتي الافلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطل بالدين معطوف بالنصب
علي محل الافلاس والي ذلك اشار الناظم بقوله

وجر ما يتبع ما جر ومن ❊ راعي في الاتباع المحل فحسن ❊

هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الي منع الاتباع علي المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد علي ذلك وانما او خلاف الظاهر **هذا باب اعمال اسم الفاعل** عمل فعله في التعدي واللزوم وهو ما دل علي الحدث والحدوث وفاعله فما دل علي الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال فخرج بذكر الحدوث اسم التفضيل نحو افضل والصفة المشبهة نحو حسن فانهما لا يدلان علي الحدوث وانما يدلان علي الثبوت وخرج بذكر فاعله اسم المفعول نحو مضروب والفعل نحو قام فان اسم المفعول انما يدل علي المفعول لا علي الفاعل والفعل انما يدل علي الحدث والزمان بالوضع لا علي الفاعل وان دل عليه بالالتزام وفي غالب النسخ تقديم الحدوث علي الحدث والصواب خلافه لان الفصل لا يتقدم علي الجنس في اصطلاح اهل الميزان فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مطلقا ماضيا كان او غيره معتمدا او غير معتمد تقول جا الضارب زيدا امس او الان او غدا وذلك لان ال هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ان اريد المضي او يضرب ان اريد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله والي ذلك اشار الناظم بقوله

❊ وان يكن صلة ال ففي المضي ❊ وغيره اعماله قد ارتضي ❊

وان لم يكن اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله بشرط عدميين وشرطين وجوديين فالعدميان احدهما ان لا يوصف والثاني ان لا يصغر خلافا للكسائي فيهما والوجوديان احدهما كونه للحال او الاستقبال لانه انما عمل حملا علي المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي لا للماضي لانه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه خلافا للكسائي في اجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه علي ذلك هشام وابو جعفر وجماعة واستدلوا بقوله تعالي وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة منه ان باسط بمعني الماضي وعمل في ذراعيه النصب وقال المانعون لا حجة لهم في باسط ذراعيه لانه علي ارادة حكاية الحال الماضية والمعنى يبسط ذراعيه فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو في وكلبهم واو الحال اذ يحسن ان يقال جاء زيد وابوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك ولذا قال سبحانه وتعالي ونقلبهم بالمضارع الدال علي الحال ولم يقل وقلبناهم بالماضي ومحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به اما رفع الوصف

الماضي

الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقا والشرط الثاني اعتماده علي استفهام او نفي او مخبر عنه او موصوف او ذي حال فالاستفهام والنفي نحو اضارب زيد عمرا او ما ضارب زيد عمرا والمخبر عنه نحو زيد ضارب ابوه عمرا الموصوف نحو مررت برجل ضارب ابوه عمرا وذو الحال نحو جا زيد راكبا ابوه فرسا والاعتماد علي المقدر من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال كالاعتماد علي الملفوظ به من ذلك نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه فمهين رفع زيدا ونصب عمرا اعتمادا علي ذلك الاستفهام المقدر اي امهين ونحو مختلف الوانه فمختلف رفع الوانه اعتمادا علي الموصوف المقدر اي صنف مختلف الوانه وقوله وهو الاعشي ميمون كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها واوهي قرنه الوعل ❊ فناطح نصب صخرة اعتمادا علي الموصوف المقدر اي كوعل ناطح والوعل بفتح الواو مع فتح العين المهملة وكسرها ككتف او كتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر والمراد به هنا تيس الجبل يجمع موحدة منتوحتين ويقال له الايل بفتح الهمزة وتشديد اليا المثناة اخر الحروف المكسورة ويوهنها يزعزعها ومنه اي من الاعتماد علي الموصوف المقدر يا طالعا جبلا فطالعا نصب جبلا اعتمادا علي الموصوف المقدر اي يا رجلا طالعا وقول ابن مالك في النظم او حرف ندا يقتضي بصريحه انه اعتمد علي حرف الندا وذلك سهو لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف الندا لا يصلح لذلك لانه مختص بالاسم لكونه من علاماته فكيف يكون مقربا من الفعل قاله ابن الناظم بمعناه والي هذين الشرطين اشار الناظم بقوله

❊ كفعله اسم فاعل في العمل ❊ ان كان عن مضيه بمعزل ❊

❊ وولي استفهاما او حرف ندا ❊ او نفيا او جا صفة او مسندا ❊

واشار الي الاعتماد علي المقدر بقوله

❊ وقد يكون نعت محذوف عرف ❊ فيستحق العمل الذي وصف ❊

وفي المغني ان شرط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين احدهما انه يصح زيد قايم ابوه امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو اقايم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال والاستقبال انتهي وذهب الاخفش الي انه يعمل وان لم يعتمد علي شي من ذلك واستدل بنحو قوله خبير بنو لهب البيت وتقدم في باب المبتدا انه محمول علي التقديم والتاخير **فصل**

نحول صيغة فاعل للمبالغة في الفعل والتكثير فيه الي خمسة اوزان فعّال
بفتح الفا وتشديد العين كضرّاب او فعول بفتح الفا كضروب او مفعال بكسر الميم كمضراب
بكثرة واليها اشار الناظم بقوله

فعّال او مفعال او فعول ... في كثرة عن فاعل بديل

والي فعيل بفتح الفا وكسر العين وبعدها يا كضريب او فعل بفتح الفا وكسر العين من غير
يا كضرب بقلة واليهما اشار الناظم بقوله ... وفي فعيل قل ذا وفعل
وتسمى هذه الخمسة امثلة المبالغة فيعمل عمله بشروطه والي ذلك يشير قول
الناظم فيستحق ما له من عمل قال القلاخ بالقاف المضمومة وبالخا المعجمة

اخا الحرب لبّاسا اليها جلالها ... وليس بولّاج الخوالف اعقلا

فنصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان اخا الحرب ولباسا حالان
تقدم صاحبها في البيت قبله واراد بالجلال ما يلبس في الحرب من الدروع والجواشن
والولاج مبالغة في والج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخا المعجمة جمع خالفة
وهي في الاصل عماد البيت واراد بها البيت نفسه واعقل بالعين المهملة والقاف من
العقل يقال اعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال او على الخبرية
لليس ان لم يمنع تعدد خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب وبينه وبينها من حاجة
واذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب وقال ابو طالب
عم النبي صلى الله عليه وسلم في مرثية ختنه امية بن المغيرة المخزومي

ضروب بنصل السيف سوق سمانها ... اذا عدموا زادا فانك عاقر

فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف اي هو ضروب
او انت ضروب ونصل السيف شفرته ولذلك اضافه الي السيف وقد يسمى السيف
كله نصلا والمراد انه كان يعرقب الابل السمان للضيفان عند عدم الزاد وحكى
سيبويه بمعناه انه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها جمع بائكة وهي السمينة
الحسنا من النوق بمنحار بالحا المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان
وقال عبد الله بن قيس الرقيات

فتاتان اما منهما فشبيهة هلالا ... واخرى منهما تشبه البدرا

فنصب هلالا بشبيهة مبالغة في مشبهة لاعتمادها على ذي خبر محذوف تقديره اما فتاة منهما
فشبيهة هلالا وقال زيد الخيل سمي بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة

فاضيف

فاضيف اليها وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير بالرا

اتاني انهم مزقون عرضي ... جحاش الكرملين لها فديد

فنصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة
على الفاعلية لاتاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه
والجحاش بجيم ثم حا مهملة واخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمر خبر مبتدا
محذوف اي هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ما في جبل طي والفديد بالفا
الصياح والتصويت يقول ان هولا القوم عندي بمنزلة جحاش هذا الموضع الذي يصوت
عنده واعمال امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل
على اصلها وهو اسم الفاعل اذ هي متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شي
منها لمخالفتها لاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا
تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين
اعمال فعيل وفعل واجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم
وفهم وفطن

فصل

تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحا وتكسيرا
تذكيرا وتانيثا وتثنية امثلة المبالغة وجمعها كمفردهن في العمل والشروط
والي ذلك اشار الناظم بقوله

وما سوى المفرد مثله جعل ... في الحكم والشروط حيثما عمل

قال الله تعالى والذاكرين الله فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة
منصوبة به ولا يحتاج الي شرط لاقترانه بال وقال تعالى هل هن كاشفات
ضره فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهي معتمدة على
المخبر عنه وهو هن وقال تعالى خشعا ابصارهم فخشع جمع خاشع
جمع تكسير في قراة غير ابي عمرو وحمزة والكسائي وابصارهم فاعله لاعتماده على
صاحب حال وقال عنترة العبسي

الشاتمي عرضي ولم اشتمهما ... والناذرين اذا لم القهما دمي

فدمي منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة واراد بهما ابني ضمضم حصينا
وهرما واراد بدمي قتلي والمعنى انهما ينذران على انفسهما في الخلا انهما اذا لقياه قتلاه
فاذا لقياه امسكا عنه هيبة له وجبنا منهم وقال طرفة بن العبد

ثم زادوا انهم في قومهم ... غفر ذنبهم غير فخر

فانصف

غفر بضم الغين والفا جمع غفور من امثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه وذنبهم مفعوله واعتماده علي اسم ان المفتوحة على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه انهم زادوا على غيرهم بانهم لا يفخرون بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم متواضعون للناس ويروى فجر بالجيم جمع فجور من الفجور وهو كثير الفسق ويقع على القليل والكثير يقال فجر الرجل اذا كذب ومعناه انهم لا يفسقون ولا يكذبون قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل

فصل

يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل ان ينتصب به اي بالوصف وان ينخفض باضافته اليه للتخفيف مفردا كان الوصف او جمعا وقد قرئ في السبع ان الله بالغ امره وهل هن كاشفات ضره بالوجهين النصب والخفض بالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة فالاية الاولى قراها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قراها غير ابي عمرو بالخفض وابو عمرو وحده بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله ، وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض وانما عدا التالي للوصف فيجب نصبه لتعذر الاضافة بالفصل بالتالي واليه يشير قول الناظم ، وهو لنصب ما سواه مقتضي نحو خليفة من قوله تعالى اني جاعل في الارض خليفة وفي بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل سكنا والصواب حذفها لان الوصف فيه غير عامل كما ياتي على الاثر واذا اتبع المجرور بالوصف باحد التوابع الخمسة فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو بالخفض عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه باضمار وصف منون او فعل اتفاقا اي وضارب عمرا او ويضرب عمرا ويجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم وهم الكوفيون وطايفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم

، واجرر او انصب تابع الذي انخفض ، كمبتغي جاه ومالا من نهض ،

ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان كان بمعنى الماضي فتنصب الشمس في وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل اي باضمار فعل مناسب لمعنى الوصف لا غير اي لا غير الفعل يجوز اضماره فليس لك ان تجعلها منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف غير عامل لكونه بمعنى الماضي الا ان قدر جاعل على حكاية الحال فيجوز نصبها باضمار وصف منون او بالعطف على محل الليل لان جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار

في جميع الازمنة ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال او الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه قاله اليمني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز ان يكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال وان يكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل

تنبيه اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة وهو في ذلك على ثلاثة انواع احدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو ما اخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثاني ما يمتنع فيه ذلك اتفاقا وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن ابي الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيه امن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد اي ان عبيده ظالمون وذلك اذا قلته مثلا بعد قول القايل ليس عبيد فلان ظالمين فحينئذ يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهد من اللازم قول عبد الله بن رواحة

، تباركت اني من عذابك خايف ، واني اليك تايب النفس باخع ،

وشاهده من المتعدي لواحد قول الاخر

، ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ، ولا الكريم بمناع وان حرما ،

هذا باب اعمال اسم المفعول

وهو ما دل على حدث ومفعوله وخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد كمضروب ومن المزيد فيه نحو مكرم بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول اي الفعل المبني للمفعول وهو كاسم الفاعل في انه ان كان معرفا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة ال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا من ال عمل بشرط الاعتماد على الاستفهام او النفي او المخبر عنه او الموصوف او ذي الحال وبشرط كونه للحال او الاستقبال لا للمضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله

وكل ما قرر اسم فاعل ، يعطى اسم مفعول بلا تفاضل ،
فهو كفعل صيغ للمفعول ، معناه تقول في المجرد من ال المعتمد على المخبر عنه
زيد معطى ابوه درهما الان او غدا فزيد مبتدا ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد
لاثنين وابوه نايب الفاعل به وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني كما تقول
في الفعل المبني للمفعول زيد يعطى ابوه درهما بلا فرق وتقول في المقرون بال
المعطى كفافا يكتفي كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول الذي يعطى ان اردت
الحال او الاستقبال او اعطى ان اردت الماضي فالمعطى مبتدا وهو متعد لاثنين
ومفعوله الاول القايم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه عايد الى ال الموصولة به
وكفافا مفعول ثان وجملة يكتفي من الفعل والفاعل خبر المبتدا وينفرد اسم المفعول
المتعدي الى واحد اذا اريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم
الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة
المشبهة كما سلف في التسهيل في اخر باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل
عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل اسم المفعول المتعدي الى واحد من هذا
الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبل هذا
الباب واما اسم المفعول اذا اجري مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية
على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول
قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت وبهذا ينبغي ان يقال هنا فيقال هذا قيل
فان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى وتعقب
بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد معنى الثبوت فانه
يرفع السببي على الفاعلية وينصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز
ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله

ثوب ودينار وشاة ودرهم ، فهل انت مرفوع بما هاهنا راس ،

ومن شواهد النصب قوله

لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها ، لما بدت مجلوة وجناتها ،

ومن شواهد الجر

تمنى لقاي الجون مغرور نفسه ، فلما راني ارتاع ثمت عردا ،

فجواز اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى مسبوق بالنصب وذلك بعد تحويل الاسناد

عنه الى ضمير راجع للموصوف ونصب الاسم المرفوع به على التشبيه
بالمفعول اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشي
الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغنا عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه
الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع
المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد فيه اشبه الفضلة لاستغنا الوصف
عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابا ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجرا وصف
المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين والى ذلك يشير قول الناظم

وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع ، معنى كمحمود المقاصد الورع ،

والاصل تقول الورع محمودة مقاصده بالرفع يحول الاسناد عن المرفوع
الى الضمير وهو الها فيستتر في محمود ويعوض منه ال على راي الكوفيين فتنصبه
وتقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم بعد ان تنصب المقاصد تجرها وتقول
الورع محمود المقاصد بالجر بعد ثلثة اعمال وقد تبين ان هذه الاوجه اصلها الرفع
وهو دونها في المعنى ويتفرع عنه النصب ويتفرع عن النصب الجر

هذا باب ابنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد

اعلم ان الفعل الثلاثي المجرد ثلثة اوزان لا رابع لها فعل بالفتح في عينه ويكون
متعديا كضربه فانه متعد الى الها المتصلة به وقاصرا كقعد وفعل بالكسر في عينه ويكون
قاصرا كسلم بكسر اللام ومتعديا كعلمه فانه متعد الى الها ولو مثل بفهمه كان اولى لما
سياتي وقدم الغالب في المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما وفعل بالضم في عينه
ولا يكون الا قاصرا ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل كظرف بضم الرا فاما فعل المفتوح
العين وفعل المكسور العين المتعديان فقياس مصدرهما الفعل بفتح الفا وسكون
العين والى ذلك اشار الناظم بقوله ، فعل قياس مصدر المعدى ، من ذي
ثلثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شي ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه
على هذا لا انك تقيس مع وجود السماع قاله ذلك سيبويه والاخفش والجمهور
فالاول وهو فعل المفتوح العين المتعدي يشمل الصحيح والمعتل بالفا والعين
واللام والمضاعف والمهموز فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب
مصدر ضرب والمضاعف نحو الرد مصدر رد ومعتل الفا كالوعد مصدر
وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمي مصدر رمى و

الثاني وهو فعل المكسور العين المتعدي لذلك فالصحيح كالفهم مصدر
فهم واللثم مصدر لثم ومهموز الفا نحو الامن مصدر امن والمضاعف نحو
المس ومعتل الفا كالوطء ومعتل العين كالخوف ومعتل اللام نحو الغنى يقال
غني حياة فيما لزمه واطلق ذلك سيبويه والاخفش وقيده ابن مالك في التسهيل
بان يفهم عملا بالفم نحو شرب شربا ولقم لقما واما فعل المكسور العين القاصر فقياس
مصدره الفعل بفتح الفا والعين واليه اشار الناظم بقوله وفعل اللازم بابه فعل
ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف كالصحيح كالفرح مصدر
فرح والمهموز نحو الاشر مصدر اشر ومعتل الفا كالوجع ومعتل العين كالعور
ومعتل اللام نحو الجوي والمضاعف نحو الشلل مصدر شلل الا ان دل فعل القاصر
على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفا كولي عليهم ولاية وعداه بعلى
لتصحيح التمثيل اما اذا تعدى بنفسه نحو ولي امرهم فلا لان الكلام في القاصر لا في
المتعدي ولم يمثل للحرفة استغنا بتمثيل الولاية لان الولايات في معنى الحرف لكنه لم يكتف
بذلك في فعل المفتوح بل مثلهما كما سياتي وبقي عليه ان يقول والا ان دل على لون
فقياسه فعلة كالحمرة والسمرة والادمة وقال ابن الحاج ان كان علاجا ووصفه
على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو القدوم والازوف والغسول والصعود
مصادر قدم من السفر وازف الشي وغسل الشي اي لزمه ولصق به وصعد في
الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه اكثرهم انتهى واما فعل
المفتوح العين القاصر فقياس مصدره الفعول بضم الفا والعين كالقعود
والجلوس والخروج والدخول وفي انقياسه ثلاثة مذاهب ثالثها انه قياس فيما لم يسمع
وهو الصحيح واليه يشير قول النظم وفعل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد
وقال ابن الحاج يقل في معتل العين كنار وسار وغاب وآب وانما يقربون من ذلك
الى الفعل كالصوم والعود والاوب والخيم وهو الجبن والحيض والغيم انتهى الا ان
دل على امتناع فقياس مصدره الفعال بكسر الفا كالاباء مصدر ابى والنفار مصدر
نفر والجماح مصدر جمح والاباق مصدر ابق واعترض الاباء بانه متعد تقول
ابيت الشي اذا كرهته والكلام في اللازم او دل على تقلب واهتزاز فقياس مصدره الفعلان
بفتح الفا والعين كالجولان مصدر جال والغليان مصدر غلى او دل على دا بالمد
فقياسه الفعال بضم الفا كمشي بطنه مشا او دل على سير فقياسه الفعيل بفتح الفا كالرحيل

مصدر رحل والدميل مصدر دمل او دل على صوت فقياسه الفعال
بضم الفا والفعيل بفتح الفا فالاول كالصراخ مصدر صرخ والعوا بالمد مصدر
عوى والثاني نحو الصهيل مصدر صهل الفرس والنهيق مصدر نهق الحمار والزئير بزاي
فهمزة مكسورة مصدر زار الاسد والى هذه المستثنيات اشار الناظم بقوله
ما لم يكن مستوجبا فعالا الابيات الثلاثة او دل على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة
بكسر الفا فالحرفة كتجر في المال تجارة بالمثناة الفوقية اوله وليس منه نجر الخشب بالقدوم
نجارة بالنون وخاط الثوب خياطة لانهما متعديان والكلام في القاصر والولاية
كامر عليهم امارة اذا حكم وسفر بينهم سفارة اذا اصلح وعرف على القوم عرافة
اذا تكلم عليهم وايل ايالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس
في الولايات والصنايع والحاصل ان فعل القاصر يطرد في مصدره فعول الا في هذه المعاني
السبعة وهي الامتناع والتقلب والدا والصوت والسير والحرفة والولاية والثالث
في الامتناع فعال وفي التقلب فعلان وفي الدا فعال وفي الصوت فعال او فعيل
وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو بغم بغاما وقد ينفرد
فعيل نحو صهل صهيلا واطرد انفراد فعيل في الرعا وفعيل في السير واطرد في الولاية
والحرفة فعالة واما فعل بالضم عينه فقياس مصدره الفعولة بضم الفا كالصعوبة
مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر سهل الامر والعذوبة مصدر عذب
الما والملوحة مصدر ملح والفعالة بفتح الفا كالبلاغة مصدر بلغ والفصاحة مصدر
فصح والصراحة بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول النظم فعولة فعالة لفعلا
وما جا مخالفا لما ذكرناه من المصادر القياسية فبابه السماع وهو معنى
قول النظم وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل واراد بذلك انه ينقل ولا يقاس
عليه كقولهم في فعل المفتوح العين المتعدي جحد جحودا وشكر شكورا وشكرانا والقياس
جحدا وشكرا واتى واحد على القياس وكقولهم في فعل المفتوح العين القاصر مات
موتا وفار فورا وحكم حكما وشاخ شيخوخة ونم نميمة وذهب ذهابا بفتح الذال
المعجمة والقياس فيها فعول وكقولهم في فعل المكسور العين المتعدي علم علما بكسر العين
والقياس فتحها وكقولهم في فعل المكسور العين القاصر رغب رغوبا بزيادة الواو والقياس
رغبا بفتحتين ورضي رضى بكسر الرا وبخل بخلا وسخط سخطا بضمهما وسكون ثانيهما
والقياس فيهما فتح الاول والثاني واما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب

بفتح الرا والغين المعجمة وكقولهم في فعل المضموم العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا
بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة او الفعالة وذكر الزجاجي وابن
عصفور ان الفعل بضم الفا وسكون العين قياس في مصدر فعل المضموم وهو
خلاف ما قاله سيبويه فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضبط
وذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها احد وعشرون تتضمن ثلاث
كلمات متوازنة فيما عدا حركة الفا وقد ذكرت امثلتها في شرحي على التسهيل فلتنظر منه

هذا باب مصادر غير الثلاثي

وهي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثي اعلم انه لا بد لكل فعل
غير ثلاثي من مصدر مقيس فقياس مصدر فعل بالتشديد من مزيد الثلاثي اذا كان صحيح
اللام التفعيل كالتسليم مصدر سلم والتكليم مصدر كلم والتطهير مصدر طهر والتوحيد
والتكبير والتحويل والتفسير واليه اشار الناظم بقوله

وغير ذي ثلاثة مقيس ، مصدره كقدس التقديس ،

ومعتلها اي معتل اللام فقياسه التفعيل كذلك اي كقياس صحيح اللام في التقدير
ولكن يحذف يا التفعيل التي بعد العين وجوبا ويعوض منها التا الدالة على التانيث
لكونها اقوى على قبول الحركات من حروف العلة فيصير بعد الحذف والتعويض وزنه
التفعلة كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصى على اولاده والتسمية مصدر
سمى والتزكية مصدر زكى ماله واليه الاشارة بقول النظم وزكه تزكية
وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكره تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون
غالبا عن التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطا تخطئة وهنا تهنئة وجزا تجزئة
ووجهوه بان مثل خطا يجوز فيه ابدال الهمزة يا قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد يا
زايدة كخطيئة فلما اطرد الابدال المذكور صارت اللام كانها وضعت يا فالتحق بباب
التعزية ومن غير الغالب تخطيئا وتهنيئا وتجزيئا حكاه غير سيبويه وحكى سيبويه بنا تنبيئا
وزعم ابو زيد ان التفعيل فيه اكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه
انه لا يجوز فيه الا ما سمع ولهذا اخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور وقياس افعل
اذا كان صحيح العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر اكرم والاحسان مصدر
احسن والايعاد مصدر اوعد والايلاد مصدر آلى ذو جنة واليه اشار الناظم
بقوله ، واجمل اجمال ومعتلها اي ومعتل العين قياسه الافعال

كذلك

كذلك اي كقياس صحيح العين ولكن ينقل حركتها اي حركة العين الى الفا الساكنة
قبلها فتنقلب العين الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الان فيلتقي ساكنان وهما الالف
المنقلبة عن العين والف المصدر ثم تحذف الالف الثانية عند الخليل وذهب
الاخفش والفرا الى ان المحذوف انما هي الالف الاولى لانها عينه وقال الاخفش ومذهب
سيبويه اولى لزيادتها وقربها من الطرف وعلى القولين يعوض عنها التا كاقام اقامة
واعان اعانة واصلهما اقواما واعوانا فاعلة بالنقل والقلب والحذف والتعويض
واليه الاشارة بقول النظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم وقد تحذف التا
للاضافة عند ابن مالك نحو واقام الصلاة وفي الحديث كاستتار البدر والاصل
واقامة الصلاة واستتارة البدر وتحذف التا لغير المضاف اليه مسندها وقد
تحذف في غير الاضافة حكى الاخفش اجاب اجابا وقياس ما اوله همزة وصل من
الفعل الماضي الخماسي والسداسي ان تكسر ثالثه وتزيد قبل اخره الفا فتنقلب
مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفا وهما من باب الافتعال سلمت الثاني
الاول وقلبت طا في الثاني لما يجي وانطلق انطلاقا وهو من باب الانفعال واستخرج ج
استخراجا وهو من باب الاستفعال والى ذلك اشار الناظم بقوله

وما يلي الاخر مد وافتحا ، مع كسر تلو الثان مما افتتحا

بهمزة وصل ولا بد من تقييد ما اوله همزة وصل بان لا يكون اصله تفاعل كتطاير
ولا تفعل كتطير اذا ادغم التا في الطا واجتلبت همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر
ثالثه ولا يزاد الف قبل اخره بل يضم الحرف الثالث الاخير نظرا الى الاصل نحو اطاير
تطايرا وطاير واطير تطيرا وجملة الافعال الماضية التي اولها همزة وصل
وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بنا ولا تكون الا خماسية او سداسية فان كان
استفعل معتل العين عمل فيه ما عمل في مصدر افعل المعتل العين من نقل حركة
العين الى الفا الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذفها لالتقا الساكنين وتعويض
تا التانيث عنها فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة والاصل استقواما
واستعواذا فتفعل فيهما ما قررنا واليه اشار الناظم بقوله واستعذ استعاذة
وجا تصحيحها على الاصل اغيمت السما اغياما واستحوذ الشيطان استحواذا بالتصحيح
وقياس تفعلل مما اوله التا وما كان على وزنه في الحركات والسكنات وعدد
الاحرف وان لم يكن من بابه ان يضم رابعه فيصير مصدرا واليه اشار الناظم بقوله

وضم ما ربع في امثال قد تلملما ومجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل وتفعل
وتفعلل وتمفعل وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلت
كتدحرج تدحرجا وتجلبب تجلببا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا وتقلسى تقلسيا
وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا
ويجب ابدال الضمة كسرة ان كانت اللام يا نحو التوالي والتواني والاصل التوالي
والتواني بضم ما قبل اليا فقلبت الضمة كسرة لتسلم اليا من قلبها واوا فيودي الى وقوع واو
قبلها ضمة في اخر اسم معرب وذلك رفض في الاسما لان الاسما عرضة لان يضاف لنيا المتكلم
ويا المتكلم اذا اضيف اليها اسم في اخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو
يا وادغامها في يا المتكلم كمسلمي رفعا وقياس مصدر فعلل وما الحق به فعللة كدحرج
دحرجة وزلزل زلزلة والملحق بفعلل ستة ابنية وهي بيطر بيطرة وحوقل حوقلة
وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم
سنبل وشريف الزرع طال ورقه وعذيط ونابل وبرنا لحيته خضبها بالبرنا وهو
الحنا وفعلال بالكسر للفاء ان كان مضاعفا وهو ما كان فاوه ولامه الاولى
من جنس واحد كزلزال ووسواس بسينين مهملتين وشواش بشينين معجمتين
وهو كلام فيه اختلاط وهو اي فعلال في غير المضاعف سماعي كسرهف سرهافا
يقال سرهفت الصبي اذا احسنت غذاه ولم يسمع في دحرج دحراجا نص
على ذلك الصيمري وغيره ولم يلحق الملحق بفعلل الا حيقال مصدر حوقل وذلك يفيد قول
النظم فعلال او فعللة لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا اولا
ويجوز فتح اول المضاعف تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف والاكثر
ان يعنى بالمفتوح اوله اسم الفاعل لا المصدر نحو من شر الوسواس اي الموسوس
ولهذا وصف بالخناس وما بعده وهما من صفات الذوات وقياس فاعل بفتح العين
كضارب وخاصم وقاتل الفعال بكسر الفا والمفاعلة نحو الضراب والمضاربة والخصام
والمخاصمة والقتال والمقاتلة وقد يكون لغير المشاركة نحو نادى نداء ومناداه والى ذلك
الاشارة بقول النظم لفاعل الفعال والمفاعلة واللام عند سيبويه المفاعلة
لانهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا
واصل الفعال هنا الفيعال وقد نطقوا بذلك فقال ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا
ويمتنع الفعال فيما فاؤه يا نحو ياسر ويامن فلا يقال ياسره يسارا ولا يامنه

١٤١

يمانا لاستثقال الكسرة على اليا حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا اليسار لغة في
اليسار ولا الفعال جمع بعر وهو الحدي وانما يقال مياسرة وميامنة وشذ
ياومه يواما حكاه ابن سيده وحكى تيا ومة على القياس وما خرج عما
ذكرنا فشاذ واليه الاشارة بقول النظم وغير ما مر السماع عادله كقولهم كذب
كذابا بالتشديد والتخفيف فيهما والقياس تكذيبا وقوله
وهي تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا
والقياس تنزية ولكنه حمله على ما هو بمعناه اي تحرك دلوها تحريكا والشهلة
بفتح المعجمة العجوز شبه يديها اذا اخذت الدلو بهما لتخرجه من البير بيدي امراة
ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة وقولهم تحمل تحمالا
بكسر التا والحا المهملة وتشديد الميم والقياس تحملا وترامى القوم رميا بكسر
الرا والميم المشددة وباليا المشددة والقياس ترامياً وحوقل حيقالا وهي
الفتور عن الجماع للكبر والقياس حوقلة واشد منه حوقالا بالفتح لانه مخصوص
واقشعر جلده قشعريرة بضم القاف وفتح الشين والقياس في مصدر فعل بالتشديد
اذا كان صحيح اللام نحو كذب تكذيبا وفي مصدر معتلها تنزية وفي مصدر
تفعل نحو تحمل تحملا وفي مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامى تراميا وفي مصدر فوعل
نحو حوقل حوقلة وفي مصدر افعلل نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما في كلامه من
اللف والنشر على الترتيب فصل ويدل على المرة من مصدر الفعل
الثلاثي المتصرف التام بفعلة بالفتح في الفا كما في فعلها كجلس جلسة ولبس لبسة
ونبه بهذين المثالين على انه لا فرق في ذلك بين ان يكون في مصدره
زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا ولا كلبس لبسا فان لم يكن زيادة فواضح انك
تقتصر على زيادة التا مع فتح اوله وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر
الثلاثي وغيره وشذ لقيته لقاءة واحدة واتيته اتيانة واحدة حكاهما سيبويه واذا
طرحت الزيادة فانك تبنى فعله من ابنى وتختمها بالتا فرقا بين الواحد والجنس
لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس وواحده
ان تفرق بينهما بالتا الا ان كان بنا المصدر العام اي المطلق الصادق على القليل
والكثير عليها اي على فعله بالتا فيدل على المرة منه اي من المصدر العام المبني على فعله
بالوصف بالوحدة ونحوها كرحم رحمة واحدة او فردة ويدل على الهيئة وهي الحالة

تفاعل تفاعلا كتغافل تغافلا

التي يكون عليها الفاعل عند الفعل بفعلة بالكسر في الغالب فانها ويبن المرة
كالجلسة والركبة والقتلة بكسر اولها وفيها العمل المتقدم الا ان كان بنا المصدر
العام عليها اي على فعلة بكسر الفا فيدل على الهيئة منه بالصفة ونحوها كنشدة
الضالة نشدة عظيمة او نشدة الملهوف ويدل على المرة من غير الثلاثي رباعيا كان
او غيره بزيادة التا على مصدره القياسي كانطلاقة واستخراجة فان كان بنا
المصدر العام اي المطلق في القلة والكثرة على التا دل على المرة منه بالوصف
بالوحدة كاقامة واحدة واستقامة واحدة ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة
لانه غير قياسي بل قيل غير مسموع كما تقدم عن الصيمري والحاصل ان الفعل اذا كان له
مصدران قياسي وسماعي لحقت التا القياسي دون السماعي فان كان له مصدران قياسيان
او سماعيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبي ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر الهيئة
لان بنا الفعلة لا يتاتى فيه اذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد اثباته
فاجتنب ذلك واستغني عنه بنفس المصدر الاصلي الا ما شذ من قولهم اختمرت المراة
خمرة بالمعجمة والرا اغطت راسها بالخمار وانتقبت نقبة غطت وجهها بالنقاب
وتعمم الرجل عمة اذا غطى راسه بالعمامة وتقمص قمصة غطى جسده بالقميص
وكان القياس عدم الحذف الا انهم هدموا بنية المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البيان
والى ذلك اشار الناظم بقوله

وفعلة لمرة كجلسة ، وفعلة لهيئة كجلسة ،
في غير ذي الثلاث بالتا المرة ، وشذ فيه هيئة كالخمرة ،

هذا باب كيفية ابنية اسما الفاعلين والصفات المشبهة بها في وصف الفاعلين

تقدم ان هذا الجمع غير سائغ
الفعل الثلاثي المجرد من الزوايد على وزن فاعل بكسر العين وزيادة الالف بعد الفا
بعد اسقاط حرف المضارعة بكثرة في فعل بالفتح حال كونه متعديا الى المفعول
كضربه فهو ضارب وقتله فهو قاتل او لازما للفاعل كذهب فهو ذاهب وغذا
بالغين والذال المعجمتين بمعنى سال فهو غاذ يقال غذا الما اذا سال وغذا العرق
اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيب اذا اسرع ويستعمل متعديا
يقال غذا الطعام الصبي وغذوته انا باللبن فيكون من قسم المتعدي وفي فعل
بالكسر حال كونه متعديا الى المفعول كامنه فهو امن وشربه فهو شارب وركبه فهو راكب

وذلك

وذلك مستفاد من قول الناظم كفاعل صغ اسم فاعل اذا ، من ذي ثلاثة
يكون ويفعل فاعل في فعل بالكسر القاصر على الفاعل كسلم فهو سالم وفي فعل
بالضم كفره بمعنى حذق فهو فاره اي حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله
وهو قليل في فعلت وفعل غير معدي واما قياس الوصف من فعل المكسور
العين اللازم فعل بفتح الفا وكسر العين في الاعراض جمع عرض بفتح العين
المهملة والرا كفرح واشر بالتنوين فيهما والاشر الذي لا يحمد النعمة والعافية
وافعل في الالوان والخلق فاللون كاخضر واسود واكحل اي اسود العينين من
غير اكتحال والمي اي اسود حمرة الشفتين والخلقة نحو اعور واعمي واجهر
وهو الذي لا يبصر في الشمس وفعلان بفتح الفا وسكون العين فيما دل على الامتلا
وحرارة الباطن فالاول كشبعان وريان والثاني نحو عطشان وصديان بمعني
عطشان والى ذلك يشير قول الناظم على قياسه

فعل وافعل فعلان نحو اشر ، ونحو صديان ونحو الاجهر ،

وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف ودونه اي دون
فعيل فعل بفتح الفا وسكون العين كشهم بالشين المعجمة من الشهامة بمعني
الضخامة وضخم بالضاد والخا المعجمتين من ضخم الشي اذا غلظ ودونهما اي دون
فعيل وفعل افعل كاخطب بالخا والطا المعجمتين يقال خطب اللون اذا كان
احمر الى الكدورة وفعل بفتحتين كبطل وحسن وفعال بالفتح للفا كجبان
وفعال بالضم كشجاع وفعل بضمتين كجنب بضم الجيم والنون وفعل بكسر الفا وسكون
العين كعفر بالعين المهملة والفا اي شجاع ماكر وفي القاموس انه الخبيث
انه الخبيث الماكر والى ذلك يشير قول الناظم

وفعل اولى وفعيل بفعل ، كالضخم والجميل والفعل جمل ،
وافعل فيه قليل وفعل ،

وقد يستغنون عن صيغة فاعل من فعل
بالفتح بغيرها من الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره كشيخ واشيب
وطيب وعفيف ولم يقولوا شايخ وشايب وطايب وعايف بالتشديد كما
استغنوا بترك وتارك عن وذره وواذر وودع ووادع واليه يشير قول
الناظم وبسوى الفاعل قد يغني فعل ، ومحل الاستغنا ما لم يستعمل له
قياس اما ما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع له الاستغنا نحو مال

يميل فهو مايل واميل قاله الشاطبي تنبيه جميع هذه الصفات
المتقدمة الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث
فهي اسما فاعلين الا فاعلا كضارب في المتعدي وقايم من اللازم فانه في الاصطلاح
اسم فاعل الا اذا اضيف فاعلا الى مرفوعه في المعنى و ذلك فيما دل على الثبوت كطاهر
القلب و شاحط الدار بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين اي بعيدها والاصل طاهر
قلبه وشاحط داره فصفه مشبهة ايضا و قد اشبعنا الكلام فيه في باب
اعماله وكان ينبغي ان يوخر هذا التنبيه الى اخر لئلا يوهم ان وصف الفاعل من غير
الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك ومن امثلة الموضح في باب الصفة
المشبهة مستقيم الراي ومعتدل القامة فصل ياتي وصف الفاعل
من غير الفعل الثلاثي المجرد بلفظ حروف مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة
مكان حرف المضارعة وشذ كسرها الى معجبن من اعان و معجر من اغار و صبي
من ابان بكسر الميم فيهن اتباعا لحركة ما بعدها و بشرط كسر ما قبل الاخر تشبيها
باسم فاعل الثلاثي وشذ مسهب من اسهب ومحصن من احصن وملفج من
الفج بفتح ما قبل الاخر فيهن مطلقا اي سوا كان مكسورا في المضارع كمنطلق
ومستخرج فكسره حال كونه اسم فاعل غير كسره حال كونه مضارعا
او مفتوحا كمتعلم و متدحرج واما نحو مختار ومنقاد ومحاب بالادغام
فكسر ما قبل الاخر فيهن مقدر اذا كن اسم فاعل والى بنا اسم الفاعل من غير الثلاثي
اشار الناظم بقوله

وزنة المضارع اسم فاعل ، من غير ذي الثلاث كالمواصل ،
مع كسر متلو الاخير مطلقا ، وضم ميم زايد قد سبقا ،

واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة احرف العلة لان الواو لا تزاد اولا والياء
والالف يوقعان في القياس اسم الفاعل بالمضارع ولكونها مخرج الميم قريبا من مخرج
الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح يودي الى
التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو مكرم والكسر يودي الى
الالتباس باسم الالة منه هذا باب كيفية ابنية اسما المفعول لين
تقدم ان هذا الجمع غير سايغ ياتي وصف المفعول من مصادر الفعل الثلاثي
المجرد التام المتصرف على زنة مفعول من المتعدي كمضروب ومقصود

ومعلوم

و معلوم ومن اللازم كمدخول عليه ممرور به زيدت الميم لما مر في اسم
الفاعل وفتحت للخفة وضم ما قبل الاخر خوفا من المكان ثم اشبعت الضمة
فتولد منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعل كالمهم ومنه اي من اسم المفعول
الثلاثي الاتي على زنة مفعول مبيع و مقول ومرمي ومدعو لانها غيرت عن صيغة
مفعول في اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة اليا الى الساكن قبلها ثم قلبت
الضمة كسرة لتسلم اليا ثم حذفت لالتقا الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها
من الطرف واصل مقول مقوول بواوين نقلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها
ثم حذفت الواو الثانية لالتقا الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من
الطرف هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول و ذهب الاخفش الى ان المحذوف
منهما عين الفعل وان الضمة في مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو يا لئلا تلتبس بالواوي
واصل مرمي مرموي اجتمعت الواو واليا وسبقت احديهما بالسكون فقلبت
الواو يا والضمة التي قبلها كسرة وادغمت اليا في اليا واصل مدعو مدعوو
بواوين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والى بنا اسم المفعول من الثلاثي
اشار الناظم بقوله

وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد ، زنة مفعول كات من قصد
وياتي وصف المفعول من غيره اي من غير الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه بشرط
الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة لما مر في اسم الفاعل وفتح
ما قبل اخره وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الاخر وذلك
مستفاد من قول النظم

وان فتحت منه ما كان انكسر ، صار اسم مفعول كمثل المنتظر ،
وياتي من المتعدي فلا يحتاج الى صلة نحو المال مستخرج من اللازم
فيحتاج الى صلة نحو زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين
بمعنى مدهون و كحيل بمعنى مكحول و جريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح
قال ابن مالك و مرجعه السماع وان كان كثيرا واليه اشار الناظم بقوله
وناب نقلا عنه ذو فعيل وقد يستعمل فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كثير
لا فيما له فعيل بمعنى فاعل نحو قدير بفتح الدال و رحيم بكسر الحا كقولهم قدير ورحيم
بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو اعقدت العسل فهو عقيد

واعله المرض فهو عليل اي معتقد ومعتل هذا باب
اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد
وجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان
وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان
وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل
واقتصرت على واحد لانه اقل درجات المتعدي وكان اصلها ان لا تعمل
النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر ولكنها
لما اشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل
لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدث وخاصتها انها التي
استحسن فيها ان تضاف لما هو فاعل لها في المعنى سوا كانت وصفا لازما
لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم ام يمكن انفكاكه
كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض فان الحسن والنقاية والطهارة
مما يوجد ويفقد فخرج باستحسان الاضافة الى الفاعل في معنى اسم الفاعل
المتعدي نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة الوصف وهو ضارب فيه اي
في هذا التركيب الى الفاعل وهو ابوه ممتنعة اذ لا يقال ضارب ابيه لئلا يوهم
الاضافة فيه الاضافة الى المفعول وان الاصل زيد ضارب اباه وخرج اسم
الفاعل القاصر نحو زيد كاتب ابوه فان اضافة الوصف وهو كاتب فيه
الى الفاعل وهو ابوه وان كانت لا تمتنع عقلا لعدم اللبس بالاضافة الى
المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذوات لكنها على قلتها لا تحسن لان الصفة
الدالة على الثبوت لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه اي عن
مرفوعها الى ضمير موصوفها فيستتر في الصفة بدليلين احدهما انه لولم
يفعل الامر كذلك لزم اضافة الشي الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعها في
المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل الثاني انهم يونثون الصفة بالتا
في نحو هند حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مستندة الى ضمير هند لذكرت
كما يذكر مع المرفوع قاله ابن عصفور فلهذا التحويل حسن ان يقال في
زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير
زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك حسن لان من

حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميع جملته مجازا عن الاسناد الى
الجزء منه فهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه
غرض التخفيف قال ابن ابي اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عدة امور
كلا ثنين منها بمنزلة شي واحد لان الجار والمجرور كالشي الواحد وكذلك الصفة
والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف
لم يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر
فيها لان الصفة جرت كانها جارية على من هي له حيث رفعت ضميره فحسن ان يقال ذلك وقبح
ان يقال في زيد كاتب ابوه زيد كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان يسند
الكتابة اليه الا بمجاز بعيد سري من المضاف وهو الاب في كاتب ابوه الى المضاف
اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف ووجه قرب
الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما وارادة الاخر بخلاف
الابوة والبنوة وقد تبين بما قررنا ان العلم بحسن الاضافة في الصفة الى مرفوعها
موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل الثبوت
فما جاز من الصفات ان يسند الى ضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا
فلا لا موقوف على معرفة كونها صفة مشبهة وح فلا دور في التعريف المذكور
في قول النظم

صفة استحسن جر فاعل   معنى بها المشبهة اسم الفاعل

كما توهمه ابن الناظم حيث قال في الشرح وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف
الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف
على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متاخر عنه وانت تعلم ان العلم بالمعرف
تجب تقديمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة
متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل موقوف   ف
على العلم بكونها صفة مشبهة فجا الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره ان
الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان
الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف
على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس
ولا قبح فيحسن حينئذ الاضافة الى الفاعل فصل وتشارك الصفة

المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتانيث والتثنية
والجمع وشرط الاعتماد اذا تجرد من ال وتختص هذه الصفة المشبهة عن اسم
الفاعل بخمسة امور على ماهنا احدها ان تصاغ من الفعل اللازم
وضعا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت
فالمصوغة من اللازم كحسن وجميل فانهما مصوغان من حسن وجمل وهما
لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب ومضروب العبد
فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة
كما قال في التسهيل في اخر هذا الباب وهو اي اسم الفاعل المراد به الحدوث يصاغ
منهما اي من اللازم والمتعدي فمن اللازم كقائم ومن المتعدي نحو ضارب الامر
الثاني انها تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم كحسن الوجه الان دون
الماضي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس ولا غدا وهو اي اسم الفاعل
يكون لاحد الازمنة الثلاثة نحو حاسن امس او الان او غدا والحاصل من
هذه المادة انك ان اردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وان
اردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره والى هذين
الامرين اشار الناظم بقوله ، وصوغها من لازم لحاضر الامر الثالث انها
تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون
بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال
ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي سواء كانت مصوغة من ثلاثي
ام غيره فالثلاثي كطاهر القلب وضامر البطن وغير الثلاثي نحو مستقيم الراي
ومعتدل القامة فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل وغير مجارية
له اي للمضارع وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وجميل وضخم وملان
فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملا وقول الزمخشري وابن الحاجب والي
العلي وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قولهم صدق
اواخي ثقة او عد وشاحط دارا بالشين المعجمة والحا والطا المهملتين بمعنى بعيد
صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابه ممكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك
اسم فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة
ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا له اي للمضارع كضارب ويضرب و

قايم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا ودا خل
يدخل لان توافق اعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الامر الرابع ان منصوبها
لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن
بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديمه عليه تقول زيدا عمرا ضارب ومن ثم بفتح المثلثة
اي من اجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه صح النصب اي نصب الاسم المتقدم
على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف في نحو زيدا انا ضاربه
لان ما يعمل في المتقدم عليه يصح ان يفسر عاملا فيه وامتنع نصب السببي المتقدم
على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة في نحو
زيد ابوه حسن وجهه فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على
زيد يفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة
لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدا ثان وحسن خبره
والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه الامر الخامس
انه يلزم كون معمولها سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو
زيد حسن وجهه فوجهه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير
الموصوف وهو زيد واما متصل بضمير موصوفها معنى نحو زيد حسن الوجه
فالوجه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى
اي الوجه منه اي من زيد هذا راي البصريين وقيل لا حذف وان ال في الوجه
خلف عن الضمير المضاف اليه وهو راي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير
مع ال كقوله

، رحيب قطاب الجيب منها رقيقة ، بجس الندامي بضة المتجرد ،

وقول ابن الناظم في شرح النظم ما معناه ان جواز نحو زيد بكر فرح
بتقدم المعمول وهو بكر مع انه غير سببي على الصفة وهو فرح مبطل لعموم
قوله يعني الناظم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا يكون
الا موخرا مردود خبر وقول ابن الناظم لان المراد بالمعمول في قول النظم
وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب
ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل كما افهمه قول النظم
، وعمل اسم فاعل المعدي لها على الحد الذي قد حدا ،

وانما عملها في الظرف وهو بكرنما فيها من معنى الفعل لان الظرف مما يكتفي برايحة
الفعل كما قاله التفتازاني وكذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجهه طلقة وفي
التمييز نحو زيد حسن وجها ونحو ذلك من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي
بخلاف اسم الفاعل فانه قوي الشبه بالفعل فيعمل في متاخر ومتقدم وفي
سببي واجنبي وتختص بامور منها انه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره ومنها
ان لا تعمل محذوفة ومنها انها تونث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع
قصوره ومنها دلالته على الثبوت الاستمراري من غير تكلف كحسن الوجه ومع التكلف
نحو منقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا
قلة في الكلام ومنها انه يصح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها
نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز ان ينفصل بينها وبين معمولها بظرف او عديله
عند الجمهور وتجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا
بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار
ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به
ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة عليه اسم موصول على الاصح
فيهما فصل لمعمول هذه الصفة المشبهة ثلاث حالات الرفع على
الفاعلية للصفة قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة
بدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامراة
قويم الانف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا
ولا اشتمالا والخفض بالاضافة اي باضافة الصفة اليه والنصب على التشبيه
بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه وعليه او على التمييز ان كان نكرة كوجه والصفة
مع كل من الثلاثة وهي الرفع والنصب والخفض اما نكرة او معرفة مقرونة
بال وكل من هذه الستة الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة في حالتي
تنكير الصفة وتعريفها للمعمول معه ست حالات لانه اي المعمول اما بال كالوجه
او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او مضاف للضمير كوجهه او مضاف لمضاف
للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف الى المجرد من ال
والاضافة كوجه اب فالصور ست وثلاثون صورة حاصلة من ضرب ست في
مثلها وهي ضربان جائز وممتنع فالجائز اثنان وثلاثون صورة والممتنع

منها اربع وهي ان تكون الصفة بال والمعمول مجرد منها ومن الاضافة الى تاليها
وهو اي المعمول مخفوض كالحسن وجهه او الحسن وجه ابيه او الحسن وجه او الحسن
وجه اب لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا
تخصيصا كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح
حذف الرابط والتجوز في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجائز الى قبيح وضعيف
وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجردة منها ومن الضمير
والمضاف الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه اب و وجه
فيهما لخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال
لوجود الضمير تقديرا واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال والمضاف
الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجرا
وصف القاصر مجرى وصف المتعدي ووجه جر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف
او الى المضاف الى ضميره وذلك ستة صور وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب
وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالجر
فيهما وهو عند سيبويه من الضرورات واجازه الكوفيون في السعة وهو
الصحيح لوروده في الحديث في وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن اصابعه
وفي حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى
ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه واما الحسن فهو رفع
الصفة المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى
المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما
وجر الصفة النكرة بال والمضاف الى المعرف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف
الى المجرد منهما ورفع الصفة مع ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها والى ضمير
الموصوف او الى المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد
منهما وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنتان وعشرون
صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه وحسن وجها
وحسن وجه اب وحسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه اب والحسن
الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن الوجه والحسن
وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجها والحسن وجه اب والحسن

الوجه وحسن وجه الاب وذلك كله مستفاد من قول الناظم

فارفع بها وانصب وجر مع ال ، ودون ال مصحوب ال وما اتصل
بها مضافا او مجردا ولا ، تجرر بها مع ال سما من ال خلا
ومن اضافة لتاليها وما ، لم يخل فهو بالجواز وسما

وانتهى بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربع عشر الف صوره ومايتين وست وخمسين صوره وذلك انه جعل الصفة اما بال اولا فهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك مررت بامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خالها والسابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كل ما التاثت به الازر من قوله

، فعج بها قبل الاخيار منزلة ، والطيبي كل ما التاثت به الازر ،

والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رايت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وال فيشمل ثلثة انواع الموصول نحو قوله

، اسيلات ابدان رقاق خصورها ، وثيرات ما التفت عليه المآزر ،

والموصوف نحو جما نوالا عده من قوله ،

، تزورا امرا جما نوالا عده ، لمن امه مستكفيا ازمة الدهر ،

وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنتا عشر صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها تصير اربعا وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة في ثلثة احوال الاعراب تبلغ اثنين وسبعين صورة وتضم اليها صورتا ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلثة الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميلة الثانية ان تنفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال نحو قريش نجبا الناس ذرية وكرامهموها الثالثة ان تتصل به ولكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين

الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان تكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مونث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير هذه في خمس وسبعين تصير ستماية و اذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعه ومنصوبه ومجروره فضربتها في الستماية تصير الفا وثمان مايه واذا نوعت الصفة ايضا نوعا اخر الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مونث ومثناه ومجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمان مايه تصير اربع عشرة الفا واربعماية ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره ماية واربع واربعون فالباقي اربع عشرة الفا ومايتان وست وخمسون بعضها الجائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى **هذا باب التعجب** وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظايره او قل نظيره قاله ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد وبخفا سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب في شي منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل العجب وبقلة النظاير والخروج عنها ما كثر نظايره في الوجود فلا يستعظم فلا يتعجب منه والتعجب له عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب في الكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لابي هريرة رضي الله عنه سبحان الله ان المومن لا ينجس ومن كلام العرب لله دره فارسا وانما لم يبوب لها في النحو لانها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة والمبوب له منها في النحو صيغتان اثنتان موضوعتان له احداهما ما افعله نحو ما احسن زيدا واليها اشار الناظم بقوله ، بافعل انطق بعد ما تعجبا والكلام فيها في شيئين في ما وافعل فاما ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها لان في احسن ضميرا يعود عليها اتفاقا والضمير لا يعود الا على الاسما واجمعوا ايضا على انها مبتدا لانها مجردة من العوامل اللفظية للاسناد اليها واما ما روي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يقدح في الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها اسم مبتدا اختلفوا قال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة تامة

بمعنى شيء وابتدي بها لتضمنها معنى التعجب كما قالوا في قول الشاعر

عجب لتلك قضية واقامتي ... فيكم على تلك القضية اعجب

ومابعدها من الجملة الفعلية خبر فهو موضعه رفع وقال الاخفش هي اي ما
معرفة ناقصة اي موصولة بمعنى الذي ومابعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع
له من الاعراب او نكرة ناقصة اي نكرة موصوفة بمعنى شيء ومابعدها من الجملة الفعلية
صفة لها فمحله رفع تبعا لمحل ما وعليهما اي على قولي الاخفش من التعريف والتنكير
الذي قصد فالخبر اي خبر المبتدا الذي هو ما التعجبية محذوف وجوبا اي الذي
او شيء احسن زيدا شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين
احدهما تقديم الابهام بالصلة او الصفة وتاخر الابهام بالتزام حذف الخبر
والمعتاد فيما تضمن من الكلام ابهاما وايضاحا تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر
دون شيء يسد مسده وروي عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه
والجمهور رواه ابن درستويه الى ان ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين
وهو موافق لقولهم باسمية افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسما
نحو ما اصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه واصحابه لان قصد المتعجب
الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي
فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو
بافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا
فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام واما افعل بفتح العين كاحسن ففيه خلاف
فقال البصريون والكسائي وهشام فعل لحوق له ومعه مع ياء المتكلم
نون الوقاية نحو ما افقرني الى رحمة الله وما احسنني ان اتقيت الله ففتحة
التي في اخره بنا لا اعراب كالفتحة في ضرب من قولك زيد ضرب عمرا وما بعده
من الاسم المنصوب مفعول به كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول
به فاعراب ما احسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمرا حرفا بحرف وقال
بعض الكوفيين غير الكسائي وهشام افعل اسم لقولهم اي العرب ما احيسنه
وما اميلحه بالتصغير ولم يصغر ما عداهما والتصغير من خصائص الاسماء
ففتحته التي في اخره اعراب لا بنا كالفتحة في زيد عندك من قولك زيد عندك وذلك
لان مخالفة الخبر للمبتدا في المعنى تقتضي نصبه اي نصب الخبر بخلاف

ما اذا كان الخبر هو المبتدا في المعنى كالله ربنا او مشبها به نحو وازواجه امهاتهم
فانه يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه
في الاعراب والناصب له عندهم معنوي وهو معنى المخالفة التي اتصف بها
ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر واحسن انما هو في المعنى وصف لزيد
لا لضمير ما فلذلك نصب وزيدا عندهم مشبه بالمفعول به لان ناصبه
وصف قاصر فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه واجيب بان التصغير
في افعل شاذ ووجه تصغيره انه اشبه الاسما عموما بجموده وانه لا مصدر له
وانهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله
ابو البقا واشبه افعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة
وبكونهما لا يبنيان الا مما استكمل شروطا ياتي ذكرها وندر حذف همزة افعل
سمع ما خيره وما شره بمعنى ما اخيره وما اشره ولما حذفوا همزة اخير حركوا الخا
بحركة اليا ومنهم من لم يحركها وبحذف الفهما ويقول بخيره وسمع الكسائي مخبثه
الصيغة الثانية من صيغتي التعجب افعل به بكسر العين نحو احسن بزيد
واليها الاشارة بقول النظم اوجئ بافعل قبل مجرور ببا واجمعوا على فعلية
افعل لانه على صيغة لا تكون الا للفعل واما اصبع فنادر وفي كلام ابن الانباري
ما يدل على ان افعل اسم قال المرادي ولا وجه له بعد اتفاقهم على فعليته
اختلفوا في حقيقته قال البصريون جمهورهم لفظه لفظ الامر
ومعناه الخبر ومدلوله ومدلول ما احسن زيدا من حيث التعجب واحد وهو
في الاصل فعل ماض صيغته على صيغة افعل بفتح العين وهمزته للصيرورة
بمعنى صار كذا فاصل احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن كاغد البعير اي صار
ذا غدة وابقلت الارض اي صارت ذا بقل ثم غيرت صيغته الماضوية
الى صيغة الامر فصار احسن زيد بالرفع فقبح اسناد لفظ صيغة الامر الى الاسم
الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت البا في الفاعل ليصير
على صورة المفعول به المجرور بالبا كامرر بزيد ولذلك التزمت
زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح بخلافها اي بخلاف زيادة البا في فاعل الفعل
الماضي نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح كقوله
وهو سحيم بمهملتين عبد بني الحسحاس بمهملات اربع

عميرة ودع ان تجهزت غاديا ، كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا
فحذف البا من فاعل كفى وقال الفرا والزجاج والزمخشري وابن
كيسان وخروف افعل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة
وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والبا للتعدية داخلة على المفعول
به لا زايدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في افعل قال ابن كيسان
من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل احسن يا حسن
بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر
كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة وقال غيره اي غير ابن كيسان
من المتقدم ذكرهم وهم الفرا من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف
والزمخشري من المتاخرين الضمير المستتر في افعل للمخاطب المستدعى منه
التعجب وكان القياس ان يقال في التانيث احسني وفي التثنية احسنا وفي
الجمع احسنوا واحسن وانما التزم افراده وتذكيره واستتاره لانه اي
افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها
وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة اوجه احدها استعمال الامر بمعنى
الماضي وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه والثاني استعمال افعل بمعنى صار
وهو قليل والثالث زيادة البا في الفاعل ورد ابن مالك قول الفرا وموافقيه
باربعة اوجه احدها انه لو كان امرا لزم ابراز ضميره الثاني انه لو كان امرا
لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في
كونه متعجبا الثالث لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو
احسن بك الرابع انه لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم وابن
ويجوز حذف البا اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله
واجب البنا ان تكون المقدما اي بان تكون دون ان المشددة وصلتها لعدم
السماع فهذا حكم اختصت به ان عن ان ونظيره عسى ان يقوم قاله
الموضح في الحواشي وزاد بعضهم صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت
كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بغيرهما فاجازوا تحويل الثلاثي
الى صيغة افعل فتقول احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك وما
اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما افعله

وافعل به في معنى واحد مسئلة لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو
ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى
فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فايدة في ذلك ويجوز حذف المتعجب
منه اذا كان ضميرا في مثل ما احسنه ان دل عليه دليل والى ذلك اشار
الناظم بقوله
وحذف ما منه تعجبت استبح ، ان كان عند الحذف معناه يضح
كقوله وهو علي بن ابي طالب رضي الله عنه
جزى الله عني والجزاء بفضله ، ربيعة خيرا ما اعف واكرما
اي ما اعفها واكرمها وفي مثل افعل به ان كان افعل بكسر العين معطوفا على
اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وقوله
اعزز بنا واكتف ان دعينا ، يوما الى نصرة من يلينا
اي واكتف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لانه لزم الجر فكساه صورة
الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل
حين حذفت البا كما في قولك زيد كفى به كاتبا كفى كاتبا ورده ابن مالك بوجهين
احدهما لزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع والثاني ان من الضماير ما لا يقبل
الاستتار كنا من باكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه اما في ما افعله فلعروه
اذ ذاك عن الفايدة فانك لو قلت ما احسن او ما اجمل لم يكن كلاما لان معناه ان
شيا صير الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث
به واما نحو افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لانه فاعل واما قوله
وهو عروة بن الورد
فذلك ان يلق المنية يلقها ، حميدا وان يستغن يوما فاجدر
فحذف المتعجب ولم يكن معطوفا على مثله اي فاجدر به حميدا فشاذ
او قليل مسئلة وكل من هذين الفعلين وهما ما افعله وافعل به
ممنوع التصرف اتفاقا قاله ابن مالك واليه اشار في النظم بقوله
وفي كلا الفعلين قدما لزما ، منع تصرف بحكم حتما
واجاز هشام اذ يوتى بمضارع ما افعله فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم
يسمع فلا يقدح في الاجماع وليس فعلا امر افعل لاختلاف مدلولي الهمزة

عند الجمهور لانه في التعجب للصيرورة وفي غيره للنقل فالاول وهو ما
أفعله نظير تبارك وعسى وليس في الجمود وفي ملازمة المضي والثاني
وهو افعل به نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود وفي ملازمة
صيغة الامر وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق
الوضع ولم يوضع مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على
التعجب امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وامتنع ان يفصل بينهما وبين
معمولهما بغير ظرف ومجرور فلا تقول ما زيدا احسن بتقديم معمول احسن
عليه ولا تقول بزيد احسن بتقديم معمول احسن عليه وان قيل ان بزيد مفعول
به كما يقول به الفرا واصحابه لعدم التصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله
وفعل هذا الباب لن يقدما معموله وكذلك لا تقول ما احسن يا عبد الله
زيدا بالفصل بالمنادي بين احسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح
والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصله به الزما وفي الكلام الفصيح
ما يدل على جوازه كقول علي رضي الله عنه لما رأى عمار بن ياسر مقتولا
اعزز على ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا اي مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهي
الارض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالمنادي ولا تقول احسن لولا بخله بزيد
فالفصل بلولا الامتناعيه ومصحوبها واجاز ذلك ابن كيسان قاله المرادي واحتج
له على ذلك واجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور
لمنعهم ان يكون له مصدر واجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن راكبا
زيدا واحسن راكبا بزيد واختلفوا في الفصل بظرف او مجرور حال كونهما
متعلقين بالفعل الدال على التعجب والصحيح الجواز للتوسع فيهما واليه اشار
الناظم وفصله بقوله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر
فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفرا والجرمي
والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز كقوله وهو الصحيح
ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله
اقيم بدار الحزم ما دام حزمها   وأحر اذا حالت بان اتحولا
نفصل بالظرفية بين احر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيبويه في ذلك
نص ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا

كما قال ابن مالك في شرح التسهيل نحو ما احسن معتكفا في المسجد واحسن
بجالس عندك فلا يقال فيهما ما احسن في المسجد معتكفا واحسن عندك بجالس
لما يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله فصل وانما
يبنى هذان الفعلان مما اجتمع فيه ثمانية شروط احدها ان يكون فعلا
فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس
الجلف بالكسر الجافي وقد جلف كفرح جلفا وجلافة انتهى فاثبت له فعلا فليس من
فعله والحمار وهو الحيوان المعروف فلا يقال ما اجلفه اي اجفاه وفيه ما تقدم
عن القاموس ولا يقال ما احمره وشذ ما اذرع المراة اي ما اخف يدها
في الغزل بنوه من قولهم امراة ذراع بفتح المعجمة قال في القاموس والذراع
كسحاب الخفيفة اليدين بالغزل وبكسر واقتصر في الضياء على الفتح وقال
ابن القطاع في الافعال ذرعت المراة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا
لا شذوذ في قولهم ما اذرع المراة ومثله في الشذوذ ما اقمنه بكذا وما
اجدره بكذا فالاول بنوه من قولهم هذا قمن بكذا والثاني من قولهم هو
جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا فعل لهما الشرط الثاني ان يكون
الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد حرفا
او حرفين او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب وانطلق واستخرج لان
بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما الموصولة اربعة فلانه
يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في اخلاله بالدلالة واما المزيد فلانه يؤدي
الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود الا ترى انك لو بنيت افعل
من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه واطلقه واخرجه لفاتت
الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب الا افعل فقيل يجوز بناؤهما
منه قياسا مطلقا سوا كانت الهمزة فيه للنقل ام لا وهو مذهب سيبويه
والمحققين من اصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا
ان يشذ منه شي فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والاخفش
والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت
الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم الليل وما اقفر هذا المكان ويمتنع ان
كانت للنقل نحو ما اذهب نومه واليه ذهب ابن عصفور قال

الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها احد ولا ذهب اليها نحوي ويكفيه في الرد
مخالفته للاجماع بناء على ان احداث قول خرق للاجماع ثم اطال في الرد عليه
وشذ على هذين القولين وهما المنع مطلقا والمنع في احد شقي التفصيل
ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد
الى المتعدي الى اثنين قبل التعجب فاذا تعجب كان ذلك ثلاثيا اوجد احدها الاقتصار
على الذي كان فاعلا فتقول ما اعطى زيد وما اولاه والثاني ان تزيد عليه
احد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف
والثالث ان تزيد عليهما المفعول الاخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند
الكوفيين فتقول ما اعطى زيدا للفقراء الدراهم وما اولاه للفقراء المعروف وان
شئت نصبت الثلاثة اذا لم يكن لبس فتقول ما اعطى زيدا الفقراء الدراهم وما
اولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين اعطاهم الدراهم واولاهم
المعروف واختلف في بناء فعلي التعجب من الثلاثي المزيد اذا جرى مجرى الثلاثي
نحو اتقى وامتلا وافتقر واستغنى فذهب ابن السراج وطائفة الى الجواز لانهم جرى
مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي ومليء
وفقير وغني وذهب ابن خروف وجماعة الى المنع لان العلة التي من اجلها امتنع
بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا وهي عدم البنية وحذف
زوائدها لغير موجب مع وجود الغنى عن ذلك باشد واشدد ونحوها وشذ على
كلا قولين من قول المانعين ما اتقاه لله وما املاه للقربة لانهما من اتقى بتشديد
التاء وامتلات وما افقرني الى عفو الله وما اغناني عن الناس ان قنعت لانهما
من افتقر واستغنى وان كان قد سمع تقي بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلا وفقر
بضم القاف وكسرها بمعنى افتقر وغني بمعنى استغنى لندوره وشذ ما اخصره لانه
من اختصر وفيه شذوذ اخر سيأتي وهو انه مبني للمفعول الشرط ان يكون الفعل
متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعدم التصرف على وجهين
احدهما يكون لخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان
كنعم وبئس والثاني يكون لمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على
اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغنى عن ماضيهما بماضي
يترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان من نحو نعم وبئس ويذر ويدع

فلا يقال ما انعمه وابأسه وانعم به وابئس به وهما باقيان على معناهما من
انشاء المدح والذم ولا ما اوذره ولا ما اودعه وشذ ما اعساه واعس به
الشرط الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل في الصفات الاضافية
التي تختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالين كالعلم
والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول ما اعلمه يوم الخميس وما اجهله يوم الاربعا
وما احسنه وما اقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع فلا يبنيان
من نحو فني ومات لانه لا مزية فيه لبعض ناعليه على بعض حتى يتعجب منه الشرط
الخامس ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول تحويلا او تاصيلا فلا يبنيان من نحو ضرب
بضم اوله وكسر ما قبل اخره فلا يقال ما اضرب زيدا وانت تريد التعجب من الضرب
الذي وقع على زيد لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل وشذ ما
اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول وبعضهم يستثني
من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما لصيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه نحو
عنيت بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجيز التعجب منه لعدم اللبس فيقول
ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على ان
علة المنع خوف الالتباس واما من جعل علة المنع التشبيه بافعال الخلق بجامع ان كلا
منهما لا كسب للمفعول فينبغي ان لا يستثني شيئا ويؤول ما ورد من ذلك على ان التعجب
فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به الشرط السادس ان يكون الفعل
تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد لانهن نواقص فلا يقال
ما اكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغير المعنى هذا مذهب البصريين
وذهب الكوفيون الى جواز ما اكون زيدا لاخيك دون ما اكون زيدا القائم وحكى
ابن السراج والزجاج عنهم ما اكون زيدا قائما وهو مبني على اصلهم من ان المنصوب
بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يات بذلك سماع الشرط السابع ان يكون
الفعل مثبتا فلا يبنيان من منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي
ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفي ايضا قاله ابن مالك في شرح التسهيل
واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره انشدنا ثعلب عن
ابن الاعرابي

ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج

اي اشنع وما عاج بعوج بمعنى مال لمساله فان العرب استعملته مثبتا ومنفيا
ام غير ملازم للنفي كما قام زيد وما عاج اي مال فلانا يقال ما اقومه وما اعوجه
لئلا يلتبس المنفي بالمثبت الشرط الثامن ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعل
فعلا بالمد فلا يبنيان من نحو عرج فهو اعرج من العيوب وشهل فهو اشهل من
المحاسن وهو بالشين المعجمة وخضر الزرع فهو اخضر من الالوان ولمي فهو المي
من الحلي واختلف في المنع من ذلك فقيل لان صيغة التعجب ان تبنى من الثلاثي المحض
واكثر افعال الالوان والخلق انما تجي على افعل بتشديد اللام وبزيادة مثل احمر واحمار
اخضر فلم يبن فعل التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثيا اجرا للاقل مجرى الاكثر وقيل
لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد
والرجل وسائر الاعضا في عدم التعجب منها وقيل لان بنا هذا النوع على افعل ولم
يبن من افعل تفضيل لئلا يلتبس احدهما بالاخر ولما امتنع صوغ افعل التفضيل
منه امتنع صوغ فعلي التعجب منه لجريانهما مجرى واحدا في امور كثيرة وتساويهما
في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول النظم

وصغهما من ذي ثلاث صرفا ... قابل فضل تم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي اشهلا ... وغير سالك سبيل فعلا

فهذه سبعة شروط ويوخذ الثامن من قوله ذي ثلاث صرفا فانه نعت لمحذوف
تقديره من فعل ذي ثلاث ويبقى شرط تاسع لم يذكراه وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ
من غيره نحو قال من القايلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغنا بقولهم ما اكثر
قايلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضدا قام فانهم لا يقولون ما اسكره
واقعده واجلسه استغنا بقولهم ما اشد سكره واشد قعوده وجلوسه ذكره
ابن برهان وزاد ابن عصفور نام وغضب نام وفي عدنا نام منها نظر فقد حكى
سيبويه ما انومه وقالت العرب هو انوم من فهد **فصل** ويتوصل
الى التعجب من الزايد على ثلاثة ومما وصفه على افعل فعلا بما اشد ونحو
كما اقوى وما اضعف وما اكثر وما اقل وما اعظم وما احقر وما اكبر وما اصغر
وما احسن وما اقبح وما اشبه ذلك وينصب مصدرهما اي مصدر ما زاد
على الثلاثة وما وصفه على افعل فعلا بعده اي بعد اشد ونحوه او باشد ونحوه
كما ضعف واكثر واقل واعظم واكبر واصغر واحسن واقبح وما اشبه ذلك

ويجر مصدرهما بعد اشد ونحوه بالباء وما فتقول على الاول
ما اشد واعظم دحرجته او انطلاقه في الزايد على الثلاث او حمرته
او عرجه مما الوصف منه على افعل فعلا وتقول على الثاني اشدد او اعظم
بها اي بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول النظم

واشدد او اشد او شبههما ... يخلف ما بعض الشروط عدما
ومصدر العادم بعد ينتصب ... وبعد افعل جره بالبا يجب

وكذا المنفي والمبني للمفعول يتوصل الى التعجب منهما باشد ونحوه او باشدد
ونحوه الا ان مصدرهما اي مصدر المنفي والفعل المبني للمفعول يكون مؤولا
بان والفعل المنفي وما والفعل المبني للمفعول لا صريحا نحو ما اكثر ان لا تقوم
وما اعظم ما ضرب بالبنا للمفعول واشدد بهما اي بان لا تقوم وبما ضرب
فتاتي بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح اما في المنفي فليتمكن من تستعمل
معه النفي وان يحصل منه الفعل الذي يتعجب بسببه واما المبني للمفعول فليبق لفظ
النفي ولفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل ولو امن
اللبس جاز ايلاو المصدر الصريح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع بنفاسها
واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح فمن النوع الاول فيوتى له
بمصدر صريح وان لا نقل له مصدر فمن النوع الثاني فيوتى له بمصدر مؤول فتقول
على الاول ما اشد كونه جميلا او تقول على الثاني ما اكثر ما كان محسنا واشدد
واكثر بذلك اي بكونه جميلا وبما كان محسنا واما الجامد نحو نعم وبئس ويدع
ويذر والذي لا يتفاوت معناه نحو مات وفني فلا يتعجب منهما البتة فلا
يتوصل الى التعجب منهما بشي اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب او يجر واما الذي
لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا ان اريد به وصف
زايد عليه فيقال في نحو مات زيد ما افجع موته وافجع بموته كما يرشد اليه كلام الشارح
ولا يختص التوصل باشد بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما اشد
ضرب زيد لعمرو وما ورد من بنا فعلي التعجب من غير استيفا الشروط فنادر لا يقاس
عليه وتقدمت امثلته في كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها في النظم بقوله

وبالندور احكم لغير ما ذكر ... ولا تقس على الذي منه اثر

هذا باب نعم وبئس

وهما لانشا المدح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفية حكاية الخلاف في حقيقتها
طريقتان احداهما انهما فعلان عند جميع البصريين والكسائي من الكوفيين
بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفي الحديث من
توضا يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل وتقول بئست المراة
حمالة الحطب واسمان عند باقي الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول
بعض العرب وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة
وقول اخر قد سار الى محبوبته على حمار بطي السير نعم السير على بئس العير
واجيب بان الاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس
العير فحذف الموصوف وصفته واقيم معمول الصفة مقامهما فحرف الجر في الحقيقة
انما دخل على اسم محذوف الطريق الثانية هي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه
المتاخرة فقال لم يختلف احد من البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس فعلان وانما
الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون
الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم
الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح
وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما وذهب
الفرا الى ان الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس
الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس
وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد وعمرو
ويرد قول الكسائي والفرا انهم لا يقولون ان نعم الرجل قايم ولا ظننت نعم
الرجل قايما والطريق الاولى هي المشهورة واصحها ان نعم وبئس فعلان جامدان
وعلى ذلك جرى الناظم فقال فعلان غير متصرفين نعم وبئس وذلك انهما لم يتصرفا لانهما
لانشا المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المعنى
وصارتا لانشا فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من
قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا ويجوز فيهما اربع لغات فتح الاول وكسر الثاني
على الاصل المنقول منه وفتح الاول او كسره مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم
ولا يجيز الحجازيون فيهما الا الاصل قاله الخضراوي في اول شرح الايضاح
رافعان للفاعلين عند البصريين والكسائي واما عند جمهور الكوفيين القائلين
باسميتهما

باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم
لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل
زيد معرفين بال الجنسية على احد القولين او العهدية على القول الاخر
ثم اختلف القايلون بالجنسية على قولين احدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله
ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه
كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب الى سيبويه ورد باداية
الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل وبئس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا لانك
لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القايلون
بالعهد على قولين ايضا احدهما انها للمعهود ذهني يشار بها الى ما في الاذهان من حقيقة
رجل كما تقول اشتر اللحم فلا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني انها للعهد في الشخص
الممدوح كانك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجواليقي ومثالهما نحو نعم العبد
وبئس الشراب او معرفين بالاضافة الى ما قارنها اي ال نحو ولنعم دار المتقين
وبئس مثوى المتكبرين او معرفين بالاضافة الى مضاف لما قارنها كقوله
وهو ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم

فنعم ابن اخت القوم غير مكذب زهير حسام مفرد من حمايل

فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتدا وخبره ما قبله او خبر لمبتدا
محذوف وحسام مفرد خبران لمبتدا محذوف اي هو حسام مفرد لا نعتان
لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقارني
ال او مضافين لما قارنها او رافعان للفاعلين مضمرين مستترين وجوبا في نعم
وبئس مفسرين بتمييز لكل منهما مطابق لهما في المعنى قابل لال مذكورا غالبا والى ذلك اشار
الناظم بقوله ويرفعان مضمرا يفسره مميز نحو بئس للظالمين بدلا
ففي بئس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو
اي البدل وقوله في مدح هرم بن سنان

نعم امرا هرم لم تعر نايبة الا وكان لمرتاع بها وزرا

ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرا تمييز مفسر له والتقدير نعم هو
اي المرء وهرم مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت
قال ابن عصفور التقدير نعمت فعلة فعلتك فحذف التمييز والمخصوص وقال

في تفسير الحديث فبالرخصة اخذ ونعمت خصلة الوضوء وفي البسط لا
يحذف التمييز لبقا الابهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولانه كالعوض من الفاعل
ثم قال الا ان يعوض منه شي كما في الحديث انتهي واراد بالحديث قوله
صلي الله عليه وسلم من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت ويدل على ان التمييز كالعوض
من الفاعل الظاهر انه لابد ان يكون مما يقبل ال ولا يكون مثله وغيرا وافعل من ولا
كله ما خلا فالفرا والزمخشري ومن وافقهما ولا يكاد تجمع بينهما واجاز
المبرد وابن السراج والفارسي ان تجمع بين التمييز والفاعل الظاهر
كقوله نِعمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هند لو بذلت ردَّ التحيةِ نطقًا او بايماء
تجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه
والسيرافي مطلقا سوا افادت معنى زايد على الفاعل ام لا وحجتهما ان التمييز
لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك بامرين الاجماع على جواز
له من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا
وقال ابو طالب

ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا

والثاني انه قد جا في الباب كقول جرير يهجو الاخطل والتغلبيون بيس الفحل فحلهم فحلا
وما قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما اورد عليه في الوجه الاول لانه من التمييز
المؤكد وليس الكلام فيه وما جا في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة وقيل ان
افاد التمييز معنى زايدا على الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما والا فلا يجوز وصححه ابن
عصفور فالاول كقوله وهو ابو بكر بن الاسود المعروف بابن شعوب

تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي

تجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرد بمن وقد افاد
التمييز معنى زايدا على الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل
ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها لغتان تهامي بكسر التاء وتهام بفتحها فان
كسرت تشددت يا النسب وان فتحت لم تشددها والثاني كقوله نعم الفتاة
فتاة والى ذلك اشار الناظم بقوله

وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر

واختلف في كلمة ما بعد نعم وبيس اذا وقع بعدها جملة فعلية

اوام

او اسم مفرد على قولين فقيل هي فاعل فيهما ثم ان وقع بعدها جملة فعلية فهي
معرفة ناقصة اي موصولة والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما
في نحو نعما يعظكم به اي نعم الذي يعظكم به وهو منقول عن الفارسي وان وقع
بعدها مفرد فهي معرفة تامة كما في نحو فنعما هي اي فنعم الشي هي وكلمة هي
المخصوص وهو منقول عن سيبويه والاصل فنعم الشي ابداؤها لان الكلام في
الابدا لا في الصدقات ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع
وقيل هي تمييز فيهما فهي نكرة موصوفة بالجملة الفعلية في المثال الاول وهو مذهب
الاخفش ونكرة تامة في المثال الثاني وهو نعما هي لعدم الجملة والى الخلاف في المتلو
بجملة فعلية اشار الناظم بقوله

وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل

وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هنا على ثلاثة اقسام مفردة اي غير متلوة
بشي ومتلوة بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاولى نحو دققته دقا نعما وفيها قولان
معرفة تامة فاعل ونكرة تامة تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف اي نعم الشي الدق
او نعم شيا الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما هي وبيس ما تزويج ولا مهر وفيها
ثلاثة اقوال معرفة تامة فاعل ونكرة تامة تمييز ومركبة مع الفعل قبلها تركيب
ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفرا وموافقيه والثالثة المتلوة
بجملة فعلية نحو فنعما يعظكم به بيس ما اشتروا وفيها عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة
احدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية
والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القايلون بانها في موضع نصب على
التمييز فاختلفوا على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص
محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير
من المتاخرين والثاني انها نكرة تمييز موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف
والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة
وهو قول الفرا قال المرادي ونقل عن الكسائي واما القايلون بانها في موضع رفع على
الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة تام اي غير مفتقر الى صلة
والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف ونقله في التسهيل عن سيبويه وقال
به ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن

الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتفى بها و بصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفرا والفارسي والرابع انها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص حيهما والخامس نكرة موصوفة والمخصوص محذوف والقايل بانها المخصوص فقال انها موصولة والقايل مستتر وما اخرى محذوفة هي التمييز وهو قول الكسايي ونقله المرادي عن الفرا واما القايل بانها كافة فقال ان ما كفت نعم عن الفاعل كما كفت قل وطال عنه فصارت يدخل على الجملة الفعلية **فصل**

ويذكر المخصوص وهو المقصود **بالمدح او الذم بعد فاعل نعم وبئس** الظاهر وبعد التمييز **فيقال نعم الرجل** او رجلا **ابو بكر وبئس الرجل** او رجلا **ابو لهب** هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشايعين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستعبد تحققها سلكوا بهما في الامر العام طريقي الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاوا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به اولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوية الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد واختلف في رفع المخصوص **هو مبتدا والجملة قبله خبر** ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن البادش وقيل يجوز هذا **ويجوز ان يكون خبر المبتدا واجب الحذف اي الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب** وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل يتعين الثاني وقيل مبتدا حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال

ويذكر المخصوص بعد مبتدا ٭ اوخبر اسم ليس يبدو ابدا

ومن غير الغالب انه **قد يتقدم المخصوص** على نعم وبئس **فيتعين كونه مبتدا** على القول بفعليتهما والجملة بعده خبره **نحو زيد نعم الرجل** وعمرو بئس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما ان يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر وبالعكس **وقد يتقدم** في الكلام **ما** اي شي **يشعر به** اي بالمخصوص بالمدح او الذم **فيحذف** المخصوص حينيذ للعلم به **نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد** اي هو اي ايوب

فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب في قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب والى ذلك اشار الناظم بقوله ٭ وان تقدم مشعر به كفى **وليس منه** اي من حذف المخصوص قول النظم **العلم نعم المقتني والمقتفى وانما ذلك من التقديم** للمخصوص لا من حذفه هذا اذا رفعنا العلم على الابتدا اما اذا جعلناه خبر المبتدا محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة انزلناها اي هذا سورة او مفعولا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحو فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكره الناظم **فصل وكل فعل ثلاثي** متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلا **صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف او بالتحويل** بان يكون في الاصل مفتوح العين **كضرب** وقتل او مكسورها كعلم **وفهم** بضم العين فيهن وانما حولت ليلتحق بالغرايز ولتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف ان يدغم نحو حب ويجوز النقل كما سياتي وحكم معتل العين واللام اذا كان من باب قوي قلب الضمة كسرة فتنقلب الواو الثانية يا نحو قوي او من باب شويت قلب اليا واوا للضمة قبلها ثم تفعل فيه ما تفعل في قوة ويجوز فيهما الاسكان نحو قوي وشوي ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف يقدر فيه الضم نحو طال وباع والثاقص المضموم العين نحو سرو يجوز تسكينه والمفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل يغير وقال ابن عقيل لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لعدم السماع ثم بعد ضم العين اصالة او تحويلا قال الفارسي والاكثرون **يجري حينيذ مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل** الظاهر والمضمر **وحكم المخصوص** من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه **تقول في المدح فهم الرجل زيد** وفهم رجلا زيد **وفي الذم خبث الرجل عمرو** وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبئس الخبيث عمرو والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا **ومن امثلته سا** بالمد وهو المنبه عليه في النظم بقوله واجعل كبئس سا **فانه في الاصل سوا بالفتح** من السوء ضد السرور من ساه الامر يسوه اذا حزنه فهو متعد متصرف **فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له ولفاعله بما ذكرنا في بئس تقول** في الفاعل المقترن بال **سا الرجل ابو جهل وفي** المضاف الى

المتروك بالـ ساء حطب النار ابو لهب و في المضمر المفسر بالتمييز سا
رجلا و في التنزيل وساءت مرتفقا ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية
يعود الى النار ومرتفقا تمييز على حد مضاف اي نار مرتفق لان التمييز لابد
وان يكون عين المميز في المعنى والمرتفق المتكا و فيما يحتمل الفاعلية والتمييز
ساء ما يحكمون فيجري في ما الخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا فهي معرفة
ناقصة اي ساء الذي يحكمونه وان جعلناها تمييزا فهي نكرة موصوفة اي ساء
شيا يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف و قال الاخفش والمبرد
يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب
فله يلزم فاعله ال او الاضمار وهو الصحيح وعلى هذا يجوز لكمية فاعل
فعل المذكور ان ياتي به اسما ظاهرا مجردا من ال وان يجر بالبا الزايدة
تشبيها بفاعل افعل في التعجب وان ياتي به ضميرا مطابقا لما قبله فالظاهر
المجرد من ال نحو فهم زيد حملا على ما افهم زيدا والمجرور بالبا وهو الاكثر
نحو حسن بزيد حملا على احسن بزيد وسمع من العرب مررت بابيات جاد
بهن ابياتا وجدن ابياتا حكاه الكسائي بزيادة البا في الفاعل اولا وتجرده
منها ثانيا واصل جاد بهن جدن ابياتا من جاد الشي جودة اذا صار جيدا واصل
جاد جود بفتح العين تحول الى فعل بضمها لقصد المبالغة والتعجب وزيدت
البا في الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر فقيل بهن وابياتا تمييز وجدن
ابياتا على الاصل من عدم زيادة البا فلذلك ثبت ضمير الرفع وابياتا تمييز
وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز وقال الطرماح

حُبَّ بالزَّورِ الذي لا يُرى ... مِنهُ الّا صفحةٌ او لِمامُ

اصله حَبُبَ الزور بفتح الزاي بمعنى الزاير فزاد البا في الفاعل حملا على احبب
بالزور وضم الحا لان فعل المذكور يجوز فيه ان تسكن عينه وان تنقل حركتها
الى فايه ولو كانت الفاء حلقية خلافا لظاهر التسهيل فتقول ضَرْبَ
الرجل بفتح الضاد وسكون الرا وضُرْبَ الرجل بضم الضاد وسكون الرا
وصفحة كل شي جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو
الشعر يجاوز شحمة الاذن والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى ذا ارفع
بحب او فجر بالبا ومثال الضمير المطابق ما قبله الزيدان كرما رجلين والزيدون

كرموا

كرموا رجالا حملا على ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم رجالا

فصل

ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال الشاعر

الا حبذا عاذري في الهوى ... ولا حبذا الجاهل العاذل

فجمع بين المدح والذم ومثله في الاخر الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت
مي فلا حبذا هيا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل نعم حبذا ثم قال وان
ترد ذما فقل لا حب ذا ودخول لا في الذم على حب ذا لا يخلو من اشكال لان لا
لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا تكون غير مكررة
اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه الا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو
ضعيف ومذهب سيبويه ان حب فعل ماض و ذا فاعل واليه اشار الناظم
بقوله الفاعل ذا وانهما باقيان على اصلهما من كونه جملة فعلية ماضوية لان الاصل
عدم التغيير ولانتصارهم على حب اذا عطف على حبذا كقوله فحبذا ربا
وحب دينا اي وحب دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بنحو هذا بما
واخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن خروف
وابن كيسان وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لان سيبويه
قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع
الا ترى انك لا تقول للمونث حبذه انتهى والمخصوص في هذا المذهب مبتدا والجملة
من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل مبتدا محذوف الخبر
وقيل عكسه وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل
فصار الجميع فعلا ماضيا وما بعده من المخصوص فاعل والجملة فعلية وقيل
ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده من
المخصوص خبره والجملة اسمية واصل الخلاف قولان التركيب وعدمه وبنا على
التركيب قولان فعلية الجميع او اسميته ولكل دليل على مدعاه فاستدل مدعي التركيب
بافراد الاشارة وبلزوم الافراد والتذكير وبامتناع الفصل ثم استدل مدعي غلبة
الفعلية وهو الاخفش وخطاب بتغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر حروفا وسلامة
مدعيها مما لزم مدعي الاسمية من شذوذ مخالفة الخبر والمخبر عنه ومن تمييز ما ليس
بمبهم وهو الممدوح وهو لهم لا يحبذه فجاوا لها بمضارع واستدل
مدعي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضبه وابن السراج في اصوله والسيرا

في شرح الكتاب بان الاسم اشرف ويستقل به الكلام ويقع فيه التركيب
كثيرا واما تحبذه فمضارع حبذه اذا قال له حبذا واختلف القايلون
بعدم التركيب في علة كونه لا يتغير ذا عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا
هند او حبذا الزيدان في تثنية المذكر والهندان في تثنية المونث او حبذا الزيدون
في جمع الذكور او الهندات في جمع الاناث على ثلاثة اقوال فقال ابن مالك لان
ذلك جرى مجرى المثل السائر الذي لا يتغير عن حالته في الاستعمال الاول
كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل احد مذكرا كان او مونثا مفردا
او مثنى او مجموعا بكسر التا وافرادها لانه في الاصل خطاب لامراة كانت تحت رجل
موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعثت الى زوجها
الاول تسترفده فقال لها هذا والصيف منصوب على الظرفية قاله الجوهري
والمثل بفتح المثلثة قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده وقال
ابن كيسان لان المشار اليه مصدر مضاف الى المخصوص محذوف اي حبذا
حسن هند وكذا الباقي ورده ابن العلج بانه لم ينطق به في وقت وقال
الفارسي في البغداديات لان ذا جنس شايع فالتزم فيه الافراد كما التزم
في فاعل نعم وبئس المضمر ولهذا يجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا ولا يتقدم المخصوص
على حبذا فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل لما ذكرنا من انه كلام جرى
مجرى المثل والى ذلك اشار الناظم بقوله

واول ذا المخصوص ايا كان لا ٭ تعدل بذا فهو يضاهي المثلا

وقال ابن بابشاذ انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا لئلا يتوهم
ان في حب ضميرا مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص وان ذا مفعول به
قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون المنع من اجله ثم علله بجريانه
مجرى المثل كما تقدم تنبيه اذا قلت حب الرجل زيد فحب هذه من باب
نعل المضموم العين المتقدم ذكره في الفصل قبله ويجوز في حائه الفتح مع الادغام
والضم بنقل حركة العين اليها كما تقدم من انه يجوز ان تسكن عينه وان تنقل حركتها الى
فايه وان لم تكن الفا حلقية فما بالك بها اذا كانت حلقية والى ذلك اشار الناظم بقوله
وما سوى ذا ارفع بحب او فجر ٭ بالبا ودون ذا انضمام الحا كثر فان قلت حبذا تفتح الحا وجوبا للتركيب
كالكلمة الواحدة والانجبار هذا باب افعل التفضيل

هذا باب افعل التفضيل وهو الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على
غيره في اصل الفعل واما خير وشر في التفضيل فاصلهما اخير واشرر فحذفت
الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة ابي قلابة من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد
الراء وقول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير واختلف في سبب حذف
الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من فعل
خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما
واما قوله وحب شي الى الانسان ما منعا فضرورة انما يصاغ افعل التفضيل
مما صيغ منه فعلا التعجب وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل
مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلا فيقال من باب ضرب يضرب هو
اضرب ومن باب علم يعلم هو اعلم ومن باب فضل يفضل هو افضل كما
يقال في التعجب منها ما اضربه وما اعلمه وما افضله واضرب واعلم به وافضل
به والى ذلك اشار الناظم بقوله صغ من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل واب اللذ ابي
وشذ بناوه من اسم عين نحو هو احنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين
والمعنى اكلهما اي اشدهما اكلا ومن وصف لا فعل له كهو اقمن به اي احق بنوه من
قولهم هو قمن اي حقيق والص من شظاظ بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام اي
سارق وشظاظ بكسر الشين وبطائين معجمات اسم لص معروف من بني ضبة وتقل ابن
القطاع له فعلا فقال يقال لص اذا اخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ فيه وشذ بناوه
مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام اخصر من غيره بنوه من اختصر ففيه شذوذان
كونه مبنيا للمفعول وكونه زايدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب منه وفي بنايه من
الفعل الماضي الذي على وزن افعل الناصب الثلاثة المتقدمة في التعجب فقيل
يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل وسمع شذوذا على
القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في احد شقي التفصيل هو اعطاهم للدراهم واولاهم
للمعروف وسمع شذوذا على القول بالمنع هذا المكان اقفر من غيره وسمع بناوه
من فعل المفعول كهو ازهى من ديك بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا
تتكلم به العرب الا مبنيا للمفعول وان كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زهى يزهو
اي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لانه من المبني للفاعل وسمع هو
اشغل من ذات النحيين بنوه من شغل بالبنا للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر
النون وسكون الحا المهملة زق السمن وذات النحيين امراة من بني تيم الله بن
ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فاتى خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه

فتساورها فخلت بخبأ منهما مملوا فقال لها امسكيه حتي انظر الي غيره ثم حل الاخر
وقال امسكيه فلما اشتغل يداها حاورها حتي قضي منها ما اراد وهرب ثم اسلم
فشهد بدرا رضي الله عنه و سمع هو اعني بخاحنك بنوه من عني بالبنا للمفعول
وسمع فيه عني كرضي بالبنا للفاعل فعلي هذا لا شذوذ فيه وما التوصل به الي
التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصل به الي التفضيل والي ذلك اشار الناظم بقوله
وما به الي تعجب وصل لمانع به الي التفضيل صل و يجا بعد بمصدر ذلك الفعل
تمييزا فيقال هو اشد استخراجا وحمرة ويستثني من ذلك فاقد الصوغ للفاعل
والفاقد للاثبات فاذا اشد باني هناك ولا ياني هنا وذلك مستفاد من قول الموضح
ويجا بمصدر ذلك الفعل تمييزا لان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير
كما نبه عليه الموضح في الحواشي فصل ولاسم التفضيل ثلاث حالات احدها
ان يكون مجردا من ال والاضافة فيجب له حكمان احدهما في نفسه وهو ان يكون
مفردا مذكرا ابدا ولو كان مسندا الي مؤنث او مثني او مجموع نحو قولك زيد افضل من
عمرو وهند افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والهندات
افضل من عمرو وهو قول الله تعالي ليوسف واخوه احب الي ابينا منا ونحو قوله
تعالي قل ان كان اباؤكم وابناؤكم الاية الي قوله احب اليكم فافرد في الاية الاولي
مع الاثنين وفي الاية الثانية مع الجماعة ومن ثم اي ومن اجل ان افعل التفضيل اذا
تجرد من ال والاضافة لزمه الافراد والتذكير قيل في اخر بضم الهمزة جمع اخري
انثي اخر بالفتح انه معدول عن اخر الموازن لافعل التفضيل وليس من باب افعل
التفضيل حقيقة لانه لا يدل علي مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من
باب افعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به وهو اول لانه به انسب لانه اشبهه
في الوزن وكون معناه نسبيا وكونه لا يدل علي زيادة وعلي الالحاق به فهو كالف
باب افعل في ثلاثة امور احدها انه يطابق ولو كان نكرة والثاني انه لا يليه من
لا لفظا ولا تقديرا الثالث انه لا يضاف من ثم ايضا قيل في قول ابي نواس الحسن
بن هاني الحكمي يصف الخمر كان صغري وكبري من فقاقعها حصباء در علي ارض
من الذهب لحن حيث انث صغري وكبري وكان حقه ان يقول كان اصغر
واكبر بالتذكير واجيب عنه بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين
فاصلة صغري وفاصلة كبري وقول الفرزدق اذا غاب عنكم اسود الليل كنتم كرانا
وانتم ما اقام الايم اي لسام والفواقع بفتح الفا والقاف بعد الالف مكسورة وفي الحجرة
عين مهملة النفاخات التي تعلو وجه الخمر ونسب للعيبة بابي نواس بنون مضمومة

بعوها

بعدها واو لاهمزة انه كان له ذوابتان تنوسان علي عاتقه و الحكم الثاني فيما
بعد افعل ان تاتي بعده بمن جارة للمفعول كما تقدم من الامثلة وهي عند
المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في نحو افضل منه وابتداء الانحطاط في
نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانها لا تقع بعدها الي واختار انها للمجاوزة فان
معني زيد افضل من عمرو جاوز زيد عمرا في الفضل واعترضه في المغني بانها
لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه
انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فاذا اسم التفضيل
لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة و قد تحذف من مع مجرورها للعلم بهما
نحو والاخرة خير وابقي اي من الحياة الدنيا و قد جا الاثبات والحذف
في انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك والي ذلك اشار الناظم بقوله
وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا او لفظا بمن ان جردا و اكثر ما تحذف
من مع المفضول اذا كان افعل خبرا في الحال او في الاصل فيشمل خبر
المبتدا وخبر كان وان وثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل اعلم نحو زيد افضل
وكان زيد افضل وان زيدا افضل وظننت زيدا افضل واعلمت عمرا زيدا
افضل و يقل الحذف اذا كان افعل حالا كقوله دنوت وقد خلناك
كالبدر اجملا فظل فؤادي في هواك مضللا فاجمل حال من تا المخاطب في دنوت
وكالبدر مفعول ثان لخلناك اي دنوت اجمل من البدر وقد خلناك مثله قاله ابن
مالك في شرح التسهيل او اذا كان افعل صفة كقوله تروحي اجدر ان تقيلي غدا بجنبي بارد ظليل فاجدر صفة المحذوف هو وعامله للعطوف
علي تروحي اي تروحي واتي مكانا اجدر من غيره بان تقيلي فيه غدا قاله ابن مالك
في شرح الكافية وفيه اشارة الي ان الخطاب لناقته وهو من التروح بمعني الرواح
وقت العشي واجدر بالجيم اي احق وتقيلي من القيلولة وهو النوم وقت الظهر
وقال العيني ان الخطاب للفسيل وهي صغار النخل من بروح النبت اذا طال
وانه كني بالقيلولة عن نموها وزهوها وادعي ان السوابق واللواحق تشهد
لذلك وجنبي تثنية جنب مضاف الي بارد وظليل وهما وصفان لموصوفين
محذوفين والاصل بجنبي ماء بارد ومكان ظليل وحذف العاطف و يجب
تقديم من ومجرورها عليه اي علي افعل ان كان المجرور بمن اسم استفهام لان
الاستفهام له صدر الكلام نحو انت ممن افضل والاصل انت افضل ممن
فقدم ممن علي عامله وهو افضل والي ذلك اشار الناظم بقوله وان



تكن بخلو من مستفرها فلهما كتي ابدا ابدا مقدما و تمثيل الموضح احسن من تمثيل الناظم بقوله
كمثل ممن انت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي لان المبتدا اجنبي من
الخبر بمعني انه ليس معمولا له الصحيح وسياتي انه لا يفصل بين افعل ومن المبتدا الا نفسها منه له
المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تاخير ماله صدر الكلام عن صدريته
لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الي العامل فيه فقط لا مطلقا او كان المجرور بمن مضافا
الي الاستفهام نحو انت من غلام من افضل والاصل انت افضل من غلام من فقدمت من
ومجرورها علي افضل لانما اضيف الي ماله الصدر بستحق التقديم وما احسن قول الامير المجلي
في المفتاح عليك بارباب الصدور فمن غدا لارباب الصدور تصدرا وقد يتقدم
من مع مجرورها علي افضل في غير الاستفهام وهو الاخبار كقوله وهو جرير اذا سايرت
اسما يوما ظعينة فاسما من تلك الظعينة املح والاصل فاسما املح من تلك الظعينة فقدم
من ومجرورها علي املح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال ولدا
اخبار التقديم نزرا وردا وذلك لان افعل عامل غير متصرف في نفسه فلم يكن له ان يتصرف
في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية ان يكون افعل
مقرونا فيجب له حكمان احدهما ان يكون مطابقا لموصوفه في التذكير والتانيث
والافراد والجمع والتثنية والي ذلك اشار الناظم بقوله وتلو ال طبق نحو زيد الافضل
وهند الفضلي والزيدان الافضلان والهندات الفضليات والزيدون الافضلون
او الافضل والهندات الفضليات او الفضل بضم الفا وفتح الضاد المخففة كالكبر
فيطابق موصوفه لزوما لانه نقص شبهه بافعل التعجب به لا قترانه بال ومع ذلك
لابد من ملاحظة السماع فان ابو سعيد علي بن سعيد في كتابه المستوفي ما لخص
ولا يستغني في الجمع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف
والشرفي الاطارف والظرفي كما قيل ذلك في الافضل والاطول وكذلك الاكرم
والامجد قيل فيهما الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمي والمجدي اهى والحكم
الثاني ان لا يؤتي معه بمن لان من وال يتنافيان فلا يجتمعان كال والاضافة واما
قول ميمون الاعشي ولست بالاكثر منهم حصا وانما العزة للكاثر فخرج جمع بين
ال ومن علي زيادة ال في الاكثر او علي انها اي من ليست متعلقة بالاكثر المعرف بال
وانما هي متعلقة باكثر نكرة حال كونه محذوفا مبدلا من اكثر المذكور بدل نكرة من معرفة
والاصل بالاكثر اكثر منهم او علي ان من بمعني في اي فيهم او لبيان الجنس الي من بينهم او
متعلقة بليس لما فيه من رائحة قولك انتفي واغتفر الفصل بين افعل وتمييزه للضرورة
وحصي تمييز اي عددا او الكاثر بمعني الكثير الحالة الثالثة ان يكون افعل مضافا

فان كانت اضافته الي نكرة لزمه امران التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد
من ال والاضافة لاستوائهما في التنكير ولكونها علي معني من والي ذلك اشار الناظم
بقوله وان لمنكور يضف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا ويلزم في المضاف
اليه في ان يطابق الموصوف نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين
والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة والهندات افضل امراتين والهندات
افضل نسا اذا قصد بثبوت المزية للاول علي جنس المضاف اليه واحدا او احدا
واثنين واثنين او جماعة جماعة والمعني زيد افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا
رجلا والزيدان افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون
افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا رجالا وهند افضل من جميع النسا اذا
فضلن امراة امراة والهندات افضل من جميع النسا اذا فضلن امراتين امراتين
والهندات افضل من جميع النسا اذا فضلن نساء نساء وان قلت النكرة في سياق
الاثبات لا تعم فمن اين جا العموم قلت اجيب عنه بان العموم فيه باعتبار اصله
اذ اصل زيد افضل رجل زيد افضل الناس اذا عدوا رجلا رجلا وكذا البا في وكن لك
صحة الاضافة لان افعل لا يضاف الا لما هو بعضه فاما قوله تعالي ولا تكونوا
اول كافر به بالافراد ومقتضي القاعدة كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا
فالجواب ما قاله المبرد انه علي حذف الموصوف والتقدير اول فريق كافر به وقال
الفرا انما وحد لانه في معني الفعل اي اول من كفر ولو اريد به الاسم لم يجز الا الجمع
وقال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل
يجب افرادها نحو انت افضل رجل وانتما افضل رجل واسم افضل رجل ومنه ولا تكونوا
اول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة تمييز له وقد خفضت بالاضافة
فاشبه ماية رجل وقد اجاز واقياسا لا سماعا ان تثني وان تجمع نحو انتما افضل
رجلين وانتم افضل رجال انتهي والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في
الاضافة الي النكرة وان كانت الاضافة الي معرفة فهو ثلاثة اقسام قسم يقصد
زيادته علي ما اضيف اليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا
تفضيل فيه فان اول افعل بما لا تفضيل فيه او قصد به زيادة مطلقة وجبت
المطابقة للموصوف به تشبيها بالمعرف بال في الاخلا عن لفظ من ومعناها
وقد يتواردان علي مثال واحد كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان
فيحتمل اعدلا ان يؤول بما لا تفضيل فيه اي عادلاهم لانه لم يشاركهما
احد من بني مروان في العدل ويحتمل ان يراد به زيادة مطلقة والناقص هو

يزيد ابن الوليد بن يزيد بن عبد الملك ابن مروان لقب بذلك لانه نقص ارزاق الجند
والاشج بالشين المعجمة وهو عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لانه بجبينه اثر
شجة من دابة ضربته والي ذلك اشار الناظم بقوله وان لم ينو فهو طبق ما به قرن وان
كان افعل علي اصله من افادة للمفاضلة علي ما اضيف اليه جازت المطابقة لشبهه
بالمعرف بال كقوله تعالي وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها فاكابر مفعول
اول لجعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف اليه اكابر ولو لم
يطابق لقيل اكبر مجرميها وفي بعض النسخ هم اراذلنا ولو لم يطابق لقيل ارذلنا وجاز
تركها اي ترك المطابقة لشبهه بالمجرد لنيه معني من كقوله تعالي ولتجدنهم احرص
الناس فاحرص مفعول ثاني لتجد ولو طابق لقيل احرص باليا وهذا الوجه هو ترك المطابقة
هو الغالب في الاستعمال وابن السراج يوجبه ويجعل افعل فيه كالمجرد ويلزم فيه
الافراد والتذكير ويرده اكابر مجرميها فان قدر اكابر مفعولا ثانيا لجعلنا ومجرميها
مفعولا اول كما قال ابن عطيه فيلزم المطابقة في المجرد من ال والاضافة كما قال
ابو حيان والي جواز الوجهين اشار الناظم بقوله وما لمعرفة اضيف ذو وجهين عن ذي
معرفة هذا اذا نويت معني من وذكر صاحب الامثال السايرة ان افعل يا تي في اللغة لنفي المعني
عن الشيين نحو قوله اهم خير ام قوم تبع اي لا خير في الفريقين انتهي مسئلة يتعلق
بافعل التفضيل حروف الجر علي نحو تعلقها بافعل التعجب واما الخفض به فيجوز ان كان المخفوض
كلا او افعل بعضه واما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز ان لم يكن
فاعلا معني الا ان كان افعل مضافا الي غيره وتجوز الباقي واما الرفع به فانه يرفع افعل
التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد افضل ففي افضل ضمير مستتر مرفوع
علي الفاعلية يعود الي زيد ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها
سيبويه واشار اليهما الناظم بقوله ورفعه الظاهر نزر كمررت برجل افضل منه ابوه
او افضل منه انت بخفض افضل بالفتحة علي انه صفة لرجل وبرفع الاب او انت علي الفاعلية
بافضل علي معني فاقه في الفضل ابوه او انت واكثر العرب يوجب رفع افضل في ذلك علي
انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدا مؤخر وفاعل افضل ضمير مستتر فيه عايد علي المبتدا
والجملة من المبتدا والخبر في موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ويطرد
ذلك الرفع للظاهر اذا حل افعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعني والفعل
برفع الظاهر فكذلك ما حل محله والي ذلك اشار الناظم بقوله ومتي عاقب فعلا
فكثيرا اثبتا وذلك اذا كان افعل صفة لاسم جنس وسبقه نفي وكان مرفوعه اجنبيا
وهو ما ليس ملتبسا بضمير الموصوف مفضلا ذلك الاجنبي علي نفسه باعتبارين مختلفين

نحو قول العرب ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن افعل
تفضيل وهو صفة لرجلا وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من
الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل علي نفسه باعتبارين مختلفين
فباعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعني ان
الكحل في عين زيد احسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الاصوليين
الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة في الدار المغصوبة والسبب في اطراد
رفع افعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تمكنه بالقراين التي قارنته
لمعاقبة الفعل علي وجه لا يكون بدونها فانه يحسن ان يقال ما رايت رجلا يحسن في عينه
الكحل كحسنه في عين زيد فتولي بالفعل وهو يحسن مكان افعل التفضيل وهو احسن ولا
يتغير المعني قاله ابن مالك ونافقه ابو حيان في ذلك والاصل ان يقع هذا الاسم
الظاهر المرفوع بافعل التفضيل بين ضميرين اولهما للموصوف بافعل التفضيل
وهو الهاء في عينه وثانيهما للظاهر وهو الهاء في منه فيكون للمفضول مذكورا كما
مثلنا وقد يحذف الضمير الاول العايد الي الموصوف للعلم به نحو ما رايت رجلا احسن
الكحل منه في عين زيد والمقدر كالملفوظ وقد يحذف الضمير الثاني العايد الي الكحل
فيكون المفضول مقدرا وتدخل من الجارة للمفضول اما علي الاسم الظاهر وهو الكحل
في مثالنا او تدخل علي محله اي محل الكحل وهو العين او تدخل علي ذي المحل وهو زيد
وتقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد بدخول من علي الاسم
الظاهر وهو الكحل او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد بدخول من علي ذي
المحل وهو زيد فيحذف مضافا اذا دخلت من علي المحل وهو العين او مضافين اذا
دخلت من علي ذي المحل وهو زيد وقد لا يوتي بعد الاسم الظاهر المرفوع بشي
اصلا وذلك اذا تقدم المفضل علي افعل التفضيل فيستغني عما بعد المرفوع نحو
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فيحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله
اختصارا وربما ادخلوا من علي غير المفضول لفظا وقالوا ما احد احسن به الجميل
من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد فالجميل الثاني
هو المفضول وهو الجميل الاول ثم انهم اضافوا الجميل الي زيد لملابسته اياه
في المعني فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وهو جميل واقاموا المضاف
التقدير من جميل زيد المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول
الناظم لن تري في الناس من رفيق اولي به الفضل من الصديق والاصل من
ولاية الفضل بالصديق فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول ثم انهم

اضاف الفضل الي الصديق لملابسة اياه في المعنى فصار التقدير من فضل الصديق
ثم حذف المضاف وهو فضل واقام المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار من
الصديق وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل اجنبي مسبوق
بنفي يكن مكتنف بضميرين اولهما ضمير الموصوف فهو الهاء من به والثاني ضمير الاسم
الظاهر وقد حذف والاصل اولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين
تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما ويحذف الاخر
واذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس وبما لم يمكنهم ان يجعلوا
الاسم الظاهر مبتدأ اليلا يفصلوا به بين افعل التفضيل ومن ذلك لا يجوز رفعه
علي الفاعلية وشرطه تقدم النفي عليه وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل النهي والاستفهام
وتبعه الموضح في شرح الفظ ولم يرد به سماع فالاولى الاقتصار علي ما قالته العرب

هذا باب النعت

ويراد به الصفة والوصف الاشيا التي تتبع ما قبلها في الاعراب لفظا او تقديرا
او محلا خمسة النعت والتوكيد عطف البيان والنسق والبدل ويشكل عليه نحو قام قام
زيد ونعم نعم ولا لا فانها مشتملة علي التوكيد ولا يتعيه في شي منها ودليل الحصر
في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف او لا الاول عطف النسق والثاني
اما ان يكون علي نية تكرار العامل او لا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ
مخصوصة او لا الاول التاكيد والثاني اما ان يكون بالمشتق او لا الاول النعت و
والثاني عطف البيان ولها ابواب واذا اجتمعت يبدا بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد
ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد
والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الي سيبويه وقيل العامل
فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو قول الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف
وهو قول الجمهور وبدل لهم ظهوره جاز الجوار مع الظاهر وجوبا مع المضمر نحو زيد
به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه علي انه نايب عن العامل المحذوف لا
انه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل
الحرف وقيل محذوف واليها اشار في النظم بقوله يتبع في الاعراب الاسما الاول
نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت عند الناظم المشار اليه بقوله فالنعت
تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق هو التابع الذي يكمل متبوعه
بدلالته علي معنى فيه او فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل لانهما لا يكملان
متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ومجي البدل للايضاح في بعض

الصور عرضي وخرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فانهما لا يدلان علي
معنى في متبوعهما ولا في ما يتعلق به اما البيان فلان ثاني الاسمين هو عين الاول
وعين اما التوكيد فلان نفس الشي هو الشي لا معنى فيه قاله ابن مالك في شرح العمدة والمراد
بالمكمل الموضح للمعرفة كجاني زيد التاجر في النعت الحقيقي والمخصص للنكرة كجاني
رجل تاجر في الحقيقي وتاجر ابوه في النعت السببي واختلفوا في معنى الايضاح والتخصيص
فقيل الايضاح دفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف علي سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى
بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات علي سبيل الوضع فهو يجري
مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص
تقليل الاشتراك في النكرات وهذا الحد ليس بجامع لانه غير شامل لانواع النعت فان
النعت قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او للتعميم نحو ان الله يرزق عباده
الطايعين والعاصين او للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او للابهام نحو
تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او للترحم نحو اللهم انا عبدك المسكين او للتوكيد
نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وجوابه ان الاصل في النعت ان يكون للايضاح
او التخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشي في غير
ما وضع له فصل ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من اوجه
الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر ومن التعريف والتنكير تقول في التعريف
جاني زيد الفاضل برفعهما ورايت زيدا الفاضل بنصبهما ومررت بزيد الفاضل بجرهما
تقول في التنكير جاني رجل فاضل ورايت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل
فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك يخل بالتبعيه ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان
التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضي كون ذلك المعين
غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر
الداري والي ذلك اشار الناظم بقوله وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا واما
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان رفع الحقيقي او المجازي ضمير
الموصوف المستتر وافقه فيهما ايضا ويعني بالوصف بان الحقيقي ان يجري علي من هو له
كجاتني امراة كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام ففي الوصف في الجميع ضمير
مستتر يعود علي الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتانيث والتثنية والجمع ولذلك
تقول في التعريف جاتني المراة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ويعني بالوصف
المجازي ان يجري علي غير من هو له اذا حول الاسناد عن الظاهر الي ضمير الموصوف

وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو جاءتني امراة
كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاني رجال كرام الابا بالاضافة بمديح
او كرام ابا بالتمييز فيوافق النعت منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
مع موافقته له في اوجه الاعراب الثلاثة وفي التعريف والتنكير ويكمل له الموافقة
في اربعة من عشرة لان الوصف في ذلك كله رافع لضمير الموصوف المستتر اصالة او تحويلا
ويستثنى من ذلك شيئان احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن واضيف الى نكرة
فانه يلزمه الافراد والتذكير ولم يوافق في التانيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل افضل
من زيد وبرجلين افضل من زيد وبرجال افضل من زيد وبامراة افضل من زيد وبامراتين تين
افضل من زيد وبنساء افضل من زيد وكذلك مررت برجل افضل شخص وبرجلين افضل
من شخصين وبرجال افضل شخوص الى اخر المثل والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر
والمونث من الاوصاف الاتية على فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا
على موصوفه نحو رجل صبور وامراة صبوره وامراه صبور ورجل قتيل وامراه قتيل وان رفع
الوصف الاسم الظاهر او رفع الضمير الضمير البارز اعطي الوصف حكم الفعل ولم يعتبر
حال الموصوف في الافراد والتذكير والتانيث والتثنية والجمع تقول في الوصف اذا رفع
الظاهر مررت برجل قايمة امه بتانيث قايمة لانها مسنده الى الام وان كان الموصوف
مذكرا وبامراة قايم ابوها بتذكير قايم لانه مسند الى الاب وان الموصوف مونثا كما
تقول في الفعل قامت امه في المثال الاول وقام ابوها في المثال الثاني وتقول
مررت برجلين قايم ابوهما بافراد قايم وان كان المنعوت مثنى كما تقول في الفعل
قام ابواهما بافراد الفعل ومن قال من العرب كطي وازد شنوءة قاما ابواهما
بالحاق علامة التثنيه في الفعل المسند الى المثنى الظاهر قال في الوصف اذا اسنده الى
المثنى الظاهر قايمين ابواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع التذكير مررت برجال
قايم اباوهم بافراد قايم وان كان الموصوف جمعا كما تقول في الفعل قام اباوهم
بافراد الفعل عن علامة الجمع ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم قاموا اباوهم فالحق
اباوهم بالحاق علامة الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما في اكلوني البراغيث
قال في الوصف اذا اسند الى الجمع الظاهر قايمين اباوهم بجمع الوصف جمع السلامة
لكنهم خالفوا حكم الفعل اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فاجازوا تكسير الوصف ثم
قال سيبويه والمبرد وابو موسى جمع التكسير في الوصف افصح من الافراد كقيام اباوهم
وقال الابدي والشلوبين وطايفة افراد الوصف افصح من تكسيره وفصل اخرون
فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قايم اباوهم فالتكسير افصح وان كان لمفرد

او مثنى

او مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد افصح واتفق الجميع على
ان الافراد افصح من جمع السلامه وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز جاني غلام امراة
ضاربته هي وامة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجا في غلام رجلين
ضاربه هما كما تقول ضربه هما ومن قال ضارباه هما قال الضارباه هما وتقول
جاني غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وفي جمع
التكسير كضواربه هم افصح من الافراد كما تقدم حرفا بحرف وذلك مستفاد من قول
النظم وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل فصل والاشياء التي ينعت
بها اربعة كما في النظم احدها المشتق وهو المشار اليه في النظم بقوله وانعت بمشتق وهو
في الاصل ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر والمراد به هنا
ما دل على حدث وصاحبه من قام به الفعل او وقع عليه كضارب من اسماء الفاعلين
ومضروب من اسما المفعولين وما كان بمعناها فما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة للمبالغة
كضراب والصفه المشبهه نحو حسن واسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو افضل
وما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو
اجن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان او مكان او اله فانه لا ينعت به فلا
يرد نقضا الثاني مما ينعت به الجامد المشبه للمشتق في المعنى واليه اشار الناظم بقوله
وشبهه وهو ما تفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم الاشارة غير المكانية وذي بمعنى
صاحب وفروعها واسما النسب وهي المنبه عليها في النظم بقوله كذا وذي والمنتسب فاسم الاشارة رة
ينعت به المعارف تقول مررت بزيد هذا وذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات يقول
مررت برجل ذي مال واسما النسب ينعت بها النكرات يقول مررت برجل دمشقي
وبالرجل الدمشقي بفتح الميم وانما قلنا هذه الانواع الثلاثة تفيد افادة من المعنى ما يفيده المشتق
لان لفظة هذا معناها الحاضر ولفظة ذي مال معناها صاحب للمال ولفظة دمشقي
معناها منسوب الى دمشق فلما افادة ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على
هذه الامثلة ما اشبهها فيقاس على اسم الاشارة جميع الموصولات الاسمية وما
وعلى ذي الصاحبية ذو الطايية وفروعها وعلى المنسوب بالياء نحو تمار
وتامر وتمري مما هو منسوب الى التمر فيهن واما اسما الاشارة المكانية نحو مررت
برجل هنا او هناك او ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل لا نعت ظروف وليست صفات
الثالث مما ينعت به الجمل واليها اشار الناظم بقوله ونعتوا بجملة منكرا
وللنعت بها ثلاث شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا
ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في موضع نصب نعت

لبوما وهو نكره لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي او نكره معنى لا لفظا
وهو المعرف بال الجنسية كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني فاعز ثم اقول لا يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعت للئيم
وهو الذي الاصل النحو النفس وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال
الجنسية لفظه معرفه ومعناه نكره قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابو حيان
في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك انتهى وتجوز
ان يكون الجملة حالا نظرا الى لفظه وبقي شرط اخر في المنعوت بالجملة وهو ان يكون مذكورا
اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن او في كما سياتي وشرطان في الجملة احدهما
ان يكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ به كما تقدم في قوله
تعالى يوما ترجعون فيه الى الله او مقدر اما مرفوع كقوله ان يقتلوك فان قتلك
لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اي هو عار او منصوب كقوله وما شي حميت
بمستباح اي حميته او مجرور بفي اذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان كقوله تعالى
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه وهل حذف الجار والمجرور
معا او حذف الجار وحده وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قو
لان الاول عن سيبويه والثاني عن الاخفش او مجرور عن عايد على ظرف او غيره فالاول
نحو شهر صمت يوما مبارك اي منه والثاني عندي بذكر بدرهم اي منه والشرط
الثاني ان يكون الجملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب واليه الناظم بقوله فاعطت
ما اعطيته خبرا فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية والانشائية فلا يقال مررت
برجل اضربه ولا مررت بعبد بعتكه قاصدا الانشاء البيع لا الاخبار بذلك لان
الطلب والانشاء لا خارجي لهما بمعرفة المخاطب فيتخصص به المنعوت والى ذلك اشار
الناظم بقوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك
على اظهار القول والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اتت فالقول اضمر تصب لان القول
كثر اضماره في الكلام كقوله وهو العجاج على ما قيل بذكران قوما اضافوه واطالوا
عليه حتى دخل الليل ثم جاءوا بلبن مخلوط بالما حتى صار لونه في العشية يشبه لون
الذيب حتى اذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رايت الذيب قط فظاهره ان
جملة الاستفهام وهي جملة رايت الذيب نعت لمذق فوجب تاويلها على ان الصفة
قول محذوف وجملة الاستفهام معمول الصفة اي جاءوا بلبن مخلوط بالما مقول عند
رويته هل رايت الذيب قط وقال ابن عمرون الاصل بمذق مثل لون الذيب هل
رايت الذيب يعني لون مررت برجل مثل كذا هل رايت كذا وفي الحديث كلاليب مثل

شوك

شوك السعدان هل رايتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها مثل شوك
السعدان ثم حذف مثل لون الذيب وحكي هل رايت الذيب فتاولوه بمقول عند رويته
هذا الكلام فمقول هو الصفه وجملة الاستفهام معمول لها انتهى والمذق
بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء المراد به
هنا الممذوق مبالغة والمعنى جاءوا بلبن سمار فيه لون الورقة التي لون الذيب والسمار
اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب الى سواد الرابع مما ينعت به المصدر سماعا بشروط
احدها ان لا يونث ولا يثنى ولا يجمع الثاني ان يكون مصدرا ثلاثيا او بزنة مصدر
ثلاثي والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا
فالتزموا الافراد والتذكيرا قالوا هذا رجل عدل بفتح العين ورضى بكسر الرا وزور
بفتح الزاي وفطر بكسر الفا والثلاثة الاولى مصادر حقيقة والرابع اسم مصدر
فانه فعله افطر وهو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فان قلت كيف صح ان
يكون اسم المعنى نعت الذات قلت صح ذلك عند الكوفيين على التاويل بالمشتق
اسم فاعل ومفعول اي عادل اسم فاعل عدل ومرضي اسم فاعل افطر وبدل الحصر
ما جاء من ذلك مضافا فاضافة غير معنوية نحو برجل هدك وشرعك وحسبك
تدل على لحظ معنى الصفه وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو كذا ولهذا التزم
افراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو وفروعه فيقال هذا رجل عدل وامراة
عدل ورجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل
وامراة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل
لا تاويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاوا انما
التزم افراده وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر
لا يثنى ولا يجمع ولا يونث فاجروه على اصله واما قول العرب رجل ضيف ورجال
اضياف وضيوف وضيفان وامراة ضيفه فقليل فصل واذا تعددت النعوت
فتارة يكون لواحد وتارة يكون لغيره فان كانت لواحد فسياتي الكلام عليها في فصل
يخصها وان كانت لغير واحد فهي على ضربين احدهما ان يكون المنعوت مثنى او مجموعا
من غير تفريق واتحد معنى النعت ولفظه استغني بالتثنية والجمع عن تفريقه
بالعطف نحو جاني رجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف معنى النعت ولفظه
ولفظه كالعاقل والكريم او لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق او معناه
دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصاة ونحوها والضارب من الضرب في الارض
اي السير فيها وجب التعريف بالعطف لانه اصل التثنية والجمع بالواو خاصة لانها

الاصل في ذلك والي ذلك اشار الناظم بقوله ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا
فرقه لا اذا ائتلف كمن له بكيت وما بكي رجل حزين علي ربعين مسلوب وبال فمسلوب
وبال نعتان له بعين وعطف احدهما علي الاخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية
بحيث لم يبق له عين ولا اثر والبالي هو الذي ذهب عينه وبقي شي من اثاره وبكي
مقصود وقولك مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو
نعوت لرجال والشاعر هو الذي ياتي بالكلام منظوما والكاتب هو الذي ياتي به
منثورا والفقيه من فقه بالضم هو الذي صار الفقه سجية له ويستثني نعت الاشارة
فلا ياتي فيه التفريق لا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير علي النعت قاله سيبويه
والمبرد والزجاج والزبادي وهو مقتضي القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها
في اللفظ لانهم جعلوا التطابق في الجامد عوضا عن الضمير وحمل المشتق عليه قال الزيادي
وان قدرته بدلا او بيانا جاز فقد جاز سيبويه هذان زيد وعمرو علي البيان والبيان
هنا مخالف للنعت نقله الموضح في الحواشي السهيلية واذا تعددت النعوت مع تفريق
المنعوت فان كان العامل فيهما واحدا فان اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو
العاقلين بشيخ وطفل وعجوز جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف
واختلفت نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وان اتحدت
نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند البصريين واتباع الاخير عند الفرا واتباع الاول
عند الكساي واتباع ايهما شيت عند ابن سعدان وان كان العامل متعددا واتحد
لفظ النعت فان اتحد معني العامل وعمله ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا
سوي ان كان المتبوعان مرفوعين بفعلين او خبري مبتداين او منصوبين او مخفوضين
فمثال ما اتحد عامله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد و
هذا عمرو الفاضلان ورايت زيدا ورايت عمرا الظريفين ومررت بزيد ومررت
بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه كجا زيد واتي عمرو الظريفان
وهذا زيد وذلك عمرو العاقلان ورايت زيدا بعيني وابصرت خالدا
الشاعرين وسقت النفع الي خالد وسيق به لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج بيان
الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدر الثاني عاملا فالقطع او
تاكيدا والاول هو العامل جاز الاتباع وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون
يكون المتبوعين فاعلي فعلين كجا زيد واتي عمرو الظريفان او خبري
مبتداين كهذا زيد وذاك عمرو العاقلان اخذا من سيبويه فانه انما تكلم في النعت علي
ذلك فاوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم اه

فرق

فرق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك اجتنبت زيدا
ووددت عمرا العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فاذا جاز الاول
جاز هذا انتهي وجزم به في النظم فقال ونعت معمولي وحيدي معني وعمل اتبع بغير
استثنا وان اختلف في المعني والعمل واللفظ كجا زيد ورايت عمرا الفاضلين
واختلفهما في المعني والعمل دون الجنس كهذا ناصر زيد ومخذل عمرو العاقلان او
اختلفا في المعني فقط كجا زيد ومضي عمرو الكاتبان او اختلف العمل فقط
كهذا مولم زيد بالجر وموجع عمرا بالنصب الشاعران وجب القطع اي عن المتبوع
اما بالرفع علي اضمار مبتدا او بالنصب علي اضمار فعل ويمتنع الاتباع لانه يودي الي تسليط
عاملين مختلفي المعني والعمل علي معمول واحد من جهة واحدة بنا علي ان العامل في المنعوت
هو العامل في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معني وعملا فلا يتحدون في
الاتباع لان العاملين من جهة المعني شي واحد فتنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال
ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيد الاول والحاصل ان صور العاملين اربع
احداها ان تختلف العاملان في المعني والعمل كرايت زيدا ومررت بعمرو والصورة
الثانية ان تختلف العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيهما اربعة اقوال فالجمهور
علي منع الاتباع فيهما وابن الطراوة علي جواز الاتباع فيهما والثاني دون الاول و
الكساي والفرا علي منع الاتباع في الاولي وجوازه في الثانية لكن الكسائي يتبع الثاني
فيهما دون الاول والفرا بعكس ذلك الصورة الثالثة ان تختلف المعني فقط كوجد زيد
علي عمرو ووجد عمرو الضالة اجاز قوم فيها الاتباع وهم القايلون بان العامل التبعية
ومنعه قوم وهم القايلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة ان يتحدا
معني وعملا وتحته صورتان ان يتحدا لفظا او لا فالاولي نحو جا زيد وجا عمرو
العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيده ابن سراج بان يقدر الثاني توكيدا والثانية نحو جا
زيد واتي عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيها الاتباع ومنعه ابن السراج مطلقا هذا
كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلفا كهذا زيد وجا عمرو الظريفان ومررت
بزيد وهذا عمرو الظريفان ولقيت زيدا وان عمرا في الدار القايمان فذهب
الجمهور الي منع الاتباع والاخفش والجرمي الي جوازه فصل اي الم يتكرر النعوت
وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة او ادعا جاز اتباعه وقطعه ما لم
يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة او ملتزم الذكر نحو الجما الغفير او جاريا علي
مشارا اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع في شي منها واذا تكررت النعوت
لواحد فان لقين مسماه بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها والجمع بينهما الي بين

القطع والاتباع بشرط تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع وذلك كقول خرنق
بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية اخت طرفة بن العبد لامه
ترثي زوجها بشر بن عمرو ابن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه لا يبعدن قومي الذين هم
سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر فقومي فاعل
يبعدن بفتح الياء والعين وهو دعاء خرج مخرج النهي اي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعد
الفرح يفرح فرحا اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت ثمود فان قيل كيف دعت لقومها بان
لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان العرب قد جرت على عادتها من استعمال هذه اللفظة في
الدعاء ولهم في ذلك غرضان احدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل
وكانهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعاء بان يبقى ذكره ولا يذهب
لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه
ولا يجوز ان يكون جمع عدو لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهي الناقة
الذي تنحر للنحر والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد والازر جمع ازار والمعنى
لا يهلكن قومي الذين هم سم على اعدايهم وآفة لابلهم كانهم كانوا ينحرون منها لاضيافهم
والنزول في الحرب على ضربين احدهما في اول الحرب وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا
خيلهم والثاني في آخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على اقدامهم اذا كان
القتال في موضع وعر لا مجال فيه للخيل والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة الفرج
يريد انهم لا يعقدون مازرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة
الازار والذيل ارادوا انه لا يزني واذا وصفوه بطهارة الكم ارادوا انه لا يخون ولا يسرق
واذا وصفوه بطهارة الجيب ارادوا ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر والمقصود من البيت
يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي وعلى القطع باضمار مبتدا
تقديره هم ويجوز نصبها على القطع ايضا باضمار فعل تقديره امدح او اذكر ويجوز
رفع الاول وهو النازلون على الاتباع لقومي او على القطع باضمار هم ويجوز نصب
الثاني وهو الطيبون على القطع باضمار امدح او اذكر على ما ذكرنا ويجوز عكسه
وهو نصب الاول ورفع الثاني على القطع فيهما لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق
بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة
اجنبية او لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه او لما فيه من القصور بعد الكمال
لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن النعت الاول
وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع ان اتبعت الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فان اتبعت
بعضا وقطعت بعضا فليس فيه الا الاتباع لان القطع في البعض والاتباع في البعض

مشروط

مشروط بتقدم المتبع والى جواز القطع والاتباع اشار الناظم بقوله واقطع او اتبع ان
يكن معينا بدونها وان لم يعرف مسمى المنعوت الا بمجموعها وجب اتباعها كلها للمنعوت
لتنزيلها منزلة الشيء الواحد واليه اشار الناظم بقوله وان نعوت كثرة وقد تلت
مفتقرا لذكرهن اتبعت وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان
زيد هو الموصوف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد
منهم زيد واحدهم تاجر كاتب والاخر تاجر فقيه والاخر فقيه كاتب
فلا يتعين زيد الاول من الاخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها وان تعين
ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي تعين به الاوجه الثلاثة الاتباع والقطع
الى الرفع او الى النصب والجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح واليه الاشارة بقول النظم
او بعضها اقطع معلنا واذا كان للنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع
لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص وجاز في الباقي
من نعوته القطع عن المتبوع سوا تعين مسماه بدونها ام لا لان المقصود من النعت التخصيص
وقد حصل بتبعيه الاول كقوله وهو ابو امية الهذلي يصف صائدا ويأوي الى نسوة عطل
وشعثا مراضيع مثل السعالي فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء
المهملتين يقال عطلت المراة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثاني وهو شعثا
بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفي آخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهي المغبرة
الراس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره اخص شعثا ونحوه والمراضيع جمع مرضع و
والسعالي جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت لم يحسن القطع الا في الشعر
وحقيقة القطع ان تجعل النعت خبرا لمبتدا او مفعولا لفعل فان كانت النعت
المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدا ان رفعت النعت وقدرت
هو والفعل ان نصبت النعت وقدرت للمدح امدح وفي الذم ادم وفي الترحم ارحم وعلى
ذلك يحمل قول النظم وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدا او ناصبا لن يظهرا كقولهم
في المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو فهو مبتدا والحميد خبره وقوله تعالى في الذم
وامراته حمالة الحطب بالنصب لحماله باضمار اذم وامراته مرفوع بالعطف على فاعل
يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت
المقطوع مستانفة قال الشاطبي لان الصفة مع المقدر يصير جملة مستقلة لا موضع لها
من الاعراب انتهى ووجه وجوب حذف الرافع والناصب انهم لما قصدوا انشاء
المدح او الذم او الترحم جعلوا اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو
اظهروا العامل وقالوا ادعو عبد الله مثلا لخفي معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا

مستثنا ثنًا وان كان النعت المقطوع لمجرد ذلك اي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره
اي ذكر العامل وهو المبتدا او الفعل بقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة بالجر
على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف وذلك
ان تظهر كلا من المبتدا والفعل فتقول هو التاجر واعني التاجر كانه على تقدير سوال
سايل فتقول من هو او من تعني فصل ويجوز بكثرة حذف المنعوت اذا علم وكان
النعت اما مفردا صالحا لمباشرة العامل اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت برجل
راكب صاهلًا اي فرسًا صاهلًا او بمصاحبة ما يعينه نحو والنا له الحديد ان اعمل
سابغات اي اعمل دروعًا سابغات فحذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص
بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد اشعر به وحيث حذف الموصوف اقيمت صفته مقامه لكونها
صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشرة فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبًا ومن
غير الغالب ولقد جاءك من نباء المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا يدخل
في معرفة او كان النعت جملة او شبهها وكان المنعوت مرفوعًا كما قال الفارسي وكان بعض
اسم مقدم مخفوض بمن او في فالاول كقولهم منا ظعن اي شاخص ومنا اقام
فعطف واقام جملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء اي
منا فريق ظعن ومنا فريق اقام والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن
هذا التقدير البصريين وقدر الكوفيين المحذوف موصولا اي الذي ظعن والذي اقام
وما قدره البصريون اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف بصفته
لتلازمهما والثاني كقولهم ما في الناس الا شكرًا وكفر اي الا رجل شكر ورجل كفر
والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو الناس وكقوله وهو ابو الاسود الحماني
لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم ففيه حذف وتغيير
نصف امرء وتقديم وتاخير في مثال لك فحذف
وتقديم وتاخير واصله لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تاثم
الموصوف بجملة يفضلها وهو احد وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو قومها
وكسر حرف المضارع من تاثم على لغة غير الحجازيين وابدل الهمزة يا لوقوعها ساكنة
بعد كسرة تشبيهًا بالالف وقدم جواب لو وهو لم تيثم على جملة النعت وهي يفضلها
حال كونه للجواب فاصلا بين الخبر المقدم وهو في قومها الذي هو الجار والمجرور
والمبتدا المؤخر وهو احد المحذوف وانما قدر متاخرا لان النكرة المخبر عنها
بظرف او جار ومجرور يختص تحت تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهملتين
ما يعده الانسان من مفاخر ابائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال
واصله موسم قلبت الواو يا لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك

اي قريب

اي قريب دون ذلك وقولهم ما في بني تميم الا فوق ما يريد اي الا رجل فوق ما تريد
وقولك ما منا الا على اهبة او ما فينا الا على اهبة فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم
مخصوص بمن او في لم يجز حذفه الا في الضرورة كقوله وبرمي بكفي كان من ارمي البشر اي
بكف رجل كان ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا
فحذف النعت وبقي المنعوت اي كل سفينة صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعيبها
لا تخرجها عن كونها سفينة فلا فايدة فيه حينيذ قاله في المغني وقول الشاعر
وهو عباس ابن مرداس وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم اعط شيا ولم امنع
فحذف النعت وابقى المنعوت اي شيا طايلا والذي الجا الى تقدير هذا النعت
تحري الصدق فان الواقع انه اعطا شيا بدليل قوله ولم امنع ولكنه لم يرتضه فاحتاج
الى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق وتتحلى بزينة الحق وعليه في المغني بدفع
التناقض واعترض بان عدم الاعطا الا ساقي عدم المنع وسبب قول عباس هذا
البيت ان النبي صلى الله عليه وسلم حين اعطى المولفة قلوبهم من نفل حنين ما يه
ما يه اعطاه اباعر فسخطها وقال اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينه والاقرع وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم اعط شيا ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان
مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم ومن تضع اليوم لا يرفع فقال صلى الله
عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزادوه حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه و
يعني عيينه ابن حصن والاقرع ابن حابس والتدرا بضم التاء الفوقانية المثناه واسكان
الدال المهملة وفتح الراء وسابقه على همزة القوه والعده وقوله وهو المرقش الاكبر
ورث اسيد الحر بن بكر مهفهفة لها فرع وجيد فحذف النعت فيهما وابقى
المنعوت اي فرع فاحم وجيد طويل بدليل ان البيت للمدح وهو لا يحصل
باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين
والفرع بالفاء والعين الشعر والفاحم بالفاء والحاء المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم
واسكان اليا مخففة العنق فكانه قال لها شعر اسود وعنق طويل والى جواز
حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله وما من المنعوت والنعت عقل يجوز
حذفه وفي النعت يقل فصل ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف
العطف الا ام وحتى قاله ابن خروف وصوبه الموضح في الحواشي واذا تقدم النعت
على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا
من النعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراة الجر وان كانا نكرتين نصب
النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف

والظرف علي الجملة غالبًا فيهن هذا باب التوكيد والتاكيد ايضا
لغة فيه ولم يتفرد احدهما بتصرف فيجعل اصلا يقال وكد توكيدًا واكد تاكيدًا والواو
اكثر وكذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة والمراد به التابع وهو ضربان لفظي وسياتي
اخر الباب ومعنوي وهو الفاظ مخصوصة وكذلك استغني عن حده وله سبعة
الفاظ محصورة وغيرها كالتابع لها من الفاظه اللفظ الاول والثاني النفس والعين
ويوكد بهما لرفع المجاز عن الذات والي التوكيد بهما اشار الناظم بقوله بالنفس او
بالعين الاسم اكدا يقال جا الخليفة فيحتمل انه علي تقدير مضاف وان الجاي خبره
او ثقله بكسر المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال وبفتحهما متاع المسافر وحشمه
فاذا اكدت بالنفس فقط او بالعين فقط او بهما معًا بشرط تقديم النفس فقلت جا
الخليفة نفسه او عينه او نفسه عينه ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات وصار الكلام
نصًا علي ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور علي ان التوكيد
يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله البتة ويجب في النفس والعين جميعهما اتصالهما
لفظا بضمير مطابق للموكد بفتح الكاف ليرتبط به ويجب ان يكون لفظهما طبقه في
الافراد والجمع والي ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير طابق الموكدا تقول جاني زيد
نفسه عينه وهند نفسها عينها والزيدون انفسهم اعينهم والهندات انفسهن اعينهن
ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا اعيانهم في التوكيد واما في التثنية فالافصح
في النفس والعين جمعهما جمع قلة علي افعل بضم العين فيقال جاني الزيدان او الهندان
انفسهما اعينهما ويجوز في غير الافصح نفسهما عينهما بالافراد ونفساهما عيناهما بالتثنية
عند ابن كيسان سماعًا واجاز ذلك ابن اياز في شرح الفصول تبعًا لابن معطي ووافقهم
الرضي واقتصر في النظم علي الجمع فقال واجمعهما بافعل ان تبعا ما ليس واحدا يكن
متبعا وانما ترك الاصل في المثني كراهة اجتماع تثنيتين وعدل الي الجمع لان ال
التثنية جمع في المعني ويترجح افرادهما علي تثنيتهما عند الناظم كما يوخذ من عموم
قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ويختار في المتضايفين
لفظا او معني الي متضمنيهما لفظ الافراد انتهي كلام الناظم وغيره يعكس ذلك
فيرجح التثنية علي الافراد ولم اقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية
لم ترد الا في الشعر والالفاظ الباقية من السبعة كلا وكلتا للمثني نحو جا الزيدان
كلاهما والمراتان كلتاهما وكل وجميع وعامة لغيره اي لغير المثني وهو الجمع مطلقًا
والمفرد بشرط ان يتجزي بعامله نحو جا القوم كلهم او جميعهم او عامتهم والهندات
كلهن او جميعهن او عامتهن واشتريت العبد كله او جميعه او عامته ويجب اتصالهن

بضمير الموكد لفظا ليحصل الربط التابع والمتبوع والي ذلك اشار الناظم بقوله وكلا اذكر في الشمول وكلا
كلتا جميعًا بالضمير موصلا فليس منه اي من التوكيد خلق لكم ما في الارض جميعًا لعدم الضمير موصلا خلافا
لمن وهم ممن عاصر الموضح يعني ابن عقيل فانه قال ان جميعًا لتوكيد للما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق
ولو كان كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني ولا قراة بعضهم
انا كلا فيها لعدم الضمير خلافا للفرا والزمخشري في قولهما انا كلا توكيد لاسم ان بل الصواب ان
جميعًا في الاية الاولي حال من ما الموصولة وكلا في الاية الثانية بدل من اسم ان وابدال الظاهر من
ضمير الحاضر بدل كل جايز اذا كان مفيدًا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الي ضمير ويجوز
في كل ان يلي العوامل اذا لم يتصل بالضمير نحو جا في كل القوم ويجوز تجيها بدلا بخلاف
جاني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة قاله في المغني قال ابن مالك ويجوز كونها اي كلا حالا من ضمير الاستقرار
المنتقل الي الظرف يعني فيها وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعني وتقديم الحال
علي عاملها الظرفي فالذي في المغني و كلا وكلتا وكل وجميع وعامة يوكد بهن لرفع احتمال التقدير بعض
مضاف الي متبوعهن فمن ثم اي من اجل الاحتمال المذكور جاز ان يقال جاني الزيدان كلاهما والمراتان
كلتاهما لجواز ان يكون الاصل جا احد الزيدين او احدي المراتين وان اطلق للمثني واريد به واحد
كما قال الله تعالي يخرج منهما اللولو والمرجان يعني يخرج من احدهما وهو البحر الملح واللولو كبار
الدر والمرجان صغاره وامتنع علي الاصح ان يقال اختصم الزيدان كلاهما والهندات كلتاهما
لامتناع التقدير المذكور لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل علي امتناع ذلك اطباقهم
علي منع جا زيد كله لعدم الفايدة هذا قول الاخفش وهشام والفرا وابي علي وذهب الجمهور الي اجازته وتبعهم
ابن مالك في التسهيل واحتج المجيز بان العرب قد ياتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جا القوم كلهم اجمعون كنعوت
وجاز ان يقال جا القوم كلهم واشتريت العبد كله لرفع الاحتمال المذكور وامتنع ان يقال جا زيد كله
لعدم الفايدة او يستحيل نسبة المجي الي جزيه المتصل به دون البعض الاخر والتوكيد بجميع غريب ومنه
قول امراة من العرب وهي ترقص ولدها فداك حي خولان جميعهم وهمدان وكل ال قحطان والاكرمون عدنان
فجميعهم توكيد لحي خولان وفداك من التفدية بالدال المهملة ويجوز في الفا الكسر فيكون مبتدا وحي خبره
ويجوز فتحها فيكون فعلا ماضيا وحي فاعله وخولان بفتح الخا المعجمة وسكون الواو وهمدان
بفتح الها وسكون الميم واهمال الدال قبيلتان من اليمن وقحطان ابو اليمن وعدنان ابو معد وهو
عطف بيان علي الاكرمون وقد يكون جميع بمعني مجتمع ضد مفترق فلا يفيد توكيدا كقوله يهنيك
عن هذا او انت جميع وكذلك التوكيد بعامة غريب ولذلك اغفله اكثر المصنفين والتا فيها لازمة
بمنزلتها في اللزوم في النافلة فيصلح مع المونث والمذكر فتقول اشتريت الامة عامتها والعبد
عامته بالتا مع المذكر كما قال الله تعالي ويعقوب نافلة لك بالتا وفي ذلك تعريض بالرد علي الشارح
حيث حمل قول والده في النظم واستعملوا ايضا ككل فاعله من عم في التوكيد مثل النافلة علي الزيادة

علي ما ذكره النحويون في هذا الباب فان اكثرهم اغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الامر كما قلنا علي ما
ذكروه فان من اجلهم سيبويه ولم يغفله انتهي وفي الافصاح ان المبرد خالف سيبويه فزعم ان عامتهم
بمعني اكثرهم نعتده يكون من بدل البعض عكس معني التوكيد فانه تخصيص والتوكيد تعميم فصل
ويجوز اذا اراد تقويه التوكيد ان يتبع كله باجمع وكلها بجمعا وكلهم باجمعين وكلهن بجمع فتقول
جا الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعا والقوم كلهم اجمعون والنسا كلهن جمع قال الله سبحانه وتعالي
فسجد الملايكة كلهم اجمعون والي ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل اكدوا باجمعا جمعا اجمعين
ثم جمعا وقد يوكد بهن استقلالا وان لم يتقدم عليهن كل نحو قولك جا الجيش اجمع والقبيلة جمعا
والقوم اجمعون والنسا جمع قال الله تعالي لاغوينهم اجمعين ان جهنم لموعدهم اجمعين واليه اشار
الناظم بقوله ودون كل قد يجي اجمع جمعا اجمعون ثم جمع ولا يجوز تثنية اجمع ولا جمعا عند جمهور
البصريين استغنا بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعا والي ذلك اشار الناظم بقوله واغن بكلتا في مثني
وكلا عن وزن فعلا ووزن افعلا كما استغنوا غالبا بتثنية سي بكسر السين المهملة وتشديد اليا
عن تثنية سوا بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواان الا نادرا واجاز الاخفش والكوفيون ذلك اي
تثنية اجمع وجمعا فيقول علي رايهم جا الزيدان اجمعان بتثنية اجمع والهندان جمعاوان بتثنية جمعا
قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعي ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو
اكتع وكتعا واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل
لابن مالك ان بعض الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا فيقدح في دعوي الاتفاق وان افاد جاز عند
الاخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا واليه اشار الناظم
بقوله وان يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل وتحصل الفايدة بان يكون المنكر الموكد
وهو النكرة زمنا محدودا وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتدا وانتها اليوم واسبوع وشهر وحول
ويكون التوكيد من الفاظ الاحاطة والشمول بقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا وكاعتكفت اسبوعا
كله وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب ومن انشد كالناظم وابنه شهر
مكان حول فقد حرفه من التحريف وهو التغيير لان المعني يفسد عليه لان الشاعر تمني ان يكون
عدة الحول من اوله الي اخره رجبا لما راي فيه من الخيرات ولا يصح ان يتمني ان عدة شهر كله رجب لان
الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتي يتمني ان يكون كله رجبا ولا يجوز صمت زمنا
كله لان النكرة غير محدودة فان الزمن يصلح للقليل والكثير ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس
من الفاظ الاحاطة ولا فايدة في ذلك في ذلك ولا يجوز هذا اثر نفسه عند ابن عصفور خلافا
لابن مالك اذ ليس من فوايد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي الا بالنسبة
الي الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك واما جا زيد نفسه ففايدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي
بخلاف جا اسد نفسه فانه لدفع المجاز اللغوي قاله الموضح في الحواشي واذا اكد ضمير مرفوع متصل

بالنفس

بالنفس او بالعين وجب توكيده اولا بالضمير المنفصل والي ذلك اشار الناظم بقوله وان توكد
الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع قمت انت نفسك وقوما
انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وقوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن و
وقمن انتن انفسكن كراهة ابهام الفاعلية عند استتار الضمير في نحو هند ان لو قيل خرجت عينها
توهمت الباصرة او نفسها توهمت نفس الحياة وحملوا ما لا لبس فيه علي ما اللبس فيه كما في مسئلة ابراد
كالتوكيد وانما ذلك في العطف بخلاف قام الزيدون انفسهم فيمتنع الضمير المنفصل لان الضمير
لا يوكد الظاهر لكون الضمير اقوي من الظاهر بالاعرفية فيمتنع ان يكون تحملا لما هو اضعف منه
وبخلاف ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير المنفصل
فيهن جايز لا واجب اما الاولان فلان الضمير الموكد غير مرفوع واما الثالث فلان التوكيد بغير
النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظيه في الاختيار والي ذلك اشار
الناظم بقوله واكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما واما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به
ما قبله من لفظه زاد في التسهيل او تقويته بموافقه معني وكلامه مما يكون في الاسم والفعل والحرف
والجملة ولا يزيد علي ثلاث مرات فالاول في الاسم نحو جا زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم وقمت قمت والثاني
كتاكيد اسم بمرادفه نحو حقيق جدير وصمت سكت زيد وحل جير وقعدت جلست او فعل باسم
فعل نحو انزل نزال او ضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت انا والي ذلك اشار الناظم بقوله و
وما من التوكيد لفظي يجي مكررا فان كان الموكد جملة اسميه او فعليه فالاكثر اقترانها بالعاطف
وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف نحو كلا سوف تعلمون الايتين ثم ما ادري كيف
نارشد بقوله الايه الي ان الموكد ما بعد ثم وفي ذلك تعريض بالشارح حيث مثل با ولي لك فاولي
ولم يرد فا وهم ان الموكد الجملة المقرونة بالفا وتاتي الجملة الموكدة بدونه اي بدون العاطف
نحو قوله عليه السلام والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا
ثلاث مرات ويجب الترك للعاطف عند اللبس وايهام التعدد نحو ضربت
زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر مرتين تراخت احداهما
عند الاخري والفرض انه لم يقع الضرب الا مرة واحدة وان كان الموكد اسما ظاهرا او ضميرا
منفصلا منصوبا فواضح امره انه يتكرر بحسب الاراده من غير شرط نحو قوله صلي الله عليه
وسلم ايما امراة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات
وقوله فاياك اياك المرا فانه الي الشر دعا وللشر جالب فكرر الضمير المنصوب المنفصل مرتين
والمرا بكسر الميم المجادلة منصوب علي التحذير ودعا بتشديد العين من امثلة المبالغة
وان كان الموكد ضميرا منفصلا مرفوعا جاز ان يوكد به كل ضمير متصل والي ذلك

اشار الناظم بقوله ومضمر الرفع الذي قد انفصل أكد به كل ضمير اتصل نحو قمت انت
واكرمتك انت ومررت بك انت فينفع ضمير الرفع توكيدًا لجميع الضماير المتصلة وان اختلف
الوضع ووجه ذلك ان الضمير المنفصل اصلة للمرفوع دون المنصوب والمجرور ولان اول احوال
الاسم المنصوب الاسم الابتدا ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره واما المنصوب والمجرور
فلابد لهما من لفظ يعمل بينهما فيتصلان به فاذا احتجنا الى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشي بعينه
دون من يقوم مقامه او شبهه احتجت الى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع
فاستعملناه في الجميع كما اشترك الجميع في نا قمتنا واكرمتنا وغلامنا وهو القياس لان اصل الضماير
ان ياتي على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل السيرافي وبقي عليه ان يقول واستعير
المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض وان كان
المؤكد ضمير اتصلا وصل عاوصل به مؤكده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ
ضمير متصل الامع اللفظ الذي به وصل نحو جعلت جعلت واكرمك اكرمك وعجبت منك منك
لان اعادته مجردا عما وصل به تخرجه من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل وان كان المؤكد
فعلا او حرفا جوابيا يوتى به في جواب نفي واثبات فواضح امرهما فيكرر الفعل والحرف بغير شرط
كقولك قام قام زيد وبلى وبلى ونعم نعم وقوله وهو جميل بن عبد الله لا لا ابوح بحب بثينة انها
اخذت على موثقا وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون
المثلثة وفي اخرها التانيث اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبه اشتهرت ومواثق جمع موثق بمعنى
ميثاق واصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة وان كان الحرف المؤكد حرفا غير جوابي
وجب امران ان يفصل بينهما اي بين الحرفين المؤكد والمؤكد وان يعاد مع التوكيد ما اتصل
بالمؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد مضمرا لكونه كالجزء منه والى الامر الثاني اشار الناظم بقوله
كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب نحو قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما
انكم مخرجون فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى الواقعة مفعولا ثانيا ليعدكم
وفصل بينهما بالظرف وما بعده واعيد مع ان الثانية الضمير المتصل بان الاولى وهو الكاف
والميم ووجب ان يرادها اي لفظ المتصل بالحرف المؤكد او ضمير اي ضمير المتصل بالحرف المؤكد ان
كان ما اتصل بالحرف المؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل فان الثانية مؤكدة لان الاولى
واعيد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيد او ان زيدا انه فاضل فان الثانية
مؤكدة للاولى وهو لفظ زيد او ان زيدا انه فاضل واعيد مع ان الثانية ضمير الظاهر الذي
اتصل بان الاولى وعود ضميره هو الاولى من اعادته بلفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى
ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي الثانية توكيد لفي الاولى واعيد مع في الثانية ضمير رحمة ولا
يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور باعادة الجار لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى

منه ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون
قام زيد هو وانما جوز ذلك بعضهم بالقياس قاله في المغني وكذا اذا اعيد ظاهر مضاف
لظاهر فانه تختار اضافة التوكيد لضميره نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله
لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام التسهيل
ان الفصل بين الحرفين قايم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه وشذ اتصال
الحرفين المؤكد والمؤكد من غير فصل كقوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد
ضيما فاكد الاولى بان الثانية من غير فصل بينهما واجازه الزمخشري اختيارا قال ابن مالك
في شرح التسهيل وقوله يعني الزمخشري مردود لعدم امام يسند اليه وسماع يعول عليه
ولا حجة له في البيت فانه من الضرورات واسهل منه اي من هذا البيت في اتصال الحرفين
قوله وهو خطام المجاشعي وقيل الاغلب العجلي حتى تراها وكان وكان اعناقها مشددات
بقرن لان المؤكد له حرفان وهما الواو وكان فلم يتصل لفظ بمثله بل بغيره لان التوكيد الواو
وهو الواو الثانية مفصول بالمؤكد الثاني وهو كان والتوكيد الثاني مفصول بالتوكيد الاول
والمؤكد الثاني قاله الموضح في الحواشي وضعف كان الثانية للتاكيد وقال الفارسي في التذكرة في هذا
البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة يعني التوكيد لمكان العطف بالواو ولان هذا العطف لم ترد
في موضع نقله الشاطبي عنه في باب التنازع وافرد الضمير في تراها واعناقها يرجع الى المطي المذكورة
قبله والقرن بفتحتين حبل تقرن به البعير واشد منه اي من البيت الاول قوله وهو رجل
من بني اسد فلا والله لا يلفى لما بي
ولا للما بهم ابدا دواء
لان الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد فاتصل لفظ بمثله واسهل من هذا البيت
قوله وهو الاسود بن يعفر فاصبح لا يسالنه عن عما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا لان المؤكد
بفتح الكاف وهو عن على حرفين والمؤكد وهو الباء على حرف واحد والاختلاف اللفظين وهما
عن والباء وصح توكيد عن بالباء لانها بمعناها فهو توكيد بالمرادف ولذا سهل لان احدهما عن على
حرفين والثاني ان لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد بخلاف للما بهم قاله في شرح الكافية فتنبه

هذا باب العطف

وهو في الاصل مصدر عطفت الشي اذا ثنيته وعطف الفارس
على قرنه اذا التفت اليه وهو في الاصطلاح ضربان عطف نسق بحرف وسياتي في باب يلي هذا
وعطف بيان بغير حرف واليهما اشار الناظم بقوله العطف اما ذو بيان او نسق والكلام الان
في عطف البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله والغرض الان بيان ما سبق وسمي بيانا لانه تكرار
للاول لمرادفه لزيادة البيان فكانك عطفته على نفسه وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه
ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة هذا معنى قول النظم فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد
به منكشفة فخرج بالمشبه للصفة النعت لان المشبه للشي غير ذلك الشي فكانه قال تابع غير صفة و

وخرج بذلك الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل والاول والاول وهو ايضاح المعرفة
متفق عليه عند البصريين والكوفيين كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان بها من نقب ولا
دبر فعمر عطف بيان على ابي حفص للايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده
وقصة قايله مع سيدنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه والثاني وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور
البصريين واثبته الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة
من المتاخرين منهم الزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده واشار اليه في النظم بقوله فقد يكونان
منكرين كما يكونان معرفين وجوزوا ان يكون منه اي من عطف البيان للنكرة او كفارة طعام مسكين
فيمن نون كفارة فطعام مساكين عطف بيان على كفارة ونحو من ما صديد فصديد عطف بيان على
ما والباقون من البصريين وغيرهم يوجبون في ذلك البدل بدل كل من كل فخصوا عطف البيان
بالمعارف محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض
النكرة قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه
في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة وهي الرفع والنصب والجر والافراد والتذكير والتنكير
وفروعهن ففرع الافراد التثنية والجمع وفرع التذكير التانيث وفرع التنكير التعريف تقول جاني محمد
ابو سهل فابو سهل مرفوع والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من
ثلثة ايضا وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث ومنكر
والتنكير واحد من اثنين ايضا وهما التنكير والتعريف والى ذلك اشار الناظم بقوله فاولينه من وفاق
الاول ما من وفاق الاول النعت ولي وقول الزمخشري ان مقام ابرهيم عطف بيان
على ايات بينات يخالف لاجماعهم لان البصريين والكوفيين اجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع
المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم نصوا على ان المبدل اذا كان متعددا وكان
البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها مقام ابرهيم او بعضها مقام ابرهيم فهو مبتدا
او خبر مبتدا وقوله اي الزمخشري وقول الجرجاني يشترط في عطف البيان كونه اوضح واخص من
متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة اذ الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص
من المضاف الى ذي الاداة لان تخصيص الاشارة زايد على تخصيص ذي الاداة ومخالف للقياس ايضا
لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم
زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح نعم لو قيل يشترط في عطف البيان ان يكون اجلى من المعطوف
عليه لكان مذهبا لان الجلي يبين الخفي ويصح في عطف البيان اذا قصد به ما يقصد بالبدل ان يعرب
بدل كل من كل لما فيه من البيان الا ان امتنع الاستغناء عنه فيمتنع ان يكون بدلا نحو هند قام
زيد اخوها فاخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا لانه لا تدل ابح الاستغناء
عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبر الهند اذ الجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها

بالمخبر

بالمخبر عنه والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو تابع لزيد فلو اسقط لم يصح الكلام فوجب
ان يعرب اخوها بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من جملة اخرى فتخلو الجملة
المخبر بها عن رابط او امتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فالحارث يتعين كونه عطف
بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لامتناع احلاله محل الاول اذ لو قيل يا الحارث لم يجز
لان يا وال لا يجتمعان هنا وقوله وهو طالب ابن ابي طالب ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما
بالله ان تحدثا حربا فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على اخوينا
ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل اخوينا فيكون التقدير يا عبد
شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادي اذا عطف عليه اسم مجرد من ال وجب ان
يعطي ما يستحقه لو كان منادي ونوفل لو كان منادي لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب
وقوله وهو المرار الاسدي انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر يتعين
كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز ان يكون بدلا منه لامتناع احلاله محل الاول اذ لو قيل بالحارث
لم يجز لان يا وال لا يجتمعان هنا لان البدل في نية احلاله محل الاول ولا يجوز ان يقال انا ابن
التارك بشر لان الصفة المقرونة بال التارك لا يضاف الا لما فيه ال كالبكري فيجوز البدلية في هذا
البيت عند الفرا لاجازته اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع المعارف نحو الضارب زيد وليس
مذهبه مرضيا عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وصالحا لبدلية يرى في غير نحو يا غلام
يعمرا ونحو بشر تابع البكري وليس ان يبدل بالمرضي ومن المستثنيات ان يضاف اسم التفضيل الى عام
ويتبع بقسميه نحو زيد افضل الرجال والنسا لانه لو نوي احلال الرجال محل الناس لنوي احلال ما
عطف عليه وهو النسا محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النسا وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل
اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه يشترط فيه ان يكون منهم ومن ثم خطي من قال انا اشعر
الانس والجن ومنها ان يتبع صفه اي تضاف بايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوي
احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة اي ومنها ان يتبع مجرور
اي بمفصل نحو بابي الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوي احلال زيد مع عطف عليه وهو عمرو
محل الرجلين لزم اضافة اي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها اذا كان بينهما اجمع مقدر نحو اي
زيد احسن معنا اي اجزايه احسن او عطف على اي مثلها اخوانني وانك فارس الاحزاب ومنها
ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندي لانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف
عليه وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وهي انما تضاف الى مثني غير مفرق وشذ
كلا اخي وخليلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسايل المستثناة مبنية على ان البدل لا بد وان يكون
صالحا للاحلال على الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوايل
وقد جوزوا في انك انت كون انت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت وقال ابو سعيد على

علي ابن مسعود في كتابه المستوفي اولى ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيدا بدل من رجل ولا يلزم
ان يجوز نعم زيد انتهى وقال الفخر الداري وهذا الاستثنى مبني علي ان المبدل منه في حكم
الطرح والبدل هو المعتبر ومذهب سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج
اليه لغرض لحن كقولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يصح كلامك انتهى
ويفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف
متبوعه في التعريف والتنكير ومنها انه ليس في نية احلاله محل الاول وليس من جملة اخرى وليس
متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع والله اعلم **هذا باب عطف النسق** بفتح
السين بمعنى المنسوق من نسقت الشي نسقا بالتسكين اذا اتيت به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه
باب الشركة **وهو تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد الاحرف الاتي ذكرها** هذا معنى قول الناظم
تال بحرف متبع عطف النسق فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف بالاتي ذكره ما بعد
اي التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنفر اي اسد فان اسد تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير
وهو اي وليس من الاحرف الاتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلي على الاخفى وليس
لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى ان اي عاطفة **وهي** اي الاحرف الموعود بها
نوعان احدهما ما يقتضي التشريك في اللفظ بوجوه الاعراب **و في المعنى اما مطلقا** من غير قيد
وهو اربعة الواو والفا وثم وحتى تقول جاء القوم وزيد او فزيد او ثم زيد او حتى زيد
فزيد شارك القوم في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجي والى هذا اشار الناظم بقوله فالعطف
مطلقا بواو ثم فا حتى ثم وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة **واما مقيدا بقيد وهو**
اثنان **او وام فشرطهما** في اقتضا التشريك لفظا ومعنى **ان لا يقتضيا اضرابا** لان القايل ازيد في الدار
هو احد المذكورين وغير عالم بتعيينه والذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار
في الدار وانتفايه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ وكذلك او
مشركة ما بعدها لما قبلها فيما يجابها لاجله من شك او تخيير او غيرهما فان اقتضيا اضرابا كانا مشركين
في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل وسياتي بيان ذلك وذهب الجمهور الى ان او وام كانا في
اللفظ لا في المعنى دايما والصحيح عند ابن مالك الاول **والثاني ما يقتضي التشريك في اللفظ دون**
المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع من النحويين نحو ما قام زيد
بل عمرو **ولكن عند سيبويه وموافقيه** نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هولا القايلون بان
لكن من حروف العطف على ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم يدخل عليها الواو
وهو مذهب الفارسي والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو الزايدة قبلها لزوما وصححه
ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه يحمل عليه والثالث انها عاطفة تقدمتها الواو او لا وهو مذهب
كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة **واما لكونه بالعكس وهو ان ينفي عما**

لانه مجاز ولانه لا يفيد ولذا لا يفصل بينهما [partly illegible margin note]

من بعده ما ثبت لما قبله **وهو لا عند النحاة بالجميع** نحو جا زيد لا عمرو **وليس عند البغداديين** كما نقله
ابن عصفور ونقله ابو جعفر النحاس وابن باشاد عن الكوفيين وجري عليه في التسهيل
كقوله وهو لبيد واذا اقرضت قرضا فاجزه **انما يجزي الفتى ليس الجمل** برفع الجمل عطفا على الفتى
وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك اشار الناظم بقوله
وانتفت لفظا بحسب بل ولكن **فصل في** كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها **اما**
الواو فلمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب ولا معية على الصحيح خلافا للفرا
وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب والتعبير بمطلق
الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى والالتفات لمن غاير بينهما بالاطلاق والتقييد
قاله الدماميني وقد اطال الناس في ذلك حتى افردوه بالتصنيف واذا ثبت انها لمطلق الاجتماع
في الحكم **فتعطف متاخرا في الحكم** على متقدم عليه **نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم** فابراهيم معطوف
على ذلك اللاحق مع اعادة الجار عطف متقدم على متاخر **وتعطف مصاحبا** للمعطوف عليه
في الحكم **نحو فانجيناه واصحاب السفينة** فاصحاب السفينة معطوف على الها عطف مصاحب
والى ذلك اشار الناظم بقوله فاعطف بها لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا
فعنده ثلاث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلة فمجيها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير وبعكس الترتيب
قليل فيكون عند الاحتمال والتجرد من القراين للمعية براجحية وللمتاخر برجحان وللتقدم بمرجوحية
هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث **وتنفرد الواو** من بين ساير حروف العطف **بانها**
تختص باحد وعشرين حكما **الاول انها تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به** اي بالاسم المعطوف
عليه **كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو** وسواء زيد وعمرو
وجلست بين زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفي به فلا يقال اختصم
زيد وتضارب زيد واصطف زيد وسوي زيد وجلست بين زيد **اذ الاختصام والتضارب**
والاصطفاف والمساواة **والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا**
والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك يشير قول
الناظم واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه **ومن هنا** اي من هذا المكان وهو اختصاص الواو
بذلك **قال الاصمعي** بفتح الميم في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل بالفا في احدى الروايتين
الصواب ان يقال بين الدخول وحومل بالواو على الرواية المشهورة وجه القياس لان البينية
لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب **وحجة الجماعة** السماع واختلفوا في التخريج فقال
يعقوب ابن السكيت انه على حذف وان التقدير بين اهل الدخول فحومل وقال الخطابي الماردي انه
على اعتبار التعدد حكما لان الدخول مكان يجوز ان يشتمل على اماكن متعددة كما تقول قعدت بين
الكوفة يريد بين دورها واماكنها **وان التقدير بين اماكن الدخول فاماكن الدخول في منزلة اختصم**

ع على نوح متاخر عن ابراهيم ... عليهما السلام [partly illegible margin note]
... الدماميني [partly illegible margin note]

الزيدون فالعمرون اذ كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا عندي اصح من ان تحمل شاذ
اذا ثبت الرواية انتهي والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين
المهملة ما تناقط من الرمل واللوي بكسر اللام والغفر رمل يعوج ويلتوي فان قلت فقد قطعت ان
المساواة من المعاني النبيه التي لا يعطف فيها الا بالواو وقد جاء العطف فيها بام كقوله تعالى
سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم قلت اجيب عنه بانه هذا الكلام منقول فيه لا بحالته الاصلية اذ الاصل
سواء عليهم الانذار وعدمه فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو قاله الموضح في الحواشي الثاني
ما تفرد به الواو عطف سببي على اجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه وزيد
مررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا
قطعا على الصلوات والصلوة الوسطى الرابع عطف الشي على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس
عطف عامل قد حذف وبقي معموله نحو والذين تبوؤا الدار والايمان السادس جواز فصلها من معطوفها
بظرف او عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة نحو قوله
جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلثة لست عنها بمرعوي وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفا
وثم واو ولا كذلك قاله التفتازاني الثامن جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وارجلكم
في قراءة ابي عمرو وابي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف
امسيت العاشر انها لا اذا عطفت مفردا بعد نفي نحو ولا تهتدي ولا القلايد او نهي
نحو فلا رفث ولا فسوق او مؤول بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر ايلاؤها اما سبقت بمثلها غالبا
اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة الثاني عشر عطف العقد على النيف نحو احد وعشرين
الثالث عشر عطف النعوت المتفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله على ربعين مسلوب وبالي الرابع عشر عطف
ما حقه التثنية والجمع كقوله ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد الخامس عشر
عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات
واما عكسه نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فنبشاركها فيه حتى نحو مات
الناس حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام قاله في المغني السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن
رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رايت زيدا
الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله تعالى من امن منهم بالله واليوم الاخر قال ومن كفر التاسع عشر
العطف في التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروة والنجدة العشرون عطف
السابق على اللاحق نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله الحادي والعشرون عطفا اي على
مثلها كقوله اي واياك فارس الاحزاب واما الفاء فللترتيب المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها
لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك وقد يكون للترتيب الذكري والمراد به ان يكون وقوع المعطوف
بها بعد المعطوف عليه انما هو بحسب الذكر لفظا لا لان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول واكثر

ميكون

ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة والتعقيب
وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة نحو اماته فاقبره وتعقيب كل شي بحسبه الا ترى
انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة ودخل
البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وكثيرا ما تقتضي الفا ايضا التسبب وهو
ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه ان كان المعطوف بها جملة او صفة فالاول
نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثاني نحو لاكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون
فشاربون عليه من الحميم واعترض على المعنى الاول وهو الترتيب المعنوي بقوله تعالى
اهلكناها فجاءها باسنا فان الهلاك متاخر عن مجي الباس في المعنى وهو متقدم في التلاوة
وذلك بيانا في الترتيب قاله الفرا واعترض ايضا بنحو توضا فغسل وجهه ويديه ومسح راسه
ورجليه للحديث فان غسل الاعضاء الاربعة متقدم في المعنى ومتاخر في الحديث فلو كانت
الفاء للترتيب لما حسن ذلك والجواب من وجهين احدهما ان المعنى على اضمار الارادة والتقدير
اردنا اهلاكها فجاءها باسنا فمجي الباس مترتب على الارادة واراد الوضوء فغسل وجهه
الى اخره فغسل الاعضاء الاربعة مترتب على ارادة الوضوء الوجه الثاني ان الفا فيهما
للترتيب الذكري لا للمعنوي والحاصل ان الجمهور يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والنزاع في ذلك
مطلقا وقال الجرمي لا يفيد الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم
مطرنا مكان كذا فمكان كذا اذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد واعترض على المعنى الثاني
وهو التعقيب بقوله تعالى الذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله
غثاء احوى اي يابسا اسود والجواب من وجهين احدها ان ثم جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة
وان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء والثاني بان الفا كقوله جري في الانابيب ثم اضطرب
وسيأتي قريبا والى افادة الفا للترتيب والتعقيب اشار الناظم بقوله والفا للترتيب باتصال وتختص
الفاء بانها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد على الموصول واليه اشار الناظم
بقوله واخصص بفاء عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه الصلة نحو اللذان يقومان فيغضب زيد
اخوك فاللذان مبتدا وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة
يقومان الواقعة صلة وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول لانها رفعت
الظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان ما في الفاء من معنى التسبب اغنى عن الضمير لان الفا
تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية فكانك قلت اللذان ان يقوما يغضب
زيد اخوك واخوك خبر اللذان وعكسه وهو ان الفا تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون
صلة نحو الذي يقوم اخوك فيغضب هو زيد فالذي مبتدا ويقوم اخوك جملة فعلية صلة الذي
وهو لا يصلح ان يكون صلة لخلوها عن ضمير عائد على الموصول والذي سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها

لا شتمالها علي العابد الي الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وانما برز لان الفعل كالوصف اذا جري
علي غير من هو له ورفع ضميرا وجب بروزه وزيد خبر الذي ومثل ذلك في الخبر والصفة والحال
فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا الخبر والصفة والحال فيعطف نحو الم تر ان الله انزل من السماء
ما فتصبح الارض مخضرة فجملة تصبح الارض برفع معطوفة علي جملة انزل الواقعة خبران وكان القياس
ان لا يصلح العطف لخلوها من ضمير يعود علي اسم ان اذ المعطوف علي الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفا ساغ
ذلك والثاني نحو قوله وهو ذو الرمة غيلان وانسان عيني يحسر الما تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق
فانسان عيني مبتدا ومضاف اليه ويحسر الما بالرفع خبر المبتدا وهو لا يصلح كونه خبر الخلوه من عايد
يعود علي المبتدا لرفعه الظاهر وهو الما ولكن سوغ ذلك عطف فيبدو عليه فانه مشتمل علي ضمير مستتر
فيه يعود علي المبتدا وهذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتدا التحقيق ان الجملتين
اذا عطفت احداهما علي الاخري بالفا التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزا فاكتفي بضمير واحد
في احداهما كما يكتفي بضمير واحد في جملة الشرط والجزا فاذا قلت زيد يجا عمرو فاكرمه فالارتباط
وقع في الضمير الذي في الثانية نص علي ذلك ابن ابي الربيع قال لانهما تنزلتا منزلة زيد لما جا عمرو وكرمه منه
فالاخبار اذن انما هو بمجموعهما والرابط انما هو الضمير انتهي كلام المرادي وقال الموضح في المغني كذا قالوا
والبيت يحتمل ان يكون اصله يحسر الما عنه اي ينكشف عنه ونقل المكودي في باب الاضافة عن
بعض النحاة انه اجاز حذف ان الشرطية وانها اذا حذفت ارتفع المضارع واستشهد له بهذا البيت وانسان
العين هو المثال الذي يري في السواد ويحسر بالحا المهملة يغور من فوقهم حسر البحر اذا غار ويجم
بالجيم من الجموع وهو الكثرة ويغرق معطوف علي يجم والمعني ان الما اذا غار ظهر انسان العين واذا
كثر غرق واستتر ويعطف علي الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من عايد علي الموصوف وعكسه
فالاول نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو ويعطف علي الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلوه من عايد
يعود علي صاحب الحال وعكسه فالاول نحو عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب والثاني نحو عهدت
يطير الذباب فيغضب هو هذا وقد قال في المغني يجب ان يدعي ان الفا في ذلك كله قد تخلصت بمعني
السببية وخرجت عن العطف لان الفا كذلك في جواب الشرط انتهي واما ثم للترتيب والتراخي
علي الاصح فيهما والي ذلك اشار في النظم بقوله وثم للترتيب بانفصال نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره وزعم
قوم انها لا تفيد الترتيب تمسكا بنحو قوله تعالي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في الزمر
واجيب بان ثم فيها بمعني الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها الي في
الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك اعجبني ما صنعت
اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن
مالك ثم اتينا موسي الكتاب الاية قال ابن للمعني والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفا وقد توضع في
موضع الفا كقوله وهو ابو دواد حارثة بن الحجاج كهز الرديني تحت العجاج جري في الانابيب

ثم

ثم اضطرب اذا الهز منه جري في انابيب الرمح تعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغني
واعترضه شارحه فقال والظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد وجوابه
ان الترتيب تحصل في لحظات لطيفة والرديني صفة للرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال
الجوهري زعموا انه منسوب الي امراة تسمي اسمها ردينة كانت تقوم القناة والعجاج بفتح
العين الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب واما حتي فالعطف بها
قليل عند البصريين والكوفيون ينكرونه بالكلية ويحملون نحو جا القوم حتي ابوك ورايت القوم حتي
اباك ومررت بالقوم حتي ابيك علي ان حتي فيه ابتدائية وان ما بعدها علي اضمار عامل والعطف
بحتي مشروط بعدة امور احدها كون المعطوف اسما لا فعلا لانها تنقل من حتي الجارة وهي
لا تدخل علي الافعال فلا يجوز العطف اكرمت زيدا بل ما اقدر عليه حتي اقمت نفسي خادما له ونجل
علي زيد بل تي حتي منعني دانقا ولجاره ابن السيد والثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما كان ذلك شرط
مجرورها فلا يجوز قام الناس حتي انا ولا ضربت القوم حتي اياك وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي
قال في المغني لم اقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المحذوف عليه اما بالتحقيق بان يكون
جزا من كل نحو اكلت السمكة حتي راسها او فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتي المشاة او نوعا من جنس
نحو اعجبني التمر حتي البرني او بعضا بالتاويل كقوله وهو ابو مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من
عمرو بن هند لما اراد قتله القي الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتي نعله القاها فيمن نصب نعله
فان ما قبلها وهو القي الصحيفة والزاد في تاويل القي ما يثقله ونعله بعض ما يثقله قال ابو البقا فيكون
معطوفا علي الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره القاها فالقاها علي الاول توكيد
وعلي الثاني تفسير واما من رفع نعله فعلي الابتداء والقاها خبره واما من جرها فعلي ان حتي جارة
والقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه وطرفة هجيا عمرو ابن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل
واحد منهما صحيفة الي عامله بالحيرة وامره فيها بقتلهما وختمهما واوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما خلا
الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها فالقاها في نهر الحيرة وقصد الشام واما طرفة فابي ان يفتحها ودفعها
الي العامل فقتله او شبيها بالبعض في شدة الاتصال كقولك اعجبتني الجارية حتي كلامها ويمتنع ان
يقال اعجبني الجارية حتي ولدها لان ولدها ليس جزا منها ولا يشبهه بخلاف كلامها فانه يتنزل منزلة بعضها ويمتنع ان يقال اعجبني الجارية الا ولدها علي ارادة الاتصال لان اسم الجارية لا ينتاول ولدها
لان شرط الاستثنا المتصل ان يتناول ما قبل اداته ما بعدها نصا وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناؤها فلا يصح عطفه بحتي والرابع كونه غاية لما قبلها في زيادة حسية او رتبية
فلان يهب الاعداد الكثيرة حتي الالوف فان الالوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية او في زيادة معنوية
نحو مات الناس حتي الانبيا والملوك فان الانبيا والملوك غاية الناس في الزيادة
المعنوية وهي لاتصاف بالنبوة والملك او في نقص حسي او معنوي كذلك فالاول نحو المؤمن يجزي بالحسنات

حتي مشفاك الذره فان مشقال الذره غاية في النقص الحسي و عليك الناس حتي الصبيان والنساء
فان الصبيان والنسا في غاية النقص المعنوي وهو الانضاف بالصبي والانوثة والتحقيق كما قال في المطول
ان المعتبر في حتي ترتيب اجزا ما قبلها ذهنا من الاضعف الي الاقوي او بالعكس ولا يعتبر الترتيب
الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتي
ادم و في اثنابها نحو مات الناس حتي الانبياء و في زمان واحد نحو جاني القوم حتي زيد اذا جاوك معا
و زيد اضعفهم وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعد حتي من جنس ما قبلها تحقيقا او تاويله او تنبيها و
كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له او كان غاية و لم يكن يدل علي زيادة او نقص حسيين او معنويين امتنع
العطف بحتي فلا يجوز كلمة العرب حتي العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتي بنو فلان وهم من
وسط الفرسان لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا في الطرف العالية او السافلة ولا جا القوم حتي
زيد اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة او ضعة والي ذلك اشار الناظم بقوله بعضا بحتي
اعطف علي كل ولا يكون الا غاية التي تلك وبقي عليهما شرط اخر وهو ان يكون شريكا في العامل فلا
يجوز صمت الايام حتي يوم الفطر بالنصب قاله الموضح في الحواشي واما ام فضربان منقطعة وستاتي
ومتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة سوا وحدة لفظة سوا او لا والمسبوقة بهمزة التسوية هي
الداخلة علي الجملة يجب تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر و يكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية هي و
الجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم انذرتهم الاية اي ام لم تنذرهم اي سوا عليهم
الانذار و عدمه واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع
اي لست ابالي بعد موتي ام و قوعه الان ومختلفين بان يكون المعطوفة عليها فعلية والمعطوفة اسمية
نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون اي سواء عليكم دعاوكم اياهم ام صمتكم او بالعكس
نحو ما ابالي ازيد قاعد ام قام اي ما ابالي بقعوده ام قيامه واما مسبوقة بهمزة يطلب بها وبام
التعيين لاحد الشيئين لحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد
او قيل عمرو ولا يقال لا او لا نعم لعدم التعيين ويقع ام المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين
متوسط بينهما ما لا يسال عنه نحو انتم اشد خلقا ام السماء او متاخر عنهما ما لا يسال عنه
نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فالسوال في الاية الاولي وقع عن المسند اليه
و لم يسال عن المسند وفي الثانية بالعكس فوسط ما لا يسال عنه في الاولي واخر في الثانية وهو
ما توعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما
ويلي ام المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشي المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين
المبتدا دون الخبر ازيد قايم ام عمرو وان شيت قلت ازيد ام عمرو قايم فتوسط الخبر او تؤخره لانه
غير مسول عنه و تقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا اقايم زيد ام قاعد وان شيت قلت
اقايم زيد ام قاعد زيد فتوسط المبتدا او تؤخره لانه غير مسول عنه ويقع بين جملتين فعليتين .

ليستا في تاويل مفردين كقوله وهو زياد بن حمل بفتح المهملة والميم فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي
سرت ام عادني حلم لان الارجح كون هي الواقعة بعد الهمزة فاعلا بفعل محذوف يفسره سرت لان
همزة الاستفهام بالفعل اولي من حيث لان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة واما
عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو ازيدا ضربته والمراد بالطيف هنا الخيال
المحبوبة الذي جاء في النوم والمرتاع الخايف وارقني اسهرني وادعي بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعاد
جاءني بعد اعراضه عني والحلم بضمتين رؤيا النوم فقال ابن الخاصب يريد اني قمت من اجل الطيف منتبها مذعورا في
الليل فارقني ما لم يحصل الاجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع علي التحقيق او كان في المنام والسميتين
كقوله وهو الاسود بن يعفر التميمي لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر
شعيث بالمعجمة بالتصغير بالمعجمة والمثلثة اسم قبيلة وهو مبتدا وابن خبره ولهذا
يكتب بالالف والجملة في موضع النصب بادري وهو معلق عنها بالاستفهام والاصل اشعيث بالهمزة
في اوله والتنوين في اخره فحذفت الهمزة والتنوين منها للضرورة بناء علي انه مصروف نظرا للحي بدليل
الاخبار عنه بابن ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظرا الي القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز عائد
الذكير وصده باعتبارين قال السيرافي لانه يحجو هذه القبيلة فيقول لهم لم يستقر علي اب لان بعضا يعزوها
الي منقر وبعضا يعزوها الي سهم انتهي والمعني لا ادري اي النسبين هو الصحيح سهم شعيث ابن سهم نسب شعيث
ابن منقر وسهم بفتح المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغني
الموضح بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول النظم وربما حذفت الهمزة اذ كان خفا المعني بحذفها
امن ومختلفين نحو انتم تخلقونه ام نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره
المذكور قاله في المغني والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان يتقدم عليها همزة التسوية او
همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني
باحدهما عن الاخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتي صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما
جميعا بمعني اي ورجح هذا علي الاول بان اعتبار هذا المعني راجع اليها نفسها لا الي امر خارج عنها
بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار
متعاطفيها المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان الوجه الثاني انما ياتي
في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيرجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في
المغني وتسمي ايضا في النوعين معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام
في النوع الثاني ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان معها ليس علي الاستفهام وان
الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر والثالث ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا
بين جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تاويل المفردين كما مر وليست تلك كذلك والي نوعي الا
اشار الناظم بقوله وام بها اعطف بعد همز التسوية او همزة عن لفظ اي مغنيه واشار الي جواز حذف

الهمزة بقوله وربما حذفت الهمزة ان كان خفا المعنى بحذفها امن واشار الى الانقطاع بقوله وام
المنقطعة هي الخالية من ذلك المذكور في المتصلة فلا يتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها
وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ولا يفارقها معنى الاضراب
عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وبانقطاع وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت وقد
تقتضي مع ذلك الاضراب استفهاما حقيقيا وهو الطلبي نحو قول انها لابل ام شاء بالمد ولا بل
اسم جمع والشاء ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله ابو عثمان وستاجر لمبتدا
محذوف اي بل اهي شاء فالهمزة داخلة على جملة وانما قدرنا بعدها مبتدا لانها لا تدخل على المفرد
لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند
الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد وحمل قولهم انها لابل ام شاء بالنصب
وهذا لا يعرف الا من جهته وان سلم فالتاويل ممكن بان يكون متصلة وحذفت الهمزة او منقطعة وانتصب
شاء بمحذوف اي ام ارى شاء او استفهاما انكاريا كقوله تعالى ام له البنات ولكم البنون
اي بل اله البنات اذ لو قدرت للاخبار المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى
عن ذلك وقد لا يقتضيه اي لا يقتضي ام المنقطعة الاستفهام البتة لا حقيقيا ولا انكاريا نحو
هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور بل هل تستوي ولا يقدر بل اهل اذ
لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر فليت سليمى في المنام ضجيعتي هنالك ام في جنة
ام جهنم اي بل في جهنم ولا يقدر بل افي جهنم اذ لا معنى للاستفهام هنا لانه للتمني ونقل ابن
الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم ثم ان ام فيهما
بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط
غلس الظلام من الرباب خيالا قال ابو عبيدة ان المعنى هل رايت واما او فانها بعد الطلب للتخيير
بين المتعاطفين نحو تزوج زينب او اختها او للاباحة نحو جالس العلما او الزهاد والفرق بينهما
اي بين التخيير والاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير فلا يجوز ان يجمع بين زينب واختها
في التزويج لامتناع الجمع بين الاختين وجوازه اي الجمع بين المتعاطفين في الاباحة فيجوز ان يجمع بين
العلما والزهاد في المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل الطلب اي الكلام الخبري الذي من شانه ان
يحتمل التصديق والتكذيب للشك من المتكلم نحو لبثنا يوما او بعض يوم فليس الكلام خبري واذ
للشك من القايلين ذلك او للابهام على المخاطب نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين
فانا او اياكم لعلى هدى كلام خبري واو في ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد في الثانية وقال في
المغني الشاهد في الاولى وقال الدماميني الشاهد في الاولى والثانية والمعنى وان احد الفريقين منا
ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال مبين اخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم
بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد او غيره فهو في ضلال مبين انتهى

وللتفصيل

وللتفصيل وللتفصيل بالصاد المهملة بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى فقالوا
كلام خبري وهو مشتمل على الواو العايدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاجمال بالضمير العايد
اليهما ثم فصل ما قاله كل فريق اي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فاو
لتفصيل الاجمال في فاعل قالوا وهو الواو او للتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف
قاله ابن مالك في الخلاصة واصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد وللاضراب
كبل مطلقا عند الكوفيين وابي علي الفارسي وابن برهان نحو انا اخرج ثم يقول او اقيم
اضربت عن الخروج ثم اثبت الاقامة فكانك قلت لا بل اقيم حكى الفراء اذهب الى زيد او دع
ذاك فلا تبرح اليوم نقله عنه في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه اثبت لاو الاضراب
بشرطين تقدم نفي او نهي وتكرير العامل نحو لست زيدا او لست عمرا ولا تضرب زيدا ولا تضرب
عمرا و يكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش والجرمي وذلك عند امن اللبس كقوله
وهو حميد ابن ثور الهلالي قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم ما بين ملجم مهره او سافع
اي وسافع لان البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو كما تقدم ويحتمل ان يكون او لاحد
الامرين على بابها والمراد بين فريق ملجم وفريق سافع على حد جلست بين العلماء او الزهاد والصريخ صوت
المستصرخ او الملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الاخذ بناصية فرسه
ومنه لنسفعا بالناصية والى معاني او اشار الناظم بقوله خير ابح قسم باو وابهم واشكك واضراب
بها ايضا نمي وربما عاقبت الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا وزعم اكثر النحويين ان اما الثانية
في الطلب والخبر فالاول نحو تزوج اما هندا واما اختها والثاني نحو جاني اما زيد واما عمرو بمنزلة
او في العطف والمعنى فيكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك والابهام والتفصيل نحو
اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا الحال المقدرة والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل او في القصد
اما الثانية وقال ابو علي وابن كيسان وابن برهان بفتح البا والمنع من الصرف هي مثلها في المعنى فقط لا في
العطف وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها الحرف قاله ابن عصفور ويؤيد قولهم انها مجامعة
للواو العاطفة لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف واما قوله وهو سعد بن قرط لا الاحوص
خلافا للجوهري يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار فشاذ حذف الواو ولذلك
فتح همزتها وابدل ميمها الاولى يا شاذان ايضا على سبيل الاجتماع والافتح همزتها لغة تميمية
وقيسية واسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت
ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس راسه فظهرت نعامة قدمه والاخلاف في ان اما الاولى غير
عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ونحو رايت اما زيدا واما عمرا
واما لكن فعاطفة خلافا ليونس وتبعه ابن مالك في التسهيل وانما يعطف بشروط ثلاثة افراد
معطوفها وان تسبق بنفي او نهي عند البصريين واليه اشار الناظم في النظم بقوله واول

لكن نفيا او نهيا وان لا تقترن بالواو عند الفارسي والاكثرين فالنفي نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر سماعا فقيل عطف على صالح لانجاره مقدرا اي لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجر بعد حذف لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره والنهي نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهي حرف ابتداء حي بها لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ان يليها جملة لعدم افراد معطوفها كقوله وهو زهير ابن ابي سلمى بضم السين المهملة ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر فوقائعه مبتدا وينتظر خبره ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمد هو الحارث الصيداوي وورقاء ابوه والبوادر جمع بادرة وهي الحده او تلت لكن واوا فهي حرف ابتداء ايضا وليست عاطفة لان من شرط عطفها ان لا تقترن بالواو نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان محذوفة اي ولكن كان رسول الله وليس رسول الله المنصوب معطوفا بالواو الداخلة على لكن على ابا احد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب لان المعطوف عليه هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو او قام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن ابي الربيع ان لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه وسبقت لو بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو ولم يقم فلكن حرف ابتداء واستدراك وعمرو مبتدا ولم يقم خبره ولا يجوز ولكن عمرو بالافراد على انه معطوف على زيد لفوات شرطه وهو النفي او النهي خلافا للكوفيين في اجازتهم ذلك وليس بمسموع واما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان يسبق بايجاب او امر او نفي او نهي ومعناها بعد الاولين وهما الايجاب والامر سلب الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه ولم تحكم عليه بشيء وجعله لما بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو فالقيام بالمثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد ومعناها بعد الاخريين وهما النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من نفي او نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها كما ان لكن كذلك كقولك ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدي بها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم اكن في مربع بل تيها فتقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وثبت لها الكون في ارض لا يهتدي بها ولا يقم زيد بل عمرو فتقرر نهي زيد عن القيام وبامر عمرو بالقيام واجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها الا بعد الايجاب والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وانقل بها للثان حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا قال المرادي تبعا للشارح فهي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها انتهى فالقيام لعمرو دون زيد والمامور بضربه عمرو دون زيد وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول والثاني

كقوله

كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخي لا الى اجل واما لا فيعطف بها بشروط ثلثة افراد معطوفها وان يسبق بايجاب او امر اتفاقا فالاول كهذا زيد لا عمرو والثاني نحو اضرب زيدا لا عمرا زاد سيبويه او نداء خلافا لابن سعدان بفتح السين في منعه ذلك وزعم انه ليس من كلام العرب نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر فقال وشرط لا ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه ايضا الابدي في شرح الجزولية وزاد فيكون الاول لا يتناول الثاني وتبعهما ابو حيان قال الموضح وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لان الرجل يصدق على زيد ويجوز جاءني رجل لا امراة اذ لا يصدق احدهما على الاخر قال البدر الدماميني ما ذكره البدر السهيلي والابدي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه معتبر على الصحيح مع ان بعض المتاخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد ففي غاية البعد لانك ان اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناهما متعاكسين وللبحث فيه مجال انتهى وقال الزجاجي في كتاب معاني الحروف وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز عنده جاءني زيد لا عمرو قال لان العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء ويرده انه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا فاله في المغني وجوابه ان علة المنع عنده ترجع الى التباس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا ياتي في مسئلة ليس والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العطف بدليل جواز اختصم زيد وعمرو ورايت ابني زيد وعمرو وان زيدا لا عمرا قائمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كذلك قيل في تفسيره بفعل جدك وقوله وهو امرؤ القيس الكندي كانّ دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفي وهو فاعل فعل ماض وهو حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وخليفة ذهبت ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب واحدة العقبان طائر معروف وتنوفي بفتح التاء المثناة فوق والفاء الحلولي مقصور للضرورة ثنية مشرفة قرب القواعل قاله في القاموس وقال في المغني انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كان هذا الراعي ذهبت بابله التي يرعاها عقاب من عقبان تنوفي فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لا عقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها وفهم من كلام الناظم على قوله ولا نداء او امرا او ثنيا تلا فقد او ما عطف عليه معمول متقدم نبلا وتاخيرا ولا والتقدير ولا تلا نداء او امرا او اثباتا وايال ان تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن المرادي فتنزل هذا اذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكور او خبرا او حالا فان

افترنت بعاطف نحو جا زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفه قاله في المغني وان
كان مدخولها مفرد اصفة لسابق او خبرا او حالا قلبت عاطفه ووجب تكرارها نحو انها بقرة
لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجا زيد لا ضاحكا ولا راكبا قاله في المغني
فصل يعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا والضمير المتصل بارزا
كان المنصوب بلا شرط فالعطف على الظاهر كقام زيد وعمرو والعطف على الضمير المنفصل
المرفوع نحو انا وانت قايمان والمنصوب نحو اياك والاسد وعلى الضمير المتصل المنصوب نحو
جمعنا والاولين فالاولين معطوف على الكاف والميم ولا تحسن العطف على الضمير المرفوع
المتصل بارزا كان او مستترا الا بعد توكيده بتوكيد لفظي مرادف له بان يكون بضمير
منفصل نحو لقد كنتم انتم واباوكم ونحو اسكن انت وزوجك في احد الوجهين او بتوكيد معنوي
كقولبد عوتم اجمعون ومن يليكم بربوبتنا وكنا الظافرينا او بعد وجود فاصل اي فاصل كان
بين المتبوع وهو المعطوف عليه والتابع وهو المعطوف نحو يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف
على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما الها او وجود فصل بلا النافيه بين العاطف وهو حرف
العطف والمعطوف فيكتفي بذلك عن الفصل بين المتعاطفين نحو ما اشركنا ولا اباونا فاباونا معطوف
على نا ولا فاصل بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو اباونا وقد اجتمع الفصلان الفصل
بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباوكم
فاباوكم معطوف على الواو في تعلموا فصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا بين الواو واباوكم مقولا
لذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما
فوع ويضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون ذلك لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع
المتصل ينزل من عامله منزله الجز كمررت برجل سواء والعدم بالرفع عطفا على الضمير المستتر في
سواء لانه موول بمشتق اي مستو هو والعدم وليس بينهما فصل وهو فاش في الشعر واليه اشار
الناظم بقوله بلا فصل يرد في النظم فاشيا كقوله وهو جرير في هجو الاخطل ورجي الاخيطل من
سفاهة رايه ما لم يكن واب له لينالا فعطف اب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما فاصل ولما
ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت وابو بكر وعمر وفعلت وابو بكر وعمر
انطلقت وابو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل انه مروي بالمعنى ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض
الا باعادة الخافض واليه اشار الناظم بقوله وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما
قد جعلا حرفا كان الخافض او اسما سوى كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك او مفعوله
كضربك اذا قدرت الكاف مفعولا به ام كان لا محل له من رفع او نصب كغلامك فالحرف نحو فقال
لها وللارض فالارض معطوفة على الها المخفوضة باللام واعيدت مع المعطوف والاسم نحو قالوا
نعبد الهك واله ابايك فابايك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها واعيد المضاف

وهو الجمع للمعطوف والاصل فقال لها وللارض ونعبد الهك واباك وانما اعيد الخافض فيهما لان
الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم قاله الحوفي وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه ولا يعطف على
ما اشبهه وليس عود الخافض يلازم وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقال وليس عندي
ي لازما اذ قد اتى في النثر والنظم الصحيح مثبتا بدليل قراة ابن عباس والحسن البصري وغيرهما كحمزة تساءلون
به والارحام بالخفض عطفا على الها المخفوضة بالبا وحكاية قطرب عن العرب ما فيها غيره وفرسه
بالخفض عطفا على الها المخفوضة باضافة غير اليها وليس في القراة والحكاية اعادة خافض لا حرف
في الاولى ولا مضاف في الثانيه قيل ويحتمل ان يكون منه اي من العطف على الضمير المخفوض من
غير اعادة خافض وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام عطف على الها المخفوضة بالبا
ولو اعيدت لقيل وبالمسجد الحرام اذ ليس العطف على السبيل المخفوض بعن خلافا للزمخشري
لانه صلة للصد وهو مصدر فانه متعلق به وقد عطف عليه اي على المصدر كفر والقاعده
انه لا يعطف على المصدر حتى يكمل معمولاته فلو عطف المسجد الحرام على السبيل كان من جملة معمولات
ث الصد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان للمصدر معمولات لا يعطف
عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وانه معطوف على الها من به اذ ليس
معنا سواهما وقد انتفى احدهما فيتعين الاخر لا يقال الحصر ممنوع لجواز ان يكون معمولا لمصدر محذوف
والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا نقول المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين وان كان
بعضهم نقله عن سيبويه وقال في المغني والصواب ان خفض المسجد بيا محذوفة لدلالة ما
قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به انتهى ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد
زمانهما في المضي والاستقبال سوا اتحد نوعاهما في الفعليه كان يكونا مضارعين وماضيين ولا
يشترط اتحادهما في المادة نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه فنسقيه معطوف على نحيي بدليل
ظهور النصب في لفظه ونحو وان تومنوا وتتقوا يوتكم اجوركم ولا يسالكم اموالكم فعطف
تتقوا على تومنوا ونسالكم على يوتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل
ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد اخوك ام اختلفا نوعا فعطف الماضي على المضارع وعكسه
فالاول نحو يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم فاورد معطوف على يقدم وزمانهما مستقبل
والثاني نحو تبارك الذي ان شا جعل لك خيرا من ذلك جنات الايه وتمامها تجري من تحتها
الانهار ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما
في الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله وعطفك الفعل على الفعل يصح ويعطف الفعل
ماضيا الماضي او المضارع كان او مضارعا على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فاثرن
به وصافات ويقبضن فعطف في الاولى اثرن وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل
مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل واللاتي اغرن وعطف في الثانيه يقبضن وهو مضارع

علي صافات لانها في معني يصفن قيل والذي حسن ذلك تاويل يقبضن بقابضات واثر نبشرات
ويجوز العكس وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى علي الفعل الماضي او المضارع كقوله يارب بيضاء
من اللهو العوهج ام صبي قد حبي او دارج فعطف دارج علي حبي لتاول دارج بيدرج او حبي بحابي والعوهج
جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الضبي والنوق والمراد بها المراة التامة الخلق ويجوز في ام الجر علي
البدلية من بيضاء والرفع علي الخبرية لمبتدا محذوف ولا يجوز نصبها الا علي القطع وقول العيني ام صبي بالخفض
عطف بيان لبيضاء سهو لان بيضاء مجرورة برب لا منصوب به وفتحتها نايبة عن الكسرة لانها غير منصرفة
لالف التانيث الممدودة وجعل منه اي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم علي الفعل يخرج
الحي من الميت ومخرج الميت من الحي فقدر مخرج معطوفا على يخرج لتاول يخرج بمخرج وقدر الزمخشري
عطف مخرج علي فالق فيكون من عطف الاسم علي الاسم وكل منهما مرجحان فرجح الاول سلامته
من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشي ومقابلة ورجح الثاني عدم التاويل والتوافق بين نوعي
المتعاطفين ولهذا لذلك اشار الناظم بقوله واعطف علي اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده
سهلا فصل يختص الفا والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل وشاركهما في ذلك ام المتصلة
مثاله في الفا ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست اي فضرب فانبجست وهذا الفعل المحذوف معطوف
علي اوحينا من قوله تعالي في سورة الاعراف واوحينا الي موسي اذ استسقاه قومه ان اضرب بعصاك
الحجر فانبجست فانبجست معطوف علي ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانبجست فانفجرت اي
فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف علي اوحينا وهو سهو لان انفجرت في البقرة و
ليس في ايتها ولا اوحينا وتلاوتها واذ استسقى موسي لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمي
العاطفة علي مقدر فصيحة ومثاله في الواو قوله وهو النابغة الذبياني فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا
ليال قلايل فحذف الواو ومعطوفها اي بين الخير وبيني وابو حجر بضم الحا المهملة والجيم كنية النعمان
بن الحارث الغساني وقولهم راكب الناقة طليحان فطليحان خبر للمبتدا وما عطف عليه في التقدير
اي راكب الناقة والناقة طليحان فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر والا لافراد
ويحتمل ان يكون الاصل احد طليحين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح في شرح
بانت سعاد فلا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام وفي اخره حا مهملة من قولهم طلح البعير اذا اعيا
ومثاله في ام قول الذويبي فما ادري اشكلكم شكلي قال ابو الفتح اي فما ادري اطريقكم طريقي ام
غيرها فحذف واقتصر الموضح علي ذكر الفا والواو تبعا لقول النظم والفا قد تحذف مع ما عطفت
والواو اذ لا لبس وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو
اسكن انت وزوجك فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف علي اسكن اي وليسكن زوجك فهو من
عطف الامر علي الامر او منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف
علي تبوؤا اي والفوا الايمان فهو من عطف جملة علي جملة او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فيضا

مجرور بمضاف محذوف معطوف علي كل اي ولا كل بيضاء انما يجعل المعطوف فيهن اي في الامثلة الثلاثة
علي الموجود في الكلام به ورجحوا لئلا يلزم في المثال الاول وهو اسكن انت وزوجك الجنة رفع
فعل الامر وهو اسكن للاسم الظاهر وهو زوجك بيان الملازمة انه لو جعل زوجك معطوفا
علي فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه في عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف علي فاعله
ظاهر وقد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شي يصح تبعا ولا يصح استقلالا
كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلي احد من غيره ابتداء لم يصح علي الصحيح كما قاله
في المغني وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه انتهي ولو
سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر شاذ كما سياتي له في باب التحرير فلا يحسن
تخريج التنزيل عليه ولئلا يلزم في المثال الثاني وهو والذين تبوؤا الدار والايمان كون الايمان
متبوا بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفا علي الدار لكان معمولا لتبوؤا لان المعطوف
يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعني لان الايمان لا يتبوا وانما يتبوا المنزل
اذ التبوؤ التهيؤ يقال تبوا فلان له منزلا هيأه له وفي اعراب الحوفي في سورة ال عمران يقال تبوأ
فلان الدار اذا لزمها انتهي فعلي هذا يصح العطف ولا يحتاج الي تقدير عامل اخر ولئلا يلزم
في المثال الثالث وهو ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة العطف علي معمولي عاملين مختلفين
بيان الملازمة ان سوداء معمول كل وتمرة معمول ما فلو عطف بيضاء علي سوداء وشحمة علي تمرة لزم
العطف علي معمولي عاملين ان كان احدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف وانفصل بلا هكذا المثال
وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والاصح في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف
حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغني والمختار جواز العطف علي معمولي عاملين في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو انتهي واتفقوا علي انه لا يجوز العطف علي معمولي عاملين مختلفين ان تاخر المجرور
عن المرفوع او المنصوب فلا يقال دخل زيد الي عمرو وبكر وخالد وان زيدا في الدار وعمرا الحجرة
للفصل بين نايب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله ولا يجوز في المثال الثاني
كون الايمان مفعولا معه لعدم الفايدة في تقييد الانصار المعطوفين علي المهاجرين بمصاحبة
الايمان اذ هو امر معلوم ولا لهذه المسئلة اشار الناظم بقوله وهي انفردت بعطف عامل
مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وام المتصلة
فالاول وهو حذف المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم وبك واهلا وسهلا جوابا لمن
قال له مرحبا بك الواو الاولي لعطف جميع الكلام علي كلام المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة
علي مرحبا المقدر فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله في الحواشي والتقدير ومرحبا بك
واهلا فبك متعلق بمرحبا واهلا معطوف علي مرحبا والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفا
وهو خاص بالجمل نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا فجملة نضرب معطوفة علي جملة محذوفة اي انهملكم

العاطف

حبة

بتقدير الهاء علي الليم فتفرع ونحو فلم يروا الي ما بين ايديهم وما خلفهم فجملة لم يروا معطوفة علي جملة
محذوفة اي اعموا فلم يروا وظاهره ان الفا عطفت علي جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة في محلها
الاصلي وهو قول الزمخشري وطايفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من تاخير تنبيها
علي اصالتها في التقدير ومحلها الاصلي بعد الفا والاصل فالم يروا والثالث وهو حذف المعطوف
عليه بام المتصلة نحو ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اي اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم والي ذلك
اشار الناظم بقوله وحذف متبوع بدا هنا استبح هذا باب البدل هذه التسمية
للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان
يسمونه التكرير والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطية لذكره بالتصريح بتلك النسبة
الي ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره وكذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه
في حكم الطرح انما يعنون به من حيث المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد
بزيد اصلا لما كان للضمير ما يعود اليه والبدل لغة العوض واصطلاحا هو التابع المقصود بالحكم المنسوب
الي متبوعه نفيا او اثباتا بلا واسطة هذا معنى قول الناظم التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى
بدلا فخرج بالفصل الاول وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع النعت والبيان والتوكيد فانها مكملة
للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا
بالحكم اصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد النفي كجا زيد لا عمرو وما جا زيد بل عمرو
او لكن عمرو اما الاول وهو المعطوف بلا فواضح امره لان الحكم السابق وهو اثبات المجي لزيد منتفي عند بلا
واما الاخران وهما المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي فلان الحكم السابق هو نفي المجي والمقصود به انما
هو الاول دون الثاني النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم
الا انه ليس المقصود به وحده وذلك كالمعطوف بالواو اثباتا ونفيا نحو جا زيد وعمرو وما جا
زيد ولا عمرو فهذان النوعان وهما الاول والثاني خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان
اما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع واما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده
والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات نحو جاني
زيد بل عمرو او لكن عمرو وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وهو انما يتمشى علي قول الكوفيين وهذا النوع خارج
بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بذلك للبدل واذا تاملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم
وابنه ومن قلدهما من شراح النظم وغيره علمت انهم عن اصابة الغرض بمعزل واقسام البدل اربعة
اشار الناظم اليها بقوله مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل الاول بدل الكل من كل وهو
بدل الشي مما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فصراط الذين بدل
من الصراط المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم في النظم البدل المطابق وخالف الجماعة في تسميته بدل
كل من كل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الي صراط العزيز الحميد الله فيمن قرا بالجر فالله بدل من

العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل وانما لم يقل ذلك لان كلا انما يطلق علي ما يقبل
التجزي فعند الاطلاق بدل علي كل ذي اجزا وذلك ممتنع هنا لان الله تعالى منزه عن ذلك ولا يحتاج
البدل المطابق الي ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا
في المعنى لا تحتاج لرابط والثاني بدل البعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة
الي الباقي من المبدل منه او مساويا له او اكثر منه كاكلت الرغيف ثلثه فالثلث اقل من الباقي وهو الثلثان
او نصفه فالنصف ساو للنصف الباقي او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي وذهب الكسايي وهشام الي
ان بدل البعض لا يقع الا علي ما دون النصف فلا يسمي اكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او اكثره بدل بعض عندهما
ولا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع الي المبدل منه ليربط البعض بالكل مذكور ذلك الضمير متصل
بالبدل او بغيره فالاول كالامثلة المذكورة في قولي ثلثه او نصفه او ثلثيه والثاني كقوله ثم عموا وصموا
كثير منهم فكثير بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية عايدة علي كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله اعلم
ثم عموا وصموا كثير منهم وصموا والذي حملنا علي ذلك انا لو جعلناه بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين
علي معمول واحد وان جعلناه بدلا من احدهما وبدل الاخر محذوف فهو متوقف علي اجازة حذف البدل وان
جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدا والجملة قبله خبره فقال
البيضاوي انه ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممتنع انتهى وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين علي سبيل التنازع
ففيه ضعف من وجهين احدهما انها تخرج علي لغة اكلوني البراغيث الثاني انه يجب ان تقدر في
العامل المهمل ضمير مستتر راجع الي كثير ووجوب استتار الضمير في فعل الغايبين من غرايب العربية كما قاله في
المغني وان جعلناه خبرا لمبتدا محذوف والتقدير العمي والصم كثير منهم ففيه تكلف او مقدر كقوله تعالى ولله علي
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العايد علي المبدل
منه مقدر اي منهم قال ابن اياز قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان
المراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله عز وجل لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى قال الموضح
في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضمير لان الكلام باخره ومقصوده وليس بظاهره المحض
من غير نظر الي مقصوده والحق انهما مختاران انتهى وقال الكسايي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير
من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الي الحذف مع امكان تمام الكلام وقال ابن السيد من فاعل حج والمصدر
مضاف الي مفعوله ورد بانه يقتضي انه يجب علي جميع الناس ان يحج مستطيعهم وذلك باطل والثالث
بدل الاشتمال واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعليه
الجزولي بان الثاني اما صفة للاول كاعجبني الجارية حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله
فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجوز ضربت زيدا عبده علي الاشتمال لانه
قد تضمنه ذلك قاله ابو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه
ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لاحدهما علي الاخر وانما المشتمل المسند الي الاول علي معنى ان

الاسناد الي الاول يكتفي به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا
بطي الاول وهذا القول افصح عند السيرافي وابو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال
لاكتفاء المسند بالاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ ابو اسحق ابن ملكون
وقال ان المعنى يبين يعني لكنهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره
الموضح وقال وهو بدل شي من شي يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال وقال في المغني هذا هو
الذي يظهر وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن البادش وابن الابرش وابن ابي العافيه وابن
ملكون وذلك كاعجبني زيد علمه او حسنه او كلامه الا ان الاعجاب يشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى
علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقه وكذلك سرق زيد ثوبه او فرسه فان زيد مسروق مجازا والثوب
والفرس سرق حقيقه وهذا مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعالى يسالونك عن الشهر الحرام قتال
فيه قلت كلمة دالة على المجاوزه والسوال متجاوز نا عله الي الشهر والي القتال بطريقي الحقيقه والمجاز كما بينا
فلا اشكال فيها انتهي ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير اذا اعرب ماله بدل لان زيد الان يقول الابتدا اشتمل
على زيد مجازا او على ماله حقيقه وافاد بهذه الامثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره
واذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن
وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب
وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدا بالمصدر لانه الاكثر وبدل الاشتمال امره في الضمير الرابط له بالمبدل
منه كامر بدل البعض ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا فمثال المذكور المتصل بالبدل ما تقدم
من الامثلة ومثال المتصل بغير البدل قوله تعالى يسلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال
من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي ومثال الضمير المقدر قتل اصحاب الاخدود النار فالنار بدل
من الاخدود وقد اختلفوا في الرابط فقيل محذوف متصل بغير البدل اي النار فيه وهو قول البصريين
وقيل لا تقدير الاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير وهو قول الكوفيين والاخدود شق في الارض
واصحابه ثلاثة انطيانوس الرومي بالشام وبخت نصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد
منهم شقا عظيما في الارض طوله اربعون ذراعا وعرضه اثني عشر ذراعا وهو الاخدود وملوه
نارا وقالوا من لم يكفر والا القي فيه ومن كفر ترك قاله الكواشي وهذه الابدال الثلاثة مسموعة وزعم السهيلي
ان بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك ان العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص فاذا قالوا اكلت الرغيف ثلثه
واعجبني زيد علمه فالمعني اكلت بعض الرغيف واعجبني وصف زيد ثم ابدل من البعض والوصف ثم حذفا
للدليل عليهما والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو ثلاثة اقسام لانه لا بد ان يكون مقصودا بالحكم
لا تقدم في الحد الاول وهو المبدل منه ان لم يكن مقصودا البته ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل
الغلط اي بدل عن الغلط الذي هو الغلط لا ان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ
وان كان الاول مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان اي بدل شي ذكر نسيانا

وقد ظهر من هذا التقرير ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان وهو القلب
والناظم في قوله في النظم ودون قصد غلط به سلب وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا
النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذان النوعان جايزان قياسا ولم يرد بهما سماع وان كان قصد
كل منهما صحيحا فبدل اضراب واليه اشار الناظم بقوله وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب ويسمي
ايضا بدل بدا بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقيل بدل بدا وقيل
معطوف حذف عاطفه قال في الحواشي وهو الواو لا بل لانه لم يثبت حذفها قول الناظم في النظم
خذ نبلا مدى يحتمل الثلاثة وهي الغلط والنسيان والبدا وذلك باختلاف التقادير بحسب الارادة
وذلك ان النبل اسم جمع للسهام والمدى بالقصر جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم بقوله خذ
نبلا مدى انما اراد الامر باخذ المدى فسبقه لسانه الي النبل فبدل غلط وان كان اراد
الامر باخذ النبل ابتدا ثم تبين له فساد ذلك الارادة وان الصواب الامر باخذ المدى فبدل
نسيان وان كان اراد الاول وهو الامر باخذ النبل في حكم المتروك فبدل اضراب وبدا لانه اضرب
عن الامر الاول حين بدا له الامر الثاني والاحسن فيهن ان يوتي ببل ليلا يتوهم ارادة الصفة
اي نبلا حادة كما تقول رايت رجلا حمارا تريد جاهلا او بليدا فصل يبدل الظاهر
من الظاهر كما تقدم وذهب ابن مالك في التسهيل الي انه لا يبدل المضمر من المضمر وفوقا مع السماع
نحو قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت توكيدا اتفاقا من البصريين والكوفيين وكذلك
نحو رايتك اياك توكيدا عند الكوفيين والناظم لا بدلا خلافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل
وقول الكوفيين عندي اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل
من المرفوع المتصل نحو فعلت انت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما
تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انهم اذا ارادت التوكيد
اتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جيت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا اردت البدل
وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جيت انت ورايتك اياك ومررت بك به فيتحد لفظ التوكيد
والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول وهم
المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهما فلا نعارض هذا بقياس يا ب
يقال فان تشبيه المنفصل بالمتصل الي لحن مقالة ابن مالك السابقه وذهب ايضا في التسهيل
الي انه لا يبدل مضمر من ظاهر وقال في شرحه والصحيح عندي ان يكون نحو رايت زيدا اياه
من وضع النحويين وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع كان توكيدا و
يجوز عكسه وهو ابدال الظاهر من المضمر مطلقا في جميع انواع البدل سواء كان كلا او بعضا
او اشتمالا او اضرابا ان كان الضمير المبدل منه لغايب نحو واسروا النجوي الذين ظلموا فالذين
ظلموا بدل من الواو في اسروا بدل كل من كل في احد الاوجه الثلاثة وقيل الذين ظلموا مبتدا مو خر

سرو النحوي خبر مقدم والذين ظلموا فاعل لا على اسروا او وحذف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب
الفاعل وكذا يجوز ابدال الظاهر من المضمر ان كان الضمير المبدل منه لحاضر متكلم او مخاطب بشرط ان يكون
الظاهر بدل بعض من كل كقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاولى
بدل من يا المتكلم بدل بعض من كل وكاعجبني وجهك فوجهك مرفوع على البدلية من كاف المخاطب بدل بعض
من كل وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر
رحمه الله الشارح فانه غفل عن اشتراط الضمير في بدل البعض فلم ينبه عليه في الاية وقد ذكر النحويون
انه مخرج كما خرج من الجنس في قولهم التميمي منوان بدرهم اي منهم فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من
ضمير المخاطبين المجرور باللام واعيدت اللام مع البدل للفصل او يكون بدل اشتمال كاعجبني كلامك
فكلامك بالرفع بدل اشتمال من يا المخاطب وقول الشاعر وهو النابغة الجعدي بلغنا السما مجدنا
وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا
او يكون بدل كل مفيدا للاحاطة والشمول كالتوكيد نحو ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون
لنا عيدا لاولنا واخرنا فاولنا واخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام وكذلك اعيدت اللام مع
البدل والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطة جلا او اقتضى
بعضا او اشتمالا ويمتنع ابدال الظاهر من الضمير بدل كل ان لم يفدها اي الاحاطة خلافا للاخفش
فانه اجاز تبعا للكوفيين رايتك زيدا على ان زيدا بدل من الكاف ومررت بي عمرا على ان عمرا بدل
من اليا وسمع الكسائي الي ابي عبد الله وقال الشاعر بكم قريش كفينا كل معضلة وام نهج الهدى
من كان ضليلا فصل يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في
الاقسام الاربعة والفعل كذلك الا عند الشاطبي اذا افاد زيادة بيان للاول فبدل الكل كقوله
تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان
مضاعفة العذاب هي لقي الاثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل
بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجي طائعا لان الاخذ
كرها والمجي طائعا من صفات المبايعة وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه اكرمك انتهى
كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل تحت اطلاق قول النظم ويبدل الفعل من الفعل والجملة كذلك
الا في بدل الكل نحو فقد تجليت في دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظ
وكون المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني
في شرح التلخيص وبدل البعض كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات
وعيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال
كقوله ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما
من الملابسة اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول

ولابد

ولا بد كل العدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لوقوعه في الفصيح وبدل الغلط كقم اقعد والفرق بين
بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا او تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا
ان كان لذلك له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع كل ثان اعرب باعراب سابقه
الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل
لتعذر عود الضمير عليها وقد يبدل الجملة من المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق الى الله اشكو بالمدينة
حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان ابدل جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما مفردان
قاله ابن جني وانما صح ذلك لرجوع الجملة الى التقدير بمفرد اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما
فتعذر مصدر مضاف لفاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة مستانفة
نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت بشام ابن نوح فانه بالشين
المعجمة بالسريانية او لان ارضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا يهمز وقد يذكر كذا في القاموس
فصل واذا ابدل اسم من اسم متضمن معنى حرف استفهام وهو الهمزة او حرف شرط وهو ان بدل
تفصيل ذكر ذلك الحرف المفيد للاستفهام او الشرط مع البدل ليوافق المبدل منه في تاديه المعنى فالاول
وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني فالاول كقولك
كم مالك اعشرون ام ثلاثون فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل الثاني كقولك من رايت
ازيدا ام عمرا فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل والثالث كقولك ما صنعت اخيرا ام شرا
فخير وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام والثاني
وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالاول نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه
فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل والثاني نحو ما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به فخيرا وشرا
بدل من ما بدل تفصيل والثالث نحو متى تسافر ان غدا وان بعد غد اسافر معك فغدا وبعد
غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمين المحراب وان يساره اجلس معك وقرن بان في
الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففي الكشاف ان
يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال ابو البقا ولهذا اقتصر في النظم
على الاستفهام فقال ويبدل المضمن الهمز يلي همزا وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه ونبه على ان مسالة
الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتدا فيكون
البدل مرفوعا بالابتدا ضرورة سوا قلنا البدل على نية تكرير العامل ام لا فيلزم دخول ان الشرطية
على المبتدا وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسالة لتخالف
العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امراة خافت وجوابه ان ان
انما جي بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور هذا باب النداء بالمد وبكسر النون
ويجوز ضمها وهو الدعا باحرف مخصوصة وفيه فصول اربعة الفصل الاول في ذكر الاحرف التي

بينه بها للمنادي اذا ادي وفي ذكر احكامها وهذه الاحرف وفاقا وخلافا ثمانية الهمزة وحدها
واي بفتح الهمزة وسكون اليا حال كون الهمزة واي مقصورتين وممدودتين فتقول ازيد واي زيد بتقصر
الهمزة فيهما وازيد واي زيد بمد الهمزة فيهما ويا وايا وهيا ووا واما احكامها فالهمزة المقصورة
للقريب للمسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا للشاطبي للقريب ولا اي خلافا للجماعة من
للتاخيب الا ان يقول القريب منزل البعيد كالساهي فله بقية الاحرف كما انها اي بقيته الاحرف
للبعيد الحقيقي والي ذلك اشار الناظم بقوله وللمنادي النا او كالنا يا واي وكذا ثم ايا ثم هيا والهمز للداني
وذهب المبرد الي ان ايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب المبرد ابن برهان الي ان ايا
وهيا للبعيد والهمزة للقريب واي للمتوسط ويا للجميع واجمعوا علي جواز ندا القريب بما للبعيد
توكيدا وعلي منع العكس قاله الشارح واعمها يا لانها ام الباب فانها تدخل في كل ندا خالص من الندبة
والاستغاثة او مصحوب بهما وتتعين يا وحدها في ندا اسم الله تعالي نحو يا الله و يتعين ايضا
في باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين ويتعين هي او وا دون غيرهما في باب الندبة والي ذلك
اشار الناظم بقوله وو المن ندب اويا وواكثر استعمالا منها في ذلك الباب لانها الاصل فيه
وانما يدخل يا في باب الندبة اذا امن اللبس بالمنادي كقوله وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز
حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا فثبوت الف الندبة دليل علي انه مندوب
اذ لو كان منادي لقال يا عمر بالضم لانه منادي مفرد وهذا مفهوم من قول النظم وغير وا لدي
اللبس اجتنبت وتجوز حذف الحرف المنادي به وهو يا خاصة سوا كان المنادي مفردا او جارا مجروا
او مضافا فالاول نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والثاني نحو سنفرغ لكم ايها الثقلان
اي يا ايها الثقلان والثالث نحو ان ادوا الي عباد الله اي يا عباد الله علي احد الوجهين الا في ثماني
مسايل فانه يمتنع فيها حرف الندا احداها المندوب نحو يا عمراه الثانيه المستغاث نحو يا لله و
المتعجب منه نحو يا للما والعشب اذا تعجبوا من كثرتهما والثالثه المنادي البعيد نحو يا زيدا اذا كان بعيدا
منك لان الغالم تحذف حرف الندا في هذه المسايل الثلاث لان المراد فيهن اطالة الصوت بحرف الندا
والحرف ينافيه الرابعه اسم الجنس غير المعين كقول الاعمي يا رجلا خذ بيدي قاله ابن مالك في الكافيه وشرحها
واجاز بعضهم الحذف وليس بشي لانه لو حذف حرف الندا لا يجوز الا اذا كان المنادي مقبلا علي المنادي ومتنبها
لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفه دون النكره والخامسه المضمر المخاطب لان الحذف معه يفوت الدلا له
علي الندا وان المضمر نداوه شاذ وظاهر ذكر الناظم له في عداد هذه الكلمات انه مطرد وقصره ابن عصفور
علي الشعر واختار ابو حيان انه لا ينادي البته فالانواع حينئذ ثلاثه ومحل الخلاف ضمير المخاطب ويأتي
علي صيغتي المنصوب والمرفوع فالاول كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك والثاني نحو قول الاخر
وهو الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا قد احسن الله وقد اسانا فابجر
بسكون الموحدة وفتح الجيم منادي وانت الاول منادي وكان القياس ان يقول يا اياك لانه مفعول

حذف عامله ولكنه ضمير الرفع عن ضمير النصب او لانه لما اطرد مجيه بلفظ المرفوع جاز مجيه بلفظ ضمير
الرفع واجاب المانع عن المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للندا او اياك في المثال من باب الاشتغال
وانت الاول في البيت مبتدا والثاني كذلك او توكيد او بدل او فصل والموصول خبر واتفقوا
علي ان ضمير المتكلم والغايب لا يجوز نداوهما فلا يقال يا ايا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه والسادسه
اسم الله نحو يا الله اذا لم تعوض في اخره الميم المشدده عن حرف الندا لان ندا اسم الله تعالي
علي خلاف القياس فلو حذف حرف الندا لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون للدليل واجازه بعضهم
وعليه قول امية ابن الصلت الثقفي رضيت بك اللهم ربا فلن اري ادين الها غيرك الله ثانيا صنبا
اي يا الله واري من الراي في الامور وادين مضارع دان بالشي اذا اتخذه دينا ودينا اي عاده
والاصل ان ادين فحذفت ان فارتفع المضارع بعدها علي حد قولهم تسمع بالمعيدي والها مفعوله و
والراضيا منصوب برضيت اما علي الحاليه من فاعله او علي المفعولية المطلقه علي حد قولهم قم قايما اي قياما
وعلي الوجهين فهو موكد له وما بينهما اعتراض وربا مفعول رضيت والمعني رضيت رضي بك ربا
يا الله فلن اري ان اتخذ الها غيرك يا الله والسابعه والثامنه اسم الاشارة واسم الجنس المعين لان حرف
الندا في اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف فحقه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداه واسم الاشارة
ومعني اسم الجنس يجري مجراه قاله الشارح خلافا للكوفيين فيهما احتجوا بقوله تعالي ثم انتم هولا
تقتلون انفسكم اي يا هولا وبقوله وهو ذو الرمة اذا اهملت عيني لها قال صاحبي بمثلك
هذا لوعة وغرام يريد يا هذا ولوعة مبتدا تقدم خبره في المجرور قبله وقولهم اطرق كرا ان
النعام في القري مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه اي طاطي يا كروان راسك واخفض عنقك
للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهي النعام قد صيدت وحملت من البدو الي القرا وافتد مخنوق وهو
مثل يضرب لمن يظهر الكراهة في المشي واصله ان امراة وقع عليها امرو القيس وكانت تكرهه فقالت له يا صبح
اصبحت يا فتي فلم يلتفت اليها فرجعت الي خطاب الليل كانها تستعطفه اي صر صبحا يا ليل كقولك يقولون
نور صبح والليل عاتم والاصل فيها اطرق يا كروان فرخم علي لغة من لا ينتظر فقلبت الواو والفا وافتد
يا مخنون واصبح يا ليل ونور يا صبح وذلك عند البصريين ضروره في النظم وشذوذ في النثر قال المرادي
في شرح النظم والانصاف والقياس علي اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة علي السماع
اذ لم يرد الا في الشعر واما نحو ثم انتم هولا فتناول علي ان انتم مبتدا وهولا خبره او بالعكس وجملته
تقتلون حال واقتصر في النظم علي قوله وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعري فاعلما وذي الكاف
في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله الفصل الثاني في اقسام المنادي بفتح الدال و
ذكر احكامه المنادي علي اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان يبني علي ما يرفع به من حركة
او حرف لو كان معربا علي سبيل العوض وهو ما اجتمع فيه امران احدهما التعريف سابقا علي
الندا نحو زيد في قولك يا زيد فزيد معرفه بالعلمية قبل الندا واستصحب ذلك التعريف بعد الندا وهو

مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب تعريف العلمية ويعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي
ورد بنداء اسم الله تعالى واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير كان التعريف
عارضا في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل بمعينا واليه ذهب الناظم وقيل تعريفه بال المحذوف
ونابت يا عنها والامر الثاني الافراد ويعني به ان لا يكون مضافا ولا شبيها فيدخل في
ذلك المركب والمثنى والمجموع على حده وغيره تذكيرا وتأنيثا فالمركب نحو يا معدي كرب ومعناه
فيما قال احمد بن يحيى عدا ما كرب اي تجاوزه حكى ذلك ابو الفتح عن الفارسي والمثنى نحو يا زيدان و
الجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو يا زيدون وتثنية المنكر وجمعه السالم نحو يا رجلان ويا
مسلمون والجمع المكسر في التذكير نحو زيود وجمع السالم في التانيث نحو يا هندات وجمع تكسيره نحو يا هنود
وما كان مبنيا قبل النداء سواء كان علم مذكر ام علم مؤنث قال الاول كسيبويه في لغة من بناه والثاني
نحو حذام في لغة اهل الحجاز او غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وان كان معربا صحيح الاخر
غير مثنى ولا مجموع على حده اظهرت فيه الضمة وما كان مثنى او مجموعا على حده بنيته على نائب الضمة
وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض او مبنيا قبل النداء قدرت
فيه الضمة ففي نحو يا سيبويه ويا هؤلاء ويا هذا بانه ضمة مقدرة في اخره عهد للنداء اثر ذلك
التقدير في تابعه فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم مراعاة لضمة المقدرة في اخره ونصبه
مراعاة لمحله فان محله نصب على المفعولية كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل
برفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة لمحله والعلم المركب الاسنادي المحكي مثله نعليه
قبل العلمية كالمبني في تقدير الضم في اخره والمقام بالنصب هو اعادة لمحله ومقتضى التشبيه ان
المحكي ليس مبنيا والمنقول انه مبني وهذه النعوت مقصودة فان سيبويه بناسبه العلم وزيد بناسبه
الفضل وتابط شرا يناسبه الاقدام ومعناه حمل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكي من لغة
من اعربه اعراب المتضايفين فانه ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة وغيره من قسم المضاف وفي الرضي
في باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب انتهى وعلى هذا
يقول في كيف وهؤلاء وكم ومنذ اعلاما يا كيف ويا هؤلاء ويا كم ويا منذ بضمة ظاهرة فهي متجددة للنداء
او في هذا القسم اشار الناظم بقوله وابن المعرف المبنيين والقسم الثاني من اقسام المنادى ما يجب
نصبه وهو ثلاثة انواع احدها النكرة غير المقصودة جامدة كانت او مشتقة في نثر او شعر
كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر
وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا
الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصدوا واحدا بعينه واما كره الشواهد رد المانقل عن المازني
انه احال وجود هذا القسم مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين في ذلك شاذ او ضرورة و
وعرضت اي اتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما وقيل بلد باليمن النوع الثاني ما يجب نصبه

المضاف سواء كانت الاضافة محضة وهي الخالصة من شائبة الانفصال نحو ربنا اغفر لنا اي
يا ربنا او غير محضة وهي اضافة الصفة لمعمولها نحو يا حسن الوجه ونقل عن ثعلب وهو احمد بن يحيى
اجازة الضم في غير المحضة فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها بتقدير الانفصال ولنا
ان البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا وانه لا سماع يقتضي ذلك فان ادعي ان نحو يا حسن
الوجه في قوة يا حسن فباطل بل في قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة
تفيد التخصيص نظرا الى حسن الوجه اخص من حسن النوع الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به
شيء من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل او مفعول او مجرور فالاول نحو
يا حسنا وجهه فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن والثاني نحو يا طالعا جبلا فجبلا منصوب على
المفعولية بطالعا والثالث نحو يا رفيقا بالعباد فالباء للصلة متعلقة برفيقا والمعطوف عليه نحو يا ثلاثة
وثلاثين فيمن سميته بذلك اي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بالخلاف اما
نصب ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالمتعاطفين
مع حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كانه بعض اسم عمل في اخر
فاشبه ضاربا زيدا واما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة ويمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه الجزء
الثاني من العلم فاشبه شمس من عبد شمس ويا لا يدخل عليه خلافا لبعضهم في اجازة ذلك لتخلف المشبه
في بعض الاحكام عن المشبه به وان ناديت جماعة هذه العدة عرفا فلا يخلو اما ان تكون معينة او لا
فان كانت غير معينة نصبتهما ايضا اما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة واما الثاني فلانه معطوف
على منصوب وان كانت معينة ضممت الاول لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال وعرفت
الثاني بال وجوبا لانه اسم جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهي ال ونصبته
او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ كما في قولك يا زيد والضحاك قاله الفارسي الا ان اعدت
معه يا فيجب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب تجريده من ال لان يا لا يدخل على ما فيه ال وانما جاز
دخوله عليه لانه ليس جزء علم والحالة هذه ومنع ابن خروف مبتدا اعادة يا وتخير في الحاق
ال مردود وخبر منع ووجه رده ان الثاني ليس جزء علم وانه اسم جنس اريد به معين وينبغي ان ينتظم
في سلك التشبيه بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب نونت نصرا
على ضمها حكى الفراء يا رجلا كريما اقبل ووجهه ان يحتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفا فبقي على ما كان
عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية وتعريف القصد لا يقدح في
هذا فانه انما ورد على الصفة موصوفها معا لا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز
النصب في المعرفة الموصوفة نحو يا زيد العاقل اجيب بان حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجة
المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل التشبيه بالمضاف فكان النصب واجبا لا راجحا اجيب بان النداء
تارة يرد على الموصوف وصفته وعند ذلك لا بد من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من

البنا علي الضم لان الصفة انما تزد على المنادي وحده منو مفرد مقصود ثم برد الوصف فلما اختلف المدركان
جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف يوصف بالنكرة وانما يوصف بالمعرفة
حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث واخبر سيبويه بذلك اجيب فانه يغتفر في المعرفة الطارية ما لا
يغتفر في الاصلية ويحتمل ان يكون المنادي محذوف او رجلا حال موطية منه والتقدير يا زيد رجلا كريما
اقبل واما عظيما يرجى لكل عظيم ويا لطيفا لم يزل ويا جليلا لا يعجل فقال الموضح ليس الجملة نعتا لما قبلها
وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالندا وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادي
منصوب كما في يا طالعا جبلا وكذا في حرف المضارع التا والنا علي حد يا تميم كلهم او كلكم انتهي فقوله
التشبيه بالمضاف وفيه رد علي ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والي هذا القسم اشار الناظم بقوله والمفرد
المنكور والمضافا وشبهه انصب والقسم **الثالث** من اقسام المنادي **ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان**
احدهما ان يكون المنادي **علما مفردا موصوفا بابن متصل به** اي بالعلم **مضاف** الابن **الي علم** اخر
نحو يا زيد ابن سعيد بضم زيد علي الاصل وفتحه اما علي الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو
غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل او علي تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيا واحدا كخمسة عشر
وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر واما علي اقحام الابن واضافة زيد الي سعيد لان ابن
الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة
زيد فتحة اتباع وعلي الثاني فتحة بنا وعلي الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن علي الاول فتحة اعراب
وعلي الثاني بنا وعلي الثالث غيرهما **والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح** لخفته فان كان علي
الاتباع فهو نظير امرو ابنم وان كان علي التركيب فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما وان كان علي الاقحام
فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتح الاول علي قول سيبويه وذهب المبرد الي ان الضم اجود وهو
القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر **ومنه قوله** وهو رق بوه عند الجوهري او رجل من بني
الحرمان عند العيني وزعم انه الصواب **يا حكم بن المنذر بن الجارود** سرادق المجد عليك ممدود
بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم لكان الاصل **ويتعين الضم** اذا كان الابن غير صفة فان كان
بدلا او بيانا او منادي سقط منه حرف الندا او مفعولا بفعل محذوف تقديره اعني فيتحتم ويتعين
الضم ايضا اذا كان المنادي غير علم او كان او كان الابن مضافا لغير علم كما **في نحو يا رجل ابن عمرو**
ويا زيد ابن اخينا لانتفا علمية المنادي وهو رجل في الصورة **الاولي** انتفا **علمية المضاف**
اليه في الصورة **الثانية** ويتعين الضم ايضا اذا كان الوصف غير ابن كما **في يا زيد الفاضل**
ابن عمرو لوجود الفصل بالفاصل ويتعين الضم ايضا اذا كان الوصف غير ابن كما **في يا زيد الفاضل**
لان الصفة وهي الفاضل **غير ابن** والي ذلك الاشارة بقول النظم ونحو زيد ضم او فتحن البيتين **ولم**
يشترط ذلك الكوفيون وهو ان يكون الوصف ابنا علي ان علة الفتح التركيب وقد جا في باب
لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا **وانشد وا عليه** قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز

فاكعب

فـ كعب بن مامة وابن سعدي **باجود منك يا عمر الجوادا** الرواية **بفتح عمر** الجواد والقوافي منصوبة
وكعب ابن مامة ابن هو كعب الايادي الذي اثر رفيقه علي نفسه بالما حتي هلك عطشا وابن سعدي
هو اوس ابن حارثة ابن لام الطائي الجواد المشهور وسعدي امه ويروي اروي مكان سعدي وقيل
والمراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه وحكى الاخفش عن بعض العرب بضم ابن اتباعا لضم المنادي
وهو نظير الحمد لله بضم اللام في تبديل حركة ما نقل منها للاتباع وفي كون ذلك من كلمتين وفي
تبعيه الثاني للاول لكنه يخالف في كونه اتباع معرب لمبني والحمد لله بالعكس **والوصف بابنة**
في جواز فتح المنادي معها **كالوصف بابن** في ذلك لان ابنة هي ابن بزيادة التا **نحو يا هند ابنة**
عمرو بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين وتا التانيث في
حكم الانفصال **ولا اثر للوصف بنت** عند جمهور العرب **نحو يا هند بنت عمرو واجب الضم** ويمتنع الفتح
لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك البا الموحدة وجوزه ابو عمرو بن العلا سماعا
بناء علي ان الفتح للتركيب ومثله يا زيد بني عمرو سماعا بناء علي ان الفتح للتركيب ومثله بتصغير ابن
لتعذر الاتباع فيجوز للتركيب وشمل قوله ان يكون علما مفردا المثنى والمجموع مسمى بهما ففي النهاية
اذا سميت بمسلمات وبزيدين وبزيدين حاكيا اعرابه فقلت فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات
بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيدين بن عمرو وعلى من ضم يقول يا مسلمات بن بن عمرو ويا زيدان
بن عمرو ويا زيدون بن عمر ابن عمرو ومن احرى الاعراب في النون اجرى النون مجرى الدال فيفتحها
او يضمها انتهي وهذا مبني علي القول بالتركيب واما علي القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذا كسرت
ولا في المثنى والمجموع علي حده وكذلك قال في التسهيل ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فنحو يا عيسى
ابن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفرا والزمخشري واذا وقع الابن بين علمين في غير الندا وكان
صفة لما قبله كان الحكم فيه ان تحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطا كما في
الندا تقول جاني زيد ابن عمرو بحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقوله جارية من
قيس بن ثعلبة تزوجت شيخا غليظ الرقبة وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه
وتثبت الف ابن خطا تقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاني
زيد ابن اخينا بتنوين زيد واثبات الف ابن خطا فالحكم المذكور معلق بشرطين ان يقع الابن بين
علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فمتى زال احد الشرطين عاد الاسم الي اصله من التنوين
قاله الفخر الرازي وغيره النوع الثاني **الثاني ان يتكرر** المنادي حال كونه **مضافا نحو يا سعد سعد**
الثاني من السعدين **واجب النصب وفي الاول الوجهان** وهما الضم والفتح جاريان في سعد الاول
والي ذلك اشار الناظم بقوله في يا سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضم وافتح اولا تصب
فان ضممته وهو الاكثر لانه منادي مفرد **فالثاني بيان** للاول **او بدل** منه **او** منادي ثان
باو مفعول باضمار **اعني** او توكيد قاله ابن مالك واعترضه ابو حيان بانه لا يجوز التوكيد لا

خبلا في وجهي التعريف لان تعريف الاول بالعلمية او بالندا والثاني بالاضافة وقال الموضح في الحواشي
وثم مانع اقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الاول وان فتحته اي الاول فقال
سيبويه مضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم اي زايد بينهما وهذا مبني على جواز اقحام
الاسما واكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشي الواحد وكان
يلزم ان ينوب الثاني لعدم اضافته وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني
والاصل يا سعد الاوس سعد الاوس فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه
في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني حينئذ بيان او بدل
او توكيد لان المضاف اليه الاول مراد او منادي باي وقال الفرا الاسمان الاول والثاني مضافان
للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقال بعضهم الاسما
مركبان تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه تلفيق تركيب ثلاثة اشيا وسعد
الاوس هو سعد ابن معاذ رضي الله عنه وهو سعد ابن معاذ رضي الله عنه ابن النعمان ابن امر القيس ابن زيد
ابن عبد الاشهل بن جشم ابن الحارث بن الخزرج بن عمرو ابن مالك وهو اخو الخزرج القسم الرابع من
اقسام المنادي ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادي المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه
سوا كان علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله وهو الاحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر
السلام بتنوين مطر الاول مع بقا ضمه على البنا والنكرة المقصودة نحو قوله وهو جرير يا عدِيًّا
حل في شعبي غريبًا الوما لا ابا لك واغترابا بتنوين عدي مع نصبه على الاعراب اجرا للنكرة المقصودة
مجرى النكرة غير المقصودة واجاز فيه سيبويه وجها اخر وهو ان يكون حالا كانه قال اتفخر وعدًا
اي في حال عبوديته ولا يثبت الفخر بالعبيد قاله ابن السيد واختار الخليل وسيبويه والمازني
الضم مطلقًا لانه الاكثر في كلامهم واختار ابو عمرو بن العلا وعيسى بن عمرو ويونس والجرمي
والمبرد النصب مطلقًا ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم كمطر في البيت الاول ووافقا
ابا عمرو وعيسى في نصب اسم الجنس كعدي في البيت الثاني قال ابن مالك ان بقا الضم راجح
في العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير واختلف في تنوين الضمة
فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قاله في المغني
ويقول انا اقول لان الاسم مبني على الضم وجبر في النظم بين والنصب فقال واضمم او انصبا
اضطرارًا نونا مما له استحقاق ضم سا ويظهر فايدتها في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه
الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه مسئلة ولا يجوز ندا ما فيه ال
لان نداه يفيد التعريف وال يفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند البصريين
الا في اربع صور احدها اسم الله تعالى اجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات الالفين الف يا والف
الله ويا لله بحذفهما معًا ويا الله بحذف الثانية فقط وابقا الاولى وعلل سيبويه

جواز

جواز ندا الجلالة بان ال لا يفارقها وهي عوض من همزة اله فصارت بذلك كانها من نفس الكلمة انتهى
وهذا التعليل يناسب اثبات الف الجلالة في الندا كما ان الفصل المبدو بهمزة الوصل اذا سمي به قطعت
همزته تقول جاني اضرب واضرب بضم الهمزة في الاول وكسرها في الثاني ووجه حذفها في الوصل
النظر الى اصلها ووجه حذف الف يا ان اثباتها يودي الى التقا الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين
ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجرا المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة والاكثر ان
يحذف حرف الندا وهو يا خاصة ويعوض عنه الميم المشددة فتقول اللهم بحذف حرف الندا
وزيادة الميم في اخره ولم يرد مكان المعوض عنه لئلا يجتمع زيادة الميم وال في الاول وخصت الميم
بذلك لان الميم عهد زيادتها اخرا كزرقم وستهم قاله السيرافي وما ذكر من ان الميم عوض عن يا هو مذهب
البصريين وذهب الكوفيين الى ان الميم بعض امنا بخير متحرزين يا اللهم في السعة ويبطل ذلك انه حذف
على غير قياس وقد التزم وانه لا يمتنع اللهم امنا بخير والاصل عدم التكرار وقد يجمع بينهما اي بين
يا والميم المشددة في الضرورة النادرة كقوله وهو ابو خراش الهذلي اني اذا ما حدث الما اقول
يا اللهم يا اللهم والى ذلك اشار الناظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض
وقد يخرج اللهم عن الندا فيستعمل على وجهين اخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس
السامع تقول لك ازيد قايم فتقول انت اللهم نعم او اللهم لا الثاني ان تدعو في الاستثنا ان وقوع الزيادة مقرونة
بتقدم الدعا قليل قاله في النهاية الصورة الثانية الجمل المحكية المبدوة بال نحو يا المنطلق زيد فيمن
سمي بذلك نص على ذلك سيبويه وقال لانه بمنزلة تابط شرا لانه لا يتغير عن حاله اذ قد احتمل بعضه
في بعض شيئا ويقتضي ما قدمنا في الفرق قطع الهمزة والى هاتين الصورتين اشار الناظم بقوله الا مع الله
ومحكي الجمل وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدو بال نحو يا الذي قام ويا التي قامت و
صوبه الناظم في شرح التسهيل ومع تصويبه له لم يشتبه في نظمه كنه فان قلت لم قال سيبويه
فيمن سمي الذي قام انه لا ينادي مع انه ايضا محكي لانه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة قلت الفرق بينهما
ان الذي يحكي بحالته الذي ثبت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادي لوجود ال وذلك المانع باق
ويجوز المنطلق زيد ليس المانع من ندايه قبل التسمية وجود ال بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية
وان قلت المانع شيان الجملة وال فاذا زال احدهما بقي الاخر قلت لو صح هذا امتنع نداوه
وانت تسلم الجواز واذا ثبت الجواز توجه ان المنادي هو المجموع وال لم تستقل على المجموع بل
لاحكاية الجمل فالمنادي انما هو الذي دون صلته والاعراب مقدر في اخر الذي ولهذا
سميت بايهم ضربته او اي موصولة لم تحك اعراب الرفع في اي بل تعربها بحسب العوامل فتقول
رايت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيته لان الاسم
المفرد العامل فيما بعده فتقول رايت ضاربًا زيدا ومررت بضارب زيدا ولما كانت الصلة لا دخل لها

في ذلك مثل الموضح بالموصول تجردًا عن الصلة وليس محل النزاع وكانه اشار بذلك الى الفرق والصورة
الثالثة اسم الجنس المشبه به لقولك يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان قال الناظم
في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لانها في التقدير داخلة على غير ال
قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ ليس تقدير مثل غزيل الفتح لطع بين يا وال والالجا بار القريبة
لانه في تقدير يا اهل القرية وذلك لا تقول به ابن مالك فابن سعدان قد دل على انه غير صحيح
انتهى وعندي ان تقدير ابن مالك صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم قضية الا ابا حسن لها فان تقديره
ولا مثل ابي حسن فلولا ان تقدير مثل من بلي لقبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه والتزم
عمال لا في المعرفة والشاطبي لا يقول بعمل لا في المعارف والصورة الرابعة ضرورة الشعر والبها
اشار الناظم بقوله وباضطرار خص جمع يا وال في الشعر ضرورة ولا يجوز ذلك في النثر خلافًا
للبغداديين والكوفيين في اجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع اما قياسًا فقد جاز يا الله بالاجماع
فيجوز بالدخل قياسًا عليه بجامع ان كلًا منهما فيه ال وليست من اصل الكلمة واما السماع فقد انشدوا
فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان يكسبا ناشرا وهذا الا ضرورة فيه لتمكن قايله من ان يقول فيا
غلامان اللذان فرا واجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ
الفصل الثالث في اقسام تابع المنادى المبني واحكامه اقسامه اربعة احدها ما
يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى لان محله نصب وهو ما اجتمع فيه امران احدهما ان يكون
التابع نعتًا او بيانًا او توكيدًا والامر الثاني ان يكون التابع مضافًا مجردًا من ال فالنعت
نحو يا زيد صاحب عمرو والبيان نحو يا زيد ابا عبد الله والتوكيد نحو يا تميم كلهم او كلكم
بنصب صاحب وابا وكل وجوبًا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز
رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانباري وان كان مع تابع المنادى ضمير جي بعود الا على
الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد اجتمعا
في قوله فيا ايها المهدي الخنا من كلامه كانك تضغو في اذاك حزيق ويضغو بضاد وغين
معجمتين تصوت وحزيق بكسر الحا المهملة والنون ولد الثعلب وفيه رد على الاخفش حيث
منع مراعاة الحال وقال واما قولهم يا تميم كلكم فان رفعوه فهو مبتدأ وخبره محذوف اي كلكم
مدعو وان نصبوه فبفعل محذوف الى كلكم اي كلكم دعوة والى نصب التابع المضاف
اشار الناظم بقوله تابع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبًا القسم الثاني ما
يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت اي في التذكير واية في التانيث و
نعت اسم الاشارة منهما اذا كان اسم الاشارة وصلة لندايه اي لندا نعته نحو يا ايها الناس
ويا ايتها النفس فاي واية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردًا وها التنبيه فيهما زايده
لازمة للفظ اي واية عوضًا عن المضاف اليه مفتوحة الها ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها

اسم اشارة

497
اسم اشارة على لغة بني مالك من بني اسد وقد قرى بها والناس والنفس مرفوعان على النعت
وجوبًا مراعاة للفظ اي واية وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبني لانه يشبه المعرب
في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه وكذا القول في مثاله والى ذلك اشار الناظم بقوله وايها مصحوب
ال بعد صفه تلزم بالرفع ونحو قولك يا هذا الرجل ويا هذه المراه اذا كان المراد ندا
الرجل والمراة وانما اتيت باسم الاشارة وصلة لندايهما فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الاشارة
وانما لزم رفعهما لانهما المقصودان بالندا والمنادى المفرد لا ينصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وذو
اشارة كاي في الصفه ان كان تركها يفيت المعرفه وان كان المراد ندا اسم الاشارة دون نعتهما جاز فيهما
الرفع والنصب على ما سياتي ولا يوصف اسم الاشارة ابدًا في هذا الباب وغيره الا بما فيه ال نحو
مررت بهذا الرجل وجوزوا فيه ان يكون بيانًا لاسم الاشارة واستشكله ابن عصفور بان البيان يشترط
فيه ان يكون اعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشي اعرف وغير اعرف واجاب
بانه اذا قدر بيانًا قدرت ال فيه للحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة
انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتًا قدرت فيه ال للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل
المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه
ولا يوصف اي واية في هذا الباب المعقود للندا الا بما فيه ال من معرف بها او موصول
فيقال يا ايها الرجل ويا ايتها المراة ويا ايها الذي نزل عليه الذكر ويا ايتها التي قامت ولا يقال يا ايها
الحارث او الصعق مما ال فيه للمح الاصل والغلبة او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب
نحو يا ايهذا الرجل ولا يجوز يا ايها ذلك الرجل خلافًا لابن كيسان والى ذلك اشار الناظم بقوله
وايهذا ايها الذي ورد ووصف اي بسوى هذا يرد القسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه فالنصب
اتباعًا للمحل المنادى والرفع على تشبيهه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلًا لحركة البنا العارضة بسبب
دخول حرف الندا منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف
الندا هو الرافع للتابع بنا على ان العامل في المتبوع في غير البدل والا فابن الرافع والقول بان الرافع
النعت قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه والمخلص من هذا الاشكال ان يحاول في المنادى
المضموم ان يكون بابه باب فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك وهو نوعان
احدهما النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه برفع الحسن ونصبه على
ما قررناه والنوع الثاني ما كان مفردًا من نعت او بيان او توكيد او كان معطوفًا مقرونًا
بال فالنعت نحو يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب والبيان نحو يا غلام بشر بالرفع وبشرًا بالنصب
والتوكيد نحو يا تميم اجمعون بالرفع واجمعين بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه
ارفع او انصب والمعطوف المقرون بال كقولك زيد والضحاك قال الله تعالى يا جبال اوبي معه
والطير قراة السبعة بالنصب عطفًا على محل الجبال واختاره ابو عمرو بن العلا وعيسى

ابن عمرو والثقفي ويونس والجرمي وقرئ في غير السبع بالرفع عطفا على لفظ الجبال و
واختاره الخليل وسيبويه والمازني و قد رو النصب في الطير على العطف على
فضلا من قوله تعالى ولقد اتيناداود منا فضلا والتقدير واتيناه الطير وجملة
الندا معترضة بين المتعاطفين و قال المبرد ان كانت ال في المعطوف للتعريف مثلها في
الطير فالمختار النصب في المعطوف او لغيره وهي الزايدة مثلها في السبع فالمختار الرفع وجه
اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه الاكثر و وجه اختيار النصب ان ما فيه ال
لم يجز ان يلي حرف الندا فلم يحمل لفظه كلفظ ما وليه وكذلك قرا جميع القرا عدا الاعرج
بنصب الطير و وجه التفصيل ان ال في البسع لم يفد تعريفا فكانها ليست فيه فيا زيد واليسع
مثل يا زيد ويسع وال في نحو الطير مؤثرة تعريفا وتركيبا ما فاشبه ما هي فيه المضاف والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان يكون مصحوب ال ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقي و القسم الرابع ما
يعطي حال كونه تابعا ما يستحقه اذا كان منادي مستقلا هو البدل والمنسوق المجرد من ال
فيضم ان كان مفردا او ينصب ان كان مضافا والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعله كمستقل نسقا
وبدلا وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنايب عن العامل تقول في
البدل المفرد يا زيد بشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وكذلك تقول في المنسوق المفرد
المجرد من ال يا زيد وبشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيد
ابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وكذلك في المنسوق المضاف المجرد من ال يا زيد ابا
عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وهكذا حكمهما اي البدل والمنسوق المجرد من ال مع المنادي
المنصوب فيضمان ان كانا مفردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا عبد الله بشر و يا عبد الله
و بشر بضم بشر فيهما و يا عبد الله اخا زيد و يا عبد الله و اخا زيد بنصب الاخ قال في التسهيل خلافا
للمازني و الكوفيين في تجويز يا زيد و عمرو قال في شرح التسهيل اجرو المنسوق العاري من
ال مجرى المقرون بها قال وما راوه غير بعيد من الصحة اذا لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد
ايقاع ندا واحد على اسمين كما يقصد ان يشتركا في عامل واحد انتهى الفصل الرابع في المنادي
المضاف للياء الدالة على المتكلم وهو اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو المنادي
المعتل بالالف او اليا فان ياه المضاف هو اليها واجبة الثبوت والفتح نحو يا فتاي
و يا قاضي فلا يجوز حذفها للالتباس ولا اسكانها لالتقاء الساكنين ولا تحريكها بالضم او
الكسر لثقلهما على الياء والقسم الثاني ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل المضارع
في كونه بمعنى الحال او الاستقبال فان ياه ثابتة لا غير لانها في حكم الانفصال فلم يمازج
ما اتصلت به فليست كياء قاض وهيا اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي و يا ضاربي
وهل اصلها السكون او الفتح قولان تقدما في باب المضاف لياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل

من الوصف بمعنى الماضي فانا انما فيه محصنة وفي بابه اللغات الست الاتيه و القسم الثالث ما فيه ست
لغات وهو ما عدا ذلك من المتقدم من القسمين وليس ابا ولا اما نحو يا غلامي فالاكثر فيه حذف
اليا والاكتفا بالكسرة نحو يا عباد فاتقون اجري المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة
من نظر الى اختلاف فهم في اصل وضعها كما تقدم الى نحو والليل اذا يسر ثم ثبوتها ساكنة على الاصل
في البنا نحو يا عبادي لا خوف عليكم او ثبوتها مفتوحة للتحقيق نحو يا عبادي الذين
اسرفوا وانما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظر الى اختلافهم في اصل وضعها كما تقدم ثم قلب
الكسرة فتحة و قلب اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف اخف من الياء نحو يا حسرتا
والاصل يا حسرتي بكسر الياء و فتح الباء ثم قيل يا حسرتي بفتحها ثم قيل يا حسرتي بقلب اليا الفا واجاز
الاخفش والفارسي والمازني حذف الالف المنقلبة عن اليا والاجتزا بالفتحة عنها فتقول يا حسر
كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني فباليا في بلهف متعلقة براجع ومجروره
قول محذوف اصله بقولي ولهف منادي سقط منه حرف الندا والاصل يا لهفا فحذفت الالف المنقلبة
عن يا المتكلم اجتزا بالفتحة والمعنى ولست راجعا ما فات مني بقول يا لهفي ولا بقولي ياليتني فعلت ولا
بقولي لو اني فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو ومنهم
من يحذف اليا و يكتفي من الاضافة بنيتها ويضم الاسم المضاف لليا كما يضم المفردات
في غير الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر فيه ان لا ينادي الا مضافا كالام والاب والرب
حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بضم الميم حكاه يونس وقراه بعضهم رب السجن
احب الي بضم رب لان الام والرب الاكثر فيهما ان لا ينادي الا مضافين لليا والاصل يا امي و يا
ربي فحذفت اليا تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف يا عدوي فلا يجوز يا
عدو بحذف اليا وضم الواو وقاله شارح الكتاب لان نداءه مضافا لليا لم يكثر وظاهر كلام الموضح
ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح في النهاية بالقا
فقال جعلوه معرفة بالقصد فبنوه على الضم وهذه الضمة كهي في يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه
انتهى ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على اسقاطه واقتصاره على خمس لغات في قوله واجعل منادي
صح ان يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبديا والاظهر ان يعرف بالاضافة المنوية لانهم
جعلوه لغة في المضاف لليا ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه و القسم الرابع ما فيه
عشر لغات وهو الام والاب ففيهما مع اللغات الست المتقدمة اربع لغات اخرى باقي ذكرها و
ما فيه الست حذف اليا وابقا الكسرة نحو يا اب و يا ام بكسرهما ثم اثبات اليا ساكنة او متحركة
بالفتح نحو يا ابي و يا امي ثم قلبها الفا نحو يا ابا و يا اما ثم حذف الالف وابقا الفتحة نحو يا اب و يا
ام بفتحهما واقلها الضم نحو يا اب و يا ام بضمهما والاربع الباقية ان تعوض تا التانيث
من يا المتكلم وبكسرها وهو الاكثر في كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه ما قبل

يا المتكلم وزال حين جاءت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا ولتوجيه القراءات الباء
في النية رده الزجاج فانه لا يقال يا ابني او بفتحها وهو الاقيس لان التاء بدل من يا حركتها
الفتح فحركها بحركة اصلها هو الاصل في القياس وقيل لان الاصل يا ابتا ويرده ما رد قول الفرا
او بضمها على التشبيه بنحو سه وهنه وهوشا وحكي سيبويه عن الزجاج وقد قرئ ياابت
بالكسر قرأ الجميع الا ابن عامر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالضم قرئ في الشواذ وربما جمع بين اليا والالف
فقيل يا ابتا ويا امتا وعليه قوله يا ابتا علك او عساكا وهو جمع بين العوض والمعوض عنه
فهو كقوله اقول يا اللهم يا اللهما وسبيل ذلك الشعر وزعم ابن مالك ان الالف في يا ابتا هي
التي يوصل بها اخر المندوب والمنادي البعيد والمستغاث وانها ليست بدلا من اليا والاول قول
ابن جني وربما جمع بين اليا والتا فقيل يا ابتي ويا امتي وعليه قوله ايا ابتي لا زلت فينا فانما
لنا امل في العيش ما دمت عايشا وهو ضرورة فالاكثر من الكوفيين والاول اسهل من هذا
لذهاب صورة المعوض منه وهو اليا وربما قيل يا ابات وعليه قوله كانك فينا يا ابات غريب
فقيل اراد يا ابت ثم اشبع وقيل اراد يا ابتا ثم قلب وقيل اراد يا ابا على لغة القصر ثم قدر لحاق
اليا وابدل منها اليا واقتصر في النظم على قوله وفي الندا ابت امت عرض واكسر او افتح ومن اليا
التا عوض ولا يجوز يا التعويض بالتانيث عن يا المتكلم الا في الندا خاصة فلا يجوز جا في
ابتي امت ولا رايت امت ولا مررت بابت والدليل على ان اليا في يا ابت ويا امت عوض من
اليا انهما لا يكادان يجتمعان عند البصريين وطايفة من الكوفيين والدليل على انها للتانيث
انه يجوز ابدالها في الوقف ها عند الجمهور البصريين وذهب الفرا الى انه يوقف بالتاء ورسمت في المصحف
بالتا فصل واذا كان المنادي مضافا الى اليا نحو يا غلام غلامي واليا لاسمائه لا غير ولا يجوز
حذفها لبعدها عن المنادي وهو ساكنة او مفتوحة كقولك يا ابن اخي ويا ابن خالي ويا ابنة خالي
ويا بنت خالي الا ان كان المنادي ابن عم او ابن ام او ابنة عم او ابنة ام او بنت عم او بنت
ام فالاكثر حذف اليا والاجتزا بالكسرة عن اليا كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بكسر الميم فيهما ثم
قال الزجاجي لا تركيب بل اضافتان وقال في الارتشاف نقلا عن اصحابه انهم حكموا للاسمين
بحكم اسم واحد وانه حذف الياء حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها الى اليا فليس للاضافة واحد
انتهى او ان يفتحا ثم قيل للتركيب المزجي كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بفتح الميم فيهما وقيل
الاصل عما واما بقلب اليا الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول قيل هو
مذهب سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفرا وابي عبيدة وحكي عن الاخفش وقرئ
في السبع قال ابن ام بالوجهين الكسر والفتح واليهما اشار الناظم بقوله وفتح او كسر وحذف اليا
استمر في يا ابن ام يا ابن عم لا مفر والعرب لا يكادون اليا والالف فيهما الا في الضرورة
كقوله وهو ابو زبيد الطائي واسمه حرملة ابن المنذر في مرثية اخيه يا ابن امي ويا شقيق نفسي

انت

انت خليفتي لدهر شديد وقوله وهو ابو النجم العجلي واسمه الفضل ابن قدامة يا ابنة عما لا تلومي
واهجعي وامي كا يمني حضاب الاشجعي ويروى لا تخرق اللوم حجاب مسمعي هذا باب
في ذكر اسما لازمت الندا فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهي
كثيرة منها فل بضمتين وفله بضم الفا وهما عند سيبويه كنايه عن نكرة من يعقل من جنس الانسان
ففل كناية عن علم من يعقل بفل بمعنى زيد وفلة بمعنى امراة وقال ابن مالك وجماعة
منهم ابن عصفور وابن العلج فل وفلة كناية عن علم من يعقل ففل بمعنى زيد وفله بمعنى
هند ونحوهما من اعلام الاناسي ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما انه من قوله ويقال يا
فل للرجل ويا فله للمراة بمعنى يا فلان ويا فلانه فظاهره ان فل وفله كناية عن علم من يعقل لانه
جعلهما بمعنى فلان وفلانه وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادي وما قاله ابن مالك هو
والجماعة وهم بفتح الهاء مصدر وهم بالكسر اذا غلط وانما ذلك الذي هو بمعنى زيد وهند
فلان وفلانة لا فل وفله والحق ان ما قاله ابن مالك مبني على اصل فل وفله فلان وفلانه
وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان
اصلهما فلان وفلان ومذهب سيبويه ان لام فل يا محذوفة كيد ومادته ف ل ي وتصغيره
فلي اذا سمي به ومذهب الكوفيين ان لامه نون واصله فلان ثم رخم بحذف الالف والنون
ومادته ف ل ن وتصغيره فلين ورد بانه لو كان اصله فلانا لقيل في ترخيمه فلا ولما قيل
في التانيث فله ولما اختص بالندا كما ان فلانا كذلك واما قوله وهو ابو النجم العجلي يصف منه
ابلي بالموجل في لجة امسك فلانا عن فل فقال ابن مالك هو فل الخاص بالندا استعمل
في غير الندا مجرورا بعن للضرورة وصرح بذلك في النظم ايضا فقال وجد في الشعر فل
لبيك لكن والصواب ان اصل هذا المجرور بعين فلان وبه حذف منه الالف والنون
والتقدير امسك فلانا عن فلان اي ذكره في لجة بفتح اللام اي اختلاط الاصوات وليس حذف الالف
والنون منه للترخيم وانما هو للضرورة كقوله وهو لبيد درس المنا بمتالع فابان فتقادمت
بالحبس والسوبان اي درس المنازل فحذف الزاي واللام ضرورة ودرس عفا ومتالع بضم الميم
وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك ابان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة
واسكان الموحدة وفي اخره سين مهملة وسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالموحدة
في اخره نون اسما مواضع ومنها لومان بضم اوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللوم
والخبث ونومان بفتح اوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم ولا يقاس عليهما وهذا
معنى قول الناظم وقل بعض ما يخص بالندا لومان نومان كذا ومنها فعل بضم الفا وفتح العين
المعدول عن فاعل كغدر بالغين المعجمة وفسق سبا للمذكر بمعنى يا غادر ويا فاسق و
واختار ابن عصفور كونه قياسا فيقاس عليه ما اشبهه واختار ابن مالك كونه سماعيا

والي ذلك اشار في النظم بقوله وشاع في سب الذكور فعل ولا تقس ومنها مفعال بفتح الفا
وكسر اللام المعدول عن فاعل او فعليه كسقاق وحبات سبا المونث بمعني يا فاسقه ويا
خبيثه وقوله وهو الحطيه يهجو امراته اطوف ما اطوف ثم اوي الي بيت قعيدته لكاع
قعيدته مبتدا ولكاع خبره فاستعمله في غير الندا ضروره وقيل لا ضروره والخبر قول
محذوف والتقدير قعيدته يقال لها لكاع فحذف الخبر وحذف الندا وقعيده الرجل امراته سميت
بذلك للزومها البيت ومعني لكاع خسيسه وينقاس فعال هذا الذي هو سب للمونث
وفعال بمعني الامر كنزال بمعني انزل وتراك بمعني اترك من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف
فلا يبنا من نحو دحرج لانه رباعي وشذ دراك من ادرك ولا من نحو كان لانه ناقص
ولا من نحو نعم وبيس لانهما جامدان وشذ نحو بيد رويدا لانهما نافيا التصرف وهذا
مذهب سيبويه وخالفه المبرد في البابين فقال لا يقال منهما الا ما سمع ولا يقاس فيهما والاول
اصح واليه اشار الناظم في النظم بقوله واطرد في سب الانثي وزن يا خباث وهكذا الامر
من الثلاثي هذا باب الاستغاثه وهي ندا من يخلص من شده او يعين علي مشقه
اذا استغيث اسم منادي وجب كون الحرف الذي ينادي به المستغيث يا لا غيرها من حروف
الندا ووجب كونها مذكوره لان الغرض من ذكرها اطاله الصوت كما تقدم والحذف ينافي ذلك
وغلب في المنادي المستغاث جره بلام واجبة الفتح لانه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والي ذلك
اشار الناظم بقوله اذا استغيث اسم منادي خفضا باللام مفتوحا كقول عمر رضي الله عنه
يا لله للمسلمين وقول الشاعر يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد الا
ان كان المستغاث يا المتكلم نحو يا لي او معطوفا علي مستغاث ولم يعد معه يا فتكسر اللام نحو
يا لزيد ولعمرو للمسلمين فان اعدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد ويا لعمرو للمسلمين وعليه البيت
السابق والي ذلك اشار الناظم بقوله وافتح مع المعطوف ان كررت يا وفي سوي ذلك بالكسر
ايتينا ولام المستغاث له مكسوره دايما علي الاصل كقوله وهو عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين
بكسر لام للمسلمين وقول الشاعر يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب بكسر لام
العجب الا ان يكون المستغاث له ضميرا غير يا المتكلم فتفتح لامه نحو يا لزيد لك او له ويجوز ان يكون
المستغاث به ولا ضميرين نقول يا لك لي يستغيث المخاطب لنفسك قاله في النهايه ويجوز ان
لا يبتدا المستغاث باللام فالاكثر حينيذ ان يختم بالالف عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان
واليه اشار بقوله ولام ما استغيث عاقبت الف كقوله يا يزيدا لامل نيل عز وغني بعد فاقه
وهوان فيزيدا مستغاث والالف فيه عوض من اللام ولامل بكسر اللام مستغاث له وهو
اسم فاعل امل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول امل والعز مقابل الهوان والغني مقابل الفا قه
والفاقه الفقر والهوان الذل وقد تخلو المستغاث منهما اي من اللام والالف فيعطي ما

يستحقه لو كان منادي غير مستغاث كقولك يا زيد لعمرو وكقوله الا يا قوم للعجب العجيب و
وللغفلات تعرض للاريب فالا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفه فر
اجتزا بالكسره وللعجب مستغاث له والغفلات عطف عليه والاريب العالم بالامور ويجوز ان
المتعجب منه فيعامل معامله المستغاث من غير فرق والي ذلك اشار الناظم بقوله ومثله
اسم ذو تعجب الف وهو علي قسمين احدهما ان يري امرا عظيما يستعظمه فينادي جنسه
كقولهم يا للماء وللدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما والثاني ان يري امرا عظيما فيستعظمه فينادي ي
من له نسبه اليه ويكثر فيه نحو يا للعلماء ويجوز الاستغنا عن الالف باللام نحو قوله يا
عجبا لهذه الفليقه هل تذهبن القوبا الرقيه وهذا البيت لاعرابي اصابته قوبا فقيل له
اجعل عليها شيا من ريقك وتعهدها بذلك فانها ستذهب فتعجب من ذلك والفليقه
الداهيه وقد تخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب هذا باب الندبه
النون حكم المندوب وهو المتفجع عليه حقيقه كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز رضي الله
عنه وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وقد اخبر بحدث شديد يد
اصاب قوم من العرب واعمراه واعمراه والمتوجع منه لكونه محل الم كقول قيس العامري فوجد
كبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فنا او لكونه سبب الم كقول قيس الرقيات تبكيهم
الدهما معولة وتقول سلمي وارزيتيه وكقول القايل وامصيبتاه لان الرزيه والمصيبه
سبب الالم الذي يحصل وصورة المندوب صورة المنادي المخاطب وليس منادي الا تري انك
لا تريد منه ان يجيبك ويقبل عليك وعلم منه منقول في الندبه يا غلامك لان خطاب احد
المسمين يا قضي خطاب الاخر ولا يجمع بين خطابين واجازوا في الندبه واغلامك فلذلك
قال حكم المندوب حكم المنادي وقال الناظم بالمنادي اجعل لمندوب وما فيضم ان كان
مفردا كما في نحو وا زيد وينصب ان كان مضافا كما في نحو وا امير المومنين او مطول
لا كما في نحو وا ضاربا عمرا واذا اضطر شاعر الي تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله و
وا فقعسا واين مني فقعس الا انه لا يكون نكره كرجل فلا يقال وا رجلاه خلافا للرياشي
محتجا بانه جا في الحديث واجبلاه فان صح فهو نادر ولا معرفا منهما كاي والمضمر واسم
الاشاره والموصول فلا يقال وا ايها ولا وا انتاه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه لان القصد
من الندبه الاعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يندب الا المعرفه السالمه من الابهام والي ذلك
اشار الناظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما ابهما الا ما كان موصولا وعير بذوي بال
صلته مشهوره فيندب عند الكوفيين خلافا للبصريين نحو وا من حفر بير زمزماه فانه
في شهرته بمنزله وا عبد المطلباه وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع علي ندبه الموصول
المبدو بال وان اشتهرت صلته فلا يقال وا الذي حفر بير زمزماه اذ لا يجمع بين حرفه وال

وبذلك يقيد قول النظم ويندب الموصول بالذي اشتهر وتقدم الخلاف في ندايه واصل زمزم زمم
ابدلت الميم الثانية زايا قاله في القاموس الا ان الغالب انه يختم بالالف اطالة للصوت كقوله
وهو جرير وقمت فيه بامر الله يا عمرا ولي ذلك اشار الناظم بقوله ومنتهي المندوب صله بالالف
واما الحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز في النهاية انه لا خلاف في جواز لحاقها اخر الصفة
اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمراه واما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه
والخليل ان لا يلحق البيان والتوكيد وعندي انها تدخل اخر البدل لانه قايم مقام المبدل منه
فيقول واغلامنا زيداه ويدخل العطف النسقي نحو وازيد واعمراه انتهي وتدخل التوكيد اللفظي
كما تقدم من قول عمر واعمراه واعمراه وتحذف هذه الالف ما قبلها من الفتح نحو واموساه
ولي ذلك اشار الناظم بقوله متلوها ان كان مثلها احذف واجاز الكوفيون قياسا قلب الالف يا
فقالوا واموسياه او من تنوين ظاهر ومقدر في اخر صلة نحو وامن حفر بير زمزماه بحذف
التنوين من زمزم فانه منصرف باعتبار انه علم علي القليب وان اعتبر انه علم علي البير فهو غير منصرف
وفيه تنوين مقدر كما صرح به في اول باب الاضافة او تنوين في مضاف اليه نحو واغلام زيداه
او في محكي نحو واقام زيداه فيمن اسمه قام زيد والي ذلك اشار الناظم بقوله كذاك
تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها واجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون
واغلام زيدناه محافظة علي بقاء الف الندبه ومع كسرة وقلب الالف يا فيقولون واغلام زيد
نياه علي اصل التقاء الساكنين واجاز الفرا حذف التنوين مع ابقا الكسرة وقلب الالف فيقول
واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين
وتحذف لهذه الالف وما قبلها من ضمة بناية نحو وازيداه وامنذاه فيمن اسمه منذ وكسرة
اعرابية نحو واعبد الملكاه او بنايية نحو واحذاماه لان ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا
مكسورا فان اوقع حذف الكسرة نحو واغلامكي والضمة في لبس اسا وحعلت الالف يا
بعد الكسرة نحو واغلامكي اذ لو قيل واغلامكا لالتبس بالمذكر وواوا بعد الضمة نحو واغلا
مهوه واغلامكمو اذ لو قيل واغلامهاه واغلامكما التبس المذكر بالمونث في الاولي والجمع بالمثني في
الثانيه والي ذلك اشار الناظم والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم لابسا ولك في الوقف
زيادة ها السكت بعد حرف المد الثلاثة نوصلة الي زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه و
واغلامكموه والي ذلك اشار الناظم بقوله وواقفا زدها سكت ان ترد فان وصلت حذفتها الا
في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم ولك حينيذ ضمها تشبيها بها الضمير
وكسرها علي اصل التقا الساكنين واجاز الفرا اثباتها في الوصل بالوجهين فصل واذا ندب
المضاف للياء الجايز فيه اللغات الست فعلي لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبد بالضم او
يا عبد بالفتح مع حذف اليا فيهن او يا عبدا بالالف المنقلبة عن اليا او يا عبدي با

بالاسكان في اليا يقال في هذه اللغات الخمس واعبدا وعلي لغة من قال يا عبدي بالفتح
في اليا او يا عبدي بالاسكان في اليا يقال يا عبديا بانفا الفتح علي الاول وهو يا
عبدي بالفتح وانفتاله علي الثاني وهو يا عبدي بالاسكان وقد تبين من جواز واعبدا
او واعبديا في يا عبدي بالاسكان ان لم اسكن ابقها اليا احذفها في الندبه وتقول واعبدا
او بفتحها ويقول واعبديا والي ذلك اشار الناظم وقايل واعبديا واعبدا من في الندا اليا ذا
سكون ابدا والفتح راي سيبويه وهو قياس واقل عملا والحذف راي المبرد والحاصل
انه اذا اندب علي لغة من حذف اليا فان كان ما قبلها مفتوحا اقرت الفتحة علي حالها واتي بالف
الندبه وان كان مكسورا او مضموما جعل بدل الضمة والكسرة فتحة وزيدت الالف وعلي لغة من
ابدل اليا الفا مفتوحة زيدت الالف ولم تحتج الي عمل ثان لان اليا متهيية بالفتحة لمباشرة
الالف وعلي لغة من يثبت اليا ساكنة جاز حذف اليا لالتقا الساكنين وابقاوها مفتوحة
واذا قيل يا غلام غلامي لم يجز في الندبه حذف اليا لان المضاف اليها وهو غلام الثاني
غير منادي لانه مضاف اليها المنادي والمضاف اليه المنادي غير منادي وحكم المندوب
حكم المنادي فلما لم تحذف في الندا لم تحذف في الندبه هذا باب الترخيم
وهو لغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم اي سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة علي
وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم الندا وترخيم الضروره وهما مذكوران في هذا
الباب وترخيم التصغير وسياتي في باب التصغير نحو يرخم المنادي اي يحذف اخره
تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفه لان المعارف كثر نداها فدخلها التخفيف بحذف اخرها
وخص الاخر بذلك لانه محل التغيير غير مستغاث مجرور باللام ولا مندوب ولا ذي
اضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمي يا انسانا خذ بيدي لانه نكرة ولا
قولك يا لجعفر لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور
مثله فكان غير منادي اذ لم تعمل اداة الندا في لفظه وانما عملت في موضعه فان لم
يجر باللام جاز ترخيمه نص علي ذلك سيبويه في كتابه ووافقه عليه شراحه كالصفار وابن
خروف والسيرافي وعبارة التسهيل تقتضيه لانه قيد المنادي بكونه مبنيا والمستغاث
المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبني وشاهد ترخيمه قوله اعام لك بن صعصعة بن
سعد قال ابن الصايغ وهذا ضروره وقد ناداه بغير يا وذلك ممنوع وسمع ترخيمه ومعه
اللام كقوله كلما نادي مناد منهم يا ليتيم الله قلنا يا لمال وهو ضروره اتفاقا ولا يرخم ولا
لان المندوب ليس منادي حقيقه وان كانت صورته صورة المنادي لانه لا يطلب اقباله
ولا يرخم يا امير المومنين لان المضاف اليه تنزل من المضاف منزلة التنوين مما قبله
فليس باخر المنادي حقيقه وقوليل ولا يرخم يا تابط شرا علما لان اصله الجملة وحروفها

الثاني ليس منادي ونقل عن الكوفيين اجازة ترخيم ذي الاضافة بحذف عجز المضاف
اليه متمسكا بنحو قوله ابا عرو لا تبعد وكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب اراد يا ابا
عروة فحذف حرف الندا ورخمه بحذف اليا واجيب بانه نادر وتبعد بفتح اليا المثناه فوق
وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك ومنيه بكسر الميم هيئه من الموت و
وانذر من هذا حذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد هل تذكرني ساعة اراد يا عبد عمرو وعبد
عمر علم له وزعم ابن مالك في النظم والتسهيل وشرحه انه قد يرخم ذو الاسناد وان عمر نقل
ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص يعني سيبويه في باب النسب علي ان من العرب من يرخمه
فيقول تا ابط شرا يا تابط وربت علي ترخيمه النسب اليه قال ولا خلاف في النسب اليه انتهي والاشهار
المنع في المسله عن سيبويه اعني بذكرها وبنيه علي ان ما صر المنع هو الناقل للاجازة عن العرب والذي
نقل عن سيبويه وقع له في باب الاضافة الي الحكاية قال فاذا اضيفت الي الحكاية حذفت وتركت
الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمهما وذلك قولك في تابط شرا تابطي قال
ويدل علي ذلك ان من العرب من نفرد فيقول يا تابط اقبل فيجعل الاول مفردا فلذلك يفرده في الاضافة
يعني في النسب هذا نصه في المسلة في باب النسب ونص في باب الترخيم علي المنع فقال واعلم ان
الحكاية لا ترخم لانك تريد ان ترخم غير منادي وليس مما يغيره الندا وذلك نحو تابط شرا قال
ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمي يا دار عليه بالحوا بكلمي انتهي واذا المجتهد في مسله واحده
نصان متعارضان في بابين فالعمل علي المذكور في بابه لانه يصدد تحقيقه وابينا حه بخلاف
ما يذكر في غير بابه فانه لم يعن به كاعتنابه الاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت
انه رجع عن احدهما ولم يكن هنالك تاريخ وقول النظم وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم
انه لم ينقل عنه غيره وقد عرفت ما فيه وعمرو هذا المذكور في النظم هو امام النحو رحمه الله و
وسيبويه لقبه وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة
في لغة العجم مقلوبه والسيب التفاح ويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت امه ترقصه
بذلك في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل
لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لانه كان ابيض مشربا بحمرة كانت خدوده لون
التفاح وكنيته ابو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتي اذا اطلق لم ينصرف الا اليه وان كان لقب سيبويه
جماعة غيره منهم محمد ابن موسي بن عبد العزيز المصري ومحمد ابن عبد العزيز الاصفهاني وابو الحسن علي
بن عبد الله الكس حي المعري ثم ان كان المنادي مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا
سوا كان تعريفه بالعلمية ام بالقصد والاقبال وسوا كان علي اربعة احرف ام اقل والي ذلك
اشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها تقول في هبة علما يا هب بحذف الها
وفي جارية لمعينة يا جاري بحذف الها ومنع المبرد ترخيم ما فيه اليا من النكرات المقصوده ويرده

السماع قالوا ياشاه ارجني بالجيم المضمومة وبالنون اي ياشاه افتيني ولا تنرجي يقال شاه راجن
اذا الفت البيوت واستانست قاله ابن السكيت وقال العجاج جاري لا تستنكري عذيري
سيري واشفاقي علي بعيري اراد يا جاريه فحذف حرف الندا ورخمه بحرف الها وتقدم ان حذف
حرف الندا لا يجوز مع اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال
المعجمة هو الامر الذي يحاوله الانسان عما ينعد عليه وسيري واشفاقي بدل تفصيل من
عذيري وان كان المنادي مجردا من التا اشترط لجواز ترخيمه كونه علما زايدا علي ثلاثة
احرف والي ذلك يشير قول الناظم واحظلا ترخيم ما من هذه الها قد خلا الا الرباعي فما
فوق العلم كجعفر علم رجل وسعاد علم امراة فيقال فيهما يا جعف ويا سعا ولا يجوز ذلك
الترخيم في انسان المعين لان تعريفه بغير العلمية واجاز بعضهم ترخيمه قياسا علي قولهم
اطرق كرا وياصاح وهو قياس علي شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاثي ساكن الوسط
ولا في نحو حكم من كل ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زايدين
علي ثلثة احرف فحذف احدها اجحاف هذا مذهب الجمهور وقيل نحو في الترخيم في محرك
الوسط كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حس دون ساكنه كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفرا
اجري حركة الوسط مجري الحرف قياسا علي اجرايهم نحو سقر لحركة وسطه مجري زينب في
الحاب منع الصرف لا مجري هند في اجازة الصرف وعدمه وقيل يجوز الترخيم فيهما وهو قول بعض
الكوفيين اما المحرك الوسط فلما مر واما الساكن الوسط فقياس علي يد في غير الترخيم فان اصلها
يدي سكون الدال ودخلها الحذف وجوبا فنحن له جوازا اولي فصل والمحذوف
للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب نحو يا جعف ويا سعاد في من قرا بعضهم وهو ابن مسعود
ونادوا يا مال والذي حسن الترخيم لاهل النار ضعفهم عن تمام الاسم لانهم في غاية عن الترخيم
واما حرفان وذلك اذا كان الحرف الذي قبل الاخر من احرف اللين وهي الالف
والواو واليا حال كون حرف اللين ساكنا بنا علي اطلاق اللين علي هذه الاحرف سوا كانت
ساكنة ام متحركة والمحققون يخصون احرف اللين بالساكنة فالقيد علي الاول مخصص وعلي
الثاني كاشف وفي بعض النسخ من احرف العلة وهو صوب لان الاصل في القيد التخصيص زايدا
لا اصليا مكملا اربعة فصاعدا والي ذلك اشار الناظم بقوله ومع الاخر احذف الذي
تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا والخلف في واو وياء بهما فتح قفي على الاصح لفظا كمروان
ومسكين ومنصور او تقديرا كمصطفون ومصطفين علمين سوا كان الحرف الاخير زايدا ام اصليا
وذلك نحوه وان فان الالف والنون فيه زايدان واسما بالمد علما منقولا من جمع اسم فهمزته
اصليه لانها بدل من لام الكلمة واصلها اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر الف زايده فوزنه
افعال ومنصور علما ومسكين علما منقولين من وصفي المفعول والفاعل قالوا من الاول

والنون من الثاني اصليتان وما قبلهما زايد فيحذف عند الترخيم من مروان الالف والنون ويبقى يا مرو
ومن اسما الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور الواو والرا وتقول يا منص ومن مسكين اليا والنون
وتقول يا مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو واليا والنون وتقول فيهما يا مصطف كما سيأتي
قال الفرزدق يخاطب مروان ابن عبد الملك يا مروان مطيتي محبوسة ترجو الحبا وربها لم ييأس اراد
يا مروان فرخمه بحذف الالف والنون والحبا بكسر الحاء المهملة وبالبا الموحدة والمد العطا وربها صاحبها
وقال ابو زبيد الطاي حلي مازعم النخعي او لبيد علي زعم النحاس في شرح الكتاب يا اسم صبرا علي ما كان
من حدث ان الحوادث ملقي ومنتظرا اراد يا اسما فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعني اصبري علي الحوادث
فان بعضها ملقي وبعضها منتظر بخلاف نحو شمال بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير
مد علما فتقول في ترخيمه يا شمأ بحذف اللام فقط ومن الحمزة والمعني اصبري علي الحوادث فان بعضها ملقي
الي دون الهمزة لان زايده وهو الهمزة غير لين قال في النهاية واختلف في نحو سعد هل الزايد الاول
او الثاني فمن قال الزايد الاول حذف الاخر لتطرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظه كلفظه ومن قال الزايد
الثاني حذفه وابقي ما قبله وهذه المسألة ذكرها سيبويه بمحمد وسود وبخلاف نحو هبيخ بفتح
الهاء واليا الموحدة والمثناة التحتانية المشددة وفي اخره خا معجمة الغلام الممتلي وقنود بفتح القاف والنون
والواو المشددة بعدها دال مهملة الصعب اليبوس من كل شي حال كونه هبيخ وقنود علمين فتقول في ترخيمهما
يا هبي ويا قنو بحذف اخرهما فقط ولا تحذف ما قبله لتحرك حرف اللين فيهما وهو اليا في هبيخ والواو
في قنود وبخلاف نحو مختار ومنقاد علمين فتقول في ترخيمهما يا مختا ومنقا بحذف اخرهما فقط
ولا تحذف ما قبله لا اصالة الالفين فيهما فانهما منقلبان عن اصل فاصل مختار ومنقاد مختير
ومنقود بفتح اليا والواو او كسرها فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا العين والمنقلب عن الاصل اصل واجاز
الاخفش ان يقال في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذف الالف من كل منهما مع الاخر نظرا الي الحالة الراهنة
وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد فتقول في ترخيمهن يا سعي وثمو ويا عما بحذف الدال فيهن فقط
ولا يحذف ما قبلها من اليا والواو والالف وان كان كل منهما حرف لين زايد لان السابق علي حرف
اللين حرفان لا ثلاثة وهذا محترز قوله مكملا اربعة واجاز الفرا حذف اليا والالف مع الاخر
من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الاخر في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما براسه
ولا ينتظر المحذوف فيقول يا سع ويا عم ويا ثم واما علي لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب
حذف الواو والدال ولا يجيز يا ثمو بحذف الدال فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس
في العربية اسم متمكن في اخره واو قبلها ضمة ورد بانه يلزم بقاء الاسم المتمكن علي حرفين وذلك
خلاف القياس والواو حينيذ لا نحكم لها بحكم الاخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله وبخلاف
نحو فرعون وغرنيق بضم العين المعجمة وسكون الرا وفتح النون طير من طيور الما طويل العنق
حال كونه علما فتقول في ترخيمهما يا فرعو ويا غرني بحذف اخرهما فقط ولا يحذف الواو

والياء لعدم مجانسة الحركة لهما والجرمي والفرا لا يشترطان المجانسة فيجيزان حذف
اللين وان كان قبله فتحة فيقولان يا فرع ويا غرن لبقا الاسم المتمكن علي ثلاثة احرف وليه
ذلك اشار الناظم بقوله والخلف في واو ويا بهما فتح قفي ولا خلاف في جواز حذف الواو
واليا مع الاخر من نحو مصطفون ومصطفين علمين فتقول فيهما يا مصطف بحذف الواو
والنون من الاول واليا والنون من الثاني لان اصلهما مصطفيون ومصطفيين بضم اليا في الاول
وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقا الساكنين
فالحركة المجانسة وهي الضم في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي مقدرة و
الحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا
او تقديرا وهو ماخوذ من قول التسهيل سوف يحركة مجانسة ملفوظة او مقدرة والمحذوف للترخيم اما
حرف واحد وحرفان كما تقدم واما كلمة براسها وذلك في المركب المزجي واليه اشار الناظم بقوله
والعجز احذف من مركب يقول في ترخيم معدي كرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معدي
ويا بعل ويا سيب ويا خمسة ومنع الفرا ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين ترخيم المختوم
بويه والمنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما اجازه النحويون قياسا واما كلمة وحرف وذلك اثني عشر
علما تقول اذا رخمته يا اثن بحذف الالف وعشر كما تقول في ترخيمه لم تركيبه نص علي ذلك سيبويه
لان عشر في موضع النون فنزلت هي والالف منزلة الزايدين في اثنان علما وكذا عرب وقد يحذف
المضاف اليه واخر المضاف جميعا نحو يا صاح اصله يا صاحبي قاله ابن خروف والجوهري وابن بري وجماعة
وقال غيرهم هو مرخم صاحب علي غير قياس فصل الاكثر في لسان العرب ان ينوي المحذوف فلا
يغير ما بقي عن حاله من حركة او سكون بل يبقي علي فتحه ان كان مفتوحا تقول في جعفر يا جعف
بالفتح وعلي كسره ان كان مكسورا تقول في حارث يا حار بالكسر وعلي ضمه ان كان مضموما
تقول في منصور يا منص بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم وعلي سكونه ان كان ساكنا تقول في
هدقل يا هدق بالسكون وتقول في ثمود وعلاوة وكروان اعلاما يا ثمو ويا علا ويا كرو
ببقاء الواو علي صورتها في المسايل الثلاث من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف
المحذوف بعدها في نية الملفوظ به ويسمي لغة من ينتظر واليها اشار الناظم بقوله وان نويت
بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف وتجوز ان لا ينوي المحذوف فيجعل الباقي بعد
الحذف اسما براسه فتجعل الحرف الذي قبل المحذوف كانه اخر الاسم في اصل الوضع من غير حذف
فلا يبقي علي حاله بل يضم ويسمي لغة من لا ينتظر واليها اشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو محذوفا كما
لو كان بالاخر وضعا تمما فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن يا منص بضمة كما تقول
يا منص بضمة حادثة للبنا غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا
يجوز اتباعها وتقول يا ثمي بابدال الضمة كسرة والواو يا كما تقول في جمع جرو بتثليث الجيم

ودلو على افعل بضم العين الاخري والادلي والاصل الاجرو والادلو بضم الدال واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو يا لئلا يلزم منه عدم النظير لانه ليس في العربية اسم معرب اخره واو لازمة مضموم ما قبلها وما تحدد بنا وه حكمه حكم المعرب وخرج بالاسم الفعل نحو ندعو وجعله علما عارضا وخرج بالمعرب المبني اصالة نحو هو واما اسما البلدان نحو سمسو والسهو في الاقليم الصعيدي فالظاهر انها غير عربية كهند وخرج بذكر الضم نحو دلو فان ما قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو هذا ابوك فان الواو فيه ليست بلازمة فانها تقلب الفا في النصب ويا في الجر وتقول يا علا بابدال الواو همزة لتطرفها بعد الف زايدة كما في كسا فان اصله كساو لانه من كسوة فابدلت الواو همزة لما ذكر وتقول يا كرايا بابدال الواو والفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن كما في العصا والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقت به علي البعير بعد تمام الوقر والكر وان بفتح الكاف والوا طابع طويل العنق وهو ذكر الحباري فصل يختص ما فيه تا التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية بل مطلق التعريف فيه كاف ولو بالقصد ولا زيادة علي ثلاثة احرف كما مر في قوله ثم ان كان المنادي نحو ما بتا التانيث جاز ترخيمه مطلقا نقول في هبة علما يا هب وفي جارية لمعينة يا جاري ومنها انه اذا حذف منه يوفر من الحذف ولم يستتبع حذفه الحذف حرف قبلها لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والي ذلك اشار الناظم بقوله والذي قد رخما بحذفها وفره بعد فتقول في ترخيم عقنباه بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فالف فتا تانيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة اي ذو مخالب حداد يا عقنبا بالالف ولا تحذف لما مر ومنها انه لا يرخم الا علي نية المحذوف خوف الالتباس بالمذكر نقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وحارثة بالحا المهملة والثا المثلثة وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح فيهن ولا تقول يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالضم فيهن علي لغة من لا ينتظر المحذوف لئلا يلتبس بندا مذكر لا ترخيم فيه والي ذلك اشار الناظم بقوله والتزم الاول في كمسلمة فان لم يخف لبس جاز ترخيمه علي لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو همزة علما بضم الها وفتح الميم والزاي وهو للعساب يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامراة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة ومسلمة بفتح الميم علم رجل وليست التانيث للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رخمتها علي لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما اذ لا لبس بذلك والي ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الوجهين في كمسلمة ومنها ان نداه مرخما اكثر من ندايه تاما من غير ترخيم كقوله وهو امرؤ القيس الكندي افاطم مهلا بعض هذا التدلل فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي اراد يا فاطمة وازمعت بذال وعين مهملة اي احكمت عزمك والصرم القطع والاجمال الاحسان ويشاركه في هذا الحكم الاخير مالك وعامر وحارث فترخيمهن اكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن في الندا ووجه اختصاص ما فيه تا التانيث بذلك انه لا يبني علي كثرة استعماله فاقتصار فصل ويجوز ترخيم غير المنادي بثلاثة شروط احدها ان يكون ذلك في الضرورة الشرط الثاني

ان يصلح

ان يصلح الاسم المراد ترخيمه في الضرورة للندا اي لمباشرة حرف الندا والي هذا اشار الناظم بقوله ولاضطرار رخموا دون الندا ما للندا يصلح فلا يجوز ترخيم الضرورة في نحو الغلام مما فيه ال لانه لا يصلح لمباشرة حرف الندا ومن ثم خطي من جعل من تراخيم الضرورة قول العجاج اوالفا مكة من ورق الحمي بفتح الحا المهملة وكسر الميم الاولى للقافية والبا اشباع وورق بضم الواو جمع ورقا وهي التي في لونها بياض الي سواد الشرط الثالث ان يكون المرخم في الضرورة اما زايدة علي الثلاثة وذلك ماخوذ من قول النظم نحو احد او نحو ما بتا التانيث فالاول كقوله وهو امرؤ القيس الكندي لنعم الفتي يعشو الي ضوء ناره طريف ابن مال ليلة الجوع والخصر اراد ابن مالك فرخمه في غير الندا ضرورة وترك ما بقي كانه اسم براسه ونونه علي لغة من لا ينتظر ويعشو يسير في العشا وهو الظلام والخصر بفتح الخا والصاد المهملتين شدة البرد والثاني كقول الاسود بن يعفر وهذا ردا في عنده يستعيره ليسلبني حقي امال ابن حنظل اراد ابن حنظلة فرخمه في غير الندا ضرورة ولا يمتنع الترخيم في الضرورة علي لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافا للمبرد قالوا ودليلنا القياس علي الندا والسماع ومنه قول اوس التميمي ان ابن حارث ان اشتق لرويته او امتدحه فان الناس قد علموا اراد ابن حارثة فرخمه بحذف التا علي لغة من ينتظر وقوله وهو جرير الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اراد امامة بضم الهمزة علم امراة فرخمها بحذف التا علي لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الدال المهملة وهي القطعة البالية من الحبل واشده المبرد ما عهد كعهدك يا اماما قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقدير الروايتين ولا يرفع احدهما بالاخري انتهي وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة انه يجي في النكرة كقوله ليس حي علي المنون بخال اي بخالد هذا باب المنصوب علي الاختصاص والاختصاص

ص

في الاصل مصدر اختصصته بكذا اي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما تاخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر او تواضع او زيادة بيان فالاول نحو علي ايها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني ايها العبد فقير الي عفو الله والثالث نحن العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة الندا توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو احسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن والمنصوب علي الاختصاص هو اسم ظاهر غير نكرة ولا مبهم معمول لاخص مضارع خص واجب الحذف كما يجب حذف ناصب المنادي فان كان المنصوب علي الاختصاص ايها في التذكير افرادا وتثنية وجمعا او ايتها في التانيث افرادا وتثنية وجمعا وايتها في الاختصاص كما يستعملان في الندا فيضمان لفظا وينصبان محلا وتتصل بهما ها التنبيه وجوبا ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع مراعاة للفظهما محلي بال الجنسية نحو انا افعل كذا ايها الرجل فانا افعل مبتدا وخبر وايها في موضع نصب علي الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت ايها علي اللفظ واللهم اغفر لنا ايتها العصابة بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب علي الحال والمعني انا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصابة وما ذكره من ان ايها وايتها مبنيان علي الضم

على الاختصاص من بعض لكن وحقيقته اختص من العصابة
ايها على اللفظ وجعله الاختصاص ع الثاني صح

في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الي ان كلا منهما منادي قال
ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الي نزي الي قول عمر رضي الله عنه كل الناس افقه منك يا عمر وذهب
السيرافي الي ان ايا في الاختصاص معربه وزعم انها يحتمل وجهين احدهما ان يكون خبر المبتدا
محذوف والتقدير انا افعل كذا ايها الرجل اي المخصوص به والثاني ان يكون خبر مبتدا والخبر محذوف
والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور وان كان المنصوب علي الاختصاص غيرهما اي غير ايها وايتها
نصب لفظا سوا كان لفظه مفردا ام مضافا فالاول نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف والثاني نحو
قوله صلي الله عليه وسلم انا معاشر الانبيا لا نورث فالعرب ومعاشر منصوبات علي الاختصاص بفعل
محذوف وجوبا تقديره اخص العرب واخص معاشر والي هذا الباب اشار الناظم بقوله الاختصاص كندا
البنين والمنصوب علي الاختصاص يشارك المنادي في ثلثة احكام احدها افادة الاختصاص بالمتكلم كما ان
المنادي يفيد الاختصاص بالمخاطب والثاني ان كل واحد منهما لا يكون الا للحاضر والثالث ان الاختصاص
واقع في معرض التوكيد والندا قد يكون كذلك كقولك لمن هو مقبل اليك كان الامر كذا يا فلان
ويفارق المنادي في احكام لفظيه ومعنويه فاما الاحكام اللفظيه فامور احدها انه ليس معه
حرف ندا لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادي فانه لا يخلو عن ذلك الثاني انه لا يقع في اول
الكلام بل في اثنائه اي وسطه كالواقع بعد نحن في المثال وبعد انا في الحديث المتقدم او بعد تمام اي
الكلام بعد انا ونا في المثالين قبله وهما انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة فا
المخصوص هو ايها في المثال الاول وايتها في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام لان كلا من قولك انا افعل
كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادي فانه يقع في اول الكلام نحو يا الله اغفر لنا والثالث
انه يشترط ان يكون المقدم عليه اسما بمعناه في التكلم والخطاب والغالب كونه اي المقدم
علي المخصوص ضمير تكلم يخصه او يشارك فيه فالاول نحو انا افعل كذا ايها الرجل والثاني اللهم اغفر
لنا ايتها العصابه وقد يكون المقدم ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل فبك متعلق
بنرجو والله منصوب علي الاختصاص والفضل مفعول نرجوا وفي هذا المثال شذوذان كونه بعد
ضمير خطاب وكونه علما قاله في الشذور ولا يكون المقدم ضمير غايب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز بهم معشر
العرب ختمت المكارم ولا تزيد العالم يصلي الناس والرابع والخامس انه يقبل كونه علما وانه ينتصب
مع كونه مفردا كما في هذا المثال وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادي بكثرة
كونه علما ويضم مع كونه مفردا والسادس ان يكون بال قياسا كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف
والمنادي لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا
ولا ضميرا قاله في الارتشاف والمنادي يكون كذلك الحادي عشر ان ايا هنا لا توصف باسم الاشارة وتوصف
به في الندا الثاني عشر ان صفة اي هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قال في الارتشاف وفي الندا فيها
خلاف اختار المازني نصبها الثالث عشر ان ايا هنا اختلف في ضمتها هل هي اعراب او بنا وفي الندا

بنا بالاطلاق الرابع عشر العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي الندا فعل الدعا والسادس
عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لا يكون تاليا لحرف الندا وانه لا يعني به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز
فيه الترخيم والتاسع عشر والعشرون انه لا يستغاث به وانه لا يندب واما الاحكام المعنويه فامور
احدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع الندا انشا والثاني ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من
بين امثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد لفخر او تواضع او زيادة بيان الندا فيهما هذا باب
التحذير وهو في الاصل مصدر حذره بالتشديد والمراد به هنا تنبيه المخاطب علي امر مكروه
ليجتنبه ويكون بثلاثة اشيا باياك واخواته وبما ناب عنها من اسما المضافة الي ضمير المخاطب نحو نفسك
وبذكر المحذر منه نحو الاسد فان ذكر المحذر بلفظ ايا فالعامل في محل النصب فعل محذوف لزوما
لانه لما كثر التحذير بلفظ ايا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه اضمار العامل سوا عطفت عليه
المحذر منه نحو اياك والشر ام كررته نحو اياك اياك المرا ام لم يعطف ولم يكرر نحو اياك الاسد والي
ذلك اشار الناظم بقوله اياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب ودون عطف ذا لا
يا انسب نقول اذا عطفت عليه المحذر منه اياك والاسد فاياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره
احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لاتصل به فقيل
احذرك فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل الي ضميره المنفصل وذلك خاص بافعال القلوب وما الحق
بها وقيل الاصل احذر تلاقي نفسك والاسد ثم حذف الفعل وهو احذر وفاعله وهو ضمير
المخاطب المستتر فيه فصار تلاقي نفسك والاسد ثم حذف المضاف الاول وهو تلاقي واثبت
عنه الثاني وهو نفسك فانتصب فصار نفسك والاسد ثم حذف المضاف الثاني وهو نفس وانيب
عنه الثالث في التركيب وهو الكاف فانتصب بعد ان كان مجرورا بالاضافة وانفصل لتعذر اتصاله
فصار اياك واختلف في اعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف علي اياك والتقدير احذر نفسك ان
تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن عصفور
واعترض بان اياك محذر والاسد محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعني واجيب بان مقتضي
العطف الاشتراك في معني الحرف فلا يمتنع ان يكون احدهما خايفا والاخر مخوفا منه قاله
الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن طاهر وابن خروف الي ان ما بعد الواو منصوب بفعل
اخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو ان يكون
معطوفا عطف مفرد لا علي التقدير الاول بل علي تقدير اتوبلا في نفسك والاسد بحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك في ان هذا اقل تكلفا انتهي وظاهر صنيع الموضح موافقته
وتقول اذا لم تعطف ولم تكرر واياك من الاسد واختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور
عامله فعل متعد لحرف الاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله المستتر فيه فصار
نفسك من الاسد وحذفت المضاف وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك

منصوب ساعد محذوفا ومن الاسد متعلق بذلك المحذوف وقيل عامله فعل متعدّ لاثنين وقيل
التقدير احذرك من الاسد قاله ابن الناظم تبعا لابي البقا فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لفقد
اتصاله فنحو اياك الاسد بحذف من ونصب الاسد ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور
لانه يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد الا مع ان وان وكي كما تقدم في باب
التعدي واللزوم وجائز على الثاني وهو راي ابن الناظم وابي البقا لان احذر يتعدى الي
اثنين من غير واسطه قال الله تعالي ويحذركم الله نفسه فالكلام علي تقدير الجمهور اتشاي وعلي تقدير
ابن الناظم خبري ولا خلاف في جواز اياك ان تفعل علي التقديرين بجوازه علي الاول لصلاحيته
لتقدير من اي من ان تفعل لان حرف الجر يحذف مع ان قياسا مطردا كما تقدم وجوازه علي
الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطه ولا يكون ايا في هذا للمتكلم لان
المتكلم لا يحذر نفسه وشذ قول عمر رضي الله عنه لتذك لكم الاسل بفتح الهمزة والسين
المهملة وفي اخره لام وهو هنا مارق وارهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفي الصحاح
الاسل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم واياي
وان يحذف احدكم الارنب فقبل الكلام جملتان ثم قال الزجاج اصله اياي وحذف الارنب
واياكم وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما اثبت في الاخرى وقال الجمهور اصله اياي باعدوا
عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذور
وهو حذف الارنب وحذف من الثاني المحذر وهو باعدوا انفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف
فقيل حذفت اربعة اشيا واصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وحذف الارنب غني بحذف
فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد فان الواو عطفت علي شيئين
وقال السيرافي حذف شيئان فقط واصله باعدوني وحذف الارنب ولا يخفي ما في هذه الاقوال
من الضعف اما قول الزجاج فان فيه دعوي حذف اياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا
الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل واما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الاول لدلالة الثاني
وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه في اياك والاسد فانها جملة واحدة واما القول الثالث
ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدتهم لا عن حذف الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه وكذا
هو قول السيرافي وان لم نخرج به فان باعدوني ليس امرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن
شيء خاص وكذا مباعدة حذف الارنب انما هي عنه فرجح القولين الاخيرين الي قول واحد وان
طن شارحون انهما غيران ولا يكون ايا في هذا الباب لغايب لاختصاص التحذير بالمخاطب
وشذ قول بعضهم اي العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب قال سيبويه
حدثني من لا اتهم عن الخليل انه سمعه من اعرابي والشواب بالشين المعجمة وفي اخره موحدة
مشدده جمع شابه ويروي السوات بالسين المهملة جمع سوأة والمعني اذا بلغ الرجل ستين سنة

فلا يتولع

فلا يتولع بشابه او لا يفعل سوءة والكلام جملة واحدة والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وانفس الشواب
فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه الثاني ثم الثاني وانيب عنه الثالث فانتصب
وانفصل وابدل انفس بايا لانها تلاقيها في المعني وفيه شذوذان اخران احدهما اجتماع
حذف الفعل المجزوم بلام الامر وحذف حرف الامر وهو اللام مع ان لام الامر لا يحذف الا في
الضروره كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اي لتفد فحذفها مع محذوفها اشد والشذوذ الثاني
اقامة للضمير وهو اياه الغايبه مقام الظاهر وهو الانفس واضافتها الي الشواب لان المستحق للاضافه
الي الاسما الظاهره اتفاقا لا الي المضمرات علي الاصح انما هو الظاهر لا المضمر لان الاضافه اما
للتعريف واما للتخصيص والضمير علي ذلك لانه اعرف المعارف وذهب الخليل الي ان اياه ضمير اضيف احدهما
الي الاخر والي الشذوذ اشار الناظم بقوله وشذ اياي واياه اشد وان ذكر المحذر بفتح الدال
بغير لفظ ايا او اقتصر علي ذكر المحذر منه فانما يجب الحذف للعامل اذا كررت او عطفت
فالاول وهو ذكر المحذر بغير لفظ ايا مع التكرار نحو نفسك نفسك ومع العطف نحو نفسك وعينك
والثاني وهو الاقتصار علي ذكر المحذر منه مع التكرار نحو الاسد الاسد مع العطف نحو ناقة
الله وسقياها فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل من اللفظ
بالفعل والتكرار بمنزلة العطف وفي غير ذلك يجوز الاظهار للعامل كقوله وهو جرير
خل الطريق لمن يبني المنار به وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر فاظهر العامل وهو خل لان المحذور
منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود الارض والبرزة
الارض الواسعة والبا للظرفية والي ذلك اشار الناظم بقوله وماسواه ستر فعله لن يلزما الا
مع العطف او التكرار هذا باب الاغرا بالمد وهو في الاصل مصدر اغريت المراد به هنا
تنبيه المخاطب علي امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم في التحذير الذي
لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا في عطف او تكرار لما تقدم كقولك في العطف المروءة
والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو مسكين الدارمي في التكرار اخاك اخاك ان من
لا اخا له كساع الي الهيجا بغير سلاح بنصب اخاك بتقدير الزم وجوبا واخاك الثاني توكيد
والهيجا بالقصر هنا والاكثر فيها المد الحرب ولا يعطف في التحذير والاغرا الا بالواو خاصة لان
المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك
ويقال الصلوة جامعة بنصبهما فنصب الصلاة بتقدير احضر وجامعة علي الحال
من الصلاة وناصبها احضر المحذوف ولو صرح بالعامل في الصلاة لجاز لعدم العطف والتكرار
ويقال برفعهما علي الابتداء والخبر وبرفع الاول علي الابتداء وحذف الخبر ونصب جامعة علي
الحال وبنصب الاول علي الاغرا ورفع الثاني علي الخبرية لمبتدا محذوف والي حكم الاغرا
اشار الناظم بقوله كمحذر بلا ايا اجعلا مغري به في كل ما قد فصلا هذا باب اسما

ضاف

الافعال وهل هي اسماء الالفاظ الافعال او لمعانيها من الاحداث والازمنة او اسماء للمصادر
النايبة عن الافعال او هي افعال اقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالرابع الكوفيين وبالثاني
صاحب البسيط ونسبه الي ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيين
وعلي القول بانها افعال حقيقة او اسماء الالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش
وطايفة واختاره ابن مالك وعلي القول بانها اسماء المعاني الافعال موضعها رفع بالابتدا واغني مرفوعها
عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلي القول بانها اسماء المصادر النايبة عن الافعال موضعها نصب
بافعالها النايبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني وطايفة والصحيح ان
كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع له من الاعراب واسم الفعل ما ناب عن الفعل معني واستعمالا
كشتان فانه اسم ناب عن فعل ماضي وهو افترق وصه فانه اسم ناب فعل امر وهو اسكت واوه فانه
اسم ناب عن فعل مضارع وهو اتوجع والمراد بالمعني كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نايب عنه
من الحدث والزمان والمراد بالاستعمال كونه ابدا عاملا غير معمول لعامل يقتضي لفظا عليه والمعنوي
فخرجت الحروف نحو ان واخواتها وان نابت عن الفعل في المعني والاستعمال لكنها قد تقع معمولة اذا اتصلت
بها ما الكافة فلا ثبت ابدا عاملة وخرجت المصادر والصفات النايبة عن افعالها في نحو ضربا زيدا فانه
نايب عن اضرب واقايم الزيدان فانه نايب عن يقوم فان العوامل اللفظية والمعنوية يدخل عليها
فيعمل فيها الا تري ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب واقايم مرفوع بالابتدا واسم الفعل وروده
بمعني الامر كثير كصه ومه وامين فصه بمعني اسكت ومه الكف لا بمعني الكف يتعدي ومه لا يتعدي
والذي في شرح الشذور تبعا للعمدة ورد بان ذلك غير مطرد فان امين لا يتعدي واستجب يتعدي والمد
بالقصر وبالامالة لا بتشديد الميم بمعني استجب ونزال بالنون والزاي والبنا علي الكسر بمعني انزل وبابه
وهو منقاس من كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا ينقاس في غيره وشذ دراك من ادرك وبدار من بادر
قال بدايعها من ابل بدارها واجاز ابن طلحة بناه من فعل قياسا علي دراك وعلي بنايهم فعلي التعجب من
افعل وشذ قرقار بمعني قرقر اي صوت من قرقر بطنه واجاز الاخفش ان يقال دحراج وقرطاس
قياسا علي قرقار ولا يجوز من هب ودع وهاب ووداع لجمود والاكوات قايما للنقص وتجوز من النام
ولم يقس المبرد شيا من الباب لانه ابتداع لما لم يسمع من الاسما ورد بانه باب واحد كثر استعماله
علي منهاج واحد فكان حقيقا بالاتساع وان فقد السماع وبناه علي الحركة لالتقاء الساكنين وكانت
كسرة علي الاصل وبنو اسد تفتحه اتباعا وتخفيفا وروده بمعني الماضي والمضارع المبدو بالهمزة
قليل كشتان وهيهات فشتان بفتح النون وفي تصحيح ثعلب ان الفرا كان يكسرها بمعني افترق كذا اطلق
الجمهور وقيد الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة
والسقم قال ولا يستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن
مجلس العقد بمعني افترقا عنه انتهي وهيهات حكي الصاغاني فيها ستا وثلثين لغة هيهات وا

وايهات وهيهان وهايهان وايهان كل واحد من هذه الست مضمومة الاخر ومفتوحته ومكسورته
وكل واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكي غيره هيهانا وايهاك بكاف الخطاب
وايها وايها وهيها فهذه احدي واربعون لغة وكلها بمعني بعد واوه فاف فاوه بمعني اتوجع
واف وفيها اربعون لغة ذكرتها في صدر الكتاب وكلها بمعني الضجر ووي وواها الثلاثة
بمعني اعجب بفتح الهمزة كقوله تعالي ويكانه لا يفلح الكافرون فوي اسم فعل مضارع بمعني
اعجب والكاف حرف تعليل وقول الشاعر واها لسلمي ثم واها واها وقوله وانا ابي انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب
او زنجبيل وهو عندي اطيب فوا اسم فعل بمعني عجب وبابي جار ومجرور خبر مقدم وانت بكسر التاء
مبتدا موخر وفوك بكسر الكاف مبتدا والاشنب الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حدة في الاسنان
ويقال برد وتحدد به كذا قال الجوهري وكانما ذر بالبنا للمجهول خبر فوك وهو من ذررت الحب بالذال
المعجمة والزرنب بالزاي كجعفر ضرب من النبات طيب الرايحة كرايحة الاترج وورقه كورق الطرفا
وقيل كورق الخلاف وقول الاخر وهو ابو النجم علي ما قال الجوهري واها لسلمي ثم واها واها هي
المني لو اننا نلناها فواها اسم فعل بمعني عجب قال الجوهري اذا تعجب من طيب شي قلت واها له اي ما
اطيبه والي ذلك اشار الناظم بقوله ما ناب عن فعل البيتين فصل اسم الفعل ضربان
احدهما مرتجل وهو ما وضع من اول الامر كذلك اي اسما للفعل كشتان وصه ووي فانها موضوعة
من اول الامر اسما لتلك الافعال والثاني منقول وهو ما وضع من اول الامر لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره
اليه وهو اي المنقول بالنسبة الي المنقول عنه نوعان احدهما منقول من ظرف للمكان او جار ومجرور
فالمنقول من الجار والمجرور نحو عليك زيدا فانه نقل عن موضوعه الاصلي واستعمل اسم فعل بمعني
الزم زيدا ومنه عليكم انفسكم فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم مفعول
به علي حذف مضاف اي الزموا شان انفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو دونك زيدا بمعني
خذه ومكانك بمعني اثبت وامامك بمعني تقدم ووراك بمعني تاخر ومن المنقول من الجار
والمجرور اليك بمعني تنح وكان المناسب ان يذكره مع عليك لكنه ذكر المتعدي من الظرف والجار والمجرور
علي حدة والقاصر منهما علي حدة وذكر اربعة ظرف واحد متعد وهو دونك وثلثة قاصرة وهي مكانك
وامامك ووراك وهي منقسمة بالنسبة لما انت فيه ولما تقدمك ولما تاخر عنك وذكر جارين ومجرورين
احدهما متعد وهو عليك والثاني قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون ان اليك يأتي بمعني امسك فيتعدي
بنفسها قيل وقد يتعدي عليك بالبا كقول الاخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به احدا اذا نزلت عليك
بها امور وفيه بحث لاحتمال ان يكون البا زايدة وشذ بني علي اسم فعل مضارع بمعني الزم وعليه
اسم فعل يلزم الظروف علي ما سمع والباب كله سماعي عند البصريين والكسايي يقيس بقية
الظروف علي ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك واخوته فقال
ابن باشا وحرف خطاب وقال الجمهور في المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال

الكسائي نصب على المفعولية وقال الفرا رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل على ما كان
قبل اقامته مقام الفعل بنا على انها اسما لا فعال وقيل الجر بالاضافة بنا على انها اسما
للمصادر واختاره الموضح في الحواشي فقال ان علا مثلا اسم الزموا يقول عليك بمعنى الزمك
فالكاف موضع خفض ورفع انتهى واستفدنا من ذلك ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج
عنه وذلك خلاف ما صرح به هنا والنوع الثاني منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل
فعله ومصدر اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد زيد فانهم قالوا اروده ارواداً بمعنى امهله
امهالا صغروا الارواد الذي هو مصدر ارود تصغير الترخيم تحذف الهمزة والالف الزايدتين
واوقعوا التصغير على اصوله فقالوا رويدا وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوايد والترخيم
حذف واقاموه مقام فعله الدال على الامر واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد
زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويد زيدا فرويد فيهما بمعنى ارود وفاعله
مستتر فيه وجوبا لانه نايب عن فعل امر وزيد مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني
وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يا زيد وقد لا يقيموه مقام فعله فيستعملونه منصوبا
حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا اي مرودين او حال كان السير رويدا او نعتا لمصدر مذكور
او مقدر فالاول نحو سار وسيرا رويدا والثاني نحو ساروا رويدا ثم انهم نقلوه من المصدر به
وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا بفتح الدال من رويد ونصبها من زيد والدليل على ان
رويد هذا المفتوح اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا كان معربا والدليل على ان بنايه
كونه غير منون ولو كان معربا كان منونا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه و
واجتلاف يا ثالثه والدليل على انه تصغير ارادوا تصغيره ترخيم كما قال البصريون مجسه
متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشي على رود اي مهل كما قال الفرا كان قاصرا والنوع الثاني المهمل فعله قولهم بله زيدا اي دعه فانه في الاصل مصدر
فعل مهمل وذلك الفعل مراد ولدع ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه
وهو الترك يقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيد بالاضافة الى المفعول
واما ما جا في الحديث من ودعهم الجمعة فنادر ثم قيل بعد ان نقلوه وسموا به فعله بله زيدا
بنصب المفعول وبنا بله على الفتح وفاعله ضمير مستتر وجوبا لانه نايب عن فعل امر وبله
هذا اسم فعل والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنايه كونه غير منون وسكت
الموضح عن هذا التقليل لانه لا يتم به التقريب فان بله المراد قد لكيف يشاركها في البنا وعدم التنوين
فيقال بله زيد برفع زيد على الابتدا وبله خبر مقدم عليه اي كيف زيد وبذلك يتم لبله ثلاثة
اوجه مصدرا واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي بالاوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف
تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق وقد تاتي لغير ذلك والى ذلك اشار

الناظم

٢٦٠

والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من اسمايه عليكا وهكذا دونك مع اليكا كذا رويدا بله ناصبين ويعمل
الخفض مصدرين فصل يعمل اسم الفعل عمل مسماه في التعدي واللزوم غالبا فان كان مسماه لازما
كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل تقول هيهات نجد كما تقول بعدت نجد قال جرير فهيهات
هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل
هيهات الثالث وهيهات الثاني لا فاعل له لانه لم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد
للاول واذا كان مسماه مما لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك تقول شتان زيد وعمرو كما
تقول افترق زيد وعمرو لان الافتراق من المعاني النسبية التي لا تتقوم الا باثنين فصاعدا وان كان
مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول دراك زيدا بنصب المفعول كما تقول ادرك زيدا بالنصب وفي
بعض النسخ تراك زيدا بالتا والرا والكاف وهو احسن لان دراك شاذ لانه من ادرك وتراك مقيس لانه من
ترك ومن غير الغالب امين وايه فانهما لم تحفظ لهما مفعول ومسماهما متعدي نحو رب استجب دعائي
وزدني علما والى ذلك اشار الناظم بقوله وما لما تنوب عنه من عمل لها و وقد يكون اسم الفعل مشتركا
بين افعال سميت به فتستعمل على اوجه باعتبارها فتختلف عملها فيصل الى المفعول به بنفسه ان كان
بمعنى فعل متعد وبحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم قالوا حيهل الثريد بالنصب بمعنى ايت الثريد وهو
خبز مفتوت بمرقة اللحم وقالوا حيهل على الخير فعدوه بعلى اي اقبل على الخير وهو ضد الشر وقالوا اذا
ذكر الصالحون فحيهلا بعمر فعدوه بالبا وحذف المضاف اي اسرع بذكر عمر والمراد به عمر ابن الخطاب
رضي الله عنه كما قال الحريري في المقامة التاسعة قال وهو اثر يروى عن ابن مسعود رضي الله عنه و
ولكن اسم الفعل يخالف مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم
الفعل عليه لقصوره وضعفه عن الفعل لكونه فرعه في العمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واخر ما الذي فيه
العمل خلافا للكسائي في اجازته تقديم معموله عليه الحاقا للفرع باصله واما ما احتج به وهو قوله
تعالى كتاب الله عليكم وقوله اي الشخص هي جارية من بني مازن ايها المائح دلوي دونكا اني رايت
الناس يحمدونكا فمؤول وتاويل الاية ان كتاب الله مصدرا منصوبا بفعل محذوف وعليكم متعلق به
او بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله
على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة
قاله الموضح في شرح القطر وتاويل البيت ان دلوي مبتدا ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر
المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك ان يكون دلوي منصوبا بدونك مضمرا مدلولا
عليها بدونك الملفوظة مستندا لقول سيبويه في زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا وفيما قاله نظر
لان اسم الفعل لا يعمل به محذوفا كما صرح به الموضح متن القطر واما ما استدل اليه من كلام سيبويه
فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم ان يكون دلو منصوبا بفعل محذوف
دل عليه السياق اي تناول دلوي وسكت منه ودونك والمائح من ماح بالحا المهملة وهو الذي ينزل البير

فيملو الدلو اذا قل ماؤه وها **فصل وما نون من هذه الاسماء** النايبة عن الافعال تنوين تنكير **فهو نكرة وقد التزم ذلك التنكير في ا واها وويها كما التزم تنكير** نحو احد وعريب بفتح العين المهملة وكسر ل
الرا **وديار** بفتح الدال وتشديد اليا كلاهما مرادف لاحد واطلق احد ولذا استعمالان احدهما مرادف للاول
وهو المستعمل في العدد نحو احد عشر الثاني مرادف الواحد بمعنى المفرد نحو هو الله احد الثالث مرادف لاسان
وان احدهما المشترط استجماع الرابع ان يكون اسما عاما في جميع من يعقل نحو ما هنالك من احد وهو المراد من
هنا وهذا ملازم للتنكير وحسن غالبا ومن بعد بعيد قوله وليس يظلمني في حب غانية الا كجري وما عمرو من
الاحد قاله في الحواشي **وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك التعريف في نزال** بالنون والزا ي
وتراك بالتا والرا **وبابهما** وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف **كما التزم التعريف في المضمرات والاشارات**
والموصولات المعينة ما اذا اريد بها غير معين فانها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضح في باب الاستثناء وفي ضمير الغايب اقوال ثالثها ان رجع الى واجب
التنكير كرب رجلا فنكرة وان رجع الى جايز التعريف كجا رجل فاكرمته فهو معرفة كالراجع الى المعرفة والصحيح
انه معرفة مطلقا **وما استعمل بالوجهين بالتنوين وتركه فعلى معنيين التنكير والتعريف وقد جا على ذلك**
صه ومه واية والفاظ اخر نحو اف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة **كما جا التعريف والتنكير**
في نحو كتاب ورجل وفرس مع التنوين نكرة وبدونه مع ال او الاضافة معارف والى ذلك اشار الناظم بقوله
واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين وذهب بعضهم الى ان اسما الافعال كلها معارف ما نون
منها وما لم ينون وانها اعلام اجناس معنوية كسبحان قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني
على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ما كان منها ظرفا فحركته اعرابية نقله الموضح في الحواشي وقال ينبغي ان
يقولا به فيما كان مصدرا نحو رويد وبله انتهى **هذا باب اسماء الاصوات** والدليل على
اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها
ليست دالة على معنى مفرد لان المخاطب بها من لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم والجواب ان الدلالة
كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذ لم يقل ان حقيقة الدلالة كون
اللفظ تخاطب به من يعقل لافهام معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا احرف له فلا لفظ فيه قاله الموضح
في حواشيه ومن خطه نقلت **وهو نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل** في
الاكتفاء به عنه ولكن اسم الفعل مركب واسم الصوت مفرد وهذا النوع قسمان احدهما ان يكون لدعاء
ما لا يعقل والثاني لزجره فالدعا **كقولهم في دعا الابل للشرب جي جي** بكسر الجيم فيهما مكررين **مهموزين**
من جاء قاله السمين وفي المحكم انهما امر للابل بورود الماء انتهى جاجات للابل اذا دعوتها للشرب فقلت
جي جي نقله الجوهري عن الاموي واقره والامر الجي على مثل البيع والاصل حا بهمزتين ساكنة فتحركها ابدلت
الهمزة الاولى يا ويقال في الابل اذا دعيت للعلف هاها والاسم الهي قال ابو عمرو والجي للطعام والجي للشراب
قال وما كان على الجي ولا الهي امتداحيكا **وكقولهم في دعا الضان حاحا وفي دعا المعز عاعا** بالحا المهملة

بالعين

في الاول وبالعين المهملة في الثاني حال كونهما **غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت** قال سيبويه
ابدلوا الالف من اليا لشبهها بها لان قولك حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا بمعنى على فعللت ولكن
فاعلت قال والذي يدل على انها ليست فاعلة قولهم في الاسم الحيحا والعيعا فيهما بالفتح انتهى **والمصدر**
حيحاء وعيعاء بكسرهما واصلهما حيحاي وعيعاي ابدلت اليا همزة لتطرفها اثر الف زايدة **قال**
الزاجر وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا **يا معز هذا شجر وماء عاعيت لو تنفعني العيعاء** والزجر
كقولهم **في زجر البغل عدس** بفتح العين والدال المهملتين وباهمال السين **قال** ابن بدايه مفرغ
الحميري يهجو عباد ابن زياد ابن ابي سفيان **عدس ما لعباد عليك امارة** امنت وهذا تحملين طليق
فعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية به يا عدس فحذف حرف النداء
وامارة بكسر الهمزة اي امر وحكم **وقولنا مما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله** وهو النابغة
الذبياني **يا دارمية بالعلياء فالسند** اقوت وطال عليها سالف الامد فان قوله يا دارمية خطاب
لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج الى قوله اقوت وخاطب
الدار لتوجعه منه لما راى من تغيرها وذهب الكوفيون الى ان قوله يا دارمية اسم موصول وبالعلياء
صلته والعلياء ما ارتفع من الارض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه
اي يصعد القافية بمعنى الواو واقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والابد الدهر **وقوله** وهو
امرؤ القيس الكندي **الا ايها الليل الطويل الا انجلي** بصبح وما الاصباح فيك بامثل فيا ايها الليل خطاب
لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلي **النوع الثاني**
ما حكي به صوت مسموع والمحكي صوت قسمان حيوان وغيره فالاول **كغاق** بالغين المعجمة والقاف
لحكاية صوت الغراب وسبيب لحكاية صوت مشافر الابل عند الشرب **والثاني نحو طاق** بالطاء المهملة
والقاف حكاية الصوت **الضرب وطق** بفتح الطاء المهملة حكاية **لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض**
وقب بفتح القاف وسكون الموحدة **لصوت وقع السيف على الضريبة** وهي الدرقة **والنوعان** من اسماء الاصوات
مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلام الابتداء **في انها لا عاملة ولا معمولة كما ان اسماء الافعال مبنية لشبهها**
بالحروف العاملة كليت **في انها عاملة غير معمولة وقد مضى ذكر ذلك في اول هذا الكتاب** بخلاف اسماء الاصوات
فانه لم يتقدم لبيانها ذكر فيتعين حمل قول الناظم والزم بنا النوعين فهو قد وجب على نوعي اسماء الاصوات
وهما المذكوران في قوله وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الذي اجدى حكاية
كعب وربما اعرب بعض اسماء الاصوات لتركيبه فقط او لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي
صوته او للمصوت له به فيكون حينئذ مرادا قالا اسم متمكن فالاول كقوله كما رعمت بالجو بالغضا
الصواديا يروى الجواب بالوجهين على الحكاية وعدمها اي كما رعمت بهذا اللفظ الذي تصوت به
وهو حرب بفتح الحاء المهملة بالباء المهملة الموحدة وهو زجر الابل واما جوت بضم الجيم وبالمثناة فهو لدعاء
الابل لا لزجرها والثاني كقوله اذ لمتي مثل جناح غاق فهذا بمنزلة قولك مثل جناح الغراب والثالث

كقوله ووقفت في عدس كأني لم ازل قال الموضح في حواشيه وهذان النوعان الاخيران ينبغي ان لا يجوز فيهما
الاعراب انتهى هذا باب نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة لتوكيد الفعل نونان ثقيلة
وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا في نحو
وليكونا في نحو لا تهين الفقير وكلاهما ممتنع في الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان النون قد تختص عالبس للاصل
احيانا وقد قال سيبويه نفسه في ان المفتوحه انها فرع المكسوره ولها ذا خففت احكام خصصها ومذهب الكوفيين
ان الخفيفه فرع الثقيله وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيله اشد من التوكيد بالخفيفه انتهى ويدل له ليسجنن وليكونا
فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا ويوكد بهما الامر مطلقا من غير شرط لانه مستقبل
دائما وسواء في ذلك الامر بالصيغه نحو قومن والامر باللام نحو ليقومن زيد بكسر اللام والدعا نحو فانزلن سكينة
علينا ولا يوكد بهما الماضي لفظا ومعنى مطلقا لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي المضي واما قوله
صلى الله عليه وسلم فاما ادركن احد منكم الرجل وقول الشاعر دامن سعدك لو رحمت متيما فهذان الفعلان
مستقبلان معنى واما المضارع المجرد من لام الامر فله حالات احداها ان يكون توكيده بهما واجبا اي لا بد منه
وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه اي لام القسم بفاصل نحو وتالله
لاكيدن اصنامكم فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل
ولا يجوز توكيده بهما اذا كان منفيا لفظا او تقديرا فالاول نحو والله لا اقوم والثاني نحو تالله تفتؤ
تذكر يوسف فتفتؤ منفي بلا محذوفة اذ التقدير لا تفتؤ وحذف لا في جواب القسم مطرد او كان للمضارع
حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرئ يزخرف قولا ولا يفعل
فاقسم في الاية وابغض في البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما وانما لم يوكدا بالنون لكونها تخلص الفعل
للاستقبال وذلك ينافي الحال او كان المضارع مفصولا من اللام بمعموله او بحرف تنفيس فالاول
مثل قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في لالى
موكدة لجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم او قتلتم لتحشرون الى الله والثاني نحو ولسوف يعطيك
ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول
البيضاوي تبعا للزمخشري واللام في لسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدا والتقدير
كانك سوف يعطيك ربك لا للقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون الموكدة مخالف لما عليه الجمهور مع
ان ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها فاذا حصل فصل بينهما امتنعت النون
وثبتت لام القسم وحدها كقوله فوربي لسوف يجزي الذي اسلفه المرء سيئا او جميلا انشده ابن مالك
شاهدا على ذلك والحالة الثانية ان يكون توكيده بهما قريبا من الواجب وذلك اذا كان المضارع
شرطا لان الشرطية الموكدة بما الزائدة نحو واما تخافن من الاجوف فاما تذهبن من السالم فاما ترين من الن فص
ومن ترك توكيده قوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي اراد يا صاحبي
فحذف للمضاف اليه واخر المضاف معا قاله ابن خروف والمشهور انه ترخيم صاحب فقط وترك توكيد

تجدني

١٠

١

تجدني تخفف النون وهو قليل في النثر وقيل يختص بالضرورة الحالة الثالثة ان يكون توكيده بهما كثيرا
وذلك اذا وقع المضارع بعد اداة طلب نهي او دعا او عرض او تمن او استفهام فالاول كقوله تعالى
ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون والثاني كقول خرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وافة
الجزر فاكدت يبعد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعا والثالث نحو قول الشاعر يخاطب امراة هلا تمنن
بوعد غير مخلفة كما عهدتك في ايام ذي سلم فاكد تمنن بكسر النون الاولى بعد حرف العرض واصله
تمنينين حذفت نون الرفع للخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذفت اليا لالتقاء
الساكنين وغير حال من يا المخاطبة ومخلفة نعت لوعد وهو مضاف اليها وذي سلم موضع بالشام والرابع
نحو قول الاخر يخاطب امراة ايضا فليتك يوم الملتقى ترينني لكي اني امرؤ بك هايم فاكد ترينني بتشديد النو ن
على انها نون بعد حرف التمني والخامس نحو قوله افبعد كندة تمدحن قبيلا فاكد تمدحن بعد حرف حه
الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة في كهلان وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة الحالة
الرابعة ان تكون توكيده بهما قليلا وذلك بعد لا النافية او بعد ما الزائدة التي لم تسبق بان الشرطية
فالاول كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فاكد تصيبن بعد لا النافية تشبيها
لها بالناهية صورة وجملة لا تصيبن جرى في موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة للظالمين وغيرهم
لا خاصة بالظالمين لانها قد وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم وقيل
لا ناهية واقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض
الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة
بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب
اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك والثاني كقولهم في المثل نظما اذا مات منهم ميت سرق ابنه
ومن عضة ما ينبتن شكيرها فاكد ينبتن بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان اصله تفرع منه
ما يشبهه والمعنى ها هنا اذا مات الاب سرق الولد شمائله والده فيصير كانه هو قاله العيني واقتصر الموضح
على عجزه ويقال هذا مثل لمن ظهر خلفه في ما بطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها وقيل صغارها وورقها
يعني ان كبار الورق انما تنبت من صغارها اي ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بالم ما
تختننه يقال لمن يفعل فعلا يتألم به ولا بد له منه وهو خطاب للمراة في الاصل والهاء للسكت
وقولهم بجهد ما تبلغن يقال لمن حملته فعله فاباه اي لا بد لك من فعله بمشقة وقولهم بعين ما
ارينك يقولونه لمن يخفي عنك امرا انت بصير به اي اراك بعين بصيرة وقوله وهو حاتم الطاي
قليلا به ما يحمدنك وارث اذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زايدة في الاماكن الخمسة وهي على معنى
النفي اي ما يحمدك وكذا الباقي ولا يقاس عليهن الحالة الخامسة ان يكون التوكيد بها اقل
وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما الشرطية فالاول كقوله وهو لابي حيان الفقعسي يصف
جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما اراد ما لم يعلم

بنون التوكيد الخفيفه المبدلة في الوقف الفا والثاني كقوله من يثقفن منكم فليس بايب ابدا وقتل
بني قتيبة شافي فاكد يثقفن بالنون الخفيفه بعد من الشرطية ويثقف بمعني يجد والايب الراجع
وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الي خمس واجب وكثير وكثير وقليل واقل لان
اخرها مشبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا الي الاول وذلك ان التوكيد بالنونين انما يوتي
به لمسيس الحاجة اليه اما في الحالة الاولي وهي المشار اليها في النظم بقوله او مثبتا في قسم مستقبلا
فلان القسم انما يوتي به للتحقيق فهو اشد احتياجا الي التوكيد واما الحالة الثانية وهي المشار اليها
في النظم بقوله او شرطا اما تاليا فلان ان الشرطية لما اكدت بما الزايدة اشبهت القسم في تاكيده
بالكلام واما الحالة الثالثة وهي المشار اليها في النظم بقوله ذا طلب فلان ما بعد اداة
الطلب اشبه ما بعد فاني استند عا الجواب واما الحالة الرابعة وهي المشار اليها في النظم بقوله وقل بعد
ما وبعد لا فلان لا النافية اشبهت لا الناهية صورة وما الزايدة اشبهت ما النافية كذلك واما الحالة
الخامسة وهي المشار اليها في النظم بقوله ولم وغيرا ما من طوالب الجزا فلان لم للنفي والنفي اشبه النهي
معني وغيرا ما من ذوات الشرط اشبهت لم في الجزم ولم يوكدها في غير ذلك الا ضرورة كقوله ربما او نيت
في علم يرفعن ثوبي شمالات والذي سهل ذلك ان ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي
شبيه بالنهي كذا علل التفتازاني وقد يوكد ان جواب الشرط كقوله ومهما تشا منه فزارة تمنعا
اي تمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهي حيث كان مجزوما غير واجب
فصل في حكم اخر الفعل الموكد بالنونين اعلم ان هنا اصلين يستثني من كل منهما مسيلة وحده
الاصل الاول ان اخر الفعل الموكد فتح كما اشار اليه الناظم بقوله واخر الموكد افتح تقول في المضارع ليضربن
زيد في الامر اضربن يا زيد واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بنا للتركيب وقال
سيبويه والسيرافي والزجاج عارضت للساكنين وهما اخر الفعل والنون الاولي ويستثني من ذلك الاصل
الاول ان يكون المضارع مسندا الي ضمير بالتنوين ذي لين الفا او واوا او يا فانه يحرك اخره
حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين من فتحة او ضمة او كسرة كما نشرحه قريبا واليه اشار الناظم بقوله واشكله
قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما والاصل الثاني ان ذلك الضمير اللين يجب حذفه ان كان يا او
واوا والي ذلك اشار الناظم بقوله والمضمر احذفنه الا الالف تقول اضربن يا قوم بضم البا واضربن
يا هند بكسرها والاصل اضربون واضربين بتشديد النون فيهما فالتقي ساكنان الواو والنون المدغمة في
الاول واليا والنون المدغمة في الثاني ثم حذف الواو في الاول واليا في الثاني لالتقا الساكنين اما علي قول
من اشترط التقا الساكنين ان يكون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة فواضح لانه هنا في كلمتين فليس التقا
الساكنين علي حده واما من لم يشترط ذلك فلان الكلمة لما انفكت واستطالت وكانت الضمة والكسرة يدلان علي الواو
واليا حذفنا هو هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقا الساكنين علي غير حده التقا وبستثني من ذلك
الاصل الثاني ان يكون اخر الفعل للضارع الفا كيخشي فانك تحذف اخر الفعل وهو الالف وتبدله واو

مضمومه

مضمومة واليا مكسورة لرفع التقا الساكنين والي ذلك اشار الناظم بقوله واحذفه من رافع هاتين واو ويا
شكل مجانس قفي فتقول يا قوم لتخشون بضم الواو ويا هند لتخشين بكسر اليا والاصل تخشيون و
تخشيين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالها علي حرف العلة ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين وهما اليا
والواو في الاول واليا ان في الثاني وان شيت قلت تحركت اليا فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فحذفت الالف
لالتقا الساكنين وبقي التقا الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الاول وبين اليا والنون المدغم في الثاني
فلم يجز حذف الواو واليا لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو من التقا الساكنين الضم وحركت اليا
بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقا الساكنين فان اسند هذا الفعل الذي اخره الف الي غير الواو واليا وهو
الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون لم تحذف اخره وهو الالف بل تقلبه يا والي ذلك اشار الناظم
بقوله وان يكن في اخر الفعل الف فاجعله منه رافعا غير اليا والواو يا فتقول اذا اسندته الي الظاهر لتخشين
زيد والي الضمير المستتر لتخشين يا زيد والي الالف لتخشيان يا زيدان والي النون لتخشيانه يا هندات
فصل تنفرد النون الخفيفة باربعة احكام احدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واقعدا فلا يقال قومان
واقعدان بسكون النون ليلا يلتقي ساكنات علي غير حدهما ونقل وعن يونس والكوفيين اجازته
وحجتهم كما قال الجزاوي انه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو محياي ومماتي ونحو اللذان تهم ونحو
هولا ان كنتم والنفس خلقنا البطان ونحو لام را وكاف ها وعين صاد ثم خرج الفارسي في كتاب الحجة
بان يونس يبقي النون الساكنة ونظر ذلك بقراة نافع ومحياي بسكون اليا وصلا وذكر الناظم في شرح
التسهيل عن يونس انه يكسر النون وحمل علي ذلك الكسر قرات بعضهم فدمرناهم تدميرا علي ان امر للاثنين
والنون المكسورة نون توكيد خفيفة وجوزه الناظم في قراة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون مكسورة
بنا علي كون الواو للعطف ولا للنهي قال الشارح ويجوز ان يكون الواو للحال ولا للنفي والنون علامة الرفع
واما الشديدة فتقع بعدها اي بعد الالف اتفاقا من البصريين والكوفيين ويجب كسرها والي امتناع الخفيفة
بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها اشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدها وكسرها الف
كقراة السبعة ولا تتبعان بتشديد النون وانما كسرت وكان اصلها الفتح لانها هنا زايدة بعد الف
زايدة فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لانها حرفان الاول منهما ساكن ففتحت
كما فتحت نون اين هذا تعليل سيبويه الحكم الثاني من احكام الخفيفة انها لا تؤكد الفعل المسند الي الاناث
وذلك لان الفعل المذكور يجب ان يوتي بعده بالف فاصلة بين النونين وهما نون الاناث ونون
التوكيد قصد التخفيف والي ذلك يشير قول النظم والفا زد قبلها موكدا فعلا الي نون الاناث اسندا
فتقول اضربنان يا نسوة وقد مضي قريبا ان الخفيفة لا تقع بعد الالف وعدل في التعليل عن تعليل
تعريف العربي للفصل بين النونات يعني الثلاثة دون جماعة الاناث والمدغم فيها ليرتب
عليه قوله ومن اجاز ذلك وهو يونس والكوفيون فيما تقدم اجازه هنا بشرط كسر النون فرارا
من التقا الساكنين علي غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بان تحريكها يخرجها عن وضعها

فالوجه منع الالف واشار ابن الحاجب الي جوابه بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها وادخلت الالف
مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع عند النونات لئلا يلزم للفرع مزية عن الاصل واعترضه
التفتازاني بان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري علي الاصل في جميع الاحكام
انتهي ولك ان تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون وهم
القايلون باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والحجة لهم فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة مخففة من
الثقيلة وقد اجمع الجميع علي ان الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة انتهي فهذا فرع جاز علي اصلهم الحكم
الثالث من احكام الخفيفة انها تحذف قبل الساكن والي ذلك يشير قول النظم واحذف خفيفة لساكن
ردف كقوله وهو الاضبط ابن قريع وهو جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمسماية سنة لا تهين الفقير
علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه تحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وابقي الفتحة دليلا
عليها واصله لا تهينن فحذفها من الاهانة وكني بالركوع عن انحطاط الحال الحكم الرابع من احكام الخفيفة انها
تعطي في الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت الفا والي ذلك يشير قول الناظم وابدلنها
بعد فتح الفا وقفا كقوله تعالي لنسفعا وليكونا وقول الشاعر وهو الاعشي ميمون واياك والميتات لا تقربنها
ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا والاصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن بالنون الخفيفة فابدلت
في الوقف الفا بعد فتحة كما ان تنوين المنصوب يبدل في الوقف الفا نحو رايت زيدا ومن ثم كتبت بالالف
كما يكتب رايت زيدا بالالف والقياس من قال رايت زيد بحذف الالف علي لغة ربيعة ان يقول في الوقف
علي اضربن اضرب بالسكون وان وقعت بعد ضمة او كسرة حذفت ويجب حينئذ ان يرد ما حذف في الوصل
من واو او ياء لاجلها والي ذلك يشير قول الناظم وبعد غير فتحة اذا تقف واردد اذا حذفتها في الوقف
ما من اجلها في الوصل كان عدما تقول في الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند بضم الباء في الاول وكسرها
في الثاني والاصل اضربون واضربين بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين كما مر
في الفصل قبله فاذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين الواقع بعد ضمة وكسرة في نحو جاء زيد ومررت
بزيد في اللغة الفصحاء ثم يرجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي
وفي شرح الحضراوي وذكر سيبويه ان الخليل قال وقياس من قال جاء بي زيد ومررت بزيدي
بالاشباع علي لغة ازد السراة ان يقول هنا هل تضربوا وهل تضربي فتبدل من النون واوا وياء ثم
تحذف كما تحذف مع المبدل منه ولا يرد نون الاعراب وتقول في المعتل علي هذا للرجال اخشوا وللمراة
اخشي كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين ثم تستقبل واوان اولها مضمومة وتحذف الضمة
ثم تحذف واو الجماعة للساكنين وتبقي بدل النون وكذا العمل في الياء المكسورة وتحمل التوكيد واذا
قلت هل تخشون يا قوم وهل تخشين يا هند ثم ابدلت ثم حذفت الضمة والكسرة ثم الواو والياء لم
تحمل التوكيد لعدم نون الرفع فهذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه عن الخليل ويونس قال الحضراوي
واذا وقعت علي اضربان واضربنان عند من جوزهما ابدلت النون الفا فيلتقي الفان فيبدل الثانية

همزة كما في حمراء فيقف علي همزة كذا حكي سيبويه عنهم ونصه ويقولون في الوقف اضربا واضربنا فيمدون
وهو قياس قول لهم لانها تصير الفا فاذا اجتمعت الفان مد الحرف انتهي هذا باب ما لا ينصرف واختلف في اشتقاقه
هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف او من الصريف وهو الصوت
لان الصرف وهو التنوين صوت في الاخر او من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم ضربان ضرب اقبل علي
شبه الفعل فمنع مما منع منه وضرب انصرف عنه او من الانصراف الي جهات الحركات او من الصرف الذي
هو القلب اقوال الاسم ان اشبه الحرف في الوضع او المعني او الاستعمال بني كما مر في بحث المعرب والمبني
ويسمي غير متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية والا ان لم يشبه الحرف اعرب ثم المعرب ان اشبه الفعل في
فرعيتين من تسع احداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعني او في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان
في الفعل فرعية علي الاسم وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعني وهي احتياجه الي الاسم في الاسناد
منع الصرف كما سياتي بيانه ويسمي غير امكن لعدم امكنيته والا لم يشبه الفعل صرف ويسمي امكن لتمكنه في
باب الاسمية وامكن اسم التفضيل وبناؤه من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكين لا من تمكن خلافا للاوجيا ن
ومن قلده لان بنا الاسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد امكن غيره فلا حاجة الي ارتكابه والصرف هو
التنوين الدال علي معني يكون الاسم به امكن واليه اشار الناظم بقوله الصرف تنوين اتي مبينا معني به يكون
الاسم امكنا وذلك المعني المدلول عليه بهذا التنوين هو عدم مشابهته اي الاسم للحرف والفعل كزيد
من المعارف وفرس من النكرات وقد علم من هذا التقرير ان غير المنصرف هو الاسم المعرب الفاقد لهذا
التنوين المذكور فيدخل في ذلك نحو جوار واعيم تصغير اعمي ويستثني من ذلك نحو مسلمات مما جمع بالف
وتاء من بدئتين فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم وجزم ابن مالك في شرح
الكافية لان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم وابن مالك ذكر انه لاجل ذلك عدل عن
تعريف الاسم بالتنوين الي تعريفه بالصرف وقال ابن معزوز اتبع كتاب اغلاط الزمخشري ما عليه من
القول في يسمي صرفا وتمكينا وان من خالف ذلك لم يفهم سيبويه انتهي وحيث منع التنوين منع الجر تبعا له
عند الجمهور وذهب الزجاج والرماني الا ان العلتين اقتضتا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع
جمعها ابن النحاس في بيت واحد في بيت لجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا
ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان احدهما يمتنع صرفه بعلة واحدة وهو شيئان احدهما الف التانيث
مطلقا اي مقصورة كانت او ممدودة واليه الاشارة بقول النظم فالف التانيث مطلقا منع صرف
الذي حواه كيف ما وقع لان وجود الف التانيث في الجملة علة ولزومها بمنزلة تانيث ثان فهو بمنزلة
علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله بتكرره في الواحد فيمتنع صرف ما هي فيه كيف ما
وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى بالقصر مصدر ذكر وصحرا بالمد ام معرفة كرضوي بفتح الراء والقصر واسم جبل
بالمدينة وزكريا بالمد علم نبي ام مفردا كما تقدم تمثيله ام جمعا كجرحي بالقصر جمع جريح واصدقا بالمد جمع
صديق ام اسما كما تقدم تمثيله ام صفة كحبلي بالقصر وحمرا بالمد واصلها عند سيبويه حمري بالقصر ي

بوزن سكري فلما قصد ما المد زاد وا قبل الفا الفا اخري والجمع بينهما محال وحذف احدهما ثانيا نقض الغرض
علي بنا قص الغرض المطلوب لانه لو حذف الالف الاولي لفات المد ولو الثانية لفات الدلالة علي التانيث
وقلب الاولي للتانيث وللثانية مزيده للفرق بين مونث افعل ومونث فعلان وضعف بانه يفضي
الي فتح التانيث حشوا وذهب بعضهم الي ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظر اذ ليس لنا علامة تانيث
علي حرفين والثني **والثالث الجمع الموزون لمفاعل او مفاعيل** في كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه وثالثه
الفا غير عوض يليها كسر اصلي ملفوظ به او مقدر علي اوله حرفين بعد الالف ولا فرق في الحرف الاول
الكلمة بين الميم وغيرها **كدراهم** ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودواب ومداري بكسر ما بعد الالف تقديرا
اذ اصلهما دوابب ومداري بالكسر فيهما او ثلاثة اوسطها ساكن غير منوي به وما يعد الانفصال كمصابيح
ودنانير فان الجمع متي كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ لخروجه عن صيغ الاحاد العربية وفرعية
المعني بالدلالة علي الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل علي ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد العربيه
انك لا تجد مفردا ثالثه الف بعدها حرفان او ثلاث الاول اوله مضموم لعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة
والفاء والراء الجمل الشديد او الالف عوض من احدي يائي النسب تحقيقا كيمان وشام واصلهما يمني وشامي
او تقدير التهام فان الالف في تهامه موجوده قبل النسب فهي كالعوض وكانه نسب الي فعل مثل سام بسكون
العين او فعل كيمي بفتح العين او ما يلي الالف ساكن لعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع
عباله وهي الثقل يقال الق عليه عبالته اي ثقله او مفتوح كبركا بفتح الموحده والراء وهو الثبات في الحرب
او مضموم كتدارك مصدر تدارك او عارض الكسر لاجل اعتلال الاخر كتوان وتدان واصلهما توافي وتداني
بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة واعلا اعلال قاضي او ثاني الثلاثة متحرك كطواعية وكراهية مصدرين والثاني
والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال وضابطه ان لا يسبق الالف في الوجود سواء كانا مسبوقين
بالالف كظفاري وباري نسبة الي ظفار وبار قبيلتين او غير منفكين عن الالف كجواري وهو التام وحوالي
وهو المحتال تخلاف نحو قماري وكراسي فان الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو قمري وكرسي فلت
الياءان عارضتين في الجمع نفماري ونحوه بمنزلة مصابيح والي ذلك اشار الناظم بقوله وكل جمع مشبه مفاعلا
او المفاعيل بمنع كافلا **واذا كان مفاعل معتلا منقوصا فقد تبدل كسرة فتحة فتنقلب ياوه
الفا** لتحركها وانفتاح ما قبلها وتجري مجري الصحيح **فلا ينون** بحال اتفاقا ويقدر اعرابه في الالف **كعذاري**
جمع عذرا بالمد وهي البكر **ومداري** جمع مدري بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوك تحك به المراة راسها
وهذا الاستعمال غير غالب **والغالب ان تبقى كسرته** وياوه علي حالهما **فاذا خلا من ال ومن الاضافة اجري
في حالتي الرفع والجر مجرى قاض وسار** ونحوهما من المنقوص المنصرف **في حذف يايه وثبوت تنوينه
نحو** هولاء جوار ومررت بجوار قال الله تعالي **من فوقهم غواش والفجر وليال** عشر فغواش مرفوع علي
الابتدا وليال مجرور بالعطف علي الفجر والي ذلك اشار الناظم بقوله وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا
اجره كساري **نحو** رايت جواري قال الله تعالي **سيروا فيها ليالي واجري في حالة النصب مجرى دراهم**

ي

في مجرى سلامة اخره وظهور فتحة من غير تنوين **نحو** رايت جواري قال الله تعالي **سيروا فيها ليالي** وسبب ذلك
ان في اخر نحو جوار من بديفعل كقوله يا في اخر الاسم لا ينصرف فاذا خلا مما هي فيه من الالف واللام والاضافة
تطرق اليه التغيير وامكن فيه التخفيف بالحذف مع التعريض فخفف بحذف الياء وعوض عنها التنوين لئلا
يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدرا عرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النايبة عن الكسرة عن
الياء المكسورة ما قبلها ولم تخفف في النصب لعدم الثقل ولا مع الالف واللام والاضافة لعدم التمكن من التعويض
لان التنوين لا يجامع الالف واللام والاضافة وذهب الاخفش الي ان الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم
في اللفظ كسلام وكلام وزالت صيغة منتهى الجمع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف في قوة الموجود
والا لكان اخر ما بقي حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الي ان التنوين عوض من ذهاب
الحركة علي الياء وان الياء محذوفة لالتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان
التعويض عن حركة الالف في نحو موسي اولي لانها لا تظهر بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الي
ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر فحكموا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا
لاجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد لان الحذف
لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله قاله الشارح وقال المرادي المشهور
عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقل في شرح الكافيه **وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد**
واختلف في سبب منع صرفه **فقيل انه اعجمي حمل علي موازنه من العربي** كدنانير **وقيل انه منقول عن جمع سرواله**
سمي به المفرد الجنسي واختلف في سماع سرواله فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليها عليه من اللوم سرواله
فليس يرق لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش
انه سمع من العرب سرواله وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال كشمايل جمع
شمال حكاه الحريري في المقامات **ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه** ورد
بانه ناقل ومن نقل حجة علي من لم ينقل والي المنع من الصرف اشار في النظم بقوله ولسراويل بهذا الجمع
شبه اقتضي عموم المنع **وان سمي بهذا الجمع** الذي هو زنة مفاعل او مفاعيل **او بما وازنه من
لفظ اعجمي مثل سراويل وشراحيل** بالمهملة ومهملين **او من لفظ ارتجل للعلمية مثل كشاجم** بالشين
المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر سياقه انه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة علي الصحيح كشاجم كعلابط
اسم انتهى والاطلاقات علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم **منع الصرف** والي ذلك اشار الناظم بقوله وان
به سمي او بما لحق به فالانصراف منعه يحق والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام
الجمعية فلو طرا تنكيره انصرف علي مقتضي التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعيه وهو مذهب المبرد
ولا ينصرف علي مقتضي التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان
والصحيح قول سيبويه لاجماعهم علي منع سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا علي الصحيح **النوع الثاني ما يمتنع
صرفه بعلتين وهو نوعان احدهما ما يمتنع صرفه** حال كونه **نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة**

وهو ما زيد في اخره الف ونون او موازن للفعل وهو وزن افعل في لكبير وافعيل في المصغر
او معدول عن لفظ اخر اما ذو الزيادتين فهو فعلان بفتح الفا بشرط ان لا تقبل التا الدالة
علي التانيث اما لان مونثه فعلي نالو التانيث المقصوره كسكران وغضبان وعطشان فان
مونثها سكري وغضبي وعطشي او لكونه لا مونث له كلحيان للكبير اللحيه فا فعلان متفق علي منع صرفه
لانه صفة جات علي فعلان والمونث منه علي فعلي وانما كان ذلك مانعا لتحقق الفرعيتين به فرعيه
المعني وفرعيه اللفظ اما فرعيه المعني فلان فيه الوصفيه وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الي موصوف
تنسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الي ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفي
التانيث في نحو حمرا في انهما في بنا تخص المذكر كما ان الفي التانيث في حمرا في بنا تخص المونث وانهما لا تلحقهما
التا فلا يقال سكرانه كما لا يقال حمراه والمزيد فرع علي المجرد فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعيتان
امتنع من الصرف واما ما نقل عن بني اسد انهم يقولون سكرانه ويصرفون سكران فقال الزبيدي ذكر بعض
ان ذلك ضعيف ردي وقال ابو حاتم لبني اسد مناكير لا يوجد بها والثاني وهو ما لا مونث له كلحيان مختلف
فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له فعلي وجودا فله فعلي تقديرا لانا لو فرضنا له مونثا لكان
فعلي اولي به من فعلانه لان باب سكران اوسع من باب ندمانه والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع
علي منع صرف اكمر مع انه لا مونث له وحكي ان من العرب من يصرف لحيان حملا علي ندمان علي انه لو كان له مونث
لكان باليا تخلاف نحو مصان بتشديد الصاد المهملة للييم بجيزه بعد اللام وسيفان بسين مهملة
فيا مثناه تحتانيه ففا للطويل للمشوق الضامر البطن واليان بفتح الهمزة وسكون اللام وباليا
المثناه تحت للكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمه وهي المكالمة لا من الندم علي ما فات فان
مونثاتها فعلانة فلذلك صرفت واما ذو الوزن فهو افعل غالبا بشرط ان لا يقبل التا لان مونثه
فعلا كاحمر او فعلي بضم الفا كافضل او لكونه لا مونث له اصلا كاكمر لعظيم الكمره وهو الحشفة
وادر للمد الكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثه ممنوعه من الصرف للوصف الاصلي ووزن افعل فانه وزن
الفعل به اولي لان اوله زيادة تدل علي معني في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادة
لمعني اولي بدل علي لانه اوله زيادة تدل علي معني في الفعل لان ما زيادة لمعني اولي مما زيادة لغير
معني وانما اشترط ان لا يلحقه تا التانيث لان ما يلحقه من الصفات كارمل وهو الفقير ضعيف الشبه
بلفظ المضارع لان تا التانيث لا يلحقه والي ذلك اشار الناظم بقوله ووصف اصلي ووزن فعلي ممنوع
تانيث بتا وانما صرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع مع كونه صفة السبقة وفيه وزن الفعل
لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرا له من الوصفية وايضا فانه قابل للتا في نحو مررت برجال
اربعة والي ذلك اشار الناظم بقوله والغ عارض الوصفية كاربع وانما منع صرف باب ابطح وهو
المكان المنبطح من الوادي واجدع وهو المكان للسنوي وابرق وهو المكان الذي فيه لونان وباب ادهم
للقيد واسود للحيه السودا وارقم للحيه التي فيها نقط سود وبيض كالرقم مع انها اسما لا انها

دمن

وضعت صفات فلم يلتفت الي ما طرا لها من الاسميه ذكر في الافصاح ان سيبويه ذكر ان جميع العرب
تمنع صرف ستة ادهم للقيد واسود سالخ وارقم لنوعين من الحيات واجرع وابطح وابرق والي
ذلك وعارض الاسمية اي العنيد وربما عند بعضهم باسميتها الطارية فصرفها وصرح ابن جني بان
هذه الاسما كلها تنصرف وبفرق باب ابطح وباب ادهم متجه باب كون ابطح صفات خاصه بالا مكنة
معها فيه ذلك للمعني وباب ادهم صفات عامه وبيفترق هذان البابان وباب اجدل في الصرف وعدمه
فاما ادهم وابطح فاصلهما الوصفيه ثم طرات عليهما الاسميه فهذا منعها من الصرف واما اجدل للصقر
واخيل لطاير ذي خيلان بكسر الخا وسكون اليا جمع خال وهو النقط المخالفه لبقية البدن قال الفرا
هو الشقراق وسمي اخيل لانه يتخيل في لون الخضرة من غير خلوصها وافعي للحيه واختلف في اشتقاقها
فقال ابو علي مشتقة من يافع فاصلها يفعي وقال ابن جني من فوعة السم حرارته فاصلها افوع فقلب
فاوه علي الاول وعينه علي الثاني الي موطن لامه وقال غيرهما من ماده الا فعوان قد نقل لقولهم
ارض مفعاه اي كثيرة الافاعي فانها اسما في الاصل وفي الحال فلهذا صرفت في لغة الاكثر وبعضهم
يمنع صرفها والي ذلك اشار الناظم بقوله واجدل واخيل وافعي مصروفة وقد ينلن المنعا للمح معني
الصفه فيها وهي القوه في اجدل والتلون في اخيل والايذا في افعي لكن المنع في افعي ابعد منه في اخيل
واجدل لانهما من الخيول وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشده واما افعي فلا ماده لهما في الاشتقا
لكن ذكرها يقارن تصور ابدالها فاستحقت للمشتق قاله المرادي تبعا للشارح وقال القطامي كان
العقيلين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين اجدل بازيا فمنع صرف اجدل وهو مفعول لاقين وبازيا
يجوز ان يكون صفة اجدل ويجوز ان يكون معطوفا علي اجدل باسقاط العاطف وهو من نوي اذا تطاول
وقال حسان ابن ثابت الانصاري رضي الله عنه ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طايري
يوما عليك باخيلا فمنع صرف اخيل والعرب تتشام بالاخيل يقول هو اشام من اخيل ويجمع علي الخايل
ومن غير الغالب افعل نحو اجير وابيض من المصغر فانه لا ينصرف للوصفيه ووزن الفعل فانه
علي وزن ابيطر قاله المرادي تبعا للشارح واما الوصف ذو العدل فنوعان احدهما موازن فعال
بضم الفا ومفعل بفتح الميم والعين وهما مسموعان من الواحد الي الاربعه باتفاق وفي الثاني
من العشره علي الاصح وقيل في العشره والخمسه فدونها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج
وقيل يقاس علي فعال خاصه لانه اكثر والصحيح كما قاله الموضح هنا وفي الحواشي ان البناين مسموعان في
الالفاظ العشره كما حكاه البياني ولا يعارض بقول ابي عبيده والبخاري في صحيحه ان العرب لا تجاوز
الاربعه لان غيرهما سمع ما لم يسمعاه ونقل السخاوي انه يعدل ايضا علي فعلان بضم الفا من الواحد
الي العشره كقوله طاروا اليه زوجان ووحدانا وهو معدول من الفاظ العدد الاصول حال كونها
مكرره فاصل جاء القوم احاد احادا وموحد موحدا جاوا واحدا واحدا فعدل عن واحد واحد الي احاد تخفيف اللفظ وكذا
الباقي ولا يستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو اولي اجنحة مثني وثلاث ورباع فمثني وثلاث ورباع

احوال من النسا نعوت الاجنحة او احوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النسا مثني وثلاث ورباع
فمثني وثلاث ورباع احوال من النسا او اخبارا نحو صلاة مثني مثني فمثني الاول خبر صلاه ومثني الثاني
تكرير له وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير التاسيس لانه قيل صلاه الليل مثني لكفي في المقصود
وزعم الفراء ان هذه الاسماء معارف بنية الالف واللام فعلي هذا فهي في الاثنين بدل كما قال الحوفي في
اذا لا تنعت النكره معرفة ولا تجي الحال معرفة الا بتاويل ومنهم من يذهب بها مذهب الاسماء فلا يستعملها
استعمال المشتقات في التبعية كقوله وحبل كتاها ولم يكفها نال الرجل وحدانا النوع الثاني اخر
بضم الهمزة وفتح الخا في نحو مررت بنسوة اخر والي منع العدل مع الوصف في هذين النوعين اشار
الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثني وثلاث وبابا اخر لانها جمع لاخري و
واخري انثي اخر بالفتح للخا بمعني مغاير واخر بالفتح من باب اسم التفضيل فان اصله ااخر بهمزتين
مفتوحة ساكنة ابدلت الساكنة الفا واسم التفضيل قياسه ان يكون في حال تجرده من ال والاضافة
مفردا مذكرا ولو كان جاريا علي مثني او مجموع او مونث فالاول نحو ليوسف واخوه احب الي ابينا منا
و الثاني نحو قل ان كان اباوكم وابناوكم الي قوله احب اليكم من الله ورسوله والثالث نحو هند
احب الي من عمرو فكان القياس ان يقال مررت بامراة اخري وبنساء اخري وبرجال اخر و
برجلين اخر بفتح الهمزة الممدودة فيهن ولكنهم في التانيث قالوا اخري وفي جمع المونث الكثير قالوا
اخر بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا اخرون وفي المثني قالوا اخران وبذلك جا التنزيل
قال الله تعالي فتذكر احداهما الاخري فعدة من ايام اخر واخرون اعترفوا فاخران يقومان
وانما خص النحويون اخر بضم الهمزة بالذكر دون ما عداه لان في اخري الف التانيث وهي اولي
من العدل في منع الصرف واما اخرون واخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب
لان اعرابهما بالحركات واما اخر بفتح الهمزة فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه وهي المونث والمثني
والجمع وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن وفي جعل اخر في باب التفضيل اشكال لانه لا يدل علي
المشار اليه والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر مشابه لافضل من جهات
ثلاث احداها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما
ان افضل انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه
في جميع تصاريفه وعلي هذا فكان ينبغي ان لا يستعمل تصاريفه مع التنكير الا مع ال او الاضافة للمعرفة
فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضي المشابهة فعلي هذا اذا قيل بنسوة كان معدولا ولا
عن اخر بالفتح والمد ولا يقول عن الاخر لانه نكرة لجريه علي نكرة نعتا ولا عن الاخر من لما بينا
من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسالة انتهي وان كانت اخري بمعني اخرة بكسر
الخاء وهي المقابلة للاولي في نحو قالت اخراهم لاولاهم وقالت اولاهم لاخراهم جمعت علي اخر مصروف
لانه غير معدول ذكرا ذلك الفرا ولان مذكرها اخر بالكسر مقابلا لاول بدليل وان عليه النشاة الاخري

ابالاوه

اي الاخره بدليل ثم الله ينشي النشاة الاخرة والقضيه واحده فليست اخري بمعني اخره من باب
اسم التفضيل والفرق ان انثي المفتوح لا يدل علي انها كما لا يدل عليه مركبها ذلك لكي يعطف
عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل واخر واخر وعندي امراة واخري واخري
وانثي المكسور يدل علي الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك
واذا اسمي شي من هذه الانواع الثلاثة وهو الوصف ذو الزيادتين والوصف الموازن للفعل
والوصف المعدول بقي علي منع الصرف عند الجمهور لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية
ونفي كل من الزياده والوزن والعدل علي حاله وقال الاخفش في المعاني وابو العباس انه لو سمي
بمثني او واحد لصرفه الصرف لانه اذا كان اسما فليس في معني اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة
واربعة اربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما علي ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور
ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بنا ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف
العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف قول الجمهور فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف
الذي للعلم والعدل قايم في الحالين جميعا انتهي وقال الجمهور ان شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية
محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف واما قول ثعلب الفرا وغيرهما من الكوفيين مثني وثلاث
ورباع معرفة فليس مرادهم التعريف الحقيقي وانما مرادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل عرفا
ولا مشاحة في الاصطلاح النوع الثالث مما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة سبعة احدها
العلم المركب تركيب المزج المشار اليه في النظم بقوله والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج
كبعلبك وحضرموت علمين لبلدين وسيبويه في لغة من اعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع
فرعيتين فرعية المعني بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب وقد يضاف اول جزئيه الي ثانيهما تشبيها
بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني
ما يمنع صرفه كالعجمة كرام هرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت وان كان اخر الجزء الاول بالمعدي
كرب فانه يقدر فيه الحركات الثلاث ولا يظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف لملازمته في التركيب لزيادة
الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكما وتعليلا وقال غيره بفتح في النصب وتسكين في
الرفع والجر كقاضي القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب وجره بالكسر وسمع جره بالفتحة فقال
سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مونث وقال قوم مبني علي الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو صحيح
لانه لو كان مونثا غير منصرف لم يخف فيه الصرف لانه متحرك الوسط ودفع بانه قد يكون كلمة مونثة عند
قوم مذكرة عند قوم اخرين واجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين وقد يبنيان علي الفتح
تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه وغيره فيصح اخر الجزءين الا في نحو معدي كرب فيفتح اخر
الثاني فقط وفي البسيط ليس البنا مطردا عند عامة البصريين والكوفيين وعلي اللغات
الثلاث وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف واضافة اوله الي ثانيه وبناوهما علي الفتح

فان اخر الجزء الاول معتلا بالياء كمعدي كرب و قالي قلا وجب سكونه مطلقًا في الرفع والنصب
والجر سوا كان معربا كما في لغة الاضافة او مبنيًا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك الثاني العلم
ذو الزيادتين الالف والنون واليه اشار في النظم بقوله كذاك حاوي زايدي فعلانا سوا كان
اوله مفتوحًا ام مكسورًا ام مضمومًا كمروان وعثمان وعمران ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها
نحو غطفان بفتح المعجمة والطا المهملة وبالفا اسم قبيلة من قبايل العرب سميت باسم ابيها وهو غطفان
ابن سعد ابن قيس ابن غيلان واصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت بذلك لان اول من
نزلها اصبهان ابن فلوج بن لمطي يافث فهذه الالفاظ ممنوعة الصرف اتفاقًا لان الالف والنون فيها
زايدتان معا ومهما كان من الاسماء في اخره الف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة وجهان الصرف
وعدمه اعتبارًا باصالتها وزيادتها فمن ذلك زمان وحسان ودهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت
انها من الحسن والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الزمن والدهقنه والشيطنه صرفتها
واذا تمحضت بجهة الاصالة صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن او تبيان من التبن او بسمان من السمن ونحو
ذلك واختلف في ابان بتخفيف البا علما فمن صرفه راى ان وزنه فعال فالهمزة والبا والنون اصول
ومن منعه الصرف راى ان وزنه افعل وانه منقول من ابان الشي يبين والجمهور على المنع كما قال ابن
يعيش واذا ابدل من النون الزايدة لام منع من الصرف اعطا للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو اصيلال تصغير
اصلان تصغير اصيل على غير قياس ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف وذلك نحو حنان
مسمي به اصله حنا ابدلت همزته نونا الثالث العلم المونث ويتحتم منعه من الصرف ان كان بالتا واليه
اشار الناظم بقوله كذا مونث بها مطلقًا سوا كان علم مونث ام مذكر كفاطمة وطلحه وانما لم
يصرف لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم يوثر
في الصفه نحو قايمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة يقترن بها او زايدًا على
احرف ثلاثة كزينب وسعاد تنزيلا للحرف الرابع منزلة تا التانيث او ثلاثيا محرك الوسط
لفظا كسقر ولظي اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانباري في جعله ذا وجهين
كهند واما محرك الوسط تقديرًا كدار وهو علم امراة فيلتحق بباب هند او ثلاثيًا اعجميًا كماه وجور بضم
الجيم علمي بلدين لان العجمة لما انضمت الي التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف
الثلاثي لانها هنا لم تؤثر منع الصرف وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند او ثلاثيا
منقولا من المذكر الي المونث كزيد اسم امراة لانه حصل بنقله الي التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا
مذهب سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ من قول الناظم وشرط منع العار كونه ارتقي فوق الثلاث
او كجور او سقر او زيد اسم امراة لا اسم ذكر وجهان في هند وعد وجمل من الثلاثي الساكن
الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا منقولا من مذكر الاصل الصرف وتركه فمن صرفه نظر الي خفة اللفظ
وانها قد قاومت احد السببين من حيث تركه نعتنا ومنه لم يصرفه وهو اولي نظرا الي وجود

السببين

١٦

السببين في الجملة وهما العلمية والتانيث والي ذلك اشار الناظم بقوله وجهان في القادم تذكيرا
سبق وعجمة كهند والمنع احق والزجاج يوجبه الي المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما اوجبه
اجتماع علتين يمنعان الصرف انتهي وقال عيسي بن عمر الثقفي وابو عمرو الجرمي وابو العباس
المبرد وابو زيد في نحو زيد اسم امراة انه كهند في جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المونث
ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمي بمونث وجب منع صرفه باربعة شروط
احدها الكثرة من ثلاثة احرف لفظا كزينب او تقديرا كجيل مخفف جيال الثاني ان لا يكون سبوقًا
بتذكير انفرد به تخفيفًا كرباب علم امراة فانها منقولة من مذكر فلو سمي بها مذكر صرفت او
تقديرًا كجنوب وشمال فانهما صفتان للمذكر مقدرة الشرط الثالث ان لا يكون مسبوقًا بتذكير
غالبًا كذراع فانه مونث بدليل ذراع رايتها فاذا سمي به مذكرًا انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية
في المذكر الشرط الرابع ان لا يكون التانيث موقوفًا على تاويل غير كقولهم الثالث انثى ذراع
وعصدي بمعنى انت ناصري ومنجدي الشرط الرابع ان لا يكون التانيث موقوفا على تاويل
غير لازم وذلك كتانيث الجموع فان تانيثها ينبي على صحة تاويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها
قد تاول بالجمع وهو مذكر فاذا سمي به مذكر انصرف الرابع العلم الاعجمي فان فيه فرعية
المعني بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية فيمتنع من الصرف ان كانت علميته
في اللغة العجمية كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين وابن عصفور انه لا يشترط
ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة
بمعني جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكون في كلام العرب قبل ان يسمي به وزاد على حرف ثلاثة
وابرهيم كاسمعيل فلو كان ثلاثي صغف فيه فرعية اللفظ لمجيئه على اصل ما بني عليه الاحاد
العربية فلم يوثر العجمة في الثلاثي بخلاف التانيث قولا واحدًا في لغة جميع العرب ولا التفات لمن
من نقل خلافه قاله في شرح الكافيه والمراد بالعجمي ما نقل عن لسان غير العرب باي لغة كانت
وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الايمة والثاني خروجه عن اوزان الاسما العربيه
كابرهيم والثالث ان يعري من حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم
والرا والبا الموحده والنون والفا واللام يجمعها مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا
يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف
والجيم نحو سكرجه والرا بعد النون اول كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز واليه اشار
الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع واذا سمي بنحو لجام بالجيم وهو
اله تجعل في فم الفرس ونحو فرند بكسر الفا والرا وسكون النون قال الجوهري فارسي
معرب وهو جوهر السيف صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط من الثلاثية الساكنة الوسط
وتشتد بفتح الشين المعجمه والتا المثناه فوق اسم قلعه من اعمال دران بفتح الهمزة وتشديد

الدا قليم باذربيجان مصروف لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان
وابن خروف وقيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين الصرف وعدمه كهند والمحركه
اي الوسط كشتر فتحتم المنع كزينب اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به
عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري الخامس العلم الموازن للفعل الماضي او المضارع
او الامر والمعتبر من وزن الفعل انواع ثلاثة احدها الوزن الذي يخص الفعل والمراد به ما لا
يوجد في غير الفعل الا في علم او اعجمي او ندور فالعلم كخضم بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما
لمكان وقال الجوهري اسم العنبر ابن عمرو بن تميم وقد غلبت علي القبيلة قال لولا الاله ما سكنا
خضما اي بلد خضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس والاعجمي كبقم لصبغ وبذر لما
والنادر ما كان علي صيغة الماضي المبني للمفعول نحو دئل اسما لقبيلة فلا يمنع وجدان هذه الامثلة
اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر والاعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص
فيه باق الذي لا يوجد في غير الفعل ما كان علي صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل او تاء المطاوعة كانطلق
واستخرج ونحو تقاتل وتضطع حال كون الاربعة اعلاما وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع
لان المنقول من فعل بعد اصله فالتحق بنظايره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم
كاقتدار فان الهمزة تبقى علي وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن اصله فلم يستحق الخروج ج
عما هو له الثاني الوزن الذي الفعل به اولى لكونه غالبا فيه وعلى هذين النوعين اقتصر الناظم ظم
فقال كذاك ذو وزن يخص الفعل او غالب فالغالب كاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما
وبالدال المهملة حجر الكحل واما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحد
الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الهمزة في ثلاثة احوال الباء والعاشر اصبوع
وابلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما سعف المقل حال كون الثلاثة اعلاما فان وجود
موازنها في الفعل اكثر منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازن اثمد والامر من ذهب فانه موازن
دة اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم الثالث الوزن الذي الفعل به اولى لكونه مبدوا بزيا
تدل علي معنى في الفعل ولا تدل علي معنى في الاسم نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي
الرعدة يقال اخذه الافكل اذا اصابته رعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب
فان الهمزة فيهما لا تدل علي معنى وهي في موازنهما من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب واكتب مضارع ع
كتب دالة علي المتكلم فكان المفتتح باحدهما من الافعال اصلا للمفتتح بهما من الاسماء ثم لا بد من كون
الوزن لازما ثابتا في اللفظ علي حالته الاصلية غير مخالف لطريقة الفعل فخرج بالقيد الاول وهو
اللزوم نحو امرء علما فانه في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يلزم وزنا
واحدا في الاحوال الثلاثة ولم يبق علي حالة واحدة وفارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه
والفعل لا اتباع فيه وخرج بالقيد الثاني المنقل عل علي حالته الاصلية نحو رد وقيل وبيع مبنيات

للمفعول

٢١٧

للمفعول فانها لم تبق علي حالتها الاصلية فكان اصلها فعل بضم الفا وكسر العين ثم دخلها الادغام
والاعلال فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في قيل وبالنقل فقط في بيع وضارب صيغة
رد بمنزلة صيغة قفل بضم القاف وسكون الفاء وصيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة ديك
بكسر الدال وسكون الياء اخر الحروف وبالكاف فوجب صرفها لذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد
وسكون الراء حال كونه مخففا من ضرب بضم الضاد وكسر الراء انصرف اتفاقا لان التخفيف سابق علي
التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية وهل ينزل منزلة الاصلي ام لا وذلك كما
سميت بضرب بضم اوله وكسر ما قبل اخره ثم خففته بتسكين ما قبل اخره فاذا فعلت ذلك انصرف
ايضا عند سيبويه لانه عنده كالسكون الاصلي واختاره ابن مالك وخالفه المبرد والمازني ومن
وافقهما فمنعوه من الصرف لانه تغيير عارض بعد التسمية وخرج بالقيد الثالث وهو كونه غير
مخالف لطريقة الفعل نحو البب بالضم في الباء الموحدة فيما رواه الفراء جمع لب بضم اللام وتشديد
الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب علي البب قليل والاكثر ان يجمع علي الباب ويقال نبات البب
عروق في القلب يكون منها الرقة والبب حال كونه علما فينصرف لانه قد باين الفعل بالفك قاله
ابو الحسن الاخفش وخولف فعن سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة كاكتب ولان الفك رجوع
الي اصل متروك فهو كتصحيح استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفك رجوع
الي اصل قد يدخل الفعل لزوما كاشدد به في التعجب وجوازا كاردد ولم يردد وشذوذا كالصل البلد
ولا يؤثر وزن هو بالاسم اولى كفاعل نحو كاهل علما فانه وان وجد في الفعل كضارب امرا من
ضارب الا انه في الاسم اولى لكونه فيه اكثر ولا يؤثر وزن هو موجود فيهما علي السوا نحو فعل بفتح
العين وفعلل نحو شجر وضرب ودخل وجعفر ودحرج وقال عيسى بن عمر الثقفي البصري شيخ
الخليل وسيبويه الا ان يكون منقولين من الفعل فانهما يؤثران فالاول كالامر من ضارب بفتح
الراء والثاني كضرب ودحرج اعلاما وظاهر كلام الشاطبي تبعا للتسهيل ان خلاف عيسى انما هو
في المنقول المفصول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف اذا كان فارغا من فاعله
واحتج علي ذلك بقوله وهو سحيم بن وثيل الرياحي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفوني وجه الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعل وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم
تنوينه واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا اي هو ففيه ضمير
مستتر يعود علي زيد وهو من باب المحكيات فهو فاعل جملة محكية كقوله نبئت اخوالي بني
يزيد فيزيد مسمى به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل علي ذلك رفعه علي
الحكاية والا لو كان مجردا عن الضمير لجر بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع
ويحتمل ان يكون ليس بعلم بل هو فاعل جملة في موضع خفض صفة المحذوف اي انا ابن رجل
جلا الامور اي كشفها وفي هذين الاحتمالين نظر اما الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير واما

الثاني فلانه لا تحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدم مخفوض بمن او في كما تقدم
في باب النعت هذا وقد قال سيبويه ان قول عييي خلاف العرب سمعناهم يقولون الرجل يرمي
بكعب وهو فعل من الكعب وهو العدو الشديد مع تقارب الخطا السادس العلم المختوم بالف
الالحاق للمقصورة كعلقي باتفاق وارطي علي الاصح حال كونهما علمين فانهما ملحقان بجعفر
والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه الف الالحاق بالف التانيث في الزيادة والموافقة مثال ما هي فيه
فانهما علي وزن سكري وشبه الشي بالشي كثيرا ما يلحق به كما ابرهيم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع
الصرف لشبهه بهابيل في الوزن والامتناع من الالف واللام فلما اشبه الاعجمي عومل معاملته
والي ذلك اشار الناظم بقوله وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف وقيل
ان ارطي افعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت علي الاصح واعلم انه يمنع الصرف
مع الف الالحاق الممدود كعلبا فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهها بالف التانيث الممدوده لان همزة
الالحاق لا تشبه همزة التانيث من جهة ان همزة الالحاق منقلبة عن ياء لا عن الف وهمزة التانيث
منقلبة عن الف لا عن ياء فافترقا في الحكم لاجل افتراقهما في التقدير بهذا علل ابن ابي الربيع وايضا حـ
ان الحرف اذا كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كهمزة علبا او العلقي نيت والارطي شجر ويقي
عليه الف التكثير كقبعثري ومن ادخلها في الف الالحاق فقد سهى اذ ليس في اصول الاسم سداسي فيلحق
به السابع المعرفة المعدولة عن اصلها وهي خمسة انواع احدها فعل بضم الفاء وفتح العين في التوكيد
وهي جمع وكتع من تكتع الجلد اذا اجتمع وبصع بالصاد المهملة من البصيع وهو العرق المجتمع وبتع بموحدة
فمثناه فوقانية من التبع وهو طول العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل اما التعريف فانها علي
الصحيح معارف بنية الاضافة الي ضمير المؤكد فتشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية
هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال ابو سليمان السعدي من اصحاب
ابن البادش انها معارف بالعلمية وهي اعلام علي الاحاطة لما يتبعه وايده بعضهم بجمعها بالواو والنون
مع انها ليست بصفات ورده في شرح الكافيه فقال وليس يغني جمع بعلم لان العلم اما شخصي او جنسي
فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح
لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل انتهي قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي
كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه تنوقيه بالقاعده وهي انه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف الا
العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة عدم النظير وجره بالكسرة كما تقدم في اول وأما العدل فلانها
معدولة عن فعلاوات فان مفردها جمعا وكتعا وبصعا وتبعا وانما قياس فعلا اذا كان
اسما كصحرا ان يجمع علي فعلاوات كصحرا وصحراوات واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا
لان جمعا مونث اجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حقه مونثه ان يجمع بالالف والتاء
فلما جاوبه علي فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الاخفش والفاسي وابن

عصفور

عصفور معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفردها فعلا افعل كحمرا واحمر فانهما
يجمعان علي حمر وقال اخرون معدولة عن فعالي من جهة ان مفردها اسم علي فعلا كصحراء
والصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية او الوصفية وكلاهما
ممتنع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعاها واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا
واذا بطل الشرط بطل المشروط فجمعه بالواو والنون شاذ فكيف يقاس عليه الجمع بالالف والتاء ولان
فعلا لا يجمع علي فعل الا اذا كان مونثا لا فعل صفة كحمرا وجمع واخواته ليس كذلك والي هذا اشار الناظم
بقوله والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد الثاني من المعدول سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه
واستعمل ظرفا مجردا من ال والاضافة كجيت يوم الجمعه سحر فانه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما
التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت صرح به في التسهيل وقيل
بشبه العلمية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح ايما اليه واما
العدل فان صيغته معدولة عن السحر المعروف بال لانه لما اريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا
بال فعدل عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي والشلوبين انه
معرب مصروف واختلفا في منع تنوينه فقال السهيلي هو بنية الاضافة وقال الشلوبين علي بنية ال
وقال صدر الافاضل ابو الفتح ناصر ابن ابي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري هو مبني علي الفتح لتضمنه
معني اللام كامس ورد بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولي به لانه موضع نصب فيجب
اجتناب الفتحة فيه لئلا يوهم الاعراب كما اجتنبت في قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائز
الاعراب جواز حين في قوله علي حين عاتبت لتناسب ما في ضعف السبب للمقتضي للبنا لكونه عارضا
ومنها ان دعوي منع الصرف اسهل من دعوي البنا لانه دعوي البنا بعد من الاعراب الذي هو الاصل
في الاسماء ودعوي الاسهل ارجح من دعوي غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير متضمن
معني حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل ان
التضمين استعمال الكلمة في معناها الاصلي مزيدا عليه معني اخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع
بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر
الافاضل وارد علي صيغته الاصليه ومعناها وهو التنكير مزيدا عليه معني حرف التعريف واحترز
بالقيد الاول وهو ان يراد به سحر يوم بعينه من المبهم فانه ينصرف اتفاقا نحو نجيناهم بسحر اي
من الاسحار وبالقيد الثاني وهو ان يستعمل ظرفا من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه
بال والاضافة للدلالة علي التعيين نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبالقيد الثالث وهو ان يجرد من ال
والاضافة من ان يكون بال والاضافة فانه ينصرف اتفاقا نحو جيتك يوم الجمعة السحر او سحره
والي ذلك اشار الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر الثالث
من المعدول فعل بضم الفاء وفتح العين علما للمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة

غير العلمية وهو المشار اليه في النظم بقوله او كتعدل نحو عمر ليس بصفة في الاصل والمحفوظ
من ذلك عمر ومضر وزفر وقثم وزحل وقزح وعصم وجحا ودلف وهدل وبلع ونعل فانهم
قدروه معدولا عن فاعل غالبا لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف وامكن العدل دون غيره فان
الغالب في الاعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عامر فان عامرا ثابت في الاحاد النكرات بخلاف عمر مع
ان صيغة فعل قد كثر فيها البدل التحقيقي كغدر وفسق فانهما معدولان عن غادر وفاسق وكجمع
وكتع فانهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات وكاخر فانها معدولة عن اخر بفتح الخاء والمد وفايدة
العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وبعضها منقول عن افعل نحو نعل فان
ورد فعل مصروفا حكم بعدم عدله كادد واما طوي فيمن منع صرفه فالمعتبر فيه التانيث باعتبار
البقعة لا العدل عن طاو لانه اي العدل قد امكن غيره وهو التانيث فلا وجه لتكلفه اي
العدل ويؤيده اي اعتبار التانيث انه طوي يصرف باعتبار المكان فلو كان العدل معتبرا فيه لما
انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما عن فعل الوارد جمعا كغرق وقرب او اسم جنس كصرد
ونغر او صفة كحطم ولبد او مصدر كهدى ونفي فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف
عما سمع مصروفا كادد وعالم يسمع فيه صرف ولا عدمه فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف حملا
على الاصل في الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الحفراوي
ويفهم لدي وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوي وتقدم شرحه الرابع من المعدول فعال
بفتح الفاء علما للمونث كحذام وقطام في لغة بني تميم وتميم ابو قبيلة وهو تميم بن مر بن اد بن طابخة
ابن الياس ابن مضر فانهم يمنعون صرفه واختلف في علته فقال سيبويه العدل عن فاعلة ويرجحه
ان الغالب على الاعلام ان يكون منقولة وقال المبرد للعلمية والتانيث المعنوي كزينب ويرجحهم
انهم لا يدعون العدل في نحو طوي كما تقدم فان ختم فعال علما للمونث بالرا كسفار اسما لماء من مياه
العرب ملحوظ فيه معنى التانيث ولهذا قال سيبويه اسما لماءة وقال الجوهري اسم لبير وهو المناسب
لان الكلام في اعلام المونث والماء مذكر وكوبار اسما لقبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم اي من تميم
قال الفرزدق متى تردن يوما سفار تجد بها اديهم يرمي المستجير المعورا وانما كان الكثير الكسر عندهم
لان مذهبهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت قاله الخليل وقد اجتمعت
اللغتان الاعراب والبنا في قوله وهو الاعشى ميمون الم تروا ارما وعادا اودى بها الليل والنهار
ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار فبني وبار الاول على الكسر واعرب وبار الثانية رفعا
على الفاعلية بهلكت فتحتمل ان يكون الواو الاولي عاطفة والثانية ضمير الاحرف اطلاق وبار فعلا
ماضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عايد على وبار المكسور
والمعني هلكت وبارت وقال او لا هلكت على القبيلة وثانيا وباروا على اهلها فلا شاهد فيه على لغة
الاعراب وعلى هذا يكتب باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا واسم قبيلة عادوا ودي بها

اهكلها

اهكلها واهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيها له بنزال في التعريف والعدل والوزن والتانيث
كقوله وهو لجيم بن صعب في امراته اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام
فبناها على الكسر مع انها فاعل قالت في الموضعين واذا سمي بنحو حذام مذكر زال موجب البنا وهو
التشبيه بنزال لانه ليس الان مونثا معدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه قاله سيبويه
واعلم ان التشبيه بنزال فيما ذكر انما يتم على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن مصدر معرف
مونث وبني لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه
في العدل والوزن والى ذلك اشار الناظم بقوله وابن على الكسر فعال علما مونثا وهو نظير جشما عند
تميم الخامس من المعدول امس اذا كان المعدول مرادا به اليوم الذي قبل يومك ولم يضف ولم يقرن
بالالف واللام ولم يصغر ولم يكسر ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقا رفعا ونصبا وجرا فيرفع
بلا تنوين وشاهدت امس وما رايت زيدا مذ امس بالفتح فيهما كقوله لقد رايت عجبا مذ امسا
عجايزا مثل السعالي خمسا فامس مجرور بالفتحة بالفتحة والالف فيه للاطلاق وليس فتحة
هنا فتحة بنا زعم بعضهم ان امسا هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه عايد على المصدر المفهوم
منه اي مذ امسا هو اي المسا وفيه بعد وهذا الاطلاق للقبيل من بني تميم وجمهورهم خص ذلك
الاعراب الممنوع بحالة الرفع خاصة دون حالتي النصب والجر فبنوه على الكسر فيهما كقوله
اعتصم بالرجا ان عن باس وتناس الذي تضمن امس فرفع على الفاعلية بتضمن ولم ينوه عن
باس من عن يعن اذا عرض ويروي عرا بالزاي بمعنى غلب وتناس امر من التناسي وهوان يري
من نفسه انه نسيه والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا في الرفع والنصب والجر على تقديره
مضمنا معنى اللام المعرفة قال اسقف نجران او تبع ابن الاقرن منع البقا تقلب الشمس وطلوعها
من حيث لا يمسي وطلوعها حمرا صافية وغروبها صفرا كالورس اليوم اعلم ما يجي به ومضي بفصل
قضا به امس فامس فاعل مضي وهو مكسور كما ترى والقوافي مجرورة ومكسورة كما اشترطنا
ولا يعارض هذا رفع امس بتضمن في البيت السابق لان احدي اللغتين لا تصادم الاخري فان اردت بامس
يوما من الايام الماضية مبهما اي اسما ما من الاموس او عرف بالاضافة نحو امس يوم الخميس او عرف
بالاداة نحو الامس او صغر نحو اميس او كسر نحو اموس فهو معرب اجماعا اعراب المنصرف وان
استعملت المجرد من ال والاضافة المراد به معين ظرفا فهو مبني اجماعا لتضمنه معني الحرف فصل يعرض
الصرف لغير المنصرف لاحد امور ثلاثة اسباب الاول ان يكون احد سببيه المانعين له من الصرف العلمية
ثم تنكر فتزول منه العلمية ويبقي السبب الثاني وهو اما التانيث او الزيادة او المعدول او الوزن او العجمة
او التركيب او الف الالحاق المقصورة نحو رب فاطمة وعمران وعمرو يزيد وابراهيم ومعدي
كرب وارطي لقيتهم بالجر والتنوين في هذه الانواع السبعة لذهاب احد موجبي منع صرفها وهو العلمية
واليه اشار الناظم بقوله واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثرا ويستثني من ذلك المعروف

ما كان صفة قبل العلمية كاحمران وسكران اذا نكر فسيبويه ينفيه غير منصرف للوزن او
الزيادة وعود الوصف الاصلي بنا على ان الزايل العايد كالذي لم يزل وخالفه الاخفش في الحواشي
على كتاب سيبويه فقال بصرفه بنا ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان لمانع وهو
العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة
سيبويه ووافقه في كتابه الاوسط فان اكثر المصنفين لا يذكرون الا المخالفة وذكر موافقته
اولى لانها اخر قوليه انتهى السبب الثالث التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من الصرف كحميد
وعمر في تصغيري احمد وعمر فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فينصرف لزوال احد السببين ما زوال
الوزن بالتصغير فواضح واما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي ان نحو عمر قد حكموا فيه بانه معدول
الصيغة والتصغير لا يزيل شيا مما ثبت اذا لم يكن معناه ذاله فالحكم بصرفه بعيد انتهى وجوابه ان ذلك
في العدل التحقيقي واما العدل التقديري فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم لما راوه غير منصرف فاذا
انصرف فلا حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو ان ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا نحو تحلى بكسر التا المثناة فوق
وسكون الحا المهملة وكسر اللام وبالهمزة اخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر حال
كونه علما فانه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلمية والوزن فانه
يقال في تصغيره تحيلى بضم اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على زنة تدحرج وتبيطر
والسبب الثالث ارادة التناسب للمنصرف كقراة نافع والكسائي سلاسلا بالصرف ليناسب اغلالا
وقواريرا قواريرا بصرفهما وصلا لتناسب الاول اخر ساير الايات والثاني الاول عند صرفه قال الجمهور
ونحو قراة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا بصرفهما لتناسب ودا او سواعا ونسرا فافادتها بين القراتين
انه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين ان يكون بعلة واحدة او بعلتين وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول
من زعم ان صرف ما لا ينصرف من صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اختيارا ولا على قول من زعم ان صرف
ما لا ينصرف جايز مطلقا على لغة السبب الرابع الضرورة اما بالكسرة كقوله اذا ما غزا في الجيش حلق
فوقهم عصايب طير تهتدي بعصايب والقوافي مجروره او بالتنوين كقوله وهو امرؤ القيس
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي فصرف عنيزة بالتنوين وهي بضم العين
المهملة فنون فيا تصغير فزاي فيا تانيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها
والكسر للخدر بكسر الخا المعجمة وسكون الدال الهودج قاله لا علم في الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي انك مصيري راجلا اي ماشيه لعقرك بظهر بعيري قال الدماميني ينبغي ان يحمل كلامهم في امثال ذلك
على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا
التنوين تنوين الصرف لمنا فاته لوجود العلتين المحققين وانما يكون تنوين تنوين ضرورة انتهى و
وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة حكاها الاخفش وقال كان هذه لغة الشعر الا انهم اضطروا اليه في
الشعر فجرت السنتهم على ذلك في الكلام واجاز الكوفيون الا ابا موسى الحامض من شيوخهم والاخفش

والفارسي

والفارسي من البصريين للمضطر ان يمنع صرف المنصرف قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد
منه هو تشبيه الاصول بالفروع واباه ساير البصريين اي بابقيهم واحتج عليه بنحو قوله وهو
الاخطل طلب الازارق بالكتايب هون بشبيب غايلة النفوس غدور فمنع صرف شبيب للضرورة
وعلم مصروف وهو شبيب بن يزيد راس الخوارج الازارقة وبالغ في امره حتى ادعى الخلافة
وسمي امير المومنين وكانت شديد الباس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارقة جمع
الازرق براي فرا مفعول طلب والاصل الازارقة بالها فحذفها للضرورة والكتايب الجيوش وهون
من هوى بدا الامر طعمه وعزه والغايلة فاعل هون وعن ابي العباس احمد بن يحيي ثعلب انه اجاز
ذلك وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا وفصل بعض المتاخرين بين ما فيه العلمية وغيره و
واجازه مع العلمية بوجود احد السببين ومنعه مع غيرها ويويده انه لم يسمع الا في العلم وحكى ابن
الداري عن اكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها
وهو جار على اصلهم فانهم يدعون ان الفعل اصل للمصدر فيه الست فرعية الاشتقاق وما بقي الا فرعية
الافتقار وينتج من هذا ان ما لا ينصرف اشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب
الواحد يمنع الصرف قلت ويلزم من ذلك ان يكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر
ليس كذلك والى المسايل الثلاث اشار الناظم بقوله والاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف
قد لا ينصرف فصل المنقوص وهو الذي في اخره يا ساكنة لازمة المستحق لمنع الصرف ان كان
غير علم حذفت ياوه رفعا وجرا ونون باتفاق سوا كان جمعا لا نظير له في الاحاد ام مفردا
فالاول كجوار فان مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع الثاني نحو واعيم تصغير اعمى فان مانعه من
الصرف الوصف ووزن الفعل وهو ابيطر بنا على ان وزن افعل لا يتعين في الوصف وهو كذلك
كما تقدم بيانه وكذا ان كان علما كقاض علم امراة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي
وكيرمي علما فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه فيقول جاني جوار واعيم وقاض
ويرم ومررت بجوار واعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف اليا في الجميع في حالتي الرفع والجر والى
اشار الناظم بقوله وما يكون منه منقوصا ففي اعرابه نهج جواد يقتفي هذا قول سيبويه والخليل
وابي عمرو وابن ابي اسحق وجمهور البصريين خلافا ليونس وعيسى ابن عمر من البصريين والكسائي
وابي زيد والبغداديين فانهم يسكنون اليا ساكنة رفعا ويفتحونها جرا فيقولون في الرفع جاني
جواري واعيمي وقاضي ويرمي باثبات اليا ساكنة فيهن مطلقا وينونها الصرف ويقولون في الجر مررت
بجواري واعيمي وقاضي ويرمي بفتح اليا فيهن كما يفتح في النصب احتجاجا بقوله قد عجبت مني
وهو الفرزدق قد عجبت مني ومن يعيليا لما راتني خلق اثوليا ففتح اليا من يعيليا مصغر يعلى
علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف في العلمية ووزن الفعل كيبيطر والفه للاطلاق وخلقا بفتح الخا والجيم
واللام ودفي اخره قاف العتيق جدا والمراد هنا رث الهيئة والمقلولي بفتح اليم المنجافي المنكمش وقال

عبد الله ابن ابي اسحاق الحضرمي النحوي ان الفرزدق احطا في فتح الياء من يعليليا ورد بانه من اجري
المعتل مجري الصحيح وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله وهو الفرزدق في غير العلم لما بلغه مقاله عبد الله
المذكور يهجو عبد الله المذكور فلو كان عبد الله مولي هجوته ولكن عبد الله مولي الموالي فاظهر الفتحة
في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول مولا موال علي حد والنحو ليال هذا باب اعراب الفعل
المضارع اجمع النحويون علي انه اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث
كان مرفوعًا فيقوم وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو علي اقوال اصحها قولهم رافع المضارع
تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفرا وغيره من حذاق الكوفيين والاحفش واليه اشار الناظم رفع
مضارعًا اذا يجرد من ناصب وجازم لا رافعه حلوله محل الاسم خلافا للبصريين غير الاخفش والزجاج ح
قالوا ولهذا اذا دخل عليه لن ولم ارتفع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا محل الاسم
ولا رافعه حروف المضارعة للكسايي ولا مضارعته للاسم خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من
البصريين واعترض قول الفرا بان التجرد امر عدمي والعدم لا يكون سببًا لوجود غيره واجيب بان
التجرد وجودي وهو كونه خاليًا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين
بانه غير مطرد لانتقاضه بنحو هلا يفعل وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس حالا
محل الاسم لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا حرف التخصيص ولا بعد حرف التنفيس واجيب
بان الرفع استقل قبل دخول حرفي التخصيص والتنفيس فلم يغيراه اذ اثر العامل لا يغيره الا عامل اخر
واعترض قول الكسايي بان جزء الشي لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بان المضارعة انما تقتضي اعـ بيه
من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الي عامل يقتضيه واجيب بان الكوفيين يزعمون
ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل علي الاسم ومضارعته اياه وناصبه اربعة عند البصريين
وعشرة عند الكوفيين احدها لن وهي لنفي سيفعل اي لنفي الفعل المستقبل اما الي غاية ينتهي اليها
نحو لن نبرح عليه عاكفين حتي يرجع الينا موسي فان نفي البراح مستمد الي رجوع موسي واما الي
غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمد ابدا لان خلقهم الذباب محال وانتفا
المحال مويد قطعا والا لكان ممكنًا لا محالًا ولا يقتضي لن ماييد النفي خلافا للزمخشري
في انموذجه لانها لو كانت للتابيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالي فلن اكلم اليوم انسيا
ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله تعالي ولن يتمنوه ابدًا ولا يجتمع ماهو لانتهاء الغاية نحو قوله
تعالي لن ابرح الارض حتي ياذن لي ابي وتابيد النفي في لن يخلقوا ذبابا لامر خارجي لا من
مقتضيات لن ولا يقتضي لن تاكيد اي النفي خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير لن
تراني بل قولك لن اقوم محتمل لان تريد به انك لا تقوم ابدًا وانك لا تقوم في ازمنة المستقبل وهو
موافق لقولك لا اقوم في عدم افادة التاكيد والتابيد ولا يقع لن دعائيه بان يكون الفعل
بعدها دعا خلافا لابن السراج وابن عصفور واخرين مستدلين بقوله تعالي فلن اكون ظهيرا للمجرمين

مدعين

مدعين ان معناه فاجعلني لا اكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها علي النفي المحض ويكون ذلك
معاهدة منه لله تعالي ان لا يظاهر مجرمًا جزاء لتلك النعمة التي انعم بها عليه قاله الموضح في شرح
القطر واختار في المغني غيره فقال وتاتي لن للدعا كما كانت لا كذلك وفاقا لجماعة والحجة
في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت خالدًا خلود الجبال ثم هي بسيطة علي وصفها الاصلي
عند سيبويه والجمهور وليس اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا خلافا للفرا ومحجته انهما حرفا ن
نفيان تناسبان ولا النافية استعمالا ويرده ان الابدال لا نعهد حكم المهمل فتحمله مهملا وان المعهود انما
هو ابدال النون الفا كسفعا لا العكس ولا اصلها لا ان فيكون مركبه من لا النافية نظرا لمعناها ومن
ان المصدرية نظرا لعملها حذفت الهمزة تخفيفا كما في ويلمه والالف للساكنين خلافا للخليل والكسايي
والجارزي وحجتهم قرب لفظها منهما وان معناهما من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد
جاءت علي الاصل في الضرورة انشد ابو زيد لجابر الانصاري فان امسك فان العيش حلو الي كانه
عل مشوب بري الدما لان يلاقي وبعض دون ابعد الخطوب اي لن يلاقي ورد عليهم باربعة
اوجه احدها انه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وهلا وقد لا يظهر احدهما كما قاله الشلوبين
وتركنا الثلاثة الباقية خوف الاطالة الناصب الثاني كي المصدرية وهي الداخل عليها اللام لفظا
نحو لكيلا تاسوا او تقديرا نحو جيتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك انك اذا حذفت اللام ا
استغنا عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كي تعليليه فاما المصدرية فناصبة بنفسها كما ان المصدريه
كذلك واما التعليلية فجاره والناصب بعدها ان مضمرة لزوما في النثر وقد تظهر في الشعر كقوله
كيما ان تغر وتخدعا وسياتي وما ذكر من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب
سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جيتك لكي اتعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كي جاره
دايمًا وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة ورد بقوله تعالي لكي تاسوا فان زعم ان كي تاكيد
للام لقوله ولا للما بهم ابدا دوا رد بان الفصيح المقيس لا يخرج عن الشاذ وعن الكوفيين ان
كي ناصبه دايمًا ويرده قول العرب كيمه تقولون لمه فان اجابوا بان الاصل كي تفعل ماذا لزمهم
كثرة الحذف واخراج ما الاستفهاميه عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب
مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا ان حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد
تثبت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما فيعود اي كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف
يستحد فهو غريب لا يقاس عليه علي ان الحافظ الشهاب بن حجر قال لم اقف علي حذفه ويتعين
المصدريه ان سبقها اللام نحو لكيلا تاسوا لئلا يدخل الجار علي الجار ويتعين التعليلية ان
تاخرت عنها اللام او ان فالاول نحو قوله وهو عبد الله بن الرقيات كي لتقضيني رقيه
ما وعدتني غير مختلس فكي هنا تعليلية لتاخر اللام من لتقضيني عنها وتقضيني منصوب بان مضمرة
واما حكاية الاخفش لكي ما ظربك بالرفع فمخرجه علي جعل ما موصولة وكي جارة موكده للام كما كلة

الكاف عشل في لبس كمثله شي ومثل بالكاف في مثل كعصف ماكول والثاني نحو قوله وهو جميل ابن عبد الله
لا حاذ خلا فالزمخشري ففالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فكي هنا
تعليليه لتاخران عليها وكل الناس مفعول اول لما نحا ولسانك مفعوله الثاني وتغر بضم الغين المعجمة و
بالراء المهملة ويجوز الامران المصدريه والتعليليه ان فقد سبق اللام وتاخران او وجدا فالاول كما
في نحو لكيلا دولة فان قدرت قبلها اللام فهي مصدريه وان لم تقدر قبلها اللام فهي تعليليه فيكون على الاول
منصوب بنفس كي وعلى الثاني منصوب بان مضمرة بعد كي والاولي ان يكون مصدريه كما ذكره الموضح في
باب حروف الجر الثاني كما في قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيدا بلقع فكي يحتمل ان
يكون مصدريه لدخول اللام قبلها وتحتمل ان تكون تعليليه لتاخران بعدها فان كانت مصدريه
فان موكدة لها للمعنى السبك وان كانت تعليليه فاللام موكدة لها لمعنى التعليل وكونها تعليليه اولى من
كونها مصدريه لان تاكيد الجار بجار اسهل من تاكيد حرف مصدري بحرف مصدري قاله الموضح في الحواشي
والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلق مفعول ثان لتترك والبيدا بفتح الباء الموحدة والمد الارض
القفر التي تبتدي فيها من تدخل فيها والبلقع الارض القفرا التي لا شي فيها الناصب الثالث ان
المصدريه وتقع في موضعين احدهما في الابتدا فتكون في موضع رفع على الابتدا في نحو وان
تصوموا خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية في نحو
الم يان للذين امنوا ان تخشع وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردت ان اعيبها وفي موضع
جر في نحو من قبل ان ياتي ومحتملة لهما في نحو والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي اصله في ان يغفر لي
فحذفت في فنصبت ما بعدها والتي على ابقي على جره واكثر العرب على وجوب اعمالها وبعضهم
يهملها جوازا حملا على ما اختها اي المصدريه بجامع ان كلا منهما حرف مصدري ثنائي واليه
اشار الناظم بقوله وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقت عملا كقراءة ابن محيصن
لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم القول بان اصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت
الواو للساكنين لفظا واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار من تكلف وكقوله ان تقران على اسما
ونحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى والثانيه مصدريتان غير مخففتين من الثقيله
وقد اهملت الاولى واعملت الثانيه وبعضهم اعمل المصدريه نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن
الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للنظم من ان هذه مصدريه مهملة هو قول البصريين وزعم الكوفيون
انها المخففه من الثقيله شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري والقياس فصله منها بقد او احدي
اخواتها وتاتي ان مفسرة بمنزلة اي وزايده دخولها وخروجها سوا ومخففه من ان المشدده
فلا تنصب المضارع في هذه الاحوال الثلاثه ولكل ضابط نضبطها فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها
معنى القول دون حروفه المتاخر عنها جمله ولم تقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك
اي اصنع وانطلق الملا منهم ان امشوا اي امشوا اذ ليس المراد بالاطلاق هنا المشي بل انطلاق

التنبيه بهذا

التنبيه بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشي فخرج واخر دعواهم ان
الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجمله وقلت له ان افعل لان الجمله السابقه فيها حروف القول
وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكرها مع
ان ذهبا لعدم تاخير الجمله بل يجب الاتيان باي او ترك حروف التفسير وليس من التفسيريه كتبت
اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضح في القواعد الصغري وعن الكوفيين انكار ان التفسيريه
البته قال في المغني وهو متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما ان
الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا لو جيت باي مكان ان لم تجده مقبولا
في الطبع انتهي واعترضه الدماميني ورده الشمني بما يطول ذكره والزايده هي التاليه لما التوقيتيه
نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه والواقعه بين الكاف ومجرورها كقوله وهو باعث الشكري
كان ظبية تعطو الي وارق السلم فيمن جر ظبيه اي كظبيه وتعطو تتناول اي الشجر لتتناول منه
والوارق اسم فاعل من ورق الشجر ليتناول منه برق مثل اورق والسلم بفتحتين شجر له شوك او
الواقعة بين فعل القسم المذكور ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوما من الشر
مظلم او المتروك كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق اي اقسم والله لو كنت
حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جي به ليربط الجواب
بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطه ليست كذلك قاله في المغني او الواقعه بعد اذا
لقوله فامهله حتي اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر فهذه اربعة مواضع واكثرها الواقعة
بعد لما واقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها
تنصب المضارع كما يجر من والباء الزايدتان الاسم وجعل منه ومالنا ان لا نتوكل على الله
واجيب بان ان مصدريه لا زايده والاصل ومالنا في ان لا نتوكل وانما لم تعمل الزايد لعدم اختصا صها
بالافعال بخلاف من والباء الزايدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر والمخففة من انّ
المشدودة هي الواقعة غالبا بعد علم خالص سواء دل عليه بمادة ع ل م ام لا والاول نحو علم ان
سيكون والثاني نحو افلا يرون الا يرجع وقيدت العلم بالخالص احترازا من اجرايه مجري الاشا رة
نحو قولهم ما علمت الا ان يقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشاره فجري
مجري قولك اشير عليك ان تقوم انتهي ومن اجرايه مجري الظن قراه بعضهم افلا يرون الا
يرجع بالنصب او بعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا الا تكون فتنة في قراة الرفع ويجوز في
تالية الظن ان يكون ناصبة اجراء للظن على اصله من غير تاويل والنصب هو الارجح لان التاويل
على خلاف الاصل ولهذا الترجيح اجمعوا عليه اي على النصب في الم احسب الناس ان يتركوا بحذف
النون واختلفوا في وحسبوا الا تكون فتنة فقراه ابي عمرو والاخوين حمزه والكسايي بالنصب
وقرا ابو عمرو وحمزه والكسايي بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا وانما لم يعتدوا بالرفع

يتركوا العدم الفصل فعلم ان التعويل في كون ان ناصبة او مخففة بعد افعال الشك واليقين على
اعتبار المعنى دون اللفظ الا ترى انك ترفع في رايت ان لا يقومُ زيدٌ اذا اردت اليقين مثلاً فلا
يرون ان لا يرجع وينصب ان اردت الظن مثل وحسبوا الا يكون خلافاً للمبرد فانه لا يجوز اجرا العلم
مجرى خلافه فينصب ان الواقعة بعده الفعل ولا اجرا غيره مجراه فيرتفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة
بعده فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جايزان والفرا وابن
الانباري يجيزان بعد العلم الصريح والى النواصب الثلاثة اشار الناظم بقوله وبلن انصبه وكي كذا بان
لا بعد علم والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد ومن غير الغالب
واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان هنا مخففة من الثقيلة ولم يقع بعد علم ولا ظن الناصب الرابع
اذن والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان واذا وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان
مضمرة بعدها وهي على القول بالحرفية حرف جواب وجزا عند سيبويه وقال الشلوبين هي كذلك
في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتضمن للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن
اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضا لان الشرط والجزا اما في الاستقبال او في الماضي ولا
مدخل للجزا في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظ او مقدر سواء
وقعت في صدره او في حشوه او في اخره والمراد بكونها للجزا ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزا
لمضمون كلام اخر وكان القياس الغاها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا وشرط اعمالها ثلاثة امور
احدها ان تتصدر في اول الجواب لانها حينئذ في اشرف محالها فان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمد ما
بعدها على ما قبلها اهملت وذلك في ثلاث مسايل احدها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا
اذن اكرمك الثانية ان يكون جوابا للشرط قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالثة ان يكون جوابا
قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا اخرج او مقدر كقوله وهو كثير عزة
لان عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها برفع اقيلها لان اذن لم تتصدر لكونها
جوابا لقسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف واهملت اذن لوقوعها
بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع في المغني تبعا للشارح وضمير مثلها عايد على
المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان العظيم لكثير وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة
فاعجب بها فقال له تمن علي عطاك فتمنى ان يكون كاتبا له فلم يجبه الى ذلك واعطاه جايزة والمعنى ان
عاد الي بمثلها وامكنني منها لم اترك مقالتي الاولى ولعني عليه ان اكون كاتبا له كما فعلت اولا
وعبد العزيز هذا هو ابو السيد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه واما قولهم لا تتركني فيهم شطيرا
اني اذن اهلك او اطيرا بنصب اهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فضرورة
او لا ضرورة والخبر اي خبر ان محذوف اي اني لا استطيع ذلك او لا اقدر عليه ثم استونفت ما
باذن فنصبت وجملة اني على هذا منعترضة بين اذن وما هي جواب له والاصل لا تتركني اذا اهلك وذهب

القرا

القرا الى عدم اشتراط التصدير والتشطير شنيق مججة الغريب وقال الاصمعي البعيد وهو مفعول ثاني
لتتركني لا حال والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله ان صدرت فان كان السابق عليها اي على اذن
واوا او فا جاز النصب والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط
بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد
على ما قبلها وقد قرئ في الشواذ واذن لا يلبثون فاذن لا يوتون بالنصب بحذف النون فيهما والاولى
قراة ابن مسعود والثانية قراة ابي بن كعب والغالب الرفع وبه السبعة فيهما والى ذلك اشار
الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان
تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها
حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف نف
او لان المعطوف على الاول اولى انتهى الامر الثاني ان يكون للمضارع مستقبلا قياسا على بقية
النواصب واليه الاشارة بقول النظم ونصبوا باذن المستقبلا فيجب الرفع في نحو اذن تصدق
جوابا لمن قال انا احب زيدا لانه حال ولا مدخل للجزا في الحال كما تقدم الامر الثالث ان اي ان يكون
المضارع متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها واليه الاشارة بقول النظم والفعل بعد
موصلا او يفصل منها القسم وهو المشار اليه بقول النظم او قبله اليمين كقوله واذن والله نرميهم
بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زايد موكد
فلم يمنع الفصل به مع النصب هنا كما لم يمنع من الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها
حكاه ابو عبيدة واشترط بو الله بالو حكاه ابن كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا
او عديله فانه يجز من الجملة فلا تقوى اذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر في المغني الفصل بلا النافية
وابن عصفور الفصل بالظرف وابن باشاذ الفصل بالندا والدعا والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح
حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغا اذن مع استيفاء
شروط العمل وهو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقديمها
على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها بين جزيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك
كله الى السماع فصل ينصب المضارع بان مضمرة وجوبا في خمسة مواضع احدها بعد اللام ان
سبقت بكون ناقص ماض لفظا ومعنى او معنى لا لفظا منفي الاول بما والثاني بلم دون غيرهما
من ادوات النفي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم فيظلم ويغفر منصوبان بان
مضمرة بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زايدة وذلك المحذوف هو الخبر
لا الفعل الذي دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون وقد صرح بالخبر الذي زعمه البصريون
من قال سموت ولم يكن اهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصاب فهذا بمنزلة ما قدروه من نحو
ما كان زيد مريدا للفعل او مقدرا له واحتج الكوفيون بقوله لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن

مقابلتها ما كنت حيا الا سمعا اذ لو كانت ان هي الناصبه لا سمع لزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك
ممتنع وعورض بمجي ذلك في صريح ان في قوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا والجواب واحد وعليه
امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام في مقابلة
السين فكما لا يذكر ان مع السين كذلك لا يذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار ان شرط حذف
اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى ورد بان ان يفترى في تاويل مصدر مخبر به
عن القران وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقران المقرو لا القراءه والحق ان
هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه منفي او نحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص
بكان بل يجوز في سائر اخواتها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز في ظن قياسا على
كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدايره فاجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جا زيدٌ
ليفعل كذا وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسميه العام بالخاص فان الجحود عباره عن انكار الحق
لا عن مطلق النفي والنحويون اطلقوه وارادوا الثاني والى هذه المسله اشار الناظم بقوله وبعد
نفي كان حتما اضمر الموضع الثاني بعد او العاطفه اذا صلح في موضعها حتى المرادفه الى نحو لالزمنك
او تقضيني حقي اي حتى تقضيني وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الامال الا لصابر
اي حتى ادرك او صلح في موضعها الا الاستثنائيه نحو لاقتلنه اي الكافر او يسلم اي الا ان يسلم
وقوله وهو زياد الاعجم وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان
تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامه لا يكون غاية للكسر وغمزت بالغين
والزاي المعجمتين عصرت والقناه بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في اطراف الانابيب
وهذه استعاره تمثيليه شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن
حسم المواد التي ينشا عنها فسادهم الا ان تحصل صلاحهم بحالة اذا غمز قناة معوجه
حيث يكسرها ارتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان يستقيم وان والفعل
في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن لزوم
مني وقضا منه لحقي وليكونن استسهال مني للصعب او ادراك للمنى وليكونن قتل مني او اسلام منه وليكونن
كسر مني لكعوبها او استقامه منها واليه اشار الناظم بقوله كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى
او الا ان خفي الثالث بعد حتى الجاره اذا كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم عما قبلها نحو
فقاتلوا التي تبغي حتى تفي فتفي مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر بالقتال والغايه الى المخاطب به
او مستقبلا باعتبار ما قبلها من غير اعتبار التكلم نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان
قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبه الى زمن الاخبار وقصه علينا الا انه مستقبل بالنسبه الى زلزالهم
وحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة يكون بمعنى كي التعليليه وذلك اذا كان ما قبلها
علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنه وتارة يكون بمعنى الى الغايه وذلك اذا كان ما قبلها

غايه

غايه لما بعدها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من المثل الموضح مما يصلح
للمعنيين معا فيحتمل ان يكون المعنى كي تفي او ان تفي والمثال الثاني حتى فيه بمعنى الى خاصه اي الى ان
يقول الرسول والى هذا الموضع اشار الناظم بقوله وبعد حتى هكذا اظمار ان حتم ويرفع بعدها ان كان
حالا او مؤولا بالحال مسببا عما قبلها فضله ثم الكلام قبله نحو مرض زيد حتى لا يرجونه
فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك فهو الان لا يرجى ومسببا عما قبلها لانه عدم الرجاء مسبب عن
المرض وفضله لان الكلام تم قبله بالجمله الفعليه ومنه حتى يقول الرسول برفع يقول في قراءه
نافع لانه مؤول بالحال اي حتى حاله الرسول والذين امنوا معه انهم يقولون ذلك فحينئذ
والحال المؤول تفسير اخر وهو ان يفرض ما كان واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المصوغ
المرفوع وفايدة تاويله بالحال تصوير الحال العجيبه واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها
وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند اراده الحال حقيقه او مجازا لان نصبه يودي الى تقدير ان وهي
للاستقبال والحال منافي الاستقبال وانما اشترطت السببيه ليحصل الربط معنى وذلك لانه لم
يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا لان الاتصال اللفظي فشرطت السببيه الموجبه للاتصال المعنوي
جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضليه ليلا يبقى المبتدا بلا خبر وذلك انه اذا
رفع الفعل كانت حتى حرف ابتدا فالجمله الواقعه بعدها مستانفه فان فقد شرط من الثلاثه
فموجب النصب فيجب النصب في مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفا الحال
ويجب النصب في مثل لاسيرن حتى تطلع الشمس خلافا للكوفيين وما سرت الى البلد حتى
ادخلها واسرت حتى يدخلها لانتفا السببيه فيهن اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن
السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده
فلو رفع لزم ان يكون مستانفا مقطوعا عما قبلها سببي لكنه لا يصح لان ما قبلها غير
سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب او الشك فيه قاله المرادي بخلاف ايهم سار حتى يدخلها
ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما فان السير ثابت محقق وانما الشك في عين الفاعل في
الاول وفي عين الزمان في الثاني واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام
ايجابا ثم ادخلت اداه النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصه ولو عرضت هذه المسله
بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصه
وكل احد يمنع ذلك ويجب النصب في نحو سيري حتى ادخلها لعدم الفضليه فسيري
مبتدا وحتى ادخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدا بلا خبر وكذلك يجب النصب في مثل
كان سيري امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصه وحتى ادخلها الخبر ولم تقدر الظرف
وهو امس خبرا لكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامه وامس متعلقا بسيري
او ناقصه وامس متعلقا باستقرار محذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حال مسبب فضله

في الزمن الماضي واقعا

وحتي فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا او موولا به صلاحيته جعل الفا في موضع حتي واليه
اشار الناظم بقوله وتلو حتي حالا او موولا به ارفعن وانصب المستقبلا الموضع الرابع والخامس
بعد فا السببية و بعد واو المعية حال كونهما مسبوقين بنفي او طلب محضين واليهما اشار
الناظم بقوله وبعد فا جواب نفي او طلب محضين والواو كالفا ان تفد مفهوم مع فالنفي يشمل ما كان
بحرف او فعل او اسم وما كان تقليلا مرادا به النفي فالاول نحو لا يقضي عليهم فيموتوا والثاني نحو
ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث انت ... فتحدثنا والرابع قلما تاتينا فتحدثنا والنفي مع الواو
كذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقس الباقي والطلب يشمل الامر والنهي
والدعا والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية وزاد الفرا
الترجي مثال الفا بعد التمني ياليتني كنت معهم فافوز ومثال الواو بعده ياليتنا نرد ولا نكذب
بالنصب في قراءة حمزة وحفص و مثال الفا بعد النهي ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي و مثال
الواو بعد قوله وهو ابو الاسود الدؤلي لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم
ويشترط النهي عدم النقض بالا فلو نقضت النهي بالا لم تجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في
بعض الرفع قاله في شرح الشذور تبعا لسيبويه مثال الفا بعد الامر قوله وهو ابو النجم العجلي
يا ناق سيري عنقا فسيحا الي سليمان فنستريحا والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع
مثال الواو بعده قوله وهو الاعشي او الحطيئة فيما زعم ابن يعيش او ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري
او دثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن بري فقلت ادعي وادعو ان اندي لصوت ان ينادي داعيان
فادعو مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الواو واندي افعل من الندا بفتحتين وهو بعد
الصوت ولصوت بكسر اللام متعلق به وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبر ان وداعيان تثنية
داع فاعل ينادي والمعني فقلت لها ينبغي ان تجتمع دعاي ودعاؤك فان ارفع صوت وابعده
دعا داعيين معا وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالي ولا تطرد الذين
يدعون ربهم الايه وتمامها بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شي
وما من حسابك عليهم من شي فتطردهم فتكون من الظالمين لان تطردهم جواب النفي وهو ما
عليك من حسابهم من شي فتكون جواب النهي وهو لا تطرد علي طريق اللف والنشر من غير ترتيب
فاندفع ما يقال ان هذه الايه ظاهرها ان فيكون جواب فتطردهم او هما جوابان للطلب والنفي
والجواب لا لكاب والشي الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفا بعد الدعا
قوله رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعيين في خير سنن وبعد العرض قوله يا ابن الكرام
الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا وبعد التحضيض قوله هلا اتقيت الله فيغفر لك
والعرض متقاربان ويجمعهما التنبيه علي الفعل الا ان في التحضيض زيادة توكيد وحثه وفي
العرض لين او رفقا وبعد الاستفهام قوله هل تعرفون لبانتي فارجو ان تقضي فيرتد بعض

الروح للجسد وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب
اذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه والترجي ياتي وقال في شرح الشذور ولم يسمع نصب
الفعل بعد الواو الا بعد واحد من اربعة وهي النفي والنهي والامر والتمني ولذلك اقتصر الموضح في
التمثيل عليها وقال ابو حيان ولا احفظه بعد الدعا والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان
لا يقدم علي ذلك الا بسماع انتهي واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب محضين من النفي التالي
تقريرا بالهمزة ومن النفي المتلو بنفي اخر ومن النفي المنتقض بالا فالاول نحو الم تاتيني فاحسن اليك
بالرفع اذا لم يرد الاستفهام الحقيقي وانما اردت ان تحمل مخاطبك علي الاقرار والاعتراف باتيانه
اليك واحسانك اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره معني قولنا الهمزة للتقرير انك الجات
المخاطب الي الاقرار بامر قد كان يقول اضربت زيدا او لا يكون غرضك ان يعلمك امرا لم تكن تعلمه
ولكن اردت ان تقرره اي تحمله علي ان تقر بفعل قد فعله انتهي والمعني انت اتيتني فاحسنت
اليك علي حد قوله تعالي اليس الله بكاف عبده اي الله كاف عبده لان نفي النفي اثبات قال في التلخيص
وهذا مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما اي بما دخله النفي لا بالنفي انتهي فثبت بهذا ان الاستفهام
التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوبا
فللمراعاة صورة النفي وان كان تقريرا او لانه جواب الاستفهام والثاني ما تزال تاتينا فتحدثنا
والثالث ما تاتينا الا وتحدثنا فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما الاول
فلان زال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي النفي اثبات واما الثاني فلانتقاض النفي بالا ولك
في نحو ما تاتيني فاكرمك اربعة اوجه احدها ان تقدر الفا لمجرد عطف لفظ الفعل علي لفظ ما
قبلها فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك
المعطوف عليه وكانك قلت ما تاتيني فما اكرمك فهو شريكه في النفي والداخل عليه الثاني ان
يقدر الفا لمجرد السببية ويقدر الفعل الذي بعدها مستانفا ومعنا استينافا فان يقدر بعد
المبتدا محذوف فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعني ما تاتيني فانا اكرمك لكونك
لم تاتيني وذلك اذا كنت كارها لاتيانه والفرق بين هذا الوجه الذي قبله في النفي ان النفي في الذي
قبله يشمل ما قبل الفعل وما بعدها وفي هذا الوجه انصب النفي فيه الي ما قبل الفا خاصة الثالث
ان يقدر الفا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها علي المصدر المؤول مما قبلها ويقدر النفي منصبا
علي المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب والمعني ما يكون منك اتيان يعقبه مني
اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون مني اكرام الرابع ان يقدر الفا ايضا لعطف مصدر
الفعل الذي بعدها علي المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منصبا علي المعطوف عليه
فينتفي المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفي ويكون المعني ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني
اكرام والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان واحترز من الطلب باسم الفعل و من

الطلب بما لفظه الخبر وسياتي الكلام عليهما بعد اسطر واحترز بتقييد الفا بالسببيه و تقييد الواو
بالمعيه من الفا والواو العاطفتين علي صريح الفعل اذا لم تقصد السببيه ولا المعيه نحو ولا يوذن لهم
فيعتذرون فانها للعطف فعطفت يعتذرون علي لفظ يوذن فهو شريك له في دخول
النفي الداخل عليه وكانه قيل لا يوذن لهم فلا يعتذرون ولو قري بالنصب علي انه جواب النفي لم يمتنع
والمعني لو اذن لهم لاعتذروا مثل يقضي عليهم فيموتوا ولكنه اوثر الرفع لتناسب روس الاي قاله الفرا
وفرق ابن عصفور بان الاذن والاعتذار منفيان بالقصد وانتفا الموت لازم عن انتفا القضا
عليهم ولم يقصد نفيه كما قصد نفي الاعتذار وبانه لو وقع القضا عليهم لماتوا وليس الاذن سببا
للاعتذار الفا الاستينا فيه نحو قوله وهو جميل صاحب بثينه الم تسال الربع القوا فينطق
وهو تخبرنك اليوم بيدا سملق فينطق مرفوع وهو مبني علي مبتدا محذوف اي فهو ينطق ولا يضر اقترانه
بالفا فانها فيه للاستيناف لا للعطف ولا للسببيه اذ العطف يقتضي الجزم لما بعدها لكونه معطوفا
علي مجزوم وهو يسال والسببيه تقتضي النصب لذكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضا
السببيه النصب فانه قد جاء الرفع مع تحقق السببيه في لا يوذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم
ودفع بان اقتضاها النصب صحيح علي قول الاكثر قال في المغني والتحقيق ان الفا فيه للعطف وان
المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد
بالعطف انتهي والربع المنزل والقوا بفتح القاف ومده الكثر من قفرة الخالي الذي لا انيس به والبيدا
القفر الذي يبيد من سلك فيه اي يهلكه والسملق بفتح السين المهملة القاع الاملس الصعيف
ويتعين مع الواو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالرفع علي الاستيناف اذا نفيته نحو الاول
اذا نفيته عن الاول فقط واحللت له الثاني وكانك قلت لا تاكل السمك ولك شرب اللبن فان قدرت
النهي عن الجمع بينهما نصبت علي المعيه كانك قلت لا تاكل السمك مع شربك اللبن او قدرت النهي عن
كل منهما علي حدة جزمت علي العطف وكانك قلت لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين
النصب والجزم في حالتي العطف انه في النصب من عطف مصدر موول من ان والفعل علي الفعل واذا
سقطت الفا من المضارع الواقع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل الذي سقطت منه الفا
معني الجزا للطلب السابق عليه جزم الفعل والمراد بقصد الجزا انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب
المتقدم كما ان جزا الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه
جوابا لشرط مقدر فيكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط لا جوابا للطلب
المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه معني
حرف الشرط كما ان اسما الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسي والسيرافي لنيابته مناب الجازم
الذي هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه
معناه خلافا لزاعمي ذلك ومذهب الجمهور ارجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما

خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنا الاصل ولا كذلك الحذف لان نايب الشي يودي معناه والطلب
لا يودي معني الشرط ولان الارجح في ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر
لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري وذلك نحو قل تعالوا اتلو تقدم الطلب وهو تعالوا
وتاخر المضارع المجرد من الفا وهو اتل وقصد به الجزا فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا ان
تاتوني اتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببه عن مجيهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزي
اليك بجذع النخلة تساقط فانهم مجزوم باتفاق السبعه بخلاف خذ من اموالهم صدقة
تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعه وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به
معني ان تاخذ منهم صدقة تطهرهم وانما اريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم صفة لصدقة
ولو قري بالجزم علي معني الجزا لم يمتنع في القياس والخلاف نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في
قراة الرفع فانه قدر مع فاعله جملة في موضع نصب صفة لوليا لا جوابا لهب كما قدره من جزم
وقس علي ذلك بقية انواع الطلب والي ذلك اشار الناظم بقوله وبعد غير النفي جزما اعتمد ان
تسقط الفا والجزا قد قصد واما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تاتينا تحدثنا
خلافا للزجاجي والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم يتوقف علي السببيه ولا يكون
انتفا الاتيان سببا للتحديث وشرط غير الكسايي من النحويين بصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع ان
لا في موضعه وهو ان تضع موضع النهي شرطا مقرونا بلا النافيه مع صحة المعني قاله الموضح في شرح
القطر والمرادي في شرح النظم وظاهر قول النظم وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون
تخالف يقع انك تضع ان قبل لا الناهيه بالها وشرحه علي ذلك الشاطبي فمن ثم بفتح الثا المثلثة
اي من اجل هذا الشرط جاز لا تدن من الاسد تسلم لصحة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان
السلامه مسببه عن عدم الدنو ووجب الرفع في نحو لا تدن من الاسد ياكلك لعدم صحة ان
لا تدن من الاسد ياكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط
اجمعت السبعه علي الرفع في قوله تعالي ولا تمنن تستكثر واما قوله صلي الله عليه وسلم من اكل من هذه
الشجرة فلا يقرب مسجدنا يوذنا بريح الثوم فالجزم في يوذنا بحذف اليا علي الابدال من يقرب
بدل اشتمال لا علي الجواب للنهي لعدم صحة ان لا يقرب يوذنا لان الايذا انما يتسبب عن القرب لا عن
عدمه ولم يشترط الكسايي قبله الكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس علي النصب فانه يجوز
لا تدن من الاسد فياكلك بالنصب وفي التنزيل لا تفتروا علي الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول ابي طلحة
للنبي صلي الله عليه وسلم لا تشرف يصيبك سهم ويروي لا تتطاول يصيبك وفي الحديث لا ترجعوا
بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض واجاز البصريون بانه لو صح القياس علي النصب لصح
الجزم بعد النفي قياسا علي النصب ويصيبك بدل من تشرف او تتطاول ويضرب مستانف وفي رد
القياس نظر فانهم قايلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم والحق الكسايي في جواز النصب بلا النافيه

بالفعل ما دل على معناه اي الامر من اسم فعل مطلقًا سوا كان فيه لفظ الفعل ام لا نحو نزال
فنلزمك وصه فنحدثك ووافقه ابن جني وابن عصفور بعد ساك ونزاك ونحوهما فيما فيه
معنى الفعل وحروفه ومسماه بعد صه وصه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه او
ما دل على الامر من خبر مثبت نحو حسبك حديث فينام الناس بنصب ينام عند الكسائي خاصه
فحسبك مبتدا وحديث خبره والجملة متضمنة معنى اكفف وغير الموضح يحكون كقولهم لان
حسبك ينام الناس واختلف في اعرابه فقال المرادي مبتدا بلا خبر لانه في معنى ما لا يخبر عنه ومذهب
الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان والفا عاطفة على مصدر
متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا يدل على مصدر لانها غير مشتقة ولاخلاف في جواز الجزم بعدهما
اي بعد اسم الفعل والخبر المثبت اذا سقطت الفا لعدم مقتضي السبك والى ذلك اشار الناظم بقوله
والامر ان كان بغير افعل فلا ينصب جوابه وجزمه اقبلا قوله وهو عمرو ابن الاطنابه الانصاري
وقولي كلما جشات وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي بجزم تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك
فانه في معنى اثبتي وقولي مصدر مبتدا خبره مكانك تحمدي على حد قولي لا اله الا الله وجشات
بالجيم والشين المعجمة والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان وقولهم اي
العرب اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه بجزم يثب لان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين
ظاهرهما الخبر الا ان المراد بهما الطلب اي ليتق وليفعل فلذلك جزم في جوابهما والحق الفرا الترجي
بالتمني في نصب الفعل المقرون بالفا بعده بان مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع
بالنصب في جواب لعلي ابلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل بعد الفا في الرجي نصب
كنصب ما الى التمني ينتسب ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتاولوا قراءة النصب بان
لعل اشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف وسماع
الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفرا ومن وافقه من الكوفيين فصل وينصب المضارع
بان مضمرة جوازا بعد احرف خمسة ايضا مصدرا ضداد عاد احدها اللام الجارة اذا لم يسبقها كان قص
ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وهو المشار اليه بقول النظم وان عدم لا فان اعمل مظهرا
او مضمرا نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لان اكون اول المسلمين فاظهرت في لنسلم واظهرت
في اكون وما ذكره الموضح من ان الناصب هو ان هو مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين
الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن
لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان
يكون كي ولا يتعين ان كذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فحصل لنا قولان اذا قلنا اللام ناصبة
وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة ودخل تحت قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه ال فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد وهي الزايدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس فان سبقت

اللام

اللام بالكون المذكور وجب اضمار ان كما مر حكما وتعليلا وان قرن الفعل بلا نافية او زايدة موكدة وجب
اظهارها لئلا يتوالى مثلان وهما لام كي ولام لا من غير ادغام وهو ركيك في الكلام والى ذلك اشار
الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم اظهار ان نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة بادغام النون في
لا الموكدة والحاصل ان لان بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاظهار وذلك بعد لام كي ولام العاقبة ولام
التوكيد والاحرف الاربعة الباقية من الاحرف الخمسة التي يضمر ان بعدها جوازا او والواو والفا وثم اذا
كان العطف بها على اسم صريح ليس في تاويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره فغير المصدر كقول
حصين ابن حمام المري ولولا رجال من رزام اعزة وال سبيع او اسوك علقما فاسوك معطوف
على رجال وهو ليس في تاويل الفعل ورزام حي من غير المصدر نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا
وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب باضمار ان بعد او والتقدير او ان
يرسل وان يرسل في تاويل مصدر منصوب عطفا على وحيا والتقدير الا وحيا او ارسالا
ووحيا مصدر ليس في تاويل الفعل وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية ابن ابي
سفيان رضي الله عنه وام ابنه يزيد ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف فتقر منصوب
بان مضمرة جوازا وهي والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة
عيني ولبس بالواو والعاطفة على قولها قبله لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف وفي
بعض النسخ للبس باللام وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد وقوله لولا توقع معتر فارضيه
ما كنت او ثر اترابا على ترب فارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاوان وارضي في تاويل
مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضاي اياه وتوقع ليس في تاويل الفعل
والمعتر بالعين المهملة والتا المثناه فوق المعترض للمعروف والاتراب جمع ترب بكسر التا المثناه
فوق وسكون الرا وترب الرجل من يولد في الوقت الذي ولد فيه فيساويه في سنه والمعنى
لولا توقع من يتعرض عن فعل المعروف وارضاوه ما اثر الشاعر المساوي بغيره في السن على المساوي
له في سنه والمعنى لولا توقع من يتعرض عن فعل المعروف وارضاوه ما اثر الشاعر المساوي
لغيره في السن على المساوي له في سنه وقوله وهو انس ابن مدركة الخثعمي اني وقتلي سليكا ثم اعقله
كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله مضارع عقل منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان
واعقله في تاويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي اياه وقتلي
ليس في تاويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل مفعول قتلي وكالثور خبر ان والمراد بالثور
ذكر البقر لان البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فيرد معها معه وقيل المراد
بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو الما فيصد البقر عنه فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء فيشربه
والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف واحترز الموضح بقوله ليس في
تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للالف واللام فانه في تاويل الفعل بقول الطاير فيغضب

زيد بالذباب بالرفع في يغضب وجوبًا لان الاسم وهو طاير في تاويل الفعل وال الداخلة عليه
اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل اعرابها الي ما بعدها لكونها علي صورة الحرف ويغضب زيد
جمله معطوفه علي صله ال ولعطفها بالفا لم تحتج لرابط والذباب خبر المبتدا وصح عطف الفعل
علي الاسم لان الاسم هنا في تاويل الفعل لكونه صلة الموصوف اي الذي يطير فيغضب زيد
الذباب فتحصل من كلامه اولا واخرا ان للفا والواو واو الحال ثلاث حالات تجب فيها اضمارات بعدهن
وحالة يجوز فيجب اذا كانت الفا للسببيه والواو للمعيه بعد نفي او طلب محضين واو بمعني الي او الا
ويجوز اذا عطفن علي اسم خالص من التاويل بالفعل وان تم يشاركهن في الجواز دون الوجوب ويطلق
في النظم العطف فقال وان علي اسم خالص فعل عطف تنصبه ان ثابتا او منحذف ولا
تنصب الفعل المضارع بان مضمرة في غير هذه العشرة وهي الخمسة المذكورة في وجوب اضمار
ان والخمسة المذكورة في جوازه الا شاذا وهي في ذلك علي قسمين تارة يكون في الكلام مثلها فيحسن
حذفها وتارة لا يكون فالاول كقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بنصب تسمع
باضمار ان والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها في ان تراه قاله الموضح في شرح الشذور وقول
طرفة الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي بنصب احضر بان مضمرة ويويده
وان اشهد والثاني كقول عامر الهذيلي ونهنهت نفسي بعد ما كدت افعله بالنصب وقولهم
خذ اللص قبل ياخذك بالنصب وقراه بعضهم بل نقذف بالحق علي الباطل فيدمغه بنصب يدمغه وقراه الحسن تحقيق
تامروني اعبد بالنصب بحذف ان فيهن وليس معها ما يحسن حذفها والجميع شاذ واليه اشار الناظم
بقوله وشذ حذف ان ونصب في سوي ما مر فاقبل منه ما عدل روي وفيه ارشاد الي انه لا يقاس
عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الي انه يقاس عليه وذهب الكوفيون واجاز الاخفش
حذف ان قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تامروني اعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع
فيهما وذهب بعض المتاخرين الي ان لا يجوز حذفها الا في الاماكن العشرة رفعت او نصبت
فصل وجازم الفعل نوعان جازم فعل واحد وهو احرف اربعة احدها لا الطلبيه نهيا كانت
كانت نحو لا تشرك بالله او دعا نحو لا تواخذنا او التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الاعلي والدعا من الادني
والالتماس من المساوي وجزمها فعلي المتكلم المبدو بالهمزة والمبدو بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل
نادر كقوله وهو النابغة الذبياني لا اعرفن ربربا حورا مدامعها مردفات علي اعقاب اكوار فلا ناهيه
واعرفن مجزوم بها وموكد بالنون الخفيفه مسند الي ضمير المتكلم وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب
مقام السبب اي لا يكن ربرب فاعرفه والربرب بالرايين المهملتين وبالموحدتين القطيع من البقر الوحشي
والحور بضم الحا المهملة جمع حورا من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين في شدة سوادها و
مدامعها مرفوع بحور واراد بها العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق المحل وارادة الحال ومردفات
حال من ربربا موصوفه بما بعده والاعقاب جمع عقب وعقب كل شي اخره والاكوار جمع كور بضم الكاف

وهو الرجل

وهو الرجل باداته وقوله وهو الوليد بن عقبه لا الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها
ابدا ما دام فيها الجراضم فلا ناهية او دعائية كما في المغني ونعد مجزوم بها وهو مسند الي المتكلم المعظم
نفسه وهو علي النهي نادر لان المتكلم لا ينهي نفسه الا علي المجاز تنزيلا له منزلة الاجنبي ودمشق
بكسر الدال المهملة وفتح الميم وقد يكسر كما في القاموس وبالشين المعجمة قصبة الشام والجراضم بضم الجيم
وبالضاد المعجمة الاكول الواسع البطن وعني به معاويه رضي الله عنه ويكثر جزمها فعلي المتكلم مبنيين
للفاعل نحو لا اخرج ولا نخرج لان المنهي غير المتكلم وهو الفاعل المحذوف النايب عنه ضمير المتكلم
والاصل لا يخرجني احد ولا يخرجنا احد فحذف الفاعل واتى عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل
المبدو بيا الغيبة الي المبدو بالهمزة والنون ليتخلص من الاسناد الي ضمير المتكلم علي حد الالتفات من
الغيبه الي المتكلم وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق لظاهر كلامه
التسهيل وليس اصل لا الطلبيه لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست
لا النافيه والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا الكسائي والثالث
اللام الطلبيه امرا كانت نحو لينفق ذو سعة او دعا نحو ليقض علينا ربك او التماسا نحو ليفعل
فالامر من الاعلي والدعا من الادني والالتماس من المساوي وجزمها فعلي المتكلم المبدو بالهمزة والمبدو بالنون
حال كونهما مبنيين للفاعل قليل لان المتكلم لا يامر نفسه نحو قوله صلي الله عليه وسلم قوموا فلاصل لكم اي لاجلكم
والفا زايده وقوله تعالي ولنحمل خطاياكم فاصل ونحمل مجزومان بلام الامر فاصل مجزوم بحذف
اليا وعلامة جزم الثاني السكون واقل منهما جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله تعالي فبذلك فليفرحوا
بالتا المثناه فوق في قراه لعثمان وابي وانس وزيد وقوله صلي الله عليه وسلم لتاخذوا مصافكم وقول
الشاعر لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقضي حوايج المسلمينا وزعم الزجاجي انها لغة جيده والجمهور
جعلوا جزمها الفعل المخاطب اقل من جزمها الفعل المتكلم وقالوا الاكثر الاستغنا عن هذا وهو جزم
فعل المخاطب بفعل الامر نحو قوموا وخذوا وادفعوا واصل لام الطلب السكون لان الاصل عدم الحركه
لكن منع منها انها قد تكون في الابتدا والابتدا بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند سليم فاذا دخل
عليها الواو او الفا او ثم رجعت الي سكونها الاصلي غالبا والثالث والرابع لم ولما اختها ويشتركان في
امور في الحرفيه والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام
عليهما وكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب زمانه الي المضي وفاقا للمبرد
لانه يقلب لفظ الماضي الي المضارع خلافا لابي موسي ونسبه لسيبويه وتنفرد لم عن لما بمصاحبة اداة
الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا يجوز ان لما تفعل لان الشرط يليه مثبت ثم تقول ان قام
زيد قام عمرو ولا يليه منفيا الا بقول ان قد قام زيد فعدل بين النفي والاثبات وانما لم يقع قد
بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وعدمه تقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه
وعدمه وقلبه الي الاستقبال وتنفرد لم ايضا بانقطاع نفي منفيها نحو هل اتي علي الانسان حين

من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعني انه قد كان بعد ذلك شيا مذكورا قاله الموضح في شرح القطر تبعا
لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان قبله هل اتي علي الانسان حين من الدهر فالنفي انما هو
باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقا انتهي بخلاف لما فان نفي نفيها مستمر الي زمن الحال ومن ثم اي
ومن اجل ان نفي منفي لم يجوز انقطاعه جاز ان يقال في لم لم يكن الانسان شيا مذكورا ثم كان شيا مذكورا
وامتنع في لما ان يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الي زمن التكلم يمنع من
الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا
تنافي في استمرار النفي في الحال قاله الدماميني ويتفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة
ولما تحذف المجزوم اي ولما ادخلها وكذلك لا نافي لقد فعل والفعل قد يحذف بعد كقوله وكان
قد واما قوله وهو ابرهيم بن علي بن محمد الهرمي احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب
ان وصلت وان لم اي وان لم تصل فضروره والاعارب يروي بالعين المهملة والراي المعجمة وبالغين المعجمة والرا
المهملة التباعد ويتفرد لما ايضا بتوقع ثبوت اي ثبوت منفيها نحو بل لما يذوقوا عذاب اي الي
الان ما ذاقوه وسوف يذوقوه ولما يدخل الايمان في قلوبكم اي الي الان ما دخل في قلوبكم وسوف
يدخل ولم يقتضي ذلك والعلة فيه ان لما النفي قد فعل وهو بعيد للتوقع عنه في لما غالب لا لازم
كما ان التوقع يفيد كذلك ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم ومن ثم اي ومن اجل ان لما يغلب
عليها التوقع امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تعارض
ان للمصدرية ولم فيجزم بان وينصب بلم وقد تفصل لم حملا علي لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله
لم يوفون بالجار ومن ثم قال القراسل لم لا فابدلت الا نونهما كما قال في لن اصلها لا فابدلت الالف
نونا والصحيح في لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة والنوع الثاني جازم لفعلين وهو
احدي عشرة كلمة وهي بالنظر الي الخلاف في حقيقتها او عدمه اربعة انواع حرف باتفاق وهو
ان بكسر الهمزة وسكون النون وهي ام الباب وحرف علي الاصح وهو اذ ما فقال سيبويه انها حرف
بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما يقم اقم فمعناه ان تقم اقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي
انها ظرف زمان وان المعني في المثال من يقم اقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم
التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل علي انها
نزع منها ذلك المعني البته واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع
لاحد الزمانين الحال او الاستقبال واذا دخل عليه لم انتقل زمانه الي المضي مع بقاء ذاته علي اصلها
واسم باتفاق وهو من بفتح الميم وما ومتي واي واين وايان واني وحيثما واسم علي الاصح وهو مهما
فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير اليها في قوله تعالي مهما تاتنا به من اية فزعم السهيلي وابن
يسعون انها مهملتين انها حرف وهذه الانواع الاربعة ستة اقسام احدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب
علي الشرط وهو ان واذ ما نحو ان تقوموا تعدوا اذ ما تقم اقم والثاني ما وضع للدلالة علي من يعقل

ثم ضمن

ثم ضمن معني الشرط وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به والثالث ما وضع للدلالة علي ما لا يعقل ثم
ضمن معني الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تاتنا به من اية الايه والرابع ما
وضع للدلالة علي ما لا يعقل ثم ضمن معني الشرط الزمان ثم ضمن معني الشرط وهو متي وايان
نحو متي اضع العمامة تعرفوني ونحو ايان يؤمنك تامن غيرنا والخامس ما وضع للدلالة علي
المكان ثم ضمن معني الشرط وهو اين واني وحيثما نحو اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو اني تاتها
تستجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا والسادس ما هو متردد بين انواع الاسماء الاربعة
وهو اي فانها بحسب ما تضاف اليه فهي في ايهم تقم اقم معه من باب من وفي اي الدواب تركب
اركب من باب ما وفي اي يوم تقم اقم من باب متي وفي اي مكان تجلس اجلس من باب اين وهذه
الكلمات كل منها يقتضي فعلين يسمي اولهما شرطا لتعليق الحكم عليه ويسمي ثانيهما جوابا
لانه مترتب علي الشرط كما يترتب الجواب علي السوال وجزا لانه مضمون جزا لمضمون الشرط والي
ذلك اشار الناظم بقوله فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزا وجوابا وسما وفهم من قوله
وجازم لفعلين ان اداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور
والابدي واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع
ونصب واجيب بالفرق بان الجازم هنا لما تعلق حكم علي اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل
قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم
بالشرط كما ان المبتدا مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدا ونسب الي الاخفش واختاره في
التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدا والخبر انهما ترافعا وهذا
نقله ابن جني عن الاخفش وقيل الاداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل الابتداء والمبتدا
كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول سيبويه والخليل ورد بان العامل المركب لا يحذف احد جزئيه
ويبقي الاخر وفعل الشرط قد يحذف وبان العامل المركب لا يفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل
نحو وان احد من المشركين استجارك واجيب بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له وقيل الجواب
مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم علي الجر ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا
تجاور ولا يشترط في الشرط والجزاء ان يكونا من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين نحو وان تعودوا نعد وا
تارة يكونان ماضيين نحو وان عدتم عدنا وتارة يكونان مختلفين ماضيا فمضارعا نحو
من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه وفي الخاطريات لابن جني قال ابو بكر انما حسن لان
الاعتماد في المعني علي خبر كان وهو مضارع فكانه قال من يرد ومعناه يرد وليس مثل قولك ان
اتيتني اتك قال الموضح فتتبعت ما ورد في التنزيل من ذلك فاذا فعل الشرط فيه كلمة كان وتارة يكونان ت
عكسه مضارعا فماضيا وهو قليل حتي خصه الجمهور بالشعر ومذهب الفرا ومن تبعه جوازه
في الاختيار نحو قوله صلي الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له رواه

البخاري ومنه ان نشا ننزل عليهم اية من السما فظلت اعنا قهم لها خاضعين فظلت ماض وهو
معطوف علي الجواب وهو ننزل فيكون جوابا لان تابع الجواب جواب ورد الناظم في شرح
التسهيل بضعف الحديث والايه وبحوها علي الاكثرين اذ خصوا هذا النوع بالضروره وقالوا
لانا اذا اعملناه الاداه في لفظ الشرط ثم جينا بالجواب ماضيا كنا قد هيانا العامل للعمل ثم قطعنا
عنه وهو غير جايز وللاكثرين ان يجيبوا عن الحديث بانه يجوز روايته بالمعني فليس نصا في الدليل ف
وعن الايه بانه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويتحصل من قول الناظم وماضيين او
مضارعين تلفيهما او متخالفين تسع صور لان الشرط له ثلاث احوال فانه يكون ماضي اللفظ او مضارعا
عاريا من لم او مصحوبا بها والجزا كذلك واذا ضربت ثلاثه في ثلاثه بلغت تسعة منها ثمان تجوز في
الاختيار اتفاقا وواحدة مختلف فيها وهي ان يكون الشرط مضارعا والجزا ماضيا عاريا من لم
كما في الحديث والايه ورفع الجواب المسبوق بماض او بمضارع منفي فلم قوي يقول وهو زهير مدح
هرم ابن سنان وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرم برفع يقول والي ذلك
اشار الناظم بقوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن والذي حسن ذلك ان الاداه لما لم تعمل في لفظ الشرط
لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق
والمسله مصدر سال يقال ساله سوالا ومسله ويروي مسغبه مكان مسله وعلي هذا انشده الجوهري
والمسغبه المجاعه والحرم بفتح الحا المهمله وكسر الرا مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدا حذف
خبره اي لا غايب مالي ولا عندي حرمان علي احد الاحتمالات ونحو ان لم يقم اقوم برفع اقوم لان
مجزوم لم لا عمل للاداه فيه فهو كالماضي ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف واليه اشارة الناظم
بقوله ورفعه بعد مضارع وهو كقوله وهو ابو ذويب الهذلي فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبقة
من ياتها لا يضرها برفع يضيرها وعليه قراه طلحه ابن سليمان في الشواذ اينما تكونوا يدرككم الموت
برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداه قد عملت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب وتخريجه
عند سيبويه علي نية التقديم والتاخير او اضمار الفا والاول عنده اولي اذ يقدم علي الشرط
ما يطلب المرفوع المذكور كقوله انك ان تصرع اخوك تصرع والمبرد يقطع بتقدير الفا فيهما لان ما
يحل محلا يمكن ان يكون له لا ينوي به غيره وهذان التخريجان ضعيفان لان التقديم والتاخير
يحوج الي جواب ودعوي حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسله لان
الفرض انه الجواب واضمار الفا مع غير القول مختص بالضروره **فصل** يشترط في الشرط سته
امور احدها ان يكون فعلا غير ماض المعني فلا يجوز ان قام زيد امس قمت واما قوله ان قلت
قلته فقد علمته تعلم ما في نفسي فالمعني ان ثبت اني كنت قلته والثاني ان لا يكون طلبا فلا يجوز
ان قم ولا ان لا يقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسي ولا ان ليس والرابع ان لا يكون مقرونا ١٤
بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف تقم والخامس ان لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام ولا

انقد

ان قد يقم والسادس ان لا يكون منفيا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقم اذا تمهد
ذلك فنقول كل جواب يمتنع جعله شرطا بان كان ماضي اللفظ دون المعني مجردا من قد وغيرها
او مضارعا مجردا او منفيا بلم او لا فالاكثر خلوه من الفا وتجوز اقترانه بها ويبقي الماضي
علي حاله ويرفع المضارع نحو ومن جا بالسيية فكبت ونحو فمن يومن بربه فلا يخاف قال الشارح
وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جمله اسميه والتقدير فهو لا يخاف وصعب جواب يمتنع جعله
شرطا لخلوه عما شرط فان الفا تجب فيه ليرتبط بشرطه لان الجزم الحاصل به الربط مفقود
وليس علي تقدير الظهور وخصت الفا بذلك لما فيها من معني السببيه ولمناسبتها للجزا معني وذلك
من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزا يتعقب علي الشرط كذلك والممتنع جعله شرطا
الجمله الاسميه نحو وان يمسسك بخير فهو علي كل شي قدير فهو مبتدا وقدير اخبره وعلي كل شي تتعلق
بقدير فان قلت قدير صفة مشبهه فكيف يتقدم معمولها عليها قلت قد مضي في بابها ان عملها في الظرف
وعديله بما فيها من رايحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم والجمله الطلبيه نحو ان كنتم تحبون الله
فاتبعوني وقس عليه بقيه انواع الطلب من النهي والدعا ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض
والتمني والترجي ولا نطيل بامثلتها فالذكي ينال بالمثال الواحد ما لا يناله الغبي بالف شاهد وقد
تكون الجمله الواحده اسميه طلبيه في ان واحد وقد اجتمعنا في قوله تعالي وان يخذلكم فمن ذا الذي
ينصركم من بعده فجمله من ذا الذي ينصركم اسميه لان صدرها اسم وهو من وطلبيه لان من فيها استفهاميه
وهي مبتدا وذا اسم اشارة خبرها والذي نعت له او بيان ويحتمل ان يكون ذا ملغاه والخبر الموصول
والجمله جواب الشرط والتي فعلها ماضي المعني نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت قال الموضح
في شرح الشذور وقال الشاطبي هو علي اضمار قد اي فقد صدقت والتي فعلها جامد نحو ان ترني انا
اقل منك مالا وولدا فعسي ربي ان يوتيني خيرا من جنتك او مقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل او بتنفيس نحو وان تعاسرتم فسترضع له اخري وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله
من فضله او لن نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه او ما نحو فان توليتم فما سالتكم من اجر او ان
نحو ان يقم فان اقوم والحاصل ان الفا تدخل لامتناع الجمله من ان تقع شرطا اما لذاتها او لما اقترن
بها من نفي واثبات فالاول ثلاثه انواع الجمله الاسميه والجمله الطلبيه والجمله التي فعلها جامد
والثاني ثلاثه انواع ايضا قد لفظا او تقديرا والسين وسوف وقد تحذف الفا في الندره لقوله
صلي الله عليه وسلم لابي ابن كعب لما ساله عن اللقطه فان جا صاحبها والا استمتع بها اخرجه
البخاري او في الضروره كقوله وهو عبد الرحمن بن حسان رضي الله عنهما من يفعل الحسنات الله يشكرها
والشر بالشر عند الله مثلان اراد فالله يشكرها وعن المبرد انه منع مطلقا وزعم ان الروايه من
يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرد بالحديث المتقدم ونحو قوله ومن لا يزال ينبغي والموت والصبي
سيبلني علي طول السلامه ما اراد فسيبلني بالفا اي سيوجد من البغي بمعني وجد والي الربط ميه

بالفا اشار الناظم بقوله واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل **ويجوز ان يغني**
اذ الفجابيه عن الفا في الربط لانها اشبهت الفا في كونها لا يبتدا بها ولا يقع الا بعد ما هو معقب بما
بعدها فقامت مقامها **ان كانت الاداه** الجازمه **ان** لانها ام باب الجوازم الشرطيه او كانت الاداه غير
الجازمه اذا الشرطيه لانها تشبه ان في كونها ام باب الشروط غير الجوازم **والجواب** منهما **جملة** اسمية موجبه
غير طلبيه وغير مقرونه باداة التوكيد به **نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون**
فجملة هم يقنطون جواب ان والرابط اذ الفجابيه نحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فانتم
تخرجون جواب اذا الشرطيه مرتبطه باذا الفجابيه وقد يجمع بين الفا واذا الفجابيه تاكيدا خلافا لمن منع
ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجابيه
وقد يقع في المجازاه سادة مسد الفا فاذا جات الفا معها تعاونتا على وصل الجزا فيتاكد ولو قيل
اذا هي شاخصة او فهي شاخصة كان سديدا انتهي والى خلف اذ الفجابيه للفا اشار الناظم بقوله وتخلف
الفا اذا المفاجات **فصل واذا انقضت الجملتان** جملة الشرط وجملة الجواب **ثم جي بمضارع**
مقرون بالفا او بالواو فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله
ان كان ماضيا او جملة **ورفعه على الاستيناف ونصبه بان مضمرة وجوبا** لان مضمون الجزا لم يتحقق
وقوعه فاشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام **وهو قليل قرا عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشا بالرفع**
على الاستيناف **وباقيهم بالجزم** عطفا على لفظ يحاسبكم **وقرا ابن عباس** وابو حيوة والاعرج في غير
السبع **بالنصب** بان مضمرة وجوبا بعد الفا **وقرا بهن** اي بالرفع والنصب والجزم **ايضا في قوله تعالى من**
يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالرفع على الاستيناف وبه قرا ابو عمرو وعاصم مع اليا والباقون مع
النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادي له وبه قرا الكسائي وحمزه مع اليا والنصب بان مضمرة وجوبا
بعد الواو ولم اقف على من قرا به والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا
او الواو بتثليث قمن **واذا توسط المضارع المقرون بالفا او بالواو بين الجملتين** جملة الشرط وجملة
الجواب **فالوجه الجزم** بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا **ويجوز النصب** بان مضمرة وجوبا بعد
الفا والواو واليه اشار الناظم بقوله وجزم او نصب لفعل اثر فا او واو ان بالجملتين اكتنفا وامتنع الرفع
اذ لا يصح الاستيناف قبل الجواب قال سيبويه سالت الخليل عن قولك ان تاتني وتحدثني او وتحدثني
احدثك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مصرحا به **كقوله ومن يقترب منا ويخضع**
نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد
المعجمة من قولهم هضم اخاه اذا لم ينصفه ويوفه حقه وقابل الظلم بالهضم مع انه نوع منه اقتباسا
من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسئلة التوسط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا
من الاستفهام والامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي ونقل الكوفيون انهم اجروا ثم مجرى الفا والواو
فيقولون ان يأتني ثم يحدثني اكرمك بنصب يحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا

الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله بنصب يدركه وهي قراءة قتاده والجراح
وقد قري بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وابرهيم النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءات
لم يثبت البصريون بها حكما لندورها **نحو فصل يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداه**
ان حال كونها **مقرونة بلا النافية كقوله** وهو ابو الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر دميم
الخلقة وتحته امراة جميلة فطلقها فلست لها بكفو **والا يعل مفرقك الحسام** فحذف الشرط لدلالة
قوله فطلقها عليه وابقى جوابه اي والا تطلقها يعل وقد يتخلف واحد من الاقتران بلا و
قد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانباري في الانصاف عن العرب من سلم عليك فسلم عليه ومن
لا فلا تعبا به اي ومن لا يسلم عليك فلا تعبا به قال الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني نحو وان
امراة خافت فحذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر
ولم ينج الا في الصفاد يزيد اي متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر والظنه
بكسر الظاء المعجمة التهمه والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الاسير من قيد وغيره **ويجوز حذف ما علم**
من جواب شرطه ماض **نحو** وان كان كبر عليهم اعراضهم **فان استطعت ان تبتغي نفقا الايه**
وتمامها في الارض او سلما في السما فتاتيهم باية فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه
والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض
تنفذ فيه فتطلع لهم باية او سلما تصعد به الى السما فتنزل منها باية فافعل ويجوز حذف
الشرط والجزا معا وابقا الاداه كقول النمر ابن تولب فان المنية من يخشها فسوف تصادفه
اينما اي اين ما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب الشرط الاول وشرط في قوله صلى الله
عليه وسلم وان جا صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فان
جا صاحبها فردها اليه وان لم يجي فاستمتع بها **ويجب حذف الجواب ان كان الدال ما تقدم**
مما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابا صناعة اما لكونه جملة اسمية مجرده من الفا **نحو انت**
ظالم ان فعلت اي فانت ظالم واما لكونه جملة منفيه بلم مقرونه بالفاء نحو قوله فلم ارقه ان ينج منها
واما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما نحو اقوم ان قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة
المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اداه الشرط لها صدر الكلام فلا
يتقدم عليها الجواب ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل الثاني للاداه ماضيا كما يلتزم
ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسميه فلعدم اقترانها
بالفا واما الفعليه المجزوم فعلها بلم المقترنه بالفا فلان الجواب المنفي بلم لا يدخل عليه الفا واما
رفع المضارع فانه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه لا حذف وان المتقدم
هو الجواب واجابوا عن الاول بان الفا انما لم تدخل لانها لا تناسب الصدر لانها تخلف عن العمل ولا
عمل مع التقديم وعن الثاني بان الفا قد تدخل على المنفي بلم واجاز الزمخشري فلم نقتلوهم

الايه ان يكون التقدير ان افتحيتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف ان يعمل موخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل علي ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم اخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بني كلامه من اول الامر علي الشرط فان الجواب المعنوي يتاخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعه والمعني والي حذف الجواب وبقا الشرط وعكسه اشار الناظم بقوله وفي الشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعني فهم او كان الدال علي جواب الشرط ما تاخر من جواب قسم سابق عليه اي علي الشرط نحو لئن اجتمعت الانس والجن الايه وتمامها علي ان ياتوا بمثل هذا القران بمثله نجمله لا ياتون بمثله جواب قسم سابق علي الشرط وهو ان دل علي تقدمه تقدم اللام في لان لانها موطيه لقسم قبلها وجواب الشرط محذوف استغنا عنه بجواب القسم كما يجب اغنا الشرط عن جواب قسم تاخر عنه نحو ان تقم والله اقم فحذف جواب القسم استغنا عنه بجواب الشرط وهو اقم والحاصل انه متي اجتمع شرط وقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاعتناء بالمتقدم والي ذلك اشار الناظم بقوله واحذف لدي اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر واذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تاخره ولم يجب خلافا لابن مالك في التسهيل والكافيه وخالف ذلك في النظم فقال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر فيجب خلافا له نحو زيد والله يقم اقم وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقم لا قومن والارجح مراعاه الشرط تقدم او تاخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجري عليه الناظم في الخلاصه وانما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط الشرط مخل بمعني الجمله التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدا او اسم كان ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تاخره من القسم ان لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد اقم خلافا له اي لابن مالك في قوله في النظم وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم وخلافا للفرا في اجازته ذلك اما ما استدل به وهو قوله قوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا واركب حمارا بين سرج وفروة واعر من الخاتام صغري شماليا فهو عند البصريين ضروره او اللام من لئن زايده لا موطيه للقسم وهذان البيتان قالتهما امراة عقيليه وحيث حذف الجواب جوازا او وجوبا اشترط في غير الضروره مضي الشرط لفظا ومعني كما مثلنا فلا يجوز ان تفعل ولا والله ان يقم لا يومن لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفرا واجازه بقيده الكوفيون قياسا واحترز بقوله في غير الضروره عما جا في الشعر كقوله لان تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي بلم واذا دخل شرط علي شرط فتاره يكون بعطف وتاره يكون بغيره فان كان بعطف فاطلق ابن مالك ان الجواب لاولهما السبقه وفصل غيره فقال ان كان العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو ان تاتيني وان تحسن الي احسن اليك

وان كان العطف باو فالجواب لاحدهما ولاحد السببين نحو ان جا زيد او ان جا محمد فاكرمه او فاكرمهما وان كان العطف بالفا فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب للاول وان كان بغير العطف فالجواب لاولهما والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعه موقعه كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم فتجدوا جواب ان تستغيثوا وان تذعروا بالمفعول مقيد للاول علي معني ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام علي الشرط نحو ان قام زيد تقوم فصل في اوجه لو للو ثلاثه اوجه وضعفها فيكون سته احدها ان تكون مصدريه فترادف ان المصدريه في المعني والسبك الا انها لا تنصب واكثر وقوعها في الماضي والمضارع بعد ود نحو ودوا لو تدهن اي الادهان او بعد يود احدهم لو يعمر اي التعمير ومن القليل قوله قتيله مصغر قتله بالقاف والتا المثناه فوق بنت النضر ابن الحارث الاسديه تخاطب النبي صلي الله عليه وسلم حين قتل اباها النضر صبرا بالصفرا بعد انصرافه من غزوه بدر ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتي وهو المغيظ المحنق اي ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي صلي الله عليه وسلم اباها انه كان يقرا اخبار العجم علي العرب ويقول محمد ياتيكم باخبار عاد وثمود وانا اتيكم بخبر الاكاسره والقياصره يريد بذلك اذي النبي صلي الله عليه وسلم فلما سمع النبي صلي الله عليه وسلم هذا البيت وهو من جمله ابيات انشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال لا تقتل قرشي بعد هذا صبرا والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظا المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب او شدته او سوره اوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من احنقه بالحا المهمله اذا غاظه فهو توكيد للمغيظ ولو المصدريه لا جواب لها وممن ذهب الي مصدريه لو الفرا وابو علي وابو البقا والتبريزي وابن مالك والاكثرون الي المنع ويدعون ان لو في نحو يود احدهم لو يعمر شرطيه وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنه لسره ذلك قال في المغني ولا خفا بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراه بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب علي يدهن لما كان معناه ان يدهن ويشكل عليهم دخولها علي ان في نحو وما عملت من سو تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت علي فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره يود لو ثبت ان بينها انتهي ولو المصدريه اذا وليها الفعل الماضي بقي علي مضيه او الفعل المضارع تخلص للاستقبال كما ان المصدريه كذلك والوجه الثاني من اوجه لو ان يكون للتعليق اي لتعليق الجواب علي الشرط في المستقبل فترادف ان الشرطيه الا انها لا تجزم علي الافصح كقوله فهو قيس بن الملوح مجنون ليلي ولو تلتقي اصداونا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدي صوتي وان كنت رمه لصوت صدي

صدي ليلي كهش ويطرب فلو للتي شرط ولطل جوابه والاصدا بالدجمع صدي بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوته في الجبال وغيرها والصدي ايضا ذكر البوم والرس الفبر او بن ابو والاول عن القاموس والثاني عن الصحاح والسبب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمه بكسر الراء العظام الباليه وبهش نرتاح من هششت بكسر العين قال في الصحاح هششت لفلان بالكسر اهش هشا شه اذا ارتحت له اشتهي والطرب خفة لسرور ولصوت بكسر اللام متعلق بيهش ومتعلق يطرب محذوف مماثل لمتعلق يهش والتقدير يهش لصوت صدي ليلي ويطرب له واذا كانت لو للتعليق في المستقبل ولها فعل ماض لعطا اول بالفعل المستقبل معني كان ان كذلك نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي ان شارفوا ان يتركوا وانما اول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصيا وانما يتوجه اليهم فعل الترك لانهم بعده اموات قاله في المغني وانكر ابن الحاج في نقده علي المقرب ونبعه ابن الناظم مجي لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحاج ولهذا لا يقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان وقال ابن الناظم وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالي وليخشى الذين لو تركوا لا حجة فيه لصحة حمله علي المضي انتهي ورد عليه الموضح في المغني بايات ومثال وشاهد فلينظر منه او تلاها مضارع تخلص للاستقبال كقوله لا يلفك الراجوك الا مظهرا خلق الكرام ولو يكون عديما كما ان الشرطيه كذلك الوجه الثالث ان يكون للتعليق اي لتعليق الجواب علي الشرط في الزمن للماضي وهذا القسم هو غالب اقسام لو واليه اشار الناظم بقوله لو حرف شرط في مضي ويقل ايلاؤه مستقبلا لكن قبل ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة امور احدها الشرطيه اعني عقد السببيه والمسببيه بين الجملتين بعدها والثاني تقييد الشرطيه بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما ذكر بعده فارقت ان فان ان لعقد السببيه والمسببيه في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق علي الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق علي الزمن الماضي الا ترى انك تقول ان جيتني غدا اكرمتك فاذا انقضا الغد ولم يجي قلت لو جيتني امس اكرمتك وفي الاسبق من الازمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الداري والحق قول الزجاج ان المقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حالا فاذا انقضي صار ماضيا الثالث الامتناع وقد اختلف النحاه في افادتها له وكيفيه افادتها اياه علي ثلاثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل علي امتناع الشرط ولا علي امتناع الجواب والثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا ورد هما في المغني والثالث انها تقتضي امتناع شرطها دايما مثبتا كان او منفيا خلافا للشلوبين ولا تقتضي امتناع جوابها خلافا للمعربين ثم ان لم تكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه ايضا لانه لا سبب له شرعا او عقلا او عادة فالاول قوله تعالي في بلعم ابن باعورا ولو شينا لرفعناه بها فلو هنا دالة علي مشيه الله تعالي لرفع هذا المنسلخ منفيه ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيه وقد انتفت فيكون منفيا لان انتفا السبب كما يستلزم انتفا المسبب

ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس سببا لوجود النهار وقد انتفي بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفي فيكون منتفيا لان انتفا السبب المساوي يستلزم انتفا المسبب لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالي لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي السموات والارض ففسادهما وهو خروجهما من نظامها المشاهد مناسب لتعدد الالهه للزومه علي وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشي وعدم الاتفاق عليه فينتفي الفساد بانتفا التعدد المفاد بلو نظرا الي الاصل فيها وان كان القصد معناها انتفا التعدد لانتفا الفساد لما بينهما من التلازم العادي والا بان كان للجواب لو ثبت غير شرطها لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولي نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضو موجودا فانه لا يلزم من انتفا طلوع الشمس انتفا وجود الضو لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فثبات الضو مع طلوع الشمس اولي ومنه الاثر المروي عن عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفا لم يخف لم يعص حتي يكون قد خاف وعصي لان انتفا العصيان له سببان احدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثاني الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا رضي الله عنه من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم تقع منه معصيه فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لو علي انتفا الجواب ههنا لان لدلالتها علي ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفه وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقه علي عدم المعصيه لانه اذا انتفت المعصيه عند عدم الخوف فعند الخوف اولي واذا تعارض هذان المفهومات قدم مفهوم الموافقه ومن نسب هذا الاثر بهذا اللفظ الي النبي صلي الله عليه وسلم فقد وهم وانما الوارد ما رواه ابو نعيم في الحليه ان النبي صلي الله عليه وسلم قال في سالم مولي ابي حذيفه انه شديد الحب لله تعالي لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتارة يكون بالمساوي كقوله صلي الله عليه وسلم في درة بنت ام سلمه لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة وهما متساويان في منع الحل وتاره يكون بالادون كقولك في من عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع ادون من حرمة النسب واذا كانت لو للتعليق في الماضي ولها مضارع اول بالماضي والي ذلك اشار الناظم بقوله وان مضارع تلاها صرفا الي المضي نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو اطاعكم لعنتم ويختص لو مطلقا شرطيه كانت او مصدريه بالفعل علي الاصح والناظم اقتصر علي الشرطيه فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان اذ يجوز ان يليها قليلا اسم مرفوع معمول لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدا وما بعده خبره فالاول كقول عمر لابي عبيدة رضي الله عنه لو كان غيرك قالها يا ابا عبيدة كقوله وهو العطمش الطايي اخلاي لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن ما علي الدهر معتب فغير فاعل بفعل محذوف يفسره اصابكم والتقدير لو اصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعنى

بفتح الميم والبا مصدر ميمي بمعني العتاب وقولهم في المثل لو ذات سوار لطمتني احد امثال قول حاتم
الطاي حين لطمته جاريه وهو ماسور في بعض احيا العرب وسبب اللطمة ان صاحبة المنزل امرته ان
يفصد ناقة لها لياكلو الدم فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي فلطمته الجاريه
فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل بفعل محذوف علي شرطية التفسير والتقدير
لو لطمتني ذات السوار وجواب لو محذوف لحره لان الاما عند العرب لا تلبس السوار وجواب
لو محذوف تقديره لهان علي ذلك والثاني لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما
من حديد اي ولو كان خاتما والرابع كقوله ولو بغير الما حلقي شرق كنت كالغصان بالما اعتصاري
فتولي لو اسم هو في الظاهر مبتدا وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في
تخريجه فقال الفارسي حلقي فاعل فعل محذوف وشرق خبر مبتدا محذوف والاصل لو شرق
حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا اخر وخرجه غيره علي اضمار كان الشانيه واسمها جمله
ما بعد لو اسميه خبر كان و يجوز ان يلي لو كثيرا ان المشدده الموصوله وصلتها نحو ولو انهم صبروا
وموضعها علي الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدا ثم قيل له لا اشتمال
صلتها علي المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما علي المبتدا اي ولو ثابت
صبرهم علي حد وايه لهم انا حملنا وقال ابن عصفور يقدر موخرا علي الاصل اي ولو صبرهم ثابت
وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل ثبت مقدرا اي ولو ثبت صبرهم والدال
عليه ان فانها تعطي معني الثبوت كما قال النحاه بجميع في ان الواقعه بعد ما الموصوله من كون ان
وصلتها في موضع رفع علي الفاعلية بثبت مقدرا في لا اكلمه ما ان في السماء نجما اي
ما ثبت ان في السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقا لو علي اختصاصها بالفعل ويبعده ان الفعل لم يحذف
بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعد ان قاله الموضح في
شرح بانت سعاد واليها اشار الناظم بقوله لكن لو ان بها قد تقترن واختصت ان من
بين سايرها ما يوول بالاسم المرفوع بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوه بالنصب بعد لدن وجواب
لو اما ماض معني نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض وضعا وهو اي الماضي وضعا اما مثبت فاقترانه
باللام نحو لو نشا لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشا جعلناه اجاجا قال عبد اللطيف
في باب اللامات هذه اللام سمي لام التسويف لانها تدل علي تاخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه
عنه كما ان اسقاطها يدل علي التعجيل اي ان الجواب يقع عقب الشرط بلا مهله ولهذا دخلت في
لو نشا جعلناه حطاما وحذفت في لو نشا جعلناه اجاجا اي لو قته في الزمن من تاخير والفايدة
في تاخير جعله حطاما وتقديم جعله اجاجا تشديد العقوبه اي اذا استوي الزرع علي سوقه و
قويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالي حتي اذا اخذت الارض زخرفها الايه انتهي
واما منفي بما عطف علي مثبت فالامر بالعكس فالاكثر تجرده من اللام وتقل اقترانه بها فالاول

٩٢

نحو ولو شا ربك ما فعلوه و الثاني نحو قوله ولو نعطي الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع
الليالي فما دخل اللام ما النافيه ولا يدخل اللام علي نافي غيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك
تنبيه وقد يجاب لو بجمله اسميه مقرونه باللام نحو ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير
صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في لمثوبه جواب لو وان بيت الماضي واللام
تشابها من هذه الجهة قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة اسميه دلالة علي استمرار مضمون
الجزا وقيل الجمله مستانفه صرح ابو حيان في البحر فقال اللام في لمثوبه لام الابتدا الا الواقعه
في جواب لو وهو احد احتمالي الزمخشري او جواب لقسم مقدر صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل
فقال واذا وليها جملة اسميه فهي جواب قسم وارتضاه في المغني فقال والاولي ان يكون لام لمثوبه
جواب القسم بدليل كون الجمله اسميه واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت
مكان الفعليه ففيه تعسف انتهي وان لوفي هذين الوجهين الاخيرين وهما الاستيناف وجواب
القسم للتمني فلا جواب لها علي الاصح الاتي في الوجه الرابع من اوجه لو ان يكون للتمني نحو لو تاتي
فتحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الصايغ وابن هشام هي قسم براسها فلا يحتاج الي جواب
وقال بعضهم هي لو الشرطيه اشربت معني التمني الوجه الخامس ان يكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب
خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس ان يكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام
اللخمي وغيره فصل في اما بفتح الهمزه وتشديد الميم وهي حرف شرط اي متضمن معني شرط
وحرف توكيد دايما وحرف تفصيل غالبا يدل علي المعني الاول وهو الشرط لزوم الفا بعدها
غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ولو كانت
الفا للعطف لم تدخل علي الخبر اذ لا يعطف الخبر علي مبتداه ولو كانت زايده لصح الاستغنا عنها
ولما لم يصح الاستغنا عنها ولا عطفها الخبر علي مبتداه تعين انها فا الجزا وان اما للشرط و يدل
علي المعني الثالث وهو التفصيل استقرا مواقعها وعطف مثلها عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر
واما السايل فلا تنهر فاما الذين اسودت وجوههم واما الذين ابيضت وجوههم فاما من
اعطي واتقي واما من بخل واستغني الايات لثلاث وقد يترك تكرارها استغنا بذكر احد
القسمين عن الاخر وبكلام يذكر بعدها فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم
نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسمة في المعني واما الذين
كفروا فلهم كذا وكذا و الثاني منه هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب و
اخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ الايه وقسيمه في المعني قوله تعالي والراسخون في العلم
يقولون الايه فالوقف دونه وهو وقف تام فيقف القاري لهذه الايه علي قوله تعالي الا الله ويبتدي
بما بعده والمعني واما الراسخون في العلم فيقولون امنا به وذلك مبني علي ان المراد بالمتشابه
من القران ما استاثر الله تعالي بعلمه اي اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا طريق للخلق الي معرفته

لو ما تاتينا بالملائكة ونساوى لها في افاده التخصيص والاختصاص بالافعال هلا والا والا بفتح
او لما وتشديد اللام في الاولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدًا والا اهنته والا تستمته
فتاد ب والى ذلك اشار الناظم بقوله وهلا الا الا وليها الفعلا واما قوله فهلا نفس ليلى
شفيعها فتقديره فهلا كان هو اي الشان وقد يلي حرف التخصيص اسم معلق بفعل على جهة
كون الاسم معمولا للفعل وذلك اما مضمر نحو قوله صلى الله عليه وسلم لجابر حين اخبره بانه تزوج
ثيبب فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك فبكرا معلق بفعل محذوف اي فهلا تزوجت بكرا او مظهر
موخر عن حرف التخصيص نحو قوله تعالى ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا بمعنى هلا وفي المغني انها هنا
للتوبيخ واذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل مظهر موخر من تقديم وسمعتموه
مجرور باضافة اذ اليه اي هلا قلتم اذ سمعتموه واليها اشار
الناظم بقوله وقد يليها اسم بفعل مضمر علق او بظاهر
موخر ه انتهى الجزء الثالث من كتاب
التصريح في شرح التوضيح يتلوه في الجزء
الرابع هذا باب الاخبار

تم تم تم

وكان الفراغ من هذا الجزء المبارك في اليوم المبارك نهار الجمعة في اليوم التاسع والعشرين من شهر ذي القعدة
منتشهور سنة احدى والف من الهجرة النبوية على شارعها افضل الصلوة واكمل التسليم امين

على يد الكاتب الفقير الحقير خويدم الفقراء وتراب نعالهم
واحوجهم الى رحمة ربه القدير سند
اسماعيل بن حسن العاني
اصلا والشافعي
مذهبا غفر الله
له ولمن قرا ودعا
له بالمغفرة
امين
م

ان تجد عيبا فسد الخللا — جل من لا فيه عيب وعلا

هذا باب الاخبار بالذي وفروعه
اللتي واللذين واللتين والذين واللاتي وبالالف واللام وكثيرا ما يعطا
الى الاخبار لقصد الاختصاص وتقوي الحكم وتشويق السامع او اجابة الممتحن او قوة ملكه في التصرف في الكلام
ولذلك يسميه بعضهم في الصدر الاول باب السبك اي سبك النحو وهي تسمية قديمة وقد بالغ فيه
النحويون ووضعوه على ابواب النحو كباب الفاعل والمبتدا والخبر ونواسخها وجميع المفعولات والتوابع
والاعمال وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة بها على التصرف وهو باب واسع وضعه النحويون
للتدريب في احكام النحوية كما وضع التصريفيون مسايل التمرين الاتية وهي كيف تبني من كذا
مثل كذا في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين احدهما بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر
عنه الفصل الاول في بيان حقيقته وهي ان تدخل الموصول على اول الكلام الذي فيه الاسم المخبر واقعا على
معنى ذلك الاسم ثم تعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه على حسبه في الاعراب والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عايدا على ذلك الموصول ويكون الموصول ايضا مطابقا للضمير
فيما تقدم ثم تصير ذلك الاسم الذي اردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول وما في الجملة صلة الموصول
وبيان ذلك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد المبتدا من قولنا زيد منطلق بالذي متعلق بتخبر فاعمد الى ذلك الكلام الذي
فيه زيد فاعمل فيه اربعة اعمال احدها ان تبتديه بموصول يكون في موضع رفع بالابتدا مطابق ذلك الموصول لزيد
في افراده وتذكيره وهو ذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر هو الذي الواقع في الابتدا العمل الثاني ان توخر
زيدا الى اخر التركيب لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل الثالث ان ترفعه اي زيدا على انه خبر للذي العمل
الرابع ان تجعل في مكانه اي مكان زيد الذي تنقله عنه ضميرا مطابقا له في معناه وفي اعرابه فتقول الذي هو
منطلق زيد فالموصول وهو الذي مبتدا فمن حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعايد ومن حيث كونه مبتدا يحتاج
الى خبر وجملة هو منطلق مبتدا وخبر على الترتيب والجملة من المبتدا والخبر صلة الذي والعايد منها الى الموصول
الضمير المرفوع على المبتدا الذي جعلته خلفا عن زيد في اعرابه الذي هو الان وهو زيد خبر لكمال الكلام والى ذلك
اشار الناظم بقوله ما قيل اخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدا قبل استقر وما سواها فوسطه صله عايدها
خلف معطي التكمله وقد تبين بما شرحناه ان زيدا في المثال مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس اي مخبر عنه لا به وذلك خلاف
ظاهر السوال وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السوال ان زيدا مخبر عنه
وان الذي مخبر به فوجب تاويل كلامهم على اوجه احدها لابن عصفور انهم ارادوا بقولهم الاخبار بالذي
ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار الذي فخبر عن المسمى بالذي فاذا قيل اخبر عن زيد
بالذي كان على معنى اخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي وثانيها لابن الضايع لعجمة تمهله الاقرب ان يكون
الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبروا عنه بانه
مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها انه على القلب وان عن بمعنى البا ورابعها انه لما كان الخبر هو المستفاد في المعنى
صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه واذا كان المخبر عنه مثنى او مجموعا على حده او مونثا جي بالموصول على
وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله وباللذين والذين والتي اخبر مراعيا

وفاق المثبت تقول في نحو بلغت من اخويك الي العمرين بكسر الرا رسالة اذا اخبرت عن التا من بلغت بالذي
الذي بلغ من اخويك الي العمرين رسالة انا فالذي مبتدا وانا خبره وما بينهما صلة وعايد ضمير مستتر في بلغ
لانه امكن ايصاله فلا يعدل الي انفصاله فان اخبرت عن اخويك بالتثنية قلت اللذان بلغت منهما الي العمرين
رسالة اخواك فاللذان مبتدا واخواك خبره وما بينهما صلته وعايدها ضمير التثنية المجرور بمن او اخبرت
عن العمرين بالجمع قلت الذين بلغت من اخويك اليهم رسالة العمرون فالذين مبتدا والعمرون خبره وما
بينهما صلة وعايدها ضمير الجمع المجرور بالي وان اخبرت عن الرسالة قلت التي بلغتها من اخويك الي العمرين
رسالة بالرفع فالتي مبتدا ورسالة خبره وما بينهما صلته وعايدها الها من بلغتها وكان نحو ضمير الرسالة
ان يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير التي بلغت من اخويك الي العمرين اياها رسالة لكن حيث امكنك
الاتصال فتقدم الضمير وتصله بالفعل لانه اذا امكن الوصل لم يجز العدول عنه الي الفصل الا في
الضرورة وحينيذ اي حين ان قدمته ووصلته فيجوز لك حذفه واثباته لانه عايد متصل منصوب
بالفعل وتقدم في باب الموصول ان العايد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت
ايديهم وشرط الضمير العايد الي الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر
واجاز ابو ذر الخشني المطابقة في الخطاب فتقول في الاخبار عن تا المخاطب الذي ضربت انت ويلزمه لجاز
ذلك في المتكلم نحو الذي قمت انا اذ لا فرق ورد بانه يلزم ان يكون فايدة الخبر حاصلة في المبتدا وذلك
خطا والخبر في هذا الباب واجب التاخير عند الجمهور ونقل ابن العلج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن
الذي او مبتدا الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه فيجب استحضارها عند ارادة الاستعمار اعلم ان
الاخبار ان كان بالذي او احد فروعها من التانيث والتثنية والجمع اشترط للمخبر عنه سبعة شروط
احدها ان يكون قابلا التاخير لما مر من انه يجب تاخيره فلا يخبر عن ايهم في الاستفهام من قولهم ايهم في
الدار لانك تقول حينيذ الذي هو في الدار ايهم فتزيل الاستفهام عن صدريته واجاز ذلك ابن عصفور
بشرط تقدمه نحو ايهم الذي هو في الدار فايهم خبر مقدم والذي مبتدا موخر وقال ابن الصايغ بل ايهم
مبتدا والذي خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا وكذا القول في
جميع اسماء الاستفهام واسما الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان على القول بان له صدر الكلام
لا يخبر عن شي منها لما ذكرنا من ازالة ما له صدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك انك تقول في الاخبار عن اسم
اسم الشرط من قولنا ايهم يكرمني اكرمه الذي هو يكرمني اكرمه ايهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت الذي
اياه عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا الذي هو احسن زيدا ما وعن ضمير الشان من قولنا
هو زيد قايم الذي هو زيد قايم هو فتزيل ما له صدر الكلام عن صدريته وثم مانع اخر وهو ان الضمير
الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله اما في مسلة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به واما
في مسلة الشرط فلان الضمير لا يجزم واما في مسلة كم فلان الضمير لا يضاف واما في مسلة ما التعجبية
فلان الضمير لا يخبر عنه بافعل في التعجب واما في مسلة ضمير الشان لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول
وفي

وفي التسهيل ان الشرطان يعمل الاسم او خلفه التاخير وذلك لان الضماير المتصلة كالتاء من قمت
يخبر عنها مع انها لا تتاخر ولكن يتاخر خلفها وهو الضمير المنفصل تقول اذا اخبرت عن التاء من قمت الذي
قام انا فعلى هذا الضمير المتصل منفصلا لكونه خبرا وبصيغ المتكلم غايبا العوده على الذي فلذلك عدل التسهيل
الشرط الثاني ان يكون اي يكون المخبر عنه قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز مما هو ملازم التنكير لانك لو
قلت في جاء زيد ضاحكا وفي ملكت تسعين نعجة الذي جاء زيد اياه ضاحك والتي ملكت تسعين اياها نعجة
لكنت نصبت الضمير في الاول على الحال ثم في الثاني على التمييز وذلك ممتنع لان الحال والتمييز كل منهما واجب
التنكير وكذا القول في نحوه وهذا الشرط وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قول النظم
قبول تاخير وتعريف لما اخبر عنه هنا قد حتما لم يذكره الناظم في التسهيل بهذا اللفظ وذكره بلفظ
غيره فقال مستغنى عنه بضمير قال شارحه ابو حيان ومتابعوه المرادي وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله
مستغنى عنه بضمير اي عن ذلك الاسم الذي تريد ان تخبر عنه وتحرز بذلك الاسما التي لا يجوز اضمارها
كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والمصادر
والصفات المشبهة واسما الافعال انتهى الشرط الثالث ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه
بالاجنبي في صحة وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فانه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في
تركيب اخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الها في زيد ضربته فلا يصح وقوع اجنبي موقعها لفوات العايد الي
المبتدا فلا تخبر عن الها من نحو زيد ضربته لانها لا يستغنى عنها بالاجنبي كعمرو وبكر لما ذكرنا وانما امتنع
الاخبار عما هو كذلك لانك لو اخبرت عنه لقلت الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل وهو هو
المتاخر في اخر التركيب هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الان وهو الها خلف
من ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل ففصلته واخرته ثم هذا الضمير المنصوب المنصوب وهو الها
من ضربته ان قدرته رابطا الخبر للمبتدا الذي هو زيد بقي الموصول وهو الذي بلا عايد وان قدرته عايدا
على الموصول بقي الخبر بلا رابط ولا سبيل الي كونه عايدا عليهما اذ عود ضمير مفرد على شيين محال من جهة
الصناعة واما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فايدة في هذا الاخبار لان الخبر حينيذ لا زيادة فيه على المبتدا
فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها انتهى الشرط الرابع ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه
بالمضمر فلا يخبر عن المجرور بحتى او بمنذ او بمذ لانهن لا يجررن الا الظاهر والاخبار يستدعي اقامة
ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم اول الباب فلا يخبر عن راسها من قولك اكلت السمكة حتى راسها بالجر
فلا تقل الذي اكلت السمكة حتاه راسها ولا عن يومين من قولنا ما رايته مذ او منذ يومين فلا تقل اللذان
ما رايته مذهما او منذهما يومان لان حتى ومذ ومنذ لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا
عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا اذا قيل
سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم جاز الاخبار عن زيد خاصة وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير يخلف
زيدا ولا يخلفهن تقول في الاخبار عن زيد الذي سر اباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقل في الاخبار عن الاب

وحده الذي سرابا زيد قرب من عمرو الكريم اب ولا عن قرب االذي سرابا زيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو
الذي سرابا زيد قرب منه الكريم ولا عن عمرو الكريم الذي سرابا زيد قرب من عمرو هو الكريم اما الاب فلان الضمير
لحال محله عن الاتصاف والاما القرب فلان الضمير لحال محله لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره من
المعمولات عند البصريين وذهب الكوفيون الي ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر واما عمرو والكريم فلان الضمير
لحال محل عمرو لا يوصف الضمير لحال محل الكريم لا يوصف به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه
معا وهما ابا زيدا وعن العامل ومعموله معا وهما عمرو والكريم واخرت ذلك المجموع عند برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا
له في معناه واعرابه جاز ذلك فتقول في الاخبار عن المتضايفين وهما ابا زيد الذي سره قرب من عمرو الكريم ابو
زيد وكذا الباقي فتقول في الاخبار عن العامل ومعموله الذي سرابا زيد قرب من عمرو الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع علي
الفاعليه وهو خلف عن قرب وكان القياس ان يوضع في محله لكن ضرورة الاتصال الجات الي تقديمه واتصاله بعامله
فاستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو والكريم الذي سرابا زيد قرب منه عمرو الكريم الشرط
الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد نحو ما جاني احد لانه لو قيل الذي ما جاني احد لزم وقوع
احد في الايجاب فان خبر الذي وفاعل جاني ضمير مستتر فيه وهو ضمير احد ونص في التسهيل في باب العدد
علي ان نفي ضمير احد مسوغ لوقوع احد في الايجاب كقوله اذا احد لم يعنه شان طارق فان قلت الضمير في جاني
يعود علي الموصول لا علي احد قلت احد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدا الشرط السادس
كونه في جملة خبريه فلا يخبر عن الاسم المعمول لفعل طلب كالواقع في مثل اضرب زيدا فلا تقل في الاخبار
عن زيد الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة للموصول لما مر في بابه الشرط السابع ان لا يكون المخبر عنه
في احدي جملتين مستقلتين ليس في الاخري منهما ضمير ولا بين الجملتين عطف بالفا وذلك نحو زيد من قولك
قام زيد وقعد عمرو فلا يقال الذي قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود علي الموصول
ولا هي معطوفة بالفا فلا يصلح ان تكون معطوفة علي جملة الصلة بخلاف ما اذا كان في احدي جملتين غير مستقلتين
كالشرط والجزا نحو ان قام زيد قعد عمرو فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط و
الجزا كالجملة الواحدة بخلاف ما اذا كان في احدي جملتين مستقلتين وتضمنت الثانيه ضميره او كانت
معطوفة بالفا فانه يجوز الاخبار لحصول الربط بين الجملتين بالضمير وبالفا فالاول كالمتنازع من نحو ضربني
وضربت زيدا ونحو اكرمني واكرمته عمرو وتقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن عمرو الذي
اكرمني واكرمته عمرو والثاني كاحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد تقول في الاخبار عن الذباب
الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير فيغضب زيد ويكتفي بضمير واحد في الجملتين
الموصول بها لان ما في الفا من معني السببيه نزلها منزلة الشرط والجزا فجاز ذلك جواز قولك الذي انه يطير فيغضب
زيد الذباب وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط عشرة امور هذه السبعة وثلاثة اخر وهي ان
يكون المخبر عنه من جملة فعليه وان يكون فعلها متصرفا ليصاغ منه الوصف الصح وان يكون الفعل
مقدما غير مسبوق بشي وفي بعض النسخ مثبتا فلا يخبر بال عن زيد من قولك زيد اخوك لانه في جملة
اسميه

٥٣٦
اسمية لا يصاغ منها صلة لال ولا من قولك عسي زيد ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما زال زيد
عالما لان الفعل غير مقدم بل النفي متقدم عليه وال لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره والي ذلك اشار
الناظم بقوله واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ان صح صوغ صلة منه لال فتخبر عن المفعول
النايب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد وتخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك وقي الله
البطل فتقول اذا اخبرت عن الفاعل الواقي البطل الله وتقول اذا اخبرت عن المفعول الواقيه الله البطل
برفع الاول علي الفاعليه والثاني علي الخبريه ولا يجوز لك ان تحذف الها من الواقية حملا فالشارح
لان عايد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقولك ما المستفز الهوي محمود عاقبه ولو انيح له صفو
بلا كدر اي المستفزه واذا رفعت صلة ال اسما ظاهرا كالمثال فلا اشكال فيه واذا رفعت ضميرا فلا يخلو
اما ان يكون راجعا الي نفس ال واما ان يكون راجعا الي غيرها فان كان راجعا الي نفس ال استتر ذلك الضمير
في الصله وجوبا ولم يبرز لكون الصفة جارية علي من هي له تقول في الاخبار عن التا من بلغت من اخويك الي
العمرين رسالة في المثال المتقدم المبلغ من اخويك الي العمرين رسالة انا ففي المبلغ ضمير مستتر مرفوع علي
الفاعليه ولم يبرز لانه في المعني لال لانه اي الضمير المستتر خلف عن ضمير المتكلم المؤخر المجعول خبرا وال
للمتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم والمبتدا في هذا الباب نفس الخبر والصفة نفس موصوفها فيكون
الضمير المستتر في المبلغ يرجع لال فلذلك وجب استتاره وان رفعت صلة ال ضميرا راجعا لغير ال وجب
بروزه وانفصاله من الصلة لما تقرر ان الصفة اذا جرت علي غير من هي له امتنع ان ترفع ضميرا مستترا والي
ذلك اشار الناظم وان يكن ما رفعت صلة ال ضمير غيرها ابين وانفصل فاذا اخبرت عن شي من بقية
اسما المثال المتقدم تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انا منهما الي العمرين رسالة اخواك وتقول في
الاخبار عن الرسالة المبلغها انا من اخويك الي العمرين رسالة اليهم رسالة العمرون وتقول في الاخبار عن
الرسالة المبلغها انا من اخويك الي العمرين رسالة بالرفع فانا فيهن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير ال
وذلك لان التبليغ فعل المتكلم لان فعله مسند الي المتكلم في المتكلم بلغت وال فيهن لغير المتكلم لانها نفس
الخبر الذي اخرته وهو الاخوان في الاول والعمرون في الثاني والرسالة في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع
فيه وغيره تقول في الاخبار بال عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني زيدا الضارب انا والضاربي زيد وانما
ابرزنا فاعل الاول لان ال الاولي كال الثانيه في انها نفس الخبر الذي هو زيد والضرب الاول ليس لزيد وتقول
في الاخبار بال عن غير المتنازع فيه علي راي الاخفش فانه تغير الترتيب بان يقدم المتنازع فيه وتجعله معمولا
للاول بعد ما كان معمولا للثاني اذا اخبرت عن التا من ضربت في المثال المذكور الضارب زيدا والضاربه انا قد
زيدا وجعلته معمولا لاول المتنازعين كالانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا غايبا
عايدا علي ال عوضا عن التا المخبر عنها ليصح له ان يعود علي الموصول فاستتر في الوصف لجريانه علي من هو له
لان ال نفس انا لان الذي فعل الضرب هو انا في المعني ثم جيت بموصول ثان لان ال لا تفصل من صلتها فلا يصح
ان تعطف وصفا علي وصف هو صلة لال واتيت مكان تا المتكلم بها الغيبة لتعود الي ال وفصلت ضمير

الفاعل وهو هو لان الصفة جرت علي غير صاحبها لان ال نفس انا والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كان
فاعل الضرب في الجملة الاولي هو المتكلم وهذا اولي مما ذهب اليه المازني من مراعاة الترتيب الاصلي بان يوتي لكل
من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الاخر لفظا ومعني فعلي هذا تقول في الاخبار عن تا المتكلم الفوقانيه في المثال
المذكور الضاربه انا هو والضاربه زيدا او وجهه انا اخبرنا اولا عن الفاعل وهو التا الفوقانيه ففصلناه
واخرناه واوقعنا ال الاولي علي المضروب كما اوقعنا ال الثانيه علي الضارب ثم وصلنا صلته بضمير
المفعول العايد علي ال ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة علي غير من هي له ثم جينا بضمير المفعول خبرا عن
الموصول الاول ثم جينا بها الغايب مكان تا المتكلم ليعود علي ال وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد
ثم جينا بالمخبر عنه وهو انا ثم يقال لمن قال بموافقه المازني وشرح كلامه بما تقدم عليك مواخذة من ثلثة
اوجه احدها انك سيلت عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول في الجملة الاولي وعن الفاعل في الجملة الثانيه
والوجه الثاني انك اخبرت المخبر عنه من الجملة الاولي التي كان فيها الي جملة اخري بعدها والوجه الثالث
ان قولك هو في الجملة الاولي لا يعلم له مرجع الا بتقديم الجملة الثانيه والمرجع بها متاخرة واختار الموضح
في الحواشي ان يقال الضاربه الضاربه انا والضاربه زيدا انا فياتي للوصف الاول بمفعول يعود علي زيد وهو الها
وبفصل الفاعل وهو انا ويجعله خبرا ويجعل مكان التا التي فصلتها ضميرا مثلها في المعني والاعراب لكن
يجعله غايبا ليعود علي الموصول ويجعله خبرا مستترا لان ال هي نفس الخبر الذي هو انا والضرب فعل المتكلم
فجرت الصفة علي صاحبها ويأتي الوصف الثاني بالها مكان يا المتكلم وهي المفعول والعايد وزيد الفاعل وانا
الخبر انتهي **هذا باب العدد** بفتحتين وهو ما ساوي نصف مجموع حاشيته القريبتين والبعيدتين
علي السوا كالاثنين فان حاشيته السفلي واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك اربعة ونصف الاربعة اثنان
وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلي حتي تضم مع العليا والمراد به هنا الالفاظ
الداله علي المعدود كما يقال الجمع اللفظ الدال علي الجماعة ثم **اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة**
وما بينهما في حكمين احدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان ويونثان مع المونث فتقول
واحدة واثنتان علي لغة الحجازيين وثنتان علي لغة بني تميم ويشاركهما في ذلك ما وازن فاعلا مطلقا والعشر
اذا ركبت فتقول الجز الثالث والثالث عشر والمقامة الثالثة والثالثة عشرة **والثلاثة واخواتها تجري علي**
عكس ذلك فتونث مع المذكر وتذكر مع المونث **فتقول ثلاثة رجال** بالتا **وثلاث** اما بتركها **قال الله تعالي**
سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام قال ابن مالك وانما حذفت التا من عدد المونث واثبتت في عدد المذكر
في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسما جماعات كزمره وامه وفرقه فالاصل ان تكون بالتا لتوافق
نظايرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المونث لتاخر رتبته انتهي **والحكم الثاني**
من حكمي واحد واثنين **انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود لا تقول واحد رجل ولا اثنان رجلين لان قولك رجل**
يفيد الجنسيه والوحده وقولك رجلان يفيد الجنسيه وشفع الواحد فلا حاجة الي الجمع بينهما فاما
قوله ثنتا حنظل فقليل **واما البواقي** وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلاثة احوال الاول ان يقصد بها العدد

المطلق

المطلق فانها كلها بالتا نحو ثلاثة نصف سته ولا تنصرف لانها اعلام مونثة خلافا لبعضهم واما اذا اريد بها
معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان تكون بالتا للمذكر وتحذفها للمونث كما لو ذكر المونث المعدود فتقول
المعدود فتقول صمت خمسة تريد اياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز ان يحذف في المذكر كالحديث
ثم اتبعه بست من شوال واما اذا قصد بها معدود وذكر **فلا يستفاد العدد والجنس الا من العدد والمعدود**
جميعا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدد دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدد
فاذا قصدت الافادتين وهما العدد والجنس **جمعت بين الكلمتين** وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة
رجال وثلاث اما بالتا مع المذكر وبعدمها مع المونث والي ذلك اشار الناظم بقوله ثلاثة بالتا قل للعشرة
في عد ما احاده مذكره * في الضد جرد **فصل** الفاظ الاعداد بالنسبة الي الاستعمال اربعة
انواع مفرده وهي عشرة الفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو ايضا عشرة
الفاظ مايه والف وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة الفاظ احد عشر وتسعة عشر وما بينهما و
معطوف وهو احد وعشرون وتسع وما بينهما فمميز العشرين والتسعين وما بينهما والاحد عشر والتسعة
عشر وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة وما بينهما مفرد منصوب ومميز المايه والالف مفرد مجرور
بالاضافه و**مميز الثلاثة والثلاثه العشرة وما بينهما ان كان اسم جنس** وهو ما يفرق بينه وبين مفرده
بالتا غالبا **كشجر وتمر او اسم جنس جمع** وهو ما دل علي الجمع وليس له مفرد من لفظه غالبا **كقوم ورهط خفض**
بمن تقول ثلاثة من الشجر غرستها وخمسة **من التمر اكلتها وعشرة من القوم لقيتهم** وتسعة من الرهط صحبتهم
قال الله تعالي فخذ اربعة من الطير وعلل الاخفش امتناع الاضافة الي اسم الجنس بانه قد يقع علي الواحد ولا
يضاف هذا الجمع الي الواحد فكذا ما اشبهه قال الموضح في الحواشي قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة الي الصيغه فان
صيغته كصيغة الواحد وان كان لا ينطلق علي الواحد والدليل علي انه يعامل معاملة الواحد انه قد يعود
عليه ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو الركب سايرا انتهي **وقد يخفض** مميزا اسمي الجنس والجمع **باضافة العدد**
العدد اليه فاسم الجمع **نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقه**
وقال الشاعر ثلاثة انفس وثلاث ذود لقد جار الزمان علي عيالي والذود من الابل ما بين الثلاثة
الي العشرة وهي مونثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وذاله الاولي معجمه والثانيه مهمله والانفس
جمع نفس وهي مونثة وانما انث عددها لان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان قاله المرادي واسم
الجنس كقول جندل بن المثني كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل اسم جنس مخفوض بالاضافه
علي حد تسعة رهط قاله الموضح والتعويل جميع علي الخفض بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز علي قلة
وهو ظاهر كلام الموضح هنا تبعا لابن عصفور والثاني الاقتصار علي ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث
التفصيل في اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل
والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسي عن ابي عثمان المازني وعلله المبرد بان العدد لا يضاف لواحد ولا
لما يدل علي الكثرة واما ثلاثة قروء فمسموع انتهي **وان كان** ضميرها **جمعا خفض باضافة العدد اليه**

نحو ثلاثة رجال وثلاث امام ويعتبر التذكير والتانيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما باعتبار عود الضمير
عليهما تذكيرا وتانيثا فيعطي العدد عكس ما يستحقه ضميرها فان كان ضميرها مذكرا انث العدد وان كان مونثا
ذكر فتقول في اسم الجنس ثلاثة من الغنم عندي بالتا في ثلاثة لانك تقول غنم كثير بالتذكير للضمير المستتر في كثير
وثلاث من البط بترك التا من ثلاث لانك تقول بط كثيرة بالتانيث الضمير المستتر في كثيرة وتقول ثلاثة من
البقر بالتا او ثلاث بتركها لان ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتانيث باعتبارين وذلك لان في البقر لغتين
التذكير والتانيث قال الله تعالى ان البقر تشابه علينا بتذكير الضمير وقرى تشابهت بتانيثه وحاصل
ما ذكره من امثلة اسم الجنس ثلاثة انواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم وما فيه التانيث فقط وهو
البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل فيه ابن عصفور فقال ان كان لمن
يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المونث كالجامل والباقر والتذكير
والتانيث ويعتبران بحال مع الجمع بحال مفرده فتذكر انث عدده وان كان مونثا ذكر فلذلك تقول
ثلاثة اصطبلات جمع اصطبل بقطع الهمزة المكسورة وثلاث حمامات جمع حمام بتشديد الميم بالتا
فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقول ثلاث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين
والكسائي ونقل سيبويه والفرا ان كلام العرب علي خلاف ذلك وتقول ثلاث سحابات بترك التا اعتبارا
بالسحابة فانها مونثة ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه في التانيث والتذكير حتي يقال ثلاث طلحات
بترك نظرا الي تانيث لفظ واحده وهو طلحة ولا يعتبر حال معناه تذكيرا وتانيثا حتي يقال ثلاث شخص
بتركها ايضا نظرا الي تانيث معني واحده وهو شخص تريد نسوة لان الشخص يقع علي المذكر والمونث بل ينظر
الي ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل
بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة اشخص بالتا فيهما فاما قوله وهو عمرو بن ابي ربيعة وكان
مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فضرورة وكان القياس فيه ثلاثة شخوص بالتا
ولكنه كني بالشخوص عن النساء والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر اي هن كاعبان ومعصر فاتصل
باللفظ ما يعضد المعني المراد وهو التانيث ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم بل قال ان اقترن
باللفظ ما يرجح جانب المعني ترجح والكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر
الصاد المهملة الجارية اول ما ادركت سميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل واذا كان
المعدود صفة منويا موصوفها فالمعتبر في التذكير والتانيث حال الموصوف المنوي لا حالها فان كان
الموصوف مذكرا انث العدد وان كان مونثا ذكر قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها بترك التا لان
الموصوف مونث اي عشر حسنات امثالها ولولا ذلك الاعتبار لقيل عشرة بالتا لان المثل الذي هو واحد
الامثال مذكر وتقدم انه يعتبر مع الجمع حال مفرده وتقول عندي ثلاثة ربعات بالتا في ثلاثة ان قدرت
الموصوف رجالا وبتركها ان قدرت نسا لان ربعات بفتح البا في الاصل اسم ثم استعملت في الصفة وهي
جمع ربعة بسكونها يوصف بها المذكر والمونث يقال رجل ربعة وامراة ربعة وهي المربوع لا طويل ولا قصير
واعتبار

واعتبار توهم الموصوف كاعتبار تبينه ولهذا ترى العرب يقولون ثلاثة ادرج دواب بالتا ان قصدوا
ذكورا لان الدابة وهي لغة كل ما يدب علي الارض صفة في الاصل غلبت عليها الاسمية فكانهم قالوا ثلاثة
احمر جمع حمار دواب وسمع من كلامهم ثلاث دواب ذكور بترك التا لانهم اعتبروا تانيث اللفظ واجروا
الدابة مجري الاسم الجامد نظرا الي الحال ولا يجرونها علي موصوف قاله ابن مالك اخذا من قول ابن عصفور
واما ثلاث دواب فعلي جعل الدابة اسما فصل الاعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي
نوعان احدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما وذلك ثمانية الفاظ وحق ما تضاف اليه ان يكون
جمعا مكسرا ليطابق المعدود لفظا من ابنية القلة ليطابقه معني والي ذلك اشار الناظم بقوله والمميز
اجرر جمعا بلفظ قلة في الاكثر نحو ثلاثة افلس من الجوامد واربعة اعبد من المشتقات الجارية مجري
الجوامد وسبعة ابحر من المايعات وثمانية اجمال وتسعة وعشرة ارغفة وقد يتخلف كل واحد من
هذه الامور الثلاثة وهي الجمع والتذكير والقلة فيضاف للمفرد في مسالتين احدهما ان يكون اسم
جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانيه في لفظ واحد وذلك ان كان مايه نحو ثلاثمايه
وتسعمايه لان المايه وان افردت لفظا فهي جمع معني لانها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله الموضح في
الحواشي وشذ في الضرورة قوله وهو الفرزدق ثلاث مين للملوك وفي بها ردائي وجلت عن وجوه
الاهاتم ووجه شذوذه ان المايه اذا جمعت كان اقل مميزها ثلثماية وهو مما يفيد الكثرة فكان
غير مناسب ويضاف لجمع التصحيح في مسالتين احداهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس
صلوات وسبع بقرات فان سما وصلاة وبقرة لم يسمع لها جمع تكسير اصلا فضلا عن ان يكون للقلة فلما
لم يسمع لها جمع تكسير اضيف اليها وهي جمع تصحيح لانه يفيد القلة عند سيبويه واتباعه والثانيه ان
يجاور بالراء المهملة ما اهمل تكسيره نحو سبع سنبلات فانه كسر علي سنابل ولكنه
في التنزيل مجاور لسبع بقرات المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء في التنزيل مكسرا نحو سبع سنابل وبقي
مسالتان احدهما ان يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلاث سعادات فان جمع سعاد علي سعايد خلاف القياس
كذا قال ابن مالك وهو مبني علي ان فعايل انما يطرد في المونث بالعلامة نحو رسالة ورسايل وان نحو عجاير يحفظ
ولا يحفظ ولا يقاس والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو في تسع ايات قال الموضح كذا ظهر لي
فان تكسير اية علي اي جايز لكنه ليس بالفاشي وجعلها ابن مالك مما اهمل تكسيره قال وفيه نظر ويضاف لبنا
الكثرة في مسالتين احداهما ان يهمل بنا القلة نحو ثلاث جوار واربعة رجال وخمسة دراهم
فان جارية ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة واما ارجل لجمع رجل بكسر الرا وسكون الجيم والثانيه ان يكون
له بنا قلة ولكنه شاذ قياسا او سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم ويعدل منه الي جمع الكثرة فالاول
وهو الشاذ قياسا نحو ثلاثة قروء فان جمع قرء بالفتح علي اقرا شاذ كما سياتي في باب جمع التكسير نعم ان جعل
قرء جمع القروء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق علي الطهر والحيض والثاني وهو الشاذ سماعا نحو
ثلاثة شسوع بمعجمة ثم مهملة فان اشساعا وان كان قياسا لان مفرده شسع بكسر اوله وافعال قياس فيه

كحمل واحال بالحا المهمله ولكنه قليل الاستعمال النوع الثاني من النوعين المايه والالف وحكمها ان يضافا
الي مفرد نحو فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة و نحو فلبث فيهم الف سنة وانما كان حقهما ذلك لان
المايه اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فاخذت من الخفض
ومن العشرين الافراد والالف عوض من عشر مايه وهي تمييز بمفرد مخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوضت
عنه وقد تضاف المايه الي جمع كقراة الاخوين حمزة والكساي ثلاث مائة سنين بحذف التنوين
للاضافة قيل ووجهه تشبيه المايه بالعشرة اذ كانت تعشير العشرات والعشرة تعشير للاحاد وقيل
انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل هو عطف بيان او بدل من ثلاثمايه ورد بان البدل
علي نية طرح الاول وعلي تقدير طرحه يكون المعني ولبثوا في كهفهم سنين فيفوت التنصيص علي كمية العدد
ويجاب بان نية الطرح غالبة لا لازمة ولا تكون سنين تمييزا لانه يقتضي انهم اقل ما لبثوا تسعمايه وتسع
سنين قاله الموضح في الحواشي والي ذلك اشار الناظم بقوله ومايه والالف للفرد اضف ومايه بالجمع
نزرا قد ردف وقد تمييز المايه بمفرد منصوب كقوله وهو الربيع بن ضبع الفزاري اذا عاش الفتي مايتين
عاما فقد ذهب المسرة والفتاء فعاما تمييز منصوب بعد مايتين قال ابن مالك وذلك يقوي ما اجازه
ابن كيسان من نحو الالف والمايه دينارا بالنصب ويويده قول حذيفة رضي الله عنه ونحن ما بين
الست مايه الي السبع مايه بالنصب فاجري ال في تصحيح نصب التمييز مجري التنوين والنون وروي بخفض
مايه علي زيادة ال او تقدير مضاف مصاحب مماثل للمصحوب ال او ابدال مايه من المخفوض علي انابة المفرد
عن الجمع مثل جنات ونهر والحق ان البيت ضرورة والرواية شاذة فصل فاذا جاوزت
العشرة جيت بكلمتين الاولي النيف بفتح النون وتشديد اليا مكسورة وقد تخفف كهين واصله الواو
من ناف ينوف اذا زاد قال ابو زيد وهو التسعة فما دونها وقال ابو جعفر النحاس في شرح المعلقات
النيف من العدد ما جاوز العقد الي الثلاثه هذا قول اهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كلما زاد علي العقد
فهو نيف حتي يبلغ العقد الثاني انتهي ملخصا والعقد ما كان من رتبة العشرات المعد او المايات او الالوف
وحكمت لها اي للكلمة الاولي وهي النيف في التذكير والتانيث بما ثبت لها قبل ذلك التركيب فاجريت
الثلاثه والتسعة وما بينهما علي خلاف القياس واجريت ما دون وهو الاحد والاثنان علي القياس
الا انك تاتي باحد واحدي بابدال الواو همزة فيهما الا ان الاول شاذ لازم غالبا والثاني مطرد علي الاصح كاناح
واكاف ولهذا نبهوا علي الاصل في احد فقالوا وحد ولم ينبهوا عليه في احدي واتوا باحد واحدي مع التركيب
مكان واحد وواحدة مع الافراد خوف الالتباس بالصفة ويبني الجميع من النيف والعقد بعد التركيب علي الفتح
لقصد الخفة لثقل التركيب اما بنا الكلمة الاولي فلانها نزلت منزلة صدر من عجزها واما بنا الثانيه فلتضمنها
حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين الا اثنين واثنتين فعربهما بالالف رفعا وباليا جرا و
نصبا كالمثني لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد وقيل مضافين اليه وعليها فالعقد
مبني لتضمنه معني حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه الي ان اثنين واثنتين مبنيان مركبان

مع

مع العقد كسائر اخواتها ورد بانهما لو كانا مبنيين لزما اليا لانها نظيرة الياء الفتحة في الواحد ولهذا قالوا الاثنين لهالك
والاثناني وللشاح اليا الاشمانية مفتوحة في ثمانية قاله السهيلي في الروض ولك اسكانها كما في معدي كرب ويقل
حذفها مع بقا كسر النون لانها زايدة تحذف ويبقي الكسرة دليلا عليها فاشبهت ياعباد فاتقون
ويقل حذفها مع فتحها اي النون لانها لما كانت تضم في الافراد اذا كان الاخر النون كقوله لها ثنايا اربع حسان
واربع فثغرها ثمان جعلت فتحة بنا علي التركيب والكلمة الثانية من الكلمتين العشرة وترجع بها الي القياس
في التذكير مع المذكر والتانيث مع المونث فتجردها من التا مع المذكر وتونثها مع المونث رجوعا الي الاصل
ليلا يجمع بين علامتي تانيث وتبنيها علي الفتح مطلقا سواء كانت مع اثنين واثنتين ام مع غيرهما اما
بناوها مع غيرهما اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة لشبهة الاضافة والاسم اذا وقع موقع
الحرف بني واما بناوها مع غيرها فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبني علي السكون وخالفت في البناء
حكم ما وقعت موقعه تنبيها علي الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف واذا كانت العشرة مختومة بالتاء سكنت
شينها في لغة الحجازيين فانهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
وكسرها في لغة التميميين تصم تشبيها بكتف وبعضهم وهم الاقلون من بني تميم فتحها ابقاء لها علي اصلها من
الفتح وبذلك قرا ابن يزيد بن القعقاع فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر
احترازا من توالي المتحركات قاله في المفصل وقد تبين مما ذكرنا انك تقول عندي احدي عشر عبدا واثنا عشر
رجلا بتذكيرهما اي النيف والعقد من المثالين وثلاثة عشر عبدا بتانيث الاول وهو ثلاثة وتذكير الثاني وهو
عشر وتقول عندي احدي عشرة امة واثنتا عشرة جارية بتانيثهما اي النيف والعقد من المثالين وانما
جمعوا بين تانيثين في احدي عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنتا عشرة اما لان التاء بدل من الياء
وليست للتانيث ولانها زايدة للالحاق باصلها واما لان اثنان واثنتان معربان وعشرة مبنيه والمبني
غير المعرب وكانهما اسمان مضاف ومضاف اليه واما لانهما متضايفان حقيقة بدليل حذف النون قاله
الموضح كل ذلك قد قيل والسوال عندي من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر
وخامسة عشرة في المونث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما علي الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في الباقي فدل علي
انهم اغتفروا حالة الكلمتين قبل التركيب انتهي وتقول عندي ثلاث عشرة بتذكير الجزو الاول وتانيث
الجزو الثاني والي هذا الفصل اشار الناظم بقوله واحدا اذكر وصلنه بعشر الابيات السته فاذا جاوزت التسعة
عشر في التذكير والتسع عشرة في التانيث استوي لفظ المذكر والمونث تقول عندي عشرون عبدا
وعشرون امة وثلاثة عبدا وثلاثون امة والمدار في التذكير والتانيث علي التمييز وتمييز ذلك كله
مفرد منصوب نحو اني رايت احدي عشر كوكبا ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر وواعدنا موسي
ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما
فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة
واما قوله تعالي وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فاسباطا ليس بتمييز لانه وانما هو بدل من

اثني عشرة بدل كل من كل والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة قاله الشلوبين وابن ابي الربيع وغيرهما ولو
كان اسباطا تمييزا عن اثنتي عشرة لذكر بتشديد الكاف العددان ولقيل اثني عشر بتذكيرهما وتجردهما
من علامة التانيث لان السبط واحد الاسباط مذكر فكان يجب ان يتجرد التا من عدده وزعم الناظم في شرح
الكافيه انه لا حذف وان اسباطا تمييز وان ذكر ما رجح حكم التانيث في اسباطا لكونه وصف بامما جمع
امه كما رجح اي التانيث في شخوص ذكر كاعبان ومعصر في قوله وكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص
كاعبان ومعصر وكان القياس ثلاثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه لما فسره بكاعبان ومعصر وهما مؤنثان
رجح تانيثه وما ذكره الناظم في الاية مخالف لقوله في شرح التسهيل ان اسباطا بدل لا تمييز انتهى والقول
بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعنا اسباطا لفاتت
فايدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القران عليه والقول بانه تمييز مشكل على قولهم ان
تمييز العدد المركب مفرد واسباط جمع وقال الجوهري يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف
واقيمت الصفة مقامه وانما نعت الاسباط وانث العدد وهو واقع على الاسباط لانه بمعنى فرقة وامة
كقوله ثلاثة انفس يعني رجالا فارتكب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفرا الى جواز جمع التمييز
وظاهر الاية يشهد له ويشهد له ايضا ما روي من قول ابن مسعود رضي الله عنه قضي في دية الخطا عشرين بنت
مخاض وعشرين بني مخاض وخرج ابي حيان على ان بني مخاض حال من عشرين او نعت لها والتمييز محذوف وخلاف
الاصل والى تمييز المركب اشار الناظم بقوله وميز وامركبا بمثل ما ميز عشرون فسوينها فصل
ويجوز في العدد المركب غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود ويستغني عن التمييز نحو
هذه احد عشر زيد فهذه مبتدا واحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة
لان ما بعدهما في اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع
موقعها ولا كذلك الباقي ويجب حينيذ عند البصريين بقاء البنا في الجزين معا كما يبقى مع التمييز وحكى
سيبويه الاعراب في اخر الجز الثاني بحسب العوامل وابقا الجز الاول على بنايه على الفتح كما في بعلبك
فتقول هذه احد عشر زيد ورايت احد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد بفتح احد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في
الثاني وجره في الثالث والفتحة في النصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بنا وهذه فتحة
اعراب وقال سيبويه في هذه اللغة هي لغة رديه وقال الاخفش حسنه واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى
ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاسما الى اصلها من الاعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف
نحو كم رجل عندك انتهى وقد يفرق بين ما بناوه اصلي فلا يرد الى الاعراب وما بناوه عارض بسبب التركيب فيرد
اليه بادني ملابسه والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اضيف عدد مركب يبقى البنا وعجز قد يعرب وحكى الكوفيون
وجها ثالثا وهو ان يضاف الجز الاول الى الجز الثاني فيعرب الجز الاول بحسب العوامل ويجر الجز الثاني
بالاضافة كما في عبد الله نحو ما حكي الاخفش انه سمع ممن سمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت
خمسة عشرك برفع خمسة وجر عشرك واجاز الفرا هذا الوجه وهو اعراب المضافين دون اضافة

الي

الي مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة
واعراب خمسة بحسب العوامل انشد الفرا قوله وهو نقيع بن طارق علي ما قيل كلف من عنايه وشقوته بنت
ثماني عشر من حجته فبنت مفعول ثاني بكلف ومفعوله الاول مستتر فيه قايم مقام الفاعل وثماني مضاف اليها
وعشر بالتنوين مجرورة باضافة ثماني اليها ولم يضف الي مستحق العدد والعنا بفتح العين المهملة التعب و
المشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا في الشعر
مردود بان الكوفيين اجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح فصل
ويجوز ان تصوغ اي تشتق من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم الفاعل على وزن فاعل كما تصوغه من
فعل المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله وصغ من اثنين فما فوق الي عشرة كفاعل من فعلا فتقول ثاني
وثالث ورابع الي العاشر كما تقول من فعل المتعدي ضارب ومن اللازم قاعد الا ان الاشتقاق من اسما العدد سماعي
لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كترب يداك من التراب واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين في علم
الاشتقاق ويستثنى من ذلك اذا اريد به معنى فاعل فان له فعلا كما صرح به في التسهيل فيكون مصوغا من
المصدر قال في شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة انه مصوغ من الثلاث
الى العشر وهي مصادر ثلاث الاثنين الى عشرت التسعة انتهى وفي الصحاح عشرت القوم اعشرهم اذا صرت عاشرهم
واسم الفاعل من العدد يجب منه ابدا ان يذكر مع المذكر ويونث مع المونث على القياس كما يجب ذلك مع ضارب
ونحوه من اسما الفاعلين فاما دون الاثنين فانه وضع على ذلك الحكم من اول الامر فقيل في المذكر واحد
وفي المونث واحدة وهما من وحد يحد ولكن في اسم الفاعل المذكور وهو ثان وعاشر وما بينهما ان تستعمله بحسب
المعنى الذي تريده على سبعة اوجه احدها ان تستعمله مفردا عن الاضافة ليفيد الاتصاف بمعناه
مجردا عن الاتصال بالعشرة فتقول ورابع ومعناه حينيذ واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثا ورابعا
قال النابغة الذبياني توهمت ايات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع والمعنى وهم في وهمي اي وهي
علامات للدار فعرفت العلامات بعد ستة اعوام وهذا العام الذي انا فيه سابع الوجه الثاني ان تستعمله
مع اصله الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير واليه اشار الناظم
بقوله وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه فتقول خامس خمسة اي بعض جماعة منحصرة في خمسة اي واحد
من خمسة لا زايد عليها ويجب حينيذ اضافته الى اصله كما مثل كما يجب اضافة البعض الى كله كيد زيد
قال الله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين فثاني حال من الها في اخرجه واثنين مضاف اليها وقال الله
تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة فثالث خبر ان وثلاثة مضاف اليهم وزعم الاخفش وقطرب
من البصريين والكسايي وثعلب من الكوفيين انه يجوز اضافته وهو الفرع الى الثاني وهو الاصل ونصبه
به فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها كما يجوز ضارب زيد بجر زيد ونصبه وزعم الناظم في
التسهيل ان ذلك جايز في ثان فقط دون غيره وعلله في شرح التسهيل بان العرب تقول ثنيت الرجلين
اذا كنت الثاني منهما بعني ولا تقول ثلثت الرجال اذا كنت الثالث منهم ثم قال فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى

عدد لا فعله فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعمل لانه لا فعل له وتعقبه ابو حيان فقال تثنيت الرجلين يخالف
لنقل النحاة ثم هو ليس نصا في تثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز تثنية الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك
عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الافعال واذا جاز تثنيت الرجلين جاز تثنيت الاثنين ولا يتوقف في ذلك
الا الظاهري جامدا انتهى الوجه الثالث ان يستعمل مع ما دون اصله الذي صيغ منه بمرتبة واحدة لتفيد
التصيير والتحويل واليه اشار الناظم بقوله وان ترد جعل الاقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما فتقول هذا رابع
ثلاثة بتنوين رابع ونصب ثلاثة اي جاعل الثلاثة بنفسه اربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا
هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم اي الا هو مصيرهم اربعة ومصيرهم ستة ويجوز حينئذ اي حين
اذ كان بمعنى مصير اضافته الى ما دونه واعماله بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على نفي او استفهام
او ذي خبر او حال او موصوف كما يجوز الوجهان وهما الاضافة والاعمال في جاعل ومصير ونحوهما من
افعال التحويل والانتقال ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا ثاني واحدا نص
على ذلك سيبويه واجازه بعضهم وهو الكسائي وحكاه عن العرب فقال تقول ثاني واحد وحكى الجوهري ثان
واحدا وانما ساغ عمل فاعل من العدد لان له فعلا كما ان جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم
اي فصيرتهم ثلاثين اثلثهم فانا ثالثهم وهكذا الى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم فصيرتهم تسعين اتسعهم
فانا تاسعهم الا ان المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها فاذا تجاوزت ذلك
قلت كانوا تسعين فامايتهم على افعلتهم وكذا كانوا تسعمائة وتسعة وتسعين فالفتهم فانا ممي ومولف ومن
الغريب ما وقع في شرح موضحا ابن السراج لابي حسن بن الاهوازي كان القوم عشرة فحدعشتهم الى تسعتهم وهم
محدعشون وانا محدعش ومتسعش قال وكذا العقود يقال معشرن ومثلثن ومن المايه والالف ممي ومولف
لان فعلها امأى وآلف انتهى الوجه الرابع ان تستعمله ليفيد الاتصاف مع العشرة بمعناه حال كونه
مقيدا بمصاحبة العشرة وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة فتقول حادي عشر بتذكيرهما على القياس
وحادية عشرة بتانيثهما على القياس ايضا وكذا تصنع في البواقي تذكر اللفظين مع المذكر وتونثهما مع
المونث تقول الجزء الخامس عشر بتذكيرهما والمقامة السادسة عشرة بتانيثهما وحيث استعملت الواحد
والواحدة مع العشرة او ما فوقها كالعشرين فانك تقلب فاءهما وهو الواو الى موضع لامهما وهو الدال وتقول
حاد وحادوة وتصيرها اي الواو ياء لان الواو اذا تطرفت اثر الكسر قلبت ياء وتاء التانيث في حكم الانفصال
الا انك تقول حادي بالاعلال قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين ولا تقول حادية لتحرك
الياء فقول بحذف الياء ووزنه عالف وحادية باثبات الياء ووزنها عالفة لانهما من الوحدة وحكى الكسائي
عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلتزم القلب كل العرب الوجه الخامس ان تستعمله معها اي مع العشرة
ليفيد معنى ثاني اثنين وهو انحصار العدة فيما ذكر ولك في هذه الحالة ثلاثة اوجه احدها وهو
الاصل ان تاتي باربعة الفاظ اولها الوصف وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كون الوصف مركبا مع
العشرة واللفظ الثالث ما اشتق منه الوصف والرابع عشرة حال كون ما اشتق منه الوصف مركبا مع العشرة
وتضيف

وتضيف جملة التركيب الاول وهو الوصف المركب مع العشرة الى جملة التركيب الثاني وهو ما اشتق منه الوصف
المركب مع العشرة فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة
وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضاف وجملة التركيب الثاني مضاف اليها
الوجه الثاني من هذه الحالة ان تحذف عشر من التركيب الاول استغناء به في التركيب الثاني ويعرب الجزء
الاول من اول التركيبين لزوال التركيب منه وتضيفه الى جملة التركيب الثاني فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر
برفع ثالث بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر قال ابو حيان وهذا الوجه احد كثر استعمالا وجايز اتفاقا واعراب
اسم الفاعل فيه لعدم التركيب وقياس من اجاز الاعمال في ثاني اثنين ان يجيزه هنا انتهى الوجه الثالث من هذه
الحالة ان تحذف العقد وهو العشرة من التركيب الاول وتحذف النيف وهو الثلاثة في مثالنا من التركيب
الثاني ولك في هذا الوجه المشتمل على الحذفين المذكورين وجهان احدهما ان تعربهما لزوال مقتضي
البناء وهو التركيب فيهما فتجري الاول وهو الوصف بمقتضي حكم العوامل في الرفع والنصب والجر وتجر الثاني
وهو العقد بالاضافة دائما فتقول جاني ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر في الاحوال الثلاثة ثة
واعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور قال ابو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا الاتباع لما فيه
من الاجحاف الوجه الثاني من هذين الوجهين ان يعرب الجزء الاول وهو الوصف بحسب العوامل ويبني الجزء الثاني
وهو العقد على الفتح حكاه الكسائي ويعقوب ابن السكيت وابن كيسان ووجهه انه اعرب الاول لزوال
وقد ما حذف من الثاني فبقي البناء بحاله لنية الصدر ونظيره لا حول ولا قوة الا بالله فمن فتح قوة فانه بني
مع كلمة اخرى ثم حذفها وبقي البناء بحاله قاله ابن مالك قال ابو حيان ولا يقاس على هذا الوجه خلافا لزعم
بعضهم وهو ابو محمد بن السيد انه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه فتقول جاني ثالث
عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزءين على الفتح في الاحوال الثلاثة وهذا امر مردود لانه لا دليل
حينئذ اي حين اذ بنيا على ان هذين الاسمين متنوعان من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الجزء الاول
فانه يدل على ان هذين الاسمين متنوعان من تركيبين ولم يذكر الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم هذا الا
الثالث وهو ان تحذف العقد من الاول والنيف من الثاني بل ذكرا مكانه في الكتابين المذكورين ان تقتصر
على التركيب الاول باقيا صدره وذكرا اي الناظم وابنه ان بعض العرب يعربه زاد انه حكى ذلك ابن
السكيت قال الموضح والتحرير ما قدمته من الاستعمال الثالث الوجهيه وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من
اعراب الاول انما هو فيما اذا حذف العقد من الاول والنيف من الثاني لا فيما اذا اقتصر على التركيب الاول بخاصة
وما ذكره الناظم وابنه تجب حمله على تركيب واحد والاقتصار قال ابو حيان انه باطل لانه يلبس بالمبني اصله تركيب
ورده الموضح في الحواشي بان الذي اجازه ابن مالك في التسهيل لا يمنعه بشرط وانه يقال حادي عشر وليس في كلامه ما
يقتضي انه منتزع من تركيبين انتهى وعبارة النظم ناطقة بما قال ابو حيان فان قوله وشاع الاستغنا بحادي عشر
معناه استغنا بحادي عشر عن تتمة التركيب والحاصل في هذه المسئلة خمسة اوجه الاول الاتيان باربعة الفاظ و
اليه يشير قول النظم وجي بفاعل تركيبين وهو قليل الاستعمال حتى ان بعضهم منعه الثاني ان تحذف عقد الاول والنيف

بثب قول الناظم او فاعلا بحاليه اضف الي مركب الثالث حذف هذا وبنيف الثاني وبنا رما بقي الرابع حذف فيهما اعراب
ما بقي الخامس اعراب الوصف مع حذف عقده وبنا عشر مع حذف نيفه الوجه السادس من اوجه استعمال اسم
الفاعل ان يستعمله معها اي مع العشرة لافادة معني رابع ثلاثة فيكون بمعني جاعل وليس بمسموع فانه ايضا
ما ربعه الفاظ ولكن يكون اللفظ الثالث سوا دون ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر
اجاز ذلك سيبويه وجماعة من المتقدمين قياسا ومنعه بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين وقوفا مع السماع
وعلي الجواز فيتعين بالاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض باضافة التركيب الذي
اليه ويمتنع النصب وان كان الوصف فيه بمعني جاعل لان عمل الوصف انما ياتي مع تنوينه واقترانه بال وهما
متنفيان مع التركيب ومن ثم اجاز بعض النحويين هذا ثان احد عشر وثالث اثني عشر بتنوين الوصف ونصب ما
بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة ولك اذا اتيت بتركيبين ان تحذف العشر من الاول الاول فتقول
رابع ثلاثة عشر وليس مع ذلك لحذف العشرة من الاول ان تحذف النيف من التركيب الثاني وتقول رابع عشر
بفتحها للالتباس بالبس اصله تركيبين ويقتضي البناء في الجزين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه
وبزوال الالتباس باعراب الاول كما ذكر في الوجه الخامس ولم اره مسطورا الوجه السابع ان تستعمله مع
العشرين واخواتها الي التسعين فتقدمه في اللفظ وتعطف عليه العقد بالواو خاصة فتقول حادي
عشرون وحادية وعشرون وكذا الباقي والي ذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد
بحالتيه قبل واو يعتمد وهذا لا يختص باسم الفاعل بل العشرين واخواتها مع النيف ثلاثة احكام وجوب تاخيرها
عنه لان الاقل سابق للاكثر طبعا ووجوب عطفها عليه ابن بيطا ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد
والواو للجمع ولكل منها كلام يخصه او هذا باب كناية العدد وهي ثلاثة كم وكاي وكذا
شرح يكشف عن حقيقة امرها اما كم فتنقسم الي استفهامية بمعني اي عدد قليلا كان او كثيرا ويستعملها من
يسال عن كمية الشي والي خبرية بمعني عدد كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير ويشتركان في خمسة امور احدها
كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة والمقدار والكمية والثاني كونهما مبنيين وسبب بنايهما مشابهة
الحرف في المعني وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع او في الوضع
علي حرفين والثالث كون البنا فيهما علي السكون وهو الاصل في البنا والرابع لزوم التصدير فكل منهما له صدر الكلام
والخامس الاحتياج الي التمييز لان كلا منهما عدد مجهول ويفترقان في خمسة امور ايضا احدها ان كم الاستفهامية
تمييزها منصوب مفرد والي ذلك اشار الناظم بقوله ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين نحو كم عبدا ملكت
بفتح تا الخطاب اما افراده فلازم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب
جمهور البصريين وما اوهم الجمع يحمل علي الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الاخفش الي جواز جمعه ان كان السوال
عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان واما نصبه ايضا ففيه ثلاثة مذاهب احدها انه
ملازم واليه ذهب الفرا والزجاج والفارسي والثاني انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا علي الخبرية والي
لا يجوز جره مطلقا وهو مذهب النحويين والثالث انه يجوز جره بمن مضمرة جوازا ان جرت كم بحرف والي ذلك اشار الناظم
بقوله

بقوله واجز ان تجره من مضمرا ان وليت كم حرف جر مظهرا نحو كم درهم اشتريت ثوبك هذا هو المشهور ولم يذكر
سيبويه جره الا اذا دخل علي كم جار ليكون حرف الجر الداخل علي كم عوضا من اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج الي
ان جر التمييز انما هو باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه فكذلك ما كان
بمنزلته قاله ابن خروف وتمييز الخبرية مجرور باضافتها اليه حملا لكم علي ما هي مشابهة له من العدد وقال الفرا علي
اضمار من لان كثرة دخولها علي تمييز كم الخبرية جاز اضمارها لدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز في
شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل مفردا او مجموعا لان كم بمنزلة عدد مفرد يضاف الي تمييزه تارة الي
جمع كالعشرة فما دونها وتارة الي مفرد كالماية فما فوقها فاستعمل بالوجهين اجرا له مجري الضربين نحو كم رجال جاوك
كما يقال عشرة رجال جاوك وكم امراة جاتك كما يقال ماية امراة جاتك والافراد اكثر في الاستعمال وابلغ في المعني
من الجمع حتي ادعي بعضهم ان الجمع علي نية معني الواحد فكم رجال علي معني كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يودي
معني الجمع نحو كم قوم صدقوني والي ذلك اشار الناظم بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة او مايه والامر الثاني ان تختص
بالزمن الماضي كرب بجميع التكثير فيهما ولهذا فلهذا لا يجوز كم غلمان ساملكهم كما لا يجوز رب غلمان ساملكهم
لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ويجوز في الاستفهامية كم عبدا ستشتريه لان
الاستفهام لتبيين المجهول والامر الثالث ما يختص به الخبرية ان المتكلم بها لا يستدعي اي لا يطلب جوابا من مخاطبه
لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فانه مستخبر والامر الرابع انه اي المتكلم بالخبرية يتوجه اليه التصديق
والتكذيب لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لانه مستفهم والانشا لا يحتمل ذلك
والامر الخامس انما يختص به الخبرية ان المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام لانه خبر والخبر لا يتضمن معني
الاستفهام نحو كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون بخلاف المبدل من الاستفهامية فانه يجب اقترانه بهمزة
الاستفهام لتضمنها معني الاستفهام ولهذا يقال كم مالك اعشرون ام ثلاثون فكم في موضع رفع بالابتدا وما لك خبر
عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس واعشرون بدل من كم وام عاطفة وفيها معني الاستفهام وتسمي معادلة الهمزة
وثلاثون معطوف علي عشرين تنبيه يروي قول الفرزدق وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير كم عمة لك يا جرير
وخالة فدعا قد حلبت علي عشاري بجر عمة وخالة علي ان كم خبرية وبنصبهما فقيل انهما تمييز بنصب تمييز
الخبرية مفردا اي كثير من عماتك وخالاتك من جملة خدمي وقيل علي الاستفهام التهكمي اي اخبرني بعدد عماتك
وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما اي الجر والنصب فهي اي كم مبتدا وجملة قد حلبت خبره
افرد الضمير حملا علي لفظ كم والتا في حلبت للجماعة لانها في المعني عمات وخالات ويروي برفعهما علي الابتدا
لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بلك وبفدعا محذوفه مدلول بالمذكور اذ ليس المراد تخصيص الخالة
بوصفها بالفدع كما حذف لك مع خالة استدلالا عليها بلك الاولي وقد حلبت خبر العمة او الخالة وخبر الاخري
محذوف والاتي قد حلبتا لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعني نظير زينب وهند قامت والتا في
حلبت علي هذا للوحدة لانها عمة وخالة واحدة وكم علي هذا الوجه محلها نصب علي المصدرية او علي
الظرفية الزمانية اي كم حلبة علي المصدرية او كم وقتا علي الظرفية والفدعا بسكون الدال المهملة من الفدع بفتح الفا

وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى تنقلب الكف والقدم الى انسيها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة
والباحج عثر اء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الايسر على راي ابي زيد والايمن على راي الاصمعي والعشار بكسر العين
جمع عشرا وهي الناقة التي في عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ومعنى على كذا مبني لان على تستعمل في الصحاح ان
اللام تستعمل في النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت واما كاين فبمنزلة كم الخبرية في خمسة امور في افادة التكثير
في الابهام وفي لزوم التصدير وفي البنا وفي اخرار التمييز الا ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة بخلاف كم قال
الله تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب بخلاف كم كقوله اطرد الياس بالرجا فكاين آلما
حم يسره بعد عسر فالمد بعد الهمزة على وزن فاعلا من الم يالم اذا توجع منصوب على التمييز لكاين واطرد امر من طرد
يطرد كقتل يقتل والياس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى
قدر يقول لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكاين تخالف كم في امور
منها انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم
حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها انها لا تقع مجرورة خلافا لابن
قتيبة وابن عصفور فانهما اجازا بكاين تبيع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع مفردا واما كذا فيكنى بها عن
العدد القليل والكثير وتوافق كاين في اربعة امور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية
والبنا والابهام والافتقار الى التمييز بمفرد وتخالفها في ثلاثة امور احدها انه يجب في تمييزها النصب
فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصب في الاضافة فابقي على ما كان
عليه خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب بالجر قياسا على العدد
الصريح وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الجر في على البدل منه واو الثاني انها ليس لها الصدر
فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى بعد
بوساك ذاكرا كذا وكذا الطفا به نسي الجهد والى كاين وكذا اشار الناظم بقوله ككم كاين وكذا وينصب تمييز ذين
او به صل من تنصب **هذا باب الحكاية** وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده وهي ثلاثة
انواع مطردة بعد القول وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص باي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل
مطردة بعد القول وفروعه من الفعل والوصف بانواعها نحو وقولهم انا قتلنا المسيح قال اني عبد الله اذ قال
ابرهيم الاية قل ان ربي يقذف بالحق والقايلين لاخوانهم هلم الينا فيحكي الجمل على ترتيب اللفظ ويجوز
حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قايم قال عمرو قايم زيد بعكس الترتيب فان كانت الجملة ملحونة تعين
المعنى في حكايتها على الاصح صونا عن ارتكاب اللحن ولئلا يتوهم ان اللحن نشا عن الحاكي فعلى هذا اذا قال شخص جاء
زيد بالجر واردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيدا لتنبيه بالاسناد الى
لحنه والا توهم انه نطق به على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجر مراعاة للفظه
وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال ان في الدار قرشيا
وكقول ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا فانه سمع قوما يقولون الناس
ينتجعون

ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم ناقة قاله الزجاج في جمله قال ابن مالك في شرح
الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة رضي الله عنهم فلان بن ابو فلان بالواو
كانه قيل فلان ابن المقول فيه ابو فلان فالمختار فيه عند المحققين ان يقرا بالياء وان كان مكتوبا بالواو
كما يقرا الصلوة والزكوة بالالف وان كانا مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطق به منقلب عن واو
انتهى وعندي انه يقرا بالواو لوجهين احدهما ان الغرض انه يحكي وقراته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلوة
والزكوة فانهما غير محكيين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم في اول احواله
وذلك واما حكاية حال المفرد في الاستفهام فان كان المسول عنه نكرة مذكورة والسوال باي او من
حكى في لفظ اي ولفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتانيث وافراد
وتثنية حقيقة او صالحة لوصفها بها وجمع سالم موجود فيه او صالح لوصفه به تقول لمن قال رايت رجلا
وامراة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات ايا في حكاية رجلا وايه في حكاية امراة وايين بالتثنية في
حكاية غلامين وايتين في حكاية جاريتين وايين بالجمع في حكاية بنين وايات في حكاية بنات وقولنا في
التثنية او صالحة لوصفها بها ليشمل رايت شاعرا وكاتبا فانك تقول في حكايتهما ايين مع انها ليسا مثنيين
صناعة الا انها يوصفان بالتثنية فتقول الطريفين وقولنا في الجمع السالم او صالح لوصفه به ليشمل ما رايت
رجالا او نسا فانك تقول في حكاية الاول ايين وفي حكاية الثاني ايات مع انها ليسا جمع سلامة الا
انها يوصفان بجمع السلامة فتقول رايت رجالا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع
بالفاعلية والمجرور واختلف في الحركات اللاحقة لاي فقيل حركات واي بمنزلة من في موضع بالابتدا
والخبر محذوف وقيل هي حركات اعراب فاذا وقعت سوالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل فقيل اي
فاي فاعل بالفعل وهو سابق عليها في التقدير لان الاستثبات بين السدر فكانك اعدت ما قاله السايل
وكانك انما ذكرت ايا فقط ويجوز ان يصرح بالفعل موخرا توكيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد
البصريين انه يتعين كونها مبتدا والخبر محذوف تقديره اي قام لان الفاعل لا يتقدم والاستفهام لا يتاخر
والكوفيون يجيزونها فان سالت بها عن منصوب او مجرور فقياس قول البصريين انها مبتدا والخبر محذوف
والحركة للحكاية او معموله لمحذوف متاخر ولك ان تصرح به توكيدا مع التاخر فتقول ايا رايت وباي مررت و
عند الكوفيين منعها وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو اولى للمطابقة وكذلك تقول في من اذا حكيت بها
النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حدها تذكيرا وتانيثا كما تقدم من الامثلة الا انهما
فرقا من اربعة اوجه احدها ان ايا عامة في السوال فيسال بها عن العاقل كما مثلنا من قولنا رايت رجلا
الى اخره وعن غيره كقول القايل رايت حمارا وحمارين اوايا اوايين وحمرا اوايات ومن خاصة با
لسوال عن العاقل الفرق الثاني ان الحكاية في اي عامة في الوصل والوقف يقال جاني رجلان فتقول
ايان بالوقف والاسكان او ايان يا هذا بالوصل والحكاية في من خاصة بالوقف تقول لمن قال جاني رجلان
منان بالوقف والاسكان في النون وان وصلت قلت من يا هذا بالسكون وبطلت الحكاية لما ياتي انك



انك تقول في حكاية المذكر منو ومنا ومني وهذه الاحرف كاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف فاما قوله
وهو شمر بن الحارث الضبي او تابط شرا اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما والقياس من انتم
فنادر في الشعر وحمله سيبويه على لغة من قال ضرب منو منا قال انا يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كاي
مجموع بالواو والنون وقال الكسائي ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الزوايد في الوصل قال ابن خروف وتوجيه
سيبويه اجود وهو ان يكون معربا وجمعه كاي وحكى الكوفيون ان منهم من يقول منانت ومنان انتما و
منون انتم فيكون البيت على هذا ولا يقاس عليه خلافا ليونس ووجهه انه سمع بعض العرب يقول ضرب من
منا ومنونا لمن قال ضرب رجل رجلا وحكاه عنه سيبويه ووجهه انه ازال الاستفهام عن صدريته
واعرب احدهما فاعله والاخر مفعوله في الاولين وحكاها في الوصل في الباقين واستبعده سيبويه وفي
هذا البيت شذوذان اخران احدهما انه حكى الضمير في اتوا وهو معرفه وليس وجه شذوذه انه حكى
الضمير في اتوا وهو معرفه وليس وجه شذوذه انه حكى مقدرا خلافا للشارح والثاني انه حرك النون وحكمها
السكون وعموا بكسر العين المهمله اي انعموا وظلاما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا اي انعموا في ظلامكم وكونه تمييزا
اي من جهة ظلامكم انتهى والاول اولى ويؤيده انه ينشد عموا صباحا وهو انشاد صحيح وقع في قصيدة حائيه منسوبه
الى جذع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في الامالي على انه لا يحسن ان ظرفا اذ ليس المراد انهم يعموا في ظلام ولا في
صباح وانما المراد انهم نعم ظلامهم وصباحهم انتهى العرق والثالث ان ايا يحكى فيها حركات الاعراب غير مشبعة
فتقول في حكاية المفرد المرفوع اي وفي حكاية المنصوب ايا وفي حكاية المجرور اي وتجب في من الاشباع للحركات
في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى فتقول لمن قال جاءني رجل منو ولمن قال رايت رجلا منا ولمن قال مررت
برجل مني ومن العرب من يحكي بمن اعراب المسؤول عنه فقط ولم يزد علامة التانيث والتثنية والجمع فتقول لمن قال
قام رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او نساء منو في الجميع وفي النصب منا وفي الجر مني وما ذكره من
ان الواو والالف والياء نشات من حركات الاشباع وان الحركات حكاية هو قول السيرافي وزعم ان الحركات حكاية
وانهم اشبعوا بيانا للحركة في الوقف اذ لا يوقف على متحرك ورد بان الحركات انما يبين بها السكت وبالالف في انا
وحيهلا خاصة وبان الموضوع للوقف ولا حركة فيه وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة بالاعراب فالحروف
اجتلبت اولا للحكاية ولزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه ابو حيان وقال بعضهم الحرف عوض عن
التنوين فاذا قيل منو فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين وكذا منا ومني ورده ابو حيان بان ذلك لغة قليلة
وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لان قياس النكرة اذا اعيدت ان تعاد
بلفظ المعرفة لئلا يتوهم انها غيرها العرق الرابع ان ما قبل تاء التانيث في اي واجب الفتح تقول ايه وايتان
كما تقول ايه وايتان ويجوز الفتح والاسكان في من اذا اتصل بها تاء الحكاية تقول منه بفتح النون وقلب التاء
هاء ومنت بسكون وسلامة التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بالوقف
ومنتان ومنتان بسكونها والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية وانما عبرنا بتاء الحكاية دون تاء التانيث
لا يسكن ما قبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا انها للتانيث والقول بانها في ايه للتانيث وفي
منه

منه للحكاية بمجرد عناية وانما كان الارجح الفتح في المفرد لان التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها
لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالالف والتاء منات باسكان التاء للوقف هذا حكم
غير العطف واما العطف فاذا قال جاءني امراة ورجل فانك تقول من ومنو واذا قال جاءني رجل وامراة فانك تقول
من ومنه فتلحق العلامة اخر الكلام لانه محل الوقف دون ما قبله لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال جاءني رجال
ونساء قلت من ومنات فاذا قال مررت بنسوة ورجل قلت من ومني واذا اختلط ما لا يعقل بمن يعقل جعلت
السؤال عما لا يعقل باي وعن من يعقل بمن فاذا قال رايت رجلا وحمارا قلت من وايا واذا قال مررت بحمار ورجل
قلت اي ومني واذا قال رايت ثوبا وغلاما قلت اي ومنا وكذلك ما اشبهه ذكره الزجاج ثم انتقل الى النوع
الثالث وهو حكاية العلم وجعله قسيما لقوله اولا فان كان المسؤول عنه نكرة فقال وان كان المسؤول عنه علما
لمن يعقل غير مقرون بتابع من التوابع الخمسة واداة السؤال من غير مقرونة بعاطف فالحجازيون يحكون
حكاية اعرابه فيقولون من زيدا لمن قال رايت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد فالفتحة و
الكسرة للحكاية والرفع في موضعها مقدر لان الرافع بعد من مبتدا خبره من عند الجمهور او خبر مبتداه من
عند سيبويه وان كان المحكي مرفوعا كقولك من جاء زيد لمن قال جاءني زيد برفع ما بعد من على اللغتين ويختلف
التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الاعراب مقدرا لاشتغال اخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع
في التقدير وعلى لغة التميميين فالحكم ظاهر وتبطل الحكاية في نحو اي زيدا لان اداة السؤال غير من وفي نحو ومن زيد
لاجل العاطف الداخل على من وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية خلافا ليونس في اجازته حكاية جميع
المعارف وفي نحو من شدقم لانتفاء العقل وفي نحو من زيد الفاضل لوجود التابع وهو التابع واستثني من
من ذلك ان يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرايت زيد بن عمرو او علما معطوفا بالواو خاصة كرايت زيدا وعمرا
فيجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو ولمن قال مررت
بزيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو بنصب زيدا في الاول وخفضه في الثاني وتقول لمن قال رايت زيدا وعمرا من زيدا
وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس وجماعة الى ان عطف احد
الاسمين على الاخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد من ومدرك
الحجازيين ان الاعلام كثرت في كلامهم فاجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط احد الكلامين بالاخر وشرط
ان يكون الحكاية بمن دون اي لوجهين احدهما كثرة استعمالهم لها دون اي قاله سيبويه والثاني ان من مبنية
لا يظهر معها قبح الحكاية لسكونها على كل حال بخلاف اي فانه لو حكي فيها لقيل اي زيدا واي زيد برفع اي فيهما
ونصب زيد في الاول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف اعراب المبتدا والخبر قال ابن الضائع والاول
اولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجها ثالثا وهو كون من على حرفين واما شرط انتفاء التابع
فلانهم استغنوا باطالته عن الحكاية واستثني النعت بابن لانه صار مع المنعوت كشيء واحد واستثني
عطف النسق لانه ليس فيه بيان المتبوع فلا يبين الا بالحكاية واما اشتراط انتفاء اقتران العاطف
بمن فلان الغرض بالحكاية بيان ان المسؤول عنه هو المتقدم في الذكر لا غير فاذا عطف جملة السؤال على كلام

المسول صار في ذلك بيان ان المسول عنه هو الاول فلم يحتج للحكاية والى ذلك اشار الناظم بقوله والعلم
احكينه من بعد من ان عريت من عاطف بها اقترن هذا باب التانيث اعلم ان من المعاني
المدلول عليها بالالفاظ اشخاص الجواهر وهي على قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وانثى ولما كان
التانيث فرع التذكير لان الاصل في جميع الاشيا التذكير كما قال سيبويه احتاج المونث لعلامة تميزه من
المذكر وهي اما تا متحركة بوجوه الاعراب وتختص بالاسما كقايمة وهاويه وتبدل في الوقف ها فلذلك
رسمت بالها او تا ساكنة وتختص بالافعال كقايمة الماضية كقامت ونعمت واما الالف مفردة عن الف
قبلها كحبلى وسكرى او الف قبلها الف زايده فتقلب هي اي الالف الثانيه كحمرا وهذا مذهب الجمهور من
البصريين وذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها معا علامة التانيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة
التانيث وليست مبدلة من الف التانيث والالفان المقصوره والممدوده يختصان بالاسما الظاهرة والى
التا والالف اشار الناظم بقوله علامة التانيث تا او الف ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة واما علقاه
فالالف مع وجود التا للالحاق بجعفر ومع عدمها للتانيث والعرب قد انثوا اسما كثيرة بتا مقدرة
ويستدل على ذلك التقدير بالضمير العايد عليها نحو النار وعدها الله الذين امنوا كفروا وحتى تضع
الحرب اوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مونثات بدليل عود ضمير المونث عليها
ولا يخفى ما في ترتيب الايات من المناسبة وما في مقابلة الحرب بالمصالحة من الطباق وبالاشارة اليها نحو هذه
جهنم فجهنم مونثة بدليل الاشارة اليها باشارة المونث وهي هذه وبثبوتها اي التا في تصغيره نحو عيينه واذينه
مصغر عين واذن من الاعضا المزدوجه فان التصغير يرد الاشيا الى اصولها وغير المزدوج مذكر كالراس
والقلب او بثبوتها في فعله نحو ولما فصلت العير فالعير مونثه بدليل تانيث فعلها وبسقوطها من عددها
كقوله وهو جيد الا رفقا بصف وساعدنيه ارى عليها وهي فرع اجمع وهي ثلاث اذرع واصبع فاذرع
جمع ذراع وهي مونثه بدليل سقوط التا من عددها وهو ثلاث والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اسام قدروا
التا كالكتف ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير فصل الغالب في التا ان تكون
لفصل صفة المونث من صفة المذكر كقايم وقايمه ومن غير الغالب في الاسما غير الصفات نحو رجل
ورجله وغلام وغلامه وفي الصفات التي تنزل على مقصدين وهي الصفات المختصة بالمونث كحايض
وطامث فان قصد بها الحدوث في احد الازمنه لحقتها التا فقيل حايضه وطامثه وان لم يقصد بها
ذلك لم تلحقها فيقال حايض وطامث بمعنى ذات اهلية للحيض والطمث ولا تدخل هذه التا الفاصلة
صفة للمونث من صفة المذكر في خمسه اوزان احدها فعول بفتح الفا بمعنى فاعل كرجل صبور بمعنى صابر
وامراة صبور بمعنى صابرة ما لم تدخله التا لعدم جريانه على الفعل ودخول التا على الصفة محمول
على فعلها قاله الشاطبي ومنه اي من فعول بمعنى فاعل وما كانت امك بغيا اصله بغوي اجتمعت فيه
الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا ثم ادغم اليا في اليا والا لو كان فعيلا بمعنى
فاعل لحقته التا وسال المازني جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الايه بحضرة الواثق بالله فلم ياتوا
بوجه

بوجه الصواب فساله الواثق عنها فاجاب بما قال الموضح واما قولهم امراة ملوله من الملل بمعنى ماله وقد لحقته
التا فالتا فيه ليست للفصل وانما هي للمبالغة بدليل دخوله في المذكر نحو رجل ملوله واما امراة عدوه اصله
عدووه بواوين ثم ادغم فشاذ لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على صديقه كما في عكسه وهو
حمل صديقة على عدوه في قوله اذا انا لم اخل وانت صديق والقياس صديقه وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون
النظير على نظيره ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التا الفاصله جوازا نحو ركوب وناقة ركوبه وانما لحقته
وان لم يجر على الفعل فرقا بين المقصدين والوزن الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامراة جريح بمعنى
مجروحه والعلة فيه ما تقدم وشذ ملحفة جديدة بالتا فانها بمعنى مجدوده وتلحقها التا فان كان
فعيل بمعنى فاعل لحقته لحقته التا الفاصله نحو امراة رحيمه وظريفه وانما لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون
فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف وظرف
ياتي على فعيل اطرادا اذا قصد كظاعل من ظرف بمعنى مفعول فان قلت مررت بقتيلة بني فلان لحقت التاء
خشية الالباس بالمذكر لانك لم تذكر الموصوف المامون معه الالباس والوزن الثالث مفعال
بكسر الميم كمنحار يقال رجل منحار وامراة منحار اي كثيرة النحر بالحا المهمله وشذ ميقانه بالقاف والنون
من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيا الا ايقنه وامراة ميقانه وانما لم تدخل
التا الفاصلة هنا لانه صفة لا انه تجري على فعل ولا يشبه المصادر المبنية بزيادة الميم في اوله
قاله ابن الانباري والوزن الرابع مفعيل بكسر الميم كمعطير من العطر وشذ امراة مسكينه لخروجه
عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيره وسمع امراة مسكين على القياس حكاه سيبويه والوزن الخامس
مفعل بكسر الميم وسكون الفا وفتح العين كمغشم بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريده
ويهواه من شجاعته ومدعس بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح يدعس
به وعلة عدم لحاق التا في هذين الوزنين ما تقدم والى هذه الاوزان الخمسة اشار الناظم بقوله ولا يلي
فارقه فعولا الابيات الثلاثه وتاتي التا لفصل الواحد من الجنس الجامد الذي لا يصنعه مخلوق
كتمر وتمره بفتح التا المثناة فوق وسكون الميم ولعكسه اي لفصل الجنس من واحده في جباه بفتح الجيم
وسكون الموحده بعدها همزة ضرب من الكماة احمر وكماه بفتح الكاف وسكون وبفتح الهمزة وهي التي
تميل الى الغبرة والسواد وقول الموضح خاصة يخرج لسيارة ومياره فانها جمعا سيار ومبار لا من اسما
الاجناس لغلبة التانيث عليها قال الله تعالى وجاءت سيارة وعلى تقدير كونها من اسما الاجناس
فالقيد معروف الى الجامد وهذان مشتقان وتاتي التا لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق والملا
كلبن ولبنه وقد تكون التا لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمونث كربعه وهو المعتدل والمعتدل من
الرجال والنسا لا بالطويل ولا القصير وتاتي التا عوضا من فا كعده واصلها وعد بكسر الواو فكرهوا
ابتدا الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا عنها التا في غير
محل العوض منه لان تا التانيث لا تقع صدرا وتاتي عوضا من عين كاقامة ومن لام كسنه واصلها

سنو اوسنه تدليل قولهم في الجمع بالالف والتا، سنوات اوسنهات فكرهوا تعاقب حركات الاعراب على
الواو لاعتلالها وعلى الها لخفايها فحذفوا الواو والها وعوضوا منه التا، في محل المعوض على القياس او عوضا
من حرف زايد لمعنى وهو يا، النسب كاشعثي واشاعثه وازرقي وازارقه ومهلبي ومهالبه نسبة الى اشعث
وازرق ومهلب فالتا، فيهن عوض من يا، النسب الا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الا شعثيون والاشاعثه
وكذا الباقي او عوضا من حرف زايد لغير معنى وهو يا، مفاعيل كزنديق وزنادقه فالتا، عوض من يا،
زناديق هاذا اجي بالياء لم يجا، بالتا، بل يقال زناديق فالتا، والبا، متعاقبان هنا قاله في شرح الكافيه
والزنديق هو الذي لا يتحمل دينا وهو الذي لا يستحي قيل هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر وتاتي التا في
للتعريب بالعين المهمله اي تعريب الاسما الاعجميه كموازجة جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح
الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب وقيل القياس موازج فدخلت التا، في جمعه لتدل
على ان اصله اعجمي فعرب والفرق بين المعرب وغيره ان العرب اذا استعملت الاعجمي فان خالفت بين الفاظه
فقد عربته والا فلا وتاتي التا، للمبالغة في الوصف كراويه لكثير الرواية وانما اتى المذكر لا يقصد ارادوا انه
غاية في ذلك الوصف والغاية مونثة ولتاكيدها اي المبالغة الحاصلة بغير التا، كنسابة وذلك لان
فعالا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التا، افادت تاكيد المبالغة لان التا للمبالغة وتاتي التا
لتاكيد التانيث كنعجه لان انفراد المونث باسم عن المذكر يفيد التانيث كنحو زوانان فكان يكفي ان
يقال نعج لانه يفيد بنفسه ودخول التا، فيه لتاكيد التانيث فصل لكل واحدة من الفي
التانيث المقصورة والممدودة اوزان نادره ولا نتعرض لها في هذا المختصر لكون الناظم لم يذكرها
ولها اوزان مشهورة في الاستعمال وتقدم في باب ما لا ينصرف ان المقصورة اصل الممدودة فلذلك
قدمها فقال فمشهور اوزان المقصوره اثنا عشر وزنا احدها فعلى بضم الاول وفتح الثاني كارنى بالراء
المهمله والبا الموحدة اسما للداهيه بالدال المهملة وجمعها دواه واعظمها الموت وادبي وشعبى بمعجمة
فمهملة فموحدة اسمين لموضعين قال جرير اعبد احل في شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا وزعم
ابن قتيبة انه لا رابع في لسان العرب ويرد عليه اربى بالنون اسما لحب من البقل يحبن به اللبن وجنفى بالجيم
والنون والفا اسما لموضع وجعبى بالجيم والعين المهمله والبا الموحدة اسما لعظام النمل جمع عظيم لا اعظم
والمراد به كبار النمل اللاتي يعضضن ولهن افواه واسعة قاله القالي ويحيى بالرا والحا المهملتين والبا الموحدة
لموضع وحلكى بالحا، المهمله لدويبة قال ابو علي الفارسي هي مقصوره حكاه عنه ابن جني في العد وقد نبه
من عدم اشتهار ما ذكر ابن عبد الناظم لفعلى في الاوزان المشهورة مشكل لانها من الاوزان النادرة بل قال الكمال
الاودي انها شاذة الوزن الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني سا كان كبهمى بالموحدة اسما لنبت
قاله الجوهري يقال ابهمت الارض كثر بهماها او صفة لامذكر لها كحبلى او حالها مذكر نحو الطولى الاعلى او
او مصدرا كرجعى مصدر رجع الوزن الثالث فعلى بفتحتين سما كان كبردى بالموحدة لنهر دمشق او صفة
كمرطى بالطا المهمله لمشيه او صفة كحيدى بالحا، والدال المهملتين بينهما يا، مثناه تحتانيه يقال حمار حيدى
اي

اي يحيد عن ظله اذا تخيل منه الوزن الرابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه بشرط ان يكون
اما جمعا كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح او مصدرا كدعوى مصدر دعا او صفة كسكرى وشبعى
مونثي سكران وشبعان الطويل فان كان فعلى اسما كارطى وعلقى في العه وحبان مبنيا على الخ
وعدمه فمن صرف قدر الالف للالحاق ومن منع قدرها للتانيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الادم
يقال اديم مارطا اي مدبوغ وقد يكون ارطى فعلا لانه يقال اديم مرطى حكاه في الصحاح و
العلقى نبت الوزن الخامس فعالى بضم اوله وتخفيف ثانيه كحبارى بالحا، المهمله والبا، الموحدة
والرا، المهمله وسمانى بالسين المهمله والنون لطايرين ذكرين او انثيين وفي الصحاح ان الف
حبارى ليست للتانيث وهو وهم بفتح الها من صاحب الصحاح فانه قد وافق على انه ممنوع
الصرف ومنع الصرف دليل على ان الفه للتانيث الوزن السادس فعلى بكسر اوله وفتح
ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى بمهملات وموحده ودفقى بالدال والفا، والقاف لضربين من
المشي فالاول مشية فيها تبختر والثاني مشية تدفق واسراع الوزن السابع فعلى بكسر اوله وسكون
ثانيه اما مصدرا كذكرى مصدر ذكر وذكرى مما توافق فيه كلمتان في قواعد الف التانيث او
جمعا وذلك شيان حجلى بالحا، المهمله والجيم جمعا للحجل بفتحتين اسما لطاير وظربى بالظا المثناة له
والرا، والبا، الموحدة جمعا لظربان بفتح اوله وكسر ثانيه اسما لدويبه ولا ثالث لهما في الجموع وذلك
معلوم من عدم الاتيان معها بالكاف ولكن ذكره تاكيدا الوزن الثامن فعلى بكسر اوله وثانيه مشددا
نحو حثيثى بحاء مهمله وثا، ين مثلثتين بينهما يا، مثناة تحتانيه اسم مصدر حث على الشي اذا احض
عليه وخليفى بالخاء المعجمة والفا، الخلافة وفي الاثر عن عمر رضي الله عنه لولا الخليفى لاذنت وحكى
الكسائي هو من خصيصا فيه بالمد وهو شاذ وقياسه القصر كما نبه في التسهيل الوزن العاشر
فعلى بضم اوله وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى بالفا والرا، وفي القاموس انه مثلث الكاف والفا
والكفرى والكافور وعا الطلع اي طلع النخل سمي بذلك لانه يكفره اي يستره ويغطيه والشيباني
يجعله للطلع نفسه والفرا يجعله المطلع حين يتشقق قال القالي والاول هو الصحيح لان الاشتقاق
يدل على صحته وحذرى وبذرى بذالين معجمتين وراءين مهملتين وبحا، مهمله في الاول وبا، موحده
في الثاني وهما من الحذر والتبذير وقال ابن ولاد البذرى بالذال المعجمة الباطل الوزن الحادي عشر فعلى
بضم اوله وفتح ثانيه مشددة كخليطى بالخا، المعجمة والطا، المهمله اسما للاختلاط يقال وقعوا في
خليطى اذا اختلط عليهم امرهم وقبيطى بالقاف والبا، الموحده والطا، المهمله اسما للناطف الوزن
الثاني عشر فعالى بضم اوله وتشديد ثانيه نحو شقارى بالشين المعجمة والقاف والرا، المهمله وخبازى
بالخا، المعجمة والبا، الموحدة والزاي اسمين لنبتين وخضارى بالخا، والضاد المعجمتين والرا، المهملة
اسما لطاير تنبيه نحو خضفى مما كان على وزن فعلى بضم الطا، وفتح العين ونحو خلفى مما كان على وزن
فعلى بكسر الفا، وتشديد العين المكسورة ونحو خليطى مما كان على وزن فعلى بضم الفا، والتشديد

العين المفتوحة ايس من الاوزان المختصة بالمقصورة بدليل وجودها في اوزان الممدود فالاول
كما في عروا بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قرية لحمى وسيأتي في اول رعدتها كما في القاموس زيادة
على الصحاح والثاني كما في دخرآ بضم الدال وتشديد الخاء المعجمة ولم يحفظ بالمد عني يقال هو
عالم بدخيلاء امورك اي بباطنها دخيلا بضم الدال وتشديد الخاء المعجمة وستهو الاوزان الممدود
سبعة عشر وزنا احدها فعلا بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كان كصحراء او مصدرا كرغبا
مصدر رغب بالراء المهملة والغين المعجمة كحمراء او دينه هطلا والدينة بكسر الدال المهملة وسكون
الياء المثناة تحت قال ابو زيد هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث النهار او ثلث الليل
والهطل تتابع المطر او جمعا كطرفا بالطاء والراء المهملتين وبالفاء ويضاف للغابة بالموحدة فيقال
طرفا الغابة وهي شجر ومنه اتخذ منبره صلى الله عليه وسلم وفي القاموس اربعة اصناف منها الاثل
الواحدة طرفاء وطرفه وفي الصحاح قال سيبويه واحد وجمع و الوزن الثاني والثالث والرابع افعلا
بفتح العين وافعلا بكسرها وافعلا بضمها كقولهم يوم الاربعا بفتح الباء وكسرها وضمها سمع فيه الاوزان
الثلاثة وهو اليوم المعروف وفي تحشية التسهيل بخط مؤلفه اسم اليوم اربعا بفتح الباء وكسرها وبفتح
الهمزة وضم الباء عمود الخيمة وبضمها موضع و الوزن الخامس فعللا بفتح اوله وسكون ثانيه و
فتح ثالثه كعقربا اسم المكان و الوزن السادس فعلا لا بكسر الفاء كقصاصا بقاف وصاد مهملتين اسما
للقصاص الوزن السابع فعللا بضم الاول والثالث كقرفصا بقاف وصادين مهملتين اسما للقرفصا
فرآ السابع فعللا بضم الاول وضاد مهملة انوع من القعود يقال قعد القرفصا اذا قعد على قدميه
وامس الارض اليتيه الوزن الثامن فاعولا بضم الثالث كعاشورا اسما للمحرم وحكى ابو عمرو الشيباني
فيه القصر الوزن التاسع فاعلا بكسر الثالث كقاصعا بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما لـ
حجرة اليربوع وهو حيوان فوق الفارة يداه اقصر من رجليه عكس الزرافة ومن اسماء حجرته ايضا النافقا
ونافقا الوزن العاشر فعليا بكسر الفاء وسكون الثاني نحو كبريا بمعنى التكبر الوزن الحادي عشر مفعولا
كمشيوخا بالشين والخاء المعجمتين للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر
الوزن الثاني عشر فعالا بفتح اوله وثانيه نحو براسا بالباء الموحدة والسين المهملتين بمعنى الناس
يقال ما ادري اي البراسا هو اي اي الناس هو و براكا بالباء الموحدة والراء المهملة بمعنى البروك
وهو ان يبركوا لهم وينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا رجالة و براكا كل شي معظمه وشدته يقال وقع في براكا
الاسر وفي براكا القتال اي في معظمه وشدته قال بشر بن ابي حازم ولا ينجي من الغمرات الا براكا القتال او الفرار
قاله القالي الوزن الثالث عشر فعيلا بفتح اوله وكسر ثانيه نحو قريثا وكريثا بمثلثتين وراءين مهملتين فيهما
وبالقاف ضما في الاول نوع من البسر بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائي تمر قريثا ممدود وهو
اطيب التمر بسرا وقال ابو الجراح تمر قريثا غير ممدود الوزن الرابع فعولا بفتح اوله وثانيه نحو دبوقا
بالدال المهملة والباء الموحدة والقاف العذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة الوزن الخامس عشر فعللا

بفتحتين

بفتحتين كخنفقا بالخاء المعجمة والفاء والقاف اسما لموضع قاله ابن الناظم في بعض نسخ الشرح وانما هو بالجيم
والنون والفاء كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم ونصه وفعللا كجنفا اسم مكان ولا نظير له الا دأثا بفتح الدال
المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما للامة وقرما بالقاف والراء اسما لموضع ذكره في الصحاح في مادة
القاف ولم يذكره في مادة القاف قال في القاموس في فصل القاف وفعله الجوهري قرما موضع سهو وانما هو
بالقاف وقال في فصل القاف وقرمى كجمزى ويمد موضع باليمامة لبني امرئ القيس وموضع بين مكة و
المدينة وعلى هذا التقدير فعد الناظم لذلك في المشهور من اوزان الممدود مشكل لانه وزن نادر جدا وفي
المحكم لابن سيده ان جنفا بالجيم والنون والفاء والقصر موضع وانه بالمد ايضا موضع فذكره فيما يختص
بالمد مشكل الوزن السادس عشر فعيلا بكسر اوله وفتح ثانيه نحو سيرا بالسين المهملة والياء المثناة
تحت ثوب مخلوط بحرير وقيل ما عمل من القز وقيل ما عمل من القد وقيل برد فيه خطوط صفر وايضا نبت
وايضا الذهب الوزن السابع عشر فعيلا بضم اوله وفتح ثانيه كخيلا بالخاء المعجمة والياء المثناة تحتا
الكبر والعجب تنبيه هذا باب المقصور والممدود المقصور هو الاسم المتمكن الذي حرف اعرابه
الف لازمة كالفتى والعصا بخلاف اذا ورأيت اخاك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي
اخره همزة بعد الف زائدة ككساء ورداء بخلاف اولاء وشاء فلا يسمى ممدودا قصر الاسماء ومدها ضربان
قياسي وهو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي وقد اعتنى اللغويون بها حتى وضعوا
في ذلك كتبا وضابط الباب عند النحويين ليرجع اليه ان الاسم المعتل بالالف ثلاثة اقسام احدها
ما له نظير من الصحيح الاخر بحتم فتح ما قبل اخره قياسا وهذا النوع مقصور بقياس والى ذلك اشار الناظم
بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الاخر ثبوت قصر بقياس ظاهر
وله امثلة منها كونه مصدر فعل بكسر العين اللازم نحو جوي جوى بالجيم وهوي هوى وعمي عمى فان
نظيرها من الصحيح الاخر فرح فرحا وبطر بطرا واشر اشرا وفتح ما قبل اخرها واجب مطرد لان فعل
اللازم قياس مطرد فعل بفتحتين قال ابن عصفور وغيره تبعا لسيبويه والفراء وشذ الغراء بالغين المعجمة
المفتوحة والمد مصدر غري بكسر الراء فهو غر وفي الصحاح في فصل الغين المعجمة والراء غري بالشي بالكسر
اذا ولع به والاسم الغرا بالفتح والمد وانشد الكسائي اذا قلت مهلا غارت العين بالبكا غراء ومدتها مدامع
نهل هذا قول ابن عصفور وموافقيه وفيما قالوه نظر لان ابا عبيدة حكى عن خالد بن كلثوم غارت بين
الشيئين غراء والبيت بينهما ثم انشده اي بيت كثير المتقدم وعلى قول ابي عبيدة هذا فالمد قياسي كما يأتي
لان غارت غراء بالكسر له نظير من الصحيح بحتم قبل اخره الالف كقاتلت قتالا ثم قال ابو عبيدة وغاريت
فاعلت من غريت بالشي اغرى به وانشد ابو عبيدة والجوهري اسلو بدل مهلا وفاضت بدل غارت و
حفل بدل نهل بضم النون وتشديد الهاء اي كثيرة تابعة دل عليه رواية حفل بضم الحاء المهملة وتشديد
الفاء اي ممتلئة ولا يبعد عندي ان يقال الغرا بالفتح والمد اسم مصدر ككلام والسلام وقياس المصدر
غري بالقصر وما حكاه ابو عبيدة من باب فاعل الامن باب فعل وكلا استشهد بحسب ما رواه وقد جزم

الجوهري بان الغرا بالفتح والمد اسم مصدر غري والغرا بالكسر والمد مصدر غاريت واختلفوا في الغرا في
بيت كثير فابن عصفور يري انه بالفتح والمد وابو عبيدة يري انه بالكسر والمد وتابعه علي ذلك الجوهري
فلم يتواردا علي محل واحد ومنها فعلي بكسر اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه
نحو فرية وفري بالفا والرا الكذب ومرية ومري بالرا الجدل فان نظيره من الصحيح قربة وقرب بكسر
القاف فيهما ومنها فعل بضم اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمي
بالدال المهملة الصور المنقوشة في الحايط ويطلق علي الصورة الجميلة علي سبيل التشبيه ومدية ومدي
بالدال المهملة السكين وزبية وزبي بالزاي المضمومة وسكون الموحدة لحفيرة تحفر للاسد وكسوة و
كسي بالكاف والسين المهملة وان نظيرها من الصحيح نخبة ونخب وقربة وقرب بضم الخا والقاف فيهما
والي ذلك اشار الناظم بقوله كفعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة ومنها اسم مفعول ما زاد
علي ثلاثة نحو معطي من الرباعي ومقتفي من الخماسي ومستدعي من السداسي فان نظيره من الصحيح مكرم ومحترم
ومستخرج بفتح ما قبل الاخر فيهن القسم الثاني من اقسام المعتل بالالف ان يكون له نظير من الصحيح
يجب قبل اخره الف وهذا النوع ممدود بقياس والي ذلك اشار الناظم بقوله وما استحق قبل اخر
الف فالمد في نظيره حتما عرف وله امثلة منها ان يكون الاسم مصدرا لافعل بسكون الفاء وفتح
العين او افعل بكسر الفا وسكون العين اوله همزة وصل فالاول كاعطي اعطاء والثاني نحو ارتاي
ارتيا قال الجوهري ارتاي افتعل من الراي والتدبير انتهي والاصل ارتاي افتعل من الراي والتدبير انتهي والاصل
ارتيايا قلبت اليا في الفعل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها اثر الف زايدة و
استقصي الامر استقصا تتبعه والي ذلك اشار الناظم بقوله كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل
كارعوي وكارتاي فان نظير ذلك اي نظير ما كان مصدرا لافعل من الصحيح اكرم اكراما ونظير ما كان مصدرا
لفعل اوله همزة وصل من الصحيح اكتسب اكتسابا فانه من افتعل واستخرج استخراجا فانه من استفعل ومنها
ان يكون مفرد افعلة سوا كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو او يا فالاول نحو كسا واكسية والثاني نحو ردا و
اردية والاصل كساو ورداي فان نظيره من الصحيح حمار واحمرة وسلاح واسلحة ومن ثم اي من اجل ان افعلة
حقها ان تكون جمعا للممدود ولا تكون جمعا للمقصور قال الاخفش ارحية جمع رحي من اليائي واقفية جمع قفي
من الواوي من كلام المولدين لان رحي وقفا مقصوران والرحي الطاحونة مؤنثة والقفا مؤخر العنق يذكر
ويؤنث واما قوله وهو مرة بن محكان التميمي في ليلة من جمادي ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلمايها الطنبا والند
ندي بالقصر فضرورة وقيل ليس بضرورة ولكنه جمع بالبنا للمفعول ندي بالقصر علي نداء بالمد واجمال جمع
جمع الممدود علي اندية فاندية علي هذا جمع الجمع وهذا القول يبعده انه لم يسمع نداء جمعا ولو سمع لنقل واللازم منتف فالملزوم
كذلك ومنها ان يكون مصدرا لفعل بالتخفيف والفتح حال كونه دالا علي صوت كالرغا والثغا بضم المهملة و
المثلثة اولهما وفتح ثانيهما والرغا صوت ذوات الخف والثغا صوت الشاة من الضان والمعز فان نظيره من
الصحيح الصراخ او دالا علي دا نحو المشا يقال مشي بطنه مشا فان نظيره من الصحيح الدوار بضم الدال وفي اخره را مهملة زاد
في

٥٥١

في القاموس فتح الدال قال وهو شبه الدوار ياخذ في الراس والزكام بضم الزاي القسم الثالث ان يكون
لا نظير له من الصحيح فهذا انما يدرك قصره ومده بالسماع فمن المقصور سماعا الفتي واحد الفتيان والسني
الضوء والثري بالمثلثة التراب والحجي بكسر الحا المهملة وبالجيم العقل وهو صفة يميز بها بين الحسن والقبيح ومن
الممدود سماعا الفتا لحداثة السن والسنا الشرف بالشين المعجمة والثرا بالمثلثة لكثرة المال والحذا بكسر الحا
المهملة وبالذال المعجمة للنعل بالنون والعين المهملة والي ذلك اشار الناظم والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل
كالحجي وكالحذا مسلة اجمعوا علي جواز قصر الممدود للضرورة والي ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد
اضطرارا مجمع عليه كقوله لا بد من صنعا وان طال السفر وان تحني كل عود ودبر فقصر صنعا للضرورة
وجواب الشرط محذوف اي لا بد منه وتحني من حني ظهره اذا احدودب والعود بفتح العين المهملة
وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر البا الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبورا
اذا عقر ظهره وقوله فهم مثل الناس الذي يعرفونه واهل الوفا من حادث وقديم فقصر الوفا للضرورة
وهو ممدود واراد ان هولاء القوم الذين مدحهم مثل الناس يعرفونه ويضربونه لهم مثلا في كل نوع
من انواع الخير وانهم مع هذا اهل بالعهود من حادث متجدد وقديم ماض ومنع الفرا قصر الممدود
للضرورة فيما له قياس يوجب مده نحو فعلا افعل لان فعلا تانيث افعل لا يكون الا ممدودا فلا
يجوز عنده ان يقصر للضرورة ورد بقول الاقيشر فقلت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الاشقر
فقصر صفرا للضرورة وهي فعلا انثي افعل فلعله لم يعتد بخلافه وحكي الاجماع علي الجواز تبعا للناظم
واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله سيغنيني
الذي اغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء فمد غناء للضرورة مع انه مقصور وورد في الاختيار
كقراة طلحة بن مصرف يكاد سناء برقه يذهب بالابصار بالمد ووافقهم ابن ولاد وابن خروف ومنعه
البصريون وقالوا القراة شاذة وقدروا الغناء في هذا البيت مصدر الغانيت لانه يقال غانيت غناء
كقاتلت قتالا لا مصدر الغنيت غني كرضيت رضي وهو تعسف والي الخلاف في ذلك اشار الناظم
بقوله والعكس بخلف يقع هذا باب كيفية التثنية وهي جعل الاسم القابل لها دليل اثنين
بزيادة اثنين في اخره والاسم القابل للتثنية علي خمسة انواع احدها الصحيح وهو ما ليس اخره حرف
علة كرجل وامراة والثاني المنزل منزلة الصحيح وهو ما كان اخره يا او واو قبلها سكون كظبي
ودلو والثالث المعتل المنقوص وهو ما كان اخره يا ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب كالقاضي
وهذه الانواع الثلاثة تصحب ان لا تغيير عن حالها في التثنية تقول رجلان وامراتان وظبيان
ودلوان والقاضيان والقاضيتان وشذ في تثنية الية بفتح الهمزة وخصية بضم الخا المعجمة اليان و
خصيان بحذف التاء والقياس اليتان وخصيتان قال عنترة متي ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك
وتستطارا والروانف بالرا والنون والفا اطراف الالية وقيل اليان وخصيان ليسا تثنية الية و
خصية المونثين وانما هما تثنية الي وخصي المذكر النوع الرابع المعتل المقصور وهو ما اخره الف لازمة

من المعرب وهو نوعان ما يجب قلب الفه يا في التثنية وذلك في ثلاث مسايل احدها ان يتجاوز
ثلاثة احرف بان يكون الف رابعه كحبلي وحبليان ومهلي ومهليان بفتح الميم وسكون اللام وهو ما
يلهى به او معطي ومعطيان او سادسة كمستدعي ومستدعيان وشذ قولهم في تثنية قهقرى وهو الرجوع
الي خلف وخوزلي بفتح الخا المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي وهي مشية فيها تثاقل وقيل مشية تبختر
قهقران وخوزلان بالحذف للالف دون قلبها يا المسلة الثانية ان تكون الالف ثالثة مبدله
من يا كفتي قال الله تعالي ودخل معه السجن فتيان بقلب الالف يا وشذ في تثنية حمي بكسر الحا المهمله
حموان بالواو وحكاه الفراء ان الفه مبدله منها تقول حميت المكان حماية والقياس حميان المسلة
المسلة الثالثة ان تكون الالف غير مبدله من شي وهو المجهول الاصل وقد اميلت كمتي او سميت بها
قلت في تثنيتها متيان اما قلب الالف في الجميع فلان علامة التثنية لابد من فتح ما قبلها وما اخره
الف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركه ولا يمكن حذف الالف لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة
واما وجه قلبها يا في المسله الاولي فبالحمل علي الالف لان التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل
وانت لو بنيت فعلا مما زاد علي الثلاثة لقلبت الالف الي اليا سوا كان اصلها الواو ام واما في المسيلة
الثانية فهي من الرجوع الي الاصل واما في المسيلة الثالثة فلان الاماله علي تحصل بنحو الالف الي اليا
فردت اليها في التثنيه والي هذه المسايل الثلاث اشار الناظم بقوله اخر مقصور تثني اجعله يا ان كان
عن ثلاثة مرتقيا كذا الذي اليا اصله نحو الفتي والجامد الذي اميل كمتي والنوع الثاني من نوعي المقصور
ما يجب قلب الفه واوا وذلك في مسلتين احداها ان تكون مبدله من واو ولم تتجاوز ثلاثة
احرف كعصا وعصوان وقفا وقفوان ومنا بالتخفيف ومنوان وهو لغة في المن بالتشديد الذي يوزن
به قال الشاعر وقد اعددت للعذال عندي عصا في راسها منوا حديد وشذ قولهم في تثنية رضي
رضيان باليا مع انه من الرضوان وقاس عليه الكسايي واجيب بانه نادر لا يقاس عليه المسيلة الثانية
من المسلتين ان يكون الالف غير مبدله من شي ولم تمل كلدي واذا تقول اذا سميت بهما في تثنيتها
لدوان واذوان وانما قلبت الالف في هاتين المسلتين واوا لان التثنية ترد الاشيا الي اصولها وعدم الامالة
دليل علي عدم ملاحظة اليا والي هاتين المسلتين اشار الناظم بقوله في غير ذا تقلب واوا الالف واولها ما
كان قبل قد الف والنوع الخامس الممدود وهو ما كان اخره همزة قبلها الف زايدة وهو اربعة انواع احدها
ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته اصلية كقرا بضم القاف وتشديد الرا المهمله ووضا بضم الواو
وتشديد الضاد المعجمة تقول في تثنيتها قرآن ووضاان بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واليه والي ذلك
اشار الناظم بقوله وغيرما ذكر صحح والقرا الناسك والوضا الوضي ماخوذان من قرا ووضو والثاني
تقلب الهمزة فيها لقوتها بالاصاله وعدم انقلابها عن غيره النوع الثاني ما يجب فيه قلب همزته
واوا وهو ما همزته بدل من الف التانيث كحمرا عند الجمهور وحمراوان وانما قلبت هنا لان بقاها علي حاله
يودي الي وقوع همزة بين الفين وذلك كتوالي ثلاث الفات واختير قلبها واوا لبعد شبهها بالالف لان

اليا

لان اليا تشبه الالف في وقوع كل منهما للتانيث قاله المبرد وهو منقوض
بطايا والاجودان يقال انما قلبت واوا حملا على النسب لان التثنية وجمع
التصحيح والنسب تجري مجرى واحد قاله الشاطبي والي هذا اشار
الناظم بقوله وما لصحرا بواو ثبتا وزعم السيرافي انه اذا كان
قبل الفه واو وجب التصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا الالف فتقول في عشوا بفتح العين
المهمله وسكون الشين المعجمه وهي التي لا تبصر نهارا عشواان
بالهمزة وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين التصحيح
والقلب واوا وشذ عند الفريقين حمرايان بقلب الهمزة
يا وشذ قرنصان في تثنية قرنصا بضم القاف وسكون
الرا وضم الفا بعدها صاد مهملة ضرب من القعود وحنفسان
تثنية حنفسا بضم الحا المعجمه وسكون النون قال الجوهري
وفتح الفا ومقتضى الضيا ضمها ومقتضى القاموس جوازهما
وسينها مهملة دويبة سودا وعاشوران تثنية عاشورا العاشر او
التاسع من المحرم قاله في القاموس بحذف الالف والهمزة معا والي ذلك
اشار الناظم وما شذ على نقل قصر النوع الثالث ما يترجح فيه التصحيح
وهو اقرار الهمزة علي حالها على الاعلال وهو قلب الهمزة واوا وهو ما
همزته بدل من اصل نحو كسا وحيا بالحمله الحا المهملة واليا المثناة التحتانية
اصلهما كساو وحياي قلبت الواو واليا فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زايده
وانما يترجح التصحيح لان فيه اقرارا للحرف على صورة الاصلية بخلاف الا
علال على الوجهين وشذ على الوجهين كسايان بابدال الواو يا النوع
الرابع ما يترجح فيه الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح وهو
عدم القلب وهو ما همزته بدل من حرف الحاق كعلبا بكسر العين
المهملة وسكون اللام والبا الموحدة عصبة صفرا في العنق قال ابو النجم
تمرك الحلق على علبانه وقوبا بضم القاف وسكون الواو والبا الموحدة دا
معروف يتقشر ويتسع يعالج بالريق اصلهما علباي وقوباي بيا زايدة فيهما
لالحاقهما بقرطاس بكسر القاف وسكون الرا وهو ما يكتب فيه او يرمى
اليه وقرناس بضم القاف وسكون الرا بعدها نون فسين مهملة شبه
الانف يتقدم من الجبل ثم ابدلت اليا فيهما همزة لتطرفها اثر الف زايده

معلما ملحق بقرطاس وقوبا ملحق بقرناس وانما ترجح الاعلال على التصحيح
بينهما تشبيها بالهمزة فيهما بالهمزة في حمرا من جهة ان كلا منهما بدل بدل من حرف زايد غير اصلي
وزعم الاخفش وتبعه ابو موسى الجزولي ان لا ارجح في هذا الباب
ايضا التصحيح على الاعلال وان سيبويه انما قال ان القلب في علبا
اكثر منه في كسا مع اشتراكهما في علة فلذلك قال الناظم ونحو علبا كسا
وحيا بواو وهمز من غير ترجيح هذا باب كيفية جمع
الاسم المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على هجائين وهما الواو والنون
رفعا والياء والنون نصبا وجرا ويسمى ايضا الذي على حد المثنى اي على
طريقة المثنى لانه اعرب بحرفين الواو والياء وسلم فيه بناء الواحد
وختم بنون زايدة تحذف للاضافة كما ان المثنى اعرب بحرفين
الالف والياء الجمع فيه بناء الواحد وختم بنون زايدة تحذف للاضافة اعلم
انه يحذف لهذا الجمع المذكر السالم يا المنقوص وكسرتها التي قبلها
فتقول في جمع القاضي مما ياوه اصلية والداعي مما ياوه منقلبة عن واو
القاضون والداعون والاصل القاضيون والداعيون حذفت ضمة
اليا للاستثقال ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين وحذفت الكسرة
التي كانت قبل اليا لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة
ثم عوض عن الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت
الضمة على اليا فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين ويحذف لهذا الجمع الف المقصور
دون فتحتها التي قبلها فتقول في جمع موسى علما الموسون والاصل
الموساون حذفت الالف لالتقا الساكنين وابقيت الفتحة لتدل على الالف
المحذوفة واليه اشار الناظم واحذف من المقصود في جمع على حد المثنى ما به
تكملا والفتح ابق مشعرا بما حذف وذهب الكوفيون الى قلب
الفتحة ضمة فيما الفه زايدة فاجاز وافي جمع موسى موسون وموسون
بفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه مفعل والفه اصلية
من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسي والضم بناء على ان وزنه فعلى والفه
زايدة من ماس راسه موسا حلقه واتفق الجميع على ابقا الفتحة فيما
الفه منقلبة عن اصل يا او واو فتقول الفتون والاعلون وفي
التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين

واصلهما

واصلهما الاعليون والمصطفيون تحركت ياوهما المبدلتان من واو الا
صل لانهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين ثم حذفتا
لالتقا الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما دليلا عليهما ويعطى الممدود
في جمعه جمع المذكر السالم حكمه في التثنية من وجوب التصحيح فيما
فيما همزته اصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من الالف
التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من الالف الالحاق او
بدل من اصل فتقول في جمع وضا وقرا وصفين لمذكر وضاون
وقراون بالتصحيح بسلامة الهمزة لاصالتها وتقول في جمع حمرا علما لمذكر
عاقل حمراوون بالواو لان همزته بدل من الف التانيث واحترز بقوله
علما لان حمرا صفة لا يجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح
والاعلال في نحو علبا وكسا علمين لمذكرين عاقلين فتقول علباون و
كساون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا لانها
في علبا للالحاق بقرطاس وفي كسا بدل من اصل وفي الارجح من الوجهين
الخلاف السابق توجيهه والتقييد بالعلمية شرط لصحة الجمع هذا باب
كيفية جمع الاسم جمع المونث السالم من التغيير يسلم في هذا الجمع المونث السالم
ما سلم في التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان فتقول في جمع
هند علما لمونث هندات بزيادة الف وتا كما تقول في تثنيتها هندان
بزيادة الف ونون من غير حذف شي منها الا ما ختم بتاء التانيث
فان تاءه تحذف في الجمع بالالف والتا لئلا يجمع بين علامتي تانيث وتسلم
في التثنية لفقد العلة المذكورة تقول مسلمات ولا تقول مسلمتات
لما مر وتقول في تثنيتها مسلمتان باثبات التا ولا تقول مسلمان
بحذفها للالتباس بتثنية المذكر وجمع المقصور والممدود بتغير فيه
ما تغير في التثنية تقول في جمع المونث بالالف التانيث المقصورة المقصور
والممدودة حبليات بالياء المثناة التحتانية وبالممدود صحراوات بالواو
كما تقول في تثنيتهما حبليان بالياء وصحراوان بالواو وانما قلبوا المقصور
ياء لانهم لا يجمعون بين الفين والحذف متعذر واوا لان بقاها الكلمة
بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يونث بها كتقومين وانما
قلبوا الممدود واوا لان الياء قريبة من الالف فلو بقاها يودي الى اجتماع ثلاث
الفات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان الياء قريبة

من الالف فلو قلبت بالادى الى اجتماع ثلاث الفات واذا كان ما قبل
التا الدالة على التانيث في المفرد حرف علة اجريت عليه ما يجب على
حرف العلة بعد حرف التا ما يستحقه من التصحيح والاعلال
لو كان اخر في اصل الوضع قبل مجي تا التانيث فتقول في جمع نحو
طبيه وعروة ظبيات وعروات بسلامة حرف العلة اليا والواو
من القلب الفا لسكون ما بعدها وتقول في جمع مصطفاه وفتياه
بالفا والتا المثناه مصطفيات وفتيات بقلب الالف يا
فيهما رجوعا الى الاصل في فتاه ولزياتها على الثلاث في مصطفاه
لانها من الصفو قال الله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على
البغا وتقول في جمع نحو قناة بالقاف والنون وهي الرمح والحفيره
قنوات بالواو ردا الى اصلها ثالثة وتقول في جمع نحو سناه
بفتح النون والبا الموحده بعدها الف زايدة بحضره لذكر واو قال
الجوهري النبوه والنباوه ما ارتفع من الارض وضبطها الشيخ عبد
القادر المكي بفتح النون وسكون الموحده بعدها همزة ثم تا تانيث
الصوت الخفي انتهى وفيه نظر نبا أت باقرار الهمزة ونبوات
بقلبها واوا لما مر من ان ما همزته بدل من اصل يجوز فيه التصحيح
والاعلال وتقول في نحو بناه بفتح الموحده وتشديد النون مونث
بنا بناات وبنايات لان الهمزة فيه بدل من يا لانه من بنى يبنى
وتقول في جمع نحو قراه بضم القاف وتشديد الراء وهي القاسكه قراات
بالهمزة لا غير لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب سلامتها والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان جمعته بتا والف فالالف اقلب قلبها
ما لتنسه وتا ذي التا الزمن تنحيه وصل اذا كان المجموع بالالف والتا اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها فان كانت فاوه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعا الفتح
فايه سواء في ذلك العاقل وغيره وصحيح الفا واللام او احدهما
مونث بالتا او المعنى نحو سجدة ودعدة علم امراة تقول
في جمعها بالالف والتا سجدات ودعوات بفتح عينها قال
الله تعالى كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بفتح
السين جمع حسره بسكونها وقال عبد الله ابن عمرو العزي يا لله

طيبات

باطيبات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر بفتح اليا الموحده جمع طبيه بسكونها والقاع المستوى من الارض وليلاى بالاضافة
الى يا المتكلم مبتدا اسقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها
بام و منكن خبر المبتدا وعدل عن الاضمار الى التفريج باسمها تلذذا
بالاستلذاذ واما قوله وهو اعرابي من بني عذره وحملت زفرات
الضحي فاطقتها وما لي بزفرات العشي يدان بتسكين الفا من
زفرات في الموضعين فضرورة حسنة لان العين قد تسكن الكسر
للضرورة مع الافراد والتذكير كقوله يا عمرو يا ابن الاكرمين
نسبا بسكون السين واذا فعلوا ذلك في الافراد ففي الجمع اولى و
الزفرات من زفر وزفيرا اذا اخرج نفسه بامتداد وانما اضاف الزفرات وقتي الضحي والعشي لان من عادة المتيم ان يعوب به
الهيام في هذين الوقتين وان كان الاسم المستوفي المشروط
الخمسة مضموم الفا نحو خطوة وجمل بالجيم علم امراة او
مكسورها نحو كسرة وهند جاز ذلك في عينه الفتح والاسكان
مطلقا عند القيد الاتي والاتباع لحركة الفا ان لم تكن
الفا مضمومة واللام يا دمية بالدال المهملة واليا المثناة
تحت وهي الصورة من العاج وزبيه بالزاي واليا الموحده واليا
المثناه تحت وهي حفرة للاسد فيقال في جمعها دميات وزبيات
بفتح عينهما واسكانها واذا فتحت لم تقلب اليا الفا لئلا يلتقي ساكنان
والا امتناع الاتباع فيهما لثقل اليا بعد الضم ولا مكسورة واللام
واوا كذروة بكسر الذال المعجمة وقد تضم وسكون الرا واعلى السنام
ورشوه بكسر الرا على احدى اللغات الثلاث وسكون الشين
المعجمه وهي الجعل فلا يقال في جمعها ذروات ورشوات بكسر عينهما
اتباعا لفايهما لثقل الواو بعد الكسره وتشد جروات
بالكسر في الرا اتباعا للجيم جمع جرة لكسر الجيم على احدى
اللغات الثلاث وسكون الرا الانثى من ولد الكلب والسبع و
الصغيرة من القثا والى ذلك اشار الناظم بقوله والسالم العين
الابيات الاربعه ويمتنع التغيير في العين في خمسة انواع لم
يستوف الشروط الخمسة احدها ما فقد الثلاثية نحو ثيبات

وسعادات لانها رباعيات لا ثلاثيات النوع الثاني
فاقد الاسمية القابلة للوصفية نحو ضخمات بالضاد والخا
المعجمتين جمع ضخمه وهي الحليطه وعبلات بفتح العين وسكون
الموحده جمع عبله وهي البنا نبيات الخلق لانهما وصفان لا اسمان
وشذ كهلات بالفتح في الهاجمع كهله وهي التي جاوزت الثلاثين
سنه وكان حقه الاسكان لانه صفة ولا ينقاس فتحه خلافا
لقطرب النوع الثالث فاقد سكون العين نحو شجرات بفتح الجيم
وسمرات بضم الميم ونمرات بكسر الميم لانهن محركات الوسط
ومفردهن شجره وسمره بالنون التي النمر نعم يجوز الاسكان تخفيفا
في نحو سمرات مما كانت عينه مضمومه ونمرات مما كانت عينه
مكسوره كما كان الاسكان جايزا تخفيفا في المفرد نحو سمره
ونمره باسكان الميم فاستصحب مع الجمع لان ذلك الاسكان
حكم تجدده حالة الجمع حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع النوع
الرابع فاقد صحة العين نحو جوزات من الوادي وبينات من
الباين مما قبل حرف العلة فيه فتحة فلا يغير لاعتلال العين قال
الله تعالى في روضات الجنات بسكون الواو وهذيل تحرك
ذلك بالفتح ولم يستثقل فتحة عين المعتل لعروضها عندهم وعليه
قرات بعضهم ثلاث عورات بفتح الواو وقول الشاعر الهذلي
في مدح جمله اخو بيضات رايح متاوب رفيق بمسح المنكبين سبوح
بفتح اليا من بيضات يقول جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له
بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها والرايح من الرواح وهو
الذهاب والمتاوب تاوب الى جا اول الليل والرفيق بمسح المنكبين
هو العالم بنحو يكهما في السير والسبوح حسن الجري وبقي من المعتل
شرب اخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكن وقبله حركة مجا
نسه نحو تارة ودولة وديمه فهذا يبقي على حاله وهذيل فتحته
في جميع الباب قاله في المصباح واتفق جمهور العرب على الفتح
في عيرات جمع عيره بكسر العين المهملة وسكون اليا
المثناة تحت وبالراء وهي الابل التي تحمل الميره بكسر الميم
وسكون اليا اشتاه تحت الطعام وهو شاذ في القياس لانه

مونث

مونث به بيل ولا فصلت العير فهو كبيعه وبيعات فحقه الاسكان
واختلف الناس في عيرات اختلافا كثيرا وحاصله هل هي بكسرة ففتحة
او بفتحتين على قولين والاول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال
اكثرهم عير بكسره اصلية اسم جمع للابل تحمل الميره لانها تعير اي
تذهب وتجي وقيل عير بكسره منقلبة عن ضمة جمع تكسير العير
بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض من
قلب الضمة كسرة واصل القافله قافلة للجمير ثم سعرا فاطلقوها
على كل قافله والقول الثاني اختلف القايلون به ايضا على قو
لين احدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني لتلميذه
ابي اسحق وهو انه جمع عير وهو الذي في الكتف او القدم فقيل
له اذ لك مونث قال نعم فان يونس قال كل شيئين منفصلين
في الانسان مونثان كاليدين والرجلين النوع الخامس
فاقد عدم الادغام نحو حجات جمع حجه بفتح الحا المره من
الحج وحجات جمع حجه بكسر الحا للدليل فلا تغير العين عن سكونها
القسم من الحج وحجات جمع حجه بضم الحا للدليل فلا تغير العين عن
سكونها لادغام عينه فلو حرك انفك الادغام فكان
يثقل فتفوت فايدة الادغام هذا باب
جمع التكسير ويفارق جمع السلامه في اربعة اشيا احدها
ان جمع السلامه يختص بالعقلا والتكسير لا يختص والثاني
انه يسلم فيه بنا المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب
بالحروف وجمع التكسير بالحركات في الرابع ان الفعل المسند
الى جميع السلامه لا يونث ويونث جمع التكسير قاله ابو البقا
وجمع التكسير لفظا هو ما تغير فيه صيغة الواحد ما بزيادة
ليست عوضا من شي من غير تبديل شكل كصنو للمفرد وصنوا
لجمعه قال في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلاث من اصل واحد
فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجميع صنوان
برفع النون بخلاف زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون
عوض عن التنوين او بنقص من تبديل شكل كتخمة التاء وفتح
الخا المعجمة للمفرد وتخم لجمعه او تبديل شكل من غير زيادة

ولا نقص كاسد بفتح الهمزة والسين واسد بضم الهمزة وسكون
السين لجمعه او يزد له بزيادة و تبديل شكل كرجال ورجل او بنقص
وتبديل شكل كرسل ورسول او بهن اي بالنقص والزيادة وتبديل
الشكل كغلمان وغلام فان غلمانا زيد في اخره زيد في اخره الف
ونون ونقص منه الالف الواقع قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبدل
شكاله بكسر فائه واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك والعترض
بانه لا نحرير فيه لان صنوان من باب زيادة وتبدل شكل ونحو
من باب نقص وتبدل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات
التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه فانه نظر الى ظاهر اللفظ
او انه لا يرى تقدير التغيير كما يوخذ من كلامه الاتي والمشهور
تقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم و
التقديري نحو فلك وهجان ودلاص ومذهب سيبويه ان فلكا
واخواته جموع تكسير فيقدر في ذلك زوال ضمة الواحد وتبديلها
بضمة مشعرة بالجمع تقلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان
جمعا كبدن وكذلك القول في اخواته والباعث له على ذلك انهم
قالوا في تثنيته فلكان تعلم انهم لم يقصدوا ما قصدوه
نحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذان
جنب وهولاء جنب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره و
ما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك
في باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك
اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير و التغيير اللفظي له سبعة
وعشرون بناء منها اربعة موضوعة للعدد القليل وهو من
الثلاثة الى العشرة بدخول العشرة على القول بدخول الغاية
في المغيا ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان اولى
وهي افعل بضم العين كاكلب جمع كلب وافعال كاجمال بالجيم جمع جمل
وافعلة بكسر العين كاحمرة جمع حمار وفعلة بكسر الفا وسكون
العين كصبية جمع صبي وخصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة
لانها تصغر على لفظها نحو اكيلب واجمال واحميرة وصبية بخلاف
غيره من الجموع فانها ترد الى واحدها في التصغير وتصغير الجمع

بدل

٥٠٦

يدل على القلة واليها اشار الناظم بقوله افعلة افعل ثم فعلة
ثمت افعال جموع قلة وليس من جموع القلة فعل بضم الفا وفتح
العين كغرف ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة
بكسر الفا وفتح العين كقردة خلافا للفراء وثلاثة وعشرون
موضوعة للعدد الكثير وهو ما جاوز العشرة وسياتي قريبا
وقد يستغني ببعض ابنية القلة عن بناء الكثرة وضعا او
استعمالا اتكالا على القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي و
دقيقة الوضع ان يكون العرب لم تضع احد البناءين استغناء عنه
بالاخر والاستعمال ان يكون وضعهما معا ولكنها استغنت في بعض
المواضع عن احدهما بالاخر انتهى فالاول كارجل جمع رجل بسكون
الجيم واعناق جمع عنق وافئدة جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم
الى الكعبين فاضربوا فوق الاعناق وافئدتهم هواء فاستغني
فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لانها لم يستعمل بناء الكثرة و
الثاني كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة اقلام والمقام
مقام مبالغة وتكثير قطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع
انه سمع له وزن كثرة وهو قلام وقد يعكس ويستغنى ببعض
ابنية الكثرة عن بناء القلة وضعا واستعمالا اتكالا على القرينة
فالاول كرجال جمع رجل بضم الجيم وقلوب جمع قلب وصردان
بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسم طائر فيقول
خمسة رجال وخمسة قلوب وضمهم خمسة صردان فيستغنى بجمع
الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه وليس منه اي من هذا
القسم وهو ما لم تضع العرب له بناء قلة ما مثل به الناظم وابنه في
جمع صفاة وهي الصخرة الملساء صفي بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد
الياء كقولهم في جمع قلتها اصفاء حكاه الجوهري وغيره بل هو
من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب بناء قلة ولكنها اي
الناظم وابنه في جمع صفاة الصخرة استغنت ببناء الكثرة عنه
كقوله تعالى يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء فعبر بثلاثة بجمع
الكثرة مع وجود جمع القلة لقوله صلى الله عليه وسلم دعي
الصلاة ايام اقرائك على ذلك يحمل قول الناظم وبعض ذي

بكسرة وصحابي كما زجروا لعكس جا كا لصحي لبنا الاول من ابنية
القلة افعل بضم العين وهو جمع النوعين كل منهما لجمعه شروط
احدها فعل بفتح الفا وسكون العين حال كونه اسما لا صفة
صحيح العين لاكسعتلها سوا صحت لامه ام اعتلت باليا ام
بالواو وبيس فاوه واو كوعد ولا لامه مما تلته العينه كرف نحو كلب
واكلب واظبي واظب وجرو واصلها اظبي واجرو بضم البا والرا
فقلبت ضمتها كسرة والواو في اجرو يا فحذفت اليا الاصلية
في اظبي والمنقلبة في اجرو علي حذ الحذف في قاض وغازٍ بخلاف
نحو ضخم فلا يجمع علي افعل فانه صفة وانما قالوا اعبد جمع عبد
مع انه صفة لغلبة الاسمية قاله ابن مالك وبخلاف نحو سوط
وبيت فلا يجمعان علي افعل لاعلال العين بالواو في الاول واليا
في الثاني وشذ قياسا لا سماعا اعين جمع عين قال الله تعالى
واعينهم تفيض من الدمع وشذ قياسا وسماعا اثوب جمع ثوب
واسيف جمع سيف قال معروف ابن عبد الرحمن وحميد ابن ثور
على خاف لكردهم قد لبست اثوابا حتى اكتسي الراس قناعا
اشيبا والقياس اثوابا وثيابا وقال اخذكانهم اسيف بيضٌ يما
نية عضب مضاربها باقٍ بها الاثر والقياس سيوف واسياف
والبيض بكسر البا جمع ابيض وثابته نسبة الى يمان وعضب
قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من
طرفه والاثر بضم الهمزة والثا المثلثة اثر الجراح يبقى بعد
البرا قاله العيني وشذ ازا وجه جمع وجه لان فاوه واو وشذا
اكف جمع كف لان لامه مماثلة العينه ويحفظ فعل في ثمانية
اوزان نعل كذيب وحلف صفة وفعله بكسر الفا اسما كنقمه
وصفة كشدة وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه اكوراب نعل كذيب
كطاع وفعل بضم اوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين كعنق
وفعل بفتحتين كجبل وفعله بفتحتين كاكمه وفعل بفتحة فضمه
كضبع ثلاثة امثلة في مفتوح الفا وثلاثة في مكسورها واثنان
في مضمومها والجميع انما يقع في الاسما الا فعلا بكسر اوله وسكون
ثانيه ومونثه فيقع فيهما وفي الصفات النوع الثاني مما جمع

ع

٥٥٧

على افعل الرباعي المونث بلا علامة الذي قبل اخره مدة الفا
ويا واو سوا فتح اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق انثى الجدي
والمكسور نحو ذراع بالذال المعجمة والمضموم نحو عقاب طاير
معروف والياء نحو يمين تقول في جمعها اعنق واذرع واعقب
وايمن وشذ افعل نحو مكان وشهاب وغراب وجنين من
المذكر فخرج بالرباعي نحو دار ونار فادور وانور ليس بمطرد عند سيبويه
وخرج للتانيث نحو حمار وعمود ورغيف وبلا علامة نحو سحابة
ورسالة وبمده قبل الاخر نحو زينب والى هذين النوعين اشار
الناظم بقوله لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل ان كان كالعناق والذراع في مد وتانيث
وعد الاحرف البنا الثاني من ابنية القلة افعال نحو جمع لاسم ثلاثي لا يستحق افعل السابق اما على
فعل بفتح اوله وسكون ثانيه ولكنه معتل العين بالياء او بالواو نحو سيف واسياف وثوب واثواب او لانه
على غير فعل بفتح الفا وسكون العين فيشمل ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفا نحو جمل ونمر وعضد وثلاثة مع كسرها
نحو حمل وعنب وابل واثنان مع ضم الفا نحو قفل وعنق فتقول في جمعها اجمال وانمار واعضاد واحمال بالمهملة
واعناب وآبال بابدال الهمزة الثانية الفا واقفال واعناق والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ما افعل فيه
اطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد ولكن الغالب فعل بضم الاول وفتح الثاني ان يجي جمعه على فعلان بكسر
اوله وسكون ثانيه كصرد بالصاد والرا المهملتين وهو طاير ضخم الراس يصطاد العصافير قيل وهو اول طاير
صام لله تعالى وجرذ بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفار ونغر بالنون والغين المعجمة والرا المهملة
جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طاير كالعصافير حمر المناقير وخزز بخاء وزاء ين معجمتين قال الجوهري
ذكر الارانب فيقال في جمعها صردان وجرذان ونغران وخزان واليه اشار الناظم وغالبا اغناهم فعلان
في فعل كقولهم صردان وشذ ارطاب جمع رطب كما شذ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو
احمال جمع حمل بفتح الحا المهملة وسكون الميم وافراخ جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة واحبار جمع حبر بالحاء
المهملة والباء الموحدة وازناد جمع زند بالزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقدح به النار و
الزندة هي السفلى قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن والحمل
بالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخل قاله الفرا وقال تعالى اتخذوا احبارهم وقال الحطيئة بضم الحا
وفتح الطاء المهملتين وفي اخره همزة تصغير حطاة بفتح الحا وسكون الطا وهي الضرطة والحطاة ايضا
الصرعة يقال حطا به الرجل اذا صرعه بالارض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط في جمع
بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطية وقيل لانه كان يخطي الرجل والرجل الحطي هي التي اذا احصى لها ...
جرول ابن اوس ويكنى بابي مليكة قاله ابن السيد ماذا تقول لافراخ بذي مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر
يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان قد سجنه لهجوه اياه واراد بالافراخ بالخاء المعجمة الاولاد وهو محل الاستشهاد

والقياس في جمع فرخ افرخ او فراخ ومرخ بفتح الميم والرا وبالخا المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاي
وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعرات الصفر على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير واراد ما في كل
في اولاد صغار جدا لا ما عندهم ولا شجر اذا اشكو اليك حالهم وداب اخر وهو الاعشى وجدت اذا اصلحوا
خيرهم ورفدك انقب ارباحها لجمع زند على ازناد وقياسه ازند وسمع ايضا فعل وافعال في شكل وسمع ولغط
ونحل وراي وراد وهو اصل اللحيين وسطل وجفن ولحن ونجد وفرد وجلد والف وانف وثلج ولبس منه افنان
من قوله تعالى ذواتا افنان اناحم فنن وهو الغصن فاما الفن وهو النوع فجمعه فنون على القياس كصك وصكوك
الثالث من ابنية القلة افعله بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر رباعي بمده الف او يا او واو قبل الحرف الاخر سوا
اكان مفتوح العين الفا او مكسورها او مضمومها فالالف مع فتح الفا نحو طعام ومع كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو
غراب واليا نحو رغيف والوا ونحو عمود فتقول في جمعها على افعله طعام واطعمه وحمار واحمره وغراب واغربه
ورغيف وارغفه وعمود واعمده وشذ كتاب وكتب والقياس اكتبه ولم يقولوه قاله المهابادي ووقع في الصحاح
انك اذا جمعت النهار قلت في كثيره نهر وفي قليله انهر والصواب انهرة كما في المحكم لان النهار مذكر والى هذا البنا
اشار الناظم بقوله في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعله عنهم اطرد والتزم بنا افعله في فعال بالفتح وفعال بالكسر حال
كونها مضعف اللام او معتلها فالاول وهو مضاف اللام واراد بتضعيفها مماثلها للعين ومضاعف الثلاثي
ماكان عينه ولامه من جنس واحد كبات بفتح البا وبتا اين مثناتين فوق قال الجوهري هو الزاد والجهاز قال ابو
عبيد متاع البيت وفي الحديث لا يوخذ منكم عشر البتات وزمام بكسر الزاي قال الجوهري هو الخيط يشد في البرة
اي الخشاش ثم يشد في طرفه المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام النعل ما شد به الشسع والخشاش بالكسر
الذي يجعل في عظم انف البعير وهو من خشب والبرة من صفر فتقول في جمع بتات ابته وفي جمع زمام ازمه
والاصل ابتته وازممه فالتقا مثلان فنقلت حركة اولهما الى الساكن قبله ثم ادغم احد المثلين في الاخر والثاني
وهو معتل اللام ماكان لامه واوا او يا كقبا بفتح القاف والبا الموحده واتيا بكسر الهمزة الاولى فتقول في جمعها
على افعله اقبيه وآتيه بالف بعد الهمزة والاصل ااتيه بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا من جنس
حركة ما قبلها واليه اشار الناظم بقوله في فعال او فعال مصاحبي تضعيف او اعلال وتحفظ افعله في شحيح ونجي
ونجد وهو ما ارتفع من الارض وهي مصدر وهي السقا اذا انخرق وسد وسد بالسين المهملة فيهما كل بنا سد
به موضع وقدح وقن وخال وباب وقفا وجائز بالجيم والزاي الخشبة الكبيرة في وسط البيت وواد وناحيه
وظنين بالظا المشاله بمعنى متهم ونصيفه بنون وصاد بين معجمتين المطر القليل وعيي بفتح العين وكسر اليا الاولى
وتشديد الثانيه وجروه بكسر الجيم وتشديد الرا المهمله وقيل بفتح العين وتشديد اليا المثناة تحت وعقاب
ورمضان وخوان لربيع الاول فاما شحيح ونجي وظنين وعيي فقالوا فيها اشحه وانجيه واظنه واعييه
مع انها صفات واما عقاب فقالوا فيه اعقبه مع انه مونث واما نجد وهي وسد وسد وقدح وقن وخال
وقفا وباب وجروه فقالوا فيها انجده واوهيه واسده واقده واقنه واخوله وابوبه واقفيه واجره مع
انها ثلاثيه واما رمضان وخوان ونصيفه فقالوا فيها ارمضه واخونه وانصفه مع انها زايده على اربعة
احرف

احرف واما عيل فقالوا فيه اعوله مع خلوه عن مدة قبل اخره واما جائز وناحيه فقالوا فيها اجوزه وانحيه مع ان
المدة فيها ليست الاخر البنا الرابع من ابنية القلة فعله بكسر اوله وسكون ثانيه ولم يطرد من شي من الابنية
بل هو محفوظ في ستة اوزان فعل بفتحتين نحو ولد وفتى وفعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو شيخ وثور وفعل بكسر اوله
وفتح ثانيه نحو ثني بكسر الثا المثلثة وفتح النون والقصر كعدي حكاه الفارسي الا والذي يعاد مرتين وفي الحديث
في الصدقة اي لا توخذ في الصدقة مرتين والثني ايضا الثاني في السعادة وهو الثنيان بضم المثلثة وهو الذي يكون
دون السيد في المرتبة قاله ابن مالك وفعال بفتح اوله نحو غزال وفعال بضم اوله نحو غلام وفعيل بفتح اوله وكسر ثانيه
نحو صبي وخصي وجليل تقول في جمعها على فعله ولده وفتيه وشيخه وثيره وثنيه وغزله وغلمه وصبيه وخصيه
وجله والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعله جمعا بنقل يدري ولعدم اطراده قال ابو بكر بن السراج هو اسم جمع
لا والبنا الاول من ابنية الكثرة فعل بضم اوله وسكون ثانيه وهو اخف اوزان الكثرة لكونه ثلاثيا مجرد الساكن
الوسط وهو جمع لشيين احدهما افعل مقابل فعلا بالمد كاحمر وابيض ومثنعه مقابلته لها اي الفعلا لمانع
خلقي نحو اكمر لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهي حشفة الذكر واذر بفتح الهمزة الممدوده والدال المهملة لعظيم الادره
بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة بخلاف الي بمد الهمزة لكبير الاليه والاصل الي بهمزتين مفتوحه
فساكنة قلبت الفا كادم فان المانع من اليا بفتح الهمزة وسكون اللام وفي اخره همزة قبلها الف مسبوقة بيا
مثناة تحتانيه تخلف عن الاستعمال فانهم قالوا في المذكر اليا على وزن افعل ولم يقولوا في المونث اليا على وزن
فعلا والثاني ما يجمع على فعل فعلا بفتح الفا وسكون العين مقابلة افعل كحمرا وبيضا ومتنعه معا لمقابله
اي لافعل لمانع خلقي كرتقا بالرا المهمله والتا المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم وعفلا
بالعين المهمله والفا من العفل بفتح العين والفا وهو شي يخرج في قبل المراة يشبه الادره في قبل الرجل بخلاف نحو
عجزا بالجيم والزاي الكبيرة العجز فان المانع من عجز يخالف الاستعمال فان العرب قالوا في المونث عجزا ولم يقولوا
في المذكر اعجز فلا يقال رجال الي ولا نسا عجز الا اذا سمع فيحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضي كلامه وهو في
ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادي وابن عقيل في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر في غير التسهيل ان فعلا يطرد
في هذا النوع كاطراده في احمر وحمر وما ذكر من انهم لا يقولون امراة اليا ورجال عجز هو على اشهر اللغات وقد حكي
امراة اليا ورجل اعجز فعلى هذا يقال رجال الي ونسا الي ورجال عجز ونسا عجز وتقول في جمع نحو ابيض بيض بكسر الاول
تصحيحا للعين لئلا تنقلب وجمع وزنه فعل بالضم على الاصل لا فعل بالكسر والى فعل اشار الناظم بقوله فعل لنحو احمر
وحمرا البنا الثاني من ابنية الكثرة فعل بضمتين وهو تدريج حسن لانه لما فرغ من فعل بالاسكان اعقبه بفعل
بالتحريك لانهما وزنان لم يختلفا الا بالحركة والسكون وهو مطرد في شيين احدهما في وصف على فعول
بفتح الفا بمعنى فاعل كصبور وغفور وصبر وغفر نحو حلاب حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول والثاني في اسم
رباعي في العدد بمدة الف او يا او واو قبل لام صحيحة غير معتلة مطلقا من غير تقييد بحرف معين من احرف
العلة او غير مضاعفة ان كان المدة الفا لا غير والا مدته الف ثلاثة اوزان مفتوح الف نحو قذال للمذكر وهو
وجماع الراس ومقعد العذار من الفرس خلف الناصية واتان بالمثناة الفوقانيه للمونث من الحمير ومكسور

الفاء نحو حمار للمذكر وذراع للمونث مضموم الفاء نحو غراب للمذكر وكراع للمونث وما مدته يا نحو قضيب للمذكر
وكثيب للمونث وما مدته واو نحو عمود للمذكر وقلوص للمونث وهي الشابة من النوق وما مدته يا او واو مع
التضعيف نحو سرير للمذكر وذلول للمونث وخرج بقوله لام غير معتله نحو كسا وقبا فلا يجمعان على فعل لاجل
اعتلال اللام لانهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب واو كسا يا ولتسلم يا قبا فقصر على وزن
فعل بضم الفا وكسر العين وهو بنا قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من ضم الى كسر والحق ان ذلك غالب لا
لازم فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا في المعتل ثني وثن والاصل ثني بضم النون فابدلوا من الضمة كسرة
ليلا تنقلب اليا واوا كما فعلوا ذلك في اجرو ادل وخرج بقوله غير مضاعفة ان كانت المدة الفا نحو
هلال وسنان فلا يجمعان على فعل لاجل تضعيفها اي اللام مع الالف فلا يجمع يقال في جمعها اهلة واسنة
لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم وشدعنان بكسر العين لما يقاد به الفرس وبفتحها للمطر وفيه تناسب
الاعلال للاعلى والاسفل للاسفل وعنن وحجاج بحا مهمله مكسوره وجيمين العظم المستدير حول العين
وقيل هو الاعلى الذي ينبت عليه الحاجب وحجج وطواط بفتح الواو بمهملتين الضعيف وططط
فعل بضمتين في فعل بفتح الفا وكسر العين اسما نحو نمر وصفه نحو خشن وفي فعيل صفة نحو نذير وفي فعيله
مطلقا اسما نحو صحيفه وصفة نحو نجيبه وفي فعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو
بازل وشارف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي فعال بكسر الفاء وفتحها صفة نحو كناز بكسر الكاف وصناع
بفتح الصاد اي حاذقه وفي فعله بفتح اوله وكسر ثانيه نحو فرجه وفي فعله بفتحتين نحو خشبه وفي فعله
بكسر اوله وسكون ثانيه نحو ستره والى فعل بضمتين اشار الناظم بقوله وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالا
فقد مالم يضاعف في الاعم ذو الالف البنا الثالث فعل بضم اوله وفتح ثانيه ولو قدمه على فعل بضمتين كان
اولى لانه اخف منه وهو مطرد في شيين احدهما في اسم على فعله بضم اوله وسكون ثانيه ويستوي في ذلك صحيح
اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح كقربه وقرب وغرفه وغرف والمعتل اللام نحو مديه ومدى وزبيه وزبى
والمضاعف اللام نحو حجه وحجج ومده ومدد والثاني في الفعلى بضم الفا انثى الافعل صفة كالكبرى انثى الاكبر
والوسطى انثى الاوسط والصغرى انثى الاصغر بخلاف حبلى فانها ليست انثى افعل لانها صفة لا مذكر لها فلا يجمع
على حبل وشذ فعل في فعله صفه نحو بهمه بضم البا الموحده وسكون الها وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى
من اين يوتى لشدة باسه والجمع بهم قاله في الصحاح وفعلى مصدرا نحو رويا يقال راى في منامه رويا على فعلى
من غير تنوين وجمع الرويا رايا بالتنوين مثل رعي قاله الجوهري وفعله بفتح اوله وسكون ثانيه نحو نوبه بفتح
النون والبا الموحده وقاس عليها الفرا وفعله بفتح اوله وسكون ثانيه معتل اللام نحو قريه وقرى وفعله
بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح اللام نحو بدره بفتح الموحده وهي عشرة الاف درهم وجمعها بدر وبدر بكسر اوله
وسكون ثانيه واما افعل على جمعها على فعل بضم اوله وفتح ثانيه فذكرها فيه نظر فعله بكسر اوله وسكون ثانيه
معتلا نحو لحيه ولحى فعله بضم اوله وفتح ثانيه نحو تخمه بالتا المثناة فوق والخا المعجمه والى فعل بضم اوله
وفتح ثانيه اشار الناظم بقوله وفعل جمعا لفعله عرف ونحو كبرى البنا الرابع فعل بكسر اوله وفتح ثانيه

وهو

٧

وهو جمع لاسم تام على زنة فعله بكسر اوله وسكون ثانيه غير واحد فعل نحو حجه وحجج وفي التنزيل ثماني حجج وكسره
وكسر وفرية بالفا واليا المثناة تحت وهي الكذبه وفرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صغره وكبره وعجزه
وبالتمام نحو عده وزنه فانها نقصا اللام وعوض منها التا واليه اشار الناظم بقوله ولفعله فعل وقد يجي فعل
باتفاق في فعله واحد بكسر الفاء وسكون العين نحو سدره وسدر ولا يقال في تبنه واحدة التبن تبن حملا
على بدره في العوض من لامه تا التانيث كعزة وعزى وفي فعله الاجوف بفتح اوله نحو حاجه وحوج وقامه وقيم
قوم في فعلى مصدرا نحو ذكرى وذكر وفي فعله بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو قصعه وقصع
وجفنه وجفن في فعله بكسر اوله وسكون ثانيه صفة نحو ذربه الذال المعجمه وسكون الراء وبالبا الموحده
كما في الصحاح والضيا وصمه بكسر الصاد المهمله يقال في جمعها ذرب وصمم والذربه المراة الحديدة اللسان والصمه
الرجل الشجاع وفي فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو هدم بكسر الها وسكون الدال المهمله الثوب الخلق جمعه
على هدم رواه ابن سيده وفي فعله بضم اوله كصوره وصوره والصور بكسر الصاد لغة في الصور بضمها جمع صوره
قاله في الصحاح البنا الخامس فعله بضم اوله وفتح وهو مطرد وصف لعاقل مذكر على زنة فاعل معتل
اللام باليا والواو نحو رام ورماه وقاض وقضاه وغاز وغزاة والاصل فيهن رميه وقضيه وغزوه قلبت اليا
والواو الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلها وقيل انها فعله بفتح الفا وان الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام
وصحيحها واليه اشار الناظم بقوله في نحو رام ذو اطراد فعله فخرج بقوله وصف نحو واد وبالتذكير نحو
عاديه وبالعقل نحو اسد ضار وبوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شي من ذلك على
فعله وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماه وفي فاعل اسما نحو باز وبزاه وواد ووداه وفي فاعل صحيح
اللام هادر وهدره بالدال المهمله وهو الرجل الذي لا يعتد به البنا السادس فعله بفتحتين وهو شايع
في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكمله وساحر وسحره وسافر وسفره وبار وبرره قال الله تعالى
وجا السحرة بايدي سفره كرام برره وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس واليه اشار الناظم بقوله وشاع نحو
كامل وكمله فخرج بالوصف الاسم نحو واد وبار وبالتذكير نحو طالق وحايض وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتي
فرسين وبصحة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شي من ذلك على فعله بفتحتين باطرا د وشاع في غير فاعل نحو سيد
بعض
وساده فوزنها فعله وفي نسخ الصحاح وزن ساده فعاله وهو سهو وقوله شايع تبع فيه النظم وكان الاولى
ان يعبر بمطرد لانه لا يلزم من الشياع الاطراد البنا السابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه وهو جمع لما دل
على افه من هلاك او توجع او نقص ما من فعيل حال كونه وصفا لمفعول فالتوجع نحو جريح وجرحى واسير واسرى
والهلاك نحو قتيل وقتلى وصريع وصرعى وحمل عليه ستة اوزان مما دل على افة من احدها فعيل وصفا للفاعل
لا للمفعول كمريض ومرضى والثاني فعل بفتح اوله وكسر ثانيه كزمن وزمنى وهذان الوصفان مما يدل على التوجع
والثالث فاعل كهالك وهلكى والرابع فيعل بفتح اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كميت اصله ميوت اجتمع فيه
الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا لاجتماع المثلين وهل هو فيعل
بكسر العين او بفتحها وابدلت الفتحة كسرة او فيعل كطويل اقوال محكيه في شيد اشهرها اولها والخامس افعل

كأحمق وحمقى والسادس فعلان كسكران وسكري وهذان الوصفان مما يدل على نقص ما وندر كيس
وكيسى وذرب وذربى وجلد وجلدي والى فعلى اشار الناظم بقوله فعلى لوصف فعيل وزمن وهالك و
ميت به الثامن فعلة بكسر اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل حال كونه اسما بضم الفا وسكون العين وبكون
صحيح اللام نحو قرط وقرطه بالقاف والراء والطاء المهملتين ما يعلق في شحمة الاذن ودرج بالجيم
ودرجه واجوف نحو كوز بالزاي وكوزه ومضاعفا نحو دب ودببه وفعيل في اسم على زنة فعل بفتح
الفا وسكون العين نحو غرد بالغين المعجمة والراء نوع من الكماه وهو عند الفرا بفتح الفا وعند غيره بكسرها
وظاهر الصحاح ان غرده جمع لمكسور الفا او بكسرها نحو قرد وقرده بالقاف والراء وقيل ايضا في نحو
ذكر بفتحتين ضد الانثى وكتف وهادر وعلج وقفه وخطوه واليه اشار الناظم بقوله لفعل اسما صح لا
ما فعله والوضع في فعل وفعل وقلله وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظبي وبجي ومذي فلا يجمع شي منها على
فعله البتة التاسع فعل بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف على زنة فاعل او فاعله حال كونهما
صحيحي اللام سوا صحت عينهما ام اعتلت كضارب وصايم ومونثيهما ضاربة وصايمة فتقول في جمعها ضرب
وصوم وشمل نحو حايض وحيض وخرج بقيد الوصف الاسم نحو حاجب العين وجارية البيت فلا يجمعان
على فعل واليه اشار الناظم بقوله وفعل لفاعل وفاعله وصفين وندر نحو غاز وغزي وعاف بالعين المهملة
والفاي ما يل وعايل وعفي لاعتلال لامهما كما ندر فعل في نحو امراة حريدة بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة
وسكون اليا اخر الحروف الحيية اي ذات الحيا بالحا المهمله واليا المثناة التحتانية وقيل العذرا وجمعها خرد
وقالوا خرايد على القياس ونفسا ونفس ورجل اعزل ورجال عزل اذا لم يكن معهم سلاح وزعم الاصمعي انه لا
افعل الذي يجمع ورد بالسماع كقوله وانتي رجال سادة غير عزل مصاليت امثال الاسود الضراغم وفارق باب
احمر لانه وصف غير لازم بدليل انه لو تناول عصا او سيفا او رمحا زالت عنه هذه الصفة البتة العاشر فعال
بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف المذكر على زنة فاعل صحيح اللام سوا اكانت لامه همزة ام لا كصايم
وصوام وقايم وقوام وقاري وقرا وقيل وندر فعال في جمع فاعله كقوله وهو القطامي ابصارهن الى الشبان مايلة
وقد اراهن عني غير صدادي قال الموضح في حواشيه لا اعلم احدا ذكر مجيه في فاعله للمونث الا في هذا البيت
وحكايته شهورية بين الاصمعي وابن الاعرابي والظاهر ان الضمير للمونث للابصار لا للنسا لانه يقال بصر صاد كما
يقال بصر حاد فهو جمع صاد لا جمع صاده لان قياس فعال ان يكون جمع فاعل لا فاعله انتهى ولا يخفى ضعفه لما فيه
من مخالفة الضماير وعود الضمير على غير المحدث عنه وندر فعال في فاعل المعتل بالواو واليا كغزا جمع غاز وسرا
جمع سار والاصل غزاو وسراي قلبت الواو واليا همزة لتطرفها اثر الف زايده الحادي عشر فعال بكسر اوله وهو
ان يكون جمعا لاثني عشر وزنا الاول والثاني فعل وفعله بفتح الفا وسكون العين فيهما حال كونهما اسمين
او وصفين غير يايي الفا او العين فالاسم منهما نحو كعب وكعاب وقصعه وقصاع والصفة منهما نحو صعب
بمهملتين وصعاب وخدله وخدال بالخا المثناة المعجمة والدال المهملة ممتلية الساقين والذراعين وندر فعال في
جمع فعل يايي الفا نحو يعر باليا المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين الجدي يربط في الزبية للاسد ليقع فيها

وفي

في المثل اذل من يعر او يايي العين نحو ضيف وضيعه بالضاد المعجمة وضياف وضياع واليه اشار الناظم بقوله فعل
وفعلة فعال لهما وقل فيما عينه اليا منهما الوزن الثالث والرابع فعله وفعله بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما
اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفيهما كجمل وجمال وجبل وجبال بالجيم فيهما ورقبه ورقاب وثمره وثمار
وخرج نحو فتى وعصا لاعتلال ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لانه صفه وشذ طلال وبطال واليه اشار
الناظم بقوله وفعل ايضا له فعال ما لم يكن في لامه اعتلال او يك مضعفا ومثل فعل ذو التا الوزن الخامس
والسادس فعل بكسر اوله وسكون ثانيه كذيب وذياب وبير وبيار وفعل بضم الفا وسكون العين كرهن ورهان
ورمح ورماح وشرط هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو وشرط ثانيهما ان لا يكون واوي
العين كحوت ولا يايي اللام كهدي قاله المرادي اخذا من التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل مع فعل
فاقبل الوزن السابع والثامن فعيل بمعنى فاعل ومونثه صحيحي اللام كظريف وظراف وكريم وكرام وشريف
وشراف ومونثاها كظريفه وظراف وكريمه وكرام وشريفه وشراف بخلاف غني وولي ومونثيهما لاعتلال اللام و
بخلاف نحو جريح فانه بمعنى مفعول وقرا الكساي فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفرا والزجاج وهو جمع جديد مثل
ثقيل وثقال والجديد بمعنى المجذوذ وهو المكسور قاله الواحدي في البسيط فاقتضى هذا ان فعيلا الوصف قد
يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي فعيل وصف فاعل
وردكذاك في انثاه ايضا اطرد والخمسة الباقية من الثلاثة عشر وزنا مما يجمع على فعال فعلان بفتح الفا صفة
ومونثاه فعلى بالالف وفعلانه بالتا وفعلان بضم الفا صفة وانثاه فعلانه بالتا لا غير فمفتوح الفا
كغضبان وغضاب وغضبى وغضاب وندمان وندام وندمانه وندام ومضموم الفا نحو خمصان وخماص
وخمصانه وخماص وفي الحديث تغدو خماصا والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في وصف على فعلانا او
انثييه او على فعلانا ومثله فعلانه والعرب الزمه في فعيل وانثاه اذا كانا واوي العين صحيحي
اللامين كطويل وطويله لا يجمعان الا فعالا بخلاف غيرها الا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره بقول كريم وكرما
وكرام وظريف وظرفا وظراف وشريف وشرفا وشراف وانما لم يشاركها نحو طويل في ذلك لقلته قال في الحكم
قال ابن جني لم يات فعيل صفة عينه واوي وفاوه ولامه صحيحان الا في ثلاث كلمات طويل وقوام وصويب
من قولهم سهم صويب اي صايب قوى واما العويص فانه وان كان صفة الا انه صار اسما انتهى واليه اشار الناظم
بقوله والزمه في نحو طويل وطويلة تفي وحفظ فعال في وصف فاعل نحو راع ورعا وفي التنزيل حتى يصدر الرعا
وقايم وقيام وفي التنزيل وانتم قيام وام بهمزة ممدودة وميم مشددة من ام بمعنى قصد واصله اامم كضارب
فادغم الميم في الميم للتماثل وجمعه امام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه واجعلنا للمتقين اماما اي قاصدين لهم
ومونثاتهن كراعيه ورعا وقايمه وقيام وامه وامام وحفظ في وصف على افعل نحو اعجف اي هزيل وعجاف
ومونثه عجفا وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفرده بقرة عجفا وحكى الفارسي وابو حاتم اجرب وجراب
زاد ابو حاتم ابطح وبطاح قاله ابن سيده في شرح اصلاح المنطق فضعف ما قيل ان اعجف لا ثاني له وفي
وصف على فعال بتخفيف العين نحو جواد بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل جواد قلبت الواو ياو نحو

انزكره قال وحتي الجياد ما يفدن بارسان وفي وصف علي فيعل نحو خير بفتح الخا وتشديد اليا المثناة تحت المكسوره وخيار وفي وصف علي فعلا نحو بطحا وبطاح وفي وصف علي فعلي بضم الفا نحو انثي واناث وفي اسم علي فعول بفتح الفا نحو قلوص وقلاص وفي فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو نمره ونمار وفي فعاله نحو عبا وعبا وفي فعله بضم اوله وسكون ثانيه نحو برمه وبرام ونطفه ونطاف وفي فعل بضم اوله وفتح ثانيه كربع ورباع وفي فعل بضمتين نحو جد وجاد وفي فعيل نحو فصيل وفصال وفي فعل بضم اوله بفتح اوله وضم ثانيه كسبع وسباع وفي فعلان بفتح الفا وسكون العين كضبعان وضباع البناء الثاني عشر من ابنية الكثرة فعول بضمتين ويطرد في الفاظ اربعة احدها اسم علي فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو كبد وكبود ووعل ووعول وهو اي فعول غيره اي في فعل كاللازم واليه يشير قول الناظم وبفعول فعل نحو كبد يخص غالبا ومن غير الغالب نمر ونمار وجاء نحو نمر ونمور علي القياس ونمر بضمتين علي غير القياس قال حكيم بن معية الربعي فيها عباسل اسود ونمر انشده سيبويه قال ابن الصايغ اراد نمر بسكون الميم ثم نقل واتبع وقال غيره قد يكون مقصورا اي يختص اي نمور فحذفت الوا وللضرورة وقالوا ايضا في جمعه انمار علي غير القياس فيحصل في جمعه اربعة اوزان واحد قياسي وهو نمور وثلاثة علي غير القياس وهي نمار وانمار ونمر والعياسل جمع عيسل واحد العيال قاله الصغاني والثلاثة الباقية من الاربعة المطرد فيها فعول الاسم الثلاثي الساكن العين حال كونه مفتوح الفا ليس عينه واوا نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس وخرج عنه نحو حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ في فوج فووج وهم الجماعة من الناس ومكسورها نحو حمل بالمهملة وحمول وضرس وضروس ومضمومها نحو جند وجنود وبرد وبرود واليه اشار الناظم بقوله كذلك يطرد في فعل اسما مطلق الفا الا في ثلاثة من مضموم الفا لم يطرد فيها فعول احدها معتل العين كحوت فان جمعه حيتان والثاني معتل اللام كمدي فان جمعه امدا قال سيبويه لا يكسر علي غير ذلك قال في المحكم المدي من المكاييل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال ضخم لاهل الشام واهل مصر والجمع امدا وقال الجوهري هو القفيز الشامي وهو غير المدي وشذ في جمع نوي بنون مضمومه بعدها همزة ساكنة بضم النون وكسر الهمزة وتشديد اليا قال الشاعر خلت الا ايا صرا ونويا نحافرها كاثرية الاضين فالاحرف استثنا وايا صر منصوب علي الاستثنا وهو باليا المثناة التحتانيه والصاد المهملة جمع ايصر حبل قصير يشد في اسفل الخبا الي وتد والنوي بضم النون وكسر الهمزة وتشديد اليا جمع نوي وهي حفيرة تحفر حول الخبا لئلا يدخله ماء المطر واصل الجمع نووي علي زنة فعول اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم اليا ثم ادغمت احدي اليائين في الاخري لتماثلهما فصار نويا ويقال فيه ايضا نئي بكسر النون اتباعا لكسرة الهمزة والتاء ويقدمون الهمزة ثم يقولون انا علي القلب مثل بار واباء والاضين جمع اضاه وهي الغدير والمستثني الثالث من فعل بضم العين المضاعف فانه لا يجمع علي فعول كمد بضم الميم الكيال فانه جمع علي امداد وشذ في جمع حص بالحاء المهملة المضمومه والصاد المهملة وهو الورس كما قال الجوهري وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشعة كان الحص فيها اذا ما الما خالطها سخينا حصوص فاعل شذ وعحط فعول في فعل بفتحتين اسما كاسد واسود وشجن بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن ايضا الحزن والجمع اشجان وندب بفتح النون والدال

المهملة

٥٦١

المهملة وبالبا الموحدة الخط واثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب وذكر بفتحتين مقابل انثي والجمع ذكور وطلل وطلول البناء الثالث عشر فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه ويطرد ايضا في الفاظ اربعة اسم علي فعال بضم الفا كغلام وغلمان وغراب وغربان وعلي فعل بضم اوله وفتح ثانيه كصرد لطائر وصردان وجرد بالجيم والدال والراء نوع من الفيران والجمع جردان او فعل بضم اوله وسكون ثانيه حال كونه واوي العين كحوت وحيتان وكوز وكيزان بالزاي او علي فعل بفتحتين كتاج بالجيم وتيجان وساج وسيجان ونار ونيران وجار وجيران وقاع وقيعان وخال وخيلان وهي النقطة المخالفة لبقية لون البدن والالف في الجمع منقلبة عن واو والا في خال فانها منقلبة عن يا وللخال اخو الام الفه منقلبة عن واو وجمعه اخوال وقل فعلان في فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو حسل وحسلان وخرص وخرصان وخشف وخشفان وحط وحيطان وزيد وزيدان وشقد وشقدان وشيخ وشيخان وصنو وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة الفاظ ذكرها ابن جني ونظمها ابن مالك في بيتين فعال للحسل والخرص في التكسير فعلان وهكذا قل خشفان وحيطان زيد وشقد وشيخ هكذا جمعت ومثل ذلك صنوان وقنوان الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والحيط قطيع النعام والزيد المثل وايضا فرخ الشجرة وقيل ما الاف من اغصانها والشقد ولد الحربا والشيخ نبت والصنو والقنو مثلان وفي فعل بفتحتين نحو خرب بفتح الخا المعجمة والراء ذكر الحباري سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان بكسر الخا قاله في الصحاح وفي فعال بفتح اوله نحو غزال وغزلان وفي فعال بكسر اوله نحو صوار بكسر الصاد المهملة وحكي ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها وفي فاعل نحو حائط وحيطان وفي فعيل نحو ظليم بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها وفي فعول نحو خروف وخرفان وفي فعله بكسر اوله وسكون ثانيه نحو نسوه ونسوان وفي وصف علي فعيل نحو ضيف وضيفان او علي فعال نحو شجاع وشجعان البناء الرابع عشر فعلان بضم اوله وسكون ثانيه ويكثر في ثلاثة الفاظ في اسم علي فعل بفتح اوله وسكون ثانيه كظهر بالمشالة وظهران وبطن وبطنان او فعل بفتحتين حال كونه صحيح العين كذكر وذكران وجذع للفتي من المعز وجذعان قال الموضح في الحواشي هذا مثال ابي حيان وهو خطا لان جذع صفة لا اسم انتهي وهذا الاعتراض بالنظر الي الوصف الاصلي لا باعتبار غلبة الاسمية او علي فعيل كقضيب وقضبان ورغيف ورغفان وكثيب وكثبان وقل فعلان بضم الفا في فاعل نحو راكب وركبان وراجل ورجلان ويجمع راجل علي رجل كصحب ورجاله ورجال وفي افعل نحو اسود وسودان واحمر وحمران وزعم الفرا ان سودان وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ورد بان فعلا صفة لا يجمع علي فعلان وفي فعال بضم الفا كحوار بالحا المهملة وحوران والكثير حيران وزقاق بزاي وقافين وهو السكة وزقان بادغام عينه في لامه لزوال المانع من التقاء المثلين مجيعر عن القياس الكثير ومن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الا في جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء علي انه صفة البناء الخامس عشر فعلا بضم اوله وفتح ثانيه ويطرد في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعني فاعل او بمعني مفعل ومفاعل حال كونه غير مضاعف ولا معتل اللام فالاول

كظريف وظرفا وكريم وكرم وبخيل وبخلا والي ذلك اشار الناظم بقوله والكريم وبخيل فعلا كذا لما ضاهاهما قد جعلا
ويشتق من ذلك صحيح وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا يقولون صحا او لا صبحا
ولا سمنا والثاني كسميع بمعني مسمع واليم بمعني مولم فانه يقال في جمعها سمعا والما قاله ابن مالك وشرح فيهما و
الثالث نحو جليس وخليط بمعني مجالس ومخالط فانه يقال في جمعها جلسا وخلطا وشذ سيبويه وا سرا وقتيل
وقتلا لانها بمعني مفعول وكثر فعلا في فاعل دال الاعلي معني غير مكتسب كالغريزة بالغين المعجمة والرا والزاي
والطبيعة التي طبع الانسان عليها كعاقل وعقلا وصالح وصلحا وشاعر وشعرا فان العقل والصلاح والشعر
من الاوصاف الشبيهه بالاوصاف الغريزية كالكريم والبخل من جهة كل منها غير مكتسب وشذ فعلا في جبان
وجبنا وخليفه وخلفا قال سيبويه وقولهم خلفا محمول في المعني علي خليف لانه لا يقع الاعلي مذكر والياء لا
تثبت في تكسيره وقال ابو علي جمع خليفه خلايف علي حد كرايم اموالهم جمع كريمه وسمح بسين مهمله مفتوحه
وميم ساكنه وفي اخره حا مهمله الكريم وجمعه سمحا لا بالخاء المعجمه خلافا لابي حيان وودود ووددا ورسول
ورسلا لانها ليست علي فعيل ولا علي فاعل البناء السادس عشر افعلا بكسر ثالثه وهو نايب عن فعلا في المضعف
من فعيل بمعني فاعل واشدا وعزيز واعزا وفي المعتل اللام من فعيل بمعني فاعل كولي واوليا وغني واغنيا وانما ناب
افعلا عن فعلا في المعتل اللام والمضعف لانهم لو قالوا في غني غنيا لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فيقلب
الفان فتحذف احدي الالفين فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعد الف فلا يعل الاجلها
ولو قالوا شددا التقي حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلا وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ
نقي وتقوا ونحوا وشذ افعلا في غير المضاعف والمعتل نحو نصيب وانصبا وصديق واصدقا وهين واهونا واما ظنين
واظنا فشاذ وان كان مضاعفا لانه بالظا المشاله بمعني متهم صفة بمعني فاعل مفعول لا بمعني فاعل وبالطاء المهمله
اسم لا صفة والي ذلك اشار الناظم بقوله وناب عنه افعلا في المعل لاما ومضعف وغير ذاك قل البناء السابع
عشر فواعل ويطرد في الفاظ سبعة ثانيها الف زايدة او وا وغير ملحقة بخماسي وذلك في فاعله اسما كانت
او صفة كناصية وكاذبة وخاطئة فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال في جمعها نواص وكواذب
وخواطي وفي اسم علي فوعل كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر او اسم علي فوعله كصومعه وصوامع وزوبعه
وزوابع والصومعه بيت النصاري قاله في القاموس والزوبعه بالزاي والبا الموحده المفتوحتين رييس
من روسا الجن ومنه تسمي الاعصار زوبعه وهو ريح تثير الغبار ويرتفع الي السما كانه عمود قاله في الصحاح
او اسم علي فاعل بالفتح في العين كخاتم علي احدي اللغتين وخواتم وقالب علي لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك و
طوابع او اسم علي فاعلا بالكسر في عينه وبالمد نحو قاصعا وقواصع وراهطا ورواهط ونافقا ونوافق
والثلاثة اسم لجحرة اليربوع فالراهطا بالراء والطا المهملتين هي التي يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعا
بالقاف والصاد والعين المهملتين حفرة يحفرها ثم ياتي بالتراب الذي اخرجه من الراهطا فيسد به فم الجحر
ليلا يدخل عليه والنافقا بالنون بالفا والقاف حفرة يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع ترققه فاذا اوتي
من قبل القاصعا ضرب النافقا براسه فخرج او اسم علي فاعل بكسر العين كجايز وجوايز وهو بالجيم والزاي

الخشبة

٥٠٦

لخشبة المعترضة بين الحايطين ومنه جايزة الطاعون وقيل الخشب التي يحمل عليها خشب البيت وكاهل
وهو مجمع الكتفين وكواهل وفي وصف علي فاعل بكسر العين لمونث لا يدخله تا الفرق كحايض وحوايض
وطالق وطوالق او وصف علي فاعل لغير فاعل من المذكر كصاهل صفة فرس وصواهل وشاهق صفة
مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع وشذ فواعل من وصف علي فاعل المذكر عاقل من قولهم فوارس
في جمع فارس ونواكس في جمع ناكس قال الفرزدق واذا الرجال راوا يزيد رايتهم • خضع الرقاب نواكس
الابصار وفي جمع سابق صفة المذكر سوابق وفي جمع هالك هوالك قال وايقنت اني عند ذلك ثاير غداة
اذ او هالك في الهوالك وزعم بعضهم ان ذلك كله غير شاذ وانه جمع لفاعله وكانه قيل طايفة هالكة
وطوايف هوالك وكذا الباقي نقله الموضح في الحواشي واقره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس
فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المونث لانهم لا يقولون امراة فارسه واما هوالك فجاء في مثل هالك
في الهوالك والامثال كثيرا ما يخرج عن القياس واما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيها الف زايدة نحو آدم
فان الفه غير زايده ملحق في جمعه اوادم بزنة افاعل لا فواعل وبقولنا او وا غير ملحقة بخماسي نحو فدوكس
فانه ملحق بسفرجل فيقال في جمعه فداكس بزنة فعالل لا فواعل والي ذلك اشار الناظم بقوله فواعل لفوعل
وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وحايض وصاهل وفاعله وشذ في الفارس مع ماماثله البناء الثامن عشر
فعايل ويطرد في كل رباعي مونث ثالثه مده سوا كان المده الفا او يا او وا وسوا كان اسما او صفة
سواء كان تانيثه كسحابه وسحايب وصحيفه وصحايف وحلوبه وحلايب ورساله ورسايل وذوابه
وذوايب وظريفه وظرايف او كان تانيثه بالمعني كشمال بكسر الشين مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من ناحية
القطب وجمعها شمايل وحكي اللحياني في جمع اسما الريح شمالا وشمايل وعقاب وعقايب وعجوز وعجايز وسعيد
علم امراة وسعايد وشذ دليل ودلايل او كان تانيثه بالالف المقصورة كحباري وحباير او بالممدودة
كجلولا وجلايل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضراير وكنه وكناين وحرة وحراير لانهن ثلاثيات
واليه اشار الناظم بقوله وبفعايل اجمعن فعاله وشبهه ذا تا او مزاله البناء التاسع عشر فعالي بفتح اوله وكسر
رابعه ويطرد في الفاظ سبعة احدها فعلاة بفتح اوله وسكون ثانيه كموماة وهي الفلاة الواسعه التي لا
نبات فيها وجمعها موام قاله صاحب في الضيا والثاني فعلاة بكسر اوله وسكون ثانيه كسعلاة اخت الغيلان
وجمعها سعال قال عجايز مثل السعالي خمسا والثالث فعلية بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كهبريه بالبا
الموحده والراء والياء المثناه التحتانيه مخففه وهي ما يتعلق باصول الشعر مثل نخاله الطحين وقيل ما تطاير
من قاق القطن وجمعها هبار والرابع فعلوه بفتح اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه كعرقوة
بالعين والراء المهملتين والقاف وهي الخشبة المعترضة علي الراس وجمعها عراق والخامس ما حذف اول زايده
من نحو حبنطي بفتح اوله الحاء المهمله والبا الموحده وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد
فيه النون والالف ليلتحق بسفرجل فاذا حذف اول زايديه وهو النون قيل في جمعه حباط قلنسوه بفتح
القاف واللام وسكون النون وضم السين المهمله وفتح الواو وما يلبس علي الراس وزيد فيه النون ليلتحق

بتجريده فاذا حذف اول زايديه وهو النون قيل في جمعه قلانس واحترز بحذف اول زايديه من حذف
ثانيهما فانه يقال في جمعها حبانط وقلانس علي فعالل **والسادس فعلا** بفتح اوله وسكون ثانيه **انها كانت**
كصحرا وهي البكر **او صفة لا مذكر لها كعذرا** وهي البكر وعذارا **والسابع ذو الالف المقصوره لتانيث كحبلي**
وحبالا والحاقا كذفري بكسر الذال المعجمة وسكون الفا وفتح الرا المهمله وهو الموضع الذي يعرق من قفا
البعير خلف الاذن الفه للالحاق بدرهم وهجر والجمع دفار وعلقي وعلاق **تمام العشرين** من ابنية الكثرة
فعالي بفتح اوله ورابعه ويشاركه الفعالي بالكسر في رابعه في صحرا وما ذكر بعده من نحو عذري وحبلي
وذفري فتقول في جمعها صحاري وصحار وعذاري وعذار وحبالي وحبال وذفادي وذفاري وعلاقي
وعلاق بالفتح والكسر في الجمع والي ذلك اشار الناظم بقوله وبالفعالي والفعالي جمعا صحرا والعذرا والقيس
اتبعا ويتفرد في فعالي بالكسر عن فعالي بالفتح بماذكر قبل صحرا **وليس لفعالي** بالفتح **ما ينفرد به عن الفعالي** بالكسر
الا وصف علي فعلان او فعلي بفتح اولهما نحو سكران وسكري وغضبان وغضبي فتقول في جمعها سكاري
وغضابي بالفتح ولا تقل سكار وغضاب بالكسر ويتعين في هذين الوصفين فعالي بضم اوله الفا وفتح اللام
نحو كسالي علي فعالي بفتحها ويحفظ فعالي بفتح الفا واللام في نحو حبط وحباطي ويتيم ويتامي وايم وايامي وطاهر
بنات بني عون وطهاري ومهري ومهاري وشاة ربيس ذا اصيب راسها ومراسي ويحفظ فعالي بالضم في
نحو قديم وقدامي واسير واساري والحاصل ان هذه الاوزان بالنسبة الي فعالي بالضم ثلاثة اقسام احدها
ما فعالي بالضم ارجح فيه من فعالي بالفتح وهو شيان فعلان وفعلا وصفين والثاني ما فعالي بالضم فيه
لازم وهو قديم واسير والثالث ما فعالي فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وايم وطاهر ومهري وربيس بمعني مروس
الحادي والعشرون فعالي بالفتح في الفا **والتشديد** في اليا **ويطرد** فعالي **في كل ثلاثي** ساكن العين **اخره يا**
مشدده زايدة علي الثلاثة **غير متجددة للنسب كبختي** بضم البا وسكون الخا المعجمة وبخاتي **وكرسي** وكراسي
وقمري بضم القاف وقماري **بخلاف نحو** عربي وعجمي لانهما متحركا العين **ونحو مصري وبصري** لان ياءهما متجددة
للنسب والي ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد وقد قبطي وقباطي نسبة الي قبط وفي
الصحاح القبط اهل مصر ورجل قبطي والقبطيه ثياب بيض رقاق من كتان والجمع قباطي وفي الصحاح ايضا
البخت من الابل معرب وبعضهم يقول هو عربي وينشد لابن قيس الرقيات يحب الخيل والالوف ويسقي لبن
البخت في قصاع الخليجي الواحد بختي والانثي بختيه والجمع بخاتي غير مصروف لانه بوزن جمع الجمع ولك تخفيف
اليا فتقول البخاتي قال الموضح فاليا في البخاتي متجددة للنسب وليس بختي وبخاتي كقمري وقماري لان اليا
في قمري ليست للنسب الي قمر ولكنها في بختي للنسب الي بخت وبختي وبخت كتركي وترك فكما لا يقال في تركي تراكي
كذا كان القياس ان لا يقال في بختي بخاتي انتهي وقد تكون اليا في الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمالها حتي فيه
حتي يصير النسب نسيا منسيا او كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري واصل
المهري بعير منسوب الي مهرة قبيلة من قبايل اليمن ثم كثر استعماله حتي صار اسما للنجيب من الابل قاله المرادي
وبه يندفع شبهة الموضح ويحفظ فعالي في انسان وظربان فانهم قالوا في جمعهما اناسي وظرابي ولما كان اناسي

يتبادر

يتبادر الي الفهم انه جمع انسي حتي قال به بعضهم اشار الي جوابه بقوله **واما اناسي جمع انسان لا جمع**
انسي لان انسيا اخره ياء النسب وتقدم ان ما ختم بيا النسب لا يجمع علي فعالي **واناسي اصله اناسين**
فابدلوا النون يا وادغموا اليا المبدله من الف انسان فيها **كما قالوا ظربان وظرابي** واصله ظرابين فابدلوا
النون يا بدليل ان العرب نطقت بذلك علي الاصل فقالوا اناسين وظرابين وبهذا تبين ان ابدال النون
يا فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان اناسي جمع انسي لقيل في جمع جني جناني وفي جمع تركي تراكي
قاله ابن مالك في شرح الكافيه زاد ابنه وهذا لا يقول به احد انتهي بفتح الظا المثالة وكسر الراء المهمله وبالباء
الموحده قال الجوهري دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسوا في ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب
رايحته حتي يبلي الثوب وقال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب اصم الاذنين طويل الخرطوم اسود الراس
ابيض الجسم منتن الريح كثير الفسوا انتهي ابنا **الثاني والعشرون فعالل ويطرد في** انواع **اربعة وهي الرباعي**
والخماسي مجردين ومزيدا فيهما فالاول الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفا واللام الاولي ومكسورهما
ومضمومهما فالمفتوح **كجعفر** وهو النهر الصغير وجمعه جعافر **والمكسور نحو زبرج** بالزاي والباء الموحده
والراء والجيم وهو من اسما الذهب والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة
والراء المهملة والتاء المثناة فوق وهو مخالب الضبع كالاصابع للانسان وجمعه براثن **والثاني الخماسي المجرد**
كسفرجل وجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهمله وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمراة
السمجة **فيجب** في جمع الخماسي **حذف خامسه** تخفيفا لان الثقل به حصل **فتقول** في جمع سفرجل **سفارج** بحذف
اللام **وفي جحمرش جحامر** بحذف الشين **وانت بالخيار في حذف الرابع او الخامس ان كان الحرف الرابع** من
الخماسي **مشبها للحروف** العشرة **التي تزاد** في الكلم وهي حروف سالتمونيها وشبهه بها **اما بكونه بلفظ احدها**
كخدرنق بفتح الخاء المعجمة والدال المهمله وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهي العنكبوت قال المتنبي
قواض نواض نسج داود عندها اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق ورابعه النون وهي حرف اصلي الا انها يحكم
بزيادتها متوسطة الا بشرط ثاني ولكنها بلفظ الحروف التي تزاد **او بكونه من مخرجه** اي مخرج الحرف الزايد
كفرزدق جمع فرزدقه وهي القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر **فان الدال** هي الحرف
الرابع وليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها **من مخرج التا** المثناة الفوقانيه وهو طرف اللسان واصول
الثنيتين العليتين والحاصل انك اذا جمعت الخماسي فان لم يكن رابعه شبيها بالزايد تعين حذف خامسه وان كان
شبيها بالحرف الزايد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذق فان شا حذف الرابع وابقي الخامس فيقول
خدارق وفرازق وان شا حذف الخامس وابقي الرابع فيقول خدارن وفرارد وهو الاجود ومذهب سيبويه
وقال المبرد لا يحذف الا الخامس شبه بلفظ الزايد فان اشبهه تعين لفظه حذفه قولا واحدا كوقد عمل
فيقول في جمعه قداعم **الثالث** الرباعي المجرد **نحو مدحرج ومدحوج والرابع** الخماسي المزيد **نحو وطبرس**
قال السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة **وخدرنس** بفتح الخاء المعجمة وسكون
النون وفتح الدال المهمله وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانيه فسين مهمله الخمر **فيجب** في الجمع **حذف زايد**

٥٦٢

هذين النوعين الاخيرين وهما الرباعي المزيد والخماسي المزيد ففي مزيد الرباعي يقتصر على حذف زايده فتقول
في جمع محرنجم ومتدحرج دحارج بحذف الميم والتا فقط وفي مزيد الخماسي يحذف زايده وخامسه فتقول
في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف البا والسين الا اذا كان زايد
الرباعي لينا رابعا قبل الاخر فيثبت ويجمع ما هو فيه على فعاليل ثم ان كان الزايد يا صحح نحو قنديل
وقناديل او كان واوا او الفا قلبا يا لوقوعهما بعد الكسرة نحو عصفور وعصافير وسرادح بكسر
السين المهملة وسكون الرا وبالدال والحا المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم وقال الفرا العظيمة
وجمعه سراديح البنا الثالث والعشرون شبه فعاليل وهو ما ماثله عددا وهيئة وان خالفه زنة كفعاعيل
وفياعل وفواعل ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو احمر وسكران وصايم ورام وباب كبري وكبريا
يفقد لها جموع تكسير فلا يجمع على فعالل ولا يحذف زيادته ان كانت واحدة سوا كانت اولا او وسطا
او اخرا للالحاق وغيره وسوا كانت حرف علة او لا كافضل وافاضل ومسجد ومساجد وجوهر وجواهر و
صيرف وصيارف وعلقى وعلاقى فالزيادة في الاولين لغير الالحاق وفي الباقي للالحاق ويحذف ما زاد عليها
اي على الزيادة الواحدة فيحذف زيادة واحدة من نحو منطلق وزيادة ثان اثنان من نحو مستخرج ومتذكر
بتشديد الكاف ويتعين ابقا الزايد الفاضل على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة امور التقدير والتحرك
والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول وهو كونه للالحاق والخروج من حروف سالتمونيها وان لا يودي الى مثال
غير موجود وان لا يودي حذفه الى حذف الاخر الذي ساواه في جواز الحذف وردها في التسهيل الى ثلاثة
امور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وان لا يغني حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى
كالميم مطلقا سوا كان معها حرف مماثل للاصل ام لا وسوا كان ثاني الزايدين ملحقا ام لا وفرق في ذلك بين
الخماسي والسداسي فتقول في جمع منطلق مطالق بحذف النون وابقا الميم لا نطالق بحذف الميم وابقا النون لان
الميم تفضل النون بدلالتها على الفاعل وتصديرها ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم وتقول في جمع
مستدع مداع بحذف السين والتا معها لان بقاها يخل ببنية الجمع وابقا الميم لان لها مزية عليها بما تقدم
لا سداع ولا تداع بحذف الميم والتا من الاول لانه بنا غير موجود والميم والسين من الثاني لانه وان كان
بنا موجودا كاتناطب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل خلافا للمبرد في نحو مقعنسس مما احد لاميه
للالحاق فانه يقول في جمعه قعاسس ويحذف الميم والنون ويبقي السين ترجيحا لمماثلة الاصل لان السين زيدت
للالحاق بحرنجم وبقا الملحق اولى من غيره وخالفه سيبويه في ذلك وكالهمزة واليا التحتانية المصدرتين
في اول الكلمة كالندد ويلندد بفتح اولهما وسكون ثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى الالد وهو الشديد الخصومة
نص عليه الجوهري وصاحب الضيا ومنه خصم الد وفي التنزيل وهو الد الخصام تقول في جمعها الادد ويلادد
بحذف النون وابقا الهمزة لتصدرهما وتحريكهما وكونهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى نحو اقوم والنون
فانها في موضع لا يدل على معنى اصلا والاصل الادد ويلادد فادغم احد المثلين في الاخر والمزية من جهة اللفظ
كالتا من استخرج على ما تقول في جمعه تخارج بحذف السين وابقا التا لان له نظيرا وهو تماثيل ولا تقول

تخارج

سخارج بحذف التا وابقا السين لان سفاعيل معدوم والمزية من جهة كون الحرف لا يغني حذفه عن حذف غيره
هي ما ذكره بقوله واذا كان حذف احدى الزيادتين مغنيا عن حذف الاخرى بدون العكس تعين حذف
المغني حذفها كيا حيزبون بفتح الحا المهملة وسكون اليا المثناة تحت وفتح الزاي وضم البا الموحدة العجوز
وفيه ثلاث زوايد اليا والواو والنون تقول في جمعه حزابين بحذف اليا وقلب الواو يا لسكونها و
انكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو بالبقا لان اليا اذا حذفت اغنى حذفها عن حذف الواو لبقاها رابعة
قبل الاخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها يا ولا تقل حيازبن بحذف الواو وسكون الموحدة قبل
النون لان ذلك وهو حذف الواو لا يغني عن حذف اليا بل هو محوج الى ان تحذف اليا ايضا وتقول حزابين
لصيرورته على مفاعل اذ لا يقع بعد الف التكسير ثلاثة احرف اوسطها ساكن الا وهو حرف معتل
كمصابيح وقناديل فان تكافات الزيادتان في الترجيح فالحاذق مخير اذ لا مزية لاحداهما على الاخرى
نحو في سرندي بفتح السين والرا المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجري على الامور وقال الجوهري
الشديد وقيل القوي وعلندي بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل
وقيل الغليظ الضخم من كل شي قاله الجوهري والفهما المقصورتين فان النون رجحت بالتقدم على الالف والالف
رجحت بتقدير حركة الحاقها بسفرجل فلما تكافات الزيادتان تخير الحاذق قاله الشاطبي تقول في جمع
سرندي سراند بحذف الالف وابقا النون وسراد بحذف النون وابقا الالف وتقول في جمع علندي علاند
بحذف الالف وابقا النون وعلاد بحذف النون وابقا الالف فان حذفت الالف يبقى سرند وعلند فنقل
الى سرند وعلند كجعفر فيقال في جمعها سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون يبقى سردى وعلدى
كارطى فيقال في جمعها سراد وعلاد بقلب الالف يا للانكسار ما قبلها ثم بحذف رفعا وجرا ويعوض منها التنوين
كجوار والى التخيير اشار الناظم بقوله وخيروا في زايدي سرندي وكل ما ضاهاه كالعلندى هذا باب
التصغير وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص وتحقير شانه نحو رجيل وتقليل نحو كمية نحو
دريهمات وتقريب زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحيت البريد و
تقريب منزلته نحو صديقي وزاد الكوفيون معنى اخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون على التقليل
لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معنى اخر وهو التحبب نحو بنيه واما علاماته فثلاث
ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب يا ثالثة واما شروطه فاربعة احدها ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف
وشذ ما احيسنه عند البصريين الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف
ونحوها الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا تصغر كميت لانه على صيغة التصغير ولا مسيطر
لانه على صيغة تشبه التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام ياتي الرابع ان يكون قابلا لصيغة التصغير فلا تصغر
الاسماء المعظمة كاسماء الله وانبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا اسماء الشهور والاسبوع
عند سيبويه والمحكي وغير وسوى والبارحة والغد والاسماء العاملة واما الابنية الموضوعة له فهي ثلاثة ابنية
الزايد عليها فعيل وفعيعل وفعيعيل فالاول لتصغير الثلاثي كفليس والثاني لتصغير الرباعي نحو دريهم

والثالث لتصغير الخماسي نحو دنينير وهذه الاوزان الثلاثة وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه
الابنية فقال لاني وجدت معاملة الناس على فليس ودرهم ودينار فان قلت النون الاولى من دنينير ليست في
مكبره قلت اصل دينار دنار بتشديد النون ابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى اصله لان
التصغير يرد الاشيا الى اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ
تقريبا وليس بجار على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن احيمد وسكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل ووزنها
التصريف افيعل وفعيعل وفعيلل واصل هذه الابنية الثلاثة فعيل وذلك لانه لا بد في كل تصغير من
ثلاثة اعمال ضم الحرف الاول ان لم يكن مضموما وفتح الحرف الثاني ان لم يكن مفتوحا واجتلاب ياء ساكنة
ثالثة وتسمى ياء التصغير ثم ان كان الاسم المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك العمل وهي بنية فعيل كفليس تصغير
فلس ورجيل تصغير رجل فان كان الاول المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني كصرد فيقدر ان في مصغره
كصريد فالضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر كما في فلك مفردا وجمعا جزم به ابن بابشاذ ويوخذ منه انه لو كان
المكبر على هيئة المصغر كبيطر فانه يصغر بتقدير الحركات كذلك وبه صرح السهيلي في الروض فقال تحذف اليا
الزائدة كما تحذف الف مفاعل ثم تلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم ورد على نفسه سوالا
واجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر اذ لا يعقل مصغر على لفظ مكبر والا فالفرق فالجواب بان الفرق
قد يظهر في الجمع فانك تجمع مبيطر المكبر على مباطر بحذف الياء واما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطرون وذلك
لانه لو كسر حذفت ياوه لانه خماسي ثالثه زايد فيزول علم التصغير انتهى وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لا
بد من ضم الاول وفتح الثاني لفظا او تقديرا وزيادة ياء ثالثة ومن ثم اي من اجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء
ثالثة لم يكن نحو زميل بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت ولغيزى بضم اللام وتشديد
الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي تصغيرا لان الحرف الثاني منهما وهو الميم في الاول
والغين في الثاني غير مفتوح بل ساكن مدغم فيما بعده ولان الياء غير ثالثة بل رابعة لان المدغم حرفان ادغم احدهما
في الاخر والزميل الجبان الضعيف واللغيزى من اللغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز وان كان التصغير
يتجاوز الثلاثي احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير ثم تنظر ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور
حرف لين الف او ياء او واو وقبل الاخر في المكبر فهي بنية فعيعل كقولك في تصغير جعفر جعيفر وان كان
بعده اي بعد الحرف المكسور حرف لين قبل الاخر في المكبر فهي بنية فعيعيل كقولك لحرف اللين الموجود قبل
اخر المكبر ان كان سلمت في التصغير لمناسبتها الكسر قبلها كقنديل وقنيديل وان كان حرف اللين
واوا والفا قلبتا ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كعصفور وعصيفير بقلب الواو ياء ومصابيح
ومصيبيح بقلب الالف ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله فعيلا اجعل الثلاثي البيتين ووصل في التصغير
في هذا الباب المعقود له الى فعيعل وفعيعيل مما زاد على اربعة احرف بما يتوصل به في التكسير في باب جمع
المعقود له قبل هذا الباب اي هناك الى فعالل وفعاليل والخلاف هناك في وجوب وتخيير سار له في التكسير
في تصغير سفرجل مما يجب فيه حذف خامسه وفرزدق مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه وسفيرج
ما

ما يحذف منه زيادتان وهما السين والتاء وتعين ابقاء الفاضل وهو الميم والندد ويلندد مما يحذف منه
زيادة فقط وهي النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة والياء وحيزبون مما يحذف منه الياء ويبقى الواو
سفيرج بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذف فيها قال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم انتهى
وفريزد بحذف خامسه وهو القاف وفريزق بحذف رابعه وهو الدال ومحيرج بحذف السين والتاء وابقاء
الميم لفضلها عليها والندد ويلندد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرها وحزيبين بحذف الياء وقلب الواو
ياء وتقول في تصغير سرندى وعلندى مما تكافات فيه الزيادتان وتخير الحاذق في احدهما سريند وعليند
بحذف الالف وابقاء النون او سريد وعليد بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم يصح وتفتح
ما قبلها لانها للالحاق بسفرجل كما مر والف الالحاق لا تبقى في التصغير كما سياتي ثم اعلت كما قاض والى ذلك
اشار الناظم بقوله وما به لمنتهى الجمع وصل الى امثلة الجمع التصغير صل ويجوز لك في بابي التكسير والتصغير
ان تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الاخير ان لم تكن موجودة لان ذلك لا يخل ببنائهما بخلاف بقاء الزائد
فانه يخل به فتقول في تصغير سفرجل وتكسيره سفيريج وسفاريج بالتعويض والى ذلك اشار الناظم بقوله
وجائز تعويض يا قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما انحذف وتقول في تكسير احرنجام مصدر احرنجم
وتصغيره حراجيم وحريجيم ولا يمكن التعويض عن المحذوف لاشتغال محله بالياء المنقلبة من الالف
الكائنة قبل الميم وما جاء في البابين التكسير والتصغير مخالفا لما شرحناه فيهما فخارج عن القياس لا يطرد
مثاله في جمع التكسير جمعهم اي العرب مكانا على امكن وفيه شذوذان احدهما انه مذكر وحق مثله ان ياتي على
مثال افعلة والثاني انه شبه فيه الاصلي بالزائد فحذف والزائد بالاصلي فثبت فما له امكن والقياس في امكنة
على افعلة ان يكون يقال اكون بحذف الميم الزائدة وابقاء عين الكلمة قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب
وجمعهم رهطا وكراعا بضم الكاف على اراهط واكارع والقياس فيهما اكرع واكرعة ورهوط وارهط وجمعهم باطلا
وحديثا على اباطيل واحاديث والقياس فيهما بواطل واحدثة وحدث وما ذكره من ان هذه جموع لا ينطق
به على غير قياس هو مذهب بعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغني بها عن جمع المستعمل
وزعم ابن جني ان اللفظ تغير الى هيئة اخرى ثم جمع فكان امكن جمع مكن كفلس وكان اراهط جمع ارهط وكان
اباطيل جمع ابطليل او ابطول وكان احاديث جمع احدوثة وقال ابن خروف ان احدوثة انما يستعمل في المصايب
والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به واختار ابن الحاجب انها جموع على غير المفرد كنسا جمع المراة ومثاله
في التصغير تصغيرهم اي العرب مغربا وعشيا على مغيربان وعشيشيان على مغيربان وعشيان بزيادة
الف ونون وقياسهما مغيرب مغيرب وعشي باسقاط الالف والنون وتصغيرهم انسانا وليلة على انيسيان
ولييلية بزيادة الياء فيهما وقياسهما انيسان ولييلة باسقاط الياء فيهما وذهب معظم الكوفيين الى ان انسانا
اصله انسيان من النسيان فلا يكون تصغيره على انيسيان شاذا وتصغيرهم رجلا على رويجل بزيادة
الواو وقياسه رجيل وصبية وغلمة بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمع صبي وغلام وبنون جمع ابن على اصيبية واغيلمة
وابينون بزيادة الهمزة في اولها وقياسه صبيبة وغليمة وبنيون وتصغيرهم عشية على عشيشية بزيادة

الهمزة في اولها وقياسه خصيبه وعليمه وبنون شين ثانيه وقياسها عشيه وقيل هذه الالفاظ انما استغني
فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فعريان وعشيان كانهما تصغير سعريان وعشيان وانيسيان ولييليه
كانهما تصغير انسيان وليلاة ورجيل كانه تصغير راجل واصيبيه واغيلمه كانهما تصغير اصبيه واغلمه
وابينون كانه تصغير ابنون واختاره في التسهيل وقال في النظم وحايد عن القياس كلما خالف في الباب حكما
رسما فصل واعلم انه يستثني من قولنا بكسر ما بعد يا التصغير فيما جاوز الثلاثه اربع مسايل
احدها ما قبل علامة التانيث وهو نوعان تا كشجرة والف كحبلي المسله الثانيه ما قبل المدة الزائده
قبل الف التانيث كحمرا المسله الثالثه ما قبل الف افعال كاجمال وافراس المسيلة الرابعه ما قبل
الف فعلان الذي جمع علي فعالين صفة كان او اسما مفتوح الفا او مكسورها او مضمومها نحو سكران
وعمران وعثمان فهذه المسايل الاربع يجب فيها ان يبقى ما بعد يا التصغير مفتوحا اي باقيا علي ما كان
من الفتح قبل التصغير اما فتح ما قبل تا التانيث فللخفة واما فتح ما قبل الفي التانيث فلبقايهما علي حالهما
واما فتح ما قبل الف افعال فللمحافظه علي الجمع واما فتح ما قبل الالف والنون فلمشابهتهما بالفي التانيث تقول
شجيره وحبيلي وحميرا واجيمال وافيراس وسكيران وعميران وعثيمان لانهم لم يجمعوها علي فعالين وتقول في تصغير
سرحان بكسر السين وهو الذيب وسلطان مما هو علي خمسة احرف اخره الف ونون زايدتان وليس له مونث علي
وزن فعلي سريحين وسلاطين لان التكسير والتصغير اخوان وانما لم يقولوا سكارين وعمارين وعثامين لان
الالف والنون فيها شابها الفي التانيث بدليل منع الصرف فلما لم يتغير الفا التانيث لا يتغير ما اشبههما ولما لم
يكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييد الالف بالتانيث انها لو كانت
للالحاق كارطي وعلبا انه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما اريط وعليبي فرقا بين الالحاق والتانيث
والدليل علي ان الفهما للالحاق لا للتانيث تنوينهما فارطي ملحق بجعفر وعلبا ملحق بقرطاس والي ذلك اشار
الناظم بقوله اتلو يا التصغير البيتين فصل ويستثني ايضا من قولنا يتوصل الي مثالي فعيعل
وفعيعيل بما يتوصل به من حذف الي مثالي مفاعل ومفاعيل ثماني مسايل جاءت في الظاهر علي غير
ذلك لكونها مختومة بشي قدر انفصاله عن البنيه وقدر التصغير واردا علي ما قبل ذلك الشي وكان
ذلك الشي غير موجود في المكبر وذلك المقدر انفصاله كما وقع بعد اربعة احرف سوا كانت كلها اصولا
ام لا من الف تانيث بيان لما ممدوده نعت الف قصا النوع من المقصور وسياتي حكم المقصوره او تايه اي التانيث
كحنظله واحدة الحنظل او علامه نسب كعبقري نسبة الي عبقر تزعم العرب انه اسم بلد للجن فينسبون اليه كل
شي عجيب او الف ونون زايدتين كزعفران وجلجلان تجمعين او علامة تثنيه وهي الالف والنون واليا
والنون كمسلمين بفتح الميم او علامه جمع تصحيح المذكر وهي الواو والنون واليا والنون كجعفرين بكسر الرا
علامة جمع تصحيح للمونث وهي الالف والتا كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامري القيس وعجز المركب المزجي
كبعلبك فهذه المذكورات كلها ثابته في التصغير لتقديرها منفصله عما قبلها وتقدير التصغير واقعا
علي ما قبلها فتقول في قرنبصا وحنيظله وعبيقري وزعيفران وجليجلان وجعيفرين ومسيلمات وامير القيس
وبعيلبك

وبعيلبك وانما لم تحذف الف التانيث الممدوده وما ذكر بعدها لانها اشبهت كلمة اخري فلو حذفت لالتبس
تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجردا عنها واما ما كان في جمع التكسير فانك تحذف كل واحد منها في
تكسيره اذ لا لبس الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما ياتي فتقول قراقص بحذف الالف وحناظل بحذف
التا وعباقر بحذف يا النسب وزعافر وجلاجل بحذف الالف والنون منها ولو ساغ تكسير البواقي وهي التثنية
والجمعان المصححان والمضاف وصدر المركب لوجب حذف الا ان المضاف يكسر بلا حذف كما في التصغير
تقول في تصغيره اماري القيس كما تقول بلا فرق امير القيس بلا فرق لانهما كلمتان كل منهما ذات اعراب فحقها
فكان ينبغي للناظم ان لا يستثنيه في النظم والي ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث حيث مدا الابيات
الاربعه فصل ويثبت في التصغير الف التانيث المقصوره ان كانت رابعة لخفة الاسم كحبلي فتقول
حبيلي وتحذف ان كان سادسه للاستثقال كلغيزي فتقول لغيغزة بحذف الالف وجوبا وتعويض
الها جوازا او سابعه كبرداريا بفتح البا الموحده وسكون الرا وفتح الدال المهمله وبعدها را والف فيا مثناة
تحتانيه اسم موضع ووزنه فعلعايا قاله ابن القطاع فتقول في تصغيره بريدري وكذلك الالف لما حذفت الف
التانيث بقي بردراي فقلبت الالف يا لانكسار ما قبلها عند التصغير وادغمت في اليا الاخيره عند حذف الف
التانيث وفي بعض النسخ بدله اجمري فعنزي ويقال برد رايا حولايا بحا مهمله ومثناه تحتانيه اسم مكان و
وليستا بصواب اما جمعتري فالفه ليست للتانيث باتفاق صاحبي الصحاح والقاموس وكذا تحذف خامسه
ان لم تتقدمها مده زايده كقرقري بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فتقول قريقر لان بقا الالف خامسه
فصاعدا يخرج البنا عن مثالي فعيعل وفعيعيل فان قيل حبيلي وحبلي ليست من امثلة التصغير الثلاثة
قلنا نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الالف فان تقدمتها مدة زايدة حذفت ايتهما
شيت لتكافيهما وعدم مزية احدهما علي الاخري كحباري بضم المهمله وبالموحده والرا وقريثا بفتح القاف
وكسر الرا وبالمثناه التحتانيه والمثلثه فتقول في تصغير حباري حبيري بحذف المدة الزايده قبل الرا
وحبير بحذف الف التانيث وقلب المده يا لوقوعها في موضع يجب تحريكها فيه بالكسر وادغامها في يا التصغير
وابو عمرو يعوض عن الف التانيث ها فيقول حبيره ويقول في تصغيره قريثا بحذف المدة وهي او قريثي بحذف
الف التانيث وادغام اليا في ياء التصغير والي ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث ذات قصر البيتين
فصل وان كان ثاني المصغر لينا الفا او واوا او يا منقلبا عن لين رددته الي اصله الذي انقلب
عنه فتردها الي نحو قيمه وديمه وميزان وباب بموحدتين الي الواو لانها الاصل المنقلب عنه والاصل
قومه من القوام ودومه من الدوام وموزان من الوزن وبوب قلبت الواو في الثلاثه الاولي يا لسكونها
وانكسار ما قبلها وفي الرابع الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت قويمه ودويمه ومويزين
وبويب برد الواو الي اصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلبت الالف في ميزان يا لانكسار ما قبلها وترد
ثاني نحو موقن وموسر وناب بالنون وهو اسن الي اليا لانها الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين
وميسر من اليسر ونيب من النيب قلبت اليا في الاولين واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وفي الثالث الفا لتحركها

وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت سييق وميّيس ونييب برد اليا الى اصلها والى ذلك اشار الناظم
بقوله واردد لاصل ثانيا لينا قلب بخلاف نحو متعد فانه عن لين لانه يا زمنا وهو مبدله عن واو
اصله موتعد ابدلت الواو يا وادغمت في التا الاخر لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره متيعد لا مويعد
خلافا للزجاج والفارسي فانهما يردانه الى اصله لزوال موجب قلبها وهو تا الافتعال والصحيح الاول
وهو مذهب سيبويه وعلله بانه اذا قيل فيه مويعد توهم ان مكبره موعد او موعَد او موعِد وتيعد
لا ايهام فيه مع ان سيبويه لم يلتفت للالباس في مواضع كثيره وبخلاف نحو ثاني نحو آدم فانه منقلب
عن غير لين لانه منقلب عن همزة تلي همزة والاصل أأدم بهمزتين مفتوحه فساكنه قلبت الساكنة الفا
فمنقلب الالف واوا كالالف الزايده من نحو ضارب وكالالف المجهولة الاصل كصاب بالصاد المهمله
والبا الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها اويدم وضويرب والى ذلك اشار الناظم بقوله والالف الثاني
المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان كان ثاني المصغر لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة او همزة
لا تلي همزة فانه يرد ايضا الى اصله فيرد ثاني دينار وقيراط الى النون والى الرا فتقول في تصغيرهما دنينير
وقريريط كما تقول في تكسيرهما دنانير وقراريط واصلهما دنار وقراط واليا فيهما بدل من اول المثلين
فلما صغرتهما زال سبب الابدال ويرد ثاني نحو ذيب باليا الى الهمزة فان اصله ذئب بالهمزة واليا فيه
بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا الى الاصل لان قلب الهمزة يا انما كان لانكسار ما
قبلها وقد زال بالتصغير والضابط ان ما ابدل لعله لا تزول بالتصغير لم ترد الى اصله وما ابدل لعله
تزول بالتصغير رد الى اصله وهلم جرا فان قلت فقد قالوا في تصغير عيد عييد فصغروه على لفظه
ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد بالواو لانه من عاد يعود فلم يردوا اليا اصلها وهو الواو قلت
انما قالوا ذلك شذوذا كراهية التباسه بتصغير عود كما قالوا في تكسيره اعياد فرقا بينه وبين جمع عود
والتكسير عود والتصغير من واد واحد وهذا الحكم الذي ذكرناه في التصغير ثابت في التكسير الذي يتغير
فيه بنا الاول كاوازين وابواب وانياب واعياد بخلاف ما لا يتغير فيه الاول من نحو قيم وديم والى
ذلك اشار الناظم بقوله وشذ في عيد عييد وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم فصل واذا صغرت ما حذف
احد اصوله فا او عين او لام او اثنان منها وجب رد محذوفه ان كان قد بقي بعد الحذف على
حرفين فالمحذوف الفا نحو كل وخذ وعد علما ساه والمحذوف العين نحو مذ وقل وبع اعلاما وسه
وهو الدبر والمحذوف اللام نحو يد ودم وحر بكسر الحا المهمله وهو الفرج والمحذوف الفا واللام نحو ق وله
وشه اعلاما والمحذوف العين واللام نحو ره علما فتقول في تصغيرها اكيل واخيذ ووعيد برد الفا ومنيذ
وقويل وبييع وسييه برد العين ويدية ودمي وحريح برد اللام ووقي وولي ووشي برد الفا واللام ورأي
برد العين واللام والى ذلك اشار الناظم بقوله وكمل المنقوص الى حتى وانما وجب رد المحذوف في جميع ابنيه لكن
من نار فعيل ولانه لو لم يرد لوقعت يا التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهي لا تكون الا
ساكنه واذا انما وضع ثنائيا على حرفين فان كان على حرفين ثانيه صحيح نحو هل وبل لم يزد عليه شي

حتي

حتي يصغر فيجب ان يضعف او يزاد عليه يا وهو الاولى فيقال في تصغيرها هل هليل بالتضعيف او على
زيادة يا وقيل ان ثبت لحقته بما لامه يا قلت في هل هلي ومما لامه واو قلت هليو ثم اعللته اعلال
سيد وفيه زيادة عمل فينبغي تعيين الاول وقد جزم به الابذي واقتضاه كلام التسهيل ومحقه ان ما حذف
لامه واو او كان بما حذفت لامه يا قاله الموضح في حواشيه وان كان ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير
لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين ثانيهما حرف لين وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان ثانيه صحيحا فان
نظيره من الاسما المعربة يد ودم فيقال في لو وكي وما اعلاما لوّ وكيّ بالتشديد فيهما وذلك لانك زدت
على واو لو واوا وعلى يا كي يا ثم ادغمت احد المثلين في الاخر وماء بالمد وذلك لانك زدت على الالف
الفا فالتقى الفان فابدلت الثانيه همزة لاجل اجتماعها مع الالف الاولى والتقائهما ساكنين على حد
الابدال في حمرا وقيل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا صغرت بعد التضعيف اعطيت حكم دوّ ودي
بفتح اولها وتشديد ثانيها والدو البادية وما بالمد وهو الذي يشرب فتقول في تصغير لو بالتشديد
لويّ كما تقول في تصغير دو دويّ واصلها قبل الادغام لويو ودويو اجتمع فيه الواو واليا السابق منهما
ساكن قلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وتقول في تصغير كي بالتشديد كييّ بثلاث يات اولاها
اصليه وثانيها يا التصغير وثالثها المزيدة للتضعيف كما تقول في تصغير حي حييّ بثلاث يات اولاها
واخرها اصليتان ووسطاها يا التصغير وتقول في تصغير ما بالمد موي بتشديد الالف الثانيه المزيدة
بالوقوعها بعد يا التصغير وادغامها فيها ولم يهمز لزوال علة ابدالها همزة وقلبت الالف الاولى واوا لكونها
بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل كما تقول في تصغير الما المشروب مويه بقلب الالف واوا ردا الى اصلها
الا ان هذا المشروب لامه ها يرد اليها واصله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت الواو الفا على القياس
وابدلت الها همزة على غير القياس فصل وتصغير الترخيم حقيقته ان تجعل المزيد فيه مجردا
معطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثي الاصول او فعيعل ان كان رباعي الاصول سمي بذلك لما فيه من الحذف
المفضي الى الحذف يقال صوت رخيم اذا لم يكن قويا وطريقه ان تعمد الى الاسم ذي الزيادة الصالحة
للبقا في تصغير غير الترخيم لعدم اخلاله بالزنة فتحذفها ثم توقع التصغير على اصوله ومن ثم اي من
اجل انه يختص بالمزيد لا ياتي تصغير الترخيم في نحو جعفر من الرباعي الاصول ونحو سفرجل من الخماسي الاصول
لتجردها من الزوائد ولا ياتي ايضا في نحو متدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما في تصغير
غير الترخيم لاخلالها بالزنة فلا يكون تصغيرها بحذف زوائدها واجب في تصغير غير الترخيم
ومقتضى كلامه انه لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفرا وثعلب فانهما قالا لا تصغر فاطمه و
مالكه واسود اعلاما على فعيل والا تفعل ذلك فيهن صفات ولم يكن له الا اصلان فقط وهو اصل كحميد
في تصغير احمد وحامد ومحمود ومحمد ومحمدة وحمدان وحماد ولم يلتفت للالتباس لنفيه بالقراين وزوايدها
لا تخل ببقاوها في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك احيمد وحويمد وحميد وحميدون وحميدان
وحميد وفعيعل كقريطس تصغير قرطاس واما قريطب تصغير قرطبوس فهذا مما حذف فيه مع زايدة خامسه

فليس ترخيم لاصعيل لانه دون زيادة وهي التا وقد تحذف لهذا التصغير اصل يشبه الزايد نحو بريهة وبريع
مصغري ابرهيم واسمعيل فان الميم واللام لفظ الزايد وان كانا اصلين بلا خلاف وانما اختلفوا في الهمزة
فقال سيبويه زايده بدليل سقوطها ورده المبرد بحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتها كهمزة اصطبل
وابني على الهمزة اختلاف في كيفية تصغيرهما غير ترخيم فيقول سيبويه بريهيم وسميعيل ويقول المبرد ابيريه
واسيمع وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكي ابو زيد بريهيم وسيبويه
يقول بحذف الهمزة لانها زايده والاخير لانه يشبه الزايد قاله في الحواشي والي ذلك اشار الناظم بقوله ومن
بترخيم يصغر اكتفى بالاصل فصل ويلحق التا التانيث تصغير ما لا يلبس من مونث عار منها
لفظا ثلاثي في الاصل وفي الحال الراهنه ليلا يجتمع فرعيان التصغير والتقدير نحو دار مما عينه
واو وسن من المضاعف وعين مما عينه يا واذن مما فاوه همزه فيقال في تصغيرها دويره وسنينه
وعيينه واذينه وهذا الحكم مستمر بعد التسمية فمن ذلك عروة بن اذينه وعيينه بن حصين او ثلاثي
في الاصل دون الحال نحو يد ويديه وكذا ان عرضت ثلاثيته بسبب التصغير كسما بالمد مطلقا
سوا صغرته تصغير الترخيم ام لا فتقول في تصغيره سميه والاصل سمي بثلاث يا آت اولاها يا التصغير
وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة فحذفت احدي اليائين على القياس المعتد في هذا الباب فبقي
الاسم ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته اليا كما تلحق مع الثلاثي المجرد ولو سميت بسماء مذكرا
لقلت في تصغيره سمي بغير تا كتذكير مسماه وحمرا وحبلى حال كونهما مصغرين تصغير الترخيم فتقول
في تصغيرهما تصغير الترخيم حميره وحبيله بالتا عوضا عن الف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير
الترخيم حميرا وحبيلي ولا تاتي بالتا اذ لا يجمع بين علامتي تانيث والي ذلك اشار الناظم بقوله واختم بتا
التانيث ما صغرت من مونث عار ثلاثي كسن بخلاف نحو شجر وبقر من اسما الاجناس فلا تلحقها
التا حين [illegible] فلا يقال في تصغيرهما شجيره وبقيره ليلا يلتبسا بالمفرد المصغر فاما من ذكرها فلا
اشكال وبخلاف نحو خمس وست من اسما العدد المونث فلا يقال في تصغيرها خميسه وسديسه
ليلا يلتبسا بالعدد لمذكر المصغر وبخلاف نحو زينب وسعاد فلا يقال في تصغيرهما زيينبه
وسعيده لتجاوزها الثلاثه فان الحرف الرابع قايم مقام التا فلا يجمع بينهما لما في ذلك من الاستثقال
والي ذلك اشار الناظم بقوله ما لم يكن بالتا يري ذا لبس وشذ ترك التا في تصغير حرب بفتح الحا المهمله
وسكون الرا المهمله وبالموحده وعرب بفتح العين والرا ودرع بكسر الدال ونعل بفتح النون ونحوهن كذود
وقوس وعوس وناب مع ثلاثيتهن وثانيتهن وعدم اللبس وجمع المتاخرون من ذلك عشرين لفظا وهي
اسم الجنس كشجر واسم الجمع كغنم واسم العدد كخمس وناب الناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس
وعرس بكسر العين وعرس بضمها وذود وضحي وطست وطس وشول وقدر ونصف بفتحتين وحرف
وعرب ونعل وسمعها في بعضها التانيث والي ذلك اشار الناظم بقوله وشذ ترك دون لبس وشذ ما الحقا
اي التا في تصغير ورا وامام وقدام مع زيادتهن على الثلاثه فقالوا وريه بضم الواو وفتح الرا

بعدها

٥٦١

بعدها يا تحتانيه مكسورة مشدده وهمزة مفتوحه فاليا الاولي يا التصغير والثانيه المبدله من المدة
التي قبل الهمزة واميمه بضم الهمزه وفتح الميم ويا مشدده مكسورة فميم مفتوحه فاليا الاولي يا التصغير
والثانيه بدل من الف امام وقديديمه بضم القاف وفتح الدال وبيا ساكنة ودال مكسوره بعدها يا مثناة
تحتانيه وميم مفتوحة اليا الاولي يا التصغير والثانيه بدل من الف قدام ووجه الحاق التا بها ان جميع الظروف
غير هذه مذكر فلو لم تلحق اليا فيها لظن انها مذكره اذ لا يعلم تانيثها بالاخبار عنها لانها ملازمه للظرفيه ولا توصف
ولا باعادة الضمير عليها بل التصغير فقط والي ذلك اشار الناظم بقوله وقد يلحق تا فيما ثلاثيا كثر فصل
التصغير من جملة التصاريف في الاسم فيصغر المتمكن كما مر ولا يصغر من غير المتمكن الا اربعة احدها افعل
بفتح العين في التعجب والثاني المركب المزجي علما او عددا فالعلم كبعلبك وسيبويه في لغة من بناها
على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في سيبويه فاما من اعربها اعراب ما لا ينصرف فلا اشكال في تصغيرهما
لانها حينيذ من اقسام المتمكن والعدد نحو خمسة عشر فافعل في التعجب والمركب المزجي تصغيرهما تصغير المتمكن
في ضم اولها وفتح ثانيهما واجتلاب يا التصغير ثالثه نحو ما احيسنه وبعيلبك وسييبويه وخميسة عشر
اما افعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما املح زيدا انما يعنون الشي الذي يتصف بالملح كانهم قالوا زيد مليح واما
المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تا التانيث والتنوين من حيث انه نازل منه منزلة وبله وتتمة نزولهما
بها تلك المنزله فلذلك صغر والصدور والثالث اسم الاشارة وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي
ذا في التذكير وتا في التانيث وذان في تثنية المذكر وتان في تثنية المونث واولا في جمعها والرابع الاسم الموصول
وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث وتثنيتهما اللذان واللتان
وجمع الذي الذين واللاتي هذه الكلمات العشر من غير المتمكن توافق تصغير المتمكن في ثلاثة امور احدها
اجتلاب اليا الساكنه والثاني التزام كون ما قبلها اي اليا مفتوحا والثالث لزوم تكميل ما نقص منها عن
الاحرف الثلاثه وتخالفه اي تصغير المتمكن في امور ثلاثة ايضا احدها ابقا اولها على حركته الاصليه
التي كانت قبل التصغير من فتح او ضم تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني زيادة الف في الاخر
ان امكن عوضا عن ضم الحرف الاول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنيه او زيادة جمع والثالث ان اليا
التي للتصغير قد تقع ثانيه وذلك في ذا وتا تقول في تصغيرهما ذيا وتيا فيبقى الحرف الاول على فتحه وتاتي يا
التصغير ساكنه مدغمة في اليا المنقلبة عن الالف ذا وتا وتزيد الفا في الاخر عوضا عن ضم الحرف الاول والاصل
ذييا وتييا بثلاث يا آت اولاهن عين الكلمة وثانيها يا التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع الالف
اخره فحذفت اليا الاولي لان التصغير جي به لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي وقوع يا التصغير
اخرا اذا كانت الالف في رتبة حركه وهي ووقوع يا التصغير طرفا ممتنع ولانها ان بقيت ساكنة لم يمكن بقا الالف
بل كانت تقلب يا وفي ذلك وقوع فيما فر منه ازالة الالف المجعوله عوضا وان حركت فيا التصغير كالف التكسير
فلا تتحرك فتعينت الاولي للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثي الوضع وان الفه عن يا وعينه يا
محذوفه واما على قول الكوفيين ان الالف زايده وهو موضوع على حرف واحد فلا نقول في تصغير ذان وتان

دياان وتيان بابقاء اولها على فتحه وادغام ياء التصغير فيما بعدها ولم يوت بالف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية ونقوله في تصغير الاء الى بابقاء اوله على ضمه في حال التكسير وبالقصر في لغة من قصر وهم التميميون وبالمد في لغة من مد وهم الحجازيون اما على لغة القصر فلا اشكال واما على لغة المد فقال الفارسي لحقتا ياء التصغير ثالثه وقلبنا الالف بعدها ياء وزيدت الالف قبل الاخر ولم يزد بعد الاخر اذ ليس لنا تصغير خماسي الا وقبل اخره مده وقال المبرد لحقنا الف التصغير الا على القاعدة في المبهمات التبست لغة المد بلغة القصر وبيانه من وجهين احدهما ان ياء التصغير تقع ثالثه قبل الالف فتنقلب الالف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء التصغير وبكسر كما في عدل فتنقلب الهمزة ياء كما في عطا فيجتمع ثلاث ياءات فيحذف الاخيرة ثم تدخل الف التصغير والوجه الثاني اولا الا على فعالي كحباري فيجب حذفها لانها خامسه واما اذا اقدمت فانها تصير رابعة وما كان خامسه وزائدة لين فانه لا يسقط فلما خاف المحذوف المذكور ادخلوا الالف بعد الياء وقال الزجاج همزة اولا منقلبه عن الالف للمد فان قلبت الف الدياء لوقوعها بعد التصغير رجعت الهمزة الى اصلها ثم تاتي الف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد الالف ونقوله في تصغير الذي والتي اللذيا واللتيا بابقاء اولها على فتحه وفتح ثانيها وزيادة حرفين ياء التصغير والالف وادغام ياء التصغير وفتح يا المكبر لاجل الالف ونقول في تصغير اللذان واللتان اللذيان واللتيان بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم يوت بالالف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح في الحواشي هذا الذي اراه من القول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر ثم يختلف سيبويه والاخفش فسيبويه يحذف الالف حذفا اعتباطيا المجرد تخفيف الكلمة اطولها بعلامة التثنية فلا يقدرها البتة والاخفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيقدرها واصل الخلاف بينهما اذا ثني المفرد المصغر فهل يقدر ان الف التصغير اجتمعت مع الف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية المكبر وغيره او يعتقد انها حذفت قبل مجي الف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثاني لسيبويه ويظهر اثر الخلاف في جمع المذكر فسيبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والاخفش يفتحهما كما في الاعلون ونقول في تصغير الذين اللذيون رفعا واللذين جرا ونصبا بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية فكانها لا وجود لها والاخفش بفتح ما قبل الواو والياء لانه يقدر الحذف للساكنين والدال على العوض مفتوحه وفي شرح الشافيه للجاربردي واما اللذيون فلانهم زادوا في الذين قبل الياء ياء وقبل النون الفا فصار اللذيان ثم ابدلوا الفتحة ضمة والالف واوا والياء لئلا يلتبس بالتثنية انتهى واذا اردت تصغير الاتي جمع المونث صغرت التي لمفرده فقلت اللتيا كما تقدم ثم جمعت بالالف والتاء فقلت اللتيات واستغني بذلك الجمع المصغر عن تصغير اللاتي واللاي على الاصح عند سيبويه فانه قال في اللاتي لا يحقر ان استغناء بجمع التي المحقرة بالالف والتاء كما في درهم ودريهمات بل المونث اولى مما لا يعقل بعد الحكم والاخفش يصغرهما ويقلب الالف واو الا انها صارا اسمين حقرا بمنزلة ضارب اذا اجري عليها حكمه ويحذف التاء التي

هي

هي لانها لان الف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وانما كانت الياء هي المحذوفة لانها طرف والمازني يصغرها ولكن يحذف الالف لانها زائدة والياء اصليه فيصير اللذي اللايا واللاتي اللتيا وهذا يلبس بتصغير الواحد ولا تصغر ذي من اسماء الاشارة اتفاقا عند الجميع للالباس بتصغير ذا ويشكل عليه تصغيرهم عمرو وعمرا او على عمر مع الالباس ولا تصغر تي الاشاريه للاستغناء عن تصغيرها بتصغير تا خلافا لابن مالك في وفقه النظم منها تا وتي قال المرادي وذلك يوهم ان تي تصغر كما صغرتا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من الفاظ المونث الا تا خاصه وهو المفهوم من التسهيل فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما اللاتي ذكرها ولم يذكر من الفاظ المونث غير تا خاصه انتهى والى جواز تصغير الاشارة والموصول اشار في النظم بقوله وصغروا شذوذا الذي التي وذا مع الفروع وانما شاع تصغيرهما لانها يوصفان ويوصف بها والتصغير وصف في المعنى ولهذا منعوا عمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا عماله موصوفا قاله ابو الحسن بن بادش وحكي ابن العلج تصغيراوه وبقي المنادي المبني نحو يا زيد فانه يصغر فيقال يا زييد هذا باب

النسب سماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان تجعل المنسوب من المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفايدتها فايدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وانما الحقت علامتها بالاخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الاخر وانما لم يلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة ليدل على نسبته الى المجرد عنها ويحدث بالنسبة ثلاث تغييرات اولها لفظي وهو ثلاثه اشيا الحاق ياء مشددة اخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن وثالثها حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة في رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم انك اذا اردت النسب الى شي من بلد او قبيلة او غيرهما فلا بد من عملين في اخره احدهما ان تزيد عليه ياء مشددة تصير تلك الياء حرف اعرابه فتشدد اولها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا لصيرورتها بمنزلة الاخر والعمل الثاني ان تكسره اي الاخر لمناسبة الياء كما في ياء المتكلم والمخاطبة فتقول في النسب الى دمشق بفتح الميم دمشقي والى ذلك اشار الناظم بقوله ياء كيا الكرسي زاد والنسب وكل ما يليه كسره وجب ويحذف لهذه الياء المزيدة للنسب امور في الاخر وامور متصلة بالاخر اما الامور التي في الاخر فمنها احدها الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة احرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين او كانت احداهما زائدة والاخرى اصليه فالاول وهو ما اخره ياءان زائدتان سواء كانتا للنسب ام لا نحو كرسي ما اخره ياءان ليستا للنسب شافعي ما اخره ياءان للنسب فتقول في النسب اليهما كرسي وشافعي فتحذف الياء المشددة منها وجعل مكانها ياء النسب فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه ويختلف التقدير فتقدر انها مع الياء المجدده للنسب غيرهما بدونها ويظهر لهذا الاختلاف التقديري اثر في الصناعة وذلك انه اذا كان بخاتي جمع بختي بياء موحده فخاء معجمة فياء مثناه وقابليه علا الرجل فانه يكون غير منصرف استصحابا لما كان عليه من المنع قبل العلمية قال في الصحاح الواحد بختي والجمع بخاتي غير منصرف لانه جمع جمع الجمع انتهى بتكرير

منتهى الجموع فاذا نسبت اليه انصرف لزوال صيغة الجموع لان اليا التي كانت تحصل الصيغه زالت وخلفتها
يا اخرى غيرها وهي اجنبيه لم يبن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعي وقيده بقوله
علم ليرتب عليه قوله فاذا نسبت اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه
علي لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله علما معطل لا مفهوم له وقيد العلم بكونه
لرجل احترازا عما اذا كان لامراة فانه مانعه من العلميه والتانيث المعنوي لا الصيغة منتهى الجموع والثاني
وهو ما احدى ياايه زايده والاخرى اصليه نحو مرمي بالتشديد اسم مفعول من الرمي اصله مرموي
كمضروب اجتمع فيه الواو والبا وسبقت احداها بالسكون ثم قلبت يا والضمة كسرة لتسلم اليا من قبلها
واو وادغمت اليا المنقلبة عن الواو الزايده في اليا الاصلية لاجتماع المثلين فاذا نسبت اليه حذف
اليا المشددة وجعلت مكانها ياء النسب وقلت مرمي هذا هو الافصح وبعض العرب يحذف الياء الاولى
لزيادتها وتبقى الثانيه لاصالتها وتقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم يقلب الالف واوا وجوبا
كرما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء ليلا تجتمع الكسرة والياان وان وقعت اليا
المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط فرارا من الاجحاف وتعينت للحذف لسكونها وقلبت الثانية
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كراهة اجتماع اليات تقول في اميه اموي وحا
اسي يا اربع يات اذ ليس قبلها كسرة وان وقعت اليا المشددة بعد حرف واحد لم تحذف واحدة منها
بل تفتح اليا الاولى كما في نمر وتردها الى الواو ان كان اصلها الواو والا ابقيت على صورتها وتقلب
اليا الثانية واوا ليلا تجتمع اليات تقول في طي وحي طووي وحيوي لانهما من طويت وحييت
الامر الثاني مما يحذف ليا النسب تقول تا التانيث تقول في مكه مكي بحذف التا لان بقاها يوقع في اثبات
تاء التانيث في نسبة المذكر واجتماع تانيثين في نسبة مونث الى مونث نحو امراة مكيه وايقاع تا التانيث
حشوا وقول المتكلمين في علم الاصول الدينيه في النسبة الى ذات ذاتي وقول العامة في النسبة الى الخليفة
خليفتي باثبات تاء التانيث فيهما لحن اي خطا لخروجه عن القاعدة يقال للمخطي لاحن لانه يعدل بالكلام
عن الصواب وصوابهما ذووي وخليفي بحذف التاء منهما وهذا مبني على ان ذاتي نسبة الى ذات لغة
وهم لا يقولون ذلك قال الكاتبي في شرح ايساغوجي في المنطق لا يقال الذاتي منسوب الى الذات فلا يجوز
ان تكون الماهيه ذاتيه والا لزم انتساب الشي الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول ان هذه التسميه ليست بلغويه
حتى يلزم ذلك بل انما هي اصطلاحيه فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحيه ان استعمال ذات مرادا
بها الحقيقة لا اصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبه وحيث
نسب اليها فلا بد من حذف تايها ثم رد لامها المحذوفه واذا ردت العين الى الصحة فتصير على بعد رد لامها
تقلب الالف واوا فتقول ذووي الامر الثالث مما يحذف ليا النسب الالف ان كانت مجاوزة للاربعة
او كانت رابعة متحركا ثاني كلمتها فالاول يقع في ثلاثة الف التانيث كحباري بالحا المهملة والبا الموحدة
والرا الطاير و في الف الالحاق كحبركي بفتح الحا المهملة والباء الموحده وسكون الرا بعده كاف قال

الجوهري

الجوهري العواد وقال الزبيدي الطويل القصير الرجلين فانه ملحق بسفرجل و في الالف المنقلبة عن اصل
كمصطفى فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول حباري وحبركي ومصطفي بحذف الالف فيهن وجوبا لطوله
والثاني وهو ما الفه رابعة ثاني كلمتها متحرك لا تقع الا في الف التانيث كجمزى بفتح الجيم والميم والزاي صفة
يقال حمار جمزي اي سريع من الجمز وهو ضرب من السير تقول في النسب اليها جمزي بحذف الالف وجوبا لان
حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف اخر فالالف فيها في حكم الخامسة واما الساكن ثاني كلمتها فصحيح فيها
القلب واوا تشبيها بالف ملهى والحذف تشبيها بتاء التانيث لزيادتها والارجح في الف التانيث كحبلى الحذف
لان شبهها بالف التانيث اقوى من شبهها بالمنقلبة عن اصل والارجح في الف الالحاق كعلقى فانه ملحق بجعفر
وفي المنقلبة عن اصل كملهى من اللهو فان الفه منقلبة عن واو القلب خبر الارجح وانما كان الارجح فيها القلب
محافظة في الاول على حرف الالحاق ورجوعا الى الاصل في الثاني في نحو ملهي مما الفه منقلبة عن اصل حبلى
منه في علقى مما الفه زايده للالحاق والحذف بالعكس اللغوي فالحذف في نحو علقى خير منه في نحو ملهي لان حذف
الزايد خير من حذف الاصلي الامر الرابع مما يحذف ليا النسب ياء المنقوص المجاوزة اربعة خامسة ام
سادسه كمعتد ومستعل تقول في النسب اليهما معتدي ومستعلي بحذف ياء المنقوص وجوبا للطول
فاما اليا الرابعة كقاض فكالف المقصور الرابعة من نحو مسعى وملهي مما ثانيهما هي فيه ساكن والفه منقلبه
ياء او واوا فيجوز فيها القلب واوا والحذف ولكن الحذف ارجح من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه
من شذوذ تغييرات النسب حتى قيل لم يسمع الا في قوله فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوي
ولا نقد جعل اسم الموضع حانيه ونسب اليه وليس في الثالث من الف المقصور المنقلبه عن يا او واو كفتى
وعصا و من يا المنقوص الثالثه كعم بفتح العين المهمله عن عمي عليه الامر اذا التبس ورجل عمي القلب اي جاهل
وشج بالشين المعجمة والجيم من شجي اي حزن الا القلب واوا فتقول فتوي وعصوي وعموي وشجوي فاما قلبها
في فتى واوا وان كان اصلها اليا فليلا تجتمع الكسرة واليات واما في عصا فرجوع الى اصلها واما في عم
وشج فلانا لما اردنا النسب اليها فتحنا عينها كما في نمر فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف
واوا كما قلبت الف فتى حكما وتعليلا وحيث قلبنا اليا واوا فلا بد من تقدم فتح ما قبلها على قلبها الا ان المعروف
واو مسبوق بقلبها الفا فان قلبه فما وجه فتح العين في قاض عند من قال قاضوي بقلب اليا واوا ونظيره
من الصحيح لا يصح عينه فالجواب انه نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب نقله المرادي عن بعض النحويين و
يجب قلب الكسرة فتحة في كل ثلاثي مكسور العين سواء كان مفتوح الفا او مضمومها ام مكسورها فالمفتوح
الفاء وعل كنمر بالنون والمضموم الفاء فعل كدئل والمكسور الفاء فعل كابل فتقول في النسب اليها
نمري ودولي وابلي بفتح العين فيهن كراهة لتوالي اليائين والكسرتين وذهب بعض الى بقاء كسر العين فيما فاؤه
مكسورة كابلي بكسرتين كسرة الاتباع والكسرة الاصليه لان الكسرة تعمل في جهة واحدة فلا تثقل والامر
الخامس والسادس مما يحذف ليا النسب علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر فتقول في
النسب الى المسمى زيدان وزيدون حال كونهما علمين معربين بالحروف زيدي حذف علامة التثنية

٥٧١

وعلامة الجمع لئلا يجتمع على الاسم الواحد اعرابان اعراب بالحروف واعراب بالحركات في باء النسب
وحذف النون تبعا لما قبلها لانهما زيادتان زيدتا معا فيحذفان معا فاما التسمية بهما فانما ينسب
الى صدرها لا اليها ومن اجرى زيدا على مجرى سلمان في لزوم الالف والاعراب على النون اعراب
ما لا ينصرف للعلمية والزيادة قال وهو تميم بن ابي مقبل الاحلف بن الاحمر خلا فالموضح الايادا رلحي
بالسعان امل عليها بالبلى الملوان قال في النسب زيداني باثبات الالف والنون كما تقول سلماني و
السعان تثنية سبع اسم موضع والملوان الليل والنهار ومن اجرى زيدون على مجرى غسلين
في لزوم اليا والاعراب على النون المنونه قال في النسب زيديني باثبات النون كما تقول غسليني ومن اجراه
اي زيدون مجرى هارون في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة
او اجراه مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب على النون منونه او الزمه الواو وفتح النون كالماطرون
قال في النسب على اللغات الثلاث زيدوني باثبات الواو والنون كما تقول هاروني وعربوني وماطروني
واما جمع تصحيح المونث ففيه تفصيل فنحو ثمرات بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع
ان كان باقيا على جمعيته ولم ينقل الى العلمية فالنسب الى مفرده لئلا يجتمع تا تانيثان حين نسب قاله
ابو حيان فيقال ثمري بالاسكان في الميم لان مفرده ساكن العين قبل الجمع وان كان علما فمن حكى اعرابه
حالة الجمع بحذف الالف والتا معا ونسب اليه على لفظه المفتوح حالة الجمع ومن منع صرفه للتانيث والعلمية
نزل تاءه منزلة تا مكة ونزل الفه منزلة الف جمزى لكونها ثاني ما هي فيه متحركا فحذفها على التدريج
بحذف اولا التا كما في مكة ثم الالف كما في جمزى وقال ثمري بالفتح في حكاية الاعراب ومنع الصرف وانما سكنت
العين في حال بقايه على الجمعيه وفتحت في حال نقله الى العلمية للفرق بين النسب اليه جمعا والنسب اليه
علما لان علامة الجمع تحذف في كلا الحالين واما نحو ضخمات مما هو جمع صفة فقال الموضح بحثا ففي الفه
وجهان القلب واوا والحذف لانها كالف حبلى بجامع ان كلا منهما صفة ساكن ثاني ما هو فيه وعلى كلا الوجهين
بحذف اليا فيقول ضخمي وضخموي كحبلي وحبلوي وليس في الف نحو مسلمات من الجموع القياسية ونحو سرادقات
من الجموع الشاذة الا الحذف لكونها خامسة فيقول مسلمي وسرادقي بحذف الالف والتا والسرادق قال في
القاموس الذي يمد فوق صحن الدار والبيت من كرسف والغبار الساطع والدخان المرتفع المحيط بالشي
واما الاسم المتصلة بالاخر فسته ايضا احدها اليا المثناة تحت المدغمة المكسورة فيها يا اخرى
سوا كان ما هي فيه يا العين كطيب ام واوها كهين فيقال في النسب الى طيب وهين طيبي وهيني
بحذف اليا الثانيه المدغم وابقاء اليا الاولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين واربع ياات ولم يحذفوا
الاولى لئلا ترجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم القلب او لم تقلب الفا ويلزم زيادة التغيير
مع اللبس لو انقلبت بخلاف نحو هبيخ بفتح الها والبا الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت وبالخا المعجمة
الغلام الممتلي وقيل الغلام الناعم فيقال في النسب اليه هبيخي باثبات الثانيه لانفتاح اليا المدغمة وبخلاف
مهيم تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه اذا ذهب من العشق او من هام اذا عطش وتصغير مهوم

اسم

اسم فاعل من هوم الرجل اذا هز راسه من النعاس وتصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما فانه يقال
في النسب الى ذلك كله مهيمي باثبات اليا الساكنة المدغمة فيها ياء اخرى لانفصال اليا المكسورة من
الاخر بالياء الساكنة التي عوض من الف مهيام او من الواو الثانيه من مهوم او من اليا الثانيه في مهيم هذا
حاصل كلام ابي حيان وتلميذه الشهاب الحلبي السمين وكان القياس ان يقال في النسب الى طي بتشديد
اليا والهمز طيي بحذف اليا الثانيه فقط ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقيه وهي الاولى الفا على
غير قياس لانها ساكنة فقالوا طائي ولو قيل حذفت اليا الاولى لسكونه وقلبت اليا الثانيه المتحركة الفا
كان القلب على القياس الا من الثاني مما يحذف ليا النسب يا فعيله بفتح اوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين
وانتفاء تضعيفها كحنيفة وصحيفة فتحذف منه تا التانيث اولا ثم تحذف اليا ثانيا وفرقا بين المذكر
الصحيح والمونث ثم تقلب الكسرة فتحة كما في نمر فتقول حنفي وصحفي وشذ قولهم في النسب الى السليقة
وهي الطبيعة سليقي وفي النسب الى عميرة كلب والى سليمة الازد عميري وسليمي والقياس فيهن سلقي وعمري وسلمي
بحذف اليا وابدال الكسرة فتحة كما تقول في عميرة عمير كلب وسليمة عمير ازد ولكنهم فرقوا بينهما والسليقي من تكلم
بسليقته اي طبيعته معربا من غير تعلم اعراب قال ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب ولا
يجوز حذف اليا في نحو طويلة لان العين معتلة فكان يلزم قلبها الفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح
ما قبلها فيكثر التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردي ولا يجوز الحذف في نحو
جليلة لان العين مضعفة فيلتقي مثلان فيثقل ولو ادغم لزم زيادة التصغير مع اللبس الا من الثالث
مما يحذف ليا النسب يا فعيله بضم اوله وفتح ثانيه بشرطان لا تكون العين مضعفة كجهينة وقريظة
بالظاء المشالة بحذف تا التانيث اولا ثم تحذف اليا ثانيا فتقول جهني وقرظي وشذ قولهم في النسب الى
ردينة ردح رديني باثبات اليا وتقول في النسب الى عيينة وقوية عيني وقويي ولا يشترط هنا صحة العين
لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا تقلب الفا فلا يلزم المحذور السابق ولا يجوز ذلك الحذف في نحو
قليلة بضم القاف لان العين مضعفة وحذف اليا يؤدي الى الثقل ولو لم يدغم احد المثلين في الاخر و زيادة
التغيير مع اللبس لو ادغم الا من الرابع مما يحذف اليا النسب واو فعوله بفتح الفا بشرط صحة عينها وعدم
تضعيفها كشنوءة حي من اليمن بحذف تا التانيث اولا ثم تحذف الواو ثانيا لانهم لما حذفوا تا التانيث
وهي حرف صحيح دال على معنى استقبحوا ان يبقوا بعد ذلك حرفا معتلا زائدا لغير معنى ثم تقلب الضمة
فتحة فتقول شنائي واما قولهم شنوي فعلى لغة من قال ازد شنوة بتشديد الواو وقاله ابن السكيت وما
ذكرناه في فعيله وفعيله من وجوب حذف اليا فيهما وقلب الكسرة فتحة في الاول فلا نعلم فيه خلافا واما
فعوله فذهب سيبويه والجمهور الى وجوب حذف الواو والضمة تبعا واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب
الاخفش والجرمي والمبرد الى وجوب بقائهما معا وذهب ابن الطراوة الى وجوب حذف الواو فقط وبقاء
الضمة بحالها ولا يجوز ذلك الحذف في نحو قوولة بفتح القاف لاعتلال العين لما مر في طويلة ولا يجوز
ذلك في نحو ملولة لاجل التضعيف في العين وحذف الواو يؤدي الى التقاء مثلين والادغام ممتنع

الان فعل نفتحتين واجب الفك كطلل فيتقل اللفظ كما مر به الامر الخامس مما يحذف ليا النسب يا فعيل بفتح
اوله وكسر ثانيه المعتل اللام يا ان كانت او واوا نحو غني وعلي تحذف اليا الاولى ثم تقلب الكسرة فتحة
كما تقدم ثم تقلب اليا الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا كراهة اجتماع اليا آت
مع الكسرتين فتقول غنوي وعلوي الامر السادس مما يحذف ليا النسب يا فعيل بضم اوله وفتح ثانيه
المعتل اللام نحو قصي تحذف اليا الاولى ثم تقلب الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف
واوا لما مر فتقول قصوي وهذان النوعان وهما فعيل وفعيلي المعتل اللام سيفهمان مما تقدم في فعيله
وفعيله ولكنهما انما ذكرا هنا استطرادا وهذا الموضع موضعهما فان كان فعيل بفتح الفا وفعيل
بضمها صحيح اللام لم يحذف منهما شي وذلك في نحو عقيل وعقيلي عقيلي وعقيلي وشذ قولهم في
ثقيف وقريش وهذيل ثقفي وقرشي وهذلي فصل حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية
فهي اما للتانيث او اصليه او منقلبه عن حرف الالحاق فان كانت للتانيث قلبت واوا كصحراوي
لكون الهمزة انقلبت من الواو ولم تقلب بالياء لئلا تجتمع ثلاث يا آت مع الكسرة وشذ صنعاني في النسب الى
صنعا اليمن وبهراني في النسبة الى بهرا اسم قبيلة من قضاعة فابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون
تشابهان الفي التانيث ومن العرب من يقول صنعاوي وبهراوي على القياس او كانت اصلا سلمت من
غالبا لقوتها باصالتها نحو قرائي في قرا وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا والاجود
التصحيح قاله في التسهيل او كانت بدلا من حرف زايد للالحاق نحو علبا او كانت بدلا من اصل نحو كسا اصله
كساو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا اثر الف زايده فالوجهان السلامة والقلب واوا فيهما فتقول كسائي
بالتصحيح وكساوي بالقلب واو رجوعا الى الاصل وعلباوي تشبيها بالف التانيث وعلباي تشبيها
لاصليه والعلبا عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن يا زيدت للالحاق بقرطاس ولا يخفى ما في الامثلة من
النشر على خلاف الترتيب فصل ينسب الى الصدر العلم المركب ويحذف العجز لاستثقال النسبة
الى كلمتين معا كما حذفوا الثانية كما حذفوا تا التانيث ان كان التركيب اسناديا كتابطي وبرقي في النسبة
الى تابط شرا وبرق نحره او مزجيا سوا كان مصدره صحيحا او معتلا كبعلي ومعدي او معدوي
في النسب الى بعلبك ومعدي كرب واما حيي في اليا بين ابقاها على حالها وقلبها واوا لانك اذا حذفت
الجزء الثاني صار الجزء الاول منقوصا ويا المنقوص اذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضي
وقاضوي والارجح التصحيح كما تقدم في النسب الى المزجي خمسة اوجه احدها ما ذكر في الموضح تبعا للنظم من الاقتصار
في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني ان ينسب الى عجزه فتقول بكي وكربي واختاره الجرمي الثالث
ان ينسب اليهما معا مزال التركيبها فتقول بعلي بكي ومعدي كربي واختاره ابو حاتم واخرون وانشد عليه السيرافي
تزوجتها رامية هرمزية بفضلة ما اعطى الامير من الرزق فنسبها الى رام هرمز بلدة من نواحي خوزستان
الرابع ان ينسب الى جميع المركب فتقول بعلبكي ومعدي كربي الخامس ان يبنى من جزءي المركب اسما على فعلل
وينسب اليه قالوا في النسب الى حضرموت حضرمي او اضافيا كامري بكسر الرا تبعا لكسر الهمزة ومري

حذف

بحذف الهمزة الاولى وفتح الميم والرا في النسب الى امرئ القيس قيل وامري شاذ عند سيبويه والمطرد عنده
مري بحذف الهمزة وفتح الميم والرا كذا تكلمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس اذا المري شب له
بنات عقدن براسه ابه وعارا واستثني محمد بن حبيب امرأ القيس الكندي فانه ينسب اليه مرقسي
الا ان كان المركب الاضافي كنية كابي وام كلثوم او كان صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير
فانك تحذف صدره وتنسب الى عجزه لانه المقصود بمدلوله فتقول بكري وكلثومي وعمري وزبيري
وربما الحق بهما ما خيف فيه لبس كقولهم في النسب الى عبد الاشهل اشهلي وفي النسب الى عبد مناف
منافي فحذفوا صدرها ونسبوا الى عجزها اذ لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى صدرها وقالوا عبدي
لالتبس بالنسب الى عبد غير مضاف والاشهل صفة رجل ومناف اسم صنم والحاصل ان المركب الاضافي
ينسب الى عجزه في ثلاثة مواضع احدها ما كنية الثاني ما يعرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف اللبس من حذف
عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر وشذ بناء فعلل من جزءي المضاف منسوبا اليه
والمحفوظ من ذلك تيملي وعبدري ومرقسي وعبقسي وعبشمي في النسب الى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس
ابن حجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس فصل اذا ما نسب الى ما حذفت عينه وصحت لامه رددتها
وجوبا في مسئلة واحدة نحو رب بتخفيف البا واصلها التشديد خففت بحذف عينه الساكنة مسمى به
فاذا حذفت نسبت اليه قلت ربي برد العين ساكنة ولا تحرك لثقل الفك اجماعا واذا نسبت الى
ما حذفت لامه رددتها وجوبا في مسئلتين احداهما ان تكون العين معتلة كشاة اصلها شوهه
بسكون الواو كصحفه ثم لما التقت الواو والها لم انفتاحها فانقلبت الفا وحذفت لامها وهي الها وعوض
منها التا بدليل قولهم في تكسيرها شياه بالها وقلب الواو يا لانكسار ما قبلها والتكسير يرد الاشيا
الى اصولها فاذا نسبت الى شاة رددت لامها اتفاقا ثم اختلف في عينها هل تبقى على فتحتها العارض
فتنقلب الفا او ترد الى سكونها الاصلي فتسلم من القلب الفا وذهب سيبويه الى الاول وابو الحسن الاخفش
الى الثاني فتقول شاهي على مذهب سيبويه لانه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي بل تبقى
العين مفتوحة فتقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابو الحسن يقول شوهي بسكون الواو ولا تقلبها
الفا لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي فيمتنع القلب والصحيح مذهب سيبويه وبه
ورد السماع قالوا في النسب الى عد عدوي وحكي عن ابي الحسن انه رجع في كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه
المسئلة الثانية ما يجب رد لامه ان تكون اللام قد ردت في تثنية كاب واخ او في جمع تصحيح
لمؤنث كسنه وسنوات في لغة غير اهل الحجاز او سنهات في لغة اهل الحجاز فتقول في النسب الى اب وسنه
ابوي وسنوي او سنهي برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالالف والتا لان النسب اقوى على الرد لانه
احمل للتغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب رده في غيره وجاز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره اظهارا لمزيته
في الرد وتقول في النسب الى ذو وذات ذووي باتفاق سيبويه وابي الحسن لان ذو عندهما فعل بالتحريك
ولامها يا لان طويت اكثر من قوة وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون نظرا الى ان الاصل السكون والى ان اللهما

واو وانه من باب قوة على القولين قلبت الفا وقلبت الالف واوا في النسب وذات هي ذو بزيادة التا
وانما قيل في النسب اليها ذوي لا من اعتلال العين ورد اللام في تثنية ذات نحو ذواتا افنان
بالواو على الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس لقولهم ذات جمال لا غير والالف الاولى من ذاتا
عين منقلبة عن واو والالف الثانية علامة رفع وتثنية والتا للتانيث كما في مسلمتان وانما صححت العين
حال التكميل واعلت حال النقص لكيلا يجتمع اعلالان في حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص
وتقول في النسب الى بنت بنوي كما تقول في النسب الى ابن بنوي اذا رددت محذوفه لقولهم في الجمع بالالف
والتا اخوات وبنات بحذف التا والرد الى صيغة المذكر الاصلية وتقدم ان ما يجب رده في الجمع
يجب رده في النسب وسره اي وسر رد صيغة المونث الى صيغة المذكر ان الصيغة اي صيغة اخت وبنت
اي صيغة اخت وبنت كلها للتانيث وان التا وان كانت بدلا من واو محذوفه فهي للالحاق بقفل
وجذع الحاقا للثنائي بالثلاثي فوجب ردها اي رد صيغة اخت الى صيغة المذكر فوجب حذف التا
منها كما وجب حذف التا في النسب الى نحو مكة وبصرة وفي الجمع بالالف والتا نحو مسلمات لئلا تقع تا التانيث
حشوا هذا قول سيبويه والخليل اجروا اليا وان كانت للالحاق مجرى تا التانيث لاختصاصها بالمونث
وفتح اولها في النسب كما فتح في الجمع بالالف واليا ويونس يوافق على حذف التا في الجمع فيجريها مجرى تا التانيث
ويحذفها ويخالف في النسب فلا التا مجمع بينها وبين يا النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقي اولها على
حركته ويقول فيها اختي وبنتي محتجا بان التا غير التانيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتا التانيث
اذا كان ما قبلها صحيحا فتحه نحو قصعه وضبعه ولا يسكن الا اذا كان معتلا نحو قناة وقطاة ولانها
لا تبدل في الوقف ها وتا التانيث تبدل في الوقف ها نحو رحمه ونعمه وذلك الذكر من كونها ليست
للتانيث مسلم ولكنهم عاملوا صيغتها مع تا الالحاق معاملة غيرها مع تا التانيث بدليل مسئلة
الجمع بالالف والتا وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التا التي فيه ثم جمعوه بالف وتا مزيدتين
وقالوا اخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا اختات وبنتات والزمه
الخليل ان ينسب الى هنت وبنت باثبات التا مع انه وغيره مجمعون انما يقال في ذلك بحذف التا ويجاب
عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذا حذفت التا فيه يلتبس المنسوب
الى المونث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة هنت ومنت ان التا فيهما ليست كالتا في اخت وبنت
لان التا في اخت هنت في الوصل خاصة وتبدل ها في الوقف فليست بلازمه وفي منت في الوقف خاصة
وتذهب في الوصل خاصة بخلاف اخت وبنت فانها تثبتان وصلا ووقفا على صورتها وفي المسئلة مذهب
ثالث للاخفش وهو حذف التا ورد المحذوف وابقاء الاسم على وزنه فتقول اخوي وبنوي بسكون
الخاء والنون وضم الهمزة وكسر البا الموحدة ويجب حذف التا من بنه اتفاقا فيقال ابني وبنوي كما يأتي
في ابن ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه في تثنية ولا جمع نحو يد
ودم مما لامه معتلة محذوفه ولم يعوض منها شي وشفه مما لامه صحيحه محذوفه وعوض منها تا التانيث
تقول

تقول دموي برد المحذوف وقلب اليا واوا كراهة اجتماع الكسرة والياات اويدي بغير رد المحذوف
ودموي بالرد والقلب ودمي بغير رد وشفي بغير رد او شفهي بحذف اليا ورد الها المحذوفه وما ذكر في
حمي وشفهي بالرد وعدمه قاله الجوهري وغيره وقول ابن الخباز انه لم يسمع الا شفهي بالرد لا يدفع
ما قلناه من جواز الامرين فان المسئلة التي نحن فيها وهي جواز رد اللام وتركه قياسية لا سماعيه
حتى يقتصر على المسموع منها ومن قال في شفه ان لامها واو وانه يقول اذا رد اللام شفوي بالواو والصواب
ما قدمنا من انه يقال شفهي بالها ان لامها ها بدليل رجوعها في شافهت والشفاه بالها الا ان اسناد الفعل
الى التا والتكسير يرد ان الاشيا الى اصولها واصل يد ودم وشفه فعل بسكون العين اما يد فلا خلاف
فيها واما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه
الجاربردي واما شفه فنص صاحب الصحاح على انه بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة اصلها
السكون فياتي فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلي وعدمه وتقول في ابن
واسم مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل ابني واسمي بعدم رد اللام فان رددت اللام حذفت الهمزة
وقلت بنوي وسموي باسقاط الهمزة ولا تقول ابنوي واسموي بالهمزة ورد اللام لئلا يجمع بين العوض
وهو الهمزة والمعوض منه وهو الواو ويأتي الخلاف في الرد الى السكون الاصلي وعدمه فسيبويه يقول
سموي بكسر السين وضمها وفتح الميم والاخفش يسكن الميم ويقولان بنوي بالفتح لا غير ويقول في ابنم بزيادة
الميم ابنمي وابني وبنوي ولا تقول ابنموي لما ذكر وعلى الاول فالنون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الاعراب
واذا نسبت الى ما حذفت فاوه او عينه رددتها الى الفا والعين وجوبا في مسئلة وهي ان تكون
اللام معتله كشيه علما واصل يرى يراي نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهي عينه وشيه
وهي كلون يخالف معظم اللون واصلها وشيه بكسر الواو نقلت الكسرة الى الشين ثم حذفت الواو وهي فاوها
وعوض منها تاء التانيث فتقول في النسب يرائي يرائي وشيئي على اليا والراء فكرة قبل اليا وترد العين
وهي الهمزة على قول سيبويه وابقاء الحركة بعد الرد للمحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد يراي بفتح اليا
والراء والهمزة بوزن جمزه بالجيم والزاي فيجب حينئذ حذف الالف لانها رابعة متحركة تا في كلمتها
وقياس قول ابي الحسن يري بسكون الراء والهمزة وحذف الالف ويراوي تقلب الالف واوا كما تقول
في النسب الى ملهي ملهي بحذف الالف ملهوي بقلبها واوا لانه اذا رد المحذوف يرد الساكن الى اصله فاذا
رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفا الى سكونها الاصلي فيصير يراي جرحي والمقصور اذا كانت الفه رابعة
ثاني ما هي فيه ساكن كحبلى يجوز في الفه وجهان حذفها وقلبها واوا وتقول في النسب شيه على قول
سيبويه في ابقاء بعد رد المحذوف وشيوي بكسر الواو وفتح الشين وذلك لانك لما رددت الواو
الاولى المحذوفة وحذفت التا صار وشي بكسرتين متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين كابل بكسر الهمزة
والبا فقلبت الكسرة الثانيه فتحة كراهية لتوالي الكسرتين واليا اين كما يفعل في ابل اذا نسبت اليه
فقلبت وانقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم انقلبت الالف واوا لان الالف المقصورة الثالثة

يجب قلبها واوا وتقول على قول ابي الحسن وشيي بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد العين
الى سكونها الاصلي وحيث عاد السكون الاصلي امتنع قلب الياء الفا اذ لا مقتضي له ويمتنع الرد في غير ذلك
المذكور من الوجوب فتقول في الى سه بفتح السين المهملة وبالها وهو الدبر ما حذفت عينه وعده بكسر العين
مصدر وعد ما حذفت فاؤه واصلهما سته ووعد بكسر الواو فحذف من الاول عينه وهي التاء ومن الثاني
فاؤه وهي الواو وعوض تاء التانيث بدليل رجوعه الى الاصل في استاه جمع سه والوعد بفتح الواو وتعين
تا سهي بلا رد لا ستهي برد العين وعدي بلا رد لا وعدي برد الفاء لان لامهما صحيحة وانما لم يرد المحذوف في
منها وقاربين النسبة الى ما حذف منه اللام وما حذف منه العين او الفاء ولم يعكس لان اللام محل التغيير
فهي اولى بالرد وجاء عدوي في النسبة الى عدة وليس هذا ردا للفاء المحذوفة والا لوجب ان يقال وعدي
بل هو كالعوض عن المحذوف واذا سميت بثنائي الوضع حال كونه معتل اللام ضعفته اي الثاني قبل
النسب فزدت عليه من جنسه مثله فتقول في لو وكي علمين لوّ وكيّ بالتشديد فيهما وذلك انك
زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء ثم ادغمت احداهما في الاخرى وتقول في لا علما لاء بالمد وذلك انك
اذا زدت على الالف اخرى فاجتمع الفان فابدلت الثانية همزة هربا من التقاء ساكنين وقيل
زيدت الهمزة من اول الامر فاذا نسبت اليهن قلت لووي بتشديد الواو وكيوي لما تقرر ان حرف
العلة المشدد اذا كان بعد الحرف الاول ان كان ياء ترد الياء الاولى الى اصلها وتفتح كما مر وتقلب الثانية
واوا لئلا تجتمع الياءات وان كان واوا بقيت اذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع
الياءات الاربع ولائي اولاوي لما تقرر ان الهمزة اذا كانت بدلا من اصل تجوز فيها التصحيح والقلب
واوا هذا اذا قلنا زدنا على الالف الفا ثم ابدلناها همزة واما من قال زدنا همزة من اول الامر فانه يقول
لائي لا غير ولا تجوز لاوي الا على حد قول بعضهم قراوي قاله ابن الخباز كما تقول في النسب الى الدو بفتح
الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية وحي بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء وهو القبيلة والكساء بالمد
دوي بتشديد الواو وحيوي بفتح الياء وكسائي بالتصحيح وكساوي بقلب الهمزة واوا ولا يخفى ما في كلامه من
التسطيع باللف والنشر على الترتيب وحاصل الفصل ان المنسوب اليه المحذوف احد اصوله ثلاثة انواع
محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والاولان نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالاول ما لامه
معتلة نحو شيه ويري علما والثاني ما لامه صحيحة نحو عده وسه والثالث نوعان واجب الرد وجائزه
والاول ثلاثة انواع ما ترجع لامه في النسب كابن واخ وما يرجع في الجمع بالالف والتاء كاخت وبنت وسنة
وما عينه معتلة نحو شاه وذو وما عدا ذلك نحو يد ودم وشفه والنسبة الى ثنائي الوضع خارجة عن ذلك

فصل وينسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان اشبهت الواحد بكونها اسم
جمع له مفرد من لفظه اولا فالاول كصحبي وركبي والثاني كنفري ورهطي ولا يرد الى مفرده في اللفظ فلا
يقال صاحبي وراكبي ولا الى مفرده في المعنى فلا يقال رجلي لان اسم الجمع بمنزلة المفرد او بكونها اسم جنس كشجري
لا يقال يحتمل ان يكون منسوبا الى مفرده وهو شجرة وحذفت التاء كما في مكي لانا نقول ليس الامر كذلك وانما هو

منسوب

٢٧٤

منسوب الى الجماعة بدليل قولهم في النسب الى الشعير شعيري باثبات الياء بعد العين ولو كان منسوبا الى الشعيرة
لقيل شعري بحذف الياء المثناة تحت لان الشعيرة فعيلة وقياس فعيلة فعلي كفرضي في فريضة قاله خطاب
الماردي في الترشيح او بكونها جمع تكسير حال كونه لا واحد له من لفظه كابابيلي وعباديدي والعباديد
الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه اوله واحد ولكنه شاذ كمحاسني جمع حسن حكاه ابو زيد تنزيلا للشاذ
منزلة المعدوم او حال كونه جاريا مجرى العلم لاختصاصه بطائفة باعيانهم كانصاري نسبة الى الانصار
لانه غلب على قوم باعيانهم حتى لحق بالاعلام والاصولي نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى
صار كالعلم عليه واما نحو كلاب وانمار علمين لقبيلتين وضباب ومدائن ومعافر اعلاما فليس مما نحن
فيه لانه واحد بالتشخص وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة ولا ترد
فيقال كلابي وانماري وضبابي ومدائني ومعافري وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد ان امن اللبس قاله في
التسهيل ومثله بالفراهيد بالفاء والراء والدال المهملتين علما على بطن من الازد واليه ينسب الخليل بن احمد
الفراهيدي على لفظ الجمع والفرهدي نسبا الى واحده لامن اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود وفيه نظر
قال في الصحاح الفرهد بالضم الغليظ والفرهود حي من يحمد وهو بطن من الازد انتهى فلا لبس حاصل اذا قيل
فرهودي فانه يوهم انه منسوب الى الفرهود اذ قيل انه ابو بطن وفي غير ذلك المذكور من اسم
الجمع والجنس والجمع الذي لا واحد له والجاري مجرى العلم يرد الجمع المكسر الى مفرده ثم ينسب اليه
ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والمنسوب اليه مسمى به هذا تعليل سيبويه
وعلله غيره بان المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل
بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جمعا وبينه مسمى به فتقول في النسب الى فرايض جمع فريضة
وقبايل جمع قبيلة وحمر بالسكون جمع احمر وحمراء فرضي وقبلي بفتح اولهما وثانيهما وذلك لانك رددتهما
الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما فحذفت الياء المثناة تحت وتاء التانيث وقلبت الكسرة فتحة كما في نمر واحمري
وحمراوي وذلك لان حمرا اما جمع احمر او جمع حمراء فان كان جمعه رددته اليه وقلت احمري وان كان جمع حمراء
رددته اليها وقلت حمراوي لان الهمزة فيه للتانيث وهمزة التانيث يجب قلبها واوا في النسب وانما قال في
برد المكسر الى مفرده ولم يقل يرد الجمع الى مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده وانما يحذف منه علامة
الجمع ويظهر اثر ذلك في نحو تمرات وثمار فان نسبت الى التمرات قلت تمري بفتح الميم وان نسبت الى ثمار ثمري
بالسكون

فصل وقد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال بفتح اوله
وتشديد ثانيه وذلك غالب في الحرف جمع حرفة كبزاز بزايين معجمتين لبائع البز ونجار بالنون والجيم
لمن حرفته النجارة وعواج لبياع العاج وعطار لبياع العطر ومن غير الغالب ما اشار اليه بقوله و
قوله وهو امرؤ القيس الكندي وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبال
اي بذي نبل بدليل ما قبله فاستعمل فعالا في غير الحرف بمعنى ذي كذا وحمل عليه قوم من المحققين كما قال
ابن مالك وما ربك بظلام للعبيد اي بذي ظلم والذي حملهم على ذلك ان النفي منصب على المبالغة فيثبت

اصل الفعل والله تعالي منزه عن ذلك واشله فقال كثير ومع كثرتها فقال سيبويه غير مقيسه فلا يقال
لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهه فكاه ولا لصاحب البر بالراء المهمله برار ولا لصاحب الشعير
شعار شعار والمبرد يقيس هذا او بصوغ المنسوب اليه علي فاعل و فعل بكسر اوله وكسر ثانيه بمعني كذا
فالاول كامر اي ذي تمر ولابن اي ذي لبن وطاعم اي ذي طعام وكاسي اي ذي كسا والثاني كطعم
اي ذي طعام ولبن اي ذي لبن ونهر اي ذي نهار قال الراجز لست بليلي ولكني نهر لا ادلج الليل ولكن
ابتكر انشده سيبويه في كتابه اي ولكني نهاري اي عامل بالنهار فصل وما خرج في النسب
عما قررناه في هذا الباب فشاذ وذلك تسعة اقسام احدها بالتحريف فقط كقولهم اموي بالهمزة
بالفتح في الهمزة نسبة الي اميه بضم الهمزة وبصري بالكسر في البا نسبة الي البصرة بفتح البا ودهري للشيخ الكبير
بالضم في الدال نسبة الي الدهر بفتح الدال والثاني بالزيادة فقط كقولهم مروزي بزيادة الزاي نسبة الي
مرو وباني وفوقاني وسفلاني وتحتاني نسبة الي الرب وفوق وسفل وتحت قاله طاهر بن احمد القزويني
والثالث بالنقص فقط كقولهم بدوي بخلاف الالف والهمزة نسبة الي البادية وخراسي بحذف الالف والنون
نسبة الي خراسان وجلولي بحذف الالف والهمزة نسبة الي جلولا بالجيم والمد قرية بناحية فارس و
حروري بحذف الالف والهمزة نسبته الي حروراء بمهملات والمد قريه بظاهر الكوفة ينسب اليها
الخوارج الحروريه والرابع بالحذف والتحريف نحو عاليه وعلوي وشتا وشتوي وخريف وخرفي
بفتح فسكون وخرفي بفتحتين والخامس بالزيادة والتحريف نحو انف وانافي والسادس بالزيادة والحذف
نحو رازي نسبة الي الري والسابع بالقلب فقط نحو طاي وصنعاني وبهراني وروحاني نسبة الي طي و
صنعا وبهرا وروحا والثامن القلب والتحريف نحو ثوب حاري نسبة الي الحيره فاما الانسان شجعي
والتاسع بتوقيف ما يستحق التغيير نحو اميي نسبة الي اميه ونحراني نسبة الي البحرين اسم موضع ولذلك سبب
اقتصر الموضح منها علي اربعة احدها الاستغنا بشي عن شي ومثله بمثالين اموي وبحري فالاول كانه منسوب
الي الكعب وهو اميه والثاني كانه منسوب الي البحر وهي حجارة بيض توجد في البحرة وثانيها التفرقة بين نسبتين
الي لفظ واحد قصدا الي ازالة اللبس ومثله بمثالين دهري ومروزي فالاول للفرق بينه وبين الدهري
بفتح الدال وهو القايل بالدهر من الملحده والثاني للفرق بينه وبين المنسوب الي المروه وثالثها العدول
من الثقل الي الخفة ومثله بمثال واحد وهو بدوي ورابعها تشبيه الشي بالشي ومثله بمثالين جلولي ومروزي
لحذفوا الهمزة تشبيها للممدود بالمقصور هذا باب الوقف وهو قطع النطق
عند اخر الكلمة والمراد هنا الاختياري بالياء المثناة التحتانيه لا الاختباري بالموحده ولا الانكاري
ولا التذكيري ولا الترنمي ويقابله الابتدا والابتدا عمل فيكون الوقف استراحه من ذلك ويتفرع عن
قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم في الشعر ولتمام السجع
في النثر وهو احد عشر نوعا ا الاسكان المجرد ب الروم ج الاشمام د ابدال الالف ه ابدال تا التانيث
هاو و زيادة الالف ز لحاق ها السكت ح اثبات الواو واليا وحذفهما ط ابدال الهمزة ي التضعيف

با

باب نقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال نقل وحذف واسكان ويتبعها التضعيف
والروم والاشمام والبدل وامالحاق ها السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا و
تارة يكون غير منون فاما اذا وقفت علي منون غير مونث بالتاء فللعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين
مطلقا والوقف بالسكون مطلقا وهي لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة
ويا بعد الكسرة وهي لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره فارجح اللغات الثلاث واكثرها ان يحذف
تنوينه بعد الضمة والكسرة ويسكن ما قبل التنوين كهذا زيد ومررت بزيد بسكون الدال في المثالين
وان يبدل الفا بعد الفتحة اعرابية كانت الفتحة كرايت زيدا وبنائيه كايها بكسر الهمزة وسكون
اليا بمعني انكفف وويها بفتح الواو بمعني اعجب والي ذلك اشار الناظم بقوله تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقفا
وتلو غير فتح احذفا وانما ابدل التنوين بعد الفتحة الفا لان التنوين يشبه الالف من حيث كان اللين في
الالف مقاربة الغنة في التنوين فابدلوه الفا لما بينهما من المقاربة ولم تبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة يا
لمكان ثقل الواو واليا في انفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع اليا زاد الثقل ولم يكن في الفتحة مع الالف
ثقل فتركوها علي حالها واما المونث بالتا فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التا
هاء ومن وقف بالتا فانه يبدل من التنوين الفا بعد الفتحة ويقول قايتا علي احدي اللغتين واذا وقف
علي المقصور وجب اثبات الالف في الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة اقوال احدها باعتباره بالصحيح فالالف
في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتي ومررت بفتي ووقفت
عليه فالالف هي الاصليه نظير الدال من زيد واذا قلت رايت فتي فالالف هي المبدله من التنوين نظير الالف
في رايت زيدا وحذفت الالف الاصليه لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم قيل
ومعظم النحويين عليه القول الثاني ان الالف بدل من التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف
المنقلبه وصلا ووقفا هذا مذهب ابي الحسن والفرا والمازني والقول الثالث انها الالف المنقلبة في الاحوال
الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن ابي عمرو والكساي وابن كيسان والسيرافي
ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف عليها لغات اشهرها ان تقر علي صورتها الثانيه
قلبها يا لان اليا ابين من الالف وهي لغة فزاره وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو ابين من اليا وهي
لغة بعض طي والرابعة قلبها همزة لان الهمزة اخت الالف وهي ابين الحروف كلها وهي لغة بعض طي ايضا وليس
من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن ان تكون من الالف الاصليه وان تكون من المبدلة من التنوين علي الخلاف
السابق وشبهوا اذن بالنون المنصوب فابدلوا نونها في الوقف الفا هذا قول الجمهور والي ذلك
اشار الناظم واشبهت اذا منونا نصب فالفا في الوقف نونها قلب وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون
واختاره ابن عصفور في شرح الجمل وبني علي ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر واجماع القرا
السبعة علي خلافه فانهم اجمعوا علي الوقف علي نحو ولنا اذا بالالف لكن في حواشي ميرمان علي الكتاب قال
غلام الناس يقفون علي اذن بالالف والمازني خالفهم ويقول هي حرف بمنزلة لن وهي لن اشبه منها بالاسما

قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد في الكفاية وهذه حجته وذهب ابو سعيد علي بن مسعود في المستوفي الي ان اصل
اذن اذا لما يستقبل ثم لحق النون عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلي هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف
واذا وقف علي ها الضمير الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها ان كانت الها مفتوحة ثبتت صلتها
وهي الالف لخفتها كرايتها ومررت بها باثبات الالف بعد الها وان كانت الها مضمومة او مكسورة وكان
ما قبلها متحركا حذفت صلتها وهي الواو في المضمومة واليا في المكسورة كرايته بحذف الواو بعد الها و
مررت به بحذف اليا بعد الها لاستثقال الواو واليا وهل هما من نفس الضمير كما في هو وهي او زايدان للاشباع
ورجح ابن الضايع الاول والزجاج الثاني واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول والمازني
نسب اليه الثاني فان قلنا بالاول فلا بد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو
ولا اليا من هي لتعاضيها بالحركة عن الحذف بل يقال في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا
ساكن وان قلنا بالثاني فلا يحتاج الي ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا من ان يكون قبل الها ساكن
ثابت او محذوف للجزم او للوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها فيقول منه ومنهو وعليه وعليهي
ولم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهي واودعه واودعهو وارمه وارمهي قاله الشاطبي وفي غير ذلك
لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانت واوا او ياء الا في الضرورة فيجوز ثبوتها كقوله وهو روبة ومهمه
مغبرة ارجاوه كان لون ارضه سماوه باثبات الواو فيها لفظا لا خطا لان صلة الضمير والمرفوع لا
صورة لها في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والمهمه المفازة والارجا النواحي والتشبيه فيه مقلوب
والاصل كان لون سمايه لغبرتها لون ارضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة وقوله تجاوزت
هند رغبة عن قتاله الي ملك اعشو الي ضوء ناره باثبات اليا فيها لفظا لا خطا كما تقدم والضمير
لهند وهو علم رجل والي ذلك اشار الناظم بقوله واحذف لوقف في سوي اضطرار صلة غير الفتح في
الاضمار وذكر في التسهيل انه قد يحذف الف ضمير الغايبة منقولا فتحها الي ما قبله اختيارا كقوله است
في حزم اخافه اراد اخافها فنقل حركة الها الي الفا بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا
فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل واذا وقف علي المنقوص وجب اثبات يايه في ثلاث مسايل
احداها ان يكون المنقوص محذوف الفا كما اذا سميت بمضارع وفي بالفا والقاف او بمضارع وعي بالعين
المهملة فانك تقول في الرفع هذا يفي وهذا يعي وفي الجر مررت بيفي ويعي بالاثبات اليا فيهما رفعا وجرا لان
اصلهما يوفي ويوعي فحذفت فاوهما لوقوعهما بين يا ساكنة وفتحة مفتوحة وكسرة فلو حذفت لامها
في الوقف لكان اجحافا بهما اذ لم يبق من اصولها غير حرف واحد ساكن المسئلة الثانية ان يكون المنقوص
محذوف العين نحو مري حالكونه اسم فاعل من اري مُرِيٌّ بضم اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه بوزن
مرعي فنقلت الكسرة وهي حركة عينه وعينه هي الهمزة الي الرا قبلها وهي ساكن صحيح ثم اسقطت الهمزة
للتخفيف ثم اعل اعلال قاض ولم يجز حذف اليا وهي لامه في الوقف لما ذكرناه من الاجحاف به من حذف
عينه ولامه وابقايه علي اصل واحد ساكن والي هذا اشار الناظم بقوله وفي مر لزوم رد اليا اقتفي المسئلة الثا

ان

الثالثة ان يكون المنقوص منصوبا منونا كان نحو ربنا اننا سمعنا مناديا وغير نحو كلا اذا بلغت
التراقي فيجب اثبات اليا فيهما وقفا لانها تحصنت في الاول بالف التنوين وفي الثاني بال فان كان المنقوص
مرفوعا او مجرورا جاز اثبات يايه في الوقف لانها كانت ثابتة في الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها
وجاز حذفها فرقا بين الوصل والوقف ولكن الارجح من الوجهين مختلف فالارجح في المنون الحذف عند
سيبويه نحو هذا قاض ومررت بقاض ويجوز هذا قاضي ومررت بقاضي باثبات اليا ورجحه يونس
وبذلك قرا ابن كثير ولكل قوم هادي وما عند الله باقي وما لهم من دونه من والي باثبات اليا فيهن
والارجح في غير المنون وهو المقرون بال الاثبات اليا كهذا القاضي ومررت بالقاضي والي ذلك
اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولي من ثبوت فاعلما وغير ذي بالعكس
ويجوز الوقف عليها بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور علي المتعال والتلاق
من قوله تعالي وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير باليا علي الوجه الارجح حجة من اثبت
اليا في المنون حالة الوقف ان اليا انما جاز حذفها لاجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب ان تعود و
حجة من حذفها في غير المنون في الوقف انه قدر الوقف علي المنكر بحذف اليا والتنوين ثم ادخل عليه الالف
واللام بعد حذفها وحجة الاول واعلم ان المنقوص غير المنون اربعة انواع احدها ما سقط تنوينه بدخول
ال وقد تقدم والثاني تنوينه المنادي نحو يا قاضي فالخليل يختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولا يكثر و
يونس يختار الحذف لان المنادي محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت جواري نصبا
فيوقف باثبات اليا كما تقدم في المنصوب والرابع ما سقط للاضافة نحو يا قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان
الجايزان في المنون قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين
فجاز فيه ما جاز في التنوين والي ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين البيتين فصل
ولك في الوقف علي المحرك الذي ليس هاء التانيث خمسة اوجه احدها ان تقف بالسكون المجرد
عنه الروم والاشمام سواء في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني هذا الوجه هو الاكثر والاغلب
وهو الاصل لان سلب الحركة ابلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال الموضح ابو حيان وعلامته خاء فوق
الحرف هكذا جعلها سيبويه خ والمراد خف او خفيف وناقشه الموضح فقال انما هي راس جيم او راس ميم
وكلاهما مختص من اجزم انتهي والظاهر انها راس حاء مهملة مختصر من استرح لما مر من ان الوقف استراحة
وجعلها الكتاب دايرة لان الدايرة صفر وهو الذي لا شي فيه من العدد وجعلها دالا وكانهم لما راوها
بغير تنوين ظنوها دالا ويتعين ذلك السكون في الوقف علي تاء التانيث اذ لا يتاتي فيها الاوجه
الباقية والوجه الثاني ان تقف بالروم وهو اخفاء الصوت بالحركة فلا يتمها بل يختلسها اختلاسا
تنبيها علي حركة الاصل قاله الجاربردي ولا يختص بحركة بعينها بل يكون في الحركات كلها ويحتاج في
الفتحة الي رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة خلافا للفرا في منعه اياه اي الروم في
الفتحة واكثر القرا السبعة علي اختياره قوله ووافقهم ابو حاتم علي المنع لانه يشبه الثويا فيفضي الي

تشوبه صورة الغم وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته والوجه الثالث ان تقف بالاشمام
ويختص بالمضموم ولا يكون في المفتوح والمكسور لان الاشارة الى الفتحة تشوبها لصنه الغم وروي الاشمام
عن بعض القرا في الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الاتي والاشمام حقيقة الاشارة
بالشفتين الحركة بعد الاسكان من غير تصويت يسمع والمراد ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع
بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمها الحركة فهو
شي يختص بادراك العين دون الاذن لانه ليس بصوت بل هو تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمي الروم
اشماما والتحقيق خلافه فان الروم فيه مع حركة الشفة تصويت يكاد الحرف يكون به متحركا فيدركه
الاعمى والبصير بخلاف الاشمام فانما يدركه البصير دون الاعمى وعلامة الاشمام نقطة بين يدي الحرف
وهذه صورته ه واشتقاقه من الشم كانك اشممت الحرف رايحة الحركة بان هيات العضو للنطق
بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل واسكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال والوجه الرابع
ان يقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه في اسم او فعل نحو هذا خالد وهو يجعل بتشديد الدال
من خالد واللام من يجعل وعلامته راس شين فوق الحرف وهذه صورته ﺷ وهو قليل لمجي التضعيف
في محل التخفيف ولهذا لم يوثر عن احد من القرا الا عن عاصم في مستطر في سورة القمر وهو لغة سعد
وشرطه خمسة امور بل ستة وهي ان الحروف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض عن الحركة قاله
الجاربردي وان لا يكون الحرف الموقوف عليه همزة لفظا كالخطا وريا لان الهمزة لا تدغم ولا فيها في موضع
اللام ولا يا كالقاضي ولا واوا كيدعوا ولا الفا كيخشى الاستثقال حرف العلة ولا تالي الساكن كزيد
وعمرو لئلا يجتمع ثلاثة سواكن الذي قبل الاخر والمدغم والموقوف عليه قيل وان لا يكون منصوبا ونشد
لقد خشيت ان اري جدبا بالجيم والموحدة ورد بان الموقوف عليه الالف لا الحرف الذي كان محركا قبلها
الوجه الخامس ان يقف بنقل حركة الحرف الي ما قبله كقراءة بعضهم وهو ابن عمرو وتواصوا بالصبر
بنقل الكسرة الي البا وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر وجات الخيل اثابي زمر بنقل ضمة الرا الي
القاف قبلها والنقر بسكون القاف صوت يخرجه من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى يسكن به
الفرس اذا اضطرب بفارسه واختلف في قايل هذا البيت فقال الصغاني قايله فدكي ابن عبد المنقري
وقال ابن السيد انه لعبد الله بن ماوية الطاي وجزم بذلك الجوهري وقال سيبويه هو لبعض
السعديين وماوية اسم امه وذكر الموضح انه وجد حاشيه بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس اذ جد
النقر باسكانها والعامل اذ ما في ابن ماوية من معنى شجاع او بطل مقدام او مشهور انتهى ونقل عن المهذب شرطه
خمسة امور ايضا بل ستة وهي ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ليقبل الحركة المنقوله لان المتحرك لا يقبل
حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه فان المتعذر تحريكه كالالف والحرف لا يقبل
الحركة وان يكون ذلك الساكن لا يستثقل تحريكه فان المستثقل تحريكه كالواو والياء لا ينقل الحركة اليه
للاستثقال وان لا تكون الحركة التي يراد نقلها فتحة على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح وان كان

منونا

منونا لزم من النقل فيه حذف الف التنوين وحمل عليه غير المنون قاله المرادي وان لا يودي النقل الي بنا لا
نظير له لان ذلك لا يجوز وان يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك فلا يجيز النقل في نحو هذا جعفر
لتحرك ما قبله لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وعن هذا احترز بقوله وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر
تحريكه ولا يجوز في نحو انسان والمدغم في يشد لا يقبلان الحركة لان الالف والمدغم واجب السكون الا ان سكون الالف ذاتي
وسكون المدغم عرضي والواو المضموم ما قبلها في يقول والياء المكسور ما قبلها في يبيع يستثقل الحركة
عليهما لانهما ثقيلتان في انفسهما فلو نقل اليهما حركة ه زاد ثقلهما ولا يجوز النقل في نحو سمعت العلم لان
الحركة فتحة لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها قاله
الجاربردي وعنه احترز بقوله وان لا يكون الحركة فتحة واجاز ذلك النقل في الفتحة الكوفيون والاخفش
طرد الباب ولا يجوز النقل في هذا علم بكسر العين لان النقل فيه يودي الي بنا لا نظير له لانه ليس في الاسما
فعل بكسر اوله وضم ثانيه وعنه احترز بقوله لا يودي الي اخره ولا يجوز النقل في نحو عمرو وظبي لان المنقول
منه غير صحيح ويختص الشرطان الاخيران في كلامه وهما ان لا يكون الحركة فتحة وان لا يودي النقل
الي بنا لا نظير له بغير المهموز فيجوز النقل في الله يخرج الخبا فتقول الخبا وان كانت الحركة فتحة
لانك قلت الخب بالاسكان من غير نقل وجدت استثقالا واضحا ولو ابدل الخلاله بالذي لو افق المثال في
ويجوز النقل في نحو هذا ردء فتقول ردء بكسر الراء وضم الدال وان ادي النقل الي صيغة فعل بكسر اوله
وضم ثانيه لثقل الهمزة واذا سكن ما قبل الهمزة كان النطق بها اصعب ومما لم يثبت في اوزان الاسما
فعل بضم فاوله فكسرة في ثانيه وزعم ان الدئل منقول عن الفعل علم يجي في نحو بقفل من قولك مررت
بقفل النقل لانه بعد النقل يصير بقفل بضم القاف وكسر الفاء ويجي في نحو بطء من قولك مررت ببطء
لانه مهموز وعدم النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة الا عند بعضهم فيفرون منه الي تحريك الساكن
لحركة الفا اتباعا فيقولون هذا ردء بكسرتين ومررت ببطء بضمتين واذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون
يحذفون الهمزة ويقفون على جامد حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف
فيسكنون الباء او يرومون او يشمون او يضعفون وغير الحجازيين اذا نقل لا يحذف الهمزة لانه انما راعي
دفع اجتماع الساكنين والحرص على الاعراب من الزوال ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطء ورايت البطء
ومررت بالبطء بسكون الهمزة في الاحوال كلها ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقوله فيقول هذا البطو ورايت
البطا ومررت بالبطي والخب بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما خبي في غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة واما الكرعة
الوقف بالنقل الي متحرك فلغة لخم وانشد عليها الجوهري لبعض الرجال ما زال شيبان سديدا رهصحي اتانا
قرنه فوقصه قال اراد فوقصه فلما وقف على الها نقل ضمتها الي الصاد قبلها فحركها وفي النهاية تقول ضربه
ضربه في الشعر وقد استعمله العامة في النثر والي ذلك اشار الناظم بقوله وغيرها التانيث الابيات الخمسة
فصل واذا وقف على تاء التانيث التزمت وسلمت من القلب هاء ان كانت متصلة بحرف

كنت وربت واعلت واما لات فوقف عليها الكسائي وحده بالها على غير القياس وقول ابي حيان ومارب
وثمت واعلت والفيا سرعهن على لات سائغ فيوقف عليهن بالوجهين مردود لان الخارج على القياس لا
يقاس عليه او فعل كقامت وقعدت وانما التزمت التا في الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير في قولك
ربه وضربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطريات لابن جني قال ابن جني سيبويه لو سميت رجلا بضربت
ثم حقرته لقلت ضريبه فوقف عليه بالها لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم او متصله باسم وقبلها ساكن
صحيح كاخت وبنت لان التا فيهما لما سكن ما قبلها صارت كانها ليست للتانيث وانما جي بها للحوق بنات
الاثنين ببنات الثلاثة فهي للالحاق بقفل وجذع وجاز ابقاوها على صورتها وابدالها ها ان كان
قبلها حركة ولا يكون الا فتحة نحو ثمرة وشجرة فرقا بينها وبين التا الاصلية كوقت وبيت او كان قبلها
ساكن معتل ولا يكون الا الفا نحو صلاة وزكاة وذات ومسلمات واولات لان الساكن المعتل كالمتحرك
تقديرا لانه في موضعه ومنقلب عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك
يلتقي معها الساكنان نحو ماء بخلاف ما اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله في الوقف
تا تانيث الاسم ها جعل ان لم يكن بساكن صح وصل وما سمي به من جمع تحقيقا او تقديرا فالاول وهو
اسم الجمع اولات فانه لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات والثاني وهو ما سمي به من
الجمع تحقيقا كعرفات واذرعات فانها جمع عرفة واذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج واذرعة قرية
من قرى الشام والثالث وهو ما سمي به من الجمع تقديرا فانها هيهية واصلها هيهات حذفت لامها وهي
اليا ووزنها فعلات والاصل فعللات ثم بها الفعل فصار معناها بعد وقيل هيهات مفرد واصله
هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة الوقف خبر الارجح بالتا متعلق بالوقف وانما كان الارجح الوقف
بالتا لانهم لما ارادوا ان يكون في جمع المذكر المؤنث السالم زيادتان ان لم يمكنهم ان يزيدوا الواو ولا اليا مع
الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التا معه لانها تصير بدلا من الواو كما في تخمة فصارت علامة
التانيث واغنت ان يقال في مسلمة مسلمتات فلما افادت هذه التا الجمع والتانيث واغنت عن علامة
التانيث الملحقة بالواحد بقيت في الوقف ولم تبدل ها وعاملوا ما لحق بالجمع معاملته لانهم لما اجروه
مجراه في الاعراب اجروه مجراه في غيره ومن الوقف بالابدال ها كقولهم كيف الاخوه والاخواه و
قولهم دفن البنات من المكرماه حكاه قطرب عن طي بابدال تا الجمع ها في الوقف تشبيها بتا التانيث
الخالصة وقرا الكسائي والبزي هيهاه بابدال التا ها والمنقول عن الكسائي ان من كسر التا وقف عليه
بالتا ومن قدره مفردا وقف عليه بالها وفي الايضاح لابن الحاجب هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه
افراد وجمع وانما ذلك لشبهها بتا التانيث لفظا دون افراد وجمع والارجح في غير ها اي غير جمع الصحيح
وغيره مما اشبهه الوقف بالابدال ها فرقا بينها وبين التا الاصلية نحو وقت وموت هذا تعليل سيبويه
وقيل فرقا بينها وبين تا التانيث اللاحقة الفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت
التبس بالضمير المفعول الجاربردي مقتصرا عليه ومن الوقف بتركه ان يترك الابدال ها قراءة نافع وعاصم

وحمزة

وحمزة ان شجرت بالتاء وقال ابو النجم الشاعر والله اعطاك بكفي مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعد
مت كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت فلم تبدل التا فيهن والمراد
بقوله بعدمت بعدما ابدل في التقدير من الالف ها ثم ابدل الها تا لتوافق بقية القوافي هذا تعليل الجار بردي
وذكر ابن جني في الخاطريات انه ابدل الالف ها ثم الها تا تشبيها لها بها التانيث فوقف عليها بالتاء
وذلك على انه عرض ذلك على شيخه ابي علي فقبله والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتي في الحلقوم واختلف
في ذات من نحو عليم بذات الصدور فقال الاخفش والفرا وابن كيسان يوقف عليها بالتا لانها مضافة فهي
متوسطة ابدا وقال الكسائي والجرمي يوقف عليها بالها لانها تا تانيث فيقول ذاه قاله الكوفي والى ذلك اشار الناظم
بقوله وقل ذا في جمع تصحيح وما ضاهى وغير ذين بالعكس انتمي فصل ومن خصائص الوقف اجتلاب ب
هاء السكت للتوصل في بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون في الابتداء
وسميت هاء السكت لانها يسكت عليها دون اخر الكلمة ولها ثلاثة مواضع احدها الفعل المعتل
بحذف اخره سواء كان الحذف كالجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه بالحاق هاء السكت فيهن
جواز ومنه اي من الحذف للجزم لم يتسنه على القول بانه من السنة واحدة السنين وان لامها واو ويحذوفه
والاصل يتسنو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف للجازم ثم لحقته هاء السكت في الوقف
وهذا اختيار المبرد واما اذا قلنا ان لام سنة ها على راي الحجازيين فالها في يتسنه اصلية لانها لام الفعل
وهو مجزوم بالسكون واما على القول بانه من حما مسنون فاصله لم يتسنن بثلاث نونات ابدلت النون الثالثة
الفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في مثله تظني والاصل تظنن وفي نظيره تقضي البازي والاصل تقضض فالها
على هذا للسكت والفاعل في الجميع ضمير مفرد مستتر عايد على الطعام والشراب لانهما كالجنس الواحد ومعنى لم يتسنه
لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا او عنبا وشرابه عصيرا او لبنا وكان الكل على حاله او كان الحذف
لاجل البنا كما في فعل الامر على قول البصريين نحو اغزه واخشه وارمه ومنه اي من الحذف للبنا فبهداهم
اقتده وهو امر من يقتدي والها فيه للسكت ساكنة ومن كسرها فهي ضمير المصدر واشبعها ابن ذكوان
وبغير اشباع برواية هشام والها التي للسكت في ذلك كله جايزة لا واجبة تقول في الوقف لم يغز
ولم يخش ولم يرم واغز واخش وارم بغيرها سكت وهي لغة لبعض العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى
ابن عمر ويونس والاجود الوقف بالها لان هذه الافعال حذفت لاماتها وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم
تلحق الها لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا تجب الها الا في مسئلة واحدة
وهي ان الفعل قد دخله الحذف وبقي على حرف واحد في اللفظ كالامر من وعى يعي فانك تقول فيه
عه بحذف فايه ولامه كمضارعه المجزوم واجتلاب هاء السكت وجوبا لئلا يلزم الابتدا بالساكن او
الوقف على المتحرك قال الناظم في النظم وغير تبع العين وكذا اجب ها السكت في الفعل اذا بقي بعد الحذف على
حرفين احدهما زايد نحو لم يعه انتهى كلام النظم هذا الذي قاله الناظم مردود باجماع المسلمين على
وجوب الوقف اذا ارادوا ان يقفوا نحو لم اك ومن تق بترك اليا حوف الالتباس بالضمير المنصوب على

ان الموضح وافق ابن الناظم في شرح القطر وقال بمقالته فصار مشترك الالتزام فما كان جوابه هو فهو جواب
الناظم والي ذلك اشار الناظم بقوله وقف بهاء السكت البيتين الموضع الثاني ما الاستفهاميه المجروره
بالحرف او بالمضاف وذلك انه يجب حذف الفها اذا جرت ولم تتركب مع ذا فالمجروره بالحرف نحو
عم وفيم والمجروره بالمضاف نحو بمجيء م جيت وفيه تقديم وتاخير والاصل حيث بمجيء م وهو سوال عن صفة
المجي اي علي اي صفة جيت ثم اخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن تاخير المضاف وانما حذفت
الفها اذا جرت بحرف او مضاف فرقا بينها وبين ما الخبريه وهي الموصوله والشرطيه في مثل سالت عما سالت
عنه او عن مثل ما سالت عنه فانها موصوله ونحو عما تفرج افرج وكلما جيتني اكرمتك فانها شرطيه
ولم يعكسوا فيحذفوا في الخبريه ويثبتوا في الاستفهاميه لان الف الاستفهاميه متطرفه لفظا وتقديرا
بخلاف الف الخبريه فانها ليست متطرفة تقديرا لانها في حشو الصلة والشرط وزعم المبرد ان حذف الف
الموصوله مع ثبيت لغه نحو سل عم شيت فاذا حذفت الف ما الاستفهاميه المجروره ووقفت لحقتها
الها حفظا الفتحة الداله علي الالف المحذوفة ووجبت الها ان كان الخافض لما الاستفهاميه
اسما كقولك في بمجي م جيت واقتضام اقتضي بجي مه واقتضامه وترجحت الها ان كان الخافض
لها حرفا نحو عم يتسالون وبها اي بها السكت قرا البزي بخلف عنه والفرق ان المجرور بالحرف متصله
به وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكانه معه كالجزء فلذلك جازت الها واما المضاف فمستقل بمغايرته في
مدلوله الافرادي فالاسم معه كالمنفصل وهو علي حرف واحد فلذلك وجبت معه الهاء وما ذكره الموضح
في وجوب حذف الف ما الاستفهاميه اذا جرت فسلم في المجرور بالحرف واما قول حسان علي ما قام
يشتمني لييم كخنزير تمرغ في رماد فضروره وحكاه الاخفش لغة واما المجروره بالاسم فقال الشاطبي
ليس حذف الالف بلازم فيها بل يجوز ان يقال بمجي ما جيت نص علي سيبويه الا ان الاجود الحذف انتهي والي
ذلك اشار الناظم بقوله وما في الاستفهام البيتين الموضع الثالث كل مبني علي حركه بناء دايما ولم تشبه
المعرب فهذه ثلاثة قيود تخرج بالاول المعرب وبالثاني ما بنا وبالثالث ما اشبه المعرب
وسيصرح بذلك فاذا استوفيت القيود جاز لحاق هاء السكت وذلك المستوفي لها كيا المتكلم وكهي وهو
فيمن فتحهن في الوصل وكاف الخطاب فانه يقول في الوقف غلاميه وهيه وهوه بالحاق هاء السكت
محافظة علي الفتحة وفي التنزيل ماهيه وماليه وسلطانيه والاصل مالي وسلطاني قال
حسان الشاعر الصحابي رضي الله عنه اذا ما ترعرع فينا الغلام فما ان يقال له من هوه ومن لم يفتح
وقف بالسكون ولم يات بها السكت لعدم فايدتها قال الجاربردي وضربني مثل غلامي في جواز الوجهين
وكذا يقال حال الوقف اكرمتك باسكان واكرمتكه فحق الها اثران لا يجحف بالكلمة بجعلها علي
حرف واحد ساكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومثل سكن خلاف متراخيه بالفعل حتي لا
يلفظ به مفردا انتهي ولا تدخل ها السكت في نحو جا زيد لانه معرب بالحركات وحركة الاعراب تعرض
بالعامل فلا يحتاج الي بيان بهاء السكت وشذ اعطني ابيضه حكاه سيبويه وقال اراد ابيض فضعف

ولحو

ولحوق الهاء ويلحق المثني والمجموع علي حده نحو مسلمانه ومسلمونه لان اعرابها بالحروف وليست حركة النون
باعراب قال ابن الضايع وغلطا ان خروف في المنع ولا يدخلها السكت في نحو اضربه ولم تضرب لانه
ساكن وها السكت انما تدخل لبيان الحركه ولا في نحو لا رجل بالفتح ويا هذا زيد ومن قبل ومن بعد
بالضم فيهن لان بناها عارض غير دايم فالحركه فيهن شبيهة بحركة الاعراب لعروضها بسبب شي يشبه
العامل فلا تدخلها السكت وشذ قوله وهو ابو مروان يا رب يوم لا اظلله ارمض من تحت واضحي
من عله فلحقت ما بني عارضا فان علو من باب قبل وبعد قاله الفارسي والناظم وفيه بحث من حيث
في الاضافه وليراجع واظلل وارمض واضحي مبنيه للمجهول وقيل الها في عله بدل من الواو والاصل علو
ولا تدخل ها السكت في الفعل الماضي كضرب وركب من المتعدي وقعد وقام من اللازم لانه بني علي حركة
لمشابهته المضارع المعرب في وقوعه صفه نحو مررت برجل ضرب وصله نحو الذي جاء ضرب وخبرا
نحو زيد ضرب وحالا نحو جاء زيد وقد ضرب وشرطا نحو ان ضرب زيد ضربت كما ان المضارع والحاصل
ان حركة البنا الجارية مجرى حركة الاعراب تكون في اربعة انواع في اسم لا والمنادي المفرد والظروف المقطوعة
عن الاضافة والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقا لان حركته
لازمة والثالث انها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو قعده ويمتنع ان حصل لبس نحو ضربه لالتباسه بالمفعول
والي ذلك اشار الناظم بقوله ووصلها بغير تحريك بنا البيت مسئلة قد يعطي الوصل حكم الوقف من سكان
مجردا ومع الروم والاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب ها السكت وذلك قليل في الكلام المنثور بالنسبة
الي عدمه كثير في الشعر لانه محل الخروج عن القياس فمن الاول وهو النثر قراة بعضهم وجيتك من سبا بنبا
باسكان همزة سبا في الوصل وقراة غير حمزة والكساي ولم يتسنه وانظر وبهداهم اقتده قل باثبات هاء
السكت في الدرج فيها وابي بانظر في الاول وقل في الثاني ليبين كيفية الوصل وحكاه سيبويه ثلاثه اربعه
بابقاء ثلاثه علي حالها ونقل همزة اربعة اليها ومن الثاني وهو الشعر قوله وهو روبه كما في الكتاب او ربيعة
بن صبيح كما قال ابن يسعون لقد خشيت ان اري جدبا مثل الحريق وافق القصبا جدبا بالجيم وتشديد الموحدة
الجدب نقيض الخصب والقصبا اصله القصب بتخفيف البا الموحدة فقدر الوقف عليها فشددها
علي حد قولهم في الوقف هذا خالد بالتشديد ثم اتي بحرف الاطلاق وهو الالف وابقي تضعيف
البا في الوصل تشبيها له بالوقف في التضعيف واليه اشار الناظم بقوله وربما اعطي لفظ الوصل ما للوقف
نثرا وفشا منتظما هذا باب الاماله وهي مصدر املت الشي اماله اذا عدلت به الي
غير الجهة التي هو فيها من مال الشي يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح ان تذهب بالفتحة الي
جهة الكسرة فتشرب الفتحة شيا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة فان كان بعدها اي
اي الفتحة الف ذهبت بالالف الي جهة اليا فتصير الالف بينها وبين اليا كالفتي باماله الفتحة والالف والا
يكن بعد الفتحة الف فالممال الفتحة وحدها سوا كانت الفتحة قبل تا التانيث ام لا كنعمه وبسحر وللاماله
فايده وحكم ومحل واصحاب واسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الاسباب وموانع لهذه الموانع

يحول بينها وبين المنع اما فايدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا
قلت عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلا فان عدت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا فيكون
في الصوت بعض اختلاف فاذا املت الالف قربت من اليا وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة
الواضحة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد وقد ترد الامالة للتنبيه على اصل وغيره بما سياتي
واما حكمها فانها وجه جايز فلهذا يجوز تفخيم كل ممال لانه الاصل اذ الالف اذا لم تمل كانت حقيقية
فاذا اميلت ترددت بين الالف واليا والاصل في الحروف ان لا يمازج صوته صوت غيره قاله الجاربردي
واما محلها فالاسما المتمكنة والافعال غالبا وياتي التنبيه على غير الغالب واما اصحابها فتميم وقيس واسد
وعامة نجد ولا يميل الحجازيون الا مواضع قليلة واما الاسباب التي تمال لاجلها فثمانية احدها كون
الالف منها مبدلة من يا متطرفة في الاسما والافعال مثاله في الاسما الهدى والفتى ومثاله في
الافعال هدى واشترى فالالف فيهن مبدلة من يا بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت اخذا
من قول الشاطبي المقري وتثنية الاسما تكشفها وان رددت اليك الفعل صادفت منهلا ولا يبالي بكون باب
بالنون وهو السن مع ان الفه مبدلة عن يا بدليل قولهم في تكسيره انياب لعدم التطرف الا ان يكون بحو ورا
فان من العرب من يميله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا كسرة الاعراب لا غير وان كانت عارضة قاله الشاطبي
النحوي وانما اصل نحو فتاة مونث فتى ونواة وان لم تكن الالف طرفا في اللفظ لان تا التانيث في تقدير
الانفصال فالالف فيهما مبدلة من يا فهي وان لم تتطرف لفظا فهي متطرفة حكما والسبب كون اليا تخلفها
اي الالف في بعض التصاريف كالف ملهى مما كان بدلا من واو والف ارطى مما كان زايدا للالحاق والف
حبلى مما كان زايدا للتانيث والف غزا مما بدلا من واو في الافعال فهذه الامثلة وشبهها تمال لان اليا تخلفها
الالف فيها في بعض التصاريف كالتثنية والجمع في الاسما والبنا للمفعول في الافعال كقولهم في التثنية ملهيان
وارطيان وحبليان وفي الجمع ملهيات وارطيات وحبليات وفي البنا للمفعول غزي وعلى هذا
الاخير فيشكل قول الناظم في النظم وغيره ان امالة الف تلا في والضحى اذا تلاها للمناسبة امالة الف
جلاها وقوله في شرح الكافية وقول ابنه في شرح النظم ان امالة الف سجى لمناسبة الف قلى بل امالتها
لقولك اذا بنيتها للمفعول قلي وسجي بضم اولها وكسر ما قبل اخرهما فتخلف اليا فيها الالف فلا حاجة الى
دعوى التناسب اذا امكن غيره واجاب المرادي عن ذلك لما ذكر من التناسب فقال ان السبب المقتضي للامالة
نحو دعا ما الفه عن واو ولم يعتبره القرا يعني بالقاف ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما اما لوا منه ما
جاور الممال فلما اما لوا تلاها ونحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعي الى امالتهم عندهم انما التناسب
وقال هنا تجوز الامالة في نحو دعا وغزا لانه يقول اذا بني للمفعول انتهى وعندي ان هذا الجواب لا يدفع الاشكال
لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القرا فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ويستثنى من
ذلك المذكور وهو كون اليا تخلف الالف في بعض التصاريف ما رجوعه الى اليا يختص بلغة شاذة
او رجوعه الى اليا بسبب ممازجة الالف بحرف زايد فلا يمال شي من ذلك فالاول وهو اختصاص رجوع

الالف

الالف الى اليا بلغة شاذة كرجوع الف عصا وقفا المنقلبة عن واو الى اليا في هذيل اذا اضافوها الى
يا المتكلم حيث يقولون عصي وقفي بتشديد اليا والاصل عصوي وقفوي اجتمعت الواو واليا وسبقت
احداهما بالسكون قلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا والثاني وهو رجوع الالف الى اليا بسبب ممازجة
الالف بحرف زايد كرجوعها اي الف عصي وقفي اليها اي الى اليا اذا صغر عند الجميع فقيل عصية وقفية
بتشديد اليا فيهما والاصل عصيوة وقفيو فعمل به ما تقدم وقلبت بالممازجة ليا التصغير وهي حرف
زايد والممازجة المخالطة والمجاورة او جمعا اي جمعا عصا وقفا في فعول بضم الفا فقيل عصي وقفي بتشديد
اليا فيهما والاصل عصوو وقفوو وقلبت الواو الاخيرة يا كراهة اجتماع واوين فصار عصوي وقفوي
فاجتمعت الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وقلبت الضمة
الثانية كسرة لتسلم اليا من القلب واواثم كسرت فاوهما اتباعا لكسرة عينهما وقرا الحسن فاذا حبالهم وعصيهم بضم
العين حيث وقع رد الى اصله فاليا الثانية المدغم فيها هي الف عصا وقفا وقلبت بالممازجتها اليا المنقلبة
عن واو فعول وهي حرف زايد والسبب الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل يؤول عند اسناده
الى التا المثناة فوق فوالك فلت بكسر الفا وحذف العين سوا كانت الالف المبدلة عن عين الفعل
منقلبة عن يا مفتوحة او مكسورة فالاول نحو باع وكال والثاني نحو هاب او عن واو مكسورة نحو
خاف وكاد ومات فانك تقول فيها اذا اسندتها الى تا الضمير بعت وكلت وهبت وخفت وكدت
بكسر الفا في لغة الجميع ومت في لغة من قال مت بالكسر في الميم بحذف عين الفعل فتصير في اللفظ على وزن
فلت والاصل فلت بكسر العين اما بطريق الامالة كما في خفت وهبت وكدت ومت واما بطريق التحويل
كما في بعت وكلت فان اصل الحركة عينها الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم تنقل الكسرة الى الجميع الى فا الكلمة
وتحذف العين لالتقاء الساكنين وقيل في باب العين المفتوح لا تحويل ولكن حذفت العين وحركة الفا بكسرة
مجتلبة للدلالة على ان العين يا فهذه وما اشبهها يمال لما ذكرنا بخلاف المنقلبة عن واو مفتوحة نحو قال
او عن واو مضمومة نحو طال في لغة الجميع ومات في لغة الضم فهذه لا تمال لانك تقول اذا اسندتها الى تا
الضمير قلت وطلت ومت بضم الفا فيهن اما قلت فبالتحويل واما طلت ومت فعلى الاصل وتبين ان ما
تمال في لغة الكسر ولا تمال في لغة الضم السبب الرابع وقوع الالف قبل اليا المفتوحة متصلة كبايعة
وسايرة ذكره ابن الدهان ومثله بباينة وقد اهمله الناظم في النظم وسيبويه والاكثرون وذكره
في التسهيل فقال او متقدمة على يا تليها السبب الخامس وقوعها اي الالف بعد اليا حال كونها متصلة
بها من غير حاجز بينهما كبيان بتخفيف اليا وكيال وبياع بتشديدها الا ان الامالة مع التشديد اقوى
لتكرر السبب او منفصلة بحرف واحد كشيبان علما من الشيب وجادت يداه والاول اقوى
لان انخفاض الصوت بالساكنة اظهر منه في المتحركة لقربها من حرف المد او منفصلة منها بحرفين احدهما
الها وعبارة التسهيل ثانيهما الها نحو دخلت هند بيتها وشرطه ان لا يفصل بين اليا والها
بحرف مضموم نحو هند انتهى بيتها قاله الموضح في الحواشي السبب السادس وقوع الالف بعد الكسرة

متصلة نحو عالم وكاتب السبب السابع وقوعها اي الالف بعدها اي الكسرة منفصله منها اما
بحرف واحد نحو كتاب وسلاح فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التا وفي الثاني اللام او منفصله
بحرفين كلاهما متحرك واحدها وهو الثاني ها واولهما غير مضموم فيمال نحو يريد ان يضربها دون
هو يضربها او منفصله بحرفين اولهما ساكن فيمال نحو شمال الشين المعجمة وهي الناقة الخفيفة وسرداح
بمهملات وهي الناقة العظيمه دون رايت عبا الاعلي وجه شاذ او منفصله بحرفين لحرفين الساكن والمتحرك
نحو درهماك وهذا ساقط من اصل التسهيل وفيه فصل بثلاثة احرف ساكن وها وغيرها وذكر ابن الحاجب
وغيره ان امالة ذلك شاذ وهو ظاهر ان اقل درجة الساكن والها ان ينزلا منزلة حرف واحد بحرك
غيرها وذلك لا امالة معه ولم يذكر الفارسي في الايضاح ان امالة درهما بالنون شاذه مع تنصيصه
علي الامالة للكسرة السابقه اعني لا لكسرة نون التثنية فلذلك مثل به الموضح مضافا الكاف تبعا لقول
الناظم فدرهماك من عله لم يصد السبب الثامن ارادة التناسب اذا لم يوجد سبب غيرها والي ذلك اشار
الناظم بقوله وقد اما لوا التناسب بلا داع وذلك اذا وقعت الالف بعد الف في كلمتها او وقعت في
كلمة اخري قد قاربتها قد اميلتا اي الالفان لسبب من الاسباب المتقدمه فالاول وهو الذي قد وقعت
فيه الالف بعد الف في كلمتها وقد اميلت الالف الاولي لسبب كرايت عمادا وقرات كتابا فان الالف الاولي
فيهما قد اميلت لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال الاول
والتا في المثال الثاني فيمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولي والثاني وهو ما
اميلت فيه الالف لكونها واقعة في كلمة اخري وقد اميلت لسبب كقراءة ابي عمرو والاخوين والضحي با
لامالة مع ان الفها منقلبة عن واو الضحوة لمناسبة وقلي وما بعدها فان رعاية المناسب في الفواصل
عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب ان الالف الممالة لسبب اما ان تكون سابقة علي الالف التي
لا سبب فيها او اتيه بعدها فان كانت سابقه عليها فتمال كما في عمادا وتمال الالف الاولي لكسرة العين
ثم الثانية المنقلبه عن التنوين لاجل تلك الممالة وان كانت اتية بعدها فاما ان يقع ذلك في الفواصل
اولا فان وقع في الفواصل فتمال التناسب الفواصل فالضحي تمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن في الفواصل
فلا تمال ولذلك اما اذا اما لوا فتحه دال الجادر لكسرة رايه لا يجيزون امالة الفه مع انهما في كلمة واحدة
فكيف اذا كانا في كلمتين واما الموانع لاسباب الامالة من الكسرة واليا الظاهرتين او المقدرتين فثمانية
ايضا كعدد الاسباب وهي الرا غير المكسورة واحرف الاستعلا السبعة وهي الخا والغين المعجمتين
والصاد والضاد والطا والظا والقاف وانما منعت المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت كما اميل فيما تقدم
طلبا له لان هذه الاحرف تستعلي الي الحنك فلو اميلت الالف في صاعد لانحدرت بعد صعاد ولو اصلها
في هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثاني اشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف اقوي
مانعا كما سيجي واما الرا وان لم يكن فيها استعلا لكنها فشبهت بالمستعليه للتكرار الذي فيها بل قيل هي اشد
مانعا وشرط المنع بالرا امران احدها كونها غير مكسوره والثاني اتصالها بالالف اما قبلها ولا تكون

الا مفتوحه نحو فراين وراشد فالرا منعت السبب المتقدم في الاول والمتاخر في الثاني وبعدها ويكون مضمومة
ومفتوحة نحو هذا حمار ورايت حمارا وبعضهم لا يلتفت الي الرا وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة
بحرف واحد نحو هذا كافر كالمتصلة في منع الاماله وشرط المنع بحرف الاستعلا المتقدم علي الالف
ان لا ينفصل بها اي الالف نحو صالح وضامن وطالب وظالم وخالد وقاسم او ينفصل بحرف واحد نحو
غنايم وخيام وصيام من المنفصل بحرف لان الفصل بحرف كلا فصل الا ان كان حرف الاستعلا مكسورا نحو طلاب وغلاب عن المتصل
فان اهل الاماله يميلونه لان الكسرة في التقدير مناسبة صوت الالف للكسرة اولي بخلاف ما اذا كان مفتوحا لان حرف الاستعلا الكسر لا يمنع الاماله
المستعلي من حيث كان الفتح معه يمنع الاماله وكذلك حرف الاستعلا الساكن بعد كسرة نحو مصباح
واصلاح ومطواع ومقلات بالقاف والتا الفوقانيه وهي التي لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الاماله
وشرط حرف الاستعلا المؤخر عنها اي عن الالف كونه اما متصلا بالالف كساخر بالخا المعجمة وحاطب
وحاطل بالحا المهملة فيهما ونافق او منفصلا من الالف بحرف واحد كنافق ونافخ وناعق وبالغ
او منفصلا من الالف بحرفين كمواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين لتراخي
الاستعلا والمنع بالمتاخر اولي من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد
مكسور ولا مفصولا بحرفين واطلق في المتاخر وسبب ذلك ان التصعد بعد التسفل اصعب عندهم بعد
التصعد كما ان التسفل بعد التصعد اسهل من العكس وشرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها كسرة
مقدرة كخاف فان الفه منقلبه عن يا فسبب امالة خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلب عنها الالف وسبب
امالة طاب اليا المقدرة المنقلبة الفا فكسرة واو خاف ويا طاب مقدرة في الفيهما فان السبب المقدر
هنا وهو الكسرة واليا لكونه موجودا في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة او عن اليا اقوي من
السبب الظاهر في اللفظ وهو الكسرة في الواو واليا الملفوظ بهما لانه اي السبب الظاهر اما متقدم عليها
اي علي الالف نحو كتاب وبيان او متاخر عنها نحو عالم وبايع والكاين في نفس الالف اقوي من المتقدم
عليها والمتاخر عنها فمن ثم اميل نحو خاف وطاب مع تقدم حرف الاستعلا وحاق وزاغ مع تاخره
لان السبب مقدر في نفس الالف كما في جاد من جد الامر وجواد جمع جاد واصلها جادد وجوادد فا
دغم لاجتماع المثلين فلا يكون كالكسرة كما في خاف ومقتضي ما تقدم ان المانع يكفه لان السبب المتقدم
متاخر عن الالف مسلة ويوثر مانع الامالة ان كان منفصلا في كلمة اخري مستقلة بنفسها كما لو
كانا في كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا بالالف من غير حاجز نحو مناقاسم فلا يمال الاتصال
المستعلي في اللفظ اذا ادرجت فهذا مثل قولك بناعق وتارة ينفصل بينهما بحرفين نحو بيدها سوط فهو مثل
قولك مناشيط قاله الشاطبي ولا يوثر سببها اي الامالة الا متصلا في كلمة واحدة والفرق ان المانع
اقوي من السبب فلا يمال نحو قاسم لوجود القاف المستعليه وان كانت منفصلة عن الالف في كلمة اخري
ولا يمال نحو لزيد مال لانفصال السبب لان الالف في كلمة والكسرة في كلمة اخري هذا ملخص كلامه

بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف م

الناظم في شرح الكافيه وابنه في شرح الخلاصه وعليها اعتراض من وجهين احدها في التمثيل وثانيها
في الحكم وذلك انهما مثلا باتي قاسم مع اعتراضهما بان اليا المقدرة في اتي المنقلب عنها الالف لا يوثر
فيها المانع لما تقرر من ان شرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها يا مقدرة والاستعلا في هذا
لو اتصل لم يوثر فما بالك مع انفصاله والمثال الجيد السالم من الطعن كتاب قاسم فان سبب الامالة
الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا والاعتراض الثاني ان نصوص النحويين كابن عصفور
وغيره مخالفة لما ذكرا من الحكمين المذكورين وهما يوثر مانع الامالة ان كان منفصلا ولا يوثر سببها
الا متصلا قال ابن عصفور في مقربه بعد ان ذكر اسباب الامالة ما نصه وسوا كانت الكسرة
متصلة ام منفصلة نحو لزيد مال الا ان امالة المتصلة كابنة ما كانت اقوي وقال ايضا
واذا كان حرف الاستعلا منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما اميل لكسرة عارضة نحو
بمال قاسم او فيما اميل من الالفات التي هي صلات الضماير نحو اراد ان يعرفها قبل انتهي يعني
الا الالف لان القاف بعدها من قبل مانعة من الامالة وان انفصلت وهذا النص بحروفه في الحكمين
وقع في شرح الجزوليه لابي عبد الله محمد النفزي بالنون والفا والزاي ولولا ما في شرح الكافيه من قوله
وان سبب المنع قد يوثر منفصلا فيقال اتي احمد بالامالة واتي قاسم بترك الامالة لحملت قوله في النظم
والخلاصه والكافيه والكف قد يوجبه ما ينفصل علي هاتين الصورتين المذكورتين في كلام ابن
عصفور والنفزي وهما ما اميل للكسرة العارضة وما اميل من الالف التي هي صلات الضماير لا شعار قد
ينفصل من قول النظم والكف ما يوجبه ما ينفصل في عرف المصنفين بالتقليل وانما اثر المانع منفصلا
ولم يوثر السبب الا متصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادني سبب ولم يخرج عنه الا لسبب
محقق واما مانع المانع للامالة فهو الرا المكسوره المجاورة للالف فانها تمنع المستعلي وتمنع الرا
ان يمنعان الامالة لان الرا من شانها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وكان الكسرة فيها في تقدير
كسرتين فتكون احدي الكسرتين في مقابلة المانع والاخري سبب الامالة ولهذا اميل وعلي ابصارهم
غشاوة واذها في القارم وجود الصاد في الاول والغين في الثاني واميل ان كتاب الابرار مع وجود
الرا المفتوحه المفتوحه قبل الالف واميل دار القرار مع وجودها اي القاف المستعليه والرا المفتوحه
لان كلا من حرفي الاستعلا والرا المفتوحة مانع من الامالة والرا المكسورة في ذلك كله متصله وبعضهم
اي العرب يجعل المنفصله من الالف بحرف كالمتصلة في كونها تمنع المانع سمع سيبويه الامالة في قوله
وهو سماعة النعامي يجور حلا من نمير بن قادر عسي الله يغني عن ديار بن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب
بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والرا المكسورة بالدال فصل تمال الفتحه قبل
احرف ثلاثه احدها الالف وقد مضت وشرطها ان لا يكون الفتحة في حرف ولا في اسم يشبهه
لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما اشبهه الا ما يستثني فلا تمال الا بكرا لهمزة و
التشديد لاجل الكسرة التي من اسباب الامالة ولا يمال الي لاجتماع الامرين وهما الكسرة والرجوع

الي

الي اليا فيها في نحو اليك واليه وانما امتنعت الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي لها
لكونها احرفا فلو سميت بشي منها فان كانت الفه رابعة كالا امالتها لان الالف الرابعة في الاسم يحكم عليها
بانها عن يا وان كانت ثالثة كعلي والي لم يجز امالتها لان التسمية يجعل الالف من بنات الواو لان بنات الواو
اكثر من بنات اليا ولذلك تقول في تثنيتهما علوان والوان قاله الجاربردي ويستثني من ذلك اي المشبه بالحرف
ها ونا للمتكلم المعظم نفسه او ومعه غيره خاصة فانهم طردوا الامالة فيها لكثرة استعمالها اذا
كان قبلها كسرة او يا فقالوا مر بنا وبها ونظر الينا واليها بالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة او اليا
مفصولة بحرف فلذلك كررهما مرتين واما امالتهم اني ومتي من الاسما الاستفهاميه وبلي من احرف الجواب ولا
النافيه في قولهم افعل هذا اما لا فشاذ من وجهين عدم التمكن لكونها مبنية وانتفاء السبب
المجوز للامالة لان الالف في غير المتمكن اصل غير منقلبة عن شي فضلا من ان يكون عن يا ولا يرجع الي اليا ولا
قبلها كسرة والذي سهل امالتها نيابتها عن الجمل فصار لها بذلك مزية علي غيرها والحرف الثاني من الاحرف الثلاثة
التي تمال الفتحه قبلها الرا بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير يا مثناة تحتانية وكونهما اي الفتحة
والرا متصلتين من غير حاجز بين الحرف المفتوح والرا ولا فرق بين ان تكون الفتحة في حرف مستعل نحو
من المطر او في را نحو شرر او في غيرهما نحو من الكبر او منفصلتين بساكن غير يا مثناة تحتانية نحو من
عمرو ذا المرادي او بمكسور نحو اشر بخلاف اعوذ بالله من الغير ومن قيح السير لان الفتحة فيهما علي اليا
نص علي ذلك سيبويه وبخلاف من غيرك لكون الفصل باليا المثناة التحتانيه الساكنه ويشترط ايضا ان لا يكون
بعد الرا حرف استعلا نحو من الشرق فانه مانع من الامالة نص علي ذلك سيبويه ايضا ولا يشترط ان لا يتقدم
علي الفتحة حرف استعلا لان الرا المكسورة تغلب المستعلي اذا وقع قبلها فيمال نحو من الضرر قال
المرادي والتحرير انه يقال تمال كل فتحة من غير يا قبل را مكسورة متصلة بها او مفصولة بمكسور او ساكن غير
يا وليس بعد الرا حرف استعلا انتهي واشتراط الناظم في النظم تطرف الرا مردود بنص سيبويه علي
علي امالة الطاء من قولك رايت خبط رياح بكسر الرا وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين في نحو العرد
والرا في ذلك ليست متطرفة ولعله انما خص المتطرف لكثرة ذلك فيه والحرف الثالث من الاحرف الثلاثة
التي تمال الفتحه قبلها ها التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبل الها في الوقف خاصة كرحمه
ونعمه وانما اميلت الفتحة قبل ها التانيث وان لم يكن من اسباب الامالة لانهم شبهوا ها التانيث بالالف
اي بالف المقصورة لاتفاقهما في المخرج وهو اقصي الحلق وفي المعني وهو الدلالة علي التانيث والزيادة
علي اصول الكلمة والتطرف في اخر الكلمة والاختصاص كالاختصاص بالاسما الجامدة والمشتقة ولا فرق في ذلك
بين ها التانيث وها المبالغة وعن الكسائي امالة الفتحة قبل ها السكت ايضا تشبيها بها التانيث في
الوقف والخط نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الانباري فانهما صححا جواز الامالة فيها
قبلها وبه قال ابو مزاحم الخاقاني في قراة الكسائي وفي غالب النسخ وفاقا لثعلب وابن الانباري وليس بصواب
هذا باب التصريف وهو في اللغة التغيير تغيير مطلق وفي الصناعة تغيير

خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي والتغيير جنس وباضافته الى البنية وهي الصيغة خرج النحو
فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة وغيرها وبالغرض
المذكور التصحيف والتحريف فالتغيير الاول المعنوي كتغيير المفرد الى التثنية والجمع الصحيح وذلك بتحويل
زيد مثلا الى زيدان وزيدون وتغيير المصدر الى الفعل والوصف وذلك بتحويل الضرب مثلا الى ضرب
وضرّب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب
وكضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة في الوصف والتغيير الثاني اللفظي كتغيير قول من
الاجوف وغزو من الناقص الى قال وغزا بقلب حرف العلة الفا لتحركه وانفتاح ما قبله والابدال في اقتت
والحذف في قل والادغام في رد واشباه التصغير والتكسير والنسب والوقف والامالة بعلم النحو حيث التعلق
بالمركبات ذكرت معه وابن الحاجب وطايفة ذكروها في علم التصريف وهو الاولى ولهذين التغييرين الغرضين
المذكورين احكام كالصحة وهي اقرار الحرف على وصفه الاصلي كاليا في بياض وابيض والواو في سواد واسود
والاعلال وهو تغيير الحرف عن وصفه الاصلي كقلب اليا في بان وابان وموقن وبايع وقلب الواو في قام
واقام وقيام وشبه ذلك كقلب احد الاصول من محله الى اخر كما في جمع نافه وحادي وتسمى معرفة تلك
الاحكام علم التصريف وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب يقال صرفت الرجل في امري اذا جعلته
يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقلباته وتحولاته من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى
من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة بالالفاظ العربية كما تقدم في الغرضين فهو من باب تسمية
الشي باسم متعلقه وموضوعه الاسما المتمكنة والافعال المتصرفة في اللغة العربية ولا يدخل التصريف في الاسما
الاعجمية كابرهيم واسمعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف من خصايص لغة العرب ولا
يدخل التصريف في الحروف لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات لا تقابل بالفا والعين واللام
لبعد معرفة اشتقاقها ولهذا كانت الفاتها اصولا غير زايدة ولا منقلبة عن حرف ولا يدخل التصريف فيما
اشبهها اي اشبه الحروف وهي الاسما المتوغلة في البنا كالضماير واسما الاستفهام والشرط واسما الافعال
والموصولات واسما الاشارة والافعال الجامدة وهي التي لم تختلف ابنيتها لاختلاف الازمنة نحو
نعم وبئس وليس لانها اشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما اشبهها فهو شاذ
يوقف عند ما سمع منه فمن ذلك مجي الحذف في سوف والابدال في لام عسى والحذف في حا حتى عينا وهمزة
ان ها والحذف والابدال في لعل والتصغير في ذا والذي وفروعهما والابدال في لام عسى والحذف في عين ليس
عند اتصاله بتا الفاعل ولذلك اي لاجل ان التصريف لا يدخل الحروف ولا ما اشبهها من الاسما والافعال لا يدخل
فيما كان من الاسما موضوعا على حرف واحد او على حرفين اذ لا يكون كذلك في الوضع على حرف او حرفين
الا الحروف كباء الجر ولامه فانهما موضوعان على حرف واحد وقد وبل فانهما موضوعان على حرفين
وما اشبه الحروف كتا قمت فانها موضوعة على حرف واحد ونا من قمنا فانها موضوعة على حرفين
وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكره توطية وتمهيدا لقوله واما ما وضع لعارض

علي

علي الكثر من حرفين ثم حذف بعضه لعارض فيدخله التصريف نظرا الى اصل وضعه نحو يد ودم بحذف
لامهما في الاسماء ونحو ق زيدا بحذف فايه ولامه وقم وبع بحذف عينهما في الافعال وقس على ذلك
فصل ينقسم الاسم الى مجرد من الزوايد واقله الثلاثي كرجل لانه يحتاج الى حرف
يبتدا به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدا به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدا
به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط
لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احدهما اجيب بانه لما جاز الحركة والسكون
على المتوسط من حيث انه متوسط فلا يتحقق التنافي وغايته الخماسي كسفرجل وبينهما اي بين الثلاثي
والخماسي الرباعي كجعفر ولم يجوزوا سداسيا لئلا يتوهم انه كلمتان والى مزيد فيه واقله اربعة كعمال
وغايته سبعة كاستخراج وبينهما ذو الخمسة كاكرام وذو الستة كانطلاق وامثلته كثيرة بلغت
في قول سيبويه ثلثماية مثال وثمانية امثلة وزاد الزبيدي عليه نيفا وثمانين مثالا وذكرها لا يليق
بهذا المختصر فلا يشتغل بها روما للاختصار بل نذكر اماكن الزيادة حفظا للضبط وتقليلا للانتشار
فنقول الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ومواضعها اربعة ما قبل الفا وما بين الفا والعين
وما بين العين واللام وما بعد اللام لا يخلو من ان تقع متفرقة او مجتمعة فالزيادة قبل الفا نحو اجدل
وما بين الفا والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام لا يخلو نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال
وما بعد اللام نحو علقى والزيادتان المتفرقتان بينهما الفا نحو اجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما
اللام نحو قصيرى وبينهما الفا والعين نحو اعصار وبينهما العين واللام نحو حبنطى وبينهما الفا والعين
واللام نحو جحنفل والمجتمعتان قبل الفا نحو منطلق وبين الفا والعين نحو جواجر وبين العين واللام نحو
خطاف وبعد اللام نحو علبا والثلاث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفا نحو مستخرج وبعد العين
واللام نحو سلاليم وبعد اللام نحو عنفوان واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو افعوان والاربعة نحو
اشهيباب مصدر اشهاب والابنية الثلاثي المجرد احد عشر بناء والقسمة العقلية تقتضي ان تكون
اثني عشر بناء وذلك لانه الحرف الاول واجب الحركة لانه مبتدا به والابتدا بالساكن متعذر فاحواله
ثلاثة وحركاته الخالصة ثلاث الفتحة والكسرة والضمة والحرف الثاني يكون متحركا وساكنا فاحواله اربعة
فاذا ضربت ثلاثة احوال الحرف الاول في اربعة احوال الحرف الثاني خرج من ذلك اثنا عشر بناء واما
الحرف الاخير فلا عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها وامثلتها في الاسم والصفة فلس سهل بفتح اوله وسكون
ثانيه وفرس بطل بفتحتين كتف حذر بفتحة فكسرة عضد طمح بفتحة فضمة حبر نكس بكسرة فسكون عنب زيم
[illegible] بكسرة ففتحة ابل بلز بكسرتين وقفل حلو بضمة فسكون صرد حطم بضمة ففتحة ودئل بضمة فكسرة عنق
جنب بضمتين بدا بمفتوح الفا مع الاربعة ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة والمهمل منها فعل
بكسر اوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة ثقيلة والضمة اثقل منها واما قراءة ابي السمال
بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي الاخر لام والسما ذات الحبك بكسر الحا وضم البا ونسبها ابو الفتح بن جني في المحتسب لابي مالك

الاصل
العفاري **فقيل لم تثبت** هذه القراة علي تقديرثبوتها **قيل اتبع لها** من حبك **التاء من ذات في الكسر**
حُبُك بضمتين فكسر لحا اتباعا لكسر التا قبلها ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن غير حاجز حصين
كما اتبع من قرا الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها **وقيل** لا اتباع وانما الكسر **علي التداخل في حرفي**
الكلمة اذ يقال حبك بضمتين وحبك بكسرتين فركب هذا القاري منهما هذه القراة فاخذ من
لغة الكسرتين كسر لحا ومن لغة الضمتين ضم البا واعترض بان التداخل انما يكون بين حرفي كلمتين لا بين حرفي
كلمة واحدة ووجهه لجاربردي بانه لما تلفظ بالحا المكسورة من اللغة الاولي غفل عنها وتلفظ بالبا
المضمومة من اللغة الثانيه وقال ابن جني اراد ان يقرا بكسر لحا والبا فبعد نطقه بالحا المكسورة مال الي
القراة المشهورة فنطق بالبا بالبا مضمومه ورده ابن مالك في شرح الكافيه ولحبك تكسر كل شي كالرمل
والما اذا مرت بها الريح **وزعم قوم اهمال فُعِل** بضم الفا وكسر العين **ايضا** لما فيه من الانتقال من ضم الي كسر
واجابوا عن دُئل اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانه **ورُئِم** بضم الراو وكسر الهمزه اسم جنس للاست
بانهما ليسا من اصول الاسما وانما هما **منقولان من الفعل** المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في الدئل
لانه علم قبيله لا في الرئم لانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام دون الاجناس واجيب بان السيوطي
ذهب الي ان النقل قد يجي في اسما الاجناس فلا معني للتوقف فيه **واحتج المثبتون** لفعل في اصول الاسما
بوُعِل بضم الواو وكسر العين المهمله **لغة في الوَعِل** بفتح الواو وكسر العين المهمله حكاه الخليل فثبت بهذا
ان فعل بضم اوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل **و** علي القولين فانه **اما اهمل او قل** عند العرب
لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول دايا علي الاول وغالبا علي الثاني **والرباعي المجرد** خمسة اوزان
مفتوح الاول والثالث اسما **كجعفر** وصفة كسلهب للرجل الطويل **ومكسورهما** اسما **كزبرج**
بكسر الزاي وسكون الموحده وكسر الرا والجيم للذهب وصفة كخرمل للمراة لحمقا **ومضمومهما** اسما **كدملج**
بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم **ومكسور الاول ومفتوح الثاني** اسما **كفِطَحل** بالفاء والطاء والحا
المهملتين لزمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر للرجل الطويل **ومكسور**
الاول مفتوح الثالث اسما **كدرهم** وهو معرب وانما صح التمثيل به لانه علي زنة الوضع العربي وصفة
كهجرع للطويل قال الاصمعي ولا ثالث لهما وزيد ضفدع وضدد وهبلع للاكول وقيل الهازل به **وزاد**
الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجُخدَب بضم الجيم وسكون الخا المعجمة
وفتح الدال المهمله وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجخدب وقيل ذكر الجراد او الجسيم السمين
من الابل **والمختار** عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل **لانه فرع عن مضمومها** استثقالا الضمتين
في رباعي ليس بينهما حاجز حصين **ولانه لم يسمع** فتح الثالث **في شي** من الرباعي **الا وسمع فيه الضم** من غير
عكس **كجخدب وطحلب** للاخضر الذي يعلو الما ويرتفع من الاسما **وجخدب** بالجيم والرا والشين المعجمه
والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل **ولم يسمع في بُرْثُن** بضم الموحده وسكون الرا وضم الثا
المثلثه احد براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان **وبُرْجُد** بضم الموحده وسكون الرا وضم الجيم

وبالدال

٩٦

وبالدال المهمله لكسا مخطط **وعرفط** بضم العين المهمله وسكون الرا وضم الفا وبالطا المهمله لشجر البادية
الا الضم بالرفع علي النيابة من فاعل يسمع **وللخماسي المجرد اربعة** من الابنية **امثلتها** مفتوح الاول و
الثاني والرابع اسما **سفرجل** وصفة شمردل للطويل وسمحطل النيسل الذي له اربعة قرون ومفتوح الاول
والثالث ومكسور الرابع اسما قهبلس لحشفة الذكر وصفة نحو **جحمرش** بفتح الجيم وسكون المهمله وكسر الرا
وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قال السيوطي وقيل الافعي العظيم وقيل لمريات هذا الوزن الاصفة وان
القهبلس للمراة العظيمة ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما **قرطعب** بكسر القاف وسكون الرا وفتح الطا
المهمله وبالموحده الشي التافه لحقير يقال ما عليه قرطعبه وصفة جردحل للجمل الضخم ومضموم الاول وفتح
مكسور الرابع اسما نحو قبعثل للاسد وصفة **قذعمل** بضم القاف وفتح الدال وسكون العين المهمله وكسر
الميم للبعير الضخم **فجملة الاوزان المتفق عليها** عند الجمع **عشرون** وزنا احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي
واربعة للخماسي وجعل مضموم الفا مكسور العين متفقا عليه اما لضعف القول باهماله ولذا قال وزعم
قوم اهمال فعل واما للتغليب وما ذكره من اصالة جميع حروف الرباعي والخماسي مذهب البصريين واما
الكوفيون فذهبوا الي ان كل اسم زادت حروفه علي ثلاثة ففيه زيادة فان كان علي اربعة كجعفر ففيه زيادة
واحده وهل هي الحرف الاخير او ما قبله ذهب الفرا الي الاول والكسائي وان كان علي خمسة احرف
كسفرجل ففيه زيادتان قاله الشاطبي **وما خرج عما ذكرنا من الاسما العربية الوضع فهو مفرع**
عنها اما بزيادة في اوله **كمنطلق** او في وسطه كظريف **و** فيهما نحو **محرنجم** او في اخره كحبلي **او بنقص اصل**
كيد ودم واصلهما يدي ودمي **او بنقص** حرف زايد **كعُلَبِط** بضم العين المهمله وفتح اللام وكسر البا الموحدة
وبالطا المهمله الغليظ الضخم **اصله علابط بدليل انهم نطقوا به** علي اصله الدليل علي وجود الالف
بعد اللام **انهم لا يوالون بين اربعة متحركات في كلمة واحدة** الا ان يعرض عارض كزيادة في تقدير
الانفصال نحو شجرة **او بتغيير شكل** اي حركة **كتغيير مضموم الاول** والثالث نحو ثالثه في نحو جخدب
او بكسر اوله في نحو خِرْفِع بكسر الخا المعجمة وسكون الرا وضم وبالعين المهملة القطن الفاسد **وكتغيير**
مكسورهما اي الاول والثالث **بضم ثالثه في نحو زِئبُر** بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة
واصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد **واما سَرَخس** بفتح السين المهمله والرا وسكون الخا المعجمة
وبالسين المهملة لبلدة **وبلخش** بفتح الموحدة واللام وسكون الخا المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجوهر
فاعجميان لا عربيان اذ ليس في امثلة الرباعي مفتوح والثاني **فصل ويقسم الفعل الي مجرد**
ومزيد **واقله ثلاثة كضرب** وقعد **واكثره اربعة كدحرج** ودربخ اي ذل **والي مزيد فيه واقله**
اربعة كاكرم **وغايته ستة كاستخرج** وبينهما الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي اقله خمسة كتدحرج و
غايته ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذا الثالث فقيل هو
بنا مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزنا رابعا وهو افعلل نحو احرنجم من
واوزان الثلاثي المجرد ثلاثة مفتوح العين ومكسورها ومضمومها **كضرب وعلم وظرف** لان

وازانه كثيره ومشهورها
خمسه وعشرون وزنا
ومزيد الرباعي اوزانه
ثلاثه تفعلل كتدحرج
وافعنلل كاحرنجم وافعلل
كاقشعر

الفا لا يكون الا مفتوحا لرفضهم الابتدا بالساكن وكون الفتحة اخف واللام مفتوح دايما والعين لا يكون
الا متحركا لئلا يلزم التقا الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم واما ما جا من
نحو نعم وشهد بفتح الفا وكسرها مع سكون العين وبالعكس الاصل لضرب من الخفة والاصل فيهما فعل بكسر العين واما
نحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه ففيه قولان احدهما انه اصل براسه واليه ذهب المبرد وابن الطراوة و
الكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني والثاني انه فرع عن فعل الفاعل واليه جمهور البصريين و
نقل عن سيبويه فمن قال انه وزن اصلي استدل بان نحو جن وزهت وطل دمه واهدر دمه واولع بكذا و
عني بحاجتي وعني اعتني بها وزهي علينا وعني بكبر علينا وحم زيد وزكم ووعك وفلج وسقط في يده و
رهصت الدابة ونفست المراة ونتجت الناقة وغم الهلال واغمي علي زيد واخواتها لم تستعمل الا مبنية للمفعول
خبر ان بعده وزنا رابعا خبر فمن قال وتقرير الدليل منه ان فعل المفعول لو كان فرعا عن غيره لكان مستلزما وجوده
وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود اصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة
ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير اصل ونحن وجدنا افعالا اسنية للمفعول غير مبنية عن المبني
للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا جموعا لم يسمع لها في واحد كعباديد وابابيل ولكم فرع الافراد اتفاقا فلو
كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع اصلا وانتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك ومن قال انه
فرع عن فعل الفاعل استدل لا بترك الادغام في نحو سوير وترك الابدال في نحو وري لم بعده وزنا رابعا وتقرير
الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون فان الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء وان
الواوين متى اجتمعتا في اول الكلمة ابدلت الاولى همزة لزوما فلما لم يحصل الادغام ولا الابدال دل ذلك على انهما
مغيران عن فعل الفاعل وهو سايره وواري فكما لا يدغم الالف من سايره ولا تهمز الواو من واري فكذا ما
غير عنهما واجاب الاولون عن ترك الادغام والابدال فقالوا اما ترك الادغام فلئلا يلتبس بمجهول
فعّل لانه اذا قيل سيّر بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير او سيّر واما ترك الابدال فلان الواو الثانية
في وري ليست متاصلة في الرواية لانها منقلبة عن الف واري وللرباعي وزن واحد كدحرج
وزلزل وياتي دحرج بالضم في اوله والكسر فيما قبل اخره لما قلنا في فعل المفعول فصل
في كيفية الوزن ويسمى التمثيل لمماثلة حروف الميزان لحروف الموزون في تعدد الحروف وهياتها
وفايدة الوزن بيان احوال ابنية الكلم في ثمانية امور الحركات والسكنات والاصول والزوايد
والتقديم والتاخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل والموزون يقابل الاصول بالفا فالعين
فاللام على الترتيب المستفاد من الحال كون حروف الميزان معطاه ما للموزون من حركة
وسكون اصليين فيقال في وزن فلس من الاسما فعل بسكون العين وفي وزن ضرب من الافعال فعل
بفتح العين وكذلك يقال في وزن قام من الاجوف وشد من المضاعف فعل بفتح العين فيهما لان اصلهما
قبل القلب والادغام قوم وشدد بفتح العين فيهما فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في الاول
وادغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في الثاني ويقال في وزن علم فعل بكسر العين وكذلك يقال في
وزن

وزن هاب من الاجوف ومل من المضاعف فعل بكسر العين فيهما لان اصلهما هيب وملل بكسر العين فيهما
ففعل بهما ما تقدم من القلب ويقال في وزن طرف فعل بضم العين وكذلك يقال في وزن طال وحب فعل
بضم العين فيهما لان اصلهما طول وحبب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل
بذلك بيان الحركات الاصلية والسكنات وان بقي من اصول الكلمة شي زدت في الميزان لاما ثانية في وزن
الرباعي فقلت في وزن جعفر فعلل وزدت لاما ثانية وثالثة في وزن الخماسي فقلت في وزن جحمرش فعلل وما ذكره
الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين احدهما ما ذكره وهو قول
البصريين بنا على ان الجميع اصول وهو الصحيح والثاني ان ما زاد على الثلاثة زايد قاله الكوفيون بنا على
قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب احدها انه لا يوزن لانه لا يدرى
كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل الاخير بلفظه والثالث انه يوزن ويقابل الذي قبل الاخير بلفظه
وهو مبني على ان الزايد هل هو الاخير او ما قبله فالفرا على الاول والكسايي على الثاني فعل جعفر فعلل
كما يقول البصريون او فعلر بزيادة الرا او فعفل بزيادة الفا ولا يدرى ما هو اقوال اربعة ويقابل الحرف
الزايد بلفظه ليتميز على الاصل الا فيما يستثنى فيقال في وزن اكرم افعل بزيادة الهمزة ويقال في
وزن جهور فعول بزيادة الواو وفي وزن افعل وصيل وفعول على طريق اللف والنشر على الترتيب وفي وزن بيطر فيعل بزيادة
الياء ويقال في وزن اقعدر
بزيادة الهمزة والتا افتعل وكذلك يقال في وزن اصطبر ما فاوه صاد وقلبت تا الافتعال فيه واذكر
ما فاوه ذال معجمة وقلبت تا الافتعال فيه دالا مهملة افتعل لان الاصل فيهما اصتبر واذتكر قلبت تا
الافتعال في الاول طا وفي الثاني دالا لما سيجي ويقال في وزن استخرج مما تساوي فيه عدد الزيادة والاصول
استفعل الا ان الزايد اذا كان تكرار الاصل سوا كان للالحاق ام لا فانه يقابل عند الجمهور بما قوبل به
ذلك الاصل لان تكرار الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما ان ذلك يعطى حكم الاول
فيتبعه في اعرابه فهذا يوزن به الاصل علاما بان هذا تكرار لما سبق كعولك في وزن حلتيت بكسر الحا المهملة
وهو صمغ الانجدان بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الدال نبات حيد لوجع المفاصل في وزن سحنون بضم
السين المهملة وسكون الحا المهملة وتنوين وهو اول المطر والريح وفي وزن اعدودن بالعين المعجمة وبالدال
المهملة يقال اعدودن الشعر اذا طال واعدودن النبت اذا اخضر فعليل وفعلول وافعوعل لفا ونشرا
مرتبا فالتا في حليت للالحاق بقنديل والنون في سحنون للالحاق بعصفور والدال في اعدودن لغير
الالحاق وذهب بعضهم الى الزايد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرار الاصل فيقال في وزن حلتيت
فعليت وفي وزن سحنون فعلون وفي وزن اعدودن افعودل واذا كان في الموزون تحويل من مكان الى
مكان ويسمى القلب المكاني لاحد او لبعض الاصول اتيت بمثله في الميزان فتقول في وزن نا بالمد ماضي
ولع لانه من الناي والاصل ناي فحول اللام وهي اليا الى موضع العين وهي الهمزة فصار نيا فقلبت اليا
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار نا بالمد وتقول في وزن الحادي وهو مبدا العدد عالف لانه من
الوحدة والاصل الواحد فحول الفا وهي الواو الى موضع اللام وهي الدال ولا يمكن الابتدا بالالف فقدم

لما عليه فصار الهاد وقلبت الواو يا لوقوعها متطرفة اثر كسرة فصار الهادي وتقدم في وزن يصف ما حذف
فاوه يصل والاصل يوصل حذفت فاوه لوقوعها بين يا مفتوحة وكسرة لانه في الاصل يفعل بالكسر وفتح
لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل بالكسر قاله التفتازاني في يطا واخواته وتقول في وزن بع امر من باع
فل والاصل بيع حذفت عينه لالتقاء الساكنين وتقول في وزن قاض مما حذفت لامه فاع والاصل قاضي
حذفت لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعذرون وزن بعض الكلمات كاسطاع واهراق وذلك لانا نضع
الحركة والسكون باصلها والفا في ذلك اصلها السكون والسين والها ساكنان فيلزم في الميزان التقاء الساكنين
فالصواب ان يقال في وزنها افعل لان اصلها اطوع واريق والسين والها زايدتان فصل فيما تعرف
به الاصول والزوايد قال الناظم في النظم والحرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزايد تاء احتذي
فعرف الاصلي بانه الذي يلزم في جميع التصاريف وعرف الزايد بانه الذي لا يلزم في جميع التصاريف و
ومثله بتا احتذي فانها زايده لانها تحذف في بعض التصاريف تقول حذي حذوه والاحتذا الاقتدا
ولبس النعل وفي كلا التعريفين نظر اما التعريف الاول وهو تعريف الاصل فلان الواو من كوكب والنون من
زيتون قرنفل زايدتان كما ستعرفه قريبا مع انها لا تسقطان في جميع التصاريف واما التعريف الثاني وهو
تعريف الزايد فلان الفا من وعد والعين من قال واللام من غزا اصول مع سقوطهن في يعد وقل
ولم يغز فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزايد غير مانع واجاب عنه المرادي بان الاصل اذا
سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزايد والزايد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزايد
ما هو ساقط في اصل الوضع تحقيقا او تقديرا وتحرير القول فيما تعرف به الزوايد ان يقال اعلم انه
لا يحكم على حرف بالزيادة حتى يزيد بقيه اصول احرف الكلمة عند التردد فيها على اصلين ثم الزايد
نوعان تكرار الاصل وغيره فالاول وهو تكرار الاصل لا يختص باحرف بعينها بل يكون في جميع الحروف
الا الالف فانها لا تقبل التضعيف وسوا كانت من حروف سالتمونيها ام لا والزايد لتكرار اصل شرطه
ان يماثل اللام كجلبب بزيادة البا الثانيه للالحاق بدحرج وجلباب مصدر ويطلق على الملحفه
او يماثل العين اما مع الاتصال كقتّل بالتشديد وزيادة احد التاين على الخلاف في انها الاولى والثانية
او مع الانفصال بزايد بينهما كعقنقل بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنه وهو الكثيب العظيم
المتداخل الرمل او يماثل الفا والعين كمرمريس بفتح الميمين وسكون الرا الاولى وكسر الثانيه وفي اخره
سين مهملة قبلها يا مثناة تحتانيه ساكنه وهو الداهيه ومرمريت للتعزولا ثالث لهما او يماثل العين واللام
كصمحمح بمهملات الشديد وقال الجرمي الغليظ القصير وقال ثعلب راس صمحمح اي اصلع غليظ شديد
والحاصل انه متى تكرر حرفان في كلمة ولهما اصل غيرهما حكم بزيادة احد المضعفين وفي تعيين الزايد خلاف
وذكر في التسهيل انه يحكم بزيادة ثاني المتماثلين وثالثها في نحو صمحمح يعني الحا الاولى والميم الثانيه وفي
بزيادة ثالثها ورابعها في نحو مرمريس يعني الميم الثانيه والرا التي تليها واستدل بعضهم على زيادة الحا الاولى
في صمحمح والميم الثانيه في مرمريس بحذفها في التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين في صمحمح
ان

ان وزنه فعلل واصله صمحح ابدلوا الوسطى ميما واما الذي يماثل الفا وحدها كقرقف بقافين مفتوحتين
بينهما را ساكنه وهو الخمر وسندس وهو رقيق الديباج او يماثل العين المفصوله باصل كحدرد بمهملات اسم
لو حل ولم يجي على فعلل بتكرير العين غيره فاصلي جواب واما واذا نفي الرباعي عن حرفين فان لم يصح اسقاط
ثالثه فالجميع اصل كسمسم بكسر السينين المهملتين وزنه فعلل لان اصالة الاثنين متحققه ولا من ثالث مكمل
للاصول وليس احد الباقيين باولى من الاخر فحكم باصالتها وحكي عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعفل بتكرير
فاوه وهو بعيد وان صح اسقاط ثالثه كلملم فانه يصح اسقاط ثالثه ويقال لمه وهو من لممت بمعنى لمت
فقال الكوفيون ذلك الثالث الصالح للسقوط زايد مبدل من حرف مماثل للثاني فاصل لملم على قولهم لمم فاستثقل
توالي ثلاثة امثال فابدلوا من احدها حرفا يماثل الفا ووجه بانهم قالوا في محدد حمله ولو كان مضاعفا في الاصل
لجا على التفعيل وقال الزجاج من البصريين ذلك الثالث الصالح للسقوط زايد غير مبدل من شي وقال بعضهم
اصل واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال انه اولى من جعله ثنائيا مكررا موافقا في المعنى الثلاثي المضاعف
كما يقول البصريون في امثاله كصرصرت وكفكفت وكبكبت انتهى والنوع الثاني من نوعي الزايد وهو ما زيد
لغير تكرار مختص باحرف عشرة جمعت في كلمات مرارا وهي هم يتساءلون يا هول استنم اسلمني وتاه هوي
السمان اهوت سليمان سالتمونيها وجمعها الناظم في بيت واحد اربع مرات فقال هنا وتسليم تلا يوم
انسه نهاية سؤل امان وتسهيل وينبغي ان يعد الشين المعجمة في نحو اكرمتكش في خطاب المونث فان قالوا
هذه مختصة بالوقف قلنا وها السكت كذلك وخصت هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها لان اولى ما زيد
حروف المد واللين لانها اخف الحروف وغيرها من الحروف العشرة ترجع اليها فالهمزة لمجاورة الالف في المخرج و
تنقلب الى حرف اللين عند التخفيف والها ايضا لمجاورة الالف في المخرج والميم من مخرج الواو وفيه هو الشفه وفيها
غنه والنون فيها غنة تمد في الخيشوم امتداد الالف في الحلق والتا حرف مهموس ابدلت من الواو في تجاه والسين
حرف مهموس فيه صفير ويقرب مخرجه من مخرج التا واللام وان كانت حرفا مجهورا لكنها تشبه النون
وقريبة من مخرجها واسباب الزيادة سبعة الالحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحرف المضارعة وامكان النطق
كهمزة الوصل وها السكت في قه والبيان الحركة كسلطانيه والمد ككتاب والعوض كزنادقه والتكثير كقبعثري
قاله ابن عصفور ولها شروط فتزاد الالف بشرط ان تصحب اكثر من اصلين ولا تكون في الاول لتعذر
الابتدا بالساكن بل تكون ثانيه كضارب وثالثه نحو عماد ورابعه نحو عصفى وخامسه نحو سلامى بضم السين
المهمله عظام صغار في اصابع اليدين والرجلين وسادسه نحو قبعثري وسابعه نحو بردرايا ويستثنى من ذلك
اذا صحبت اكثر من اصلين من مضاعف الرباعي نحو صوصى فانها بدل من اصل لا زايده
لان الالف فيها ليست زايده لكونها لم تصحب اكثر من اصلين بخلاف نحو قال وغزا
وتزاد الواو والياء بثلاثة شروط احدها ما ذكر في الالف وهي ان تصحب اكثر من اصلين والثاني ان لا تكون الكلمة التي هما فيها من باب سمسم من الرباعي
المضاعف والثالث ان لا تتصدر الواو مطلقا سوا كانت قبل اربعة اصول ام لا ولا الياء قبل اربعة
اصول في غير مضارع وذلك في نحو صيرف وجوهر في زيادتها ثانيتين وقضيب وعجوز في زيادتها

ثالثين وحذرية وعرقوة في زيادتها رابعتين والحذرية بكسر الحاء المهمله وسكون الذال المعجمة وكسر الرا قطعة
من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المهمله وسكون الرا وضم القاف الخشبة المعترضة على راس الدلو
بخلاف نحو بيت وسوط فان الواو واليا فيهما لم يصحب اكثر من اصلين بخلاف نحو يؤيؤ ووعوعة
فانهما من باب سمسم واليؤيؤ بضم اليائين التحتانيتين بعدهما واو مهموزه اسم طاير ذي مخلب يشبه
الباشق والوعوعة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين اذا صوت وورنتل ويستعور لتصدر
الواو مطلقا واليا فقيل اربعة اصول في غير مضارع والورنتل بفتح الواو والرا المهمله وسكون النون وفتح
التا المثناة فوق الشر وزعم قوم ان الواو فيه زايده وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك والصحيح ان الواو
اصليه ولم يذكره الجوهري واختلف في لامه فقيل زايده واليه ذهب الفارسي وابن مالك وقيل اصليه
وعلى القولين وزنه فعنلل الا ان اللام الاخيرة على الاول زايدة وعلى الثاني اصلية واما يستعور
بمثناة تحتانيه فسين مهمله فمثناه فوقيه فعين مهمله فواو فرا مهمله فوزنه فعللول كعضرفوط هذا
هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله الا في المضارع نحو تدحرج وهو يجري بتسكين بعيدا انها
قاله المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكسا يجعل على عجز البعير واسم من اسما الدواهي
يقال ذهب في اليستعور اي في الباطل قاله الجاربردي وتزاد الميم بثلاثة شروط وهي ان تتصدر و
يتاخر عنها ثلاثة اصول وان لا يلزم في الاشتقاق وذلك نحو مسجد للمكان السجود ومنبج بفتح الميم
وسكون النون وكسر البا الموحده وبالجيم قال الجوهري اسم بخلاف نحو ضرغام لعدم تصدر الميم ومهد لانها
لم يتاخر عنها ثلاثة اصول والضرغام والمهد مهد الصبي ومرزجوش لانها لم يتاخر عنها ثلاثة اصول
فقط ازيد من ذلك وهو بفتح الميم وسكون الرا وفتح الزاي وضم الجيم وفي اخره شين معجمة نبتة طيبة الريح
ومرعز بكسر الميم والعين المهمله وفي اخره زاي وهو ما لان من الصوف فانهم قالوا ثوب مرعز فاثبتوها
اي الميم لزوما في الاشتقاق وبهذا رد ابن مالك على سيبويه في قوله ان الميم فيه زايده ويشترط لزيادة الميم
ايضا ان لا يكون كلمتها رباعية مولفة من حرفين مكررين كممهمه وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين
وهما ان تتصدر وان يتاخر عنها ثلاثة اصول ولو قال بالشرط الثاني لكفى لانه فرض الكلام في الهمزة المصدرة
فرط تصدير المصدر لغو نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفا بينهما وهي الرعده يقال اخذه الافكل
اذا اخذته الرعده وافضل اسم تفضيل بخلاف همزة نحو كنابيل بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة
ساكنة فبا موحدة فيا مثناة تحت فلام اسم موضع باليمن لانتفاء التصدير واكل لان المتاخر عنها
اصلان لا ثلاثه واصطبل بقطع الهمزة المكسورة لان المتاخر عنها اربعة اصول لا ثلاثة فان اصطبل
كجردحل وتزاد الهمزة المتطرفة بشرطين وهما ان يسبقها الف وان تسبق تلك الالف باكثر من اصلين
سوا فتح اول كلمتها ام كسر ام ضم فالاول نحو حمرا والثاني نحو علبا والثالث نحو قرفصا فالهمزة في الاول و
الثاني سبقت بثلاثة اصول وفي الثالث باربعة اصول بخلاف همزة نحو ما وشا وآء فان الالف قبلها سبقه
باصل واحد وبنا وابنا فان الالف مسبوقة باصلين لا باكثر وبخلاف نحو نبا وهو الخبر فان الهمزة

لم

لم تسبق بالف وتزاد النون متاخرة بالشرطين المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما ان تسبقها الف وان
تسبق تلك الالف باكثر من اصلين سوا في ذلك الاسم والصفة نحو عثمان وعصبان وتزاد متاخرة
ايضا في المثنى والمجموع على حده وسيما حلا عليها بخلاف نون امان وسنان فان الالف فيهما سبقت
باصلين لا باكثر وتزاد النون متوسطة بثلاثة شروط ان يكون توسطها بين اربعة بالسويه وان
تكون ساكنه وان تكون غير مدغمه وذلك كغضنفر وهو الاسد وعقنقل وقاقين بعين مهمله و
قافين وهو كثيب الرمل العظيم وقرنفل وهو نوع من العطر وحبنطا وهو القصير ورنتل وهو الشر
بخلاف نون عنبر فان قبلها حرف وبعدها حرفان ونون غرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الرا وهو
وفتح النون طير من طيور الما طويل العنق كانها متحركه لا ساكنه ونون عجنس بفتح العين المهمله والجيم وتشديد
النون وفي اخره سين مهمله للجمل الضخم فانها مدغمه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب
التضعيف لانه اكثر وجعل وزنه فعلل كعدبس وقال ابو حيان والذي اذهب اليه ان النونين زايدان
ووزنه فعنل وتزاد النون مصدرة في المضارع نحو نضرب وثانيه في حنظل وثالثه نحو غضنفر ورابعه نحو
رعشن وخامسه نحو سرحان وسادسه نحو زعفران وسابعه نحو عبيثران وهو نبت طيب الريح وتزاد
التا في التانيث كقايمه وقامت وفي المضارع كتقوم وفي الماضي المطاوع من الثلاثي الرباعي كتعلم بتشديد
اللام وتدحرج وفي الاستفعال نحو الاستخراج وفي التفعل نحو التكسر وفي الافتعال نحو الاقتدار
وفي التفاعل كالتضارب وفروعهن من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد دون
فروعها لان فروعها لا تا فيها وتزاد السين في الاستفعال كالاستخراج وفروعه واهملها الناظم في النظم
واورده في شرحه وزيادة الها واللام قليلة في الاستعمال فزيادة الها كامهات واهراق وزيادة اللام نحو طيسل
بفتح الطا المهمله وسكون اليا اخر الحروف وفتح السين المهمله للكثير بالمثلثه بدليل سقوطها اي الها في المصدر
نحو الاموه وفي الجمع ايضا كقوله فرجت الظلام بامالكا وقد غلب الامهات في العقلا والامات في البهايم وقيل
الامهات جمع امهة قال امهتي خندف والياس ابي فالها زايده في المفرد والجمع ووزن امهه فعلهه والها للتكسير او
للالحاق عند من اثبت فعللا وجوز ابن السراج اصالتها فيكون وزن امهه فعله كابهه وهي العظمه وتقويه
حكاية الخليل في كتاب العين تامهت اما اي اتخذت اما ثم حذفت الها فبقي اما ووزنه فعل لكنه كتاب مضطرب
وكان الفارسي يعرض عنه وفي الصحاح امهات جمع امهه اصل ام انتهى وسقوطها في الاراقه مصدر اراق وبذلك
يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الها قالوا ولا جواب له عنه الا دعوى الغلط ممن لانه لما ابدل الضمير في هراق
توهم انها فا فادخلت الهمزة فاسكنت وسقوط اللام في الطيس وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب
والقمام او هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قاله في القاموس واما تمثيل الناظم في النظم وابنه في الشرح
وكثير من النحويين للها بقوله ولم يره وتمثيلهم اللام بذلك وتلك من اسما الاشارة في البعد تذكيرا وتانيثا فمردود
جواب اما اما الاول فلان ها السكت في لمه ولام البعد في ذلك وتلك كلمه براسها وليست كلمه جزا من غيرها
ولا منزلة منزلة الجز مما قبلها ليلا يقال عليه وكذلك تا التانيث كلمة براسها وليست جزا من غيرها كقايمه وقد

مثل بها وما خلا من هذه الصور حكم باصالتها الا ان قامت حجة اي دليل على الزيادة وادلتها تسعة احدها
سقوط الحرف من اصل كسقوط الف ضارب من اصله وهو المصدر فلذلك حكم بزيادة همزة شمال بفتح الشين المعجمة
والهمزة وسكون الميم بينهما وهو ريح الشمال واسبطر بسكون الها المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء و
بالهمزة في اخره للالحاق باحرنجم والحبنطي الصغير البطن وميم دلامص بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة ملحق
بعلابط واسم هو ابنم والميم للمبالغة ونوني حنظل وتاي ملكوت بفتح الميم واللام وعفريت بكسر العين وسكون
الفا وسين قدموس بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفي اخره سين مهملة العظيم بعصفور وفي حطائط
مرجل قدموس على وزن قربوس واستطاع بفتح الهمزة لسقوطها في الشمول بضم الشين مصدر شملت الريح تشمل
شمولا اذا تحولت شمالا قاله في الصحاح وفي حبنطا بفتحتين راجع الى الحبنطا وهو مبني على انها خلفت همزة فوزنه
افعلا وقيل هذا الوزن مفقود وانما افعلى كاحرنبي الديك اذا انتفش للقتال ثم انقلبت الالف همزة وفي الدلامص
راجع الى دلامص وهو الشي البراق لقولهم درع دلاص ويقال فيها دلامص ودمالص وابو الحسن وابو عثمان
بزيادة ميمين وان ذوات الاربعة وافقت ذوات الثلاثة وفيها ست لغات سادسها دليص وهو
ايضا دليل على الزيادة وفي البنوة راجع الى ابنم فهو ابن فزيادة الميم وفي الملك راجع الى ملكوت قال في الصحاح
والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة وفي العفر بفتح اوله وهو التراب راجع الى عفريت بكسر العين
وفي القدم بكسر القاف وفتح الدال راجع الى قدموس وكان حقه ان يقول وفي التقدم ففي كتاب الترقيص لمحمد
ابن المعلى الازدي القدموس السيد المتقدم قومه وجمعه قداميس وقال خالد القدموس ما تقدم من انف
الجبل انتهى وفي الطاعة راجع الى اسطاع واصله اطوع كاكرم نقلت حركة العين وهي الواو الى فاء الكلمة
وهي الطاء فانقلبت الفا بعد ان كانت واوا متحركة فعوضوا من هذه الحركة السين هذا مذهب سيبويه
وجمهور البصريين ويدل على ان اصله اطاع قوله يسطيع بضم حرف المضارعة وفي قولهم حنظلت الابل اذا
اذاها اكل الحنظل راجع الى الحنظل وفي قولهم اسبل الزرع راجع الى اسبطر الدليل الثاني على الزيادة لزوم
عدم النظير لتقدير الاصالة في تلك الكلمة التي تلك الحرف فيها فلذلك حكم بزيادة نوني نرجس بفتح النون
وكسر الجيم نوع من الرياحين فان قيل هذه الكلمة فكيف حكم بالزيادة قلنا تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها
بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فاجروها مجرى العربي ولهذا حكمنا على لجام بان الفه زائدة وكذا
واو نورون وباء ابرهيم لقولهم لجم وبوارنة وابارهة وهندلع بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام
اسم بقلة وتاي بالمثناة الفوقانية تنضب بفتح التاء المثناة وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب
من الشجر بالفه الحربا ويروى بضم اوله وفتح ثانيه وبضمها وقيل ان ضم التاء اتباع لضم النون نقله البخاري
في سفر السعادة وتخيب بضم التاء المثناة فوق والخاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد وفي اخره
باء موحدة وهو الباطل يقال وقعوا في وادي تخيب اي باطل قاله الكسائي لانتفاء فعلل بفتح اوله وكسر
ثالثه راجع لنرجس وفعلل بضم اوله وفتح ثانيه وكسر رابعه راجع لهندلع وفعلل بفتح اوله وضم
ثالثه راجع لتنضب وفعلل بضم اوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع الى تخيب قيل وفي ذكر هذا نظر

لانه

لانه منقول من الفعل كتغلب نصوا على ذلك وسمعوا من الصرف والدليل على سقوطه من فرع سقوط الف كتاب في جمعه
على كتب والدليل الرابع سقوطه لغير علة من نظير سقوط ياء ايطل من اطل والايطل الخاصرة والدليل الخامس كون
الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو عنفس بالفاء الكرية فان النون فيه محكوم
بزيادتها مع انه لا يعرف اشتقاق لان نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق الا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة
وهي لذي الحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق
في موضع تكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف نحو افكل يحكم بزيادة
همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو احمر والافكل الرعدة والدليل السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه الاحرف
من حروف الزيادة كالنون في كنتأو للعظيم اللحية وتاء مثناة ومثلثة وفي حنطأو للعظيم البطن وطاء مهملة
ومعجمة والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالة تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة
من ضم التاء والفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانها لو جعلت
اصلا كان وزنه فعللا نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها على لغة الفتح فلما ثبتت زيادة
التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى
حروف المضارعة فصل في زيادة همزة الوصل سميت بذلك لانه يتوصل بها الى الساكن كما قاله الخليل
وقال تلميذه ابن الضايع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها والاضافة تكون بادنى ملابسة
وهي همزة سابقة في اول الكلمة موجودة في الابتدا مفقودة في الدرج ولا تكون في مضارع مطلقا سواء كان
ثلاثيا ام رباعيا مجردا او مزيدا فيه لان المضارع مبدو بحرف المضارعة وهي متحركة ابدا فلم تحتج لهمزة الوصل ولا تكون
في افعال عند سيبويه ولا في فعل ماض ثلاثي مجرد كامر واحد ولا رباعي في العدد كاكرم واعطى فالهمزة في ذلك كله
همزة قطع بل تكون في الفعل الخماسي وهو ما فيه زيادتان كانطلق واقتدر والسداسي وهو نوعان الثلاثي
الذي فيه ثلاث زوائد كاستخرج والرباعي الذي فيه زيادتان كاحرنجم وفي امرهما اي الخماسي والسداسي كانطلق
واستخرج واحرنجم وفي امر الثلاثي الساكن ثانيا في مضارعه لفظا كاضرب بخلاف نحو هب وعد وقل مما ثاني مضا
رعه متحرك فلا يحتاج الى همزة وصل ولا يكون في اسم لتحرك اوله الا في مصادر الفعل الخماسي والسداسي بتمامه فعالها
وضابطها كل مصدر بعد الف فعله الماضي اربعة احرف فصاعدا ومجموع ذلك احد عشر بناء الاول الانفعال
كالانطلاق والثاني الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاحميرار والخامس
الاستفعال نحو الاستخراج والسادس الافعيلال كالاعشيشاب والسابع الافعوال كالاجلواذ والثامن
الافعلال كالاقعنساس والتاسع الافعلاء كالاسلنقاء والعاشر الافعنلال كالاحرنجام والحادي عشر الافعلال
كالاقشعرار فالواو وفي عشرة اسما محفوظة وهي اسم واصله عند البصريين سمو وعند الكوفيين وسم حذف
الاول وفاؤه الثاني وعوض منها الهمزة واست وهو الدبر واصله سته بفتح اوله وثانيه كجمل وفيه ثلاث لغات
است وست وابن بحذف اللام ثم قيل يا من بنيت لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاس وقيل

واو وهو الصحيح لان جميع الاسما المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو الا استا فكان الحمل على الاعم اولى
واما الاستدلال بالبنوة فمردود بقولهم الفتوة ولام فتى يا ووزن ابن فعل بفتحتين وابنم بمعنى ابن والميم زائدة
للتوكيد والمبالغة كما في معنى زرقم بمعنى الازرق وليست هي بدلا من لام الكلمة والا لكانت اللام في حكم الثانية ولا احتاج
الى همزة وصل وتتبع نونه ميمه في الاعراب وابنة هي ابن بزيادة الها فلا حاجة الى اعادة الكلام فيها وامرؤ اسم تام لم يحذف
منه شي الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها ثم الالف واللام واسكن التا وجي
بهمزة الوصل وايمن المخصوص بالقسم وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين
وعند الكوفيين جمع يمين وهمزته همزة قطع والحاصل ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في
ابن وابنة وابنم وبعضها عن لام هي يا وذلك في اثنين واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هي ها وذلك في است
وبعضها من حذف ستوهم وذلك في امرئ وامراة وبعضها من حذف واقع احيانا وذلك ايمن وينبغي ان
يزيد وال الموصوله بالصفة كالضارب والمضروب وايم لغة في ايمن فان قالوا في ايم هي يمين حذفت
اللام قلنا وايم هو ابن عوضت الميم فما كان جوابهم فهو جوابنا والظاهر انهم تخلصوا بالفرق بان ابنما حدث
له بزيادة الميم اتباع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون
الى انه معرب من مكانين بخلاف ايم لغة في ايمن فانه لم يحصل بهذه المثابة ثم لا خصوصية بهذه المعارضة
بذكر ابنم فان مونثات هذه الاسما هي مذكراتها بزيادة التا وحيث نظر الى لغات الكلمة فكان ينبغي ان يقول
وام لغة في ال عند طي فانهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون في الرجل ام رجل وانما المرجع الى الضابط
وهو ان كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع والا فهي همزة وصل وتركوا ال الموصوله للخلاف في اسميتها
ولشبهها بال المعرفة صورة **مسئلة** اختلف في اصل همزة الوصل هل اصلها السكون او الحركة
فالاول مذهب الفارسي واختاره الشلوبين والثاني مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف
يبتدا به كلام الابتدا وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسر كما في اضرب واذهب وانما ضمت في نحو اخرج كراهة
الخروج من كسر الى ضم وعلى الاول دير نحركه ما قبل الاخر فكسرت في اضرب وضمت في اخرج وامتنع ان تفتح في
اذهب للالتباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانه اخف من الضم وتحصل لهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها
في الاسم والفعل والحرف سبع حالات الاولى وجوب الفتح في المبدو بها ال كالرجل لكثرة الاستعمال والثانية
وجوب الضم في نحو انطلق واستخرج حال كونهما مبنيين للمفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو
اقتل اكتب كراهة للخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن
جني في المنصف عن بعض العرب ووجهه انه الاصل ولم تلتفت الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان
من جهة الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به بخلاف امشوا واقضوا فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما
في الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا واقضيوا استثقلت اليا للاستثقال ثم حذف
لالتقاء الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو ولتسلم من القلب يا وان شئت قلت استثقلت الضمة على اليا فنقلت
منها الى ما قبلها بعد سلب حركته ما قبلها وحذف لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول دخيلة وعلى

الثاني

الثاني منقولة والثالثة رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة من نحو اغزي بضم الهمزة راجحا
وبكسر مرجوحا قاله ابن الناظم في الشرح تبعا لابيه في الكافية وشرحها ونصه فان زالت الضمة اللازمة
من اللفظ لاتصال محلها بيا المونثة نحو اغزي جاز في الهمزة وجهان اجودها الضم لان الاصل اغزوي
انتهى فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظر الى الضمة الاصلية
مقدرة لان المقدر كالموجود والكسر نظر الى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه
ولم يجز هذان الوجهان في امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسر فالغي العارض لمعارضة اصلين
ولا كذلك اغزي لان هذا العارض راجع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا وفي تكملة ابي
علي الفارسي انه يجب اشمام ما قبل يا المخاطبة تنبيها على الضم الاصلي واخلاص ضم الهمزة من غير اشمام وفي
التسهيل لابن مالك ان همزة الوصل يعني في اختير وانقيد تشم قبل الضمة المشمة يعني اذا اشمت الثالث
اشمت الهمزة والا فلا فيه مخالفة لكلام ابي علي من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة والرابعة
رجحان الفتح على الكسر في ايمن وايم لثقل الخروج من كسر الهمزة الى يا ثم الى ضم الميم ثم ضم النون والخامسة
رجحان الكسر على الضم في كلمة اسم لان الكسر اخف من الضم لانه اعمال عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين
والسادسة جواز الضم والكسر والاشمام في نحو اختار وانقاد حال كونهما مبنيين للمفعول فالضم في
اختور وانقود والكسر والاشمام اختير وانقيد والسابعة وجوب الكسر فيما بقي من الاسماء العشرة والمصا
در والافعال والكسر هو الاصل **مسئلة** لا تحذف همزة الوصل المفتوحة في ال وايمن وايم اذا دخل عليها
همزة الاستفهام كما تحذف همزة الوصل المكسورة في نحو اتخذناهم سخريا في قراءة غير ابي عمرو والاخوين
وفي استغفرت لهم في قراءة الجميع والاصل أإتخذناهم أإستغفرت بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة
للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغنا عنها بهمزة الاستفهام وكما حذفت المضمومة في نحو اضطر الرجل
اضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى القياس في المفتوحة لئلا يلتبس
الاستفهام بالخبر ولا تخفف لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة كقوله الا لا ارى اثنين
احسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل فاثبت همزة اثنين ضرورة بل الوجه ان تبدل الفا قال
الخضراوي لم يذكر ابو علي وجماعة غير البدل ولم يعرفوا خلافه ولا جاء في كلامهم وقد تسهل بين الهمزة
والالف مع القصر وهو القياس لان الابدال شان الساكن وقال ابن الباذش تسهيل هذا فيما ذكروا صحاب
سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين عن ابي عمرو ان هذه الف اجتلبت للفرق كالف اضربان وانه حطامن
قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع واجاب الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه
فلا بعد في ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو اولى من اجتلاب همزة اجنبية
واحتج بانه ترجع بينها وبين الساكن في نحو الحسن عندك فلولا الالتفات الى حركتها الاصلية لم يمكن
بخلاف الف اضربان ولا فرق في ذلك بين همزة ال وهمزة ايمن نحو الحسن عندك وايمن الله
يبدلان بالمد على الابدال راجحا وبالتسهيل مرجوحا ومنه اي من التسهيل قوله الحق ان دار الرباب

٩

تباعدت او انبت حبل ان قلبك طايل الحق وقد قري اي بالمد والتسهيل في نحو الذكرين آلان في السبع

هذا باب الابدال بكسر الهمزة مصدر ابدل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف اخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتا عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه يختص بحروف العلة الاحرف التي تبدل من غيرها اربعة اقسام

ما يبدل ابدالا شايعا للادغام وهو جميع الحروف الا الالف وما يبدل ابدالا نادرا وهو ستة احرف وهي الحا والخا والعين المهملة والقاف والضاد المعجمتان كقوفي وكنه وهو بيت القطا في الجبل وقنه وفي اغن احن وفي ربع ربح وفي خطر عطر وفي جلد عضد وفي تلعثم تلعدم وما يبدل ابدالا شايعا لغير ادغام وهو قسمان ما هو غير في التصريف وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها قولك لجد صرف شكس امن طي ثوب عزته وما هو ضروري في التصريف وهو تسعة يجمعها هجا قولك هدات موطيا وهي الحا والدال المهملة والهمزة والتا المثناة من فوق والميم والطا والواو والمهملة والياء المثناه تحت والالف وخرج بقولنا شايعا ما ابدل نادرا نحو قولهم في اصيلان تصغير اصيل على غير قياس كما بعثه في شرح الهادي وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كانه تصغير اصلان وهو يخالف قياس المصغر لان حكم الجمع اذا صغر ان يصغر على لفظ واحده وهذا جاء مصغرا على لفظ جمعه وفي الصحاح الاصيل الوقت بعد العصر الي المغرب وجمعه اصل واصال واصايل ويجمع ايضا على اصلان مثل بعير وبعران ثم صغر والجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا اصيلال انتهي فهذان النقلان يخالفان الصنيع الموضح وصنيعه اولى من وجه لان الحمل على تصغير المفرد شذوذا اولي من الحمل على تصغير الجمع شذوذا الكثرته كمعيربان تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشيه ونحوها وصنيعها اولى من وجه لسلامته من دعوي الزيادة التي الاصل عدمها وفي اضطجع اذا نام على جنبه وفي نحو علي بتشديد اليا علج في الوقف وما جري مجراه اصيلال بابدال اللام من النون لقرب المخرج وكان الفرا يقول اصيلال تصغير اصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا الا انهم لو جاوا به على الاصل لقالوا اويصل وشبهه بدهر ودهير ثم قالوا دهارير بعد ما اراد واداهير والطجع بابدال اللام من الضاد وعلج بابدال الجيم من اليا المشددة لاشتراكها في المخرج لكونها من وسط اللسان واشتراكها في الجهر وانما اختص ذلك بالوقف لانه يزيدها خفا قال النابغة وقفت بها اصيلالا اسايلها اعيت جوابا وما بالربع من احد والمعني وقفت بدار الحبيبة احيانا واسالها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها من احد يجيبني وقال منظور بن امية الاسدي في ذيب لما راي ان لا دعه ولا شبع مال الي ارطاة حقف فالطجع والدعه سعة العيش والها عوض من الواو والارطاة شجر من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف واحقاف فالطجع قال المازني بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان الضاد اقرب الحروف اليها وهي اللام وقال اعرابي من البادية خالي عويف وابو علج المطعمان اللحم بالعشج يريد ابو علي والعشي فابدل الجيم من اليا المشددة وهنا من اجرا الوصل مجري الوقف قاله

البد

السيد في شرح الشافيه وتسمي هذه اللغة عجعجة قضاعة قال الجوهري وعجعجة في قضاعة يحولون اليا جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج معج اي هذا راعي خرج معي يحولون اليا جيما وان لم تجتمع مع العين قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج فقلت من ايهم فقال مرج يريد فقيمي ومري وقد يبدل من اليا المخففة حملا على المشددة كقوله لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج اقمر نهات ينزي وفرتج يريد اللهم ان كنت قبلت حجتي فلا يزال بابي بي شاحج هذه صفته والشاحج بالمعجمة ثم مهملة ثم جيم من شحج البغل اي صوت والاقمر الابيض والنهات النهاق وينزي يحرك ووفرتج اي وفرتي وفي الشعر الي شحمة الاذن ومعني هدات سكنت من السكون ضد الحركة قال يعقوب اهدات الصبي اذا جعلت تضرب عليه رويدا لينام وموطيا حال من التا في هدات وهو اسم فاعل من اوطاته جعلته وطيا الا انك خففت همزته بابدالها يا لانفتاحها وانكسار ما قبلها فاليا فيه بدل من الهمزة وذكر الها في النظم زيادة على ما في التسهيل اذ جمعها فيه في هجا قولك طويت دايما وفيه مناقشة من ثلاثة اوجه اسقاط الها كما مر وتكراره الالف واهمال الماضي عده اياها فيه ووجهه اي وجه عدم تكلمه عليها هنا انه لما ذكرها لم يتكلم هنا اي في باب الابدال عليها رحمه ونحوه وذلك مذكور في باب الوقف فاستغني به واما ابدال الها من غير التا فمسموع لا يقاس عليه كقولهم في اياك هياك وفي لانك قايم لهنك قايم وفي ارقت الما هرقت الما وفي اردت الشي هردت الشي وفي ارحت الدابة هرحت الدابة فابدلوا الجميع الها من الهمزة لانها قريبة مخرجا لانهما من اقصي الحلق

فصل في ابدال الهمزة تبدل من الواو واليا وجوبا في اربع مسايل احدها وهي لام او واو زايدة للالحاق بعد الف زايده سواء كسر اولها كلها ام فتح ام ضم نحو كسا وسما ودعا فالهمزة فيهن مبدله عن واو والاصل كساو وسماو ودعاو ونحو بنا وظبا وفنا فالهمزة فيهن مبدلة عن يا والاصل بناي وظباي وفناي فابدلت الواو واليا همزة لتطرفهما اثر الف زايده على احد القولين وقيل ان الواو واليا ابدلتا الفين لتحركهما ووقوعهما بعد فتحه لم يحجز بينهما الا ساكن غير حصين مع انهما في مظنة التغيير وهو الطرف فالتقي الفان فاجتمع ساكنان فوجب اما الحذف والتحريك لا سبيل الي الحذف لانه يفوت المد فيهن ويفوت لام الكلمة ان حذفت الثانيه ولما امتنع الحذف تعين التحريك وكانت الثانيه اولي لاربعة اوجه احدها ان تحريك الاولي حكمها وهو المد الثاني التغيير في الاخر اولي الثالث ان حرف الاعراب محرك تقديرا فلا يبعد في تحريكه لفظا الرابع ان في تحريكه تحصيلا لظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني ونحو علبا وقوبا فالهمزة فيها مبدله من يا زايدة للالحاق بقرطاس وقرطاس بخلاف نحو قاول وقايل وبايع ونحو اداوه وهدايه لان الواو واليا لم تتطرفا فيهن اما الاولان فلوقوعها عينا واما الاخيران فلان كلمتها بنيت على تا التانيث بخلاف التانيث العارض فانه لا يمنع الابدال كسا وبنا وبخلاف نحو غزو وظبي لعدم تقدم الالف عليها وبخلاف واو واسما للحرف واي

٥٩.

جمع اية لاصالة الالف فيها اما واو فوزنه فعل بفتحتين وفي كونه عينه واو ويا، قولان الاولي الي علي
والثاني لابي الحسن وعلي القولين فالالف منقلبه عن اصل واما آي فاصله اي قلبت اليا، الاولي الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها الواو واليا تشاركها في ذلك لحكم الالف فانها اذا تطرفت بعد الف زايدة
ابدلت همزة وذلك في نحو حمرا فان اصلها حمراي بالف مقصوره كسكري فزيدت الف قبل الاخر للمد
كالف كتاب وغلام فالتقا الفان لا يمكن النطق بها فابدلت الالف الثانيه همزة لانها من مخرج الالف
وظهرت الحركة التي كانت مقدرة فيها المسله الثانيه من ابدال الهمزة من الواو واليا ان يقع احداهما
عينا لاسم فاعل فعل اعلت فيه اي في الفعل نحو قايل وبايع اصلها بايع وقاول ولكنهم اعلوها حملا
علي الفعل فلما قالوا قال وباع فقلبوا عينها الفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلها الفا لوقوعها متحركة
بعد فتحة مفصوله بحاجز غير حصين ثم قلبوا الالف همزة علي حد القلب في كسا، هذا قول الاكثرين
وقال المبرد دخلت الف فاعل علي الف قال وباع ونحوها فالتقي الفان ولم يمكن الحذف للالباس
فوجب تحريك احداهما وكانت العين لان اصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة وتكتب يا علي حكم
التخفيف ولا تنقط قاله المرادي بخلاف نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور لان العين لما صحت في الفعل
خوف الالباس بعان وعار صحت في اسم الفاعل وما ذكره تبعا لغيره من ان اسم الفاعل فرع الفعل
في الاعلال والتصحيح مشكل من وجهين احدهما ان اسم الفاعل قد يدخله الاعلال وان لم يكن له فعل
اصلا كجايز بالزاي والجيم وهو البستان وجايزة مونثه وهي الخشبة في وسط السقف فان ادعوا
انهما نقلا من اسماء الفاعلين فقد كثر النقل في اسما الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني
ان الصحيح ان الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل المسلة الثالثه من ابدال الهمزة من الواو واليا ان تقع
احداهما بعد الف مفاعل وقد كانت احداها مدة زايدة في الواحد نحو عجوز وعجايز وصحيفه و
صحايف وسياتي توجيهه بخلاف قسور وهو الاسد وقساور لان الواو ليست بمده ومعيشه ومعايش
لان المدة في الواحد اصليه فلا تبدل لان اصلها الحركة لكونها الكلمة فاذا وقعت بعد الف مفاعل حركت
حركتها فتقاصت عن الابدال وشذ مصيبه ومصايب ومناره ومناير بالابدال مع ان المدة في الواحد
اصليه لانها عين الكلمة والذي سهل ابدالها همزة تشبيه الاصلي بالزايد وتشارك الواو واليا في هذه
المسلة وهي مسلة الجمع بالالف فتبدل همزة نحو قلاده وقلايد ورساله ورسايل وذلك لانك لما جمعت
قلاده ورساله علي مفاعل وقعت الف الجمع ثالثه ووقع بعدها الف قلاده ورساله فاجتمع الفان
فلم يكن بد من حذف احدي الالفين او تحريكها فلو حذفوا الالف الاولي فاتت الدلالة علي الجمع ولو
حذفوا الثانيه لتغير بنا الجمع لان هذا الجمع لا بد ان يكون بعد الفه حرف مكسور بينها وبين حرف الاعراب
ليكون كمفاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية بالكسر ليكون كالف مفاعل فلما تحركت انقلبت همزة
ثم شبهت واو عجوز ويا صحيفه بالف قلاده ورساله لان قبلها حركة من جنسها وهما ساكنان
فجريا مجري الالف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل انما همزت الالف والياء والواو في رسايل صحايف

وعجايز

وعجايز لان حروف اللين فيهن ليس اصلهن الحركة وانما حروف ميتة لا تدخلها الحركات فلما وقعن
بعد الالف همزن ولم تظهر ذكرن لا اصل لهن في الحركة المسله الرابعه مما تبدل فيه الهمزة من الواو واليا
ان تقع احداها ثانيه حرفين لينين بينهما الف مفاعل سوا كان اللينان يائين كنيايف جمع نيف
وهو الزيادة علي العقد وهو من ناف ينيف وقول الشاطبي واصله نيوف كهين مبني علي انه من ناف ينوف
وتقدم في العدد بيانه او واوين كاوايل جمع اول او مختلفين بان يكون احداهما يا والاخري واو
كسايد جمع سيد اذ اصله سيود اجتمع فيه الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو
يا وادغمت اليا في اليا وصوايد جمع صايد فابدل ما بعد الف الجمع همزة في الامثلة الاربعة استثقالا
لتوالي ثلاث لينات متصلة بالطرف واما قوله وهو جندل بن المثني الطهوي حني عظامي وراه يا عزي لا
وكحل العينين بالعواور بغير ابدال فاصله بالعواوير بيا مثناه تحتانيه قبل الراء لانه جمع عور
بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد فهو مفاعيل كطواويس جمع طاوس لا مفاعل
كساجد فلذلك صح فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت اليا وبقي التصحيح بحاله لان حذف اليا
عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف في حكم الموجود وفاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الي
الدهر في ابيات قبله وعكسه قول الاخر وهو حكيم بن معية الربعي فيها عيايل اسود ونمر فابدل
الهمزة من يا مفاعيل لان اصله مفاعل لان عيايل جمع عيل بكسر اليا المشددة وقبلها عين مهمله
مفتوحه علي زنة فيعل واصله عيول قلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا واحد العيال قال صاحب
الصحاح واليا زايده في عيايل لامتناع مثلها في قوله وهو الفرزدق تنفي يداها الحصي في كل هاجرة
نفي الدراهم تنقاد الصياريف بزيادة اليا فلذلك اعل بابدال الهمزة من اليا وبقي مصدر نوعي مضاف
الي مفعوله وفاعله تنقاد وهو ايضا مصدر مضاف الي فاعله والاصل كنفي الدراهم نقد الصيارف وما ذكره
من انه لا فرق في اللينين بين اليائين والواوين والواو واليا هو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما
وذهب الاخفش الي ان الهمز في الواوين فقط ولا همز في اليائين ولا في الواو مع اليا فيقول نيايف
وسياود وصوايد علي الاصل وشبهته ان الابدال في الواوين انما كان لثقلها ولان لذلك نظيرا وهو
اجتماع الواوين اول الكلمة واما اذا اجتمعت اليا ان او اليا والواو فلا ابدال لانه اذا التقت اليا ان
او اليا والواو اول كلمة فلا همز نحو يين اسم موضع ونحو يوم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه مطلقا
من الابدال مطلقا للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال في اوايل انما هو بالحمل علي كساورد الشبهه
به من جهة قربه من الطرف وفي كساورد الايين اليا والواو فكذا هنا واما السماع فحكي ابو زيد في سيقه
سيايق بالهمز وهي فيعله من ساق يسوق وحكي الجوهري في تاج اللغة جيد وجيايد بالهمز وفهم من اطلاقه
مفاعل ان هذا الابدال لا يختص بتالي الف الجمع حتي لو بنيت من القول مثل عوارض لقلت قوايل بالهمز هذا مذهب
سيبويه والجمهور في ذلك الاخفش والزجاج فذهبا الي منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع وهنا مسئلة
خاصه بالواو واعلم انه اذا اجتمع واوان وكان الاولي مصدرة في اول الكلمة والثانية اما متحركة مطلقا

او ساكنة متاصلة الواوية ابدلت الواو الاولي همزة وجوبا لامرين احدها ان التضعيف في اول
الكلمة قليل وانما جاء منه احرف معلومة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في اول الكلمة
امتنع في الواو لثقلها والثاني انهم كانوا لما يجيزون البدل في وجوه وعدة وهي واو مفردة لاجل ثقلها
بالضمة كالواوين كانوا خلقاء ان يلتزموا الابدال اذا وجد الواوان لان الواوين اثقل من واو وضمة
وهذا التعليلان لسيبويه ويدخل تحت ذلك صورتان احداهما ان تكون الواو الثانية متحركة و
الصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة متاصلة الواوية فالصورة الاولي نحو جمع واصلة
واوقية تقول اواصل واواق بواوين فابدلت الواو الاولي همزة واعل اواق اعلال قاض فاذا دخلت
ال عليه ثبتت ياوه كقوله ضربت صدرها الي وقالت يا عدي لقد وقتك الاواقي والصورة الثانية نحو
نحو الاولي انثي الاول مقابل الاخر بالكسر اصلها وولي بواوين اولهما فاء مضمومة والثانية
عين ساكنة متاصلة الواوية قلبت الواو الاولي همزة لما مر وجمعها أُوَل وول فعمل به ما تقدم بخلاف
نحو ووفي ووري مبنيين للمفعول فان الواو لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية ساكنة
منقلبة عن الف فاعل بفتح العين وهو وافي ووارى فليست متاصلة الواوية لانها بدل من الف زايدة
وبخلاف نحو الوولي بواوين تخفيفا من الوولي بواو مضمومة بهمزة وهي الانثي الا ول افعل تفضيل
من وال اذا لجا فان الواو الاولي لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متاصلة
الواوية ويفهم من نفي الوجوب الجواز وخرج باشتراط التصدر نحو جووي ونووي في المنسوب
الي هوي ونوي فلا تبدل الواو الاولي همزة لعدم تصدرها فصل في عكس ذلك وهو ابدال
الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك الابدال في بابين احدهما باب الجمع الذي علي وزن مفاعل وذلك
اذا وقعت الهمزة بعد الفه اي الجمع وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة او ياء او واوا
وخرج باشتراط العروض في الهمزة نحو المراة والمراي فان الهمزة موجودة في المفرد لان المراة
مفعلة بكسر الميم من الرويه ولا تغير في الجمع بالابدال لان هذه الهمزة اصلية في الجمع وسبب الابدال عروضها
فيه علي انه قد سمع المرايا بالابدال شذوذا كقوله مثل المرايا ولعاب الاقطار وخرج باشتراط اعتلال
اللام نحو صحايف وعجايز ورسايل جمع صحيفة وعجوز ورسالة فلا تغير الهمزة في شي من ذلك ايضا
وان كانت في الجمع لفقد علة الابدال الاتيه واما ما حصل فيه ما شرطناه من وقوع الهمزة بعد الف وكون
الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة فيجب فيه عملان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها اي الهمزة
ياء في ثلاث مسايل وهي ان تكون لام الواحد همزة او ياء اصلية او واوا منقلبة ياء وقلب الهمزة واوا
في مسئلة واحدة وهي ان تكون لام الواحد واوا ظاهرة في اللفظ سالمة في القلب ياء فهذه اربع
مسايل يحتاج الي اربعة امثلة مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة فعيلة من الخطا اصله خطايي
علي وزن مفاعل بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم ابدلت الياء المكسورة همزة علي
حد الابدال المتقدم في صحايف جمع صحيفة فصار خطائئ بهمزتين الاولي مبدلة من الياء والثانية لام

الكلمة

الكلمة ما لما سياتي من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد همزة مكسورة فالحكم بها بعد
الهمزة المكسورة ثم قلبت كسرة الهمزة الاولي فتحة للتخفيف اذا كانوا قد يفعلون ذلك الفتح فيما لامه صحيح
نحو مداري جمع مدري بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح تشبه المسلة تكون مع الماشطة تصلح بها قرون
النسا وعذاري جمع عذري وهي البكر في المداري والعذاري بكسر الراء فيهما قال امرؤ القيس الكندي ويوم
عقرت للعذاري مطيتي فيا عجبا من رحلها المتحمل وقال ايضا غدايره مستشزرات الي العلي تضل المداري
في مثني ومرسل فتح الراء فيهما فاذا فعل ذلك فيما لامه واو وهو حرف صحيح فعل ذلك الفتح هنا فيما لامه
غير صحيحه اولي لثقل الكسرة وتصل بالضاد المعجمة ان تغيب والمثني الشعر المفتول والمرسل بخلافه والغرض
بيان كثرة الشعر ثم قلبت الياء المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالف بينهما
همزة والهمزة تشبه الالف لكونها من مخرجها وهي متوسطة بين الفين فاجتمع شبه ثلاث الفات و
ذلك مستكره فابدلت الهمزة ياء ولم تبدل واوا لان الياء اخف منها فصار خطايا بعد خمسة
اعمال اولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسرة الهمزة الاولي فتحة
ورابعها قلب الياء الفا وخامسها قلب الهمزة الالف ياء علي الترتيب هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين
وذهب الخليل الي ان مدة الواحد في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل يقلب بتقديم الهمزة
علي الياء فيصير خطائي ثم يفعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء ثم قلب الالف ياء واحتج
بانهم قد نطقوا به علي الاصل سمع من كلامهم اللهم اغفر لي خطائئ بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم
همزة ثانية البتة ومثال ما لامه اصلية قضايا جمع قضية اصلها قضايي بياءين الاولي ياء فعيلة والثانية
لام قضيت ثم ابدلت الياء الاولي همزة كما في صحايف فصار قضائي ثم قلبت كسرة الهمزة المتوسطة بين
الالفين ياء وجوبا الي اصلها فصار قضايا بعد اربعة اعمال احدها ابدال الياء الاولي همزة والثاني
قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث الياء الثانية الفا والرابع قلب الهمزة ياء علي الترتيب ومثال ما لامه واو
قلبت في المفرد ياء مطية وهي الراحلة فان اصلها مطيوة فعيلة من المطا وهو الظهر او من المطو وهو
المد يقال مطوت بهم في السير اي مددت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون ثم ابدلت الواو
ياء وادغمت الياء فيها اي في الياء وذلك علي حد الابدال والادغام في سيد وميت اذ اصل فيهما
سيود وميوت بقلب الواو ياء وادغام الياء في الياء وجمعها مطايا واصلها مطايو بياء مكسورة قبل الواو
ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار مطايي بياءين كما قلبت الواو ياء لتطرفها في الغازي والداعي
واصلها الغازو والداعو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم قلبت الياء الاولي همزة كما في صحايف
فصار مطائي ثم ابدلت الكسرة فتحة ثم ابدلت الياء الفا فاجتمع شبه ثلاث الفات ثم ابدلت
الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال احدها قلب الواو ياء والثاني قلب الاولي
همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء الفا والخامس ابدال الالف ياء ولم يرجع الي اصلها الذي هو
الواو لثقل من الياء او لانها لما اعلت في المفرد اعلت في الجمع ومثال ما لامه واو ظاهرة سلمت في الواحد

هراوه وهي العصا الضخمة وجمعها هراوا واصلها هرااو وهراوين وذلك انا قلبنا الف هراوه في
الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسايل فصار هرايو ثم ابدلنا الواو يا لتطرفها بعد الكسر فصار
هرائي ثم فتحنا الكسرة فصار هراءي فانقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة
بين الفين ثم قلبنا الهمزة واوا ليشاكل الجمع واحده فصار هراوى بعد خمسة اعمال ايضا احدها قلب
الالف همزة والثاني ابدال الواو يا والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب اليا الفا والخامس قلب
الهمزة واوا وشذ في هذا الباب ثلاثة انواع احدها تصحيح الهمزة التي بعد الالف كقوله لمحيي ان يروا
المنايا بالهمزة والقياس المنايا ولكننا نأتي به على الاصل والثاني تصحيحها وتصحيح الهمزة التي هي لام بعدها
كقولهم اللهم اغفر لي خطائي بهمزتين والقياس خطاياي وهذا اشذ مما قبله والثالث ابدال ما بعد الالف
حرفا لا يقتضيه القياس نحو هديه وهداوي والقياس هدايا الباب الثاني من البابين
اللذين يقع فيها ابدال الواو واليا من الهمزة باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة والتي
يبدل منها ابداهما الثانية لا الاولى لان افراط الثانيه حصل و اذا اجتمع همزتان في كلمة فلها ثلاثة
احوال لانه لا تخلو الهمزتان المذكورتان من ان تكون الاولى متحركة والثانية ساكنة او العكس بان تكون
الاولى ساكنة والثانية متحركة او يكونا متحركتين ويمتنع ان تكونا ساكنتين معا فان كانت الاولى متحركة
بفتحة او كسرة او ضمة والثانية ساكنة ابدلت الثانية حرف علة الفا او يا او واوا من جنس حركة كراهة
اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة فتبدل الفا بعد الفتحة نحو امنت والاصل أأمنت بهمزتين
مفتوحة فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ومنه اي من ابدال الهمزة الثانية الفا قول
عائشة رضي الله عنها وكان يعني النبي صلى الله عليه وسلم يامرني اذا حضت ان اتزر وهو بهمزة مفتوحة
فالف قال المطرزي وعوام المحدثين يحرفونه فيقرءونه بالف مهموزة وتا مشدده ولا وجه له في العربية
لانه فعل مضارع وزنه افتعل بكسر العين مشتق من الازار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة
فابدلت الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها واجاز البغداديون اتزر واتمن واتهل من الازار والامانة
والاهل بقلب الهمزة الثانية يا وادغامها في التا وحكى الزمخشري اتزر بالادغام وقال ابن مالك مقصور
على السماع لا تكل واذا جاز في الماضي جاز في المضارع وفي حديث اخر وان كان قصيرا فليتزر به رواه ابن
مالك في الموطا فهذا اللفظ في جميع رواياته وسياتي تبدل الهمزة الثانية يا بعد الكسرة نحو ايمان اصله ائمان
بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة الثانية يا لسكونها وانكسار ما قبلها وشذت قراءة بعضهم وهو
الاعشى راوي ابي بكر صاحب عاصم ائلافهم بالتحقيق واجاز الكساي ان يبتدا أأت نقران بهمزتين
نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتدا وقال انه قبيح لان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منها ساكنة
انتهى وتبدل الهمزة الثانية واوا بعد الضمة نحو اوتمن بالبناء للمفعول اصله اؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت
الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها واجاز الكساي ان يبتدا اؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة
نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتدا ورده بان العرب لا تجمع بين الهمزتين الثانية منها ساكنة
ذكر

٥٩٢
ذكر هذا الرد على الكساي في اجازته ان يبتدا أأت نقران بهمزتين لا في المثل وان كانت الهمزة الاولى
ساكنه والهمزة الثانيه متحركه وهو النوع الثاني ولا يكون في موضع الفا لتعذر الابتدا بالساكن بل في موضع
العين او في موضع اللام فان كانت في موضع العين ادغمت الاولى في الثانيه لاجتماع المثلين وصححت
نحو سآل بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للمبالغة في كثرة السوال ولآل ورآس بفتح اولها وتشديد
ثانيها على زنة فعال للنسب لبايع اللولو والروس وان كانتا في موضع اللام ابدلت الثانيه يا مطلقا
سوا كانت طرفا او غير طرف فتقول في بنا مثال قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطا المهملة من قرا قراي
بكسر القاف وفتح الرا وسكون الهمزة والاصل قرأأ بهمزتين اولاهما ساكنة فالتقى في الطرف همزتان فوجب
ابدال الثانيه يا وان كانت اولاهما ساكنه يمكن ادغامها بحيث تصير مع التي بعدها كالشي الواحد
لان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في نحو سآل قاله وتقول في بنا مثال سفرجل منه
اي من قرا قرأيا بهمزتين بينهما يا مبدله من همزة وهي غير طرف والاصل قرأأأ بثلاث همزات ابدلت
الثالث يا لانها في موضع اللام وصحت الاولى والثانيه قاله المرادي وان كانتا متحركتين وهو النوع
الثالث فان كانتا في الطرف او كانت الثالثة مكسورة ابدلت الثانيه في الصورتين يا مطلقا سوا انفتح
ما قبلها او انضم او انكسر ولا يجوز ابدالها واوا لان الواو الاخيرة لو كانت اصليه ووليت كسرة او ضمة
لقلبت يا ثالثه فصاعدا وكذلك تقلب رابعه فصاعدا بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا
فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك يا فتعينت وان لم تكن الهمزة الثانيه طرفا وكانت مضمومه ابدلت
واوا مطلقا سواء انضم ما قبلها او انفتح او انكسر وان كانت الثانيه مفتوحه وان انفتح ما قبلها او انضم
ابدلت واوا فيهما وان انكسر ما قبلها ابدلت يا والحاصل ان الهمزتين المتحركتين لا تخلوا اما ان يكونا في الطرف
اولا فالاول ثلاثة انواع لان الهمزة الاولى اما مفتوحه او مكسوره او مضمومه والثاني تسعة انواع
لان الهمزة الاولى اما مفتوحه او مكسوره او مضمومه والثاني تسعة انواع قامت من ضرب ثلاثة احوال
الاولى في ثلاثة احوال الثانيه فالمتطرفة تبدل يا في جميع انواعها وغير المتطرفة منها اربعة تبدل
فيها يا وهي المفتوحه بعد الكسرة والمكسورة بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهي المفتوحة
بعد فتحة او ضمة والمضمومة بعد فتحة او كسرة او ضمة امثلة المتطرفة بعد
مفتوحة او مكسورة او مضمومه ان تبني من قرا مثل جعفر وزبرج وبرثن فتقول قرأا وقرئ وقرؤ
ثم تبدل الهمزة الثانيه يا لان الواو لا تقع طرفا فيما زاد على الثلاثة فتصير قرأي بفتح الاولى وقرئي
بكسر العين وقرؤي بضمها ثم ان كان قبل اليا فتحة كما في المثال الاول فانه تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها وتصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان اليا تحذف حركتها للاستثقال وتعل
اعلال قاض وتصير منقوصا وان كان قبلها ضمة كما في المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم اليا من
القلب واوا وتعل اعلال قاض وتصير منقوصا وامثلة المكسورة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة
ان تبني من أمّ بفتح الهمزة وتشديد الميم بمعنى قصد مثل اصبع بفتح الهمزة او كسرها او ضمها والبا فيهن مكسورة

مفعول فالاول وهو فتح الهمزة الاتم بهمزتين مفتوحة فساكنة على مثال اصبع بفتح الهمزة وكسر البا ثم تنقل
حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الساكنة قبلها ليتمكن من ادغامها من الميم الثانية بالاجتماع المثلين
المثلين ثم تبدل الهمزة الثانية المنقول اليها كسرة الميم يا لما تقدم من ان الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب
يا وكذا تفعل في الباقي ايضا فتقول في بناء مثل اصبع بكسرة الهمزة والباء من ام ائمم بهمزتين مكسورة
فساكنة فتنتقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها ليتوصل الى ادغام المثلين اذ اجتماعهما موجب للادغام
ثم تبدل الهمزة الثانية يا، وتقول في بناء مثل اصبع بضم الهمزة وكسر الباء من ام ائمم بهمزتين مضمومة فساكنة
ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانية يا وكذلك الفعل واجب
واما قراءة ابن عامر والكوفيين كعاصم وحمزة والكسائي وخلف والاعمش ائمة جمع امام بالتحقيق من غير ابدال
فمما يوقف عنده ولا يتجاوز والقياس ايمة بقلب الهمزة يا فان قلت كان القياس قلب الثانية الفا لسكونها
وانفتاح ما قبلها كاينة جمع انا قلت لما وقع بعدها مثلان وارادوا الادغام نقلوا حركة الميم الاولى
وهي الكسرة الى الهمزة قبلها وادغموا الميم في الميم فصار ائمة فقلبوا الهمزة الثانية يا محضة واسئلة المضمومة
بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة اوب بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الموحدة جمع اب بفتح الهمزة و
تشديد الموحدة وهو المرعى وان تبني من ام مثل اصبع بكسر الهمزة وضم البا وان تبني
من ام مثل ابلم بضم الهمزة واللام وبينهما يا ساكنة موحدة وهو سعف المقل فتقول ام بهمزة مفتوحة او مكسورة
او مضمومة وواو مضمومة فاستوى في الاقسام الثلاثة وصار ذكر اوب زايدا فالصواب حذف قوله مفتوحة
للاستغناء عنه بذكر اوب واصل الاب الاول وهو اب ابب بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم البا الاولى على وزن افلس
واصل الثاني والثالث ائمم واؤمم بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثاني فنقلوا ضمة حركة اول المثلين الى الساكن
قبلها وهي الهمزة الثانية ثم ابدلوا الهمزة واوا لانها تجانس حركتها وادغموا احد المثلين في الاخر لاجتماعها
ومثال المفتوحة بعد مفتوحة اوادم جمع ادم اصله اادم بهمزتين مفتوحتين بعدها الف قلبت
الهمزة الثانية واوا والماسيا في ومثال المفتوحة بعد مضمومة اويدم في تصغير آدم اصله اايدم بهمزتين
مضمومة فمفتوحة قلبت الثانية منهما واوا لان الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب واوا
سوا كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير ادم او مضموما كما في تصغيره والتمثيل بجمع آدم وتصغيره مبني على
انه عربي واضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى انه اعجمي على وزن فاعل كازر وذهب في المفصل
الى انه عربي على وزن افعل ومثال المفتوحة بعد مكسورة ان تبني من ام مثالا على وزن اصبع بوزن بكسر
الهمزة وفتح البا فتقول ايمم بهمزة مكسورة ويا مفتوحة والاصل ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت حركة
الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية يا، ولذا كانت الهمزة
الاولى من الهمزتين المتحركتين همزة مضارعة للمتكلم متعديا كان المضارع او لازما نحو ام القوم وان
من كذا امصار على احمد القوم وانت مركنا جاز في الهمزة الثانية التحقيق تشبيها لهمزة المتكلم لدلالتها
على معنى زايد في كلمتها بهمزة الاستفهام ونحو ءانذرتهم وذلك مطرد في خمسة افعال رواه ابو زيد

في كتاب الهمزتين فصل في ابدال اليا من اختيها الالف والواو واما ابدالها من الالف ففي مسئلتين
احداهما ان تنكسر ما قبلها كقولك في جمع مصباح مصابيح وفي جمع مفتاح مفاتيح وكذا تصغيرهما كقولك
في تصغير مصباح مصيبيح وفي تصغير مفتاح مفيتيح فتقلب الالف في التكسير والتصغير بالانكسار ما
قبلها المسئلة الثانية ان يقع قبلها يا تصغير كقولك في تصغير غلام غليم لان ما بعد يا التصغير لا يكون
الا متحركا والالف لا تقبل الحركة وما قبل الالف لا يكون الا متحركا ويا التصغير لا تكون الا ساكنة فوجب
قلب الالف يا لمناسبتها ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها يا كما في سيد واما ابدالها اي
اليا من الواو ففي عشر مسائل احداها ان تقع بعد كسرة وهي اما طرف سوا كانت في فعل مبني للفاعل او
المفعول او في اسم كرضي وقوي مبنيين للفاعل ولعي مبنيا للمفعول والداعي والغازي في اسم الفاعل قلبت
الواو في هذه الامثلة الخمسة يا لوقوعها يا بعد كسرة واصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة و
عفو لانه من العفو والغازو والداعو لانهما من الغزو والدعوة او يقع الواو قبل تاء التانيث كشجية اسم فاعلة
من الشجو بالشين المعجمة وهو الحزن واكسية جمع كسا وغازية اسم فاعلة من الغزو وعريقية وتريقية في تصغير
عرقوة وترقوة فقلبت الواو في الجميع يا لوقوعها طرفا بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم
يعتد بها لكون التانيث ام لا وكان في عريقية ان لا تقلب الواو يا لان الكلمة قد بنيت على اليا بدليل انه
ليس لنا اسم معرب اخره واو قبلها ضمة فدل على ان عرقوة بمنزلة عنفوان وشذ سواسوة بالتصحيح
في جمع سوا بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستو يقال الناس سواسوة في هذا الامر اي مستوون فيه فكانه
جمع مستو بحذف الزوايد الا انه زيد فيه سين اخرى وقالوا سواسية على الاصل في الاعلال ووقع للجوهري
انه جعل سوا كلمة وسية كلمة اخرى ووزن كلا منهما بوزن بعضها والتحرير ما تقدم وعليه قوله سواسية
سود الوجه كانهم ظرابي غربان بمجرودة النخل ووزنها فعافلة وفيه شذوذ من جهات احداها تكرار
الفا في الجمع مع عدم تكررها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عشيشية الثانية جمع فعال على
هذا الوزن وانما قياسه اسوية كقبا واقبية الثالثة ان قياس الفا اذا تكررت زايدة ان تكون العين مكررة
معها ايضا كمرمريس واذا تكررت وحدها فقياسها ان تكون اصلا نحو قرقف وسندس وفي حواشي
الصحاح لابن بري سواسية جمع سوا على غير الواحد كباطل واباطيل وكانه جمع سوساة ووزن سوساة
فعللة كشوشاة لا فعلاة لندور باب سلسل ولا فوعلة لندور باب كوكب ولا فعفلة لان الفا لا تتكرر
وحدها فبطل حينئذ كون سواسية فعالية وفواعلة وفعافلة وتعين فعاللة وهذا كلام حسن نقله
الموضح في الحواشي وشذ مقاتوة بقاف وتاء مثناة فوق بمعنى خدام جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهو الخدمة
اصله مقتوو قلبت الواو الثانية يا لتطرفها بعد الكسرة ثم اعلال قاض قاله سيبويه كالاهلك مقتوينا
اي خداما وقال الي امرئ من بني جذيمة لا احسن قتو الملوك والخبا اي خدمة الملوك وكان حق الجمع مقاتية
ولا ثالث لها قال في المحكم قال ابو علي اخبرني ابو بكر عن ابي العباس انه لم يسمع مثل مقاتوة الا حرفا واحدا
اخبرني به ابو عبيدة وهو سواسوة ومعناه سوا انتهى وتقع الواو قبل الف التانيث المقصورة كان تبني من

العفو ومثل هندبا فتقول عزويا والمهدوده كان تبني من العزو مثل اربعا فتقول اغربا او قيل الالف والنون الزايدتين المضارعتين لالفي التانيث كقولك في مثال قطوان بفتح القا وكسر الطا من العزو وعزيان الواو يا لتطرفها اثر كسرة لان الفي التانيث وما ضارعها في حكم الانفصال المسلة الثانية من ابدال اليا من الواو ان تقع الواو عينا لمصدر فعل اعلت فيه اي في الفعل ويكون قبلها كسرة وبعدها الف فهذه اربعة شروط كصيام وقيام من مصادر الثلاثي وانقياد واعتياد من مصادر المزيد والاصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن يا لانها لما اعلت في افعالها بقلبها الفا واستثقل بقاها في المصدر صحيحة بعد الكسرة وقيل حرف يشبه اليا في المدعلت في المصدر بقلبها يا حملا للمصدر على فعله في الاعلال ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد بخلاف سوار وسواك بكسر اولهما اسمي جنس فلا تقلب الواو فيهما يا لانتفا المصدرية وبخلاف نحو لاوذ لواذا وجاور جوارا بالجيم فان لواذا وجوارا وان كانا مصدرين لا تقلب الواو فيهما يا لصحة عين الفعل فيهما وهو لاوذ وجاور وبخلاف راح رواحا لعدم الكسرة قبلها وبخلاف حال حولا وعاد عودا فان حولا وعودا وان كانا مصدرين اعل فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما الفا لا تقلب الواو فيهما يا وبخلاف نحو راح رواحا لعدم الالف بعدها وقل الاعلال فيه اي فيما عدم الالف نحو قوله تعالى جعل لكم الله قياما وارزقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس في قراة نافع وابن عامر في النسآ وفي قراة ابن عامر في المايدة واصلها قواما قلبت الواو يا لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح مع استكمال الشروط في قولهم نارت الظبية تنور نوارا بالنون والرا المهملة بمعنى نفرت والقياس نيارا ولكنه جا بالتصحيح قال العجاج انشده ابن جني وتخلص بالتانس النوارا
قال في شرح الكافية ولم يسمع له نظير المسلة الثالثة ان تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد اما معلة اي منقلبة نحو دار وديار وحيلة بحا مهملة ويا مثناة تحتانية وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجميع وكانت في المفرد معلة بقلبها الفا في الاول والاخير ويا فيما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفيد من تمثيله الامثلة انها اذا كانت الواو معلة في الواحد لا يشترط وقوع الالف بعدها كما في ديار خلافا للمرادي وسيافي ايضا وشذ حاجة وحوج والقياس حيج لان قبلها كسرة والواو اعلت في الواحد واما شبيهة بالمعلة وهي الساكنة وشرط القلب في هذه ان يكون بعدها في الجمع كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض والاصل فيها سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت الواو في الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوي تسلطها وجود الالف فان فقدت الالف صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود بفتح اوله وهو بالعين المهملة المسن من الابل وهو الذي جاوز في السن البازل والبازل هو الذي له سبع سنين وعودة لانه لما عدمت الالف قل عمل اللسان فخف النطق بالواو وبعد الكسرة وصحت ولم تجز اعمالها لانه انضم الى عدم الاعلال تحصين الواو وبعدها من الطرف بسبب ها التانيث وشذ قولهم في جمع ثور ثيرة بابدال الواو يا والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل ثورة بسكون الواو وفاعل بقلب

الواو

الواو يا ثم فتحت اليا وزعم المبرد انه مقصور من فعالة والاصل ثيارة فلذا اعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عندهم انهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثورة من اللافظ ما يحمل جمعه في القلب عليه قاله الجاربردي وتصحيح الواو ان تحرك في الواحد نحو طويل وطوال وشذ قياسا واستعمالا قوله تبين لي ان القماة ذلة وان اعزا الرجال طيالها كابدال اليا واوا والقياس طوالها كما رواه القالي وفي شرح الكافية واما الطيال جمع طويل فيمكن ان يجعل من باب جواد وجياد كانه جمع طيل من طاله اذا فاقه في الطول انتهى والقماة بالمد والقصر وقيل وشد اي من شذوذ الاعلال الواو المتحركة الصافنات جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد او رجل وهي من الصفات المحمودة لا يكاد تكون الا في العراب الخاص الجياد جمع جواد وهو الذي يسرع في جريه وقيل الذي يجود في الركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها واذا اجرت كانت سراعا خفافا في جريها وكان القياس جواد بالتصحيح لان الواو متحركة في الواحد وقيل الجياد في الاية ليس بشاذ وانما هو جمع جيد بتشديد اليا لا جمع جواد والحاصل ان الواو تصح في الواحد كطويل وطوال او اعلت لامه اي الواحد باليا او الواو فالاول كجمع ريان نقيض عطشان فعلان من الري اصله رويان اجتمع فيه الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا الثاني كجمع جو بفتح الجيم وتشديد الواو وهو ما بين السماء والارض واسم بلدة باليمامة فيقال في جمع رواء وجواء كرجال بتصحيح العين وهي الواو والاصل رواي وجواو وابدلت الواو واليا همزة لتطرفهما اثر الف زايدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين بابدالها يا للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة نحو كسا ورد فاقتصر على اعلال اللام لانه محل التغيير وكذلك ما اشبههما مما اعلت فيه اللام بابدالها همزة وصحت فيه العين وهذا الموضع وهو ابدال اليا من الواو واذا وقعت عينا الى اخره ليس في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم فتامله بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس وفي نقل السماع يخالف كلامه في التسهيل اما في دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لا نجعله الغالب في كلام العرب وعادة البنا على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فعل من المصادر المعتلة ان لا تغير ولا تقلب واوه وفي التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل اليا بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل الف كما قال ذلك في الجمع وافراده بذلك دون المصدر فاقتضى ان فعلا تقلب واوه يا في القياس لانه لم يستثنه واما في نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا وحمل في التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا وجمعا فقد اتى بقد المشعرة بالتقليل على عادته اذا اراد تقليل المنقول وقال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال انتهى وقد علمت ان الاعلال المذكور يكون في غير فعال نحو انقياد انقيادا والاصل انقوادا واطلق فعالا وقد علم

التسهيل

انه اذا كان معتل اللام صح نحو روا وحوا المسئلة الرابعة ان تقع الواو طرفا رابعة فصاعدا لان ماهي
فيه اذ ذاك لا يعد نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح وسوا كانت في فعل واسم تقول في الفعل
عطوت بمعنى اخذت وزكوت بمعنى نميت باقرار الواو على صحتها لانها ثالثة فاذا جيت بالهمزة والتضعيف
قلت اعطيت وزكيت بابدال الواو يا لانها رابعة وتقول في اسم المفعول من اعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة صارت م
تثنية معطيان ومزكيان بابدال الواو يا وانما ابدلت في الفعل الماضي المزيد واسم مفعوله وان لم يكن بعد كسرة
لانهم حملوا الماضي وهو اعطيت وزكيت على المضارع وهو يعطي ويزكي وحملوا اسم المفعول وهو معطيان و
مزكيان على اسم الفاعل وهو معطيان ومزكيان بكسر الطا والكاف فان كلا منهما اي من المضارع واسم الفاعل
قبل اخره كسرة وهم يحملون الفرع على اصله كما يحملون الاصل على فرعه وسال سيبويه شيخه الخليل عن وجه
الاعلال نحو تغازينا وتداعينا والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت الواو يا مع ان المضارع وهو يتغازى
ويتداعى لا كسر قبل اخره حتى يحمل الماضي عليه فاجاب الخليل عن سوال سيبويه بان الاعلال وهو قلب
الواو يا ثبت في تغازى وتداعى قبل مجي التا في اوله وهو توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا غازينا وداعينا
حملا على يغازي ويداعي بكسر ما قبل اخرها قبل مجي التا ثم استصحب له الاعلال معها اي مع التا كاستصحابه
مع هاء التانيث نحو المعطاة المسئلة الخامسة ان تلي الواو كسرة وهي اي الواو ساكنة مفردة عن مثلها نحو ميزان اصله
موزان لانه من الوزن وميقات اصله موقات لانه من الوقت قلبت الواو فيهما يا لسكونها وانكسار ما قبلها
بخلاف نحو صوان وهو وعاء الشي وسوار لان الواو فيهما متحركة ونحو اجلواذ بالجيم والذال المعجمة
دوام السير مع السرعة واعلواط بالعين والطا المهملتين وهو التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه
وعلاه لان الواو فيهما مشددة لا مفردة واجلياذ شاذ لا يقاس عليه قاله في التسهيل المسئلة السادسة
ان يكون الواو لاما لفعلى بالضم حال كونها صفة نحو انا زينا السماء الدنيا وقولك للمتقين الدرجة العليا
والاصل الدنوى والعلوى لانها من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما يا لاستثقال الواو والضمة وعلامة التانيث
في الصفة فخففت لامها بقلبها يا والدليل على صحة صفة جريانها على موصوفها كما مثل هذا هو الاصل واستعمالهم
لها غير جارية على موصوف منزل عن الاصل ومعامل معاملته واما قول الحجازيين القصوى بالتصحيح
شاذ قياسا فصيح استعمالا نبه به على الاصل وهو الواو كما نبه على الاصل في الفعل نحو استحوذ وفي الاسم
نحو القود بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذ وانقاد بالاعلال ولكنه ترك تنبيها على الاصل وبنو تميم يقولون
القصيا بالاعلال على القياس فان كانت فعلى بالضم اسما اي غير صفة لم يغير له منها بابدالها يا بل تقر الواو
على اصلها فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لان الاسم اخف من الصفة كقوله وهو ذو الرمة ادارا بحزوى
هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق باقرار الواو على حالها في حزوى بحاء مهملة مضمومة فزاي
ساكنة اسم موضع ودارا منادى بالهمزة وحقه الضم لانه نكرة مقصودة ولكنه لما وصف بالجار والمجرور
بعده سوغ نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها وفي الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم
والعبرة بفتح العين الدمع وماء الهوى دمعه ولكونه يبعث عليه اضيف اليه ويرفض يسيل بعضه في اثر بعض
ويترقرق

٥٩٦

ويترقرق يبقى في العين متحيرا يجي ويذهب وما ذكره الموضح من ان لا فعلى اذا كانت واوا تبدل يا في الصفة
وتسلم في الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادي انه مخالف لقول اهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلونها في الاسم
دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا قال الناظم في بعض كتبه وما قلته مويد بالدليل وموافق لقول ائمة اللغة
حكى الازهري عن الفرا وعن ابن السكيت انهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون
الواو مع الضمة اوله وليس فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى المسئلة
السابعة ان يلتقي هي اي الواو واليا ويجتمعا في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن متاصل ذاتا وسكونا بالص
على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو يا تقدمت الواو او تاخرت لانها اثقل من اليا
لتخفيف ما امكن ويجب حينئذ اي حين اذ قلبت الواو يا ادغام اليا المنقلبة عن الواو في اليا السالمة
لاجتماع المثلين مثال ذلك فيما تقدمت فيه اليا على الواو سيد وميت اصلهما سيود وميوت لانهما من ساد
يسود اتفاقا ومات يموت على احد اللغتين ووزنها عند المحققين من اهل البصرة فيعل بكسر العين وذهب
البغداديون الى انه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسر العين قالوا لانا لم نر في الصحيح
ما هو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف لان المعتل قد ياتي فيه ما لا ياتي في الصحيح فانه نوع على انفراده
فيجوز ان يكون هذا بناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة ولو كان
فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح ومثاله فيما تقدمت فيه الواو على اليا طي ولي بالتشديد مصدر طويت
ولويت واصلهما طوي ولوي بفتح اولهما وسكون ثانيهما قلبت الواو منهما يا وادغمت في اليا ويجب
التصحيح في الواو ان كانتا اي اليا والواو من كلمتين نحو يدعو ياسر بتقديم الواو على اليا ويرمي واعد بتقديم
اليا على الواو وكان السابق منهما اي من اليا والواو متحركا نحو طويل بتحريك الواو بالكسر وغيور بتحريك
اليا بالضم وكان السابق عارض الذات جوازا وهو ثلاثة انواع المبدل عن الف نحو سوير والمبدل عن يا
كما اذا بنيت من البيع موازن بيطر قلت بيع ثم بنيته للمفعول فاعله فقلت بويع والمبدل عن همزة نحو
روية بضم الواو وفتح اليا المثناة تحت مخفف روية بالهمز جميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف
الاول بخلاف اوم مخفف ايم وهو مثال ابلم من الائمة ابدلت الهمزة الثانية واوا للانضمام التي قبلها فصار
اويم وهذا الابدال واجب فقلبت الواو يا وادغمت في اليا فصار ايم وهذا الابدال والادغام واجب لان
الواو عارضة الذات وجوبا اذ اصلها الهمزة فان العوض الذي نفي عن الابدال انما هو العوض الجائز لا الواجب
او كان السابق منهما عارض السكون نحو قوي بسكون الواو فان اصله الكسر لانه فعل ماض ثم انه سكن للتخفيف
كما يقال في علم بكسر اللام علم بسكونها واجاز بعضهم فيه الادغام بعد القلب وشذ مما ذكرنا ثلاثة انواع
نوع اعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للريا تعبرون بالابدال والادغام مع ان
الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة سمع الكسائي هذه القراءة وحكى ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية
وحكى بعضهم اطراده على لغة ونوع صحح مع استيفائها اي الشروط نحو ضيون بفتح الضاد المعجمة وسكون
اليا وهو السنور الذكر وانما لم يدغم لانه اسم موضوع وليس على وجه الفعل قاله الجوهري وايوم بفتح الهمزة

وسكون الياء على زنة افعل لانهم يقولون اذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدة يوم ايوم اي كثير الشدة
وعوى بفتح الواو والكلب عوية نبح وروحا بالجيم والمد بن حيوة بفتح الحاء وسكون الياء كذا في الصحاح
وانما لم يدغم حيوة لانه اسم جعل ممنوع الصرف للعلمية والتانيث وندر ابدال فيه الياء واوا وادغمت الواو
فيها على عكس القاعدة نحو عوى الكلب عوة والقياس عية ونهو بضم النون والهاء وتشديد الواو عن المنكر
والقياس نهي لان اصله نهوي لانه فعول من النهي واطرد في تصغير ما يكسر على مفاعل من تحرك الواو نحو
جدول وجداول واسود اسما للحية واساود الاعلال والتصحيح فاعلال اطرد فتقول في تصغير جدول
واسود جدول واسود بالتصحيح واجديل واسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح فهو جار
مجرى سيد وميت على القياس واما التصحيح فلانك اجريت هذه الياء مجرى الف جداول واساود
لان كل واحد من باب التصغير والف التكسير جي به اعني فلو كان اسود صفة تعين فيه الاعلال
لانه لم يجمع على اساود قاله الشارح واحترزنا بقولنا من تحرك الواو من نحو عجوز وعمود فانها وان كسرا
على مفاعل فالاعلال واجب في مصغرهما تقول عجيز وعميد ولا يجوز التصحيح والفرق قوة المتحرك وضعف
الساكن وعدد الاعتداد بحركة التصغير لعروضها قاله ابن ابان المسلة الثامنة ان يكون الواو لام مفعول
الفعل الذي ماضيه على فعل بكسر العين سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول نحو رضيه فهو مرضي
والثاني نحو قوي على زيد فهو مقوي والاصل فيهما مرضو ومقوو بواوين بعد العين اولهما واو مفعول
ثانيهما لامها قلبت لامهما ياء حملا لاسم على الفعل فانه اذ ذاك واجب الاعلال اذ الحرف الذي قبل الاخر
مكسور فصار مرضويا ومقويا فاجتمع فيها الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وشذ قراءة بعضهم راضية مرضوة
بالتصحيح وجعله في التسهيل مرجوحا فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو
والاصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين
والاعلال شاذ كقوله وهو عبد يغوث الحارثي وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا عليه وعاديا فاعل
معديا واصل معدو وعرس الرجل زوجته ومليكة بالتصغير اسمها وانشد المازني معدو ا
بالتصحيح وانشده غيره بالاعلال والى جوازها اشار الناظم بقوله وصحح المفعول من نحو عدا واعلل اذا
لم تتحر الاجود فالتصحيح حملا على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل المفعول والتصحيح اولى لان الحمل على
فعل الفاعل اولى المسلة التاسعة ان تكون الواو لام فعول بضم الفاء جمعا نحو عصا وعصي وقفا
وقفي ودلو ودلي والاصل عصوو وقفوو ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة
ياء ثم اعلت الاولى بالقلب والادغام وكسر ما قبل الياء التصح والتصحيح شاذ قالوا ابو واخو جمعين
لاب واخ حكاهما ابن الاعرابي ونحو جمعا لنحو وهو الجهة حكى سيبويه عن بعض العرب انكم لتنظرون في
نحو كثيرة ونحو بالجيم جمعا لنحو وهو السحاب الذي هراق ماءه ونهو بفتح الموحدة وسكون الهاء وهو المعد
جمعه نهو حكاه ابو حاتم عن ابي زيد والمجموع والمذكور مضى مثال ول والاصل فيها ابوو واخوو
ونحوو

ونحوو ونحوو ونهوو بواوين ادغمت الاولى في الثانية فان فعول مفردا وجب التصحيح نحو وعتو عتوا
كبيرا لا يريدون علوا في الارض ونقول انما المال نموا اذا زاد وسما زيد سموا اذا علا وجميع هذه الامثلة
مصادر مفرده مضمومة الاول والثاني والاصل فيها عتوو وعلوو ونموو وسموو بواوين ادغمت اولاهما
في الثانية وقد يعل بقلب الواو الاخيرة ياء واعلال الاولى كاعلال الجمع نحو عتا الشيخ عتيا اذا كبر وقسا
قلبه قسيا والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذاك ذا وجهين جا المفعول من ذي
الواو ولام جمع او فرد يعن الا ان الاعلال في الجمع اولى لثقله والتصحيح في المفرد اولى لخفته المسلة العاشرة
ان يكون الواو عينا لفعل بضم الفاء وتشديد العين حال كونه جمعا صحيح اللام كصيم جمع صائم ونيم جمع
نائم وعينهما واو واصلهما صوم ونوم فاجتمع في الجمع واوان وضمة فكانما اجتمع ثلاث واوات مع ثقل
الجمع فعدل الى التخفيف بقلب الواوين ياءين لان الياء اخف من الواوين والاكثر فيه التصحيح على الاصل
نقول صوم ونوم والكثير الشائع الاعلال واليه يشير قول النظم وشاع نحو نيم في نوم ويجب التصحيح ان اعلت
اللام لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك كشوى وغوى بالمعجمة اولهما وضمه وتشديد
ثانيهما جمع شاو وغاو اسمي فاعل من شوى يشوي وغوى يغوي الافصح في الماضي فتح الواو ولا كسرها وفي المضارع
بالعكس والاصل في الجمع شوي وغوي فاعلت اللام بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفها لالتقاء
الساكنين فلو اعلت العين بقلبها ياء لتوالى على الكلمة اعلالان وذلك مستكره او فصلت من العين
عطف على قوله اعلت اي ويجب التصحيح ان فصلت اللام من العين بالف نحو صوام وقوام لبعدها اي العين
حينئذ اي حين اذ فصلت بالف من الطرف وشذ قوله وهو ابو النجم الكلابي الا اطرقتنا مية ابنة منذر فما
ارق النيام الا كلامها والقياس النوام بالتصحيح واليه اشار الناظم بقوله ونحو نيام شذوذه نمي اي روي
فصل في ابدال الواو من اختيها الالف والياء اما ابدالها من الالف ففي مسئلة واحدة وهو ان
ينضم ما قبلها سواء كانت في فعل ام اسم فالاول نحو بويع وضورب مبنيين للمفعول واصلهما قبل البناء للمفعول
بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضممت فتعذر بقاء الالف بعد ضمة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا
فقلبت الالف واوا للمجانسة حركة ما قبلها وفي التنزيل ما ووري عنهما والثاني نحو ضويرب مصغر ضارب
ان لم تكن الالف ثانية منقلبة عن ياء نحو ناب وهو السن فانها حينئذ ترجع الى اصلها وهو الياء فتقول نييب
واما ابدالها اي الواو من الياء ففي اربع مسائل احداها ان تكون الياء ساكنة مفردة عن مثلها في غير جمع سواء
كانت في اسم ام فعل فالاول نحو موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر اسمي فاعل من اليقين واليسر
ابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني نحو يوقن ويوسر ويجب سلامتها من الابدال ان تحركت
لانها تقاعست بالحركة عن الابدال نحو هيام بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهري هو اشد العطش والهيام
كالجنون من العشق والهيام داء ياخذ الابل فتهيم في الارض وادغمت الياء في مثلها كحيض جمع حائض
فلا تبدل الياء فيه لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد ترتفع بهما دفعة واحدة ولذلك يجوز الجمع
بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة لان لين الحرف الاول وامتداده كالحركة

والمدغم كالمتحرك واذا كان لم تتسلط الحركة علي ما قبلها واما هذا المثال ايضا خارج بقوله في غير جمع لان
حيض جمع والمثال الجيد ان تبني من البيع مثل حماص فتقول بياع ولا تعل لما ذكر او كانت اليا المفرده في جمع
ويجب في هذه المسلة قلب لضمة قبل اليا المفردة في الجمع كسرة لثقل الضمة واليا والجمع وذلك كهيم جمع اهيم
وهيما وبيض جمع ابيض وبيضا في جمع افعلا وفعلا وغيرها العيط جمع عايط علي حد قولهم بازل وبزل
والعايط بمهلتين الناقة التي لا تحمل ويجمع عيط وعوط المسلة الثانية ان تقع اليا بعد ضمة وهي لام فعل كنهوا
الرجل وقضوا بفتح اولهما وضم ثانيهما اذا تعجب من عقله وقضايه بمعني ما انهاه اي ما اعقله والنهية العقل
وما اقضاه اي احكمه والقضا الحكم والاصل نهي وقضي من نهيت فابدلت اليا فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة
او لام اسم مختوم بتاء التانيث بنيت الكلمة عليها من اول الاول ولم يسبق عليها حذف كان يبني من الرمي اسما
مختوما بالتاء مقدرة بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال فانك تقول مرموة بالواو والاصل مرمية
ابدلت اليا واوا لوقوعها بعد ضمة بخلاف ما اذا دخلت التاء بعد بناء الكلمة فيجب حينيذ قلب الضمة
كسرة لتسلم اليا نحو ترامي توانيه فان اصله قبل دخول التا توانيا بالضم للنون لانه من باب التفاعل
فان توانى توانيا كتكاسل تكاسلا بضم السين فابدلت ضمته اي ضمة النون كسرة لتسلم اليا من القلب
واوا ثم طرات التاء لافادة الوحدة بعد الاعلال وبني الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة بحاله علي ما كان
عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الي اصلها وابدال اليا واوا لان ذلك يودي الي وقوع اسم معرب في
اخره واو قبل ضمة لازمه لان التا العارضة في حكم الانفصال فلا يعتد بها او لام اسم مختوم بالالف والنون
الزايدتين كان تبني من الرمي اسما علي وزن سبعان بفتح السين المهملة وضم الباء الموحده اسم الموضع الذي يقول
فيه خلف ابن حزام بل تميم بن مقبل علي الصحيح الا يا ديار الحي بالسبعان امل عليها بالبلي الملوان وهما الليل
والنهار فانك تقول رموان بضم الميم والاصل رميان فابدلت اليا واوا لوقوعها بعد ضمة ولك ان تقول
اذا بنيت من اغزو مثل ظربان فانه يقال غزيان فتعطي ما قبل الالف والنون حكم ما وقع اخرا ليحصل كرمي
ويقتضي هذا ان لا يقال في مثل سبعان من الرمي رموان لانه لا يجوز ان يقال مثل عضد من الرمي رمو
لانه ليس لنا اسم متمكن اخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب ان تقلب الضمة كسرة لتسلم اليا فتقول رم فلذا
يجب ان يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح في الحواشي المسلة الثالثة ان تكون اليا لاما
لفعلي بفتح الفا اسما لا صفة نحو تقوي وشروي بالشين المعجمة يقال شرواه اي مثل حكاه ابن جني في شرح
غريب التصريف المازني وفتوي والمثناة الفوقانيه والاصل تقيا وشريا وفتيا لانها من تقيت وشريت و
فتيت ابدلت اليا فيهن واوا فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة
فكان احمل للثقل قال الناظم في شرح الكافيه وابنه في شرح الخلاصه وشذ سعيي اسما لمكان بعينه
وريا اسما للرايحه وطغيي اسما لولد البقرة الوحشية انتهى كلامهما في الشرحين المذكورين وفيه نظر واما الاول
وهو سعيي من الوجي فعلم فيحتمل انه منقول من صفة كخزيا وصديا مونثي خزيان وصديان واستصحب
التصحيح بعد جعله اسما كما قاله الفارسي واما الثاني وهو الريا من الريا في فقال النحويون سيبويه
وغيره

وغيره ريا صفة غلبت عليها الاسميه وليس بشاذ والاصل رايحة ريا اي مملوه طيبا واما الثالث
وهو طغيا من الطغيان فان الاكثر فيه ضم الطا فلعلهم استصحبوا التصحيح حين نقلوه التخفيف
كذا نقلوه وتبعهم الموضح ثم قال في الحواشي وظهر لي بعد ان مراده شذوذ الاستعمال فاني قرات
بخطه حاشية هنا ابدال الواو من اليا لا ما لفعلي لا يقاس عليه لانتفاء السبب واستلزام مزيد
الثقل انتهى وطغيا باعجام العين ورواه ضبطه مخلفه فقال الاصمعي مروي بضم الطاء علي
مثال حبلي وقال احمد بن يحيى بفتح الطا علي مثال سكري وقال ابو عبيده بفتح الطا والسوبين
قاله ابن السيد الرابعة ان تكون اليا المضموم ما قبلها عينا لفعلي بالضم في الفاء اسما كطوبي بمعني
طيبا مصدر الطاب يطيب او اسما لشجرة بالجيم ومنه شجرة طوبي
الاسما في عدم جريانها علي موصوف وايلائها العوامل وهي فعلي فعل كالطوبي والكوسي
والخوري بالخاء المعجمة والراء المهمله مونثات اطيب واكيس واخير اسما تفضيل جاريه مجرى
الاسما الجامده والذي يدل علي انها جاريه مجرى الاسما الجامده ان افعل التفضيل يجمع علي
افاعل فعال في جمع الافضل والاكبر الافاضل والاكابر كما في جمع افكل وهو اسم جامد للرعده
والاصل الطيبى والكيسى والخيري بضم اولها ابدلت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
وتساوروا فانه لم يدل علي التفاعل وجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعني خان واختار بمعني
حار فاليا ولا تشترط فيها ذلك وهو الدلالة علي التفاعل فقبل لقربها من الالف في المخرج ولهذا
اعلت في استافوا مع ان معناه تسايفوا اي تضاربوا بالسيوف لان اليا اشبه بالالف من الواو
فكانت احق بالاعلال منها والي هذا الشرط اشار الناظم بقوله وان من تفاعل من افتعل والعين واو
سلمت ولم تعل الشرط التاسع ان لا يكون احداهما اي الواو واليا متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال
وهو القلب لفا فان كانت احدهما كذلك اي متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال صحت الاولى واعلت
الثانية نحو الحيا والهوى والحوى بالحاء المهمله المفتوحه مصدر حوي اذا اسود والاصل
فيهن الحيي والهوي والحوو لانه من الحوة وهو سمرة الشفتين فقلبت لامهن الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فلو قلبنا عينهن الفا للعلة المذكورة لتوالي اعلالان اعلال العين واعلال اللام ولزم
اجتماع العين فيجب حذف احداهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقاة التنوين عند
التنكير فيصير الاسم المتمكن علي حرف واحد وهو ممتنع فاقتصر علي اعلال لان محل التغيير الطرف
والعين تحصنت بوقوعها حشوا والي ذلك اشار الناظم بقوله وان لحرفين ذا الاعلال استحق
صح اول وربما عكسوا فاعلوا الاولى وصحح الثانيه واليه اشار الناظم بقوله وعكس قد يحق
نحو ايه في اسهل الاقوال السته احدها ان اصلها ايية بفتح اليا الاولى كقصبة فالقياس
في اعلالها اياه فتصح العين وتقلب اللام لكن عكسوا شذوذا فاعلوا اليا الاولى لتحركها و
انفتاح ما قبلها دون الثانيه هذا قول الخليل الثاني ان اصلها اَيْيَة بسكون العين

نحيه فاعلت بقلب الياء الاولي الفا اكتفاء به بشطر العلة وهو فتح قبلها فقط دون تحركها قاله الفرا وعزي لسيبويه واختاره ابن مالك وقال في التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا الاجترا بشطر العلة واذا كانوا قد عولوا عليه فيما لم يجتمع فيه يا ان نحو طائي وسمع اللهم تقبل تابتي وصامتي فعيما اجتمع فيه يا ان اولي لانه اثقل الثالث ان اصلها آيية كضاربة حذفت العين استثقالا لتوالي يا ين اولاهما مكسوره ولذلك كانت اولي بالحذف من الثانيه ونظيره في الحذف ياله الاصل يالية قاله الكسائي ورد بانه كان يلزم قلب اليا همزة لوقوعها بعد الف زايده في قولهم آي الرابع ان اصلها أيية بضم الياء الاولي كسمرة فقلبت العين الفا ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان اصلها أيية بكسر الياء الاولي كنبقة فقلبت الاليا الاولي الفا ورد بان ما كان كذلك يجوز فيه الفك والادغام كحيي وحي السادس ان اصلها ايية كقصبة كالاول الا انه اعلت الثانية على القياس فصار كحياة ونواة ثم قدمت اللام الي موطن العين فوزنها فلعه فان قلت قد ادعيته ان القول الاول اسهل الاقوال ولنا اسهل منه وهو قول بعضهم انها فعلة كنبقة وان الاعلال في الاولي بقلبها الفا وهو حسن على القياس لانها بحركة وقبلها مفتوح واعلال الثانيه ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها واما اذا قيل ان اصلها ايية بفتح اليا الاولي او ايية بسكونها او ايية على وزن فاعلة فانه يلزم على كل قول من هذه الثلاثة محذورا اما على القول بان اصلها ايية بفتح الياء الاولي فانه يلزم اعلال الحرف الاول دون الثاني وهو شاذ كما تقدم واما على القول بان اصلها ايية بسكون اليا الاولي فانه يلزم اعلال الحرف الساكن وهو اليا الاولي بقلبها الفا والقاعدة ان علة القلب مركبة من شيين تحركها وانفتاح ما قبلها ولم يوجد الا احدهما واما على القول بان اصلها ايية على زنة فاعلة فانه يلزم حذف العين وهي اليا الاولي لغير موجب لحذفها والقول الاول وهو ان اصلها ايية كنبقة سالم من ذلك قلت ويلزم على هذا القول الاول شي اخر وهو تقديم الاعلال وهو قلب الياء الاولي الفا على الادغام وهو ادغام اليا في اليا وذلك انه اجتمع فيه موجب الاعلال وهو تحرك الياء الاولي وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين الساكن اولهما وقدم فيه الاعلال على الادغام والمعروف العكس وهو تقديم الادغام على موجب الاعلال بدليل ابدال همزة ايمة يا لا الفا فانه وجه الدلالة من ذلك ان ابدال الهمزة يا انما هو لاجل الادغام لانه لما نقل لاجله حركة الميم الاولي الساكن قبلها الي الهمزة الثانية قلبت يا مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم وانما قلبت يا لانها من جنس الكسرة فلو بدي بالاعلال لابدلت الهمزة الثانيه الفا لوجود شرطه فلما ابدلوها يا بعد النقل ولم يبدلوها الفا قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الادغام على الاعلال فلان يقدمون الادغام على الاعلال من باب اولي وفي شرح

الشافيه

الشافيه للجاربردي وانما لم يجي الادغام في باب قوي مع ان اصله قوو لان الاعلال مقدم علي الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رضي وجواز الفك في حيي انتهى وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخلوا اما ان يكون في العين او في اللام فان كان في العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في العين الشرط العاشر ان لا يكون احدي الواو واليا عينا لما اخره زيادة تختص بالاسما كالالف والنون والف التانيث واليه اشار الناظم بقوله وعين ما اخره قد زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلما فلذاك صححا اي الواو واليا في نحو الجولان مصدر جال يجول بالشي اذا طاف به والهيمان مصدر هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق ونحوه والصورى بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة اسم واد قاله الصغاني وقال المرادي اسم ما وخلا عنه الصحاح والقاموس والحيدى بفتح الحاء المهملة والياء المثناة التحتانيه والدال المهملة المايل وحمار حيدى اي يحيد عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة الالف والنون والف التانيث يبعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وشذ الاعلال في ماهان وداران والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازني وزعم المبرد ان القياس فيما كان مختوما بالف ونون الاعلال وان ماهان وداران لا شذوذ فيهما وان تصحيح الجولان والهيمان شاذة لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران زعيفران فبقيا في التصغير ولم يحذفا وقيل انما صحح النزوان والغليان وحرف العلة لام واللام محل التغيير صحح العين في بعض المواضع كالجولان اذ العين اولي بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش الي ان تصحيح ما فيه الف التانيث المقصوره كصورى شاذ لا يقاس عليه لان هذه الالف في اخر الاسم لفظا كالف اتصلت بفعل داله على التثنيه نحو فعلا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه واتباعه ان تصحيح هذا النوع قياس لان الف التانيث مختصة بالاسم فهي كالالف والنون في الطرفان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول او البيع اسما على وزن جمزى فعلى قول الاخفش تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه تقول قولى وبيعى لان تصحيح نحو صورى عنده قياس فصل في ابدال التاء المثناة فوق من الواو والياء المثناة تحت اذا كانت الواو والياء فاء للافتعال غير مبدلتين في همزة ابدلت فا الافتعال تاء مثناة فوقانيه على اللغة الفصحى وادغمت التاء المنقلبة في تاء الافتعال وفي ما تصرف منها اي من صيغة الافتعال كالفعل الماضي والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب ومنافاة الصفة نحو اتصل واتعد اي قبل الوصل والوعد فاوهما واو لانهما من الوصل والوعد واصلهما اوتصل واوتعد قلبت الواو تاء مثناة فوقانيه

وادغمت في تاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم يقلب الواو ياء مثناة تحتانيه علي ما هو مقتضي
القياس لانها ان قلبت ياء ولم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة فالاولي الاكتفا باعلال واحد كذا
ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه نظر لانه لو قلبت الواو ياء تحتانيه لا يجوز قلب الياء التحتانيه
فوقانيه لتدغم كما في اليا المنقلبة عن الهمزة انتهي واجيب بانه يجوز هنا للفرق بين الياء المنقلبه عن
الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو وانسر اصله ايتسر فقلبت
ياء لانه لانه من اليسر قلبت ياوه تاء وادغمت في تاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام لانه يصير الحرفين
كحرف واحد قال الاعشي ميمون بن قيس يمدح علقمة بن علاثه فان تتعدني اتعدك مثلها وسوف
ازيد الباقيات القوارضا اصل تتعدني واتعدك توتعدني واوتعدك من الوعد ابدلت الواو تاء
وادغمت التاء في التا والقوارض جمع قارضه وهي الكلمة الموذية وقال طرفة بن العبد فان القوافي
يتلجن مولجا تضايق عنها ان توتلجها الابر اصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول ابدلت الواو
تاء وادغمت في التاء الثاني والمولج جمع مولج موضع الولوج وتوتلجها تدخلها والابر جمع ابرة الخياط
والي ذلك اشار الناظم بقوله ذو اللين فا تا في افتعال ابدلا وقيدنا هذه اللغة بقولنا الفصحي احترازا
من لغة بعض الحجازيين فانهم يبدلونها من جنس حركة ما قبلها فيقولون ياتعد ياتسر موتعد موتسر ايتعاد
ايتسارا وقيدنا الواو والياء بقولنا غير مبدلتين من همزة كما في التسهيل احترازا من نحو ايتمن ايتمانا وايتزر
وهو المراد بقوله وشذ في ذي الهمز نحو ايتكلا ونقول في افتعل من الازار ايتزر بابدال الهمزة ياء تحتانيه ولا يجوز ابدال هذه
الياء التحتانيه تاء فوقانيه وادغامها في التا لان هذه الياء التحتانيه بدل من همزة وليست باصليه
وقول من قال اتزر بالتشديد خطا قاله التفتازاني وشذ قولهم في افتعل من الاكل اتكل بتشديد التا
الفوقانيه واليه اشار الناظم بقوله وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا وجعله في التسهيل قليلا فقال وقد
تبدل وهي بدل من الهمزة قال الموضح في حواشيه علي التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم اتمن وفي اليا قول
بعضهم اتزر انتهي وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم لانه لو كان من اخذ لوجب
ان يقال ايتخذ بغير ادغام قاله التفتازاني وانما التاء اصل وهو من تخذ يعني اخذ كاتبع من تبع
قاله الفارسي وذهب بعضهم الي ان تخذ مما ابدل فاوه تاء لان فيه لغة وهي وخذ بالواو فالتاء ليست
باصل وعلي هذا يقال اتخذ كاتحد تعد وحكي عن البغداديين انهم اجازوا الابدال في ذي الهمز وحكوا
من ذلك الفاظا وهي اتزر واتمن واتهل واتكل في الازار والامانه والاهل والاكل ومنه الحديث
وان كان قصيرا فليتزر به كذا في جميع روايات الموطا وقد تقدم فصل في ابدال الطا
تبدل وجوبا من تاء الافتعال الذي فاوه صاد او ضاد او طاء او ظاء وتسمي هذه الاحرف الاربعة
احرف الاطباق لانطباق اللسان معها علي الحنك الاعلي فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان و
وما حاذاه من الحنك الاعلي وعدل عن قول غيره الحروف المطبقة لان هذه التسمية متجوز فيها
لان المطبق انما هو اللسان والحنك واما الحرف فهو مطبق عنده وانما ابدلت تاء الافتعال اثر المطبق
طا

اجتماع التاءين

طا لاستثقال الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف الهمس
والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق واختيرت الطا لكونها
من مخرج التا والي ذلك اشار الناظم بقوله طا تا افتعال رد اثر مطبق تقول في افتعل من صبر
اصطبر واصله اصتبر قلبت التاء طاء ولا تدغم الصاد في الطاء لان الصفيري وهو الصاد لا تدغم
الا في صفيري مثله لئلا يذهب صفيره قال المرادي واذا ابدلت بعد الصاد ففيه وجهان
البيان فيقال اصطبر والادغام بقلب الثاني الي الاول فيقال اصبر بصاد مشددة قال
سيبويه حدثنا هارون ان بعضهم قرا ان يصلحا يريد ان يصطلحا انتهي ومن ضرب اضطرب
والاصل اضترب ابدلت التاء طا ولا تدغم الضاد في الطا لان الضاد المعجمة حرف مستطيل
فادغامه في غيره يفوت استطالته وجاء قليلا اضطجع واضرب بقلب الثاني الي الاول ثم
الادغام قال التفتازاني وهذا عكس الادغام فعل رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد
ومن طهر بالطا المهملة اطهر والاصل اطتهر ابدلت التاء طاء ثم يجب الادغام لاجتماع المثلين
وهما الطاآن في كلمة واحدة واولهما ساكنه ولا مانع من الادغام ومن ظلم بالمعجمة اظطلم بمعجمة ثم مهملة
والاصل اظتلم ابدلت التاء طاء ثم لك ثلاثة اوجه الاظهار علي الاصل والادغام مع ابدال الاول
وهو الظاء المعجمة طاء مهملة من جنس الثاني علي القياس ومع عكسه وهو ابدال الثاني وهو الطا
المهملة ظاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس القياس فهذه ثلاثة اوجه وقد روي من قوله وهو
زهير بن ابي سلمي يمدح هرم بن سنان المزني هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا
فيظلم روي فيطلم بتشديد المهملة فيظلم بتشديد المعجمة فيظطلم بالاظهار وروي فيه
وجه رابع وهو ينظلم علي زنة ينقطع قاله الجبلي والمعني ان هو يا هو الجواد الذي يعطيك عطاءه
عفوا اي بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم احيانا بالبنا للمجهول اي يطلب منه في غير
موضع الطلب فيظلم اي فيتحمل ذلك ممن ساله ولا يرد من استجداه في الاوقات التي شانه يطلب
فيها وفي الاوقات التي شانه لا يطلب قاله الجاربردي فصل في ابدال الدال المهملة من
تاء الافتعال الذي فاوه دال او ذال او زاي لاستثقال مجي التاء بعدها تقول في افتعل من
دان يدين دينا اودان ثم يدغم الدال في الدال لما ذكرنا في اظهر من ان اجتماع مثلين في كلمة واولهما
ساكن يوجب الادغام ومن زجر ازدجر اي منع ازدجر والاصل ازتجر قلبت التاء دالا ولا يدغم الزاي
في الدال لما ذكرنا في اصطبر من ان حرف الصفير لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب الدال زايا نحو
ازجر ضعيف ومن ذكر بالمعجمة اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم علي القياس وبعضهم يعكس
فيبدل المهملة معجمة وتدغم علي غير القياس فيقول اذكر بتشديد المعجمة وقد قرئ شاذا فهل من مذكر
بالمعجمة والحاصل ثلاثة اوجه اذدكر بلا ادغام واذكر بالدال المعجمة بقلب المهملة اليها واذكر
بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها فصل في ابدال الميم ابدلت وجوبا من الواو في فم

اصله فوه بدليل تكسيره على افواه والتكسير يرد الاشيا الى اصولها بحذف الها تخفيفا
ثم ابدلوا الميم من الواو لكونها من مخرجها فان اضيف الى ظاهر او مضمر رجع به الى الاصل
وهو الواو فقيل فو زيد وفوك لان الاضافة ترد الاشيا الى اصولها وربما بقي الابدال مع الاضا[فة]
الى المظهر والمضمر نحو قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصايم اطيب عند الله من ريح المسك
وقوله روبة ويصبح ضمان وفي البحر فمه وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر ويرده
الحديث المتقدم وابدلت الميم من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل البا الموحدة سوا كانت
في كلمة او في كلمتين فالاول انبعث اشقاها والثاني نحو من بعثنا من مرقدنا والى ذلك اشار
الناظم بقوله وقبل با اقلب ميما النون اذا كان مسكنا وانما ابدلت الميم من النون قبل البا لان
النطق بالنون الساكنة قبل البا عسر لاختلاف مخرجهما مع منافرة لين النون وغنتها الشدة البا
فاذا وقعت النون ساكنة قبل البا قلبت ميما لانها من مخرج البا وكالنون في الغنة وابدلت
الميم من النون شذوذا في نحو قوله وهو روبة يا هال ذات المنطق التمتام وكف المخضب
البنام اراد يا هاله فرخمه بحذف التا لانه علم امراة والمنطق النطق والتمتام من التمتمة وهي
تكرير التا والبنام الاصابع واصله البنان ابدلت الميم من النون شذوذا حيث لم تتقدم على
با موحدة وجا عكس ذلك وهو ابدال النون من الميم في قولهم في صفة الشعر اسود قاتن بالقاف
والتا الفوقانية والنون واصله قاتم ابدلت الميم نونا هذا اخر الابدال وحاصل ما ذكره ان
الهمزة تبدل من ثلاثة احرف وهي الالف والواو واليا واليا تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة
والالف والواو والواو تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف واليا والالف تبدل من ثلاثة
احرف وهي الهمزة والواو واليا والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتا تبدل من حرفين
وهما الواو واليا والطا تبدل من التا والدال تبدل من التا وقد تبدل هذه الحروف من غير
ما ذكر هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبل
وذلك النقل يقع في اربع مسايل احداها ان يكون الحرف المعتل عينا لفعل ويجب بعد النقل
في المسايل الاربع ان يبقى الحرف المعتل ان جانس الحركة المنقولة منه بان كان واوا والحركة المنقولة
ضمة او يا والحركة المنقولة كسرة نحو تقول وتبيع اصلها تقول بسكون القاف وضم الواو مثل
يقتل ويبيع بسكون الموحدة وكسر اليا مثل يضرب استثقلت الضمة على الواو في الاول والكسرة
على اليا في الثاني فنقلت الضمة من الواو والكسرة من اليا الى الساكن الصحيح قبلهما وهو القاف
في الاول والبا الموحدة في الثاني وبقيت الواو واليا على حالهما لانهما يجانسان الحركة المنقولة منهما
فان الواو يجانس الضمة واليا يجانس الكسرة ويجب ان تقلبه اي الحرف المعتل حرفا يجانس تلك الحركة
ان لم يجانسها اي الحركة المنقولة من المعتل نحو يخاف ويخيف مضارع خاف مضارع اخاف
اصلها يخوف بسكون الخا وفتح الواو كيذهب بفتح الها ويخوف بسكون الخا وكسر الواو كيكرم
نقلت

نقلت حركة الواو وهي الفتحة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلها وهو الخا فانقلبت
الواو في الاول الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن وانقلبت في الثاني يا لسكونها و[كسر]
ما قبلها لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم بقوله لساكن صح انقل التحريك
من ذي لين آت عين فعل ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع وطاوع وعوق وبين بتشد يد
الواو واليا اما نحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل اليا والواو وهو الالف لا يقبل الحركة واما نحو
عوق وبين فلان نقل حركة الواو واليا الى الواو واليا يوجب قلبهما الفين لتحركهما وانفتاح
ما قبلها فيلتقي ساكنان فان حذف الاول قلت عوق وبين وان حذف الثاني قلت عاق
وبان فلما كان الاعلال والحذف يودي الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول النظم لساكن صح
او كان فعل تعجب نحو ما ابينه وابين به في اليائي وما اقومه واقوم به في الواوي لانهم
حملوه في التصحيح على نظيره من الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال ابين من [illegible]
واقوم منه او كان مضعفا نحو ابيض واسود بتشديد الدال والضاد فلا يعل لئلا يلتبس مثال
بمثال لان ابيض لو نقلت حركة عينه الى اليا قبلها لانقلبت الفا فيصير اباض ثم تحذف الهمزة
لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك ما بعدها فيصير باض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة
وهي نعومة البشرة وكذلك يلتبس اسود بساد من السدد او كان معتل اللام نحو اهوى واحيى
فلا يعل لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام والى ستنا هذه الثلاثة اشار الناظم
بقوله ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض واهوى بلام عللا المسالة الثانية الاسم المشبه للمضارع
في وزنه دون زيادته او في زيادته دون وزنه فالاول وهو المشبه في الوزن دون الزيادة
كمقام فانه مشبه لتعلم في الوزن دون الزيادة واصله قبل الاعلال مقوم بفتح الواو وسكون
القاف على مثال مذهب فنقلوا حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف وقلبوا
الواو الفا لتحركها الاصلي وانفتاح الآن والثاني وهو المشبه في الزيادة دون الوزن كان تبني
من البيع او من القول اسما على مثال تحلئ بكسر التا الفوقانية وسكون الحا المهملة وكسر اللام وهمزة
بعد اللام القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر فانك تقول بعد الاعلال تبيع بكسرتين
متواليتين بعدهما يا تحتانية ساكنة واصله تبيع بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة
اليا التحتانية الى البا الموحدة وتقول كذلك بكسرتين متواليتين بعدهما يا تحتانية ساكنة وهذه
الساكنة منقلبة عن الواو واصله تقول بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو الى
القاف فقلبت الواو يا لسكونها بعد الكسرة فاعلاله بالنقل والقلب واعلال تبيع بالنقل فقط وانما
كان تبيع وتقيل موافقين للفعل في زيادته دون وزنه لان في اولهما التا ولان فعله بكسر الاول والثالث
من الابنية المختصة بالاسما فان اشبهه في الوزن والزيادة معا او باينه فيهما معا وجب التصحيح
ليمتاز عن الفعل فالاول وهو المشبه فيهما معا نحو ابيض واسود وصفين فانهما اشبها اكرم في الوزن وزيادة

الهمزة فلو اعلا لقيل فيهما اباض وا ساد فيلتبسان بالفعل ولما كان هنا مظنة سوال وهو ان يقال
وجدنا من الاسما ما اشبه الفعل في الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال كيزيد علما فاشار
الي جوابه بقوله واسا نحو يزيد علما فمنقول من الفعلية الي العلمية بعدان اعل اذ كان فعلا مضارعا
لا انه اعل بعد العلمية ومن ذلك عند من يصرفه فان وزنه افعلا اعل في حال الفعلية ثم سمي به واما
من صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب والثاني وهو المباين في الوزن والزيادة معا نحو مخيط
بكسر الميم فانه مباين للفعل في كسر اوله وزيادة الميم هذا التوجيه هو الظاهر ولا التفات لمن يكسر
حرف المضارعة لقلته وقال الناظم في شرح الكافيه وابنه في شرح الخلاصه واللفظ له وكان
حق نحو مخيط ان يعل لان زيادته وهي الميم خاصة بالاسما وهو مشبه لتعلم اي بكسر حرف
المضارعة في لغة قوم لكنه حمل علي مخياط لشبهه به لفظا ومعني انتهي اما شبهه به لفظا فواضح
واما شبهه به معني فلان كلا منهما يكون اله وصفه مقصودا بها المبالغة كمعطي للكثير العطا فسوي
بينهما في التصحيح وقد يقال من حيث البحث انه لو صح ما قالا اي الناظم وابنه للزم ان لا يعل مثال
علي لانه يكون شبيها النحب في وزنه بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة وفي زيادته وهي التا
واللازم باطل فالملزوم مثله ثم يقال علي سبيل التنزل وارخا العنان لو سلم ان الاعلال كان لازما
لما ذكرا اي الناظم وابنه من ان زيادته خاصة بالاسما وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعه لم يلزم
العرب لجميع بل يلزم من يكسر حرف المضارعة فقط دون غيرهم وان الجواب ما ذكره الناظم وابنه
من ان علة التصحيح في مخيط الحمل علي مخياط من ادها انه مقصور منه كما جنح اليه الخليل قال سيبويه
سالته يعني الخليل عن مفعل لاي شي اتم ولم يجر مجري الفعل فقال لان مفعلا انما هو مفعال لانهما في
الصفة سوا وقد يقولون الشي الواحد نحو مفتح ومفتاح ومسيح ومساج ومقول ومقوال ثم قال
سيبويه وايانات لما زعم الخليل من انها مقصورة من مفعال ابدا انتهي وهذه العلة مطردة في لغة الجميع
ولا ينتقض بمثال نحلي لانه ليس مبنيا علي فعل كما قال المبرد بل ذهب الي تصحيحه فاجاز تبيع وتقول
بالتصحيح والي هذه المسيلة اشار الناظم بقوله ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهي مضارعا وفيه
وسم ومفعل صحح كالمفعال المسيلة الثالثة المصدر الموازن لافعال بكسر الهمزة او استفعال نحو
اقوام واستقوام فانه يحمل علي فعله في الاعلال فتنقل حركة عينه الي فايه ثم تقلب الفا لتجانس الفتحة
فيلتقي الفان ويجب بعد القلب حذف احدي الالفين لالتقا الساكنين واختلف النحويون
في المحذوفة والصحيح انها الثانيه لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الاستثقال بها واليه
ذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم وذهب الاخفش والفرا الي ان المحذوفة بدل عين الكلمة
ثم بعد النقل والحذف والقلب توتي بالتا الداله علي التانيث عوضا من الالف المحذوفه سوا قلنا انها
الاولي او الثانية ولكن المعهود في التا انما تعوض من الاصول وهذا يقوي ما اختاره الاخفش فيقال
اقامه واستقامه وقد يحذف التا التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك علي ما سمع ولا يقاس عليه
كقولهم

كقولهم أَرَاهُ رَاءً واجابه اجابا حكاهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلاة و
الاصل واقامه الصلاة فحذفت التا لسد الاضافة مسدها والمشاكلة وايتا الزكاة والي هذه المسيله
اشار الناظم بقوله والف الافعال واستفعال ازل لذا الاعلال والتا الزم عوض وحذفها بالنقل
ربما عرض المسيلة الرابعة صيغة مفعول تعل بالنقل والحذف ويجب بعد النقل في ذوات الواو
حذف احدي الواوين لالتقاء الساكنين والصحيح عند سيبويه انها الثانيه لما ذكرنا من انها زايدة
وقريبة من الطرف وذهب الاخفش الي ان المحذوف عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف
في غير هذا الموضع فحذفها اولي ويجب ايضا في ذوات اليا الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب
اليا واوا فيلتبس ذوات اليا بذوات الواو مثال الواوي مقول ومصوغ والاصل مقوول ومصووغ
بواوين الاولي عين الكلمة والثانيه واو مفعول نقلت حركة العين الي ما قبلها فالتقي ساكنا وهما
الواوان حذف واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند الاخفش ويظهر اثر الخلاف في الميزان
فوزنه علي الاول مفعل وعلي الثاني مفول ومثال اليايي بيا النسبة مبيع ومدين اصلهما مبيوع ومديون
نقلت حركة العين الي ما قبلها فالتقي ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل اليا لئلا تنقلب واوا
فيلتبس بالواوي وعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو يا لئلا يلتبس ومذهب
سيبويه اولي لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الي الكسرة خلاف قياسهم
فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم انها علامة بل اشباع الضمة لرفضهم مفعلا
في كلامهم الا مكرما ومعونا بنقل ضمة الواو الي ما قبلها والعلامة انما هي الميم يدل علي ذلك كونها
علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو فان قيل اذا اجتمع الزايد والاصلي فالمحذوف هو الاصلي
كاليا من غاز دون التنوين واذا التقي ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف
قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما هنا فليس كذلك بل هو حرف علة
وبنو تميم تصحح اليايي دون الواوي لان اليا اخف عليهم من الواو فيقولون مبيوع ومخيوط كما يقولون
مضروب وذلك مطرد عندهم قال شاعرهم يصف الهمزة وكانها تفاحة مطيوبه وكان الاصل ان
يقول مطيبة كمبيعة ولكنه اتي به علي الاصل وقال العباس بن مرداس قد كان قومك يحسبونك سيدا
واخال انك سيد معيون وكان القياس ان يقال معين وهو من عنت الرجل يعني اصبته بالعين
فانا عاين وهو معين علي القياس ومعيون علي الاصل واخال بكسر الهمزة وبنو اسد يفتحها علي القياس
بمعني اظن وربما صحح بعض العرب شيا من ذوات الواو وسمع ثوب مصوون من صان يصون ومسك
مدووف اي مبلول وفرس مقوود من قاد يقود وقول مقوول من قال يقول والي هذه المسيله اشار
الناظم بقوله وما لافعال من الحذف ومن نقل فمفعول به ايضا قمن نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذي الواو
وفي ذي اليا اشتهر هذا باب الحذف وفيه ثلاث مسايل احداها تتعلق
بالحرف الزايد وذلك ان الفعل اذا كان علي وزن افعل فان الهمزة تحذف في امثلة مضارعه

ومثالي وصفه اعني وصفي الفاعل والمفعول لان حروف المضارع هي حروف الماضي بزيادة
احرف المضارعة تحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو اكرم ثم حملوا بقية اخواته ووصفي الفاعل
والمفعول عليه تقول اكرم ونكرم وتكرم ويكرم ومكرم بكسر الرا ومكرم بفتحها واصلها اأكرم ونؤكرم ويؤكرم
وتؤكرم ومؤكرم ومؤكرم تحذفت الهمزة في الجميع والي ذلك اشار الناظم بقوله وحذف همزا فعل
استمر في • مضارع وبنيتي متصف وشذ قوله وهو ابو حيان الفقعسي فانه اهل لان يؤكرما فاثبت
الهمزة واستعمل الاصل المرفوض المسئلة الثانية تتعلق بفا الفعل وهي المشار اليها بقوله فا امر او مضارع
من كوعد • احذف وفي كعدة ذاك اطرد • وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا واوي الفا مفتوح
العين في الماضي مكسورها في المضارع فان فاءه تحذف في امثلة المضارع الاربعة وفي الامر وفي
المصدر المبني على فعلة بكسر الفا وسكون العين وتجب في المصدر التعويض لها من المحذوف تقول
في المضارع الغايب يعد والاصل يوعد حذفت فاوه وهي الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين
يا مفتوحة وكسرة لازمة وحمل على ذي اليا اخواته وهي اعد ونعد وتعد واعدوا امره ومصدره
الكاين على فعلة بكسر الفاء وسكون العين تقول يا زيد عد عدة واصل عدة وعد بكسر الواو وسكون
العين كما صرح به تحذفت فاوه وحركت عينه بحركة فايه وهي الكسرة لتكون بقاء كسرة الفاء
دليلا عليها وعوض من الفاء تاء التانيث ولذلك لا يكادان يجتمعان وتحذف الواو من المضارع
ثلاثة شروط احدها ان تكون اليا مفتوحة فلا يحذف من يوعد مضارع اوعد ثانيها ان تكون
عينه مكسورة فلو كانت مفتوحة او مضمومة نحو يولد ويوضو لم تحذف وشذ يجد بضم الجيم
في لغة عامرية ويدع ويذر مبنيين للمفعول في لغة من وجهين ضم اليا وفتح العين وشذ يسع
من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحا وحذفت من يطا ويضع ويقع
ويدع لانها بكسر العين في المضارع ففتحت لاجل حرف الحلق وثالثها ان يكون ذلك في فعل فلو كان
في اسم لم تحذف الواو كيوعيد مثال يقطين من وعد وتحذف الواو من فعلة بكسر الفاء بشرطان احدها
ان يكون مصدرا كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذ نحو رقة للفضة وحشة
للارض الموحشة والثاني ان لا يكون اي ان الهيئة نحو الوعدة والوقعة المقصود بها الهيئة فلا
تحذف واوها للالباس واما الوجهة فاسم للمكان المتوجه اليه فهي بمعنى الجهة لا اسم مصدر التوجه
قاله المازني والمبرد والفارسي فعلى هذا لا شذوذ في اثبات واوه لانه ليس بمصدر لم تحذف واوها
وذهب قوم الي انه مصدر وهو الذي يظهر من كلام سيبويه ونسب الي المازني ايضا وعلى هذا
فاثبات الواو فيه شاذ والمسموع لاثباتها فيه دون غيره من المصادر انه مصدر غير جار على
فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها منه الا حمله
على مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه
تحذفت زوايده وقيل وجهه ورجح الشلوبين القول بانه مصدر فقال لان وجهة وجهة بمعنى

واحد

٦٠٢

واحد فلا يمكن ان يقال في جهة انها اسم للمكان اذ لا يبقى للحذف وجه وفهم من تخصيص
هذا الحذف بما فاوه واو ان ما فاوه يا لاحظ لها في هذا الحذف الا ما شذ من قول بعض العرب
ييس مضارع يبس اصله ييبس تحذفت اليا وير مضارع يسر واصله ييسر وعد تركت التا المصدر
اذا اضيف شذوذا كقوله وهو ابو امية الفضل بن عباس بن عتبة بن ابي لهب ان الخليط اجدوا
فابجردوا واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا قال الفرا اراد عدة الامر تحذف تا التانيث
عند الاضافة شذوذا وخرجه خالد بن كلثوم على انه عدى جمع عدوة والعدوة الناحية
كانه اراد نواحي الامر المسلة الثالثة تتعلق بعين الفعل وهي المشار اليها بقول الناظم •
ظلت وظلت في ظللت استعملا • وقرن في اقررن وقرن نقلا • وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا
مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فانه يستعمل في حال اسناده الي الضمير المتحرك
على ثلاثة اوجه تاما ومحذوف العين بعد نقل حركتها الي الفا ومع ترك النقل وذلك نحو ظل
تقول اذا اسندته الي ضمير رفع متحرك ظللت بالاتمام وفك الادغام لالتقا الساكنين و
ظلت بكسر الفا وظلت وحذف اللام الاولى منها لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين لاتصال
الضمير والتخفيف مطلوب واختصت اللام الاولى وهي العين بالحذف لانها تدغم وقيل المحذوف
الثانية لان الثقل انما يحصل عندها اما فتح الفا فلانه لما حذفت اللام مع حركتها بقيت الفا
مفتوحة واما الكسر فلانه لما نقل حركة اللام الي الظا بعد اسكانها وحذفت اللام بقيت الفاء
وكذلك تقول في ظللنا وظللت وظللتما وظللتم وظللن بلا فرق ويقال ظلت افعل بكسر الظاء
ظلولا اذا عملته بالنهار دون الليل وذكر ابو الفتح ان كسر الظاء من ظلت لغة اهل الحجاز وفتحها
لغة تميم وينبغي العكس فان الفتح جار في القران والقران نزل بلغة الحجاز قال الله تعالي فظلتم
تفكهون وظاهر اطلاق الموضح ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف مكسور العين وهو
مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد في لفظين من الثلاثي وهما ظلت ومست
في ظللت ومسست وفي لفظ ثالث من الزايد على الثلاثة وهو احست في احسست ومن ذهب
الي عدم اطراده ابن عصفور وقال في التسهيل انه لغة سليم وحكى ابن الانباري الحذف في لفظ
من المفتوح وهو همت في هممت واطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور والثلاثي ومزيده
وان كان الفعل المضاعف المكسور العين مضارعا وامرا واتصلا بنون نسوة جاز الوجهان
التمام وحذف العين بعد نقل حركتها الي الفا نحو يقررن بالاتمام والفك ويقرن بحذف
عينه ونقل حركتها الي الفا ونحو اقررن بالاتمام والفك وقرن بحذف عينه ونقل حركتها الي الفا وهي
القاف ولا يجوز في نحو قولك ظللت بفتح العين من الضلال نقيض الاهتدا وفي نحو فظللن وكذا
بفتح اللام وكسرها من ظل يظل ويظل مثل ضل يضل ويضل قاله في الارتشاف الا الاتمام
لان العين مفتوحة وقرا نافع وعاصم وقرن بالفتح في القاف امر من قررت بالمكان

بفتح الفاء

اقربه بكسر الماضي وفتح المضارع فلما امر منه اجتمع مثلان اولهما مفتوح ففعل فيه من حذف
عينه ما فعل باحست وهو قليل لا تخفيف لمفتوح ولان المشهور قررت في المكان بالفتح اقر
بالكسر واما عكسه وهو قررت بالكسر اقر بالفتح فمن قررت عينا بالكسر اقر بالفتح وذهب بعضهم
الي ان قرن على قراة الفتح امر من قار يقار والي ان قرن علي قراة الكسر امر من الوقار يقال
وقر يقر فيكون قرن بحذوف الفا مثل عدن واجاز الناظم في الكافية وشرحها
لحاق المضموم العين بمكسورها فاجاز في اغضض ان يقال غض واحتج بان فك المضموم
اثقل من فك المكسور وان كان فك المفتوح قد قرنه الي الحذف في قرن المفتوح القاف في
فعل ذلك بالمضموم احق بالجواز قال ولم اره منقولا هذا باب الادغام
اللايق بالتصريف وهو ادغام المثلين ويقال فيه الادغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه
واصحابه والاول عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحا رفعك اللسان ووضعك
اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال احدهما في الاخر فيجب ادغام اول المثلين الساكن اولهما
المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط احدها ان لا يكون اول المثلين ها سكت فان كان ها سكت
فانه لا يدغم لان الوقف علي الها سوي الثبوت وقد روي عن ورش ادغام ماليه هلك وهو
ضعيف من جهة القياس والثاني ان لا تكون همزة منفصلة عن الفا نحو لم يقرا احد فان
الادغام في ذلك ردي فلو كانت الهمزة متصلة بالفا وجب الادغام نحو سال والثالث ان لا تكون
مدة في آخر او مبدلة من غيرها دون لزوم فان كانت مدة في الاخر لم يدغم نحو يعطي ياسر ويدعو
واقد لئلا يذهب المد بالادغام فان لم يكن في اخر وجب الادغام نحو مغزو واصله مغزوو
علي وزن مفعول واغتفر ذهاب المد في هذا لقوة الادغام وان كان مدة مبدلة من غيرها دون
لزوم لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلبس نحو اثاثا وريا في وقف حمزة ويمتنع ان البس نحو قوول بالبنا
للمفعول لانه لو ادغم لالتبس بقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدالا لازما وجب الادغام
نحو اوب اصله ااوب بهمزتين مضمومة فساكنة ابدلت الثانية واوا وادغمت في الواو الثانية
ويمتنع الادغام اذا تحرك اول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لان شرط الادغام
تحرك المدغم فيه ويجب ادغام اول المثلين المتحركين باحد عشر شرطا احدها ان يكونا في كلمة
واحدة اسما كانت او فعلا فالاول كضب وطب وحب والثاني كشد وسل وحب اصلهن
شدد بالفتح وسلل بالكسر وحبب بالضم فسكن اول المثلين وادغم في الثاني فان كانا اي
المثلان المتحركان في كلمتين بان كان اولهما في اخر كلمة وثانيهما في اول كلمة اخري مثل جعل لك
كان للادغام جايزا لا واجبا بشرطين احدهما ان لا تكونا همزتين نحو قرا ايه فان الادغام
في الهمزتين ردي والثاني ان لا يلي اولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فهذا لا يجوز ادغامه عند
جمهور البصريين وقد روي عن ابي عمرو الادغام في ذلك وتاولوه علي اخفاء الحركة

واجاز الفرا ادغامه الشرط الثاني من الاحد عشر ان لا يتصدرا اولهما اي المثلين كما في ددن بدالين
مهملتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب فان مثل ذلك لا يجوز ادغامه لان الادغام يستدعي
سكون اول المثلين والابتدا بالساكن متعذر الشرط الثالث ان لا يتصل اولهما بمدغم
كجسس بفتح الجيم وفتح السين المهملة جمع جاسس فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام اولهما في
الثاني لان قبلها مثلا اخر مدغما في اول المتحركين فلو ادغم المدغم فيه التقي ساكنان وبطل الادغام
السابق الشرط الرابع ان لا يكونا في وزن ملحق سوا كان الملحق احد المثلين كقردد وهو
المكان الغليظ المرتفع ومهدد علم لامراة او غيرهما اي المثلين كهيلل اذا قال لا اله الا الله او
كلاهما اي احد المثلين وغيره نحو اقعنسس اي تاخر ورجع والملحق فيه احد المثلين وهو
السين الثانية وعلي المختار وغير احد المثلين وهو الهمزة والنون وكان حقه ان يقول وكليهما
بالبا علقا علي خبر كان وهو احد المثلين ولكنه اتي به بالالف اما علي لغة كانه لانهم يعربون
كلا بالالف مطلقا وعلي ان احد المثلين اسم كان موخرا والملحق خبرها مقدما فانها اي
قردد ومهدد وهيلل واقعنسس ملحقة بغيرها اما قردد ومهدد فان احد اليهما مزيدة
للالحاق بجعفر واما هيلل فان اليا مزيدة فيه للالحاق بنحو دحرج
اما نحو اقعنسس فان احد السينين والهمزة والنون مزيدة فيه للالحاق بنحو احرنجم ولا يجوز
احد ادغام احد المثلين في الاخر في شي من الملحقات لانه يودي الي ذهاب مثال الملحق به
الشرط الخامس والسادس والسابع والثامن ان لا يكونا في اسم علي فعل بفتحتين كطلل
بالطا المهملة وهو الشاخص من اثار الديار ومدد بالمهملة وهو كل شي زاد في سبي او علي فعل
بكسر اوله وفتح بضمتين كذلك بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة وجدد بالجيم جمع جديد
او علي فعل بكسر اوله وفتح ثانيه كلهم جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاور
شحمة الاذن وكلل جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهي الستر الرقيق يخاط كالبيت
يتوقي به من البعوض ويسمي في عرفنا الناموسية او علي فعل بضم اوله وفتح ثانيه كدرر جمع
دره وهي اللولوة وجدد بالجيم جمع جدة بضم الجيم وتشديد وهي الطريقة في الجبل وفي
هذه الانواع السبعة الاخيرة وهي الثلاثة الملحقة وهذه الاربعة الثلاثة الملحقة و
هذه الاربعة المذكورة في الخامس والثامن وما بينهما يمتنع الادغام فيها اما الثلاثة
الاول فلما تقدم من ان الادغام يفوت المقابلة في الالحاق واما النوع الاول فانه وان وازن
الفعل لم يدغم تنبيها علي فرعية الادغام في الاسما واما الثلاثة الباقية فلانها مخالفة للافعال
في الوزن والادغام فرع عن الاظهار يختص بالفعل لفرعيته ويتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسما
دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن هذه الامثلة الاربعة بصدره لا بجملته فانه يمتنع ادغامه
نحو خششا لعظم خلف الاذن فانه موازن بصدره لفعل اوله وفتح ثانيه نحو صفف قاله المرادي

وفي الصحاح ما يخالفه فانه قال الخشا اصله الخشا على فعلا فادغم ونحو ردٌ دا ن
من الرد فانه موازن بصدره لفعل بضمتين نحو ذبل ونحو جبه جمع حب فانه موازن
لفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الرجان بفتحتين مصدر ردج بمعنى دب فانه موازن
بصدره لفعل بفتحتين نحو طلل والشروط ان لا يكون حركة ثانيها نحو اخصص ابي واكفف
الشر اصلهما اخصص واكفف بسكون الاخر ثم نقلت حركة الهمزة من ابي وهي الفتحة الى
الصاد من اخصص وحركت الفا من اكفف بالكسر لالتقاء الساكنين فالحركة فيهما عارضة
لا يعتد بها وان لا يكون المثلان ياين تحتانيتين لازما تحريك ثانيهما نحو حيي وعيي ولا
تاين فوقانيتين في افتعل كاستتر واقتتل من الستر والقتل وفي هذه الصور الثلاث
يجوز الادغام والفك قال الله تعالى ويحيي من حي عن بينة بالفك ويقرا ايضا من حي بالادغام
فمن ادغم نظر الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر الى ان اجتماع
المثلين في باب حيي كالعارض لكونه مختصا بالماضي دون المضارع والامر والعارض لا
يعتد به غالبا وكلاهما فصيح والفك اكثر في كلامهم فلو كانت حركة ثاني اليائين غير لازمة
نحو لن يحيي ورايت محيا لم يجز الادغام خلافا للفرا وتقول استتر واقتتل بالفك فاذا اردت
الادغام نقلت حركة التا الاولى الى الفا وهي السين والقاف واسقطت الهمزة اي همزة الوصل
الاستغنا عنها بحركة ما بعدها ثم ادغمت التا في التا فتقول في الماضي ستر وقتل بفتح اولهما
وتشديد ثانيهما وتقول في المضارع يستر ويقتل بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما مع
كسره وتقول في المصدر ستارا وقتالا بكسر اولهما وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر
ليميز بين ما اصله التشديد وما عرض فيه وذلك ان نحو ستر يحتمل ان يكون على اصله ويحتمل
ان يكون اصله استتر ولا يفرق بينهما الا المضارع والمصدر فتقول في مضارع ستر الذي وزنه
فعّل يستر بضم اوله لان ماضيه على اربعة احرف وفي مصدره تستيرا على وزن تفعيلا
وفي مضارع الذي اصله استتر يستر بفتح اوله لان ماضيه على خمسة احرف واصله يستتر
فنقل وادغم وفي مصدره ستارا واصله استتارا فلما اريد الادغام نقلت الحركة وطرحت
الهمزة ويجوز الوجهان الادغام والفك ايضا في ثلاث مسايل اخر احداها اولي
التاين الفوقانيتين الزايدتين في اول المضارع نحو تتجلى وتتذكر مضارعي تجلى وتذكر
وذكر الناظم في شرح الكافيه وتبعه ابنه في شرح الخلاصه انك اذا ادغمت البا
الاولى في الثانيه اجتلبت همزة الوصل ليتوصل بها الى النطق بالتا المسكنة للادغام
فقلت في تتجلى اتجلى انتهى وفيه نظر فانه لم يحك ابنه احد من الفصحا ادخل همزة وصل
في اول الفعل المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتدا قال الجرمي فان
وقف ابتدي بالاظهار ولا يجوز ادخال الف الوصل عليه لان الف الوصل لا تدخل على

الفعل

فيا نعلم

الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسلة على الصواب فقال يجوز ادغام تاء
المضارعة في تاء اخرى بعدها او حركة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز انتهى وبذلك قرا البزي في
الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن وكنتم تمنون ادغمت اولاها في اخراها فان اردت التخفيف في الابتدا حذفت احدى التاين وهي
والاصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون بتاين
الثانيه وفاقا لسيبويه والبصريين لان الاستثقال بها حصل لا الاولى لدلالتها على
المضارعة خلافا لهشام الضرير واصحابه من الكوفيين وحجتهم ان الثانيه في تتفعل المعنى
كالمطاوعة مثلا وحذفها يخل بهذا المعنى وذلك جائز في الوصل ايضا قال الله تعالى
نارا تلظى الاصل تتلظى فحذف احدى التاين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لان التانيث
واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا ولقد كنتم تمنون الاصل تتمنون وقد يجي هذا
الحذف في النون الثانيه بعد نون المضارعه ومنه على القول الاظهر قراة ابن عامر وعاصم
وكذلك نجي المومنين بضم النون وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجي فحذف النون الثانيه
وضعفه انه لا يجوز في مضارع نبات ونعت ونزلت ونحوهن اذا ابتدات بالنون
ان تحذف النون الثانيه الا في شذوذ كقراة بعضهم ونزل الملايكة تنزيلا بنصب الملايكة
وقيل نجي بسكونها اي النون الثانيه فادغمت في الجيم كاجاصه واجانه بتشديد الجيم
فيهما والاصل انجاصه وانجانه فادغمت النون في الجيم والاجاصة واحدة الاجاص
والاجانة واحدة الاجاجين وهي بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح وتضربه
تغسل وتعجن فيها ويقال انجانه كما يقال انجاصه وهي لغة يمانيه فيهما انكرها الاكثرون
قاله ابن السيد وادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم
وقيل هو فعل ماض من نجا نجو تخفيف عينه وهي الجيم ثم ضعفت عينه وبني للمفعول و
اسند لضمير المصدر والتقدير نجا هو اي النجا وفيه ضعف من جهات احدها انه لو كان
كذلك لفتحت اليا لانه فعل ماض مبني للمجهول نحو قضي الامر والثانيه انابة ضمير المصدر
مع انه مفهوم من الفعل والثالثة انابة غير المفعول به مع وجوده قاله في المغني ويجاب
عن اولاها بان تسكين اليا المفتوحه للتخفيف لغة وبه قرا الاعمش فنسي ولم نجد وقرا
الحسن ما بقي من الربا بسكون اليا فيهما وصلا وعن الثانيه بقوله تعالى وحيل بينهم فان
النايب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون فانايب غير
المفعول به مع وجوده المسلة الثانيه والثالثه من المسايل الثلاث التي يجوز فيها الادغام
والفك ان تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما بالسكون او فعل امر مبنيا على السكون
فانه يجوز فيه الفك والادغام قال الله تعالى من يرتدد منكم عن دينه يقرا بالفك
وهو لغة اهل الحجاز وبالادغام وهو لغة تميم اعتدادا بتحريك الساكن في بعض الاحوال

نحو لم يرتد القوم وارددا القوم واهل الحجاز لا يعتدون بذلك وقال الله تعالى و
اغضض من صوتك بالفك وقال جرير الشاعر فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت
ولا كلابا بالادغام واذا ادغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج
اليها وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس ارد واغض وافق بهمزة الوصل ولم يحك ذلك احد
من البصريين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا او يا مخاطبة نحو ردي او نون توكيد
نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وعللوه بان الفعل حينئذ مبني على هذه
العلامات وليس تحريكه بعارض واذا اتصل بالمدغم ها غايب وجب ضم المدغم فيه نحو
رده ولم يرده ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغايبة نحو ردها ولم يردها قالوا لان الها
خفية لم يعتد بوجودها فكان الدال قد وليت الالف نحو ردا وحكى الكوفيون ردها
بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وذلك في مضموم الفا وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء
الغايب وغلطوه في تجويزه الفتح واما الكسر فالصحيح انه لغية سمع الاخفش من ناس من بني عقيل
مده وعضه بالكسر والتزم اكثرهم الكسر قبل ساكن فقال رد القوم بالكسر لانها حركة التقاء
الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو اسد وعليه قول جرير فغض الطرف البيت واما الضم
فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن جني الضم ايضا وهو قليل وان
لم يتصل بالفعل ها الغايبة او ها الغايب او الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد وعض
وفر وهي لبني اسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد وعض وفر وهي لغة كعب ونمير والاتباع
لحركة نحو رد وعض وفر وهذا كثير في كلامهم والتزم الادغام في هلم لثقلها بالتركيب وفي كيفية
تركيبها خلاف قال جمهور البصريين مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل امر من قولهم لم الله
شعثك اي جمعه وكانه قيل اجمع نفسك الينا فحذف الفها تخفيفا ونظرا الى ان اصل لام لم
السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال الفرا مركبة من هل التي للزجر
وام بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول
للكوفيين وقيل بسيطة حكاه ابن العلج في البسيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم
الاجماع عليه ومن ثم اي ومن اجل ثقلها بالتركيب التزموا في اخرها الفتح للتخفيف ولم يجوزوا فيه
اي في اخرها ما اجازوا في اخر نحو رد وشذ من اضم للاتباع ومن الكسر على اصل التقاء الساكنين
لعدم التركيب وحكى الجرمي في هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها ها غايب نحو هلمه
لم يضم بل يفتح واختلف فيها العرب على لغتين احداهما ان يلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها
بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم
يا هندان وهلم يا هندات وهي لغة اهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم الينا

وهي

وهي عندهم اسم فعل بمعنى احضر في المتعدي وبمعنى ايت في اللازم واللغة الثانية ان تلحقها الضماير
البارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلما وهلموا وهلمي وهلممن بالفك وهي لغة بني تميم وهي عندهم
فعل امر وذهب بعض النحويين الى ان هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل
بالتزامهم الادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والاظهار واجيب بان
التزام احد الجايزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام احد الجايزين في كلام العرب كثير ومما فك
وافصل بكسر العين في التعجب باجماع العرب محافظة على الصيغة سوا كان متصلا بالبا ام لا فالاول
نحو اشدد ببياض وجه المتقين والثاني نحو احبب الى الله بالمحسنين بالفصل بالجار والمجرور
والاصل احب بالمحسنين الى الله واذا اسكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع البارز وجب
الفك الادغام في لغة غير بكر بن وايل لان ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون الا ساكنا نحو حللت
وقول ان ضللت وشددنا اسرهم والفرق بينه وبين نحو رد ولم يرد حيث جاز فيه الفك و
الادغام ان سكون المضارع المجزوم عارض يزول بزوال الجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما
في لغة بكر بن وايل قال سيبويه زعم الخليل ان ناسا من بكر بن وايل يقولون ردن ومدن وردن
وهذه لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتا فابقوا اللفظ على حاله بعد
دخولها وقد يفك الادغام في غير ذلك شذوذا نحو لحجت عينه تحا اين مهملتين اي التصقت
بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص قاله في الصحاح
والل السقا اي تغيرت رايحته وضبب البلد اي كثر ضبابه ودبب الانسان اي كثر شعره في
جبينه وصككت الفرس اي اصطكت عرقوباه وقطط الشعر اي اشتدت جعودته وغير ذلك
مما جا باظهار التضعيف لبيان الاصل كالعود بالتصحيح او في ضرورة كقوله وهو ابو النجم العجلي
الحمد لله العلي الاجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل والقياس الاجل بالادغام والحمد
لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله جعله الله خالصا لوجهه موجبا
للفوز لديه بمنه وكرمه قال مولفه ووافق الفراغ منه يوم عرفة من شهور سنة ست
وتسعين وثمانمايه ٥ ووافق الفراغ من كتابته على يد العبد الفقير المعترف بالذنب
والتقصير الراجي عفو ربه القدير خليل بن الشيخ خالد بن الشيخ عيسى غفر الله
له ولوالديه ولمن دعا له بالمغفرة ولجميع المسلمين
بتاريخ يوم الاحد المبارك يوم النصف
من شهر صفر الخير سنة
ثلاثة والف والحمد
لله على كل
حال